

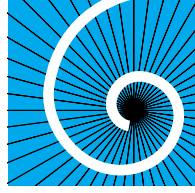
تقريرُ التنمية البشرية للعام 2003

أهدافُ التنمية للألفية: تعاهُدُ بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية

إن مدى التنمية البشرية في العالم واسعٌ جداً وغير
سويّ. فثمة تقدّمٌ مذهلٌ في بعض المناطق، وسط ركودٍ
إنمائيٍّ وانحدارٍ مُغمٍ في مناطق أخرى. ولَسوف يتطلّب
التوازنُ والاستقرار في العالم التزاماً من جميع الأمم
الغنية والفقيرة، وتعاهُداً عالمياً شاملاً، لكي تعمّ ثروةُ
الامكانيات جميع بني البشر.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



**تقرير
التنمية البشرية
للعام 2003**



أهداف التنمية للألفية :
تعاهدُ بين الأمم لإنهاء
الفاقة البشرية



نُشر لحساب برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

حقوق الطبع والنشر للعام 2003
محفظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استساح أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة عن الوسائل، إلكترونية أو آلية أو تصويرية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو سواها من الوسائل، دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رقم الإيداع الدولي للنسخة الإنكليزية 0-19-5211915-5 ISBN

الغلاف والتصميم: جيرالد كُون، تصميمات كُون الإعلامية، كَابِن جون، مَرِيْلَانْد،
الولايات المتحدة

التصميم الداخلي والإخراج الفني: Artworks، بيروت - لبنان

الطبعة: مطبعة كركي، بيروت (قَرِيْطَم) - لبنان

الفريق الذي تولّى إعداد تقرير التنمية البشرية للعام 2003

المديرة ورئيسة التحرير
ساكيكو فوكودا-بار

ضيفاً مساهمٌ في التحرير
جيفري ساكس

مستشارة خاصة
نانسي بيردسول

الفريق المركزي

سيلفا بوناسيتو، إيمانويل بودار، كارلا دو غريغوريو، هايشان فو (رئيس قسم الإحصاءات)، كلايس يوهانسن، كريستوفر كوونكي، سانتوش ميهروترا، تائي موخوباداي، عمر نعمان (نائب المدير)، ستيفانو بيتيناتو، دايفد ستوارت، عايشة طالب، نينا تيريل، إميلي وايت.

الاستشاريون الرئيسيون

نانسي بيردسول، فيرناندو كالديرون، إيزادور ب. دايفد، أنغوس ديتون، ديان ألسون، ريتشارد جولي، جايمل مانور، آن بتيفور، سانجاي ردي، فرانسيس ستوارت

المستشار الإحصائي: توم غريفين

التحرير: كاريس غريس، بروس روس-لارسون
التصميم: جيرالد كوين

فريق مشروع الألفية الذي استفاد الفريق المُعد من التعاون الوثيق معه
جون ماك آرثر (مدير)، تشاندريكا بهادور، مايكل فاي، مارغريت كروك، غيدو شميت-تروب، توماس سَنو.

منسّقون ومساهمون رئيسيون من فرقة العمل الخاصة لمشروع الألفية
جون بركولو، نانسي بيردسول، كواسي بوتشوي، مشتاق شودهري، برارثا دايال، لين فرديمن، بياترو غاراو، كارين غرون، أمينة إبراهيم، كاليستوس جوما، يولاندا كاكبدي نفارو، أليك إروين، زاهية خان، جيم كيم، بي- تشيونغ لي، روبرتو لنتون، روث لفين، دون ملنك، باتريك ميسيرلن، إيفا أومباك، جيون بالتوزي، ماري بانغستو، غيتا راو غويتا، آلان روزنفيلد، جوش روكسن، بادرو سانشيز، سارة شير، إليوت سكلار، بيرتون سينغر، سميتا سرينيفامس، م.س. سواميناثان، باولو تيخيرا، أواش تكلهايمنوت، رون وولدمن، بول ويلسون، ماغ ويرث، ألبرت رايت، إرنستو زديلو

الترجمة العربية: غسان غصن

معه: ماريًا أبو خليفة، سامر أبو هُوّاش، عمر الأيوبي

تصدير

يتمحور هذا التقرير الخاص بالتنمية البشرية حول فكرة بسيطة أن أوانها: أهداف التنمية للألفية.

وهذه الأهداف الثمانية، الواجب تحقيقها كلها بحلول العام 2015، هي وليدة إعلان الألفية التاريخي الذي تبنته 189 دولة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة الألفي في سبتمبر/أيلول عام ألفين؛ وتدرج من تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، وإدخال جميع الأطفال الذكور والإناث في كل مكان إلى المدارس الابتدائية. وينجم عن أهداف الألفية تغيير لهيئة التنمية، إذ تعمل الحكومات ووكالات الإعانة ومنظمات المجتمع المدني في جميع الأرجاء على إعادة توجيه أعمالها لـتتمحور حول هذه الأهداف الثمانية.

ولكن على الرغم من هذه الالتزامات المبدئية المرحب بها، بتخفيض الفقر ودفع مجالات أخرى في التنمية البشرية إلى الأمام، فإن العالم مقصّر بالفعل عن تحقيق المبتغى؛ كما يبين هذا التقرير بوضوح شديد. صحيح أن معظم العالم يتقدم مثلما هو متوقع بالنسبة إلى بعض الأهداف؛ لكن من الواضح، بعد تصنيف التقدم بحسب الأقاليم والأقطار والمناطق داخل القطر الواحد، أنه لا يزال هناك قدر ضخم من العمل. فثمة أكثر من خمسين أمة ازدادت فقراً في العقد المنصرم، فيما تشهد كثرات هبوطاً عمودياً في متوسط العمر المتوقع بسبب فيروس نقص المناعة/الإيدز. كذلك تشهد بعض الأمم الأسوأ أداءً - وهي في الغالب تلك التي تمرقها النزاعات - تقلصاً في أعداد الملتحقين بالمدارس وتراجعاً في فرص الحصول على الرعاية الصحية. أما البيئة، فإنها تتدهور في كل مكان تقريباً.

يخصّص الجزء المحوري في هذا التقرير لتقدير مواطن المشكلات الكبرى، وتحليل ما يلزم لمصاغة هذه الانتكاسات، وعرض مقترحات ملموسة لكيفية تسريع عجلة التقدم في كل مكان نحو إنجاز جميع الأهداف. وبالإقدام على ذلك، يوفر التقرير حجة مقنعة على أن الأمل ما زال قائماً، حتى في البلدان الأشد فقراً، لإمكانية تحقيق هذه الأهداف. لكن أهداف التنمية، حتى وإن كانت توفر إطاراً جديداً للتنمية يتطلب نتائج ويزيد المساءلة، ليست أداة برنامجية. فمن غير الممكن للإرادة السياسية وأفكار السياسات الجيدة، الداعمة لأساس أي محاولة ترمي إلى تحقيق التنمية للألفية، أن

تنجح، إلا إذا تُرجمت إلى استراتيجيات للتنمية، قومية الخاصّة، قومية الحافز؛ بوجهها علم نظامي سليم وعلم اقتصاد جيد وحكم صالح متسم بالشفافية والمساءلة.

لذلك، يعرض هذا التقرير أيضاً تعاهد التنمية للألفية. فاعتماداً على الالتزام الذي قدّمه قادة العالم خلال مؤتمر التمويل للتنمية في مونترالي عام 2002، بتوطيد «شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية» - شراكة هدفها المباشر والثابت تطبيق إعلان الألفية - يوفر التعاهد إطاراً عريضاً لكيفية الترافف بشكل أفضل بين الاستراتيجيات القومية للتنمية وبين الدعم الدولي من المانحين والوكالات الدولية وأطراف أخرى، والتناسب مع مستوى الهمة التي تستدعيها أهداف التنمية للألفية. كما يضع المسؤولية مباشرة على عاتق الجانبين معاً: متطلباً من الدول الفقيرة إصلاحات جسورة، ومرغماً الدول المانحة على أن تخطو إلى الأمام وتدعم هذه الجهود.

ليس الهدف اقتراح رؤية جديدة إضافية أو حل واحد مختلف لمشكلات العالم النامي، فالأعوام الخمسون الماضية مكسوة بالهياكل المبعثرة لأعداد من هذه الرؤى والحلول أكثر بكثير ممّا يلزم. بدلاً من ذلك، يسعى التعاهد إلى تسليط الضوء على مجالات التدخّل الرئيسية - من الحكم الديمقراطي، إلى الإستقرار الإقتصادي، إلى الالتزامات بالصحة والتعليم - التي ينبغي أن توجه الجهود القطرية والمساندة الدولية نحو أهداف التنمية للألفية. ففي دول الدخل المتوسط، يجري دمج هذه التدخّلات في عملية التخطيط المنتظم للميزانية ووضع استراتيجيات للتنمية على الأمد الأطول؛ بينما المرجح في أشد الدول فقراً أن تكون الأوراق البحثية لاستراتيجية تخفيض الفقر أكثر الأدوات الملائمة. والغرض هنا ليس تزويد شيء جديد أو تحميل الحكومات المهدة فوق الحد أعباءً إضافية، بل عرض أفكار ملموسة حول كيفية ضمان موازاة الكلمات الرائعة في إعلان الألفية - عن رفع الفقر إلى رأس جدول الأعمال العالمي - بخطط عمل حقيقية، وطنية الملكية، لجعل تلك الكلمات حقيقة واقعة.

ثمة أسباباً تقنوقراطية جيدة لاتخاذ هذا المنحى. فالأهداف، كما يوضح هذا التقرير، لا تدعم التنمية البشرية فحسب، وإنما هي أيضاً قابلة للإنجاز بوجود السياسات الصحيحة والموارد الوافية. لكن القوة الحقيقية لأهداف

التنمية للألفية هي سياسية؛ إذ أنها أول رؤية عالمية شاملة للتنمية تجمع بين موافقة سياسية من العالم بأسره وبين التركيز الواضح على فقراء الأرض، وتوفّر الوسائل للتعامل معهم على نحو مباشر.

يهتمّ الفقراء بما يحدث لمستوى دخلهم؛ ويهتمّون بما إذا كان أولادهم سيدخلون إلى المدارس. يهتمّ الفقراء بما إذا كان هناك تمييز ضدّ بناتهم من حيث فرص الحصول على التعليم؛ ويهتمّون إلى حدّ هائل بتفشي الأوبئة وبالأضرار المُعدية مثل الأيدز، التي تدمّر مجتمعات محلية في إفريقيا. كما يهتمّ الفقراء كثيراً بما يحدث لبيئتهم، وبما إن كانت لديهم إمكانية الحصول على مياه نظيفة ونُظْمٍ للصرف الصحيّ أم لا. لكن الفقراء اليوم، مع انتشار الديمقراطية عبر العالم النامي، قادرون أخيراً على القيام بأكثر من مجرد الاهتمام.

بمعنى حقيقيّ جداً، فإن أهداف التنمية للألفية بيان رسمي بالدوافع الإنمائية موجّه إلى المواطنين العاديين في مختلف أرجاء العالم: قضايا متعلّقة بالمصالح الاقتصادية، محدّدة التوقيت، قابلة للقياس، يمكنهم فهمها فوراً - وأهمّ من ذلك أنّها تسعى، مع وجود بيانات كافية ووافية، إلى جعل حكوماتهم والمجتمع الدولي الأوسع عرضةً للمحاسبة عن إنجازها هذه الأهداف.

إن هذا الأمر هامٌّ؛ لأنه في حين كون الأهداف السبعة الأولى وكيفية انطباقها على الدول النامية محور التركيز الرئيسي لتعاهد التنمية للألفية، فمن غير المبالغة القول إن النجاح أو الفشل الإجمالي للشراكة العالمية الشاملة الجديدة، التي يحاول العالم إقامتها، يتوقّف على إنجاز الهدف الثامن: المحدّد خططاً التزامات البلدان الثرية بمساعدة البلدان الفقيرة؛ الأخذ على عاتقها، بحُسن نية، أمر القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ثمّة خلاصة رئيسية لهذا التقرير مفادها أن خطوات إعادة توزيع الموارد المحلية وتعبئة المزيد منها لصالح الغايات المتعلقة بالأهداف، وتعزيز الحكم الصالح والمؤسسات، وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة، هي كلّها خطوات ضرورية لتحقيق الأهداف؛ لكنها غير كافية بتاتاً. فالتقرير مليءٌ بالأمثلة عن بلدان نموذجية في الإصلاح - لكنها لم تحقّق نمواً قوياً؛ لأن العزلة الجغرافية، أو البيئات الصعبة، أو عوائق أخرى تعني أن الدعم الخارجي المستدام، الذي يتجاوز المستويات الموجودة بكثير، حاسمٌ لدفع تنميتها إلى الأمام.

ولسوف تفشل المبادرات الطويلة الأمد لتخفيض الفاقة والجوع بمقدار النصف، من دون إعادة هيكلة جذرية لنظام التجارة العالمي - وبخاصة في المجال الزراعي - تشمل تفكيك

حكومات الدول الثرية إعاناتها المالية، وتخفيضها التعريفات الجمركية، وتعديلها أوضاع المنافسة. كما ستكون المعركة ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز والملاريا وأمراض أخرى خاسرة، من دون تزويد الدول الفقيرة بإمدادات فعّالة من العقاقير الجوهرية والمتوقّرة ضمن طاقتها. وسوف يستحيل التخطيط الماليّ الطويل الأجل والمستقرّ لبعض البلدان الأشدّ فقراً من دون تخليصها من الديون، على نحو أكثر منهجية واستدامة. أخيراً، وليس آخراً على الإطلاق، فإن من المهمّ التذكّر أن التقديرات البالغة 50 بليون دولار إضافي من المساعدات التنموية في العام، لتحقيق أهداف الألفية، هي الحد الأدنى - وتقتض إعادة توزيعات واسعة النطاق للموارد المحلية وموارد التمويل الأخرى، وفرصاً أفضل للوصول إليها. إن كان للرؤية الأساسية للأهداف، كوسيلة لتحسين إدارة العولمة من أجل الفقراء، أن تنجح، فمن الضروري أن يُنظر إلى الأهداف كبرزمة لا تتجزأ. إنها رزمة تحمل في طياتها وعداً لا سابق له بتحسين التنمية البشرية حول العالم - ووعداً تعهد كلّ بلد بالوفاء به. والتحدّي الآن هو إلزام البلدان بعودها، ومساعدتها على الوصول إلى الأهداف.

إن كلّ تقرير من تقارير التنمية البشرية هو جهدٌ تضافريّ يعتمد على المساعدة ومهارة الخبرة؛ ليس فقط من فريقٍ أساسيّ متفانٍ، وإنما أيضاً من مجموعة واسعة من الأصدقاء والمستشارين. وكانت مجموعة الاختصاصيين هذا العام أكثر اتساعاً من المعتاد، لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ تمكّن من الاستعانة بالعمل الأولي للبرنامج الألفي في المنظمة العالمية - وهو شبكة مدققين من واضعي السياسة والمهنيين والخبراء في مختلف أنحاء العالم يزيد عددهم على ثلاثمئة؛ يقدمون وفهمهم ومعرفةهم وطاقاتهم لجهود مدته ثلاثة أعوام، يرسم بالتفصيل استراتيجيات جديدة مثيرة لمساعدة الدول في تحقيق أهداف التنمية للألفية.

وكما في تقارير سابقة، فإن هذا التقرير هو تحليلٌ مستقلّ يسعى إلى الرفع من شأن المناقشة في موضوع التنمية البشرية، وليس بياناً رسمياً عن سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مع ذلك، فإننا نؤمن بأنه - من حيث كونه صورةً مجملّةً للعقبات والفرص المحورية أمام التنمية خلال العقد المقبل - يساعد على صياغة جدول أعمالٍ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولشركائنا في التنمية، خلال الأشهر والأعوام المقبلة.

Mark Mallory Brown

مارك مالوك براون

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات، الواردة في هذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء فيه. فالتقرير منشورٌ مستقلّ، صادرٌ بتكليفٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرة جهدٍ تعاونيٍّ بذله فريقٌ من الاستشاريين والمستشارين البارزين وفريقٌ تقرير التنمية البشرية. وتولّت قيادة هذا الجهد مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية، ساكيكو فوكودا - بار.



الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات (الموائل) البشرية، البنك الدولي، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، قسم الإحصاء في الأمم المتحدة، قسم السكان في الأمم المتحدة، قسم المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز المقارنات الدولية (جامعة بنسلفانيا)، مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون، مشروع لوكسمبورغ لدراسة الدخل، معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة العمل الدولية، الوكالة الإحصائية القومية الكندية.

وقد أفاد الفصل الثاني من خرائط البلدان التي أعدها مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض (CIESIN)؛ وبخاصة عمل ديبورا بوك وغريغوري بوما وميلاني بريكمان ومارك ليفي.

هيئات استشارية

استفاد التقرير إلى حد كبير من النصائح والإرشادات الفكرية، التي قدمتها مجموعة استشارية خارجية من خبراء بارزين؛ بينهم سودهير أناند، بير بينستروب - أندرسون، بغي أنتروبوس، روبرتو بيسيو، شهيد جافد بوركي، أنغوس ديتون، جيفري هيل، آلن تيهون، دانوتا هوبنر، نيكولاس إمبودن، ريتشارد جولي، ك. س. جومو، ستيفن لويس، نورا لستينغ، جايمس مانور،

لم يكن ممكناً إعداد هذا التقرير لولا المساهمات السخية للعديد من الأفراد والمنظمات.

ويشعر الفريق بالامتنان على نحو خاص للتعاون الوثيق مع حملة الألفية بإدارة أفلين هيرفكنس، ومشروع الألفية بإدارة جيفري ساكس، ومبادرة الإبلاغ القطري بقيادة يان فانديمورتيليه.

المساهمون

ساهم في الأبحاث الخلفية المطلوبة للتقرير كل من نانسي بيردسول ومايكل كليمنز؛ فيرناندو كالديرون وكريستوفر بنك؛ إيزادوروب. دايفد؛ أنغوس ديتون؛ ريتشارد جولي؛ جايمس مانور؛ آن بتيفور وروميلي غرينهل؛ سانجاي ردي وكاميليا مينيوفرانسس ستيوارت.

ساهم في الدراسات القطرية عن مواضيع دالة مختارة، بتكليف من مكتب التقرير، كل من هاليس أكدر، غوستافو أريولا، نيرويام باجباي، أدغر بالسيلز، شومينغ باو، بروسبر باكني-يتنا، سياكا كوليبالي، مايكل فاي، خوان ألبرتو فوانتس، ريكاردو فوانتس، جون ماك آرثر، كارلوس ألونزو مالافير، روزان ميندونثا، سوليتا ت. مونسود، توبي ت. مونسود، أندريه مونتيه، مارك رافينو، لوشيا مينا روزيرو، جيفري ساكس، الفريدو سارميانتو، توماس سُنو، إيرينا توبنسكا، ساندرافاريز تورو، وينغ وو، نتاليا زوبارافيتش.

كذلك أفاد التقرير من أبحاث قدمها أعضاء في فريق العمل لمشروع الألفية، كما هي مدرجة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.unmillenniumproject.org/html/task_force.shtml

وقدمت مجموعة التنمية المستدامة بيئياً، في مكتب السياسة التنموية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمات غير اعتيادية في الفصل عن البيئة؛ وبخاصة بيتر هايزلوود وسوزان مكأيد وتشارلز مكنيل وألفارو أومانو وجايك ويركسمن، مع محررة الفصل كارين هولز.

كذلك شاركتنا منظمات متعددة بسخاء في بياناتها وموادها البحثية الأخرى، وهي:

سوليتا مونسود، إيمانويل تومسيمي موتابيله، آن بتيفور، سورين بيتسوان، خورخي ف. كيروغا، ستيف راديليه، غوستاف رانيس، كايت راورث، سانجاي ردي، ماري روبنسون، إبير سرادها، أرجون سينغوبتا، جورج سوروس، فرانسيس ستياوارت، بول ستريتن، ميغال زيكيلى، روبرت وايد، نغايير وودز. وتضم مجموعة استشارية عن الإحصاء سودهير أناند، بول تشاونغ، فيلام دوفريز، لمن ديوب، كارمن فايخو، أندرو فلات، باولو غارونا، روبرت جونستون، إيرينا كرايزمن، نورا لستينغ، إيان ماكريدي، ماريون ماكويون، تيم سميدينغ، مايكل وورد.

استشاريون

قدّم العديد من الأفراد الذين استُشِّروا خلال إعداد التقرير نصائح ومعلومات وموادّ لا تقدّر بثمن. ويشكر فريق التقرير كلاً من كارلا أبو زهر، مسعود أحمد، كلود أكبابي، داينا القارون، ساهين ألباي، فيليب ألتون، برايان أيمز، شيدا بديعي، ديبورا بولك، كريستيان باري، غرايس بدياكو، ميشا بلقنداس، جوليا بن، أنا بتران، سورجيت بهالا، يوناس بيرو، تياس بورما، فيرجينيا برونستين، هاينريخ برونغر، غريغوري بوما، ميلاني بريكمين، أداليسا كرانداغ، غابريلا كارولينى، ماريون تشيتل، نيكولاس تشيبرفيلد، دايفد سياسليكوفسكي، باتريك كورنو، أندرو كُريز، غلوريا كويكونغ، ألبرتو بادرو دالوتو، سوفيان دغرا، شنتيانان ديفاراجان، فولوديمير ديمكن، مايكل دويل، أليزابيث درايك، جين دراز، مارتا غاسيك-دوبو، غراهام إيل، سايمون أليس، كارين فاير، نيل فاننوم، شاروخ فاردوست، كايودي فايامي، كارين فوخ، فيليب فوكس، غوريشانكر غوش، ألكزاندر غوباروف، ستيفاني غرانت، إيزابيل غيأت، إيمانويل غيندون، مسعود حمّوياً، سفيان أبو حرب، إيناس هافيت، آفلين هيرفكنس، هارفي هير، جون هيلاري، ناديا حجاب، جون هيلاري، ماساكو هيراغا، جون هو، كارين هولز، بيلا هوفي، خوزيه أوغستو هواب، روزلين جاكسون، دانيال جانزن، جنز يوهانسون، لورنس جف جونسون، روبرت جونستون، كارين جد، كاي كواباتا، تارو كوماتسو، ألين ل. كورنرومب، آكي كواهارا، أوليفيه لابي، مارك لاتيمر، هنري لورنسين، صوفيا لورانس، هايدوك لي، ريتشارد ليت، كورين لينوكس، مارك لفي، دنيز ليفسلي، رولف لويانديجك، نيان نيان لّوين، دوغ ليند، أسبيرانزا سي. ماغبتاي، ماري ماهين، كمال ملهوترا، ستيفن ماركس، غوردون ماكورد، براتيبها ميها، خوسيه أنتونيو ماخييا، كلار

مينوتزي، خورخي ميرنياز، كاميليا مينويو، فرانكو موديفلياني، رولاند موناش، سفيان موشاشا، مريان نيل، آيمي نيكولز، آن أور، جود بادياتشي، فرنسو بيلاتيه، فرانسيسكا بيروتشي، رودولف بيتراس، مارينا بونتي، ولیم برنس، أغنس بويموين، تاتيانا روزيتو، ولیم رايان، سودهير شاتي، أنطوان سيمونبياتري، أنوجا سينغ، آرمن سيركو، أناتولي سمايشلياف، أيفغال سيرينغ، تانيا سريويتياك، باتر ستولنيهام، أريك سوانسن، سراج الدين سليمان، مينورو تكادا، غوردن تيليسفورد، خافيير تيران، بنديكت ترين، ني ني تاونغ، ميشال تيران، إيرين تينكر، زينب طعيمة-بن جلّون، بيير فارلي، نيف ووكر، تيسا ووردلو، كاثرين وات، سيمون فيزيمون، كايتلن فيزن، روبرتسون وورك، نوري يلديريم، أ. سيلفستر يونغ، زهرة يوسف، أليزابيث زانيوفسكي، هانية زلوتك.

أجريت مشاورات مع مجموعات مختلفة خلال حلقات دراسية خاصة بأهداف التنمية للألفية في دكا (بنغلاديش) وبرايتسلافا (سلوفاكيا)، ومع مجموعات من المجتمعات المدنية خلال الملتقى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري (البرازيل)، وفي أثناء جلسات المناقشات إبان انعقاد المنتدى الاجتماعي الآسيوي في حيدر أباد (الهند).

ويعرب الفريق عن الامتنان على نحو خاص لكل من روبرتو بيسيو ومارينا بونتي وكايتلن فيزن لتسهيلهم هذه المشاورات.

وقد زوّدت مشورة إحصائية غير رسمية الفريق بتعليقات واقتراحات مفيدة. ويشكر الفريق الإحصائي كلاً من سايمون أليس، براين هاموند، روبرت جونستون، غاريت جونز، دنيز ليفسلي، ليلي منجي، روب مايو، عبد الحي مقبال، سوليخا باتل، فرانسيسكا بيروتشي، خوزيه بيسووا، أريك سوانسن، ميشال تيران، كايتلن فيزن، أيبودن وليمز، أ. سيلفستر يونغ. كذلك أجرى الفريق مشاورات غير رسمية متعدّدة مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء البرنامج.

قرأء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدّمت مجموعة القراء، المكوّنة من زملاء لنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعليقات واقتراحات ومدخلات مفيدة للغاية خلال كتابة التقرير. ويعرب التقرير عن الامتنان على نحو خاص لكل من أن-بريجيت البريكستون، زفرين ديابر، جبريل ديالو، مَعزّ دُرّيد، أنريك غانوزا، نيكولا هارينغتون، أميرة حق،

التحرير والإنتاج والترجمة

كما في الأعوام السابقة، استفاد التقرير من محرري شركة تطوير الاتصالات - ميتا دو كوكيرومونت، بول هولتز، إليزابيت مكروكلن، بروس روس-لارسن، أليسون سترونغ. صمّم التقرير جيرالد كُون، وتولّت تصميم الصفحات في الطباعة إيلين ويلسون ووندي غيات.

واستفاد التقرير أيضاً من أعمال الترجمة والتصميم والتوزيع التي قام بها مكتب المدير العام للاتصالات؛ وبخاصّة وليم أورم وهيلدا باكي وأرين تروبريدج وبيا رايونالا ومورين لينش. وشارك في مراجعة الترجمات كلٌّ من خالد أبو اسماعيل وجون باروت وعلياء الدلّي وأليسار سرّوع وفايز صيّغ وأندريك غانوزا وغيث فريز وعلي القاسمي ويولان ميشو وسيالو موراليس وفلاديمير شيربوف.

* * *

يعرب الفريق عن تقديره المخلص لمراجعي التقرير من الأقران - ريتشارد جولي، سوليتا مونسود، خورخي ف. كيروغا - الذين راجعوا المسودات بدقّة وشاركوا في أحدث أبحاثهم ونفذ بصائرهم. كما يعرب الفريق عن الامتنان لمراجعي الإحصاءات من الأقران - إيان ماكريدي، لينيه ميكلسون، داريل رودس - الذين أنعموا النظر في كيفية استخدام البيانات في التقرير وساعدوا في خبراتهم الإحصائية الخاصة. ختاماً، يعرب المؤلفون عن امتنان خاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوك براون، لقيادته وبصيرته. ومع أن المؤلفين يشكرون كلّ المساندة التي تلقّونها، فإنهم يتحمّلون كامل المسؤولية عن الآراء المعبر عنها في التقرير.

S. Fukuda-Parr

ساكيكو فوكودا-بار

مديرة تقرير التنمية البشرية لعام 2003

ريما خلف هُنَيْدي، سليم جَهان، زاهر جمال، عبدولي جتّاح، بروس جنكس، ديبورا لاندي، خالد مالك، ألينا مارتينز، كلمان ميزاي، شوجي نيشيموتو، حافظ باشا، مونيكا شارما، مارك سازمن، جوليا تافت، ألفارو أوماننا، يان فانديمورتيليه، غيتا ولش، جايك ويركسمن.

دعم هيئة الموظفين

أمّن الدعم الإداري لإعداد التقرير كلٌّ من أوسكار بيرنال، رينوكا كوريا-لويد، ممامي غيرتصادق، ماريا ليون، ميريام مونتروز، بهاغيراتي سافيج. وقدم زملاء آخرون من مكتب تقرير التنمية البشرية مدخلات لا تقدّر بثمن؛ هم سارة بورد-شاريس، أنا كتر، كارولينا دن باس، شارميلا كوروكولاسوريا، خوان بابلو ميخيا، ماري آن موانغي، فرديريك تيبول، نينا تيرال. كما استفاد التقرير من العمل المتفاني للمتدربين: نابي آيالي، نيكولا بارونسيني، بيثاني دونيثورن، عبدولي أبران جتّاح، بركاي م. كريم، عليا مالك، جوليا ونجيرو، شوارتز فيلاتوك سنسوات، لارا فايستوب. وقدم غيلبرتو دو خاسوس وستيفاني ميد مساهمات قيّمة إلى الفريق الإحصائي.

كذلك تلقّى الفريق دعماً تنظيمياً وإدارياً لا يقدر بثمن من جنيفر كوبلاند من مشروع الألفية؛ دبي كراك ودان نيانهاوز ومارثا سينوت من معهد الأرض في جامعة كولومبيا؛ رنا برار، ليزا دراير، أفلين لوسيانو، أليسا شمّالز، بريان توربي، كريستي ولكوسكي، هايئي ويلر، العاملین مع القوى المنتدبة لمشروع الألفية.

ومن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروع، حصل الفريق على مساندة إدارية وخدمات تديرية حاسمة من ليليانا إزكياردو وخوان لويس لارابوري وبتاليا بلغوفا وجيراردو نوناز.

المحتويات

عَرْضُ عام أهداف التنمية للألفية: تعاهدُ بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية 1

تعاهدُ التنمية للألفية 15

- إعطاء الأولوية للبلدان المخلفة وراء الركب 15
 - العتبات الحاسمة للإفلات من أشراك الفاقة 17
 - حُزَم سياسات للإفلات من أشراك الفاقة 18
 - تنفيذ تعاهدُ التنمية للألفية 20
 - الاستنتاج 24
-

الفصل الأول أهداف التنمية للألفية 27

- جدولُ أعمال لتسريع التنمية البشرية 27
 - الأصل والنُشوء والمتابعة 29
 - هل تُحدث الأهداف العالمية أثراً؟ 29
 - التعامل مع المنتقدين 30
 - وجوبُ كون الأهداف العالمية وطنيةً المَلِكِيَّة 30
-

الفصل الثاني تحديات ذات أولوية لتحقيق أهداف الألفية 33

- مُعَايِرَاتُ صارخة بين الأقاليم وداخلها 34
 - ارتداداتُ التنمية البشرية في تسعينات القرن العشرين 40
 - نضالاتُ لإنجاز الأهداف 43
 - أداءٌ جيّد لبعض أفقر البلدان 45
 - الفجوات الآخذة في الاتساع بين البلدان: من المخلف وراء الركب؟ 46
-

الفصل الثالث التغلّب على الحواجز البنيوية في وجه النمو - لإنجاز الأهداف 67

- من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي - ومنه إليها 68
 - أنماطٌ - ومشكلاتٌ - حديثة العهد للنمو الاقتصادي العالمي 70
 - تحدياتُ بنيوية من الجغرافيا اللامؤاتية وصِغَر الأسواق وارتفاع تكاليف التجارة 72
 - سياساتٌ جيّدة، نموٌ اقتصادي، تنمية بشرية 74
 - سياساتٌ ضعيفة، هبوط اقتصادي، فاقةٌ بشرية 75
 - الإفلات من أشراك الفاقة 76
 - سياساتُ النمو المفيدة للفقراء 78
-

الفصل الرابع سياسات عامة لتحسين صحّة الناس وتعليمهم 85

- إنجاز الهدف المتعلق بالجوع 87
 - إنجاز هدف التعليم 92
 - إنجاز أهداف الصحة 97
 - إنجاز هدف المياه والصرف الصحي 103
 - الأولويات المتداخلة 107
 - تحدياتُ التنمية - من خلال عدسة الجغرافيا
-

الفصل الخامس التمويل الخاص وتوفيره الرعاية الصحية والتعليم والمياه 111

لِمَ ازداد تأمين القطاع الخاص للخدمات في البلدان الفقيرة؟ 111

الصحة 113

التعليم 114

المياه والصرف الصحي 116

نُهَجٌ واعدةٌ بالخير 118

الفصل السادس السياسات العامة لضمان الاستدامة البيئية 123

الموارد البيئية 125

استجابات السياسات 126

الفصل السابع تعبئة القواعد الشعبية دعماً للأهداف 133

اللامركزية: صعودها، دورها، متطلباتها 134

الحركات والابتكارات الاجتماعية في المشاركة الشعبية 140

الفصل الثامن نهج سياسي، لا عمل خيرى: ما يمكن للبلدان الغنية فعله للمساعدة في إنجاز الأهداف؟ 541

مَعونة - أكبر وفعالة أكثر 146

تخفيف أعباء الديون - أسرع وأعمق 151

التجارة - فتح الأسواق، تخفيض الإعانات المالية الحكومية 154

الثقافة العالمية - المشاركة في ثمار المعارف العالمية 157

الإخلاص الكلي للالتزامات بإعلان الألفية: نهج سياسي، لا عمل خيرى 160

الهوامش 163

ملاحظة بيبلوغرافية 167

المراجع 169

مساهمة خاصة

الفاقة والعوالة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية، جوزف إ. سْتِغْلِيتز 80

الأطر

1.1 تشارك أهداف التنمية للألفية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان في دافع مشترك 28

1.2 هل تحدث الأهداف العالمية أثراً؟ 31

2.1 بناء القدرة الإحصائية - مطلبٌ لا سابق له، فرصةٌ مناسبة عاجلة 35

2.2 ما الذي يحدث مع اللامساواة العالمية في الدخل؟ مستوياتٌ غرائبية، اتجاهاتٌ التباسية 39

2.3 قياس فقر الدخل - أين يوضع الحدُّ النهائي؟ 42

2.4 الكفاح لتحقيق الأهداف - تعريف بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة 44

2.5 النزاع العنيف والأهداف 45

2.6 الوثبات العظيمة إلى الأمام ممكنةٌ خلال سنوات - لا خلال عقود 46

2.7 بيانات غير متضامة داخل البلدان: تقاريرٌ قُطريّة عن التنمية البشرية 47

2.8 نزاعات داخل البلدان 48

3.1 النمو المطلوب لتخفيض فقر الدخل بمقدار النصف 67

3.2 بنغلادش - كبيرةٌ وداخليةٌ، مع منفذ إلى السّاحل 71

3.3 تحديات في منطقة جبال الأنديز 72

3.4 الصين والهند - نموٌ مثيرٌ للإعجاب، اختلافاتٌ هامة 73

3.5 أهداف التنمية للألفية وبلدان التّراعات 77

3.6 ما الذي تدعو إليه الحاجة لإعمال تعاهد التنمية للألفية في أوغندا 79

4.1 قدرات النساء وفعاليتهنّ - عاملٌ رئيسي لإنجاز أهداف التنمية للألفية 86

4.2 دروسٌ في السياسات من بلدان ريفية الإنجاز في الصحة والتعليم 87

4.3	زيادة خصوبة التربة في إفريقيا جنوب الصحراء 91
4.4	السياسات المزرعية والأمن الغذائي 92
4.5	الإنفاق العسكري أم التعليم ؟ التضاربات الذاتية في الإجراءات الحكومية 93
4.6	نجاح تايلاند في منع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا) 98
4.7	أولويات السياسات والتدخلات التقنية 99
4.8	دمج البرامج العمودية في النظم الصحية العاملة 102
4.9	ضمان العقاقير الجوهرية للجميع - نجاح في بوتان 103
4.10	خدمات معقولة التكاليف للصرف الصحي في الهند 105
4.11	جنوب إفريقيا والحق في المياه 106
5.1	الخدمات الاجتماعية والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات 112
5.2	رسوم المستهلك في جنوب إفريقيا وبوليفيا 117
5.3	شبكات الماء الناجحة التي تديرها الدولة 118
5.4	مانيلا الكبرى وبوينس أيرس: سجل متفاوت لتجربة خصخصة المياه 119
5.5	مبادرة بَمَاكو: حشد الموارد المجتمعية للرعاية الصحية 120
6.1	كيف تهدد التغيرات المناخية الكونية البلدان النامية 124
6.2	تحسين حياة القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة 127
6.3	إشراك السكان المحليين في المحافظة على الموارد الطبيعية في غواناكاستي الكوستاريكية 128
6.4	تعزيز الإنصاف والبيئة - نموذج ضريبي خلاق من البرازيل 128
6.5	مصائد السمك الدولية - تُغرقها الإعانات المالية 129
6.6	قطع أشجار الغابات - بإعانات مالية 129
6.7	إستجابات السياسات للتغيرات المناخية 130
7.1	مادھيا برادش وراجستان - سياسات تعليمية تُثمر نتائج 135
7.2	ضغوط متبادلة للمساءلة - بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني - تقوي الحكم الصالح في ولاية سييرا البرازيلية 137
7.3	اللامركزية تساعد على زيادة الإنصاف في ولاية كيرالا الهندية 138
7.4	هل تساعد اللامركزية في تخفيف الفاقة ؟ 141
8.1	ثامن أهداف التنمية للألفية 145
8.2	مساعداة الإنماء الرسمية : غاية الوصول إلى 0.7 بالمئة 146
8.3	تمويل جديد للأهداف 147
8.4	إعمال الشراكات التي تقودها الحكومة في تنزانيا 149
8.5	إعادة تركيز التعاون التقني على تنمية المقدرة 151
8.6	ما هي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟ 152
8.7	مقترح لإعادة هيكلة الدين بغية الوصول إلى الأهداف 154
8.8	الإمتداد الدولي الطويل للإعانات المالية المحلية 156
8.9	مراهنة مؤتمر الدوحة على مصدر القطن في إفريقيا 157
8.10	دليل الالتزام بالتنمية 161

الجدول

2.1	بلدان شهدت هبوطاً في دليل التنمية البشرية، ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته 40
2.2	النمو الاقتصادي وفقّر الدّخل : روابط قوية 41
2.3	تغيرات متفاوتة في النسب والأعداد للناس للذين يعيشون بدولار واحد في اليوم 41
2.4	بلدان كبرى تواجه تهديدات كبيرة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز) بحلول العام 2025 حتى مع وباء معتدل 43
2.5	معدلات وفيات الأطفال: تغيرات في المستويات وفي الفجوات بين الثروات، بلدان مختارة، الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين 49
5.1	استثمارات في مشاريع المياه والصرف الصحي تشمل مشاركة القطاع الخاص في بلدان متعددة، 1990-1994 و1995-2000 116
6.1	لماذا يُعتبر الوصول إلى الهدف البيئي (7) بهذه الأهمية الكبرى للأهداف الأخرى 125
8.1	صافي المتلقى من مساعداة الإنماء الرسمية بحسب الإقليم، 1990 و2001 147
8.2	التجارة : إستغلال الفرص المتاحة - أم لا 154

8.3 التعريفات والتخفيضات في ما بعد جولة أوروغواي، في بلدان ومجموعات مختارة 155

8.4 مسؤوليات البلدان الغنية 160

الرُّسوم التوضيحية

- 2.1 جدول مواعيد : متى ستُجز أهداف التنمية للألفية، إن لم تُسرَّحْ عجلةُ التقدُّم؟ 33
- 2.2 المقارنة بين وفيات الأطفال في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي والأقاليم النامية 38
- 2.3 نكسات في التنمية البشرية 40
- 2.4 النموُّ السَّريع هو الاستثناء - مع بلدان كثيفة السكَّان تُحسِّنُ صُنْعاً 40
- 2.5 الارتباطات بين النمو وفقر الدَّخْل : ليست تلقائيَّة 41
- 2.6 الاصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيذز) ترتفع فجأة وبسرعة 43
- 2.7 فقد العمر المتوقَّع بسبب فيروس نقص المناعة/الأيذز 43
- 3.1 الدخْل الفردي وفقر المداخيل، تسعينات القرن العشرين 68
- 3.2 التنمية البشرية والمداخيل 69
- 3.3 من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي - ومنه إليها 70
- 4.1 البنات المتعلَّمت يعشَّن حياةً مختلفة 85
- 4.2 ازديادات في اللأمن الغذائي 88
- 4.3 التكاليف المرتفعة للأُسَر المعيشية تؤدي إلى نَسَب أدنى في الالتحاق بالمدارس الابتدائية 95
- 4.4 حصة كبيرة من المعونة للصحة تذهب إلى خدمات أساسية 101
- 4.5 أُسَرٌ معيشيةٌ حضريةٌ عديدة تفتقر إلى المياه والصَّرف الصحي 104
- 6.1 الإستهلاك الأعلى للبنزين مرتبطٌ بالأسعار الأدنى في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، 2001 126
- 8.1 المعونة - ما المطلوب، ما المَعطى؟ 146
- 8.2 مساعدات الإنماء الرسمية في هبوط 146
- 8.3 مساعدات الإنماء الرسمية، صافي التوزيعات 147
- 8.4 الأشدُّ فقراً: عالقون بين المعونات الهابطة والديون الثابتة 152
- 8.5 تحوُّلات في الإنفاق من خدمة الدين إلى التنمية البشرية في عشرة بلدان تستفيد من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 153
- 8.6 الأبقار والقطن تتلقَى من المعونة أكثر ممَّا يتلقَّاه الناس، 2000 155
- 8.7 الإعانات المالية الزراعية من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي تقزُّم المعونة، 2001 156
- 8.8 علاج إعادة الإمْهَاء الصَّمويُّ يُخفِّض وفيات الأطفال رغم ركود الدَّخْل 158

معالم

- 2.1 التقدُّم نحو أهداف التنمية للألفية 51
- 2.2 قياسُ التنمية البشرية : أدلَّة التنمية البشرية 60
- 2.3 الفجوات الآخذة في الاتساع داخل البلدان - بين المناطق والمجموعات 62
- الخريطة الأولى التوزيع الجغرافي للدخْل في الصين، 2000 62
- الجدول الأول معدَّلات الأمية في البرازيل بحسب الأقاليم - من عمر 15 سنة فما فوق، 1990 و2001 62
- الخريطة الثانية إمام البالغين بالقراءة والكتابة في المكسيك، 2000 63
- الخريطة الثالثة دليل التنمية البشرية في الفلبين، 1994 63
- الجدول الثاني معدَّلات وفيات الرضع في الهند بحسب الولايات والأقاليم، التسعينات 64
- الخريطة الرابعة الوفيات الأمومية في غواتيمالا، 1997 64
- الخريطة الخامسة دليل التنمية البشرية في الأقاليم الروسيَّة، 2000 65
- 3.1 تحديات التنمية - من خلال عدسة الجغرافيا 83
- الخريطة الأولى تصنيف البلدان بحسب البنية الاقتصادية، 1995 83
- الخريطة الثانية تصنيف البلدان بحسب متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 1990 83
- الجدول الأول معدَّلات النمو الاقتصادي وفقاً لمجموعات البلدان 1980-1998 83
- الجدول الثاني معدَّلات النمو الاقتصادي وفقاً لحجم السكان والموقع، 1980-1998 84

ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية 190

مؤشرات أهداف التنمية للألفية (أ ت أ)

أ ت أ 1	الهدف الأول	استئصال الفقر والجوع الشديدين
الهدف الثاني	تحقيق التعليم الابتدائي الشامل 198	
أ ت أ 2	الهدف الثالث	تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 203
أ ت أ 3	الهدف الرابع	تخفيض وفيات الأطفال
الهدف الخامس	تحسين الصحة الأمومية 208	
أ ت أ 4	الهدف السادس	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) 213
أ ت أ 5	الهدف السابع	ضمان الاستدامة البيئية، أرضاً وجواً 218
أ ت أ 6	الهدف السابع	ضمان الاستدامة البيئية، ماءً وصرفاً صحياً 223
أ ت أ 7	الهدف الثامن	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: مساعدات التنمية والمنافذ إلى الأسواق 228
أ ت أ 8	الهدف الثامن	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: البلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية 229
أ ت أ 9	الهدف الثامن	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: إمكانية تحمل الدين 231
أ ت أ 10	الهدف الثامن	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الفرص المؤاتية للعمل، إمكان الحصول على الأدوية وتقانات جديدة 232

مؤشرات التنمية البشرية

رصد التنمية البشرية: تكبير خيارات البشر....

1	دليل التنمية البشرية 237
2	اتجاهات دليل التنمية البشرية 241
3	الفقر البشري وفق الدخل: البلدان النامية 245
4	الفقر البشري وفق الدخل: بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، وسط أوروبا وشرقها، رابطة الدول المستقلة 248

... للعيش حياةً مديدة، صحية ...

5	الاتجاهات الديموغرافية 250
6	الالتزام بالصحة: المنافذ والخدمات والموارد 254
7	الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً 258
8	التبقي: التقدم والنكسات 262

... لاكتساب المعرفة ...

9	الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام 266
10	الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالتعليم 270
11	التقانة: الانتشار والابتكار 274

... إمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق...

12	الأداء الاقتصادي 278
13	الأمساواة في الدخل أو الاستهلاك 282
14	هيكلية التجارة 286
15	تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية 290
16	تدفقات المعونة، رأس المال الخاص، الدين 291
17	الأولويات في الإنفاق العام 295
18	البطالة في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي... 299

فيما يحافظ عليها للأجيال القادمة...

19	الطاقة والبيئة 300
----	--------------------

... حماية الأمن الشخصي...

20	اللاجئون والأعداء الحربية 304
21	ضحايا الجريمة 308

... وإنجاز المساواة لجميع النساء والرجال	
دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	310
مقياس تمكين الجنوسة	314
اللامساواة بين الجنسين في التعليم	318
اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي	322
الجنوسة وعبء العمل والوقت المخصص	326
المشاركة السياسية للنساء	327

الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية	
حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان	331
حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية	335

مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة	339
--	-----

ملاحظتان تقنيتان	
حساب أدلة التنمية البشرية	340
تعيين نوع بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة في أهداف التنمية للألفية	347

تعريف المصطلحات الإحصائية	350
مراجع إحصائية	359
تصنيف البلدان	361
دليل المؤشرات	365



الإطار 1

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الأول: استئصال الفقر
والجوع الشديدين

الغاية 1: بين 1995 و2015، إنقاص
نسبة من يقل دخلهم عن دولار
واحد في اليوم إلى النصف

الغاية 2: بين 1995 و2015، إنقاص
نسبة الذين يعانون من الجوع إلى
النصف

الهدف الثاني: تحقيق التعليم
الابتدائي الشامل

الغاية 3: ضمان كون الأطفال في
كل مكان، الصبيان والبنات على
نحوٍ مماثل، قادرين بحلول العام
2015 على إكمال المقرّر التعليمي
للمدارس الابتدائية

الهدف الثالث: الحض على المساواة
بين الجنسين وتمكين النساء

الغاية 4: إزالة الفوارق بين
الجنسين في التعليم الابتدائي
والثانوي، والمفضّل حدوث ذلك
بحلول العام 2005؛ وفي جميع
مستويات التعليم خلال فترة لا
تتجاوز العام 2015

الهدف الرابع: تخفيض نسبة
وفيات الأطفال

الغاية 5: بين عاميّ 1990 و2015،
تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون
سنّ الخامسة بمقدار الثلثين

يتبع في الصفحة التالية

المنظرات بشأن التنمية على ثلاث مجموعات من المسائل. الأولى هي الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قويّة وحكّم صالح. لفرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعيّة وإشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم وبلدانهم. وهي مسألة يواصل التقرير مناقشتها لها. وهذه المسائل كلّها حاسمة في التنمية البشريّة المستدامة، وما زالت تستحقّ إيلاها الأولويّة في صنع القرار. لكنّها تفعل عن عامل رابع يتمّ استعراضه هنا، هو القيود البنيويّة التي تعيق النمو الاقتصاديّ والتنمية البشريّة. ويقترح تعاهد التنمية للألفية، المقدم في هذا التقرير، نهجاً لسياسة تحقّق أهداف التنمية للألفية وتبدأ بالتعامل مع هذه القيود.

تمثّل المملكيّة الوطنيّة - من جانب الحكومات والمجتمعات - مبدأً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية للألفية. وفي الواقع أن في استطاعة الأهداف تعزيز النقاش الديمقراطي، كما يُرجح أن يقوم القادة بالإجراءات العملية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف عندما يكون هناك ضغط من المجموعات السكانية المهتمة بالمشاركة.

لن تنجح الأهداف إلا إذا كانت تعني شيئاً لآلاف الملايين من الأفراد الذين تتوجّه إليهم. ويجب أن تصبح الأهداف واقعاً وطنياً يحتضنه أصحاب الشأن - الناس والحكومات. إنّها مجموعة من النقاط المرجعيّة لتقييم التقدّم - وتمكين الفقراء من محاسبة القادة السياسيين. وهي تساعد الناس في الكفاح من أجل أنواع السياسات والإجراءات التي تخلق وظائف لائقة وتحسّن الوصول إلى المدارس وتقتلع الفساد. كما أنّها التزامات يتعهد بها القادة القوميون الذين يجب أن يتحمّلوا المسؤولية عن تحقيقها أمام ناخبينهم.

يمكن لتبني هذه الأهداف من قِبَل المجتمعات المحلية أن يحفز النقاش السياسي الدائر حول أداء

افتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة. فإعلان الأمم المتّحدة للألفية، الصادر سنة 2000 والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق، ألزم البلدان - الغنيّة والفقيرة - ببذل كلّ ما تستطيعه لاستئصال الفقر، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانيّة، وتحقيق السلام والديموقراطية والاستدامة البيئيّة. ووعده قادة العالم بالعمل معاً على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول سنة 2015 أو قبل ذلك.

تُزَم أهداف التنمية للألفية، المنبثقة من إعلان الألفية، بلدان العالم ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة (الإطار 1). وتتضمّن أيضاً إجراءات تقوم بها البلدان الغنيّة لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاريّ معها ونقل التّقانات إليها. وقد وُضع إطاراً لهذه الشراكة بين البلدان الغنيّة والفقيرة في «إجماع مونتيراي»، في مارس/ آذار 2002، وأعيد توكيده في القمة العالميّة للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر/ أيلول 2002، وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

من الصعب التفكير في وقت يكون أكثر مؤاتة لحشد الدعم لمثل هذه الشراكة العالميّة؛ إذ شهد العالم سنة 2003 نزاعاً أعنف حتى من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر الدولي والخوف من الإرهاب. ولربّما يحاول البعض إثبات وجوب إبقاء الحرب على الفقر في منزلة ضئيلة الشأن إلى حين تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب، لكنهم مخطئون في ذلك. فالحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك؛ إذ يجب أن يسهم القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه هي رؤية إعلان الألفية.

يتطلّب التعامل مع الفقر إدراك أسبابه، ويعمّق هذا التقرير ذلك الإدراك بتحليل الأسباب الأساسيّة لفشل التنمية. في تسعينات القرن العشرين، تركّزت

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الخامس: تحسين الصحة
الأمومية

الغاية 6: بين عامي 1990 و2015،
تخفيض معدل وفيات النساء إبان
الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع

الهدف السادس: مكافحة فيروس
نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز/
السيدا) والملاريا وأمراض أخرى

الغاية 7: بحلول العام 2015، وقَّفت
نهائي لانتشار فيروس نقص
المناعة/الإيدز، ومتابعة ما بُدئ من
العمل على عكس اتجاههما

الغاية 8: بحلول العام 2015، وقَّفت
نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض
رئيسية أخرى ومتابعة ما بُدئ من
العمل على عكس اتجاهه

الهدف السابع: ضمان الاستدامة
البيئية

الغاية 9: دمج مبادئ التنمية
المستدامة في سياسات البلد
وبرامجه، وعكس الاتجاه في
خسارة الموارد البيئية

الغاية 10: بحلول العام 2015،
إنقاص نسبة منعدمي فرصة
الحصول على مياه الشرب المأمونة
إلى النصف

الغاية 11: بحلول العام 2020،
تحقق تحسُّن هام في حياة ما لا
يقل عن مئة مليون من القاطنين
في أحياء فقيرة مكتظة

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية
شاملة للتنمية

الغاية 12: مزيد من التطوير لنظام
تجاري ومالي منفتح، متوقع
السُّلوك، غير تمييزي (يشمل
الالتزام بالحكم الصالح والتنمية
وتخفيض الفقر

يتبع في الصفحة التالية

بالتزاماتهم السياسية، فيما توفّر لهم أهداف الألفية
أداة لمساءلة حكوماتهم.

يجب تسريع وتيرة التقدم بشكل جذري، لأن أهداف
التنمية للألفية لن تتحقق باتّباع النهج المعتاد

شهدت الأعوام الثلاثون الماضية تحسُّناً جذرياً في
العالم النامي. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع بمقدار
ثمان سنوات؛ وحُفِّضت الأمية إلى النصف تقريباً،
لتصل إلى خمسة وعشرين بالمئة. وفي شرقي آسيا،
تدنى عدد السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار
أميركي واحد يومياً إلى النصف تقريباً في العقد
الأخير من القرن العشرين.

مع ذلك، ما زالت التنمية البشرية تتقدّم ببطء
شديد؛ وكانت التسعينات من القرن الماضي عقد اليأس
بالنسبة إلى العديد من البلدان؛ إذ هناك نحو 54 بلداً
أفقر حالاً اليوم مما كانت عليه سنة 1990. ففي 21 بلداً،
تزداد نسبة السكّان الذين يجوعون؛ وفي 14 بلداً، يموت
عدد أكبر من الأطفال قبل بلوغهم الخامسة؛ وفي 12
بلداً، تقلص أعداد المتحقّقين بالمدارس الابتدائية؛ وفي
34 بلداً، انخفض متوسط العمر المتوقع. وكانت مثل هذه
الانتكاسات في القدرة على البقاء نادرة في السابق.

ثمة مؤشر آخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل
التنمية البشرية (وهو قياسٌ تلخيصيٌ لثلاثة أبعاد
للتنمية البشرية: العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعلّم،
ومستوى المعيشة اللائق) في 21 بلداً. وكان ذلك أيضاً
نادر الحدوث قبل أواخر الثمانينات في القرن
العشرين، لأنّ الخصائص التي تُكتسب من خلال دليل
التنمية البشرية نادراً ما تُفقد.

إذا تواصل التقدم العالمي بالوتيرة نفسها كما في
العقد الأخير من القرن الماضي، فلن تكون هناك فرصة
حقيقية للوفاء إلاّ باتّنين من أهداف التنمية للألفية:
هما تخفيض فقر المداخيل، ونسبة منعدمي فرصة
الحصول على مياه مأمونة، بمقدار النصف - ويعود
الفضل في هذين المجالين أساساً إلى الصين والهند.
على الصعيد الإقليمي، لن تتمكن إفريقيا جنوب
الصحراء، بنسبة التقدم الحالية، من الوصول إلى
الأهداف المتعلقة بالفقر حتى سنة 2147، وتلك المتعلقة
بوفيات الأطفال حتى سنة 2165. أما بالنسبة إلى
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز/السيدا) والجوع، فإنّ الاتجاهات في
الاقليم إلى الارتفاع - لا إلى الانخفاض.

يشير بقاء كثير من دول العالم بعيدة عن تحقيق
أهداف الألفية، في الإثنتي عشرة سنة الباقية حتى

الحكومة، لا سيّما عندما تتوفّر البيانات غير المتحيّزة.
وتعلّق على باب قاعة الاجتماعات العامة في كل قرية.
كما يمكن أن تصبح برامج لحملات السياسيين، مثلما
جرى في حملة «انعدام الجوع» للرئيس البرازيلي لويس
إناسيو «لولا» دا سيلفا للقضاء على الجوع التي كانت
جزءاً من بيان رسمي بالأهداف في سعيه إلى الرئاسة.
هناك دور مهمّ تقوم به مجموعات المجتمع المدنيّ -

من المنظّمات الأهلية إلى المجموعات النسائية إلى
شبكات المنظّمات اللاّحكومية - في المساعدة على
تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبتها. لكنّ
الأهداف تتطلّب أيضاً دولاً قادرة وفعّالة تستطيع الوفاء
بالتزامات التنمية التي قطعها، كما تتطلّب تعبئة شعبية
لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم
هذه التعبئة الشعبية ثقافات سياسية تشاركية مفتوحة.

تضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية
الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية،
صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتعزّز
الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت
اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت - كما في
أنحاء من البرازيل والأردن وموزامبيق والولايات الهندية
كيرالا وماديا براديش والبنغال الغربية. ويمكن أن تقود
إلى خدمات حكومية تستجيب بسرعة أكبر لحاجات
الناس، وتعزّي الفساد، وتخفّض الغياب المتكرّر.

لكنّ اللامركزية صعبة، ولكي تنجح، فإنها تتطلّب
سلطة مركزية قادرة، وسلطات محلية ملتزمة ومخوّلة
سلطات مالية، ومواطنين مشاركين بنشاط في مجتمع
مدنيّ جيّد التنظيم. ففي موزامبيق، زادت السلطات
المحلية الملتزمة، ذات التفويض المالي، التغطية
التلقيحية والاستشارات للحوامل قبل الولادة بنسبة
80 بالمئة؛ متغلبّة على محدوديات القدرات المتوفّرة،
بالتعاقد مع منظّمات غير حكومية ومزوّدتي خدمات
محلّيتين على المستوى البلديّ.

كذلك بيّنت التجارب الحديثة العهد كيف يمكن أن
تؤدي الحركات الاجتماعية إلى مزيد من المشاركة في
صنع القرار، كما في المراقبة العامة للميزانيات
المحلية. في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، أدّت
المراقبة العامة للميزانيات المحلية إلى حدوث تحسينات
كبيرة في الخدمات. ففي سنة 1989، كانت المياه
المأمونة تصل إلى ما يقلّ بقليل عن نصف سكّان
المدينة. بعد سبع سنوات، صارت تصل إلى الجميع
تقريباً. وقد تضاعف الالتحاق بالمدارس الابتدائية في
تلك الفترة، كما توسّعت المواصلات إلى مناطق نائية.

تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تحسين الخدمات
الأساسية وتساعد في حفز الإرادة السياسية وتدعمها.
وهكذا يضغط المواطنون العاديون على زعمائهم للوفاء

الإطار 1 (تابع)

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقلّ الدول نمواً (بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات والحصص المحددة، وبرنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاءً للبلدان المتلزمة بتخفيض الفقر)

الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قُطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمّل على الأمد الطويل

الغاية 16: بالتعاون مع الدول النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سنّ الشباب

الغاية 17: بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار محمولة

الغاية 18: بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، وبخاصة تقانات المعلومات والاتصالات، متوفرة

ثمة أزمة اقتصادية كامنّة تحت كل هذه الأزمات. فتلك البلدان ليست فقط شديدة الفقر، وإنّما معدلات نموّها أيضاً بطيئة بشكل مرّوع.

في تسعينات القرن العشرين، كان متوسط نموّ الدّخل للفرد أقلّ من 3 بالمئة في 125 من البلدان النامية والانتقالية؛ كما هبط معدل الدخل الفرديّ في 54 منها. ومن بين الأربعة والخمسين بلداً ذات المداخيل المتراجعة، يوجد 20 في إفريقيا جنوب الصحراء و 17 في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلّة وستة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وستة في شرقيّ آسيا وخمسة في البلدان العربيّة. وهي تشمل العديد من البلدان ذات الأولويّة، لكنها تشمل أيضاً بعض البلدان ذات التنمية البشريّة المتوسطة.

هناك بلدان يقلّ في الغالب تركيزُ الاهتمام العام عليها، هي تلك التي تتقدّم بشكل جيّد؛ لكنّها تستثني مجموعات أو مناطق معيّنة، أو تخلّفها وراءه الركب. وعلى كل البلدان أن تتعامل مع التفاوتات البارزة بين المجموعات - بين الرجال والنساء، بين المجموعات الإثنيّة، بين الأعراق، بين المناطق الحضريّة والريفية. ويتطلّب القيام بذلك، النظر إلى ما وراء متوسطات البلدان.

ثمة بلدان عديدة تُظهر متوسطاتها القومية تقدماً كافياً نحو أهداف الألفية، وفقاً للتواريخ المستهدفة، لكنّها تضمّ جيوباً عميقة من الفقر. فالإنجاز الصينيّ الرائع، المتمثّل في رفع 150 مليون نسمة من فقر المداخيل في تسعينات القرن العشرين، تركّز في الأقاليم الساحلية، فيما جيوب الفقر العميقة باقية على حالها. وكان التقدّم الاقتصادي في بعض الاقاليم الداخلية أبطأ بكثير مما هو عليه في بقية البلاد.

في عدد من البلدان، يمكن الوفاء بأهداف الألفية على نحو أسهل بمجرد تحسين ظروف أناس ذوي أحوال حسنة بالفعل؛ وتوحي الأدلّة بأنّ ذلك حاصل في قطاع الصحة. لكن هذا النهج ينطبق على نصّ أهداف الألفية لا على روحها. فالنساء وسكّان الأرياف والأقليات الإثنيّة وغيرهم من الفقراء يتقدّمون دون سرعة تقدّم المتوسطات القومية - أو لا يظهرون أي تقدّم - حتى وإن كانت البلاد ككل تتقدّم باتجاه أهداف الألفية.

من بين 24 بلداً لديها بيانات دون المستوى القومي عن الوفيات بين الأطفال بين أواسط الثمانينات وأواسط التسعينات من القرن العشرين، لم تضيق سوى ثلاثة فقط الفجوة في معدلات الوفيات دون سنّ الخامسة بين المجموعات الأغنى والأفقر. ويمكن إيجاد أنماط مماثلة في معدلات إكساب المناعة والالتحاق بالمدارس وإكمال الدراسة. وثمة ميل في المناطق الفقيرة إلى استثناء النساء من التقدّم الإجماليّ نحو أهداف الألفية.

العام 2015، إلى حاجة ملحة لتغيير المسار؛ غير أنّ النجاحات الماضية تبيّن ما هو الممكن حتى في البلدان الفقيرة جداً. فقد تمكّنت سريلانكا بين عامي 1945 و1953 من زيادة متوسط العمر المتوقّع 12 سنة. وتقدّم بوتسوانا مثلاً آخر ملهماً، حيث قفزت الأعداد الصافية للملتحقين بالمدارس الابتدائية من 46 بالمئة عام 1960 إلى 91 بالمئة تقريباً في عام 1980. لدى العالم اليوم مواردٌ ومهاراتٌ أعظم من ذي قبل للتعامل مع تحديات الأمراض المعدية، والإنتاجية المتدنية، والافتقار إلى الطاقة النظيفة والمواصلات، والافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والصرف الصحيّ والمدارس والرعاية الصحيّة. وتكمن المسألة في تحديد السبل الفضلى لاستخدام هذه الموارد والمهارات العرفية لإفادة الناس الفقراء.

ثمة مجموعتان من البلدان تحتاجان إلى إدخال تغييرات ملحة على مسارهما. الأولى هي البلدان التي تجمع بين تدني التنمية البشريّة وسوء الأداء نحو تحقيق الأهداف. بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة. والثانية هي البلدان التي تتقدّم نحو تحقيق الأهداف بشكل جيّد، مع بقاء جيوب عميقة من الفقراء مخلفة وراء الركب.

يوجد 59 بلداً ذا أولوية قصوى ومتقدمة، حيث يقوّض الإخفاق في التقدّم والتدنيّ الرهيب في مستويات البدء بالعمل كثيراً من الأهداف. وعلى هذه البلدان بالذات، يجب أن يتركز اهتمام العالم.

في تسعينات القرن العشرين، واجهت هذه البلدان كثيراً من الأزمات:

- فقر المداخيل: في 73 من 76 بلداً لديها بيانات، ازدادت معدلات الفقر؛ المرتفعة أصلاً.
- الجوع: في 91 بلداً، يجوع أكثر من شخص واحد من بين كلّ أربعة؛ والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً. كما ازداد معدل الجوع في 12 بلداً.
- البقاء: في 41 بلداً، ارتفع معدل الوفيات عند الأطفال دون الخامسة في تسعينات القرن العشرين؛ وفي 7 بلدان، لن يشهد ما معدله طفل واحد تقريباً من أصل أربعة سنّته الخامسة.
- الماء: في 9 بلدان، لا يحصل أكثر من شخص بين كلّ أربعة على الماء النظيف، والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً.
- الصرف الصحيّ: في 51 بلداً، لا يصل أكثر من شخص بين كلّ أربعة إلى الصرف الصحيّ الملائم؛ والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً.

إنّ تعاهد التنمية للألفية هو خطة عمل تستهدف أساساً بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة، الأشدّ احتياجاً إلى الدعم

يجب أن ينصبّ اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية. فهي لن تفي بأهداف الألفية حتماً دون إدخال تغييرات فورية على مسارها. وبأخذ ذلك في الحسبان، يقدم التقرير خطة عمل جديدة تستهدف أساساً تلك البلدان، ألا وهي تعاهد التنمية للألفية.

لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات أساسية في مجالات رئيسية عدّة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأيّ من هذه المجالات، فمن الممكن أن يقع في «شرك الفقر».

تحاول بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة في معظمها أن تصل إلى هذه العتبات، ومع ذلك فإنها تواجه عقبات هيكلية عميقة الجذور يصعب أن تتغلب عليها بمفردها. تشمل العقبات حواجز أمام دخول الأسواق الدولية ومستويات عالية من المديونية - أعلى بكثير مما تستطيع خدمتها، بالنظر إلى طاقاتها التصديرية المحدودة؛ كما أن هناك عقبة هامة أخرى هي حجم البلاد وموقعها. وتشمل القيود الأخرى المرتبطة بجغرافية البلد، انخفاض خصوبة التربة والتعرض لصدمات المناخ أو الكوارث الطبيعية والأمراض المتفشية مثل الملاريا. لكن الجغرافيا ليست قدراً، إذ يمكن التغلب على هذه التحديات عبر اتباع سياسات ملائمة. فتحسين الطرقات والاتصالات وتعميق التكامل مع البلدان المجاورة يمكن أن يزيدا من القدرة على الوصول إلى الأسواق، كما يمكن أن تؤدي سياسات الوقاية والعلاج إلى التخفيف من تأثير الأمراض الوبائية إلى حدّ كبير.

ويمكن للشروط الهيكلية نفسها، التي تسهم في وقوع البلد بأكمله في شرك الفقر، أن تؤثر أيضاً على مجموعات كبيرة من السكان في بلاد، تُعتبر بخلاف ذلك، مزدهرة نسبياً. فالأقاليم الداخلية النائية من الصين، مثلاً، تواجه مسافات أطول بكثير إلى الموانئ، وبنية تحتية أقر بكثير، وشروطاً حيوية فيزيائية أشدّ قساوة مما تواجهه الأقاليم الساحلية في البلاد؛ التي تتمتع في السنوات الأخيرة بأسرع نمو اقتصادي في التاريخ. ويتطلب تخفيض الفقر في المناطق الفقيرة سياسات قومية تعيد تخصيص الموارد إليها؛ والأولوية القصوى للسياسات هنا هي زيادة الإنصاف لا النمو الاقتصادي فحسب.

يجب أن ينصبّ اهتمام
السياسات العالمية على
البلدان التي تواجه أصعب
تحديات التنمية

تستلزم استجابات السياسات إلى القيود الهيكلية تدخّلات متزامنة على جبهات متعددة. إلى جانب رفع الدعم الخارجي. وثمة ست حُزْم متضامة من السياسات يمكن أن تساعد البلدان في الإفلات من أشراك الفقر العالقة فيها:

• الاستثمار باكراً وبشكل طموح في التعليم الأساسي والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهذه شروط مسبقة للنمو الاقتصادي المستدام. ويمكن أن يولّد النمو بدوره الوظائف وارتقاع المداخيل. وهو ما يحقق مرة أخرى المزيد من المكاسب في التعلم والصحة.

• زيادة إنتاجية المزارعين الصغار في البيئات غير المؤاتية - أي غالبية الجائعين في العالم. وثمة تقدير يمكن الاعتماد عليه يشير إلى أن 70 بالمئة من السكان الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة.

• تحسين البنية التحتية الأساسية - مثل الموانئ والطرقات والطاقة والاتصالات - لتخفيض تكاليف القيام بالأعمال والتغلب على الحواجز الجغرافية.

• وضع سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة في تنويع الاقتصاد وإبعاده عن الاعتماد على صادرات السلع الرئيسية. ومنح دور نشط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

• تشجيع الحكم الديمقراطيّ الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس.

• تأمين الاستدامة البيئية والإدارة الحضرية السليمة بحيث تكون التحسينات الناتجة عن التنمية طويلة الأمد.

يقوم التفكير الكامن وراء هذه السياسات على أنه لكي تعمل الاقتصاديات بشكل جيّد، يجب أولاً أن توضع أموراً أخرى في نصابها. فمن المستحيل تخفيض الاعتماد على صادرات السلع الرئيسية، مثلاً، ما لم تستطع القوة العاملة أن تنتقل إلى التصنيع بسبب تدني المهارات.

إنّ العمل الذي يواجهه بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة كبير جداً لا يمكن أن تقوم به أيّ منها بمفردها. لا سيما البلدان الأشدّ فقراً التي تواجه عقبات كبيرة جداً على نحو غير معهود، وليس لديها سوى موارد محدودة للغاية. وفي هذا القول، لا يكون تعاهد التنمية للألفية اعتذارياً. فالدول الأشدّ فقراً بحاجة إلى إمدادات كبيرة من الموارد الخارجية لتحقيق المستويات الضرورية للتنمية الإنسانية. لكن ذلك ليس مطلباً لتمويل غير محدد من البلدان الغنية، لأنّ التعاهد غير اعتذاريّ أيضاً بشأن حاجة البلدان إلى تعبئة الموارد المحلية وتقوية السياسات والمؤسسات،

ومكافحة الفساد وتحسين الإدارة. وهي خطوات ضرورية على مسار التنمية المستدامة.

لن تفي البلدان بأهداف الألفية، ما لم تتبنَّ خططاً للتنمية أكثر طموحاً بكثير. ويرى التعاهد هنا وجوب تطبيق مبدأ جديد؛ هو أن على حكومات البلدان الغنيّة والفقيرة، فضلاً عن المؤسسات الدوليّة، أن تبدأ بالسؤال عن الموارد اللازمة للوفاء بهذه الأهداف، بدلاً من تحديد وتيرة التنمية وفقاً للموارد المحدودة، المخصّصة حالياً.

يحتاج كلّ بلد - وبخاصّة بلدان الأولويّة القصوى والمتقدمة - إلى إجراء تشخيص منهجيّ لما يتطلّبه تحقيق أهداف الألفية. ويجب أن يشمل هذا التشخيص مبادرات يمكن أن تقوم بها البلدان الفقيرة، مثل تعبئة الموارد الماليّة المحليّة وإعادة تخصيص الإنفاق باتجاه الخدمات الأساسيّة والاستفادة من التمويل والخبرات الخاصّة وإدخال الإصلاحات لتحسين الإدارة الاقتصاديّة. وسوف يترك كل ذلك أيضاً فجوة كبيرة في الموارد يجب على الحكومات أن تحددها. ويتطلب سدّ هذه الفجوة مساعدة ماليّة وتقنيّة إضافيّة من جانب البلدان الغنيّة، بما في ذلك تمويل النفقات المتكرّرة ومزيد من تخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة نقل التّقانة.

ثمة إجماع واسع على الحاجة إلى إطار واحد لتنسيق جهود التنمية، بالاستناد إلى استراتيجيات التنمية وبرامج الاستثمار العامّ العائدة إلى البلد. ويوجد هذا الإطار بالنسبة إلى لبلدان ذات المداخل المتدنيّة في أوراق الاستراتيجية لتخفيض الفقر، وهي استراتيجية مطبّقة في نحو أربعة وعشرين بلداً، وفي طريقها إلى التطبيق في أربعة وعشرين بلداً آخر. وتحتاج ورقات الاستراتيجية، من خلال رفعها لواء التحديّ الذي تطرحه أهداف التنمية للألفية بطريقة أكثر منهجيّة، إلى البدء بالسؤال عما يتطلّبه تحقيقها - وتقييم فجوات الموارد وإصلاحات السياسات التي يجب التعامل معها.

سوف يتطلّب تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر شديد (الهدف 1) نمواً اقتصادياً أقوى بكثير في بلدان الأولويّة القصوى والمتقدمة التي يفضّل فيها تحقيق النمو. لكنّ النمو وحده لن يكون كافياً، إذ يجب أن تقوّي السياسات أيضاً الروابط بين التنمية الأقوى والمداخل الأعلى في الأسر المعيشية الأفقر.

يعيش ما يزيد على ألف ومئتي مليون إنسان - أي نحو خمس سكان الأرض - على أقلّ عن دولار واحد في

اليوم. في تسعينات القرن العشرين، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد في الدخل من 30 بالمئة إلى 23 بالمئة؛ ولكنّ نظراً لتزايد السكان، لم يهبط العدد سوى 123 مليوناً - وهو جزء صغير من التقدم اللازم للقضاء على الفقر. وإذا استُثّنت الصين، يكون عدد الناس الفقراء للغاية قد ازداد في الواقع 28 مليوناً.

توجد أكبر تركيزات فقر المداخل في شرقيّ آسيا وجنوبها، رغم أنّ المنطقتين حققتا منذ عهد قريب مكاسب تثير الإعجاب. فكما أشير سابقاً، انتشرت الصين في تسعينات القرن العشرين 150 مليون نسمة. 12 بالمئة من سكانها - من براثن الفقر، وخفضت حدوثة إلى النصف. لكنّ عدد الذين يعيشون على أقلّ من دولار واحد يومياً ازداد في أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربيّة، ووسط أوروبا وشرقها، وإفريقيا جنوب الصحراء.

يشكّل الافتقار إلى النموّ المستدام المخفّض للفقر عقبة رئيسيّة أمام تخفيض الفاقة. ففي التسعينات الماضية، حقّق 30 فقط من أصل 155 بلداً نمواً وانتقالياً يوجد لديها بيانات - أي نحو الخمس - نمواً في الدخل الفرديّ يزيد على ثلاثة بالمئة في السنة. وكما ورد آنفاً، انخفض متوسطّ المداخل فعلاً في 54 من هذه البلدان.

غير أنّ النموّ الاقتصاديّ وحده لا يكفي. فالنموّ يمكن أن يكون قاسياً لا يعرف الرحمة أو يمكن أن يكون مخفّضاً للفقر - تبعاً لنمطه، والنواحي الهيكلية للاقتصاد، والسياسات العامّة. فقد ازداد الفقر حتى في البلدان التي حققت نمواً اقتصادياً إجمالياً، كما ساء عدم التساوي في الدخل خلال العقد الأخيرين في ثلاثة وثلاثين بلداً من البلدان الستة والستين النامية التي لديها بيانات. لذا يجب على كل البلدان - لا سيّما ذات الأداء الجيّد في المعدل العام، لكنّ لديها جيوباً عميقة للفقر - أن تطبّق سياسات تقوّي الروابط بين النموّ الاقتصاديّ وتخفيض الفقر.

من المرجّح أن يفيد النموّ الفقراء إذا كان ذا قاعدة عريضة بدلاً من تركّزه في بضعة قطاعات أو أقاليم، وإذا كان كثيف العمالة (كما في الزراعة أو صناعة الألبسة) بدلاً من كونه كثيف رأس المال (كما في النفط)، وإذا استثمرت العائدات الحكوميّة في التنمية البشريّة (كما في خدمات الصحّة الأساسيّة والتعليم والتغذية والماء والصرف الصحيّ). وليس من المرجّح أن يفيد النموّ الفقراء إذا كان ذا قاعدة ضيّقة، أو أهمل التنمية البشريّة، أو ميّز في تقديم الخدمات العامّة ضدّ المناطق الريفيّة أو أقاليم معيّنة أو مجموعات إثنيّة أو النساء.

لن تفي البلدان بأهداف الألفية، ما لم تتبنَّ خططاً للتنمية أكثر طموحاً بكثير

وتحسّن الاستدامة البيئية، كما أن هناك حاجة متزايدة إلى زيادة الاستثمارات لإجراء أبحاث على تقانات أفضل وتطويرها ونشرها من خلال خدمات موسّعة؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، مثل الطرق وأنظمة التخزين. مع ذلك، فإنّ الاستثمارات العامة في الزراعة ومساندة الجهات المانحة لها أخذت تتراجع في العقود الأخيرة.

تحمي التعريفات المفروضة على الواردات أسواق البلدان الغنيّة، وتقلّل الحوافز للمزارعين في البلدان الفقيرة على الاستثمار في الزراعة التي من شأنها الإسهام في مزيد من الأمن الغذائيّ المستدام. كما تقلّل الإعانات المالية الضخمة في البلدان الغنيّة الحوافز للاستثمار في الأمن الغذائيّ على المدى البعيد وتخفّض الأسعار في الأسواق العالمية - مع أنّ في إمكانها إفادة مستوردي الأغذية الإجمالية.

يتطلّب تحقيق التعليم الابتدائيّ الشامل وإزالة التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائيّ والثانويّ (الهدفان 2 و3) التعامل مع الكفاءة والإنصاف ومستويات الموارد والمشكلات ذات الصلة

هناك أكثر من 80 بالمئة من أطفال الأقاليم النامية ملتحقين بالمدارس الابتدائية؛ ومع ذلك لا يذهب نحو 115 مليون طفل إلى المدارس الابتدائية، كما أنّ نسبة المتحقّقين متدنّية بشكلٍ يريث له في إفريقيا جنوب الصحراء (57 بالمئة) وجنوبيّ آسيا (84 بالمئة). وثمة احتمال بأنّ لا يزيد على الثلث بأن يكمل الطفل في إفريقيا المدرسة الابتدائية بعد التحاقه بها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سدّس البالغين في العالم أميون. ولا تزال هناك فجوات واسعة بين الجنسين: فالبنات هنّ ثلاثة أخماس الأطفال الموجودين خارج المدرسة والبالغ عددهم 115 مليوناً، والنساء هنّ ثلثا البالغين الأميين في العالم الذين يصل عددهم إلى 876 مليوناً.

يحرم الافتقار إلى التعليم الفرد من حياة مكمّلة، كما يحرم المجتمع من مؤسّسة للتنمية المستدامة؛ لأنّ التعليم حاسمٌ بالنسبة إلى تحسين الصحة والتغذية والإنتاجية. ولذلك، فإن هدف التعليم مركزيّ في الوفاء بالأهداف الأخرى.

يُسمّ التعليم الأساسيّ في معظم البلدان الفقيرة بالإلّاإنصاف الشديد، حيث يتلقّى العشرون بالمئة الأشدّ فقراً من السكّان أقلّ بكثير من العشرين بالمئة من الإنفاق. في حين يحصل العشرون بالمئة الأغنى على أكثر من ذلك بكثير؛ كما أنّ التعليم الابتدائي يتلقّى تمويلاً أقلّ بكثير للتلميذ الواحد مما يتلقاه

تشمل السياسات العامة التي يمكن أن تقوّي الروابط بين النموّ وتخفيض الفقر ما يلي:

- زيادة مستوى الاستثمارات وفعاليتها وإنصافها في الصحة الأساسية والتعليم والماء والصرف الصحيّ.
- توسيع فرص حصول الفقراء على الأرض والتسليفات والمهارات وغيرها من المزايا الاقتصادية.
- زيادة إنتاجية المزارعين الصغار وتنوع مزرعاتهم.
- تشجيع نموّ الصناعات المكثفة العمالة التي تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يطرح تخفيض نسبة الجائعين بمقدار النصف (الهدف 1) تحديّين اثنين: ضمان الحصول على الغذاء المتوفّر بكثرة الآن، وزيادة إنتاجية المزارعين الجائعين الآن، لا سيما في إفريقيا

انخفض عدد الجائعين نحو 20 مليوناً في تسعينات القرن العشرين؛ ولكن إذا استثنيت الصين، تكون أعداد الجائعين قد ارتفعت. وتوجد أكبر تجمّعات للجائعين في مناطق جنوبيّ آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث التحديّ في جنوبيّ آسيا هو تحسين توزيع الغذاء المتاح بوفرة، في حين أنه في إفريقيا جنوب الصحراء يشمل أيضاً الإنتاجية الزراعية.

يمكن استخدام الكثير من الإجراءات العامة الناجحة لتخفيض المجاعة. فالمخزونات الدارئة وبخاصة على المستوى المحلي، يمكن أن تطرح الغذاء في السوق خلال الحالات الغذائية الطارئة. ممّا يخفّض تقلّب الأسعار. وتوجد مثل هذه الأنظمة في كثير من البلدان، مثل الصين والهند. كما يمكن أن تكتسب المخزونات الغذائية أهمية خاصة في البلدان المحاطة باليابسة والمعرضة للجفاف.

إضافة إلى ذلك، يفتقر الكثير من الناس الجائعين إلى الأرض أو إلى حيازتها الآمنة؛ ولذا، تدعو الحاجة إلى إصلاح زراعيّ يضمن فرص حصول الريفيين الفقراء على الأرض بشكل آمن. فالنساء في إفريقيا جنوب الصحراء يُبتجنّ الكثير من الغذاء، ومع ذلك لا يتمتّعن بفرص الحصول المضمون على الأرض.

تدعو الحاجة أيضاً إلى التعامل مع الإنتاجية الزراعية المنخفضة، لا سيما في أقاليم البيئة الطبيعية الهامشية ذات التربة الفقيرة والتغيّرات المناخية الكبيرة. فقد أهملت المكاسب الكبيرة التي حققتها الثورة الخضراء هذه المناطق وتجاوزتها. وثمة حاجة إلى ثورة خضراء مضاعفة. ثورة تزيد الإنتاجية

تحمي التعريفات المفروضة على الواردات أسواق البلدان الغنيّة، وتقلّل الحوافز للمزارعين في البلدان الفقيرة على الاستثمار في الزراعة التي من شأنها الإسهام في مزيد من الأمن الغذائيّ المستدام

التعليم الثانوي والعالي. ويشكل هذا النمط أيضاً تمييزاً ضد الفقراء، لأنهم يستفيدون من التعليم الأساسي بدرجة أكبر بكثير.

كذلك تُثبِت تكاليف التعليم التي تتكبدها الأسر المعيشية، مثل الرسوم والبرّات الموحّدة، الالتحاق بالمدارس - لا سيّما من الأسر الأشدّ فقراً. وقد ازداد الالتحاق بشدّة في كينيا وملاوي وأوغندا، عندما أُلغيت البرّات الموحّدة والرسوم. ويفضي النظام المنصف أيضاً إلى نتائج أفضل؛ حيث تميل البلدان التي يكون أداءها جيداً في التعليم إلى زيادة الإنفاق على الأسر الأشدّ فقراً، وعلى التعليم الابتدائي.

تُبيّن البلدان التي أزالتم عدم التساوي في التعليم بين الجنسين كيف يمكن تشجيع الأهل على إرسال بناتهم إلى المدرسة: إقامة المدارس قرب المساكن، وتقليل التكاليف النقدية إلى الحد الأدنى، وبرمجة ساعات الدراسة لتلائم مع الأعباء المنزلية، وتوظيف معلّمات (مما يعطي الأهل إحساساً بالأمان). وفي البلدان ذات الإنجازات العالمية التي أزالتم عدم التساوي بين الجنسين، تزيد نسبة المعلّمات كثيراً على المتوسطات الإقليمية.

تعاني أنظمة مدرسيّة عديدة من عدم كفاءة عمالنيّة، حيث يعيد عدد كبير جداً من الأطفال صفوفهم وآخرون يتركون المدرسة. وفي البلدان الناطقة بوضع لغات، يحسّن التدريس باللغة الأمّ في السنوات الأولى التجربة التعليميّة بشكل جذريّ. كما تساعد برامج التغذية في المدارس على اجتذاب الأطفال إلى المدرسة وبقائهم فيها؛ لأن الأطفال الجائعين لا يستطيعون التعلّم. وتساعد برامج الطفولة المبكّرة في إعداد الأطفال لدخول المدرسة، وبخاصّة الأطفال الذين ينتمون إلى الجيل الأول من المتعلّمين في أسرهم.

ثمة تحدّد مخيف يواجه البلدان التي يتدنّى فيها الالتحاق بالمدرسة وهو إدارة التكاليف المتكرّرة لإقامة توازن أفضل بين أجور المعلّمين - التي تستهلك في العادة ما يصل إلى 90 بالمئة أو أكثر من الإنفاق المتكرّر - وبين التكاليف الأخرى مثل الكتب المدرسيّة. ويؤثّر تدنّي الإنفاق على الفقراء بوجه خاصّ، لأنّ النخبة والمجموعات النافذة تحصل على حصص غير متناسبة من الميزانيات الصغيرة؛ التي تفضي أيضاً إلى صعوبة في تطبيق الإصلاحات. ومن الأسهل زيادة الإنصاف أو الكفاءة، عندما تكون الموارد التعليميّة آخذة في النموّ.

يضاعف من تعقيد مشكلة الموارد تراجع دعم الجهات المانحة للتعليم. ففي تسعينات القرن العشرين، هبط مثل هذا الدعم هبوطاً حقيقياً بلغ

ثلاثين بالمئة ليصل إلى 4.7 بليون دولار. لم يُخصّص منها سوى 1.5 بليون دولار للتعليم الأساسي. وتموّل الجهات المانحة في العادة أيضاً المعدّات وتكاليف رأس المال الأخرى، بدلاً من الكتب المدرسيّة ورواتب المعلّمين وغيرها من النفقات التشغيليّة؛ لكنّ هذه هي التي تكمن فيها الاختناقات الحقيقيّة.

يجب على القطاع الخاصّ تقديم المزيد إلى المستويين التعليميّين، الثانوي والعالي، في التجهيز والتمويل على حدّ سواء. وعلى الحكومات تشجيع المنظّمات غير الحكوميّة والقطاع الخاصّ على توسيع الامدادات، فيما تواصل هي الرقابة على المعايير ومركزيّة البيانات بشأن عدد المدارس الخاصّة ونوعيّتها. وفي بيئة مقيّدة الموارد، تتطلّب العدالة والفعاليّة ألا تكون الإعانات العامّة للتعليم الابتدائي في المدارس الخاصّة على حساب التعليم الأساسي للفقراء. تستطيع البلدان عادة تحمّل زيادة الإنفاق على التعليم فيما تنمو اقتصادياتها، لكنّ البلدان الأكثر فقراً تحتاج إلى زيادة الإنفاق على التعليم للإفلات من شرك الفقر - ولا تمتلك الموارد الكافية للقيام بمثل هذه الاستثمارات الأساسيّة.

تستطيع البلدان عادة تحمّل

زيادة الإنفاق على التعليم فيما

تنمو اقتصادياتها، لكنّ البلدان

الأكثر فقراً تحتاج إلى زيادة

الإنفاق على التعليم للإفلات

من شرك الفقر

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء (الهدف 3)، القيميّين بحدّ ذاتهما، هما أيضاً مركزيّان في تحقيق كل الأهداف الأخرى

إنّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، في مجاله الأوسع، هو هدف رئيسي لإعلان الألفية؛ مع أنّ إزالة المساواة في التعليم الابتدائي هو الهدف الكميّ الوحيد المحدّد. فالتعليم يسهم في تحسين الصحة، وتحسّن التعليم والصحة يرفع الإنتاجيّة التي تفضي إلى النموّ الاقتصاديّ. ويؤدّد النموّ بعد ذلك الموارد التي تموّل إدخال التحسينات على صحّة الناس وتعليمهم، مما يزيد الإنتاجيّة؛ التي تؤدي إلى نمو اقتصادي. والمساواة بين الجنسين محوريّة في هذا التآزر، لأنّ النساء عامل محرّك للتنمية.

إنهنّ المقدّمات الأوليات للرعاية في كل المجتمعات، ومن ثمّ يسهم تعليمهنّ في صحّة الجيل التالي وتعليمه أكثر مما يسهم فيهما تعليم الرجال. وحتى من باب أولى، عندما تكون للنساء كلمة قوية في قرارات الأسرة. وفيما تكبر الفتيات المتعلّمات، يُجنّب أطفالاً أقلّ عدداً وأحسن صحّة، ممّا يسرّع الانتقال إلى تدنّي معدّلات الخصوبة. كما تسهم النساء، اللواتي يتمنّعن بتعليم وصحة أفضل، في رفع الإنتاجيّة. مثلاً، بتبنيّ الابتكارات الزراعيّة. ومن ثمّ في زيادة مداخيل

جهازية عريضة. فمثلما هو حال التعليم، ثمة افتقار إلى موارد الأنظمة الصحية (وبخاصة الصحة الأساسية)، وافتقار إلى الإنصاف في ما تقدمه الأنظمة، وافتقار إلى الفعالية في كيفية تقديم الخدمات.

تعاني الأنظمة الصحية في البلدان الفقيرة من نقص شديد في التمويل للوفاء بأهداف الألفية. فليس هناك بلد مرتفع الدخل من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ينفق أقل من خمسة بالمئة من ناتجه المحلي الإجمالي على خدمات الصحة العامة، ولكن نادراً ما تتجاوز البلدان النامية هذه النسبة. حيث ينفق معظمها بين اثنين وثلاثة بالمئة. في سنة 1997، بلغ متوسط الإنفاق العام على الصحة ستة دولارات فقط للفرد في البلدان الأقل نمواً وثلاثة عشر دولاراً في بلدان أخرى متدنية الدخل. مقارنة بمئة وخمسة وعشرين دولاراً أنفقت في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و1356 دولاراً في البلدان المرتفعة الدخل. وتقدر منظمة الصحة العالمية بأن 35 إلى 40 دولاراً للفرد هو الحد الأدنى الكفافي للخدمات الصحية الأساسية. ويستحيل أساساً في البلدان الفقيرة دفع الأسعار السائدة دولياً للأدوية المنقذة للحياة. كما أن من الإجماع تقريباً توقع إقدام الفقراء على ذلك.

يخسر الفقراء بوجود ميزات صغيرة وغير وافية بالمراد. ففي معظم البلدان يستفيد العشرون بالمئة من الأسر المعيشية الأشد فقراً مما يقل بكثير عن عشرين بالمئة من الإنفاق الصحي. لكن الإنفاق الأكثر إنصافاً يفضي إلى نتائج أفضل، حيث تقل معدلات وفيات الأطفال في البلدان التي ترصد مخصصات أعلى للأسر الأشد فقراً. والتفاوتات في الإنفاق على المدن والأرياف هي مثال آخر على الإنفاق غير العادل. ففي كمبوديا، يعيش 85 بالمئة من السكان في المناطق الريفية، لكنه لا يوجد في هذه المناطق سوى 13 بالمئة من العاملين الصحيين الحكوميين. وفي أنغولا يعيش 65 بالمئة في المناطق الريفية، لكن 15 بالمئة فقط من المهنيين الصحيين يعملون هناك.

إن للافتقار إلى الموارد تأثيراً أكالاً على الأنظمة الصحية، لأن القصور في مجال واحد يصب في المجالات الأخرى. فعندما تفتقر العيادات إلى الأدوية، تثبط عزيمة المرضى في التوجه إليها طلباً للعلاج؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التغيب بين العاملين، مما يزيد من تآكل الفعالية. ونظراً لأن المجتمع المحلي على الأرجح لن يجد الخدمات الصحية مجدية، فإنه لن يراقب النظام؛ وتالياً تصبح الخدمات أقل (لا أكثر) استجابة لاحتياجاته.

ينبغي للسياسات العامة أن تستجيب إلى مسائل مستوى الموارد وإنصافها وفعاليتها:

الأسرة. كما أن هؤلاء النساء غالباً ما يعملن خارج المنازل ويكسبن مداخيل مستقلة، الأمر الذي يعزز استقلالهن الذاتي. وتحظى هذه العمليات المفيدة بقوة أكبر، عندما تتمتع النساء بصوت في القرارات التي تتخذها الأسرة. وعندما تتمكن النساء من اتخاذ إجراء جماعي للمطالبة بمزيد من الحقوق. في التعليم والرعاية الصحية والمساواة في التوظيف. يزداد احتمال هذا التأزر بدرجة أكبر.

تتطلب إجراءات تخفيض الوفيات بين الأطفال وتحسين صحة الأمومة ومكافحة فيروس نقص المناعة/الأيديز والملاريا وأمراض أخرى (الأهداف 4-6) زيادة جذرية في فرص الحصول على الرعاية الصحية

يموت أكثر من 10 ملايين طفل كل عام - أي 30 ألفاً في اليوم - بسبب أمراض يمكن تجنبها. وتموت أكثر من 500 ألف امرأة في العام خلال الحمل والولادة، مع زيادة احتمال حدوث هذه الوفيات في إفريقيا جنوب الصحراء على مئة ضعف احتمالها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. ويعيش 42 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة/الأيديز في كل أنحاء العالم، 39 مليوناً منهم في البلدان النامية. ويبقى السل (إلى جانب الأيدز) القاتل المهدد الأول للبالغين، حيث يتسبب في وفاة ما يصل إلى مليوني شخص في العام. وفي السنوات العشرين المقبلة، يمكن أن تتضاعف الوفيات الناجمة عن الملاريا؛ البالغة اليوم مليوناً في العام.

من دون حدوث تقدم أسرع بكثير، لن يتم الوفاء بأهداف التنمية للألفية في هذه المجالات (الأهداف 4-6). وحتى بالنسبة إلى هدف وفيات الأطفال، حيث التقدم مطرد، لن تتمكن إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل التقدم الحالي من تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين إلا إلى ما بعد 150 سنة على التاريخ المحدد للهدف.

إن مثل هذه الإحصائيات معيبة، بالنظر إلى أنه يمكن تجنب الكثير من هذه الوفيات بمزيد من الاستخدام الواسع النطاق للناموسيات، والقابلات القانونيات، والمضادات الحيوية ذات التكاليف المحتملة، وتدابير حفظ الصحة الأساسية، ونهج العلاج المسمى «المساق القصير من المعالجة تحت المراقبة المباشرة» لمكافحة السل (DOTS) - ليس أي منها حلاً عالي التقنية؛ ومع ذلك، يمكنها مجتمعة أن تنقذ حياة الملايين. لكن هذه الحلول لا تزال بعيدة عن المتناول، بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان. لماذا لأسباب

على الحكومات في البلدان
الفقيرة منح درجة للإنفاق
الصحي أعلى من أنواع الإنفاق
الأخرى، مثل الإنفاق على الدفاع

• تعبئة الموارد. على الحكومات في البلدان الفقيرة منح درجة للإنفاق الصحي أعلى من أنواع الإنفاق الأخرى، مثل الإنفاق على الدفاع. ويجب أن تُمنح الأولوية ضمن الميزانيات الصحية إلى الصحة الأساسية، لكن من غير المرجح أن يكون ذلك كافياً في البلدان المتدنية الدخل.

• زيادة الموارد الخارجية. يشتمل هذا الأمر على الإعانة؛ لكن تخفيف أعباء الديون، وهبات الأدوية، وتقديم شركات الأدوية تخفيضات على أسعارها تساعد أيضاً.

• تحقيق مزيد من الإنصاف. يجب أن تعمل الحكومات على تصحيح الاختلالات بالتركيز على المناطق الريفية والمجتمعات الفقيرة والنساء والأطفال. لكن التركيز على الرعاية الأولية وحده لن يساعد، فالمستشفيات العامة التي يملأها مرضى الأيدز أو السل لا يمكنها أن تتعامل مع مرضى آخرين.

• جعل الأنظمة الصحية تعمل بشكل أفضل. تواجه الحكومات المفتقرة إلى الأموال أزمة عند تحديد الأولويات؛ والأولوية الأولى هي الحفاظ على نظام متكامل. فقد أصبحت البرامج العمودية، المتركزة على أمراض محددة أكثر شهرة؛ لكنها لا يمكن أن تكون فعالة أو قابلة للدوام من دون بنية تحتية أساسية. ويجب أن تتكامل مثل هذه البرامج مع البنية الصحية الإجمالية. كما أن الرعاية الصحية الأُمومية والتناسلية تستغث طالبة التكامل أيضاً. ويركز كثير من البلدان على تنظيم الأسرة، إلى حدّ التجاوز عن صحة الطفل والأم. فالتركيز على التدخلات الضرورية لا يكفي، بل يجب توجيه اهتمام متساو لضمان توفر الأدوية الأساسية في كل مركز صحي أولي.

لأن مزودي الرعاية الصحية من القطاع الخاص هم أول من يلجأ إليهم الكثيرون من الفقراء، فإن على الحكومات إدخال هؤلاء المزودين في مجال القطاع العام من خلال تنظيم أفضل. ويمكن أن تساعد في هذا الصدد إجراءات عديدة: تشريع حماية المستهلك، واتباع نظام الاعتماد لتعريف المستهلكين بمن هم مزودو الخدمات المسجلون، وحمل المزاوئين على قبول حصر مزاولاتهم بالأدوية الجوهرية. لكن التجربة كانت أقل إيجابية بالنسبة إلى الناس الأشد فقراً، حيث جرت خصخصة الخدمات العالية المستوى من خلال استعمال خدمات الرعاية المنهجة [القائمة على التأمين الطبي والاستشفائي المدفوع سلفاً بأقساط متساوية، والمتحكم بالتكاليف عبر تحديده أجور الأطباء المشاركين فيه وتقييده اختيار المرضى المضمونين للأطباء]. كما في كثير من دول أميركا اللاتينية.

يتطلب تخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على ماء الشرب المأمون والصرف الصحي المحسن، بمقدار النصف (الهدف 7)، وجود نهج متكامل. فمن غير توفر الصرف الصحي وحفظ الصحة، يكون الماء المأمون أقل فائدة للصحة بكثير

يفتقر أكثر من بليون نسمة في البلدان النامية - أو واحد من كل خمسة أشخاص - إلى إمكانية الحصول على الماء المأمون، كما يفتقر 2.4 بليون نسمة إلى الحصول على الصرف الصحي المحسن؛ ويمكن أن تكون هاتان، على حد سواء، مسألة حياة أو موت. فالإسهال مسبب رئيسي للموت عند الأطفال الصغار، حيث قتل في تسعينات القرن العشرين من الأطفال أكثر من كل الأشخاص الذين قضت عليهم النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية. ومعظم المتأثرين بالإسهال هم الفقراء العائشون في الأرياف وفي الأحياء الفقيرة من المدن.

على غرار الأهداف الأخرى للصحة، هناك حلول معروفة جيداً ومدتية التكاليف يمكن أن تصل إليها المجتمعات المحلية: الآبار المحفورة المحمية، والقساطل الرأسية العامة، والينابيع المحمية، والمراحيض المنظفة بدفق الماء، ومراحيض الحفر البسيطة، ومراحيض الحفر المهواة، والتوصيل بخزانات القاذورات أو المجاريير العامة المغطاة. ومع ذلك، فإن عوامل متعددة تقوض فاعلية هذه الحلول. أضف إلى ذلك، أنها حلول لا تقي كلياً بالمراد:

الماء من دون صرف صحي. يكون الحصول على الماء المأمون أقل فائدة بكثير من دون الصرف الصحي وحفظ الصحة. فسوف تهدر الرعاية الصحية الأفضل على معالجة الأمراض المنقولة بالماء، الممكن تجنبها بالماء النظيف والصرف الصحي المحسن وحفظ الصحة الأفضل. ولكن في حين أن الطلب على الماء النظيف واضح، فإن طلب الصرف الصحي الصحيح يتوقف بشكل أكبر على تعليم قواعد حفظ الصحة. وينبغي على الأسر الفقيرة عموماً اتخاذ المبادرة إلى تركيب أنظمة الصرف الصحي في بيوتها، وغالباً ما يكون عليها تمويل التكلفة بأنفسها. وإن لم تقتنع بأن مثل هذا الاستثمار ضروري، فمن غير المرجح أن تقوم به.

الافتقار إلى الموارد لتمويل البنية التحتية العالية التكلفة. في المناطق الحضرية وما حولها، تتطلب إمدادات المياه تطوير المصدر، وإيصال كميات ضخمة إلى المجموعات المراد خدمتها، وشبكة توزيع محلية؛ كما يتطلب الصرف الصحي تجميعاً للمجاري العامة ونظماً للمعالجة. وتترتب على هذه الاستثمارات تكاليف

لأن مزودي الرعاية الصحية من القطاع الخاص هم أول من يلجأ إليهم الكثيرون من الفقراء، فإن على الحكومات إدخال هؤلاء المزودين في مجال القطاع العام من خلال تنظيم أفضل

هناك جغرافيا غير متكافئة في الاستهلاك والتدمير البيئي والتأثير البشري. فالبلدان الغنية تولد معظم التلوث البيئي وتستنزف كثيراً من الموارد الطبيعية. وتشمل الأمثلة الرئيسية استنزاف مصائد الأسماك في العالم وانبعثات غازات الدفيئة التي تسبب تغيير المناخ، وكلاهما مرتبطان بأنماط استهلاكية للأغنياء والبلدان الغنية لا يمكن استمرارها. فانبعثات ثاني أكسيد الكربون بالأطنان المترية للفرد تبلغ في البلدان الغنية 12.4 - في حين تبلغ 3.2 في البلدان المتوسطة الدخل، ووطنياً واحداً في البلدان المتدنية الدخل. والفقراء هم الأكثر تعرضاً للتأذي من الصدمات والإجهادات البيئية، مثل التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ في العالم.

تعتبر مضادة هذه الاتجاهات السلبية غايةً بحد ذاتها، لكنّها تسهم أيضاً في أهداف الألفية الأخرى؛ لأنّ صحة الفقراء ومدخلهم وفرصهم تتأثر بشدة من جراء استنزاف الموارد الطبيعية. فهناك نحو 900 مليون فقير في مناطق ريفية يعتمدون على المنتجات الطبيعية في كثير من جوانب معيشتهم، وربما يرتبط ما يصل إلى خمس العباء المرضي في البلدان الفقيرة بعوامل الخطر البيئي. كما يمكن أن يضرّ تغير المناخ بالإنتاجية الزراعية في البلدان الفقيرة، ويزيد من مخاطر تعرضها لصدمات مثل الفيضانات. وما هذه إلا بضعة أمثلة على التفاعلات بين الهدف البيئي والأهداف الأخرى.

يجب أن تشدّد السياسات التي تسلّم بالاستدامة البيئية على أهمية إشراك السكّان المحليين في الحلول، وأن تشدّد أيضاً على أهمية إدخال تغييرات على السياسات في البلدان الغنية. ومن بين أولويات السياسات:

- تحسين المؤسسات والحكم. تحديد حقوق الملكية والمستخدم بوضوح، وتحسين الرصد والالتزام بالمعايير البيئية، وإشراك المجتمعات في إدارة مواردها البيئية.
- التعامل مع الحماية والإدارة البيئية في السياسات القطاعية لكل بلد والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى.
- تحسين أداء الأسواق. العمل، وبخاصة في البلدان الغنية، على إزالة الإعانات المالية المضرة بالبيئة (مثل الإعانات المالية لأنواع الوقود الأحفوري أو أساطيل الصيد التجاري الواسع النطاق)، وتعويض التكاليف البيئية بفرض غرامات على التلوث.
- تقوية الآليات الدولية. تحسين الإدارة الدولية للقضايا العالمية مثل حماية خطوط تقسيم المياه الدولية وعكس اتجاه التغييرات المناخية، مع وضع آليات لتقاسم هذه الأعباء بشكل منصف.

كبيرة تتجاوز إمكانيات معظم السلطات المحلية، بل إنّ مثل هذه العناصر يجب أن توفرها الحكومات القومية حتى في البلدان المتوسطة الدخل. وأكثر مكوّنات البنية التحتية للماء والصرف الصحيّ تكلفةً هو معالجة المياه القذرة للحيلولة دون دخول قاذورات المجاريير الخام إلى الأنهار وتلويث المياه الجوفية. ويتطلّب ذلك أيضاً تقانات محسّنة، لكنّ السلطات البلدية تفتقر إلى الموارد للاستثمار في الصرف الصحيّ الأولي.

ارتفاع الأسعار ورداءة الصيانة. يجب أن تضمن الحكومات ألاّ تقوِّض الأسعار الجائرة، التي تقدّم دعماً مالياً إلى غير الفقراء، إمكان حصول الفقراء على خدمات الماء والصرف الصحيّ؛ كما يجب على الموسرين تحمّل المزيد من التكلفة المالية لصيانة البنية التحتية لهذه الخدمات. فالإنفاق على الأنظمة العالية التكلفة للأنحاء الغنية من المدن يترك القليل من الموارد المخصّصة للمخططات المتدنية التكلفة - وغالباً ما يترك الأحياء المكتظة الفقيرة والمناطق الحضرية الطرفية دون خدمات. علاوة على ذلك، فإن صيانة شبكات المياه تتسم عادة بالرداءة في كثير من المناطق الريفية والحضرية الطرفية ذات الخدمات الضعيفة. وفي هذه الحالات، أثبت تدخل المجتمع المحلي أنّه أساسي في تحسين الخدمات لهذه المناطق.

تختلط تجارب مساهمة الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات في خدمات الماء والصرف الصحيّ بين النجاح والفشل. فقد تحقّق بعض النجاحات للقطاع الخاصّ بزيادة خدمات الماء المقدّمة إلى المجتمعات الفقيرة في المدن الكبيرة (مثل بيونس آيريس في الأرجنتين، ومانيلا وضواحيها في الفلبين)؛ لكن هذه النجاحات توازت في بعض الأحيان بالفساد الواسع النطاق ونقض الاتفاقيات مع الحكومات. لذا، يجب تشجيع منظّمي الأعمال المحليين في هذا القطاع، وتوفير التمويل من قبل بنوك الإنماء الوطنية.

يتطلّب ضمان الاستدامة البيئية (الهدف 7) إدارة النظم البيئية الطبيعية لتتمكن من توفير الخدمات التي تدعم حياة البشر، كما أنّه جزء هام للوصول إلى الأهداف الأخرى

يؤثر تحلّل التربة على ما يقرب من بليون هكتار، ويلحق الضرر بأرزاق ما يصل إلى بليون نسمة يعيشون في الأراضي الجافة. كما يستغلّ نحو 70 بالمئة من مصائد السمك التجارية بشكل كامل أو مفرط، ويعيش نحو 1.7 بليون إنسان، أي ثلث سكّان العالم، في بلاد تواجه ظروفاً مائية عسيرة.

يجب أن تشدّد السياسات التي تسلّم بالاستدامة البيئية على أهمية إشراك السكّان المحليين في الحلول، وعلى إدخال تغييرات على السياسات في البلدان الغنية

- الاستثمار في العلم والثقافة. استثمار أكبر في تقانات الطاقة المتجددة وإنشاء مرصد لمراقبة وظيفة النظم البيئية الرئيسية وحالتها.
- الحفاظ على النظم البيئية الحرجة. إنشاء مناطق محمية بإشراك السكان المحليين.

ثمة حاجة إلى شراكة جديدة بين البلدان الغنية والفقيرة لكي تتجذّر هذه السياسات وتُتمر. ومن أجل التقسيم العادل للمسؤوليات، ينبغي للبلدان الكبيرة أن تساهم على نحو أكبر في التخفيف من حدة التدهور البيئي، وتوفّر المزيد من الموارد لعكس اتجاهه. وفي هذا الهدف، كما في غيره من الأهداف، هناك حاجة ملحة إلى تصحيح بعض الاختلالات الواضحة.

إن إدخال تغييرات على سياسات البلدان الغنية بالنسبة إلى المعونات والديون والتجارة ونقل الثقافة (الهدف 8) أمر جوهري لتحقيق الأهداف

من الصعب التصوّر أن في استطاعة البلدان الأشدّ فقراً تحقيق الأهداف السبعة الأولى من دون إدخال التغييرات المطلوبة على السياسات في البلدان الغنية لتحقيق الهدف الثامن. فالبلدان الفقيرة لا تستطيع التعامل بمفردها مع القيود الهيكلية التي تبقّيها في أشراك الفقر، بما في ذلك التعريفات الجمركية والإعانات المالية في البلدان الغنية التي تقيّد وصول صادرات البلدان الفقيرة إلى الأسواق، والبراءات المقيّدة للحصول على تقانات يمكن أن تنقذ حياة الناس، والديون اللّامحمولة العائدة لحكومات البلدان الغنية والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف.

لا تمتلك البلدان الأشدّ فقراً الموارد لتمويل الاستثمارات المطلوبة بغية الوصول إلى العتبات الحاسمة في البنية التحتية والتعليم والصحة، كما لا تمتلك الموارد للاستثمار في الزراعة والصناعة على نطاق ضيق لتحسين إنتاجية العمّال. وترسي هذه الاستثمارات الأساس لإفلات من أشراك الفاقة. ولا يمكنها انتظار النمو الاقتصادي كي يولّد الموارد. فالأطفال لا يستطيعون انتظار النمو كي يولّد الموارد، عندما يواجهون الموت لأسباب يمكن الوقاية منها.

يوضح إطار الشراكة بين إعلان الألفية وإجماع مونتيري أن المسؤولية عن تحقيق الأهداف السبعة الأولى تقع على عاتق البلدان النامية. ويلزم هذه البلدان بتعبئة مواردها المحلية لتمويل البرامج الطموحة، وتنفيذ الإصلاحات المُجرّاة على السياسات لتقوية الحكم الاقتصاديّ السليم، ومنح الفقراء صوتاً في صنع القرار، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان

والعدالة الاجتماعية. لكنّ الإجماع هو أيضاً تعاهدٌ يلزم البلدان الغنية بفعل المزيد - وإن كان على أساس الأداء لا على حقّ المطالبة. ويوضح تعاهد التنمية للألفية الدور الحاسم للبلدان الغنية، كما يمثّله الهدف الثامن. لقد تمهّدت البلدان الغنية بالعمل على عدد من الجبهات، ليس في قمة الألفية فحسب، وإنما أيضاً خلال مؤتمر مونتيري الدوليّ لتمويل التنمية في آذار/مارس 2002، وقمة جوهانسبرغ العالمية بشأن التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002. وخلال قمة الدوحة في قطر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، تمهّدت وزراء التجارة بجعل مصالح البلدان الفقيرة مركزية في عملهم المستقبليّ على نظام التجارة المتعدّد الأطراف. وقد حان الوقت الآن لكي تتفدّ البلدان الغنية هذه الوعود.

تحتاج بلدان الأولوية القصوى على نحو ماسّ إلى إجراءات عملية من البلدان الغنية. فنظراً لأضرارها إلى اجتياز المسافة الأبعد نحو تحقيق أهداف الألفية، أصيب النمو الاقتصاديّ بالركود طوال عقد أو أكثر؛ ممّا أدّى إلى تراكم مستويات الديون غير المحمولة. وتعتمد هذه البلدان على صادرات السلع الأولية، التي هبطت أسعارها بأطراد. كذلك هبطت المساعدات في تسعينات القرن العشرين - بمقدار الثلث على أساس الشخص الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء - وهي تقصّر كثيراً عما يحتاجه تحقيق أهداف الألفية.

مزيد من المعونات - ومزيد من المعونات الفعّالة. تحوّل مجرى المعونات المترجّعة بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر مونتيري، ووعدت بتقديم نحو 16 بليون دولار من المعونات الإضافية كلّ عام بحلول سنة 2006. مع ذلك، ترفع هذه الزيادة إجماليّ مساعدة التنمية الرسمية إلى 0.26 بالمئة فقط من إجماليّ المداخل القومية للبلدان الاثنتين والعشرين الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية المنبثقة عن منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ، وتقلّ على نحو كبير جداً عن نسبة 0.7 بالمئة التي وعدت بها البلدان الغنية في مونتيري وجوهانسبرغ. كما تقلّ عن الحاجة المقدّرة التي يجعلها الترتيب المتحمّظ للحجم المنخفض نحو 100 بليون دولار في السنة. وهو مضاعفة المعونة التي تصل إلى نحو 0.42 بالمئة من المداخل القومية الإجمالية لبلدان لجنة مساعدات التنمية.

لكنّ المزيد من المعونة لا يكفي، بل يجب أيضاً أن تكون المعونة أكثر فعّالية. ويتضمّن إجماع مونتيري التزاماً من الجهات المانحة بالمساعدة فقط في حال بذلّ البلدان النامية جهوداً منسّقة لتحسين الحكم الاقتصاديّ والديموقراطيّ الصالح، وتنفيذ سياساتٍ لتخفيض الفقر بنسبة فعّالة. كما يتطلّب الإجماع من

من الصعب التصوّر أن في

استطاعة البلدان الأشدّ فقراً

تحقيق الأهداف السبعة الأولى

من دون إدخال التغييرات

المطلوبة على السياسات في

البلدان الغنية لتحقيق الهدف

الثامن

البلدان الغنية أيضاً أن تعمل مع البلدان النامية لتضمن أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، «تربس»، تحمي مصالح تلك البلدان. فهذه الاتفاقية لا تعترف على نحو وافي بالحاجة إلى حماية حقوق المجتمعات المحلية الأصلية في معارفها الماثورة، التي يحصل آخرون أحياناً على براءة اختراعها أو تأليفها. وتتضمن اتفاقية «تربس» نصوصاً شريطة لنقل التقانة، لكنها مصاغة بأسلوب غامض بحيث أن ما من وسيلة للتطبيق موجودة في مكانها الصحيح. وقد أعاد مؤتمر وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة سنة 2001 التأكيد على أن الجوانب ذات الصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يجب ألا تمنع البلدان الفقيرة من جعل الأدوية الضرورية في متناول سكانها. ووافق المؤتمر على التوصل بحلول ديسمبر/ كانون الأول 2002 إلى اتفاقية حول كيفية تمكّن البلدان، التي ليست لديها طاقات إنتاجية وافية بالمراد، من الحصول على الأدوية. لكن ذلك الموعد النهائي جاء ومضى، وما من حلّ يلوح في الأفق.

متابعة الالتزامات حتى التنفيذ - وتحديد غايات جديدة. لقد تعهدت البلدان الغنية بالكثير من الالتزامات، لكن معظمها من دون غايات كمية ومحددة زمنياً. ولكي تحقق البلدان النامية أهداف التنمية من واحد إلى سبعة بحلول سنة 2015، فإن على البلدان الغنية تحقيق تقدم في بعض المجالات الحرجة قبل ذلك التاريخ. مع مواعيد نهائية محددة بحيث يمكن رصد التقدم. ويقترح هذا التقرير أن تُحدّد البلدان الغنية غايات لتحقيق:

- زيادة مساعدة التنمية الرسمية ملء الفجوات التمويلية (يقدر بأنها 50 بليون دولار على الأقل).
- وضع تدابير ملموسة لتنفيذ إعلان روما للتوافق.
- إلغاء الرسوم الجمركية والحصص المحددة المفروضة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والألبسة التي تصدرها البلدان النامية.
- إزالة الإعانات المالية الزراعية لمنتجات تنافس البلدان النامية.
- الموافقة على تسهيل تمويلي تعويضي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ضدّ الصدمات الخارجية - بما في ذلك انهيار أسعار السلع - وتمويل هذه التسهيلات.
- الموافقة على تخفيض أكبر لقروض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمويله بعد أن تصل هذه البلدان إلى نقطة الإكمال، لضمان استمرار تحملها.
- إدخال الحماية للمعارف الماثورة ومكافأتها في اتفاقية «تربس».

الجهات المانحة تحسين ممارساتها؛ وبخاصة احترام أولويات التنمية في البلدان المتلقية، وعدم تقييد المساعدات، والتوفيق بين ممارساتها، وتخفيض الأعباء الإدارية عن كاهل البلدان المتلقية، وتحقيق اللامركزية. وقد تكررت هذه الالتزامات الهامة في إعلان روما للتوافق الذي تبناه رؤساء مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية إبان اجتماع روما، في فبراير/ شباط 2003.

مناهج جديدة للتخفيف من أعباء الديون. إستفاد 26 بلداً من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث بلغت سبعة منها نقطة الإكمال - أي أن بعض ديونها ألغيت. لكن أكثر من ذلك بكثير ينبغي فعله. لا لكي يستفيد مزيد من البلدان فحسب، وإنما أيضاً لضمان أن تكون أعباء ديون البلدان محتملة بالفعل. مثلاً على ذلك، عانت أوغندا مؤخراً من انهيار أسعار البنّ وتقلص عائدات الصادرات، بحيث أصبحت مستويات ديونها مرّة ثانية غير محتملة.

توسيع المنافذ إلى الأسواق لمساعدة البلدان في تنويع تجارتها وتوسيعها. توّصلت السياسات التجارية التي تنتهجها البلدان الغنية ممارسة التمييز الشديد ضدّ صادرات البلدان النامية. ويبلغ متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على البضائع المصنّعة المستوردة من البلدان النامية أكثر من أربعة أضعاف تلك المفروضة على البضائع المصنّعة في البلدان المستوردة من بلدان أخرى في المنظمة. كما أنّ الإعانات المالية الزراعية في البلدان الغنية تفضي إلى منافسة غير عادلة. فقد حسّن المزارعون في بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وتوغو إنتاجيتهم وحقّقوا تكاليف إنتاج تقلّ عن تلك المحقّقة لدى منافسيهم في البلدان الغنية، لكنهم لا يستطيعون المنافسة إلا بشقّ النفس. فالإعانات المالية الزراعية في البلدان الغنية يزيد مجموعها على 300 بليون دولار في العام - أي خمسة أضعاف مساعدات الإنماء الرسمية.

تحسين الوصول إلى التقدم التقني العالمي. لقد أدّت الفُتوحات التقنانية خلال العقود الأخيرة إلى إحداث زيادة رائعة في إمكانات الابتكار التقني لتحسين حياة البشر، ولدى البلدان الغنية وفرة من المجال للمساعدة في توجيه قوة التقدم التقني كي تعمل من أجل الفقراء. كما يمكنها المساعدة في عكس اتجاه الإهمال لاحتياجات الفقراء من خلال الاستثمارات، ذلك أن عشرة بالمئة فقط من الإنفاق على البحث والتطوير في المجال الطبيّ موجّهة إلى أمراض أفقر تسعين بالمئة من شعوب العالم. وتستطيع

تواصل السياسات التجارية التي تنتهجها البلدان الغنية ممارسة التمييز الشديد ضدّ صادرات البلدان النامية

• الاتّفاق على ما تستطيع البلدان المُفتقرة إلى القدرة الصناعيّة الكافية عملهُ لحماية الصّحة العامّة، بموجب اتّفاقية «تريبس».

مثلاً يستطيع الناس مراقبة الأفعال التي تقوم بها حكوماتهم لتنفيذ تعهّدها، كذلك ينبغي على البلدان الغنيّة مراقبة تقدّمها في تنفيذ التزاماتها. وينبغي عليها إعداد تقارير عن التقدّم المتحقّق. مما يساهم في استراتيجيّة عالمية شاملة لتخفيض الفقر. تُشرع أولويّاتها في مسار العمل.

* * *

تعرض أهداف التنمية للألفية تحديات مُرهبة أمام العالم. وما لم يحدث تحسّن جذريّ، فإن بلدانا كثيرة

ستخطئ المراميّ المستهدّفة. ويواجه مواطنوها الأشدّ فقراً والأكثر عُرضة للتأدّي عواقب كارثيّة. مع ذلك، توجد أمام العالم اليوم فرصة لم يسبق لها مثيل لتنفيذ التعهّد بالقضاء على الفقر. فلأول مرّة، هناك إجماع حقيقيّ بين البلدان الغنيّة والفقيرة على أنّ الفقر هو مشكلة العالم؛ وأن على العالم مجتمعاً محاربتَه. وكما يشرح هذا التقرير، فإنّ الكثير من الحلول للجوع والمرض والفاقة والافتقار إلى التعليم معروفة جيّداً. وما تدعو إليه الحاجة هو تزويد الجهود المبذولة بالموارد على نحو ملائم، وتوزيع الخدمات بشكل أكثر عدالة وفعاليّة. ولن يتحقّق أيّ من ذلك ما لم يتحمّل كلّ بلد، غنياً كان أم فقيراً، مسؤوليَّاته أمام آلاف الملايين من الفقراء في كل أنحاء العالم.



الألفي حاسماً أكثر من أي وقت مضى. صحيح أن القوى العالمية الشاملة لدفع التنمية - الأسواق المتوسعة، التقنية المتقدمة، الديموقراطية المنتشرة - تقيد أجزاء كبرى من العالم، لكنها أيضاً تتجاوز مئات الملايين من أفقر البشر. فالموعد المحدد لتحقيق أهداف الألفية هو بعد اثني عشر عاماً فقط من الآن؛ ومعنى ذلك أن الحكم الصالح والمؤسسات الفعالة - رغم كونها حيوية للنجاح - لن تكون كافية في البلدان الأشد فقراً. لذا، ينبغي على الدول الغنية تزويد المنظومة الدولية، كما وعدت، بتمويل أكبر بكثير وقواعد أفضل بكثير؛ لجعل الأهداف قابلةً لتحقيق في البلدان الأشد فقراً.

ينبغي بدء تحقيق الأهداف بالإقرار بأن على كل بلد اتباع استراتيجيات للتنمية تلبّي احتياجاته المحددة؛ كما يجب بناء الاستراتيجيات القومية على أساس الأدلة الراسخة، والعلم النظامي الجيد، والرصد والتقييم المناسبين. وضمن هذا النطاق، تتطلب الدول الفقيرة حرية المناورة مع المانحين لتصميم سياسات ملائمة محلياً؛ لأن البرامج القطرية لن تكون ملائمة للأوضاع المحلية أو مستدامةً سياسياً من دون ملكية البلد الحقيقية لها. كما ينبغي أن تحترم هذه البرامج القومية حقوق الإنسان، وتدعم حكم القانون، وتلتزم بالتطبيق الأمين للسلطات الملائمة. وعندما تُستوفى هذه الشروط، ينبغي على الدول الفقيرة أن تتمكن من الاعتماد على الدول الغنية لتقديم مساعدة أكبر بكثير؛ في التمويل، وفي القواعد الأكثر إنصافاً للتفاضل التجاري والمالي والعلمي والتقني، على حدّ سواء.

إعطاء الأولوية للبلدان المخلفة وراء الركب

يجب على تعاهد التنمية للألفية، أولاً، التركيز على بلدان الأولوية التي تواجه أكثر العقبات جسامةً أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية - وهي بلدان شهدت أدنى تنمية بشرية، وحققت أقل تقدم خلال العقد المنصرم (راجع الفصل الثاني). ويُعتبر تضاعف إصلاحات النهج السياسي المحلي مع قدر أكبر بكثير من المساعدة للتنمية أمراً حيوياً لهذه البلدان.

في سبتمبر (أيلول) عام ألفين، تبنت قادة العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية؛ ملزمين دولهم بجهود عالمية أكثر قوة لتخفيف الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية. وأهداف التنمية للألفية، المنبثقة من الإعلان، هي مرام محددة يمكن قياسها؛ بما فيها التخفيف - بحلول العام 2015 - من الفقر المدقع، الذي ما زال يشد قبضته على أكثر من ألف مليون إنسان في العالم. وقد جرى التأكيد على هذه الأهداف، وعلى التزامات البلدان الثرية والفقيرة بتحقيقها، في اجتماع مونتيري؛ المنبثق من مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في مارس/آذار 2002، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002، وإطلاق دورة الدوحة للتجارة الدولية.

وصف قادة العالم من البلدان الغنية والفقيرة مؤتمر مونتيري بأنه يسجل التزاماً بينهم بدعم أهداف إنمائية مشتركة. ويشكل ذلك الالتزام أساس تعاهد التنمية للألفية المقترح هنا - تعاهد يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل معاً من خلاله على مساعدة البلدان الفقيرة في تحقيق أهداف التنمية للألفية. ويدعو هذا التعاهد جميع المشاركين في المشروع إلى توجيه جهودهم نحو ضمان نجاح أهداف التنمية للألفية، عبر منظومة من تقاسم المسؤولية. ففي استطاعة الدول الفقيرة أن تُصرّ على الدول الغنية لزيادة المساعدات الممنوحة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وفي استطاعة الفقراء تحميل سياسيتهم مسؤولية تحقيق غايات التخفيف من الفاقة ضمن الجدول الزمني المحدد، ومحاسبتهم عن أعمالهم في هذا المجال. كما أن في استطاعة المانحين أن يصرّوا على وجود حكم أصح في الدول الفقيرة، ومساءلة أكبر عن استخدام المساعدات الممنوحة.

ولكن على الرغم من الالتزامات المثيرة للإعجاب في اجتماع الألفية وتجمعات دولية أحدث عهداً، فإن العشرات من البلدان تعتبر حالات ذات أولوية (مميّزة) في هذا التقرير بين «أولوية قصوى» و«أولوية متقدمة» لأنها منحرفة على نحو محفوف بالمخاطر عن المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الثمانية؛ مما يجعل التعاهد

إن تعاهد التنمية للألفية هو حصيلة التعاون بين فريق مكتب تقرير التنمية البشرية ومنسقي قوة العمل في مشروع الألفية، مع مساهمات من آخرين مشاركين في مشروع الألفية.

الاقتصادي والاجتماعي أيضا أقيمت إثنية وعرقية، وحتى أغليبات - بخاصة البنات والنساء اللواتي يعانين من التحيز الجنوسي ضد الحصول على التعليم والخدمات العامة، والفرص المؤاتية للتوظيف، والملكية الخاصة.

هكذا، وعلى الرغم من مستويات المعيشة الأرفع التي وفرتها العولمة (المدعومة بحكم اقتصادي صالح) في أجزاء كبيرة من العالم، فإن مئات الملايين من البشر شهدوا تراجع اقتصادياتهم نحو الأسوأ بدلاً من تقدمها. ويكافح أكثر من ألف مليون إنسان ويلات الجوع وسوء الصحة في سبيل البقاء اليومي على قيد الحياة.

ثمة أسباب عديدة لاستمرار التنمية الاقتصادية في تجاهلها المتعمد لكثير من أشد المناطق فقراً في العالم؛ بينها سبب مشترك هو الحكم الرديء. فعندما تكون الحكومات فاسدة، أو عديمة الأهلية، أو ليست عرضة للمحاسبة من جانب مواطنيها، تتداعى الاقتصاديات الوطنية. وعندما يكون التفاوت في الدخل كبيراً جداً، يسيطر الأغنياء في أحوال كثيرة على النظام السياسي، وببساطة يهملون الفقراء؛ محبطين بذلك التنمية العريضة القاعدة. في الممثل، إذا قصرت الحكومات عن الاستثمار على نحو وافٍ بالمرام في مجالي الصحة والتعليم لشعبها، فإن النمو الاقتصادي سوف يتلاشى في نهاية المطاف؛ بسبب النقص في عدد العمال المهرة الأصحاء. فمن دون حكم صالح متين - من حيث السياسات الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والمؤسسات العاملة على ما يرام، والمشاركة السياسية الديمقراطية - لا يمكن لبلد منخفض التنمية البشرية أن يتوقع نجاحاً طويلاً الأمد في جهود التنمية أو دعماً متوسعاً من الدول المانحة.

ومع أن الكثيرين من المراقبين يكتفون بتوجيه النصح مع التوبيخ إلى الفقراء لإعطاء نتائج أفضل، من غير مساعدة أو إرشاد، فإن معظم البلدان الفقيرة تواجه مشكلات بنيوية حادة، خارجة عن إرادتها إلى حد بعيد. وكثيراً ما تتعلق هذه المشكلات بنظام التجارة الدولي - مثلما يحدث عندما تصد البلدان الغنية صادرات زراعية من بلدان فقيرة، أو تزود مزارعيها هي بإعانات مالية ضخمة، مخفضة بذلك الأسعار العالمية لهذه المنتجات. كما تواجه البلدان الفقيرة حواجز تجارية لدى تصديرها المنسوجات والملابس، والمأكولات والمشروبات المصنعة، وغيرها من المنتجات التي قد تتمتع بالتنافسية فيها. أضف إلى ذلك، أن حكومات عديدة سُئلت قدرتها على الحركة بفعل ديون خارجية لا يمكن التغلب عليها، ورثتها عن سابقتها - فيما الجهود الرامية إلى تخفيف أعباء الديون أقل مما يجب، ومتأخرة أكثر مما ينبغي.

في الثمانينات وجزء كبير من التسعينات، وجّه العديد من جهود التنمية، التي كانت تبذلها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة الرئيسية، اعتقاداً بأن قوى الأسواق سوف ترفع جميع الدول الفقيرة إلى مسار التنمية الاقتصادية المستدامة ذاتياً؛ كما اعتُبرت العولمة بمثابة المحرك الجديد العظيم للتقدم الاقتصادي، العالمي النطاق. وافترض بأن البلدان الفقيرة سوف تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ما دامت تنتهج سبيل الحكم الاقتصادي الصالح؛ القائم على القواعد السلوكية للاستقرار الاقتصادي الشامل، وتحرير الأسواق، وخصخصة النشاط الاقتصادي. وكان متوقفاً من النمو الاقتصادي، في المقابل، أن يأتي معه بتحسينات واسعة النطاق في الصحة والتربية والتغذية والإسكان وفرصة الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، مثل الماء والصرف الصحي - الأمر الذي يجعل البلدان قادرة على الإفلات من قبضة الفاقة.

مع أن هذه الرؤية التفاؤلية أثبتت عدم كفايتها إلى حد كبير جداً بالنسبة إلى مئات الملايين من الفقراء، فإنها ما زالت ذات جدارة عظيمة الشأن للكثيرين في العالم. وعلى الرغم من الاحتجاجات ضد العولمة في السنوات الحديثة العهد، فقد أسهمت قوى الأسواق العالمية في النمو الاقتصادي - وتخفيض الفقر - في الصين والهند وعشرات من الدول النامية الأخرى. ويتمتع آلاف الملايين من البشر بمستويات معيشة أعلى وأعمار أطول، كنتيجة لقوى الأسواق العالمية والسياسات القومية التي تساعد على التحكم بهذه القوى لاستخدامها.

ولكن، مثلما أفادت العولمة بعض مناطق العالم على نحو منتظم، فإنها تجاوزت مناطق أخرى وأيضاً جماعات عديدة داخل البلد الواحد في هذه المناطق. ففي التسعينات من القرن العشرين، شهد معظم شرق آسيا وجنوبها تحسناً مثيراً في مستويات المعيشة؛ لكن أجزاء عريضة من إفريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء من شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ودولاً عديدة في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط لم تشهد هذا التحسّن. أضف إلى ذلك، أن الأمراض الوبائية - وأبلغها تأثيراً فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) - تفترس على نحو متفاوت أولئك المخلفين وراء الآخرين وتدفعهم إلى الوراء حتى أكثر من قبل؛ موقعة الفقراء في شرك حلقة مفرغة من الفاقة والمرض.

وحتى في الاقتصاديات الأكبر والمتنامية - مثل البرازيل والصين والهند والمكسيك - هناك مناطق تعيش في فقر حاد، لا يُخفف منه النمو القومي الإجمالي أي شيء يُذكر. وغالباً ما يتجاوز النمو

ولكن، مثلما أفادت العولمة
بعض مناطق العالم على نحو
منتظم، فإنها تجاوزت مناطق
أخرى وأيضاً جماعات عديدة
داخل البلد الواحد في هذه
المناطق

توفّر الجغرافيا تفسيراً هاماً آخر للتنمية الإنسانية المخففة، مفادها أن بلداناً فقيرة عديدة هي صغيرة ومنعزلة جغرافياً إلى حد بعيد، بحيث لا تجتذب المستثمرين الأجانب أو المحليين. فجمهورية مالي المحاطة باليابسة، ويبلغ عدد سكانها أحد عشر مليوناً ودخلها السنوي 240 دولاراً أميركياً للفرد (800 دولار، عندما يُقاس على أساس معادل القوة الشرائية)، لا تمثل أي أهمية تُذكر للمستثمرين الأجانب المحتملين. ومع إجمالي الناتج القومي يبلغ ألفين وستمئة مليون دولار، فإنها تتوازي في اقتصادها تقريباً مع مدينة صغيرة في بلد غني؛ يعيش فيه، مثلاً، خمسة وثمانون ألفاً على ثلاثين ألف دولار للشخص الواحد في العام. وبمواجهة نفقات النقل المرتفعة جداً، مع انعدام الاهتمام تقريباً من الشركات الدولية بالاستثمار في الإنتاج لأسواق محلية صغيرة، تجد مثل هذه البلدان أن العولمة تتجنبها وتتجاوزها.

على العموم، تتصل الدول الفقيرة والنائية مثل مالي بالاقتصاد العالمي عبر إنتاج سلع أساسية تقليدية قليلة؛ لكن نمو الأسواق العالمية البطيء، والتقانات اللامتغيرة، والأسعار العالمية المتقلبة والمتدنية في أحوال كثيرة لمثل هذه السلع، تُعطي قاعدةً أضيق بكثير مما يلزم للتقدم الاقتصادي. كما أن الاعتماد الشديد المتواصل على حفنة من صادرات السلع الرئيسية لا يوفر أي فرصة للنجاح على الأمد الطويل. ويعاني من هذا الوضع المؤسف جزء كبير من إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جبال الأنديز، وآسيا الوسطى. وما يزيد هذه المشكلات البنيوية حدّةً وخطورة هو النمو السكاني المتسارع، الذي من شأنه أن يكون الأسرع في البلدان ذات التنمية البشرية الأدنى. ويمكن لهذه التحديات أن تعيق جدّياً توفّر الأراضي الزراعية، وتزيد الانحلال البيئي (مثلاً، إزالة الأشجار وتدهور التربة واستنزاف المسامك وانخفاض حجم المياه العذبة).

علاوةً على ذلك، تتفاقم الحواجز الجغرافية والاتكالات على السلع والضغط الديموغرافية في أحيان كثيرة بعبء ثقيل من الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة/الإيدز والسل والملاريا - أو بقيود حيوية طبيعية، مثل الأتربة المستنزفة والمنظومات البيئية المتفسخة. وقد تُعنى البلدان الثرية والمؤسسات الاقتصادية الواقعة تحت سيطرتها، إبان تحديد حصص الإعانة، بمسألة الحكم الصالح. لكنها في أحوال أكثر بكثير مما يلزم تكون غافلة عن التحديات الأخرى التي تواجه العديد من البلدان الأشد فقراً في العالم - وبخاصة لأن البلدان الغنية هي نفسها لم تعانِ هجمة أمراض استوائية مستوطنة مثل الملاريا. ويعتقد عدد كبير للغاية من راسمي السياسات في البلدان

الغنية أن البلدان الفقيرة لا تبذل جهداً كافياً للنمو، مقصّرين بذلك عن فهم ما تفعله القوى البنيوية الأعمق أثراً.

العَبَاتُ الحاسمة للإفلات من أشراك الفاقة

تترك هذه العوائق البنيوية كثيراً من البلدان عالقة في أشراك الفاقة، لكن هناك سبباً للأمل حتى في مثل هذه الأوضاع الرهيبة. فالمرض الواسع الانتشار، والعزلة الجغرافية، والمنظومات البيئية الهشة، والاعتماد المفرط على صادرات السلع الرئيسية، وتسارع النمو السكاني، يمكن تذليلها بحلول عملية مثبتة. وتشتمل هذه الحلول على تغييرات تجريبها الدول الغنية في النهج السياسي؛ وعلى استثمارات أكبر بكثير في البنية التحتية، والسيطرة على الأمراض، والاستدامة البيئية تقوم بها البلدان الفقيرة، مدعومة من الحكومات المانحة بمساعدات مالية أكبر. وبالتالي، فإن الحاجة تدعو إلى تعاهد التنمية للألفية؛ إذ من دونه ستظل البلدان الفقيرة عالقة في شرك الفاقة، مع نمو اقتصادي متدنٍ أو سلبي.

يساعد النمو الاقتصادي المستدام على تحطيم أغلال الفاقة بأسلوبين، أولهما أنه يزيد مباشرة معدّل دخل الأسرة. فعندما تنال الأسر العائشة تحت خط الفاقة حصتها من معدل الارتفاع في الدخل القومي، يخفّض مدى فقر الدخل (أي حصة الناس العائشين على دولار واحد في اليوم) على نحو مباشر. ولتنمو الاقتصاد سبباً قويّ في رفع الفقراء فوق خط الفاقة في الدخل.

لكن مثل هذه المكاسب ليست تلقائية ويمكن أن تتبدّد إذا اتّسعت اللامساواة في الدخل، ولم يحصل الفقراء على حصة ملائمة من النمو - وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان خلال الأعوام الحديثة العهد. لذا، يشدّد التعاهد على القيام بأعمال تضمن حصول الفقراء على حصتهم من النمو الإجمالي؛ مع تركيز على توسيع فرص وصولهم إلى موجودات حاسمة - بما في ذلك تأمين ملكية دائمة مضمونة للأرض، وتسهيل إجراءات البدء بمشروعات تجارية صغيرة، ودعم الصادرات التي تتطلب كثافة عمالية، وتوسيع مجالات الحصول على تمويلات محلية. تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يحقق أفضل تخفيض لفقر الدخل عندما تكون اللامساواة الأولية في الدخل ضيقة.

يعمل النمو الاقتصادي أيضاً بأسلوب غير مباشر؛ مخفّفاً فقر اللادخل برفع إيرادات الحكومة وتمكين ازدياد الاستثمارات العامة في التربية، والبنية التحتية

بالتالي، فإن الحاجة تدعو إلى تعاهد التنمية للألفية؛ إذ من دونه ستظل البلدان الفقيرة عالقة في شرك الفاقة، مع نمو اقتصادي متدنٍ أو سلبي

الرسالة بسيطة : إن الإفلات من أشرار الفاقة يستلزم من البلدان التوصل إلى عتبات حاسمة معيّنة - من الصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم - تُتيح لها تحقيق الانطلاق نحو نمو اقتصادي مستدام. وثمة عشرات من البلدان الفقيرة تقصّر عن بلوغ تلك العتبات؛ وكثيراً ما يكون ذلك لِحَلَل لا علاقة لها به، ولأسباب خارجة كلياً عن إرادتها. هنا، يأتي دور التعاهد بين البلدان الغنية والفقيرة. فإذا أتبع بلدٌ ما السياسات الصحيحة والتزم بالحكم الصالح في تطبيق تلك السياسات، يتحتم على المجتمع الدولي - الوكالات الدولية والمانحين الثنائيين والفاعلين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني - مساعدة هذا البلد على الوصول إلى العتبات الحاسمة من خلال زيادة المعونات.

حُزْمُ سياسات الإفلات من أشرار الفاقة

يتطلّب الإفلات من أشرار الفقر سببلاً متعدّد الأوجه - سببلاً يذهب إلى أبعد من الوصايا السليمة المعتادة بانتهاج الحكم الاقتصادي والسياسي الصالح. وثمة ست حُزْم عنقودية من السياسات تُعتبر حاسمة بالنسبة إلى البلدان العالقة في شرك الفقر:

- الاستثمار في التنمية البشرية - التغذية والصحة (بما فيها الصحة التناسلية) والتربية والمياه والصّرف الصحي - لتعزيز قوَى عاملةٍ منتجةٍ يمكنها الإسهام بفعالية في الاقتصاد العالمي.
- مساعدة صغار المزارعين على زيادة إنتاجيتهم والتخلص من زراعة الكفاف والجوع المزمّن - وبخاصة في البلدان التي تعيش غالبية سكانها في الأرياف.
- الاستثمار في البنية التحتية - الطاقة والطرق والمرافق والاتصالات - لجذب استثمارات جديدة في مجالات غير تقليدية.
- تطوير سياسات إنمائية صناعية تدعم نشاطات القطاع الخاص اللاتقليدية، مع اهتمام خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تشمل مثل هذه السياسات مناطق لتجهيز الصادرات، وحوافز ضريبية، ومبادرات أخرى لتشجيع الاستثمار والانفاق العام في مجاليّ الأبحاث والتنمية.
- التوكيد على حقوق الإنسان والإنصاف الاجتماعي لتعزيز رفاه كل الناس وضمان الحرّية والصوت للفقراء والمهمّشين - بمن فيهم البنات والنساء - كي يكون لهم نفوذ في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- تشجيع الاستدامة البيئية وتحسين الإدارة الحضريّة. ومن الضروري لجميع البلدان، وبخاصة الأشد فقراً على الإطلاق، أن يحمي التنوّع الأحيائي

الأساسية، والسيطرة على الأمراض، والمجالات الصحية (وبخاصة صحة الأمومة والأطفال). وبالإضافة إلى تخفيض فاقة اللادخل، تسرّع هذه الاستثمارات خطى النمو الاقتصادي برفعها مستوى المهارات العمّالية والقدرة الإنتاجية - وبالتالي مداخيل السوق للفقراء.

مع أن النمو الاقتصادي ليس علاجاً تلقائياً لفقير اللادخل، لكنه يقدّم مساهمة شديدة الفاعلية - ما دامت السياسات العامة تضمن وصول حصص الأرباح من النمو إلى الفقراء. وقد حقق بعض البلدان الفقيرة مكاسب مثيرة للإعجاب في مجاليّ التربية والصحة، جعلهما أولويّتين متقدّمتين. لكن النمو وحده هو القادر على تعزيز مكاسب كهذه، لأن مختلف أنواع العجز في ميزانية الحكومة ستكون لها الغلبة عاجلاً أم آجلاً في اقتصاد راكد. وخلص القول أن الاستثمارات العامة في الفقراء تحفّز النمو الاقتصادي، فيما يعزّز النمو الاقتصادي مثل هذه الاستثمارات العامة.

ثمة دور مركزي في جميع هذه المجالات للمساواة بين الجنسين، ذلك أن الروابط الشديدة القوة بين الإنتاجية، وبين صحة البنات والأمومة - بما في ذلك الصحة التناسلية - وتعليم البنات، يجري إحباطها في أحيان كثيرة جداً بسبب افتقار النساء إلى التمكين. فالفتيات الأفضل تعلماً يتأخّرن في الزواج عن غيرهنّ ويكون أطفالهنّ أقلّ عدداً، وأكثر علماً، وأحسن صحة؛ كما يكسبن دخلاً أعلى في القوة العاملة. أما إذا أقيمت البنات خارج المدرسة، أو لم يُسمح للنساء المتعلّمات بالمشاركة الكليّة في سوق العمل، فإن هذه المكاسب الممكنة تتبدّد. وإذا تجاهلت الاستثمارات العامة في البنية التحتية الأساسية (مثل المياه المأمونة) احتياجات النساء، فقد يُحكم عليهن بتمضية ساعات كل يوم في جلب المياه؛ عندما يكون في استطاعتهن المشاركة في المجتمع على نحو أكثر إنتاجاً. وعندما لا يكون للمرأة رأي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، يصاب التأزر بين الإنتاجية والصحة والتعليم بالعرج. لذلك، فإن المساواة بين الجنسين هي أكثر من عدالة اجتماعية - إنها تعزّز التنمية.

بالنسبة إلى البلدان العالقة في أشرار الفاقة، لن يأتي النمو وحده دون مساعدة؛ ولن تكون الاستثمارات المحلية في التنمية البشرية وافية بالمراد. وللتحرّر من أشرار الفاقة، تتطلّب البلدان تمويلاً موسعاً إلى حد كبير من جانب المانحين للاستثمار على نحو أكبر بكثير في مجالات الصحة والتربية والزراعة والمياه والصّرف الصحي وغير ذلك من البنية التحتية الرئيسية؛ حتى قبل حدوث النمو الاقتصادي. فمثل هذه الاستثمارات حيوية في خلق الأوضاع الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام.

أن الاستثمارات العامة في الفقراء تحفّز النمو الاقتصادي، فيما يعزّز النمو الاقتصادي مثل هذه الاستثمارات العامة

والمظومات البيئية الطبيعية الداعمة للحياة (الماء والهواء النظيفين، مغذيات التربة، الأحراج، مصائد الأسماك، منظومات بيئية رئيسية أخرى)، وتضمن إدارةً جيدة للمدن كي تتمكن هذه من تأمين سبل الرزق والبيئة المأمونة.

ينبغي تعزيز الحزمة الأولى من السياسات - وهي الاستثمار في التنمية البشرية - بمساهمات من المانحين تفوق الحالية بكثير، حتى ما قبل ثبات النمو الاقتصادي. ولأن الصحة الأفضل والتربية كليهما من أهداف التنمية البشرية، ومهدتان للنمو المستدام، فإن الاستثمارات في هذين المجالين هامة للانطلاق اللاحقة في نشاطات القطاع الخاص. ويمكن للاستثمارات العامة، المدعومة بموارد إضافية من المانحين، تحقيق تقدم رئيسي في مجالات الصحة والسكان والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي؛ سيما وأن التقانات المتطلبة معروفة ومثبتة على نحو جيد. وبالتالي، فإن ثمة مكاسب كبرى في الصحة والتربية يمكن - ويجب - تحقيقها قبل فترة طويلة من الارتقاء الكبير في المداخل للفرد.

تستلزم ثانية الحزم الست للإفلات من أشراك الفاقة زيادة إنتاجية صغار المزارعين الفقراء. ومن الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية بإدخال تقانات محسنة، بينها البذور الأفضل نوعية، ونظم الحراثة والمناوبة بين المحاصيل، وتدابير أمر الآفات الزراعية والتربة. ومن الممكن زيادتها أيضاً بتحسين البنية التحتية الريفية مثل نظم الري، ومنشآت الخزن والنقل، والطرق التي تصل القرى بمراكز الأسواق الأكبر حجماً. ولزيادة الطاقة الإنتاجية على الأمد الطويل، يمكن للأمان في تملك الأرض أن يحمي حقوق المزارعين ويمنحهم حوافز للاستثمار في سبل تحسين الأراضي. وتتطلب هذه الخطوات شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية الريفية، بما في ذلك التنمية من خلال استثمارات حاسمة في العلوم والتقانة الزراعية.

تقتضي الحزمة الثالثة من السياسات تحقيق عتبة وافية من البنية التحتية الرئيسية لدعم التنوع الاقتصادي. وسوف يكون هذا الأمر أكثر سهولة في بعض الأماكن، مثل المدن الساحلية المينائية؛ لكنه سيكون أصعب بكثير في مناطق أخرى، مثل البلدان الجبلية أو المحاطة باليابسة التي تواجه تكاليف نقل مرتفعة. ومرة أخرى، سوف تكون مساعدات المانحين محورية في تمكين البلدان الفقيرة من الوصول إلى عتبة الانطلاق نحو البنية التحتية. فمن دون مساعدة خارجية، ستبقى هذه البلدان عالقة في الشرك - فقيرة جداً بحيث لا تستطيع الاستثمار في البنية

التحتية، ومفتقرة جداً إلى البنية التحتية بحيث لا يمكنها أن تصبح تنافسية على الصعيد الدولي في صادرات جديدة.

تشمل الحزمة الرابعة استخدام سياسات خاصة للتنمية الصناعية - بما فيها تعزيز العلوم والتقانة - لإنشاء بيئة استثمارية سليمة لنشاطات تجارية غير تقليدية. وثمة قصص عديدة عن نجاح التنمية، مثل اقتصاديات الثمرور في شرق آسيا، دعمت تنمية النشاطات اللاتقليدية؛ من خلال فترات إعفاءات ضريبية، ومناطق لتجهيز الصادرات، ومناطق اقتصادية خاصة، ومجمعات لشركات تقوم بأعمال علمية، وائتمانات ضريبية استثمارية، وتمويلات محددة الأهداف للأبحاث والتنمية، وهبات حكومية من الأراضي والبنية التحتية. ومن دون مغريات خاصة كهذه، سيكون من الصعب على الدول الصغيرة الفقيرة أن تكسب موطئ قدم في ميادين غير تقليدية من الاقتصاد العالمي. نتيجة لذلك، فإن قلة هي التي تتجح. هنا، يمكن لمؤسسات التمويل المصغر تقديم المساعدة، لتعزيز القدرة على إنتاج المزيد من الوظائف والمداخل في مشروعات تجارية بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة. ومثلما هو الأمر مع حق حيازة الأرض في الأرياف، فإن تمتع سكان المدن الفقراء بالحياسة العقارية المأمونة لمساكنهم قد يزيد قيمة استثماراتهم المثمرة.

تنطوي الحزمة الخامسة من السياسات على تعزيز حقوق الإنسان وتمكين الفقراء، عبر حكم ديموقراطي صالح. ففي عشرات البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والأقليات الإثنية والنساء وجماعات أخرى مفتقرة إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة - وبالتالي لن تستفيد حتى عندما يبدأ النمو انطلاقته. وينبغي على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حيواتهم، وأن تحميهم من قرارات تعسفية غير قابلة للمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى.

ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات القومية الخاصة بأهداف التنمية للألفية التزاماً بحقوق النساء في التعلم، وخدمات الصحة التناسلية، والتملك، والحياسة المضمونة للأرض، والمشاركة في القوى العاملة. ويجب أيضاً أن تعالج أنواعاً أخرى من التمييز - عرقياً أو إثنياً أو مناطقياً - يمكن أن تهمش الفقراء داخل البلد. ومن شأن تعميق الديمقراطية عبر إصلاحات في هيكليات الحكم، مثل إبطال المركزية، تعزيز صوت الفقراء في صنع القرار.

تدعو الحزمة السادسة إلى إدارة بيئية ومدنية أفضل، وبخاصة لحماية الفقراء؛ إذ ليس من قبيل

ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات القومية لتحقيق الخاصة بأهداف التنمية للألفية التزاماً بحقوق النساء في التعلم، وخدمات الصحة التناسلية، والتملك، والحياسة المضمونة للأرض، والمشاركة في القوى العاملة

الحكومات، وبعضها الآخر على مستوى المنظومة الدولية - مثل عقد اتفاقيات دولية لتغيير قواعد التعامل في التجارة والتمويل، وفي تطوير العلم والتقانة وإدارة شؤونهما.

بلدان منخفضة التنمية البشرية - استئصال الفاقة والاهتمام الجدي بالاحتياجات الأساسية

مما لا شك فيه أن لبلدان التنمية البشرية المنخفضة - وبخاصة تلك العالقة في أشراك الفاقة - الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. وينبغي على هذه البلدان أن تضع استراتيجيات مترابطة منطقياً بغية تحقيق أهداف التنمية للألفية، اعتماداً على الحزم الست للسياسات الموصوفة أعلاه.

ويُشدّد إجماع مونتيري (أنظر أعلاه) على أهمية الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف الفقر، كجزء من هذه الاستراتيجيات الإنمائية الإجمالية. ولهذه الغاية، أعدت خمسة وعشرون من البلدان الفقيرة «ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر» التي توفر أطراً لتمويل مثل هذه الاستراتيجيات وتطبيقها ومراقبتها. وتصف هذه الأوراق سياسات وبرامج اقتصادية كلية وبنوية واجتماعية، لتعزيز النمو وتخفيف الفقر وتحقيق تقدّم في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة؛ مشيرة إلى وجود متطلبات من التمويلات الخارجية. ومع أن أوراق الاستراتيجية هي من إعداد الحكومات، غير أنها تتبلور من خلال عمليات تشاركية متعاقبة تشمل المجتمع المدني والشركاء الخارجيين، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مع أن ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر بعيدة عن كونها مثالية، فإنها تقرب تخفيف حدّة الفاقة من صميم استراتيجيات التنمية؛ لكنها ما زالت، حتى الآن، لا تدعم أهداف التنمية للألفية على نحو يفي بالمراد. ومع أن هذه الورقات تذكر الأهداف بازدياد، إلا أنّ عليها توفير أساس لتقييم السياسات القطرية بصورة أكثر انتظاماً - وتبيان مقدار الحاجة إلى مساعدات المانحين. ولدى إعداد ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، تُصحّح الحكومات بأن تكون واقعية؛ والمعنى الذي يُقضي إليه هذا الأمر هو أن عليها القبول بالمستويات القائمة من مساعدات المانحين والتسليم بالقيود المختلفة على النمو الاقتصادي (مثل الافتقار إلى منافذ دخول الأسواق الأجنبية). ونتيجة لذلك، تقصّر ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر عن تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف.

مثلاً، توصي إرشادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعداد الورقات - «الكتاب المرجع لورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر» - بنهج لتحديد

الصّدْف أن كثرة من أشد مناطق العالم فقراً تعاني من تقلبات وتعرّضات مُناخية هائلة - تتطلب إدارة بيئية سليمة. وتشمل هذه الأوضاع مناطق استوائية وشبه استوائية غير حصينة في وجه تراوحيات في سقوط الأمطار ودرجات الحرارة، تدفعها عواصف «إل-نينيو»؛ كما تستشعر مثل هذه المناطق تأثيرات التغيير المناخي الطويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، أُجهدت المنظومات البيئية في بلدان عديدة، منخفضة المداخل والتنمية البشرية، بفعل نمو سكاني متسارع ونشاطات تجارية عشوائية. وتؤدي هذه الضغوط إلى فقدان البيئة الطبيعية، عبر إزالة الغابات وطغيان الطرق والمدن والأراضي الزراعية - وأيضاً بسبب نضوب موارد نادرة مثل الطبقات الصخرية المخترنة للمياه العذبة، والمسامك الساحلية. ثمة تحدّد ذو صلة بالوضع يشمل تدبير أمر التوسّع المتسارع للحياة المدنيّة، لحماية الصحة العامة وفرض الحصول على أساسيات من أسباب الراحة للإنسان؛ مثل الأرض والسكن والنقلات ومياه الشرب المأمونة ونظم الصّرف الصحي وغير ذلك من البنى التحتية. وتتطلب مثل هذه الجهود تخطيطاً مدنياً دقيقاً واستثمارات عامّة كبيرة جداً.

مجمل القول أن تحقيق الأهداف يتطلّب وجوباً إفلات البلدان الأشد فقراً من أشراك فقرها. ولكي تفعل ذلك، ينبغي عليها الوصول إلى الحد الأدنى من العتبات في الصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم. كما تحتاج إلى سياسات زراعية تعزّز الإنتاجية، وأيضاً إلى سياسات للتنمية الصناعية، تبني قاعدةً لنمو اقتصادي طويل الأجل يقوده القطاع الخاص. ختاماً، يجب تطبيق هذه السياسات مع احترام المساواة الاجتماعية وحقوق الانسان، بالإضافة إلى الاستدامة البيئية. ويُعتبر ازدياد التمويل من المانحين حاسماً في تمكين الدول الأشد فقراً من التوصل إلى هذه العتبات - وهو تمويل يجب أن يوازيه حكم أفضل واستخدام أفضل للموارد. وفي خلال جيل أو نحو ذلك، سوف يجعل النمو الاقتصادي المستدام هذه البلدان قادرة على أن تتسلم من المانحين مهمة تمويل الأساسيات من الخدمات العامة والبنى التحتية.

تنفيذ تعاهد التنمية للألفية

يُبنى تعاهد التنمية للألفية على أساس المشاركة في المسؤوليات بين ذوي المصلحة الرئيسيّين، ويستلزم بذل جهود مجتمعة ومتّمة عديدة من الدول الغنية والفقيرة، والوكالات الدولية، والسلطات المحلية، والقطاعات الخاصة، ومنظمات المجتمعات المدنية. وسيتمّ بعض الإجراءات العملية على مستوى

يُبنى تعاهد التنمية للألفية على أساس المشاركة في المسؤوليات بين ذوي المصلحة الرئيسيّين

الغايات المستهدفة في مواجهة المُقيّدات المالية والتقنية. ولا تشدّد الإرشادات على أن مثل هذه المقيّدات يمكن - ويجب - تخفيفها (مثلاً، عبر زيادة المساعدة من المانحين)؛ لتتمكّن البلدان من تحقيق أهداف التنمية للألفية. لتأخذ على سبيل المثال ورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر التي أعدتها ملاوي، ولا تطمح بما يكفي إلى تحقيق الأهداف. تقول هيتان مشتركتان من موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقييم هذه الورقة: «مع أن معظم الدلائل تتوافق مع أهداف التنمية للألفية، فإن الغايات المستهدفة في ورقات الاستراتيجية لتخفيف من الفقر أقلّ طموحاً. ويقتضي الأمر تطوير غايات طويلة الأمد، تتعلق مباشرة بأهداف العام 2015. لكن التقدير الاستقرائي للغايات المحددة في ورقات الاستراتيجية لتخفيف من الفقر بحلول العام 2005 يوحي بأن ملاوي سوف تقصّر عن إنجاز [أهداف] العام 2015. وتعتقد هيئتا الموظفين أن غايات ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر هي أكثر واقعية، وتمثّل صورة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة لملاوي.» (ص 3-4، 23 أغسطس/ آب 2002، على الموقع: <http://www.imf.org>)

يجازف هذا التقييم المشترك، من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لورقة الاستراتيجية التي أعدتها ملاوي لتخفيف من الفقر، بتقويض أهداف التنمية للألفية والالتزامات المقدّمة في مونتيراي. فملاوي، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى العائشة في ظروف مماثلة - تستلزم قدرًا من مساعدات المانحين أكبر بكثير مما هو عليه الآن. وبدلاً من مطالبة هذه البلدان بالتواضع في تطلّعاتها، ينبغي دعمها لتحقيق الأهداف؛ مع تقديم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يد العون في تعبئة المساعدة الإضافية التي تمسّ إليها الحاجة. ويوفّر تعاهد الألفية للتنمية هذا الإطار المطلوب لذلك النوع من المساعدة الدولية.

يتعيّن على كل استراتيجية قومية للتنمية، بما في ذلك كل ورقة استراتيجية لتخفيف الفقر، أن توجّه سؤالين. الأول، ما هي السياسات القومية - بما فيها تعبئة الموارد المحلية وإعادة توزيعها، وتركيز الإنفاق على إصلاحات تزيد الفعالية والإنصاف - المتطلّبة لتحقيق الأهداف؟ الثاني، ما هي السياسات الدولية المتطلّبة - بما في ذلك زيادة مساعدة المانحين، وتوسيع سبيل الوصول إلى الأسواق، وتسريع تخفيف أعباء الديون، وتكثيف نقل التّقانة؟

يدعو التّعاهد كلّ بلدٍ نامٍ إلى وضع استراتيجيته الإنمائية (بما في ذلك ورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر، إن كان لديه مثلها) في صفٍّ واحد مع أهداف

التنمية للألفية؛ ضمن سياق سياساته واحتياجاته القومية. وينبغي أن تعرّف كلّ استراتيجية قومية، بوضوح، الجهود التي يكون في وسع البلد بذلّها - والجهود التي تستلزم مزيداً من الدعم الدولي، مثل زيادة التخفيف من أعباء الديون وتوسّع المساعدات من المانحين وإتاحة فرص أفضل إلى الأسواق الأجنبية. كما ينبغي على الاستراتيجيات القومية تقدير الاحتياجات المتوسطة الأجل من الميزانية لكل القطاعات الحرجة - الصحة، التعليم، البنية التحتية، الإدارة البيئية. ويجب أن تحدّد تلك الأجزاء الميزانية التي يمكن تغطيتها بموارد محلية، والأجزاء المطلوب تغطيتها بزيادة مساعدات التنمية.

تسلّط هذه العملية الضوء على الفجوة بين مساعدات الإنماء الرسمية الحالية والمستويات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق أهداف التنمية. ومن ثمّ، يمكن للبلدان الفقيرة وشركائها في التنمية العمل معاً، بحسّن نية، للتأكد من دعم الاستراتيجيات القومية بسياسات سليمة، وتمويل وافٍ من المانحين.

بلدان التنمية البشرية المتوسطة - الشروع في معالجة جيوب الفقر المدقع

ينبغي لجميع البلدان ذات المستويات المتوسطة من التنمية البشرية أن تكون قادرة على تمويل معظم احتياجاتها التنموية، أو كلّها، من خلال الموارد المحلية أو الموارد الأجنبية غير الامتيازية (بما فيها التدفّقات الخاصة والقروض الرسمية من مصارفٍ متعدّدة الأطراف ووكالات ثنائية). وثمة بلدان كثيرة ماضية على الطريق الصحيح لتحقيق معظم الأهداف أو كلّها، لكن ثمة بلداناً متعدّدة لا تزال فيها جيوبٌ من الفقر المدقع. وبالتالي، فإنها ما زالت تستلزم صيغ دعمٍ رئيسية من البلدان الغنية - وبخاصة منافذ أفضل للصادرات إلى الأسواق الأجنبية، وقواعد دولية أفضل للتعامل في التمويل ونقل التّقانات. كما تحتاج هذه البلدان إلى التخفيف من مجمل أنواع اللامساواة البنيوية المحلية - موجهة تدخّلاتها في النهج السياسي إلى المجموعات الأقل تحصيناً والأكثر تهميشاً؛ أكان ذلك بسبب نوع الجنس أم العرق أم الدين أم الجغرافيا.

يمكن أيضاً لهذه البلدان مساعدة بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة على تعريف الغايات وتحديد الموارد المتطلّبة لتحقيق الأهداف. وهناك بلدان متنوّعة - تتدرّج من البرازيل إلى ماليزيا، ومن موريشياس إلى المكسيك - وتقدّم أمثولات هامة لبلدان ما زالت عالقة في أشراك الفاقة؛ لأن البلدان الأرفع تنمية تصارعت

ينبغي أن تضم المؤسسات

المالية الدولية أهداف التنمية

للألفية في صلب جهودها

التحليلية والاستشارية

والتمويلية لكل بلد من

البلدان النامية

المزداة بأكبر قدر من الفعالية، في دعم أهداف التنمية للألفية.

ثمة دور رئيسي أيضاً تقوم به بنوك الإنماء الإقليمية لوضع أهداف التنمية في صلب استراتيجيات بلدانها، وجعل عملياتها الإقراضية وجهودها في التعاون التقني إنسيابية وأكثر فعالية؛ لأنها في موقع فريد لتمويل السلع العامة الإقليمية وتشجيع التكامل والتعاون إقليمياً. ولقد بدأ بنك التنمية عبر الأمريكتين (إنتر أميركان) بالتحرك في هذا الاتجاه، ولكن ينبغي عليه وعلى المصارف الإقليمية الأخرى القيام بأكثر من ذلك بكثير.

المانحون الثنائيون - تعديل المناهج وتحديد غايات جديدة

يجب على التنمية الثنائية اتباع منهج جديد. فالسؤال التوجيهي ينبغي ألا يكون بعد الآن: «أي تقدم يمكن تحقيقه باتجاه أهداف التنمية للألفية، ضمن حدود المساعدة الثنائية الحالية؟» بل يجب أن يكون: «أي مستويات وأنواع من مساعدات المانحين تدعو إليها الحاجة لإنجاز الأهداف، وهل ستستفيد البلدان على نحو فعال من تلك المساعدة؟»

يدرك المانحون الثنائيون أن عليهم تحسين كيفية إيصالهم مساعدات الإنماء الرسمية - وبخاصة مع تزايد كميات المساعدة. ويجب بناء هذه التحسينات على أساس المبادئ الآتية:

- يجب أن تصمم البلدان استراتيجياتها لتحقيق الأهداف، وأن تمتلكها.
- يجب أن تتوجه المساعدة نحو النتائج، استناداً إلى مراجعات الخبراء لمقترحات البلد؛ وإلى مراقبة البرامج وتقييمها وفحص حساباتها بدقة.
- يجب على المانحين الثنائيين تنسيق دعمهم للاستراتيجيات القطرية - مثلاً على ذلك، من خلال مناهج على نطاق القطاع برمتها تبرز أهمية الميزانية بدلاً من تمويل المشاريع.
- يجب على المانحين الثنائيين أخيراً إزالة التمييز المعيوب بين المساعدة لتكاليف رأس المال والمساعدة لتكاليف متكررة الحدوث. فهذان الجانبان من النفقات يحتاجان معاً إلى دعم وافر.

ولأن معظم المانحين اتفقوا، من حيث المبدأ، على رصف برامجهم مع ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، فإنه لمن المهم حتى أكثر من السابق أن تسلط هذه الوثائق الضوء على الدعم المطلوب لإنجاز الأهداف - موارد المانحين الإضافية والتخفيف من أعباء الديون وازدياد فرص الوصول إلى الأسواق والثقة، وإلى ما هنالك.

مع العديد من التحديات المماثلة، البيئية والصحية وغيرهما (وما زالت تواجهها في كثير من الأحيان). ومنذ وقت حديث العهد، بدأت بلدان عديدة متوسطة الدخل بتقديم النصح التأموي وحتى العون المالي؛ وهي نزعة تشدد العزم، ينبغي تشجيعها بقوة.

المؤسسات المالية الدولية - وضع أهداف التنمية في صلب الاستراتيجيات القطرية

ينبغي أن تضع المؤسسات المالية الدولية أهداف التنمية للألفية في محور جهودها التحليلية والاستشارية والتمويلية لكل بلد من البلدان النامية. فمع كل من ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، مثلاً، يجب أن تبين التقييمات المشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما إذا كانت الاستراتيجية قادرة على تحقيق أهداف التنمية. وإن لم يكن ذلك ممكناً، فما هي التغييرات التي تدعو إليها الحاجة للقيام بذلك. عندئذ، توفر ورقات الاستراتيجية فرصة مناسبة لهذه المؤسسات كي تنظر ليس فقط في أمر الإصلاحات المحلية المطلوبة في النهج السياسي لتقوية مؤسسات الدولة وتحسين الحكم الاقتصادي وزيادة الدعم الحكومي، وإنما أيضاً في أمر الخطوات اللازمة من جانب المجتمع الدولي: زيادة مساعدات المانحين (بما في ذلك تكثيف التخفيفات الواسعة المدى من أعباء الديون)، وإتاحة فرص أفضل لصادرات البلد في الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وتأمين نقل الثقة على نحو أكبر بكثير، والعمل بالشراكة مع البلد على السعي إلى القيام بإجراءات عملية ذات صلة.

يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملوا مع البلدان للاتفاق على أطر اقتصادية كبرى متسقة مع تحقيق أهداف التنمية للألفية، بما في ذلك التمويل الخارجي الوافي بالمراد. من ثم يمكنهما مساعدة البلدان على تعبئة الزيادات الضرورية في مساعدات الإنماء الرسمية - ومساعدتها أيضاً في تكييف هذه التدفقات من حيث الاقتصاديات الكبرى. ففي بعض البلدان، تتسبب الزيادات الضخمة في المساعدات التنموية الرسمية بارتفاع سعر الصرف الحقيقي. لكن النتيجة الصافية ستكون مفيدة - إذا حدث ارتفاع سعر العملة في سياق إطار ملائم متوسط الأجل للاقتصاديات الشاملة، وإذا استثمرت مساعدات المانحين على نحو جيد في رأس المال البشري، والبنية التحتية المادية، والاحتياجات الإنمائية الأخرى. وبالتالي، ينبغي على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يساعدا البلدان - والجهات المانحة لها - على استخدام مساعدات الإنماء الرسمية

لأن معظم المانحين اتفقوا على رصف برامجهم مع ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، فإنه لمن المهم حتى أكثر من السابق أن تسلط هذه الوثائق الضوء على الدعم المطلوب لإنجاز الأهداف

ويجب على كل البلدان الثرية تحديد غايات التزاماتها المتكررة بتحسين الدعم والتجارة وتخفيف المديونية للبلدان الفقيرة. كما ينبغي تشجيعها على إعداد تقييمات واستراتيجيات خاصة بها لتخفيف الفقر في العالم، وتحديد غايات جسورة تتوافق مع هذه الالتزامات.

وكالات الأمم المتحدة - تقديم المساعدة الخيرية

إن لوكالات الأمم المتحدة دوراً حيوياً في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية للألفية، خصوصاً عبر المساعدات الخيرية في تصميم برامج التنمية وتطبيقها. وللأمم المتحدة خبرة عملية واسعة المدى في كل مجال محوري من مجالات الأهداف؛ بينها التعليم والصحة والتخطيط التنموي والتطوير الثاني وحكم القانون والزراعة، ومجالات عديدة أخرى. وينبغي على كل من الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة تطوير استراتيجية لمساعدة بلدان الدخل المنخفض والتنمية البشرية المتدنية - وبخاصة بلدان الأولوية - على تطبيق استراتيجياتها القومية.

ولنظام الأمم المتحدة أيضاً دور عالمي شامل ينبغي عليها القيام به، وهو تعبئة :

- رصد التقدم عالمياً.
- تعقب التقدم قُطرياً.
- تحديد العقبات الرئيسية للأهداف - وتحديد الحلول.
- إشراك شرائح واسعة من المجتمع حول العالم، عبر حملة الألفية.

المنظمات الإقليمية والمؤسسات الإنمائية - تعزيز التكامل والتعاون إقليمياً

يجب أن يحظى التكامل الإقليمي بأولوية النهج السياسي بالنسبة إلى البلدان الفقيرة ذات الأسواق الصغيرة - أكان ذلك بسبب العدد القليل من السكان أم بسبب العوائق الجغرافية في وجه الوصول إلى الأسواق العالمية. ففي إمكان التعاون الإقليمي، بما في ذلك الاستثمارات المشتركة في بنى تحتية حرجية، توسيع آفاق الفرص التجارية عبر الاقتصاديات الصغيرة؛ وبالتالي توفير منصة للنمو الاقتصادي المستدام. وثمة حاجة بشكل بارز إلى التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث توجد بلدان عدّة ذات عدد قليل من السكان أو محاطة باليابسة. ولدى المبادرتين الرئيسيتين للتعاون بين الحكومات في إفريقيا، «الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية» و«الاتحاد الإفريقي»، أدوار هامة في تعزيز التكامل الاقتصادي والشراكات السياسية.

جولة الدوحة ومفاوضات تجارية دولية أخرى - فتح الأسواق وتخفيض الإعانات المالية

حتى لو كانت السياسات القومية مناسبة وتمويلات المانحين مُزادة، فإن أهداف التنمية للألفية لن تتحقق بالضرورة إذا ظلّت الصادرات اللاتقلدية للبلدان الفقيرة معترضة السبيل أو فاقدة من قيمتها في الأسواق العالمية بسبب السياسات الحمائية للبلدان الغنية. كذلك تتطلّب البلدان الفقيرة دعماً دولياً أكبر بكثير في نقل التّقانات إليها.

يكرّر إجماع مونترالي وخطة جوهانسبورغ للتطبيق (من مؤتمر القمة العالمي في العام 2002 حول التنمية المستدامة) الالتزامات التي قدّمها الدول الغنية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بالتسهيلات التجارية. وقد تعهّدت البلدان الغنية بمساعدة البلدان الفقيرة - وبخاصة البلدان الأقل تطوّراً والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية المحاطة باليابسة - على الوصول إلى أهداف التنمية، عبر منْحها كامل الإمكانية لدخول أسواقها. مع ذلك، وعلى الرغم من وصف جولة الدوحة - وهي التالية من المفاوضات التجارية الدولية - بأنها «جولة تنمية»، لم تنتج المساعي الأولية لوضع التنمية في الصدارة سوى الجمود وخيبة الأمل.

المجتمع المدني - تأدية دور أكبر في السياسات وتخفيف الفاقة

هناك جانبٌ بالغ الأهمية من جوانب التقدّم الحاصل خلال العقد المنصرم هو النفوذ المتنامي لمنظمات - وشبكات - المجتمعات المدنية، المحلية والقُطرية والعالمية، في التحفيز على إحداث تغييرات نهجية، كما في التخفيف من أعباء الديون. فالمنظمات اللأحكومية والمنظمات الأهلية والرابطات المهنية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني يُطلب منها بانتظام أن تساعد في تصميم استراتيجيات التخفيف من الفقر وتطبيقها. كما أصبحت مساهمتها مدمجة في جهود «الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسّل والملاريا».

تمثّل المناهج الجديدة أدوار المجتمع المدني الثلاثة: كمُساهم في تصميم الاستراتيجيات، ومزوّد خدمات عبر منظمات أهلية ومنظمات قومية غير حكومية، وساهر على التأكد من وفاء الحكومة بالتزاماتها. لكن هذه الأدوار لا تتجذّر في بلدان عديدة إلا تدريجاً، مع استمرار الحكومات في الهيمنة على صنع القرار وتطبيقه. وبإصرار المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف على العمليات الشفافة لتطوير

مع ذلك، وعلى الرغم من

وصف جولة الدوحة بأنها

«جولة تنمية»، لم تنتج

المساعي الأولية لوضع التنمية

في الصدارة سوى الجمود

وخيبة الأمل

إلى تلبية الاحتياجات التّقّانية للبلدان الفقيرة. كما أنها ستجمع معاً مؤسسات أبحاث ومجامع علمية دولية، وجهات مانحة متعدّدة الأطراف وثنائية، وممثلي البلدان، وكبار ممثلي القطاعين الأكاديمي والخاص، في ميادين رئيسية: مثل الصحة والزراعة والبنية التحتية وتقانة المعلومات والاتصالات، وأنظمة الطاقة، وإدارة البيّنة، وتخفيف المعاناة من التقلّبات المناخية والتغيّرات الطويلة الأجل في المناخ والتكيّف معها. بعد تحديد الأولويات العلمية والاتفاق على سبيل التمويل لما تدعو إليه الحاجة من أبحاث وتطوير، بما في ذلك تمويلات من شركاء بين القطاعين العام والخاص، توصي المنتديات بخططٍ للتقدّم التّقاني في كلٍّ من هذه الميادين لكي يراجعا مجتمع المانحين.

نظام عالمي شامل لتحسين معالم الإسناد وتقييم التقدّم

بتبني أهداف معيّنة، محدودة الوقت، مقيسة كميّاً، تُوفّر أهداف التنمية للألفية أساساً وطيداً لوضع معايير التقدّم وتقييمه. لكنّ الرّصد والتقييم السليمين سوف يتطلّبان من المجتمع الدولي زيادة الاستثمارات على نحوٍ جذري في إجراء المسوح وجمع البيانات. وبالنسبة إلى أهداف عديدة جداً، في بلدان عديدة جداً، ليس ثمة ما يكفي من البيانات لإجراء تقييمات كميّة ملائمة. ولأنّ الالتزامات المشتركة هي محور كلِّ برنامج قومي، فمن الضروري رصد أعمال البلدان الفقيرة وشريكاتها من البلدان الغنية على نحوٍ وثق بكثير مما كان عليه في الماضي.

وينبغي تشجيع مبادرات جديدة لمراقبة أداء البلدان الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء في تنفيذ التزاماتها بموجب التعاهد. مثلاً على ذلك، يجب رصد حجم تدفّقات المانحين ونوعيتها بدقة؛ لضمان كونها متنسقة مع إنجاز أهداف التنمية. ويتعيّن رصد مفاوضات جولة الدّوحة عن كثب، لضمان أنها فعلاً تشكل «جولة تنمية». كما يستوجب الأمر توجيه عناية خاصة إلى تقليل الفساد؛ وهذا أيضاً يمكن - وينبغي - رصده على نحوٍ أفضل. والتّظنير للزيادة الكبير في تدفّقات المانحين، يجب أن يكون الزيادة الكبير في الشفافية والمساءلة عن استعمال هذه التدفّقات.

الاستنتاج

حقّق العالم تقدّمًا هائلًا في معرفته للسياسات الإنمائية وممارستها. ويهدف تعاهد التنمية للألفية إلى جمع هذه المعرفة وهذه الممارسة معاً في إطار مترابطٍ منطقيّاً يسلم بالحاجة إلى منهجٍ متعدّد

الاستراتيجيات القُطرية الخاصة بأهداف التنمية للألفية، يمكنها مساعدة المجتمع المدني في كسب موطئ أقوى في رسم السياسات وتطبيقها.

المشروعات الخاصة - تساهم في خطط العمل العالمية

يقوم القطاع الخاص بدورٍ حاسم في النمو الذي تقوده السوق، وبخاصة في خلق الوظائف ورفع المدخيل. وينبغي على المشروعات التجارية الخاصة، بالإضافة إلى دعم إجراءات مكافحة الفساد، أن تدعم أهداف التنمية للألفية عبر مجموعة متنوعة من السبيل الأخرى: من خلال أعمال خيرية متضامنة، وعمليات تحويلٍ ونقلٍ للتقانة، واستثمارٍ أجنبيٍّ أعظم في البلدان الموجودة على هوامش النظام الدولي، وتسعيرٍ تفضليٍّ للسُّلع والخدمات للبلدان ذات المدخيل المنخفضة والتنمية البشرية المتدنية.

ويمكن للشركات أن تكون في أشدِّ فعّاليتها عندما تعمل بموجب خططٍ عملٍ دولية - كما يحدث مع استعداد شركات الأدوية المتزايد لتخفيض أسعار العقاقير الجوهرية للأيدز، عندما تطلب منها الأمم المتحدة أن تفعل ذلك. وينبغي حدوث تعاونٍ مماثل في مجالات حاسمة أخرى، تشمل الزراعة والإدارة البيئية والمعلومات وتقانة الاتصالات. أضف إلى ذلك، أنه يتعيّن على الشركات المساهمة إثبات سلوك أخلاقي - في احترام حقوق الإنسان، والامتناع عن الفساد، والتقيّد بالتحريمات الأساسية للتشغيل القهري وعمالة الأطفال والتدمير البيئي.

المجتمع العلمي - معالجة احتياجات الفقراء

هناك حاجة ملحّة لرفد العديد من التقانات القائمة باختراقات تقانية، مثل اللقاحات أو العقاقير الجديدة ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز والسُّل والملاريا. ولأنّ معظم الجهود العلمية الدولية تتجنّب الفقراء وتتجاوزهم، فمن الضرورة الملحّة أن يعمل المجتمع العلمي الدولي - بقيادة المختبرات الوطنية، والوكالات الوطنية للتمويل العلمي، والمؤسّسات الوقفية الخاصة - مع المجموعات العلمية في البلدان الفقيرة على تحديد المرامي ذات الأولوية للأبحاث والتطوير، وأن يوسّع آفاق التمويل إلى حدٍّ كبير.

لذلك السبب، يوصي تعاهد التنمية للألفية بإنشاء منتديات دولية متعدّدة للابتكارات التّقانية. صحيح أن بعض مثل هذه المنتديات قائم فعلاً، ولكن ينبغي دعمها بموارد أكبر - وينبغي إنشاء غيرها. وسوف تساعد هذه المنتديات في إقرار أولويات الأبحاث والتطوير، الهادفة

هناك حاجة ملحّة لرفد العديد من التقانات القائمة باختراقات تقانية، مثل اللقاحات أو العقاقير الجديدة ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز والسُّل والملاريا

الشُّعْبَ لتحقيق أهداف التنمية للألفية، مبنيٌّ على أساس الوعود بالشراكة؛ الواردة في إعلاناتٍ دوليةٍ رئيسيةٍ حديثةٍ العهد. ويوفّر التعاهد إطاراً تعمل فيه البلدان الفقيرة على تطوير - وامتلاك - خططها القومية، التي تستفيد من المساعدات الخارجية المستدامة لانتزاع نفسها من أشراك الفاقة وتحسين مستوى الرفاه لأفقر مواطنيها. وفي الجوهر، يحدّد التعاهدُ مجرى عمليةٍ نموّيةٍ موجّهةٍ نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية، تكون فيها لكل ذوي المصلحة الرئيسيين مسؤوليات واضحة - وأيضاً التزامات واضحة نحو الفاعلين الآخرين.

يتطلّب الإفلاتُ من أشراك الفاقة توصُّلَ البلدان إلى عتباتٍ حاسمةٍ معيَّنة - للصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم - كي تتمكن من تحقيق انطلاقةٍ إلى النمو والإِنماء الاقتصاديّين المستداميّين. وهناك عشرات من البلدان الفقيرة تقصّر عن بلوغ عتبات كهذه، وكثيراً ما يكون ذلك لِحِلالٍ لا علاقة لها به

ولأسبابٍ خارجةٍ عن إرادتها. وهذا هو المجال الأهم، الذي يجب أن يتحقّق فيه التعاهد بين البلدان الغنية والفقيرة. فإذا انتهج أيُّ بلد السياسات الصحيحة والتزم بالحكم الصالح في تطبيق تلك السياسات، فإنّ على المجتمع الدولي - الوكالات الدولية، والمانحين الثنائيين، والفاعلين في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني - مساعدة هذا البلد على الوصول إلى العتبات الحاسمة، عبر تقديم المزيد من المعونات.

وبتبنّي تعاهد التنمية للألفية هذا، فإن كلّ البلدان مدعوّة إلى إعادة توكيد التزاماتها بأهداف التنمية للألفية، واستعدادها لقبول ما يصاحب هذه الالتزامات من مسؤوليات. وعلى الوكالات المانحة الثنائية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، والفاعلين في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، أن تتقدّم بالتزامات وأفعالٍ جسورةٍ ومحدّدة لضمان النجاح في الوصول إلى أهداف التنمية للألفية.

أهداف التنمية للألفية



تتقاسم أهداف التنمية للألفية
ومناصرة التنمية البشرية دافعاً
مشتركاً وتعكس التزاماً حيوياً
بتشجيع رفاه الإنسان الذي
يقتضي الكرامة والحرية
والمساواة لكل البشر

(ستينات القرن العشرين وسبعيناته وثمانيناته) التي ركزت في معظمها على النمو الاقتصادي، تضع أهداف التنمية للألفية رفاه الإنسان وتخفيض الفقر في محور أهداف التنمية العالمية. وهو نهج يؤيده تقرير التنمية البشرية منذ استهلاله.

تتقاسم أهداف التنمية للألفية ومناصرة التنمية البشرية دافعاً مشتركاً وتعكس التزاماً حيوياً بتشجيع رفاه الإنسان الذي يقتضي الكرامة والحرية والمساواة لكل البشر. والأهداف هي معالم هداية التقدم باتجاه رؤية إعلان الألفية التي توجهها القيم الأساسية للحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤوليات المشتركة. وتشترك هذه القيم في كثير من الأمور مع فكرة الرفاه الإنساني في مفهوم التنمية البشرية، كما تعكس الدافع الأساسي لحقوق الإنسان. وهكذا، فإن أهداف الألفية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان تشترك في الدافع نفسه (الإطار 1.1).

دل كل تقرير من تقارير التنمية البشرية على أن غاية التنمية هي تحسين حياة الناس، من خلال توسيع آفاق خياراتهم وحرّيتهم وكرامتهم. ويشتمل الفقر على أكثر بكثير من القيود التي يفرضها الافتقار إلى المدخول، إذ هو يستتبع أيضاً الافتقار إلى القدرات الأساسية للعيش حياة كاملة وخلّاقة - لأنّ الناس، عندما يعانون من اعتلال الصحة، يُستثنون من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مجتمعاتهم أو لا يكون لديهم الحقّ في توجيه مسار حياتهم. ومثل هذه الأنواع من الحرمان تميّز الفقر البشري عن فقر الدخل.

يُراد بأهداف التنمية للألفية أن تخفّف القيود المفروضة على قدرة الناس في الاختيار؛ ومع ذلك، فالأهداف لا تغطّي كلّ الأبعاد الحرجة للتنمية البشرية. على وجه الخصوص، فإنها لا تذكر توسيع مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر على حياتهم أو تزيد من حرّياتهم المدنيّة والسياسيّة. غير أنّ المشاركة والديموقراطية وحقوق الإنسان عناصر هامّة في إعلان الألفية.

توفّر هذه الأهداف لِبِنات البناء للتنمية البشرية، حيث يتّصل كلّ منها بأبعاد رئيسيّة في هذه العملية؛

إننا نُسلم بأنّ لدينا مسؤوليّة جماعيّة عن دعم مبادئ الكرامة الإنسانيّة والمساواة والإنصاف على المستوى العالمي؛ إلى جانب مسؤوليّات كلّ منّا تجاه مجتمعاتنا، كلّ على حدة. لذا علينا، كقادة، واجبٌ تجاه كل شعوب العالم؛ لا سيّما الأكثر عُرضةً للأذى، وبخاصّة أطفال العالم، لأنّ المستقبل لهم.

إعلان الأمم المتحدة للألفية¹

في سبتمبر/أيلول 2000، اجتمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للألفية لإلزام بلدانهم بتقوية الجهود العالمية للسلام، وحقوق الإنسان، والديموقراطية، والحكم القويّ الصالح، واستدامة البيئة، واستئصال الفقر، ولتشجيع مبادئ الكرامة الإنسانيّة والمساواة والإنصاف². ويشتمل إعلان الألفية، الذي صدر عن القمة، وتبناه 189 بلداً، على التزامات جماعيّة ملحة بالتغلّب على الفقر الذي لا يزال يشدّ قبضته على معظم سكّان الأرض. لم يقبل قادة العالم بالتوصّل إلى قرارات معتادة. لأنّهم كانوا يعرفون أنّ القرارات المعتادة ليست كافية؛ بل ألزموا أنفسهم بأهداف طموحة ذات مواعيد نهائيّة محدّدة بوضوح.

في قمة سنة 2000، طلبت الجمعية العامّة أيضاً من الأمين العامّ للأمم المتحدة إعداد خطة طريق لتحقيق الالتزامات الواردة في الإعلان. فأثمرت أهداف التنمية للألفية، المكوّنة من 8 أهداف و18 غاية و48 مؤشراً³. والأهداف الثمانية فريدة في طموحها ومحسوسيّتها ومجالها؛ كما أنّها فريدة في إقرارها الصريح بأنّ أهداف استئصال الفقر لا يمكن أن تتحقّق إلاّ من خلال الشراكات القويّة بين الفاعلين المؤثرين في مجال التنمية، ومن خلال زيادة الإجراءات العملية للبلدان الغنيّة. توسيع التجارة والتخفيف من أعباء الديون ونقل التّقانة وتوفير المساعدات.

جدول أعمال لتسريع عجلة التنمية البشرية

تتعامل أهداف التنمية للألفية مع كثير من الإخفاقات الأكثر ديمومة في التنمية البشرية. وخلافاً لأهداف عقود التنمية الأولى والثاني والثالث للأمم المتحدة

اشترك أهداف التنمية للألفية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان في دافع مشترك

بالحاجة إلى نظام دولي يضمن تأمين هذه الحقوق (الفقرة 28 من الإعلان الشامل لحقوق الإنسان، والفقرة 2 من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ويوطد الواجبات المثيلة للحكومات وغيرها من الفاعلين للمساهمة في تحقيقها.

• يُعزّز النظر إلى أهداف الألفية من خلال إطار حقوق الإنسان فهم السياسات والإصلاحات المؤسسية المطلوب تحقيقها. فالإنجاز التام لحق الإنسان في التعلّم، على سبيل المثال، يتطلب أكثر من تحقيق المعرفة الشاملة للقراءة والكتابة والتعليم الابتدائي. إنه يتطلب أيضاً مشاركة الناس في النقاشات العامة عن التعليم بشكل ذي مغزى، كما يتطلب كون التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف المرتبطة بالتعليم منصفة. لا أن تحرّم المجموعات المستضعفة أو تُرسّخ التمييز بين الجنسين.

يتطلب التحقيق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر بكثير من الإنجاز التام لأهداف التنمية للألفية، لكن إنجاز الأهداف خطوة مهمة نحو هذه الغاية. ونظراً لأنّ حقوق التعلّم والرعاية الصحية ومستوى المعيشة اللائق تتوقف على النمو الاقتصادي والإصلاح المؤسسي الطويل الأجل، فإن من الممكن تحقيق هذه الأهداف بشكل مطرد. ولكن نادراً ما تُوضّح السرعة المقبولة بهدف «التحقيق المطرد» والواجبات اللازمة لإنجازه، بل يُترك بدلاً من ذلك لكل بلد أن يحددها ويناقشها. وتحدد أهداف التنمية للألفية، بصراحة أكبر، ما تتوافق كلّ البلدان على إمكانية المطالبة به. أي النقاط المرجعية التي يجب أن تُقاس على أساسها مثل هذه الالتزامات.

القيام بها. وأهمّ القدرات الأساسية للتنمية البشرية هي العيش حياةً صحيّةً مديدة، وتلقّي التعليم، والوصول إلى مستوى معيشة لائق، والتمتع بالحريّات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة مجتمع المرء.

والقدرات الثلاث الأولى مدرجة في دليل التنمية البشرية لهذا التقرير. ومع أنّ أهداف التنمية البشرية للألفية تسهم في هذه القدرات، فإنّها لا تعكس كل الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية التي تشكل مفهومها أوسع.

... ولحقوق الإنسان

سوف يدفع تحقيق أهداف الألفية حقوق الإنسان قدماً. ويمكن أن يرتبط كل هدف مباشرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يُعدّها الإعلان الشامل لحقوق الإنسان (الفقرات 22 و24 و25 و26) وغيره من وثائق حقوق الإنسان.

وثمة معانٍ ضمنية هامة ينطوي عليها الإقرار بأنّ الغايات المعبر عنها في أهداف الألفية ليست طموحات للتنمية فحسب، وإنما هي أيضاً حقوق قابلة للمطالبة بها. • تعني رؤية الأهداف بهذه الطريقة أنّ العمل على تحقيقها واجب ملزم، وليس شكلاً من أشكال الإحسان. ويُشسّ هذا النهج إطاراً لتحميل المسؤولية لكلّ الفاعلين، بما في ذلك الحكومات والمواطنون والشركات والمنظمات الدولية.

• تتضمن حقوق الإنسان واجبات مثيلة على الآخرين. ليس فقط الامتناع عن خرقها، وإنما أيضاً حماية تحقيقها والحضّ عليه. وتسلّم اتفاقيات حقوق الإنسان

القيم التي تُرشد إعلان الأمم المتحدة للألفية وأهداف التنمية للألفية

تمتثل أهداف التنمية للألفية، كما يُعبّر عنها إعلان الألفية بوضوح، معايير قياسية للتقدم نحو رؤية للتنمية والسلام وحقوق الإنسان تُرشدّها «قيمٌ أساسيةٌ معيَّنة... جوهرية للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين. وتشمل هذه القيم:

- **الحرية.** للرجال والنساء الحقّ في أن يعيشوا حياتهم ويرثوا أولادهم بكرامة، بمنجاة من الجوع ومن مخافة العنف أو الاضطهاد أو الظلم. وأفضل ما يكفل هذه الحقوق هو الحكم الديمقراطي والتشاركي الصالح، القائم على إرادة الشعب.
- **المساواة.** يجب ألاّ يحرم أيّ فردٍ أو أيّ أمّة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان الحقوق والفرص المتساوية للرجال والنساء.
- **التضامن.** يجب إدارة التحديات العالمية بطريقةٍ توزّع التكاليف والأعباء على نحوٍ عادل، بما يتفق مع مبدأ أيّ الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ويستحقّ الذين يعانون، أو الذين هم أقلّ المستفيدين، المساعدة من أكبر المستفيدين.
- **التسامح.** يجب على البشر أن يحترم بعضهم بعضاً على اختلاف معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم. وينبغي عدم الخوف من الاختلافات داخل المجتمعات وفيما بينها، أو قمعها؛ بل ينبغي تعهدها بالرعاية كدخّر ثمين للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تزكية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

• **احترام الطبيعة.** يجب إظهار التعقل في إدارة كل أنواع الكائنات الحيّة والموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة فحسب، يمكن الحفاظ على ما توفّره لنا الطبيعة من الثروات التي لا تُحد، ونقلها إلى ذريّتنا. كما يجب تغيير الأنماط الحالية غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاه ذريّتنا.

• **المسؤولية المشتركة.** ينبغي أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع، وأيضاً مواجهة الأخطار المهددة للسلام والأمن الدوليين، وأن تكون ممارسة هذه المسؤولية متعدّدة الأطراف. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدورٍ مركزيّ، باعتبارها المنظمة الأشمل والأكثر تمثيلاً في العالم «(الأمم المتحدة 2000).

الأهداف - لبناء التنمية البشرية...

تعنى التنمية البشرية بالناس وتوسيع خياراتهم بالعيش حياة كاملة وخلّاقة بحريّة وكرامة. ويحظى النمو الاقتصادي والاستثمار والتقدم التقني بأهميّة كبرى، لكنّها وسائل وليست غايات.

من الأشياء الجوهرية في توسيع الخيارات البشرية بناء قدرات البشر: أي مدى الأشياء التي يستطيع الناس

كيف ترتبط أهداف التنمية البشرية بأهداف التنمية للألفية؟

مقابلها من أهداف التنمية للألفية	القدرات الرئيسية للتنمية البشرية
الأهداف 4 و5 و6: تخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحّة الأمّهات ومكافحة الأمراض الرئيسية	العيش حياةً صحيّةً مديدة
الهدفان 2 و3: تحقيق التعليم الأولي الشامل والحضّ على المساواة بين الجنسين (وبخاصّة في التعليم) وتمكين المرأة	تلقي التعليم
الهدف 1: تخفيض الفقر والجوع	الوصول إلى مستوى معيشة لائق
ليس هدفاً لكنّه غاية عالمية مهمة مدرجة في إعلان الألفية	التمتع بالحريّات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة المرء في مجتمعه
مقابلها من أهداف التنمية للألفية	الشروط الأساسية للتنمية البشرية
الهدف 7: ضمان الاستدامة البيئية	الاستدامة البيئية
الهدف 3: الحضّ على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء	الإنصاف. وبخاصّة الإنصاف بين الجنسين
الهدف 8: تقوية الشراكة بين البلدان الغنيّة والفقيرة	توفير القدرات للبيئة الاقتصادية العالمية

المصدر: UN 2000a; Human Development Report Office; UN 1966; Marks 2003; UNDP 2000

كما أنها تمثل جدول أعمال لحقوق الإنسان - الحقوق في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ومستويات المعيشة اللائقة، حسبما يعدّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضرب الحاجة إلى ضمان كل هذه الحقوق - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التزامات على حكومات البلدان الغنية والفقيرة على السواء.

الأصل والنشأة والمتابعة

تعكس أهداف التنمية للألفية غايات رئيسية متنوعة لمؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية في تسعينات القرن العشرين. لذا، فإنها نتاج كثير من المشاورات القطرية والإقليمية والدولية التي شملت ملايين الناس ومثلت مجموعة واسعة من المصالح؛ بما في ذلك مصالح الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين في القطاع الخاص. وقد ركزت هذه المؤتمرات على طبيعة التنمية المتعددة الأبعاد - حيث يشكل الرفاه الإنساني غايتها.

تعتمد الأهداف أيضاً على الزخم الناشئ عن أهداف التنمية الدولية التي وضعتها لجنة مساعدات التنمية التابعة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1996 لتحديد كيف يعمل أعضاؤها الثلاث والعشرون المانحون للمساعدات الثنائية معاً لتحسين الحياة في البلدان النامية خلال القرن الواحد والعشرين. وقد سجلت أهداف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سابقة هامة، لأنها مقيّدة بزمان وقابلة للقياس الكمي؛ وبالتالي يمكن رصدها، وأن تساعد في تعبئة الدعم.

لكن نظراً لأن الأهداف الدولية للتنمية نشأت في مجتمع البلدان المانحة، فإن البلدان النامية أو مجموعات المجتمع المدني لم تبتئها من صميم قلبها. وقد انتقدت مجموعات المجتمع المدني علي نطاق واسع مطبوعة صدرت سنة 2000 بعنوان «عالم أفضل للجميع: التقدم نحو الأهداف الدولية للتنمية»، لأنها جعلت البلدان النامية مسؤولة عن تقدمها دون الإقرار بأدوار البلدان الغنية والمؤسسات المتعددة الجنسيات في العملية.

لذا رغم أن أهداف التنمية للألفية تشمل كل الأهداف الدولية للتنمية باستثناء واحد، فإنه لا يُنظر إليها باعتبارها من بنات أفكار البلدان الغنية وحدها. بل هي بحق أهداف عالمية للتنمية تعيد التأكيد على الالتزام الجماعي للعالم بتحسين حياة الناس في البلدان الفقيرة. وتسلم الأهداف أيضاً بمسؤولية البلدان النامية عن تنمية نفسها - في حين تتقدم من البلدان الغنية بمطالب محسوسة أكثر من السابق.

كان تحديد مسؤوليات كل البلدان أمراً حاسماً بالنسبة إلى البلدان النامية. فالهدف الثامن، المتعلق

بالشراكة العالمية، غير مقيّد بزمان وليس له مؤشّر كمي لرصد التقدم ومحاسبة الفاعلين على الساحة؛ مثلما تفعل الأهداف من واحد إلى سبعة. لكن إدخاله في الأهداف خطوة هامة على طريق «التضامن» - وهو مبدأ أساسي لإعلان الألفية.

أعاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مارس/ آذار 2002 في مونتيري بالمكسيك، التأكيد على التزام العالم بإعلان الألفية وأهدافه للتنمية. وتقدم المؤتمر بشروط جديدة للشراكة تستند إلى المسؤوليات المتبادلة بين البلدان النامية والغنية، كما أعاد التأكيد على المسؤولية الأولية للحكومات القومية عن تعبئة الموارد المحلية وتحسين الحكم. بما في ذلك بعض السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة. وأكد المؤتمر من جديد التزامات البلدان الغنية بالعمل على إقامة بيئة دولية داعمة، وزيادة تمويل التنمية. وقد حظيت هذه الالتزامات بدعم إضافي في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في سبتمبر/ أيلول 2002 في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا (راجع الفصل الثامن).

هل تُحدث الأهداف العالمية أثراً؟

وضع المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة في الغالب، الكثير من أهداف التنمية منذ عقد التنمية الأول في ستينات القرن العشرين. وفي سجله الكثير من الإخفاقات. على سبيل المثال، في إعلان ألما آتا لسنة 1977، التزم العالم بتقديم الرعاية الصحية لجميع البشر بحلول نهاية القرن. ومع ذلك، توفي ملايين الفقراء في سنة 2000 من أوبئة وأمراض أخرى، كثير منها يمكن الوقاية منه وعلاجه بسهولة. على نحو مماثل، التزم العالم في القمة عن الأطفال سنة 1990 بتوفير التعليم الابتدائي الشامل بحلول سنة 2000؛ لكن تلك الغاية المستهدفة قوتت أيضاً. ويجب أن تكون هذه الإخفاقات بمثابة تذكيرات بالإهمال السابق في متابعة التعهّدات العالمية الهامة.

لكن أهداف الأمم المتحدة حققت الكثير من النجاحات - وبعضها رائع. فقد زاد هدف التمنيع ضد الأمراض نسبة المشمولين بالحملات، في أكثر من 70 بلداً، من 10 - 20 بالمئة سنة 1980 إلى أكثر من 70 بالمئة سنة 1990. وحتى عندما لا تتحقق الأهداف الكمية في مواعيدها المستهدفة، فإنها تؤدي إلى تسريع عجلة التقدم. على سبيل المثال، ارتفع العمر المتوقع سنة 2000 إلى 60 سنة على الأقل في 124 بلداً. وفي تسعينات القرن العشرين، انخفضت الوفيات بين الأطفال بمقدار الثلث أو أكثر في 63 بلداً فقط - لكنها

وتقدم المؤتمر بشروط جديدة
للشراكة تستند إلى المسؤوليات
المتبادلة بين البلدان النامية
والغنية

التي تواجه البلدان الأشد فقراً - والجهود الهائلة المطلوبة من المجتمع الدولي. علاوةً على ذلك، يجب ألا يُقيَّم النجاح على أساس تحقيق الأهداف في الوقت المحدد فحسب. فتخفيض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015 ليس نهاية المطاف، لأنَّ على البلدان مواصلة التخفيض إلى النصف مراراً وتكراراً. ويجب ألا تُدان البلدان إذا لم تحقّق الأهداف في الوقت المحدد.

الأهداف العالمية يجب أن تكون ملكاً للبلد

رغم أن أهداف التنمية للألفية نشأت في الأمم المتحدة، فإنها أهداف الناس. ولا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الجهود وطنيةً وملكياً ويدفعها البلد نفسه إلى الأمام.

الملكيّة الوطنيّة القويّة

تشهد البلدان النامية، منذ عقود، المرامي الأساسية التي تنطوي عليها أهداف التنمية للألفية. لكنّ الأهداف تتطلب زخماً سياسياً جديداً لتحقيق تقدّم أسرع نحو تخفيض الفقر البشري. وهي عملية قيد التنفيذ في كثير من البلدان. وفيما تبدأ الحكومات في تقييم ما إذا كانت الأهداف ستتحقق سنة 2015 وكيف، فإنها تقيّم أيضاً أولويات السياسات وتطوّر استراتيجيات قومية. وقد زادت بلدان متعدّدة الإنفاق الاجتماعي، وأطلقت برامج جديدة دعماً لأهداف التنمية للألفية. على سبيل المثال، عمدت بوليفيا إلى التوفيق بين سياساتها الاجتماعية وتلك الأهداف؛ كما قدّمت اقتراحات لزيادة الإنفاق بشكل واسع على الصحة والتعليم، وأنشأت برنامجاً قُطرياً لتلك الغاية. كذلك عزّزت الكامبيرون تمويل التعليم والصحة، وأخذ السياسيون يستخدمون البيانات المتعلقة بالتقدّم نحو الأهداف في مناظرات حملاتهم. ليست الملكيّة الوطنيّة ملكيةً حكوميةً فحسب. فالعمل يجب ألا يدفعه السياسيون والوكالات الحكومية فقط، وإنما يجب أن تدفعه أيضاً المجتمعات والسلطات المحليّة ومجموعات المجتمع المدني. ويجب أن يأتي الزخم السياسي لتغيير السياسات من شعب البلد الذي يضغط في سبيل مزيدٍ من المدارس، ورعاية صحيّة أفضل، وإمدادات مائيّة محسّنة، وغيرها من العناصر الجوهرية للتنمية. وتوفّر الأهداف مدخلاً إلى تطبيق مثل هذه الضغوط، إذ تمكّن المجتمعات والناس من مساءلة السلطات. كما تقدّم للناس بطاقة قيد للنقاط من أجل تقييم أداء القادة السياسيين - من مسؤولي

انخفضت بمقدار الخمس في أكثر من 100 بلد. وهكذا، يمكن أن ترفع الأهداف العالمية الطموحات وتحفز الجهود (راجع الرسم 1.2).

التعامل مع المنتقدين

حظيت أهداف التنمية للألفية بالاستحسان على نطاق واسع، فشجّدت طاقات جديدة للعمل ضدّ الفقر. لكنّها انتقّدت أيضاً، لأنّها:

- تتسم بالضيق الشديد وتُغفل أولويات للتنمية مثل الحكم القويّ وزيادة العمالة والرعاية الصحيّة التناسلية والإصلاح المؤسّساتي للحكم على صعيدٍ عالميٍّ شامل.
- تعتمد على مؤشّرات ضيّقة - مثل فجوات الالتحاق بالمدرسة لتتبع التقدّم في التساوي بين الجنسين أو أعداد الهواتف لقياس فرص الوصول إلى التّقانة.
- غير واقعيّة وتمهد الطريق لتثبيط الهمم - وتُستخدم لتسمية البلدان التي لا تحقّق الأهداف وإخجالها.

• تشوّه الأولويات الوطنيّة، وربما تقوّض القيادة المحليّة، بالتشجيع على جدول أعمال مفروض من أعلى إلى أسفل، وغالباً ما تقوده البلدان المانحة على حساب النهج التشاركيّة التي تضع فيها المجتمعات والبلدان وأولوياتها الخاصّة.⁶

تشير هذه المخاوف إلى ما يمكن أن يحدث من خطأ إذا أُخرجت هذه الأهداف - لا سيّما مؤشّراتها العددية - من سياقها واعتُبرت غاياتٍ بحدّ ذاتها، بدلاً من اعتبارها نقاطاً مرجعيةً للتقدّم نحو الهدف الأوسع لاستئصال الفقر البشري. ورغم أنّ الأهداف تعكس إجماعاً على الأغراض العالمية الرئيسيّة للتنمية، فإنّها ليست نموذجاً جديداً للتنمية. وفي حين أن كلّ الأهداف هامة، فالأولوية المعطاة لكلّ منها يجب أن تحددها استراتيجيات قومية للتنمية.

إنّها أهداف طموحة - تعكس الحاجة الملحة إلى إحراز تقدّم أسرع بكثير في مجال التنمية. كما تهدف إلى تعبئة الأفعال لا إلى الإحراج وتوجيه اللائمة، وتطالب كلّ الفاعلين بتحديد الإجراءات والموارد الجديدة لكي يتمّ الوصول إليها. وكلّما كان البلد أفقر، إزداد التحدي. قارن مثلاً بين ما يتعيّن على مالي فعله لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015، أي إلى 36 بالمئة⁷، وتخفيض الوفيات دون سنّ الخامسة بمقدار الثلثين، أي إلى 85 لكلّ ألف مولود حيّ⁸، وبين مهمّة سريلانكا: تخفيض الفقر إلى 3.3 بالمئة⁹ والوفيات دون سنّ الخامسة إلى 8 لكلّ ألف مولود حيّ¹⁰. هذا لا يعني أن الفشل مقدّر على مالي، بل يكشف التحديّات الكبيرة

هذه الإخفاقات بمثابة تذكيرات

بالإهمال السابق في متابعة

التصدّات العالمية الهامة

هل تُحدث الأهداف العالمية أثراً؟

البلدان النامية 17 بالمئة بين 1980 و 2000، لكن عدد المصابين بنقص التغذية ارتفع في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو 27 مليوناً في تسعينات القرن العشرين.

- إنجاز الوصول الشامل إلى الماء المأمون بحلول سنة 1990، ثم بحلول سنة 2000 (عقد التنمية الثالث، ثمانينات القرن العشرين، وقمة العالم للأطفال، 1990) - ارتفع عدد الواصلين إليه 4.1 بليون نسمة، ليبلغ 5 بلايين.

ومع ذلك فشلت بعض الأهداف بشكل تام تقريباً:

- رفع مساعدة التنمية الرسمية إلى 0.7 بالمئة من إجمالي الناتج القومي للبلدان الغنية في سنة 1970 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1970، واستراتيجية التنمية الدولية لسبعينات القرن العشرين) - انخفضت المساعدة في الواقع كحصّة من الناتج القومي الإجمالي، ولم تُحقّق في التسعينات غاية الوصول إلى 0.7 بالمئة إلا أربعة بلدان (الدانمرك وهولندا والنرويج والسويد).

- تخصيص 0.15 بالمئة من إجمالي الناتج القومي من أجل مساعدة التنمية الرسمية للبلدان الأقل نمواً في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً، 1981) - أنجز 8 من 16 عضواً في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإينماء الاقتصادي غاية الوصول إلى 0.15 بالمئة في ثمانينات القرن العشرين، ولكن لم يُجزها سوى 5 من 20 عضواً في التسعينات.

- تخفيض الأمية عند البالغين إلى النصف بحلول سنة 2000 (قمة العالم للأطفال، 1990) - انخفضت الأمية من 25 بالمئة سنة 1990 إلى 21 بالمئة سنة 2000.

- القضاء على الملاريا (منظمة الصحة العالمية، 1965) - رغم حدوث نجاح في آسيا وأميركا اللاتينية، فإن البرنامج «العالمي» المضاد للملاريا تجاهل إفريقيا إلى حد كبير (نتيجة الاعتقاد بتعدّد السيطرة على المرض في تلك القارة) مع أنّها تعاني من العبء الأكبر للملاريا، وخصّص المجتمع الدولي في العقود العديدة التالية قليلاً من الاهتمام والموارد للملاريا ممّا أفضى إلى تدخّلات متفككة.

إن إنجاز الغاية العددية لهدف عالمي هو إجراء هامّ لكنه غير كافٍ لقياس النجاح، لأنّه لا يشير إلى ما إذا كان تحديد الهدف قد أحدث فرقاً. وفي حالات كثيرة، تحقّق تقدّم كبير حتى ولو أنّه لم يتمّ الوصول إلى الغايات العددية - كما في عقد الصرف الصحي وإمداد مياه الشرب، في الثمانينات (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1980)، حيث لم يُجزّ خلاله أي بلد نام تقريباً الشمولية المتوخّاة. لكنّ تحديد الأهداف العالمية لفت الانتباه إلى هذه الاحتياجات، ففي ثمانينات القرن العشرين ارتفعت نسبة الوصول إلى الماء المأمون 130 بالمئة، وإلى الصرف الصحي 266 بالمئة، وكلاهما أعلى بكثير مما في السبعينات أو التسعينات. ومع ذلك، اعتُبر العقد في أغلب الأحيان فاشلاً لمجرّد الإخفاق في بلوغ الغايات العددية.

عندما توضع الأهداف المتفق عليها في الأمم المتحدة، تتمّ متابعتها بطرق مختلفة كثيراً. ففي أحد طرفي النقيض، توجد أهداف مثل تسريع النمو الاقتصادي، حيث لم يقيم المجتمع الدولي بأيّ تعبئة تُذكر في هذا المجال. وفي الطرف الآخر، توجد أهداف مثل استئصال الجدري وتوسيع نطاق التنمية ضدّ العدوى وتخفيض وفيات الأطفال؛ حيث دعم المجتمع الدولي - بقيادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - عمل البلدان.

منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة، وضعت الحكومات الأعضاء أهدافاً عالمية ذات مرامي عديدة متكرّرة. كان إنهاء الاستعمار موضوعاً رئيسياً في الخمسينات والستينات من القرن العشرين؛ وكان النمو الاقتصادي والدفعُ قُدماً بالأهداف الاقتصادية الأخرى - مثل إيجاد فرص العمل والتصنيع والمساعدة الدولية - موضوعين رئيسيين لعقود التنمية الأولى والثاني والثالث (الستينات والسبعينات والثمانينات الماضية). وحُدّدت أهداف لمحو الأمية والتعليم والصحة والتبقيّ والماء والصرف الصحيّ من أوائل ستينات القرن العشرين إلى تسعيناته، وبلغت ذروتها في إعلان الألفية لسنة 2000.

غالباً ما كانت أهداف الأمم المتحدة تُطرح جانباً باعتبارها طموحة جداً ونادراً ما تتحقّق. ومع ذلك، فقد جرى إنجاز الكثير من الأهداف:

- استئصال الجدري (إعلان منظمة الصحة العالمية، 1965) - أنجز سنة 1977.
- تحصين 80 بالمئة من الرضع (قبل ذكرى ميلادهم الأولى) ضدّ أمراض الطفولة الرئيسية بحلول سنة 1990 (إعلان منظمة الصحة العالمية سنة 1974، تمّ تعديله سنة 1984) - أنجز في نحو 70 بلداً، رغم عدم الحفاظ على المنجزات في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوبي آسيا.

- تخفيض وفيات الأطفال بسبب الإسهال إلى النصف (قمة العالم للأطفال، 1990) - أنجز في تسعينات القرن العشرين.

- تخفيض الوفيات بين الرضع إلى أقلّ من 120 لكل ألف مولود حيّ بحلول سنة 2000 (قمة العالم للأطفال، 1990) - أنجز في كلّ البلدان النامية باستثناء 12 بلداً.

- القضاء على شلل الأطفال بحلول سنة 2000 (قمة العالم للأطفال، 1990) - أنجز في 110 بلدان. وثمة أكثر من 175 بلداً تخلو اليوم من شلل الأطفال.

- القضاء على مرض دودة غينيا بحلول سنة 2000 (قمة العالم للأطفال، 1990) - انخفض عدد الحالات المسجّلة نحو 97 بالمئة بحلول سنة 2000، وتمّ القضاء على المرض في 14 بلداً.

وتحقّق تقدّم هامّ في كثير من الأهداف الأخرى، رغم أنّها لم تُجزّ بشكل تامّ:

- تسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى 5 بالمئة سنوياً بنهاية ستينات القرن العشرين وإلى 6 بالمئة في سبعيناته (قرار الأمم المتحدة، 1961) - تجاوز 32 بلداً نسبة 5 بالمئة في الستينات وتجاوز 25 بلداً نسبة 6 بالمئة في السبعينات (رغم أنّ السجّل في الثمانينات والتسعينات كان مخيباً جداً للأمل، أنظر الفصلين الثاني والرابع).

- زيادة حصّة البلدان النامية من الإنتاج الصناعي العالمي (إعلان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 1975) - ارتفعت الحصّة من 7 بالمئة في سنة 1970 إلى 20 بالمئة سنة 2000، رغم أنّ هذه المكاسب كانت محصورة بعدد صغير من البلدان.

- رَفَع العمر المتوقع إلى 60 سنة بحلول سنة 2000 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1980) - أنجز في 124 بلداً من 173 كانت تحت هذه العتبة (ومعظمها من البلدان الأقل نمواً، وكثير منها في إفريقيا جنوب الصحراء).

- تخفيض الوفيات بين الأطفال بنحو الثلث على الأقلّ خلال تسعينات القرن العشرين (قمة العالم للأطفال، 1990) - أنجز هذا الهدف في 63 بلداً وانخفضت وفيات الأطفال بنحو 20 بالمئة في أكثر من 100 بلد.

- القضاء على الجوع وسوء التغذية أو تخفيضهما بحلول سنة 2000 (عقد التنمية الثالث، ثمانينات القرن العشرين، وقمة العالم للأطفال، 1990) - هبط سوء التغذية في

المصدر: Jolly 2003

تقديم النتائج ويوجّهون النقاش الديمقراطيّ بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الفقيرة. فغالباً ما يكون النقاش المفتوح بشأن خيارات السياسات غائباً أو غير كافٍ في الدول المتحوّلة حديثاً إلى الديمقراطية، ممّا يترك الناس عرضةً للخُطب الشعبيّة الطنّانة. وهكذا يمكن للالتفاف الشعبيّ حول أهداف التنمية للألفية أن يساعد في رعاية العمليات

الحكومة القومية إلى أعضاء البرلمان إلى أحزاب المعارضة (أنظر الفصل السابع).

تعمل مجموعات المجتمع المدنيّ - من منظمات المجتمعات المحليّة إلى الشبكات العالمية - كحلفاء داعمين يساعدون في بناء المدارس ويحشدون الأبحاث التي تُجرى على أمراض مهملة. لكنّ لهذه المجموعات أيضاً دوراً مهماً كمراقبين يرصدون المسؤولين عن

المدني والمنظمات الدولية والقطاعين العام والخاص في كل أنحاء العالم. وسوف يُصدر هذا المشروع تقريره النهائي في سنة 2005.

كذلك يساعد تقرير التنمية البشرية هذا في تحديد الأولويات العالمية وتوفير البيانات وتحليل الأفكار الجديدة؛ وقد أعد بالتعاون الوثيق مع «مشروع الألفية»، مستفيداً من عمل المشروع ومن دراسات أجازها الباحثون في مكتب التقرير أو عهد بها إلى آخرين. ويصف هذا التقرير:

- التقدم العالمي الإجمالي نحو الأهداف - ويحدد المناطق التي تتطلب الاهتمام الأكبر (الفصل الثاني).
- القيود الهيكلية على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وطرق التغلب عليها (الفصل الثالث).
- خيارات السياسات لإنجاز أهداف التعليم والجوع والصحة والمساواة بين الجنسين والماء والصرف الصحي (الفصل الرابع).
- خيارات السياسات لإنجاز الأهداف المتعلقة بالبيئة (الفصل الخامس).
- الأدوار الملائمة للقطاعين العام والخاص في توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية (الفصل السادس).

- دور الناس في بناء الزخم السياسي من أجل إدخال تغيير على السياسات (الفصل السابع).
 - السياسات الجديدة للتجارة والتخفيف من أعباء الديون ونقل التقانة والمساعدات اللازمة لدعم تنفيذ كل هذه الأهداف (الفصل الثامن).
- إن تعاهد التنمية للألفية، الوارد في بداية هذا التقرير، هو المبدأ الرئيسي لسياساته. فالتعاهد يُقدّم نهجاً جديداً لمساعدة البلدان في الإفلات من أشراك الفاقة، وإنجاز الأهداف، وتحديد مسؤوليات أصحاب الشأن، والاستفادة من مبادئ إجماع مونترالي (المتبناة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية) - التي تعتمد النهج الإجرائي لا النهج التخويلي في التعاون من أجل التنمية.

الديموقراطية وتقويتها، حيث تؤثر أصوات الناس العاديين في صنع السياسة. ومع أن مجموعات المجتمع المدني أخذت تتفاعل مع الأهداف، فإن الكثير منها غافل عنها أو مرتاب فيها¹¹.

التزام الشركاء الأغنياء والمجتمع الدولي

تشكل أهداف الألفية خطوة رئيسية نحو بناء شراكة حقيقية من أجل التنمية، وفي تحديد ما المقصود بالشراكة. فالاتفاقيات التي انبثقت عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في سنة 2002، والقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة، دفعت قُدماً الإجماع على المسؤوليات المتبادلة للبلدان النامية والغنية. فعلى البلدان النامية أن تركز على تحسين الحكم؛ لا سيما في تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو منصف، وضمان فعالية استخدامها. وعلى البلدان الغنية زيادة هباتها التمويلية والتخفيف من أعباء الديون وتعزيز التجارة ونقل التقانة (أنظر الفصل الثامن).

تشخيص واضح لما ينبغي القيام به

يحتاج العالم إلى تحليل واضح لسبب بقاء الفقر العالمي، وما هي العقبات الكبرى ومكان وجودها، والمستوجب فعله لمعالجتها. ويتعين على كل بلد فقير إعداد استراتيجية قومية تتعامل مع هذه الظروف. ينبغي أيضاً على المجتمع الدولي تحديد الأولويات لكيفية إنجاز أهداف التنمية للألفية. وينبغي أن تركز هذه الأولويات إلى تحليل موضوعي للتحديات الكبرى والعقبات الرئيسية، وإلى الأدلة المستقاة مما نجح (ومما لم ينجح)، وإلى أفكار لأعمال جديدة تُسرّع عجلة التقدم.

من أجل هذا التحليل، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مشروع الألفية، وهو مبادرة بحثية تجمع معاً ما يقرب من 300 خبير من عالم الأكاديميا والمجتمع

تشكل أهداف الألفية خطوة

رئيسية نحو بناء شراكة حقيقية

من أجل التنمية، وفي تحديد ما

المقصود بالشراكة

تحديات ذات أولوية لتحقيق أهداف الألفية



منذ سنة 1990، أنقصت بلدان شرقي آسيا والمحيط الهادئ، بقيادة الصين، فقر المداخل المدع إلى النصف تقريباً، وتحقق تقدماً بارزاً في الأهداف الأخرى أيضاً. أما بالنسبة إلى الدول العربية وأميركا اللاتينية وبلدان الكاريبي، فسوف يكون تحقيق أهداف الألفية بحلول العام 2015 مثيراً للتحدي لكنه ممكن (الرسم 2.1). غير أن تحقيق هذه الأهداف يبقى تحدياً هائلاً بالنسبة إلى أقاليم نامية أخرى. وإن لم تتحسن الأمور، فسوف يلزم إفريقيا جنوب الصحراء حتى سنة 2129 لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وحتى

تواجه مجموعتان من البلدان النامية تحديات صعبةً - ومختلفة - بشكل خاص في إنجاز أهداف التنمية للألفية. تضم المجموعة الأولى بلداناً ذات أولوية قصوى وألوية متقدمة حيث أدى الفقر البشري المستحکم وإخفاق التقدم - بل حتى تراجع - إلى حدوث أزمات تستوجب تركيز انتباه العالم وموارده. ويقلّ تسليط الضوء على المجموعة الثانية، لكونها أحرزت تقدماً إجمالياً جيداً. لكن ذلك التقدم غير متساو، والفجوات أخذت في التوسع، لأن المجموعات والمناطق الفقيرة تركت مخلفة وراء الركب.

الرسم 2.1

جدول مواعيد: متى سننجز أهداف التنمية للألفية، إن لم تُسرّع عجلة التقدم؟

الحصول على الوصول على الصرف الصحي	الحصول على الماء	وفيات الطفولة	المساواة بين الجنسين	التعليم الابتدائي	الجوع	الفقر	إنجاز
وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة	وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة		أميركا اللاتينية ^a ومنطقة الكاريبي	أميركا اللاتينية ^a ومنطقة الكاريبي وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة شرق آسيا ^a والمحيط الهادئ	وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة	الدول العربية ^a شرق آسيا والمحيط الهادئ	
	جنوب آسيا العالم	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي			شرق آسيا والمحيط الهادئ	العالم جنوب آسيا	2000
	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي						2015
جنوب آسيا العالم	شرق آسيا والمحيط الهادئ	شرق آسيا والمحيط الهادئ					2020
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي			شرق آسيا والمحيط الهادئ		أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		2020
شرق آسيا والمحيط الهادئ		جنوب آسيا الدول العربية العالم		جنوب آسيا	العالم		2050
				جنوب آسيا	العالم		2100
						جنوب آسيا	2100
		إفريقيا جنوب الصحراء		إفريقيا جنوب الصحراء	إفريقيا جنوب الصحراء	إفريقيا جنوب الصحراء	2200
	وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة						
إفريقيا جنوب الصحراء					الدول العربية	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إفريقيا جنوب الصحراء وسط أوروبا وشرقها ^a ورابطة الدول المستقلة	إرتداد

^a يُعتبر الإقليم أنه أنجز الهدف لأن لديه معدلاً متديباً للفقر البشري (تحت 10 ٪) في أحدث عام للهدف المتعلق بذلك (أنظر الملاحظة التقنية الثانية). المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، مبنية على المَعْلَم 2.1.

سنة 2147 لتخفيض الفقر المطلق إلى النصف، وحتى سنة 2165 لتخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين. ولا يمكن تحديد موعد بالنسبة إلى الجوع لأن وضع الإقليم يزداد سوءاً. ومع أن جنوبي آسيا حققت تقدماً سريعاً، فسيكون من المطلوب تحقيق تحسّن جوهري في معظم المجالات للوفاء بأهداف الألفية.

شهد كثير من البلدان النامية في تسعينات القرن العشرين ارتداداً وركوداً في كثير من المجالات الضرورية لأهداف الألفية، إذ هناك الآن نحو 54 بلداً أفقر مما كانت عليه في سنة 1990. في 21 بلداً، ارتفعت نسبة الجوع؛ وفي 14 بلداً، ازداد عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة؛ وفي 12 بلداً، انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى النصف؛ فيما ركبت الأمور في بلدان كثيرة - لم تزد سوءاً ولم تتحسن!

في ثمانينات القرن العشرين، شهدت أربعة بلدان فقط ارتدادات في دليل التنمية البشرية (قياس موجز استناداً إلى قدرة مواطني البلد على العيش حياة مديدة وصحية، والتعلم، والتمتع بمستوى معيشة لائق)، بينما قفز ذلك العدد إلى 21 بلداً في التسعينات. وكان خلف هذه الارتدادات إخفاق التنمية الاقتصادية وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا).

شهدت تسعينات القرن العشرين أيضاً هبوط مساعدة التنمية التي تقدمها البلدان الغنية، وازدياد أعباء القروض في البلدان الفقيرة، واستمرار تراجع أسعار السلع الأولية التي تعتمد عليها بلدان فقيرة عديدة لمعظم عائداتها من الصادرات (أنظر الفصل الثامن).

وتواجه بلدان نامية عديدة تحديات هائلة في واحد أو اثنين من المجالات المتعلقة بأهداف الألفية، لكن أكثرها إثارة للقلق هي البلدان الواحد والثلاثون ذات الأولوية القصوى التي تواجه إخفاق التنمية ومستويات البدء المتدنية جداً للكثير من الأهداف. ومع أن هذه البلدان تنتمي إلى جميع الأقاليم، فإن معظمها موجود في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي 28 من البلدان ذات الأولوية المتقدمة، يتسم الوضع بأنه أقل مدعاة لليأس؛ رغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى تقدم بارز، إن كان للوفاء بأهداف الألفية أن يتحقق.

مع ذلك، يحرز بعض أفقر بلدان العالم تقدماً نحو مستويات أعلى من التنمية. وتبرز قصص النجاح في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة/الأيديز، كما تحسّن التعليم وبدأت الاقتصاديات بالنمو. ومن الرسائل الرئيسية لهذا التقرير، أن الكثير معروف بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف؛ لكن تطبيق هذه المعارف يجب أن يتم بسرعة، لكي تتمكن البلدان المكابدة من القيام بذلك.

عند قياس التقدم، من الحيوي النظر إلى أبعد من متوسطات البلدان. ففي كثير من البلدان، يمكن إنجاز نص الأهداف إذا تركّزت الجهود على الناس الذين يحققون الأفضل في المجتمع. لكن الوفاء بروح الأهداف لن يتم إذا خلفت البلدان التي تتجاوز خط النهاية عدداً كبيراً من الفقراء وراء الركب. ففي البرازيل والصين والهند والمكسيك، كان التقدم الإجمالي ممتازاً؛ لكن بعض المناطق والمجموعات لم تستفد بشكل كاف، فيما القطاعات الغنية من الناس تواصل الاندفاع في التقدم. وفي البلدان ذات الأداء السيئ، تتحمل المجموعات المهمشة قدراً كبيراً من العبء - كما في بوركينا فاسو ومالي والاتحاد الروسي. يقيم هذا الفصل التقدم نحو أهداف التنمية للألفية باستخدام منظور عالمي لتحديد المناطق الأشد حاجة إلى اهتمام السياسات (المعلم 2.1 والإطار 2.1 في نهاية الفصل. أنظر أيضاً جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 1-10 في الملحق الإحصائي). ويظهر التقييم:

- التباينات الواضحة بين الأقاليم وداخلها.
- إرتدادات التنمية البشرية في تسعينات القرن العشرين.
- الكفاح لتحقيق الأهداف، حيث الارتدادات والركود والبلدان الواقعة في أزمة.
- الأداء الجيد لبعض البلدان الأشد فقراً.
- توسع الفجوة داخل البلدان؛ من يخلف وراء الركب؟

مُغَايِرَاتٌ صَارِخَةٌ بَيْنَ الْأَقَالِيمِ وَدَاخِلِهَا

يتم تحقيق التقدم نحو أهداف الألفية في كل أنحاء العالم، لكن اختلافات واضحة تبرز بين الأقاليم؛ حيث يندفع بعضها إلى الأمام ويصل إلى مستويات جديدة من التنمية - فيما تبقى أقاليم أخرى في الخلف. ويحدث النمط نفسه داخل الأقاليم؛ فبعض البلدان تحقق نجاحاً وسط اتجاهات إقليمية مخيبة للآمال، فيما تتخلف بلدان أخرى في الأقاليم التي تحرز تقدماً إجمالياً جيداً.

- جنوب آسيا - التقدم من مستويات متدنية. تبقى منطقة جنوبي آسيا واحدة من أفقر الأقاليم في العالم؛ ونظراً للكثافة السكانية، فهي موطن أكبر عدد من الفقراء. لذا، فالمهمة هائلة - حيث يفترق أكثر من ثلث سكان جنوبي آسيا إلى فرصة الحصول إلى الصرف الصحي المحسّن، والثالث في فاقة، والرابع جوع، وخمس الأطفال لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية، وعشر الأطفال تقريباً يموتون دون سن الخامسة. لكن تقدماً هاماً حدث في كل هذه المجالات خلال تسعينات القرن العشرين، مما رفع الإقليم من الحد السفلي

شهد كثير من البلدان النامية في تسعينات القرن العشرين ارتداداً وركوداً في كثير من المجالات الضرورية لأهداف الألفية

بناء القدرة الإحصائية - مطلب لا سابق له، فرصة مؤتية عاجلة

لإرساء مسؤوليات واضحة وفعالة، فطرياً ودولياً على السواء. مثلاً، يمكن للمكاتب الإحصائية القطرية أن تقوم بدور أكثر محورياً في تنسيق الإحصاءات القطرية للاحتياجات القطرية والدولية؛ كما ينبغي إنشاء آليات عملية لتنسيق المساعدة الدولية ومراقبتها.

ولتنسيق بناء القدرة الإحصائية، أنشئت «الشراكة الإحصائية للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، في سنة 1999. وترتبط هذه الشراكة بين الإحصائيين ومستخدمي الإحصاء القطريين والدوليين في جهود لتطوير استراتيجيات خاصة ببناء القدرة الإحصائية والترويج لتعاون الفعّال بين البلدان الفقيرة والغنية. ورغم أن هذه الشراكة الإحصائية جديدة نسبياً، فقد تعاملت مع كثير من التحديات - محضّة على الحاجة إلى بيانات أفضل، ومعينة الموارد، ومصممة أدوات لتقييم القدرة الإحصائية وتحديد الأولويات، ومشجعة البلدان على تطوير خطة طويلة الأمد للتنمية الإحصائية.

تقوية أنظمة البيانات الدولية

يطرح الطلب المتنامي على الإحصاءات الدولية المترابطة والمتسقة تحدياً جدياً. ورغم أن الإحصاءات الدولية الأقوى تتوقف على الإحصاءات القطرية الأقوى، فإن ثمة حاجة أيضاً إلى إجراء تغييرات في الوكالات الإحصائية الدولية؛ إذ عليها أن تزيد قدرتها على الاستجابة لتحديات القياس الجديدة، وتوفر الإحصاءات في وقتها المناسب، وتخفّض الفجوات والتضاربات في البيانات، وتحسّن التعاون مع النظم الإحصائية القطرية، وتقوي التنسيق في ما بينها لتعزيز المعايير والأساليب الدولية وضمان الاتساق بين سلاسل البيانات الدولية.

يقوم المجتمع الدولي بدور هام في التنمية الإحصائية بتطبيق المعايير والأساليب الأطر المتفق عليها للأنشطة الإحصائية. ومن المعالم البارزة تطوير - وتبني - نظام الحسابات القومية، والمعايير العامة لنشر البيانات، وإطار تقييم نوعية البيانات. وقد ولدت أهداف التنمية للألفية زخماً جديداً لتطوير توجهات دولية جديدة بشأن التصورات والأساليب المناسبة لكل بلد كي يبني عليها - مثل قياسات الفقر المدقع، والأوضاع المعيشية في الأحياء الفقيرة من المدن. وتعتبر هذه الاحتياجات جوهرية على نحو خاص، لتلبية احتياجات بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة.

لقد عبأت أهداف التنمية للألفية المجتمع الدولي وحثت البلدان النامية على تحمل مسؤوليات بناء القدرة الإحصائية. وسوف يتطلب سد الفجوات الإحصائية الكبيرة التزاماً وجهداً من الجهات المانحة والبلدان المتلقية على السواء. فبناء القدرة الإحصائية ليس أمراً يمكن تنفيذه نيابة عن البلدان، بل يجب أن تنفذه بأنفسها. مع ذلك، فإن المساعدة الخارجية جوهرية.

سوف تساعد البلدان النامية في زيادة استثماراتها وتقليل الاعتماد على تمويل الجهات المانحة.

التعاون بين البلدان النامية

عزّزت عقود من التعاون والمساعدة التقنيين، من الجهات المانحة، معارف هامة في البلدان النامية. وكما يقوم الخبراء من البلدان الغنية بدور حيوي، كذلك يفعل الممارسون داخل البلدان - ومن البلدان النامية الأخرى ذات المشكلات والأوضاع المماثلة. ففي أواخر ثمانينات القرن العشرين، على سبيل المثال، ساعد مجلس التنسيق الإحصائي الفلبيني مكتب الإحصاء المركزي في إندونيسيا على جمع حسابات البيانات القطرية. ثمة عوامل متعددة تعتبر رئيسية في نجاح هذه الجهود: كون البلدان المتلقية مالكة للجهود وملتزمة بها؛ ووجود منظومات اقتصادية وثقافية والبيانية متشابهة في البلدان المتلقية والبلدان المساعدة، لتسهيل نقل التقانة؛ وتكاليف استشارية محمولة الكلفة، لتمكين الدعم الطويل الأمد؛ وإحساس بالزمانة؛ ورغبة في التعاون بشكل تام.

تحسين التعاون والتنسيق

يجب تنسيق بناء القدرة الإحصائية على نحو فعال داخل البلدان وفي ما بين المانحين على حدّ سواء. وغالباً ما تكون البرامج الإحصائية في معظم البلدان النامية، حتى في تلك التي لديها تقاليد إحصائية قديمة، غير مركزة بين الوزارات المختلفة خارج المكاتب الإحصائية القومية. وتعمل المكاتب الإحصائية للوكالات الدولية، مثل تلك الموجودة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة والمفوضيات الإقليمية، مع المكاتب الإحصائية القومية بشكل رئيسي. كما تعمل الوحدات الإحصائية الأخرى في الوكالات المانحة المتخصصة - مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية - مع نظيراتها القطرية في الوزارات المختصة. وغالباً ما تدير جهات مانحة أخرى، متعددة الأطراف وشائبة في معظمها، التعاون التقني من خلال وزارات التعاون التقني أو آليات مماثلة. تطرح هذه الهيكلية تحديات هائلة أمام التنسيق. فمما لا مفر منه أن تكرر الجهات المانحة مشاريع مماثلة، ذات غايات متداخلة وغير متسقة؛ وأن تتنافس على الموارد المحلية المحدودة، وتضطر في تحميل القدرة القطرية، وهناك أيضاً عدم ترابط حاد في ما بين النظم القطرية، وعدم اتصال بين المكاتب الإحصائية القطرية والوزارات الأخرى. والنتيجة؟ إنعدام هائل للكفاءة، وبيانات أقل قيمة من المسوح التي تستخدم تعريفات وأساليب مختلفة، واختلافات في الإحصاءات القومية والدولية. توفر أهداف التنمية للألفية فرصة مؤتية فريدة

المعيشية الأساسية الأخرى. وتحتاج مثل هذه البلدان أيضاً إلى تطوير البرامج الإحصائية لمؤشرات اجتماعية أخرى - لا سيما للبيانات الصحية التي أفردتها أهداف التنمية للألفية - أو تقوية هذه البرامج.

وقد يكون إجراء مسح دولي للفقر أحد سبل الاستجابة إلى المطلب الجديد للدعم الإحصائي الذي أوجدته الأهداف. وتوفر المسوح الموجودة (مثل المسوح الديموغرافية والصحية) بيانات هامة في مجالات عديدة، لكن أياً منها لا يوفر بيانات متسقة ويمكن الاعتماد عليها بشأن الفقر المدقع وبعض الظروف المعيشية الأخرى. وباستخدام معايير ومنهجيات دولية جديدة أو محسنة، يمكن للمسح الدولي للفقر أن يكون مقياساً، حيث بعض وحدات القياس غير قابلة للتغيير ومتسقة رغم اختلاف الوقت والمدى - في حين تتكيف أخرى مع احتياجات البلد الحالية أو البعيدة الأمد. ويمكن لمثل هذا المسح، المبني ضمن برنامج مسحي متكامل، أن يوفر بيانات نفيسة لتحليل القطري والدولي؛ ويصبح أداة رئيسية في بناء القدرة الإحصائية القطرية.

تأمين مزيد من الموارد - واستخدامها بشكل أكثر فعالية تفتقر بلدان فقيرة عدّة إلى كل الهيكلية والدربة الإحصائية، باستثناء أضال الأساسيات. ولأنها مقيدة بشدة من حيث الموارد، فإنها تتطلب دعماً مالياً بارزاً لكي تبدأ ببناء قدرة إحصائية. وتوجد في بلدان أخرى برامج جيدة التطور في بعض المجالات، لكنها تتطلب دعماً خارجياً تقوية النظم الإحصائية الإجمالية؛ كما تحتاج إلى تعديل الأولويات القومية والاستثمار في الأنشطة الإحصائية لضمان بناء قدرة مستدامة.

ويجب على الحكومات والجهات المانحة أن تسلّم بكون تقوية النظم الإحصائية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية للألفية، وبدلاً من التركيز على نتائج قصيرة الأمد والاعتماد على خبراء خارجيين مكلفين، يجب أن تُحبد الجهود تخطيطاً طويل الأمد واستخدام الموارد والمعرفة المحلية على نحو أكثر فعالية.

أدوات تمويل جديدة

تبدل جهات مانحة عديدة جهوداً لتمويل النظم الإحصائية، عبر زيادة التمويل (مثل إدخال مكونات إحصائية في المشاريع الجديدة) وتجربة أدوات جديدة على حدّ سواء. مثلاً، يقدم صندوق الائتمان الجديد لبناء القدرة الإحصائية، المتعدّد الجهات المانحة والتابع للبنك الدولي، هبات لتطوير خطط رئيسية ومشاريع ضيقة النطاق لبناء القدرة الشرائية. كما أن تسهيلات الإقراض الجديدة - مثل القروض الاستثمارية التي تخفّض دعم التكاليف المتكررة (مجمّل النفقات التي تواجه المكاتب الإحصائية) في أثناء تنفيذ المراحل -

للتنمية. كما أن أداء البلدان في هذا الإقليم كان أكثر انسجاماً من كل الأقاليم الأخرى: فباستثناء أفغانستان، لم يشهد أي بلد ارتداداً في المؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية للألفية. مع ذلك، كان هناك بعض التباعد: فقد خفّضت بنغلادش وبوتان معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من ست نقاط مئوية، وخفّضتها نيبال بأكثر من خمس نقاط. وتقلّ الآن نسبة الأطفال الذين يموتون في هذين البلدين قبل سنّ الخامسة عما هي عليه في باكستان، حيث التقدّم أبطأ بكثير. كما أن أداء الهند تفاوت بشكل كبير بين الولايات، حيث ازدادت اللامساواة بين العديد منها.

● إفريقيا جنوب الصحراء - مخلفّة وراء الركب. على غرار جنوبيّ آسيا، تواجه إفريقيا جنوب الصحراء فقراً هائلاً؛ لكنّها خلّفت وراء الركب، على عكس جنوبيّ آسيا. فالركود حاصلٌ في كلّ المناطق وعلى جميع المستويات تقريباً. ولم تنمّ الاقتصاديات؛ حيث يعيش نصف الأفارقة في فقر مدقع ويجوع ثلثهم، ويموت نحو سدس الأطفال قبل سنّ الخامسة. وهو ما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن. وبسبب نموّ السكّان، ازداد عدد المعانين ازدياداً كبيراً في تسعينات القرن العشرين. لقد تحقّق بعض التقدّم في التعليم، لكنّ معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لا يزال 57 بالمائة فقط. وبالإضافة إلى تدنيّ معدّلات إكمال الدراسة، لا يكمل المدرسة الابتدائية سوى ثلث الأطفال في الإقليم. مع ذلك، وفي خضمّ هذه الصورة الكئيبة للركود والارتدادات، أحرزت بلدان عديدة تقدّماً مثيراً للإعجاب في التسعينات. ففي الرأس الأخضر وموريشيوس وموزمبيق وأوغندا، نما الدخل للفرد بأكثر من ثلاثة بالمائة في العام؛ وأحرزت غانا وموزمبيق بعض أشدّ انخفاضات الجوع في العالم؛ وارتفع معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في بنين بأكثر من 20 نقطة مئوية. وفي مواجهة فيروس نقص المناعة/ الأيدز، خفّضت 10 بلدان وفيات الأطفال بمقدار ثلاثة بالمائة أو أكثر - خفّضتها ملاوي بأكثر من خمس نقاط.

● أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - توقّف التقدّم. في الطرف الآخر من طيف الأقاليم النامية، تقترب مؤشرات التنمية البشرية في بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من المستويات المحقّقة في البلدان الغنيّة. ومع أنّ التقدّم متواصل في بعض المجالات (التعليم والوفيات دون سنّ الخامسة)، فقد شهدت تسعينات القرن العشرين تباطؤاً في النموّ الاقتصاديّ وزيادات قليلة في الفقر. ونتيجة لذلك، تسدّ بلدان شرقيّ آسيا بسرعة الفجوة في المداخل التي تفصلها عن أميركا اللاتينية، وتقلّ الآن عنها في نسبة

الجائعين. ورغم أنّ نموّ الدخل للفرد في معظم بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كان بطيئاً في التسعينات، إلا أنّ النموّ للفرد في خمسة بلدان كان أكثر من ثلاثة بالمائة في السنة. فيما شهدت تشيلي وغويانا نموّاً للفرد يبلغ نحو خمسة بالمائة. وكان هناك تباين كبير بالنسبة إلى الجوع أيضاً: فقد تضاعفت نسبة الجائعين في كوبا ثلاث مرّات تقريباً، من 5 بالمائة إلى 13 بالمائة؛ في حين حقّقت البيرو أكبر الانخفاضات في الإقليم، من 40 بالمائة إلى 11 بالمائة. وهبطت الوفيات دون سنّ الخامسة في بوليفيا (من 12 بالمائة إلى 8 بالمائة) والإكوادور (من 6 بالمائة إلى 3 بالمائة)، بينما لم تشهد باربادوس وجامايكا وسان فنسنت وجزر الغرينادين أيّ تحسّن تقريباً.

● شرق آسيا والمحيط الهادئ - أداء جيّد في كلّ البلدان. نما اقتصاد شرقيّ آسيا بنحو ستة بالمائة سنوياً في تسعينات القرن العشرين، في حين هبط الفقر بنحو 15 نقطة مئوية - وقد تحقّق ذلك بالرغم من الأزمة المالية الحادّة التي ضربت المنطقة في 1997-1998. وكان انخفاض الجوع أسرع الانخفاضات في كلّ الأقاليم، حيث هبط من 17 بالمائة إلى 11 بالمائة - ويقلّ الآن عما هو عليه في الدول العربيّة أو أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وصار الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ الشامل وإكماله في المتناول الآن، كما انخفضت الوفيات دون سنّ الخامسة بشكل كبير. وكان للصين دور محوريّ في نجاح الإقليم، إذ شكّل نحو 70 بالمائة من سكّان شرقيّ آسيا؛ حيث يبلغ تعداد سكّانها 1.2 بليون نسمة (يبحث نجاح الصين وتوزيعه غير المتساوي لاحقاً في هذا الفصل). ومن قصص النجاح الأخرى، ارتفاع معدّلات الالتحاق بالمدارس في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبيّة، وانخفاض معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة في إندونيسيا. مع ذلك، لم يتمتّع الكثير من البلدان في الإقليم بتقدّم مماثل في التسعينات. فقد كان نموّ المداخل بطيئاً في الفلبين - وسلبياً في بروناي دار السلام ومنغوليا وجزر سليمان وفانواتو. وارتفعت معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة نقطتين مؤويّتين في كمبوديا.

● وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة - ازدياد الفقر وتدنيّ العمر المتوقّع. أنهى سكّان وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة تسعينات القرن العشرين وقد تراجعت حالهم الصحيّة وتدنتّ متوسطات مداخلهم عما هي عليه عند سكّان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وترجع هذه الاتجاهات السلبية إلى ثمانينات القرن العشرين، لكنّ البيانات المتعلّقة بالتسعينات تعطي فكرة عن حجم التراجع: فقد تضاعف عدد الفقراء أكثر من ثلاث مرّات ليصل إلى 100 مليون نسمة تقريباً - 25 بالمائة من سكّان الإقليم². وتروي تجربة

في الرأس الأخضر وموريشيوس
وموزمبيق وأوغندا نما الدخل
للفرد بأكثر من ثلاثة بالمائة في
العام، وأحرزت غانا وموزمبيق
بعض أشدّ انخفاضات الجوع
في العالم

بناء القدرة الإحصائية - مطلبٌ لا سابق له، فرصةٌ مؤاتيةٌ عاجلة

البلد المتعلقة بأهداف التنمية للألفية التي تشدد على الحاجة إلى المراقبة والتقييم.

- استخدام البيانات الموجودة على نحو أفضل لتلبية الطلبات القصيرة الأمد على برامج معينة، وتوظيف استثمارات طويلة الأمد في النظم الإحصائية.
- تدريب المحللين الإحصائيين ومديري النظم الإحصائية، وتصميم أدوات جديدة لجمع البيانات، وزيادة فرص الوصول إلى البيانات؛ عبر دعم نشر البيانات وتحليلها، وتشجيع استخدام التقانة الموجودة لتخفيض التكاليف، وجعل البرامج الإحصائية القومية أكثر فعالية.

تحسين الاستراتيجيات والأنظمة القطرية

لتضيق فجوات البيانات في البلدان النامية، لا سيما بالنسبة إلى الفقر والصحة والتعليم، أجرت الوكالات الدولية مسوحاً متنوعة للأسر المعيشية. وقد وفرت هذه المسوح - بما فيها المسوح الديموغرافية والصحية والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات ومسوح قياس مستويات المعيشة واستبيانات مؤشر الرفاه الأساسي - بيانات جوهرية عن الخصائص والاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية؛ وبخاصة بين الفقراء.

ولكن عندما تجرى مسوح مماثلة في بلدان ذات موارد مقيّدة، فإنها تكون في بعض الأحيان مدفوعة باحتياجات خارجية قصيرة الأمد وأولويات محلية مشوهة؛ ولا تقدم تحسّنات مستدامة للبنية التحتية الإحصائية المحلية. ومع أن الأنظمة الإدارية تستطيع توفير سلاسل زمنية مفصلة وبيانات متفرقة للتخطيط القومي، فإنها تتطلب استثمارات طويلة الأجل وغالباً ما يتم تجاهلها.

يتطلب تعزيز تطوير نظم إحصائية مستدامة، وتقليل تشوهات الأولويات والمحصلات، إجراء جمع البيانات وتحليلها في إطار الاستراتيجيات الإحصائية القومية. كما يجب رصف هذه الاستراتيجيات على نحو وثيق إلى جانب السياسات القومية والأولويات المتفق عليها للنظم الإحصائية.

وقد حسنت بلدان إفريقية متعددة في السنوات الأخيرة قدرتها الإحصائية بشكل بارز، عبر استخدام المطالب القومية لتوجيه جهودها في التنمية الإحصائية. فأعدت أوغندا هيكله وكالتها الإحصائية، مما مكّنها من إدارة مطالب مستخدمي المعلومات وتلبيتها على نحو أفضل. وفي ملاوي، زادت استثمارات الحكومة والجهات المانحة في مسوح الأسر وتحليل البيانات من فهم الفقر - الأمر الذي أنتج خرائط للفقر، وخطاً للفقر مثقفاً عليه، وصوراً بيانية شاملة عن الفقراء.

مسح دولي للفقر

تسلط أهداف التنمية للألفية الضوء على مجالات تحتاج فيها النظم الإحصائية القومية إلى تحسينات جذرية. وتحتاج بلدان عديدة، بما فيها ذات الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة التي تم تحديدها في هذا التقرير، إلى مساعدة واسعة في إعداد مسوح منتظمة للدخل والاستهلاك؛ وبخاصة لتقييم الفقر المدقع والظروف

تمثيلية؛ ولذا فإنها تخضع لكثير من انعدام اليقين. وحتى عندما تتوفر البيانات عن فترات متعددة، فإنها غالباً ما تكون غير قابلة للمقارنة، بسبب التغيرات في التعريف والمنهج والتغطية.

وعبر إنشاء طلب طويل الأمد على البيانات، تتحدّى أهداف التنمية للألفية المؤسسات القطرية والدولية للذهاب إلى أبعد من الاستجابات على الأمد القصير، وبناء أنظمة وقدرات إحصائية سليمة مستدامة. فما الذي ينبغي عمله - أو عمله بطريقة مختلفة - لتحقيق تلك الغايات؟

تنشئة مطلب قومي

ثمة عدد كبير جداً من البلدان العالقة في أشراك دائرة الطلب المتدنّي على الإحصاء والموارد المتدنية للإحصاءات، بسبب افتقارها إلى تقدير أهمية الإحصاءات في دعم صنع القرار المبني على المعرفة؛ مما يؤدي إلى عدم كفاية الامداد. ومثل هذه البلدان لا تجمع البيانات بشكل روتيني؛ وكثير منها لم يجر إحصاء للسكان في السنين العشر الماضية؛ وتتخلّف إلى حد بعيد في تبني المعايير والمنهج الإحصائية الحديثة. كما أنها ذات قدرة محدودة على تحليل الإحصاءات ونشرها، مما يثني عن استخدام البيانات في تحليل السياسات القطرية.

يجب ازدياد الطلب على البيانات إذا أُريد للنظم الإحصائية القطرية أن تكسر هذه الدائرة من تدني الأداء وتدني التمويل. كما يجب أن تقوّي جهود زيادة امداد البيانات قدرة الحكومات والجمهور عامة على استخدام البيانات بفعالية. ومع أن الملكية البلد والتزامه دوراً حاسماً في هذه الجهود، فمن الممكن للمجتمع الدولي أن يساعد عبر:

- الحض على أهمية الإحصاءات والأنظمة الإحصائية في دعم الحكم الفعّال وتمكين الشعب. وتشمل الفرص الهامة عمليات تطوير أوراق استراتيجية لتخفيض الفقر وتقارير التنمية البشرية القطرية وتقارير

أوضحت أهداف التنمية للألفية الحاجة إلى إحصاءات ذات صلة، يؤمل عليها وتكون في وقتها المناسب؛ من أجل وضع السياسات، ومساءلة صانعي القرار، ومراقبة التقدم، وتقييم النتائج. ولكن رغم التحسّن الكبير الذي طرأ في السنوات الأخيرة، لا تزال تلبية مطلب البيانات الأساسية بشأن التنمية البشرية تشكل تحدياً عالمياً رئيسياً.

ومع أن وضع البيانات يختلف باختلاف البلدان النامية، فإن قاعدة بيانات مؤشرات الألفية (أنظر إحصاءات قطرية جمعتها أو قدرتها وكالات دولية للبيانات - تكشف عن بواطن الأمور. فليست هناك فقط فجوات بارزة في كل مؤشر تقريباً، وإنما أيضاً مشكلات واسعة المدى في الصلة والدقة والاتساق والموثوقية. على سبيل المثال:

- يبنى العديد من المؤشرات المنتقاة لأهداف التنمية للألفية على البيانات المتوفرة - وليس بالضرورة على البيانات الأكثر ملاءمة للأهداف. من الأمثلة على ذلك، مؤشر الدولار الواحد في اليوم؛ وهو أكثر مقاييس الفقر المطلق إثارة للنقاش (أنظر الإطار 2.3). ومثل آخر هو مؤشر فرصة الحصول المستدام على العقاقير الجوهرية المحمولة الثمن؛ حيث من الصعب قياس إمكانية الحصول، وقدرة الشراء، بدقة. في هذه الأثناء، لم تطوّر بعد كلياً القياسات الملائمة للغاية المتعلقة بساكني الأحياء الفقيرة (وهذه الغاية هي جزء من الهدف السابع).

- لا يمتلك كثير من البلدان بيانات للأعوام 1990-2001 بالنسبة إلى مؤشرات فقر المداخل، والصحة، وانعدام المساواة بين الجنسين، والعمالة، والبيئة - وقلة منها لديها بيانات عن الاتجاهات في تلك الفترة (أنظر الجدول).

- تستند بعض البيانات. كذلك المتعلقة بوفيات الأمهات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) - إلى سجلات حيوية غير كاملة أو دراسات استطلاعية (مسوح) غير

فجوات البيانات الكبيرة حتى في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية؛ البلدان التي تفتقر إلى البيانات، 1990-2001

المؤشر	البلدان المتفجرة إلى بيانات الاتجاهات	البلدان المتفجرة إلى أي بيانات
أطفال ناقصو الوزن لأعمارهم	100	22
نسبة صافية للالتحاق بالمدارس الابتدائية	46	17
أطفال يصلون إلى الصف الخامس	96	46
ولادات يشرف عليها عاملون صحيون مهرة	100	19
نسبة النساء العاملات بأجر في غير الزراعة	51	41
انتشار فيروس نقص المناعة بين الحوامل في سن 15 إلى 24 في مناطق حضرية رئيسية	100	91
السكان الذين لديهم فرصة الوصول المستدام إلى مصدر مياه محسن	62	18
السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم	100	55

ملاحظة: تشير البيانات إلى بلدان نامية وبلدان في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة. ويُعرف البلد بأن لديه بيانات اتجاهية إذا توفرت نقطتان بيانات على الأقل - واحدة في 1990-1995 وواحدة في 1996-2001 - والنقطتان متباعدتان ثلاث سنوات على الأقل.

المصدر: UN 2003c

يتبع في الصفحة التالية

ما الذي يحدث مع اللامساواة العالمية في الدخل؟ مستوياتٍ غرائبيةٍ واتجاهاتٍ التباينية

إلى استنتاجات أكثر تفواؤلاً توحى بتقارب المداخل إلى الفردية في العالم؛ أي أن الفجوة سنة 1995 عادت إلى مستوى سنة 1950، بعد أن بلغت ذروتها سنة 1970 (Dollar and Kraay 2002, pp. 120-33; Bhalla 2002; Sala-i-Martin 2002). ومن العوامل المحركة في هذا النقاش، قياس اللامساواة المستخدم للتوصل إلى الاستنتاجات؛ إذ يُظهر أن المداخل تتقارب عندما تُقاس باستخدام مؤشرات مختصرة أحادية مثل معامل جيني (يعطي معامل جيني، بسبب كيفية بنيتها، ثقلًا أكبر للمجموعات ذات الدخل المتوسط وثقلًا أقل لطرفي النقيض). مع ذلك، فإن ثمة فجوة أخذت بالتوسع دون شك في العقود الأخيرة بين مداخل الأكثر غنى والأكثر فقرًا.

اللامساواة بين السكان في البلدان نفسها

إن اللامساواة التُطرية هي المفهوم المستخدم للتحليل على مستوى البلد؛ وهو مفهوم ملائم لتحليل العلاقة بين سياسات البلد - عادةً، الانفتاح الاقتصادي أو إجراءات إعادة التوزيع - وتوزيعه للدخل.

ويبدو أن اللامساواة في الموجودات، ولا سيّما الدخل، تتزايد في كثير من البلدان. وقد حاولت دراسات عديدة تحديد اتجاهات توزيع الدخل مع الوقت وعبر عيّنات كبيرة من البلدان. ويقدر كورنيا وكيسكي (2001) بأنّ اللامساواة ازدادت بين ثمانينات القرن العشرين وأواسط - إلى أواخر - التسعينات في 42 من 73 بلداً ذات بيانات تامة وقابلة للمقارنة. ولم يشهد سوى 6 من 33 بلداً نامياً في العيّنة (باستثناء البلدان الانتقالية) تراجعاً في اللامساواة، في حين شهد 17 بلداً زيادة فيها. بعبارة أخرى، يتزايد تركّز السيطرة على الموجودات والموارد ضمن الحدود القُطرية في أيدي أقلية من الناس. ومع أنّ الحالة ليست كذلك في كلّ هذه البلدان، فقد بدأت اللامساواة تزداد إبان أزمة الديون في أوائل ثمانينات القرن العشرين (Kanbur and Lustig 1999). ومنذ ذلك الحين ارتفعت اللامساواة، لا سيّما في رابطة الدول المستقلة وجنوبي شرق أوروبا؛ كما أنها لا تزال مرتفعة جداً في كثير من بلدان أميركا اللاتينية. وإذا ما استمرت هذه الارتفاعات الحادة في اللامساواة، فقد تكون لها تأثيرات رهيبية على التنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي (بما في ذلك معدلات العنف والجريمة؛ انظر: Fajnzylber, Lederman and Loyaza 1998 and Bourguignon 2001).

2.9 مرة دخل نظيره في إفريقيا - و2.13 مرة في سنة 1992 (Maddison 2001). في تسعينات القرن العشرين، ارتفع الدخل الفردي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العالمية الدخل ارتفاعاً بطيئاً، ولكن بانتظام؛ في حين أن بلداناً انتقالية عديدة في وسط أوروبا وشرقها، وبخاصة رابطة الدول المستقلة، وأجزاء عديدة من إفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت ركوداً اقتصادياً. في الوقت نفسه، حققت البلدان النامية الكثيفة السكان، مثل الصين والهند، نمواً متسارعاً.

نتيجة لذلك، أخذ متوسط المداخل يتقارب ضمن مجموعة البلدان الغنية، في حين أنّ النمط متفاوت في البلدان النامية. ولكن عندما تُرجع بيانات الدخل بعدد السكان - للحصول على الأهمية النسبية لأداء كلّ بلد - يبدو متوسط المداخل بين البلدان أنه أخذ بالتقارب. وتدفع البلدان الكثيفة السكان مثل هذه الاتجاهات؛ فالصين والهند، المتناميتان بسرعة، تلحقان بأنحاء من العالم الصناعي، مثل أميركا الشمالية وغرب أوروبا.

اللامساواة بين سكان العالم

حاولت بعض الدراسات تحديد اتجاهات اللامساواة الحقيقية - أي توزيع الدخل بين المواطنين في العالم، بصرف النظر عن الحدود القومية. وتوحي مسح الدخل، عندما تُقاس على هذا النحو، بأنّ اللامساواة العالمية ازدادت بين سنتي 1987 و1993. وكانت القوى الرئيسية المؤدية إلى هذا التفاوت:

- توسع فجوة الدخل بين السكان الأفقر والأغنى بسبب تباطؤ النمو في المداخل الريفية في البلدان الآسيوية الكثيفة السكان بالنسبة إلى البلدان الغنية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
 - ازدياد سرعة التقدم في المناطق الحضرية في الصين بالنسبة إلى المناطق الصينية الريفية وإلى الهند.
 - تقلص مجموعة الدخل المتوسط في العالم (Milanovic 2002)، ص 51-92.
- لكنّ هذه الاستنتاجات ليست متينة كلياً بسبب قصر الإطار الزمني واستخدام معدلات معادل القوة الشرائية، وهي غالباً ما تكون غير ملائمة ولا تعكس اختلافات الأسعار الدولية بدقة (انظر الإطار 2.3).

باستخدام منهجيات بديلة، توصل محللون آخرون

أشار تقرير التنمية البشرية 2002 إلى أنّه رغم كون تعريف اللامساواة العالمية في الدخل مبهماً واتجاهاتها غامضة، فإن ثمة إجماعاً واسع النطاق على مستوياتها الغرائبية؛ وهو أمر لم يتغير. فقد ازدادت اللامساواة في توزيع المداخل بين سكان العالم (حيث بلغ معامل جيني 0.66) عمّا هي عليه في أكثر البلدان لامتساواة (على سبيل المثال، يبلغ معامل جيني للبرازيل 0.61). (معامل جيني هو قياسٌ للامتساواة في الدخل يتراوح بين صفر، الذي يشير إلى المساواة التامة؛ وواحد، الذي يشير إلى اللامساواة التامة). ويتلقّى أغنى خمسة بالمئة من سكان العالم 114 ضعف الدخل لأفقر خمسة بالمئة، كما يوازي دخل أغنى واحد بالمئة دخل أفقر سبعة وخمسين بالمئة. ويحصل أغنى خمسة وعشرين مليون أميركي على دخل يساوي ما يحصل عليه نحو ألفي مليون فقير في العالم. (Milanovic 2002، ص 51-92).

إن رصد اللامساواة في المداخل واحتواءها ضروريان لزيادة الفرص المؤاتية أمام أكبر قدر ممكن من الناس فحسب، وإنما أيضاً لتخفيض الاحتكاك الاجتماعي في المناطق التي ترتفع فيها اللامساواة (الحضرية عادةً). وفيما تعمق العولمة ويصبح الوصول إلى المعلومات أقل تكلفة وأوسع تفرّجاً، يزداد الوعي باللامساواة العالمية. فالتناس ما عادوا يقارنون أنفسهم بمواطنيهم فحسب، بل يدركون أيضاً الفجوات الدولية؛ ممّا يجعل التفاوت بين البلدان مضرّاً - ومخطراً - على نحو متزايد. ولخفض التوتّرات المتنامية، فمن الأهمية بمكان أن يُرفع مدّ التنمية كلّ القوارب.

تتفاوت النتائج بشأن اللامساواة العالمية إلى حدّ كبير، تبعاً للنهج المستخدم في تحليلها. ويمكن حساب اللامساواة بين البلدان (باستخدام متوسط المداخل القومية)، وبين سكان العالم (بصرف النظر عن الحدود القومية)، وبين سكان البلدان نفسها.

اللامساواة بين البلدان

تُقاس اللامساواة الدولية عموماً بمقارنة حصة الفرد من المداخل القومية. والبلدان التي كانت ذات الدخل الفردي الأعلى في أوائل القرن التاسع عشر، لا تزال البلدان الأغنى في يومنا هذا؛ مما يشير إلى الاستمرار في هيكلية اللامساواة الدولية. في سنة 1820، كان دخل الفرد في غرب أوروبا

المصدر: Ravallion 2002; Schultz 1998, pp. 307-44; Korzeniewicz and Moran 1997, pp. 1000-39; Sprout and Weaver 1992, pp. 237-58; Maddison 2001; Milanovic 2002, pp. 51-92, 2003; Dollar and Kraay 2002, pp. 120-33; Kanbur and Lustig 1999; Bhalla 2002; Sala-i-Martin 2002; Cornia and Kiiski 2001; UNDP 2002e; Fajnzylber, Lederman and Loayza 1998; Bourguignon 2001.

دون سنّ الخامسة في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 19 ضعفاً ممّا هو عليه في البلدان الغنية - وهو اليوم 26 ضعفاً (الرسم 2.2). ومن بين كل الأقاليم النامية، لم تشهد سوى أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أيّ تراجع في العقد الماضي مقارنةً بالبلدان الغنية؛ إذ لا يزال احتمال وفاة الأطفال دون الخامسة يزيد بنحو خمسة أضعاف.

مع ذلك، لا تنخفض اللامساواة في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية دائماً. على سبيل المثال، أنه في حين احتدام النقاش حول ما إذا كانت اللامساواة في المداخل بين البلدان الغنية والفقيرة تزداد أم لا، ازدادت اللامساواة سوءاً في وفيات الأطفال بشكل لا لبس فيه. ففي أوائل تسعينات القرن العشرين، كان احتمال وفاة الأطفال

الجدول 2.1

بلدان شهدت هبوطاً في دليل التنمية البشرية، ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته

البلدان	العدد	الفترة
جمهورية غويانا الديمقراطية؛ رواندا؛ زامبيا؛ الكونغو	4	1990-1980
الإتحاد الروسي؛ أرمينيا؛ أوكرانيا؛ بوتسوانا؛ بوروندي؛ بيلاروس؛ تانزانيا؛ جمهورية إفريقيا الوسطى؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ جنوب إفريقيا؛ زامبيا؛ زيمبابوي؛ سوازيلاند؛ طاجيكستان؛ كازاخستان؛ الكاميرون؛ كوت ديفوار؛ الكونغو؛ كينيا؛ ليسوتو؛ مولودوا	21	2001-1990

ملاحظة: بناءً على عينة من 113 بلداً فيها بيانات كاملة.

a بلدٌ ليست لديه بيانات لدليل التنمية البشرية عن السنوات 1990-1980،
ولذا فإن الهبوط في دليل التنمية البشرية ربما يكون قد بدأ قبل 1990.
المصدر: جدول المؤشرات 2.

للإقليم بين عامي 1990 و 1995. وفي إفريقيا جنوب
الصحراء، تباطأ النمو الإجمالي في دليل التنمية
البشرية فحسب، مع أن بعض البلدان عانى من تراجع
رهيب (الرسم 2.3).

فشل النمو الاقتصادي

يكمن فشل النمو الاقتصادي خلف اضطراب دليل
التنمية البشرية وعدم قدرة كثير من البلدان والأقاليم
على تخفيض فقر المداخليل والفقر البشري
(الرسم 2.4). ونادراً ما ينخفض فقر المداخليل في
الاقتصاد الراكد، هذا إن انخفض على الإطلاق؛ كما
أن الأقاليم الأسرع في النمو الاقتصادي كانت أيضاً
الأكثر تخفيضاً لفقر المداخليل (الجدول 2.2). ويوفر
هذا الأمر رسالة واضحة، هي أن النمو الاقتصادي
حيوي لتخفيض فقر المداخليل؛ لكنّ الرابط بعيد عن
كونه تلقائياً. فقد ازداد الفقر في إندونيسيا وبولندا
وسريلانكا في تسعينات القرن العشرين رغم النمو
الاقتصادي (الرسم 2.5). (يبحث الفصل الثالث في
النمو الداعم للفقراء وكيفية تحقيقه).

مع ثبات مستويات اللامساواة، يحتاج البلد إلى
النمو بمقدار ثلاثة بالمئة أو أكثر سنوياً لكي يضاعف
مدخله في جيل واحد - مثلاً من دولار واحد في
اليوم إلى دولارين في اليوم. مع ذلك، فمن بين 155
بلداً تتوفر عنها بيانات، لم يحقق سوى 30 بلداً نمواً
سنوياً يزيد على ثلاثة بالمئة في تسعينات القرن
العشرين. من بين الباقي، شهد 54 بلداً هبوطاً في
متوسط المداخليل، وقلّ النمو الاقتصادي السنوي في
71 بلداً عن ثلاثة بالمئة.

إرتدادات التنمية البشرية في تسعينات القرن العشرين

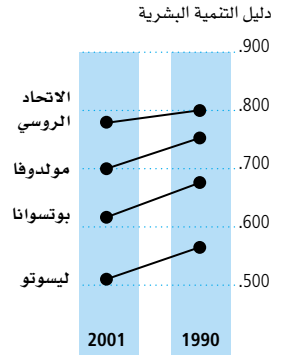
كانت تسعينات القرن العشرين أفضل السنين وأسوأها
بالنسبة إلى التنمية البشرية. فقد شهد بعض الأقاليم
والبلدان تقدماً لا سابق له، فيما شهد بعضها الآخر
ركوداً أو ارتداداً. والأشدُّ إدهاشاً هو مدى الركود
والارتدادات - مدى لم تشهد العقود السابقة.

لا يتّضح ذلك من معاينة غايات أهداف التنمية
للألفية فحسب، وإنما أيضاً من دليل التنمية البشرية
والقياس المختصر للأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية
(أنظر المَعْلَم 2.2). ففي المعتاد يتحرك المؤشر صعوداً
بشكل ثابت، ولكنّ ببطء عادة؛ لأنّ تغيّر ثلاثة من مكوناته
الرئيسية - وهي الامام بالقراءة والكتابة ومعدلات
الالتحاق بالمدارس والعمر المتوقع - يستغرق وقتاً طويلاً.
لذا، فإن هبوط دليل التنمية البشرية يشير إلى أزمة؛
حيث تستنزف الأمم عنصرها الأساسي للتنمية -
البشر، الذين هم ثروتها الحقيقية.

تباطؤ التنمية البشرية

رغم أنّ متوسط المداخليل ارتفع وهبط مع الوقت، فقد
أظهرت التنمية البشرية تاريخياً تحسناً مستداماً، لا
سيماً عندما تقاس بدليل التنمية البشرية. ولكن كما
أشير سابقاً، شهدت تسعينات القرن العشرين ركوداً
وتدهوراً لا سابق لهما؛ مع انخفاض دليل التنمية
البشرية في 21 بلداً. ولا يوجد لدى كثير من هذه
البلدان ما يكفي من البيانات لحساب دليل التنمية
البشرية قبل سنة 1990؛ لذا، فليس ثمة مجال لمعرفة ما
إذا كانت أدلة التنمية البشرية فيها قد هبطت أيضاً في
الثمانينات. ومن بين 114 بلداً تتوفر لديها بيانات منذ
سنة 1980، انخفضت أدلة التنمية البشرية في أربعة
بلدان فقط خلال الثمانينات - بينما شهد 15 بلداً
تراجعات في التسعينات (الجدول 2.1). ويمكن إرجاع
جانب كبير من التراجع في التسعينات إلى انتشار
فيروس نقص المناعة/الأيديز، الأمر الذي خفّض
متوسط العمر المتوقع وأدّى إلى انهيار المداخليل،
وبخاصة في رابطة الدول المستقلة.

نتيجة لذلك، يحدث تباطؤ في تقدّم دليل التنمية
البشرية بعد ازدياد مطّرد منذ أواسط سبعينات القرن
العشرين. وحدث التباطؤ الأكبر في بلدان وسط أوروبا
وشرقها ورابطة الدول المستقلة، لا سيماً في الثمانينات
والنصف الأول من التسعينات. وكان العديد من هذه
البلدان قد بدأ بالفعل هبوطاً حلزونياً في أواسط
الثمانينات، وتراجع متوسط دليل التنمية البشرية

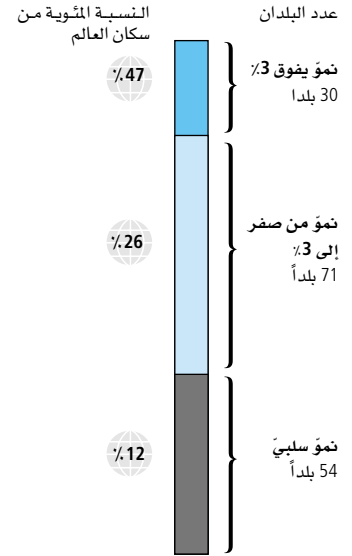
الرسم 2.3
تسكات التنمية البشرية

المصدر: جدول المؤشرات 2.

الرسم 2.4

النمو السريع هو الاستثناء - مع بلدان كثيفة السكان تحسن صنّعا

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
للسنة 2001-1990



المصدر: جدول المؤشرات 12.

ما هي عواقب هذا الأداء الكئيب للنمو؟ عند منقلب الألفية، كان أكثر من 1.2 بليون نسمة يكافحون للعيش بأقل من دولار واحد في اليوم - وأكثر من ضعفهم، أي 2.8 بليون، بأقل من دولارين في اليوم. ولا يعني العيش بدولار واحد قدرة الحصول على ما يمكن أن يشتريه الدولار عند تحويله إلى العملة المحليّة، بل معادل ما يشتريه الدولار في الولايات المتحدة: مثل جريدة أو بطاقة رحلة محلية في حافلة أو كيس من الأرز.

يحتدم الجدل بشأن سلامة بيانات فقر الدولار الواحد في اليوم، المستقاة من البنك الدولي، لأنّ حسابها حافل بالمشاكل المفهوميّة والعملية. ويعتقد بعض الخبراء أنّها تقريبية لكنها معقولة، بينما يعتقد غيرهم أنّها تكشف القليل عن فقر المداخل واتجاهاته (الإطار 2.3).

أيّاً تكن الحالة، فالبيانات تكشف أنّ نسبة سكّان العالم الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم هبطت من 30 بالمئة تقريباً سنة 1990 إلى 23 بالمئة سنة 1999 (الجدول 2.3).⁷ لكنّ القصّة لا تتعلّق بتقدّم إجماليّ جيّد، بل هي قصّة واحد من بعض البلدان يشقّ طريقه قدماً فيما تشهد الأخرى أوضاعاً سيّئة تزداد سوءاً. وقد تحقّق جانب كبير من الانخفاض المثير للإعجاب في الفقر العالميّ بفضل النموّ الاقتصاديّ الصينيّ المذهل بأكثر من 9 بالمئة في السنة خلال تسعينات القرن العشرين، مما أخرج 150 مليون نسمة من حالة الفقر.⁸

من بين 67 بلداً تتوفّر عنها بيانات، شهد 37 تزايداً في معدلات الفقر خلال التسعينات.⁹ لكنّ بلداناً أخرى حقّقت تخفيضات مثيرة للإعجاب في الفقر: البرازيل وتشيلي والهند وأوغندا وتايلند وفيتنام. وينتمي العديد من البلدان التي ارتفعت فيها معدلات الفقر كثيراً إلى شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة - وبخاصة دول الرابطة - رغم أنّ الحالات الأخرى شملت الجزائر ومنغوليا ونيجييريا وباكستان وبنزويلا وزيمبابوي.¹⁰

عندما ينمو تعداد السكّان، فإنّ انخفاض نسبة الفقراء يمكن أن يعني أيضاً حدوث زيادة في أعدادهم. وهكذا، لم تتراجع أعداد الذين يعانون من فقر مدقع بشكل ملحوظ في تسعينات القرن العشرين إلّا في شرقيّ آسيا. أما في جنوبيّ آسيا، موطن نحو خمسمئة مليون فقير تقريباً، فالعدد لم يكد يتغيّر. وفي الأقاليم الأخرى، ارتفع تعداد الفقراء - على نحو ملحوظ في إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث أنهى 74 مليون إنسان إضافي، أي ما يساوي عدد سكّان الفلبين، العقد في فقر مدقع. وكما أشيرَ آنفاً، فقد ارتفع عدد الفقراء في شرقيّ أوروبا ورابطة الدول المستقلة أكثر من ثلاثة أضعاف؛ من 31 مليون نسمة إلى 100 مليون نسمة تقريباً (أنظر الجدول 2.3).¹¹

الجدول 2.2

النمو الاقتصادي وفقر الدخل: روابط قوية

الإقليم	النمو في التسعينات (نمو الدخل الفردي السنوي) (1999-1990) (%)	انخفاض الفقر في التسعينات (النسبة المئوية للانخفاض) (1999-1990)
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	6.4	14.9
جنوب آسيا	3.3	8.4
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1.6	-0.1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.0	-0.1
إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا وشرقا	-0.4	-1.6
ورابطة الدول المستقلة	-1.9	-13.5 ^a

a قيس التغيير باستخدام خط فقر الدولارين يومياً، المُعتبر خطأ للفقر المدقع أكثر ملائمة لوسط أوروبا وشرقا ورابطة الدول المستقلة. المصدر: البنك الدولي 2002f.

إزدياد انتشار فيروس نقص المناعة/الآيدز

يمثّل فيروس نقص المناعة/الآيدز أعظم صدمة للتنمية في العقود الأخيرة. فقد تمّ التعرف إلى الحالات الأولى في أوائل ثمانينات القرن العشرين، وبحلول سنة 1990 بلغ عدد المصابين بالعدوى نحو 10 ملايين شخص (الرسم 2.6). وارتفع العدد منذ ذلك الوقت أكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 42 مليوناً تقريباً، كما أنّ المرض قتل 22 مليون نسمة وخلف 13 مليون يتيم من جرّاء ذلك.

يحدث وقع المرض على دليل التنمية البشرية، من خلال تأثيره المدمر على متوسط العمر المتوقع في البلدان الأشدّ تأثراً (الرسم 2.7). لكنّ فيروس نقص المناعة/الآيدز يدمر أكثر من الأرواح، إذ قد يحرف التنمية عن مسارها؛ بقتل بالغين وإعجاز آخرين في ربيع حياتهم.

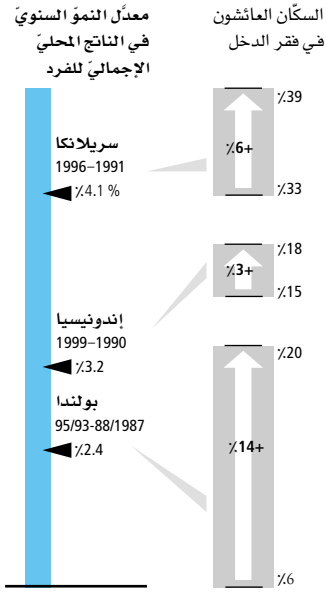
الجدول 2.3

تغيرات متفاوتة في النّسب والأعداد للذين يعيشون بدولار واحد في اليوم

الإقليم	النسبة المئوية		العدد بالملايين	
	1999	1990	1999	1990
إفريقيا جنوب الصحراء	49.0	47.4	315	241
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	15.6	30.5	279	486
باستثناء الصين	10.6	24.2	57	110
جنوب آسيا	36.6	45.0	488	506
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	11.1	11.0	57	48
وسط أوروبا وشرقا ورابطة الدول المستقلة	20.3	6.8	97	31
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.2	2.1	6	5
المجموع ^b	23.2	29.6	1,169	1,292
باستثناء الصين	25.0	28.5	945	917

a قيس التغيير باستخدام خط فقر الدولارين يومياً، المُعتبر خطأ للفقر المدقع أكثر ملائمة لوسط أوروبا وشرقا ورابطة الدول المستقلة. b البيانات مبنية على خط فقر الدولار الواحد يومياً لكل الأقاليم. المصدر: البنك الدولي 2002f.

الرسم 2.5 الارتباطات بين النمو وفقر الدخل، ليست تلقائية



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية مبنية على البنك الدولي 2003i والبنك الدولي 2000a.

قياس فقر الدخل: أين يوضع الحد النهائي؟

(Székelly and Hilgert 1999). ومن وسائل تجنب هذه المشكلة، الاحتفاظ بمعلومات توزيع الدخل المستقاة من المسوح؛ مع حساب معدلات الفقر استناداً إلى بيانات الحسابات القُطرية عن متوسط الاستهلاك (تكون عادةً أعلى).

ولكن في حين يمكن لنهج الحسابات القُطرية أن يكون أكثر اتساقاً بين البلدان، فإن مستويات الدخل المستندة إلى المسوح ليست بالضرورة أقل دقة من تلك المستندة إلى الحسابات القُطرية. وقد تكون بيانات المسوح، لأنها تشمل سلعاً مثل الخدمات المالية والإيجارات المنسوبة والدخل الناتج عن مساهمات أرباب العمل في صناديق الرواتب التقاعدية. غير أن هذه السلع لا يستهلكها الفقراء. وهكذا، قد تقلل المسوح تقدير متوسط المدخيل، لكن هذا لا يعني في الوقت نفسه أنها تُضرب في تقدير الفقر. بالإضافة إلى ذلك، أن البنود التي تُفعلها المسوح قد تبلغ في نمو استهلاك الفقراء؛ فيما تصبح البلدان أكثر غنى.

فما هي النتيجة النهائية؟ إن استخدام الحسابات القُطرية بدلاً من مسوح الدخل، للتوصل إلى مستويات دخل الفقراء، يخاطر بالمبالغة في تقدير معدل انخفاض الفقر؛ كما أن استخدامها قد يقلل من تقدير أعداد الفقراء في كل البلدان باستثناء الأشد فقراً - حيث يمكن، على العكس من ذلك، المبالغة في مستويات الفقر؛ لأن الحسابات القُطرية تُفعل النشاط اللارسمي الهام. ويؤدي استخدام مستويات الدخل المستقاة من المسوح إلى تجنب هذه المشاكل، عبر الاستهداف المباشر للدخل واستهلاك السلع بالنسبة إلى أسر فقيرة (الغذاء والمأوى والصحة والتعليم).

مع ذلك، فإن المسوح بحد ذاتها ليست خالية من مشاكل حادة في القياس والتفسير. والأهم من ذلك، أن المسوح ليست شائعة جداً في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها؛ بسبب التكاليف العالية والخبرة الكبيرة التي يتطلبها تصميمها وتنفيذها. كما أن استخدام مسوح مستند إلى معدلات الفقر للتوصل إلى استنتاجات عن مستويات الفقر بين البلدان - ناهيك من التغيرات التي تطرأ على الفقر بين البلدان - قد يكون مضللاً؛ بسبب اختلاف التعريفات والمنهجيات والتغطية والدقة بين البلدان، وعلى مر الزمن.

ونظراً لهذه الشواغل، يجب بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الدولي والقومي لإتقان جهود جمع الأسعار التي تقف خلف معادلات القوة الشرائية (ينهمك البنك الدولي حالياً في مثل هذا الجهد، ويتوقع إصدار معدلات جديدة في سنة 2005)، لتحقيق التوافق بين طرق التصميم والجمع في مسوح الدخل والاستهلاك، وللاتفاق على حزم محلية للقدرة الدنيا التي تستند إليها الأرقام عن الفقر؛ حيث تكون المعلومات الارتجاعية والارشادات من البلدان والمجتمعات عاملاً حاسماً.

مما يعني ضمناً أن الناس يُعتبرون فقراء بالنسبة إلى مواطنيهم (Oster, Lake, and Oksman 1978). ومن المحتم أن يرفع هذا الرأي خط الفقر بارتفاع الدخل، مما يُضعف المقولة الداعية إلى خط مشترك للفقير بين البلدان. ويقدم ردي ويوغ (2002) مقولة مماثلة ضد خط الفقر البالغ دولاراً واحداً في اليوم، ويقترحان خطأ يستند إلى القدرات الدنيا المحددة محلياً. بالمقابل، يدافع رفالليون عن (52 - 3245, pp. 2000) خط فقر الدولار الواحد، استناداً إلى بساطته. ومن المزايا الرئيسية لهذا الخط، كونه أداة بلاغية وتحضيفية؛ فهو مُفرح حسياً، لأنه يوحي بدرجة حرمان الفقراء في البلدان النامية. ولكن نظراً لعدم الاتساق المنهجي والمفهومي الكبير، فإن بيانات الفقر المحسوبة باستخدام الخطوط الدولية للفقير مثيرة جداً للمشاكل ويمكن أن تؤدي إلى معدلات فقر مضللة.

مشاكل مقارنة الأسعار بين البلدان

تنبع إحدى المشكلات الرئيسية لبيانات فقر الدولار الواحد في اليوم من التعديلات الكامنة للاختلافات الدولية في الأسعار. فإذا افترض بأن دولاراً واحداً في اليوم هو السعر المتوسط الصحيح لحزمة استهلاك عيش الكفاف في البلدان النامية - وهو افتراض رئيسي - فإن سعر هذه الحزمة يحتاج إلى ترجمة بالعملة المحلية. وهذا ما يفعله البنك الدولي، باستخدام معدلات معادل القوة الشرائية؛ وهي دلائل أسعار تقارن سعر حزمة من السلع في بلد ما بالسعر في بلد آخر.

لكن عملية الحصول على هذه المعدلات ليست شفافة بشكل تام؛ وأكثر من ذلك أنها تُنتج خطوط فقر غير دقيقة، لأن كثيراً من الأسعار التي تستند إليها هي لسلع لا يستهلكها الفقراء (Reddy and Pogge 2002; Deaton 2003). وما يزيد الطين بلة، أن هذه التحويلات لا تأخذ في الحسبان اختلافات الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية في البلدان؛ كما يتعين على الفقراء دفع أسعار أعلى للوحدات بالنسبة إلى كثير من السلع، لأنه ليس بوسعهم الشراء بالجملة. (Ward 2003)

استخدام الحسابات الوطنية بدلاً من مسوح الدخل. هل هو أفضل أم متحيز؟

يبنى خط الفقر، الذي حدده البنك الدولي بدولار واحد في اليوم، على أساس مسوح الدخل والميزانيات التي توفر معلومات عن توزيع الدخل (أو الاستهلاك) ومستواه. وبالنظر إلى وجود خط محدد للفقير، يُحدد هذان المؤشران معدل فقر الدخل. وثمة منازعات حول ما إذا كان من المتعين إبدال مستويات الدخل من هذه المسوح بمجموع استهلاك آخر (Sala-i Martin 2002; Bhalla 2002; UNCTAD 2002a). ويشير مناصرو هذا الرأي إلى أن المسوح تبخس بشكل فاضح، ولأسباب متنوعة، تقدير مداخيل الأغنياء في البلدان الفقيرة

يؤدي عدم الاتفاق على أفضل السبل لقياس الفقر إلى تحريك معظم السجل الحيوي حول ما إذا كان هدف التنمية للألفية، القاضي بخفض الفقر إلى النصف، سوف يتحقق. (من بين المشاركين الرئيسيين في هذا السجل سورجيت بهالا وأنغوس ديتون وتوماس بوغ وسنجاي ردي ومارتن رفالليون وكزافيير سالا - إي - مارتين). وبالتالي، يجب أن تكتسب الاستنتاجات عن إمكانية الوفاء بهدف الفقر الألفية من ناحية التعريف؛ والأكثر أهمية، من ناحية المنهجيات.

إن الفقر المطلق هو المؤشر الرئيسي المستخدم لتقييم التقدم نحو الهدف. وقياس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من مقدار محدد من الدخل في اليوم. وهذا المقدار المحدد هو خط الفقر -المعتبر أكثر المسائل إثارة للخلاف في هذا السجل. ويمكن لإزاحة الخط الدولي للفقير بضعة سنتات أن تغير تقديرات الفقر في العالم بشكل كبير، مما يقلل ملايين الأفراد إلى حالة الفقر أو منها.

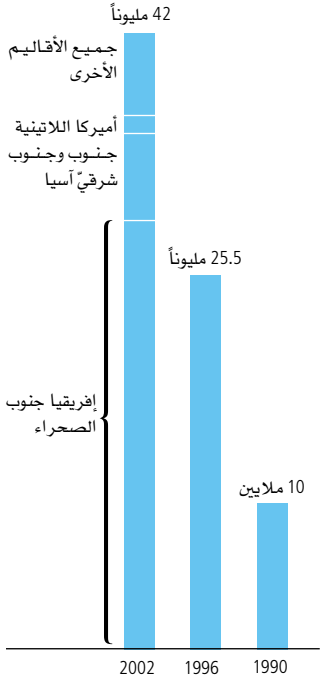
في استطاعة معدلات الفقر المستندة إلى خطوط الفقر القُطرية تحديد ديناميات الفقر على مر الزمن في بلد ما. وتستند خطوط الفقر القُطري بشكل عام إلى مبلغ المال الذي يحتاج إليه الفرد في بلد معين للعيش على نحو لائق. فالبقاء على قيد الحياة في الاتحاد الروسي يتطلب حداً أدنى من سلع البقاء، المختلفة عن تلك المطلوبة لهذا الغرض في هايتي. ونظراً لأن تكاليف حزم الاستهلاك المستخدمة لتقدير خطوط الفقر تتباين كثيراً بين البلدان، فإن خطوط الفقر نفسها تتباين أيضاً. كذلك تختلف المفاهيم والأفكار المستخدمة لتحديد خطوط الفقر بين البلدان، بحيث تجعل خطوط الفقر القُطرية مثيرة للمشاكل؛ في حين أن الغاية التحليلية هي إجراء مقارنات دولية للفقير - مثلما يحدث مع مراقبة التقدم الإقليمي نحو تحقيق هدف التنمية للألفية المتعلق بالفقير.

خط دولي للفقير - متسّم بالفوضى لكنّه ضروري

للمقارنة بين معدلات الفقر في البلدان، تكون بيانات الفقر المستندة إلى خط دولي للفقير أكثر ملاءمة؛ من الناحية النظرية، على الأقل. ولهذه الغاية، يستخدم البنك الدولي خطاً للفقير المدقع يبلغ نحو دولار واحد في اليوم (يُقاس بمعادل القوة الشرائية). ويقف وراء هذا النهج افتراض - مستند إلى أدلة عن خطوط الفقر القُطرية عبر عينة من البلدان النامية - بأنه بعد إجراء التعديلات لاختلافات تكاليف المعيشة، يصبح الدولار الواحد في اليوم متوسط الاستهلاك الأدنى المطلوب لعيش الكفاف في العالم النامي. لكن هذا النهج تعرّض للهجوم باعتباره غير دقيق من الناحية المفهومية والمنهجية في تحديد المستويات الدنيا لعيش الكفاف عبر البلدان النامية.

يرى بعض المحللين أن الفقر مفهوم يُحدده المجتمع،

الرسم 2.6
الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز) ترتفع فجأة وبسرعة عدد المصابين بالأيديز



المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيديز 2002b

الكاربيبي، و1.2 مليون في شرقي آسيا، و1.2 مليون في شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و1.5 مليون في أميركا اللاتينية، و6 ملايين في جنوبي آسيا¹⁶. ويُخشى بنحو خاص على الصين والهند والاتحاد الروسي - وكلها بلدان ذات أعداد سكانية ضخمة ومعرضة لمخاطر ارتفاع معدلات العدوى. فثمة 7 ملايين نسمة مصابون بالأيديز في هذه البلدان؛ وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تفجر الرقم خلال عقد واحد من 7 ملايين إصابة إلى 25 مليوناً¹⁷. ويتوقف مسار الوباء على الخصائص الاجتماعية والاستجابات للتهديد بالخطر. ولكن حتى في السيناريو المعتدل، فمن الممكن أن يصاب في الصين والهند والاتحاد الروسي وحدها ما يقرب من 200 مليون نسمة بحلول سنة 2025 (الجدول 2.4).

نضالات لإنجاز الأهداف

يشير انخفاض دليل التنمية البشرية في كثير من البلدان إلى وجود مشكلة، ويكشف عن عمقها تفحص مؤشرات التقدم الرئيسية نحو أهداف التنمية للألفية. ومن دون حدوث تغييرات هامة، فإن البلدان التي تشهد ارتداداً أو ركوداً لا تملك سوى فرصة ضئيلة لتحقيق هذه الأهداف.

لكل هدف - بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة

لكل هدف، هناك بلدان ذات أوضاع ملحة بوجه خاص - حيث يجتمع فشل التقدم مع مستويات بدء متدنية بشكل حاد. وبلدان الأولوية القصوى هذه هي في أشد الاحتياج لاهتمام العالم وموارده والتزاماته (الإطار 2.4؛ الملاحظة التقنية 2)¹⁸.

يُعتبر الوضع في بلدان الأولوية المتقدمة أقل إلحاحاً، لكن التقدم لا يزال غير كاف (أنظر المعلم 2.1). فإما أن هذه البلدان تحقق تقدماً من مستويات متدنية للتنمية؛ وإما أنها تحرز تقدماً بطيئاً (أو سلبياً) من مستويات أعلى.

• كما أشير سابقاً، انخفض الدخل الفردي خلال تسعينات القرن العشرين في 54 بلداً (أنظر الرسم 2.5)، بينها 32 ذات أولوية قصوى وتواجه أزمات اقتصادية. ويعاني كثير من هذه البلدان فقراً مدقعاً بالفعل، ويقع معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء. لكن ثمة بلداناً مأزومة أيضاً في شرقي أوروبا ووسطها ورابطة الدول المستقلة، وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وشرقي آسيا والمحيط الهادئ. وتشكل المداخل المتدنية للفرد مشكلة خطيرة في 20 من بلدان الأولوية المتقدمة.

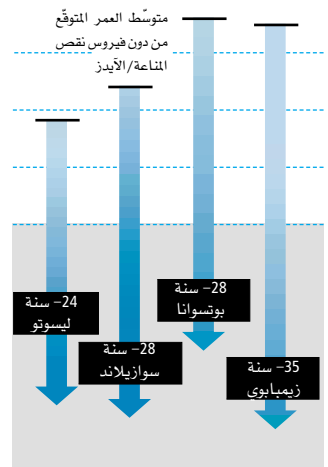
يصيب فيروس نقص المناعة/الأيديز بعض أنحاء إفريقيا بالشلل - فثمة واحد تقريباً أو أكثر من بين كل ثلاثة بالغين مصاب بالعدوى في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي؛ وواحد من خمسة في ناميبيا وجنوب إفريقيا وزامبيا؛ وما يزيد على واحد من 20 في 19 بلداً آخر. ويقتل المرض الأغنياء والفقراء على حد سواء، بمن في ذلك المدرسون والمزارعون وعمال المصانع وموظفو الخدمة المدنية. ففي سنة 1998، فقدت زامبيا 1300 أستاذ من جراء المرض - أي ثلثي الذين يُدرَّبون كل عام¹². وبحلول سنة 2020، يمكن أن تفقد أشد البلدان الإفريقية تأثراً به أكثر من ربع قوتها العاملة¹³.

لا يمكن قياس عمق هذه المأساة الإنسانية. وحدها أوغندا، في كل إفريقيا جنوب الصحراء، هي التي بدأت في معاكسة اتجاه الوباء بعد أن بلغ نسب الأزمة. وفي زامبيا، انخفض انتشار فيروس نقص المناعة في صفوف الشابات أربعة بالمائة بين سنتي 1996 و1999، مما يبعث على الأمل بأن تكون ثاني بلد في المنطقة يبدأ في مضادة الأزمة. وتمثل السنغال قصة نجاح أخرى. إذ أبقت فيروس نقص المناعة/الأيديز تحت السيطرة منذ البداية؛ عبر استجابة فورية، منسقة¹⁴.

لكن الدلائل ليست جيدة في الأماكن الأخرى من إفريقيا جنوب الصحراء. ففي الكاميرون ونيجيريا، كان من المتوقع أن معدلات العدوى مستقرة، لكنه تبين أنها أخذت في التزايد. وفي دراسة مسحية، لم يدرك نصف المراهقين المجيبين عن الأسئلة أن الشخص المعافى في الظاهر قد يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة/الأيديز. ومن بين الناس الذين يستخدمون وسائل منع الحمل في كل أنحاء العالم، لا يستخدم سوى سبعة بالمائة واقيات ذكورية - وهي حاجز فعال ضد فيروس نقص المناعة البشرية¹⁵.

مع أن إفريقيا جنوب الصحراء تضم 70 بالمائة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة/الأيديز، فإن الوباء يحدث أضراراً كبيرة جداً في أقاليم أخرى. فهناك نحو نصف مليون مصاب في منطقة البحر

الرسم 2.7
فقد العمر المتوقع بسبب فيروس نقص المناعة/الأيديز عدد المصابين بالأيديز



الهبوط في متوسط العمر المتوقع بحلول 2005-2000. المصدر: UNDP 2001c

البلد	العدد المقدر للإصابات بفيروس نقص المناعة/الأيديز بحلول 2025	الانخفاض المقدر في متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)
الصين	70 مليوناً	8
الهند	110 ملايين	13
روسيا	13 مليوناً	16

Eberstadt 2002

زادت في 14 بلداً. وبالإجمال، لا تتحسن الأوضاع الرديئة في 32 من بلدان الأولوية القصوى، ولن يصل نحو ثلث الأطفال في بعضها إلى سن الخامسة. وتقع كل هذه البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء ستة - أفغانستان وكمبوديا والعراق والصومال والسودان وطاجيكستان. كما أن معدلات وفيات الأطفال مقلقة للغاية في 24 من بلدان الأولوية المتقدمة.

عبر الأهداف - 31 بلداً ذا أولوية قصوى و28 بلداً ذا أولوية متقدمة

تعرض في الإطار 2.1 بيانات عن بلدان الأولوية القصوى وبلدان الأولوية المتقدمة عبر كل الأهداف. وهناك 31 من هذه البلدان: 25 في إفريقيا جنوب الصحراء، وثلاثة في الدول العربية، وواحد من كل من الأقاليم الثلاثة: جنوبي آسيا؛ أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة. وتشهد هذه البلدان فشل التنمية على كل المستويات؛ وتتطلب اهتمام العالم وموارده، إذا أريد تحقيق أهداف التنمية للألفية.

ثمة 28 من البلدان الأخرى ذات الأولوية المتقدمة تواجه تحديات خطيرة عبر كل الأهداف؛ ويوجد كثير منها أيضاً في إفريقيا جنوب الصحراء: 13. لكن هناك أربعة في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة، وأربعة في شرقي آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة في الدول العربية، وثلاثة في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وواحد في جنوبي آسيا.

ليس هناك عامل واحد يمكن أن يفسر مازق بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة. مع ذلك، فإن الموجودة منها في إفريقيا جنوب الصحراء تتميز في المعتاد بصفات مشتركة. فكثير منها محاط باليابسة، أو أن قسماً كبيراً من سكانها يعيش بعيداً عن أي ساحل؛ كما أن معظمها صغير - أربعة منها فقط تضم أكثر من 40 مليون نسمة. ويؤدي البعد عن الأسواق العالمية وصغر حجم الاقتصاد إلى زيادة صعوبة التنوع في التشعب عن السلع الأولية نحو صادرات أقل ثقلية وذات قيمة مضافة أكبر. وبالفعل، ففي 14 من 17 بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء، ذات أولوية قصوى وأولوية متقدمة وتتوفر لديها بيانات، تشكل السلع الأولية أكثر من ثلثي الصادرات. كما توجد لدى العديد من بلدان الولوية في الإقليم مصادر أخرى للقلق الجدي: في 23 بلداً، تبلغ نسبة السكان المصابين بفيروس نقص المناعة/الأيديز أكثر من خمسة بالمائة؛ وفي تسعة بلدان، وقعت نزاعات عنيفة خلال تسعينات القرن العشرين (الإطار 2.5).¹⁹

في أقاليم أخرى، تواجه بلدان الأولوية القصوى تحديات مختلفة كلياً. مثلاً على ذلك، يواجه العديد من بلدان رابطة الدول المستقلة بعض المشاكل الهيكلية نفسها التي تؤثر على إفريقيا جنوب الصحراء، لكنه يحاول الانتقال إلى اقتصاديات السوق؛ وهي عملية حظيت بنجاح أكبر بكثير في وسط أوروبا وشرقها. أما في الدول العربية، فإن القيود لا تتعلق بالدخل؛ بل تنشأ بدلاً من ذلك عن الإخفاق في تحويل الدخل إلى تنمية وتقدم بشريين نحو تحقيق الأهداف.

إذا، ما الذي يجب عمله لتحقيق أهداف التنمية للألفية؟ بصرف النظر عن كيفية الإجابة عن ذلك السؤال، يجب أن تكون هذه البلدان ذات الأولوية القصوى والمتقدمة في المقدمة والوسط. وسوف تبحث المشاكل التي تواجهها وطرق حلها، بالتفصيل، في الفصول التالية. لكن البلدان الفقيرة التي تخفق في إحراز التقدم ليست الشاغل الوحيد، إذ سوف تُبحث لاحقاً في هذا الفصل مجموعة أخرى من البلدان: تلك التي لا يتوزع التقدم فيها بشكل متساو، مما يترك أعداداً كبيرة من الناس في أوضاع مزرية.

أداء جيد لبعض أفقر البلدان

يحرز العديد من أفقر البلدان في العالم تقدماً جيداً في معظم الأهداف أو كلها، بل إن أفقر البلدان قد أحرزت بعض أسرع أنواع التقدم لكل الأهداف. صحيح أن لدى هذه البلدان أفسح مجال للتحسن، نظراً لتدني مستويات

الإطار 2.5

النزاع العنيف والأهداف

التنمية للألفية، شهد 13 بلداً نزاعاً خطيراً في تسعينات القرن العشرين. ومن المفاجئ أن بعض البلدان - مثل إندونيسيا وسريلانكا - تشهد نزاعاً كبيراً وتستمر مع ذلك في تحقيق تقدم جيد نحو الأهداف. ويفسر سببان هذه النجاحات التي تبدو بعيدة الاحتمال.

الأول، هو أن السياسات الجيدة أمر حيوي؛ فالحكومات القوية التي تواصل توفير أسباب العيش لجميع السكان يمكن أن تحدث فرقاً هائلاً في النتائج البشرية (يتفحص الإطار 3.5 في الفصل الثالث سياسات الحكومات والجهات المانحة التي يمكن أن تساعد في تخفيف التكاليف الإنسانية للنزاع). الثاني، هو أن النزاع في الغالب لا يشمل البلد بأكمله، بل يكون معزولاً في مناطق محددة. وبالتالي، فإن آثار الحرب قد لا تظهر في المؤشرات الاجتماعية على المستوى القومي - لكن تأثيراتها يمكن أن تظل مدمرة حيث يحتمل النزاع. ويتفحص الإطار 2.8 بلداناً تعاني مناطق معزولة فيها من النزاع.

يشكل النزاع العنيف عقبة رئيسية أمام إنجاز أهداف التنمية للألفية. فبين سنتي 1990 و2001 وقع أكثر من 57 نزاعاً مسلحاً رئيسياً في 45 موقعاً مختلفاً. وقد تلتق إفريقيا جنوب الصحراء أسوأ الضربات، لكن ما من إقليم نام إلا وتأثر بها.

من الصعب قياس عدد الوفيات الناتجة عن النزاعات، كما أن التقديرات تتفاوت. لكن النزاعات الحاصلة منذ العام 1990 أودت بحياة ما يصل إلى ثلاثة ملايين وستمئة ألف إنسان وأدت إلى جرح عدة ملايين آخرين. ومن الأمور المأساوية بشكل خاص أن المدنيين لا العسكريين هم الضحايا على نحو متزايد - حيث يشكلون أكثر من 90 بالمائة من القتلى والجرحى. ولعل أكثر ما يثير الصدمة، أن الأطفال يشكلون على الأقل نصف عدد الإصابات المدنية.

وفوق هذه التأثيرات المأساوية المباشرة، يمكن للاقتصاديات والبنى التحتية المهارة أن تتسبب في مزيد من الخسائر البشرية. ومن بين البلدان ذات الأولوية القصوى أو المتقدمة في تحقيق أهداف

المصدر: Stewart 2003; Marshall 2000; UNHCR 2000; UNICEF 1996; SIPRI 2002b

- تحقق تقدّم مثير للإعجاب في بقاء أطفال إفريقيا جنوب الصحراء على قيد الحياة، رغم فيروس نقص المناعة/الأيديز. فقد خفّضت غينيا معدل وفيات الأطفال بمقدار 7 نقاط مئوية، وخفّضته ملاوي والنيجر بمقدار 5 نقاط مئوية أو أكثر. كما حدثت انخفاضات كبيرة في بعض أفقر البلدان في آسيا، حيث خفّضت بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيات الأطفال دون الخامسة من نحو 16 بالمئة إلى 10 بالمئة، وخفّضته بنغلادش من 14 بالمئة إلى 8 بالمئة.
- يُلحق فيروس نقص المناعة/الأيديز على العموم خسائر ساحقة بإفريقيا جنوب الصحراء، ومع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات الملحوظة. فقد خفّضت أوغندا معدلات الإصابة به طوال ثماني سنوات متتالية في التسعينات، وأصبحت زامبيا ثاني بلد في المنطقة يعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة/الأيديز بعد بلوغه مستويات الأزمة. كذلك، حالت السنغال دون انتشار المرض²⁰.
- زادت كوت ديفوار (ساحل العاج) ومالي نسبة السكّان المتاح لهم الحصول على الماء المأمون، بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، زادت غانا والسنغال نسبة السكان المتاح لهم الحصول على الصرف الصحيّ المحسّن بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر.
- تكشف هذه النجاحات، إلى جانب التحسّن السريع في البلدان الأكثر تطوّراً، أنّ كلّ البلدان تستطيع تحقيق أهداف التنمية للألفية (الإطار 2.6). (يحلّل الفصلان الرابع والخامس ما الذي ساند بعض هذه النجاحات).

الفجوات الأخذة في الاتّساع بين البلدان: من المخلف وراء الرّكب؟

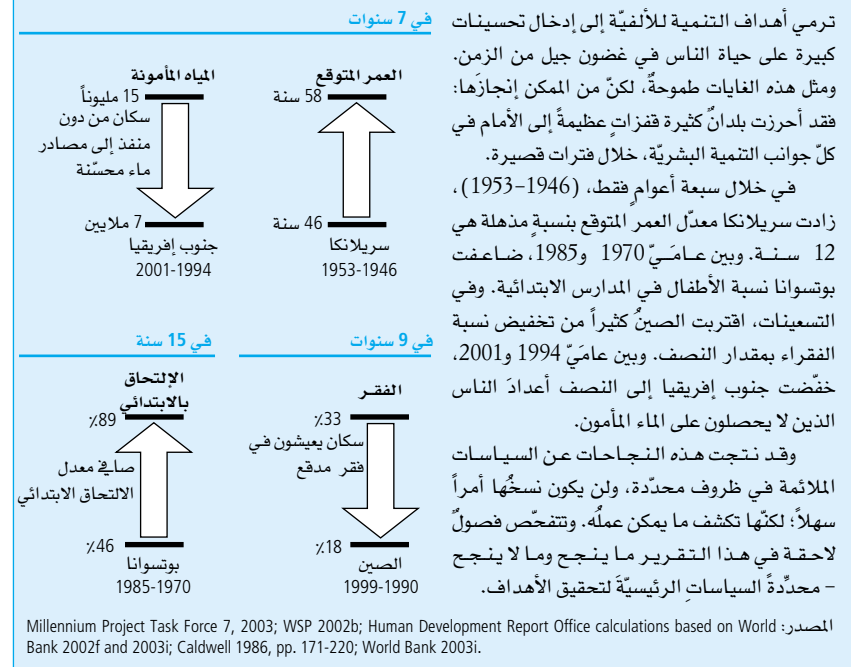
تساعد مؤشرات الأداء القوميّ في نقل ما يجري لسكّان بلد ما، لكن التقدّم غالباً ما يختلف على نطاق واسع بين مناطق البلد نفسه؛ حيث توجد مجموعات سكّانية - وأحياناً مناطق بأكملها - مخلفة وراء الرّكب في بلدان عديدة ذات معدلات أداء جيّدة نحو أهداف الألفية. فما هي الفجوات في التنمية البشريّة داخل هذه البلدان، وكيف تطوّرت على مرّ العقد السابق؟ (أنظر المَعْلَم 2.3)؟

تشكّل الإحصائيات القومية نقاطاً وسطية للاختلافات الداخلية أو خلاصات للخصائص الفردية التي تُقدّر متوسط الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجنوسية والإثنية ضمن الحدود. وهكذا، فإن المؤشرات المستخدمة لتقييم التقدّم القوميّ نحو الأهداف قد لا تعكس بشكل كافٍ صورة الأوضاع المعيشية لكثير من السكّان (الإطار 2.7).

- البدء؛ لكنّ ذلك يجب ألاّ ينتقص من الانجازات التي حققتها في ظروف تسببت لكثير من نظيراتها في التنمية بالركود أو التراجع. ويُعتبر نجاح بلدان إفريقيا الجنوبية هشاً على وجه الخصوص، لأن الانتشار الواسع النطاق لفيروس نقص المناعة/الأيديز والجفافات الحديثة العهد تهدّد استمرار التقدّم على نحوٍ مخطّر. مع ذلك، ففي خلال تسعينات القرن العشرين:
- بلغ متوسط نموّ الدخل الفرديّ في الرأس الأخضر وموريشيوس وموزمبيق وأوغندا أكثر من ثلاثة بالمئة في السنة.
- حققت بلداناً في إفريقيا جنوب الصحراء بعض أشدّ انخفاضات الجوع حدّة في العالم. فقد خفّضت غانا معدل الجوع من 35 بالمئة إلى 12 بالمئة، وخفّضته موزمبيق من 69 بالمئة إلى 55 بالمئة.
- زادت بنين معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 49 بالمئة إلى 70 بالمئة، وزادته مالي والسنغال بمقدار 15 نقطة مئوية أو أكثر. كما ازدادت معدلات إكمال التعليم الابتدائي أيضاً في بعض أفقر البلدان - ازدادت في مالي بأكثر من 20 نقطة مئوية.
- أحرز كثير من أفقر البلدان تقدماً طيباً نحو المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانويّ. وتقدّمت موريتانيا هذه المجموعة، رافعة نسبة البنات إلى الصبيان من 67 بالمئة إلى 93 بالمئة بين عامي 1990 و1996. كما ضيّقت مالي ونيبال الفجوة بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر في التسعينات.

الإطار 2.6

الوثبات العظيمة إلى الأمام ممكنة خلال سنوات - لا خلال عقود



تشكّل الفجوات الواسعة - والآخذة في الاتساع - سبباً للقلق، بسبب تأثيراتها السلبية المحتملة على سرعة التنمية. وهي تشير أيضاً إلى كون الفرص المتاحة غير متكافئة، حيث يضمن أصحاب النفوذ جُتَيَ قدر أكبر من فوائد التنمية. ومع ازدياد الفجوات سوءاً، وبلوغها مستويات عالية، فإنها قد تُزعزع استقرار التنمية البشرية؛ كنتيجة للاضطرابات الاجتماعية، والنزاعات السياسية، والتخصيصات الانحيازية من الموارد، والعنف والصراع (الإطار 2.8).

لهذه الأسباب، تستحقّ الاتجاهات دون القطريّة الاهتمام حتى في البلدان التي يبدو أن أداءها جيد نحو تحقيق الأهداف. ربما تتقدّم هذه البلدان عبر نهج العمل من الأعلى نزولاً، مع تركيز جهود السياسات والموارد في البداية على المجموعات التي يسهل الوصول إليها، مثل اللا فقراء أو ساكني المناطق الحضريّة. ويمكن لهذا النهج أن يرفع المتوسطات القوميّة بشكل يكفي للإعلان عن تحقيق أحد الأهداف أو بعض الغايات الأخرى.

يثير هذا الأمر قلقاً خاصاً في مجال الصحة، لأنّ الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة (مثل تخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة ثلاثين ووفيات الأمومة بنسبة ثلاثة أرباع) ترمي إلى تخفيض المعدلات المتوسطة؛ وتطبق تالياً على السكّان بأكملهم - في حين أنّ تلك المتعلقة بالتغذية والتعليم والفقير تركّز على الفقراء الجائعين واللامتعلمين. وهكذا، يمكن تحقيق

الغايات الصحيّة باستهداف أيّ مجموعة، بما في ذلك الناس الأيسر حالاً. وللوفاء بأهداف الصحة، قد تشعر بعض الحكومات بإغراء تركيز الجهود في صفوف الموسرين، لتستهدف في وقت لاحق فقط أولئك الناس الذين يصعب الوصول إليهم²¹. ويرى بعض المحلّين أنّ مثل هذا النهج - من الأعلى نزولاً - حسنة، لأنه سوف يُتيح الوفاء بالأهداف على مستوى البلد ويفيد الجميع في نهاية المطاف؛ لكن ذلك قد لا يكون صحيحاً.

لكي يكون التقدّم مستمراً وشاملاً، يجب أن يتّبع نهجاً للعمل من الأسفل صعوداً؛ مشدداً على الإنصاف، ومركّزاً في المقام الأول على الناس الذين هم بأمرّ الحاجة إلى الدعم. وفي السعي إلى تحقيق الأهداف الصحيّة، يجب ألاّ يحظى الأسوأ حالاً والأصعب وصولاً بالاهتمام في اللحظة الأخيرة فقط. فوضّع الفقراء في نهاية رتل الخدمات الاجتماعيّة أكثر سهولة وأقلّ تكلفة بالنسبة إلى صانعي السياسات على الأمدن القصير والمتوسط²²، لكنّ التقدّم الخادع الذي ينتج عن ذلك قد يُثبت أنه غير قابل للاستدامة على الأمد الطويل.

الفجوات بين المجموعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة

توحي الأدلّة المستقاة من بلدان عديدة بأنّ بعض المجموعات تتلقّى فوائد أقلّ من التحسّن القوميّ الحاصل في الدخل والصحة والتعليم. ويبدو أنّ التباينات في الدخل آخذة في الازدياد في بلدان

الإطار 2.7

بيانات متفرقة داخل البلدان: تقارير قطريّة عن التنمية البشرية

البيانات اللامجمعة للمؤشرات الرئيسيّة، مثل الوفيات والانتحار والعمالة والتعليم، أنّ الليثوانيين الريفيين يفقدون قدرتهم على إعالة أنفسهم بالمهن التقليدية - ولم تبرز أيّ سبل عيش بديلة، منتجة، مستدامة. وقد حدّر التقرير من أنّ هذا الاتجاه قد يقوّض التماسك الاجتماعيّ.

- تتفحص تقارير التنمية البشرية في ناميبيا الفقر البشريّ بالتفريق في دليل التنمية البشرية بين المجموعات اللغويّة. ويكشف هذا التفريق عن مستويات تنمية بشريّة عالية بين المجموعات المؤلّفة في غالبيتها من الأوروبيين - الذين يتكلمون الأفريقانية أو الإنكليزيّة أو الألمانية - ومستويات متدنية جداً بين السّان (سكان الأدغال). وقد أفضت هذه النتائج إلى استثمارات استهدافية في الصحة والتعليم وخلق الوظائف.

تتوفّر البيانات المتفرقة من التقارير عبر الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://sedac.ciesin.co-lumbia.edu/hdr/> (للاطلاع على التقارير القطريّة للتنمية البشرية، راجع الموقع: <http://hdr.undp.org>)

التنمية البشرية وغيره من المؤشرات.

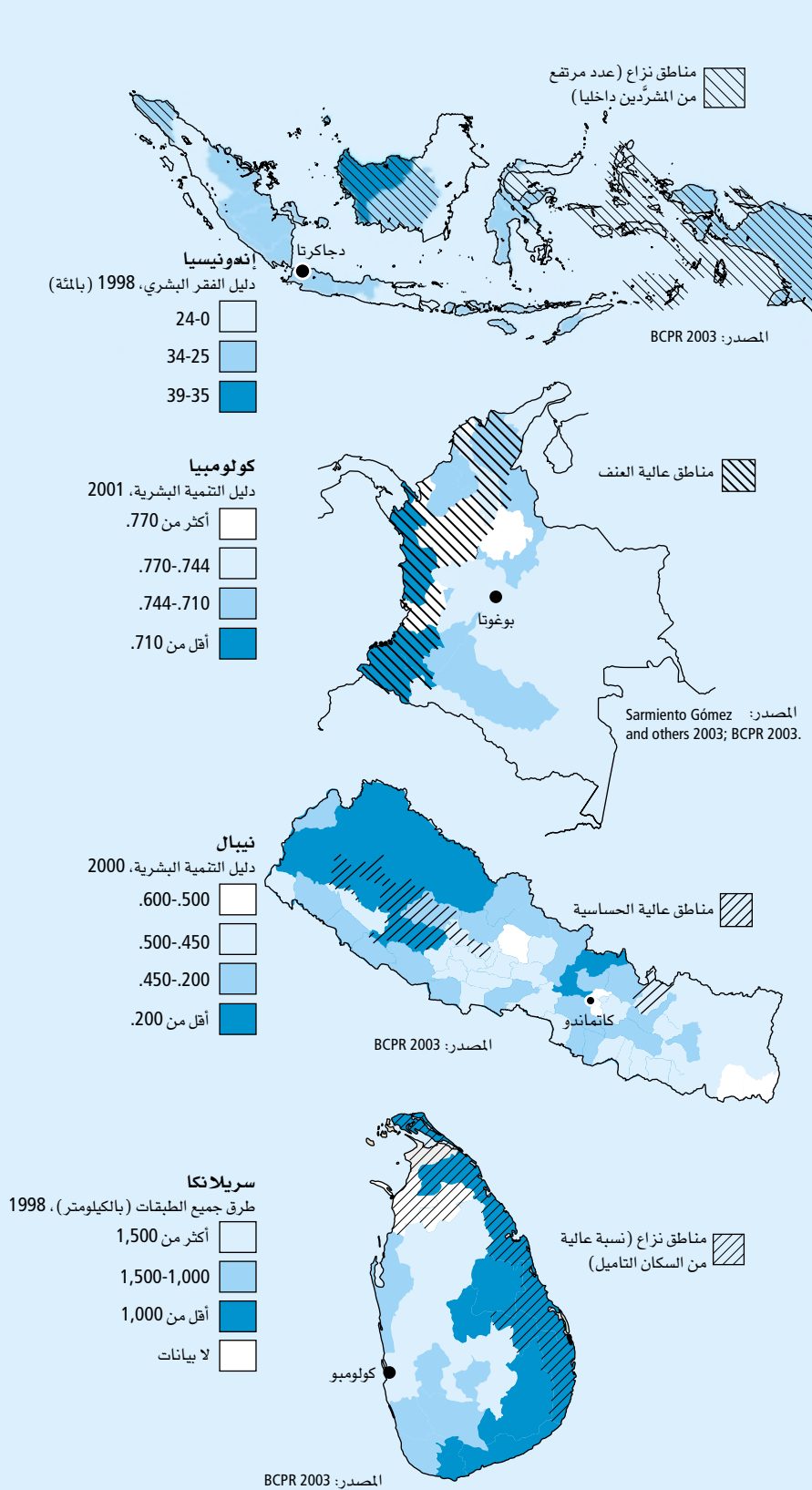
- استخدم تقرير التنمية البشرية في النيبال لسنة 2001 بيانات متفرقة واسعة كشفت تفاوتات بارزة في توزيع الموارد والفرص، مما دفع بالتقرير إلى الاستنتاج بأنّ الحكم الضعيف يكمن في جذور الفقر المخيبة للأمال. ووجد التقرير أنّ متوسط العمر المتوقّع يبلغ 51 سنة عند معظم الطبقات الأشد حرماناً - و63 سنة عند مجموعة نوار الإثنيّة.
- تُفرّق تقارير التنمية البشرية السنوية في مصر بين المؤشرات الاجتماعيّة - الاقتصاديّة والبيئيّة والديموغرافية وغيرها من المؤشرات لكلّ من محافظات البلاد الست والعشرين. وتشكّل هذه البيانات ونتائج التقارير أساساً الاجتماعات السنويّة للمحافظين في البلد من أجل التفحص المشترك للتباينات، وتحديد استجابات السياسات.
- حلّل تقرير سنة 2000 في ليثوانيا التباينات بين المناطق الحضريّة والريفية في التنمية البشرية. وكشفت

منذ سنة 1992 يستخدم نحو 135 بلداً عمليّات قوميّة الملكيّة لإنتاج أكثر من 450 تقريراً إقليمياً عن التنمية البشرية. ويُقدّم كثير من هذه التقارير بيانات متفرقة وفقاً للجنس أو الإثنيّة أو العمر أو المواقع الجغرافيّة أو غيرها، مما يمكن من إجراء تحليل معمق لأسباب اللامساواة والفقير الخاصّة بالبلد. وفي بعض الأحيان يكشف عن تمييز جهازي وأنواع مخطرة من الحرمان. وقد أصبحت التقارير مصادر بالغة الأهمية لأحدث البيانات المتفرقة عن البلد، مما يساهم في استراتيجيات سياسات الترفي وأدوات قياس التقدّم في التنمية البشرية. وتعرض الأمثلة التالية ما الذي يمكن للتقارير أن تساعد في تحقيقه:

- منذ عام 1997، تحسب البرازيل دليل التنمية البشرية سنويّاً لكلّ من بلدياتها التي تزيد على خمسة آلاف. واستجابة لذلك، أدخلت ولاية ميناس غيراس قانون روبن هود الذي يخصّص نسبة من عائدات الضرائب إلى البلديات ذات الترتيب المتدنيّ في دليل

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، وحدة تقارير التنمية البشرية القطريّة.

نزاعات داخل البلدان



غالباً ما تُحتوى النزاعات العنيفة داخل مناطق محددة من البلدان وتُحركها خطوطُ تصدُّعٍ إثنيةٍ ولغويةٍ وغيرها من خطوط التصدُّع الاجتماعية المائلة. وربما يفسر هذا الاتجاه جودة الأداء الإجمالي نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية في بلدان - مثل سريلانكا وإندونيسيا - عاشت سنوات من النزاع في التسعينات. ومن المرجح أن تكون التنمية البشرية في مناطق تعاني من النزاع أدنى مما هي عليه في المناطق الأخرى غير المتأثرة به على نحو مباشر (وفي بعض الأحيان أيضاً تتأثر مناطق مجاورة بالنزاعات القريبة، وتشهد تدفقات اللاجئين وحالات طوارئ إنسانية).

ويمكن للروابط بين النزاعات والتنمية الرديئة أن تذهب باتجاهين. فالضائقات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة عندما تكون مصحوبةً باللامساواة الحادة بين المجموعات والمناطق، يمكن أن تثير العنف. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون النزاعات مسببات رئيسية للأداء الاقتصادي الرديء؛ مما يؤدي (إلى جانب أشياء أخرى) إلى أزمات صحية وتدمير البنية التحتية. ويمكن استيعاب هذه العلاقة بمقارنة التوزيع المكاني للنزاعات مع بعض المؤشرات دون القطرية للتنمية. ولكن نظراً لمحدودية البيانات، فإن قلة من البلدان تأخذ مثل هذا التحليل بعين الاعتبار. وقد تمكّن هذا التقرير من الحصول على بيانات عن أربعة بلدان:

- **إندونيسيا.** تُظهر تباينات حادة في دليل الفقر البشري بين جزر إندونيسيا وفي داخل تلك الجزر. وقد حدثت نزاعات انفصالية عنيفة في مناطق ذات مستويات عالية من الفقر، وتسودها انقسامات حادة على طول الخطوط الدينية والإثنية والاجتماعية.

- **كولومبيا.** ثمة عنفٌ حادٌ ومتوسّط الحدة عبر سلسلتيّ الجبال المتوازيين اللتين تمتدّان من شمال كولومبيا إلى جنوبها، وأيضاً في المناطق التي تربط هذه الجبال بساحل المحيط الهادئ. وهذه الجبال ريفيةً إلى حدٍ كبير وذات بنية تحتية لا تذكر، كما أنها في الغالب ماحلة. ودليل التنمية البشرية هو الأدنى في بعض المناطق التي تشهد أعنف النزاعات (أنظر الخريطة).

- **النيبال.** توجد مراكز الثورة الماوية، التي بدأت في النيبال سنة 1996، في أكثر مناطق البلاد انزعاجاً وافتقاراً للموارد وتعرضاً للإهمال - تلك التي تقتر حتى إلى أكثر البنى التحتية الاجتماعية أساسية. وبينها قرى نائية ذات أقليّات إثنية، بما في ذلك مناطق دليل التنمية البشرية المتدنّي في الشمال الغربي وبعض مناطق الشمال.

- **سريلانكا.** بعد نحو 20 عاماً من النزاع الأهلي بين سكّان الأقلية من التاميل والأغلبية من السنهاليين، قُتل أكثر من 65 ألف سريلانكي وشُرّد ما يقرب من مليون. وتُظهر الخريطة كيف أن مناطق التاميل الشمالية والشمالية الشرقية مستثناة من تنمية البنية التحتية في سريلانكا.

المصدر: UNDP 2003a

معدّلات وفيات الأطفال: تغيّرات في المستويات وفي الفجوات بين الثروات، بلدان مختارة، الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين

الفجوة النسبية (بين الأغنياء والفقراء)					
تتّسع	ثابتة	تضيق			
بوليفيا الجمهورية الدومينيكية غانا كولومبيا	إندونيسيا أوغندا البرازيل بنغلاديش	مالي مصر المغرب	بيرو السنغال	غواتيمالا	تتحسّن
تنزانيا الفلبين	بوركينافاسو الكاميرون النيجر			توغو زامبيا	ثابتة
زيمبابوي قرغستان	كينيا				تسوء

المصدر: Minujin and Delamonica 2003

إن المساواة بين الجنسين هي في صلب ما إذا كانت أهداف التنمية للألفية ستتحقق أم لا - من تحسين الصحة ومكافحة المرض، إلى تخفيض الفقر وتخفيف آلام الجوع، إلى توسيع انتشار التعليم وإنقاذ وفيات الأطفال، إلى زيادة فرص الحصول على الماء المأمون، إلى ضمان الاستدامة البيئية

بلدان عديدة يقلّ كثيراً احتمال التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس، ويكثر احتمال تسربهم منها إذا ما التحقوا بها. وتتدنّى معدّلات الالتحاق بشكل خاص في الأسر الفقيرة، وترتفع معدّلات التوقّف عن الدراسة بشكل خاص في إفريقيا جنوب الصحراء²⁶. تُظهر منطقة جنوبي آسيا نمطاً مماثلاً، رغم أنّ معدّلات التسرب من المدرسة تتركز بعد الصفّ الخامس. وفي أميركا اللاتينية، يكثر احتمال إرسال الأسر الفقيرة أطفالها إلى المدارس، مما يؤدي إلى ارتفاع معدّلات الالتحاق؛ لكنّ معدّلات التسرب مرتفعة على غرار الأقاليم الأخرى²⁷. وحتى البلدان ذات اللامساواة المتدنية في الدخل، مثل فيتنام، تُظهر تباينات واسعة في التعليم عبر الأحماس المتدرّجة للثروة. وتدعم البيانات عن الفجوات المتعلقة بالثروة في الصحة والتعليم خلاصة لا يمكن إنكارها: لكي يتمّ الوفاء بالأهداف من جانب أكبر قدر ممكن من البلدان والناس، ينبغي أن تركز السياسات على إنهاء الفوارق الكبيرة في الثروة داخل البلدان.

الفجوات بين الأرياف والمدن

يشير توسّع الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية أيضاً إلى تنمية منحرفة. فبالرغم من تحقيق بعض البلدان الإفريقية تقدماً إجمالياً مرضياً نحو أهداف التنمية للألفية، فإن الفوارق الكبيرة فيها بين الأرياف والمدن متمادية - أو أخذت في الاتساع. لمعظم المؤشرات³². وفي 8 من 11 بلداً تتوفّر عنها بيانات، تدنّت معدّلات الفقر الإجمالية؛ لكن الفاقة الريفية تدنّت على نحو أبطأ؛ وبخاصة في النيجر والسنغال وتنزانيا.

مثلما يحدث مع الفجوات في الثروة، تنعكس الفوارق الكبيرة بين المناطق الريفية والحضرية على

متعدّدة، مما يشير إلى فجوات أكثر اتساعاً بين الذين هم في أعلى توزيع الدخل (عموماً الطبقات المتوسطة والعليا في المناطق الحضرية) والذين هم في أدناه (غالباً أسر معيشية ريفية، من أصول محلية أو إثنية هامشية، على رأسها نساء). وما لم تتم معالجة اللامساواة المتمادية في الدخل، فإنها قد تحدّ من فوائد النمو الاقتصادي لتخفيض الفاقة (أنظر الإطار 2.2). يبدو أنّ للثروة دوراً حاسماً، ربما أكثر حتى من مستويات الدخل، في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية (قدّرت الدراسات، المستشهد بها في هذا القسم، الثروة باستخدام مُسوح عن موجودات الأسر المعيشية ومزاياها)²³. فبين أواسط ثمانينات القرن العشرين وأواسط تسعيناته، ضاقت الفجوة في وفيات الأطفال بين كل الأحماس المتدرّجة للأغنى والأفقر في ثلاثة فقط من 24 بلداً نامياً توجد لديها بيانات²⁴. وفي 13 من البلدان المعتبرة ذات أداء جيد في تخفيض متوسط وفيات الأطفال، ثمة دليل على ثبات اللامساواة أو ازديادها بين المجموعات الأغنى والأفقر (الجدول 2.5). بين عيّنة البلدان الأربعة والعشرين نفسها، ورغم ما حدث من تضيق كبير للفجوات المتعلقة بالثروة في شمولية تمنيع الأطفال ضد الأمراض، لم يتمّ بحلول أواخر التسعينات تمنيع سوى أقلّ من نصف الأطفال المنتمين إلى الأسر الأشدّ فقراً باللقاح الثلاثي (ثلاث جرعات من التمنيع ضدّ الخناق والسُّهاق والكزاز). ففي بوركينافاسو والكاميرون ومالي والنيجر، شملت الحملة أقلّ من 30 بالمئة من الأطفال الفقراء؛ في حين أن حملة التمنيع للخمس الأفقر من السكّان في كثير من البلدان لم تشهد أيّ تغيّر، أو أنها انخفضت قليلاً في التسعينات²⁵.

توفّر التباينات في التعليم دليلاً إضافياً على اللامساواة بين الأسر المعيشية الغنية والفقيرة. ففي

وباكستان ومعظم الدول العربية، غير أنه لم يطرأ سوى تحسّن ضئيل في الهند - فيما تدهور الوضع في الصين³¹. على العكس من ذلك، يشهد بعض البلدان في غربي رابطة الدول المستقلة وفاء الرجال بما يصل إلى خمسة عشر عاماً قبل النساء³².

في معظم الحالات، تُصاحِب التمييز بين الجنسين انحيازاتٌ ضد خصائص شخصية أخرى، بينها الموقع (المناطق الريفية) والخلفية الإثنية (أقليات أهلية) والمرتبة الاجتماعية الاقتصادية (الأسر المعيشية الفقيرة). وتشكّل الفجوات بين الجنسين في الصحة، وفي التعليم بوجه خاص، أسباباً هامة للتمييز بين الجنسين. ففي العديد من البلدان النامية، يزداد اتساع الفجوات الجنوسية في التعليم الابتدائي والثانوي كثيراً في صفوف الخمس الأشد فقراً من السكّان. علاوة على ذلك، فإن الوضع في معظم هذه البلدان لم يتغيّر بصورة هامة خلال التسعينات - مما يدعم الأدلة على وجود تمييز ضد البنات على مستوى الأسر المعيشية، لا سيما في الأسر الفقيرة³³.

عالمياً، تشكّل النساء أقلّ بقليل من نصف البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولكن في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينتشر الفيروس على الأغلب عبر النشاط الجنسي الغيري، تتجاوز نسبة النساء 55 بالمئة من البالغين المصابين بهذا المرض³⁴. ويزيد احتمال إصابة الشابات هناك بالعدوى مرّتين إلى أربع مرّات على ما هو عليه للشبان. وفي جنوب آسيا وشرقها، تشكّل الإناث 60 بالمئة من صغار السنّ المصابين بفيروس نقص المناعة/الإيدز³⁵.

* * *

مما لا ريب فيه أن في استطاعة جميع البلدان إنجاز أهداف التنمية للألفية على نحو ذي مغزى. فقد حققت بلدان من جميع مستويات التنمية، ومن كلّ الأقاليم، تقدماً جذرياً؛ كما تقدّمت بلدان من دون أن تجلب على نفسها ارتفاعاً في نسبة اللامساواة. وتبحث الفصول الخمسة، من الثالث إلى السابع ضمناً، ماهية الدروس الكامنة وراء هذه النجاحات وكيفية إمكان تطبيقها على البلدان المقصّرة الآن عن ذلك. وفي حين أنّ كثيراً من خطوات النجاح معروفة، فإنّ ضمان تنفيذها يتطلّب إجراء تغييرات أساسية في التفكير التنموي؛ لأنّ النهج التقليديّة، التي تحاول القيام بما هو ممكن في وجه سياسات ضعيفة وقيود حادة على الموارد، لن تكون كافية. ويبحث الفصل الثامن في الإجراءات المتمازجة اللازمة لإنشاء البيئة المتطلّبة للوفاء بأهداف الألفية، مع التركيز على الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الغنية.

التقدّم اللامتكافئ في التعليم والصحة. ففي 26 من بلدان إفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا، تكابد المناطق الريفية في كثير من أهداف التنمية للألفية²⁹. ويكون ذلك في المعتاد نسبياً إلى المناطق الحضرية، لكنّه في بعض الأحيان مطلق (حيث تدهور الأوضاع في المناطق الريفية وتحسّن في المناطق الحضرية). وبين أواخر الثمانينات وأواسط التسعينات إلى أواخرها، توسّعت الفجوة في معدلات وفيات الأطفال بالنسبة إلى الأسر الغنية والفقيرة في أربعة عشر من هذه البلدان الستة والعشرين.

على غرار ذلك، من المرجح كثيراً أن يتلقّى الأطفال في المناطق الحضرية تعليماً لائقاً؛ إذ غالباً ما يتردّد أهالي المناطق الريفية الفقيرة في إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وحتى عندما يفعلون ذلك، فثمة أحيان كثيرة لا تكون هناك كفاية من الأساتذة والكتب والصفوف. وفي العالم النامي، يبلغ احتمال كون الرجل المقيم في منطقة ريفية أمياً ضعيفاً احتمال ذلك للمقيم في منطقة حضرية³⁰. وتشكّل جنوبي آسيا موطن أكبر التباينات الريفية - الحضرية في التعليم.

الفجوات بين الجنسين

يدعو إعلان الألفية إلى تمكين النساء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ولتحقيق ذلك، يرمي ثالث أهداف التنمية للألفية إلى تخفيض الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والثانوي، ونهاية في التعليم العالي. لكن الفجوات بين الجنسين في التعليم ما هي سوى جزء صغير من اللامساواة الجنوسية. وكما يحاول هذا التقرير إثباته، فإن المساواة بين الجنسين هي في صلب ما إذا كانت أهداف التنمية للألفية ستتحقّق أم لا - من تحسين الصحة ومكافحة المرض، إلى تخفيض الفقر وتخفيف آلام الجوع، إلى توسيع انتشار التعليم وإنقاذ وفيات الأطفال، إلى زيادة فرص الحصول على الماء المأمون، إلى ضمان الاستدامة البيئية.

ثمة مؤشّر واضح على الأزمة الجنوسية، هو الفجوة في معدلات الوفيات بين الرجال والنساء. فبالرغم من الأفضلية البيولوجية للنساء، تزيد معدلات وفياتهنّ على معدلات وفيات الرجال في عدد من البلدان، لا سيما في جنوبي آسيا وشرقها. وتشير ظاهرة النساء المفقودات إلى الإناث اللواتي يُقدّر أنّهنّ توفّين نتيجة التمييز في الفرص الخاصة بالصحة والتغذية. كما تُظهر بيانات الإحصاءات السكانية أنّ عدد النساء المفقودات قد ازداد، لكنّه انخفض كنسبتهنّ من النساء الباقيات اليوم على قيد الحياة. وقد حدث تحسّن في بنغلادش

مما لا ريب فيه أن في

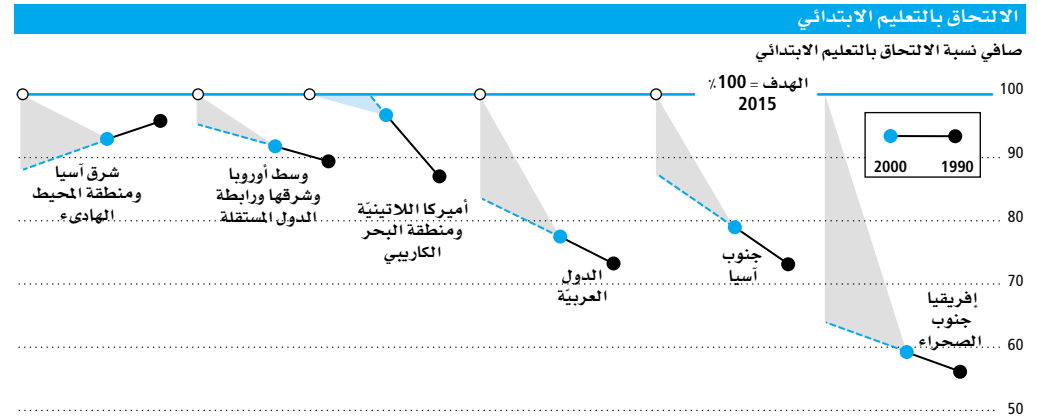
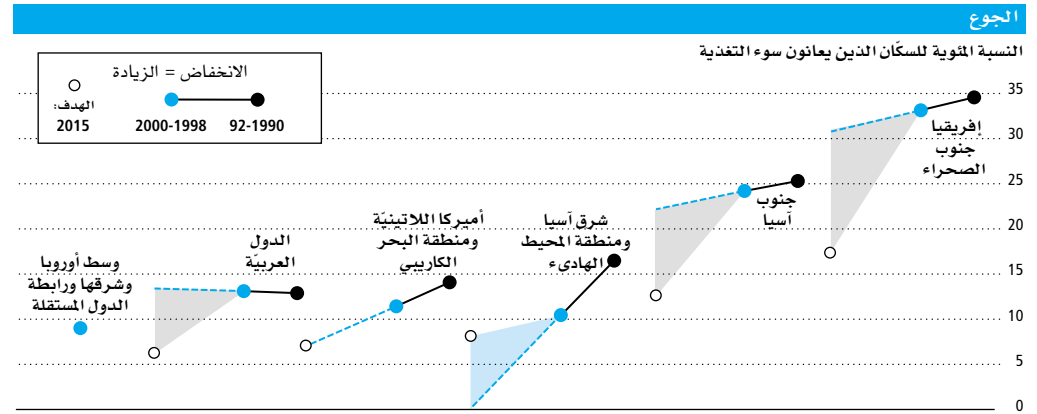
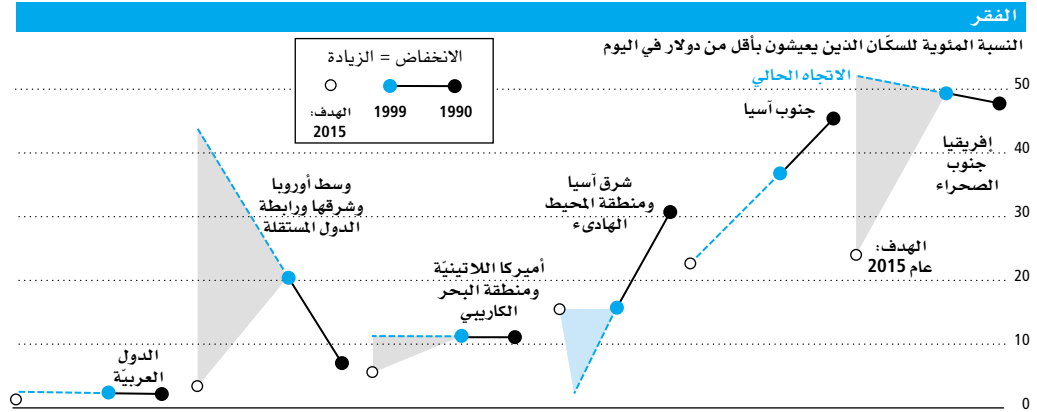
استطاعة جميع البلدان إنجاز

أهداف التنمية للألفية على نحو

ذي مغزى

المعلم 2.1 التقدم نحو أهداف التنمية للألفية

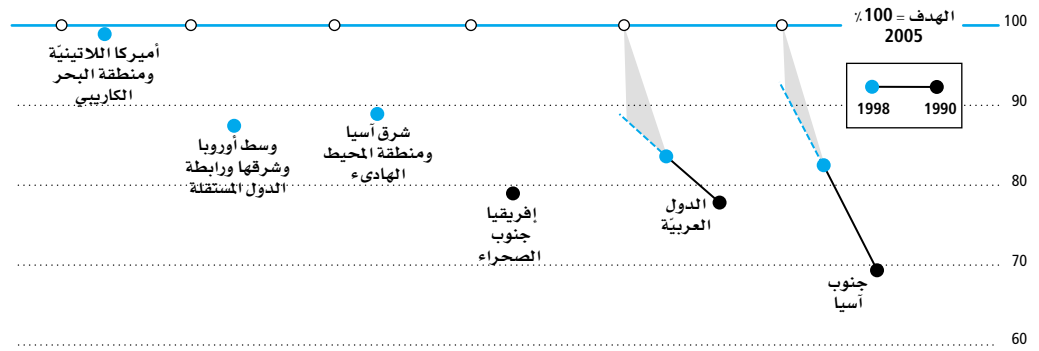
ملخص إقليمي لأهداف التنمية للألفية



* يشير إلى نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم

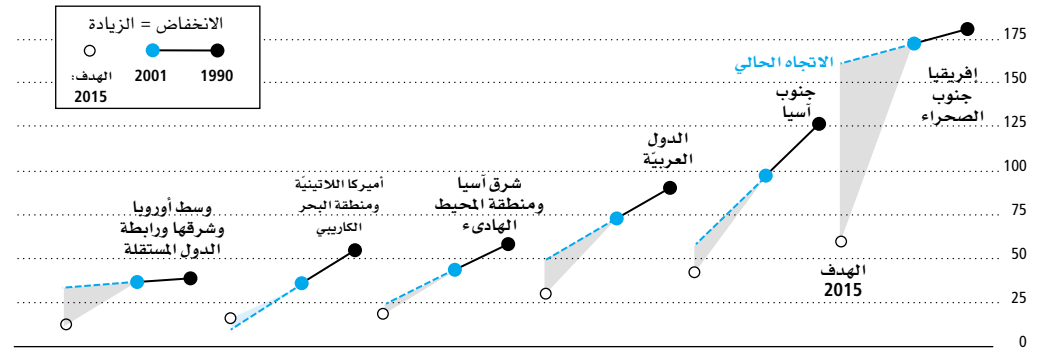
المساواة بين الجنسين

نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي (النسبة المئوية)



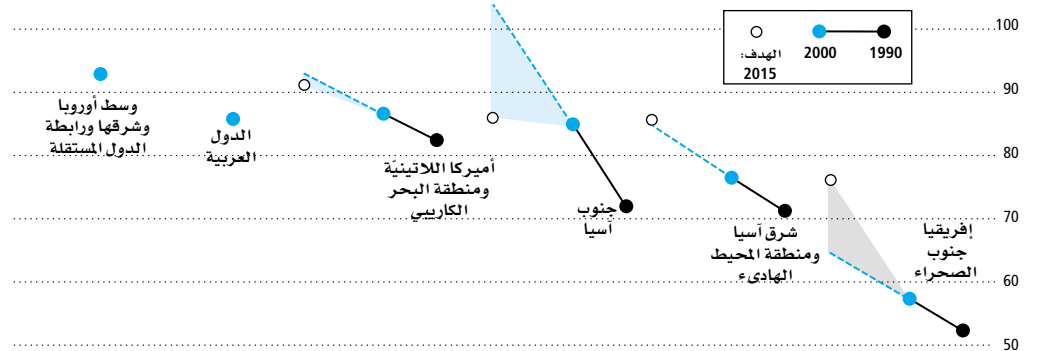
وفيات الأطفال

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي



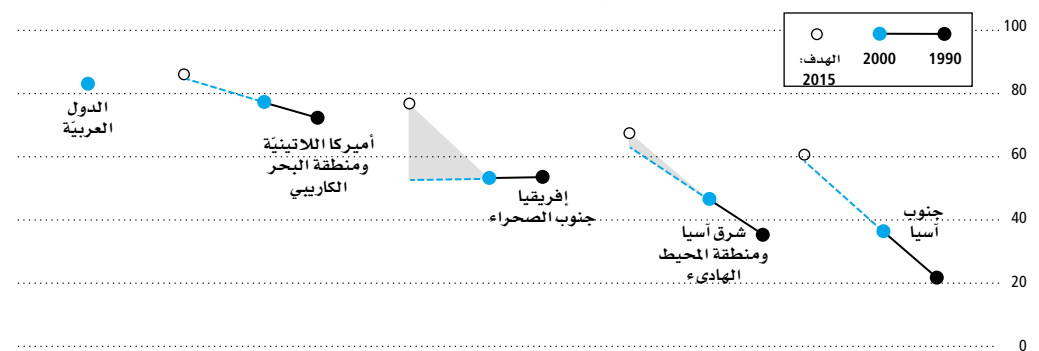
إمكان الحصول على المياه

النسبة المئوية من السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة



خدمات الصرف الصحي

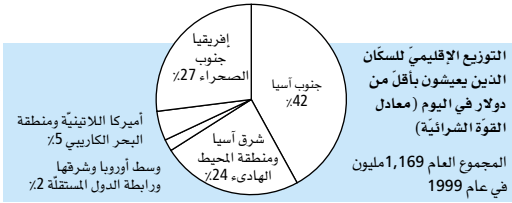
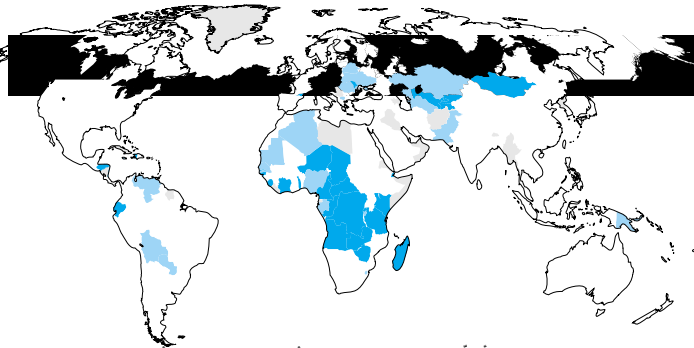
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي ملائمة



فقر الدخل

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بآلاف الدولارات الأمريكية)

بلدان ذات دخل عام 1995 يوازي 10,000 دولار أو أقل



التوزيع الإقليمي للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم (معادل القوة الشرائية) المجموع العام 1,169 مليون في عام 1999

تصنيف البلدان بمعدل عام 1990

عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، 1999 (بالملايين)

315	إفريقيا جنوب الصحراء
488	جنوب آسيا
279	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
6	الدول العربية
57	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
97	وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

بلدان الأولوية القصوى (أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولوية المتقدمة (أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات

الدول العربية

المعدل الإقليمي

- اليمن
- السودان
- لبنان
- الجمهورية العربية السورية
- مصر
- المغرب
- جيبوتي
- الأردن
- تونس
- الجزائر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المعدل الإقليمي

- بوليفيا
- هايتي
- هندوراس
- غيانا
- إكوادور
- بيرو
- جامايكا
- غواتيمالا
- السلفادور
- سانت فنسنت وجزر غرينادين
- بنما
- بليز
- الجمهورية الدومينيكية
- دومينيكا
- سانت لوسيا
- غرينادا
- باراغواي
- تشيلي
- فنزويلا
- البرازيل
- كولومبيا
- ترينيداد وتوباغو
- أوروغواي
- كوستاريكا
- المكسيك
- أنغيكوا بربودا
- سانت كيتس ونيفيس
- الأرجنتين

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

المعدل الإقليمي

- أوزبكستان
- ألبانيا
- مطاجيكستان
- أرمينيا
- قيرغيزستان
- جمهورية مولدوفا
- جورجيا
- رومانيا
- بولندا
- جمهورية مقدونيا السابقة اليوغوسلافية
- تركمناستان
- بلغاريا
- كازاخستان
- بيلاروس
- أوكرانيا
- كرواتيا
- إستونيا
- الاتحاد الروسي

تشير إلى نسبة السكان المعاشين بأقل من دولارين في اليوم

إفريقيا جنوب الصحراء

المعدل الإقليمي

جمهورية تنزانيا المتحدة

ملawi

إثيوبيا

مالي

موزمبيق

بنن

نيجيريا

بوركينافاسو

مدغشقر

سيراليون

زامبيا

التيجر

بوروندي

أوغندا

تشاد

كينيا

غينيا-بيساو

الكونغو

السنغال

جمهورية إفريقيا الوسطى

رواندا

ساحل العاج

غينيا

موريتانيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الكاميرون

غانا

توغو

ليسوتو

غامبيا

جزر القمر

أنغولا

زيمبابوي

الرأس الأخضر

سوازيلند

ناميبيا

بوتسوانا

غابون

موريشيوس

جنوب آسيا

المعدل الإقليمي

نيبال

بنغلادش

باكستان

الهند

سري لانكا

جمهورية إيران الإسلامية

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

المعدل الإقليمي

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

فيت نام

كمبوديا

الصين

منغوليا

بابوا غينيا الجديدة

إندونيسيا

جزر سليمان

فانواتو

الفلبين

فيجي

تاييلند

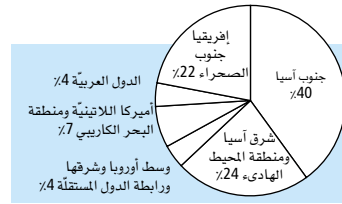
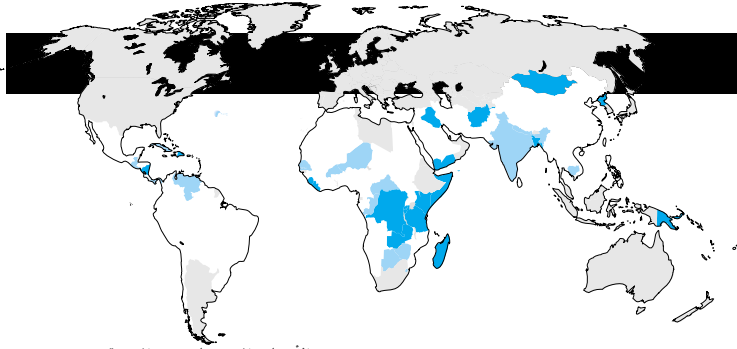
ساموا (الغربية)

ماليزيا

جمهورية كوريا

الجوع

الناس التّاقصو التغذية كنسبة مئوية من مجمل السكان



التوزيع الإقليمي للسكان الذين يعانون نقص التغذية، 2000-1998

المجموع العام
827.5 مليون شخص

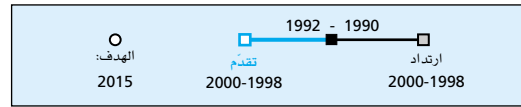
عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية (بالملايين) 2000-1998

183.3	إفريقيا جنوب الصحراء
333.6	جنوب آسيا
193.3	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
32.2	الدول العربية
54.9	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
30.2	وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

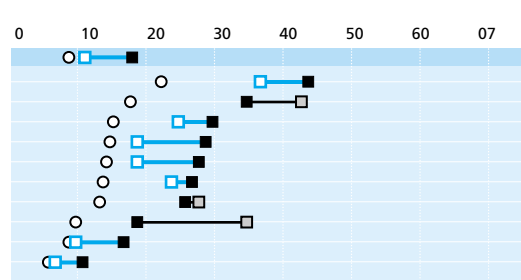
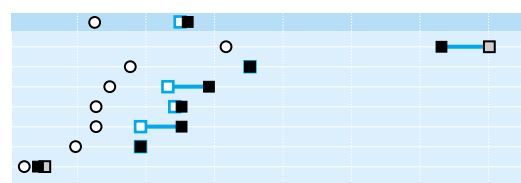
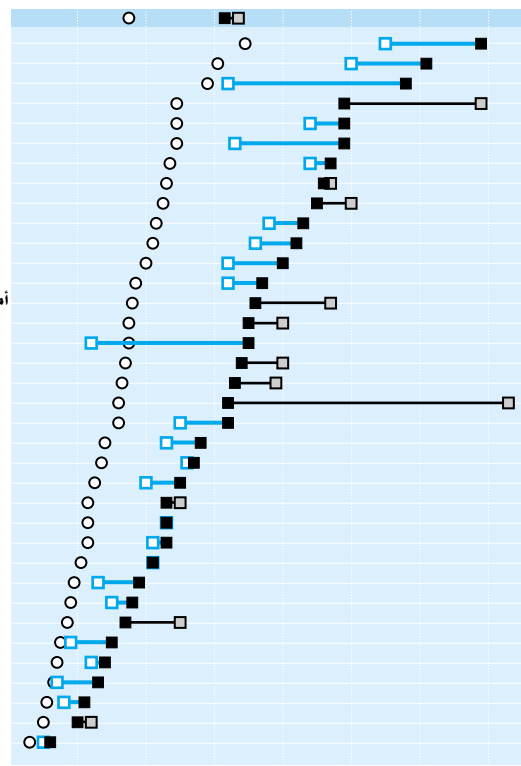
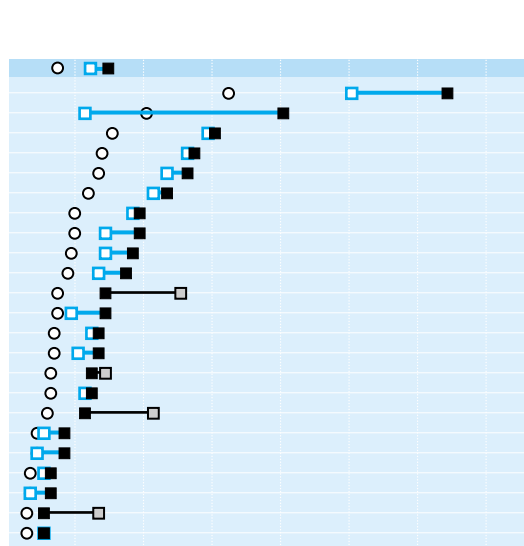
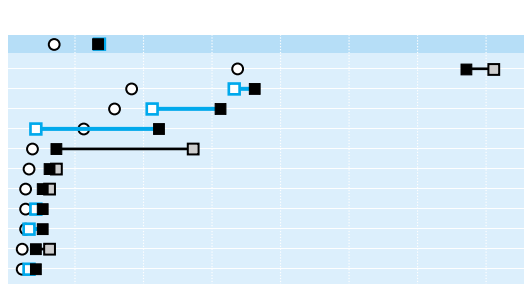
بلدان الأولوية القصوى (أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولوية المتقدمة (أسماء البلدان باللون الفاتح)

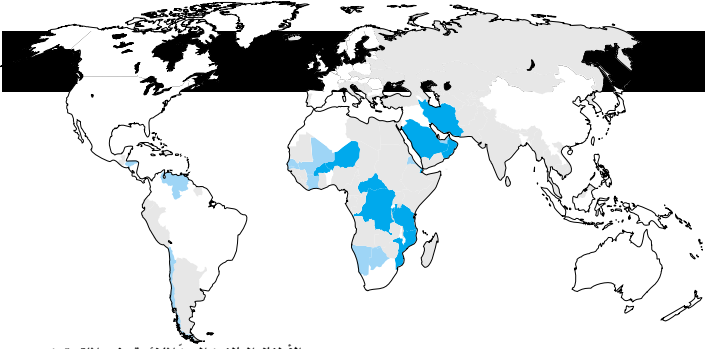
لا بيانات



تصنيف البلدان بمعدل عام 1990



التعليم الابتدائي المعدل الصافي للتحاق بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية)



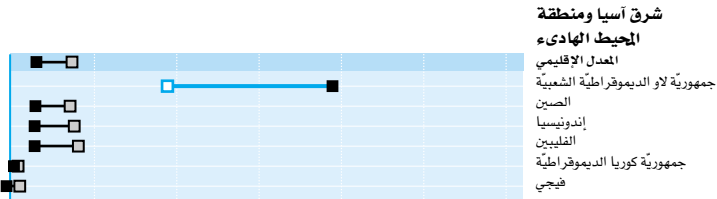
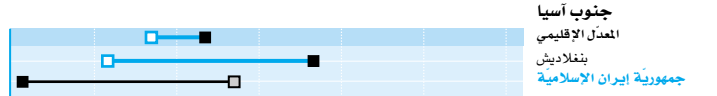
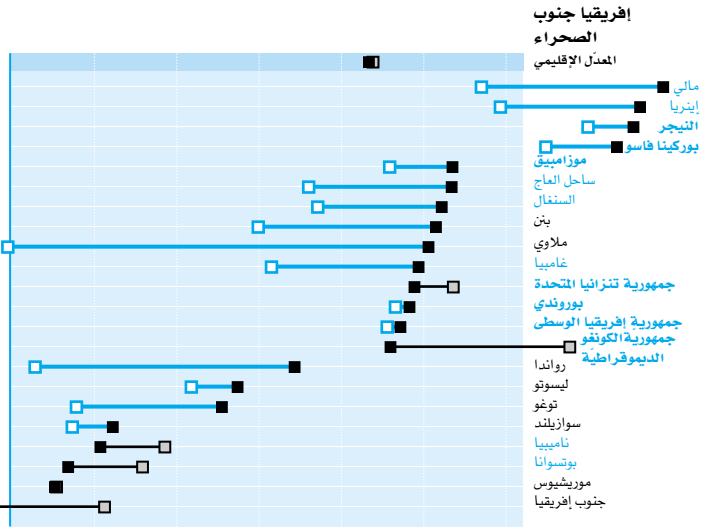
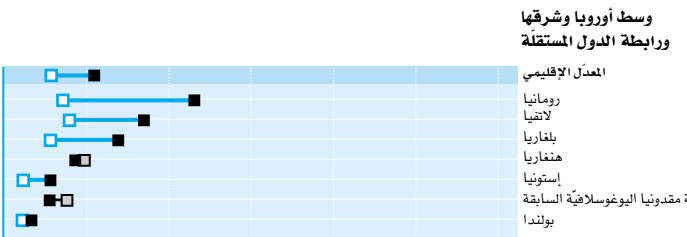
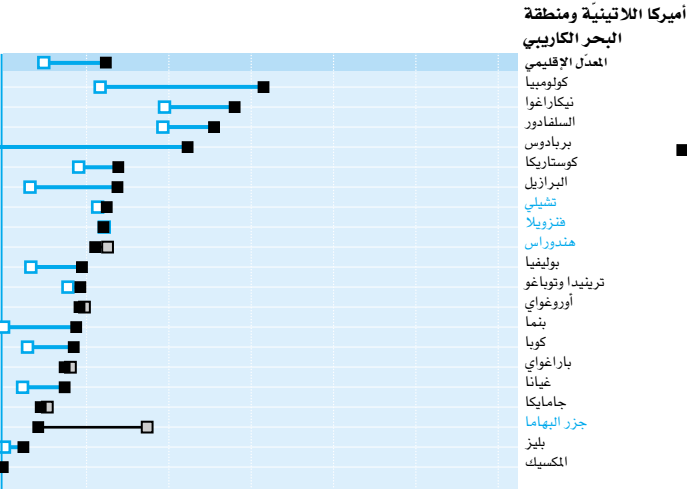
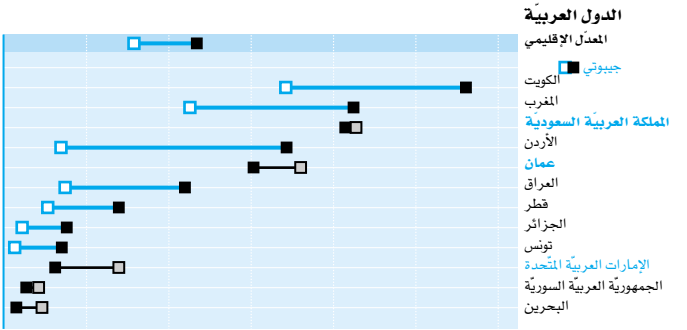
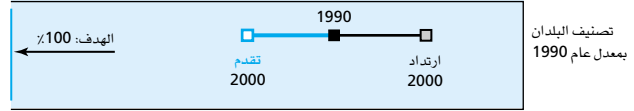
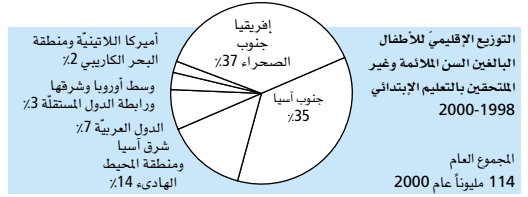
عدد الأطفال البالغين السن الملائمة وغير المتحقين بالتعليم الابتدائي، 2000 (بالملايين)

42.5	إفريقيا جنوب الصحراء
39.9	جنوب آسيا
15.4	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
8.1	الدول العربية
2.2	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.6	وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

بلدان الأولوية القصوى
(أسماء البلدان باللون الداكن)

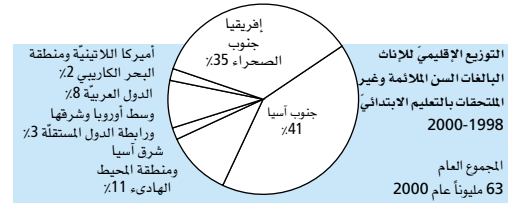
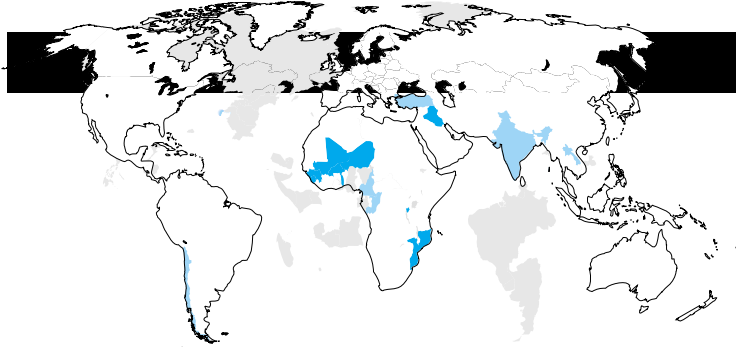
بلدان الأولوية المتقدمة
(أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات



المساواة بين الجنسين

نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي (نسبة مئوية)



عدد الأطفال البالغين السن الملائمة وغير المتحقين بالتعليم الابتدائي، 2000 (بالملايين)

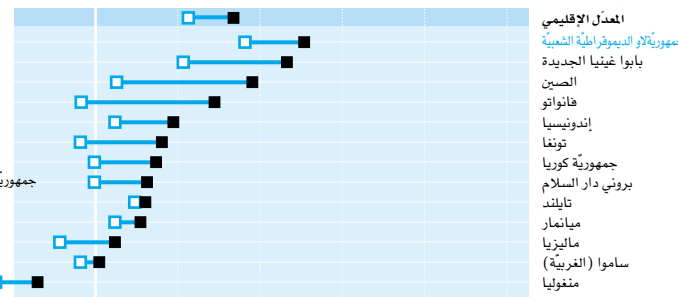
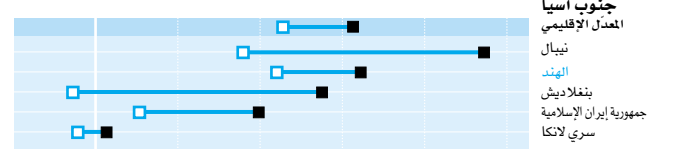
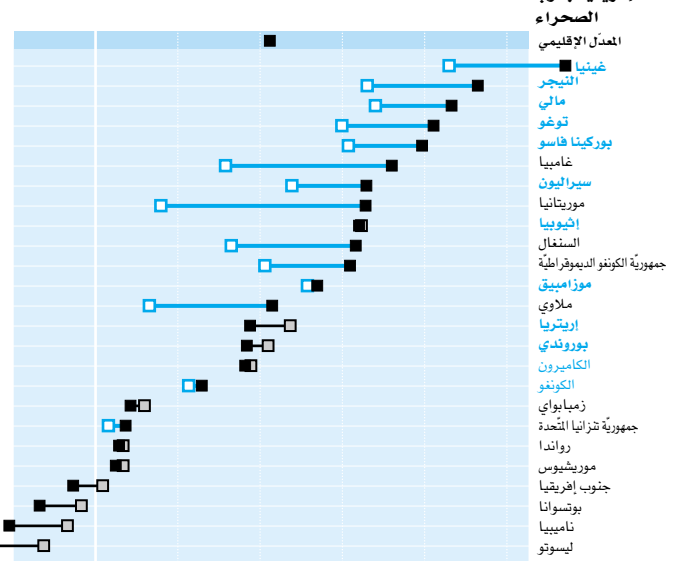
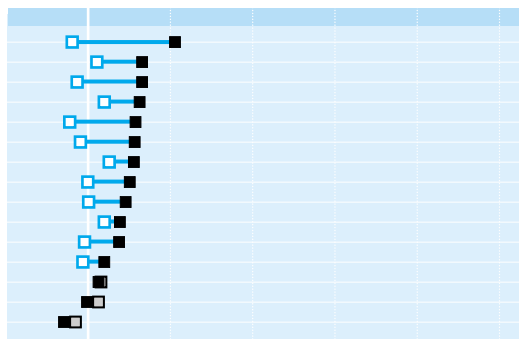
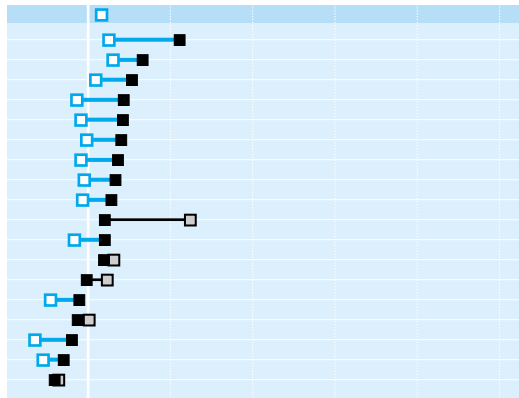
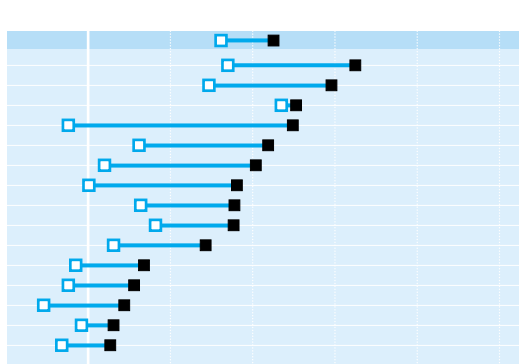
إفريقيا جنوب الصحراء	22.1
جنوب آسيا	26.1
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	6.9
الدول العربية	4.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.2
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	1.9

بلدان الأولوية القصوى
(أسماء البلدان باللون الداكن)

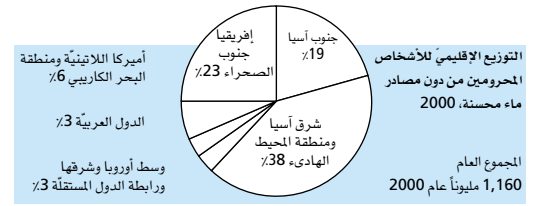
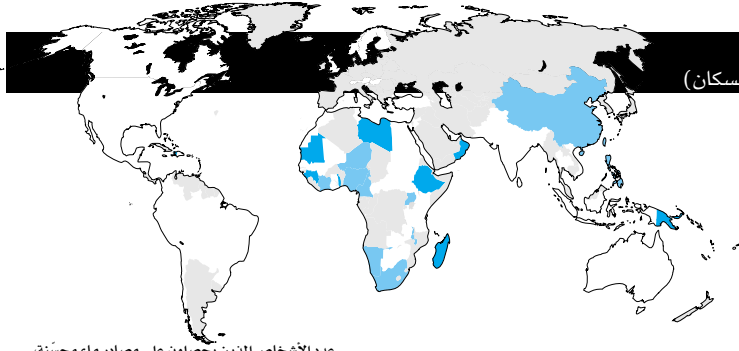
بلدان الأولوية المتقدمة
(أسماء البلدان باللون الفاتح)



تصنيف البلدان
بمعدل عام 1990

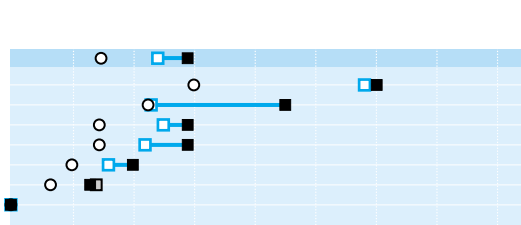
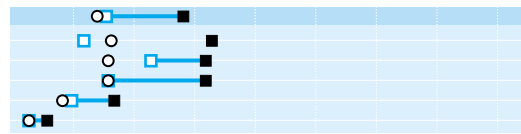
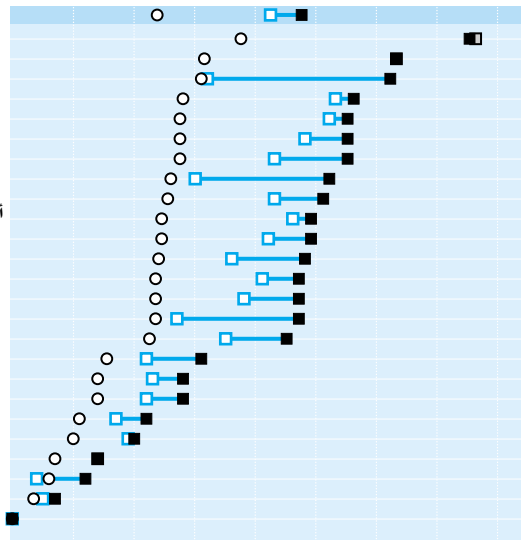
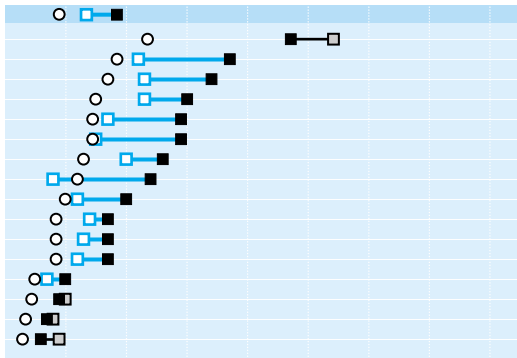
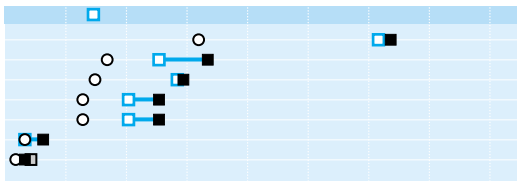
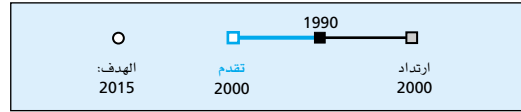
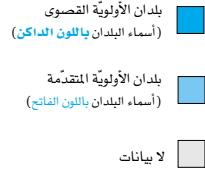


فرصة الوصول إلى الماء الناس الذين لديهم فرصة الوصول إلى مصادر ماء محسنة (نسبة مئوية من عدد السكان)

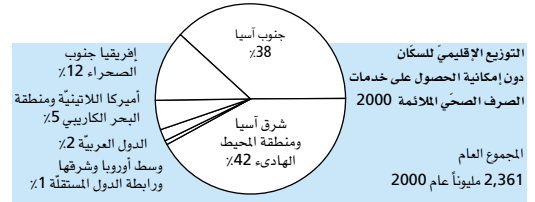
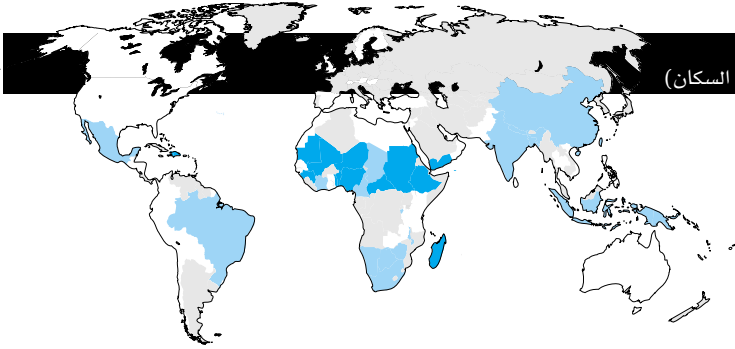


عدد الأشخاص الذين يحصلون على مصادر ماء محسنة، 2000 (بالملايين)

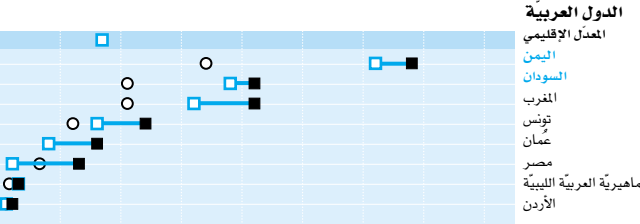
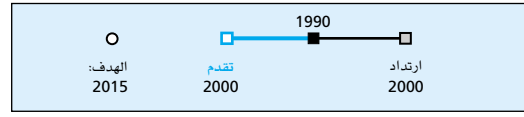
264.5	إفريقيا جنوب الصحراء
215.8	جنوب آسيا
440.3	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
39.6	الدول العربية
69.4	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
29.6	وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة



فرصة الحصول على الصَّرف الصحي الناس الذين لديهم فرصة الحصول على الصَّرف الصحي الملائم (نسبة مئوية من السكان)

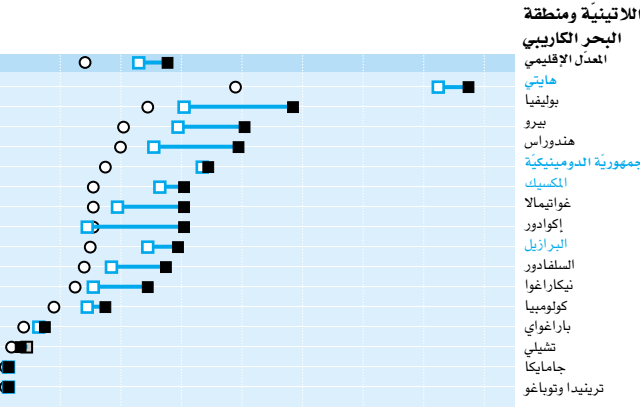


عدد الأشخاص من إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، 2000 (بالملايين)	بلدان الأولوية القصوى (أسماء البلدان باللون الداكن)
281.9	إفريقيا جنوب الصحراء
907.1	جنوب آسيا
995.3	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
44.8	الدول العربية
108.8	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
16.5	وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة



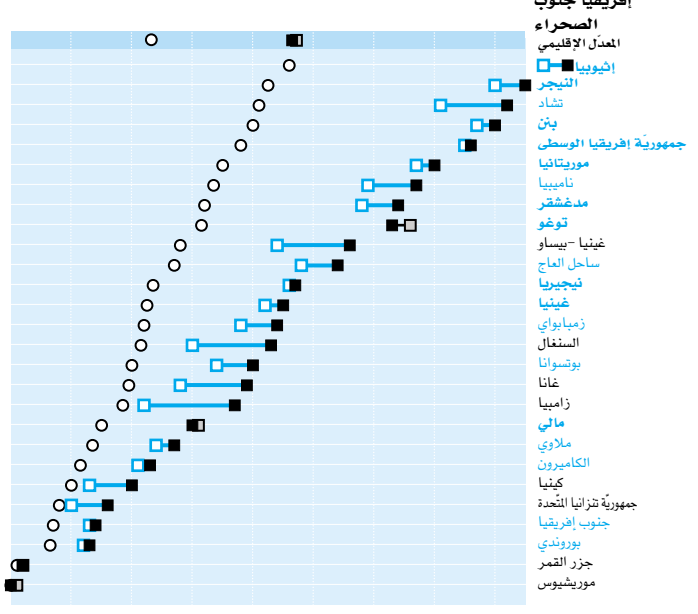
الدول العربية
المعدل الإقليمي

اليمن
السودان
المغرب
تونس
عمان
مصر
الجمهورية العربية الليبية
الأردن



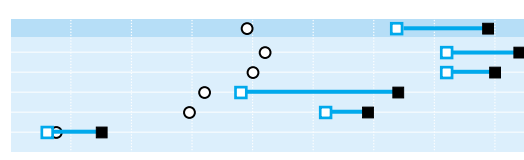
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
المعدل الإقليمي

هايتي
بوليفيا
بيرو
هندوراس
الجمهورية الدومينيكية
المكسيك
غواتيمالا
إكوادور
البرازيل
السلفادور
نيكاراغوا
كولومبيا
باراغواي
تشيلي
جامايكا
ترينيداد وتوباغو



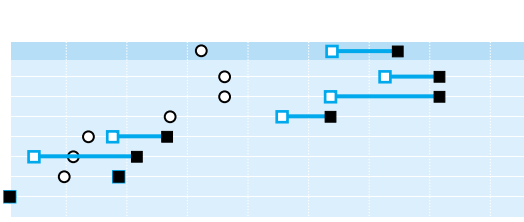
إفريقيا جنوب الصحراء
المعدل الإقليمي

إثيوبيا
النيجر
تشاد
بنين
جمهورية إفريقيا الوسطى
موريتانيا
ناميبيا
مدغشقر
توغو
غينيا-بيساو
ساحل العاج
نيجيريا
غينيا
زيمبابوي
السنگال
بوتسوانا
غانا
زامبيا
مالي
ملاوي
الكاميرون
كينيا
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب إفريقيا
بوروندي
جزر القمر
موريشيوس



جنوب آسيا
المعدل الإقليمي

الهند
نيبال
باكستان
بنغلاديش
سري لانكا



شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
المعدل الإقليمي

الصين
فيت نام
إندونيسيا
الفلبين
تايلندا
بابوا غينيا الجديدة
سنغافورة

المصدر: الدخل: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بحسب أسعار السوق (ثابتة، عام 1995، بالدولار الأمريكي)، وعن السكان والناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) من World Bank 2003f; World Bank 2002f. الجوع: أول جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية: الفاو 2002b. التعليم الابتدائي: أول جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية: اليونيسكو 2002a. المساواة بين الجنسين: البنك الدولي 2003i. مجاميع حسبها البنك الدولي مكتب تقرير التنمية البشرية: اليونيسكو 2002a. وفيات الأطفال: البنك الدولي 2003i. اليونيسف 2003b. الحصول على المياه: الأمم المتحدة 2003c. مجاميع حسبها البنك الدولي مكتب تقرير التنمية البشرية: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على الأمم المتحدة 2003h. الحصول على الصرف الصحي: الأمم المتحدة 2003c. مجاميع حسبها البنك الدولي مكتب تقرير التنمية البشرية: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على الأمم المتحدة 2003h، 2003.

الدول العربية نمواً جوهرياً، متجاوزةً معدلَ الزيادة للبلدان النامية. في المغايرة، كانت إفريقيا جنوب الصحراء رائدةً تقريباً - تخلّفت كثيراً عن جنوب آسيا، بعد أن كانت على قدم المساواة معها سنة 1985. وتكبدت مجموعتان من البلدان انتكاسات كهذه: بلدان رابطة الدول المستقلة، التي تمرّ في ما أصبح مع بلدان عديدة مرحلةً انتقاليةً، طويلة، مؤلمة إلى اقتصاديات السوق؛ وبلدان إفريقية فقيرة، تعرقلت تميّتها أو انعكست لأسبابٍ متنوّعة - بينها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والتّزاعاات الداخلية والخارجية.

ومع أن دليل التنمية البشرية نقطة انطلاقٍ مفيدة، فإنه يُغفل جوانبٍ حيوية من التنمية البشرية؛ وعلى وجهٍ خاصٍّ قدرة المرء على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياته، فمن الممكن أن يكون الشخص غنياً، موفّور الصحة، مثقفاً ثقافةً عالية؛ لكنّ التنمية البشرية تعرقل من دون وجود هذه القدرة.

وقد سلّط الضوء على إغفال أبعاد الحرية من دليل التنمية البشرية منذ أول تقارير التنمية البشرية - ودفع إلى إنشاء دليل حرية الانسان سنة 1991 ودليل الحرية السياسية سنة 1992. غير أن أياً من هذين المقياسين لم يعش بعد عامه الأول، ممّا يثبت صعوبة الاحتواء الوافي لمثل هذه الجوانب المعقّدة من التنمية البشرية في دليل منفرد. لكن ذلك لا يعني أن من الممكن تجاهل مؤشرات الحريات السياسية والمدنية كلياً لدى دراسة حالة التنمية البشرية في بلد ما.

ثمة صلاتٌ وصلّ قوياً بين أدلة التنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية، والأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، المحتواة في دليل التنمية، مماثلةً جداً للأهداف السبعة الأولى؛ التي تركّز أيضاً على قضايا التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق (أنظر أيضاً الإطار 1.2 في الفصل الأول). علاوةً على ذلك، فإن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ومقياساً تمكن الجنوسة اللذين يهدفان إلى إعطاء صورة واضحة عن اللامساواة بين الجنسين في القدرات البشرية، وفي صنع القرارات السياسية والاقتصادية، يركّزان إلى حدٍ كبير جداً على طموحات الهدف الثالث؛ الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

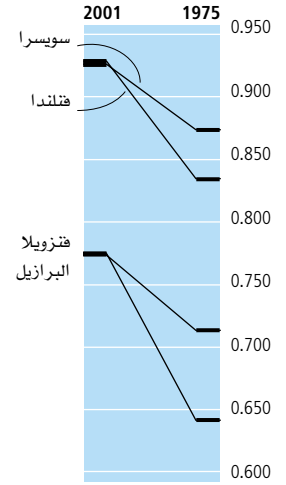
دليل التنمية البشرية

يتكوّن دليل التنمية البشرية من مقياسٍ موجزٍ بسيطٍ لثلاثة أبعادٍ لمفهوم التنمية: أن يعيش الإنسان حياةً مديدة بصحةٍ سليمة، ويكون متعلماً، ويحصل على مستوى معيشةٍ لائقٍ (أنظر الملاحظة التقنية). وبالتالي، فإنه يجمع مقياسين متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والدخل؛ كي يُتيح مرأى التنمية في بلدٍ ما على نحوٍ أوسع مما يُتيح استخدامُ الدخل وحده - الذي يوازى، في أحيانٍ أكثر مما ينبغي، بالرفاه. ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية في العام 1990، جرى تطوير ثلاثة أدلةٍ تكملية لتسليط الضوء على جوانبٍ معيّنة من التنمية البشرية: دليل الفقر البشري، ودليل التنمية المتعلقة بالجنوسة، ومقياس تمكن الجنوسة.

يُمكن لدليل التنمية البشرية أن يبرز نجاحات بعض البلدان، والتقدم الأبطأ لبلدانٍ أخرى. فقد بدأت فنزويلا سنة 1975 بمرتبتيّ في الدليل أعلى من البرازيل، لكن البرازيل أحرزت تقدماً أسرع بكثير. وكانت فنلندا أدنى مرتبةً في الدليل من سويسرا سنة 1975، لكنها اليوم تتقدّم عليها قليلاً. كذلك يمكن لتصنيفات في دليل التنمية البشرية وفي الناتج المحلي الإجمالي للفرد أن تختلف، مظهرَةً أنّ من الممكن إحراز مستويات عالية في التنمية البشرية من دون مداخيل عالية - وأنّ المداخيل العالية لا تضمن مستويات عاليةً في التنمية البشرية (أنظر أول جداول المؤشرات). فالمداخيل في باكستان وفيتنام متماثلة، لكنّ فيتنام عملت أكثر بكثير على ترجمة تلك المداخيل إلى تنمية بشرية. على نحوٍ مماثل، حققت جمايكا نسبةً في دليل التنمية البشرية أفضل بكثير من المغرب، بالمداخيل نفسها تقريباً.

كذلك تحقّق سوازيلاند النسبة عينها لبوتسوانا في دليل التنمية البشرية، بمداخيل تقلُّ عن الثلثين؛ ويصحّ القول ذاته في الفلبين وتايلاند. لذا، يمكن للبلدان التي تتبّع السياسات الصحيحة دفع التنمية البشرية إلى الأمام، حتّى بمداخيل متدنية. شهدت معظم الأقاليم تقدماً وطيداً في دليل التنمية البشرية خلال السنوات العشرين الماضية، مع أداء جيّد على نحوٍ خاصٍّ لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في التسعينات. كما شهدت

مسارات مختلفة في دليل التنمية البشرية

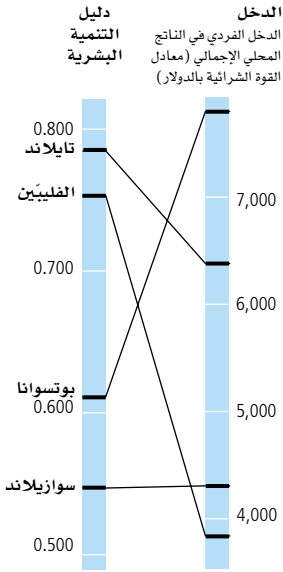


المصدر: الجدول الثاني في المؤشرات

دليل التنمية البشرية، دليل الفقر البشري 1، دليل الفقر البشري 2، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة - مكونات متشابهة، مقياس متباينة

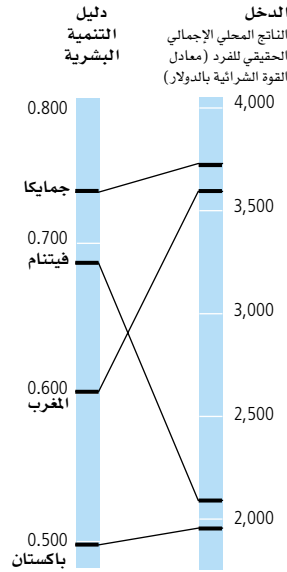
الدليل	مدى العمر	المعرفة	مستوى معيشة لائق	المشاركة أو الاستبعاد
دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	1. معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة 2. معدل مجموع الالتحاق	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	-
دليل الفقر البشري 1	الاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى سن الأربعين	معدل الأمية بين البالغين	الحرمان في توفير الحاجات الاقتصادية يقاس ب: 1. النسبة المئوية للمحرومين من المنفذ إلى مصدر مياه محسّن 2. النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة، الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم	-
دليل الفقر البشري 2	الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين	النسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة	النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (50 بالمئة من المتوسط المعدل في الدخل المتاح للأسر) (12 شهراً أو أكثر)	نسبة البطالة لأمد طويل
دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث والذكور	1. النسبتان المتوالتان للإلمام بالبالغين والبالغين بالقراءة والكتابة. 2. مجموع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث والذكور	الدخل المكتسب المقدّر للإناث والذكور، مبيّناً سيطرة النساء والرجال على الموارد	-

دليلُ تنميةٍ متشابه، دخلُ متباين



المصدر: الجدول الأول في المؤشرات

دخلُ متشابه، دليلُ تنميةٍ متباين



المصدر: الجدول الأول في المؤشرات

دليل الفقر البشري

في حين يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي التقدم في بلد ما نحو تحقيق التنمية، فإن دليل الفقر البشري يُظهر توزيع التقدم وقياس تراكم شتى أنواع الحرمان التي ما زالت موجودة. ومثل دليل التنمية البشرية، يقيس دليلُ الفقر البشري الحرمان في الأبعاد نفسها للتنمية البشرية الأساسية.

دليل الفقر البشري 1

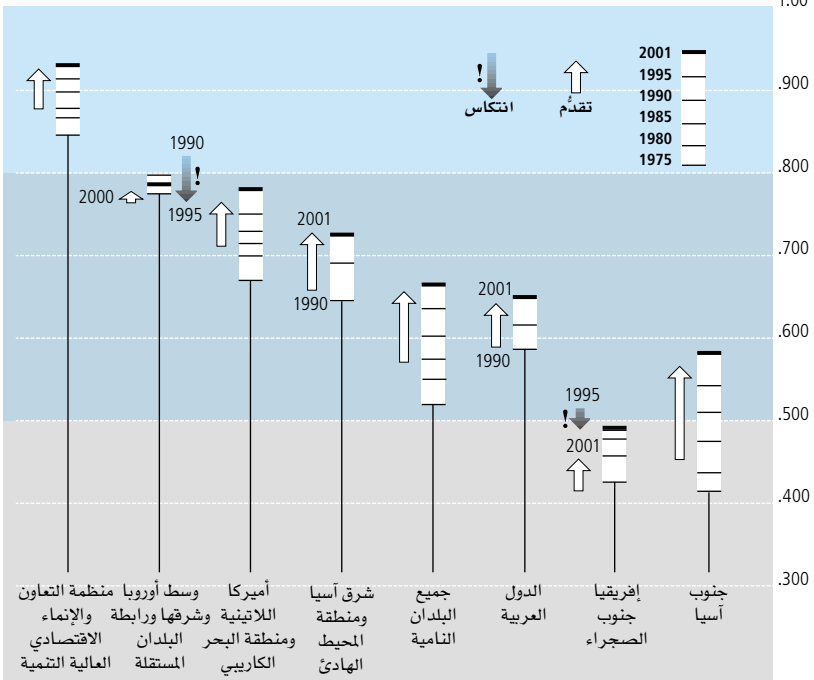
يقيس دليل الفقر البشري 1 الفقر في البلدان النامية، ويركز على أنواع الحرمان في ثلاثة أبعاد: طول العمر، كما يقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين؛ والمعرفة، كما تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين؛ وإجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص، كما يقاس بالنسبة المئوية للناس الذي لا يستعملون مصادر محسنة للمياه، والنسبة المئوية للذين ليست لديهم منافذ مستدامة إلى مصدر محسن للمياه، والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم.

دليل الفقر البشري 2

لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع محلي ما، فقد صُمم دليل منفصل - دليل الفقر البشري 2 - لقياس الفقر البشري في عدد مختار من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مستفيداً من البيانات الأكثر توفراً. ويركز دليل الفقر البشري 2 على الحرمان في الأبعاد الثلاثة عينها مثل دليل الفقر البشري 1، وعلى بُعد إضافي هو الاستبعاد الاجتماعي. والمؤشرات هي الاحتمال لدى الولادة بعدم العيش حتى سن الستين، ومعدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة، والنسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (مع الدخل المعدل المُتاح للأسرة تحت 50 بالمئة في المتوسط)، ونسبة البطالة لأمدٍ طويل (12 شهراً أو أكثر).

التفاوتات العالمية في دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية



دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة

يقيس دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة إنجازات في الأبعاد نفسها، ويستخدم المؤشرات نفسها، مثل دليل التنمية البشرية؛ لكنه يُعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال. وهو ليس سوى دليل للتنمية البشرية، معدل نزولاً إلى اللامساواة الجنوسية. فكلما ازداد التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجة البلد في دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة؛ مقارنةً مع درجته في دليل التنمية البشرية.

مقياس تمكين الجنوسة

يكشف مقياس تمكين الجنوسة ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية. ويركز على المشاركة، فيقيس عدم المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية من المشاركة وصنع القرار اقتصادياً وسياسياً. ويتتبع النسب المئوية للنساء في البرلمانات، وبين المشرعين وكبار المسؤولين والمدبرين، وبين المهنيين والعاملين التقنيين - وكذلك التباين بين الجنسين في الدخل المكتسب؛ مما يُظهر الاستقلالية الاقتصادية. ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنسين، من حيث أنه يكشف اللامساواة في الفرص التي تتيحها مجالات مختارة.

توفر البيانات الاقتصادية والاجتماعية دون القطرية مصادر هامة للأدلة على اندام المساواة، حتى ضمن البلدان التي كان أداءها بالمتوسط جيداً نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية. وتساعد الأدلة على التنمية القطرية غير

مجمّل الدخل القوميّ في المناطق المدينيّة الكبرى والساحليّة. وتُظهر الخريطة الأولى توزّع مستويات الناتج المحليّ الإجماليّ بين الوحدات الإداريّة في سنة 2000. وتدين المناطق الساحليّة، ذات المرافئ الكبيرة والمدن المينائيّة، بالكثير من ثروتها للصادرات. في سنة 1999، احتلت أغنى ثلاث مدن كبرى في الصين - شنغهاي وبياجينغ وتيانجين - أعلى مرتبة في دليل التنمية البشريّة. وكانت كلّ المناطق التابعة في أسفل الدليل من المقاطعات الغربيّة. علاوة على ذلك، تشهد المقاطعات الأكثر فقراً أعلى نسبة من اللامساواة؛ حيث حصلت التثبيت على أدنى المقادير في التحصيل العلميّ والعمر المتوقّع. ولن تُحقّق سوى بعض أنحاء الصين أهداف التنمية للألفيّة في الدخل والتعليم والصحة، مما يُخلّف وراء الركب مناطق داخلية شاسعة - لا سيّما المقاطعات الغربيّة.

البرازيل: تترك الشمال مخلفاً؟

للبرازيل تراث تاريخيّ طويل في اللامساواة المرتفعة؛ حيث تُحقّق أغنى 10 بالمئة من الأسر المعيشية دخلاً يفوق 70 ضعف الدخل الذي تُحقّقه أفقر 10 بالمئة من الأسر. وفي السنوات العشر الأخيرة، يتزايد الاتساع في معدلات الأميّة بين الولايات الأغنى والأفقر. ومع أنّ الفقر بدأ يتراجع في أوائل التسعينات، فقد حدث ذلك بشكل غير متكافئ - كما أنه لا يتراجع بسرعة كافية تمكّن البرازيل من تحقيق أول أهداف التنمية للألفيّة. وبحسب المعدل الراهن للنمو، فإن الجنوب هو المنطقة الوحيدة التي يُتوقّع أن تخفّض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015. لكنّ الشمال الشرقيّ، وهو أفقر المناطق في البرازيل، خفّض الفقر أيضاً على نحوٍ جذريّ؛ كما فعلت المناطق الوسطى والجنوبيّة الشرقيّة. وكان الشمالُ المنطقة الوحيدة التي شهدت تزايد الفقر، حيث ارتفع من 36 بالمئة في سنة 1990 إلى 44 بالمئة سنة 2001. (تتخصر البيانات عن الشمال بالمناطق الحضرية فقط). فلماذا يُخلّف مثل هذا العدد الكبير من الناس وراء الركب، عندما يكون النموّ الإجماليّ جيّداً؟ لا يقع الذنب في ذلك على قصور في الموارد العادية، وإنما على التمادي في اللامساواة المرتفعة. فالشمال لا يشهد ازدياداً في الفقر فحسب، بل يتخلّف أيضاً من ناحية أداء دليل التنمية البشريّة - بخلاف الجنوب الحضريّ الغني (ساو باولو وريو دي جانيرو وريو غراندي دو سول)، وبخلاف الشمال الشرقيّ الذي شهد تحسّناً كبيراً في دليل التنمية البشريّة. وتستدعي المعاني الضمنية لهذا الأمر، بالنسبة إلى السياسات، وجوب تخصيص مزيد من الموارد للمناطق التي هي بأمرّ الحاجة إليها - الشمال، بسبب الاتجاهات المعاكسة؛ والشمال الشرقيّ، بسبب استمرار التدنّي في مستويات نميّه البشريّة.

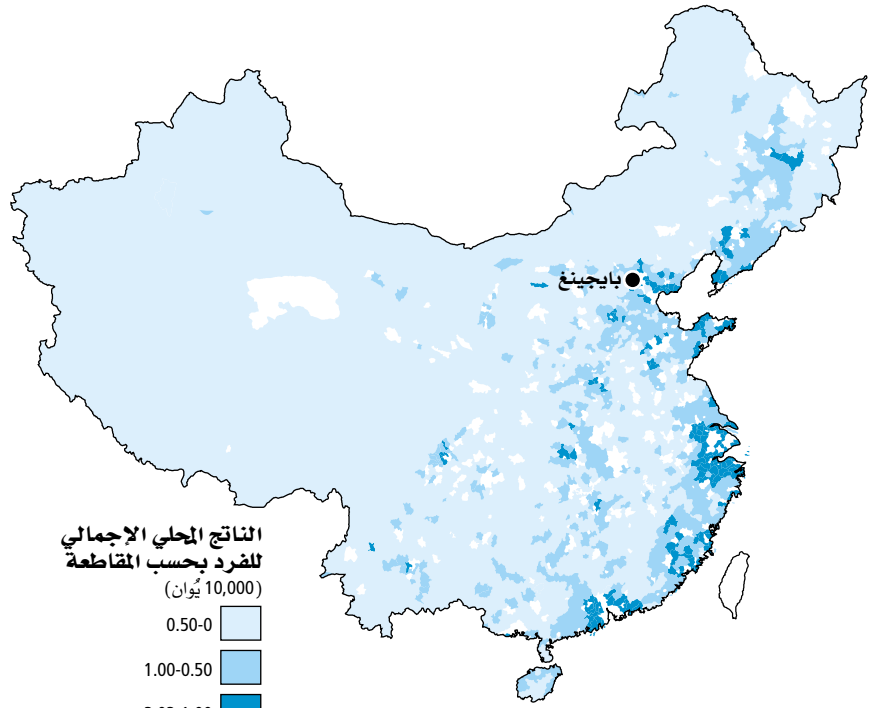
المتوازنة في تحديد أولويّات السياسات. ويجب أن تتوجّه الجهود بشكل خاصّ إلى استئصال الفقر البشريّ المستحكم، الذي يضرب بعض المناطق والمجموعات في بلدان تكون بقيّتها ذات مستويات من التنمية البشريّة أعلى من ذلك بكثير. وتوفّر بعض البلدان بيانات مفصّلة دون فُطريّة من أجل التحليل الاجتماعيّ الاقتصاديّ المعمّق، ورسم الخرائط المكانية للمتغيّرات الاجتماعيّة الاقتصاديّة حيثما أمكن. ويُدقّق أدناه في بعض هذه البيانات، لأنّها توفّر أمثلة جيّدة عن الفجوات المتنامية أو الباقية. حيث تخلفّت مناطق بأكملها أو مجموعات (أو كلاهما) عن الركب في مجال واحد أو أكثر من مجالات التنمية.

الصين: تقدّم سريع تدفعه المناطق الساحليّة

تُعتبر الصين من البلدان القليلة ذات الأداء الإجماليّ الجيّد بالنسبة إلى مؤشّرات أهداف التنمية للألفيّة. مع ذلك، أظهرت تجربة التنمية الصينيّة في العقود الأخيرة وجود تباينات كبيرة في النتائج الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين المناطق الساحليّة والداخلية. وهو اتجاه يعكس أيضاً الانقسامات بين المناطق الريفيّة والحضرية. فقد شهدت المناطق الساحليّة باطرادٍ أسرع نموّ اقتصاديّ، إذ ارتفعت المداخل الفردية في المناطق الساحليّة بين سنتي 1978 و1998 بنسبة مذهلة تبلغ 11 بالمئة في العام. ويعني ذلك، مع تجاهل التضخّم، أنّ 100 دولار في سنة 1978 قفزت إلى 800 دولار بعد 20 سنة فقط.

علاوة على ما تقدّم، تسارع أداء المناطق الساحليّة في تسعينات القرن العشرين، حيث بلغ متوسط النموّ السنويّ 13 بالمئة - خمسة أضعاف مستوى التنمية الأبطأ في المناطق الصينية الشماليّة الغربيّة، التي يتنقّ أنها بعيدة عن الساحل المزدهر تجارياً. نتيجة لذلك، يتركز

الخريطة 1: التوزيع الجغرافي للدخل في الصين، عام 2000



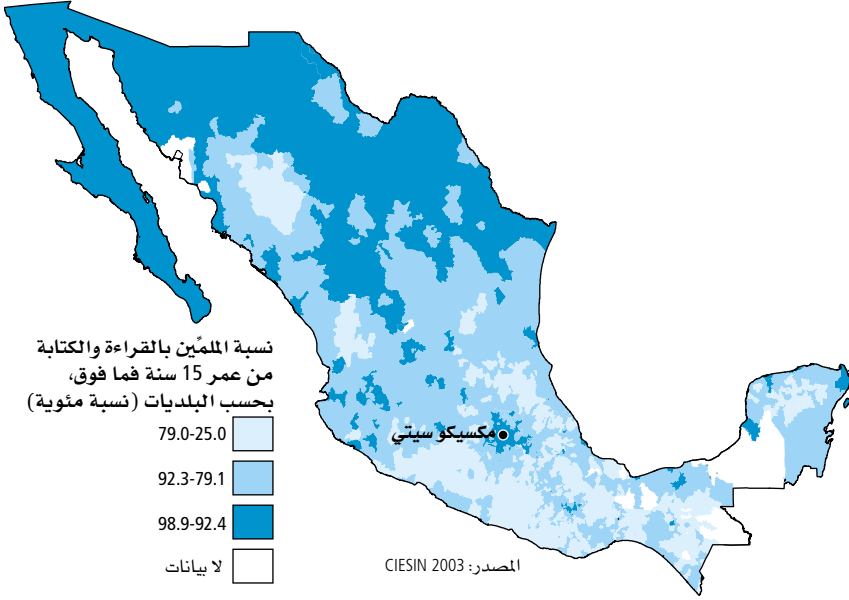
ملاحظة: جُمعت المقاطعات ذات العدد السكانيّ المتدنّي جداً (أدنى 20 بالمئة) لحساب دخل الفرد في الناتج المحليّ الإجماليّ لديها مجتمعة، لأن الأعداد القليلة المتفرقة للسكان لا تسمح بتخطيط مفصّل رفيع الدقّة للدخل الفردي.

المصدر: CIESIN 2003

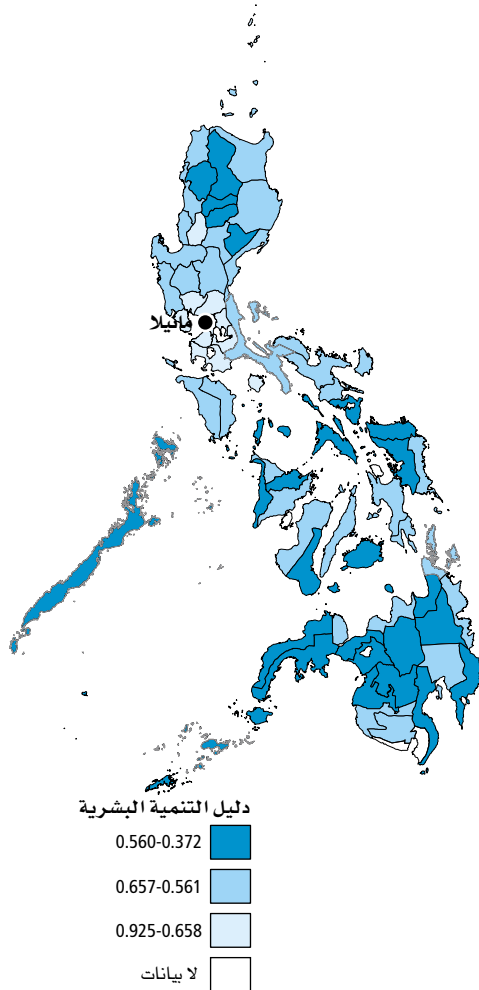
الجدول 1			
معدلات الأمية في البرازيل بحسب الإقليم - من عمر 15 سنة فما فوق، 1990 و2001			
الاقليم	1990	2001	تغيّر
البرازيل	18.7	12.4	-6.4
شمال	12.4	11.2	-1.2
شمال شرق	36.4	24.3	-12.2
وسط شرق	16.9	10.2	-6.7
جنوب شرق	11.4	7.5	-3.9
جنوب	11.7	7.1	-4.6

المصدر: Mendonça 2003

الخريطة 2: إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في المكسيك، عام 2000



الخريطة 3: دليل التنمية البشرية في الفلبين، العام 1994



المكسيك: التنمية تستثني الجنوب

منذ أوائل تسعينات القرن العشرين والأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المكسيك متفاوت في أحسن الأحوال؛ حيث تلقى تعافياً من أزمة الدين في الثمانينات ضربت من الأزمة المالية لسنة 1994-1995. غير أن المكسيك، ككل، ماضية على الطريق السوي نحو تحقيق معظم أهداف التنمية للألفية. فقد قل الفقر في سنة 2000 عما كان عليه سنة 1992، إذ هبطت نسبته من 15 إلى 13 بالمئة (مع أنه قفز في سنة 1995 إلى 18 بالمئة)؛ والمناطق الأفقر هي الجنوب، والجنوب الشرقي. كذلك ازدادت فجوة الثروة سوءاً في التسعينات؛ ففي أواخر العقد كان دخل العشرة بالمئة ممن يحققون أعلى المداخيل يزيد 35 ضعفاً على دخل العشرة بالمئة من أصحاب أدنى المداخيل، بالمقارنة مع 33 ضعفاً في سنة 1992. لكن مؤشرات التنمية الأخرى - الصحة والتغذية والتعليم، بشكل رئيسي - تحسنت في التسعينات.

وفي حين تقسم اللامساواة مجتمع المكسيك على أسس إثنية واجتماعية، فإن الفجوة الأكثر بروزاً هي تلك التي تفصل الجنوب عن الشمال؛ مغلقة الجنوب وراء المناطق الأخرى في كل أهداف التنمية للألفية تقريباً. فالولايات الجنوبية هي في الغالب ريفية وسكانها من أبناء البلاد الأصليين، فيما اقتصادياتها زراعية إلى حد كبير ومفتقرة إلى البنية التحتية. ونظراً لسوء الأداء في الجنوب والتقدم في الشمال، فقد استمر هذا الانقسام التاريخي منذ انفتاح المكسيك على التجارة العالمية في التسعينات؛ إذ استفاد الشمال والشمال الغربي، في حين أن بُعد الجنوب عن الحدود الأمريكية استثناء من التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة وكندا.

في ولاية تشياباس الجنوبية، يعيش أكثر من 30 بالمئة من السكان في فقر مدقع، وحوادث العنف متكررة - مثلما هي في الأماكن الأخرى من الجنوب. علاوة على ذلك، أن أعداداً كبيرة من الناس في الجنوب أميون (الخريطة 2). ويعكس هذا النمط أيضاً الفجوات في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، وهي أعمق في معظم الولايات التي تسودها الأمية في الجنوب.

الفلبين: دمج الأقليات الإثنية

بالإضافة إلى كون الفلبين بلداً شديد النشاط اقتصادياً واجتماعياً، فإن التضاريس والسّمات السطحية (الطوبوغرافية) الصعبة، والمناخ اللامواتي، تجعل الجنوب الشرقي أكثر تعرضاً للكوارث الطبيعية من الولايات الوسطى والشمالية الغربية (مانيل الكبرى) الأكثر اعتدالاً. وتضم بعض المناطق كثافات كبيرة من الأقليات؛ مثل انفصاليي المورو في إقليم منداناو المسلم المستقل ذاتياً في جنوب غرب منداناو ووسطها في الجنوب، والسكان الأصليين الذين يهيمنون على إقليم كورديليرا الإداري في الشمال. وتتخلف مناطق شاسعة في هذه الأقاليم من حيث المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية العديدة بالنسبة إلى المتوسط القومي. وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية في شرقي آسيا سنة 1997، بالإضافة إلى الظاهرة الطقسية إل نينيو خلال العام التالي، في ارتفاع معدل الفقر إلى 28 بالمئة سنة 2000. ولم يكن هذا الاتجاه مأسفاً، حيث ازداد الفقر في المناطق الجبلية الوسطى لجزيرة لوزون الشمالية والمناطق الغربية من منداناو في الجنوب.

وما زالت التباينات الإقليمية في فقر المداخيل واسعة، من نسبة متدنية تبلغ 12 بالمئة في منطقة مانيل إلى 74 بالمئة في إقليم منداناو المسلم المستقل ذاتياً. وينعكس هذا الأمر في التوزيع اللامتكافئ لدليل التنمية البشرية، مظهرًا عن كُتب التوزع الإثني

الجدول 2
معدلات وفيات الرضع في الهند بحسب الولايات والأقاليم، التسعينات

الولايات	معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي) 93/1992	معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي) 98/1997	نسبة الريف إلى الحضري 1995
أندرا برادش	70.4	65.0	1.72
أوتار برادش	99.9	86.7	1.35
أوريسا	112.1	82.0	1.65
بيهار	89.2	73.0	1.30
تاميل نادو	67.7	48.2	1.65
راجستان	76.3	80.4	1.45
غوڤارات	73.5	62.2	1.45
كارنتكا	65.4	51.5	1.60
كيرالا	23.8	16.3	1.23
مادهايا برادش	85.2	86.1	1.70
مهرسترا	50.5	43.7	1.94

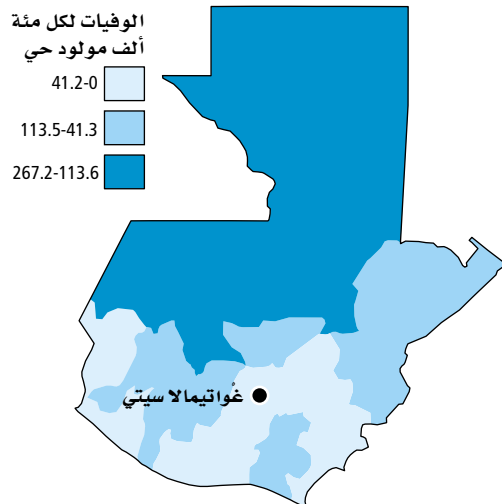
المصدر: المعهد الدولي للعلوم السكانية 2000 (IIPS)

بين عامي 1979 و2000، مما أعاق التنوع، والتوزيع الأفضل، للملكية والمخاطرة (Fuentes, Balsells and Arriola 2003). ولكن في حين أن الوضع مقلق بالمعنى المطلق، فقد حدثت أكبر نسبة مئوية من التخفيض للفقر المدقع خلال التسعينات في أوساط الأسر المعيشية من السكان الأصليين؛ من 32 بالمئة إلى 26 بالمئة. ومع أن تقدم الدخل المسجل في الكثير من المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية للألفية مريضاً، إلا أن سوء التغذية (من جراء الجفاف، بشكل رئيسي) ازداد في الشمال الغربي ولا سيما في الشمال - مما أثر إلى حد كبير على السكان الريفيين الأصليين؛ موحياً على الأرجح بوجود عيوب في البنية التحتية.

مالي: حرمان النساء من اللحاق بالركب

أحرزت مالي تقدماً هاماً في كثير من مؤشرات أهداف التنمية للألفية. وعلى الرغم من بعض التغيرات، فقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1992 و1999 تحسناً إجمالياً للتنمية في كل المناطق. مع ذلك، تعاني أعداد كبيرة جداً من النساء في كثير من مجالات التنمية الهامة. ففي التعليم، ثمة 40 بالمئة من الرجال يُلمون بالقراءة والكتابة؛ فيما تبلغ النسبة بين النساء 33 بالمئة.

الخريطة 4: الوفيات الأمومية في غواتيمالا، العام 1997



المصدر: CIESIN 2003

للسكان؛ حيث الأداء الأسوأ في مناطق الأقليات الإثنية (الخريطة 3). ويظهر الأداء المتغاير على نحو مماثل عند تفحص مؤشرات أخرى، بما في ذلك معدلات وفيات الأطفال، حيث سجلت أقل التحسنات في منطقة منداناو أيضاً.

الهند: تقدم عام، وأبطاً للبعض

حققت الهند، موطن سدس سكان العالم، تقدماً عظيماً على معظم الجبهات. فقد انخفض الفقر بشكل جذري، وحدثت تحسينات في تعليم الذكور والإناث على السواء. كما تحققت تحسناً هائل في الفجوات بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة، لا سيما في الولاية الوسطى الفقيرة مادهايا برادش؛ وإلى حد ما في ولايات راجستان وأوتر برادش وبيهار.

مع ذلك، يبدو أن عدداً من المناطق مستثناة من هذا الاتجاه؛ وبخاصة على الحدود مع باكستان ونيبال. كما أن الفجوات في الإلمام بالقراءة والكتابة، بين الطبقات الاجتماعية المتدنية وبقية السكان، تبقى عالية جداً؛ وبخاصة في الولايات الأشد فقراً - راجستان وأوتر برادش وبيهار - وفي كارنتكا. ووجد شريف وسودرشان (1996) أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث في أوساط قبائل المنبوذين كانت متدنية إلى حد سبعة بالمئة في راجستان وتسعة بالمئة في مادهايا برادش.

هناك أيضاً هموم خطيرة في مجال الصحة. فمعدلات الوفاة ما زالت عالية في الولايات الريفية الأفقر، ذات الطبقات الاجتماعية المنبوذة، لا سيما بين الأمهات والأطفال؛ وتعود بمعظمها إلى نقص التغذية الواسع الانتشار، والبنية التحتية الرديئة (Bajpay 2003). وبين 1992/1993 و1998/1997، هبطت نسبة وفيات الرضع في كل الولايات باستثناء مادهايا برادش وراجستان. علاوة على ذلك، فإن معدلات وفيات الرضع أعلى بكثير في المناطق الريفية، وبخاصة في مهرسترا وأندرا برادش (الجدول 2). ولا تزال المعدلات العالية للتمنيح ضد الأمراض خاصية شبيهة محصورة بمقاطعات الجنوب والجنوب الغربي. وفي أماكن عديدة، وبخاصة في الشمال والشمال الشرقي، جرى تمنيح أقل من تلك الأطفال في سنة 1999.

غواتيمالا: تقدم في الفجوات بين الجنسين وبين الإثنيات

منذ سنة 1990، يجري التقدم نحو أهداف التنمية للألفية في غواتيمالا ببطء، وعلى نحو غير متساو. وفي السنوات الأخيرة، اشتملت الصدمات على الجفاف الخطير وتدني الأسعار العالمية للبن، منتج التصدير الرئيسي للبلاد. وفي التسعينات، شهدت مجموعات ومناطق كثيرة تحسينات في التنمية البشرية، فيما كانت النتائج في الشمال والشمال الغربي مخيبة للأمل. فقد شهدت هذه المناطق، التي يعيش فيها معظم السكان الغواتيماليين الأصليين، أعلى نسبة للفقر سنة 2000. ويبدو أن هناك بعض التداخل بين التمييز الذي يواجهه هذه الأقليات الإثنية والنساء. فالخريطة الرابعة، مثلاً، تُبين أن وفيات الأمومة هي الأعلى في الشمال والشمال الغربي؛ مما يوحي بضعف الأنظمة الصحية في المناطق الريفية، حيث السواد الأعظم من السكان هم الأقليات الإثنية والنساء.

وتوضح معدلات الأمية أحد الأوجه الأخرى للمشكلة. فقد كانت النساء في الشمال الغربي المجموعة الوحيدة التي لم تشهد تحسناً في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. ويتم التمييز وفقاً للجنس والعرق في المناطق نفسها، وربما يؤثر على الناس أنفسهم: النساء من السكان الأصليين. وتتعدّد هذه الاتجاهات باستمرار للامساواة، وبخاصة في تركيز الأراضي؛ وهذه كلها أمور تعيق تنمية غواتيمالا. ووفقاً لدراسة حديثة العهد، ازداد تركيز الأراضي

وتجسّد المناطقُ الريفيةُ الشماليّةُ هذه الصورةَ القوميّة، لا سيّما كنتيجة للمواقف الثقافيّة من النساء في المناطق الريفية. كذلك تُصاب النساء على نحوٍ غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا). ففي سنة 1992، كان معدل العدوى نحو 3 بالمائة، وأعلى المعدلات بين ممتهنتات الجنس (Backiny-Yetna, Raffinot and Coulibaly 2003). وقد ساهم المرض في نسبة الوفاة الأمومية المرتفعة، البالغة نحو 580 لكل 100 ألف مولود حي. ولم تتغيّر هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية.

بوركينافاسو: مواجهة الجفاف والمرض

تُظهر بوركينافاسو، أحد أفقر بلدان العالم بحسب دليل الفقر البشري والنواتج المحلي الإجمالي للفرد، اختلافات حادّة في التنمية بين الأقاليم الشرقية والغربية. فالشرق جاف، ممّا يُعقّد الأعمال الزراعيّة؛ فيما الغرب أكثر رطوبة، مما يوفّر المناخ الملائم لزراعة القطن؛ كما أنّ مدى حدوث الفقر في المناطق الريفية أعلى بخمس مرّات (50% من المناطق الريفية عامي 1994 و1998). ازداد سوء التغذية بين سنتي 1993 و1999 في كل المقاطعات، كما ازدادت إعاقة النمو الطبيعي من 29 بالمائة في سنة 1993 إلى 37 بالمائة في سنة 1999؛ وتقف المناطق الريفية وراء هذا الاتجاه. وفي العاصمة واغادوغو، يعاني ما يُقدّر بحمّس الأطفال من سوء التغذية؛ كما يعاني ثلث الأطفال في بقية البلاد من هذا الأمر. ولم تتحسن معدّلات الالتحاق بالمدسة الابتدائية بين السكّان الريفيين إلاّ بشقّ الأُنفس. ففي سنة 1994 بلغ الرقم عند الفتيات الريفيات 22 بالمائة، بالمقارنة مع 69 بالمائة عند الحضريّات. وبعد أربع سنوات، تغيّرت الأرقام إلى 24 بالمائة و99 بالمائة على التوالي؛ مشيرة إلى تقدّم بطيء للغاية في المناطق الريفية.

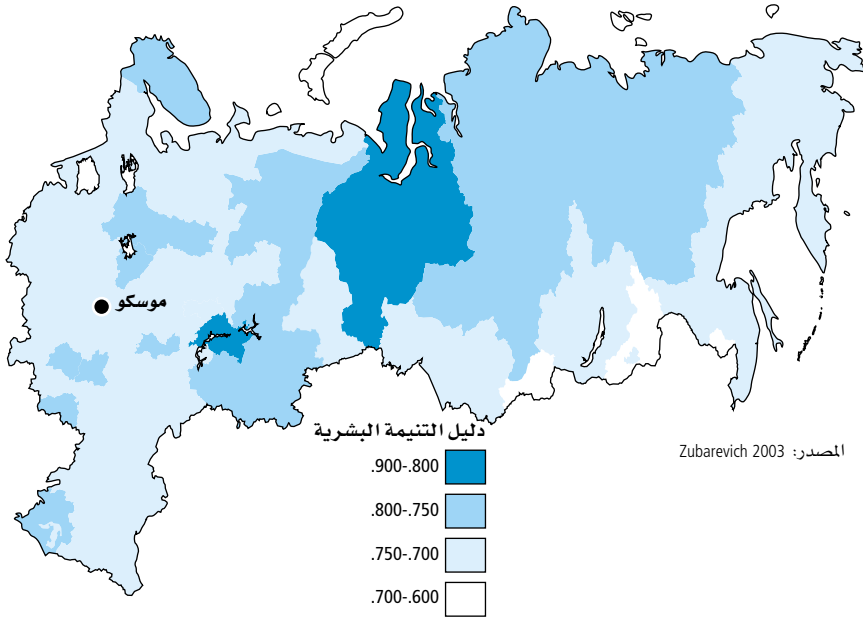
الاتحاد الروسي: صدمات التنمية والتحيز الجنوسّي

شهد الاتحاد الروسي تحولاً عميقاً منذ انتقاله إلى اقتصاد السوق. علاوةً على ذلك، قوّضت صدمتان في تسعينات القرن العشرين مؤشّرات التنمية لديه؛ الأولى هي فيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز، حيث وصل عدد المصابين به إلى 178 ألفاً في سنة 2001 (Zubarevich 2003). وأثر المرض بشكل رئيسي على الناس بين سنّ 15 و29 سنة، وعلى سكّان المناطق الحضريّة (موسكو وسانت بيترسبرغ وسفردلوفسك أوبلاست). وكانت الصدمة الكبيرة الثانية ازدياد الفقر واللامساواة بين المناطق وداخلها. ففي سنة 2000، كانت موسكو وتاتارستان ومنطقة تيومن أوبلاست المتّيجة للنفط والغاز، المناطق الوحيدة التي يمكن مقارنة مستويات دليل التنمية البشرية فيها بتلك التي لبلدان أغنى مثل الجمهوريّة التشيكية وهنغاريا وسلوفينيا. وعلى الطّرف الآخر من الطّيف، حلّت جمهوريّة سايبيريا والشرق الأقصى؛ اللتان تُماثلان مستويات دليل التنمية البشرية فيهما مستويات الغابون ونيكاراغوا (الخريطة 5).

تعكس هذه الفجوات داخل المناطق صورة الاختلافات في ما بين المناطق، حيث تشهد أغنى المناطق الثلاث أيضاً أكثر الاستقطابات حدّة بين الغنى والفقر. فقد ارتفع الفقر في روسيا عبر المناطق الحضريّة والريفية على حدّ سواء، لا سيّما بين سنتي 1997 و1999؛ واصلت إلى 57 بالمائة في المناطق الريفية، بالمقارنة مع 47 بالمائة في المناطق الحضريّة. كما أصاب الفقر مناطق مختلفة بطرق مختلفة؛ إذ يبدو أنّ عدم الاستقرار الاقتصاديّ (مثل الصدمات الماليّة في أواخر التسعينات) فأقم التباينات الإقليمية في مستويات المعيشة، حيث يتزايد فقر الأقاليم الأقلّ نموّاً بسرعة أكبر (Zubarevich 2003).

وجّه تنامي الفقر ضربات قاسية على نحو خاصّ إلى المسنّات والأسر التي تُعيلها الإناث، مما يبيّن «تأنيثاً» مقلقاً للفقر في روسيا. ومن القوى المحرّكة لهذا الاتجاه، انعدام استقرار الوظائف والتمييز في الأجور ضدّ النساء. ففي أوائل 1999، كانت نسبة أجور الإناث إلى الذكور 56 بالمائة؛ وفي نهاية تلك السنة، هبطت النسبة إلى 52 بالمائة، ثم بلغت 50 بالمائة في أواسط عام ألفين (Zubarevich 2003). ورأت دراسة أخرى أنّ هذه النسبة هبطت من 70 بالمائة في سنة 1998 إلى 63 بالمائة في سنة 2000. بالإضافة إلى ذلك، كان التمثيل السياسي للنساء متدنياً جداً في الفترة الانتقاليّة؛ إلاّ أنّ الفجوات بين الجنسين في التعليم بقيت متدنّية - قريبة من مستواها قبل المرحلة الانتقالية.

الخريطة 5 : دليل التنمية البشرية في الأقاليم الروسية، العام 2000



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى التقارير القطرية للتنمية البشرية، وأيضاً:

Mendonça 2003; Bajpay 2003; Baumeister 2002, cited in Fuentes, Balsells and Arriola 2003; Backiny-Yetna, Coulibaly and Raffinot 2003a, b; Zubarevich 2003.

التغلب على الحواجز البنيوية في وجه النمو - لإنجاز الأهداف



فقر المداخل للعديد من الأسر؛ ممّا يزيد مدخراتهم ويحررّ موارد للاستثمار في التنمية البشرية. ومن دون النمو الاقتصادي، لا يمكن للبلدان أن تتوقّع تخفيض نسبة السكّان العائشين في فقر المداخل بمقدار النصف التي هي أولى غايات أهداف التنمية. ثانياً، يؤدي النمو الاقتصادي في المعتاد إلى زيادة إيرادات الحكومة. ونظراً لأنّ معظم الاستثمارات في التنمية البشرية - الصحة والتغذية والتعليم والبنية التحتية - يأتي من القطاع العام، فإن الموارد الضريبية الأكبر تكون حاسمة للوفاء بالأهداف.

ولكن في حين أنّ النمو الاقتصادي ضروريّ لزيادة الإنفاق العام على التنمية البشرية، فإنه قلماً يكون كافياً. فثمة حكومات تهمل مثل هذه الاستثمارات، أو تمارس تمييزاً في تخصيصها بين المجموعات السكانية؛ مضعفةً بذلك الفوائد المحتملة التي يمكن أن يوفرها النمو الاقتصادي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية للألفية. وقد استخدمت تقارير التنمية البشرية السابقة مصطلح النمو العديم الرأفة لوصف النمو الذي لا يصل إلى الفقراء، إمّا لأنّ الأسر المعيشية الأغنى تتلقّى معظم الزيادة الطارئة على الدخل، وإما لأنّ الحكومات لا تستثمر الإيراد الإضافي في احتياجات التنمية البشرية للفقراء. وكما بيّن تقرير

تقول الرسالة الجوهرية لتعاهد التنمية للألفية - ولهذا الفصل - إن العديد من أفقر بلدان العالم وأقاليمه يواجه معوقات بنيوية تجعل من الصعب جداً عليها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وليس من قبيل المصادفة، إذاً، أنّها الأكثر فقراً.

فالتنمية المستدامة تتطلب وصول البلدان أولاً إلى عتبات أساسية على جبهات عدة: الحكم الاقتصاديّ السليم؛ الرعاية الصحية والتعليم الأساسيين؛ البنية التحتية الجوهرية؛ فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وإذا قصر بلدٌ عن الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه العتبات بسبب ظروف بنيوية - مثل مرض متفشٍ، أو موقع بعيد عن الأسواق العالمية، أو تربة هشّة وإنتاج منخفض للغذاء على نحو خاص، أو قابلية عالية للتعرّض للكوارث الطبيعية - فإنه يميل إلى السقوط في أشراك الفقر؛ ممّا يجعل النمو الاقتصاديّ المستدام بعيد الاحتمال. ونظراً لأنّ هذه البلدان تواجه عوائق عالية ولديها مواردٌ محدودة، فإنها لا تستطيع الوصول إلى عتبات النمو من تلقاء نفسها؛ بل تتطلب مساعدةً خارجيةً.

وحتى في البلدان التي تحقق نتائج جيدة من نواحٍ أخرى، يُمكن للمعوقات الاقتصادية أن تُسهم في إحداث جيوب من الفقر المستحکم. مثلاً على ذلك، تواجه أقاليم الصين الداخلية مسافات أطول بكثير للوصول إلى الموانئ، وبنى تحتية أكثر رداءة بكثير، وظروفاً طبيعيةً أحيائيةً أكثر قساوةً بكثير ممّا تواجهه أقاليمها الساحلية التي تتمتع بأسرع نمو اقتصاديّ مستدام في تاريخ البشرية. ويتطلب خفض الفقر في بلدان الكثافة السكانية العالية، مثل الصين والهند والبرازيل، تركيزاً على كيفية تخصيص الموارد لتخفيض الفقر والتفاوتات. لكنّ هذا التحديّ مختلف جداً عن ذلك الذي تواجهه بلدان الأولوية القصوى؛ العالقة عادةً في أشراك الفقر، ولا تمتلك الموارد الكافية للوفاء باحتياجات المواطنين العاديين. ناهيك من الأكثر فقراً. وتتجم اللاكفاية في الموارد، بمعظمها، عن الافتقار إلى النمو الاقتصاديّ (الإطار 3.1).

ثمة سببان لكون النمو الاقتصاديّ ضرورياً للوفاء بأهداف التنمية للألفية: أولاً، لأنه يخفّض مباشرةً من

الإطار 3.1

النمو المطلوب لتخفيض فقر الدخل بمقدار النصف

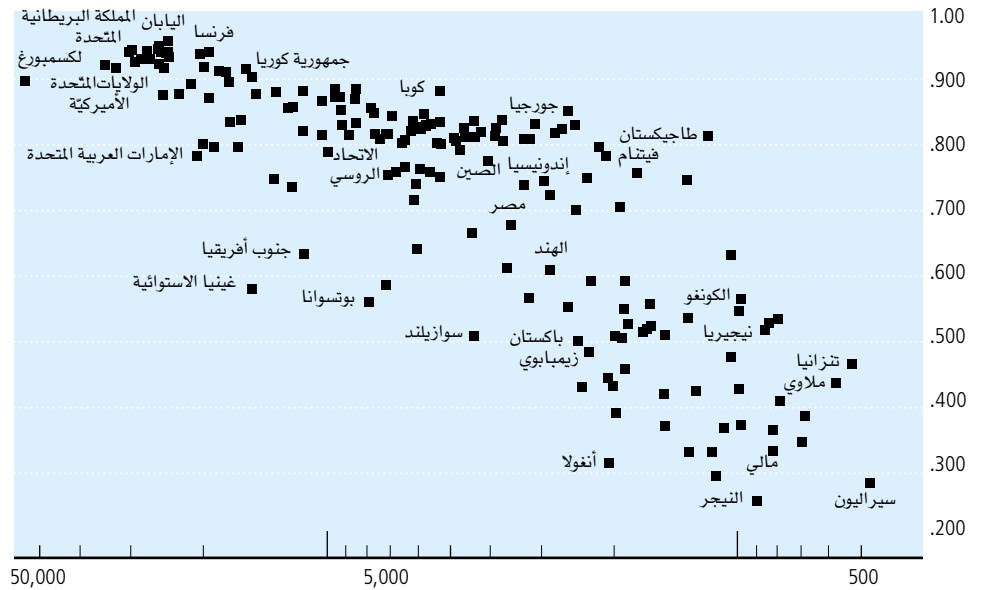
(Brono, Ravallion and Squire 1998; see also Adams 2002) يوحى هذا التقدير للمرونة بأنّ تخفيض أعداد الفقراء بمقدار النصف يتطلب زيادة مقدارها 41 بالمئة في الدخل الفردي. وإذا ما وُزعت هذه الزيادة على 25 سنة (1990 إلى 2015)، فثمة حاجة إلى نمو سنويّ مقداره 1.4 بالمئة. وإذا كان على بلدٍ ما تحقيق زيادة 41 بالمئة بأكملها بين 2003 و2015، فسوف يحتاج إلى معدل سنويّ أعلى بكثير (2.9 بالمئة). مع ذلك، يُعتبر حتى المعدل الأعلى ضمن حدود الممكن جداً لبلدٍ متدنّي الدخل. إذا وُضعت الشروط المسبقة للنمو وسياساته في نصابها.

إنّ النمو الاقتصاديّ مهمّ لتحقيق كل أهداف التنمية للألفية، لكنّ تعلقه الأكثر مباشرةً هو بالغاية الأولى التي تدعو إلى تخفيض نسبة الفقراء بمقدار النصف بين سنتيّ 1990 و2015. وقد حسبت دراساتٌ عديدة «مرونة الفقر مقابل الدخل المتوسط» - أي النسبة المئوية للتراجع في معدل الفقر العديّ مقابل كل زيادة مقدارها واحد بالمئة في الدخل الفردي. ومن التقديرات المعهودة في كتابات القياس الاقتصاديّ الواسعة، المُبينة على توزيع الدخل ثابتاً، أنّ معدلات الفقر تتراجع بمقدار 2 بالمئة لكل زيادة 1 بالمئة في متوسط الدخل الفردي، لتكون المرونة 2

المصدر: Brono, Ravallion and Squire 1996; see also Adams 2002

التنمية البشرية والمداخل

دليل التنمية البشرية*



الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 2001، معادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي (ميزان لوغاريتمي)
ملاحظة: يستخدم هذا الرسم دليل التنمية البشرية*، المبني باستخدام مكثني التعليم وطول العمر من مكونات دليل التنمية البشرية
وإغفال الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى معلومات البنك الدولي 2003

عندما تكون للفقراء قدرة
سياسية تحميها الحقوق
المدنية والسياسية، يستطيعون
أن يكونوا أكثر فعالية في
الضغط من أجل سياسات تخلق
فرصاً اجتماعية واقتصادية

تُعزّز التنمية البشرية الجيدة النمو الاقتصادي، الذي يدفع بدوره التنمية البشرية قدماً إلى الأمام (الرسم 3.3). لكثه ينطوي أيضاً على حلقة مُفرّغة - حيث تسهم التنمية البشرية الرديئة في التراجع الاقتصادي، ممّا يقود بدوره إلى مزيد من التدهور في التنمية البشرية. ويتطلّب تحقيق أهداف التنمية للألفية بالنسبة إلى الكثير من البلدان - لا سيّما ذات الأولوية القصوى - الخروج من الحلقات المفرّغة (أو أشراك الفقر، لكي نستخدم مفهوماً ذا علاقة أوثق) ودخول الحلقات المكتملة.

إنّ التآزر بين النواحي المختلفة للتنمية البشرية هامٌّ أيضاً، حيث يتطلّب تحسين الصحة والتعليم تدخلات ذات صلة في الالتحاق بالمدرسة وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية والتغذية والماء والصرف الصحيّ. فالسيطرة على الإسهال والحصبة، مثلاً، لا تحسّن الصحة فحسب، وإنّما تخفّض أيضاً سوء التغذية؛ الذي يقوِّض بشدّة قدرة المرء على التعلّم والنمو، ومن ثمّ فإنّ له عواقب هامة على التعليم وتطويع قوّة عاملة منتجة. لكنّ السيطرة على الإسهال تتأثّر بتحسين الماء والصرف الصحيّ. فضلاً عن سلوك حفظ الصحة الذي يتعزّز بالتعليم.

يقوم الكثير من أنواع التآزر هذه على أساس الفاعلية والانصاف. فعندما تكون للفقراء قدرة

العموم مستويات المرض الإجمالية). ففي البلدان التي تبدأ بمداخل فردية دون 750 دولاراً (بالقيمة الثابتة للدولار عام 1990، المكيفة وفقاً لمعادل القوة الشرائية) ومعدلات وفيات للرضع تفوق 150 بين كل ألف مولود حي، ارتفعت المداخل في المتوسط بنسبة 0.1 بالمئة سنوياً. بينما البلدان التي تتراوح معدلات وفيات الرضع لديها بين 100 و150 نمت في المتوسط بنسبة 1.0 بالمئة سنوياً، وتلك التي تقلّ معدلاتها عن 100 نمت في المتوسط بنسبة 3.7 بالمئة سنوياً.

وفي البلاد ذات المداخل الأولية التي تتراوح بين 750 و1500 دولار، شهدت تلك التي تزيد معدلات وفيات الأطفال فيها على 150 نمواً سلبياً معدّله السنوي 0.7 بالمئة تحت الصفر، في حين بلغ متوسط النمو السنوي 1.1 بالمئة في البلدان التي تتراوح معدلاتها بين 100 و150، و3.4 بالمئة في تلك التي تقلّ عن 100³. وهكذا، كانت البلدان ذات الأوضاع الصحية الأفضل أكثر نجاحاً بشكل منهجيّ في تحقيق نمو أعلى، حتى بعد أخذ مستوى المداخل الأولية في الحسبان. كما أنّ النمو الاقتصادي يوفّر مزيداً من الموارد للاستثمار في التعليم والصحة - وهذه الاستثمارات، كما أُشير سابقاً، تسهم في ارتفاع نسبة النمو.

ينطوي هذا الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي على حلقة مُكتملة - حيث

بنغلاديش - كبيرةً وداخليةً، مع منفذ إلى الساحل

بنغلاديش من الثياب، الكثيفة العمالة، من 867 مليون دولار أميركي في سنة 1991 إلى 4.6 بليون دولار في سنة 2002 (الاتحاد البنغلاديشي لمصنعي الثياب ومصدرها 2003).

ولكن على الرغم من أن بنغلاديش حققت نجاحاً مثيراً للإعجاب في الخروج من الفقر العميق الغور، وتقدم صحة الأمهات والأطفال على مدى السنوات الثلاثين الماضية، فقد لا تكون تجارياً قابلة للتكرار عالمياً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن بنغلاديش ذات نظام اقتصادي كبير، وعدد سكانها 133 مليون نسمة.

فضلاً عن ذلك، أن بنغلاديش، حتى مع نجاحاتها، لا تزال بعيدة عن الوصول إلى بضعة من أهداف التنمية للألفية - بما في ذلك تلك المتعلقة بالجوع والصرف الصحي. لذا، فإن التوصية المركزية في تعاهد التنمية للألفية ما زالت تنطبق عليها؛ وهي ضرورة اتباع نهج متعدد الشعب لتحقيق الأهداف في القطاعات المختلفة.

المصدر: 2003 Bangladesh Garment Manufacturers and Exporters Association; World Bank 2003;

وللسبب الذي شرحه آدم سميت
قبل أكثر من قرنين، فإن قدرة
البلد على دعم التقسيم المعقد
للعاملة المطلوبة من أجل
التصنيع التنافسي دولياً تعتمد

على امتداد السوق

نقص المناعة البشرية/الأيديز (السيدا) وأمراض أخرى. كما أدت هشاشة التربة فيه، والتقلبات في هطول الأمطار وكمياتها على مدى عقود عديدة، إلى انخفاض إنتاج الغذاء. ونظراً لقلة موارد الطاقة، فلا بد من استيراد أنواع الوقود الأحفوري. أخيراً، تعني قلة عدد سكان مالي أن أسواقها المحلية صغيرة. ويعتبر المستثمرون أن مستويات التعليم والمهارات في هذا البلد متدنية جداً إلى حد أنها لا تسوّج التكاليف التي يفرضها عدم وجود منفذ بحري، وضعف الصحة، وتدني التغذية، وصغر السوق المحلية، وعوائق ذات صلة. باختصار، لا تصل مالي إلى العتبات المطلوبة لاجتذاب المستثمرين الأجانب أو المحليين خارج القطاعات التقليدية.

وهكذا، فإن تحقيق أهداف التنمية للألفية في مالي. وفي كثير من البلدان الأخرى ذات الظروف المماثلة. يتطلب استثمارات خاصة في مجموعة واسعة من القطاعات. وثمة حاجة إلى تحسين الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي والطرق والطاقة للوصول إلى العتبات المستلزمة للاستثمارات الخاصة، المستندة إلى السوق (يوضح الإطار 3.2 النجاح في بنغلاديش). ويمكن أن تصبح مالي مصدرة ناجحة للملابس ومصدراً للسياح ومصنعة للمنتجات الزراعية المدارية، إلى جانب أشياء أخرى؛ لكن مثل هذه الأنشطة لن تُلغ إلا بعد الوصول إلى عتباتي الصحة والتعليم وغيرهما من العتبات الرئيسية. ونظراً لأن البلد أفقر بكثير مما يلزم لتفعيل هذه الاستثمارات بمفرده، فإن على البلدان الشريكة توفير التمويل لعملية الاقلاع الاقتصادي.

تطوّرت بنغلاديش منذ تأسيسها في سنة 1971 إلى ديموقراطية، وحققت تخفيضات كبرى في فقر المداهيل والفقر غير المتعلق بالمداهيل؛ حيث هبط فقر المداهيل من 48 بالمئة عام 1989 إلى 34 بالمئة في عام ألفين. وساعدت السياسات الاجتماعية الأساسية. الصحة والتعليم وخدمات الصحة التوالدية وتنظيم الأسرة. في خفض نمو السكان وتقليص القوة العاملة. علاوة على ذلك، يتحوّل معظم السكان إلى مُلمّين بالفراءة والكتابة. وعزّزت التغيرات الإيجابية، التي أطلقها الاندفاع نحو التصدير، الحاجة إلى أناس أفضل تعليماً.

كان النمو الصناعي مصدراً رئيسياً للنجاح. بالإضافة إلى ذلك، عملت الوكالات الحكومية على مساعدة القطاع الخاص من خلال الاستثمار في البنية التحتية والمهارات؛ وهما أمران حاسمان في إطلاق الاندفاع التصديري واستدامتها. كذلك، حافظت الحكومة على الاستقرار الحيوي للسياسات الداعمة للفقراء. ونتيجة لهذه المبادرات في السياسات، قفزت صادرات

1.3 بالمئة بين عامي 1980 و1998؛ في حين بلغ المتوسط في البلدان المتدنية الدخل 0.31 بالمئة تحت الصفر. لكن كثيراً من البلدان المتدنية الدخل، بما فيها الصين والهند، حققت نتائج جيدة للغاية.

ركّزت معظم قصص النجاح في البلدان المتدنية الدخل على الصادرات المصنّعة (أنظر الملمّم 3.1). ومن بين البلدان النامية ذات البيانات الكافية عن التجارة والنمو الاقتصادي في الفترة 1980-1998، صدر 24 بلداً، في المقام الأول، سلعة مصنّعة؛ وصدّر 43 بلداً، على نحو رئيسي، سلعة أولية (غير النفط)؛ في سنة 1995¹⁰. ولم يفشل في تحقيق النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة سوى واحد من البلدان المصنّعة المصدرة، مقارنةً باثنين وثلاثين من البلدان المصدرة لسلع الأولية.

من خلال إدراك الارتباطات بين النمو الاقتصادي والبنية الاقتصادية، يمكن التركيز على المشاكل التي تواجه أفقر البلدان. على سبيل المثال، لماذا أصبحت الصين مصدراً مصنّعاً ولم تصبح مالي هكذا؟ هل يعود السبب إلى السياسات الاقتصادية فقط، أم أن الأوضاع البنيوية تقوم أيضاً بدور ما؟ وإذا قامت الأوضاع البنيوية بدور ما، فكيف يمكن تحسين البنى الأساسية في مالي لكي تصبح مصدرة مصنّعة ناجحة؟

ليس من السهل على بلد أن يُصبح ذا قدرة تنافسية على نطاق دولي في المنتجات التي تتجاوز السلع الأولية التقليدية. في مالي، ليست عائدات الاستثمارات التصنيعية عالية جداً، ولا يعود ذلك فقط إلى السياسات الاقتصادية. فهذا البلد محاطً باليابسة ويعاني من مستويات عالية في الملايا والسلّ وفيروس

تحديات بنيوية من الجغرافيا اللامواتية وصغر الأسواق وارتفاع تكاليف التجارة

كان عدد سكان كلٍّ منها يقلُّ سنة 1990 عن 40 مليون نسمة). السبيل الثاني هو من خلال التجارة المتدنية التكلفة مع الأسواق العالمية، وإدراك أن تكاليف التجارة تتأثر على نحوٍ شديدٍ بالجغرافيا. فالبلدان المجاورة للأسواق الكبرى (المكسيك للولايات المتحدة، وبولندا لألمانيا)، أو البلدان الساحلية الحاصلة على منافذ سهلة إلى الشحن البحري المنخفض التكلفة، تتفوق بهذه المزايا على البلدان الداخلية البعيدة عن الأسواق الكبرى أو الموانئ البحرية (والبلدان الداخلية هنا هي تلك التي يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكانها على بعد أكثر من 100 كيلومتر عن ساحل ما).

في الفترة 1980-1998، حققت البلدان ذات الحجم السكاني الكبير أو المواقع الساحلية، أو كليهما، نمواً اقتصادياً أعلى بكثير من البلدان ذات الحجم السكاني الصغير والمواقع الداخلية. فقد نمت البلدان الساحلية الكبيرة في 3 من 4 حالات بمتوسط سنوي

لفهم أسباب مواجهة بعض البلدان حواجز أعلى في الوصول إلى عتبات النمو الاقتصادي، تُؤخذ في الاعتبار أولاً المعاني الضمنية البنيوية للجغرافيا الطبيعية. والسبب الذي شرحه آدم سميث قبل أكثر من قرنين، فإن قدرة البلد على دعم التقسيم المعقد للعمالة المطلوبة من أجل التصنيع التنافسي دولياً تعتمد على امتداد السوق.

تأثيرات الجغرافيا على الأسواق والتجارة والتنمية

ثمة سبيلان كي يكون للبلد امتداداً واسعاً للسوق، أولهما عبر التعداد الكبير للسكان: فالبلدان القليلة السكان تكون في المعتاد ذات أسواق محلية صغيرة. (تُعرف هنا البلدان ذات الحجم السكاني الصغير بأنها التي

الإطار 3.3

تحديات في منطقة جبال الأنديز

القدرات البشرية وتحفيز النمو الاقتصادي. في فنزويلا، أسهم الافتقار إلى تنوع الصادرات وهبوط الإنتاجية في الركود الاقتصادي. وزادت في هذه التحديات، خلال الأعوام الأخيرة، القلاقل السياسية واللامساواة المتزايدة والتخطيطات الاقتصادية الرديئة. وإلى جانب هذه التحديات البنيوية، تفاعل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع إنتاج أوراق الكوكا المجففة والكوكايين؛ المخصص على نحو رئيسي لأسواق الولايات المتحدة وأوروبا. وأدت صناعة المخدرات إلى انتشار المنظمات الإجرامية الكبيرة، والفساد، وأمراض أخرى في الإدارة العامة؛ مما أفضى إلى عسكرة هذه المجتمعات ودوام الأخطار على السلم الاجتماعي والديمقراطية.

وتشير تقديرات حديثة العهد، مبنية على اتجاهات تاريخية، إلى أن كولومبيا هي الوحيدة بين البلدان الخمسة التي تبدو على الطريق السوي للوفاء بالهدف المتعلق بالفقر؛ فيما يُتوقع أن تشهد البلدان الأربعة الأخرى ازدياداً في مستويات الفقر يأتي في معظمه كنتيجة للامساواة المتزايدة أو التباطؤ الاقتصادي، أو كليهما (UNDP, ECLAC and Instituto de Pasquisa Economica Aplicada 2002).

في حين أن لهذا المزيج من التحديات شأنه، ففي استطاعة السياسات أن تتغلب عليه؛ إذ يمكن بناء مرافق وشق طرق، ويمكن للحكومات أن تستثمر في المجموعات المستثناة، ويمكن للأسواق أن تتوسع، ويمكن إعادة التفاوض حول العلاقات المديونية. والأمر الحاسم، كما حدده تعاهد التنمية للألفية، هو وجوب التعامل مع كل هذه التحديات في وقت واحد؛ وفقاً للالتزام بتعاهد بين كل بلد وشركائه.

اقتصادياتهم تدلّل صعوبة الكلفة العالية للنقل، كي تصل إلى الأسواق العالمية. وفي حين أن بوليفيا هي البلد الوحيد المحاط باليابسة، فإن نصف مواطني الاكوادور ويرو يعيشون في مناطق تبعد أكثر من مئة كيلومتر عن الساحل؛ كما يعيش ربع سكان كولومبيا في داخلية البلد. • يسهم انعدام المنافذ إلى الأسواق في اعتماد البلدان على الموارد الطبيعية، وما ينتج عن ذلك من التعرض لتقلبات رئيسية في أسعار السلع. ففي فنزويلا، يمثل النفط أكثر من 80 بالمئة من الصادرات؛ كما أن أكثر من نصف صادرات الاكوادور هو النفط (30 بالمئة) والموز (21 بالمئة)، في حين أن المصنّعات تشكل أقل من ربع الصادرات (23 بالمئة). وما زالت بوليفيا تعتمد إلى حد كبير على الغاز وقول الصويا (45 بالمئة من الصادرات)، بينما لا تشكل المصنّعات سوى جزء صغير (14 بالمئة).

• ثمة تحدّي آخر يأتي من إل نينيو، وهو تقلب مناخي دؤري في درجات الحرارة وكميات الأمطار ذو تأثيرات رئيسية مستقبلية على المحاصيل الزراعية. وكي تتغلب هذه البلدان على التعرض للتقلبات الخارجية، فإنها تحتاج إلى سياسات نشطة في البنية التحتية؛ وبخاصة للمرافق والطرق؛ كي تؤمن المنافذ إلى الأسواق العالمية. كما تحتاج إلى سياسات صناعية نشطة للمساعدة في تطوير قاعدة تصنيعات متنوعة للصادرات. • أخيراً، تواجه هذه البلدان قيوداً بيئية يعكس صورة دوام مشكلاتها الاقتصادية، هو الدين المهددة بالخطر. ففي خلال الأعوام العشرين الماضية، أعاد نادي باريس جدولة الديون لكل من بوليفيا والاكوادور وبيرو خمس مرات على الأقل (مع البلدان الدائنة العامة). وقد صُغت قيود المديونية هذه إجراء استثمارات محلية من شأنها زيادة

تشمل بلدان منطقة الأنديز بوليفيا وكولومبيا والاكوادور وبيرو وفنزويلا؛ التي تتماثل كلها، باستثناء فنزويلا، في القيود البنيوية وتحديات السياسات. وهذه البلدان ذات مؤشرات متوسطة في التنمية البشرية، لكن المنطقة تواجه دوام النسبة العالية في الفقر واللامساواة. ومع أن متوسط الدخل يختلف إلى حد كبير بين هذه البلدان الأربعة - عندما قيست باستخدام معادل القوة الشرائية، بلغ دخل الفرد عام 2001 في بوليفيا 2424 دولاراً وفي الاكوادور 3202، وفي بيرو 4799، وفي كولومبيا 6248 - فإن أكثر من ثلث السكان ما زالوا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وبالرغم من كون فنزويلا سادس أكبر منتج للنفط في العالم، فإنها تواجه تحديات موازية في ضخامة التحديات الأخرى. فقد كان معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي للفرد بين ناقص 0.7 بالمئة وناقص واحد بالمئة خلال العشريين الفاتحين، فيما يعيش نحو ربع السكان على أقل من دولار في اليوم.

وتساعد سمات بنيوية متعددة على شرح دوام الركود الاقتصادي والفاقة في بلدان منطقة الأنديز. • ثمة عامل أولي معروف هو دوام اللامساواة، حيث مُعامل جيني في كلٍّ من هذه البلدان فوق 0.5. وتوضح هذه اللامساواة على نحو خاص، بسبب الانقسامات الإثنية. لذا، فإن أي سياسات تنموية ناجحة لهذه البلدان يجب أن تركز على توفير القطاع العام خدمات اجتماعية رئيسية في التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، بهدف توسيع آفاق الفرص المؤاتية للجماعات المستثناة. • هناك عامل بيئي يسهم في التحديات الإنمائية لهذه البلدان ويُعقل عنه بصورة أكثر شجوعاً، هو أن في كلٍّ منها نسبة كبيرة من السكان يعيشون في مناطق داخلية ترتفع كثيراً عن سطح البحر؛ وبالتالي، فإن على

المصدر : World Bank 1998b, 2002h, 2002j; UNDP, ECLAC and Instituto de Pasquisa Economica Aplicada 2002

يبلغ 3.2 بالمئة للفرد (أنظر المَعْلَم 3.1 والجدول الثاني)؛ ونمت البلدان الداخلية الكبيرة في 10 من حالات بمتوسط يبلغ 2.5 بالمئة؛ كما نمت البلدان الساحلية الصغيرة في 15 من 17 حالة بمتوسط يبلغ 1.9 بالمئة (أنظر المَعْلَم 3.1)؛ ولكن لم ينم إلا 24 من بين 53 بلداً داخلياً صغيراً. أضف إلى ذلك، أن متوسط معدل النمو الفردي للمجموعة كان سلبياً.

على الرغم من أن هذه البيانات قد تبدو منحرفة بسبب إفريقيا جنوب الصحراء - التي تضم أكثر من 30 بلداً صغيراً داخلياً - فإن النمط نفسه ينطبق في أماكن أخرى؛ إذ بين 50 بلداً غير إفريقي في العينة، شهد 27 من 30 بلداً كبيراً أو ساحلياً أو كليهما نمواً اقتصادياً، في حين لم يحقق ذلك سوى 11 من 20 بلداً صغيراً وداخلياً.

وتبين هذه العينة أن نحو نصف سكان العالم يعيشون في بلدان داخلية كبيرة شهدت نمواً مستداماً، بما في ذلك الصين والهند. في هذه الأثناء، يعيش 420 مليون نسمة تقريباً في بلدان ساحلية كبيرة. منهم 341 مليوناً في اقتصاديات تنمو بقوة (والآخرون، 77 مليوناً، في الفليبين). ويعيش معظم سكان البلدان الساحلية الصغيرة، البالغ عددهم 130 مليوناً، في اقتصاديات متنامية. لكن نحو 420 مليوناً يعيشون في اقتصاديات داخلية صغيرة لا تشهد نمواً؛ وبعض هذه البلدان في منطقة الأنديز (الإطار 3.3).

لا تعني هذه الأرقام أن كل من يعيش في اقتصاديات نامية يشهد رفاهاً أكبر. فمن الممكن أن تستعمل القبول البنيوية داخل البلدان وأيضاً في ما بينها، كما قد توجد

الإطار 3.4

الصين والهند - نموٌ مثيرٌ للإعجاب، اختلافات هامة

شهدت الصين والهند، اللتان تضمّان معاً ثلث سكان العالم، نمواً اقتصادياً هائلاً في العقد الماضي. ويعني نجاحهما في الدفع قدماً بمتوسط الرفاه حدوث تحسينات رئيسية لدى قسم كبير من البشرية. لكن تجاربهما تشير أيضاً إلى أهمية النظر إلى أبعد من المتوسطات القومية لاستيعاب الاختلافات داخل البلدين.

مع أن كلا البلدين حققا نمواً اقتصادياً سريعاً ومتواصلاً، إلا أن معدلات تقدمهما كانت مختلفة تماماً. فقد حققت الصين أسرع تقدم اقتصادي مستدام في تاريخ البشرية، حيث بلغ متوسط نمو الدخل الفردي الحقيقي 8 بالمئة سنوياً خلال العقد الماضي. ويبلغ الدخل الفردي فيها حالياً 3976 دولاراً من حيث معادل القوة الشرائية. في هذه الأثناء، نما الدخل الفردي الحقيقي في الهند بمعدل نشط، رغم أنه أكثر تواضعاً، بلغ 4.4 بالمئة سنوياً؛ ليصل إلى 2358 دولاراً في سنة 2001. وشهد البلدان انخفاضاً في الفقر يُظهر نموها الاقتصادي الناجح. وبحسب تقديرات البنك الدولي المبنية على مُسوح الاستهلاك، تراجع نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً في الصين من 33 بالمئة سنة 1990 إلى 16 بالمئة سنة 2000؛ كما تراجع في الهند من 42 بالمئة في 1993/1994 إلى 35 بالمئة سنة 2001 (World Bank 2003i) ومع أن هذه الحسابات تواجه طعناً شديداً، بسبب الاختلاف في المنهجية وتصميم المسح والعيّات، إلا أنها توفر مؤشراً تقريبياً على اتجاهات الفقر في هذين البلدين.

إصلاحات السوق

يفسر النمو الاستثنائي للصين جزئياً بإصلاحاتها المستدة إلى السوق التي بدأت في سنة 1978، قبل وقت طويل من بدء الهند إصلاحات مماثلة في سنة 1991. وقد مكّنت هذه الإصلاحات الصين من التكامل مع الاقتصاد العالمي بسرعة خارقة؛ وهي اليوم أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر بين

البلدان النامية، حيث ارتفع الاستثمار السنوي من صفر تقريباً في سنة 1978 إلى نحو 52 بليون دولار في سنة 2002 (نحو 5 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي). وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند بشكل بارز، ولو على مستويات أبطأ بكثير، من 129 مليون دولار في سنة 1991 إلى 4 بلايين دولار في سنة 2002 (أقل من واحد بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي).

ساهم نمو الصادرات النشط في الأداء الاقتصادي لكلا البلدين، حيث تزايدت هيمنة الصادرات المصنّعة. رغم أن الصين كانت أنجح بكثير أيضاً في هذا المضمار. فقد بلغت قيمة صادراتها 320 بليون دولار في سنة 2001، مقارنةً بخمسة وثلاثين بليوناً للهند. وشكّلت الصادرات المصنّعة 53 بالمئة من مجمل صادرات الصين في سنة 1981، و90 بالمئة في سنة 2001؛ فيما ارتفعت تلك الحصة في الهند من 60 إلى 77 بالمئة. وحققت الصين نجاحاً مشهوداً في الانتقال من الصادرات الكثيفة العمالة إلى الصادرات الكثيفة الثقانة؛ حيث تُشكل أجهزة الاتصالات والحواسيب الآن ربع صادراتها.

الاستثمارات الاجتماعية

ثمة حاجة إلى الاستثمارات الاجتماعية من أجل النمو الاقتصادي المستدام. ففي الصين، يبلغ الإنفاق العام على التعليم 2.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ 2.1 بالمئة من هذا الناتج على الصحة. ونتائج ذلك واضحة على التنمية البشرية؛ حيث تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 84 بالمئة، ومعدلات وفيات الرضع 32 لكل ألف مولود حي، ومعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة 40 في الألف من المواليد الأحياء.

بالمقابل، فإن مستويات الإنفاق في الهند هي تقليدياً أقل من ذلك؛ حيث لا يزال الإنفاق على الصحة 1.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (الحكومة المركزية وحكومات الولايات مجتمعة). أما الإنفاق على التعليم

الاختلافات الإقليمية والتحديات الأخرى من المضلل الحديث عن بلدين كبيرين جداً في المساحة وتعداد السكان، بناءً على المتوسطات القومية فقط. فكما أُشير في الفصل الثاني، تحقق النمو الاقتصادي الأعلى في المقاطعات الساحلية من الصين. في حين شهدت المقاطعات الشمالية الغربية، المعزولة جغرافياً، نمواً أدنى بكثير. وتوجد اختلافات إقليمية بارزة في الهند أيضاً؛ إذ في فترة 1992-1997 تراجع النمو الاقتصادي للفرد بين ناقص 0.2 في بيهار و7.8 بالمئة في غوجارات. كما تظهر اختلافات مماثلة في مؤشرات التنمية البشرية، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة.

لا يزال هذان البلدان يواجهان تحديات، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وغير ذلك من الأمراض المنقولة عبر الممارسات الجنسية؛ المترافقة مع تزايد هجرة العمالة والتجارة الدولية. ويواجه البلدان كلاهما تحدي رعاية اقتصاد مبني على المعرفة للحفاظ على ارتفاع متواصل للنمو الاقتصادي، مع تزايد متوسط مستوى المهارات. كما يحتاجان إلى التركيز على نشر مكاسب النمو إلى الأقاليم والمجتمعات المحلية والمجموعات الإثنية، التي لم تستفد إلا القليل جداً من الازدهار الجديد. ويجب أن تركز السياسات العامة الاشتراكية على الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية، من أجل التنمية المستقبلية.

التي يواجهها كل بلد على حدة. وباتباع السياسات الصحيحة، يمكن التغلب حتى على مصاعب الأسواق الصغيرة. أو التربة الفقيرة، أو التقلبات المناخية. ففي البلدان المعزولة جغرافياً، يُمكن للطرق والاتصالات المحسنة أن تتغلب على كثير من مساوئ المسافة.

وفي البلدان قليلة السكان، يمكن للتكامل مع البلدان المجاورة أن يوفر الحجم اللازم للأسواق. علاوة على ذلك، يمكن للبلدان الغنية أن تفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية الصغيرة. فهذه الطريقة، أي من خلال التكامل الاقتصادي الوثيق للاتحاد الأوروبي، نجحت البلدان الصغيرة أو المحاطة باليابسة في غرب أوروبا.

وإن كان البلد ينوء بعبء التربة الفقيرة، فإنه يحتاج إلى كمّلات لتغذية التربة (من خلال الأسمدة والأشجار البقلية والمناوبات الأفضل بين المحاصيل، ووسائل أخرى). ويمكن السيطرة على الأمراض الاستوائية عبر وسائل مثل الناموسيات المشبّعة بمبيدات الحشرات لمكافحة الملاريا. فالمشكلة ليست في كون العقبات الجغرافية الطبيعية كأداء لا تُدُلُّ، بل في إغفال هذه العقبات أكثر بكثير ممّا ينبغي - وفي أنّ التعامل معها يُكفّ أموالاً كثيرة.

سياسات جيدة، نمو اقتصادي، تنمية بشرية

غالباً ما تشتمل الخطوة الأولى في التقدم الاقتصادي على زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين الفقراء. وقد يحدث ذلك عندما تُثمر قوى السوق تقدماً زراعياً أو تستثمر الحكومات في البحث والتطوير. وغالباً ما تُنتج الأسر الزراعية الفقيرة من الغذاء ما يلزم لعيش الكفاف، من دون أي فائض يُذكر لبيعه في السوق. لذا، فإن زيادة الإنتاجية الزراعية - من خلال أنواع البذور والأسمدة المحسنة؛ كما حدث، مثلاً، إبّان الثورة الخضراء في سبعينات القرن العشرين - ترفع دخل الأسرة وتحسّن تغذيتها؛ كما تُمكن الأسر الفقيرة من الاستثمار أكثر في صحة أطفالها وتعليمهم. فالآن، ينتهي الأمر بكثير من هؤلاء الأطفال إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية؛ وبخاصة لأن في استطاعة عدد أقل من المزارعين (لكنهم أكثر إنتاجية) الوفاء باحتياجات الغذاء.

في التصنيع، تتأتى زيادة الإنتاجية من بيئة مستقرة للاقتصادات الشاملة، ومؤسسات عامّة سليمة، وبنية تحتية طبيعية يُعَوَّل عليها؛ كما يؤدي تزايد السكان الحضريين إلى دعم التصنيع الأكبر حجماً والأكثر إنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تحظى الإنتاجية الصناعية في الغالب بدفعة كبرى من الواردات العالية التقنية. فقد ارتفعت الإنتاجية

تفاوتات أخرى. ففي الصين والهند، ما زالت هناك جيوب كبيرة من الفقر المتماذي تتطلب عناية السياسات المحلية (الإطار 3.4).

كذلك لا تعكس هذه الأرقام مستوى عالياً للنمو لأنّ البلد يُعتبر متنامياً حتى لو بلغ متوسط نموّه السنوي 0.1 بالمئة في الفترة 1980-1998. لكنّ الأرقام تسلط الضوء على فئات البلدان - الاقتصاديات الداخلية الصغيرة - التي تواجه أعظم التحديات في تحقيق أهداف التنمية للألفية، وتتطلب أكبر دعم من المجتمع الدولي، وتستحقّ أعظم انتباه بموجب تعاهد التنمية للألفية. وهذا لا يعني أنّ بعض البلدان الكبيرة ذات الأقاليم الساحلية الهامة، مثل باكستان، يجب تجاهلها؛ إذ هي أيضاً تواجه تحديات رئيسية في تخفيض الفقر والدفع قدماً بالتنمية البشرية. في ما يلي بعض النقاط الإضافية عن الجغرافيا:

- يمكن للجغرافيا أن تكون نعمةً وأيضاً نقمة. فليس من قبيل المصادفة أنّ لدى كل بلدان شرقي آسيا الناجحة في أواخر القرن العشرين منافذ على الساحل وطرق الشحن الرئيسية. ومن ثم يمكن أن تُساعد المنافذ إلى الأسواق الكبرى في مضادة تأثيرات الحجم السكاني الصغير.

- يمكن للموارد الطبيعية - وهي ظاهرة أخرى للجغرافيا - أن توفر دفعةً كبيراً إذا أُدرت عائداتها المالية بشكل صحيح. وأفضل الأمثلة على ذلك، هو اكتشافات الماس في بوتسوانا؛ حيث ساعدت العائدات المستثمرة في التعليم والصحة بلداً صغيراً نوعاً ما، ومن دون منفذ بحري، على مضاعفة دخله الفردي أربع مرات في 25 سنة (رغم أنّ هذا التقدم أعيق مؤخراً بسبب العبء الثقيل لفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز).

- ليس حجم سوق البلد وموقعه من الساحل المشكلات الجغرافية الوحيدة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. فثمة مناطق معرضة لصدّات مناخية (مثل أعاصير إل نينيو)، فيما الأخرى غير معرضة؛ وثمة مناطق معرضة لكوارث طبيعية (زلازل وعواصف مدارية وثورانات بركانية وفيضانات)، فيما الأخرى غير معرضة؛ وثمة مناطق تعاني من ضيق مائي شديد، فيما الأخرى لا تعاني. ويمكن لكل هذه القيود الجغرافية الطبيعية أن تُثقل كاهل الاقتصاد كثيراً. وهي تتطلب اهتمام السياسات.

لكن الجغرافيا ليست مصيراً

يمكن للجغرافيا أن تفرض تحديات، لكنّها لا تحدّد مصير بلد ما. ويسلّط التركيز على الجغرافيا هنا الضوء على الحاجة إلى سياسات معدّة وفقاً للتحديات

ويسلّط التركيز على الجغرافيا هنا

الضوء على الحاجة إلى سياسات

معدّة وفقاً للتحديات التي

يواجهها كل بلد على حدة

الصناعية في شرقي آسيا عندما أصبحت الشركات المحلية مزودة لشركات متعددة الجنسيات، ومُستخدمة للتقانات والمنتجات التي تحددها تلك الشركات. وفي المراحل الأولى، تشمل الصادرات المصنعة الشائعة ألعاباً والبسة وأحذية ومكونات إلكترونية ومكونات آتية وما شابه ذلك.

يدفع ارتفاع المداخل بالأسر إلى إنفاق المزيد على الصحة والتعليم؛ حيث تستثمر في الماء المأمون أو ترسل أبناءها إلى المدرسة أو تشتري الأدوية عند وقوع المرض، كما تحسّن تغذيتها. ويستطيع الناس تحمل تكاليف المنازل الأكثر أمناً - فيبتاعون ستائر مٌخلىة للنوافذ تحول دون دخول البعوض الناقل للأمراض، أو المواد التي تعمل بغاز البروبين بدلاً من الخشب المسبب للتلوث المرتفع. وغالباً ما تصحب استثمارات الأسر في الصحة والتعليم استثمارات عامة في الخدمات الاجتماعية.

مع ارتفاع المداخل، ترتفع معدلات الادخار (نسبة الدخل القومي المتبقي بعد القدر الذي تستهلكه الأسر والحكومة). ومع المداخل المتدنية جداً، تكون الأسر شديدة الفقر إلى حد أنها لا تستطيع الادخار؛ إذ عليها أن تنفق كل ما لديها من أجل البقاء على قيد الحياة. ويذهب معظم الإنفاق الأسري إلى الطعام والمأوى والثياب - وإلى الرعاية الصحية، عندما تقع حالة طارئة. وفي ما ترتفع المداخل فوق عتبة البقاء، تستطيع الأسر ادخار المال من أجل رفاه عيشها وأمنها الاقتصادي في المستقبل. وتُعطي المدخرات القومية دفعة أخرى للنمو الاقتصادي، لأنها تمكن شركات الأعمال الخاصة والحكومة من الاستثمار. وتقود مثل هذه الاستثمارات إلى ارتفاع رأس المال العيني وأسهم البنية التحتية للفرد.

وتأتي دفعة حيوية أخرى للنمو الاقتصادي، عندما تهبط معدلات الخصوبة استجابةً للسياسات العامة وارتفاع دخل الأسر. فالأسر الفقيرة، الكثيرة الأطفال، نادراً ما تكون قادرة على الاستثمار بشكل كافٍ في صحة كل طفل وتعليمه. وقد تتاح الفرصة للابن البكر فقط كي يلتحق بالمدرسة أكثر من سنوات قليلة؛ ولكن عندما تتدنى معدلات الخصوبة، تستطيع حتى الأسر الفقيرة توفير تعليم جيد لاثنتين من أطفالها، مثلاً، بدلاً من ستة. وتستطيع الاستثمار بشكل أكثر تساويًا بين أبنائها وبناتها. في هذه المرحلة، يكون الاقتصاد على مسار نمو نشيط ذاتي الدعم. وعندما لا يعود غارقاً في زراعة الكفاف، تمضي ديناميات نمو الاقتصاد المتواصل قدماً إلى الأمام.

في مرحلة لاحقة، يبرز اتجاه جديد. فعندما ترتفع مستويات التعليم، وتنتج الشركات المحلية سلعاً وخدمات أكثر تعقيداً (تدعمها غالباً الاستثمارات والمعرفة العملية والتقانة، المنقولة من شركات أجنبية)،

يبدأ العلماء والمهندسون المحليون في تطوير منتجات جديدة. ويرتفع الإنفاق الخاص على البحث والتطوير، مثلما تزداد النفقات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم الجامعات المحلية مساهمات بالغة الأهمية في النمو الاقتصادي؛ بتدريبها العلماء والمهندسين، وبكونها مقرّ الحجم المتنامي للبحث والتطوير.

سياسات ضعيفة، هبوط اقتصادي، فاقة بشرية

إذاً، ما الذي يحدث - أو لا يحدث - في البلدان التي تقشل في تحقيق هذا النوع من الانطلاق الاقتصادي؟ كما ورد آنفاً، تبدأ مثل هذه الاقتصاديات فقيرة؛ وفي المقام الأول ريفية، ذات تصنيع حضري محدود. لكن الإنتاجية الزراعية - وكذلك الاقتصاديات الريفية - تكون راكدة أو أخذة في الهبوط بسبب استفاد التربة والصدمات المناخية؛ خلافاً لما يحدث في الاقتصاديات النامية. ومع تزايد السكان، تزداد أيضاً إزالة الغابات وندرة المياه؛ فيما لا تدخل تقانات جديدة، عامة أو خاصة، لدفع الزراعة. ولا يتمكّن المزارعون حتى من إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، لأن الحكومات لا تستطيع تحمل تكاليف شقّ الطرق أو صيانتها.

في هذه البلدان، يبدأ أطفال الأسر الزراعية بالعمل في سن مبكرة جداً. على سبيل المثال، يمشون في الغالب بضعة كيلومترات في اليوم لجلب الماء أو حطب الوقود. ولا يكون لديهم الوقت أو الطاقة للذهاب إلى المدرسة، حتى إن توقرت. كما أنهم لا يتمكّنون من الحصول على الرعاية الصحية الأولية المطلوبة لتجنّب الملاريا والطفيليات الدودية والعلل الأخرى، أو معالجتها؛ لأن أسرهم لا تستطيع دفع أجر الأطباء، والحكومة لا تستطيع دفع رواتب الأطباء أو تكاليف الأدوية المطلوبة. ويُنجب الوالدون عدداً كبيراً من الأطفال، لأن الكثيرين من أطفالهم - ربما 15 من كل 100 - يموتون قبل سن الخامسة.

وما يزيد الطين بلّة، أن الإنتاجية تكون متدنية في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، قد تكون الأنشطة الصناعية معزولة عن الأسواق العالمية؛ لأن البلد محاط باليابسة وبعيد عن المرافئ، أو لأن صادراته الرئيسية تخضع لحواجز تجارية في أنحاء العالم. وربما تمرّ الطريق بين العاصمة وأقرب مرفأ عبر بلد آخر معاد للمصالح الاقتصادية لجاره، الذي ليس لديه منفذ مائي. أو ربما يكون الاقتصاد الساحلي سيئ الإدارة، بحيث حتى لو بنى البلد المحاط باليابسة طريقاً رئيسية تعمل بشكل جيد إلى حدود بلد العبور، فإن الاقتصاد الساحلي لن يشقّ الطريق وصولاً إلى المرفأ، ويؤمن صيانتها ويحفظ أمتها.

عندما ترتفع مستويات

التعليم، وتنتج الشركات المحلية

سلباً وخدمات أكثر تعقيداً، يبدأ

العلماء والمهندسون المحليون

في تطوير منتجات جديدة

والإسهام في انتشار الأمراض المعدية (يُحفّزها جزئياً) وُضعف نظام المناعة بسبب سوء التغذية، وتخفيض إنتاجية العمالة.

باختصار، تكون مثل هذه البلدان عالقة في أشراك الفاقة. فهي لا تملك الموارد الكافية للتغلب على التحديات البنيوية، وتقتصر عن الوصول إلى العتبات الحاسمة - في الصحة والتعليم والبنية التحتية - لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويقع كثير من بلدان الأولوية القصوى، المعرفة في الفصل الثاني، ضمن هذه الفئة. وعلى الرغم من أن الحكم الاقتصادي الصالح والسياسات الاقتصادية السليمة ضرورية للإفلات من أشراك الفاقة، إلا أنها لا تكفي. ففي معظم الحالات، يجب التغلب أيضاً على قيود بنيوية هائلة للوصول إلى عتبات النمو الاقتصادي المستدام.

كذلك، ينبغي التمييز بين القيود البنيوية على عتبات النمو المستدام وقيود الحكم الاقتصادي على تلك العتبات. فالحكومات الفاسدة أو العديمة الكفاءة تُحدث الفوضى في العديد من البلدان، حائلة دون الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. وقد يكون هذا العبء ناتجاً عن سياسيين حكوميين اختلاسيين، أو مؤسسات قانونية ضعيفة، أو موظفين بيروقراطيين فاسدين، أو صراعات سياسية أو مسلحة (الإطار 3.5).

الإفلات من أشراك الفاقة

إذاً، ما الذي يمكن فعله للبلدان العالقة في أشراك الفاقة؟ يهدف تعاهد التنمية للألفية الورد في هذا التقرير، والمبني على الخط القاعدي للإدارة الاقتصادية الشاملة السليمة، إلى تعزيز التنمية البشرية بالجمع بين ست حزم متضامة من السياسات:

- الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية. يمكن تحقيق تقدم رئيسي في الصحة والتغذية والتعليم والماء والصرف الصحي في الأماكن المتدنية الدخل، عندما تتوفر أموال إضافية من الجهات المانحة؛ لأن التدخلات اللازمة معروفة جيداً ومثبتة منذ مدة طويلة، ولأن القطاع العام قادر على القيام بالاستثمارات الرئيسية مدعوماً بتمويل الجهات المانحة. ويتطلب الأمر تحقيق مكاسب كبيرة في الصحة والتعليم قبل إمكان رفع المداخل الفردية بشكل كبير.
- الاستثمارات لرفع الإنتاجية الزراعية. يمكن رفع الإنتاجية الزراعية بإدخال تقانة أفضل (تحسين البذور وأنظمة الحراثة ومناوبة المحاصيل، وتدبير مغذيات التربة، ومكافحة الآفات) وتحسين البنية التحتية الريفية (مشاريع الري، ومرافق التخزين والنقل، والطرق التي تربط القرى بالأسواق الكبيرة).

وكما أُشير سابقاً، يُضيف العدد الصغير للسكان إلى أعباء كثير من الاقتصادات الداخلية الفقيرة؛ إذ نتيجة لذلك، لا تكون للمستثمرين الدوليين أي مصالح تُذكر في إنشاء عمليات إنتاج محلية لخدمة السوق المحلية. وإذا ما باعوا شيئاً، فسوف يفعلون ذلك من خلال الصادرات إلى البلد بدلاً من الإنتاج المحلي.

في مثل هذه الظروف، من غير المحتمل أن يُطلق التصنيع المحلي نمواً ذاتي الدعم، حتى عند اتباع أكثر السياسات الحكومية فعالية. فقد يزود المصنعون المحليون السوق المحلية ببعض السلع الأساسية - مثل الصابون، والأغذية المصنعة، والأثاث الخشبي، والطوب وغيره من مواد البناء، وقليل من المواد الكيميائية - ولكن لا شيء آخر يُذكر. فالتقانة أساسية، والشركات ليست تنافسية بشكل كافٍ كي تتبع منتجاتها للأسواق العالمية؛ لا سيما مع ارتفاع تكاليف نقل البضائع إلى المرافئ (والتكاليف التي تمنع النقل الجوي للمواد الأساسية). ومع عدم وجود محرك للنمو التصنيعي، فمن غير المحتمل أن تبدأ هذه الاقتصادات في النمو. وحتى لو كان القطاع العام مستفيداً من موارده إلى الحد الأقصى، فإن بلداناً كهذه سوف تواجه العديد من عوائق النمو:

- تكون معدلات الادّخار الخاصّ متدنية - إن لم تكن سلبية.
- تستخدم الحكومات معظم عائداتها أو كلها لدفع رواتب الموظفين العامّين (الجيش والشرطة والأساتذة والإدارة العامة)؛ ممّا يترك القليل، أو لا يترك شيئاً، لاستثماره في الصحة والتعليم والبنية التحتية.
- تكون الإنتاجية الزراعية متدنية، ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة المدخلات من التصنيع المحلي، مثل الأسمدة. وتجعل مشكلات النقل الحادة استيراد الأسمدة مكلفاً، بحيث يتعدّر على معظم صغار المزارعين شراؤها.
- تبقى معدلات الخصوبة عالية؛ بحيث ينعكس تأثيرها في تدني تعليم البنات والنساء، وكبير حجم السكان الريفيين، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، والافتقار إلى تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية.
- تعاني الصحة الأمومية بسبب تدني حصول النساء على التعليم أو الرعاية الصحية، مع ما يستتبع ذلك من عواقب سلبية على أطفالهن. ويبقى معظم الناس في المناطق الريفية بسبب الحاجة إليهم كي يزرعوا المواد الغذائية لسكان الوطن المتكاثرين - ممّا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الغذاء للسكان الحضريين.
- مع ارتفاع عدد السكان الريفيين، تقل مساحة الأرض الزراعية لكل عامل زارعي؛ مُخفضة بذلك الإنتاج لكل مزارع. ويؤدي هذا الأمر، مع انعدام الرعاية الصحية، إلى ازدياد سوء الصحة العامة،

وعلى الرغم من أن الحكم الاقتصادي الصالح والسياسات الاقتصادية السليمة ضرورية للإفلات من أشراك الفاقة، إلا أنها لا تكفي

أهداف التنمية للألفية وبلدان النزاعات

تشهد نزاعاتٍ مستمرةً أن تركزَ على (ما لا يقلُّ عن) أربعة مجالاتٍ رئيسيةٍ للسياسات.

- **الحفاظ على الإيرادات الضريبية** في اقتصاديات زمن الحرب صعبٌ، لأنَّ تراجعَ إيرادات الضرائب بشكلٍ حادٍّ يواجه في الغالب تقاعفَ الإنفاق العسكريّ. وينبغي الحفاظ على البنى المؤسسية المستخدمة في جمع الإيرادات، طوال فترة الحرب؛ كما ينبغي الحفاظ على معدلات ضرائب ما قبل النزاع، بالإضافة إلى جبي ضرائبٍ أخرى كتلك المفروضة على سلع الرفاهية والسلع المرتبطة بالحرب. ويمكن للحكومات أيضاً أن تُصدر سندات توفير الزامية، فضلاً عن بيع المونيات الغذائية للحصول على مصادِر جديدة للإيرادات. وفي الواقع، نجحت نيجيريا وسريلانكا والسودان في الإبقاء على مستويات الإيرادات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) خلال النزاعات الدائرة فيها.

- **منع التضخم الجامح ضروريٌّ**، لأنَّ التضخم الجامح يؤدي إلى عدم اليقين ويشجع القطاع الخاص على المضاربة؛ كما أنَّ مثل هذا التضخم يجعل السيطرة على الميزانية والأوضاع المالية صعبةً للغاية. ويساهم تحرير الأسعار إبان النزاعات في تفاقم التضخم المالي على نحوٍ رئيسيٍّ، بالنظر إلى تدني مرونة الإمداد. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، أدى مثل هذا التحرير إلى زيادات ضخمة في أسعار حبوب الغداء؛ مثل الذرة وزيت الطهي والسكر.

- **تأمين موارد العملة الأجنبية ضروريٌّ**، لأنَّ تراجع موارد العملة الأجنبية يسهم في انخفاض المخرجات. وقد شهد بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مجاعاتٍ مدمرةً بسبب اختلاط النزاعات بانخفاض المخرجات وحالات الجفاف. وللحفاظ على المخرجات، يجب أن تستهدف السياسات القومية والدولية تمويل الواردات الإنتاجية بالإبقاء على أسواق الصادرات مفتوحةً ومساعدتها، وتقديم العون والقروض لمثل هذه الواردات. كما ينبغي أن تضمن السياسات القومية استخدام موارد العملة الأجنبية المتوفرة لشراء السلع الأساسية، مثل الأدوية والمخدرات الزراعية. ويمكن استخدام ضوابط الواردات، مثل الحصص والتعريفات، لضمان حدوث ذلك.

- **الحفاظ على سعر صرفٍ حقيقيٍّ تنافسيٍّ**. تواجه البلدان المتأثرة بالنزاعات مصاعب هائلة في إدارة ميزان مدفوعاتها، في ظلِّ ظروف عدم اليقين من دخل الصادرات والالتزام بالمساعدات. ويتعين على السياسات أن تحافظ على سعر صرفٍ حقيقيٍّ تنافسيٍّ لتجنب انعدام حوافز الصادرات؛ كما يتعين على البلدان أن تؤمن السيطرة على أسعار الصرف الاسميّة، بالنظر إلى الاندماج المحتوم للتوازنات الاقتصادية الشاملة إبان الحرب. ففي أنغولا، مثلاً، ارتفع التضخم من 160 بالمئة إلى 246 بالمئة بين سنتي 1991 و1999، مُنزلاً أشدَّ الضربات بالأنغوليّين الفقراء.

الاجتماعية. فهذه الخدمات لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من الإنفاق الاجتماعيّ، حتى في أوقات السلم.

وفي كثير من الأحيان تبرز التخفيضات في الإنفاق الاجتماعيّ باستنزاف الموارد البشرية، حيث يهرب المعلمون والأطباء من مناطق النزاع. ولأنَّ التخفيضات تترافق مع انهيارات غير متوقعة في أليات التسليم، فإنَّ النهج المرنة في تقديم الخدمات ضروريةٌ باستخدام فاعلين متوّعين؛ مثل المنظمات غير الحكومية والبنى شبه الحكومية. وقد جرّبت موزامبيق العيادات والصفوف المتنقلة، عندما أصبحت مباني الصحة والتعليم أهدافاً للحرب. وفي السلفادور، أوقف الطرفان القتال في ثلاث مناسبات للسماح بإجراء حملة لمنع للأطفال ضد العدوى.

يكون السكّان في المناطق المتأثرة بالنزاع معرضين بشكلٍ خاصٍّ إلى سوء التغذية الحادّ، عندما يتراجع إنتاج الغذاء ويعطل النزاع جهود الإغاثة العادية. وغالباً ما تشكل أسعار الغذاء المتفاخمة تهديداً رئيسياً للأمن الغذائيّ. وقد أقدمت بلدانٌ غنيّة عديدة في فترات حروبها على دعم الغذاء وتوزيع حصص غذائيةٍ للحؤول دون الارتفاع الشديد للأسعار؛ واستخدمت نيكاراغوا أيضاً هذه الأليات لتحسين الوضع الغذائي للسكان في المناطق المتأثرة بالحرب.

من السهل نسبياً بذل هذه الجهود في المناطق الحضرية، غير أن المجتمعات الريفية قد تستفيد على نحو أفضل من خلال دعم زراعيٍّ على شكل إمدادات وقروض وعمل مدفوع الأجر. ويمكن أيضاً أن يحسّن تقديم الغذاء عبر المدارس والعيادات فرص الحصول عليه، من دون تشجيع الانتقال إلى المخيمات؛ كما يمكن أن يساعد على زهاب الأطفال إلى المدارس ويخفف الحوافز للصغار بأن يصبحوا جنوداً أو لصوصاً.

تخفيض التكاليف الاقتصادية للنزاع

تؤثر التكاليف الاقتصادية للنزاع على رفاه البشر بأساليب عديدة، من ارتفاع تكاليف الغذاء إلى تراجع فرص العمل. وفي المتوسط، شهدت البلدان التي تلقت أفسى الضربات من النزاعات بين عامي 1960 و1995 هبوطاً بارزاً في النمو الاقتصادي، وتخفيضات في الإنتاج للصادرات، وتدني مستويات الاستهلاك، وتضاؤل العائدات الحكومية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)؛ بالمقارنة مع البلدان التي لم تشهد حروباً. كذلك، واجه معظم البلدان تزايداً في عجز الميزانيات وارتفاعاً لثبوتياً للدين؛ من جزاء تلبية الزيادات البارزة في الإنفاق العسكري مع انخفاضات جوهريّة في العائدات الحكومية. غير أن بضعة بلدان تمكّنت من مقاومة المعدل السائد، بل أظهرت أداءً اقتصادياً مثيراً للإعجاب في زمن الحرب. فقد حافظت سريلانكا، مثلاً، على نمو اقتصادي قدره اثنان بالمئة خلال العقد نفسه الذي شهدت فيه نزاعاً. وينبغي على البلدان التي

ينبغي على أيّ محاولة جادة لإطلاق حملة ناجحة، بعية إنجاز أهداف التنمية للألفية، أن تولي عناية خاصة للمناطق المتأثرة بالنزاعات؛ التي شهد نحو 60 بلداً أنواعاً غنيّة منها في تسعينات القرن العشرين. ويمكن للنزاع، فوق تكلفته المباشرة في أرواح البشر، أن يقوّض الاقتصاديات ويزعزع استقرار الحكومات ويدمر البنية التحتية ويعطل تقديم الخدمات الاجتماعية ويحدث انتقالاتٍ جماعية للناس. ويواجه أكثر من 14 مليون نسمة الجوع بسبب نزاعات حالية أو حديثة العهد. وغالباً ما ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية، بضرارة، في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ففي بعض جيوش إفريقيا جنوب الصحراء، يزيد عدد الجنود الحاملين لفيروس الأيدز على النصف. وكثيراً ما تزيد وفيات الحوامل والرُضع إلى حدٍ كبير في مناطق الحرب، حيث تُدمر الخدمات الصحية وتحدث ولادات في أثناء الهرب.

يكشف تحليل لأوضاع 25 بلداً تعرّضت لأشدّ النزاعات بين سنتي 1960 و1995 عن وجود اختلافات كبيرة في التكاليف البشرية والاقتصادية للحرب. ففي إثيوبيا وليبيريا وأوغندا، مثلاً، ارتفعت معدلات وفيات الأطفال إبان النزاع أكثر بكثير ممّا كانت عليه في وقت السلم. مع ذلك، شهدت السلفادور وغواتيمالا وموزامبيق معدلاتٍ تقلّ عن المتوسط الإقليمي خلال الحرب. وتوحي النتائج بإمكان تبني سياسات لتخفيض التكاليف البشرية والاقتصادية - حتى في أثناء النزاعات.

تخفيض التكاليف البشرية للنزاع

من الصعب تقديم وصفاتٍ إجمالية للسياسات، بالنظر إلى تغاير الاقتصاديات المتأثرة بالحرب وتعقيدها. فقد تشمل أهداف الحرب حرمان مناطق معيَّنة من الخدمات الأساسية (السودان)؛ كما أن النزاعات قد تؤدي إلى إضعاف الحكومات بشدة، مما يجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات إلى أيّ مجموعة (أفغانستان وسيراليون والصومال). وبالفعل، أدى انهيار الحكومات بسبب الحروب، من دون بروز بئى بديلة، إلى نتائج بشرية واقتصادية سيئة بشكلٍ خاصٍّ (أوغندا). ولم تتمكن بلدان من تخفيض التكاليف البشرية والاقتصادية للحرب، وتحقيق تقدّم نحو غايات التنمية في بعض الحالات، إلا عندما كانت كلّ الأستر - على جانبي خطوط القتال - قادرة على الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي (غواتيمالا وموزامبيق وسريلانكا).

غالباً ما يمكن الحفاظ على تمويل الخدمات الأساسية، حتى عند ارتفاع الإنفاق العسكري الذي يرافق الحرب. فقد زادت موزامبيق ونيكاراغوا والسودان إنفاقها الاجتماعي للفرد بشكل ملحوظ في أثناء النزاعات، لكنّ من الإلزامي، حتى إذا كان إجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي ضرورياً، ألا يُترجم ذلك تلقائياً إلى التخفيض الشديد لميزانيات الخدمات

استطاعة هذا النمو للصادرات اللاتقليدية أن يدفع العمليات التراكمية للنمو، المُشار إليها سابقاً؛ بما في ذلك ارتفاع معدلات الأذخار والإيرادات الحكومية ونسبة النحصر، وهبوط معدلات الخصوبة، وازدياد مستوى الإنتاجية الزراعية (وهذا عائدٌ بشكل جزئي إلى زيادة المدخلات من التصنيع).

لتحقيق النمو على الأمد الطويل، يجب التعامل مع كل هذه السياسات في الوقت نفسه؛ بصرف النظر عن مرحلة التنمية الاقتصادية للبلد. لكنّ البلدان الأفقر ليست قادرة على تحمّل كلفة هذه الاستثمارات بمفردها. ولأجلها، يشدّد تعاهد التنمية للألفية على وجوب مساعدة الجهات المانحة في تغطية التكاليف. على افتراض أن البلدان المنخفضة الدخل سوف تنفد الجانب المتعلّق بها من الاتفاق، عبر تعزيز الحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان واتباع سياسات شفافة وفعّالة (الإطار 3.6).

والفكرة الرئيسية هنا هي أن البلدان الفقيرة التي تشهد ركوداً أو تراجعاً يمكن دفعها فوق العتبات الأساسية وتحقيقها النمو الذاتي الاستدامة، إذا تلقت ما يكفي من المساعدة للاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية الأساسية. ولا حاجة لأن تمول الأموال الخارجية عملية النمو برمتها. بل أن تدعم الانطلاق فحسب. وفي معظم الحالات، يمكن تحقيق ذلك الانطلاق في غضون جيل واحد.

سياسات النمو المفيدة للفقراء

شدّد هذا الفصل على الحاجة إلى استراتيجيات شاملة متعدّدة القطاعات لتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك سياسات تشجيع الصادرات المصنّعة. وبالنظر إلى الحواجز البنيوية المختلفة التي تواجه البلدان، يتّضح أنّ كلاً منها يحتاج إلى متابعة سياسات ذات مغزى بالنسبة إلى ظروفه (أنظر المساهمة الخاصّة لجوزيف ستغليتز، الحائز على جائزة نوبل). ويعالج هذا القسم مسألتين متصلتين تهدفان إلى ضمان أن يؤدي النمو إلى إفادة الفقراء. أولاً، ما هي السياسات التي يمكن أن تشجّع نموّ الصادرات المصنّعة، الكثيفة العمالة (بدلاً من الكثيفة رأس المال)؟ يمكن مثل هذه المنتجات أن تؤدي على نحو مباشر إلى توسيع فرص العمل وزيادة الأجور الحقيقية للفقراء. ثانياً، ما هي السياسات التي يمكنها أيضاً ضمان ارتفاع مداخيل الفقراء غير العاملين في التصنيع بصورة مباشرة؟ ثمة حاجة إلى مثل هذه السياسات في البلدان المتدنية الدخل، وكذلك في البلدان المتوسّطة الدخل التي فيها جيوبٌ فقيرٍ متمادية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تحمي الحيازة المأمونة للأرض حقوق المزارع وتُشجّعه على الاستثمار في تحسين الأراضي؛ ممّا يرفع الإنتاجية على الأمد الطويل.

● الاستثمارات في البنية التحتية. سوف يكون الوصول إلى العتبات الملائمة للطرق والطاقة والمرافق والمواصلات، لدعم التنوع الاقتصادي في المجالات اللاتقليدية، سهلاً نسبياً في بعض المناطق؛ مثل المدن الساحلية ذات الموانئ. لكنّه سيكون أكثر صعوبة في أماكن أخرى، مثل البلدان التي ليس لها منفذ على البحر أو البلدان الجبلية التي تعاني من ارتفاع تكاليف النقل.

● السياسات الصناعية لتعزيز الأنشطة الخاصة. غالباً ما تتطلب التنمية الناجحة للأنشطة اللاتقليدية سياسات صناعية خاصة؛ منها تيسيرات ضريبية مختارة وموقّته وحسنه التخطيط، ومناطق لتسهيل عمليات التصدير، ومناطق اقتصادية خاصة، ومجمّعات خاصة بالشركات العلمية، وائتمانات ضرائب الاستثمار، وتشجيع العلم والتقانة، وتمويلٌ موجهٌ إلى الأبحاث والتطوير، وهبات عامة من البنية التحتية والأرض.

● التشديد الواسع على الإنصاف في كل جوانب المجتمع. يجب على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء - وبخاصة النساء - بالمشاركة في القرارات المؤثرة على حياتهم وتحميهم من الأفعال الاعتيادية وغير المحاسب عليها التي تتخذها الحكومة وقوى أخرى. وبالتالي، يجب أن تضمن استراتيجيات تحقيق أهداف التنمية للألفية حقوق المرأة في التعلّم والخدمات الصحية التناسلية، والتملك، والمشاركة في القوة العاملة، والحيازة الآمنة للأرض؛ كما يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على إزالة كلّ أشكال التمييز، بما فيه القائم على أساس العرق أو الإثنية أو الأصل الإقليمي.

● التشديد على استدامة البيئة والإدارة الحضرية. يقع كثير من أفقر أماكن العالم في مناطق شديدة التقلّب المناخي والتعرّض لمخاطره، ممّا يتطلب إدارة سليمة للبيئة الطبيعية. ومن هذه الأماكن، مناطق استوائية وشبه استوائية معرّضة لتقلّبات المطر ودرجات الحرارة التي يسببها إل نينو - وهي مناطق تشهد أيضاً ضغوطاً التغيّر المناخي الطويل الأجل. وثمة تحديات طبيعية أخرى، بينها تدبّر أمر التحضر السريع من خلال التخطيط المتأنّي والاستثمارات العامة الكبيرة.

يمكن لهذه السياسات أن تطلق شرارة الشروع في التخلّص من الفقر. وتستطيع البلدان أن تبدأ في تزويد الأسواق الخارجية بالبضائع الكثيفة العمالة (الملابس، المكّونات الإلكترونية)، كما يمكن للسياحة والخدمات المستندة إلى المعلومات (مثل نقل البيانات والعمليات الحاسوبية في المكاتب الخلفية) أن تؤدي إلى ازدهار مماثل في صادرات الخدمات. وفي

**والفكرة الرئيسية هنا هي أنّ
البلدان الفقيرة التي تشهد ركوداً
أو تراجعاً يمكن دفعها فوق
العتبات الأساسية وتحقيقها
النمو الذاتي الاستدامة، إذا
تلقت ما يكفي من المساعدة
للاستثمار في الصحة والتعليم
والبنية التحتية الأساسية**

ما الذي تدعو إليه الحاجة لإعمال تعاهد التنمية للألفية في أوغندا

الديون. وبحسب تقديرات صادرة في سنة 2002 عن مركز بحوث السياسات الاقتصادية، يمكن لتنفيذ خطط الورقة أن يُولد فجوة في الموارد تبلغ 417 مليون دولار في سنة 2003، أو 6.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي - ويستند هذا الأمر إلى تقدير متدن نوعاً ما لتكاليف الرعاية الصحيّة. وفي الواقع، أن هذه الفجوة سوف تسع حتى أكثر من ذلك، إذا أُدخِلت كلُّ التكاليف اللازمة لتحقيق أهداف التنمية للألفية - مثل توفير الماء المأمون والصرف الصحيّ وتقليل الجوع وتوفير البنية التحتيّة. تمثّل هذه التقديراتُ للاحتمالات المستقبلية أهميّة كبرى للمجتمع الدوليّ، لأنها توفرُ مؤشراً للإنفاق المتزايد المتطلب على المستوى القطريّ. فمن الضروري زيادة الإنفاق على فيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز بنسبة 83 بالمئة، وعلى التعليم بنسبة 109 بالمئة، وعلى الصحة بنسبة 212 بالمئة. لذا، وعلى الرغم من توفير أفضل التزام وتخطيط على مستوى البلد، فإن أهداف التنمية للألفية سوف تبقى بعيدة عن المتناول ما لم تدعمها تدفقات مائة أكبر بكثير من المجتمع الدوليّ. وهو ما يمثل جزءاً رئيسياً من دور البلدان الغنيّة في تعاهد التنمية للألفية.

لتحقيق هذه الأهداف، صاغت الحكومة سياسات تستند إلى أربعة أركان تتداخل من جوانب شتى مع أبعاد السياسات في تعاهد التنمية للألفية. وتشمل هذه الأركان إنشاء إطار للنموّ والتحوّل الاقتصاديّ من خلال استقرار الاقتصاد الشامل، والتركيز على الصادرات الاستراتيجية، وتعزيز القطاع الخاصّ. ولهذا الغرض، لا بدّ لأوغندا من اجتذاب قدر أكبر بكثير من الاستثمار الأجنبيّ المباشر وتنويع اقتصادها - وكلاهما صعبٌ بالنظر إلى وضعها كبلدٍ مُحاوٍ باليابسة، وإلى تكاليف النقل المرتفعة. يشمل الركُن الرابع تعزيز الحكم والأمن الاقتصاديّين الصالحين، وهما إجراءان يزيدان بشكل مباشر قدرة الفقراء على رفع مداخيلهم (من خلال خطة لتحديث الزراعة) ويحسّنان بشكل مباشر نوعية حياتهم (من خلال تحسّن الصحة والتعليم والماء المأمون والصرف الصحيّ). لكنّ المسألة الأساسية هي ما إذا كانت أوغندا قادرةً على الاستثمار لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق هذه الأهداف. يجري التخطيط للميزانية بشكل متوازٍ مع ورقة الاستراتيجية لتخفيض الفقر، وسوف يستفيد الإنفاق الاجتماعيّ من الأموال التي يُحرّرها التخفيض من أعباء

حققت أوغندا تقدماً اقتصادياً ممتازاً في العقد الماضي. ولكن على الرغم من بلوغ متوسط النموّ الحقيقيّ 7.3 بالمئة في الفترة 1992 - 1997، فإن الدخل الفرديّ في أوغندا لا يزال 330 دولاراً فقط. وأوغندا بلدٌ صغير ليس له منفذ على البحر، تعمل 80 بالمئة من قوّه العاملة في الزراعة. في سنة 1999، بلغ عدد الفقراء 44 بالمئة من السكّان؛ كما بلغت وفيات الرُضّع 83 لكل ألف مولود حيّ، ووفيات الأمومة 505 في كل مئة ألف، ووفيات الأطفال دون الخامسة 161 بالألف. في سنة 1997، وضعت أوغندا استراتيجيةً انمائيّة رائدة ذات توجّه نحو الفقر، بتصميمها خطة العمل لاستئصال الفقر التي جرى تعديلها عام ألفين بالاتفاق مع البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ لتصبح ورقة استراتيجية لتخفيض الفقر في البلاد. وحددت أوغندا في هذه الورقة أربعة أهداف:

- تخفيض الفقر المطلق ليصل إلى 10 بالمئة من السكّان بحلول سنة 2017.
- رفع المنجزات التعليمية للأوغنديين.
- تحسين صحة الناس.
- إعطاء صوت للفقراء.

المصدر: Uganda 2002; IMF 2002a; World Bank 2002b

سياسات لتشجيع التصنيع الكثيف العمالة

أدى الكثير من التفكير التنمويّ وتطبيقه العملي في السنوات العشرين الأخيرة إلى الخلط بين النموّ الاقتصاديّ المستند إلى السوق وبين حرية العمل. فحتى عندما يستند النموّ الاقتصاديّ إلى الملكية الفردية وقوى السوق، يجب على سياسات الحكومة أن تشجّع الصناعات الوطنية الكفيلة والتنافسية. ويمكن، مثلاً، أن يشكل دعم إنشاء صادرات مصنّعة نصف المعركة لتحقيق النموّ المستدام - لا سيّما إذا كان التاريخ الاقتصاديّ للبلد يشتمل على تصدير سلع أولية. على غرار ذلك، يمكن للسياسات أن تقوم بدور مركزيّ في تشجيع الأنشطة الكثيفة العمالة بدلاً من الكثيفة رأس المال، وزيادة العمالة؛ وأيضاً في رفع الإنتاجية والأجور الحقيقية في خاتمة المطاف. ولطالما قامت السياسات بدور رئيسيّ في حفر التنمية الصناعية، كما في اقتصاديات نمور شرقيّ آسيا منذ ستينات القرن العشرين؛ لكنّ ذلك رهناً بعدد من الشروط. وبخاصّة القدرة المؤسّساتية المنضبطة داخل الحكومات. يجب أن تتبّع السياسات المناصرة للفقراء بضعة إرشادات عامّة. أولاً، إنّ الصادرات المصنّعة ضرورية جداً للنموّ على الأمد الطويل؛ كما يبيّن هذا الفصل.

ولتحقيق تلك الغاية، تشكّل سياسات الاقتصاد الشامل والتجارة مفتاح تنويع البنى الاقتصادية. فأسعار الصرف المفرطة القيمة، المضرّة بالمصدّرين، قد تحدت كثيراً من احتمالات نموّ فرص العمل؛ كما أن الانتقال إلى التوجّه التصديري أمرٌ معقّد (وخاضعٌ لنقاش مطوّل في أمكنة أخرى). لكن سياسات الاقتصاد الشامل تتطلب توجّهاً نحو الصادرات، وبخاصّة في الاقتصاديات الصغيرة. ففي الصين وجمهورية كوريا، تزامنت الحماية الحكومية للأسواق المحلية مع حوافز تشجيعية للصادرات. ووفرت كوريا حوافز ضريبية للمصدّرين، كما أعفت استيراد المدخلات من الرسوم الجمركية؛ مما رفع عائداً رأس المال المستثمر في القطاعات المنشودة.

ثانياً، ثمة حاجة إلى حوافز التمويل لكي تنطلق الصناعات في الاقتصاديات ذات الثروة في رؤوس الأموال. وقد استُخدم العديد من أدوات السياسات لهذا الغرض: التسليف الموجه والمزود بإعانات مالية، ودعم قطاعات ثانوية منتقاة، وإعانات مالية للتصدير، ومؤسّسات اكتساب التقانة، ومجموعة من التدخّلات الأخرى الخاصة بقطاعات محدّدة. كما استُخدم العديد من بلدان جنوب شرقيّ آسيا ائتمانات التصدير والحوافز الضريبية لرفع عائداً الاستثمار في الصادرات. لكن وصولها المتأخّر نسبياً إلى ذلك، أدى

مساهمة خاصة

الفقر والعملة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية

المحرومة؛ وهو أمر يتيح للبلدان استخدام المخزونات الواسعة من المواهب غير المستغلة على نحو كاف. لكن عائدات الاستثمارات في التعليم ما قبل المدرسي لن تظهر جلية قبل عقدين أو أكثر. وهي ليست من النتائج التي تظهر في الدراسات المعهودة للاقتصاد القياسي.

ويتخفى تحت سطح هذه الدراسات في الاقتصاد القياسي عن العملة معني ضمني آخر: يجب أن يكون منتقدو العملة على خطأ، لأن العملة أثبتت كونها جيدة جداً من أجل النمو وتخفيض الفقر. لكن هذه الدراسات المتطعنة العرضية لا يمكنها التعامل مع الانتقادات الجوهرية للعملة كما جرت ممارستها: أي أنها غير عادلة، وأن فوائدها تذهب بشكل غير متناسب إلى الأغنياء. فبعد الجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة، وهي جولة الأوروغواي، أظهرت دراسة للبنك الدولي أن إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت في الواقع أسوأ حالاً؛ كما كان للتحرير اللامتناهي تأثيرات عالية على حدود التبادل في التجارة الخارجية. وتوحي دراسات العملة بأن إفريقيا تعاني لأنها لم تتعلم، وقد يكون ذلك صحيحاً بشكل جزئي؛ لكن الصحيح أيضاً أن إفريقيا تعاني من الطريقة التي تُدار بها العملة.

وهكذا كانت هذه الدراسات الاقتصادية القياسية عن العملة والنمو والفقر الهاء مضللاً، وحولت النقاش عن المجال الذي ينبغي أن يكون فيه - عن ملاءمة سياسات معيئة لبلدان معيئة، وعن كيفية توجيه مجرى العملة (بما في ذلك قواعد اللعبة)، وعن المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ لتعزيز النمو وتخفيض الفقر بشكل أفضل في البلدان النامية. وغالباً ما اتهمت الحركة المناوئة للعملة بأنها غافلة مجرد أنها تسأل عما إذا كانت العملة جيدة أم سيئة. لكن دراسات الاقتصاد القياسي، رغم كل ما يبدو من حنكة إحصاءاتها، مذبذبة بالقدر نفسه.

جوزيف إي. ستغليتز
حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2002

بشكل فعال، إبان ذروة نموها في أوائل تسعينات القرن العشرين، ضريبة على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل.

ليست مسألة السياسات أن تتعلم أو لا تتعلم أو أن تنمو أو لا تنمو؛ وفي بعض الحالات، ليست حتى أن تحرر أو لا تحرر. فالمسائل، بدلاً من هذا، هي أن تحرر الحسابات الرأسمالية القصيرة الأجل. وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟ ما هي سرعة تحرير التجارة، وما السياسات الواجب أن تصاحبها؟ هل هناك استراتيجيات نمو داعم للفقر، تحقق المزيد لتخفيض الفقر فيما تعزز النمو؟ وهل هناك استراتيجيات نمو تزيد من الفقر، فيما تمرز النمو - استراتيجيات ينبغي تحاشيها؟

على سبيل المثال، لا تدعم النظرية ولا الأدلة الرأي القائل بأن فتح الأسواق أمام التدفقات الرأسمالية المضاربة، القصيرة الأجل، يزيد من النمو الاقتصادي. لكن هناك الكثير من الأدلة والنظريات على أنه يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وأن انعدام الاستقرار الاقتصادي يسهم في القلقلة والفقر. لذا، فإن هذه الأشكال من تحرير أسواق رأس المال تزيد العملة من بعض النواحي؛ لكنها لا تعزز النمو. وحتى لو ازداد النمو قليلاً، فإن هذا الشكل من أشكاله قد يزيد الفقر، لا سيما في البلدان التي لا تملك شبكات الأمان الاجتماعية الوافية.

على غرار ذلك، من المفترض أن يتيح تحرير التجارة انتقال الموارد من القطاعات المحمية المتدنية الإنتاجية إلى قطاعات التصدير العالية الإنتاجية. ولكن ماذا لو كانت أسواق الصادرات في المجالات التي تتمتع بأفضلية نسبية (مثل الزراعة) مُغلقة فعلياً، أو كان التسليف غير متوفر (أو متوقراً وإنما بأسعار فائدة باهظة) لخلق الوظائف الجديدة المتعلقة بالتصدير؟ عندئذ، ينتقل العمال من وظائف القطاع المحمي، المتدني الإنتاجية، إلى البطالة، فالنمو لا يتعزز، والفقر يزداد.

وحتى التدابير التي تحظى غالباً بالمدح، مثل إزالة التعريفات الجمركية، أثبتت أنها سيف ذو حدين؛ لأنها عرضت البلدان النامية إلى مخاطر إضافية ليست مهيأة للتعامل معها. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كانت إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى نمو أسرع، بل إن ثمة أدلة أكثر من ذلك بكثير على أن زيادة التعريفات تزيد الفقر. ثمة سياسات قد تعزز النمو وتخفف الفقر على الأمد الطويل، مثل تعزيز فرص تعليم المجموعات

حاولت دراسات عديدة، حديثة العهد في الاقتصاد القياسي تبيان وجود علاقة منهجية بين العملة والنمو وبين النمو وتخفيض الفقر. والرسالة في هذه الدراسات واضحة: إرفعوا القيود عن اقتصادكم واطلقوا حرية المنافسة، تنموا؛ وعندما تنموا، ينخفض الفقر. ويُفترض بهذه الأبحاث أن تدفن الهجمات على العملة، وتنفض روحاً جديدة في اقتصاد تسرب الثروة إلى الفقراء، الناقد المصدافية منذ مدة طويلة والمُصر على أن المديون كالمراكب؛ مع أن تلك الأبحاث تتحاشى مثل هذه الكلمات.

فقد اقتصاداً تسرب الثروة إلى الفقراء مصداقيته لسبب واضح، وهو أنه لم يكن صحيحاً. فالنمو يساعد الفقراء في بعض الأحيان، لكنه لا يساعدهم في أحيان أخرى؛ إذ بحسب بعض المقاييس، زاد الفقر في أميركا اللاتينية خلال تسعينات القرن العشرين، حتى في العديد من البلدان التي حققت نمواً. ولم يكن ذلك فقط لأن الميسورين استفادوا بشكل غير متناسب من النمو؛ حتى أن بعض مكاسبهم ربما كانت على حساب الفقراء. ومع أن عدداً من المشاكل التقنية تكتنف هذه الدراسات الحديثة، فإن مشكلتها الأكثر دلالة أنها طرحت السؤال الخطأ: كون العملة والنمو يحدثان بعوامل داخلية، نتيجة سياسات معيئة. ولا يدور النقاش حول ما إذا كان النمو صالحاً أو ملاحاً، وإنما إذا كانت سياسات محددة - بما فيها السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تكامل عالمي أوثق - تؤدي إلى النمو؛ وعما إن كانت هذه السياسات تؤدي إلى نوع النمو الذي يُحسن رفاه الفقراء. وبيّن إلقاء نظرة على البلدان الأكثر نجاحاً في النمو وتخفيض الفقر كم هي هذه الدراسات مضللاً.

لم تتبع الصين وغيرها من بلدان شرقي آسيا إجماع مؤتمر سيئات في ولاية واشنطن. فقد كانت بطيئة في إزالة الحواجز الجمركية، كما أن الصين لم تحرر كثيراً حتى الآن حسابها الرأسمالي. ومع أن بلدان شرقي آسيا «تعولت»، فإنها استخدمت السياسات الصناعية والتجارية لتعزيز الصادرات وانتقال التقنية العالمية، بما يتناقض مع نصيحة المؤسسات الاقتصادية الدولية. ولعل الأهم، خلافاً لإجماع واشنطن، هو أن السياسات المعززة للإنصاف كانت جزءاً صريحاً من استراتيجياتها للتنمية. وينطبق الأمر أيضاً على تشيلي، التي ربما تكون البلد الأكثر نجاحاً في أميركا اللاتينية؛ حيث فرضت

إحياء مؤسساتها، مهما كان صعباً، قد يكون حيوياً لإزالة قيود الحكم الاقتصادي على النمو (أنظر المَعلم 3.1). تُعتبر سياسة القطاع العام هامة هنا، إذ لا يمكن أن تكون الدولة ربّ العمل الذي لا يُقصد إلا كمالاً أخير. ففي شرقي آسيا، تجتذب رواتب القطاع العام المرتفعة إلى حد ما، وبخاصة للمديرين، الموظّفين المدنيين المهرة؛ وتستبقهم. وهذه المجموعات من الاختصاصيين التقنيين محصّنة بقدر معقول ضد

إلى قيام الاستثمار الأجنبي كالمعتاد بدور في حوافزها التصديرية. وفي الحوافز التصديرية للصين - أكبر مما كان عليه بالنسبة إلى نمور شرقي آسيا. ثالثاً، ثمة حاجة إلى بيروقراطية عامة كفؤة ومحترفة، وذات استقلالية معقولة، لدعم مثل هذه السياسات. فقد كان التدخل السياسي غير المناسب مضرراً بمؤسسات الدولة، وأدى إلى فشل الدولة في بعض الحالات. ويجب ألا يكون الردُّ تخلياً عن الدولة؛ لأن

الضغوط السياسيّة، ممّا يساعد على ضمان الوضوح في صنع القرار ويبني الثقة في الأسواق. ويحظى تنفيذ هذا الأمر على نحو صحيح بأهميّة لا تقلّ عن أيّ تدخّلات في السياسات؛ لأنّ من الممكن أن تكون للسياسات الصحيحة تأثيراتٍ مضادّةً للرغبات، عندما ينعدم الترابطُ المؤسّساتي.

رابعاً، يجب أن يعمل القطاع العامّ على دعم القطاع الخاصّ وبنائه، بدلاً من التنافس معه؛ ويمكن للهيئات العامّة أن تدعم القدرات الخاصّة بوسائل متعدّدة. فقد أنشأت اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند مجالسَ رسميةً للمداولة، بهدف تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات المدفوعة للوكالات الخاصّة. كما أن هناك شكلاً جديداً من أشكال مجالس المداولة يجري استخدامه لسياسات التقانة. ففي كوستاريكا وإيرلندا، تجمع برامجّ التبصّر التقنيّ وعمليّاته دوائرَ الحكومة والقطاع الخاصّ والمنظّمات الدوليّة والمنظّمات اللّاحكوميّة لخفض تكاليف المعلومات والمعاملات. والوصول إلى إجماع بشأن كفيّة النهوض بالقدرات التقنيّة الوطنيّة. ويمكن لهذه الهيئات أن تكون هامّة بشكل خاصّ في تطوير مؤسسات تجارية من الحجم الصغير والمتوسّط، ذات توجّهات تصديرية. كما يجب بذلُ جهود لزيادة المسؤوليّة الاجتماعيّة المشتركة والشفافيّة للشركات المساهمة. إضافةً إلى ذلك، تقوم الشركات الدوليّة الخاصّة بدور هامّ في تشجيع تشكيل رأسمالٍ محليّ وتطوير القطاع الخاصّ المحليّ، مما يعزّز وجود وظائفٍ إضافيّة في أسواق العمل المحليّة. أخيراً، يمكن تحقيق النموّ الداعم للفقراء من خلال شراكات أكثر طموحاً بين القطاعين العام والخاص، وبخاصّة في إنشاء البنية التحتيّة الأساسيّة وتقديم الخدمات (مثل الكهرباء) في الأقاليم النامية.

السياسات خارج نطاق التصنيع

من الممكن أن تساعد السياسات الانمائيّة الصناعيّة، المذكورة أنفاً، في تطوير محركٍ للنموّ في الاقتصاد. لكنّ العديد من الفقراء (إن لم يكن معظمهم) يعملون خارج نطاق التصنيع - لا سيّما في المراحل الأولى للتنمية. وبالتالي، يجب أن تتعامل السياسات مع احتياجاتهم فيما يستمرّ انتاج السياسات الانمائيّة الصناعيّة.

أولاً، تحتاج الحكومة إلى نظام ضريبيّ فعّال لتحريك ما يكفي من العائدات كي تستثمرها في الاحتياجات الأساسيّة للفقراء. وفي البلدان الأشدّ فقراً، لا يتطلّب ذلك مزيداً من الإيرادات المحليّة فحسب، وإنما أيضاً المزيد من مساعدات الجهات

المانحة. ولا يعني نظام الجباية الفعّال ضمناً ارتفاع الضرائب، لأن السبيل الأكثر حكمة هو تدنُّ إلى حدٍّ ما في معدّلات الضريبة المباشرة على الدخل. ولكن مع التشديد على الإذعان وإنهاء إساءة الاستعمال، وأيضاً الإعفاءات المدفوعة سياسياً. فمن المشاكل الرئيسيّة للعائدات، في العديد من البلدان، أنّ الأغنياء لا يدفعون الضرائب المباشرة.

ثانياً، على البلدان ذات الكثرة من المزارعين أن تستثمر في زيادة الإنتاجيّة الزراعيّة، وفي تنويع محاصيل أسواق الصادرات تأتي بالسيولة التقديّة. (يحلّل الفصل الرابع موضوع الإنتاجيّة الزراعيّة بمزيد من التفصيل). ويمكن أن تشمل هذه الجهود تطوير البذور المخصّصة لمواقع معيّنّة واستراتيجيّاتٍ لتغذية التربة، بُغية توليد غلالٍ رفيعة القدر في الظروف المحليّة. كما يمكن للحكومات أن توفّر الحوافز الماليّة والمساعدة التسويقية للمصدّرين من أجل تنويع محاصيلهم، وأن تضمن أيضاً الحدّ الأدنى من الأسعار للمزارعين في مجالات ذات أسواق هشّة. وقد فعلت ذلك تايلاند عندما انتقلت من المحاصيل التقليديّة إلى المحاصيل المتطوّرة للتصدير، مثل الهليون الذي لا يؤكل محليّاً.

ثالثاً، يجب أن تضمن السياسات فرص حصول الفقراء على الموجودات الاقتصاديّة. فمن دون الموجودات، لا يستطيع الفقراء المشاركة في الأسواق؛ لأنهم في حاجة إلى الأرض والتمويل والمهارات. وإلى الإجراءات الحكوميّة العمليّة التي تمكّنهم من الحصول عليها. والاستثمار في التنمية البشريّة لتوسيع آفاق الفرص الاجتماعيّة أمام الجميع هو إحدى حُرْم السياسات الست التي يبحثها الفصل الرابع. وسوف نركّز هنا على الأرض والتمويل.

الحصول على الأرض. يفتر أكثر من 500 مليون نسمة، أو 100 مليون أسرة تقريباً في البلدان النامية، إلى حقوق ملكيّة الأرض التي يزرعونها أو حقوق شبيهة بالملكيّة؛ ومعظمهم مزارعون مستأجرون أو عمّال زراعيّون أو عمّالُ مزارعٍ جماعيّة سابقون. وتدخل في عدادهم أيضاً الأسرُ الزراعيّة التي لديها حقوق استتجار غير مضمونة، مثل واضعي اليد وأصحاب الحقوق القائمة على العرف أو التقليد الذين ليست لديهم حقوق رسميّة في الأرض التي يشغلونها.

يُعيق افتقار هؤلاء الأشخاص إلى حقوق قانونيّة رسميّة في الأرض قدرتهم على توليد الدخل وكسب الرزق، مما يقوّض النموّ الاقتصاديّ. ولأنّ الأرض هي مصدر دخلهم الوحيد، وتوفّر لهم الأمن والمكانة الاجتماعيّة، فإنّ إضفاء الصفة الرسميّة على حقوق ملكيّتهم، من خلال الإصلاح الزراعيّ، يمكن أن يفيد أغراضاً متعدّدة:

فتمت المشاكل الرئيسيّة

للعائدات، في العديد من

البلدان، أنّ الأغنياء لا يدفعون

الضرائب المباشرة

ويستطيع المقترضون أيضاً استخدام الأموال لتسهيل تدفق الدخل والتخطيط للقرارات الاقتصادية على فترات طويلة. وقد ارتفعت أعداد الفقراء الذين يصلون إلى مخططات التسليف الجزئي من 7.6 ملايين في سنة 1997 إلى 26.8 مليوناً في سنة 2001 - 21 مليوناً منهم نساء، مما مكّنهن من السيطرة على الموجودات واتخاذ القرارات الاقتصادية وتولي أمر حياتهن بأنفسهن¹². ووفقاً لبعض التقديرات، يمكن أن يُخرج خمسة بالمئة من المشاركين في برنامج التمويل الجزئي أسرهم من الفقر كل عام¹³.

من منظور اقتصادي شامل، يُعتبر التمويل الجزئي مفيداً لتوجيه التسليف نحو قناة الفقراء وتوليد المزيد منه؛ كما يظل أداة هامة لسياسة تخفيض الفقر على نطاق واسع. لكن نجاحه يتوقف على المخطط، والمجتمع المشارك، ودعم الجهات المانحة والحكومة المحليّة والوكالة المنفذة. ويتوقف تكبير حجم التمويل على الاستقرار الاقتصادي الشامل، وعلى سلامة القطاع المالي وتغطيته وفعاليتّه؛ وفي نهاية المطاف، على قدرة الحكومة في الوصول إلى الفقراء من خلال القطاع المالي على نطاق قومي.

* * *

يسلط هذا الفصل الضوء على المشكلات البنويّة التي تعرقل النمو الاقتصادي في بلدان الأولوية القصوى والمتقدّمة لتحقيق أهداف التنمية للألفية، كما يقدم علاجات عمليّة للتغلب على هذه المشاكل. وعلى هذه البلدان أن تنظر إلى أبعد بكثير من إصلاحات السوق للتغلب على تحديات أساسية تأتي من الانتشار الواسع للمرض، والانعزال الجغرافي، والبنية التحتيّة الرديئة، ورأس المال البشريّ المتدنّي، والأسواق المحدودة؛ إذ ثمة حاجة إلى استثمارات عامّة رئيسيّة للوصول إلى العتبات الأساسية للصحة والتعليم والنتائج الأخرى. ولأنّ هذه البلدان فقيرة جداً وعاجزة عن تمويل هذه الاستثمارات، فإنه ينبغي للبلدان الغنيّة إنجاز التزامها بأهداف التنمية للألفية من خلال المساعدة في تمويل الاستثمارات العامّة الأساسية؛ التي تُحرز نجاحاً على الأمد الطويل في التنمية البشريّة والاقتصاديّة.

• يؤدي إنشاء حقوق عقارية قابلة للتداول، ذات قيمة قابلة للتحديد في السوق، إلى جعل الأرض من الموجودات لما بين الأجيال.

• غالباً ما تكون الحيازات الأرضيّة الأصغر حجماً أكثر إنتاجيّة من الحيازات الكبيرة، هكتاراً مقابل هكتار - لاسيّما إذا كانت أسرّ تمتلكها وتديرها¹¹.

• تكون للملاكي الأراضي حوافز وقدرّة على إجراء استثمارات رأسماليّة طويلة الأجل تزيد الإنتاجيّة الزراعيّة بشكل مباشر.

• يُحسّن الحصول على الأرض تغذية الأسر. ويزيد المداخيل للأزواج لبعض الأسر الزراعيّة.

• تؤدّي حقوق المملكيّة القانونيّة القويّة، الخاصّة بالنساء؛ وهنّ غالباً منتجات الغذاء في الأسر؛ إلى مزيد من الإنصاف في الدخل ومحصولات الرفاه.

• تقوّي الحقوق المؤمّنة الإدارة البيئيّة، وتزيد مشاركة المجتمعات المحليّة.

مع أنّ إصلاحات الأراضي مثيرّة للنزاعات السياسيّة وصعبة التنفيذ - كما يُظهر العديد من التجارب في السبعينات والثمانينات - فقد أعادها ارتباطها القويّ بالإنصاف إلى جدول الأعمال السياسيّ في العديد من البلدان، مثل البرازيل والصين.

ولكي تصل فوائد المملكيّة إلى معظم الناس، يجب توفير مثل هذه الحقوق على نطاق واسع - لا سيّما إلى الإناث في الأسر الزراعيّة. إضافة إلى ذلك، ينبغي دفع تعويضات معقولة إلى أصحاب الأراضي الخاصّة التي يُعاد توزيعها. وعلى نحو مماثل، يتعيّن وضع الإصلاحات في سياق أنظمة حيازة الأرض العاديّة؛ بحيث لا يفقد أصحاب الأرض التقليديّون حقوقهم؛ كما ينبغي إشراك المستفيدين المحتملين في تصميم مثل هذه الإصلاحات. أخيراً، يجب أن تصحب ذلك تنظيمات تضمن الحيازة المأمونة وتفرض الحوافز الصحيحة؛ بحيث يكون نقل الأرض حقيقياً وليس إسمياً فقط.

الحصول على التسليف. يزوّد التمويل - التسليف الجزئيّ والمدخرات الجزئيّة على حدّ سواء - الفقراء بطريقة لشراء الموجودات وزيادتها تدريجاً؛ كما يشجّع المقترضين على الاستثمار في الأنشطة المنتجة، والمدخريين على جمع الموجودات وكسب الفوائد.

يسلط هذا الفصل الضوء على

المشكلات البنويّة التي تعرقل

النمو الاقتصادي في بلدان

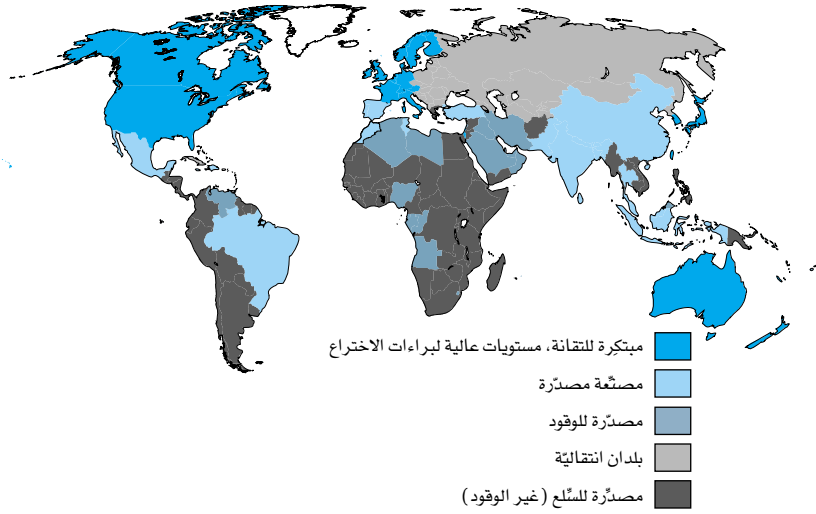
الأولوية القصوى والمتقدّمة

لتحقيق أهداف التنمية للألفية

المعلم 3.1 تحديات التنمية - من خلال عدسة جغرافيا

الخريطة 1

تصنيف البلدان بحسب البنية الاقتصادية، 1995

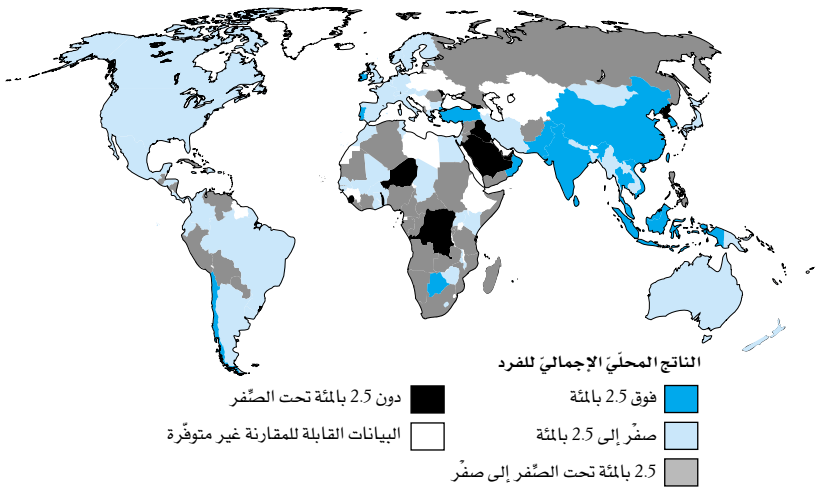


تُقسّم الخريطة الأولى، أدناه، العالم إلى خمس فئات. أولاً، البلدان ذات الابتكار الاقتصادي المرتفع، كما تُقاس بعدد براءات الاختراع لكل مليون شخص، وتُظهر باللون الأزرق الداكن؛ وهي في المعتاد بلدانٌ مرتفعة الدخل. ثانياً، البلدان النامية المصدرة للسلع المصنّعة، تُظهر باللون الأزرق الفاتح؛ وكانت نصف صادراتها على الأقل سنة 1995 في قطاع التصنيع. ثالثاً، الاقتصاديات المصدرة للوقود، وتظهر باللون الأزرق-الرمادي. رابعاً، البلدان في المرحلة الانتقالية، تظهر باللون الرمادي. خامساً، البلدان النامية المصدرة للسلع (غير الوقود)، تظهر بالأسود.

الخريطة 2

تصنيف البلدان بحسب متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 1990

معادل القوة الشرائية للدولار 1980-1998



تسلط الخريطة الثانية الضوء على أنماط النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-1998. باستخدام ناتج قومي إجمالي ثابت للفرد بمعادل القوة الشرائية. لاحظ العلاقة البارزة بالخريطة الأولى. فالبلدان المبتكرة أو المصدرة لمصنعاتها شهدت في المعتاد نمواً اقتصادياً، يظهر باللون الأزرق الداكن، في حين أنّ المجموعات الأخرى من البلدان (المصدرة للنفط والانتقالية والمصدرة للسلع) شهدت هبوطاً اقتصادياً. وتشمل الاقتصاديات المتنامية أقاليم أميركا الشمالية وغرب أوروبا وأوقيانيا وشرق آسيا وجنوبها. أما البلدان المترجمة فتركز في إفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد السوفييتي سابقاً والشرق الأوسط وأجزاء من أميركا اللاتينية؛ وبخاصةً الأنديز وأميركا الوسطى. وإفريقيا جنوب الصحراء هي أسوأ الأقاليم أداءً، حيث شهد ثلثا بلدانها وثلاثة أرباع سكّانها هبوطاً اقتصادياً في الفترة 1990-1998.

المصدر: Maddison 2001, Gallup, Sachs and Mellinger 1999; World Bank 2003i

الجدول 1

معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لمجموعات البلدان، 1980-1998

المجموعة	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفردي (%)	البلدان التي نما فيها الناتج المحلي الإجمالي الفردي
البلدان المبتكرة للتقانة	18 من 18	1.7 بالمئة
البلدان الانتقالية	4 من 12	-1.7 بالمئة
البلدان المصدرة للوقود	2 من 13	-1.5 بالمئة
البلدان المصدرة للصناعات	23 من 24	2.7 بالمئة
البلدان المصدرة للسلع (غير الوقود)	29 من 61	-0.2 بالمئة

ملاحظة: قيس الناتج المحلي الإجمالي الفردي بمعادل القوة الشرائية.

المصدر: Maddison 2001, World Bank 2002j

يحلل الجدول الأول أنماط النمو الاقتصادي وفقاً للبنية الاقتصادية. وعند تصنيف مجموعات البلدان في الفئات الخمس للخريطة الأولى، يُظهر الجدول أنّ المشكلات الرئيسية في النمو الاقتصادي أصابت ثلاثة أنواع من الاقتصاديات: البلدان الانتقالية، والاقتصاديات المصدرة للنفط (التي واجهت خسارة جسيمة في القوة الشرائية من سلعتها التصديرية الوحيدة أو المهيمنة)، والبلدان النامية المصدرة للسلع (غير الوقود). وتوجد معظم البلدان المصدرة للسلع في إفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية ووسط آسيا. أما الاقتصاديات المبتكرة والمصدرة للمصنّعات بين البلدان النامية، فقد شهدت نمواً اقتصادياً بشكل عام.

معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لحجم السكّان والموقع، 1980-1998

الموقع الجغرافي	البلدان الكبيرة			البلدان الصغيرة		
	البلدان التي نما ناتجها المحلي الفردي	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفردي (%)	السكان المقيمون في بلدان نمت في سنة 2001 (بالملايين)	البلدان التي نما ناتجها المحلي الفردي	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفردي (%)	السكان المقيمون في بلدان نمت في سنة 2001 (بالملايين)
سكان المناطق الداخلية	24 من 53	-0.2	379 من 799	10 من 10	2.5	3087 من 3087
سكان المناطق الساحلية	15 من 17	1.9	118 من 130	3 من 4	3.2	341 من 418

ملاحظة: قيسَ الناتج المحلي الإجمالي الفردي بمعادل القوة الشرائية. المصدر: Maddison 2001; Gallup, Sachs and Mellinger 1999; World Bank 2003i

يسلّط الجدولُ الثاني الضوءَ على أنماط النمو الاقتصاديّ بالنظر من خلال عدسة مختلفة، أي عدسة الجغرافيا. ويقيم هذا المَعْلَمُ معدلات النمو الاقتصاديّ لكلّ البلدان النامية والانتقالية والمصدّرة للسلع (غير الوقود) التي تتوفّر عنها بيانات؛ كما يصنّف البلدانَ وفقاً لحجمها السكّانيّ وتركّز السكّان قرب طرق التجارة البحرية. أما البلدان الصغيرة فهي تلك التي كان عددها سكّانها يقلّ عن 40 مليون نسمة سنة 1990؛ والبلدان الساحلية هي تلك التي يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكّانها ضمن مسافة تقلّ عن 100 كيلومتر عن الساحل. وتسلّط البياناتُ الضوءَ على كيفية تحقيق مجموعات البلدان الكبيرة أو الساحلية نموّاً اقتصادياً فردياً منهجياً في المتوسط بين 1980-1998؛ فيما تمثّعت البلدان الصغيرة والداخلية بنجاح اقتصاديّ أقلّ بكثير في الفترة نفسها. وتتعلّق هذه النتائج بإفريقيا على وجه الخصوص، لأنّ 33 من 53 بلداً محسوبة كبلدان صغيرة وداخلية موجودة في تلك القارة.

المصدر: McArthur and Sachs 2002; World Bank 2002j, 2003i; IMF 20 2002b; Maddison 2001

سياسات عامة لتحسين صحة الناس وتعليمهم



وفاعلية كلية لتنظيم الأسرة وخدمات المياه والصرف الصحي. وبالتالي، فإن هذه الخدمات تكاملية لإنجاز جميع أهداف التنمية للألفية.

يحاول هذا الفصل أيضاً إثبات أن المساواة بين الجنسين ليست هدفاً بحد ذاته فحسب. بل إنها مركزية في عملية إنجاز سائر الأهداف؛ حيث توضح دورات حياة المتعلمات التداخلات الحاصلة بين قطاعات المجتمع (الرسم 4.1). فالمتعلمات غالباً ما يتزوجن بعد غيرهن - وبخاصة إذا امتدت دراستهن إلى المستوى الإعدادي (التكميلي/المتوسط) وانخرطن في نشاط اقتصادي خارج المنزل. كما أنهن يُنجبن أقل من غيرهن، ويحرصن على نيل الرعاية الصحية لهن ولأطفالهن، ويؤمنن لأولادهن رعاية أحسن ونظاماً غذائياً أفضل². ويخفّض هذا السلوك من احتمال المرض، كما يرجح عيش الأطفال إلى ما فوق سن الخامسة.

مع مرور الوقت، تقود نسبة الوفيات المنخفضة لدى الأطفال إلى تكوين أسر أصغر وإلى استعمال موانع الحمل بصورة أكبر، مما يؤدي في النتيجة إلى تخفيض نسبة الخصوبة الإجمالية. ومع الأسر الأصغر، تتحسن رعاية الأطفال؛ ومع الخصوبة الأدنى، تتقلص الفئة العمرية التي تلتحق بالمدرسة؛ وبالتالي، تترسخ فوائد تعليم البنات من جيل إلى آخر. ولكن، في حين أن تقوية صحة النساء وقدراتهن التعليمية بهذه الطريقة أمر هام، فثمة إجراءات عملية مطلوبة أيضاً من أجل تعزيز دورهن في المجتمع كعوامل تغيير (الإطار 4.1).

كما يدلُّ تعاهدُ التنمية للألفية، فإن الحزمة الأولى من السياسات المطلوبة لتخُص بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة من أشراك الفاقة تشتمل على استثمارات في الصحة والتعليم؛ تساهم في النمو الاقتصادي الذي يغذي التنمية البشرية (أنظر الفصل الثالث). فمجالات التعليم والصحة والتغذية والمياه والنظام الصحي تكمل بعضها بعضاً، إذ يساهم الاستثمار في أي مجال منها في تحقيق نتائج أفضل في المجالات الأخرى. وإحدى التوصيات الأساسية في هذا الفصل هي أنه ينبغي على راسمي السياسات الاعتراف بالتكامل بين النواحي المختلفة في التنمية البشرية، فيما هم يستثمرون في إنجاز أهداف التنمية للألفية.

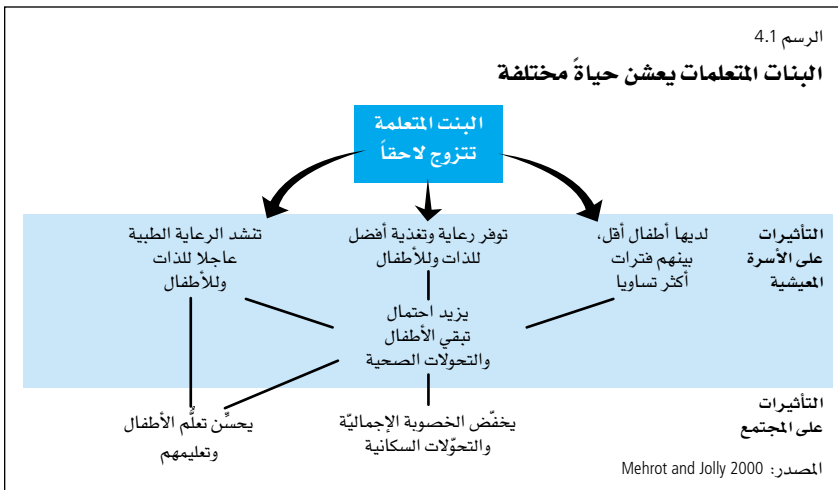
يؤثر التعليم على جميع أنواع النتائج المحصلة من التنمية البشرية، لأنه يتجاوز كونه مجرد مصدر للمعرفة؛ إذ يروج لنظافة صحية أفضل ويزيد من الإقبال على استعمال الخدمات الصحية. كذلك تتحدد المحصلات الصحية بالمياه المأمونة والصرف الصحي الملائم؛ إذ من خلال تخفيضهما الأمراض المعدية، يحسنان الوضع الغذائي للأطفال ويزيدان من قدراتهم التعليمية. وتساهم تدخلات كهذه في إنجاز نقلة صحية - من كون الأمراض المعدية عاملاً رئيسياً يتسبب في معظم ما ينوء تحته بلد ما من أمراض، إلى كون الأمراض المزمنة مصدراً أساسياً لذلك العبء.

يسرع التحول الصحي عملية التحول الديموغرافي، من نسبة مرتفعة للولادات والوفيات إلى أخرى منخفضة. إضافة إلى ذلك، ترتبط مستويات التعليم بتنظيم أفضل للأسرة. فمع ازدياد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة، تخفّض الأسر من عدد أولادها؛ كما يصغر حجم الأسرة المفضل؛ وهي عملية يرفدها توفر موانع الحمل. ومع بقاء المزيد من الأطفال على قيد الحياة، تخفّض الأسر عدد أولادها¹. ويعتبر هذا المفهوم من التكامل بين الاستثمارات الاجتماعية مركزياً في تقليل الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية - وفي تطوير القدرات البشرية.

ولكي يتأمن الحصول على أفضل نتيجة من التكامل بين الخدمات الاجتماعية المختلفة، فإن من الأهمية بمكان التركيز على التعليم الابتدائي الشامل في وقت مبكر، لا سيما للبنات؛ لكن ذلك يتطلب توفراً

الرسم 4.1

البنات المتعلمات يعشن حياة مختلفة



سنوات (1953-1962)⁴. وبين 1960 و 1980، زادت بوستوانا النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ما يفوق الضعف، من 40 بالمائة إلى 91 بالمائة⁵. وفي زيمبابوي، ارتفعت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية من 75 بالمائة في 1960 إلى 124 بالمائة في 1985، أي بعد خمس سنوات من الاستقلال⁶.

وقد جمعت بعض البلدان الرفيعة الإنجاز بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي السريعين - وهي تملك الآن اقتصادات ريفية المستوى (جمهورية كوريا، ماليزيا، موريشيوس). وحققت هذه الأقطار تقدمها الاجتماعي في بداية عملياتها التنموية، حين كانت المداخل القومية لا تزال متدنية؛ موحيةً بتسلسل معين في الاستثمارات. وفي بلدان أخرى ريفية الإنجاز، كان النمو الاقتصادي أبطأ وأقل تماسكاً. ومع ذلك، فإن

يُظهر التقدّم المنجز سابقاً ما هو ممكن حالياً. فقد حققت معظم البلدان النامية خلال الأعوام الخمسين المنصرمة تقدماً في الصحة والتعليم يوازي ما احتاجت الدول الثرية إلى 200 سنة تقريباً لإنجازه. لكن هناك نحو اثني عشر من البلدان النامية أحرزت بشكل خاص تقدماً سريعاً، محققة مؤشرات اجتماعية يمكن مقارنتها بتلك التي بلغت دول ثرية. وتتيح تلك البلدان الرفيعة الإنجاز دروساً في المناهج السياسية التي يمكن أن تستفيد منها بلدان أخرى في بلوغ أهداف التنمية للألفية (الإطار 4.2).

وإذا كان هناك أدنى شك في أن هذه الأهداف يمكن إنجازها خلال أقل من جيل واحد، فلننظر إلى المكتسبات التالية: تمكنت سريلانكا من إضافة 12 سنة إلى متوسط العمر المتوقع خلال سبع سنوات فقط (1945-1952)³، وأضافت الصين 13 سنة خلال تسع

الإطار 4.1

قدرات النساء وفعاليتهم - عامل رئيسي لإنجاز أهداف التنمية للألفية

تتحدّد العلاقات بين الجنسين إلى حدّ كبير بالأطر الاجتماعية والثقافية، فتؤثّر القيم الأبوية المغروسة منذ الطفولة على مواقف الإناث والذكور وعلى تطلّعاتهم طوال حياتهم. وغالباً ما تُكرّس هذه القيم في قوانين تبخس المرأة حقوقها ومستحقّاتها - لا سيما تلك القوانين المرتبطة بالزواج والطلاق والاعتصاب والعنف والميراث. وفي كثير من الأحيان، تركز الحركات المطالبة بحقوق المرأة على إصلاح قوانين كهذه.

- على الرغم من اعتبار العمل والتعليم استراتيجيتين أساسيتين لتقوية فعالية النساء وأصواتهن، فإن الفعالية الأقوى لا تتطلّب مجرد:
 - الاعتراف بأهمية التعليم، ولكن أيضاً زيادة مضمونه وتوافره ومردوبيته.
 - خلق المزيد من فرص العمل للنساء، ولكن أيضاً تحسين طبيعة هذا العمل وظروفه؛ بما في ذلك إيجاد موارد رزق مستدامة.
 - زيادة عدد النساء في البرلمانات، ولكن أيضاً زيادة حضورهن في مواقع السلطة ودوائر رسم القرار - من المستويات المحلية إلى القطرية.
- لذلك، يتطلّب تحسين مكانة النساء سياسات تتوجه إلى الاحتياجات العملية (دعم القدرات الأساسية الضرورية للعمل؛ مثلاً من خلال تحسين الأوضاع المعيشية، وزيادة التوظيف والرعاية الصحية وإمدادات المياه المأمونة) وأيضاً إلى الاحتياجات الاستراتيجية (تقوية صوت النساء وفعاليتهم لكي يتمكنّ من معاودة التفاوض حول أدوارهن في البيت وفي المجتمع، من خلال الحقوق القانونية في الموجودات، ومن خلال القوانين التي تضمن لهنّ الأجور المتساوية والحقوق التناسلية والتحرّر من العنف). علاوةً على ذلك، يجب دعم هذه السياسات بقوانين تضمن الحقوق المتساوية - للرجال والنساء على حدّ سواء - في القطاعين الخاصّ والعالم.

أن المعدلات الحالية تشير إلى أن المساواة بين الجنسين في مجال التعليم لن تتحقق قبل العام 2025، أي بعد عشرين سنة من التاريخ الذي حدّدته أهداف التنمية للألفية. تصل نسبة الشابات المتعلّمت (بين 15 و 24 سنة من العمر) في البلدان النامية إلى 60 بالمائة، بالمقارنة مع 80 بالمائة عند الشبان. علاوةً على ذلك، تعاني النساء أكثر من الرجال من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/السيدا). وتشكّل الوفيات الأمومية بعداً آخر من الأعباء الإضافية التي تُثقل كاهل النساء. وعلى الرغم من الأسباب البيولوجية التي تجعل النساء يعشن أطول من الرجال، فالعديد من البلدان والمناطق النامية لديها ملايين النساء «المفقودات» اللواتي يُقتلن عند الولادة، أو خلال عمليات الإجهاض على أساس جنسوي، أو بسبب التمييز الجنسي المنهجي خلال دورة الحياة (مما يؤدي إلى انخفاض عدد النساء ضمن مجموع السكان. حيث يقلّ عددهنّ عن الرجال ما بين 35 و 37 مليوناً في جنوبي آسيا، و 38 إلى 40 مليوناً في الصين).

وسوف تكون فرص النساء في العمل خارج المنزل، والحصول على مداخل مستقلة، محدودة من دون اتخاذ خطوات لزيادة قدراتهن التعليمية والصحية. ففي التسعينات، شكّلت النساء العاملات خارج الزراعة في البلدان النامية نسبةً ثابتة هي 40 بالمائة من العاملين. ثمة تحديات كثيرة تقوّض المساواة بين الجنسين في العمل والمشاركة السياسية والاجتماعية؛ إذ تشغل غالبية العاملات الفقيرات في البلدان النامية، خارج مجال الزراعة، في وظائف غير رسمية ويتلقين أجوراً متدنية وغير منتظمة. أما على صعيد التمثيل السياسي، فالبرلمانيات حول العالم لا يتجاوزن 30 بالمائة إلا في 7 بلدان فقط. وكثيراً ما ينبغي تحقيق دفع سريع لزيادة المساواة التمثيلية السياسية، من خلال رفع الحصص المخصّصة للنساء.

ما لم تتحسن قدرات النساء وتزد المساواة بين الجنسين، فإن أهداف التنمية الأخرى للألفية لن تتحقق. فتقوية تمثيل النساء وسماع صوتهنّ أمر ضروري لتعزيز قدراتهن - وتقوية قدراتهن ضرورية لتعزيز فعاليتهم وصوتهم. وعلى الرغم من أن التعليم هو الغاية الرسمية الوحيدة («إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، المفضّل تحقيقها بحلول العام 2005، وعلى مستويات التعليم كافة بحلول العام 2015»)، المستعملة لتقييم التقدّم باتجاه تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، فقد أنشئت مؤشرات عديدة أخرى لرصد الأداء:

- نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- نسبة المتعلّمت إلى المتعلّمين بين 15 و 24 سنة.
- حصة النساء المشاركات في العمل المأجور خارج الزراعة.
- حصة النساء في البرلمانات القطرية.
- تساعد المساواة بين الجنسين، في مجال التعليم، النساء على تأمين الوظيفة خارج المنزل وعلى اكتساب القوة السياسية، مما يزيد فعاليتهم في الحقل العام؛ لكن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تمتد إلى الحقل الخاص أيضاً.
- تحطّ اللامساواة بين الجنسين اليوم من قدرات النساء في التعليم والصحة، ومع ذلك فقد حصل بعض التقدّم. ففي البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة المتعلّمت إلى المتعلّمين بين سن 15 و 24 من 70 إلى 81 امرأة لكل مئة رجل في الفترة من 1990 إلى 2001، على الرغم من أنها ارتفعت خلال الفترة ذاتها في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة من 91 إلى 93 فقط. كما حققت نسبة التعليم الابتدائي تقدماً محدوداً، لترتفع من 86 إلى 92 بنتاً لقاء كل مئة صبي في البلدان النامية بين 1990 و 1999/2000، غير

دروس في السياسات من بلدان ريفية الإنجاز في الصحة والتعليم

الإنجاز عبر مخصصات مالية من الإنفاق العام للصحة والتعليم فحسب، ولكن أيضاً من خلال الإنصاف في هذه التخصيصات. فقد ركز الإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية بدلاً من الخدمات المتقدمة، وعلى التعليم الابتدائي بدلاً من التعليم العالي.

- سبقت إنجازات التعليم الوضع الصحي المتقدم. سعت كل البلدان الريفية الإنجاز في مستهل مسارها التنموي إلى تحقيق التحاقٍ مدرسيٍّ عالٍ لكل الأطفال وخصوصاً البنات. وبالتالي، كانت اللامساواة بين الجنسين في مجال التعليم أقل منذ البداية، وضُمَّت الفوارق بينهما على نحوٍ أسرع بكثير مما حدث في البلدان الأدنى إنجازاً. ومع ظهور الاستثمارات في البنية التحتية للصحة العامة، ضمنت مستويات التعليم العالية طلباً مرتفعاً على الخدمات الصحية واستعمالاً فعالاً لها.
- تمكّنت المتعلّمات من القيام بدورٍ فعّالٍ كعواملٍ تغيير. لا تأتي المحصّلات الصحية والتعليمية لدى الأطفال كنتيجة للخدمات الصحية والاستهلاك الغذائي الملائم فقط، وإنما أيضاً من الرعاية المناسبة للأطفال. وفي هذا المجال، تتخذ قدرات النساء ومواقفهن في الأسر المعيشية والمجتمع أهميةً استثنائية. فحين تكون النساء متعلّقات، ومتعلّقات بحقوق الملكية وحرية العمل خارج المنزل وكسب دخلٍ مستقل، يتعرّز رفاه الأسرة كلّها (Drèze and Sen 1995). وفي البلدان الريفية الإنجاز، لا تتمتع النساء بشبه مساواة في التعليم فحسب، وإنما أيضاً بنسبٍ عالية من المشاركة في العمالة للزراعية.

ليس ثمة وصفةٌ كونيةٌ لإنجاز أهداف التنمية للألفية، ولا طريقٌ مرسومٌ سلفاً لوضع هذه الأهداف «على الطريق» السوي؛ لأن الظروف الطّورية المتنوعة تتطلب أن تتمي البلدان استراتيجيات مختلفة لإنجاز الغايات الدولية المتعلقة بالصحة والتعليم. لكن قصص النجاح غزيرة.

- خطّت بوسطونا خلال الثمانينات خطواتٍ واسعة في التعليم والصحة تتجاوز بكثير المتوقّع منها بناء على مستوى دخلها.
- لدى ولاية كيرالا الهندية مؤشّراتٌ صحية مماثلة لتلك التي في الولايات المتحدة، على الرغم من أن دخل الفرد فيها أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة بنسبة 99 بالمئة، وأن معدل الإنفاق السنوي على الصحة هو 28 دولاراً فقط للفرد الواحد.
- يشكّل دخل الفرد في كوبا كسراً صغيراً من ذلك الذي في الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن لدى كوبا نسبةً مماثلة من وفيات الرضع؛ وتمكّنت من إبقاء فيروس نقص المناعة/الإيدز تحت السيطرة.
- تُظهر البلدانُ العالية الأداء في الصحة والتعليم ذلك التقدم المذهل الذي يمكن تحقيقه خلال جيل واحد، وتتيح التشابهات بين قصص النجاح فرصةً للتبصّر المفيد في الوسائل الناجحة:
- كان التمويل العام وافياً ومنصفاً. لا يُترجم الالتزام السياسي في البلدان الريفية

المصدر : Chen and Desai 2000; Mehrotra 2000; Drèze and Sen 1995

التنمية للألفية. وفي المقابل، تُخصّص أهداف الجوع والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، من حجم التحدّيات إلى الإجراءات العملية المطلوبة لحلّها. ثم يقترح الفصل خطة عمل لتعزيز مستوى الإنفاق العام وفعاليتها والإنصاف في توزيعه - وأيضاً نوعية المساعدات التنموية الرسمية وكميّتها - للخدمات الأساسية.

جميع تلك البلدان الريفية الإنجاز تُثبت أنه يمكن من خلال الأولويات والسياسات الحكومية الصائبة إنجاز تنمية اجتماعية ريفية، حتى من دون اقتصاد مزدهر.

يتمحور هذا الفصل حول تحديد الأولويات الصائبة في السياسات الاقتصادية - تلك التي اتبعتها البلدان الريفية الإنجاز - لتحقيق أهداف

إنجاز الهدف المتعلق بالجوع

إذا أُخذت الإنجازات السابقة في الاعتبار، فإن هدف تخفيض نسبة الجوع إلى النصف بحلول العام 2015 ينبغي أن يكون جاهزاً للإنجاز. وقد حدّد المؤتمر العالمي للغذاء في 1996 غايةً مماثلة: تخفيض نسبة الجائعين في البلدان النامية إلى النصف، أي إلى 400 مليون نسمة⁷. يرتفع إنتاج الغذاء في البلدان النامية منذ مطلع السبعينات إلى ثلاثة أضعاف، أي أكثر مما يحتاج إليه النمو السكاني⁸. إضافة إلى ذلك، انخفضت الأسعار الفعلية للمحاصيل البقولية الأساسية 76 بالمئة⁹.

فارتفع الإنتاج الغذائي لكل فرد بين 1980 و 1995 إلى 27 بالمئة في آسيا وإلى 12 بالمئة في أميركا اللاتينية، لكنه انخفض في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8 بالمئة¹⁰. ومع أن الجوع منتشر في جنوب آسيا أكثر من أي مكانٍ آخر، فإنه أخذ في الانخفاض - في حين يعيش قرابة ثلث السكان جائعين في إفريقيا، والرقم هناك إلى ازدياد¹¹. وإذا ما وُزِعَ كلّ الغذاء الذي يُنتج في العالم أجمع على نحوٍ متساوٍ، فمن المفترض أن يكون كل شخص قادراً على استهلاك 2,760 سعرة

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الأول : استئصال الفقر والجوع الشديدين
الغاية 1 : بين 1995 و 2015.
إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف
الغاية 2 : بين 1995 و 2015.
إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف

حجم المشكلة

يجوع كل يوم في البلدان النامية قرابة 799 مليون شخص - أي نحو 18 بالمئة من سكان العالم¹³. ففي جنوب آسيا يجوع واحد من كل أربعة أشخاص، وفي

العواصف الهوجاء أو النزاعات العنيفة²⁸. ومن بين البلدان الواحد والعشرين التي عاشت حالة طوارئ غذائية في 2002، تسببت في 15 منها حرباً أو نزاعات مدنية أو آثار مترسبة من نزاعات ماضية²⁹.

سوف يتطلب إنجاز هدف التنمية للألفية، الخاص بالجوع، تحسين توزيع الغذاء، وزيادة الإنتاج. وبين الأولويات القصوى لزيادة الإنتاج:

- التركيز على التقانات التي ترفع الإنتاجية الزراعية. سيؤدي ذلك إلى زيادة المدخيل الفردية للأشخاص الذين لا يملكون الكثير من الموجهات سوى أراضهم.

- توجيه المزيد من الموارد نحو الزراعة. أهملت البلدان الفقيرة مجال الزراعة - وهو اتجاه يجب عكسه.

- منع التدهور البيئي. ينبغي على التقانات والسياسات الجديدة الهادفة إلى زيادة الإنتاجية أن تحمي أيضاً الأنظمة البيئية التي تعاني أوضاعاً حرجية.

- فأكثر ما يعاني منه الفقراء ناتج عن التدهور البيئي، لكن الفقر يقود أيضاً إلى هذا التدهور. ففي البلدان

- النامية، غالباً ما تكون الإنتاجية المتدنية سبب تدهور كهذا - على حين أن الإنتاجية العالية في أوروبا وأميركا الشمالية هي السبب.

- المشاركة في الموارد بطريقة أكثر إنصافاً. ينبغي أن تحصل النساء اللواتي ينتجن معظم الغذاء

- المستهلك في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا على منافذ أكثر ضماناً إلى الأرض. وينطبق الأمر نفسه

- على الأناض الذين لا يملكون أرضاً.

- معالجة الاحترار الكوني وتخفيض التعريفات

- الجمركية الزراعية والإعانات المالية في البلدان الغنية. تؤدي الحماية إلى تهيئة الأسواق الدولية ضد

- المزارعين في البلدان النامية. وفي خلال ذلك، يمكن للاحتار الكوني أن يؤثر بصورة عكسية على أنماط

- الطقس بالنسبة إلى المزارعين المعتمدين على الأمطار.

- مخزونات احتياطات الغذاء لتحسين التوزيع

وتخفيض الأسعار

تستطيع الحكومات الحفاظ على احتياطات من الأغذية الضرورية، ولا سيما الحبوب، وإطلاقها إلى الأسواق إذا ما ارتفعت الأسعار بطريقة مبالغ فيها

- مما يمكن الناس من الحصول عليها. وقد تشمل منظومات كهذه أو لا تشمل على التوزيع العام للسلع

الضرورية بأسعار أقل من أسعار السوق. وللصين والهند تقاليد عريقة في الحفاظ على مخزونات احتياطات الغذاء، عادة على نفقة الدولة.

فقد حافظت الهند على احتياطات من الأغذية الضرورية منذ السبعينات، مما مكّنها من درء

إفريقيا جنوب الصحراء ترتفع النسبة إلى درجة واحد من ثلاثة¹⁴. وتعتبر الهند موطن أكبر عدد من الجائعين، ويبلغ عددهم 233 مليوناً؛ بينما يوجد في إفريقيا جنوب الصحراء 183 مليوناً من الجائعين، وفي الصين 119 مليوناً، وفي باقي آسيا ومنطقة المحيط الهادي 74 مليوناً، وفي أميركا اللاتينية 55 مليوناً، وفي البلدان العربية 32 مليوناً¹⁵.

هبطت نسبة الجائعين في البلدان النامية بين 1990-92 و 1998-2000 من 21 بالمئة إلى 18 بالمئة¹⁶. وكانت الانخفاضات الأكبر في الصين، مع أن نسب انخفاض جوهرياً أخرى حدثت أيضاً في جنوب شرق آسيا¹⁷.

ولكن مع النمو السكاني، فإن عدد الجائعين لا ينخفض بالسرعة الكافية. فقد انخفضت نسبة الجائعين حول العالم 20 مليوناً بين 1991 و 1999¹⁸، غير أن الرقم هبط فقط لأن 80 مليون صيني نجوا من الجوع؛ ففي 25 بلداً نامياً، ازداد عدد الجائعين (الرسم 4.2)¹⁹.

يسعى هدف الجوع أيضاً إلى تخفيض سوء التغذية لدى الأطفال. وفي هذا المجال عرفت 10 بلدان، من 33

بلداً تتوافر فيها البيانات، ارتدادات أو أنها أخفقت في التحسن خلال التسعينات²⁰. ولأن البيانات حول سوء تغذية الأطفال يمكن الوثوق بها أكثر من الأرقام المتعلقة بالجوع، فإن اتجاهات كهذه تثير القلق²¹.

إن أكثر من ثلاثة أرباع الجائعين موجودون في المناطق الريفية للبلدان النامية²²؛ يعيش نصف هؤلاء في أسر معيشية زراعية على أراض هامشية يهدد فيها الانحطاط البيئي الإنتاج الزراعي²³، ويعيش قرابة الثلث في أسر ريفية غير زراعية ومن دون أرض، كذلك

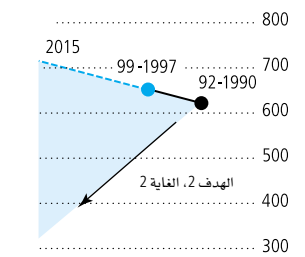
المتعمدة على الرعي وصيد الأسماك والحراجه²⁴. غير أن صيادي السمك الفقراء يرون صيدهم يتدنّى بفعل الصيد التجاري، كما يخسر العاملون في الحراجه حقوقهم في استعمال الغابات مع دخول شركات الأخشاب بامتيازات حكومية. أكثر من ذلك، أن انعدام الأرض يزداد في معظم المناطق الريفية نتيجة لكثافة السكان العاملين في الزراعة وعدم عدالة توزيع الأراضي. فتدنى معدل مساحة الأرض بين المزارعين

الريفيين في الدول النامية بالهكتارات للفرد الواحد من 3.6 في 1972 إلى 0.26 في 1992 - وينتظر أن يتدنّى أكثر من ذلك بحلول العام 2020²⁵.

ثمة اتجاه مقلق آخر هو انتقال سوء التغذية إلى المدن²⁶، حيث يشكّل فقراء المدن في البلدان النامية اليوم خمس العدد الإجمالي للجوع. لكن هذه النسبة يمكن أن تكون في طور الارتفاع، لأن سكان المدن يتنامون بسرعة أكبر من سكان الأرياف²⁷.

وفي كل سنة، يتأثر 5 إلى 10 بالمئة من الجوع بالقحط أو الأوبئة أو الفيضانات أو الثورات البركانية أو

الرسم 4.2
إزديادات في اللأامن الغذائي
عدد الناس الللامومنين غذائياً في جميع البلدان النامية باستثناء الصين



مجاعات واسعة النطاق. ودعمت هذه الجهود زيادة إنتاجية القطن والأرز بفضل الثورة الخضراء، مع تأمين الحبوب والسلع الأساسية (السكر، زيت الطعام) من خلال نظام توزيع عام. إضافة إلى ذلك، يضمن نظام الغذاء لقاء العمل خلال مواسم الجفاف مستويات استهلاك ضرورية للعيش.

إنه لأمر حاسم أن يكون الطعام متوافراً للأسر الفقيرة (وهو أمر أخفقت الحكومة الهندية في فعله خلال السنوات الأخيرة). ومن أسباب الأمن الغذائي بالنسبة إلى الأسر الفقيرة في كيرالا، الولاية الهندية الرفيعة الإنجاز، هو أن محلات التزود بالمؤن توزع الحبوب حتى في المناطق الريفية³⁰؛ بينما في أمكنة أخرى من الهند، يتم معظم توزيع الغذاء العمومي في مناطق حضرية. وفي الصين، تتولى المجتمعات المحلية أمر مخزونات احتياطات الغذاء.

حافظت سريلانكا - وهي بلد آخر رفيع الإنجاز في المؤشرات الاجتماعية - على إعانات الغذاء منذ استقلالها في 1947. وفي 1979، استعاضت عن الإعانات العامة للسلع الضرورية (الأرز، الطحين، العدس، السمك المجفف، حليب البودرة) بمخطط غذائي يشمل 40 بالمئة من السكان.

أما في إفريقيا، فلم تستعمل الاحتياطات الغذائية بقدر ما هو متوقع، بالنظر إلى الإنتاجية الزراعية المتدنية والتربة الضعيفة والمجاعات المتكررة في هذه القارة. وكان أحد أسباب المجاعة في بلدان إفريقيا الجنوبية عام 2002 تدني احتياطات الغذاء المحدودة؛ ومن بعض أسباب ذلك، أن القيود الضريبية منعت الحكومات من تخزينها.

إن من الأهمية بمكان للبلدان، وبخاصة المحاطة باليابسة، الاحتفاظاً باحتياطي غذائي؛ لأن انقراض حياة الناس وتفادي المعاناة وتحقيق مكاسب إنتاجية تستحق تكاليف إنشاء المستودعات وإدارتها لتخزين الاحتياطي. وفي البلدان التي لديها مرافق، ينبغي أن توزن تكاليف الحفاظ على الاحتياطي مقابل الفوائد. ولكن حتى في البلدان الساحلية، فإن المخزون الاحتياطي يمكنه أن يخفف من حدة التأثيرات السلبية لأسعار الغذاء المتقلبة.

غير أن سياسات إساءة النصح لإفريقيا كانت تميل إلى الدفع في الاتجاه المعاكس، بحجة أن الأسواق الحرة ينبغي أن تقرّر كيف تغذي القارة نفسها.

ينبغي ألا تؤمن الحكومات التي تواجه عجزاً مالياً إعانات للأسمدة، أو دعماً لأسعار المحاصيل أو قروضاً منخفضة الفوائد. واقترح تقرير صدر أخيراً أن تسمي البلدان الإفريقية الريفية للتصدير محاصيل جالبة للسيولة - كي تخلق دخلاً للمزارعين الفقراء وتؤمن

العملة الأجنبية التي تحتاجها للواردات من الأغذية. وعلى الرغم من أن التقرير يلحظ أن المحاصيل الغذائية الأكبر سوف تساعد بعض المزارعين، فإنه يوحى أيضاً بأن الكثيرين معزولون جداً بحيث يتوجب عليهم أن يزرعوا فقط ما يحتاجونه لأنفسهم بأرخص وسيلة ممكنة³¹.

الإنصاف - وما ينبغي الفعل حياله

من الممكن أن تزداد المنافذ إلى الغذاء بصورة كبيرة بإجراءات عملية حكومية لضمان الموجودات وزيادة المدخيل لمعظم المجموعات المستضعفة.

المجموعات الهامشية

تكون المزارع الصغيرة أكثر إنتاجية من المزارع الكبرى للوحدة الواحدة من الأرض، ولذا يزيد توزيع الأرض الأكثر إنصافاً من فعالية الزراعة ومحصولها. وقد ارتفعت محاصيل الزراعة في بياوي بالبرازيل من 10 إلى 40 بالمئة في الحقول غير المرؤبة، وبنسبة تتراوح بين 30 و70 بالمئة في الحقول المرؤبة، بعد توزيع الأراضي على صغار المزارعين³². كما تخفّض الأرض الموزعة بإنصاف من نسبة الفقر وتحسّن توزيع المدخيل. ففي السلفادور، أدت زيادة توزيع الأراضي على الفلاحين بنسبة 10 بالمئة، إلى ارتفاع دخل الفرد بنسبة 4 بالمئة. وعلى نحو مماثل، شهدت الولايات الهندية التي طبقت إصلاح الأراضي انخفاضاً أسرع في الفقر بين 1956 و1992³³.

ولكي يؤدي الاستثمار في الموارد الطبيعية الضرورية إلى زيادة الإنتاجية، يحتاج الفقراء إلى منافذ آمنة للحصول على تلك الموارد. وفي تايلاند، هناك علاقة وثيقة بين حق الملكية المضمون للأرض وبين الثقة في ممارسة زراعة دائمة³⁴.

يستفيد الجياح والفقراء أيضاً من موارد الممتلكات العامة. ففي الخمس عشرة سنة الفائتة، خصصت البرازيل والكاميرون وغامبيا ونيبال وتنزانيا مساحات من الأراضي العامة لاستعمال المجتمعات الأهلية أو للمشاركة في إدارتها. وقوي على نحو مماثل نظام حيازة الأراضي الحرجية في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وإندونيسيا والموزامبيق والفلبين وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وفي الصين وفييتنام، وُزعت أراضٍ حرجية عامة على الأسر. فالاعتراف بالحقوق الأهلية والملكية المجتمعة - والعقلنة الأوسع لحيازة الأحراج العامة - يؤمّنان فرصاً لتحسين أرزاق الملايين من سكان الغابات بشكل جذري. كما ينبغي الاعتراف بحقوق المجتمعات الفقيرة في الحصول على المياه، ليس فقط للاحتياجات المنزلية فقط وإنما أيضاً للرعي المواشي وسقيها³⁵.

يزيد توزيع الأرض الأكثر إنصافاً

من فعالية الزراعة ومحصولها

ولتوسيع فوائد الأمن الغذائي حتى أكثر من ذلك، يمكن اتباع الغذاء لبرامج كهذه من البلدان النامية، كما يمكن تنظيم التمويل الدولي لمبادرات الغذاء المجتمعي وبنك الغذاء المجتمعي تحت مظلة برنامج الغذاء العالمي كبنك دولي يؤمن الغذاء للجميع³⁸.

زيادة الإنتاجية

تمّ تطوير تقانات عدة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتخفيض الجوع، كما يركز عدد من التقانات المناصرة للفقراء على الإنتاجية الدائمة ومناسبتها للنساء. وتتضمن التُّهَج الإدارية المبشّرة بالخير: الحراجة الزراعية، والاستنابات الاستمراري، والزراعة الحمائية، والتثبيت البيولوجي النتروجيني، وفعالية استعمال المياه، والاختيار النوعي في المحاصيل، والتدبير الوياثي المتكامل، والتدبير النباتي الغذائي المتكامل، وأنظمة الزراعة المكثفة المتكاملة، والتدبير المتكامل للتربة والمياه³⁹.

وبالنسبة إلى العديد من المزارعين الأفارقة، تتمثل الحاجة الأكثر إلحاحاً في تحسين نوعية التربة. ففي مزارع عدة، تستطيع الأسمدة أن تضاعف كمية المحاصيل الغذائية الأساسية إلى مرتين أو حتى إلى أربع مرات⁴⁰. وحتى المزارعين الذين لا يمكنهم الحصول على مُدخلات كهذه أو ليس في وسعهم اتباعها، فإن لديهم خيارات عدة لزيادة خصوبة التربة؛ لا سيما في إفريقيا (الإطار 4.3).

ينبغي أن تؤكّد السياسات القطرية على إعادة بناء الممتلكات الطبيعية. فمذ 1996، أعادت الصين تأهيل خمسة ملايين هكتار من الأراضي المتدنية أو المتوسطة الإنتاجية. وفي بعض المجتمعات الهندية، تم على نحو واسع تبني الأراضي المُرَاحة المحسّنة والمحاصيل البديلة - عبر 145 نظاماً تمّ تحديدها حتى الآن - من جانب مزارعين في الأراضي الهامشية أُجبروا على تخفيض فترات إراحة الأرض⁴¹. كما يمكن تطوير الأنظمة الزراعية عبر دفع مبالغ مالية للمزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والحراجين لقاء أدوارهم في تدبير المنظومة البيئية. ويجري العمل الآن بمخططات كهذه في مناطق عدة؛ حيث وجدت مراجعة أُجريت أخيراً أن 75 منطقة تدفع من أجل التغيير في الانبعاثات الكربونية، و72 تدفع من أجل التنوع الأحيائي و61 تدفع لخدمات تجميع الأمطار⁴².

يمكن للمبادرات أيضاً أن تعزّز الزراعة المستدامة في مجتمعات المزارعين. فقد اكتشفت دراسة أُجريت في 17 بلداً إفريقياً أن 730 ألف أسرة فقيرة في 45 مشروعاً كانت تمارس الزراعة المستدامة - المعرفة

تُنتج النساء معظم الغذاء المستهلك في إفريقيا جنوب الصحراء وفي آسيا (بنسبة أقل)، لكنهنّ نادراً ما يحصلنّ على امتلاك مضمون للأرض التي يستخدمونها. فأقل من واحدة بين كل عشر مزارعات في الهند ونيبال وتايلاند يملكن أرضاً. ومن دون الملكية المأمونة، تفتقر النساء إلى الضمانة الإضافية والمنفذ إلى التسليف والوسائل للاستثمار في تحسينات منتجة - مما يُضِرُّ بصحة أسرهن ونظامها الغذائي³⁶. وفي بعض المناطق، تملك النساء حقاً محدوداً في الغذاء داخل الأسر، وهي مشكلة خاصة بالنسبة إلى الحوامل والمُرضعات اللواتي يحتجن إلى أسعار حرارية أعلى.

الفقراء الحضريون

توجد في معظم المدن أرض جاهزة للزرع - وهي شبكة الأمان غير الرسمية للعديد من الفقراء المقيمين في المدن الذين يزرعون الغذاء في المترهات وعلى أسطح البيوت والأراضي المبتلة، وباحات دور العبادة، والمستوعبات، والأراضي المشاعة، وجوانب الطرق، والأراضي المحاذية لسكك الحديد؛ كما يرعون الماشية على التلال والمساحات المفتوحة وجوانب الطرق. وينبغي ألا يُحرم هؤلاء الفقراء من حق استعمال تلك الأراضي لكي يُطعموا أنفسهم.

الناس في الطوارئ الغذائية

يحتاج اللاجئون، بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، إلى مساعدة طارئة للاستمرار في العيش. وينبغي أن تستغرق الاستجابة في حالة الحاجة الغذائية الطارئة وقتاً أقصر بكثير، حتى تصل الإمدادات الغذائية إلى الجائعين بسرعة أكبر بكثير. ويمكن أن تساعد في ذلك أنظمة الإنذار المبكر في الأزمات السياسية، كما في الكوارث البيئية، لأن الأزمات السياسية أصبحت السبب الرئيسي للمجاعة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء صندوق دائم يُمكن الوكالات الدولية من الاستجابة الفورية للكوارث، من دون الاضطرار إلى جمع الأموال قبل الاستجابة. ومن شأن صندوق مكتمل الرساميل تمكين برنامج الغذاء العالمي من القيام بتخطيط استراتيجي أبعد مدى بالنسبة إلى إمدادات الغذاء في الحالات الطارئة ومحاصيل ما بعد المجاعة وشفاء الماشية. وتقدّر منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن إطعام الناس الأشدّ جوعاً في العالم، والمقدّر عددهم بـ 214 مليون نسمة، سيكلف خمسة بلايين ومئتي مليون دولار في السنة³⁷.

أقل من واحدة بين كل عشر مزارعات في الهند ونيبال وتايلاند يملكن أرضاً

زيادة خصوبة التربة في إفريقيا جنوب الصحراء

شجيرات تيثونيا ديفورسيفوليا المراكمة للمغذيات، من جوانب الطرق والوشائع إلى حقول الغلال، إلى إضافة المغذيات؛ كما يُضاعف محاصيل الذرة بانتظام من دون إضافة السماد.

تستعمل عشرات آلاف الأسر المزارعة في كينيا ومالوي وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي هذه الأساليب التي تؤدي إلى نتائج جيدة؛ وأكثر الممارسات شيوعاً هي الأشجار المُرَاحة المحسّنة. ويجري تناقل المعارف بين المزارعين والقرى والمنظمات الأهلية، وعبر الأبحاث القومية والخدمات التعليمية الإضافية في المعاهد والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، ومشاريع التنمية. يكمن التحدي الآن في تسريع عملية تبني هذه التقانات لتصل إلى عشرات ملايين الأسر الزراعية. أما العوائق الرئيسية فهي عدم توفر إمدادات كافية من الجبلات الجرثومية العالية الجودة التي تتيحها الأشجار (مثل البذور والنباتات) وأحجار الفوسفات، إضافة إلى نقص الوعي والمعرفة بالمكوّنات التقنية. لكن استخدام تلك الوسائل التقنية بصورة متزايدة أمرٌ جوهري، لأنه يتيح فرصاً كبيرة لزيادة إنتاجية الغذاء بشكل دائم وجزير. مما يقلل الجوع على نحوٍ يُعزّز قاعدة الموارد الطبيعية.

الأشجار البقلية في المناطق الاستوائية شبه الرطبة من جنوب إفريقيا وشرقها بين غلال الدُّرة في أولى مراحلها، وتترك لتنمو كأشجار مُرَاحة خلال مواسم الجفاف؛ منتجةً بذلك 100 إلى 200 كيلوغرام من النيتروجين لكل هكتار خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر و24 شهراً. وهذه الأشجار المُرَاحة سليمة اقتصادياً وبيئياً، وتتناسب جيداً مع عادات المزارعين وبرامج عملهم - ولا عجب في ذلك، ما دام المزارعون أنفسهم قد ساهموا في تطوير هذه التقنية.

- الفوسفات الصخري البلدي. يؤمن استعمال ترسبات الفوسفات الصخري البلدي بديلاً من السوبرفوسفات المستورد. وتساعد الحامضية المعتدلة لمعظم هذه الأتربة (من 5 إلى 6 أيونات في الأس الهيدروجيني، pH) على تذويب الفوسفات الصخري العالي الجودة بنسبة تمكن من إمداد الغلال بالفوسفور لسنوات متعددة. وخلال خمس سنوات، يضاعف استعماله محاصيل الذرة مرتين أو ثلاث مرات، أي بنحو 90 بالمئة من فعالية السوبرفوسفات - وبكلفة أدنى بكثير.
- التحول الأحيائي المكثف لأوراق الشجيرات المراكمة للمغذيات. يؤدي التحول الأحيائي المكثف لأوراق

تقليدياً، يعالج استنزاف مغذيات التربة باستعمال الأسمدة المعدنية؛ لكن كلفة الأسمدة الزراعية الواصلة إلى مدخل المزرعة في إفريقيا تزيد من ضعفين إلى ستة أضعاف على كلفة مثيلتها في أوروبا وأميركا الشمالية وآسيا. غير أن المحاصيل لا تبالي بما إذا كانت النترا والفوسفات التي تتشربها آتية من كيس سماد أو من أوراق نباتية متحللة، وبالتالي فإن المسألة الأساسية هي تزويد التربة بكميات كافية من المغذيات النباتية. أما إذا كان ذلك يتم عبر الأسمدة المعدنية أو المواد العضوية، فهو أمر يتعلق أساساً باقتصاديات المزارع.

والأسلوب الأكثر استحساناً هو الجمع بين استعمال مصدرَي التغذية بوسائل زراعية ناجعة. فقد أظهرت شبكة ساساكاوا غلوبال 2000 ومنظمات أخرى، من خلال عملها في آلاف المزارع الإفريقية، أن بإمكان الأسمدة المعدنية مضاعفة محاصيل المواد الغذائية الأساسية من مرتين إلى أربع مرات. لكن المزارعين، حتى الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المواد أو ليس في وسعهم شراؤها، يمكنهم تحقيق زيادات طويلة الأمد عبر أساليب بديلة لبناء التربة وتزويدها بالمواد المغذية.

- الأشجار المُرَاحة للتثبيت النيتروجيني. تُزرع

المصدر : Millennium Project Task Force 2 2003a

الناتج المحلي الزراعي - ويركّز كل الإنفاق تقريباً على الأراضي الرفيعة النوعية والمحاصيل التجارية⁴⁷. ولكي يستفيد المزارعون الفقراء في الأراضي الهامشية، ينبغي أن يدعم البحث الزراعي مبادرات واعدة مثل أنظمة المحاصيل المتعددة والزراعة البيئية والبذور المتعددة الباكورة النضوج ومناهج بناء التربة المتدنية الكلفة.

وإذا توافرت الخدمات الزراعية، فإنها تأتي بشكل أساسي من الشركات الخاصة التي تباع للوزم الزراعية وتقدم النصح الذي غالباً ما يكون غير صحيح ودائماً غير مكتمل. وقد ركّزت خدمات التوسع الزراعي الحكومية على توزيع البذور والأسمدة، مروّجة في كثير من الأحيان لتنوعيات ومعادلات غير متلائمة مع الظروف المحلية.

حين تخصّص معظم الدول النامية إعانات مالية للمدخلات أو تشتري الحبوب، فإنها تدعم امتياز الدخول لكبار المنتجين والمصنّعين أو تؤمّنهم لهم. وغالباً ما تؤدي قواعد هذه الآليات إلى تشويه الأسواق، وتلقي أعباء مفرطة على كاهل صغار المنتجين، وتؤسّس محتكرين رسميين وتضع ضرائب متصاعدة ورسوماً لقاء الخدمات⁴⁸. وينبغي فوراً إصلاح السياسات الحكومية التي تمارس تمييزاً ضد صغار المنتجين، كما ينبغي أن يُعاد توجيه التمويل العام للإعانات نحو دعم صغار المزارعين (الإطار 4.4).

بأنها تتضمن الاستخدام المكثف للأرض، والماشية، والمحاصيل المتنوعة، والاستعمال المتزايد للموارد القابلة للتجديد، ومعايير أخرى⁴⁹. وفي ثمانية بلدان آسيوية، حققت قرابة مليونين وتسعمئة ألف أسرة فقيرة تستعمل الزراعة المستدامة زيادةً في إنتاج الغذاء على 4.9 مليون هكتار⁴⁹. ومن الواجب زيادة هذه البرامج لتشمل عشرات الملايين من الأسر.

غالباً ما يفقر المزارعون في البلدان النامية إلى الطرق والمستودعات والكهرباء والاتصالات المطلوبة لتقريبهم من الأسواق - مما يجعلهم أكثر عرضة للوقوع بأيدي وسطاء يتفاوضون مبالغ عالية على المدخلات، وبأيدي المحتكرين من التجار الذين يعصرون مداخيلهم. ومع ذلك، تُعتبر الزراعة حول العالم أولوية ضئيلة بالنسبة إلى الحكومات والمناخين على حد سواء. فالحكومات، في معظمها، تستثمر في الأراضي الهامشية أقل بكثير مما في مناطق زراعية أخرى أكثر تفضيلاً⁴⁹. وفي إفريقيا، تستثمر معظم البلدان أقل من 5 بالمئة من ميزانياتها في التنمية الزراعية - على الرغم من أن 75 بالمئة من مواطنيها يعتمدون (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) على الزراعة⁴⁶.

إضافة إلى ذلك، يفقر البحث الزراعي بصورة فادحة إلى التمويل؛ حيث لا ينفق عليه العديد من البلدان المتدنية الدخل سوى 0.5 بالمئة من إجمالي

السياسات المزرعية والأمن الغذائي

يمكن للسياسات العامة أن تخلق رابعين - وخاسرين - متباينين بين المجموعات السكانية المختلفة، كما أظهرت تدخّلات الحكومة الهندية في أسواق الحبوب. لقد صُمّمت أسعار الدعم الدنيا، المحدّدة من جانب شركة الغذاء الهندية التابعة للحكومة، بهدف تثبيت الأسعار ودعم مزارعي الحبوب؛ ولكن، بدلاً من ذلك، ارتفعت الأسعار أسرع بكثير من ارتفاع التضخم المالي. وما يفسّر هذه النتيجة جزئياً هو وجود اللوبيات المزرعية القوية (لا سيما للأرز والقمح) والسياسات الحكومية التي تغطّي تكاليف الإنتاج الاقتصادية للمزارعين. فهذه التكاليف الاقتصادية للإنتاج تُحسب على ضوء تكاليف

المصدر : Kannan, Mahendra Dev and Sharam 2000; India 2002a

لكن تخفيض الفقر في البلدان النامية يتطلّب عملاً دولياً ليس في المعونة فحسب، وإنما أيضاً في قضيتين أخريين أساسيتين في إنتاج الغذاء وإنتاجية المزارع. الأولى، تؤدّي الإعانات الزراعية في البلدان الغنية - البالغة في مجموعها 311 بليون دولار عام 2002 - إلى تثبيط النمو الزراعي في البلدان النامية (أنظر الفصل الثامن).

والثانية، يؤدي الاحترار الكوني، الذي تُسببه انبعاثات غازات الدفيئة، إلى ظروف مناخية متطرفة أكثر تكراراً - الفيضانات، الجفاف، الانزلاقات الوحولية، الأعاصير، الزوايع - مما يزيد أعداد الناس الذين يواجهون طوارئ غذائية. وسوف يؤدي التبدّل المناخي خلال العقود القليلة القادمة على الأرجح إلى زيادة تساقط الأمطار ابتداءً من خط العرض ثلاثين درجة شمالاً إلى ثلاثين درجة جنوباً - أي المناطق التي تتضمن العديد من أغنى بلدان العالم. لكن هطول المطر سينخفض ويصبح أكثر عشوائية في العديد من المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، مسبباً هبوط المحاصيل في بلدان تعاني أصلاً من اللأمن الغذائي. يتدنّى هطول المطر في إفريقيا منذ العام 1968. إضافة إلى ذلك، فقد اتسعت تقلبات الأمطار عبر القارة، مسببةً فيضانات كترك التي أحدثت دماراً هائلاً في موزامبيق خلال مارس/آذار 2000. وتعتبر إفريقيا جنوب الصحراء حساسة بشكل خاص للتحوّل المناخي لأن معظم الزراعة فيها تتغذى من الأمطار - تشكل 70 بالمئة من عمالة المنطقة و35 بالمئة من إجمالي الدخل القومي. وبسبب الاحترار الكوني، سوف تصبح إفريقيا معتمدة أكثر فأكثر على استيراد الغذاء.

المسؤوليات الدولية

بين عاميّ 1971 و1990، زادت نسبة مساعدات الإنماء الرسمية الثنائية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، لكنها انخفضت بعد ذلك مع انخفاض إجمالي مساعدات الإنماء الرسمية المتعددة الأطراف من بليون ومئتي مليون سنوياً في 1973-74 إلى ثلاثة بلايين وستمئة مليون سنوياً في 1981-83، لكنها هبطت خلال العقدين التاليين إلى بليون وأربعمئة مليون سنوياً في 1999-2000. وكحصّة من الإقراض الكلي الذي توفره المؤسسات المتعددة الأطراف، هبطت المساعدة للزراعة والحراجة والمسامك من 15 بالمئة إلى 10 بالمئة من مجموع الإقراض الكلي في 1999⁴⁹.

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

الغاية 3 : ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إكمال المقرّر التعليمي للمدارس الابتدائية

الهدف الثالث : الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

الغاية 4 : إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمنفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005؛ وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015

إنجاز هدفي التعليم

حجم المشكلة

من بين الأطفال الذين هم في سن دخول المدارس الابتدائية في البلدان النامية، والبالغ عددهم 680 مليوناً، هناك 115 مليوناً لا يذهبون إلى المدرسة - ثلاثة أخصاسهم من البنات⁵². وفي الهند، هناك 40 مليون طفل ليسوا في المدارس الابتدائية، أي أكثر من ثلث الرقم الإجمالي في العالم⁵³.

علاوة على ذلك، فإن الالتحاق بالمدرسة لا يعني إتمام الدراسة. فقراءة نصف الأطفال فقط من الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية يُهون هذه المرحلة - وفي

إزداد الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينات في كل مناطق العالم؛ وفي العديد منها نسبة كبيرة من الأطفال الملتحقين. ففي شرق آسيا والمحيط الهادي، ووسط أوروبا وشرقها، ورابطة الدول المستقلة، وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، هناك أكثر من 90 بالمئة من الأطفال مسجّلين في المدارس الابتدائية. وفي جنوب آسيا تبلغ النسبة 79 بالمئة. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، زاد صافي الالتحاق الابتدائي ثلاث نقاط مئوية خلال التسعينات⁵⁰. ومع ذلك فأقل من 60 بالمئة من الأطفال هم الملتحقون بالمدارس الابتدائية⁵¹.

الإنفاق العسكري أم التعليم؟ التضاربات الذاتية في الإجراءات الحكومية

2.7 بالمئة على التعليم. أما سيراليون فتنفق 3.6 بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي على القطاع العسكري، وواحدًا بالمئة على التعليم. لقد تمهّدت كل الحكومات المصدرة الرئيسية للسلاح بالالتزام بأهداف التنمية للألفية. ومن ثمّ يمكن للحكومات البلدان الغنية أن تساعد في تعديل نسبة الإنفاق هذه، عبر مراجعة صادراتها من الأسلحة. فمجموعة دول الثماني هي من أكثر الدول إمداداً للعالم بالأسلحة التقليدية الرئيسية: الولايات المتحدة (49.2 بليون دولار)، الاتحاد الروسي (15.6 بليوناً)، فرنسا (10.8 بلايين)، بريطانيا (7 بلايين)، ألمانيا (5.6 بلايين)، إيطاليا (1.7 بليون)، كندا (0.7 بليون)؛ أي ما مجموعه 85 بالمئة من صادرات العالم من السلاح. ومن دون إصلاحات يجريها المصدرون والمتلقون للأسلحة، فإن الالتزامات بأهداف التنمية للألفية من الجانبين تبدو موضع شك.

ما الذي يمكن أن تفعله البلدان النامية لزيادة الإنفاق على التعليم، وخصوصاً على التعليم الأساسي؟ أحد السبل إلى ذلك هو تقليص الإنفاق على الأولويات الأخرى (كالتقوات المسلحة). وقد انخفض الإنفاق العسكري في العالم خلال التسعينات - ما عدا في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا. فبين 1991 و2000 زاد الإنفاق العسكري في جنوب آسيا 59 بالمئة. إنخفض الإنفاق العسكري في إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الفائت، من 9.3 بليون دولار في أوائل التسعينات إلى 7.1 بليون دولار عام 1996؛ لكنه ارتفع بحدّة في عاميّ 1999 و2000، ليصل إلى 9.8 بليون دولار كمعدل وسطي. ولا يحيط هذا الاندفاع بالإنفاق العسكري كله في المنطقة، لأن هذه البيانات تُظهر فقط الأرقام الرسمية. ففي العام 2001، أنفقت أنغولا، أحد أكبر البلدان المتلقية للأسلحة التقليدية الرئيسية، 3.1 بالمئة من إجمالي ناتجها القومي على القطاع العسكري؛ بينما أنفقت المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Sipri) 2002.

إفريقيا جنوب الصحراء، واحد فقط من كل ثلاثة⁵⁴. ونتيجةً لهذه النواقص، لا يُلمُّ ربع البالغين في العالم النامي بالقراءة أو الكتابة⁵⁵. وتشكّل النساء نسبة ثلثي الأميين الكبار البالغ عددهم في العالم 879 مليوناً⁵⁶. تواجه البلدان النامية ثلاثة تحديات رئيسية في توسيع نطاق التعليم الابتدائي:

- **الموارد المحدودة.** تنفق البلدان النامية، نسبةً إلى البلدان الغنية، أقلّ بكثير على التلميذ الواحد وأقلّ بكثير من إجمالي ناتجها القومي في جميع المراحل التعليمية.
- **اللاتإنصاف.** حينما يكون الإنفاق متدنياً، غالباً ما تكون حصة الأغنياء منه أكبر بكثير من حصة غيرهم - ولذا لا يستفيد الفقراء كثيراً.
- **عدم الفعالية.** يعني الإنفاق غير الفعّال أن حصة مرتفعة من الإنفاق الدوري تذهب إلى رواتب المدرّسين، مما يترك القليل للمواد التعليمية. إضافة إلى ذلك، يعني التعليم المتدني النوعية أن التلاميذ لا يتعلّمون بالقدر الذي يمكنهم.

الموارد المحدودة - وما ينبغي الفعل حيالها

تقوم الحكومات في اقتصاديات بلدان التنمية البشرية المرتفعة بدور أهم بكثير مما تقوم به في البلدان التي تكون فيها التنمية متدنيةً أو متوسطة. ففي العام 1999، كان متوسط الإنفاق العام 35 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة، بينما كان في بلدان التنمية البشرية المتوسطة 25 بالمئة، وفي بلدان التنمية البشرية المتدنية 21 بالمئة.

مميزات التعليم الصغيرة

يندر أن تنفق البلدان الثرية أقل من 4.5 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم العام. وفي بلدان التنمية البشرية المرتفعة، يبلغ متوسط الإنفاق على التعليم العام 4.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بـ 4.2 بالمئة في بلدان التنمية البشرية المتوسطة، و2.8 بالمئة في بلدان التنمية البشرية المتدنية. أكثر من ذلك، تعني المداخل المنخفضة أن الإنفاق على كل فرد في البلدان الفقيرة أقل بكثير مما هو عليه في البلدان الغنية.

حين يضع الإنفاق العام أولويات متقدّمة في مجالات غير التعليم والصحة، فإن الإنفاق الاجتماعي يعاني. وخدمة الدين هي دائماً مكّون هام غير استثنائي في الإنفاق العام (أنظر الفصل الثامن)؛ لكن الإنفاق العسكري - وهو إنفاق استثنائي - يمكن أيضاً أن يعصر الإنفاق على التعليم (الإطار 4.5).

خلال 1975-1997، قدّمت المناطق النامية أمثلةً

مختلفة من الالتحاق بالمدارس العامة والإنفاق الدوري على التعليم الابتدائي⁵⁷. في جنوب آسيا وغرب آسيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تضاعف تقريباً عدد الطلاب الذين التحقوا بينما زاد الإنفاق الدوري (بسرعة الدولار الأميركي للعام 1995) بشكل متواضع⁵⁸. أما في شرق آسيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقد بقيت نسبة التسجيل ثابتة بينما زاد الإنفاق الدوري بسرعة. وهكذا، استثمرت بعض المناطق كميّاً (الالتحاق)، وبعضها الآخر نوعياً (إنفاق أعلى على كل تلميذ). وإن كان للنوعية أن تتحسن في المجموعة الأولى من المناطق، فالضرورة تدعو إلى المزيد من الموارد.

يحاول بعض الدراسات إثبات أن مستويات الإنفاق العام ليست مهمة للمحصّلات التعليمية⁵⁹، لكنها دراسات مضلّة. صحيح أن الإنفاق الكافي ضروري لإنجاز النتائج المرجوة، غير أن حجم الإنفاق مهم أيضاً⁶⁰. وقد يكون أحد أوجه الاستخدام الأساسية لأي موارد إضافية توظيف المزيد من المدرّسين. وبوجود 26 مليون معلّم ابتدائي في البلدان النامية عام 2000، فإن العدد المقدّر للمعلّمين الإضافيين المطلوبين بحلول العام 2015 يتراوح بين 15 و35 مليوناً؛ بما في ذلك ثلاثة ملايين في إفريقيا جنوب الصحراء، مع أكثر من مليون في نيجيريا وحدها.

الضجوة التمويلية

بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن إنجاز الالتحاق الابتدائي الشامل (لا الإتّمام، وهو غاية ثاني

حصة كبرى من الإنفاق العام على التعليم الابتدائي للعشرين بالمئة الأفقر. وليست صدفة أن البلدان الثلاثة كلها خطت خطوات مثيرة للإعجاب في اتجاه التسجيل الابتدائي الشامل.

تكرّس البلدان الجيدة الأداء في التعليم مواردً للتعليم الابتدائي (تصل في المتوسط إلى 1.7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) أكثر مما تفعل البلدان العادية الأداء (1.4 بالمئة). وتنفق البلدان الرفيعة الإنجاز كذلك المزيد على التعليم الابتدائي، نسبةً إلى مداخيلها للفرد؛ وتخصّص من ميزانياتها التعليمية حصةً أقلّ للتعليم العالي.

على الرغم من التحسينات في التسعينات، تنفق البلدان الأدنى تسجيلاً في المدارس الابتدائية على كل تلميذ في مرحلة التعليم العالي أكثر مما على الابتدائي⁶⁸. وبالتأكيد كلما تدنت نسبة التسجيل الابتدائي، عظم الفرق في الإنفاق⁶⁹. وتحتاج تلك البلدان إلى التركيز أكثر على التعليم الابتدائي، لا أن تنفق أكثر على التعليم العالي. ومع ذلك، فهناك أيضاً حاجة إلى موارد إضافية للتعليم العالي، إذا ما أرادت البلدان بناء قدرة على إنتاج تناقصي في الاقتصاد الكوني؛ ولكن ليس على حساب التعليم الابتدائي. كما أن ميزانيات التعليم بأكملها تحتاج إلى زيادة.

تحسين منافذ الفقراء إلى المدارس الابتدائية

تتضمن التكاليف المرتبطة بالتعليم تمييزاً ضدّ الأناس الأفقر، وذلك بالتهاهما حصة كبيرة من ميزانيات الأسر المحدودة⁷⁰. وثمة أدبيات كثيرة تحاول أن تثبت أنه يمكن تخفيض التسرّب المدرسي وعمالة الأطفال عبر تخفيض التكاليف المباشرة وغير المباشرة للدراسة⁷¹. ففي بوتان وبوركينا فاسو وأوغندا، لا تشجع التكاليف العالية التي تدفعها الأسر على كل تلميذ - والتي تتراوح بين 10 و20 بالمئة من دخل الفرد على الالتحاق بالمدارس الابتدائية، في حين تساهم التكاليف المنخفضة في ميانمار وفييتنام في تحقيق نسبة أعلى من الالتحاق (الرسم 4.3)⁷².

وغالباً ما تشكّل الأزياء المدرسية كبرى التكاليف على الأيوين. ففي ثماني ولايات هندية تضم معاً ثلثي الأطفال الهنود خارج المدرسة، تُعتبر الأزياء المدرسية من أكثر المصاريف التعليمية غير المتوقّرة⁷³. وإحدى السياسات التي يمكن اتّباعها في هذا الشأن هي جعل الأزياء اختيارية، وتركّ قرار تطلّبها لإدارات المدارس وجمعيات الأهل والمعلمين.

تُسبّب الرسوم على المستفيد من التعليم سجلاً ساخناً منذ زمن بعيد؛ وفي الثمانينات وبداية

أهداف التنمية للألفية) في البلدان النامية والانتقالية سيكلف تسعة بلايين دولار إضافية أخرى سنوياً حتى حلول العام 2015⁶¹. يتضمن هذا التقدير متطلبات كلفة رأسمال إضافية وكذلك الاحتياجات إلى تحسين نوعية التدريس - وهو أكبر بأربعة أضعاف مما ينفقه المانحون الآن وأيضاً أكثر بكثير مما تنفقه الحكومات. وينخفض الإنفاق التعليمي بصورة خاصة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ثمة تقدير آخر، يأخذ في الحسبان عدداً من المخططات، هو أعلى حتى من السابق⁶².

من سيسدّد الفاتورة؟

من غير المرجّح أن يؤمّن النمو الاقتصادي موارد كافية لكي تنجز البلدان النامية إتماماً شاملاً للتعليم الابتدائي بحلول العام 2015. ففي إفريقيا، ينبغي أن يتجاوز النمو الاقتصادي 8 بالمئة سنوياً لكي يؤمّن الموارد المطلوبة، وهذه محصّلة غير واردة⁶³. ولهذا، فإن هناك حاجة إلى دعم من المانحين أعظم بكثير⁶⁴.

لكن المساعدات في صيغة هبات للتعليم غير كافية: ففي عام 2000 وصلت في مجموعها إلى 4.1 بليون دولار، منها فقط بليون ونصف للتعليم الابتدائي. وفي التسعينات، انخفضت المساعدة الثنائية للتعليم من خمسة بلايين دولار إلى 3.5 بليون - هابطة إلى مجرد 7 بالمئة من مساعدة الإنماء الرسمية - وهي أدنى نسبة على الإطلاق⁶⁵. وتكرّس فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة فقط حصصاً مهمة من مساعداتها للتعليم. وينبغي ردم الهوة بين لغة المانحين الطنانة والواقع.

بلغت مساعدة الإنماء الرسمية المتعددة الأطراف من أجل التعليم 954 مليون دولار سنوياً، في 1996-98، وانخفضت إلى 799 مليون دولار في السنة خلال 1999-2001. في 1996-98، كانت التزامات التعليم الأساسي أربعمئة ومليون دولار سنوياً⁶⁶. وانخفضت بحدة في 1999-2001 إلى 222 مليون دولار سنوياً.

اللانصاف - وما ينبغي الفعل حياله

من يستفيد من الإنفاق العام على المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية والعالية: الفقراء أم غير الفقراء؟ في معظم البلدان، يتلقى العشرون بالمئة الأفقر من السكان أقل من 20 بالمئة من فوائد الإنفاق العام على التعليم - وفي بعض البلدان، أقل من ذلك بكثير⁶⁷. في أثناء ذلك، يستحوذ العشرون بالمئة الأغنى عموماً على أكثر من 20 بالمئة. لكنّ هناك استثناءات تشمل كولومبيا وكوستاريكا، وبخاصة تشيلي - حيث تذهب

في إفريقيا، ينبغي أن يتجاوز النمو الاقتصادي 8 بالمئة سنوياً لكي يؤمّن الموارد المطلوبة، وهذه محصّلة غير واردة

عدم الفعالية- وما ينبغي الفعل حياله

تعني الفعالية حصولاً على نتائج أفضل من كمية الموارد نفسها، وأتباع سياسات تساعد التعليم أكثر مما تعيقه.

اللافعاليات العاملة

تتمثل إحدى المشكلات الكبيرة لجميع البلدان النامية تقريباً في جعل الأولاد يعيدون سنواتهم الدراسية، وهو عامل أساسي في النسبة العالية للتسرب المدرسي وهدر كبير للموارد. وقد عالجت البلدان، التي أبلت بلاءً حسناً في التعليم الابتدائي، هذه اللافعاليات؛ حيث أنقصت كوستاريكا في الستينات نسبة الإعادة بمقدار النصف، من خلال الانتقال التلقائي إلى الصف التالي، كما تبنت ماليزيا وزيمبابوي أيضاً الارتقاء التلقائي⁷⁹. وحفاظاً على المعايير، ينبغي أن يرافق الارتقاء التلقائي حدٌ أدنى من حزمة المدخلات، لا سيما في المواد الصفية وتدريب المعلمين.

يحسّن تدريس الأطفال باللغة الملائمة محصّلات التعليم أيضاً، كما تبين تجربة البلدان الرفيعة الأداء. ففي جميع تلك البلدان، استُعملت اللغة الأم لغةً للتعليم في المرحلة الابتدائية؛ لأن الأطفال يتعلمون القراءة بسرعة أكبر حين يُدرسون باللغة التي يألفونها أكثر من غيرها، ويمكنهم تعلّم قراءة لغة ثانية بسرعة أكبر. وهذه خلاصة هامة، مثلاً، بالنسبة إلى إفريقيا الفرنكوفونية؛ حيث تُستعمل الفرنسية في معظم البلدان لغةً للتدريس في جميع المراحل⁸⁰. ونادراً ما كانت تجربة التدريس المنقرضة هذه مفضيةً إلى التعلّم. ولبرامج التغذية في المدرسة تأثيرٌ أيضاً في جذب الأطفال إلى المدارس وإبقائهم هناك. وأحد العوامل

التسعينات، أرسلت مؤسسات مالية إشارات متفاوطة حولها. لكن في بداية التسعينات ومنصفها، وبعد انتقادات حادة لمحصّلات التعليم الابتدائي، أعلن البنك الدولي (ولو متأخراً) معارضته للرسوم على التعليم الابتدائي⁷⁴. ومرة أخرى، دلّت البلدان المتقدمة الإنجاز على الطريق. فمن أجل أن تضمن تسجيلاً ابتدائياً شاملاً، وإتمام الدراسة، تجنّبت هذه البلدان في أوائل فترات نموها رسوم التعليم المباشرة - وأبقت التكاليف غير المباشرة متدنيةً أيضاً.

بالتالي، هناك حجة قوية لتخفيض التكاليف التثريّة لإرسال الأطفال إلى المدارس. فقد ألغت سريلانكا رسوم التعليم في 1945 وبدأت تؤمن كتباً مجانية ووجبات غداء مدرسية مجانية في الخمسينات، وأزياء مدرسية مجانية في 1991. وأعطت بوستوانا الالتحاق بالمدارس دفعة قوية من خلال تخفيض الرسوم إلى النصف في 1973 وإلغائها في 1980⁷⁵. كما شهدت ملاوي ارتفاعاً قوياً في التسجيل بعد إلغاء الرسوم التعليمية والأزياء المدرسية في 1994.

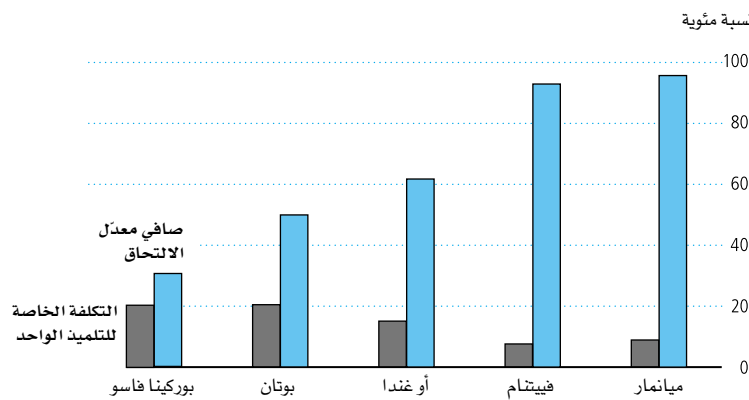
إنهاء التمييز ضد البنات

يبلغ الفرق بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، والتخلي عن الدراسة، غاية الحدة في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. كيف يمكن إذاً إلغاء هذا الفرق في التعليم بين الجنسين بحلول العام 2005 - أي بعد سنتين فقط من الآن - كما تتطلب أهداف التنمية للألفية؟ ثمة دروسٌ متعدّدة تقدّمها البلدان التي ألغت مثل هذه الفروق⁷⁶:

- يتطلّب إدخال الفتيات إلى المدارس وإبقاؤهنّ فيها أن تكون المدارس قريبةً من منازلهن. وفي وسّع التخطيط لكان المدرسة تحديد المواقع الأقل تلقياً للخدمة، بغية المساعدة على إنشاء مدارس متعددة المراحل في مناطق نائية.
- يمنع تخفيض التكاليف التثريّة الأهل من التمييز بين الفتيان والفتيات حين يقررون ما إذا كانوا سيرسلون الأولاد إلى المدرسة - وفي أوقات تدني دخل الأسرة، ما إذا كانوا سيمنعون الأولاد من ترك المدرسة.
- تمكّن البرمجة المرنة لأوقات الدروس الفتيات من المساعدة في الأعمال المنزلية ورعاية إخوتهن⁷⁷.
- يوفر وجود مدرّسات في المدرسة مثلاً أعلى للتلميذات، ويمنح الأهل شعوراً بالأمان حيال بناتهن⁷⁸.

كما شهدت ملاوي ارتفاعاً قوياً في التسجيل بعد إلغاء الرسوم التعليمية والأزياء المدرسية في 1994

الرسم 4.3 التكاليف المرتفعة للأسر المعيشية تؤدي إلى نسب أدنى في الالتحاق بالمدارس الابتدائية



المصدر: Mehrotra

من الممكن أيضاً أن يساهم الاستعمال الأفضل لوقت المعلمين، وتوزيعهم على المدارس بشكل أفضل، إسهاماً كبيراً في تدبير تكاليفهم. واختبرت بوتسوانا أسلوب زيادة الدفع للمعلمين لكي يعطوا حصصاً مزدوجة - مضاعفةً بذلك عدد التلاميذ الذين يُدرّسون، مع زيادة ضئيلة في كلفة الراتب. كذلك يُولد الاستثمار في تقانة المعلومات، لتعقب المعلمين الأشباح ودفعات الرواتب غير الصحيحة، محصّلات سريعة إلى حد ما، مثلما تُبيّن الأنظمة القومية للمعلومات الإحصائية الخاصة بالتعليم لبلدان متعددة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد يؤدي تآكل الرواتب بفعل التضخم إلى تآكل معنويات المعلمين أيضاً، ويدفع بهم إلى شغل وظائف ثانية. ويسبب تغيب المعلمين في جنوبي آسيا وإفريقيا مشكلة كبيرة، يمكن معالجتها جزئياً من خلال توظيف معلمين يقيمون في الأحياء التي يُطلب منهم التدريس فيها. وكان المعلمون في اندونيسيا وتايلاند، اللتين أنجزتا تعليماً ابتدائياً شاملاً في وقت مبكر، يوظفون في المعتاد محلياً. لكن رواتب المعلمين غالباً ما تكون سبباً للتغيب.

في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، يتقاضى المعلمون رواتب جيدة - خصوصاً في الصين وموريشيوس وتايلاند وأوروغواي - حيث نجحت الحكومات فعلاً في زيادة رواتبهم. لكن رواتب المعلمين تأكلت تدريجاً في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك في كمبوديا وجمهورية إفريقيا الوسطى وقيرغيزستان ومدغشقر ومولدوفا وميانمار وسيراليون وزامبيا. وتجد بلدان كهذه صعوبة في الحفاظ على معنويات المعلمين من دون رواتب أعلى، كما يتعيّن على بعضها أن تزيد بقوة من عدد المعلمين لإنجاز هدف التنمية للألفية في التعليم الابتدائي الشامل. وتتخذ الهيئات التي تهدف إلى تسديد التكاليف الدورية أهمية بالغة بالنسبة إلى بلدان كهذه، على الأقل لفترة محدودة.

ثمة نقطة أخيرة في مجال رفع مستوى الفعالية التمويلية تتعلق بمساعدات الإنماء الرسمية في مجال التعليم. فمثل هذه المساعدات تحوّل إلى التأكيد الشديد على التجهيز والتدريب في الخارج والمساعدة التقنية. ويُنفق من 60 إلى 80 بالمائة من المساعدة التعليمية في البلدان المتلقية للهيئات، والباقي في البلدان المانحة نفسها - على التعليم والتدريب لتنمية قدرات مواطني البلد النامي، وعلى الاستشاريين والمدرّبين من دول غنية⁸⁵. وليس هذا بالاستعمال الأفضل للتمويلات؛ إذ يمكن للمساعدة التقنية تقويض عمل المؤسسات المحلية، خصوصاً إذا انتهى الأمر إلى إغراق السلطات

وراء زيادة التسجيل في الهند خلال النصف الثاني من التسعينات، كان برنامج وجبة الغداء الذي شمل جميع الولايات.

الأنشطة المالية

تواجه 55 من البلدان النامية تقريباً معدّل التحاقٍ متدنياً بالتعليم الابتدائي، وتحتاج إلى أبنية ومنشآت جديدة لإنجاز التعليم الابتدائي الشامل⁸¹. لكنّ استثمارات رأسمالية كهذه غالباً ما تكون غير فعّالة؛ كما أن استخدام شركات البناء التابعة للدولة وكبار المقاولين الخاصين، على نحو واسع، كثيراً ما يؤدي إلى تكاليف متضخّمة⁸².

كيف يمكن إبقاء كلفة إنشاء المدارس منخفضة؟ تقضي إحدى الطرق باستعمال مواد بناءٍ محلية لا مستوردة - وهذا نهج تشجّع عليه الكاميرون ونيجيريا لرفع مستوى الفعّالية⁸³. ومنذ 1994، لا تستعمل الهند مواد بناء محلية فقط، وإنما تتعاقد أيضاً مع مقاولي بناء محليين وتطبّق تقنيات إنشاءٍ محلية لاحتواء التكاليف في برنامجها للتعليم الابتدائي في المقاطعات. إن تدبير التكاليف الدورية - لإنجاز توازن أفضل بين الإنفاق على الرواتب وعلى غيرها - هو إلى حد بعيد أكثر التحديات المالية تثبيطاً للهمم بالنسبة إلى البلدان المتدنية الالتحاق بالمدارس. فغالباً ما تحتل رواتب المعلمين والموظفين الإداريين 90 بالمائة أو أكثر من الإنفاق الدوري في المرحلة الابتدائية؛ مخفضةً بشدّة من الإنفاق على غير الرواتب وتاركةً القليل من المال لمُدخلات أخرى، كالمواد التعليمية⁸⁴. وأدرجت البلدان الرفيعة الأداء - بوتسوانا وكوبا وسريلانكا - هذه المشكلة، وبدأت تنفق قدرأ معقولاً من المال على المواد التعليمية⁸⁵.

كذلك تجعل الميزانيات المحدودة من الصعب على البلدان أن تزيد عدد معلميها، وهو أمر ضروري للتعليم الابتدائي الشامل. وقد تساعد زيادة الرواتب في ذلك، لكنّ تغيير بنية الراتب يساعد أيضاً - ربما حتى في تخفيض التكاليف. ويكمن أحد الخيارات في تقليص الفجوة بين رواتب المعلمين الدنيا والقصوى. فالحدّ الأقصى للراتب الذي يتلقاه المدرّس في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي هو أكبر من الحد الأدنى للراتب بمعدل 1.4، بينما يتراوح المدى في البلدان النامية بين 1.0 و 2.5 للحد الأدنى⁸⁶. وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة العمل الدولية بأن يستغرق الوصول إلى الحد الأقصى من الأجر من 10 إلى 15 سنة⁸⁷. وثمة خيار آخر يتمثّل في فك الارتباط بين رواتب المعلمين وبين المؤهلات المتقدّمة؛ وهو نهج يُختبر في جنوب إفريقيا⁸⁸.

فالحّد الأقصى للراتب الذي

يتلقاه المدرّس في بلدان

منظمة التعاون والإنماء

الاقتصادي هو أكبر من الحد

الأدنى للراتب بمعدل 4.1، بينما

يتراوح المدى في البلدان النامية

بين 0.1 و 5.2 للحد الأدنى

التعليمية بدفق من المستشارين الدافعين باتجاه أنظمة مفرطة في تعقيدها. فبين 1994 و1997 أجرت إثيوبيا

ستاً وستين دراسة حول نظامها التعليمي، نصفها ممول من وكالات متعددة للإعانة - ولم تحقق أي نفع يُذكر.⁹⁰

إنجاز أهداف الصحة

يصعب النقص الفادح في بيانات الاتجاه العام للعديد من البلدان النامية تخميناً أرجحية إنجاز هدف التنمية للألفية المتعلقة بتخفيض الوفيات الأمومية إلى ربع النسبة الحالية بحلول العام 2015. مع ذلك، يعتقد خبراء عديدون أن النسبة العالية الحالية للوفيات في أثناء الحمل أو الولادة - وهذا إخفاق مُخزٍ للتنمية - أخذت في الارتفاع في بلدان عدة. والوضع الأكثر إلحاحاً هو في إفريقيا جنوب الصحراء، التي يحدث فيها نصف الوفيات الأمومية في العالم النامي - حيث واحدة من بين كل مئة ولادة لطفل حيّ تسبب وفاة الأم. يعوق الافتقار إلى البيانات أيضاً إنجاز تقدم نحو هدف إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا) بحلول العام 2015. لكن التقدم ممكن، كما في البرازيل والسينغال وتايلاند (الإطار 4.6) وأوغندا وزامبيا.

من الأهداف الصحية الممكنة القياس التي لا يزال العالم بعيداً عن إنجازها، أكثر من أي هدف آخر، هدف تخفيض وفيات الأطفال - بنسبة الثلثين مع حلول العام 2015. وفي هذا المجال، توجد بلدان الأولوية القصوى في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوبي آسيا. وتحرز مناطق جنوب آسيا تقدماً، مع انخفاض نسبة الوفيات لدى الأطفال من 12.6 بالمئة إلى نحو 10 بالمئة في التسعينات؛ لكن إفريقيا جنوب الصحراء تقصر عن ذلك كثيراً، إذ إن 17 بالمئة من أطفالها لا يبلغون سن الخامسة. وبحسب النسب الحالية، فإن هذه المنطقة لن تحقق هدف تخفيض وفيات الأطفال إلا بعد نحو 150 سنة.⁹¹

حجم المشكلة

يموت كل يوم ما يزيد على 30 ألفاً من أطفال العالم لأسباب يمكن وضع حد لها - التَّجفاف، الجوع، المرض.⁹² ففي سيراليون، البلد ذي الأولوية القصوى العاجلة، لن يشهد 18 بالمئة من الأطفال عيد ميلادهم الأول.

كما تموت إبان الحمل والولادة كل سنة أكثر من 500 ألف امرأة - واحدة كل دقيقة في اليوم. ويزيد احتمال تعرُّض الحامل للموت خلال الحمل والولادة في إفريقيا جنوب الصحراء بمئة مرة عما هو عليه في أحد بلدان منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي ذي الدخل العالي.⁹³

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الرابع : تخفيض نسبة وفيات الأطفال
الغاية 5 : بين عامي 1990 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين
الهدف الخامس : تحسين الصحة الأمومية
الغاية 6 : بين عامي 1990 و2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع
الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) والملاريا وأمراض أخرى
الغاية 7 : بحلول العام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/الأيدز، ومتابعة ما بُدئ في مضادته
الغاية 8 : بحلول العام 2015، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض رئيسية أخرى ومتابعة ما بُدئ في مضادتها

وثمة 42 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم مصابون بفيروس نقص المناعة/الأيدز. أكثر من ذلك، فقد قتل هذا المرض حتى الآن الأم أو كلا الوالدين لثلاثة عشر مليون طفل.⁹⁴ ويبقى السل، المرض المعدني الآخر، الأكثر تسبباً في وفاة البالغين في العالم؛ حيث يؤدي بحياة مليوني شخص سنوياً.⁹⁵ أما الملاريا، فتقتل مليون شخص كل عام؛ ومن دون تدخل فعال، فإن هذا العدد قد يتضاعف خلال السنوات العشرين القادمة.⁹⁶ يؤذي العديد من الأمراض فقراء الأرياف أكثر مما يؤذي قاطني المدن. فبالنسبة إلى الإصابات الحادة في الجهاز التنفسي، وهي أمراض قاتلة رئيسية للأطفال، يتلقى أقل من نصف أطفال الأرياف فقط عناية صحية في معظم المناطق النامية.⁹⁷

ويمكن تقادي العديد من هذه الوفيات في الحال (الإطار 4.7). فناموسيات الأسيرة، والمضادات الحيوية المعقولة الثمن، والقابلات المدرّبات، والتعليم الأساسي لوسائل النظافة والصحة، قلماً يمكن اعتبارها حلولاً تقانية متطورة. مع ذلك، وكما هو الحال في التعليم، تبقى مثل هذه الحلول، لأسباب جهازية كثيرة، خارج متناول الملايين من الفقراء:

- الموارد المحدودة. لا تتفق الحكومات ما يكفي على الصحة الإجمالية، وتنفق حتى أقل من ذلك على الصحة الأساسية.
- اللانصاف. لا توجد لدى أنظمة الصحة الريفية فرقاً كافية أو موارد كافية، مخصصة للنساء وللأطفال.
- عدم الفعالية. ليست البرامج العمودية لأمراض محددة متكاملة بأنظمة صحية عامة.

هنا تبدو الصلات بين الصحة والتعليم والدخل أوضح حضوراً؛ لأن الفقراء هم الذين لا يتمتعون بقدرة الحصول على المياه والصرف الصحي، والذين لا يستطيعون شراء العقاقير، والذين لا يتلقون التعليم حول الوقاية من فيروس نقص المناعة وحول التنظيم الأسري. والنساء أكثر عرضة للخطر من الرجال. فهن نصف المصابين بفيروس نقص المناعة/الأيدز بين البالغين في العالم؛ لكن نسبة الإصابات بين الشابات أعلى بكثير، وستزداد سوءاً على الأرجح. وفي العديد من بلدان البحر الكاريبي، تكوّن النساء الغالبية من حيث الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة. وفي كثير من البلدان الإفريقية، ازداد تشي فيروس نقص

نجاح تايلاند في منع فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا)

في كل مكان - من لوحات الإعلانات إلى علب حبوب الفطور إلى التلفزيونات، مع إعلانات تثقيفية تبثها التلفزيونات والإذاعات بمعدل دقيقة كل ساعة. وهكذا، ساهمت هذه الرسائل في إزالة وصمة العار المرتبطة بالتعرض لفيروس نقص المناعة.

المراقبة والتقويم

هناك ثلاثة أنظمة مراقبة لجمع المعلومات عن فيروس نقص المناعة وأنواع العدوى التي تنتقل جنسياً. وتستخدم هذه المعلومات لرصد التغيرات التي تطرأ على انتشار الأنواع الجديدة من نقص المناعة، وقد استعملها راسمو السياسات لتوجيه جهود السيطرة.

الدعم الدولي

تلقت برامج تايلاند لمكافحة الأيدز دعماً مالياً وتقنياً وافراً. مثلاً، كان برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الأيدز ناشطاً في جمع التبرعات وتقييم البرامج ومساعدة مرضى فيروس نقص المناعة/ الأيدز. أما أشكال التعاون الثنائي، فتتضمن شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية.

المصدر : Avert.org 2003; Kongsin and others 1998; Forster-Rothbart and others 2002

الحكومة برنامجاً سُميَ خَفَضُوا عُرضة البنات للإصابة يؤمّن للشابات منجاً لإتمام دراستهن - بهدف محاولة تبيهن عن أن يصبحن مومسات.

إستهداف المجموعات المعرّضة لمخاطرة كبيرة

تبيّن في عام 1989 أن 44 بالمئة من المشتغلات بالدعارة في شيانغ ماي يحملن فيروس نقص المناعة. وبدلاً من أن تنكر الحكومة وجود البغاء، ركّزت على تقليص زيارات الذكور إلى بيوت الدعارة وشجعت المومسات على استعمال الواقيات. في 1991، أطلق «برنامج استعمال الواقي مئة بالمئة» الذي يوزع 31 مليون واقي سنوياً على المجموعات المعرّضة لمخاطر كبيرة؛ كما وزعت العيادات 600 مليون واقي إضافي سنوياً.

أسفرت هذه الجهود عن نتائج جذرية: فقد ارتفع استعمال الواقي في بيوت الدعارة بين 1988 و 1992 من 14 بالمئة إلى 90 بالمئة. إضافةً إلى ذلك، هبط عدد الذكور الذين يقصدون أحد هذه الأماكن من أربعة إلى واحد ونصف في اليوم الواحد. ونتيجة ذلك، انخفضت حالات الإصابة بين المومسات من 50 بالمئة في 1991 إلى أقل من 10 بالمئة في 2001.

الحملات التثقيفية

رافقت برنامج استعمال الواقي مئة بالمئة حملةً وطنية للمعلومات العامة. فأصبحت المعلومات عن الأيدز متوافرة

يُعتبر ردّ تايلاند على انتشار فيروس نقص المناعة/ الأيدز أحد البرامج الوقائية القليلة الناجحة في العالم النامي. فقد هبطت الإصابات الجديدة، منذ بلوغها الذروة في مطلع التسعينات، بنسبة تتجاوز الثمانين بالمئة. كيف؟

الإرادة السياسية

اكتُشف الأيدز في تايلاند عام 1984. وفي العام 1987، أنشأت الحكومة البرنامج الوطني للوقاية منه والسيطرة عليه؛ برئاسة رئيس مجلس الوزراء. واكتملت الإرادة السياسية بالتزامات مالية؛ فبين عامي 1987 و 1991 ارتفع الإنفاق من قبل الحكومة ومناحي الهبات بشكل جذري من 684 ألف دولار أمريكي إلى عشرة ملايين دولار. وفي 1997، بلغ إجمالي انفاق الحكومة على برنامج السيطرة على الأيدز 82 مليون دولار سنوياً.

التعاون المتعدد الأطراف

عمل مشاركون كثيرون، من مرضى إلى أصحاب مهن حرة إلى رهبان بوذيين، مع الحكومة القومية في التخطيط لبرامج مكافحة الأيدز وتطبيقها. على سبيل المثال، تؤمّن 150 مجموعة من المصابين بفيروس نقص المناعة/ الأيدز الدعم والمشورة لمرضى آخرين؛ وينسق الائتلاف التايلاندي للمنظمات اللاحكومية حول الأيدز نشاطات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمكافحته. وفي مبادرة مبتكرة، أنشأت

البشرية العالية 5.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2000 - بينما كان في بلدان التنمية البشرية المتوسطة 2.7 بالمئة، وفي بلدان التنمية البشرية المتدنية 2.1 بالمئة. ومن حيث الإنفاق للفرد، يتدنى الإنفاق الصحي العام جداً في معظم البلدان النامية؛ ففي عام ألفين، كان المعدل الوسطي في بلدان التنمية البشرية المتقدمة 1,611 دولاراً، وفي بلدان التنمية البشرية المتوسطة 194 دولاراً، وفي بلدان التنمية البشرية المتدنية 38 دولاراً فقط (من حيث معادل القوة الشرائية)¹⁰⁰.

توصي مفوضية الاقتصاديات الكبرى والصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بزيادة كبيرة في الهبات المخصصة للصحة في البلدان المتدنية الدخل؛ إلى جانب زيادة الموارد التمويلية المحلية في تلك البلدان. وقدرت المفوضية أن زيادة الهبات المخصصة للصحة إلى 35 بليون دولار سنوياً بحلول العام 2015 (من 5 بلايين دولار سنوياً في العام 2001) يمكن أن تنقذ حياة ثمانية ملايين شخص سنوياً، وتعطي فوائد اقتصادية تبلغ 360 بليون دولار في العام؛ إذا استثمرت بشكل صائب في مجالات الأولوية المتقدمة (الأمراض المعدية، نقص التغذية، تعقيدات الولادة)، وإذا رافقها إنفاقٌ صحيٌّ أكبر من جانب البلدان نفسها.

ليس لدى معظم البلدان النامية، التي تطبّق برامج للاستقرار الاقتصادي أو تعديله، وسيلة لتوسيع الإنفاق

المناعة لدى الشباب في سن 15 إلى 24 بما يصل إلى ستة أضعافه لدى الشبان⁹⁸.

كذلك فإن الفتيات معرّضات لفيروس نقص المناعة أكثر من سواهن؛ بسبب سوء تغذيتهن، ومحدودية فرص تعلّمهن وتوظّفهن، ووضعهن الاجتماعي المتدني؛ وعدم قدرتهن بالتالي على التفاوض بشأن الممارسة المأمونة للجنس. وعندما تصاب النساء بالمرض، فمن المرجح أنهن يتفادين البحث عن تلقّي الرعاية أو يوجّلنّه، بسبب القيود الجنسانية؛ كالمسؤوليات العائلية وتكاليف السفر والعلاج. والاستقلالية الذاتية هي مشكلة أيضاً، إذ غالباً ما يقرّر الرجال في جنوب آسيا إن كان على النساء السعي إلى العلاج الطبي أم لا⁹⁹.

الموارد المحدودة - وما ينبغي الفعل حيالها

ينفق كل بلد من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 5 بالمئة على الأقل من إجمالي ناتجه المحلي على الرعاية الصحية العامة؛ لكن القليل من البلدان النامية يحقق هذه النسبة - وفي أغلب الأحيان، تكون النسبة أقل من نصف ذلك (وتعدّ كوستاريكا - وهي بلد من دون جيش ويحقق إنجازاً رفيعاً في الصحة والتعليم - استثناءً نادراً). فقد كان متوسط الإنفاق العام على الصحة في بلدان التنمية

أولويات السياسات والتدخلات التقنية

بتدخلات جوهريّة، والبدء بالمعالجة، والإشراف على تحويل الأم والوليد إلى العناية الطارئة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

خدمات طوارئ الولادة. يعاني أكثر من 10 بالمائة من الحوامل، حتى في أفضل الحالات، من تعقيدات يُحتمل أن تُودي بحياتهنّ. ولتخفيف وفيات الأمومة، ينبغي أن تكون القابلات الماهرات قادرات على تحويل الولادات المعقّدة إلى العناية التوليدية الطارئة. وتفتقر البلدان النامية على نحو واسع إلى هذا النوع من العناية الطارئة، حيث يُجرى أكثر من ثمانين بالمائة من الولادات في مناطق لا توجد فيها مثل هذه المنشآت. لذا، ينبغي على البلدان إلزام نفسها بالمؤشر الأول للأمم المتحدة في هذا المجال: أي تأمين منشأة كهذه لكل نصف مليون شخص.

الرعاية الصحية التناسلية. يمكن لتوفير موانع الحمل أن يخفّض بشكل كبير من وفيات الأمومة، لمجرّد تخفيضها عدداً المرّات التي تحبل فيها المرأة - وبالتالي تقليل المخاطر من التعقيدات المتعلقة بالحمل. فإذا تأمّنت الحاجة غير المستوفاة لموانع الحمل، وتمكّنت النساء من الحبل في الفترات الفاصلة التي يردنّها، يمكن تخفيض الوفيات بين 20 و35 بالمائة. إضافةً إلى ذلك، تؤدي عمليات الإجهاض غير الآمنة - تلك التي تجري على أيدي أشخاص غير مدربين أو في ظروف غير صحية، أو في الحالتين معاً - إلى قتل ما يقدر بنحو 78 ألف امرأة سنوياً، أو نحو 13 بالمائة من وفيات الأمومة. لذلك، يتطلّب إنجاز الهدف الخامس توسيعاً سريعاً لفرص الحصول على الرعاية الصحية التناسلية.

الهدف السادس: قلب اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة/ الأيدز

في العام 2002، توفي ثلاثة ملايين ومئة ألف شخص بسبب الأيدز؛ ويبلغ عدد المصابين حالياً بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب 42 مليوناً. فقد ضرب الأيدز، وهو من أكثر الأوبئة المُشَلَّة في التاريخ المعاصر، كل بلد؛ مُجتاحاً العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أن ذلك منبّهٌ للهمّة، ففي استطاعة أولى غايات الهدف السادس من أجلول العام 2015 - الاعتماد على خبرة أكثر من عشرين سنة من جهود الوقاية والمعالجة الناجحة. علاوةً على ذلك، تبثّ الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2001 إعلاناً لا لبس فيه حول خطورة الوباء، يسلّط الضوء على الحاجة إلى خطوات حاسمة لتوجيه السياسات المطلوبة.

من الجوهري لمعالجة فيروس نقص المناعة/ الأيدز وجود قيادة قوية قادرة على التصدي للقصور الذاتي في المؤسسات والتعامل مع القضايا الاجتماعية التي تشكّل وقوداً للوباء؛ بما ذلك الشعور بوصمة العار من هذا المرض، والتمييز ضد المصابين به، وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء. وقد ارتفعت نسبة النساء يتبع في الصفحة التالية

أظهر البحث في هذا الفصل. أخيراً، تُعتبر الإصابات الحادة في الجهاز التنفسي مسؤولة عن قرابة 20 بالمائة من وفيات الأطفال في البلدان النامية؛ مع أنه يمكن الحيلولة بسهولة دون وقوع معظمها. غير أن البيانات المستمدة من 42 بلداً تُظهر أن نصف الأطفال فقط من المصابين بأمراض كهذه يُعرَضون على المسؤولين عن العناية الصحية. وفي غربي إفريقيا، تهبط تلك النسبة إلى الخمس. وكما يبيّن هذا الفصل، فإن تأمين نُظمٍ صحيةٍ فاعلة تُوسّع عدد المراكز الصحية في المناطق التي لا تصلها هذه الخدمات، هو أمر حاسم لمحاربة هذا المرض القاتل.

التمنيع ضد العدوى. بعد الزيادة لسنوات عدة، توقّعت التلقيحات التمنيعية ضد الأمراض في جنوب آسيا عند مستوى العام 1990 - وفي إفريقيا جنوب الصحراء، شهدت النسبة انخفاضاً. لكن تحقيق مستويات عالية أمرٌ ممكن، كما تُظهر الحملات الدورية لمكافحة شلل الأطفال التي تقوم بها الحكومات المحلية. فبين 1998 و2000 خفّضت الحملة حالات الإصابات بشلل الأطفال بنسبة 99 بالمائة، من خلال حملات التوعية الشعبية الجماهيرية والتلقيحات الروتينية المحسّنة وعمليات المراقبة.

الهدف الخامس: تخفيض وفيات الأمومة بنسبة ثلاثة أرباع

يموت سنوياً نحو نصف مليون امرأة حول العالم بسبب التعقيدات التي تنشأ عن الحمل والولادة؛ وثمة ثلاثون ضعفاً من النساء الأخريات يعانين الجروح والأمراض وتعقيدات أخرى مرتبطة بالحمل. ولتحقيق خامس أهداف التنمية للألفية - تخفيض معدلات الوفيات الأمومية بنسبة ثلاثة أرباع بين 1990 و2015 - ينبغي أن تزيد البلدان النامية من توفير قابلات ماهرات خلال الولادة، وخدمات طوارئ الولادة، والرعاية الصحية التناسلية؛ على أن تتضافر هذه الخدمات معاً ضمن نظام صحيّ وعلاجيّ فعّال. وينبغي أن تعالج البلدان أيضاً القضايا الاجتماعية الأوسع التي تكبح النساء عن السعي إلى تلقي الرعاية الصحية.

قابلات ماهرات خلال الولادة. توجد قابلاتٌ ماهرات خلال أقل من نصف الولادات في البلدان النامية. وسوف يتطلّب تخفيض الوفيات الأمومية زيادة جوهريّة في أعداد القابلات الماهرات، لا سيما في المناطق التي تعاني من النقص في خدمات النظام الصحي. وتساعد القابلات الماهرات على تقليص نسبة الوفيات بوسيلتين، أولاهما باستعمال تقنيات صحية وأمنة خلال عمليات الولادة العادية، وتحويل الولادات المتعسّرة إلى العيادات والمستشفيات. والثانية عبر التعبير النشط للمرحلة الثالثة من المخاض، مما يمكن أن يخفّض حالات النزيف بعد الولادة؛ وهذا الأمر يتطلّب تدريباً خاصاً يتجاوز توزيع مجموعة الأدوات اللازمة للولادة الآمنة. ويجب أيضاً أن تكون القابلات الماهرات قادراتٍ على إدراك التعقيدات منذ البداية، والقيام

الهدف الرابع: تخفيض نسبة الوفيات تحت سن الخامسة بنسبة الثلثين

سوف يتطلّب تحقيق رابع أهداف التنمية للألفية - أي تخفيض الوفيات تحت سن الخامسة بنسبة الثلثين بين 1990 و2015 - معالجة الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال. وينبغي أن تركز التدخلات التقنية على سوء التغذية والأمراض الطفيلية والمعدية واللقاحات التمنيعية التي تنفّذ من خلال نظامٍ مقوًى للرعاية الصحية الأساسية.

سوء التغذية. غالباً ما يؤدي الوزن المتدني عند الولادة إلى سوء التغذية لدى الأطفال، وهو يرتبط مباشرة بصحة الأم قبل الحمل وخلالها. وبالتالي، فإن توسيع فرص الحصول على رعاية صحية تناسلية، وضمان نظام غذائيّ ملائم، يعزّزان بشكل كبير صحة الأمهات وأطفالهن. وممّا يفيد صحة الرضع كثيراً حصر إطلاعهم خلال الأشهر الأربعة إلى الستة الأولى من حياتهم بالرضاعة الطبيعية. ولكن حين تكون الأم حاملةً لفيروس نقص المناعة، يصعب من الضروري استكشاف بدائل لحليب الثدي. كخطوة أولى، ينبغي على البلدان أن تضمّن قوانينها فوراً القواعد الدولية لتسويق بدائل حليب الثدي (التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة).

يمكن أن تعاني صحّة الأطفال بشكل هائل من النقص في المغذيات الصغرى (الفيتامين-أ والفيتامين-ب12 والزنك واليود)، وهو نقصٌ من الممكن معالجته بالمواد الإضافية (تَبْوِيد الملح مثلاً). كما يمكن تخفيض نقص الفيتامين-أ بمجرد تأمين حيتّين مركزتين من الفيتامين-أ في السنة. وفي البلدان التي لا تتمتع بأنظمة صحية فاعلة، ينبغي تأمين مكملات الفيتامينات عبر حملات مماثلة لحملات التلقيح الجماعية. وقد مكّنت مناهج كهذه في 1999 البلدان الأقل نمواً من تحقيق تغطية مكملات الفيتامينات بنسبة 80 بالمائة.

الأمراض الطفيلية والمعدية. يُتوقّع، مع حلول العام 2010، أن ترتفع نسبة الوفاة تحت سن الخامسة إلى أكثر من الضعف في أسوأ المناطق تأثراً بفيروس نقص المناعة/ الأيدز. وفي العديد من البلدان، تُعتبر محاربة فيروس نقص المناعة/ الأيدز والمعالجة الصريحة للقضايا المتعلقة بالنساء والأطفال - أولوية قصوى من أولويات التنمية (أنظر الإطار 4.1). وفي غضون ذلك، يقتل مرض الملاريا أكثر من 400 ألف طفل سنوياً، مما يجعل محاربة هذا الوباء أولوية أخرى بالنسبة إلى بلدان عدة.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الوفيات تحت الخامسة بسبب الإسهال، خلال التسعينات، فإن هذا المرض مستمر في حصد أرواح عدد كبير من الأطفال. وسوف تعتمد التخفيضات المستمرة للنسبة الحالية على قدرة الأسر في معالجة الإسهال منزلياً (زيادة إمداد الجسم بالسوائل والتغذية المستمرة) واستعمال الخدمات الصحية عند الحاجة إليها. وسوف يساعد الحصول على المياه النظيفة ونظام الصرف الصحي، بصورة متزايدة، على تضييق مدى الإصابة بالمرض؛ كما

أولويات السياسات والتدخلات التقنية

السيدا، أبرز الأمراض المعدية القاتلة للباليين في أنحاء العالم؛ كما أن عدد ضحاياه أخذ في الإرتفاع. فبين 1997 و1999، ازدادت الإصابات الجديدة بالسلس من ثمانية ملايين حالة إلى ثمانية ملايين وأربعمئة ألف. وإذا استمر هذا الاتجاه، فسيسبق السلس أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الباليين إلى ما بعد العام 2015.

لكنّ مضادّة هذه الاتجاهات أمرٌ ممكن. فقد قامت شراكة إيقاف السلس، التي تشكلت في العام ألفين بخطوات واسعة في رسم خطة تامة مع المتطلبات المالية لإنجاز الغايات الدولية بالحد من انتشار السلس. ويدعو هذا الإطار إلى التوسع والتكيف والتحسين للسلس القاصر للعلاج تحت المراقبة المباشرة (DOTS)، وهو برنامج فعال بصورة لافتة يكوّن فيه العاملون الصحيون روابط وثيقة مع مرضاهم في أثناء الإشراف على حمّيات العلاج.

يتطلّب توسيع علاج كهذا تقوية برامج السيطرة على السلس، وكذلك تقوية النظام الصحي برمته، عبر أربع وسائل:

- زيادة الدعم السياسي لتوسيع «دوتس».
- زيادة الدعم المالي لتوسيع «دوتس».
- تحسين قدرة النظام الصحي لتوسيع «دوتس».
- الحصول على إمدادات مستدامة من العقاقير ذات النوعية الجيدة لتوسيع «دوتس».

وسوف يرتبط التكيف مع برنامج «دوتس»، الهادف إلى مواجهة تحديات مقاومة العقاقير، بالانتقال إلى برنامج «دوتس زائد»؛ وهو حجر الزاوية في معالجة السلس المقاوم للعقاقير المتعددة، والمتطلّب إشرافاً صارماً لحمّيات العلاج. ففي روسيا، ارتفعت نسبة الإصابات بالسلس 300 بالمئة، بين عامي 1990 و1996؛ مع نسبة كبيرة من الحالات التي تقاوم العقاقير. وثمة حاجة طارئة إلى بحوث عيادية، وبائية، جاهزة للعمل؛ بغية إيجاد أفضل الوسائل الفعالة لتطبيق برنامج «دوتس زائد».

تلقي الأعداد المتنامية للإصابات بالسلس، جنباً إلى جنب مع فيروس نقص المناعة/ الأيدز، بتقل كبير على عاتق أنشطة السيطرة على السلس - وهو ثقل يتفاقم بوجود نقص في الأطر الطبية المدربة، والموارد المختبرية، وإمدادات العقاقير. ومن شأن وضع برامج مشتركة للسلس ونقص المناعة/ الأيدز أن يعالج التداخلات بين الوباءين؛ لكن ذلك يتطلب أيضاً إعادة تشكيل جوهري للاتصال بين الوكالات القطرية والمحلية، وتكثيفه.

- وأخيراً، يمكن تطوير «دوتس» عبر زيادة الأبحاث عن: أدوات تشخيص جديدة يمكنها اكتشاف حالات السلس النشطة بشكل أسرع وأدقّ وأسهل.
 - عقاقير جديدة لتبسيط حماية العلاج وتحسين التجاوبات ضد السلس والإصابات الكامنة المقاومة للعقاقير المتعددة.
 - لقاح أفضل.
- وقد كانت إحدى الخطوات باتجاه تطوير «دوتس» تشكيل «التحالف العالمي لتنمية عقاقير السلس»، الذي سيطور مثل هذه الأبحاث.

النامية. وتتطلب الغاية الثانية من سادس أهداف التنمية للألفية - قلب اتجاه انتشار الملاريا وأمراض رئيسية أخرى بحلول العام 2015 - أن يُحدّد كل بلد نام الأمراض التي تُسبّب الضرر الأكبر لسكانه، ويُعالجها.

الملاريا. تُصيب الملاريا كل عام 500 مليون شخص - ما يقرب من عُشر سكان العالم - وتقتل أكثر من مليون إنسان. ويخشى باحثون كثيرون من أن الوضع قد يزداد سوءاً بسبب التبدّل البيئي، والاضطرابات الإقليمية، والنمو السكاني، والسفر الواسع النطاق، وتزايد المقاومة للعقاقير ومبيدات الحشرات. ولكن ظهرت أساليب جديدة للسيطرة على الملاريا، وعزّز الوعي الدولي المتنامي الموارد المُخصّصة لنشاطات الأبحاث والسيطرة. مع ذلك، سوف يتطلب عكس الاتجاه لانتشار الملاريا التزامات مالية وسياسية مستدامة لزيادة البرامج الناجحة والاستثمار في أبحاث يمكنها أن تقوّي جذرياً تلك الجهود.

ولأنّ توزع حالات الملاريا يختلف بشكل كبير بين منطقة وأخرى، فإنه ينبغي تفصيل برامج مكافحتها على قياس الاحتياجات المحلية. ويمكن دمج أشكال مختلفة من التدخل في الاستراتيجيات المحلية، بينها:

- توزيع ناموسيّات معالّجة بمبيدات الحشرات لسكان المناطق التي تعاني من نسبة خطر عالية، وضمان إعادة معالجة الناموسيّات سنوياً.
- تدريب عاملين صحيين من البيئة المحلية لتشخيص الملاريا ومعالجتها من خلال تأمين أدوات تشخيص بسيطة وحمّيات علاجية معدة سلفاً.
- ضمان تلقيّ الأولاد والحوامل علاجاً وقائياً كجزء من التلقيح الروتيني والرعاية الصحية الجنينية (مع أن هذه الأخيرة تقترض نظاماً صحياً فعالاً).
- تأمين عقاقير مضادة للملاريا بالترافق مع تقليص احتمال الطفيليات المقاومة لها.
- استعمال أساليب جديدة لتسهيل عملية إيصال الخدمات إلى السكان، باستخدام خرائط تُعيّن توزّعهم وأماكن المنشآت الصحية وشبكات النقل. وهناك أيضاً أدوات تساعد على التكهّن بأوبئة الملاريا - مما يجعل جهود السيطرة في المناطق التي ينتشر فيها الوباء أفضل توقيتاً وأكثر فعالية.
- ثمة حاجة ملحّة أيضاً لرفع مستوى الأبحاث بهدف إيجاد عقاقير ولقاحات جديدة، لأن المقاومة التي طوّرها الوباء للعلاجات الحالية باتت تقلّل من فعاليتها. وقد جمعت الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل شركة «مشروع العقاقير للملاريا»، بين العلماء والموارد المالية والقدرة الإدارية لتسريع عملية تطوير عقاقير جديدة. أخيراً، ينبغي زيادة الطاقة الاستيعابية للأنظمة الصحية بصورة كبرى لضمان أن العقاقير الموجودة، أو تلك التي يتم تطويرها، يجري إيصالها بفعالية إلى السكان.

السلس. لا يزال السلس، بعد نصف قرن من بدء استعمال العلاج الفعّال بالمواد الكيميائية، يقتل نحو مليوني شخص سنوياً - مما يجعله، إلى جانب الأيدز/

المصابات بفيروس نقص المناعة/ الأيدز ارتفاعاً مطّرداً من 41 بالمئة عام 1997 إلى 50 بالمئة في نهاية العام 2002. وفي الجزء الجنوبي من إفريقيا، يزيد احتمال إصابة الشباب بفيروس نقص المناعة على احتمال إصابة الشباب في المجموعة العمرية نفسها بأربع إلى ستّ مرات. لذا، ينبغي أن تتصدى برامج الوقاية من المرض ومعالجته، وبشكل صريح، للأوضاع التي تجعل جماعات معيئة أكثر عرضة للإصابة به وأقل احتمالاً للسعي إلى الرعاية الصحية. وتستطيع القيادة القوية للجماعات المحلية؛ من خلال مناقشة التصرفات والقيم التي تزيد انتشار فيروس نقص المناعة/ الأيدز، مثلاً، أن تساعد على توليد تجاوبات مقبولة محلياً.

كما أن هناك حاجة إلى القيادة القوية لمعالجة النظم الصحية المشوّشة والمرهقة التي تعاني نقصاً هائلاً في التمويل، بهدف تعزيز تجاوبات قطاعات متعددة من المجتمع مع محاربة الوباء، والاستثمار في تقانات وقائية فعّالة (مثل الواقيات الذكرية والإبر الطبية التي تُستعمل مرة واحدة)، وزيادة كفاءة العاملين الصحيين والاجتماعيين عبر تدريب أفضل. وساعد جهوداً كهذه قيام تعاون بين البلدان النامية للسيطرة على فيروس نقص المناعة/ الأيدز؛ حيث تُشرك تايلاند، مثلاً، كمبوديا في خبراتها العملية، كما تشعل البرازيل مع جاراتها.

إضافة إلى ذلك، ينبغي تكثيف جهود الوقاية للحد من انتشار المرض. وعلى الرغم من أن برامج السيطرة سوف تتباين من مكان إلى آخر بناء على الاحتياجات المحلية، فإن هنالك تدخلات فعّالة عديدة متوافرة (أنظر الإطار 4.6)؛ إذ مكّنت الوقاية الفعّالة بلداناً عدة من تحقيق تقدّم مدّهب في تخفيض نسب الإصابة بالمرض. كذلك يتلقّى العلاج الموسّع دعماً كبيراً على نطاق واسع - أبرزه من منظمة الصحة العالمية، التي وضعت العقاقير المعالّجة للفيروسات الدوّارة ضمن لوائح عقاقيرها الأساسية وأصدرت توجيهات للعلاج حيثما تكون الموارد محدودة. لكنّ ثمة قيوداً هامة جداً على رفع مستويات هذه البرامج قائمة فعلاً؛ وينبغي أن يكون الجدول الزمني لتوسيع نطاق المعالجة طموحاً، مع كونه في الوقت ذاته واقعيّاً. وقد أدّى إشراف مجموعات متنوعة في التخطيط والتطبيق إلى إعداد برامج علاجية ناجحة في البرازيل وتايلاند وأوغندا.

تقيّد الأنظمة الصحية الضعيفة عملية توسيع العلاج بصورة فادحة، لأن ضمان مطاوعة المريض لحمّيات العلاج ومراقبة مقاومة العقار سيتطلبان أعداداً أكبر من المهنيين الصحيين المدربين جيداً، وتوزيعاً جديداً للعقاقير وأنظمة الخزن، والمزيد من العيادات والمختبرات في المناطق ذات النسب العالية من الإصابة.

الهدف السادس: قلب الاتجاه في انتشار الملاريا وأمراض رئيسية أخرى
تعدّ الملاريا والسلس من بين الأمراض المعدية الرئيسية المؤدّية إلى وفيات بين الباليين، لا سيما في البلدان

الصحي من دون زيادة العائدات من مصادر أخرى. كما أنه لا توجد لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على نحو خاص، المساحة الضريبية لزيادة الإنفاق الاجتماعي. ومع ذلك، تشكل الخدمات الأساسية في بلدان كهذه أقل من نصف الإنفاق العام على التعليم والصحة¹⁰¹. (يوصف دور القطاع الخاص في الرعاية الصحية في الفصل الخامس).

ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات في مواجهة القيود الضريبية الصارمة؟ أحد مصادر التمويل الإضافي هو المساعدة الرسمية للتنمية؛ الأخذ في الارتقاء بالنسبة إلى مجال الصحة - مع التزامات بما معدله 3.6 بليون دولار سنوياً في 1999-2001، من 3.3 بليون سنوياً في 1996-1998. مع ذلك، فإن المساعدة الرسمية للتنمية في مجال الصحة تساوي 0.01 فقط من كل مئة دولار في إجمالي الناتج المحلي للدول المانحة - وهي نسبة أقل بكثير حتى مما يكفي لتلبية الاحتياجات الصحية الأساسية في البلدان النامية. في الفترة 1996-1998، أمتت مؤسسات متعدّدة الأطراف ما معدله 872 مليون دولار في السنة للمساعدة الرسمية من أجل التنمية المرتبطة بالصحة، غير أن ذلك انخفض بين 1999 و2001 إلى 673 مليوناً في السنة¹⁰². لكن الالتزامات بالخدمات الصحية الأساسية كانت 264 مليون دولار سنوياً في 1996-1998، وبقيت إلى حد بعيد على المستوى نفسه (249 مليوناً في السنة) في 1999-2001.

في نهاية التسعينات، ذهب 37 بالمائة من المعونات الصحية، التي قدمها أعضاء لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، إلى الخدمات الصحية الأساسية؛ 23 بالمائة للصحة العامة، والباقي للصحة التناسلية (الرسم 4.4). بالتالي، وعلى عكس الحالة بالنسبة إلى التعليم، فإن المساعدة الرسمية للتنمية في مجال الصحة تتركز على الخدمات الأساسية - وهذا أمر جيد لتحقيق الأهداف. وقد ارتفعت خلال التسعينات مساعدات الإنماء الرسمية في الصحة التناسلية من 572 مليون دولار إلى 897 مليوناً في السنة¹⁰³.

اللائنصاف - وما يمكن الفعل حياله

كيف ينبغي أن توزع الميزانيات الصغيرة المخصصة للصحة على الخدمات والمستفيدين منها؟ تُعتبر هذه القضية أساسية في ما يتعلق بالإنصاف، لأن الخاسرين اليوم هم الفقراء. فقد وجدت دراسة استطلاعية حديثة العهد للبلدان النامية أن في كل حالة، في هذا المجال، يحصل أفقر عشرين بالمائة من

السكان على أقل من عشرين بالمائة من فوائد الإنفاق الصحي العام؛ كما يتلقون أقل مما يتلقاه أغنى عشرين بالمائة (الذين يشملون في بلدان عديدة نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى)¹⁰⁴.

لكن الإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية يوزع على نحو أكثر إنصافاً مما هو عليه الإنفاق الصحي العام. وفي بعض البلدان، يستعمل الفقراء المنشآت الصحية الأولية بنسب غير ملائمة. ففي كينيا، يتلقى العشرون بالمائة الأشد فقراً 22 بالمائة من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية الأولية؛ مقارنةً بنسبة 14 بالمائة من إجمالي الإنفاق الصحي. وفي تشيلي - البلد ذي الأداء الرفيع في مجال الصحة - يتلقى العشرون بالمائة الأشد فقراً 30 بالمائة من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية. في كوستاريكا، البلد الآخر الرفيع الأداء، يتلقى العشرون بالمائة الأشد فقراً 43 بالمائة¹⁰⁵. وبالتالي، إذا كان المراد إفادة الفقراء، فإن موارد إضافية ينبغي أن تذهب إلى الرعاية الصحية الأولية.

يظهر التأثير القوي للإنفاق الأكثر إنصافاً من خلال النتائج الصحية. ففي البلدان التي يموت فيها أقل من 70 طفلاً في الألف قبل سن الخامسة، يتلقى أفقر 20 بالمائة أكثر من 25 بالمائة من الإنفاق العام على الرعاية الصحية الأولية - بينما في البلدان التي تتجاوز فيها نسبة وفيات الأطفال 140، يحصل العشرون بالمائة الأشد فقراً على أقل من 15 بالمائة. علاوة على ذلك، أن في البلدان ذات النسب المرتفعة من وفيات الأطفال تقل حصة العشرين بالمائة الأشد فقراً من استعمال المستشفيات عن 10 بالمائة، فيما تبلغ حصة العشرين بالمائة الأكثر ثراء نحو 40 بالمائة¹⁰⁶.

حينما تكون الموارد محدودة، تتحمل المناطق الريفية الأقل نمواً وطأة النقص في العاملين الصحيين. علاوة على ذلك، فإن الجهود التي تُبذل لتوظيف عاملين صحيين في المناطق المحرومة لا تلقى النجاح غالباً. ففي كمبوديا، يعيش 85 بالمائة من السكان في مناطق ريفية؛ لكن 13 بالمائة فقط من فرق العمل الحكومية موجودة هناك. وفي أنغولا، يعيش 65 بالمائة من السكان في مناطق ريفية؛ لكن 15 بالمائة من العاملين الصحيين الحكوميين يعملون فيها¹⁰⁷. في النيبال، ثمة 20 بالمائة فقط من مناصب الأطباء للأرياف مشغولة؛ بالمقارنة مع 96 بالمائة في المناطق الحضرية¹⁰⁸.

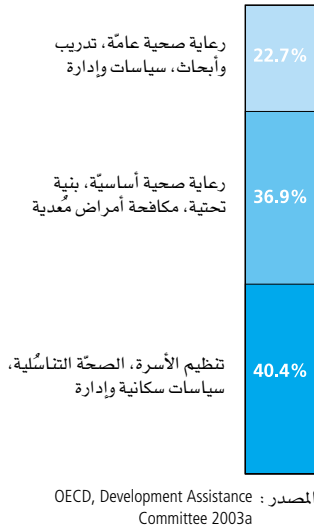
هناك إجراءات متعددة يمكن القيام بها لتدارك اختلال التوازن في تغطية الرعاية الصحية:

- زيادة عدد الممرضات، والمُسعفين، والعاملين الصحيين الأهليين. إن الممرضات والقابلات المدربات

الرسم 4.4

حصة كبيرة من المعونة للصحة تذهب إلى خدمات أساسية

المعونة للصحة من الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية



عدم الفعالية - وما يمكن الفعل حياله

ما لم يتحسن أداء الأنظمة الصحية، فإن أي تمويلات إضافية قد تُهدر.

التركيز على التدخلات الضرورية

تقليدياً، حاولت الحكومات المنفردة إلى النقد أن تزيد من الرعاية الصحية بالحد من الميزانيات الأخرى - وليس من خلال توجيه الموارد إلى عِلل أو أمراض محددة. وثمة نهجٌ مختلف في هذا المجال هو تقنين التمويلات، على أساس تدخلات ضرورية. وقد انتهجت المكسيك هذا الأسلوب، وتبدأ كولومبيا وزامبيا الآن في اتّباعه¹⁰⁹.

اتّباع نهج متكاملة

أطلقت حملات القضاء على الملاريا والجديري في الستينات تجاهاً عاماً نحو فرض برامج عمودية على الأنظمة الصحية في البلدان النامية، تُحفّزها الهيئات وتنحصر في أمراض محددة. ومنذ الثمانينات - مع إطلاق برامج الضبط البنيوية الضخمة، وبخاصة منذ حملة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للحصن على تلقيح شامل لكل أطفال العالم (1985-90) - أمال المانحون التوازن حتى أكثر من ذلك نحو جهود كهذه. ومع التقسّي المتزايد للسبل والملاريا وفيروس نقص المناعة / الأيدز، تُعزّز هذا الاتجاه أكثر فأكثر.

تنطوي برامج كهذه على مخاطر، لأن الموارد تتركز في تلك المجالات على حساب النظام الصحي برمته؛ وقد تُتلف جهود الرعاية الصحية العامة خارج هيكلية عمودية كهذه. وحتى البرامج العمودية، التي من المكلف الحفاظ عليها، يمكن أن تتهدد إذا ما اخذت تمويلات المانحين. كما أن كلفة البرامج العمودية قد لا تكون محمولةً وحصيفة إلا بالنسبة إلى الأمراض التي توجد احتمالات منطقية باستئصالها خلال فترة منظورة.

ينبغي دمج برامج الأمراض المحددة بالبنى الصحية كلها، كما تُظهر التجربة الناجحة للهند في برنامج السل (الإطار 4.8)؛ لكن خدمات صحة الأمومة والطفولة تصرخ هي الأخرى مطالبةً بالدمج والتكامل. فقد ركّزت الرعاية الصحية الأولية في العديد من البلدان على تنظيم الأسرة، على حساب الخدمات الصحية للأمومة والطفولة. ولتفادي وفيات أمومية إضافية، ينبغي ربط الرعاية خلال الحمل، وبخاصة خلال الولادة، بأنظمة موثوقة تضمن توفير علاج متقدّم في حالات الولادات الطارئة.

والعاملين الصحيين الأهليين هم أوصال النظام الصحي، إذ يوفّرون الامتداد الضروري للخدمات الصحية التأسلية الناجحة. على سبيل المثال، يوجد عادةً في البلدان الرفيعة الأداء - التي تكون فيها متوسطات العمر المتوقع عاليةً، والوفيات دون سن الخامسة منخفضةً، بالنسبة إلى معدلات البلدان النامية - عددٌ أكبر من الممرضات لكل طبيب. قارن بين زيمبابوي (9.5 من الممرضات لكل طبيب في 1990) وتايلاند (4 في 1990) وبنغلادش (1 في 1990). وتؤكد البيانات الأحدث عهداً هذه الملاحظة¹⁰⁹.

● استعمال عقود الخدمات للحصول على موظفين طبيين لقضاء عدد من السنوات في الخدمة العامة. طُبقت مثل هذه العقود، الشائعة في أميركا اللاتينية، في الفلبين وتنزانيا أيضاً. وفي السبعينات طلبت ماليزيا، البلد الآخر الرفيع الأداء، من كل الحاصلين على شهادات طبية العمل ثلاث سنوات لحساب الخدمات الصحية الحكومية - مما مكّنها من إرسال أطباء إلى مناطق ريفية كانت مهملة من قبل. إضافة إلى ذلك، ضمنت السياسات أن تتلقى المجموعات الأشد فقراً حصة أكبر من الإنفاق الصحي العام مما تتلقاه الطبقتان الوسطى والعليا¹¹⁰.

● ايجاد مانحين لتمويل بعض التكاليف الدورية. أوصت منظمة الصحة العالمية برزمة من الخدمات الصحية الضرورية للبلدان النامية، بما في ذلك الصحة العامة والتدخلات العيادية؛ غير أنه لا يمكن تأمين هذه الرزمة من دون فرق عمل إضافية. لذا، ينبغي أن يغطّي المانحون بعض تكاليف فرق العمل الدورية.

الإطار 4.8

دمج البرامج العمودية في النظم الصحية العاملة

وما إن يتخذ قرار إطلاق البرنامج في مقاطعة ما، حتى تُشكل وزارة الصحة جمعيةً تُوظف عدداً من العاملين وتضمّمهم إلى وحدة معالجة السل - لتلبية احتياجات 500 ألف شخص. كما تدرّب حكومة الولاية الأطباء وتوظف تقنيي المختبرات، في حين تؤمّن الحكومة المركزية توجيه السياسات، والعقاقير والمجاهر؛ بمعونة مالية من البنك الدولي والمانحين الشائينين.

ثمة مستويات عديدة من الدعم والإشراف والمراقبة؛ إذ يقوم موظفون من الحكومة ومنظمة الصحة العالمية بزيارة مواقع العمل، كما يؤمّن الدعم لوحدة السل استشاريون تستخدمهم المنظمة ويكونون مزودين بالهواتف الخلوية / المحمولة ووصلات الإنترنت. وتقدّم الحكومة تقريراً فصلياً وأحياناً حول أداء كل ولاية ومقاطعة.

من المرجح أن تُحقّق البرامج المخصّصة لأمراض محدّدة نجاحاً كبيراً لدى دمجها في بنية صحية عاملة، مثلما يظهر ذلك برنامج السل في الهند. فقد تم تدريب أكثر من 200 ألف عامل صحي، وأصبحت هناك فرصة لنحو 436 مليون شخص (أكثر من 40 بالمائة من مجموع السكان) في الحصول على الخدمات الصحية. كما حيل دون وقوع 200 ألف حالة وفاة، مع ادخارات غير مباشرة تزيد على أربعمئة مليون دولار - ما يفوق ثمانية أضعاف كلفة تطبيق البرنامج.

يعتمد برنامج الهند استراتيجية المساق القصير للعلاج تحت المراقبة المباشرة، «دوس»؛ فيستخدم البنية الصحية القائمة لكنه يمدّ أنشطتها بمزيد من الموارد والعاملين والعقاقير، ويؤدّد المرضى بالتشخيص الطبي والعلاج مجاناً.

المصدر : Khatri and Frieden 2002, pp. 1420-25

ضمانُ العقاقير الجوهريّة للجميع - نجاحُ في بوتان

- تخفيض الهدر ورفع الفعالية، عبر وُزْش تأهيلية للمسؤولين حول الطرق المناسبة لخصن العقاقير والإدارة الملائمة.
- توفير العقاقير واللقاتح الجوهريّة للعموم مجاناً.
- يدير هذا البرنامج منذ العام 1993 فريقُ عملٍ بوتانيّ مع مساعدة ضئيلة جداً من الخبراء الدوليين. وتشمل النتائج:
- إمكانية حصول أكثر من 90 بالمئة من السكان على العقاقير الجوهريّة العالية الجودة، مع توافر 90 بالمئة من العقاقير الجوهريّة الأساسية المطلوبة.
- تخفيض مستوى الأخطاء على مستوى مسك دفاتر العقاقير من 76 بالمئة في 1989 إلى 14 بالمئة في 1997.
- تخفيض الهدر، حيث يُنفقُ 0.75 بالمئة فقط من ميزانية العقاقير على عقاقير تنتهي صلاحيتها قبل استعمالها.
- دفع أسعار أقل بكثير من جانب برنامج العقاقير الجوهريّة (الذي يحصل على 85 إلى 90 بالمئة من العقاقير)، تصل تقريباً إلى نصف معدّل الأسعار العالمية للعقاقير.
- تُظهر بوتان، المملكةُ الآسيوية الصغيرة المحاطة باليابسة، كيف تستطيع سياسة دواءٍ قومية متناغمة ومدعومة بمساعدة دولية منسّقة، أن تحقّق نتائج باهرة في تأمين العقاقير الطبية الجوهريّة. فحتى العام 1986، كانت إمدادات الدواء في بوتان تعاني من الفوضى والتوافرية السيئة، والنوعية المتقلّبة، والوصفات الطبية اللاعقلانية، والتكاليف العالية؛ ثمّ باشر البلدُ في تنفيذ برنامج للعقاقير الجوهريّة، بمساعدة مالية وتقنية مكثفة من منظمة الصحة العالمية وبلدان مانحة. وفي 1987، تمّ تبني سياسة دواءٍ قومية شاملة وتشريع يتيح تطبيق البرنامج. وتشتمل المكوّنات الأساسية للبرنامج على:
- تسهيلات قُطرية للحصول على العقاقير وتوزيعها.
- ضمان النوعية، عبر اختيار مزوديّ العقاقير بعناية واختبار النّتاج.
- وصفات طبية أكثر عقلانية، عبر وضع أدلة للعلاج المعياري يمكن الانطلاق منها؛ ومن خلال تدريب أفضل لتقنيّ الصيدلة والإشراف عليهم.

المصدر : 2 ، p. Stapleton 2000

يحصل كل السكان تقريباً في بلدان التنمية البشرية المتقدمة على العقاقير الضرورية. وفي بلدان التنمية البشرية الوسطى، هناك مدى واسع جداً؛ في الصين يتلقّى 80 إلى 94 بالمئة من السكان هذه العقاقير (إعتماداً على المنطقة)؛ وفي الهند، من صفرٍ إلى 49 بالمئة. ولدى معظم بلدان التنمية البشرية المتدنية نسبةٌ منخفضة في الحصول على العقاقير (حدّتها منظمة الصحة العالمية بما بين 50 و79 بالمئة). ومع أن بوتان من بلدان التنمية البشرية المتدنية، فإنها نجحت في تأمين العقاقير الضرورية لما بين 80 و94 بالمئة من سكانها (الإطار 4.9).

وسيتطلب العديد من البلدان المنخفضة الدخل تمويلاً تنازلياً من المانحين لتأمين العقاقير الجوهريّة. وقد أمّنت البلدان الرفيعة الأداء هذه العقاقير الجوهريّة في المراكز الصحية العامة - محفّزة الطلب المحلي على خدمات أخرى من تلك المراكز. كذلك يؤدي اهتمام المستفيدين المتزايد بالنظام الصحي العام إلى تحسين الإشراف على العاملين فيه، من خلال مراقبة المجتمع المحليّ لهم.

تأمين العقاقير الضرورية في العيادات لا يجتذب المرضى

تُعتبر العقاقير الفادحة في عدم ملاءمتها أحدَ الأسباب التي جعلت أنظمة الصحة العامة تعاني من الاختلال الوظيفي. فحين لا يتلقى المرضى عقاقير علاجية شافية، لا يبقى لديهم أيُّ حافز يُذكر لطلب الرعاية الصحية العامة؛ وهذا يقتل بدوره الطلب على الخدمات الصحية، مسبباً تغيّب المهنيين الطبيين والمُسعفين عن عملهم.

تعمل المنشآت الصحية العامة في أربع ولايات هندية - أندرا برادش، كيرالّا، تاميل نادو - بصورة أفضل، لأن العقاقير توزّع عبر شبكة الرعاية الصحية الأولية؛ مما يعطي المرضى سبباً لزيارة المنشآت. وفي بلدان أخرى، يمكن أن يساعد تأمين العقاقير الضرورية عبر منشآت لامركزية على إنعاش الأنظمة الصحية الأولية؛ كما يؤدي توفير الخدمات الشفائية إلى توسيع الخدمات الوقائية.

إنجاز هدفي المياه والصرف الصحي

يُعتبر الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي الملائم أمراً حاسماً للبقاء على قيد الحياة. فالمياه ضرورية للبيئة والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، كما يمكن للصرف الصحي الملائم أن يشكّل الفرق بين الحياة والموت.

حجم المشكلة

في العام 2000، لم تكن لدى ما لا يقلُّ عن ألف ومئة مليون إنسان في العالم - قرابة واحد من خمسة - فرصة الحصول على المياه المأمونة¹¹²؛ وكان ضِعفهم

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

- الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية
- الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، ومضادة خسارة الموارد البيئية
- الغاية 10: بحلول العام 2015، إنقاص نسبة المتدني فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف
- الغاية 11: بحلول العام 2020، تحقّق تحسُّن هامّ في حياة ما لا يقلُّ عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة

أهداف التنمية الأخرى للألفية، معالجة الإنصاف بين الجنسين. فالنساء والبنات الإفريقيات يُضن ثلاث ساعات يومياً في جلب المياه؛ صارفات بذلك أكثر من ثلث سعراتهن الحرارية. وتُبقى أعمال منزلية كهذه العديد من البنات خارج المدرسة - وإذا ما ذهبن إليها، فإن استنفاد الطاقة اللازمة للقيام بأعمالهن المنزلية يقوّض أداءهن المدرسي على نحوٍ خطير. علاوةً على ذلك، أنه حين يمرض أفراد آخرون من الأسرة، غالباً بسبب المياه أو أمراض مرتبطة بالصرف الصحي، فمن الأرجح أن تُترك البنات في البيت لرعايتهن. وعندما توجد حاجة إلى المياه في المدارس، تُرسل البنات لجلبها؛ مما يقلص من أوقات لعبهن ودراستهن.

تشتمل أولويات السياسة الخاصة بإنجاز هدفي المياه والصرف الصحي على:

- زيادة الموارد. تتوفّر تقانات منخفضة الكلفة لزيادة فرص حصول الأسر والمجتمعات المحلية على المياه المأمونة والصرف الصحي؛ لكن الحكومات التي يُعوّزها النقد تجد البنية التحتية لمعالجة فضلات المياه باهظة التكاليف للغاية، سواء لتركيبتها أم لصيانتها.
- زيادة الإنصاف. لا يستطيع الفقراء، غالباً، أن يتحمّلوا تكاليف المياه والصرف الصحي، لأن المستعملين الأيسر حالاً لا يدفعون ما يكفي. وفي الأسر الفقيرة، تعاني النساء والبنات، أكثر من غيرهن، صعوبة الحصول على المياه والصرف الصحي.
- زيادة الصيانة المناسبة. في أغلب الأحيان لا تتم صيانة شبكات المياه والصرف الصحي بشكل جيد من جانب الحكومات؛ كما أن هذه الشبكات لا تلبي الاحتياجات المحلية.
- الحد من الضرر البيئي. تتطلب إمدادات المياه المستدامة استعمالاً عقلانياً للمياه - لا سيما في الزراعة.

تقانات مناسبة للاستعمال الفعال

في إمدادات المياه، تشتمل التقانات الخفيفة والمتدنية الكلفة على التوصيلات المنزلية، والأنابيب الرأسية العامة، والحفر الجوفية، وتجميع مياه الأمطار، والآبار والينابيع المحمية. وهذه التقانات أفضل بكثير من البدائل الأخرى مثل المياه المعبأة، وتزويد المياه بالصهاريج، والينابيع والآبار غير المحمية. فبعض هذه البدائل غير مأمون، في حين أن بعضها الآخر غير ملائم؛ لأن من غير الممكن توفيره بكميات كافية. في الصرف الصحي، هناك حاجة ملحّة إلى تأمين التقانات التي يريد الناس استعمالها؛ لأن القرارات حول الصرف الصحي تُتخذ على مستوى الأسرة. ولا تحتاج الأسر إلى من يُقنعها بفضائل البئر

(2.4 بليون شخص) مفتقراً إلى الصرف الصحي المحسّن¹¹³. ففي آسيا، تبلغ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة 65 بالمئة؛ وفي إفريقيا، 28 بالمئة. أما بالنسبة إلى الصرف الصحي، ففي آسيا 80 بالمئة من السكان محرومون من خدماته؛ وفي إفريقيا، 13 بالمئة¹¹⁴.

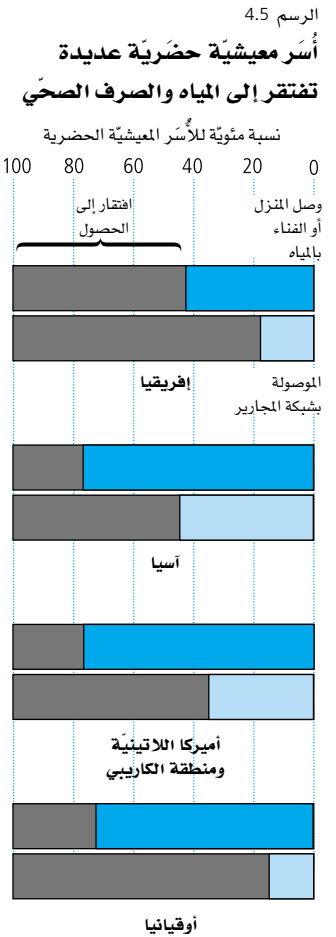
حدثت بعض التطورات الإيجابية خلال التسعينات: فقراءة 438 مليون شخص في البلدان النامية تمكّنوا من الحصول على المياه المأمونة، وقراءة 542 مليوناً في المناطق الحضرية حصلوا على الصرف الصحي المناسب¹¹⁵. ولكن بسبب النمو السكاني السريع، ازداد عدد سكان المدن الذين يفتقرون إلى الحصول على المياه المأمونة بما يقارب 62 مليوناً¹¹⁶.

في المدن الأوروبية والأمريكية الشمالية الرئيسية، هناك أكثر من 90 بالمئة من مساكن الأسر موصولة بمياه الضخّ ومجري الصرف الصحي؛ لكن الوضع يختلف كثيراً في بقية أنحاء العالم. فإذا اعتُبر الصرف الصحي الملائم مجرد مرحاض موصول بمجرور، فإن هناك نقصاً كبيراً في الصرف الصحي الملائم عبر العالم النامي كله - حتى في المدن الكبرى. كما أن شمولية الصرف الصحي أسوأ بكثير من شمولية المياه في كل إقليم (الرسم 4.5).

تجاوز عدد الأطفال الذين أماتهم الإسهال خلال التسعينات - كنتيجة للماء والصرف الصحي غير المأمونين - عدد الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية¹¹⁷. علاوةً على ذلك، فإن نصف مستشفيات العالم يشغلها مرضى مصابون بأمراض انتقلت إليهم من المياه؛ مما يعني أن هناك خدمات علاجية مكلفة تُستعمل لمعالجة أمراض كان من الممكن منعها بسهولة.

في جنوب آسيا، تتوفّر فرص الحصول على الصرف الصحي الملائم لنسبة 37 بالمئة من السكان فقط. فثمة مليون وأربعمئة ألف تقريباً من سكان المنطقة لا يزالون يتبرّزون في العراء، أو يستخدمون المراحيض الدلّائية غير المزودة بأسباب النظافة¹¹⁸. ويُعتبر الحصول على المياه المأمونة أشدّ المشكلات وطأةً في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ لا تتوفّر إلا لمجرّد 57 بالمئة من السكان¹¹⁹ - وهو معدّل يضع هواتٍ شاسعةً بين المناطق الريفية والحضرية¹²⁰.

ويعاني سكان الأرياف الفقراء من الافتقار إلى المياه المأمونة أكثر من غيرهم، لأنهم يعتمدون عموماً على موارد الأرض والمياه لاستدامة سبل عيشهم. أما سكان المدن الفقراء، فيُعانون أكثر من عدم ملائمة الصرف الصحي الذي يزداد سوءاً بسبب اكتظاظ المدن. تتطلب زيادة إمكانات الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي أيضاً، كما هي الحال بالنسبة إلى



المصدر: WHO, UNICEF and WSSCC 2000

خدمات معقولة التكاليف للصرّف الصحي في الهند

صيانته. وهناك أيضاً إمكانية عالية لرفع درجته، لأن من السهل وصله بشبكة للصرّف الصحي؛ عندما تبني مثل هذه الشبكة في المنطقة. ومنذ العام 1970، بُني ما يزيد على مليون مرحاض من هذا النوع داخل المنازل. إضافة إلى ذلك، رُكّب 5500 من المراحيض العامة بالأجرة؛ يعمل في كل منها على مدار الساعة موظف يؤمّن صابون غسل اليدين. وتتضمن المراحيض العامة تسهيلات للاستحمام وغسل الملابس، وتوفّر خدمات أخرى مجانية للأطفال والمعاقين والفقراء. نتيجة لذلك، حصل أكثر من عشرة ملايين شخص على سبيل محسّنة ومنخفضة التكلفة للصرّف الصحي، وتمّ توفير 50 ألف وظيفة. كذلك تؤمّن حملات التوعية، التي تقوم بها سولاج من منزل إلى منزل، تعليماً صحياً مجاناً للملايين الأشخاص. وتدرّب المنظمة السكان المحليين على بناء المزيد من المراحيض بأنفسهم. كما تساعد في إقامة - وصيانة - مراحيض عامة تُستعمل لقاء رسم معيّن في الأحياء الفقيرة ومناطق أخرى.

لا يزال الكثير من التوفّر في الهند يتم في الخلاء؛ لكن العمل الرائد الذي قامت به منظمة سولاج الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أظهر أنه يمكن التخلص من القاذورات البشرية بكلّية محمولة وبطريقة مقبولة اجتماعياً. ويبنى نهج سولاج على أساس إنشاء شراكة مع الحكومات المحلية مدعومة بمشاركة أهلية؛ وقد حسّن إلى حد كبير النوعية البيئية في أحياء المدن والأرياف التي يسكنها الفقراء. إن حلّ سولاج هو مرحاض قليل التكلفة، مانع لتسرّب دقّق مياه التنظيف ومزودّ بحفرتيّ ترشيح للتخلص بسرعة، وفي المكان نفسه، من القاذورات البشرية. ويمكن للفقراء تحمل تكاليف هذه التقنية، لأن التصاميم تناسب مختلف مستويات الدخل. فعملية دقّق ماء التنظيف تتطلب ليترين من المياه، مقارنةً بالمراحيض الأخرى التي تحتاج إلى عشرة لترات. علاوة على ذلك، فإن الجهاز لا يتعطّل إطلاقاً عن العمل لوجود حفرتين؛ يمكن استعمال إحداها بينما يتم تنظيف الأخرى. كما يمكن بناء المراحيض بمواد متوافرة محلياً، ومن السهل

المصدر: WSSCC 2002, 2003

لا يغطّي عادةً إلا جزءاً فقط من رأس المال والتكاليف الدورية للبنية التحتية والخدمات المائية؛ فيما تُغطّي الهوة التمويلية بالعائدات الضريبية وتمويل المانحين. ومع الالتزام السياسي وتوفّر المال، يصبح من الممكن زيادة فرص الحصول على المياه المأمونة؛ كما أثبتت ذلك جنوب إفريقيا في التسعينات (الإطار 4.11).

يكافح العديد من البلدان النامية لتسديد كلفة البنية التحتية للمياه والصرّف الصحي، حيث التمويل من التدفق النقدي لخدمات المياه متقلقل على نحو خاص¹²²؛ والرسوم غير الملائمة تمثّل مشكلةً كبرى. لكن من غير الممكن لمدّ أنابيب المياه والصرّف الصحي إلى المساكن أن يتقدّم، في غياب بنية تحتية أساسية. ومن دون مجاري صرفٍ مغطاة ومنشآتٍ علاجية، فإن فضلات المياه تتدفق عادة عبر المجاري والقنوات المفتوحة؛ مسببةً أخطاراً صحية وملحقةً أضراراً بالبيئة. لقد تدنّى الاستثمار الدولي الخاص في خدمات المياه بعد بلوغه الذروة في فترة 1996-1999، والسبب الواضح هو أن العائدات من هذه الخدمات متدنية للغاية¹²³. إضافة إلى ذلك، تتطلب مشاريع المياه استثمارات أولية أضخم مما تتطلبه مشاريع الكهرباء والاتصالات والغاز الطبيعي. وتشكّل تخفيضات قيمة العملة - كما حصل في الأزمة الاقتصادية للأرجنتين منذ عهد قريب - تشبيطاً آخر للعمل.

خلال التسعينات، حُصّص ما معدله ثلاثة بلايين دولار سنوياً من مساعدة الإنماء الرسمية لمشاريع المياه

أو الأنابيب الرأسيّة، لكنها قد تحتاج إلى من يُقنعها بفضائل الصرّف الصحي في المكان عينه، وإلى من يزودها بتربية ملائمة في الصحة والنظافة. وأفضل طريقة لذلك هي عبر المنتجات التي تلبّي حاجة المستهلك على صعيديّ السعر والنوعية (الإطار 4.10). وتشتمل التقانات المناسبة على مراحيض مزوّدة برشاشات مياه، ومراحيض حفّرية بسيطة، ومراحيض حفّرية مهُوأة، وإمدادات إلى أحواض العفن أو مجارٍ عامة مغطاة. وفي المناطق الريفية، يكون التخلص من القاذورات عبر التسميد مناسباً في بعض الأحيان.

من الممكن أن تتحمل الجماعات الفقيرة كلفة مثل هذه التقانات وصيانتها. وقد اتخذت حكومات في الماضي منهج العمل من الأعلى نزولاً؛ مركّبة مضخّات يدويّة وآباراً أنبوبية وحتى مراحيض حفّرية مهُوأة، بصرف النظر عما إذا كان هناك طلب عليها أم لا. وبتنيجة ذلك، أهملت المجتمعات عموماً الحفاظ عليها أو اعتمدت على الحكومة للقيام بذلك. ولكن حين تشترك المجتمعات المحليّة - ولا سيما النساء - في تزويد المنشآت وتمويلها، وتدرّب على صيانتها، فإن الملكية والاستدامة تزدادان.

تُحجّم معظم سلطات المدن عن الاستثمار في الصرّف الصحي الأساسي، من دون معالجة التحديات الأوسع لقنوات الصرّف والتخلص من القاذورات الصلبة. وفي البلدان النامية، قلّمّا تعالج المياه المبتدّلة قبل إعادةتها إلى البيئة؛ لكن معالجة فضلات المياه مكلفةً أكثر بكثير من مجرد تأمين منفذ للمياه المأمونة والصرّف الصحي المنزلي. وهناك بالتالي حاجة إلى إجراء أبحاث عن سبيل عملية ومحمولة الكلفة لخدمات الصرّف الصحي على نطاق شامل.

ربما يكون ضرورياً أيضاً قبول زيادة في التلوث البيئي، كخطوة أولى نحو تحسين الصرّف الصحي. ففي أوروبا وأميركا الشمالية، مثلاً، جاء تحسين الصرّف الصحي المنزلي في البدء على حساب تلويث الأنهار ومجاري المياه.

الموارد المحدودة - وما ينبغي الفعل حيالها

في البلدان النامية، يموّل القطاع العام المحلي 65 إلى 70 بالمئة من البنية التحتية للمياه، والقطاع الخاص المحلي 5 بالمئة؛ كما تؤمّن الجهات المانحة 10 إلى 15 بالمئة، والشركات الدولية الخاصة 10 إلى 15 بالمئة¹²⁴. وفي 90 بالمئة من البلدان النامية، يوفّر القطاع العام خدمات المياه والصرّف الصحي. كما تأتي التمويلات من المستعملين الذين يسدّدون الفواتير للسلطات المحلية - المزوّدة الاعتيادية للخدمات - لكن استرداد التكاليف

الإلّاإنصاف - وما ينبغي الفعلُ حيااله

لماء جزء من الثغرة التمويلية بُعية إنجاز هدفي المياه والصرف الصحي، يجب تخفيض التكاليف وزيادة العائدات من المستهلكين. ولتخفيض التكاليف، ينبغي للسلطات المحلية أن تحسّن إدارتها - وهو أمرٌ ينبغي أن يُرفد بدعم إضافي من المانحين وتبادلات بين البلدان النامية.

بالنسبة إلى العائدات، لا تضع السلطات المحلية عادة تكاليف رأس المال ضمن سياسات استرداد التكاليف - ولا تستردُ إلا جزءاً من التكاليف الدورية. وقد اقترح بأن «الهدف المثالي الطويل الأجل لقطاع المياه والصرف الصحي هو الاسترداد الكامل للتكاليف من المستهلكين»¹²⁹. ففي ظلّ استراتيجية كهذه، يسدّد المستهلكون الحضريون كامل تكاليف الاستثمارات، بينما لا يشارك المستهلكون من سكان الأرياف والضواحي في تكاليف رأس المال. وبالنسبة إلى تكاليف التشغيل والصيانة، يسدّد المستهلكون الحضريون جميع التكاليف، ويفعل المستهلكون من أهل الضواحي ذلك حيثما أمكن؛ فيما يسدّد المستهلكون الريفيون جزءاً من التكاليف الدورية.

لكن نهجاً كهذا لن يكون منصفاً. وما دامت الفوائد الاجتماعية من المياه المأمونة والصرف الصحي الملائم تتجاوز التكاليف بكثير، فثمة حجة قوية على الحاجة إلى سياسةٍ شعير تعكس الاستفادة الأوسع للجميع من نتائج الخدمات؛ مثل تخفيض حدوث الإسهال. ويعني هذا الأمر أن أولئك الذين لديهم تمديدات منزلية مباشرة ينبغي أن يسدّدوا الكلفة كاملة؛ لكنهم هم اليوم الذين يسدّدون ما دون الكلفة - ويتلقّون الإعانات الأعظم. ويمكن لفرض الرسوم الكاملة عليهم أن يؤدّد موارد للقطاع، ويجعل من الممكن تمرير الإعانة إلى المتفقيرين للماء والصرف الصحي المحسّنين؛ أو للذين هم أقل قدرة على السداد. ومثل هذه الإعانات المنتقلة ممكنة أيضاً، إذا ما فُرّضت رسوم أعلى على المستهلكين الصناعيين والزراعيين.

وفقاً لمستويات الفقر في الضواحي والمناطق الريفية، ينبغي أن يكون هناك استردادٌ جزئي للتكاليف الدورية. فالفقراء في مناطق عدة، يدفعون حالياً أسعاراً باهظة لبائعي المياه. وكثيراً ما يكون شكلُ ما من استرداد الكلفة مرغوباً فيه، لا لتوليد الموارد بقدر ما هو لضمان الاستعمال الفعّال. ويجب أن تُشجّع المجتمعات المحلية على تأمين العمالة، لضمان التركيب السريع للمضخات اليدوية والمراحيض العمومية.

كم يصعب على الفقراء تغطية تكاليف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي؟ لنأخذ مثلاً على ذلك من بوليفيا، وبعض تقديرات الكلفة على المياه والصرف الصحي من مشروع في إل التوتو:

جنوب إفريقيا و«الحق» في المياه

- اتبعت الحكومة الجديدة بسرعة برنامجاً لأعمال ذات رأس مال مكثّف، كي تُعالج حاجات المناطق الأكثر حرماناً. وقد استفاد هذا البرنامج من تمويل حكوميّ ضخم ومن دعم أطراف عدة، بما فيها المنظمات اللاحكومية والشركات الخاصة والمجموعات الأهلية.
- أدى نقلُ المسؤوليات إلى الحكومات المحلية إلى منح السلطات المحلية سيطرةً أكبر على المشاريع، مما يسمح بتكييفها وفقاً للاحتياجات المحلية. على الرغم من هذه الانجازات، لا تزال جنوب إفريقيا تواجه عقبات في استدامة فرص الحصول على إمدادات المياه الأساسية وتوسيع نطاقها. وسيكون من الضروري استمرار الدعم المالي والسياسي الحكومي لضمان النجاح المستمر؛ لأن قابلية سياسة تأمين المياه الأساسية المجانية للتطبيق، مثلاً، تعتمد بدرجة كبرى على العائدات الحكومية - أيضاً على العدد المتوافر من الأسر الثرية المستعدة للمشاركة في تقديم العون المالي إلى الأسر الأفقر. إضافةً إلى ذلك، فإن التجارب المتفاوتة مع مشاركة القطاع الخاص جعلت مدى دوره في خدمة التزويد بالمياه غير أكيد في المستقبل.

في العام 1994، ومع وصول حكومة ديموقراطية جديدة إلى السلطة في جمهورية جنوب إفريقيا، كان ما يزيد على 15 مليوناً من مواطنيها يفتقرون إلى فرص الحصول على 25 ليترًا من المياه النظيفة يومياً ضمن مساحة 200 متر من منازلهم. وبحلول العام 2001، انخفض الرقم إلى سبعة ملايين شخص. كيف؟

- كان الدعم السياسي على أعلى المستويات جوهرياً. فدستور جنوب إفريقيا يضمن - كحق من حقوق الإنسان - الحصول على إمدادات المياه الأساسية وبيئة غير ضارة بالصحة. ونتيجةً لذلك، جرى منذ عهد قريب تبني سياسة تضمن الحصول المجاني على إمدادات المياه الأساسية، وتؤمّن شهرياً لكل أسرة معيشية أول ستة آلاف لتر من المياه مجاناً.
- بيّنت القوانين والأنظمة الواضحة دور السلطات المختصة بالمياه ومزودّي هذه الخدمة. إضافةً إلى ذلك، ساعدت المعايير القطرية والتشريعات المماثلة على تنظيم نوعية المياه ومقايير العرفة المفروضة عليها.

المصدر : Millennium Project Task Force 2003; WSP 2002b

والصرف الصحي. وفي 1996-98، بلغ هذا التمويل السنوي 3.5 بليون دولار، لكنه انخفض في 1999-2001 إلى 3.1 بليون في السنة. وبقيت حصة المياه والصرف الصحي من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية مستقرةً نسبياً خلال التسعينات، مع ستة بالمئة من المساعدة الثنائية، وأربعة إلى خمسة بالمئة من المساعدة الأطراف. وأضاف الإقراض اللاتنازلي، وبخاصة من البنك الدولي، ما بين بليون وبلليون وخمسمئة مليون دولار في السنة. ووافقت اليابان غيرها إلى حد بعيد في أكثر الالتزامات جديةً حتى الآن¹²⁴.

كانت حصة تزويد المياه والصرف الصحي ثلاثة أرباع المعونات المرصودة لقطاع المياه بين عامي 1997 و2000. ويذهب معظم المعونة للمياه والصرف الصحي إلى شبكات ضخمة¹²⁵؛ في حين أن ثمة عدداً قليلاً جداً من المشاريع التي تقوم على تقانات متدنية الكلفة وتقدّم أفضل الاحتمالات لزيادة إيصال الخدمات إلى الفقراء - المضخّات اليدوية، الأنظمة المغذّاة بالجادبية، تجميع مياه الأمطار، المراحيض¹²⁶. بالتالي، ينبغي تغيير هيكلية المعونة للمياه والصرف الصحي. فعشرة بلدان تؤمّن نصف المساعدة الرسمية للتنمية في المياه، وبلدٌ مانحٌ واحد - اليابان - يؤمّن ثلث مثل هذه المعونة¹²⁷. والأسوأ من ذلك أن 12 بالمئة فقط من المساعدة الرسمية للتنمية في المياه ذهب إلى بلدان، لدى أقل من 60 بالمئة من سكانها منافذٌ إلى مياه مأمونة¹²⁸.

- معدل الدخل الشهري: 122 دولاراً (0.80 دولار في اليوم للفرد).
- تكاليف التوصيلات: 229 دولاراً للمياه التقليدية، 276 دولاراً للصرف الصحي (مع استثناء البنية التحتية للقنوات).
- تكاليف التوصيلات للتقانة المشتركة بمشاركة أهلية. 139 دولاراً للمياه، 172 دولاراً للصرف الصحي¹³⁰. ثمة كلفة إضافية هامة على الأسر الفقيرة هي بناء حمام، أو ما يشبهه في المنزل، يتضمن مرحاضاً. وكان معدل هذه التكاليف في إل إلتو 400 دولار إضافة إلى 16 يوم عمل. وهذه التكاليف لا تحسب فيها عادةً تكاليف استعمال المياه والصرف الصحي. وحتى مع توافر تمويلات قليلة، كانت التكاليف باهظة على معظم الفقراء؛ لكن تعلم أصول الصحة والنظافة أدى إلى زيادة الطلب على المراحيض بأكثر من ضعفين. وحيثما يكافح الفقراء لتغطية الرسوم، ينبغي مساعدتهم من خلال مخططات للتسليف. فمصرف غرامين في بنغلادش يوفر التسليفات للمياه والصرف الصحي، على أساس جماعي، منذ سنوات عديدة. تواجه النساء مشكلات تتعلق بأعباء العمل، والخصوصية، والسلامة، والنظافة الصحية؛ أكثر مما

يواجهه الصبيان والرجال - وبالتالي فهن أكثر اهتماماً منهم بتحسين الصرف الصحي. لكن النساء غالباً ما تكون لديهن موارد أقل؛ ولذا، فمن المهم إقناع الرجال بأن تحسينات الصرف الصحي تستحق ما يُبذل من أجلها. كما ينبغي أن تكون التحسينات محمولةً مالياً بالنسبة إلى أسر تَعيلها النساء، وغالباً ما تكون أموالها وموارد عملها أقل من الأسر التي فيها رجل وامرأة. وبما أن النساء، على الأرجح، أكثر معرفة بالتصميمات والمواقع المناسبة لاستعمالات النساء والأطفال، فمن الواجب أن يشارك الرجال والنساء في المعلومات واتخاذ القرارات.

تثبت النساء أيضاً أنهن أكثر موثوقية من الرجال في الحفاظ على المعدات، مثل المضخات اليدوية - ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أنهن في العادة مسؤولات عن جلب المياه للأسرة. وبالتالي ينبغي تشجيعهن على التدريب كبنائات وسمكريات، لأنهن في إرشادهن امرأة أخرى إلى الموضوع المناسب لبناء المرحاض في المنزل يكن أكثر ارتياحاً من إرشادهن رجلاً إليه. ومع توافر أعمال للنساء في مجال الصيانة، يصبح من غير المرجح أن يغادرن وسطهن الاجتماعي للبحث عن عمل في مكان آخر.

في الخدمات الاجتماعية،

وبخاصة الصحة والتعليم، يميل

توزيع الموارد إلى الانحياز ضد

الخدمات الصحية الأساسية

والتعليم الأساسي

الأولويات المتداخلة

تركز النقاش حتى الآن على أولويات السياسات القطاعية، بينما ينتقل التركيز هنا إلى أولويات السياسات التي تتداخل مع الأهداف لكل مجموعات البلدان.

زيادة مستوى الإنفاق العام على الخدمات الأساسية وفعاليتها والإنصاف فيها

في معظم البلدان الغنية، تولد الحكومة أكثر من 40 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي - أما في معظم البلدان النامية، فإن النسبة تقل عن 20 بالمئة؛ ومع التنمية، يتوقع أن يزداد حجم الحكومة. وتتطلب التحديات الهائلة، لتخفيض الفقر ومنع الوفيات ومكافحة الأمية، زيادة كبيرة في الإنفاق العام.

لكن من الصعب السير قدماً عبر عمل متعدد القطاعات في البلدان المتدنية الدخل، حيث عائدات الضرائب تساوي عادةً أقل من 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسوف يتطلب إنجاز أهداف التنمية للألفية موارد إضافية كبيرة من غير المرجح أن يولدها النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة وحده (أنظر الفصل الثالث). فمواردها الجبائية معصورة بدفعات تسديد

الديون (أنظر الفصلين الثالث والثامن)، كما أن تخصيص ما يتبقى منها موجه بشدة إلى الدفاع (أنظر الإطار 4.5)؛ في حين لا يُخصَّص ما يكفي للزراعة - أقل من 5 بالمئة من الميزانيات في إفريقيا - أو للصحة والتعليم.

وفي الخدمات الاجتماعية، وبخاصة الصحة والتعليم، يميل توزيع الموارد إلى الانحياز ضد الخدمات الصحية الأساسية والتعليم الأساسي. لكن قدرة الحكومات في إعادة توزيع الإنفاق على الخدمات الأساسية لمواكبة أهداف التنمية للألفية، يعتمد جزئياً على نقل الإنفاق بعيداً من الدفاع وخدمة الدين؛ وجزئياً على توليد عائدات محلية أكثر. وتصبح الأمور أسهل بكثير، إذا كانت عائدات الحكومة في ازدياد؛ لأن الإنفاق الاستثنائي على كل فرد يمكن أن يرتفع.

والمشكلة التي تواجه العديد من البلدان النامية هي أن العجز الكبير في الميزانيات أجبرها على القيام بتثبيتات وتعديلات في الاقتصاديات الكبرى؛ لكن سياسات التعديل ركزت منذ مطلع الثمانينات على تخفيض الإنفاق العام - أكثر مما على تحريك العائدات الضريبية وغير الضريبية - من أجل تخفيض

العجز. وفي مراجعة خارجية لبرامج التسهيلات الهيكلية المعدلة التي ينفذها صندوق النقد الدولي، خلصت مجموعة من الخبراء المستقلين إلى أن حدود الإنفاق العام غالباً ما كانت تُضيق أكثر مما ينبغي؛ مخلّفة تأثيرات ضارة على رأس المال والنمو البشريين. كذلك كان الأمر في شروط السياسات، المحددة في استجابة صندوق النقد الدولي للآزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1997 في شرق آسيا - وهي شروط لم يتم تخفيفها بعض الشيء إلا بعد توجيه انتقادات واسعة النطاق إلى صندوق النقد الدولي حول هذه المسألة وسواها¹³¹.

تظهر دراسة أخرى أجريت منذ عهد قريب أنه بالنسبة إلى أكثر من اثني عشر بلداً، لم ينخفض الإنفاق العام الحقيقي للفرد على الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة الأساسية؛ التعليم الأساسي؛ المياه والصرف الصحي) إلا عندما انخفضت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي¹³². بعبارة أخرى، إذا كان الإنفاق العام في حال هبوط أو ركود، فمن المستحيل سياسياً على الحكومات أن تنقل التمويلات إلى الخدمات الاجتماعية - خصوصاً إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية - من دون إثارة غضب الناس الأيسر حالاً.

يمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتقوية تحصيل الضرائب بهدف منع التهرب من الضريبة وتفاديها؛ كما يمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتعزيز قاعدة الضريبة، عبر توسيع شبكة الضريبة لضبط أولئك الذين يفلتون منها. وتحتاج المؤسسات المالية الدولية إلى أن تأخذ على محمل الجد، أكثر بكثير مما تفعل الآن، متطلبات الدعم التقني للبلدان النامية في مجال إدارة الضريبة وجمعها؛ خصوصاً في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية.

تحسين البرامج في مختلف جوانب القطاعات

يُشكّل الانتقال من المناهج ذات التوجّه المشاريحي، إلى المناهج المخصّصة لمختلف جوانب القطاعات، خطوة هامة إلى الأمام. فنهج التعامل مع قطاع بأكمله يتجنّب مواطن الضعف للنهج المشرويحي؛ وهي الصلات الضعيفة بالقطاعات الأخرى، والعزلة الجغرافية، والافتقار إلى الملكية، ومشروطية المعونة. ومن المفترض أيضاً بناء برنامج متكامل يحدد أهداف النهج السياسي، وهيكلية شاملة للسياسات، وخطة استثمار، وخطة إنفاق، والتزامات الحكومات والمناحين بالتمويل. وتتمثّل الفكرة في وجوب أن تصبح برامج القطاعات الواسعة جزءاً من البيئة الاجمالية للسياسات - بدلاً من تفادي الهيكلية القطرية، كما تفعل تمويلات المشاريع. وتستطيع هذه البرامج أيضاً أن تضمن التزامات تمويلية واضحة من المناحين، وتحسين تدفقات المعونة غير المتوقعة لمشاريع محددة. وعلى الرغم من أن تطبيق هذه البرامج أمر معقد، لأنه يفترض مسبقاً سياسات نمو وطني وإدارة قطاعية فعالة، غير أنه على الأقل يُشرك المتلقين.

لكن النهج القطاعي واجه مشكلات؛ ولم يحدث بعد، في حالات عديدة، تجميع للموارد. أولاً، يحتاج

العجز. وفي مراجعة خارجية لبرامج التسهيلات الهيكلية المعدلة التي ينفذها صندوق النقد الدولي، خلصت مجموعة من الخبراء المستقلين إلى أن حدود الإنفاق العام غالباً ما كانت تُضيق أكثر مما ينبغي؛ مخلّفة تأثيرات ضارة على رأس المال والنمو البشريين. كذلك كان الأمر في شروط السياسات، المحددة في استجابة صندوق النقد الدولي للآزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1997 في شرق آسيا - وهي شروط لم يتم تخفيفها بعض الشيء إلا بعد توجيه انتقادات واسعة النطاق إلى صندوق النقد الدولي حول هذه المسألة وسواها¹³¹.

تظهر دراسة أخرى أجريت منذ عهد قريب أنه بالنسبة إلى أكثر من اثني عشر بلداً، لم ينخفض الإنفاق العام الحقيقي للفرد على الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة الأساسية؛ التعليم الأساسي؛ المياه والصرف الصحي) إلا عندما انخفضت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي¹³². بعبارة أخرى، إذا كان الإنفاق العام في حال هبوط أو ركود، فمن المستحيل سياسياً على الحكومات أن تنقل التمويلات إلى الخدمات الاجتماعية - خصوصاً إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية - من دون إثارة غضب الناس الأيسر حالاً.

يمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتقوية تحصيل الضرائب بهدف منع التهرب من الضريبة وتفاديها؛ كما يمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتعزيز قاعدة الضريبة، عبر توسيع شبكة الضريبة لضبط أولئك الذين يفلتون منها. وتحتاج المؤسسات المالية الدولية إلى أن تأخذ على محمل الجد، أكثر بكثير مما تفعل الآن، متطلبات الدعم التقني للبلدان النامية في مجال إدارة الضريبة وجمعها؛ خصوصاً في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية.

وسوف تكون احتمالات تعزيز فعالية الإنفاق (من خلال زيادة توفر الكتب في المدارس، والعقاقير في العيادات الصحية العامة، وما إلى ذلك) وتحسين الانصاف في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ألمع بكثير إذا ما ازداد الإنفاق. وكما أشير سابقاً، فإن الإنفاق الصحي - حتى في البلدان ذات المداخل الرائدة - يؤثر بقوة على النتائج الصحية. ويصح الأمر نفسه في الإنفاق على التعليم؛ فهو يحسّن النتائج¹³³.

تحسين الكمية والنوعية لإعانة الخدمات الأساسية

يتطلب بلوغ الأهداف التزاماً حقيقياً بتعاهد التنمية للألفية. وبالنسبة إلى أفقر البلدان المتدنية الدخل، ينبغي أن تأتي حصة هامة من الموارد الإضافية، اللازمة

إذا كان الإنفاق العام في حال هبوط أو ركود، فمن المستحيل سياسياً على الحكومات أن تنقل التمويلات إلى الخدمات الاجتماعية - خصوصاً إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية - من دون إثارة غضب الناس الأيسر حالاً

هذا النهج إلى سنوات لإعداده والوصول إلى نهايته؛ ويُقدَّر أن دورة التخطيط للنهج القطاعي تستلزم في المتوسط ما بين خمسة أعوام وسبعة.

ثانياً، يبقى التعاون التقني (مع موظفين تقنيين مغتربين)، الذي يميل إلى السيطرة على النهج المشروع، مشكلة متلبّنة في البرامج القطاعية. وسوف يكون من المفيد تقييم تكاليف الاختيار للفترات الزمنية والاعتمادات المالية المستخدمة للتدريب الذي يموله المانحون.

ثالثاً، تؤدي قيود المانحين التشريعية المختلفة على الإنفاق، والإجراءات القاسية والمختلفة في توزيع الموارد والحاجات الملحة، والقدرة الضعيفة في البلدان المتلقية، إلى الحيلولة دون توافق الأفعال بالكامل. فالحكومة لا تستطيع تولّي زمام القيادة إذا بقيت وحدات تطبيق المشروع من المانحين موجودة، ولا يكون للوزارة المعنية سوى القليل من السيطرة عليها.

في زامبيا، لم يوافق المانحون على إطلاق الدفعة الثانية من المعونة إلا إذا أنفقت الحكومة 20 بالمئة على الأقل من ميزانيتها على التعليم¹³⁵. إضافة إلى ذلك، ربطت جميع الوكالات الخارجية المعنية تدفقاتها المالية ببرامج محددة. وفعلاً، أصبح تخصيص التمويلات لعناصر محددة من النهج القطاعية الشاملة أمراً واسع الانتشار؛ وغالباً ما يعتمد على منظورات المانحين للقيادة السياسية المحلية والالتزام في مجالات محددة.

يُدرِك المانحون بعض هذه المشكلات. فإعلان روما حول التوافق، الصادر في فبراير/شباط عام 2003، يدعو المانحين إلى الإلتزام «بتأمين دعم للميزانية أو القطاع أو ميزان المدفوعات، حيثما يكون ذلك الدعم متساوياً مع تفضيل المانح، وعندما تكون السياسات والترتيبات الائتمانية في موضعها الصحيح»¹³⁶.

تغطية بعض الإنفاق الدوري

أظهر معظم المانحين حتى الآن أنهم مستعدون لتمويل تكاليف الاستثمار (بناء المستشفيات) لكنهم غير مستعدين لتمويل التكاليف الدورية (رواتب الأطباء). وهذا الموقف أخذ في التغير - لكنه يتعين على المانحين أن يكونوا أكثر مرونة في هذا المجال مما كانوا عليه في السابق، من أجل إنجاز الأهداف. فكثيراً ما تكون الحكومات غير قادرة على استيعاب الموارد المتعددة الأطراف لتكاليف رأس المال، كما هو مطلوب غالباً، إذا كان عليها أن تظهر قدرتها على موازنة هذه الإنفاقات في رأس المال باعتمادات مالية لمواجهة التكاليف الجارية للبنية التحتية الناجمة عنها.

وفي الفترة الانتقالية، من الضروري أن يغطّي المانحون بعض التكاليف الدورية؛ وبخاصة للأغراض غير الروتينية في مجالات متصلة بأهداف الألفية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - ما دامت هذه البلدان تُحصّل بعض العائدات من الموارد المحلية. وفي الحالات التي تكون فيها القيود الضريبية بالغة الشدّة، قد يكون مطلوباً من المانحين إظهار الاستعداد لتأمين حتى رواتب المعلمين والمساعفين والقابلات المدرّبات خلال فترة انتقالية؛ يمكن خلالها خلق المساحة الضريبية للحكومات كي تتحمّل التكاليف الدورية محلياً على أساس مستدام.

تركيز الأبحاث والتطوير لتقانات خاصة بالفقراء

يمثّل الافتقار إلى التمويل، المخصّص للبحث العلمي في بعض القطاعات، مشكلة خطيرة. مثلاً على ذلك، يذهب 90 بالمئة من الأبحاث العالمية في مجال العقاقير الصيدلانية إلى أمراض توازي 10 بالمئة من العبء المرضي في البلدان النامية. وبالتالي، ينبغي تعبئة الجهود الدولية لمواجهة الاحتياج إلى العقاقير المداوية للأمراض الاستوائية. وإحدى الحالات الواضحة هي الحاجة إلى تطوير واختبار سريعين للقاح ضد فيروس نقص المناعة/الأيديز. وتخطو مبادرة لقاح الأيدز الدولية خطوات واسعة في هذا المجال، محاولة أن تطوّر لقاحات خاصة بمقاومة الصفات الموروثة لفيروس الأيدز السائدة في أجزاء مختلفة من العالم النامي. ومن المتوقع أن تبدأ اختبارات اللقاح قريباً في أوغندا على النزعة الطبيعية للفيروس في ذلك الجزء من إفريقيا - كما تبدأ في الهند عام 2004. لكن مجالات كثيرة أخرى من الأبحاث لا تزال مهملة.

والحل في مجالات عديدة أخرى، ذات صلة بإنجاز الأهداف، هو نشر التقانات الموجودة. فالمحصول الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء، مثلاً، تضرّر من الإنتاجية المنخفضة؛ رغم توفر أنواع عالية المحصولية من الذرة والأرز والقطن. كذلك لم تُطوّر أنواعاً عالية المحصولية من الحبوب التي يستهلكها معظم الفقراء، مثل السّرغوم/الذرة السُّكرية والدُّخن/ الجاورس. ويكمن جزء من المشكلة في ندرة التوفّر التجاري للسماد اللاعضوي، وفي أسعاره المرتفعة. ومن الأسباب الأخرى، الاستعمال المحدود للسماد العضوي، رغم سهولة صنّعه من موارد محلية. ومن شأن استعمال السماد العضوي أن يزيد الإنتاجية ويعزّز الزراعة المستدامة بيئياً، في منطقة يؤدي فيها التدهور البيئي أصلاً إلى تخفيض المحاصيل الزراعية.

يمثّل الافتقار إلى التمويل،

المخصّص للبحث العلمي في

بعض القطاعات، مشكلة خطيرة

المعززةُ باستراتيجية اتصالات للوصول إلى الفقراء في المناطق النائية. ويمكن لمراكز سولابح ترويج الصرف الصحي البيئي في معظم المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ لكن تحقيق ذلك يتطلب أن تتبنى الوكالات الدولية هذا النوع من المراحل كنموذج للترويج الواسع النطاق في البلدان النامية.

ثمة مثل آخر هو عدم نشر الناموسيات الملقحة (أو حتى العادية) للسيطرة على الملاريا. وعلى نحو مماثل، يمكن بسهولة منع الوفيات البطيئة بسبب التلوث الداخلي الذي يسببه دخان نيران الطبخ؛ عبر تبني الإنتاج التجاري لأفران غير دخانية. ومن الواضح أن ما يتطلبه إنتاج تجاري كهذا هو المعونات المناسبة،

التمويل الخاص وتوفيره الرعاية الصحية والتعليم والمياه



لعدد من الأسباب، غالباً ما تتولى الحكومات تمويل الخدمات الاجتماعية الضرورية - الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي والمياه والصرف الصحي - وتوفيرها. ويعود أحد تلك الأسباب إلى أن هذه الخدمات سلعة عامة، ولهذا فإن سعرها في الأسواق وحده لا يمثل قيمتها الحقيقية ولا منافعها الاجتماعية. فالتعليم الأساسي لا يفيد الشخص الذي اكتسب المعرفة بمفرده، وإنما ينفع كذلك جميع أفراد المجتمع عبر تحسين السلوك المتعلق بالصحة والنظافة، وزيادة إنتاجية العامل.

هناك سبب آخر للتمويل العام هو ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على نحو منصف. فالفقراء في المعتاد تنقصهم هذه الخدمات؛ وإذا ما اضطروا إلى الدفع لقاءها، فقد لا يستعملونها - مما يجعل التخلص من الفاقة أمراً عسيراً.

إضافة إلى ذلك، تقوم الدولة في كثير من الأحيان بدور مهيمن في توفير هذه الخدمات؛ لأن تعدد الجهات التي تقدمها (عامّة أم خاصّة) قد يؤدي إلى ازدواجية في الخدمة وارتفاع في التكلفة. علاوة على ذلك، فإن الحصول على هذه الخدمات الاجتماعية يُعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان - نصّ عليه عهد الأمم المتحدة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - والحكومات ملزمة بضمان تأمين هذه الخدمات لمواطنيها. وما تعهدت الحكومات بإعلان الأمم المتحدة للألفية وأهداف التنمية للألفية إلا تجسيد لهذا الالتزام.

بيد أن توفير القطاع العام للخدمات الاجتماعية ليس بالحل الأفضل دائماً، وبخاصّة حينما تكون المؤسسات ضعيفة والمساءلة عن استعمال الموارد العامة متدنيّة؛ كما هي الحال غالباً في البلدان النامية. (يصف الفصل السابع كيفية جعل الحكومات أكثر عرضة للمحاسبة عن استعمال الموارد العامة للخدمات الاجتماعية).

هيمن المزودون الخاصون في معظم البلدان الغنية على خدمات الصحة والتعليم والمياه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن تلك الخدمات كانت محدودة. في النصف الثاني من القرن، ساد تمويل القطاع العام وتأمينه لهذه الخدمات. وبالفعل، لم

تصبح هذه الخدمات في كندا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة عموميّة - خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين - إلا بعد تدخل الحكومات.

في البلدان الفقيرة، ظهرت المدارس الخاصة، ومؤسسات القطاع الخاص لتوفير الخدمات الصحية، جنباً إلى جنب مع قطاع عام متنامٍ خلال العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. لكن تأمين القطاع الخاص للخدمات أخذ يزداد بسرعة خلال الثمانينات، وخصوصاً خلال التسعينات. ومع التوجّه إلى خصخصة المؤسسات الخاسرة، التي تملكها الدولة، في قطاعات منتجة - مثل مجاليّ الصناعة والخدمات معاً - تمّ تشجيع الاتجاه نفسه في مجال الخدمات الاجتماعية.

وتوحي تجارب الدول الغنية بأن تسلسل الخدمات الاجتماعية ينبغي أن يبدأ أولاً بتوفير الدولة الشامل لها، تليه تدخلات أكثر استهدافاً؛ ومن ثمّ قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص ترمي إلى خدمة أسواق مختلفة - تبعاً لطبيعة الخدمات في القطاعات المختلفة.

لِمَ ازداد تأمين القطاع الخاص للخدمات في البلدان الفقيرة؟

هناك ثلاثة عوامل دفعت إلى تنامي دور القطاع الخاص في مجاليّ الصحة والتعليم، وحثّت على خصخصة الخدمات الاستشفائية والمائية في البلدان النامية، هي: الافتقار إلى الموارد الحكومية، والتنوعية المتدنيّة لتوفير الخدمات العامة، والضغط لتحرير الاقتصاد.

الافتقار إلى الموارد الحكومية

لا يسع العديد من حكومات البلدان الفقيرة المتفجرة إلى المال - سواء عبر الموارد المحلية أم المعونات الخارجية - أن يؤمّن الخدمات الاجتماعية بفعالية أو أن يمول استثمارات كبرى في البنية التحتية. وكثيراً ما يتمّ اللجوء إلى الخصخصة بهدف الحصول على العائدات، لكن العائدات الأكبر للحكومات تتأتى من إلغاء المعونات المالية للمؤسسات العامة الخاسرة.

لم تصبح خدمات الصحة والتعليم والمياه في كندا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة عموميّة إلا بعد تدخل الحكومات

زيادة مداخيلهم ببيعهم العقاقير الطبية المرصودة للتوزيع المجاني². نتيجة لذلك، يُرغم الفقراء (وغير الفقراء) على اللجوء إلى مزودي الخدمات الطبية في القطاع الخاص، لأن الوصول إليهم أسهل؛ ولأنهم يوزعون العقاقير مجاناً كجزء من معاييرهم (على عكس المنشآت الحكومية التي قد لا تتوفر العقاقير فيها).

كثيراً ما يُضطر الفقراء الراغبون في الحصول على كمية أكبر وأفضل من المياه إلى شرائها بمبالغ باهظة من الصهاريج الخاصة التي يملكها صغار البائعين. فغالبية السكان في مدن جنوبي آسيا يتلقون المياه لمدة ساعتين فقط في كل مرة، ولكن ليس يومياً. وعلى الرغم من أنهم يحصلون على الكهرباء لساعات قليلة أكثر من ذلك في اليوم، غير أن انقطاعها يزداد في أيام الصيف الأكثر حرّاً - عندما قد ترتفع الحرارة إلى 48 درجة مئوية.

الضغط لتحرير الاقتصاد

جاء الحافز الثالث لقيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات، من سياسات المانحين التي تحض على تحرير الاقتصاد والأسواق كسبيل لتعجيل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وتعتبر الخدمات الاجتماعية في طليعة هذه النقلة نحو توسيع دور القطاع الخاص. فخلال التسعينات، دعم العديد من مانحي الهبات توسيع القطاع الخاص وتمويله للخدمات الاجتماعية، لا سيما إمدادات المياه في المدن. كما تُشجع الاتفاقية العامة، التي أعدتها منظمة التجارة

في بعض الحالات، كمياه الخدمة المنزلية والصرف الصحي (ومياه الري وتوليد الطاقة)، توافقت التمويلات الحكومية غير الفعالة مع هيكلية مشوهة للرؤوسم. فالتعرفات على الخدمات في ظل ملكية الدولة غالباً ما تكون متدنية جداً، بحيث لا تسترد التكاليف؛ وغالباً ما يُصرف النظر عن مستعملي الخدمات الذين يقصرون عن الدفع. وفي الجوهري، يؤدي هذا المنهج إلى دعم الأغنياء مادياً - فيما يعاني الفقراء من صعوبة الحصول على الخدمات. أكثر من ذلك، أنه مع تزايد سكان المدن لا يعود في مقدور السلطات المحلية، المفتقرة إلى المال، أن توسع خدماتها لتشملهم جميعاً. لذلك تتدنى خدمات المياه كمّاً ونوعاً في أحياء الطبقة الوسطى - وتعجز عن الوصول إلى الأحياء الفقيرة الحديثة النشأة.

النوعية المتدنية لتوفير الخدمات العامة

في بلدان عديدة، يرتبط ضعف سجل القطاع العام في توفير الخدمات بالافتقار إلى الموارد. وهناك أمثلة كثيرة عن الحكومات التي تُخفق في تزويد مواطنيها، ولا سيما الفقراء منهم، بالخدمات الاجتماعية الأساسية أو بنوعية جيدة من الخدمات.

ففي الهند وباكستان، مثلاً، أرجعت الأسر المعيشية الفقيرة السبب الرئيسي في اختيارها المدارس الخاصة إلى تغيّب المعلمين في مدارس القطاع العام³. وغالباً ما يعتمد أطباء القطاع العام الذين يتلقون رواتب متدنية إلى

الإطار 5.1

الخدمات الاجتماعية والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات

بالتحرير أو تعديلها. إضافة إلى ذلك، تتضمن الاتفاقية استثناء «السلطة الحكومية»، وهو الاستثناء الذي يحدّد الخدمات المشمولة بموجب اتفاقية «الغاس» على أنها «أي خدمة في أي قطاع باستثناء الخدمات المؤمّنة عبر ممارسة السلطة الحكومية». أخيراً، تستطيع البلدان أن تضع موضع التنفيذ استثناءات عمومية لحماية المصالح العامة؛ بما في ذلك الأمن القومي والصحة العامة. من جهة أخرى، تُلزم «الغاس» أعضائها بإجراء «جولات متعاقبة من المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من التحرير على نحو تصاعدي». وسوف تتعرّض البلدان لضغوط متزايدة كي تحرر مجالات جديدة من توفير الخدمات العامة. وأكثر ما يُقَلق في الأمر هو أن الشروط غير المعروفة في الاتفاقية يمكن أن تُبطل الإجراءات الوقائية المذكورة أعلاه. يطبّق استثناء السلطة الحكومية فقط على الخدمات التي يجري تأمينها على أساس غير تجاري أو تافسي. لكن

تضع الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات «غاس»، إطاراً قانونياً للتجارة الدولية في الخدمات، سواء تلك التي تتم عبر قوانين التجارة العامة أم للالتزامات الوطنية المحددة، من أجل الوصول إلى الأسواق المحلية. وقد طالبت مدن عدة بأن تمضي «الغاس» في تأمين حماية كافية لقدرات البلدان على تقرير الطريقة الأفضل لتوفير الخدمات الاجتماعية - بما في ذلك قدرتها على أن تقرّر إلى أي مدى ينبغي إشراك المزوّد الأجنبي في تلك الخدمات. من جهة، تمنح الاتفاقية حكومات البلدان قدراً مهماً من حرية التصرف في تقرير كيفية فتح الخدمات على التجارة الدولية، وما إذا كانت ستقبل ذلك أم لا ومتى. وليس مطلوباً من أي بلد فتح أي قطاع محدد للمنافسة الأجنبية؛ إذ تستطيع البلدان وضع الشروط حول طبيعة مثل هذا النوع من التحرير وسرعة انطلاقه. كما تستطيع الحكومات، عبر تعويضات ملائمة، إيقاف الالتزامات القائمة المتعلقة

مصدر: WTO 2003؛ UNHCHR 2003؛ Canadian Centre for Policy Alternatives 2003؛ Save the Children 2001؛ Mehrotra and Delamonica forthcoming.

العالمية حول التجارة في الخدمات، على دخول القطاع الخاص إلى مجال الخدمات الاجتماعية (الإطار 5.1).

الصحة

يملك العديد من البلدان النامية - في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوبي شرق آسيا - قطاعات خاصة ضخمة مزدهرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق على الصحة في المناطق كافة يأتي من القطاع الخاص؛⁴ كما أن أكثر من نصف الخدمات الصحية الأساسية في البلدان المتدنية الدخل يؤمنها مزودون من القطاع الخاص.⁵ وهناك نسبة هامة من المستشفيات والمنشآت الصحية في آسيا وأميركا اللاتينية يملكها القطاع الخاص، مع أن الإجراءات الوقائية هي من مسؤوليات القطاع العام إلى حد كبير.⁶

شهدت أميركا اللاتينية، أكثر من أي منطقة نامية أخرى، نقلة ضخمة نحو الرعاية الصحية الخاصة منذ أن فتحت إدارة قطاعها الصحي أمام الشركات الدولية في التسعينات. فهناك شركات عديدة متعددة الجنسيات (أيتنا، سغنا، برُدأنشل، أميركان إنشورانس غروب - المتمركزة كلها في الولايات المتحدة) تزود المنطقة بالتأمين الصحي والخدمات الصحية. كما تتمتع هذه الشركات وتولي مسؤوليات إدارية في المؤسسات الصحية العامة وتأمين الوصول إلى صناديق الضمان الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية. وتستثمر هذه الشركات أموالها في:

- شراء شركات قائمة بتبيع خدمات التأمين ضد الخسارة أو التأمينات الصحية المدفوعة سلفاً.
- المساهمة مع شركات أخرى في مشاريع مشتركة.
- الموافقة على إدارة الضمان الاجتماعي والمؤسسات الصحية العامة.⁷

يتلقى نحو مائتين وسبعين مليون شخص في أميركا اللاتينية - أي ستين بالمئة من السكان - فوائد نقدية وخدمات في مجال الرعاية الصحية تدفعها صناديق الضمان الاجتماعي (وغالباً ما يقوم بها موظفو هذه الصناديق). والتفغل الأكثر تقدماً للشركات المتعددة الجنسيات، في صناديق الضمان الاجتماعي، هو في الأرجنتين وتشيلي، لكنه يتزايد في البرازيل، ويبدأ الآن في الإكوادور.⁸

وقع الرعاية الصحية المنهجة

ينبغي أن تتوفر لجميع المواطنين فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، ويستطيع القطاع الخاص أن يفي باحتياجات مختلفة في هذا المجال. ولكن، هل يتم تجاهل الإنصاف في سياق هذه العملية؟

تعتمد أميركا اللاتينية منذ زمن بعيد على صناديق الضمان الاجتماعي العامة لتأمين الخدمات الصحية، غير أن أمر إدارة العديد من الصناديق خلال التسعينات ترك لشركات تأمين صحي أجنبية [تطبق نظام رعاية صحية (managed care) يقوم على التأمين الطبي والاستشفائي المدفوع سلفاً بأقساط متساوية، ويتحكم بالتكاليف عبر تحديده أجور الأطباء المشاركين فيه وتقييده اختيار المرضى المضمونين للأطباء. واخترنا لترجمة المصطلح: «رعاية صحية منهجة»- م.]. نتيجة لذلك، أنفق مزيد من الأموال لتغطية التكاليف الإدارية العالية وعائدات المستثمرين، مما خفض من إمكانية حصول الجماعات المستضعفة على هذه الخدمات، وقلل من الإنفاق على خدمات العيادات الطبية. ففي نهاية التسعينات، أثر ربع المرضى المتلقين للرعاية الصحية المنهجة في تشيلي الحصول على هذه الرعاية من العيادات العامة؛ ذكركين أن دافعهم الرئيسي هو ارتفاع الرسوم الثابتة التي يدفعها المرضى للرعاية المنهجة لدى كل زيارة أو خدمة أو معاملة.⁹

في الأرجنتين، تواجه المستشفيات العامة، التي لم تتحول إلى الرعاية الصحية المنهجة، مشكلة تدفق المرضى الذين تغطي نفقات علاجهم صناديق الضمان الاجتماعي المخصصة. ويجد هؤلاء المرضى أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى المستشفيات العامة لأنهم لا يقدررون على تحمل الرسوم الثابتة، أو لأن أطباء القطاع الخاص يرفضون معيشتهم (بسبب عدم دفع صناديق الضمان الاجتماعي المستحقات المالية).

وتطالب المستشفيات العامة في الأرجنتين والبرازيل اليوم بتعويضات من صناديق الضمان الاجتماعي ومن شركات التأمين الخاصة، كما تطالب بالرسوم الثابتة من المضمونين. ولكي يتلقى المرضى الفقراء العناية الصحية المجانية من المؤسسات العامة، يتوجب عليهم الخضوع لتحقيقات مطولة عن مداخيلهم - مع معدلات رفض تتراوح بين 30 و 40 بالمئة في بعض المستشفيات¹⁰. ولأن منظمات الرعاية الصحية المنهجة تجتذب إليها المرضى الأحسن حالاً على الصعيد الصحي، فإن المرضى الأسوأ حالاً ينقلون إلى القطاع العام. ويقال لهذا النظام ذو الطبقتين من فعالية التحمل المشترك للمخاطر الصحية، ويؤوض المعونات المتداخلة بين المجموعات الأكثر صحة وتلك الأكثر عرضة للأمراض.

ملاءمة الرعاية الصحية وتنظيمها

تبدو الفوائد المفترضة لخصخصة الخدمات الاجتماعية محيرة، في ظل غياب أدلة قاطعة على الفعالية ومعايير الجودة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام¹¹. في

أثناء ذلك، تُقدّم السوق أمثلة غزيرة عن الإخفاقات في مجال الرعاية الصحية الخاصة.

تُعتبر الخدمات الطبية والعقاقير، جوهرياً، من السلع الخاصة؛ وثمة أدلة كثيرة على إخفاقات السوق في ما يتعلق بهما. ومما يضاعف من تعقيد المشكلة، القدرة التنظيمية المحدودة. على سبيل المثال، يُعدّ الإفراط في العلاج في البلدان النامية مشكلة رئيسية يعاني منها قطاع الرعاية الصحية الخاصة. ففي البرازيل، تشيع عمليات الولادة القيصرية في القطاع الخاص أكثر مما في القطاع العام، لأن أجر الأطباء في العمليات الجراحية أعلى من أجرهم للولادات الطبيعية¹². وفي مدينة مومباي الهندية، يُجري المزودون الخاصون فحوصات وإحالات غير ضرورية للمرضى - لأن المزودين المُحوّلين يحصلون على حصة من أجور الأطباء المُحوّلين إليهم¹³. في المغايرة، وعلى الرغم من أن معظم الأطباء في كندا والولايات المتحدة والعديد من بلدان أوروبا ينتمون إلى القطاع الخاص، تضمن مراعاة الضوابط المهنية المتينة عدم وجود أزمة ناجمة عن الإفراط في العلاج.

في البلدان النامية، يُفرض أيضاً قطاع الصيدلة الخاص، غير الخاضع للتنظيم، في معالجة الأمراض أو في الوصفات الطبية الباهظة الثمن. ويؤدي مثل هذا الاستعمال غير السليم للعقاقير إلى ممارسات علاجية خطيرة وتكاليف أعلى في الرعاية الصحية، وإلى تزايد مقاومة الأمراض للعقاقير. ويبلغ الإنفاق على العقاقير ما بين 30 و 50 بالمائة من مخصصات الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة، بالمقارنة مع 15 بالمائة في البلدان الغنية¹⁴. كما يضطرّ المرضى العاجزون عن تحمل كلفة الخدمات الطبية الاحترافية إلى اللجوء إلى الصيدليات، التي لا تلتزم غالباً بتنظيمات الوصفات الطبية - وبخاصة في الصين وجنوبي آسيا وأجزاء من إفريقيا. وفي الهند، تستهلك العقاقير وأجور الاستشارات الطبية أكثر من نصف الإنفاق الصحي الشخصي، ونحو ثلاثة أرباع الإنفاق على مرضى المستشفيات¹⁵.

التكاليف

في العديد من البلدان النامية، تزداد التكاليف وتتراكم التّقانة في قطاع الرعاية الصحية الخاصة. ففي تايلاند، يملك القطاع الصحي الخاص قدراً مماثلاً لما تملكه القطاعات الصحية الخاصة في معظم البلدان الأوروبية من المعدات العالية التّقانة أو أكثر؛ على الرغم من أن معدل الدخل الفردي في تايلاند أدنى بكثير مما هو عليه في تلك البلدان، وأن أعباءها المرضية تختلف كثيراً¹⁶.

ومنذ بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين، أحدثت تحوّل التركيز من الخدمات الوقائية إلى العلاجية زيادة كبيرة في مبيعات العقاقير الطبية؛ كما استثمر الأجانب في نحو ألف وخمسمئة مشروع لتصنيع الدواء على امتداد الصين¹⁷. وفي ظلّ محدودية الحصول على الخدمات المهنية، وغزارة الانتاج للدواء في سوق غير منظمّة، كانت النتيجة استعمالاً لا عقلانياً للدواء - لا سيما بين الفقراء. فقد بلغ معدّل الإنفاق على الدواء عام 1993 ما نسبته 52 بالمائة من معدّل الإنفاق الصحي في الصين، بالمقارنة مع معدّل يتراوح بين 15 و 40 بالمائة في معظم البلدان النامية¹⁸. وفي بعض المناطق الريفية، يزيد إنفاق المزارعين الصينيين على الوصفات الطبية المعتادة ما بين مرتين وخمس مرّات على معدّل الدخل اليومي الفردي. وبصرف النظر عن أن وصف الدواء في المناطق الريفية بشكلٍ مفرط وغير ملائم يساهم في تكاليف طبية عالية على نحوٍ لا ضرورة له، فإنه يعرّض المرضى إلى مخاطر علاج غير فعّال وأعراض جانبية معاكسة¹⁹.

كما أُشير سابقاً، تولّت منظمات الرعاية الصحية المنهّجة في أميركا اللاتينية أمر إدارة المؤسسات الصحية العامة - محوّلة التمويلات من خدمات العيادات لتغطية تكاليف إدارية أعلى. ولاجتذاب المرضى ذوي التأمين في القطاع الخاص والضمان الاجتماعي، وظّفت المستشفيات العامة في بوينس آيرس بالأرجنتين شركات إدارية تتقاضى نسبة مئوية ثابتة من الفواتير؛ مما أدى إلى زيادة التكاليف الإدارية بنسبة 20 بالمائة من الإنفاق الصحي²⁰. وفي تشيلي، تبلغ نسبة التكاليف الإدارية والترويجية 19 بالمائة من الإنفاق على الرعاية الصحية المنهّجة²¹.

نزوح الأدمغة

في البلدان النامية، كثيراً ما يؤدي تنامي الرعاية الصحية في القطاع الخاص إلى اجتذاب الموارد البشرية التي يكون البلد في أمس الحاجة إليها، وإبعادها عن الأنظمة الهشّة للرعاية الصحية العامة - كما حدث في تايلاند خلال الثمانينات والتسعينات²². ويتركّ للعيادات العامة، التي يعمل فيها عدد أقلّ من الأطباء المدربين جيداً، أمر رعاية الجماعات الأكثر عُرضة للتأدّي - الفقراء والمستنّين والمعوقين.

التعليم

في معظم بلدان منظمة التعاون والإنماء الإقتصادي، يقصد نحو عشرة بالمائة من الطلاب مدارس ابتدائية

لا يؤدي إلزام الأسر الفقيرة بدفع رسوم التعليم (الخاص أو العام) إلى تحقيق تعليم ابتدائي شامل، وبالتالي فمتم غير المرجح أن يساعد ذلك على تحقيق أهداف التنمية للألفية

مسائل الجودة

خاصة (المستقلة عن الحكومة والمعتمدة عليها، على حد سواء). وتميل هذه النسبة إلى الارتفاع أكثر من ذلك في البلدان النامية. ففي أميركا اللاتينية، تنال المدارس الخاصة أكثر من 14 بالمائة من معدل الالتحاق الابتدائي، مع أن النسبة في كوستاريكا الرفيعة الإنجاز هي 7 بالمائة فقط²³. وبين 22 من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تتوافر فيها البيانات، تتراوح حصة هذه المدارس في عشرة منها بين 10 و40 بالمائة وتقل في الاثني عشر الأخرى عن عشرة بالمائة²⁴. أما حصة المدارس الخاصة في الهند فتبلغ حدّها الأعلى في الولايات التي ينخفض فيها الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى حدّه الأدنى (بيهار، أوتر براديش)؛ مما يشير إلى أن القطاع الخاص يشكل مَهْرَباً لقطاع عام ضعيف الأداء²⁵.

يزداد الالتحاق بالمدارس الخاصة في العديد من البلدان النامية (وإن لم يكن في معظمها) مع ارتفاع مستوى التعليم²⁶. غير أن هناك افتقاراً إلى البيانات الحديثة العهد في عدد كبير من البلدان، في جميع الأقاليم، حول معدلات الالتحاق الخاص في جميع المراحل التعليمية - مما يجعل هذه الناحية جديرة باهتمام الحكومات ومانحي الهبات.

ثمة ثلاث مسائل حاسمة في ما يتعلق بتمويل القطاع الخاص للتعليم وتأمينه، تؤثر أولاً على الطلب؛ إذ تؤدي تكاليف المعيشة الباهظة للأسرة إلى تقليل فرص التحاق الجميع بالتعليم الأساسي. أما المسألتان الأخريان فترتبطان بإتاحة التعليم وتؤثران على الإنصاف والفعالية. وتتصل إحدى هاتين المسألتين بمقارنة الأداء في المدارس الخاصة والمدارس العامة، فيما تتعلق الثانية بالإعانات المالية العامة للمدارس الخاصة.

رسوم عالية، إلتحاق أدنى

لا يؤدي إلزام الأسر الفقيرة بدفع رسوم التعليم (الخاص أو العام) إلى تحقيق تعليم ابتدائي شامل، وبالتالي فمن غير المرجح أن يساعد ذلك على تحقيق أهداف التنمية للألفية. ففي غانا، لا تستطيع ثلثا الأسر الريفية تحمل نفقات إرسال أطفالها إلى المدارس على نحو مطّرد. والسبب الرئيسي لتسرّب ثلاثة أرباع أطفال الشوارع في العاصمة أكرا من المدارس هو انعدام القدرة على دفع الرسوم المدرسية²⁷. أما في المناطق الإفريقية التي ألغيت فيها الرسوم المدرسية، فقد تدفّق الأولاد على المدارس.

يزعم العديد من مؤيدي التعليم الخاص أن المدارس الخاصة تتفوّق في أدائها على المدارس العامة، وأنها في طبيعتها الأساسية أكثر عرضة للمحاسبة؛ كما أنها تساعد التلاميذ على تنمية مهارات إدراكية أقوى والشعور على نحو أكبر بأنهم يمتلكون معارفهم²⁸. لكن الأدلة التي تدعّم مثل هذا الزعم قليلة²⁹، لأن المدارس الخاصة لا تتفوّق دائماً على المدارس العامة ذات الموارد المشابهة. ففي البيرو، على سبيل المثال، يتفوّق تلامذة المدارس الابتدائية الخاصة على نظرائهم في المدارس العامة - لكنهم يدفعون لقاء تعليمهم ما يصل إلى عشرة أضعاف ما يدفعه تلاميذ المدارس العامة³⁰.

في البرازيل، تُرَجِّح معدلات تقدّم الطلاب في الرياضيات واللغة كَمّة تلامذة المدارس الخاصة، بحيث تصل إلى الدرجة نفسها الموجودة في بضعة بلدان تابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (اليونان وإيرلندا وإسبانيا) ١٣. لكن هذا الامتياز يرتبط بالتلاميذ أنفسهم في كل نوع من المدارس. ففي جميع البلدان التي تمّت دراستها، يتحدّر تلاميذ المدارس الثانوية الخاصة من أسر أغنى من أسر تلاميذ المدارس العامة.

التمويل العام للمدارس الخاصة - عوائق وفوائد محتملة

يقوم التسويغ المنطقي الرئيسي للدعم الحكومي على أساس أن التعليم الخاص يلبي الطلب الزائد على التعليم. لكن التعليم الخاص، القائم على أساس الرسوم، يستجيب في معظم الحالات لمتطلبات مختلفة، لا للطلب الزائد على التعليم - لا سيما في البلدان المتدنية الدخل، حيث تكون إمكانات الأسر الفقيرة محدودة حتى لدفع رسوم التعليم العام. وبالتالي، فإن الدعم الحكومي للتعليم الخاص قد يكون غير منصف، إن لم يستهدف الأسر الفقيرة. في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، يبلغ الدعم الحكومي المباشر للمدارس الخاصة الابتدائية والثانوية نسبة 10 بالمائة من الإنفاق الحكومي على التعليم. في المغايرة، يذهب نحو ثلث الإنفاق المباشر على التعليم في الهند إلى دعم المؤسسات الخاصة - مع أن هذا البلد موطن أكثر من ثلث تلاميذ العالم في سن التعليم الابتدائي الذين ليسوا في المدارس³². وفي إندونيسيا، تعتمد معظم المدارس الريفية الخاصة على معونات الدولة، بالقدر نفسه الذي تعتمد عليه المدارس العامة³³.

توصلت دراسة أجريت على

16 بلداً نامياً إلى أن البلدان التي

لديها نسب الالتحاق الأعلى

بالتعليم الثانوي الخاص لديها

أيضاً نسب الالتحاق الإجمالي

الأدنى بالتعليم الثانوي (الهند،

إندونيسيا، زيمبابوي)

الجدول 5.1		
إستثمارات في مشاريع المياه والصرف الصحي تشمل مشاركة القطاع الخاص في بلدان متعددة، 1990-1994 و 1995-2000 (بملايين الدولارات الأميركية)		
البلد	1994-1990	2000-1995
الإرجنتين	4,075	4,173
إندونيسيا	4	883
البرازيل	3	2,891
تشيلي	128	3,720
الجمهورية التشيكية	16	37
جنوب إفريقيا	لا تطبق	209
رومانيا	لا تطبق	1,025
الفلبين	لا تطبق	5,820
مالي	0	697
ماليزيا	3,977	1,116
المكسيك	295	277

المصدر: World Bank 2002j

الحضرية، وجزت كلها تقريباً في بلدان ذات نسبة عالية من المدّنة خلال التسعينات (الجدول 5.1).

من غير المرجح أن تهتم الشركات الخاصة بتأمين خدمات المياه في المناطق الريفية من البلدان المتدنية الدخل - لأن هذه المناطق تعتبر عموماً غير مربحة. أما في مجال الصرف الصحي، فتتنظر الشركات بين القطاعين العام والخاص أيضاً إلى الفقراء في بعض الأحيان بوصفهم غير مربحين. وأظهرت بعض شركات المياه الخاصة هذا التمييز بإيجاد طرق لاستثناء الفقراء من خدماتها، حتى في المناطق الحضرية. ففي مدينة كارتاغينا الكولومبية، لم يحصل حي كبير من الأكواخ على خدمات المياه لأن الشركة اعتبرته خارج منطقة المدينة³⁷. وأكثر من ذلك، أن إمدادات المياه قد حُدّت في بعض البلدان. ففي داكار بالسنغال، كان نحو 80 بالمائة من السكان يحصلون على مياه الشرب المأمونة في العام 1994؛ وبعد أربع سنوات من خصخصة خدمات المياه، بلغت النسبة 82 بالمائة فقط³⁸. يظلّ عمل القطاع الخاص الدولي في مجال المياه والصرف الصحي محدوداً في المناطق الحضرية من البلدان المتدنية الدخل. وحتى في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الريفية، فإن الشركات الخاصة الدولية قد لا تجد تشجيعاً بسبب حجم الاستثمارات المطلوبة. وتعتبر جهود الجماعات والمؤسسات المحلية (الخاصة والعامّة) الوسيلة الأنجع لتحقيق توفير مستدام لهذه الخدمات، وبالتالي فإن بناء هذه القدرات هو دور هام من أدوار الحكومة.

أداء متفاوت، وتمويل غير مؤكّد

ثمة سجلّ متفاوت لأداء الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه والصرف الصحي - وهي شركات نمت من لاشيء تقريباً في بداية التسعينات

يدفع العديد من حكومات البلدان النامية أيضاً رواتب معلّمي القطاع الخاص، مما يجعلهم أقل عرضة للمحاسبة من جانب الأهل ومديري المدارس³⁴. بل إن معونات كهذه تمارس ضغطاً أعظم على الأنظمة العامة الضعيفة أصلاً، المضطّرة إلى أن تؤمّن، بموارد بشرية ومالية أقل، خدمات لغالبية المجموعات المستضعفة. توصلت دراسة أجريت على 16 بلداً نامياً إلى أن البلدان التي لديها نسب الالتحاق الأعلى بالتعليم الثانوي الخاص لديها أيضاً نسب الالتحاق الإجمالي الأدنى بالتعليم الثانوي (الهند، إندونيسيا، زيمبابوي)³⁵. أما في الصين وجامايكا وماليزيا وتايلاند - التي لديها معدلات التحاق مرتفعة نسبياً - فإن أكثر من 90 بالمائة من الإنفاق العام على التعليم يصل إلى المدارس العامة.

جعل التعليم الخاص في خدمة الفقراء

على الرغم من المعوّقات المحتملة، يستطيع التمويل العام للمدارس الخاصة أن يساعد في ظروف معيّنة - وبخاصة إذا كانت الحكومات تعاني من مشكلة في دفع التكاليف الكاملة (بناء المدارس، دفع رواتب المعلمين) المطلوبة لتوفير التعليم الابتدائي للجميع. فقد أدى نقص المدارس العامة في بعض البلدان إلى توسّع المدارس الخاصة. ولكي تضمن الحكومات تمكّن التلاميذ الفقراء غير القادرين على دفع الرسوم المدرسية من دخول المدارس الخاصة، فإنها تستطيع تمويل تعليمهم من خلال قسائم نقدية تقلّ قيمتها عن الرسوم العادية. مثلاً، وضعت كولومبيا نظام القسائم النقدية لمواجهة نقص في مدارس التعليم الثانوي. ويستطيع هذا النهج من التمويل العام للتعليم الخاص أن يساعد على توسيع نطاق التعليم بتكلفة أقل على الحكومة، لأن كلفتها الوحيدة هي القسيمة. ويختلف هذا النظام قليلاً عن نظام القسائم النقدية الذي يمكن الأسر من تسجيل أولادها في المدارس التي تختارها، سواء كانت عامة أم خاصة. ولتجنّب منح مكاسب غير متوقّعة للطبقة الوسطى، التي تدفع عادة ثمن التعليم الخاص، فإنه ينبغي حصر القسائم النقدية بالأسر الفقيرة - كما في بنغلادش وتشيلي وكولومبيا وبويرتوريكو والمملكة المتحدة³⁶.

المياه والصرف الصحي

يحصل نحو خمسة بالمائة فقط من سكان العالم (أي 300 مليون تقريباً) على مياههم من شركات خاصة. وقد تم معظم خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي عبر شركات بين القطاعين العام والخاص في المناطق

ثمة سجلّ متفاوت لأداء الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه والصرف الصحي - وهي شركات نمت من لاشيء تقريباً في بداية التسعينات إلى أكثر من 2350 شركة في وقتنا الحالي

رسوم المستهلك في جنوب إفريقيا وبوليفيا

في أميركا الجنوبية، يتضمن بناء سدّ كلفته 130 مليون دولار، ومحطة لتوليد الكهرباء من القوة المائية، ونفق يبلغ طوله عشرين كيلومتراً بكلفة سبعين مليون دولار لنقل المياه من نهر ميسيكوني إلى كوتشابامبا.

تطوي رسوم الاستهلاك على إمكانية كبيرة لإفقر المستهلكين وردّع الناس عن استعمال خدماتهم في أمس الحاجة إليها. لذلك يجب على الحكومات، حينما تتوجب زيادة رسوم الخدمات الاجتماعية الأساسية، أن تضمن ملاءمة الزيادة لأوضاع المستعملين. أولاً، ينبغي أن تكون الحكومات صريحة مع المواطنين حول سبب الحاجة إلى الزيادة، كما ينبغي أن يكون هناك تواصل واضح بين مزودي الخدمات ومستعملها في هذا الخصوص. ثانياً، ينبغي أن تثبت الحكومات تعرفاتها استراتيجياً، بحيث تستطيع الأسر الأيسر حالاً تقديم العون للأفقر منها؛ كما ينبغي السعي وراء وسائل أخرى لإعانة الفقراء. مثلاً، طالب الكثيرون من منظمي الحملات في جنوب إفريقيا الحكومة بتأمين خمسين لتراً مجاناً من المياه يومياً للأسر الفقيرة - وهو الحد الأدنى من المياه الذي تعينه منظمة الصحة العالمية للحفاظ على الصحة والنظافة. ثالثاً، ينبغي إدخال الزيادات في فواتير المياه تدريجاً، وليس بين ليلة وضحاها.

استعادة التكاليف فاقمت من وباء الكوليرا، وأجبرت الأسر على البحث عن مصادر بديلة للمياه. خلال عملية التحضير لخصخصة خدمات المياه، نقضت جنوب إفريقيا سياستها القائمة على حفظ التعريفات منخفضة وغيض النظر عن عدم السداد، لكن هذا النقض حصل بين عشية وضحاها - ومن دون أن ترافقه إجراءات لتخفيف العبء المالي عن كاهل الفقراء.

بوليفيا

اندلعت الاحتجاجات في أوائل العام 2000 في مدينة كوتشابامبا البوليفية رداً، إلى حد كبير، على مضاعفة تعرفه المياه للأسر ثلاث وأربع مرّات. جاءت هذه الزيادة المفاجئة في التعريفات بعد أسابيع قليلة فقط من تولّي شركة أغواس ديل توناري، وهي شركة خاصة مركزها لندن، أمر شبكة المياه في المدينة. وقد أفضلت الاحتجاجات تلك المدينة فعلياً لمدة أربعة أيام. ومع انتشار الاحتجاجات في بوليفيا كلها، اعتُقل خمسون شخصاً وجرح العشرات ومات ستة بسبب العنف. يوافق محللون كثيرون على أن الكلفة الباهظة لإنشاء المشروع دفعت إلى الزيادة الكبيرة التي فُرضت على تعرفات الماء التي أُجبر الناس على سدادها. فمشروع ميسيكوني، وهو أحد أعقد المشاريع الهندسية

غالباً ما قادت خصخصة خدمات المياه إلى زيادة التعريفات بشكل كبير يفوق احتمال الأسر الفقيرة. وقد تمتعت الأسر في ظل بعض الأنظمة العامة برسوم منخفضة على المياه - تحت مستوى سعر استرداد التكاليف بكثير - وكان يتم التفاوضي بشكل كبير عن عدم دفع الفواتير. وهذا النهج غير مستحب، لأن الشركات العامة المفتقرة أصلاً إلى المال تقدّم العون بالضرورة إلى الأغنياء والفقراء على حدّ سواء. لكن القفزة السريعة بين عشية وضحاها من فواتير منخفضة بصورة استثنائية إلى أخرى باهظة، كانت لها أيضاً عواقب وخيمة على الأسر الفقيرة.

جنوب إفريقيا

حققت جمهورية جنوب إفريقيا تطوراً مذهلاً في تأمين إمدادات المياه لسكانها، مع أن معالجة هيكلية الرسوم يشكّل تحدياً. لكنّ وباء الكوليرا انتشر خلال شهر أغسطس/آب عام 2000 في مقاطعة كوازولو ناتال - حيث أصاب نحو 14 ألف شخص وأزهق أرواح أكثر من 250 شخصاً. بدأ الوياء بعد أن قطعت السلطات المحلية إمدادات المياه عن أناس يعيشون في مستوطنة غير رسمية وليس في وسعهم تحمّل كلفة رسوم جديدة. وقد اعترف وزير الشؤون المائية والحراجه بأن سياسة

المصدر: ICJ 2003; Lobina 2000; Sidley 2001, p. 71

وخيمة (الإطار 5.2). ولكنّ إذا كان النجاح يتطلب تعريفات أعلى، فقد أظهرت شركات المياه التابعة للدولة أنه يمكن استعمال الدخل الإضافي لتحسين الخدمات وتوسيع نطاقها.

التوفير الخاص الإيجابي

لم تنته كل مشاريع خصخصة المياه والصرف الصحي إلى الفشل. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، أدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تحسين نوعية المياه⁴⁰. وعلى نحو أعم، يعتمد نجاح خصخصة خدمات المياه إجمالاً على التنظيم الحكومي ومصلة المستثمر والحالة الأولية للمؤسسة⁴¹. وغالباً ما تستمر البلدان ذات الخدمات اللائقة قبل الخصخصة في الأداء الجيد بعد الخصخصة. حيثما حصد الفقراء فوائد الخصخصة في خدمات المياه، فإنهم تمكنوا من ذلك بفضل الإرادة السياسية. ففي بوليفيا، مُنحت الامتيازات في مدينتي لاباز وإل ألتو للمناقص الذي وعد بإنجاز معظم التمديدات الجديدة في الأحياء الفقيرة. وأجبر عندها المناقص الفائز على إمداد 72 ألف أسرة بإمدادات المياه، و38 ألف أسرة بتمديدات الصرف الصحي، خلال فترة خمس سنوات.

إلى أكثر من 2350 شراكة في وقتنا الحالي. فإحدى أهم الحجج الداعمة للخصخصة هي أنها تؤمّن رساميل جديدة، مما يسمح لهذه الشراكات بين القطاعين بتحريك موارد إضافية للخدمات الأساسية. لكنّ التمويل الخاص الدولي للمياه والصرف الصحي الذي بلغ ذروته عام 1996 قد أخذ في الهبوط، ومن المتوقع أن يستمر كذلك³⁹.

رسوم الخدمات

يؤدي عزوف القطاع الخاص عن تمويل استثمارات أقل ربحاً في المناطق الريفية الفقيرة إلى إيذاء مستعملي الخدمات. لكنّ الشراكات العامة-الخاصة كثيراً ما تفعل الأمر نفسه، وحتى بشكل مباشر؛ من خلال الرسوم التي تُصيب الفئات الفقيرة على نحو أكثر تفاوتاً. وينبغي موازنة هذه الحقيقة حتى مع أعلى الأسعار التي كان الفقراء يدفعونها سابقاً لصغار البائعين بغية الحصول على المياه.

تقوم الشراكات العامة-الخاصة على افتراض أن الزبائن يدفعون لقاء الخدمات. وقد أدت خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي إلى أسعار أعلى بكثير، أحياناً بين عشية وضحاها - وأحياناً مع نتائج

الأساسية لمعظم (إن لم يكن لجميع) مواطنيها. أما المؤسسات الخاصة، فكان لها دور محدود فقط. نجح عددٌ كبير من البلدان النامية العالية الأداء في تحسين مؤشرات الصحة في وقت مبكر من عملية تميمتها، فوفرت رعاية صحية شاملة تُدفع نفقاتها من مداخل الحكومات. ولم يعتمد المواطنون الأيسر حالاً في العديد من البلدان (مثل بوتسوانا وكوستاريكا وزيمبابوي) على ذلك، مختارين التأمين الصحي عبر القطاع الخاص⁴³. أما في حال عدم توافر التأمين الخاص (كما في سريلانكا وولاية كيرالا الهندية)، فقد دفعوا للمزوّدين من القطاع الخاص مباشرة⁴⁴. ولكنّ بالنسبة إلى معظم سكان هذه البلدان، فإن وضعهم الصحي الجيد كان نتيجة رعاية صحية شاملة ومحتملة التكاليف - ممولةً من مداخل الحكومات، ومُعلّمة عبر توزيع الموارد على المستويات الأدنى من النظام الصحي⁴⁵.

كذلك بدأت البلدان النامية الرفيعة الإنجاز بالسعي إلى تحقيق تعليم ابتدائي شامل منذ المراحل الأولى لعملية نموّها، عندما كانت مداخلها أدنى. وكانت لدى البلدان ذات معدلات القراءة والكتابة الأعلى من جاراتها عام 1980 نسبٌ أقلّ من التلاميذ في المدارس الخاصة خلال الخمس عشرة سنة التي سبقت 1980. ففي جنوبي آسيا، مثلاً، كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في سريلانكا عام 1980 تصل إلى 85 بالمائة - بينما النسبة في الإقليم متدنية على نحوٍ استثنائي، أي 38 بالمائة⁴⁶. كذلك كانت نسبة سريلانكا من التلاميذ في التعليم الابتدائي والثانوي الخاصّ منخفضةً في الخمسة عشر عاماً التي سبقت 1980.

بالإضافة إلى إلزام المزوّدين من القطاع الخاص بتوسيع الخدمات حسب العقود معهم، استخدمت الحكومات مداخل الخوصصة للوصول إلى هذا الهدف؛ كما قدّمت المحفّزات المالية، مثل الهبات الرأسمالية، للمزوّدين الذين يخدمون الأحياء الفقيرة. إضافة إلى ذلك، يمكن التعويض عن التعريفات العالية التي ترافق الخوصصة في المعتاد بمعونات مالية موجّهة إلى الفقراء. ففي تشيلي، ضمنت المعونات المالية الحكومية ألاّ تتفق الأسرة أكثر من 5 بالمائة من مدخلها على المياه⁴².

نُهْجٌ واعدَةٌ بالخير

سجّلت البرامج الحكومية نجاحاتٍ عديدة في إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى جميع المواطنين. وبالتالي، ليس من الضروري رؤية الخوصصة كخيار وحيد لإصلاح خدمات عامة تُدار بصورة سيئة.

الاعتماد على أنظمة حكومية فعّالة

تُنتج نشاطات عديدة في القطاعات الاجتماعية سلماً عامة، أو يكون لها العديد من العواقب الثانوية؛ مما يتطلّب تدخل الدولة لتأمين الخدمات الأساسية للجميع. وقد تجاهل الاندفاع الأخير نحو خوصصة الخدمات الاجتماعية التجارب الماضية التي خاضتها دول غنية - وتخوضها اليوم أيضاً بلدان نامية عديدة - واعتمدت إبان نموّها على أنظمة الدولة لتأمين الخدمات الاجتماعية

الإطار 5.3

شبكات ناجحة للمياه تديرها الدولة

الموضوعي للتعرف على مساهمة أساسية في النجاح الذي تحقق في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي منذ 1990. قام القطاع الخاص بدور في مجال المياه والصرف الصحي لتشيلي، لكن هذا الدور كان محدداً ومنظماً بصرامة من جانب الحكومة المركزية. وقد حدثت زيادة كبرى في تنفيذ العديد من النشاطات بالتعاون مع جميع الشركات، بما في ذلك نشاطات التشغيل والإدارة وتوظيف رأس المال لشبكات ومنظومات بأكملها؛ بالإضافة إلى صيانة جميع أوجه الشبكات وقراءة العدادات والنواتير. وقد أدى التشغيل بالعقود إلى تخفيض عدد العمال للإمداد الواحد. وفي العام 1995، كان معدل الذين لا يتلقون خدمة المياه 31 بالمائة، أي أقل بكثير مما هو عليه في أميركا اللاتينية؛ حيث يتراوح بين 40 و60 بالمائة. في بوغوتا عاصمة كولومبيا، رُفضت الخوصصة في أواخر التسعينات؛ كما رُفضت المدينة أموال البنك الدولي، واستطاعت جعل مرافقها العامة أكثر المرافق نجاحاً في كولومبيا.

تُظهر الجهود التي بذلتها الحكومة التشيلية في مجال المياه أن بإمكان الشبكات التي تديرها الدولة تحقيق نتائج إيجابية. فعن حلول العام 1990، أصبح 97 بالمائة من سكان المدن في تشيلي يحصلون على المياه المأمونة، وصار لدى 80 بالمائة خدمات الصرف الصحي. وكان حجر الزاوية في نجاح هذا البلد يقوم على:

- فصل التنظيم المركزي عن عمليات المناطق.
- زيادة الاستثمارات المالية في قطاع المياه.
- تطوير نظام لتثبيت التعريفات بصورة موضوعية.
- إدخال المحفّزات للعمل بفعالية.

وبين عامي 1988 و1990، أسست السلطات التشيلية نظاماً جديداً لتثبيت التعريفات بصورة موضوعية - وهو نظام جوهري لإعادة إحياء الصناعة. فقد وضع المنظم تعرفه قصوى بناء على مزود فعّال نموذجي، وأي اختلافات في الرأي بين الشركة التي تتعاقد مع الحكومة والمنظم تُحلّ عبر لجنة ثلاثية الأطراف من الخبراء. وقد سمح الإصلاح بالتعديل التدريجي للتعريفات حتى تصل إلى مستويات جديدة أعلى من السابق. وساهم التثبيت

المصدر : ICJ 2003a; Mehrotra and Delamonica forthcoming

مانبلا الكبرى وبوينس أيرس: سجلٌ متفاوت في تجربة خصخصة المياه

للخصخصة؛ حيث لاحظ 33 بالمئة من المقيمين على أسئلة الاستقصاء تحسّن الخدمة، ولم يلاحظ 55 بالمئة أيّ تغيير، فيما لاحظ 12 بالمئة تدهوراً في الخدمة.

بوينس أيرس

في العام 1993، خصّصت الحكومة الأرجنتينية مرفق المياه في بوينس أيرس، وزادت نوعية الخدمة وتوسّعها تدريجاً، وتُظهر أرقام الشركة أنها وصلت ما يقارب من مليون مستعمل إضافي بنظام خدمات المياه، كما حقّقت خلال السنة الأولى رسوم المياه بنسبة 27 بالمئة. لكن هذا التبدّل لم يكن سوى تخفيض الزيادات الكبرى التي فرضها مرفق المياه قبل الخصخصة. وخلال السنوات التالية، رفعت الشركة تكراراً رسوم المياه؛ وحصلت في العام 1996 احتجاجات على الفواتير المرتفعة للمياه في بوينس أيرس.

وأكثر من ذلك، وجدت مراجعة حكومية أنه بحلول عام 1997، لم تبين الشركة سوى ثلث محطات الضخّ والخطوط الرئيسية تحت الأرض التي وعدت بإنجازها بحلول ذلك العام؛ وبلغ مجموع الاستثمارات في شبكات الصرف الصحي تسعة ملايين وأربعمئة ألف دولار - وهو حُصص المبلغ الموعد. وبحسب تقديرات حديثة العهد، فإن الصورة مختلفة جداً عند النظر إلى البلد ككلّ. ففي النصف الثاني من التسعينات، حققت البلديات ذات الخدمات المائية الخاصة نتائج أفضل من تلك التي يديرها القطاع العام، وبخاصة في المناطق الفقيرة، مما أسهم في تخفيضات أسرع في وفيات الأطفال.

المصدر: ICJ 2003b; Galiani, Gertler, and Schargrotsky 2002; ICJ 2003d

مانبلا

في عام 1995، أعلنت الفلبين حالة طوارئ مائية. فقد تركت مرفق المياه العامة ثلاثة ملايين وستمئة ألف شخص من دون إمدادات مياه، كما كانت الخدمة للذين يملكون الإمدادات غير منتظمة. وفي العام 1997 فازت شركتان خاصتان بالامتيازات لإدارة شبكة مانبلا للمياه؛ وقسمتا المدينة وضواحيها إلى منطقتين غربية وشرقية. وتمكّنت الشركتان، خلال خمس سنوات، من وصل نحو مليوني شخص إضافي بالشبكة وتحسّنت نوعية الخدمة بصورة كبيرة. خلال هذا الوقت، تضاعفت توصيلات الخدمة الجديدة ثلاث مرات في العام، من 17040 (قبل الخصخصة) إلى 53921 (بعدها).

ولكن بعد ست سنوات من الخصخصة، كان أداء شركتي المياه دون مستوى أهدافهما - بل إنهما طالبتا بالانسحاب من الامتياز. بحلول العام 2001، أمّنت إحداهما المياه إلى 85 بالمئة من السكان الذين تستهدفهم، أي أقل بنسبة اثنين بالمئة من توقّعاتها؛ في حين تجاوزت الأخرى هدفها. غير أن نقاشاً كثيراً يدور حول كيفية حساب تلك الأرقام، مما يقود على الأرجح إلى تقليص نسب النجاح المبلغ عنها. وعلى الرغم من أن إحدى الشركتين لم تشهد هبوطاً في عدد الأنايب الراشحة وسرقات المياه، فإن الأخرى شهدت ارتفاعاً في هذه الأرقام. وبحلول يناير/كانون الثاني 2003، ارتفعت تعرفات المياه ما بين مرتين وخمس مرات ما كانت عليها خلال العام 1997 في المنطقتين. وبالفعل، كشفت دراسة استقصائية لأوضاع المقيمين في مئة منطقة فهماً متبايناً

هناك أدلة كثيرة في مجالَي المياه والصرف الصحي على الشركات الأفعالة والفاصلة والمتضخمة التي تملكها الدولة، لكنّ هناك أيضاً أنظمة عامة ناجحة يتجاهلها كثيراً مؤيدو الخصخصة. فقد تمكنت تشيلي، مثلاً، من توفير المياه المأمونة إلى 97 بالمئة من سكانها الحضريين بحلول العام 1990، وتوفير الصرف الصحي إلى 80 بالمئة منهم. وفي بوغوتا بكولومبيا، هُدد مرفق المياه التابع للبلدية بالخصخصة - ولكن بعد إصلاحه كلياً، توسّعت خدماته (الإطار 5.3).

في دبريس، هنغاريا، احتاجت شركة المياه التي تديرها الدولة إلى استثمار كبير في منتصف التسعينات. وجرّت محاولة للتعاقد على هذه الخدمة مع شركة للمياه ذات مصالح في أكثر من دولة، ثم مع شركة أخرى - لكنّ المحاولتين باءتا بالفشل. وفي 1995، قرر مجلس المدينة أن مديري المياه المحليين يملكون الخبرات التي تؤهلهم للقيام بالعمل. وقد أمّنت شركة محلية عامة جديدة الاستثمارات المطلوبة بتكاليف تقلّ كثيراً عن مناقصات الشركات الخاصة؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى تأمين الإمدادات من مصادر محلية، بدلاً من استيرادها. ومن جرّاء ذلك، انخفضت الأسعار بنسبة 75 بالمئة عما تكهّنت به الشركات الخاصة.

تقوية الدولة

ينبغي تعزيز القدرة التنظيمية في البلدان النامية بحيث يعمل القطاعان العام والخاص على توفير كل الخدمات، لجميع المستعملين، بنجاح؛ وإحدى السياسات الأساسية التي يوصى بها، هي إعادة تدريب موظفي الحكومة. هذا لا يعني بالضرورة أن تؤمّن البلدان الغنية مساعدةً تقنية إضافية أو تعاوناً تقنياً أكبر - بل يعني أن تدفع أجور انتقال المهارات وتبادل الخبرات بين البلدان الفقيرة.

وفي مجال الصحة، تطبق الحاجة إلى التنظيم على الشركات المخصّصة والخدمات الخاصة القائمة فعلياً، بهدف حماية المستهلكين واحتواء التكاليف في أن واحد. ولدى معظم وزارات الصحة في البلدان النامية أنظمة معلومات ضعيفة جداً، مما يقلّل من قدراتها (أو ربما يشير إلى عدم رغبتها) في ضبط المزوّدين من القطاع الخاص. ففي جنوبي آسيا، وعلى الرغم من الخدمات الخاصة المنتشرة على نحو واسع وارتفاع نسبة الإنفاق الخاص، أخفق ضبط الإنفاق كلياً في ضمان رعاية نوعية لمعظم المستفيدين من خدمات القطاع الخاص⁴⁷.

يتطلّب تنظيم خدمات العيادات الصحية، مثلاً، وقف تكاثر المزوّدين في القطاع الخاص الذين غالباً ما

يكونون غير مدرّبين، غير مرخّصين، غير منضبطين. ويتعيّن على الحكومات أن تجلب هؤلاء الفاعلين إلى المجال العام، الأمر الذي سيخضعهم للحصول على الترخيص ويُدربهم بشكل منتظم لتحسين معارفهم ومهاراتهم. فقد زاد التدريب من نسبة توفير العقاقير المضادة للملاريا في كينيا، وحسّن من معالجة الأمراض التنفسية الحادة والإسهال في المكسيك⁴⁸. إضافة إلى ذلك، تبنت الرابطة الطبية الريفية لغربي البنغال لائحة الأربيعين عقاراً جوهرياً، التي اختارتها منظمة الصحة العالمية وأوصت أعضاءها باستعمالها. وسوف يؤدّي حمل الأطباء على تقييد استعمالهم لهذه الأدوية إلى تحسين الجودة وضبط الأمور. كما تشمل الإجراءات الأخرى لتنظيم عملية توفير الخدمات الخاصة على سنّ تشريعات لحماية المستهلك والحضّ على الأخلاقيات المهنية وتأمين محفّزات معنوية غير مالية، كالتكريم ونحوه.

وغالبا ما يكون تنظيم كل من التعليم وخدمات المياه ضعيفاً. ففي عمليات تخصيص المياه، كثيراً ما تتولى السلطات العامة المسؤولة عن المياه دور المنظم؛ ولكن نادراً ما يلتزم المزودون الدوليون في القطاع الخاص باتفاقياتهم مع الحكومات المضيفة (الإطار 5.4)⁴⁹. وثمة حاجة إلى دعم دولي أكبر بكثير لبناء القدرات التنظيمية في هذه المجالات وغيرها من مجالات البنى التحتية، إذا كان للقطاع الخاص أن يقوم بدور أكبر في إنجاز أهداف التنمية للألفية.

إشراك المنظمات اللأحكومية

يُنظر إلى قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير الخدمات الاجتماعية على أنه «الطريق الوسط» بين السوق وتوفير الدولة للخدمات. وبالنسبة إلى بعض المحللين، فإن هذا النوع من المشاركة يوفر ذريعة لزيادة دور منظمات المجتمع المدني في تأمين هذه الخدمات. فالمنظمات اللأحكومية غالباً ما تتجح في ملء الثغرات التي يخلفها النظام العام وراه (كما في المدارس الابتدائية التي أنشأتها لجنة ترقية الريف البنغلاديشية). وهذه المنظمات مفيدة أيضاً في الإفصاح عن اهتمامات أفراد المجتمع، لا سيما الفقراء، لجعل المؤسسات تؤدي دورها بصورة أفضل. وقد استفادت المناطق الريفية في مجالي المياه والصرف الصحي، على خير وجه، من لجان المستهلكين المدعومة من المنظمات غير الحكومية. لكن هذه المنظمات ينبغي أن تكون تكميلية لنشاطات الدولة، لا أن تقوم مقامها.

إنضمت المنظمات اللأحكومية أيضاً إلى شراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية. وحين تفوز الشركات الخاصة بعقود طويلة الأجل لتأمين المياه والصرف الصحي للمدن، فإن هذه العقود تتطلب في المعتاد تغطية متزايدة بصورة كبيرة. وقد يستلزم تحقيق ذلك مهارات وموارد تتجاوز نطاق الشركات الخاصة، لا سيما الأجنبية منها. كما يستطيع الشركاء من المنظمات غير الحكومية أن يحسنوا فهم شركة ما لزبائنها الفقراء (توسيع قاعدة الزبائن وتحسين تصميم المشروع)، مما يخفص تكاليف رأس المال والتشغيل والصيانة؛ كما في عقود المياه في لا باز وإل ألتو في بوليفيا. ويمكن للمنظمات اللأحكومية أيضاً أن توفر المصداقية والامتداد لحمولات التعليم والتوعية. فقد بادرت شركة المياه الفرنسية «فيفندي» إلى عقد شراكة مع منظمة غير حكومية لمشروعها في كوازولوناتال؛ لكي تتفهم احتياجات المجتمعات الفقيرة في جنوب إفريقيا على نحو أفضل⁵⁰.

ويمكن استعمال نظام الاعتماد لإعلام المستهلكين بأصحاب الخدمات الطبية المعتمدين في القطاع الخاص. ومن شأن هيئة مهنية تمنح الاعتمادات وتدرّب المزودين غير المسجلين أن تفيد المزودين والجمهور على حد سواء؛ كما يمكنها الاستفادة من رغبة المزودين في الحصول على اعتراف المجتمع بفضلهم وتكريمه لهم. وقد تساعد هذه الهيئة المهنية على نشر استعمال العقاقير الأساسية عبر حملات إعلامية عامة.

إن تحسين سلوك المستهلك هو أيضاً أمر هام لتنظيم الرعاية الصحية، وقد يشمل ذلك تحسين معرفة المستهلك أو تأمين المعونات لتوفير الخدمات النوعية على نطاق أوسع. كما تستطيع الحكومات إنشاء مؤسسات تمكّن المستهلكين من تحدي المزودين الخاصين الذين يقدمون رعاية سيئة.

الإطار 5.5

مبادرة بماكو: حشد الموارد المجتمعية للرعاية الصحية

غايات الصحة للجميع بحلول عام 2000. وتعتبر الرسوم المتواضعة التي يدفعها المستعملون في بعض الحالات أنها الخيار الأفضل الذي يستطيع الناس الأشد فقراً تحمّله، والذي لولاه لاضطروا إلى استعمال بدائل أعلى كلفة - مع أن من غير الواضح ما إذا كانت هناك آليات لحماية أبناء المجتمع المعوزين.

يعود معظم النجاح إلى ضمان توافر الأدوية الجوهرية المحمولة الثمن في المراكز الصحية، تحت مراقبة الجمعيات. وثمة عامل آخر للنجاح هو تحسّن تصرف العاملين الصحيين - الذي كان تقليدياً أحد أسباب عدم استعمال الناس، وبخاصة النساء، للخدمات الصحية.

توحي هذه التجربة بأنه في غياب تمويل حكومي ملائم للرعاية الصحية، يكون تجميع موارد المجتمع، مع بعض الدفعات المسبقة من جانب الفقراء، آلية عادلة وفعالة لتأمين خدمات الرعاية الصحية للفقراء. فالأنظمة الصحية التي تتطلب من الأفراد أن يدفعوا نقداً ثمن العديد من تكاليف الخدمات الصحية تقيد فرص الذين ليس في وسعهم دفعها، وتقصي على الأرجح الناس الأشد فقراً. ولهذا، يتطلب الإنصاف الذي تقتضيه الحماية من المخاطر المالية أقصى فصل ممكن بين المساهمات والاستعمال؛ وهناك إجماع حول الدور المركزي للتمويل العام في الرعاية الصحية العامة. أما بالنسبة إلى الرعاية الصحية الشخصية، فالأكثر أهمية في تحديد أداء النظام الصحي ليس ثنائياً القطاع العام في مقابل القطاع الخاص، وإنما الفرق بين الدفع المقدم والإنفاق النقدي.

تقوم مبادرة بماكو على تجميع موارد المجتمع لتمويل الرعاية الصحية المحلية. وقد طبقت المبادرة بدرجات متفاوتة في أكثر من 40 بلداً متدنّي الدخل، نصفها في إفريقيا جنوب الصحراء. ولم تؤد هذه المبادرة فقط إلى حماية الأسر من تكاليف صحية باهظة، وإنما نظمت أيضاً المجتمعات للمساعدة في تقوية الخدمات الصحية المحلية واستدامتها. وتساهم هذه المجتمعات بالموارد المالية لعيادات الخدمات الصحية، ولها كلمة في إدارة هذه الخدمات.

بُنيت استراتيجية المبادرة على أساس إعادة إحياء الأنظمة الصحية العامة من خلال لامركزية صنع القرار ونقله من المستوى القومي إلى المحلي، مؤسسةً بذلك تمويلاً مجتمعياً وإدارة تعاونية لحزمة أدنى من الخدمات الجوهرية على مستوى الوحدات الصحية الأساسية. والهدف هو تحسين الخدمات من خلال ضخ التمويل الكافي لتغطية بعض تكاليف التشغيل المحلي؛ مثل إمدادات الأدوية الضرورية، ورواتب بعض الموظفين المساعدين، والمحفظات للعاملين الصحيين. ولا تعود الأموال المتأتية من التمويل المجتمعي المحلي إلى الخزينة المركزية، بل تبقى للمجتمع المحلي؛ الذي يتحكم بها عبر لجنة صحية منتخبة محلياً. وقد تحوّل المستهلكون من مجرد متلقين للرعاية الصحية إلى شركاء فعّالين يؤخذ صوتهم في الحسبان.

بعد عشر سنوات من تطبيق المبادرة في بنين وغينيا، مكّن العمل المجتمعي في معظم المراكز الصحية الريفية قرابة نصف السكان من أن يصبحوا مستعملين دائمين لهذه الخدمات؛ كما رفع مستويات التلقيح المستدامة لتصبح أقرب إلى

المصدر : Mehrotra and Delamonica forthcoming

معالجة مخاطر الخصخصة

تحتاج المؤسسات الدولية التي تروّج لخصخصة الخدمات الاجتماعية إلى تأمين دعم أكبر بكثير من الدعم الحالي لبناء قدرات تنظيمية. وقد أطلق البنك الدولي بعض المبادرات في هذا المجال، مثل المنتدى الدولي لتنظيم المنافع العامة الذي أُسس عام 1996 كهيكلية شاملة للتعلّم وبناء شبكات المبادرات لمنظّمي المنافع العامة. لكنّ على الوكالات الدولية أن تقوم بما هو أكثر من تقديم النصّح؛ إذ عليها أيضاً أن تمكّن المنظمين في البلدان النامية من القيام بزيارات ميدانية إلى بلدان أخرى أكثر خبرة في تنظيم القطاع الخاص. كما أن هناك حاجة لإعداد مواد قانونية نموذجية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه. وسوف تستفيد موادّ كهذه من الدروس المشروحة في هذا الفصل، بحيث تستطيع العقود المستقبلية تفادي أضرار العقود الماضية ومآزقها.

في مجال المياه، تأتي كل العائدات بالعملية المحلية؛ ولذا فإنّ تسديد خدمة دين القروض الأجنبية ينطوي على مخاطر تبديل العملة بالنسبة إلى المستثمرين والمستدين على حدّ سواء. وقد أصبحت هذه المسألة مشكلةً في الأرجنتين وإندونيسيا والفلبين بعد خفض قيمة العملة المحلية، مما شكّل ضغطاً على الشركات الفرعية للمياه كي ترفع التعريفات على مستعملي المياه من أجل تسديد خدمة دينّ القروض. وبالتالي، ينبغي على الحكومات المركزية أن تشجّع السلطات المحلية، المسؤولة عادة عن خدمات المياه، على الاقتراض محلياً - من مصارف الإنماء الوطنية.

يُفترض في الغالب الأعمّ أن إشراك القطاع الخاص في خدمات المياه يعني ضمناً إشراك شركات أجنبية متعددة الجنسيات. وفي العديد من مدن البلدان النامية، يؤمّن صغار المزوّدين خدمات المياه لشرائح كبيرة من السكان: ففي دلهي بالهند، 6 بالمئة؛ وفي داكا ببنگلادش 10 بالمئة؛ وفي هوشي منه بفييتنام 19 بالمئة؛ وفي جاكرتا بإندونيسيا 44 بالمئة⁵⁴. ينبغي بناء القدرات التنظيمية في جميع القطاعات قبل الشروع في الخصخصة، وإلا فقد يكتفي القطاع الخاص بالاستجابة لمطالب مختلفة، وليس لتأمين الخدمات؛ سواء في التعليم أو الرعاية الصحية العيادية أو المياه والصرف الصحي. وفي ظلّ توافر معلومات أفضل حول القطاع الخاص وقدرات تنظيمية أقوى، تستطيع الدولة ضمان قيام القطاع الخاص بدور تكميلي في تأمين هذه الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمويلها.

تضع المنظمات اللاكوميّة برامج زمنية جديدة لأعمال الشركات، من خلال سياسات الضغط والإلزام؛ كما تخلق سلسلةً متصلةً من الاحتجاجات والشراكات بين مؤسسات الأعمال والمنظمات اللاكوميّة شكلاً جديداً من التنظيم للأعمال التجارية العالمية - هو التنظيم المدني⁵¹.

التعرّف على طرق أفضل لتمويل الخدمات

فضلاً عن زيادة عائدات الضريبة للحكومة، فإنّ هنالك طرقاً لتحسين تعريفات الخدمات وأجورها؛ بغية جعلها أكثر عقلانية وإنصافاً. ففي مجال الصحة، يمكن أن تدفع التكاليف الشخصية الباهظة المفاجئة بالمرضى إلى الفقر (أو تزيد من إغراقهم فيه). وتدلّ إحصاءات شملت المجموعات الفقيرة في ستين بلداً على أن غالبية الأسر الفقيرة تتحمل مستويات عالية من الإنفاق الصحي⁵². وفي غياب التمويل العام، فإنّ مخططات الدفع المسبق - التي تتضمن تكاليف صحية عالية من خلال توزيع المخاطر على مجموعات من الأفراد - يمكن أن تساعد على التعامل مع هذه المشكلة. فالمخططات كهذه لم تساعد فقط في حماية الأسر الفقيرة من تكاليف صحية كارثية، بل ساعدت أيضاً على تكوين جمعيات لاستدامة الأنظمة الصحية العامة المحلية (الإطار 5.5).

في التعليم الحكومي، ثمة مجال كبير جداً لاسترداد تكاليف التعليم على المستويات الأعلى في معظم البلدان النامية. ففي التسعينات، زادت إفريقيا والهند من نسبة استرداد تكاليف التعليم العالي في الجامعات العامة⁵³. ومع ذلك، فإنّ هذه النسبة ليست قريبة على الإطلاق من امكانيّتها المحتملة: إذ يقدم التعليم العالي فوائد خاصة لا تحصى، ومعظم الناس الذين يستطيعون الحصول عليه ليسوا فقراء. وبالتالي، فإنّ هناك حاجة إلى معالجة أكبر بكثير للتكلفة المستردة (مصحوبة بإعفاءات للفقراء).

في المياه والصرف الصحي، يُعتبر تثبيت التعريفات الاستراتيجية (سواء أكان المزوّد عاماً أم خاصاً)، الذي يرفع الأجر على المستهلك تمشياً مع زيادة الاستهلاك - مصحوباً بمعونات هادفة - طريقة جيدة لتوفير الخدمات المائتية لمزيد من الناس. ويرجع أن الاستهداف الموجه جغرافياً (إلى الأماكن التي يسكن فيها الفقراء) سوف ينجح أكثر من ذلك القائم على الدخل.

السياسات العامة لضمان الاستدامة البيئية



الهدف السابع : ضمان الاستدامة البيئية

الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وقلب خسارة الموارد البيئية.

الغاية 10: بحلول العام 2015، إنقاص نسبة المحرومين من الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف.

الغاية 11: بحلول العام 2020، تحقق تحسُّن هام في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة.

حطب الوقود وإيجاد أراض جديدة صالحة للزراعة. ومع وجود هذه السلسلة من الأسباب والمسببات، يمكن للسياسات التي تخفِّض وفيات الأطفال أن تساعد البيئة بإنقاص النمو السكاني والتقليل من الضغوط الديموغرافية على المنظومات البيئية الهشة. وثمة أمثلة غزيرة أخرى على الفاقة التي تسهم في التدهور البيئي. بالتالي، يمكن لتخفيض الفاقة أن يقوم بدور محوري في حماية البيئة. فالأوضاع البيئية التي تزداد سوءاً - بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور المنظومات البيئية وخدماتها - تلحق بالفقراء أفسى الصّربات. وعندما يتسبب الفقراء بتدهور نوعية البيئة، يكون ذلك في كثير من الأحيان لأن النخب الثرية تحرمهم من حقوقهم في الموارد الطبيعية. وفي حالات عديدة، مثلاً، يدفع الفقراء قسراً إلى أراضٍ هامشية أكثر عرضة للتدهور¹.

يعيش تسعمئة مليون من سكان مناطق العالم الريفية في فقرٍ مطلق، حيث يعتمد قدر كبير من سبل عيشهم في المناطق الريفية على استهلاك المنتجات الطبيعية وبيعها. ففي تنزانيا، يستمد الفقراء ما يصل إلى نصف دخلهم القومي من بيع منتجات الغابة مثل الفحم النباتي والعسل وحطب الوقود والثمار البرية². والبلدان الأقل تنميةً هي الأكثر اعتماداً على الزراعة والموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن الاتكال على المنتجات الأولية - المنتجات الزراعية والجرّجية، المعادن، الأسماك - للحصول على مداخيل من التصدير يجعل الدول النامية معرضة إلى حدٍ بعيد للأضرار الناتجة من استنفاد الموارد وازدياد الشروط التجارية سوءاً.

كذلك، فإن للعلاقة بين الفاقة والموارد البيئية مكوناً جنوسياً قوياً. فالنساء والبنات الفقيرات يتأذّن على نحو غير متناسبٍ من التدهور البيئي، وغالباً ما يكون ذلك لأنهن مسؤولات عن جمع الوقود والعلف والماء. وفي بلدان عدّة، فإن تجريد الأرض من الأحراج يُرغم النساء والبنات الريفيات على المشي مسافات أطول وتبديد المزيد من الوقت والطاقة في جمع أخشاب الوقود. ففي إفريقيا، يُمضين ما يصل إلى ثلاث ساعات في اليوم لمجرد جلب الماء؛ حيث يُبدن ذلك أكثر من ثلث مدخولهنّ الغذائي اليومي³. ويكون

يستلزم ضمان الاستدامة البيئية - سابع أهداف التنمية للألفية - تحقيق أنماطٍ تنموية مستدامة، ومحافظةً على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمةً للأجيال القادمة. كما يتطلب هذان الجهدان، بدورهما، مجموعة متنوعة من السياسات العامة التي تعكس اتجاه الإضرار البيئي وتحسّن إدارة المنظومات البيئية. وثمة بُعدان للتحدي المطروح: معالجة ندرة الموارد الطبيعية لفقراء العالم، وعكس اتجاه الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المرتفع الذي يمارسه الأغنياء.

تنجم مشكلات بيئية عديدة عما ينتجه ويستهلكه غير الفقراء، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في بلدان غنيّة. فإلبدان الغنية تستهلك قدرًا كبيراً من الوقود الأحفوري وتستنزف العديد من مصائد الأسماك في العالم، ملحقّةً أضراراً بالبيئة العالمية الشاملة؛ كما أنها تستخدم الكثير من أخشاب الغابات الاستوائية ومنتجات من أنواع الكائنات المعرضة لخطر الانقراض. لضمان استدامة الكرة الأرضية ومواردها، بما في ذلك احتمالات التنمية للبلدان الفقيرة، يجب تغيير هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المؤذية. فمنظومات الطاقة ينبغي أن تولّد نسبة أقل بكثير من انبعاثات غازات الدفيئة المؤذية إلى الانحباس الحراري؛ ومصائد الأسماك ينبغي أن تُدار على أساس المحدودية البيئية الطبيعية، بدلاً من جعلها مفتوحة في وجه الجميع المزودين بمعونات مالية حكومية ضخمة. كما ينبغي لقواعد التعامل الدولية أن تخفّف من الاستهلاك المفرط، الذي يعرّض المنظومات البيئية وبعض النباتات والحيوانات لخطر الانقراض. ولكن، باتّباع سياسات ذكية واستخدام تقانات جديدة، يمكن لتكاليف هذه التغييرات أن تكون منخفضة جداً.

في الوقت عينه، تنبع مشاكل بيئية عديدة من الفاقة - وكثيراً ما تسهم في انحدار لولبيّ تفاقم فيه الفاقة تدهور البيئة، ويزيد فيه تدهور البيئة وضع الفاقة خطورةً وحدّةً. ففي المناطق الريفية الفقيرة، مثلاً، ثمة روابط وثيقة بين النسبة العالية لوفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الخصوبة والمواليد، والنمو السكاني المرتفع، والانتشار الواسع لإزالة الغابات؛ فيما يعمل الفلاحون على قطع أشجار الأحراج للحصول على

كيف تهدد التغيرات المناخية الكونية البلدان النامية

من المتوقع أن يؤدي التغير المناخي الكوني إلى زيادة التفاوتات بين البلدان الغنية والفقيرة، وبخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة. ويعكس الضرر المقدّر للبلدان الفقيرة، جزئياً، قدرتها التكيّفية الأضعف. وبالتالي، فإن التغير المناخي قضية تنموية رئيسية.

يمكن للتغير المناخي أن يؤدي إلى تغييرات واسعة النطاق، وربما متعددة الانعكاس، في منظومات الكرة الأرضية؛ مع ما يصحب ذلك من تأثيرات على المستويات الكونية والقارّية. ومع أن احتمال حدوث هذه التأثيرات ومداهما غير معروفين جيداً، فإنهما سيكونان هامّين؛ وينبغي على هذا الأساس تبيانهما في صنع السياسة. وتشتمل التأثيرات الممكنة على:

- انخفاض غلال المحاصيل في معظم الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية، وازدياد التقلب في الإنتاجية الزراعية بسبب حالات الطقس المتطرفة (جفاف وفيضانات).
- ازدياد التقلب في تساقط الأمطار خلال فترة الرياح الموسمية الصيفية الآسيوية، التي قد تخفّض إنتاج الطعام وتزيد الجوع.
- انخفاض توفّر الماء في العديد من الأقاليم الشحيحة المياه، وبخاصة الأقاليم شبه الاستوائية؛ وازدياد توفّر الماء في بعض الأقاليم الشحيحة المياه - مثل أجزاء من جنوب شرق آسيا.
- ازدياد التدمير للشعاب المرجانية القريبة من سطح الماء والمنظومات البيئية الساحلية، وازدياد التغيرات في أنماط الطقس المدعومة من المحيطات.
- ارتفاع مستويات البحار. فمع الارتفاع في مستوى البحر متراً واحداً من جراء الاحترار الكوني، قد تشهد مصر اختفاء 12 بالمئة من أراضيها - حيث يعيش سبعة ملايين نسمة. ويهدّد ارتفاع مستويات البحار بجعل بلدان جزرية صغيرة متعدّدة - مثل مالديف وتوفالو - غير صالحة للسكنى، وبحلول مساحات شاسعة في بلدان أخرى إلى مستنقعات.
- ازدياد التعرّض للأمراض المنقولة بالحشرات (الملاريا، حمّى الضنك-الدنجية) والأمراض المنقولة بالمياه (الكوليرا).

المصدر: IPCC 2001a, b; UNDP 1998

وفترات الجفاف المتطاولة، والتأثيرات الناشئة عن التغير في المناخ الكوني الإطار (6.1). علاوةً على ذلك، فإنهم الأقل مقدرةً على التغلّب على مثل هذه الصدمات والإجهادات. ففي المناطق الهندية الجافة، تشكّل منتجات التنوع الأحيائي (مثلاً، الثمار البرية والعسل) نحو 20 في المئة من مداخيل الفقراء الريفيين - لكنها تشكّل أكثر من 40 بالمئة إبان فترات القحط، لأن المحاصيل المزروعة تُمنى بالفشل.

إنّ تجاهل الاستدامة البيئية قد يؤدي الناس الفقراء ويقوّض تخفيض الفقر على المدى الطويل، حتى وإن أدّى إلى مكاسب اقتصادية على المدى القصير؛ كما أن الروابط القوية بين الفاقة والبيئة تدعو إلى تركيزٍ على احتياجات الناس، الذين تعتمد أرزاقهم على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية. وفي السياسات العامة والممارسات الفعلية، ينبغي أن يخلق حُسن التدبير البيئي فرصاً منتجاً للمداخيل، ويدعم حقوق الملكية والاستخدام للناس، ويعزّز المشاركة في صنع القرارات السياسية.

كذلك، تذهب الروابط بين الفاقة والبيئة في الاتجاه المخالف؛ إذ كثيراً ما يُحرّم الفقراء من الحقوق والوسائل اللازمة للاستثمار في الاستخدام للموارد البيئية عبر المعالجة المحسنة للمياه والصرف الصحي، والتّقانات الأنظف للطاقة، وما شابه ذلك. ويعوّز الفقراء أيضاً ما يلزم من الأموال كي يستثمروا في بدائل للخدمات البيئية.

ويؤدي الاستهلاك الدائم التوسّع إلى الإضرار بالبيئة من خلال الانبعاثات والتّفايات الملوّثة، كما يقضي تفاقم استنزاف الموارد القابلة للتجدّد وتدهورها على مصادر العيش. وقد تضاعفت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الأعوام الخمسين الماضية أربع مرات، وحدث الكثير من هذه الزيادة في البلدان الغنية. ففي العام 1999، تجاوزت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المرتفعة الدخل إثني عشر طناً مترياً للفرد - بالمقارنة مع عُشرَيّ الطن في البلدان الأقل نمواً.

تتحمل البلدان الغنية قدراً كبيراً من المسؤولية في معالجة الهموم البيئية، بسبب إسهاماتها الأكبر حجماً في تدهور البيئة الكونية، ومواردها المالية والتقنية الأعظم؛ كما يتعيّن عليها مساعدة البلدان الفقيرة في سعيها إلى التنمية المستدامة بيئياً. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية للألفية سياسات عامة تشدّد على التكاملية بين التنمية المستدامة والإدارة البيئية، وتقلّل إلى الحد الأدنى من مقايضة هذه بتلك. وبالفعل، فإن ضمان الاستدامة البيئية أمرٌ جوهري في تحقيق الأهداف الأخرى (الجدول 6.1).

الفقراء في الغالب أكثر المعانين من تلوث الهواء والماء. فمع أنهم ينفقون من مداخيل أسرهم المعيشية على الطاقة أكثر من غيرهم نسبياً، إلا أن الخدمات التي يتلقونها كثيراً ما تكون متدنّية النوعية - مثل الكتل الثباتية والمخلفات الحيوانية المستعملة كوقود في مواقد غير فعّالة وتسبّب التلوّث، أو مثل مصابيح الكيروسين التي تكلف في كل وحدة إضافية أكثر مما تكلفه المصابيح الكهربائية.

والفقراء هم أيضاً الأقل تحصيناً في وجه الصدمات والإجهادات البيئية؛ بما فيها الفيضانات،

لماذا يُعتبر بلوغ الهدف البيئي (7) بهذه الأهمية الكبرى لتحقيق الأهداف الأخرى

الهدف

الارتباطات بالبيئة

كثيراً ما يعتمد رزق الفقراء وأمههم الغذائي على سلع المنظومات البيئية وخدماتها. وفي الغالب لا تكون لدى الفقراء حقوقٌ مضمونة في الموارد البيئية وإمكانية وافية للوصول إلى الأسواق وصنّع القرار والحصول على المعلومات البيئية - ممّا يحدّ من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سبل عيشهم ورفاههم. كذلك، يقيد الافتقار إلى خدمات الطاقة فرص الإنتاج؛ وبخاصة في المناطق الريفية.

1- استئصال الفقر والجوع الشديدين

يخفّض الوقت المستهلك لجمع الماء وحطب الوقود من الوقت المتاح للتعلّم. أضف إلى ذلك، أن الافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية يثبّت من عزيمة المعلمين الأكفاء للعمل في القرى.

2- تحقيق شموليّة التعليم الابتدائي

تُحمل النساء والبنات أعباءً استثنائية في جلب المياه وجمع الوقود؛ ممّا يقلّل من وقتهن وفرصهنّ للتعلّم، والإلمام بالقراءة والكتابة، والنشاطات المؤدّة للدخل. وكثيراً ما تكون للنساء حقوق غير متساوية في الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وإمكانات غير مضمونة للوصول إليها، ممّا يحدّ من فرصهنّ وقدراتهن في الوصول إلى موجوداتٍ منتجة أخرى.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

من بين أبرز الأسباب المؤدية بحدوث الأمراض لدى الأطفال دون الخامسة أمراضٌ (مثل الإسهال) مرتبطة بمياه غير نظيفة ونظّم صرفٍ صحي غير وافية، وأمراض تنفسية لها علاقة بالتلوث. كذلك يُسهم الافتقار إلى الوقود المطلوب لتأمين الماء المُغلي في حدوث أمراض منقولة بالماء يمكن الوقاية منها.

4- تخفيض وفيات الأطفال

يؤدي تشقّق الهواء الملوّث داخل المساكن ونقل أحمال ثقيلة من الماء وخشب الوقود صحة النساء. ويمكن أن يجعلهنّ أضعف مما تتطلبه الولادة، مع ازدياد مخاطر المضاعفات إبان الحمل. ويعرقل الافتقار إلى الطاقة للإنارة والتبريد، وأيضاً إلى وسائل الصرف الصحي غير المناسبة، الرعاية الصحية؛ وبخاصة في المناطق الريفية.

5- تحسين الصحة الأمومية

قد يعود ما يصل إلى 20 بالمئة من عبء الأمراض في البلدان النامية إلى المخاطر البيئية (مثلما يحدث مع الملاريا والإصابات الطفيلية). والإجراءات الوقائية للتخفيف من هذه المخاطر موازية في أهميتها للعلاج - وكثيراً ما تكون ذات مردودية أعلى. وتبشّر العقاقير الجديدة، المستمّدة من التنوّع الأحيائي، بإمكانية مكافحة الأمراض الرئيسية.

6- مكافحة الأمراض الرئيسية

لا يمكن للعديد من المشاكل البيئية الكونية - التغيّرات المناخية، فقدان التنوّع الأحيائي، استنفاد مصائد الأسماك العالمية - أن تحلّ إلا من خلال شراكات بين البلدان الغنية والفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأفراسية في الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغط على نحو كبير جداً للإفراط في استغلال الموجودات البيئية في البلدان الفقيرة.

8- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية

تُسهّم موارد المنظومات البيئية والموارد الطبيعية في الاقتصاد العالمي بقدر كبير، لأن هذه الموارد أساسية للعديد من النشاطات الإنتاجية. ففي أواخر التسعينات من القرن العشرين، شكّلت الزراعة نحو ربع إجمالي الناتج المحلي في بلدان الدخل المنخفض⁶. وقدّمت المنتجات الخشبية الصناعية للاقتصاد العالمي 400 بليون دولار سنوياً في أوائل التسعينات، كما وفّرت مصائد الأسماك في عام ألفين صادرات بقيمة 55 بليون دولار⁷.

كثيراً ما تفرض ندرة الموارد الطبيعية والإجهادات، التي تعاني منها المنظومات البيئية، على المجتمعات الفقيرة مقايضات لا تريدها. ففي استطاعة مجتمعٍ محليّ الحصول على قدر أكبر من الطعام بتحويله غالباً إلى أرض صالحة للزراعة، لكنه قد يفقد بذلك خدمات بيئية مثل الأخشاب والتنوّع الأحيائي والمياه النظيفة وضبط الفيضانات وكبح الجفاف.

الطعام

يتوقّف الرفاه البشري على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية التي تساعد في إنتاج الطعام. ويعتمد الناس على التربة لزراعة المحاصيل، وعلى الأراضي العشبية لتربية المواشي، وعلى المياه العذبة والمحيطات لدعم مصائد الأسماك. وتشكّل الموارد الوراثية أساساً للكثير من هذه الإنتاجية. فقد ولّد المزارعون عبر القرون مخزونات هامة من المعلومات والقدرة الإنتاجية بتربية المواشي وانتقاء أنواع نباتية معينة وخبزها وتكثيرها. وتمكّن الموارد الوراثية المتنوّعة المزارعين من التكيف مع التغيرات البيئية بتنشئتهم أنواعاً جديدة من المواشي والنباتات التي تتلائم مع الأوضاع الجديدة بصورة أفضل. وخلال فترات القلّة في المؤن، يكون التنوّع الأحيائي البرّي أيضاً مصدراً للمنتجات الغذائية البديلة.

الماء

يهدّد سوء إدارة الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها خدمات مائية حيوية بالخطر - ويقوّضان النمو الاقتصادي والرفاه البشري وسهولة التكيف البيئي. فما يقرب من 1.7 بليون إنسان، أي ثلث عدد السكان في العالم النامي، يعيشون في بلدان تواجه مشقّة مائية (وتعرّف بأنها بلدان تستهلك في العام أكثر من عشرين بالمئة من إمداداتها المائية الممكن تجديدها).

المصدر: بناءً على معلومات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة التنمية الدولية (التابعة للحكومة البريطانية)، والبنك الدولي

تُعتبر الموصلات - وهي القطاع الأكثر استخداماً للطاقة - تحدياً رئيسياً للاستعمال المستدام للطاقة، وينبغي على الحكومات توفير الحوافز للمستهلكين والمنتجين كي ينتقلوا إلى استخدام مركبات أكثر فعالية وموارد أكثر استدامة. مثلاً، يمكن لسعر البنزين، المحدد في قسم كبير منه بالضرائب، أن يحدث اختلافاً كبيراً في الأمر. فمن بين بلدان منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي، تُعتبر كندا والولايات المتحدة الأقل تسعيراً للبيتر من البنزين - وليس مفاجئاً أن تكون فيهما أعلى نسبة استهلاك سنوية للفرد. أما النمسا واليابان، فهما من بين الأعلى في سعر البنزين - ويبلغ استهلاكهما للفرد رُبع المستوى الأمريكي وثالث المستوى الكندي (راجع الرّسم 6.1). وفي الهند، يبلغ سعر البنزين أربعة أضعاف ما هو عليه في الولايات المتحدة (وفقاً لسعر الصّرف في الأسواق).

سُبُل العيش

تشكّل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدراً مباشراً لسُبل العيش بالنسبة إلى أناس كثيرين - وبخاصة الفقراء في المناطق الريفية الذين يتأثرون أفدح التأثير عندما تتدهور نوعية البيئة، أو تكون الموجودات البيئية المتاحة لهم محدودة أو ممنوعة عنهم. وبالحفاظ على سلامة البيئة وإنتاجيتها، تحافظ الموارد الطبيعية والخدمات البيئية على خيارات سبل العيش والطاقة وإمكانات التنوع. فالتنوع جوهري، لأن الفقراء بحاجة إلى التمكن من تنوع استفادتهم من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مع تغيّر الأوضاع¹¹.

إستجابات السياسات

يجب على تدخّلات السياسات العامة الهادفة إلى معالجة ندرة الموارد الطبيعية لفقراء العالم - وعكس اتجاه الإضرار البيئي الناجم عن الاستهلاك المفرط في البلدان الغنية - أن تأخذ بعين الاعتبار تنوعية البيئة الطبيعية، والأسباب العديدة والمختلفة للتدهور البيئي، والروابط المعقدة بين الفاقة والبيئة. وينبغي أيضاً أن تستفيد هذه التدخّلات من جهود سابقة لتحسين الإدارة البيئية:

- لا يجوز التعامل مع الإدارة البيئية بمعزل عن هموم تنمية أخرى. ولكي تحقّق نتائج بارزة ودائمة، يجب دمجها بالجهود المبذولة لتخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويستلزم تحسين الإدارة البيئية، بأساليب تفيد الفقراء، تغييرات منهجية ومؤسسية تتجاوز القطاعات، وتكمن في معظمها خارج سيطرة المؤسسات

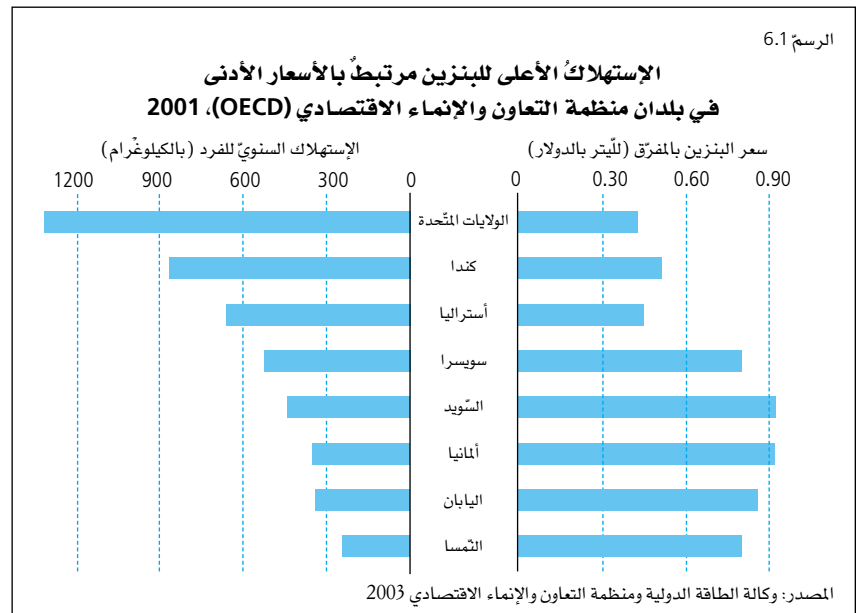
وإذا ظلّت الممارسات الراهنة على حالها، فمن الممكن أن يزداد هذا العدد بحلول العام 2025 إلى خمسة بلايين⁸ ويؤدي هذا المورد المحدود من المياه إلى إضعاف إمكانات التنمية في بلدان عديدة، كما أصبحت النزاعات الناجمة عن استخدام المياه وتوزيعها سبباً اعتيادياً لخلافات دولية.

الطاقة

يفتقر أكثر من بليونَي إنسان إلى فرص الحصول على الكهرباء والخدمات التي توفرها، بما في ذلك الإنارة والتبريد والاتصالات والقوة الآلية⁹؛ علماً بأن هذه الخدمات جوهريّة لتوفير التعليم والرعاية الصحيّة، وخلق فرص للعمالة الإنتاجية.

في أفقر البلدان، توفر ما يزيد على 80 بالمئة من الطاقة مصادر تقليدية مثل روث الحيوانات وفضلات المحاصيل وحطب الوقود¹⁰. وكثيراً ما تُرغم المواقف وتقانات التدفئة غير الفعالة أبناء المجتمعات المحلية على تجميع أنواع الوقود التقليدية بنسبة تتجاوز القدرة الطبيعية على إعادة توليد هذه الموارد، مما يؤدي إلى تدهور نوعية الأرض. ومن الممكن أن يُنتج طهو الطعام بمثل هذه الأنواع من الوقود مستويات عالية للغاية من الملوثات الهوائية المؤذية للصحة، داخل المساكن وخارجها على حدّ سواء. وتستلزم الحلول لمثل هذه المشكلات ربط تغيّرات أنماط استهلاك الطاقة في البلدان الثرية باستخدام التقانات المنخفضة التكلفة والمتدنية الانبعاثات في الدول النامية.

الرسم 6.1



تحسين حياة القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة

يقطن ما يقدر بثلاث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة، يُعاون الاكتظاظ الشديد والسكن دون المعايير والإمكانات الهزيلة للحصول على الماء والصرف الصحي المأمونين - مما يؤدي إلى نسب عالية من الأمراض ووفيات الرضع.

يوحي النمو الحضري المتسارع بأن مشكلات القاطنين في الأحياء الفقيرة سوف تزداد سوءاً في المدن المعرضة أصلاً للضرر. وعلى أساس الاتجاه الحالي، تقدر الأمم المتحدة أن 85 بالمئة من النمو السكاني في العالم بين عامي 2000 و2010 سوف يحدث في المناطق الحضرية - و100 بالمئة تقريباً في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. ففي العام 2001، كان ما يزيد على 70 بالمئة من سكان المدن في أقل البلدان نمواً وإفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في الأحياء الفقيرة المكتظة. وسيترفع هذا الرقم ما لم تحصل تدخلات جوهرية.

يدعو سابع أهداف التنمية للألفية إلى إجراء تحسينات هامة في حياة ما لا يقل عن مئة مليون إنسان في الأحياء الفقيرة المكتظة، بحلول العام 2020. ففي العادة، كان تركيز المانحين على احتياجات سكان المدن أقل من تركيزهم على الآخرين؛ لكن ذلك بدأ يتغير مع الضغط المتنامي لتدبير أمر النمو الحضري المتسارع.

مع أن المدن كثيراً ما تُربط بالتدمير البيئي، فإن كثافتها السكانية المرتفعة توفر فرصاً مناسبة لتشييد بنية تحتية بالغة الضرورة - مثل خدمات الصرف الصحي والمواصلات والرعاية الصحية - بتكاليف للفرد أدنى مما هي عليه في المناطق الريفية. وفي استطاعة البيئات الحضرية أيضاً توفير إمكانيات أفضل لجعل الحكومات أكثر استجابة لاحتياجات الناس وأكثر عرضة للمحاسبة من جانبهم. ويوحي نجاح رابطات القاطنين في الأحياء الفقيرة عبر العالم - كما في مدينتي مومباي الهندية ونيروبي الكينية - بأن الكثافة السكانية الأعلى والوجود الأكثر قرباً من صانعي القرار يمكن أن سكان المدن الفقراء من إسراع أصواتهم.

مجموع سكان المدن والأحياء الفقيرة المكتظة في العالم، منتصف 2001

الإقليم	مجموع السكان (بالبلان)	سكان المدن (النسبة المئوية)	سكان الأحياء الحضرية الفقيرة (النسبة المئوية)	سكان الأحياء الحضرية الفقيرة (بالآلاف)
العالم	6.1	47.7	31.6	923,986
الأقاليم الغنية	1.2	75.5	6.0	54,068
الأقاليم النامية	4.9	40.9	43.0	869,918
شمال إفريقيا	0.2	52.0	28.2	21,355
إفريقيا جنوب الصحراء	0.7	34.6	71.9	166,208
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (بما فيها برمودا)	0.5	75.8	31.9	127,567
شرق آسيا وأوقيانيا	1.4	39.0	36.3	194,323
جنوب وسط آسيا	1.5	30.0	58.0	262,354
جنوب شرق آسيا	0.5	38.3	28.0	56,781
غرب آسيا	0.2	64.9	33.1	41,331
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	0.4	62.9	9.6	24,831

أعدت هذه التقديرات مركز السكان والأبحاث الصحية الإفريقية في نيروبي، كينيا؛ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. المصدر: UN-HABITAT 2002; UN 2002i

إصلاح سياسات ومؤسسات تتحكم بالمنافذ إلى الأراضي والموارد الطبيعية؛ ومن جهة أخرى، بتدعيم حقوق الملكية للنساء، لأنهن في المعهود أكثر اعتماداً في معيشتهم على المصادر البيئية.

يمكن للأمر كذا تحسين الحكم البيئي (راجع الفصل السابع)، ولكن ينبغي أن تصاحبها جهوداً تساعد على بناء قدرات المجتمعات المحلية في إدارة الموارد البيئية والتأثير التآخذ في التخطيط وصنع القرار. ومن الأهمية على وجه الخصوص احترام

البيئية - بما في ذلك تغييرات في الحكم، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والسياسات الدولية، وسياسات البلدان الغنية¹².

• يجب ألا تعتبر السياسات البيئية الناجمة عن الفقر جزءاً من المشكلة بل جزءاً من الحل (الإطاران 6.2 و6.3).

• يجب تدبر أمر المشاكل البيئية على نحو نشط كجزء من عملية النمو، إذ لا يجوز تأجيل التحسينات البيئية إلى حين تمكن المداخل المتزايدة من توفير موارد إضافية للحماية البيئية.

• ثمة ستة مبادئ في السياسات العامة ينبغي أن تسترشد بها السياسات البيئية:

- تقوية المؤسسات والحكم.
- جعل الاستدامة البيئية جزءاً من جميع السياسات القطاعية.
- تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المالية المضرّة بالبيئة.
- تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية.
- الاستثمار في العلوم والتقانة الخاصة بالبيئة.
- زيادة الجهود المبذولة لصيانة المنظومات البيئية الحاسمة.

تقوية المؤسسات والحكم الصالح

يكن العديد من المشكلات البيئية في صلب الإخفاقات المؤسساتية والحكم الرديء. وتستلزم الإدارة البيئية معالجة ثلاثة أنواع بالغة الأهمية من الفشل المؤسسي، هي: حقوق ملكية واستخدام لا تقي بالمراد، معلومات وفرض غير كافية لذوي المصلحة المحليين كي يساهموا في صنع القرار، ضعف مراقبة المعايير البيئية وفرض تطبيقها (الإطار 6.4).

على المستوى الدولي، تبدو مشكلات المؤسسات والحكم جلية في الكفاح من أجل تطوير نظم منصفة وفعالة لإدارة الموارد الكونية، مثل المحيطات والمناخ. وعلى المستوى القطري، تشكل الحقوق الضعيفة للملكية والاستخدام سبباً شائعاً لمشكلات بيئية مثل إزالة الأحراج والإفراط في الرعي والإفراط في صيد الحيوانات المائية. فمن الصعب إدارة المنفذ المفتوح إلى مورد مشترك، لأن قرارات الأفراد والشركات مبنية على التكاليف والمنافع الخاصة - ويمكن لها بالتالي تخفيض نسبة الرفاه البيئي والمجتمعي.

لرد على ذلك، يجب أن تكون للأهالي سلطة إدارة المنظومات البيئية التي تعتمد عليها سبل عيشهم. كيف؟ من جهة، بتوضيح حقوق الملكية والاستخدام الإجمالية في الموارد المشتركة، الأمر الذي قد يقتضي

إشراك السكان المحليين في المحافظة على الموارد الطبيعية في غواناكاستي الكوستاريكية

كان المشروع الكوستاريكي لجمع غواناكاستي منطقة محمية (ACG)، منذ استهلاله في العام 1985، نموذجاً جديداً يُحتذى للمحافظة على الموارد الطبيعية - نموذجاً يُبرز صنع القرار لامركزياً، والتزاماً بتحويل البراري إلى موجدات منتجة، وتركيزاً على جعل صيانة الطبيعة مستدامة اقتصادياً. وتشمل منطقة غواناكاستي، التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كأحد مواقع التراث العالمي، اثنين بالمئة من الأراضي القومية لكوستاريكا؛ كما أنها موطن ما يزيد على 235 ألف نوع من الكائنات الحيوانية والنباتية - 65 بالمئة من التنوع الأحيائي للبلد بأكمله. يشترك المجتمع المدني، من خلال مجلس محلي، في صنع القرارات الخاصة بالمنطقة؛ التي هي أحد أكبر أرباب العمل في الإقليم، ولا توظف إلا كوستاريكيين أصليين. وقد استثمر في تنمية المنطقة أكثر من خمسة وأربعين مليون دولار؛ كما تُنفق

المصدر: Janzen 2000, pp. 122-32; UNDP 2001a

جعل الاستدامة البيئية جزءاً من جميع السياسات القطاعية

تؤثر السياسات القطاعية في معظمها على البيئة، لكن الاعتبارات البيئية لا توجه رسم السياسة في أحيان أكثر مما يجب. ويمكن للمزيد من النصائح العلمية ضمان إمداد العملية السياسية على جميع المستويات بفهم للعالم الطبيعي؛ كما ينبغي للتحليل الاقتصادي، المشتمل على تقييمات للموجودات البيئية، توجيه رسم السياسة في جميع القطاعات.

ويجب أن تخضع السياسات القطاعية، ذات التأثيرات البالغة الأهمية على البيئة، لتقييمات دقيقة جداً في ضوء نتائجها البيئية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لورقات الاستراتيجية الخاصة بتخفيض الفقر - والاستراتيجيات الإنمائية والقطاعية القومية أيضاً - أن تتعامل بوضوح مع حماية البيئة وإدارتها. ومن الضروري أن تعمل الحكومات القومية والمنظمات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية على إدخال تقييمات التأثيرات على البيئة في سياساتها وبرامجها.

كذلك تؤثر السياسات الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية للألفية، على نوعية البيئة (راجع الفصل الرابع). فالاستثمار في التنمية البشرية، وبخاصة في تعليم النساء والبنات، يوفر منافع بيئية جمّة، من بينها تخفيض الضغط السكاني. لذا، فإنه يجب على السياسات البيئية أن تتعامل مع الأبعاد الجنوسية للارتباطات بين الفقر والبيئة؛ دامجاً الاثنين كليهما في صياغة استراتيجيات تخفيض الفقر والإصلاحات السياسية المتعلقة بها، وتطبيقها ومراقبتها.

يتعين على الهيكلية القومية، مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، أن تُرشد السياسات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية على ضوء الموارد والاهتمامات المحددة للبلد؛ لأن خطط عمل بيئية قومية عديدة تقصر عن معالجة تأثيراتها على قطاعات أخرى، وعلى احتياجات الفقراء. ولتحسين رسم السياسة البيئية، يتعين أن تتعامل مثل هذه الخطط بوضوح مع اهتمامات كهذه - أيضاً مع مساهماتها في التوصل إلى أهداف التنمية.

تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة

تدفع العمليات العادية للأسواق إلى التباعد بين المكاسب الخاصة والتكاليف الاجتماعية، لأن النشاطات الإنتاجية كثيراً ما تولد فوائد خاصة للكلاء الاقتصاديين لكنها تفرض تكاليفاً على المجتمع. وبالتالي، فقد يتطلب الأمر ضوابط أو سياسات

تعزيز الإنصاف والبيئة - نموذج ضريبي خلاق من البرازيل

في العام 1992، اعتمد معظم الولايات البرازيلية مبدأ فرض ضريبة القيمة المضافة البيئية (ICMS-E). وأصبحت جباية هذه الضريبة على البضائع والخدمات والطاقة والمواصلات أكبر مصدر للعائدات في البرازيل؛ يذهب ربعها إلى البلديات، بحيث تقال كل بلدية مخصصات مالية بناء على مؤشرات متنوّعة للأداء البيئي. مثلاً على ذلك، توزع ولايتا بارانا وميناس جيراييس عائدات بناء على نسبة المناطق المحمية في كل بلدية؛ كما يقبسها عامل تحليلي لصيانة الموارد الطبيعية، متعلق بالحماية لكل منطقة. وقُصِد بهذه الضريبة تعويض البلديات ذات المناطق المحمية الكبيرة عمّا تتحمّله من نفقات تقلل

المصدر: May and others 2002

حقوق المجموعات المهمشة والأصلية، التي كثيراً ما تعتمد على الموارد الطبيعية في قدر كبير من مداخيلها.

في العديد من البلدان النامية، يعمل الفساد على نهب الموارد الطبيعية، لفائدة النخب القوية على حساب الفقراء المعتمدين على مثل هذه الموارد. وتقتضي مكافحة الفساد تقوية الحكم الصالح، مع استعمال وسائل أفضل لفرض التطبيق، وعقوبات أشد قسوة، وزيادة مشاركة أفراد المجتمع. وقيّم مواطنون في بلدان متعدّدة حسّن الكيفية التي تُوفّر فيها الحكومات فرص الوصول إلى صنع القرارات البيئية، ويراقبون مدى صلاح الحكم البيئي. وعلى الأرجح أن هذين الجهدين معاً سوف يحفزان على مزيد من التقدم.¹³

مصادر السمك الدولية - تفرغها الإعانات المالية

يعتبر ما هو متوفر من مخزون الأسماك. فالولايات المتحدة تزود كل مركب بنحو أربع مئة ألف دولار لمساعدة صياديه في اصطياد سمك الثن، في جنوبي المحيط الهادي. وأنفق الاتحاد الأوروبي سنة 1996 مئتين واثنين وخمسين مليون دولار - ثلث ميزانيته لمصادر الأسماك - على اتفاقيات تتيح لأساطيله الصيد في مياه أجنبية بعيدة. كما يواصل الاتحاد الأوروبي إنفاقه على الإعانات المالية المضرّة - مثل بناء مراكز جديدة أو تحديث القديم منها (12 بليون يورو من ميزانية الاتحاد والميزانيات المُطوّرة بين عامي 2000 و 2006) - أكثر من إنفاقه على تخفيض الصيد (1.1 بليون يورو). وبحسب البنك الدولي، فإن خمسة بالمئة فقط من الإعانات لصيد الأسماك هي ذات هدف بيئي إيجابي؛ في حين أن معظمها يقلص مخزونات الأسماك ويضر بالمنظومات البيئية البحرية.

المصدر: Institute for European Environmental Policy 2002; WWF 1998; IFPRI 2001; Milazzo 1998

يخبر في مختلف أنحاء العالم استنزاف مخزونات الأسماك بسبب الصيد المتقدم جداً في تقنياته وغير المقيّد في كمياته. ويحدث الصيد المفرط في آسيا وأجزاء من إفريقيا وأميركا اللاتينية والعديد من البلدان الجزرية الصغيرة - حيث تتفاقم مخاطر إفراط السكان المحليين في الصيد بوجود أساطيل الصيد من بلدان غنية. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، فإن أكثر من ربع مصادر الأسماك في العالم مستغلة بإفراط أو مستنفدة. وتشير تقديرات متحفظة إلى أن الإعانات المالية الحكومية العالمية لصيد الحيوانات المائية، تبلغ عشرة بلايين إلى خمسة عشر بليون دولار سنوياً - أي نحو ربع القيمة السنوية للمتاجرة بالسمك، البالغة ستة وخمسين بليون دولار. وكثيراً ما تدعم هذه القروض والحوافز والمدفوعات المباشرة أساطيل من أماكن بعيدة وأكبر بكثير مما يلزم، إذا أخذ في

ضريبية تصحيحية لتنظيم الحوافز الخاصة والعامّة في صف واحد مع الحاجة إلى حماية البيئة.

ثمة أمرٌ مؤدّب بصورة خاصة هو تلك السياسات الحكومية، مثل الإعانات المالية المباشرة أو المخفية، التي ترسل الإشارات الخاطئة عبر تسعير الموارد البيئية على نحو غير ملائم. وكثيراً ما تكون كلفة تخفيض الإعانات المالية المضرّة بيئياً ذات عائد أكبر بكثير من مردود الضبط المباشر للنشاط الاقتصادي. وانعكاس التكاليف البيئية في أسعار السوق - من خلال فرض رسوم على التلوث وسياسات أخرى مبنية على أساس السوق - يعزّز أيضاً الممارسات البيئية السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

من الأمثلة الهامة على ذلك، أسعار مياه الريّ. فحسب مع تزايد ندرة المياه في بلدان عديدة، لا يزال الاتجاه سائداً نحو توفيرها للمستعملين من دون أيّ مقابل تقريباً. ويشجّع مثل هذا النهج على الهدر، ويزيد من تشبّع التربة بالماء والأملاح، كما يتبطل همّة المزارعين للاستثمار في الحفاظ على المياه. وتشمل السياسات الأخرى، المضرّة بيئياً، إعانات مالية تشجّع عمليات الصيد المائي والتحريج الواسعة النطاق لأغراض تجارية، والاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات (الإطاران 6.5 و 6.6).

لكنّ ذروة قائمة الإعانات المالية المضرّة هي تلك الممنوحة لاستهلاك الوقود الأحفوري، والمتجاوزة في قيمتها على نطاق عالمي شامل جميع المساعدات الخارجية من جميع المصادر¹⁴. وهناك إجماع متنامٍ على أن الإعانات المالية للطاقة ينبغي أن تركز على توسيع المنافذ إلى الثّقانة، وعلى تطوير أنواع من الوقود أكثر نظافة وإشاعة استعمالها، وعلى زيادة فعالية الاستعمال - وليس على الترويج للاستهلاك. وكما تبين بعض البلدان الأوروبية، فإنه يمكن لتسعير الوقود الأحفوري على نحو ملائم إعطاء حافز قوي على التوسع في استعمال الطاقة القابلة للتجدد. ويستفيد من التكاليف المتدنية للوحدة، التي توفرها تقانات الطاقة المتجددة، كل من البلدان الغنية والبلدان النامية التي تفكر في إقرار استعمالها.

يتعين أيضاً على التدخّلات التي تفرضها السياسات البيئية أن تحسب حساباً لوقوع النشاطات الاقتصادية على الموجودات البيئية؛ حيث ينبغي لحسابات الدخل القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) أن تميز بين الدخل المستمد من الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية (الزراعة والحراجة المستدامتين) وبين الدخل الناشئ عن نشاطات تخفّض مخزونات مصادر القوة الطبيعية (استخراج المعادن والتقط). كما يتعين أن تشمل هذه الحسابات تأثيرات النشاطات الاقتصادية على الجودة والإنتاجية البيئية، مثل التدهور في نوعية التربة والمياه.

قطع أشجار الغابات - بإعانات مالية

إعانات مالية إلى متاجر الخشب التي تعالج أزداد خشب الجذوع المعدّة للنشر، المستوردة من الغابات البيئية النمو في كندا وسايبريا وأماكن أخرى؛ كما أن وكالاتها لترويج الصادرات تدعم برامج تؤدي إلى تدمير غابات بيئية النمو، وتضرّ بمجتمعات محلية تقليدية في أستراليا واندونيسيا ومناطق أخرى. وفي الولايات المتحدة، كلّفت برامج مبيعات أخشاب البناء أو التجارة دافعي الضرائب ما مجموعه أكثر من بليون دولار بين عامي 1992 و 1997؛ فيما تشق فرنسا طرقات وتقدم على استثمارات أخرى متعلّقة في مناطق حساسة بيئياً من إفريقيا الوسطى. وقد أظهرت دراسات متعدّدة أن شق مثل هذه الطرقات يلحق أذى خطيراً بالغابات الاستوائية الرئيسية في المنطقة. وتطبق على غابات الاتحاد الروسي عمليّات هائلة غير قانونية لقطع الأخشاب؛ كما يشكّل عدم جمع الضرائب والرسوم من مثل هذه العمليات نوعاً من الإعانة المالية، التي توازيها إلى حد ما المجازفات الكبرى للعمل في ذلك البلد.

المصدر: Sizer 2000; Myers and Kent 1998

في سنة 1998، إلزمت مجموعة الثمانية (الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان) بحماية غابات العالم. لكنّ بعض بلدان المجموعة يواصل تقديم الإعانات المالية للصناعات الحرجية، مقدّماً حماية الأرباح ومعجلاً بفقدانها.

من أكثر الإعانات المالية شيعاً فرض رسوم منخفضة على شركات الأخشاب التي تقطع في الأراضي العامة أشجاراً بيئية النمو، وإلغاء ديون ضريبية على هذه الشركات، وشق الحكومات طرقات لنقل الأخشاب لا تتحمل الشركات التي ستستعملها أيّاً من تكاليفها، وهبات مباشرة إلى شركات الخشب لكي تقطع، مثلاً، تكاليف التخطيط. وتتقدّم كندا والولايات المتحدة واليابان على بقية أعضاء مجموعة الثمانية من حيث الإعانات المالية في هذا المجال، كما تفرّد فرنسا من بين البلدان الأوروبية في المجموعة بأنها الحكومة الوحيدة ذات الاستثمارات المباشرة في شركات الأخشاب.

يبلغ مجموع الإعانات المالية الكندية بليونين إلى بليونين وسبع مئة مليون دولار في السنة. وتقدّم اليابان

تضع حسابات «خضراء» كهذه المشكلات البيئية في إطار تفهمهم وزارات الاقتصاد؛ كما تشجّع راسمي السياسة في وزارات المالية والتخطيط والقطاعات على إبداء اهتمام أكبر بالتدهور البيئي. وعندما تؤخذ في الحسبان تكاليف التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية، يتحوّل معدّل المدخّرات الصافية لإفريقيا جنوب الصحراء من إيجابي إلى سلبي في معظم السنوات بين 1976 و 2000.

تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية

وقد يقتضي الأمر وضع ترتيبات مؤسسية جديدة بهدف تنسيق السياسات القطرية للرد على التحديات البيئية الإقليمية والكونية، كما تدعو الحاجة إلى قيام تعاون أقوى للإدارة البيئية الإقليمية. وتظهر البلدان الواقعة على طول نهر الراين كيفية تقاسم التكاليف والفوائد في إدارة مستجمع مائي دولي.

في المعتاد، تكون العمليات المتعاقبة، الجارية بين الحكومات، صعبة التنظيم وبطيئة التنفيذ؛ لكنها السبيل الواقعي الوحيد لمعالجة التدهور في التلوث والمنظومات البيئية عبر الحدود. وينبغي أن تعمل الاتفاقيات الدولية على توزيع الأعباء بإنصاف، والتأكد من أن فوائد الإدارة البيئية الأفضل ستكون من نصيب الأهالي؛ الذين يتحملون التكاليف المباشرة والفرص الضائعة في حماية الموارد البيئية. وقد أثبت بروتوكول مونتريال - الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون - أنه نجاح باهر للسياسات البيئية الكونية. لكن تطبيقه تيسر ببدائل ذات مردودية عالية لمواد تستنزف الأوزون، مما قلص الحاجة إلى الشراكات المكثف في التكاليف والمنافع بين البلدان الغنية والفقيرة.

ومع أن العالم الصناعي يحدث معظم الانبعاثات المؤدية إلى الاحترار الكوني، فإن العالم بأسره يشعر بتأثيرات هذا الاحترار. في غضون ذلك، هناك تفاوت في التقدم نحو كبح هذه الانبعاثات (الإطار 6.7).

الاستثمار في العلوم والثقانة الخاصة بالبيئة

يمكن للثقانات المتوفرة حالياً أن تقطع شوطاً بعيداً نحو مواجهة التحديات البيئية المعقدة بمردودية عالية، والمطلوب لذلك إيجاد السبل الكفيلة بتوفير هذه التقانات إلى الناس الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفي البلدان الفقيرة، سوف يستلزم هذا الأمر في حالات كثيرة تقوية بالغة الدلالة للقدرة المؤسسية على التعاون التقاني.

يتطلب تحسين التقانات المتعلقة بالمشكلات البيئية إعادة توجيه لسياسات الأبحاث والتطوير بصورة جذرية. ففي البلدان الغنية، هيبت نسبة الاستثمارات العامة في أبحاث الطاقة وتطويرها - بما في ذلك الطاقة المتجددة - هبوطاً متسارعاً خلال العقدتين الفائتين¹⁵. وبالنظر إلى وجوب التعامل مع التغيرات المناخية، تكون زيادة الاستثمارات جوهرياً بالنسبة إلى توسيع الأسواق لتقانات الطاقة المتجددة والتكلفة الأدنى لكل وحدة؛ مما يُفيد البلدان الغنية ويمكن البلدان الفقيرة من تبني الحلول نفسها.

ثمة وفرة في الفهم العلمي للعالم الطبيعي، لكن قدرأ مذهباً منه لا يزال مجهولاً. فما من آلية موجودة

نادراً ما يتوقف التدهور البيئي عند الحدود القطرية، ومع ذلك فالسياسات والمؤسسات البيئية العديدة تتوقف داخل تلك الحدود. غير أن مستجمعات الأمطار ومصائد الأسماك الدولية، والتلوثات والتغيرات المناخية الكونية، تشكل تحديات للسياسات البيئية يجب أن تعالجها البلدان بالعمل معاً - لأن أعمال بلد واحد تؤثر على رفاة البلدان الأخرى. وما يضاعف المشكلة هو التوزيع اللامتناسوي لفوائد الخدمات البيئية وتكاليف إدارتها داخل البلدان وفي ما بينها.

يمكن للثقانات المتوفرة حالياً أن

تقطع شوطاً بعيداً نحو مواجهة

التحديات البيئية المعقدة

بمردودية عالية

الإطار 6.7

استجابات السياسات للتغيرات المناخية

ولزيادة قبول البروتوكول، ينبغي إبداء مزيد من الانتباه لتخفيف تكاليف مكافحة التغيرات المناخية إلى حدّها الأدنى. وسوف يكون من المهم أيضاً الانطلاق مما توصلت إليه «آلية التنمية النظيفة»، التي تُتيح تخفيضات في الانبعاثات الكربونية عبر نُظم تجارية دولية مبتكرة.

بالإضافة إلى ذلك، فثمة مجالاً لتخفيضات طويلة الأجل في انبعاثات غازات الدفيئة، في الدول الغنية والفقيرة، تتعدى الشروط المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو:

• تطوير تقانات للطاقة النظيفة - الطاقة الشمسية أو الرياحية، الخلايا الوقودية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الأرضية الحرارية - تُنتج قدرأ لا يُذكر من ثاني أكسيد الكربون أو لا تنفث شيئاً منه، ويتطلب جعل هذه التقانات تنافسية في التكاليف مع الوقود الأحفوري زيادة الاستثمار العام في الأبحاث والتنمية، وإلغاء الإعانات المالية للوقود الأحفوري.

• تطوير تقانات عازلة للكربون، مأمونة واقتصادية، تمنع انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى جو الأرض. وتشمل النماذج المبتكرة بالخير أحواضاً كربونية طبيعية مثل الغابات، والعزل في أعماق البحار والمناجم، والتثبيت الكيميائي لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى كربونات معدنية مستقرة في ديناميها الحرارية.

• زيادة فعالية الطاقة عبر استعمال آليات وأدوات وإنارات ومحركات صناعية أكثر فعالية، وعبر تخفيض الخسائر في نقل الكهرباء.

تدعم الأدلة العلمية بقوة اتخاذ إجراءات عملية فورية لكبح انبعاثات غازات الدفيئة، المتسببة في تسخين جو الأرض. ويضع بروتوكول كيوتو للعام 1997 معظم هذا الوزر على كاهل البلدان الغنية - لأنها تولد 51 بالمئة من مثل هذه الانبعاثات، في حين أنها لا تضم من سكان العالم سوى 16 بالمئة فقط.

يدعو البروتوكول بلدان العالم الغنية إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما لا يقل عن خمسة بالمئة من مستويات العام 1990 بحلول الأعوام 2008 - 2012، ويرى مناصرو البروتوكول هذا الأمر خطوة هامة نحو تلطيف التغيرات المناخية، فيما يوجه إليه معارضوه انتقادات قاسية بسبب تكاليف التطبيق المرتفعة إلى حد غير ضروري - من جراء القيود على المتاجرة بالمواد الانبعاثية - وعدم وضع حدود للانبعاثات الصادرة عن البلدان الفقيرة. ثمة انتقاد آخر هو أن البروتوكول، حتى وإن طبّق كلياً، فلن يخفف من معدل الحرارة العالمية سوى أقل من 0.15 درجة مئوية بحلول العام 2100.

وقد رفضت الولايات المتحدة، المنتجة 25 بالمئة من انبعاثات غازات الدفيئة في مختلف أرجاء العالم، المصادقة على البروتوكول. ومن دون المشاركة الأميركية، فإن من غير المحتمل تمكّن أي اتفاقية دولية حول التغيرات المناخية من إحداث أي تخفيض هام في مخاطر الاحترار الكوني. لكن التعاون الدولي مطلوب لتقديم الحوافز إلى القطاع الخاص والمستهلكين والحكومات بغير تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

المصدر: UN 1997; Nordhaus and Boyer 1999, pp. 93-130; World Bank 2003; Baumert and others 2002

لقد لفتت اتفاقيات بيئية متعددة الانتباه إلى ضرورة إدارة البيئة الكونية، لكن تطبيق هذه الاتفاقيات يمكن تحسينه. فمن اللازم زيادة التركيز إلى حد كبير على احتياجات الفقراء، وبخاصة في الوصول إلى الأهداف. كما ينبغي القيام بمجهود أكبر لبناء قدرات البلدان النامية على تطبيق هذه الاتفاقيات ودمجها في رسم السياسات القطرية.

زيادة الجهود المبذولة لحماية المنظومات البيئية الحرّجة

كثيراً ما يكون إحداثُ مناطقٍ محميّةٍ السبيلَ الأفضلَ للحفاظ على التنوع الأحيائي، وعلى المنظومات البيئية الحرّجة. فما يزيد على ستين بالمئة من أنواع الكائنات البرية موجودٌ ضمن خمسة وعشرين إقليمياً بيئياً تكاد ألا تتجاوز الواحدَ بالمئة من مساحة اليابسة. وتواجه أماكن التنوّع الأحيائي المأزومة هذه مخاطرَ فادحة أدّت حتى الآن إلى فقدان سبعين بالمئة من الحياة النباتية الأصلية⁶¹.

يُمكن الأمل الأفضل للحفاظ على التنوعيّة الأحيائية والمنظومات البيئية الحرّجة في إقدام الحكومات والعلماء وذوي المصلحة الرئيسيّين الآخرين على وضع أولويات للعمل، والتعاون معاً لتحقيق أهداف مشتركة. وتكون جهود حفظ البيئة على أكبر قدرٍ من الفعالية عندما يخطط لها خبراء ينتمون إلى مجموعة كبيرة متنوعة من فروع الدراسة والمعرفة، بالتشاور مع السكان المحليين.

ويمكن للمناطق المحميّة ذات الإدارة الجيدة توليد عائدات يُعتمدُ بها، من خلال السياحة وآليات مالية مستحدثة مثل المدفوعات لقاء خدمات المنظومات البيئية. ويجب اعتبار الناس المحليين، وبخاصة الفقراء، جزءاً من الحل - وليس جزءاً من المشكلة. كما يقتضي وجوباً أن يجني الناس الذين تعتمد سبل عيشهم على المناطق المحميّة فوائد من هذه المناطق، وأن تكون لهم حصّتهم في نجاحها المتواصل؛ وإلا فإن مثل هذه الجهود لن تكون مستدامة.

حالياً متابعة مسار المنظومات البيئية الرئيسيّة وقدرتها المتواصلة على إنتاج السُّلع والخدمات التي تدعو إليها الحاجة. وينبغي إنشاء مرصدٍ للحياة يراقب بانتظام جميع المنظومات البيئية الرئيسيّة، مثل المواطن الطبيعية الساحلية والمستجمعات المائيّة الرئيسيّة والمستنقعات. ومن شأن مرصدٍ كهذا أن يتمم الجهود الراهنة، التي تشمل النظام الكوني لرصد اليابسة، النظام الكوني لرصد المناخ، والنظام الكوني لرصد المحيطات.

ينبغي أن ينطلق مرصد الحياة بناءً على التقييم الألفي للمنظومات البيئية، وهو مجهود يستغرق أربع سنوات وينهمك خلاله ألف وخمسمئة عالم في جمع أفضل المعارف المتوفّرة عن المنظومات البيئية في العالم والخدمات التي تقدّمها. ومن شأن مرصد الحياة المذكور أن يضمن التحديث المتواصل لهذه التحليلات بهدف وضع رسمٍ تفصيلي لما تحدّثه النشاطات البشرية من تأثيرات طويلة الأمد على منظومات بيئية معيّنّة.

ولاستنباط الاستجابات، يتطلّب راسمو السياسة توقعات علمية يُعول عليها عن التغيّرات البيئية التي يتسبّب بها الإنسان. ويتعيّن أن توضع المؤشّرات البيئية، التي تقتفي مسارَ البيئة بدقّة، وتتكامل مع صياغة السياسة القومية. كما يجب أن يكون للتخطيط الطويل الأجل دوره الهام في التغيّرات المناخية المترسّمة والتغيّرات الحاصلة في منظومات بيئية معيّنّة، لتقييم الكيفية التي ستؤثّر فيها هذه الاتجاهات على تقدّم التنمية واحتياجاتها.

تعبئة القواعد الشعبية دعماً للأهداف



والخطر هنا هو أن تقوّض
أهداف التنمية للألفية
مجموعات متنفّذة تقاوم
سياسات إعادة توزيع الموارد
لفائدة أعضاء المجتمع الأشد
فقراً والأكثر هامشية

في وضع أولويات التنمية، بما في ذلك تدريب قادة تلك الجماعات.

• ألبانيا: لديها استراتيجية لاتخاذ مزيد من الاجراءات المتعلقة بتقريرها عن الأهداف، بما في ذلك جولة تأييد إقليمية وخطة لإنشاء منتمدى لمنظمات المجتمع المدني.

• بولندا: لديها مشروع لدمج جهود تخفيف الفقر وحماية البيئة في استراتيجيتها القومية لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

• كينيا: تشجّع الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لإنجاز الأهداف. كما ستكون أهداف التنمية جزءاً من اجتماع قومي لذوي المصلحة في العملية الكينية الخاصة بورقة الاستراتيجية للتخفيف من الفقر.

• زامبيا: يركّز تقريرها عن التنمية البشرية للعام 2002 على الفاقة والجوع، موصلاً هذه الاهتمامات إلى المناظرات العلنية وتلك الدائرة حول النهج السياسي².

والخطر هنا هو أن تقوّض أهداف التنمية للألفية مجموعات متنفّذة تقاوم سياسات إعادة توزيع الموارد لفائدة أعضاء المجتمع الأشد فقراً والأكثر هامشية. ففي القاعدة أكثر مما في الاستثناء أن تُبنى مدارس وعيادات صحية في المناطق الحضرية أكثر مما يبنى في القرى الريفية الفقيرة، وأن الجماعات المحلية الفقيرة كثيراً ما تدفع ثمناً للماء يفوق ما تدفعه نظيراتها الغنية (راجع الفصل الرابع).

والحالة الغالبة كذلك هي أن الأولويات المناصرة للفقراء - مثل الصحة والتعليم الأساسيين - لا تلقى أيّ اهتمام سياسي يُذكر. فكلما كان المجتمع أكثر تفاوتاً، قلّ احتمال تقديمه دعماً سياسياً مستداماً لأهداف التنمية، لأن القوة السياسية في المعتاد مركّزة ومتداخلة مع الثروة الاقتصادية والهيمنة الاجتماعية. كذلك، فمن الأقلّ احتمالاً في المجتمعات اللامساوية أن يؤدي التقدّم نحو الأهداف، الجاري تحت هيمنة النخبة، إلى إفادة أشدّ الناس فقراً. أضف إلى ذلك، أن التقدّم القومي الإجمالي قد يعني حتى الآن بقاء شرائح كبرى من السكان مخلّفة وراءه؛ مثلما هو الأمر في البرازيل والصين والهند وأماكن أخرى (راجع الفصل الثاني).

للرجال والنساء الحقّ في أن يعيشوا حياتهم ويربّوا أولادهم بكرامة، بمنجاة من الجوع ومن مخافة العنف أو الاضطهاد أو الظلم. وأفضل ما يكفل هذه الحقوق هو الحكم الديمقراطي والتشاركي الصالح، القائم على إرادة الشعب.

- إعلان الأمم المتحدة للألفية، ص 2

يتطلّب تطبيق السياسات والتدخّلات لإنجاز أهداف التنمية للألفية التزام القادة السياسيين؛ كما يتطلّب ضغطاً سياسياً مستداماً، ودعماً شعبياً واسع النطاق، وآليات لتوفير الخدمات بفعالية. والدولة الديمقراطية المنفتحة، التي تضمن الحريات المدنية والسياسية، جوهرية لمثل هذه التعبئة الشعبية وهذا الانشغال المدني التشاركي، حتى يتمكن الفقراء من الضغط على قادتهم لتنفيذ التزاماتهم بأهداف التنمية.

عند تقلّد الرئيس لويز إيناسيو زولواس دا سيلفا السلطة في البرازيل، أخذ على نفسه عهداً باستئصال الجوع، بحلول العام، 2005 عبر تطبيق سياسته المسماة «الجوع الصّفرى»¹. إن هذا النوع من الرّخم والدعم والتعبئة على الصعيد السياسي حاسمٌ بالنسبة إلى أهداف التنمية، وسوف تقطع المبادرة البرازيلية شوطاً طويلاً نحو تخفيض نسبة الجائعين في البلاد بمقدار النّصف (الهدف الأول) - ومثل هذه التعبئة حول الأهداف ينبغي تشجيعها واستدامتها. ويجب على القادة السياسيين أن يكونوا قادرين على استخدام الأهداف لهيكله برامجهم السياسية وبيانات حملاتهم الانتخابية، كما يجب على الناخبين أن يكونوا قادرين على الحكم على أداء قادتهم وفقاً لمدى التقدّم نحو الأهداف.

ومثل هذه الجهود المبذولة جارية فعلاً في العديد من البلدان:

- كامبوديا والنيجر: أعلن القادة السياسيون برامج سياسية وجدول أعمال للسياسات تدمج اهتمامات متعدّدة ذات صلة بأهداف التنمية.
- تشيلي: تشجّع المناظرات العلنية حول أهداف التنمية، وتدخل الأهداف كجزء رئيسي في المناقشات البرلمانية.
- باراغواي: تتبّع تقليد اشتراك الجماعات المحلية

لقد جعلت الإصلاحات السياسية الرئيسية في العقود الأخيرة مثل هذه النتائج قابلة للتنفيذ؛ حيث شهدت الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين زيادة ضخمة في الانتشار العالمي للديموقراطية. وبلغ عدد البلدان التي اتخذت خطوات نحو إشاعة الديموقراطية واحداً وثمانين - تسعة وعشرين في جنوبي الصحراء الأفريقية الكبرى، وثلاثة وعشرين في أوروبا، وأربعة عشر في أميركا اللاتينية، وعشرة في آسيا، وخمسة في العالم العربي³. وكجزء من هذه التغييرات السياسية، حدثت تحركات نحو إلغاء المركزية وبرزت حركات اجتماعية جديدة؛ معطيةً المواطنين سبلاً جديدة لاتخاذ إجراءات عملية جماعية. ويتفحص هذا الفصل هذين التطورين السياسيين كي يستخلص دروساً للإصلاحات السياسية والإجراءات العملية الاجتماعية، التي يمكنها أن توفر الزخم السياسي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

اللامركزية - صعودها، دورها، متطلباتها

في الأعوام الأخيرة، انتهجت سبيل اللامركزية مجموعة واسعة متنوعة من البلدان - انتقالية ومنتامية، موسرة ومُعسرة، تسلطية وديموقراطية؛ ذات حكومات من اليسار واليمين والوسط. ومنذ أوائل الثمانينات في القرن الماضي، جرى إدخال هذه الإصلاحات في أنظمة الحكم المختلفة؛ من الملكية، إلى الزمرة العسكرية، إلى الحزب الواحد، إلى ديموقراطية الأحزاب المتعددة.

تشمل إزالة المركزية تحويل الحكومة المركزية إلى كينونات محلية بعضاً من سلطاتها السياسية، وبعضاً من مواردها ومسؤولياتها الإدارية - وهذا البعض الأخير أمرٌ بالغ الأهمية. عندئذ، توفر هذه الكينونات المحلية بعض الخدمات والوظائف العامة الأساسية. وقد أنشئت لهذا الغرض، في أكثر من ستين بلداً، مجالس محلية متعددة الأغراض⁴. وفي أميركا اللاتينية، باستثناء قلة من البلدان الصغيرة، تنتخب الآن جميع السلطات التشريعية والتنفيذية تقريباً في ثلاثة عشر ألف وحدة من الحكومات المحلية.

يُعتقد على نطاق واسع أن اللامركزية تزيد المشاركة الشعبية في صنع القرار، لأنها تجعل الحكومة أكثر قرباً إلى الشعب - أي تجعلها أسهل منالاً وأكثر معرفة بالأوضاع المحلية. وبالتالي أكثر استجابة لمطالب الشعب. ولكن، هل تدعم الأدلة هذه الفكرة؟ وأهم من ذلك، هل تساعد سلطة اللامركزية ومواردها برنامج العمل المناصر للفقراء؟

تتطلب مضادةً مثل هذه الحالات الجائرة ضغطاً سياسياً، يمارسه الشعب لفرض مطالبه على صانعي القرار. ولكن حتى لو أعيد توزيع الموارد ونجح الضغط السياسي، فإن هناك خطراً إضافياً يكمن في عدم خلق آليات للتطبيق الفعّال. فالخدمات العامة الأساسية الأوثق صلة باحتياجات الناس الأكثر فقراً - العيادات الصحية أو المدارس أو المضخات اليدوية أو القساطل الرأسية أو الآبار - يديرها في المعتاد بيروقراطيون وموظفون حكوميون ليسوا مسؤولين عن أعمالهم إلا أمام رؤسائهم المباشرين ضمن التراتبية العمودية للوزارات المسؤولة عن أهم النشاطات. ونادراً ما يكون لدى أمثال هؤلاء البيروقراطيين والموظفين الحكوميين إحساس قوي بوجوب تأدية الحساب، أو شعور بالانتماء، إلى الجماعات المحلية أو الأحياء السكنية التي يديرون شؤونها. ولو أنهم بدلاً من ذلك سيحاسبون عن أعمالهم أمام هيئات بلدية منتخبة محلياً، لكانت الخدمات على الأرجح على نحو أكثر فعالية. فالاستجابات الفعّالة والمحاسب عليها تُشجّع بآليات محلية من الحوافز. والانتقاد الرسمي الشديد.

إن أهداف التنمية للألفية التزاماتٌ سياسية قومية لها إمكانات لتزويد الناس العاديين بأداة شديدة القوة لمساءلة قادتهم عن النتائج. وهي أهداف تحرك النفس لأنها تعبر بوضوح عن أحلام البشر العاديين: بوجود مدرسة قريبة يأتي المدرسون فيها إلى أعمالهم وتؤمن الكتب والأقلام للتلامذة؛ بوجود مضخة يدوية واحدة على الأقل توفر مياهاً آمنة، ويمكن للنساء والأطفال أن يسيروا إليها بسهولة؛ بوجود عيادة صحية محلية مزودة بالعقاقير يعمل فيها طبيب وممرضة.

لكن إدراك الطاقات الكامنة في أهداف التنمية يتطلب من الفقراء تنظيم أنفسهم والقيام بعمل جماعي؛ وهو ليس بالأمر البسيط. فالفقراء هم بطبيعتهم أقل تنظيمياً، وأقل مقدرة على الإفصاح عن اهتماماتهم، وأقل قدرة على الوصول إلى الخدمات العامة والحماية القانونية، وأقل ارتباطاً بالناخبين، والأقل تحصيناً في وجه الصدمات الاقتصادية.

إن نجاح أهداف التنمية للألفية، يعتمد جزئياً على البيئة السياسية المحلية - على ما إذا كانت هناك قنوات للمواطنين كي يساهموا في صنع القرار؛ عبر هيكلية ديموقراطية رسمية، أو عبر تعبئة وإجراءات عملية جماعية مباشرة (الإطار 7.1). والعمليات السياسية المتعاقبة، التي تهتم الفقراء أكثر من أي شيء آخر، موجودة على المستوى المحلي؛ لأن هذا هو المستوى الذي يجد فيه الناس فرصتهم الفضلى لمحاسبة حكوماتهم عن أعمالها.

إن نجاح أهداف التنمية للألفية، يعتمد جزئياً على البيئة السياسية المحلية - على ما إذا كانت هناك قنوات للمواطنين كي يساهموا في صنع القرار؛ عبر هيكلية ديموقراطية رسمية، أو عبر تعبئة وإجراءات عملية جماعية مباشرة

مادھيا برادش وراجستان - سياسات تعليمية تُثمر نتائج

صغيرة (خمسة وعشرون في منطقة قبيلة) مدرسة لأولادهم، فإنه يتوجب على حكومة الولاية تزويدهم، لهذا الغرض، وخلال تسعين يوماً، بمرتب مدرس من ذوي الأجر الأدنى. ويمكن للإدارة المحلية في القرية تعيين مدرس من أبناء المجتمع المحلي نفسه، كما يتعين عليها إعداد الترتيبات لتخصيص الأماكن التي يمكن للمدرسين ضمها عقد صفوف مدرسية.

خلال الأعوام الخمسين منذ الاستقلال، فتحت في مادھيا برادش ثمانون ألف مدرسة كجزء من المنظومة الحكومية المعتادة للمدارس الابتدائية - في حين أن ثلاثين ألف مدرسة قد أنشئت في خلال ثلاث سنوات من إعلان المخطط (في يناير/كانون الثاني 1997). والمهم بشكل خاص هو أن المخطط أدى إلى زيادة ضخمة في نسبة التحاق الأولاد القبلية بالمدارس - أولئك الأولاد أنفسهم، الذين كانت لديهم أدنى معدلات الالتحاق بين المجموعات غير الحصينة. كما أدى إلى زيادة أكبر من تناسبية في التحاق البنات بالمدارس.

توفر خطة ضمان التعليم دروساً لأوضاع مماثلة في مختلف أنحاء العالم: مطالبة متشددة من المجتمعات المحلية بمدارس، حفزت الحكومة على اتخاذ إجراءات عملية. وفي حين تدفع حكومة الولاية مرتبات المدرسين وتدريبهم، فإن المجتمع المحلي هو الذي يوصي بهؤلاء المدرسين من بين أبنائه ويؤمن المساحة المطلوبة للتعليم. وتظهر نجاحات الخطة أن في استطاعة التغييرات في النهج السياسي، والعمليات التشاركية الابتكارية المحاسب عليها، إعطاء نتائج مناصرة للفقراء؛ حتى على الرغم من القيود الموارديّة البالغة الحد.

حققت الخطة نجاحاً كبيراً، إلى حد أنها ألهمت القيام بحملة قومية لتعميم التعليم. لكن الخطة القومية أغفلت عاملاً حاسماً، هو الموعد النهائي المحدد بتسعين يوماً للوفاء بالترام توفير المرتبات للمدرسين. وأزال هذا التغيير في تصميم المشروع حتمية تلبية الحكومة هذا الشرط ضمن فترة زمنية محددة - فتعمّلت الخطة القومية وتوقفت، كما يمكن التنبؤ بذلك. لذا يتطلب تكرار تصميم المشروع دمجاً ناجحاً لكل عوامل نجاحه.

تمكنت مادھيا برادش وراجستان - رغم كونهما اثنتين من أفقر ولايات الهند ولهما أسوأ مؤشرين اجتماعيين في البلاد - من تغيير نظام التعليم للفقراء تغييراً كاملاً نحو الأحسن. كيف؟

في العام 1994، أصبحت مادھيا برادش أول ولاية في الهند تضع في الموقع الصحيح نظام الحكم المحلي الذي أعيد إحيائه من جديد - مؤسسات الإدارات المحلية (بأنشئاتي راج). إجتهدت قيادة البيانشيات، بالتضافر مع حكومة الولاية، في جعل التعليم الابتدائي لجميع الصغار أولوية. وبين عامي 1991 و2001، زادت الولاية نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بعشرين نقطة مئوية، من 44 إلى 64 بالمئة. على نحو مماثل، ارتفعت نسبة المُلمّين بالقراءة والكتابة في ولاية راجستان باثنتين وعشرين نقطة مئوية، من 39 إلى 61 بالمئة. ويتضح من ذلك أن الحكومتين كانتا تتفان بعض الأمور بطريقة صحيحة.

كان الدافع الأكبر لنجاحات ولاية راجستان في تحسين مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة مشروع شيكسا كارمي سنة 1987 ومشروع لوك جومبيش سنة 1992. واستهل هذان المشروعان عمليات في مختلف أنحاء الولاية أنشأت مجالس تعليم قروية تمثل كل جزء من كل قرية، بمن في ذلك النساء ومعظم الطبقات المنغلقة على نفسها. واتخذت هذه المجالس قرارات لإنشاء مدارس محلية ومراقبة أداء المعلمين والمتعلمين، وأيضاً لجمع التبرعات المخصصة لهم.

في مادھيا برادش، أظهرت عمليات المسح التشاركية التي جرت ضمن حملة التفاعل العام على المستويات القروية والمحلية الأخرى، أن معدلات ترك المدرسة قبل إنهاء الدراسة لم تكن عالية على نحو خاص؛ على نقيض ما أظهرته سابقاً تقارير المدرسين. بدلاً من ذلك، كانت نسبة الالتحاق الاستهلاكية متدنية؛ وأن هذا التدني عائد إلى عوامل متعددة، ليس أقلها مشكلة الوصول إلى المدارس.

تمثلت استجابة السياسات العامة لهذا الأمر بالشروع في خطة لضمان التعليم الابتدائي في كل قرية - وليس فقط في كل قرية. وبموجب هذه الخطة، إذا أراد أربعون من الأهالي في محلة

المصدر: Mehrotra and Delamonica forthcoming, Institute of Development Studies 2003

الحجة المقنعة لإبطال المركزية

المجالس المحلية أفضل قدرة من البيروقراطيين في شرح أسسها المنطقية بلغة يمكن للمحليين فهمها - الأمر الذي يسهم إسهاماً له دلالاته البالغة في نجاح أهداف التنمية للألفية، المتعلقة بالصحة.

- محاسبة وشفافية أكثر، وفساد أقل. لأن من شأن إبطال المركزية تعزيز الشفافية، فإن حجم المال المحوّل بالفساد عن برامج التنمية، كثيراً ما يتقلص في البلدان التي تمارس اللامركزية. وقد وجدت دراسة حديثة العهد لخمسة وخمسين بلداً أن إلغاء مركزية الإنفاق الحكومي مرتبط على نحو وثيق بتدني الفساد في صفوف البيروقراطيين، وتقلص نسبة الجهات الخاصة الساعية إلى إجراءات مخفضة - مما يترك مزيداً من الأموال لإنفاقها على خدمات أساسية للفقراء.

- تسليم محسن للخدمات الأساسية. كثيراً ما تخفف اللامركزية من التغيّبات المتطاولة في صفوف

حيثما نجح إبطال المركزية (وهذا إنجاز عظيم) - كما هو الأمر في بوتسوانا وكولومبيا والأردن وجنوب إفريقيا وأجزاء من البرازيل وولايات عديدة في الهند (كرنتاكا، كيرالا، مادھيا برادش، راجستان، والبنغال الغربية) - تحققت إنجازات مثيرة للإعجاب، بينها:

- استجابات أسرع للاحتياجات المحلية. تميل السلطة المحلية إلى العمل أكثر من غيرها بالتوافق مع الأفضليات والأوضاع المحلية، وليست مضطرة بعد الآن إلى انتظار الإذن من مراجع أعلى قبل قيامها بالعمل. كذلك توفر اللامركزية للنساء فرص المشاركة على المستوى المحلي، مما يمكن من اعتماد نهج سياسي أكثر تحسناً بقضايا الجنوسة وتطبيقه. علاوة على ذلك، تصبح البرامج الصحية الحكومية منفذة على نطاق أوسع؛ لأن أعضاء

يمكن لإزالة المركزية إحداث فرق كبير على نحو خاص في توفير الخدمات الاجتماعية؛ حيث تسهل مشاركة الجماعات المحلية في صنع القرار، ويمكن أن تساعد بعض الشيء في حل قضايا متعلقة بالمشاركة في تحمل كلفة إيصال الخدمات. ومثل على ذلك، أن في الحالات العديدة التي لم تتمكن فيها الحكومات من تأمين المدارس، حشدت الجماعات المحلية مواردها وقواها العاملة في جهد مشترك لبناء هذه المدارس؛ فيما تولت الدولة في المعتاد دفع مرتبات المعلمين (راجع الفصل الخامس). على نحو مماثل، ضمنت شمبادرة بماكوص تأمين إمدادات العقاقير الجوهرية للجماعات الريفية النائية في مالي، وساعدت في تحديد الفقراء من هذه الجماعات الذين لا يقدرّون على تغطية تكاليف معيّن.

إن الكينونات اللامركزية أكثر فاعلية في توفير الخدمات من الوزارات القطاعية العاملة من القمة نزولاً، لأن التخطيط والمشاركة المحليين يضمنان روابط أقوى بين التدخلات في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات (راجع الفصل الرابع). فالأزمات المحلية تلقى استجابات سريعة، وبخاصة من خلال الاتصالات المحسّنة التي تسهلها الأنظمة اللامركزية. مثلاً، إقليم دهار في الولاية الهندية مادهايا برادش؛ حيث مكّن مشروع إنترنت تغاكي ريفي يملكه المجتمع المحلي - بدأ في يناير/كانون الثاني من العام ألفين تحت إسم «غيانديوت» - من الاستجابة الفورية لتحذير مبكر بالبريد الإلكتروني، وتمّع بالتالي تقيّ وباء بين الماشية¹¹.

وتحسّن اللامركزية أيضاً تطبيق تسليم الخدمات ورصد عملياتها - وتسرع الردود على الأداء السيئ. وقد أدت الشفافية المتزايدة والمعاينة الدقيقة المحسّنة إلى تدنّي في المستوى الإجمالي للفساد وحجم الاختلاسات على حدّ سواء. كما أن القوة السياسية لم تعد مركّزة حصرياً في أيدي النخب القومية. وبنسبة ذلك، صار جميع موظفي الدولة - سواء أكانوا ممثّلين محليين منتخّبين أم موظفين مديّنين أم مهنيّين في مِلّاكات الخدمات؛ مثل المرصّين والمعلّمين ومهندسي المياه - عرضةً للمحاسبة ليس فقط لدى القطاعات الأشد قوة في المجتمع، وإنما أيضاً لدى أفقر المواطنين (الإطار 7.1). وتكون البنية كهذه حاسمة إبان تخطيط تدخلات النهج السياسي في سبيل أهداف التنمية. ثمة تجارب عديدة تجري حالياً لإبطال المركزية. وفي حين أن وقعها الكامل لا يزال موضع التقييم، فإن الدلائل المبكرة تعد بالنجاح¹⁴. ويضمن إنشاء سلطات منتخبة محلياً، لديها حق الولاية على الخدمات الاجتماعية، أن تكون هذه السلطات عرضةً للمساءلة من جانب القادة والمواطنين المحليين (الإطار 7.2).

الموظفين الحكوميين العاملين في مدارس وعيادات صحيّة محلية، لأن المسؤولين المحليين المنتخّبين يتلقون شكاوى من أبناء دوائرهم الانتخابية ويمكنهم فرض الانضباط. وهكذا، يُعزّز تقليص التغيب تقديم الخدمات الأساسية من دون كلفة إضافية - وهذا ذو أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية، المتعلقة بالصحة والتعليم⁷. كذلك، تشجّع العُرصة للمحاسبة عن أعمال معينة السكّان المحليين على مراقبة تطبيق البرامج، والاحتجاج عندما يكون أداء الموظفين الحكوميين سيئاً.

- تدفّقات أفضل للمعلومات. توفر اللامركزية للبيروقراطيين تحذيرات مبكرة من كوارث محتملة - تفشّي أمراض، فيضانات، احتباسات الأمطار - وتسمح للسلطات المحلية، المخوّلة سلطة العمل، باتخاذ إجراءات علاجية عاجلة.

- مزيد من المشروعات المستدامة. يجعل إبطال المركزية مشروعات التنمية أكثر استدامة، لأن الأكثر احتمالاً هو اشتراك الناس المحليين في تصميمها وتنفيذها ومراقبتها (راجع الفصل الرابع)⁸. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة في إعداد الميزانية والحسابات تعزّز الفعّالية والشفافية وتجعل المشروعات أكثر استجابة لقضايا الإنصاف بين الجنسين.

- سبل أقوى لحل النزاعات. يساعد تخويل سلطة العمل للأقاليم ومناطق محلية معيّنة على تزكية الوحدة الوطنية وحلّ النزاعات، كما في إثيوبيا ورواندا. وفي ناميبيا وجمهورية جنوب إفريقيا، اعتمدت اللامركزية لإصلاح مساوئ اللامساواة بين الأقاليم⁹. وضمنت إعادة تخصيص الموارد توزيع الاعتمادات المالية القومية على نحو أكثر إنصافاً إلى الأقاليم، التي أهملتها سابقاً الجماعات المهيمنة مركزياً. كما مكّنت من المناقشة وإعادة التفاوض بشأن تخصيص الموارد القومية - وهو مصدر لنزاعات قديمة العهد بين الأقاليم والجماعات الإثنية.

- إزدياد الطاقة والدوافع لحلّ النزاعات في صفوف ذوي المصلحة المحليين. تشجّع اللامركزية الناس المحليين على إيجاد حلول لمشاكلهم اليومية - مثيرة أفكاراً مبتكرة، ومُخفّفة من عبء العمل في نُظم مركزية، هَرَميّة¹⁰.

- إتساع الفرص لتمثيل السياسي. يزود إبطال المركزية الناس بصوت أقوى بكثير، في قرارات النهج السياسي العامة، التي تؤثر على حياتهم. وعلى وجه خاص، فقد زاد التمثيل بين النساء (كما في الهند، حيث يُجزّ ثلث مقاعد المجالس للنساء على المستوى المحلي - «بانشايات»¹¹) وبين الجماعات الإثنية المهمّشة سابقاً (مثل الكواشوا والأيمار في بوليفيا، والكالينغس والغادانغر في الفلبين، والمجموعات الإثنية الريفية مثل السونغهاي والدغون في مالي)¹².

إتساع الفرص للتمثيل

السياسي. يزود إبطال المركزية

الناس بصوت أقوى بكثير، في

قرارات النهج السياسي العامة،

التي تؤثر على حياتهم.

وعلى وجه خاص، فقد زاد

التمثيل بين النساء

ضغوط متبادلة للمساءلة - بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني - تقوي الحكم في ولاية سييرا البرازيلية

في العام 1987، وفي مواجهة تناقص التحويلات الفيدرالية وامتصاص التزامات جدول الرواتب 87 بالمئة من مقبوضات الولاية، أخذت حكومة ولاية سييرا البرازيلية المنتخبة حديثاً على عاتقها إجراءات مبتكرة عديدة. حاولت التغلب على مشاكل في إيصال الخدمات، بإنشائها تحالفات مع العمال المحليين والمجتمعات المحلية. ومارست المبادرات ضغطاً على البلديات المحلية - من الأعلى والأدنى - لتحسين أدائها في مجالات مثل الصحة العامة والتوسع الزراعي والتخفيف من أعباء الجفاف وتعمير البنية التحتية (مثل المدارس).

بعد تخفيض التزامات الرواتب الى 45 بالمئة في العام 1991، أشرت الحكومة برامج للصحة الوقائية، وللمشريات العامة من منتجات غير رسميين؛ وأيضاً في خطة طوارئ ضخمة، هادفة إلى خلق وظائف للعمال الذين سرحوا من وظائفهم الحكومية. وجدّت الولاية عمالاً عاديين لتأمين هذه الخدمات، وحرّكت همهمهم بالدعاية لأعمالهم ومنّح التقدير الرسمي لخدماتهم. مدعّمة الاحترام للعمال.

في الوقت عينه، شجّع الحاكم الناس على أن تكون توفعاتهم من البرامج كبيرة، وأن يحاسبوا العمال على أدائهم. كما أطلعهم على أنواع الخدمات التي ينبغي أن يتلقوها، كي يتمكنوا من ممارسة الضغط على الحكومات المحلية لتزويدهم بها؛ في حال عدم حصولهم عليها. وقد ساعدت هذه الحملة الدعائية في تعبئة المجتمعات المحلية لاتخاذ إجراءات عملية جماعية، مع توفير الدعم التقني لهم عند الضرورة.

بين العامين 1997 و2001، شهدت الولاية تحسّناً مثيرة للاعجاب في المؤشرات الصحية. فقد هبط معدل وفيات الأطفال بأكثر من الثلث، من 40 إلى 26 لكل مولود حي؛ وازداد تميم التلقيح بمعدل الثلث، مع ارتفاع نسبة الأطفال المحصّنين كلياً ضد الأمراض من 67 إلى 91 بالمئة. كذلك ارتفع معدل الاقتصا على الرضاعة الطبيعية، خلال الأشهر الأربعة الأولى في حياة المواليد، من 46 إلى 61 بالمئة؛ كما انخفض مدى حدوث سوء التغذية بين الأطفال بمقدار النصف، إلى سبعة بالمئة.

المصدر: Fuentes and Niimi 2002, pp. 123-33; Mehrotra and Delamonica forthcoming

يضمن الإبطال الناجح للمركزية. فالعلاقات بين هذه المستويات الثلاثة حاسمة، حيث ينبغي أن تشعر السلطات المحلية بالضغط على السواء من الأعلى (للمساءلة من جانب الحكومات القومية) ومن الأدنى (لإيصال الخدمات إلى المواطنين المحليين)، لضمان وجود سياسات فعّالة ومناسبة. وهكذا، يتطلّب الإبطال الناجح للمركزية أكثر من مجرد إصلاحات سياسية معينة - إذ هو يتطلّب أيضاً توطيد طاقة حركية ثلاثية الاتجاهات بين الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، وحكومة مركزية نشطة¹⁵.

تتأثر جهود إزالة المركزية على نحو قوي بحجم البلد، وعدد سكانه، وتاريخه، ومناخه السياسي، وتعدديته الجغرافية والإثنية. وتستلزم هذه الاختلافات ترتيبات مختلفة بين المستويين المركزي وما دون القومي؛ بما في ذلك، الأيلولة (انتقال الصلاحيات)، والتفويض، واللامركزية¹⁶.

وتدلّ تجارب إبطال المركزية على أهمية مبادئ جوهرية قليلة، وبخاصة تلك المتعلقة بـ:

- الوظائف المطلوب إبطال مركزيتها - والواجب اختيارها بدقة.
- الموارد التي تمكّن السلطات المحلية من توفير الخدمات - الواجب في خطط إبطال المركزية تأمين ما يلزم للنهوض بأعبائها.

أولاً، ثمة وظائف ذات مدى قومي تتطلّب تخصيصات قياسية ومنظمة من سلطة مركزية. من الأمثلة على ذلك، الدفاع والسياسة الخارجية والعملة

عندما تدعم مبادرات إبطال المركزية بمؤسسات وموارد مناسبة، فإنها تعبئ الضغوط من المجتمع المدني والمواطنين من ذوي العلاقة. ويمكن لمثل هذه الإصلاحات أن تغلّ فوائد بالغة الأهمية ليس فقط للمجموعات الفقيرة والمستثناة، وإنما أيضاً للحكومات. فمن خلال معالجة العديد من مشاكل الفاقة، تحو هذه الإصلاحات نحو رقد الشرعية والشعبية للحكومات التي أدخلتها.

وإبطال اللامركزية أمر هام إلى حد بعيد لأهداف التنمية، لأن الكثير منها متوقّف على إيصال الفعّال للخدمات الأساسية. فبالنسبة إلى الأهداف من إثين إلى سبعة، مثلاً، تعتمد النتائج على الخدمات الأفضل والمشاركة النشطة لذوي المصلحة الرئيسيّين.

الشروط المسبقة لإبطال المركزية الفعّال

تتجح اللامركزية في المعتاد عندما تكون الحكومة المركزية مستقرّة، موسرة بما يكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، ملتزمة بتحويل المسؤوليات والموارد معاً؛ وعندما تكون السلطات المحلية قادرة على أن تتحمّل تلك المسؤوليات وتأخذها على عاتقها؛ وعندما تكون هناك مشاركة فعّالة من الفقراء ومن مجتمع مدني منظم جيداً. وتؤوّل هذه الشروط عموماً إلى سياسات وخدمات استجابية، ونمو متزايد، وإنصاف، وتنمية بشرية.

مع ذلك، فإن مجرد وجود دولة تؤدي وظيفتها، وسلطات محلية مؤهلة لعملها، ومجتمع مدني ناشط، لا

اللامركزية تساعد على زيادة الإنصاف في ولاية كيرالا الهندية

أدت المداولات التشاركية والاستشارية المحلية إلى زيادة الموارد للمشروعات بنسبة عشرة في المئة، بسبب التبرعات المادية والعمالية - وقدّمت نسبةً مئوية من أموال المشروع أكبر من ذي قبل إلى المجتمعات الطبّيقية الوراثة والقبليّة المحلية المُدرّجة (وهاتان كلتاها فئتان في المجتمع مضطهدتان تاريخياً). وقد حُصّص أكثر من ثلاثين بالمئة من أموال المشروع بهدف تأمين المساكن لأفراد هاتين المجموعتين.

ويوجب خطة المكوّنات للنساء، جرى تخصيص عشرة بالمئة من ميزانية كل مشروع لمشروعات تفيد المرأة - مثل بسّنة الخضراوات، وتعاونيات الخياطة، وتعبئة ملاك الأبقار (رياض الأطفال لما قبل المدرسة)، وإقامة مراكز مجتمعية للنساء. ومع برامج جديدة في القطاع العام للرعاية الصحية والتعليم، تحققت أيضاً زيادات هامة جداً في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة وفي المستويات الصحية.

أطلق شرارة حملة الشعب الكيرالية سنة 1996 قرار حكومة الولاية بالتنازل عن 35 إلى 40 بالمئة من تمويلات خطة الولاية إلى الهيئات القروية والبلدية. وأدت الحملة في عاميها الأولين إلى بناء 98494 منزلاً و 240307 مراحيض مزوّدة بأسباب النظافة، و17489 من الحنفيات (الصنابير) العامة، و50162 بئراً - وكلها أكثر بكثير ممّا حدث في الأعوام السابقة. حشدت الحملة متطوعين محليين، أبرزهم من أعضاء الحركة الشعبية للعلوم وخبراء متقاعدین؛ بينهم أطباء ومهندسون وأساتذة جامعيون ومهنيون آخرون؛ للمساعدة في التقييمات التقنية والمالية للمشروعات. وقیم المتطوعون احتياجات الناس ومواردهم في كل محلة؛ جامعین المعلومات للمجالس المحلية المنتخبة. الباشيات، وتقارير التنمية المدنية، ومشروعات التنمية المفردة لأغراض معينة. كما أمّنوا دورات تدريبية في مجال تخطيط المشروعات وتطبيقها ومراقبتها.

المصدر: Franke and Chasin 2000; Mehrotra and Delamonica forthcoming

لكنّ الجهود المبذولة لإبطال

المركزية سوف تواجه حتماً

بالصد والإحباط، من دون

اللامركزية المالية

وتريد الاحتفاظ بالسيطرة عليها؛ بدلاً من التخلي عنها إلى الجماعات أم المجالس المحلية¹⁸. لكنّ الجهود المبذولة لإبطال المركزية سوف تواجه حتماً بالصد والإحباط، من دون اللامركزية المالية.

كذلك، يمكن للمحابة أو المحسوبية - سواء أكانت تمارسها الأحزاب السياسية أم النخب المحلية، أم تعكس بيئة غير ديموقراطية - أن تختطف عملية إبطال المركزية. فثمة عواقب وخيمة لالتزامات مالية غير وافية بالمراد وغير جديرة بالاعتماد من حكومات قومية، مصحوبة بتلاعبات سياسية ومحابة لأقاليم ودوائر انتخابية معينة. وقد خلقت مثل هذه العيوب تحديات خطيرة لإبطال المركزية في بنغلاديش وساحل العاج (كوت ديفوار) وغانا وكينيا ونايجيريا.

هناك بعض الخرافات عن الشروط المسبقة للمبادرة الناجحة، ينبغي تبديدها. أولاً، يصر البعض على أن اللامركزية محكوم عليها بالإخفاق من دون الإصلاح الزراعي¹⁹. لكن التجارب في الولاية الهندية كارنتاكا وأماكن أخرى تُظهر أن هذا الأمر ليس صحيحاً. ثانياً، يؤكّد البعض بالأدلة أن التلاؤم مع السوق ووجود طبقة وسطى تخوض المغامرات التجارية هما أمران جوهريان لإبطال المركزية²⁰. وهذا أيضاً غير صحيح على وجه الدقة؛ إذ توجد مبادرات ناجحة في بلدان مثل موزامبيق، حيث الطبقة الوسطى متخلّفة في النمو²¹.

تقتضي اللامركزية الناجحة عوامل لا غنى عنها، هي:

- دولة فعّالة القدرة.
- سلطات محلية مخوّلة، ملتزمة، مؤهلة.
- مواطنون ومجتمعات مدنية، مشاركون، مطّلعون، منظمون.

والحفاظ على معايير قومية للتعليم الابتدائي وعمليات التلقيح وغيرها من التدخّلات في الصحة العامة. وأفضل ما في الأمر أن يُعهد إلى الحكومة بمهام تنطوي على اقتصاديات ضخمة الحجم وتتطلب تمويلات أعلى مستوى وتنظيمات أشدّ متانة (مثل التدريب والإشراف والمساعدة التقنية ومرافق الإنتاج ذات الرّساميل الكثيفة). مثلاً، جرّبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إبطال مركزية صرف العملة عبر الأقاليم - مما أدى إلى أسعار صرف متنوّعة وخلق مصاعب إدارية ومالية هائلة¹⁷.

ثانياً، قد تتعرض أيلولة صنع القرار إلى السلطات المحلية لاحتمال كونها بادرة فارغة، إن لم تدعمها موارد مالية كافية، وقدرة إدارية، وآليات لمحاسبة هذه السلطات عن أعمالها. وتستطيع مجالس القرى والبلدات أحياناً جمّع بعض الموارد المالية محلياً - شريطة إعطائها الصلاحيات الرسمية للقيام بذلك؛ وهذا قلماً يحدث. لكنّ قدرأ كبيراً من التمويل الذي تدعو إليه الحاجة ينبغي أن يؤوّل إليها من الأعلى؛ وهو أمر لا يتطلب بالضرورة إنفاقاً جديداً، بل نقل السيطرة على الانفاق القائم. فالتنازل عن الانفاق إلى السلطات المحلية لا ينطوي على خطر انعدام المسؤولية المالية، كما يحاول بعضهم إثبات ذلك. كما أنه لا يجعل المجالس تتكلّ يائسة على سلطات عليا، كما يدعي آخرون - ما دامت هذه المجالس متمتعة ببعض الصلاحيات لتقرير كيفية استخدام الأموال.

مع ذلك، قصّر معظم الحكومات المركزية عن تحويل أموال وافية بالمراد لتوفير الخدمات المحلية. ويعود هذا الأمر أحياناً إلى أنها تستمد إيرادات ضريبية من قطاعات معينة، مثل التحريج أو التعدين،

• دولة فعّالة القدرة. لكي تتمكن حكومة مركزية من نقل السلطة إلى السلطات المحلية بفعالية، يتوجب أولاً أن تكون متمتعة بالقدرة. فإبطال المركزية يتطلب التنسيق بين المستويات الحكومية، ويتطلب تنظيمًا أكثر - وليس أقل - لضمان الأساسيات من الشفافية والمساءلة والتمثيل. وعلى الدولة أن تراقب السلطات المحلية وتنظمها، وأن تفرض عليها عقوبات حيثما يكون الأمر ضرورياً، كي يستفيد الفقراء فعلاً من الإصلاح السياسي؛ كما ينبغي عليها جمع موارد مالية وافية بالمراد، لدعم إزالة المركزية. وعندما تحاول دولة ضعيفة اعتماد اللامركزية، تبرز مشكلات إلى حيز الوجود. ففي أوكرانيا، مثلاً، تواجه حكومة مركزية مضعفة ومزعزعة تحديّ إبقاء الحكومات المحلية عاملة؛ بمرور متقلصة بجسامتها، وبمشاركة لا تذكر أو معدومة من المجتمع المدني على المستوى المحلي²². وقد ابتليت بلدان أخرى من الاتحاد السوفيتي سابقاً، في محاولتها إبطال المركزية، بمشكلات مماثلة في القدرة القومية والمحلية الضعيفة. تتعلّق اللامركزية جوهرياً بقدرة الدولة على النجاح، لا بفشلها. فعندما تنقل دولة ضعيفة الصلاحيات الشرعية إلى السلطات المحلية، فإنها تفعل ذلك في الغالب لمجرد تسوية الخلافات والمصالحة مع النخب المحلية - خالقة بذلك ما يسمى طغيان الحكم اللامركزي²³ - بدلاً من توسيع الحيز الديمقراطي. لنأخذ مثلاً إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حاولت أنظمة الحكم المركزية أن تسيطر على المناطق الريفية بتعيين جماعاتها على المستوى المحلي - وهو نقيض تقاسم السلطة السياسية وتعزيز المساءلة المحلية²⁴. وقد فشلت مثل تلك الخطوات في إعطاء النتائج الإنمائية الممتنّة.

كذلك، لم تؤدّ جهود إبطال المركزية في بابوا غينيا الجديدة إلى منح الناس المحليين صوتاً أقوى؛ إذ كان توجهها بدرجة أكبر نحو درء تفكك تدريجي للبلاد، تحت ضغط الحركات الانفصالية. وفوّض جهود البلد لإبطال المركزية عدم وجود حكومة قومية قوية، قادرة على ضمان وحدة الأراضي الإقليمية. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن للإصلاحات إعطاء الفوائد المرتقبة. سلطات محلية مخوّلة، ملتزمة، مؤهلة. ينبغي التنازل عن مسؤوليات تأمين الخدمات الاجتماعية إلى السلطات المحلية عبر وسائل تشريعية أو دستورية تقل السيطرة على الوظائف والموظفين؛ لكن الموظفين لا يستطيعون أداء وظائفهم من دون تمويل يفي بالمراد. ويتوقّف نجاح اللامركزية في خدمة مصالح الفقراء على ما إذا كانت السلطات المحلية ستعزّز العدالة الاجتماعية وتلتزم بالتعبئة والسياسات المناصرة للفقراء أم لا²⁵.

في ولايتي سييرا البرازيلية وكيرالا الهندية، التزمت سلطات الولايتين التزاماً قوياً بتخفيف الفاقة واستعدت لنهاضة النخب المحلية إذا قاومت مثل هذه الجهود. ومثل على ذلك، تولّت الحكومات المحلية في سييرا إدارة برنامج الإنماء الريفي للشمال الشرقي، لكنها تمكّنت من تجنب منظومات المحسوبية المحلية وتجاوزها.

مواطنون ومجتمعات مدنية، مشاركون، مطلعون، منظمون. لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات الناس، ينبغي أن تبقى المجموعتان على اتصال دائم. ومما لا غنى عنه بالتالي هو وجود مجتمع مدني مكين البنية، واسع الاطلاع، قادر على جمع آراء الجمهور والتعبير عنها بوضوح.

في موزامبيق، ضاعفت السلطات المحلية الملتزمة بالجهد الدؤوب، والعاملة في نظام من اللامركزية، أعداد موظفيها الصحيين وركزت على تقديم الخدمات لتحسين انتشار التمتع ضد الأمراض والاستشارات لما قبل الولادة بنسبة 80 بالمائة²⁶. وتحاول الحكومة أن تتغلب على مقيّدات القدرات بإدخالها شركاء وتقيضها أمر توفير خدمات معيّنة لمجموعات مختلفة من المزدودين - العاميين والمنظمات اللأحكومية - على جميع المستويات.

في ولاية البنغال الغربية الهندية، حيث مكّنت السلطات المحلية؛ قبل فترة طويلة من إلزام الحكومة القومية حكومات الولايات بإنشاء سلطاتها المحلية وتمكينها؛ تدنّت الفاقة على نحوٍ حادّ في الثمانينات²⁷. وبموجب عملية بارغا، ساعدت البانشيات في تحسين التقانة الزراعية وإصلاح نظام حيازة الأرض؛ كما ساعدت في تسجيل مليون وأربعمئة ألف من المزارعين بالمشاركة.

وفي ولاية راجستان الهندية، تقوم منظمة قوّة العمال والفلاحين منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين بحملات لاكتساب الحقّ في تلقي المعلومات؛ فتتضمّن جلسات استماع لمختلف الشهادات كي تفحص المعلومات الرسمية - التقارير المفصلة، المستقاة من سجلات الإنفاق الرسمية - وتقيم صحتها. وتستعمل المنظمة هذه التدقيقات الحسابية الاجتماعية لتشجيع العمل الديمقراطي على المستوى الأكثر ملموسية وقرباً، ألا وهو القرية.

كذلك تتبّع الفيليبين سياسة إبطال المركزية بموجب قانون مبادئ الحكومات المحلية الصادر عام 1991 الذي يخصّص مهام إضافية لمجالس منتخبة محلياً، كما يتيح المشاركة الواسعة. وقد نشط المجتمع المدني كأداة للمساءلة العامة على المستوى المحلي²⁸. أما التحدي القائم، فهو منح النخب المحلية من اختلاف العملية.

لكي تتمكن حكومة مركزية من نقل السلطة إلى السلطات المحلية بفعالية، يتوجب أولاً أن تكون متمتعة بالقدرة

انتخاب رئيس بلديتهم لأول مرة. وفي العام 1994، انتخبوا عمدتهم المستقل الأول، أنتانوس موكاس، مُهين بذلك هيمنة الأحزاب الليبرالية والمحافظية على المدينة. وتقدّمت إدارة موكاس؛ الذي جاء صعوده، إلى حد كبير، نتيجة الجهود التنظيمية في الأحياء الفقيرة؛ بخطة تنمية مبنية على أساس «بناء مدينة جديدة». وشدّدت الإدارة التالية، برئاسة عمدة مستقل آخر هو أنريكيه بِنَيالوسا، على تنمية المساحات العامة؛ مثل المنتزهات والمساحات العامة وأرصفت المشاة ودروب الدراجات. حسّنت مثل هذه الجهود أوضاع المعيشة في بوغوتا على نحو ملموس، إذ انخفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير من ذروته البالغة 1387 وفاة في العام 1995 إلى 745 وفاة في العام 2001؛ وتراجعت جرائم القتل حتى بنسبة أكبر، من ذروتها البالغة 4452 جريمة في العام 1993 إلى ألفي جريمة في العام 2001. ولعل الأكثر إدهاشاً حملة ضريبية طوعية زادت عائدات المدينة بما يوازي نصف مليون دولار في الفترة عينها²⁹. وفي دراسة حديثة العهد للمؤشرات السياسية والمالية والإدارية، أجراها مكتب التخطيط القومي الكولومبي، حصلت بوغوتا على أعلى نقطة بين جميع البلديات في كولومبيا³⁰.

الترويج لثقافة ديمقراطية في بوليفيا

يمثّل نظام المشاركة الديمقراطية في بوليفيا التوجّه الحديث العهد في الدول النامية نحو إبطال المركزية الإدارية والمالية³¹. ويضمن قانون المشاركة الشعبية، الذي أقرّ في العام 1992، اشتغال اللامركزية على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الشعبية المحلية في التخطيط البلدي والإشراف على مشروعات التنمية. تحقّق هذا المنهج بدرجة من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المحلي، وأظهر تقليد بوليفيا المديد في مشاركة الجمهور في الثقافات الأهلية الأصلية وفي النقابات العمالية والتعدينية على حدّ سواء. وقسم قانون المشاركة الشعبية بوليفيا إلى ثلاثمئة وأربع عشرة بلدية تتلقّى تمويلات مركزية للمشروعات، وفقاً لعدد السكان في كلٍّ منها.

وفي حين أن إعادة توزيع الحصص التمويلية هذه حققت نتائج متفاوتة في تخفيف الفاقة، فإنها خفّضت اللامساواة بين الأقاليم بتوفيرها الموارد لأقاليم كانت مهملة في السابق - مثل المناطق الريفية النائية. كذلك أدت اللامركزية إلى زيادة مشاركة السكان الأصليين، وبخاصة جماعات كاشووا وأيامارا. ومن بين تأثيرات النظام الجديد، ذات الأهمية الكبرى، الترويج لثقافة ديمقراطية تشمل الجميع.

يدلّ فشل بعض مبادرات اللامركزية على افتقار إلى الوعي العام وغياب لثقافة المشاركة. فحيثما تشدّد المجتمع المدني في مطالبته السلطات المحلية بالاستجابات وبكونها عرضة للمحاسبة، كان إبطال المركزية أكثر فعالية.

إن ضمان التفاعل بين هؤلاء الفاعلين الثلاثة - سلطات الولاية والسلطات المحلية والمجتمع المدني - لتحسين حياة الفقراء هو تحدّد معقّد. وبالفضل، فإن اللامركزية في جوهرها لا تعني بأي حال من الأحوال مناصرة تلقائية للفقراء (الإطار 7.4)؛ إذ تستطيع الجماعات المهمّنة والمصالح الضيقة اختطافها. ففي بنغلاديش، وساحل العاج، وغانا، وكينيا، والمكسيك، ونايجيريا، وبابوا غينيا الجديدة، وأوغندا، لم تؤد مثل هذه اللامركزية لا إلى مشاركة شعبية أكبر ولا إلى نتائج اجتماعية واقتصادية أفضل للناس الفقراء. ففي أوغندا، تعطلّ برنامج طُموح لإبطال المركزية، لكنه هزّل التمويل ومركزيّ التوجيه، بسبب منهجه التقنوقراطي المفرط في مركزيته ونظام المحسوبية المحلي.

الحركات والابتكارات الاجتماعية في المشاركة الشعبية

يمثّل العمل الجماعي المباشر سبيلاً آخر يتمكّن من خلاله الناس العاديون، وبخاصة الفقراء، من التأثير على صنع القرار وتعريض السلطات للمحاسبة. ففي بلدان ناجحة نسبياً على أساس المعدّل، لكنها موسومة بالتفاوتات البالغة، أوصلت الحركات الاجتماعية قضايا الاستبعاد والحرمان إلى الصدارة السياسية. لا تستطيع المؤسسات المبتلّة المركزية، بمفردها، إعطاء نتائج تناصر الفقراء. لكن الفقراء لا يملكون خيار التخلي عن خدمات عامة دون المعيارية والتوجّه إلى مزوّدين من القطاع الخاص؛ لأن ذلك، ببساطة، ليس في وسعهم. لهذا السبب ينبغي على الدولة، إن كانت مهتمة بتوفير الخدمات الأساسية للفقراء، أن تصمّم آليات تمكّن هؤلاء الناس من المشاركة - سامحةً لهم بجعل أصواتهم مسموعة، والتأثير في صنع القرارات المتعلقة بالخدمات الأساسية.

التعبئة لأوضاع معيشية أفضل في بوغوتا، كولومبيا

منذ عقود، يعمل أبناء العاصمة الفيدرالية الكولومبية، بوغوتا - وبخاصة الذين يعيشون في أحياء فقيرة - على تنظيم الدعم وتعبئته لتحسين الحياة في المدينة وتخفيف العنف. وقد أدت تلك الجهود إلى بعض النتائج المثيرة للإعجاب، حيث تمكّن السكان في العام 1988 من

حينما تشدّد المجتمع المدني في مطالبته السلطات المحلية بالاستجابات وبكونها عرضة للمحاسبة، كان إبطال المركزية أكثر فعالية

هل تساعد الأُمركزية في تخفيف الفاقة ؟

المنطقة/البلد	مشاركة الفقراء أو الاستجابية لهم	النتائج	الوقوع على الفاقة الاجتماعية والاقتصادية
البنغال الغربية، الهند	جيدة: تحسُّن المشاركة والتمثيل والاستجابية	جيد: ازدياد النمو والإنصاف والتنمية البشرية؛ والافتقار إلى الأدلة على الإنصاف المكاني	
كرتال، الهند	جيدة إلى حدٍّ ما: تحسُّن التمثيل، لكن مشاركة الفقراء أقلَّ فعالية والاستجابية متدنية	محايد: لم يُحدث شيئاً يُذكر لمساعدة النمو أو إنصاف الفقراء؛ استفاد الإنماء البشري والإنصاف المكاني على نحوٍ غير مباشر من توزيعات التمويل وبرامج التنمية	
كولومبيا	جيدة إلى حدٍّ ما: أدلةً ملتبسة على المشاركة والتمثيل، لكن الاستجابية تحسَّنت	جيد إلى حدٍّ ما: أدلة لا تُذكر على النمو أو الإنصاف، ولكن نتائج جيدة في التنمية البشرية والإنصاف المكاني	
الفلبين	متفاوتة: تحسُّن التمثيل والمشاركة من خلال المنظمات الشعبية والمنظمات اللأحكومية، لكنَّ الأدلة على الاستجابية فُتتدَّت والنُخب المحلية ما زالَت نافذة القوَّة	لا توجد أدلة	
البرازيل	أدلة لا تُذكر، ولكن يُعتقد بأنها رديئة بسبب هيمنة نظامي المحسوبية والغنائم اللذين يديرهما رؤساء بلديات وحكَّام ولايات متنفِّذون	جيد بالنسبة إلى الإنصاف والتنمية البشرية في مناطق استثنائية حيث جُمعت البرامج الولائية والفيدرالية للإنصاف المكاني	
تشيلي	لا توجد أدلة	متفاوتة: النمو والإنصاف جيِّدان كنتيجة للاستهداف، لكن التنمية البشرية والإنصاف المكاني يُظهران نتائج سلبية	
كويت ديفوار (ساحل العاج)	رديئة: مشاركة وتمثيل متدنيان واستجابية متدنية جداً	ربما تحسَّنت الإنصاف المكاني عبر التخصيصات الحكومية للمناطق الريفية	
بنغلاديش	رديئة: بعض التحسُّن في المشاركة، لكن التمثيل ضعيف جداً والاستجابية للفقراء متدنية	رديء بحسب كلِّ المعايير، قوَّضه الفساد ونهج المحسوبية السياسية	

المصدر: Adapted from Crook and Sturla Sverrisson 2001, forthcoming.

في التشجيع على تخصيص فترات تثقيفية إلزامية لمدة ثلاثين ثانية في كل ساعة من ساعات البث الإذاعي والتلفزيوني، كما ساعدت في إنشاء برنامج توعية قومي عن الأيدز/السيدا. وأحييت الرابطة «ليالي الوافي الذكري» وحفلات انتخاب ملكة الجمال المناهضة للأيدز؛ داخل أحياء الجنس الأكثر رواداً في بانكوك؛ موقرةً فرصة التوعية لجماعات الدرجة العالية من الخطر - المومسات وزبائنهن - وموزعةً عليهم الواقيات.

زيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا) في تايلاند

منذ أوائل التسعينات الماضية، ورابطة التنمية السكانية والمجتمعية التايلاندية؛ المنظمة للأحكومية التي ركزت سابقاً على تنظيم الأسرة؛ تخطت خطوات واسعة ضخمة في زيادة الوعي عن فيروس نقص المناعة. وقد ساعدت

التشاركية في إعداد الميزانية لبورتو أليغري في البرازيل

في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، أشرع حزب الشغيلة سنة 1988 مبدأ الإعداد التشاركي للميزانية؛ وعززه لاحقاً بعد مكاسبه الانتخابية في العامين 1992 و1996³³. وحول إعداد الميزانية على أساس «الزبائن» المعتادين، إلى نظام تداولي من القاعدة إلى القمة، محاسب عليه كلياً، ودافعهُ تلبية احتياجات سكان المدينة.

حَقَّق المخطط نتائج جيدة متعدّدة³⁴. فقد ازدادت مشاركة المواطنين في إعداد السياسات العامة وتحديد مراتبها ازدياداً مثيراً للإعجاب؛ كما ارتفعت نسبة سكان المدينة الحاصلين على الماء من 49 بالمئة سنة 1989 إلى 98 بالمئة في 1996، وارتفعت نسبة الحاصلين على تسهيلات الصّرف الصحيّ إلى 85 بالمئة³⁵. وفي الفترة عينها، تضاعف عدد الأطفال الملتحقين بمدارس ابتدائية أو ثانوية.

تيسّر تحقيق كل ذلك بفضل زيادة في جمع العائدات المحلية، بنسبة 48 بالمئة، صاحبت التدخّلات. وقد أعيد توزيع التمويلات من البلدية لتمويل أشغال في الأحياء الفقيرة من المدينة، وتوسّعت سبيل المواصلات إلى مناطق بعيدة. كذلك ازدادت نوعية الأشغال والخدمات العامة - مثل تعبيد الطّرق ومشروعات التنمية الإسكانية والحضرية - وامتداداتها؛ وتمت مدّنة العديد من الأحياء المكتظة الفقيرة؛ وحُقِّص العجز في ميزانية تعبيد الشوارع ورصّفها بمقدار النصف؛ وقُلِّصت نسبة الفساد.

عاد المستوى المرتفع للمشاركة من جانب المجتمع المدني، والتغيّر في تصرفات السلطات السياسية، بفائدة جمّة على التّداول في الأمور والوصول إلى الإجماع في الرأي. فمُمثِّلو القطاعات الإدارية الستة عشر في المدينة يعقدون، كل عام، اجتماعين تشريعيين بكامل الأعضاء لتسوية المسائل المتعلقة بالميزانية. تُسَقِّق هذه الاجتماعات بالتشارك بين حكومة البلدية ومندوبي المجتمعات المحلية؛ ويكون من بين الذين يحضرونها مسؤولون تنفيذيون في المدينة، وإداريون، وممثِّلو رابطات الأحياء والأندية الشّبابية والصحيّة، وأي مواطنين آخرين مهتمين بالأمر.

وفي شهر مارس/آذار من كل عام، تقيّم الجمعية العمومية السنوية للقطاعات الستة عشر ميزانية العام السابق وتنتخب ممثّلين للمشاركة في الاجتماعات الأسبوعية، التي تُعقد طوال الأشهر الثلاثة التالية بهدف تحديد أولوية الإنفاق لكل قطاع في العام المقبل. وخلال الأشهر الثلاثة التي يستغرقها الإعداد للجمعية القطّاعية التالية، تجري مشاورات محلية وأخرى على

ساعدت مثل هذه الجهود في تخفيض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة، وسلّطت الضوء على أهمية التبعيّة المحلية. وهكذا، فإن تشنّة الوعي، وتشجيع استعمال وسائل الوقاية الجنسية ومنع الحمل، وتعزيز المشاركة والمساندة محلياً، هي أمور حاسمة في تحقيق هدف التنمية للألفية، الرامي إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة، والملاريا، وغير ذلك من الأمراض المعدية.

إدخال المساواة بين الجنسين في الاتجاه العام لسياسات جنوب إفريقيا المتعلقة بالميزانية

في العام 1995، انطلقت في جمهورية جنوب إفريقيا مبادرة ميزانية النساء التي أسّستها مجموعة السياسة الجنوسية والاقتصادية في لجنة المال البرلمانية ومنظمتان غير حكوميتين تركّزان على الأبحاث والتّحضير. ومن خلال إشراك باحثين وبرلمانيين معاً، ضمنت الأبحاث تقدّمها إلى مرتبة المناصرة والتّحضير - فيما أعطى البرلمانيون أساساً صلباً لقيامهم بالتّحضير. ولأن هذا التدريب غير محصور بالاقتصاد، فقد شجّع على اتّباع نهج متعدّد المعارف؛ دامجاً مسائل لا يعالجها التحليل الاقتصادي التقليدي. وكثيراً ما أفضى مثل هذه الأنواع من السّهو إلى سياسات عامة، تعمى عن قضايا الجنوسة. من هنا، وثّقت المبادرة هذا العمى الجنوسيّ، وأيضاً المشكلة المتكشّفة لفيروس نقص المناعة.

جرى توسيع هذا العمل عندما أجرت المنظمة النسائية للحكومة، برنامج التّحضير على المساواة بين الجنسين. أبحاثاً في مقاطعة الكايب الغربية على مخصصات مالية في ميزانية عام ألفين تتعلق بقانون العنف المنزلي، الصادر سنة 1998. وتفحصت البحوث، المدعومة من حكومة المقاطعة، ما ورد في الميزانية من فقرات شرطية وُضعت في الدوائر المسؤولة عن تطبيق القانون (العدل، والسلامة والأمن، والرفاه). ومع أن مثل هذه المبادرات ما زالت حديثة العهد جداً لتتمكن من التأثير على نتائج السياسات العامة، فإنها خطوة باتجاه ازدياد المشاركة والمُعطيات في رسم السياسات³².

إن لمثل هذه الصّيغ السياسية والإجراءات في الميزانية قيمة عظيمة لتحقيق أهداف التنمية، وبخاصة تلك المتعلّقة بالجوع، والتعليم، وتقوية وضع النساء، ووفيات الأطفال، وصحة الأمهات، وبفيروس نقص المناعة/الأيديز، وغير ذلك من الأمراض. فتزويد المستهدفين، من أناس ومجموعات، بخدمات أساسية، يحسّن نتائجهم؛ مثلما تفعل الخدمات المتخصّصة للمجموعات المستضعفة.

كذلك أدت الأمركية في
بوليفيا إلى زيادة مشاركة
السكان الأصليين، وبخاصة
جماعات كاشووا وأيمارا

مستوى الأحياء بصدد مسائل مثل المواصلات، وشبكات المجاري، وتنظيم الأراضي، ومراكز العناية النهارية بالأطفال والرعاية الصحية؛ وترفع تقارير بهذه النتائج إلى الجمعية العمومية التالية. كما يجري، إبّان انعقاد الجمعية التالية، انتخاب مندوبين (وبديلين لهما) من كل قطاع لتمثيل القطاعات في مجلس الإعداد المشترك للميزانية، الذي يمثّل المدينة ككل؛ حيث يعملون طوال خمسة أشهر على صياغة ميزانية المدينة بعد تضمينها جداول العمل القطاعية.

يتكوّن هذا المجلس من مندوبي القطاعات، ومن ممثلين ومندوبين منتخبين على أساس موضوعات أساسية دالة؛ يمثلون اتحاد النقابات العمالية في المدينة، واتحاد رابطات الأحياء السكنية، والوكالات المركزية التابعة للبلدية. وتجتمع هذه الهيئة أسبوعياً، من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول، لصياغة ميزانية للمدينة تقدّم إلى العمدة. وفي الثلاثين من سبتمبر/أيلول كل عام، تقدّم الميزانية السنوية للبلدية إلى العمدة؛ الذي قد يقبلها أو يعيدها إلى المجلس باستخدامه حق النقض (الفيتو). عندئذ يمكن للمجلس إما أن يعدّل الميزانية وإما أن يبطل نقض رئيس البلدية بأغلبية ثلثي الأصوات.

أصبحت هذه الممارسة التشاركية في إعداد الميزانية ذات شعبية، حيث شارك أكثر من مئة ألف مواطن (ثمانية بالمئة من عدد البالغين) في دورة سنة 1996 الجمعيات العمومية القطاعية وفي مختلف الاجتماعات الإعدادية³⁶. ويبقى عمل العديد من منظمات المجتمع المدني على الرّخم الشعبي عبر توفير الدعم للاجتماعات المختلفة ورفع مستوى الوعي، وإجراء أبحاث عن الأهداف المشتركة للجماعات المحلية والتضييق على تحقيقها.

نجحت تجربة بورتو أليغري إلى حدّ كبير، بحيث انتشرت في العديد من المدن البرازيلية الأخرى - بينها

ساو باولو، سانتوس، بالو هورزونتو، كامبينس، فيتوريا - وأيضاً في بلدان أخرى في أميركا اللاتينية. وتوفّر مثل هذه التجارب دروساً هامة في صياغة استراتيجيات لكيفية التعامل مع أهداف التنمية للألفية، وبخاصة تلك الهادفة إلى تحسين حياة القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة وضمان الإمكانية المستدامة للحصول على مياه الشرب المأمونة ونظّم الصرف الصحيّ المحسّنة.

* * *

تركّز هذه النماذج من اللامركزية والتعبئة المحلية، المذكورة هنا، على إعادة توزيع المصروفات العامة؛ وبخاصة للخدمات الاجتماعية. لكنها لا تعالج مسائل رئيسية أخرى تتعلق بالوصول إلى الفرص الاقتصادية المناسبة والموجودات الإنتاجية. فثمة احتمالاً أقلّ يكون هذه النماذج فعّالة في ممارسة ضغط سياسي لوضع سياسات عامة تُسهم في النمو وترفع مداخيل الأسر الفقيرة؛ كإجراء إصلاحات ضريبية وإعادة توزيع للموجودات وتعزيز الاستثمارات في صناعات تولّد الوظائف.

لا يعني ذلك أن مدى مثل هذه الجهود وطموحها متواضعان. فهناك التزامات دستورية وقانونية أخرى تحاسب عليها الحكومات، حيثما يمكن للتعبئة الاجتماعية أيضاً القيام بدور ما: القضاء على الفقر، وتأمين التوظيف، وتخفيض اللامساواة وتحوّلها التصاعدي إلى حقيقة واقعة، وضمان حقوق الإنسان. وتسلّط أهداف التنمية للألفية ضوءاً على هذه المرامي، التي هي بحقّ محور التركيز في التنمية البشرية. غير أنّ سبيل الوصول إلى أهداف التنمية هو أيضاً ذو أهمية؛ وكما ورد في إعلان الألفية، فإن الصيغ الديمقراطية والتشاركية هي الأفضل تجهيزاً لتحقيق ذلك.

نجحت تجربة بورتو أليغري إلى حدّ كبير، بحيث انتشرت في العديد من المدن البرازيلية الأخرى - بينها ساو باولو، سانتوس، بالو هورزونتو، كامبينس، فيتوريا - وأيضاً في بلدان أخرى في أميركا اللاتينية



نهجٌ سياسي، لا عملٌ خيري؛ ما يمكن للبلدان الغنية فعله للمساعدة في إنجاز الأهداف

الإطار 8.1

ثامن أهداف التنمية للألفية

تعهدت كلُّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 189، بأن تُحقِّق بحلول العام 2015:

- زيادة التطوير لنظام مالي وتجاري منفتح، ومبني على أساس القواعد، ومتوفِّع المسلك، وغير تمييزي. كما يتضمن هذا النظام التزاماً بالحكم الصالح والتنمية قُطرياً ودولياً.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً. ويتضمن ذلك فرصاً لتصدير منتجاتهم من دون حصص نسبية (كوتا) أو تعريفات جمركية؛ وتعزيز التخفيف من أعباء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وإلغاء الدين الثنائي الرسمي؛ وتقديم مساعداتٍ إنماء رسمية أكثر كرمياً من البلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المُحاطة بالنياسة والدول الجزرية النامية الصغيرة.
- التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، عبر إجراءات قُطرية ودولية لجعل الديون محتتملة على الأمد الطويل.
- التعاون مع البلدان النامية لتطوير مجالات عملٍ لائقة ومنتجة للشباب.
- التعاون مع شركات الصيدلة لتأمين فرص الحصول على العقاقير الضرورية في البلدان النامية بأسعار محتتملة.
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فوائد التقانات الجديدة - لا سيما في مجال تقانات المعلومات والاتصالات.

المصدر: UN 2003b

• أعادت القمة الدولية للتنمية المستدامة التي انعقدت في سبتمبر/ أيلول 2002 في جوهانسبورغ، بجنوب إفريقيا، التأكيد على الحاجة إلى زيادة المساعدات، وحثت البلدان المانحة على العمل للوصول إلى هدف 0.7 بالمئة وتخفيض الدين غير المحتمل عن البلدان التي تبذل جهوداً لتقوية الحكم. كما دعت القمة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للوفاء بالتزاماتها فتح مجال الأسواق.

إذا ما تمَّ تجاهل الهدف الثامن، فمن الصعب أن نتصوّر تمكّن البلدان الأفقر من إنجاز الأهداف السبعة الأولى. ويُظهر هذا التقرير ما تدعو إليه الحاجة لتسريع التقدم باتجاه إنجاز الأهداف: تخصيص التمويلات الكافية للانفاق الاجتماعي، وإصلاح البنية التحتية الصحية المتداعية، وتشغيل المزيد من المدرّسات لتشجيع الفتيات على الذهاب إلى المدارس، وإزالة التفاوتات في الإنفاق العام على إمدادات المياه، وضمان حق المرأة في ملكية الأرض، والاستثمار في الأبحاث الزراعية، والبحث عن أسواق جديدة للتصدير؛ والقيام بعدد من الخطوات العملية الأخرى لتغيير السياسات، وتحسين المؤسسات، وزيادة الاستثمارات.

ينبغي لحكومات البلدان الفقيرة أن تبادر إلى القيام بهذه الخطوات، لكنها لا تستطيع القيام بها وحدها. وبالتالي، كما يحاول تعاهد التنمية للألفية إثباته، فسوف تحتاج البلدان التي عليها التسلُّق من أشد المنحدرات عمقاً - بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة - إلى حَقنات كبيرة من تمويل البلدان المانحة كي تستثمر بقوة أكبر بكثير في الصحة والتعليم والزراعة والصرف الصحي والبنية التحتية الأساسية. ولا تستطيع هذه البلدان الانتظار إلى أن يولّد النمو الاقتصادي مدخّرات محلية كافية ويزيد مداخيل الأسر المعيشية. وبالفعل، ترسي هذه الاستثمارات المركزية أساس النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تواجه البلدان الفقيرة عدداً من القيود التي لا يمكن التخفيف منها إلا عبر تغيير سياسات البلدان الغنية. فكثيراً ما تواجه عوائق في التجارة الدولية، كما أنها مقيدة بالديون الخارجية التي

يحلّل هذا الفصل دور البلدان الغنية في التعاهد الدولي لإنجاز أهداف التنمية للألفية، وهو تعاهد يُفعل الالتزام العالمي بتخفيض الفقر من خلال الاعتماد على المسؤوليات المتبادلة بين البلدان الغنية والفقيرة. ويجب على البلدان الفقيرة أن تحسّن أساليب الحكم فيها لتعبئة الموارد وإدارتها بصورة أكثر فعالية وإنصافاً؛ كما يجب على البلدان الغنية أن تزيد مساعداتها، وتخفيفها أعباء الدين، وفرص دخول الأسواق، وانتقال التقانة.

يوضح إعلان الأمم المتحدة للألفية وإجماع مونتيبراي (الذي نتج عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيبراي، المكسيك، في مارس/ آذار 2002)، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المسؤولية في إنجاز الأهداف من واحد إلى سبعة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان الفقيرة. لكن هذه الهيكلية تعكس أيضاً مقاربة جديدة، حيث تبني البلدان الغنية دعمها للبلدان الفقيرة على أساس الأداء وتقلل من رؤيته كحقٍّ مطالب به. لذا، سوف تزيد البلدان الغنية مساعداتها للبلدان الفقيرة التي تبذل جهوداً صادقة لتعبئة الموارد المحلية، وتقوم بإصلاحات سياسية، وتقوي المؤسسات، وتضع حداً للفساد وسواه من مظاهر الحكم الضعيف. تتوضح التزامات الدول الغنية في إعلان الألفية، بعبارة صريحة، في الهدف الثامن (الإطار 8.1). وقد أعيد التأكيد على هذه الالتزامات مراراً منذ ذلك الحين في مندييات متعدّدة:

- اعترف إجماع مونتيبراي بالحاجة إلى زيادة ضخمة في المساعدات، مستحثاً البلدان المانحة على القيام بجهود ملموسة لبلوغ هدف الإعانة البالغة 0.7 بالمئة من إجمالي الناتج القومي المحدد في 1970 - والسعي بقوة إلى مواصلة تخفيف أعباء الدين عن البلدان التي تقوم بخطوات لتقوية الحكم.
- التزم إعلان الدوحة الوزاري، الذي صدر في 2001 خلال انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر، بجعل مصالح البلدان الفقيرة في صلب العمل لوزراء التجارة مستقبلاً. والتزم الإعلان أيضاً بهدف فتح الأسواق لمنتجات بلدان الدخل الأدنى من دون رسوم جمركية وحصص نسبية مُحدّدة (كوتا).

كانت المعونة قد زادت بشكل ملحوظ. وتظهر أحدث البيانات أن هذا الاتجاه مستمر مع زيادة مساعدات الإنماء الرسمية 5 بالمئة بين 2001 و 2002. مع ذلك، لا تزال هذه الموارد مقصّرة عن إيفاء الاحتياجات - وبخاصة لإنجاز الأهداف.

وجّه هبوط المعونة أقصى الضربات إلى البلدان والمناطق الأعظم حاجة. فانخفضت، مثلاً، الإعانات للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا انخفاضاً حاداً خلال التسعينات (الجدول 8.1، الرسمان 8.2 و 8.3). وقد استمرّ ارتداد هذه الاتجاهات التزولية منذ تبني إعلان الألفية في العام 2000، مع زيادات معلنة في المساعدات تبلغ 16 بليوناً في السنة - إلى 0.26 من إجمالي الناتج القومي للدول المانحة - بحلول العام 2006³. وعلى الرغم من كونها بداية جيدة، غير أنها غير كافية لإنجاز الاحتياجات. وقد اقترحت طرق مبتكرة لزيادة التمويلات عبر جمع التبرعات من أسواق رأس المال (الإطار 8.3).

على الرغم من أن أهداف التنمية للألفية توجه المعونة إلى البلدان الأقل نمواً، فإن هذه البلدان لم تحم كلاً من قطع المعونة؛ إذ بين البلدان الـ 49 الأقل نمواً، ثمة 31 منها تتلقى اليوم معونة (8.5 بالمئة من معدل إجمالي ناتجها المحلي) أقل من تلك التي كانت تتلقاها في العام 1990 (12.9 بالمئة)⁴.

قام مناصرو التنمية البشرية، منذ مطلع التسعينات، بحملات تهدف إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي إلى 20 بالمئة على الأقل من الميزانيات القطرية وميزانيات المعونة. لكن المعونة الموجهة تبقى إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية - الحاسمة لإنجاز أهداف الصحة، والتعليم، والقضاء على الجوع، والمياه، والصرف

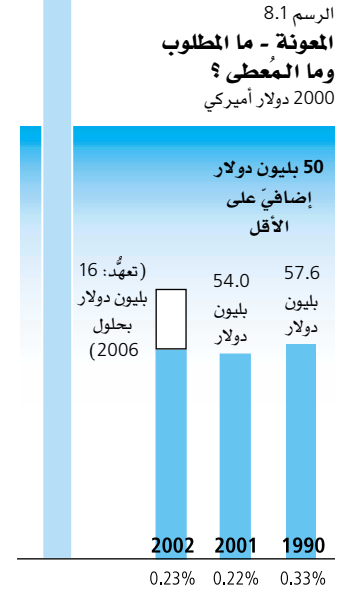
لا تُدَلِّ والموروث من حكومات سابقة. ويتطلّب افتقارها إلى المهارات التقانية موارد عالمية ومهارات عملية لحل المشكلات في مجالات الصحة والاتصالات والطاقة.

معونة - أكبر وفعالة أكثر

يصعب تقدير التمويل الخارجي المطلوب لبلوغ الأهداف، لأن ذلك يتطلّب الحصول على معلومات حول التكاليف التي تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر. علاوة على ذلك، تعتمد احتمالات التعبئة المحلية للموارد على النمو والإصلاحات مستقبلاً. وقدّرت دراسات عدة وجوب زيادة المعونة الخارجية من 40 بليون دولار إلى 100 بليون سنوياً. وثمة تقدير متحفّظ للجنة زدبلو التابعة للأمم المتحدة يُستشهد به مراراً وتكراراً، يدعو إلى 50 بليوناً إضافياً في العام¹ - وهذا يتماشى مع تقدير البنك الدولي². ويتطلّب ذلك ما يقرب من مضاعفة مساعدات الإنماء الرسمية من الأعضاء الثلاثة والعشرين في لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، ليصل المجموع إلى 0.43 بالمئة من إجمالي الناتج القومي لتلك البلدان - الذي يبقى أقل من علامة المنسوب 0.7 بالمئة، المستعملة منذ 1970 (الإطار 8.2 والرسم 8.1).

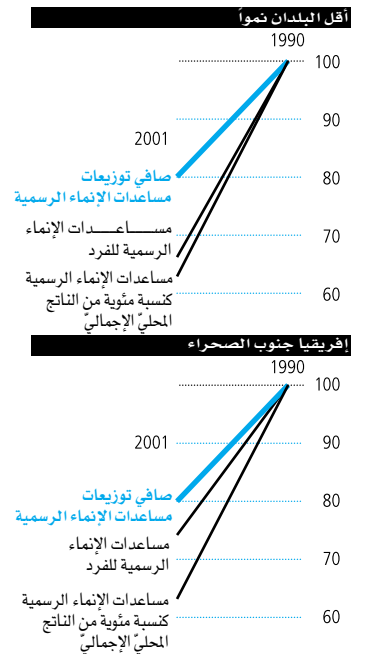
قد تبدو هذه الأرقام ضخمة، لكنها ليست بعيدة عما كانت عليه الحال قبل التسعينات. فبين عامي 1990 و 2001 هبطت مساعدات الإنماء الرسمية من 0.33 بالمئة إلى 0.22 بالمئة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة. لكن ذلك الهبوط حدث بشكل أساسي في بداية التسعينات ومنتصفها؛ وعند نهاية العقد،

الإنفاق السنوي على استهلاك التبع 204 بلايين دولار



المصدر: المجموع المطلوب: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2001؛ المجموع المَعطى: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لجنة مساعدات التنمية 2003c؛ الإيكونوميست 2001.

الرسم 8.2
مساعدات الإنماء الرسمية في هبوط الدليل، 1990 = 100
2000-1990



المصدر: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لجنة مساعدات التنمية 2003a

الإطار 8.2

مساعدات الإنماء الرسمية: غاية الوصول إلى 0.7 بالمئة

إلى 0.20 بالمئة... إلى البلدان الأقل نمواً.

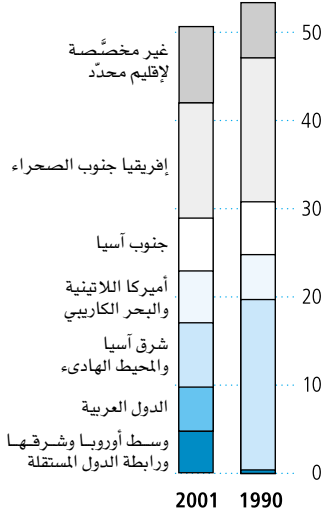
- حتّ المؤتمر العالمي حول التنمية المستدامة أيضاً «البلدان المنمّاة التي لم تفعل ذلك على بديل جهود ملموسة نحو غاية 0.7 بالمئة من إجمالي الناتج القومي كمساعدات إنمائية رسمية للبلدان النامية، على أن تطبّق بفعالية التزاماتها بمثل هذه المساعدات للبلدان الأقل نمواً».
- إذا ما أقدم أعضاء لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (أكبر 23 بلداً مانحاً في العالم) فعلاً على تسليم مساعدات إنمائية رسمية تساوي 0.7 بالمئة من إجمالي ناتجها القومي، فإن المعونة سوف تكون 165 بليون دولار في السنة - أي ثلاثة أضعاف المستوى الحالي وأعلى بكثير من التقديرات الحالية لما تدعو إليه الحاجة بُنية إنجاز أهداف التنمية للألفية.

المصدر: UN 2002e

صافي المتلقي من مساعدات الإنماء الرسمية بحسب الإقليم، 1990 و2001
(بالدولار الأمريكي عام ألفين)

الإقليم	حصة الفرد المتلقي		نسبة مئوية من الناتج الإجمالي	
	1990	2001	1990	2001
جميع البلدان النامية	15	10	0.81	1.61
أقل البلدان نمواً	33	20	8.45	12.92
الدول العربية	59	18	1.00	2.85
شرق آسيا والمحيط الهادي	5	4	0.32	0.77
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	13	12	0.32	0.48
جنوب آسيا	6	4	0.84	1.18
إفريقيا جنوب الصحراء	34	21	4.55	6.13
العالم	14	10	0.77	1.28

المصدر: OECD, Development Assistance Committee 2003a

الرسم 8.3
مساعدات الإنماء الرسمية،
صافي التوزيعات
بملايين الدولارات الأمريكية عام ألفين

المصدر: منظمة التعاون والإقتصاد، لجنة مساعدات التنمية 2003a

الأخيرة - أندونيسيا وجمهورية كوريا في السبعينات، بوليفيا وغانا في الثمانينات، أوغندا وفيتنام في التسعينات. ودفعت البرامج الدولية إلى الثورة الخضراء، وجهود السيطرة على وباء عمى الأنهر، وحملات التطعيم المتوسعة ضد أمراض الطفولة. لكن الكثير من المعونة ذهب إلى بلدان ينتشر فيها الفساد بقوة وتقودها سياسات مضللة - وهي أوضاع لا تؤدي إلا إلى تبيد المعونة هباء.

ما الذي يمكن فعله لضمان أن تكون المساعدات أكثر فعالية، لا سيما في تسريع التقدم باتجاه الأهداف؟ هناك ثلاث قضايا هيمنت على التحليلات الأخيرة: الحكم الأقوى، وازدياد الملكية، والممارسات الأفضل في

الصحي - أقل من 15 بالمئة من حصص الهبات الثنائية. غير أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع، وقد وصلت النمسا وإيرلندا ولوكسمبورغ وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى غاية العشرين بالمئة.

جعل المساعدات أكثر فعالية

لن تكون زيادة المساعدات كافية. فوفقاً لدراسة حديثة العهد أجراها البنك الدولي، كانت المعونة التي قُدمت في أوقات وأمكنة مختلفة، «فعالة للغاية، وغير فعالة كلياً، وكل ما بين الحدين». لقد ساهمت المعونة في إنجاز العديد من النجاحات الباهرة خلال العقود

تمويل جديد للأهداف

كذلك قَدّم مانحون آخرون تعهدات هامة أيضاً. حيث وافقت كندا على زيادة المعونة 8 بالمئة سنوياً، أو نحو 1.7 بليون دولار - وبحلول العام 2010، سيرتفع ذلك إلى 0.28 بالمئة من إجمالي دخلها القومي. ووافقت النرويج على زيادة المعونة من 0.92 بالمئة إلى 1.0 بالمئة من إجمالي دخلها القومي بحلول العام 2005، أي ما يعادل زيادة سنوية تصل إلى 250 مليوناً. كما وافقت سويسرا على زيادة المعونة إلى 0.37 بالمئة من إجمالي دخلها القومي بحلول العام 2010، ووافقت أستراليا على زيادة فعلية بنسبة 3 بالمئة في 2002-2003.

مقترح لآلية تمويل جديدة

اقترحت المملكة المتحدة إيجاد آلية جديدة - عبارة عن منشأة تمويل دولية - تزود معونة متوقعة وثابتة للاستثمارات المطلوبة لإنجاز الأهداف بحلول العام 2015. وتقوم هذه المنشأة الموقّعة بجمع التبرعات، حتى العام 2015؛ كما يقدم المانحون تعهدات طويلة الأجل بدفعات سنوية للمنشأة، التي تجمع التبرعات عندئذ من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية - مما يجعل الموارد متوفرة لحظة الحاجة إليها.

- تعهدت ألمانيا بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت اليونان بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت إيرلندا بالوصول إلى 0.7 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2007.
- تعهدت إيطاليا بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت لوكسمبورغ بالوصول إلى 1.0 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2005.
- تعهدت هولندا بالوصول إلى 1.0 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2005.
- تعهدت البرتغال بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت إسبانيا بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت السويد بالوصول إلى 1.0 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت المملكة المتحدة بالوصول إلى 0.4 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2005-2006.

تعهدات مند مونتيري

وافق المجتمع العالمي خلال المؤتمر الدولي حول التمويل للتنمية الذي انعقد في مونتيري بالمكسيك عام 2002 على نهج متماسك ذي مبادئ للتنمية - وعلى أول زيادة في المعونة منذ 20 سنة، بإضافة 16 بليون دولار في السنة بحلول العام 2006 (بما في ذلك تعهدات قُدمت منذ المؤتمر).

- سوف تضاعف الولايات المتحدة تقريباً مساعدات الإنماء الرسمية - إلى 15 بليون دولار في السنة - بحلول العام 2006. وسيزيد الاتحاد الأوروبي المعونة إلى 0.39 بالمئة من إجمالي الناتج القومي، بحلول العام 2006 - قرابة 11 بليوناً إضافياً في السنة. وبين الأعضاء المنفردين:
- تعهدت النمسا بالوصول إلى 0.33 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2006.
- تعهدت بلجيكا بالوصول إلى 0.7 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2010.
- تعهدت فنلندا بالوصول إلى 0.4 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2007.
- تعهدت فرنسا بالوصول إلى 0.5 بالمئة من إجمالي الدخل القومي بحلول العام 2007.

المصدر: UN 2002a; United Kingdom, Her Majesty's Treasurer 2003; OECD, Development Assistance Committee 2003d

التنمية ودفعها. وغالباً ما تتذمّر وكالات المساعدات من الضعف المؤسسي في البلدان المتلقية الذي «يجبرها» على تولي مسؤولية تصميم طبيعة التدخلات في المعونة. لكن لهذا الانعدام في التوازن عواقب وخيمة على الملكية؛ ولذا فإن إيجاد آليات لتسليم المعونة، بشكل يخفّف إلى الحد الأدنى من أعباء البلدان المتلقية، يُعتبر تحدياً هاماً لجعل هذه المعونة أكثر تأثيراً.

أما القضية الأخيرة، فقد كانت لزمن طويل جزءاً من السّجال حول كيفية جعل المعونة أكثر فعالية؛ عبر المعونات المقيّدة والهيئات المنسّقة. والمعونة المقيّدة مكلفة على البلدان المتلقية، لأنها تحدّد الخيارات في الاستفادة الاقتصادية القصوى من الموارد. وتقدر دراسة حديثة العهد للبنك الدولي أن المعونة المقيّدة أقل فعالية بنسبة 25 بالمئة من نظيرتها اللامقيّدة⁶. وقد وافق أعضاء لجنة مساعدات التنمية في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي على تخفيض المعونة المقيّدة (والإبلاغ عنها)؛ وقد انخفضت فعلاً إلى نحو الخمس، لكنها تبقى مرتفعة بالنسبة إلى بلدان قليلة - حيث توازي أكثر من نصف معونة التعاون غير التقني التي تقدّمها كندا واليونان وإيطاليا؛ في حين أن أربعة بلدان (النمسا ونيوزيلاندا ولوكسمبورغ والولايات المتحدة) لا تبلغ عنها.

يمكن لانعدام تنسيق الهبات أن يقوّض أولويات البلد المتلقّي. وقد وضع ذلك بالفعل عبئاً مكلفاً على البلدان المتلقية، التي تعاني خدمات عامة فضفاضة أصلاً. فالوزراء يستقبلون عشرات البعثات من البلدان المانحة، ويمضي موظفونهم أوقاتاً هائلة في تحضير الوثائق خلال مراحل مختلفة من عملية مشروع المعونة - من التحضير إلى التفاوض إلى التطبيق. وبدلاً من أن يمضي الموظفون الحكوميون وقتهم في التخطيط للسياسات وتطبيق البرامج، فإنهم يمضون في استقبال البعثات من الدول المانحة وتحضير تقارير للمانحين. في فبراير/ شباط من العام 2003 التقى رؤساء الوكالات الثنائية المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف في منتدى رفيع المستوى لمراجعة هذه القضايا. ويمثّل «إعلان روما حول التوافق»، الذي تمّ تبنيه خلال المنتدى، التزاماً قوياً باتخاذ إجراءات عملية⁷.

ما الذي ينبغي فعله؟

سوف يتطلب إنجاز الأهداف برامج معونة أكثر طموحاً بكثير، تعالج العوائق المتعلقة بالموارد والسياسات والمؤسسات. وكما يؤكّد تعاهد التنمية للألفية، ينبغي أن تركز المعونة على البلدان الأفقر. لكن الضخّ الكثيف للموارد - المالية والتقنية - قد يخلق تشوّهات،

توظيف المعونة - وهي محوريّة في مبادئ الشراكة الأقوى التي ظهرت في مؤتمريّ مونترالي وجوهانسبورغ.

يُنظر إلى الحكم - أي السياسات والمؤسسات التي تنظّم تفاعلات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع - على أنه جزء من أساس النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستديمين. ولذلك، جعلت بلدان مانحة عديدة دعمها مشروطاً بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقوية الحكم - وأمّنت الدعم اللازم لذلك، عبر التعاون التقني في المقام الأول. وتعتبر إجراءات محاربة الفساد، وتبني سياسات اقتصادية واسعة صائبة، وتطبيق أنظمة فعالة وقابلة للمحاسبة عن استعمال الموارد العامة، أساسية لضمان ألا يتم هدر الموارد الخارجية. كما أن سيادة القانون، وتنفيذ العقود السليمة، والمؤسسات التنظيمية العامة القوية، هامة في أعمال اقتصاد السوق. وهذه عناصر مهمة للحكم الاقتصادي الصّالح.

لكن هناك أبعاداً أخرى للحكم هامة أيضاً. وكما حاول تقرير التنمية البشرية للعام 2002 أن يبرهن، فإن التنمية البشرية تتطلب حكماً ديموقراطياً يستجيب لاحتياجات الفقراء. ويتطلب الحكم الديموقراطي أكثر من سياسات ومؤسسات تضمن خدمات عامة فعّالة. إنه يتطلب مؤسسات وأنظمة عادلة، وأيضاً عمليات صنع قرار تعطي الناس حقّ المشاركة في إبداء الرأي وتتيح لهم إخضاع السلطات للمحاسبة. ولذلك، تُعتبر المؤسسات السياسية التي تعزّز صوت الناس ومحاسبة الحكومة هامة لتسريع التقدّم باتجاه الأهداف - على الرغم من أن جدول أعمال مناصراً للفقراء قد يتعارض مع المصالح المكتسبة للنخب (أنظر الفصل السابع).

طبّقت بلدان عدة برامج لتقوية الحكم الديموقراطي، فأطلقت إفريقيا مبادرة إقليمية رئيسية هي الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التي تشدّد كثيراً على الحكم. كما جعلت بلدان مانحة عديدة دعم الحكم من أولوياتها.

تتمحور القضية الثانية، أي ملكية القرار، حول تولّي البلدان إدارة نفسها. وأحد دروس التسعينات هو أنه لا يمكن تطبيق إصلاحات على السياسات ما لم تكن مرسخة بشكل عميق في التزام قُطري يُشرك جميع ذوي المصلحة في البلد. ويعزّز هذا الأمر الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسات عن الحكم والفائلة بأهمية المشاركة؛ لأن كيفية اتخاذ القرارات - أو عمليّتها المتعاقبة - أمر ذو أهمية. فمن الصعب الوصول إلى الملكية، عندما تكون القدرة والقوة غير مستويتين؛ ومعظم البلدان النامية لا تفتقر فقط إلى الموارد المالية، وإنما أيضاً إلى القدرة المؤسسية والبشرية لإدارة

يمكن لانعدام تنسيق الهبات

أن يقوّض أولويات البلد

المتلقّي. وقد وضع ذلك بالفعل

عبئاً مكلفاً على البلدان

المتلقية، التي تعاني خدمات

عامة فضفاضة أصلاً

ويسحق البرامج القطرية الضعيفة، ويؤدي إلى الأتكالبة على الموارد.

لتفادي نتائج كهذه، ينبغي وضع الموارد الخارجية ضمن برامج وعمليات قُطرية. ويتطلب ذلك دمج الأهداف والغايات وعمليات إعداد الميزانية والبرمجة والتخطيط القطرية - على المستويات المحلية والقطاعية والقطرية - التي تتطابق والموارد المالية الخارجية. وما ينبغي تقييمه هو الفجوة بين الموارد الخارجية الحالية والسياسات القطرية وبين الموارد الخارجية وإصلاحات السياسات المطلوبة لإنجاز الأهداف.

تلجأ معظم بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة، إلى ورقات الاستراتيجية لتخفيض الفقر كإطار عمل للاتفاقات مع الشركاء الخارجيين. وكما يقترح تعاهد الألفية ينبغي أن تقيّم هذه الورقات، ما هو ضروري لبلوغ الأهداف. ما يجري حالياً هو أن ورقات تحدّد غايات على أساس ما يمكن إنجازه واقعياً، أخذة في الاعتبار الموارد المتوافرة والسياسات السائدة. عوضاً عن ذلك، ينبغي تعيين الفجوات بين التمويلات المطلوبة لبلوغ الأهداف والتمويلات المتوافرة حالياً، وأيضاً مواطن ضعف الحكم والقدرة التي يلزم تجاوزها عبر السياسات والإصلاحات المؤسسية. أما تحديد الكيفية التي تُسدّ بها هذه الفجوات، وتُدْمَج بها النتائج في إطار ورقات الاستراتيجية لتخفيض الفقر، فسوف يتطلب التفاوض بشأنه مع كل بلد على حدة.

يمكن للتنسيق والحوار المحليين أن يساهما أيضاً في تقوية الإجماع على الأولويات بين البلدان المانحة وحكومات البلدان النامية. وتظهر تجربة تنزانيا كيف أن التنسيق المحلي للمعونة، القائم على ورقات الاستراتيجية لتخفيض الفقر، يمكن أن ينجح (الإطار 8.4).

كذلك يمكن إنشاء قنوات للموارد المطلوبة لإنجاز الأهداف عبر البرامج المتعددة الأطراف، الناقصة التمويل، مثل «الصندوق العالمي لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والسل والملاريا»، و«المجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية الدولية، والهيكلية المدمجة لتنمية القدرة في التجارة».

معالجة الانتقائية في المعونة: أداء البلد نسبةً إلى الحاجة. تتحوّل البلدان المانحة بهدف جعل المساعدات أكثر فعالية، نحو سياسة أكثر انتقائية. فقد بعث المانحون، الذين قدّموا تعهدات في مؤتمر مونتيبراي عام 2002، برسالة واضحة، وهي أنهم سيوفرون موارد أكثر إلى البلدان التي تُظهر التزاماً بتخفيض الفقر من خلال تبني سياسات مناصرة للفقراء، وتتخذ خطوات لتحسين الحكم، وتحقق بعض النتائج في الاتجاه الصحيح - بدلاً من مجرد إعلان النيّات والتوقعات. فمن دون سياسات اقتصادية سليمة، سوف تُهدّر على الأرجح دفعات مالية كبيرة. ومن دون حكم ديموقراطي يعطي الناس حق المشاركة، لن تؤدي جهود التنمية إلى تحسين وضع الفقراء.

الإطار 8.4

إعمال الشراكات التي تقودها الحكومة في تنزانيا

التمويل الأكثر توقعية. ومن شأن القيام بذلك أن يقوّي التخطيط، ويزيد من أثر المعونة (من خلال تنسيق أفضل)، ويعزّز الاستدامة، ويزيد المراقبة والمحاسبة.

تعني الروح القيادية الحكومية في العملية - المتممة بإصلاحات في الإدارة المالية والحكومات المحلية والخدمة المدنية - أن استراتيجية تخفيض الفقر برزت بوصفها إطار عمل النهج السياسي المركزي للبلد. وتتداخل البرامج القطاعية والموضوعات، وبعضها في بعض، ضمن إطار الاستراتيجية؛ كما تُبنى هيكل الحوار بين الشركاء والحكومة على أساس تطبيقها. وقد ضمن التزام الحكومة القوي بتخفيض الفقر أن تكون الاستراتيجية مكوّنة للميزانية القومية ولكل البرامج القطاعية. إضافة إلى ذلك، يضمن نظام مراقبة الفقر، المبكر والشامل، تغذية استرجاعية مستمرة بين توزيعات الموارد (المحلية والخارجية) والمحصّلات المرتبطة بالفقر.

إن لجنة مساعدات إنماء تنزانيا هي عنصر هام لبناء إجماع بين الشركاء كافة. وحينما تُرفق بهيكلية قوية للنهج السياسي والملمية القطرية المُنتجة، وبالجهود المُتّقة عليها لتنمية القدرة المحلية، فإن تجارب البلد الإيجابية تلقي الكثير من الضوء على ما يمكن تكراره في أمكنة أخرى.

تتبع حكومة تنزانيا وشريكاتها في التنمية نهجين متكاملين لتحسين تنسيق المعونة. وحددت استراتيجية تخفيض الفقر، في هذا البلد، برنامجاً إنمائياً متماسكاً واستراتيجياً؛ تدعمه «استراتيجية المساعدات لتنزانيا» التي ترسم دور الشركاء. والنتيجة هي عملية مُدارة حكومياً ومُنتجة على نحو واسع لتنسيق المساعدات الخارجية، لكن إنجازها لم يكن سهلاً. فحينما تأخّرت تنزانيا، وهي متلق كبير للمعونة، في إصلاحاتها الاقتصادية والبنوية عام 1995، شعر الشركاء بمخاوف جديدة بالنسبة إلى الحكم والمساءلة. وكنتيجة لذلك، قوّم الشركاء علاقتهم بتنزانيا، وربما، للمرة الأولى، راجعوا ممارساتهم الذاتية وبدأوا ينخرطون، بشكل بناء أكثر من السابق، في العمل مع الحكومة - متجنبين المشروطينة لمصلحة تعزيز الملكية القطرية وأخذين على عاتقهم القيام بمحاولات متّقة عليها لتنمية القدرة. ووجد تقيّم مستقلاً لشراكة التنمية أُجري عام 2002 أن العلاقات تحسّنت كثيراً عما كانت عليه، وأصبحت تؤمّن أساساً أكثر صلابة للفقر الممكن تحمّله.

تحدّد استراتيجية المساعدات لتنزانيا أولويات الحكومة لبناء القدرة باستعمال أنظمة تدبير قطرية للمعونة، بدلاً من أنظمة الإدارة المتوازية؛ كما تُشجع شركاء التنمية على تأمين

المصدر: Hendra and Courtndage 2003.

60 بلداً يخوض مثل هذه النزاعات أو أنه حديث العهد في التعافي منها - والعديد بينها من بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة. ومن الأهمية البالغة أن يدعم المانحون هذه البلدان لتتمكن من الخروج من أزمتها، ويذهبوا في دعمها إلى ما هو أبعد من المساعدات الإنسانية، نحو المعونة الإنمائية. ويرفض بعض المانحين دعم بلدان كهذه، لأن من الممكن تحويل الموارد عن هدفها باتجاه تمويل الجهود الحربية؛ لكن الأدلة تُظهر بوضوح أن حرمان مثل هذه البلدان من المعونة يُنتج معاناة إنسانية أكبر بكثير، ولا يؤدي إلى إنهاء النزاع. بالطبع، ينبغي أن يعي المانحون الاستعمال الخاطئ المحتمل للمعونة، كما في حالة سرقة الإمدادات الإنسانية أو استخدامها لإنجاز مكاسب سياسية، أو لتحقيق مزيد من الربح.

إن دعم سلطة الدولة حاسم أيضاً - لأنه حينما تنهار الدولة ينهار معها الاقتصاد، مما يقوّض رفاه الإنسان. وقد أظهرت بلدان عدة نجاحات مذهلة في الحفاظ على توفير الخدمات الأساسية خلال النزاع، أو حتى في تحسينها، محققة بذلك مكاسب مهمة في التنمية البشرية؛ كما في غواتيمالا ونيكاراغوا وسريلانكا (أنظر الفصل الثالث). وكان الفضل في ذلك غالباً لعمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية ومنظمات الإغاثة الأجنبية التي ظلت قادرة على الوصول إلى الناس المحتاجين.

تحسين ممارسات المعونة. لخصّ الرئيس البوليفي الأسبق خورخي كويروغا، منذ عهد قريب، المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم ممارسات المساعدات لكي يضمن المانحون والمتلقون وصول المساعدات إلى الفقراء. وقد صنّفها تحت لفظتين مُختزلتين: السيّد «دوكا» والسيّد «ليبو»

بالنسبة إلى البلدان المانحة - السيّد دوكا:

- **لامركزية صنع القرار.** لا يزال الكثير من صنع قرار المانحين مُمركزاً في عواصم البلدان المانحة، حيث تبني القرارات على القول مسبقاً بما يجب أن تكون عليه القيود والأولويات المحلية - في أمور مثل المياه والمدارس والصرف الصحي التي هي ضرورية في إنجاز الأهداف. ويعزز نزع مركزية القرار من مانحي الهبات، ووضعه في مستويات قطرية، دور المتلقين ويزيد من ملكيتهم للقرارات.
- **معونة غير مقيدة.** إن المعونة المقيدة ذات كلفة باهظة للمتلقين، ومن شأن فك قيودها أن يمنحهم قدراً أكبر من الخيارات ويجعلهم أكثر استعداداً لتقديم التنازلات وأقل قابلية للفساد.
- **المعونة التنازلية.** ينبغي أن تكون المعونة الممنوحة لمعظم بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة - ولا

وليس ثمة تأثير يُذكر للمعونة الممنوحة في غياب شروط مسبقة كهذه، والمحرّكة باهتمامات غير الرغبة في اجتثاث الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ولكن إذا كان معنى الانتقائية عدم المساعدة، فلن يمكن إنجاز أهداف التنمية للألفية. سوف يساعد توزيع المعونة بناء على انتقائية للسياسات بلداناً لديها سياسات جيدة ومؤسسات قوية. لكن هذا التوزيع من شأنه أن يخلف وراءه بلداناً ذات سياسات ومؤسسات ضعيفة. وهذه البلدان لا تحتاج فقط إلى الموارد المالية وإنما أيضاً إلى الدعم - التعاون التقني - لتقوية قدرة السياسات والمؤسسات. وهذا الأمر لا يتطلب تمويلات كبيرة، لكنه عنصر مهم من المساعدات الخارجية التي ينبغي تقديمها أيضاً بطريقة صائبة كما يناقش أدناه.

تقوية السياسات والقدرة المؤسسية. إن أكثر ما تحتاج إليه بلدان عديدة من المساعدة الخارجية هو تقوية السياسات والمؤسسات - إصلاح الحكم. وينبغي أن يكون بناء هذه القدرة محور تركيز لمعونات التنمية، ولكن ليس جزءاً مهيمناً من الموارد المالية المخصصة. فبناء القدرة لا يتطلب تمويلاً، بل تعاوناً تقنياً.

لكن للتعاون التقني سجلاً متفاوتاً - فهو في «إنجاز العمل» أفضل منه بكثير في تنمية القدرة القطرية. ووجدت تقييمات عدة أنه ما إن ينتهي الدعم الخارجي حتى تتبدد معه أيضاً نشاطات المشروع. أياً كانت القدرة التي نُميت، وقد تساجل المانحون والمتلقون، طوال أكثر من عقد، حول العوائق التي تقلل من تنمية القدرة، وسعوا وراء مناهج أكثر فعالية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي المنهج التقليدي القائم على إرسال مستشارين أجانب لتدريب الموظفين القطريين إلى تقويض ثقة هؤلاء الأخيرين بذواتهم. أما إرسال الموظفين القطريين إلى دورات تدريبية في الخارج تخوّلهم نيل الشهادات، فقد يزيد هجرة الأدمغة.

تبنت لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي في بداية التسعينيات مبادئ جديدة للتعاون التقني. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لا تزال فعّالة فإنها لم تطبق كلياً. ويدعو مشروع حديث العهد، أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى نموذج جديد ومبادئ جديدة لتنمية القدرة تعترف بأن القدرة هامة للتنمية بقدر ما هي السياسات الاقتصادية؛ وأن هذه القدرة ليست فردية فحسب بل مؤسسية واجتماعية، وأن المعرفة لا يمكن نقلها بل يجب تعلّمها. ويدعو النهج الجديد أيضاً إلى ممارسات جديدة لإعمال تنمية القدرة (الإطار 8.5).

تأمين المعونة للبلدان التي تخوض نزاعات أو تتعافى منها. تشكّل النزاعات السياسية العنيفة عائقاً كبيراً أمام أهداف التنمية للألفية. فهناك نحو

سوف يساعد توزيع المعونة بناء على انتقائية للسياسات بلداناً لديها سياسات جيدة ومؤسسات قوية. لكن هذا التوزيع من شأنه أن يخلف وراءه بلداناً ذات سياسات ومؤسسات ضعيفة

إعادة تركيز التعاون التقني على تنمية المقدرة

تم الاعتراف منذ زمن بعيد بأهمية ملكية البلد وقدرته القُطرية، لكن التعاون التقني غالباً ما يركّز على إنجاز العمل بدلاً من تنمية القدرة. ثمة عشرة مبادئ تُوفّر اقتراحات يمكن للمساهمين القُطريين والشركاء الخارجيين أن ينطلقوا منها للبحث عن نُهج واعدة لبناء القدرة:

- فكر واعمل وفق محصلات القدرة المستدامة. تقع تنمية القدرة في صلب عملية التنمية، وكل فعل ينبغي تحليله لرؤية ما إذا كان يخدم هذه الغاية.
- لا تستعجل. تنمية القدرة عملية طويلة الأجل، لا تُدعّن لضغوط الانتهاء من العمل، أو لإجراء إصلاحات تخديرية سريعة، أو لتحقيق نتائج قصيرة الأجل. فالاضطلاع بتنمية القدرة يحتاج إلى أفق زمني بعيد المدى، يُؤمل عليه.
- دقق عالمياً وأعد الابتكار محلياً. ليست هناك مخططات جاهزة، فتنمية القدرة تعني التعلّم؛ والتعلّم عملية طوعية تتطلب التزاماً واهتماماً حقيقيين. المعرفة

الامتيازات المكتسبة أمراً سهلاً. فمن الضروري تأسيس حوار صريح والانتقال إلى ثقافة جماعية من الشفافية لتخطّي هذه التحديات.

- ابقَ منهمكاً في ظروف صعبة. كلما كانت القدرة أضعف، صارت الحاجة أعظم. فالقدرة الضعيفة ليست حجة للانسحاب أو لترويج جداول أعمال خارجية؛ كما أن الناس يجب ألا يكونوا رهائن حُكم يُعوّزه حسُّ المسؤولية.
- تقبّل محاسبة المستفيدين النهائيين. حتى لو لم تستجب الحكومات لاحتياجات الناس، فمن الضروري أن يقبل الشركاء الخارجيون محاسبة مستفيديهم النهائيين، وأن يساعدوا على جعل السلطات القُطرية مسؤولة عن أعمالها. وتحتاج نُهج العمل إلى مناقشة ذوي المصلحة القُطريين لها ومفاوضتهم حولها.
- احترم القيم وعزّز احترام الذات. يمكن فرض قيم غريبة أن يقوّض الثقة، ويكمن احترام الذات في الملكية والتمكّن.

- لا يمكن نقلها؛ بل ينبغي اكتسابها.
- استعمل قدرات موجودة بدلاً من إيجاد قدرات جديدة. يعني هذا الأمر ضمناً استعمال الخبرات القُطرية في المقام الأول، وتقوية المؤسسات القُطرية، وحماية رأس المال الثقافي والاجتماعي.
- أدمج المُدخلات الخارجية في الأولويات والعمليات والأنظمة القُطرية. ينبغي أن تتوافق المدخلات مع المطلب القُطري وتستجيب للاحتياجات والإمكانات القُطرية. وحيثما لا تكون الأنظمة القُطرية قوية بما فيه الكفاية، ينبغي إصلاحها وتقويتها، لا تجاؤها وتجاهلها.
- أسس محفّزات لتنمية القدرة. تشكّل التشوّهات في التوظيف العام عوائق كبيرة أمام تنمية القدرة. وينبغي جعل الدوافع الخفية والمحفّزات المنحرفة في خدمة هدف تنمية القدرة.
- تحدّئ المواقف الذهنية الثابتة وتفاضلات القوة. ليست تنمية القدرة معتمدة على القوة، وليس تحدي

المصدر: Lopez and Thieson 2003

الأساسية - إذا توافرت الظروف السليمة في موقعها الصحيح. (أنظر الفصل السابع).

- الإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الديمقراطي. تتطلب محاربة الفساد مؤسسات قوية؛ والمؤسسات الديمقراطية تعطي الناس حقّ المشاركة في القرار، وتجعل صانعي القرار عرضةً للمحاسبة من جانب الشعب.
- المشاركة الشعبية في نشاطات التنمية. على العموم، تُنتج المشاركة الشعبية الأوسع محصّلاتٍ تنموية أفضل، وبخاصة لصالح الفقراء.
- توزيع تصاعدي وأكثر إنصافاً للموارد. توزّع الموارد في الأغلب الأعمّ بطريقة غير منصفة - ولهذا تحتاج إلى تعديل.
- إشراف المجتمع المدني والأفراد والمنظمات اللاأحكومية. إن يقظة المواطنين قاطبةً جوهريةً لضمان محاسبة المؤسسات العامة وصانعي القرار.

تخفيف أعباء الديون - أسرع وأعمق

ثمة بلدان عديدة ذات أولوية قصوى وأولوية متقدّمة، مثقلة بالديون، وثلاثا هذه البلدان (42 من 63) مؤهّل للتخفيف من أعباء الدين في إطار «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون». (هناك فقط 11 من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست من بلدان الأولوية القصوى أو الأولوية المتقدّمة). وسوف يساعد التخفيف

سيما المثقلة بالديون أو الأقل نمواً - على هيئة هبات؛ لأن المزيد من القروض لن يكون من شأنه سوى الإضافة إلى أعباء ديون لا تُحتمل أصلاً.

- تنسيق مشاريع الهبات وبرامجها. من الممكن أن يخفف التنسيق الأفضل بين المانحين من الأعباء الإدارية عن حكومات البلدان الفقيرة ويساعدها على تنظيم مداخيل الهبات وفق الأولويات القُطرية. وقد أظهرت تجارب حديثه العهد قيمة البرامج القطاعية الواسعة بالنسبة إلى الأنظمة الصحية (أنظر الفصل الرابع). وينبغي أن يمول المانحون أيضاً التكاليف الدورية - التي غالباً ما تشكل مأزقاً حرجاً.
- الخضوع للمحاسبة العامة بناء على نتائج البرامج. ينبغي أن يكون أساس جميع آليات توفير المعونة مدعماً بالمحاسبة. لكن المحاسبة في علاقات المعونة غالباً ما تكون أحادية الجانب، مشدّدة على خضوع المتلقين قانونياً لمحاسبة المانحين، وخضوع المانحين لمحاسبة دافعي الضرائب. بل إن ثمة مظهرأ آخر من مظاهر المحاسبة أكثر أهمية من ذلك - وهو الخضوع لمحاسبة المستفيدين الذي لا يتأطر بالمال المُنفق بل بالنتائج المُحصّلة.

بالنسبة إلى البلدان المتلقية - السيد ليبو:

- الحكومة المحلية وإبطال المركزية. يمكن للحكومات المحلية، وهي أقرب إلى الناس وأكثر استجابة لهم، أن تكون المحرّكة الأساسية لتوسيع خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات

وهبات وقروض جديدة لمساعدة البلدان الفقيرة على سداد القروض القديمة، مما يشكل استعمالاً غير فعال لأموال المعونة الجديدة¹⁰.

مع مطلع العام 2003 كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد أفادت 26 بلداً¹¹؛ ثمانية منها بلغت مراحل الإتمام؛ أي أنها قد أعفيت من بعض ديونها. وهناك ثمانية عشر بلداً آخر وصل إلى مراحل القرار، مما يعني أنها ستبدأ بالاستفادة من تخفيفات خدمة الدين. وقد انخفضت خدمة الدين بالنسبة إلى هذه البلدان من 3.7 بليوناً في 1998 إلى 2.2 بليون عام 2001، أو من 17.5 بالمائة من الصادرات إلى 9.8 بالمائة. ومقارنة بالعامين 1998-1999، فإن دفعات خدمة الدين السنوية بين 2001-2005 ستكون أقل بنسبة الثلث (أي نحو 1.2 بليون بالسنة).

تستعمل الحكومات في البلدان الستة والعشرين مذكرات من إعفاءات ديونها لزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، مع حوالي 40 بالمائة موجهة إلى التعليم، و 25 بالمائة إلى الصحة. وقد حققت أوغندا تقريباً شمولية الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ وتخطط مالي وموزامبيق والسنگال لاستعمال ديونها المحررة لزيادة الإنفاق على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز¹². كما تُظهر مراجعة أخرى أجريت على عشرة بلدان إفريقية، وصلت إلى مرحلة القرار، زيادات واضحة في الإنفاق العام (الرسم 8.5)¹³. مع ذلك، فإن خطوات التخفيف من أعباء الدين ليست بالعمق ولا بالسرعة الكافيين، ولم يستند منها

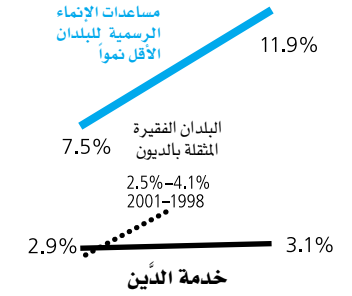
من أعباء الدين، الهام من أجل بلوغ الأهداف، في وضع هذه البلدان على طريق التنمية المستدامة، ويُفرض عن موارد يمكنها تمويل إنفاق اجتماعي إضافي والقيام باستثمارات أخرى ذات أولوية؛ حددها تعاهد التنمية للألفية.

السير قُدماً لتحقيق التزامات التخفيف من أعباء الدين

ألزمت البلدان المانحة نفسها منذ منتصف التسعينات بمعالجة أزمة المديونية في البلدان الفقيرة وضمان ألا يواجه أي منها عبئاً لا يستطيع تدييره. ففي العام 1996، قُدم المانحون مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيض الدين وإطلاق التمويلات لدعم تخفيض الفقر (الإطار 8.6). وقد حث على هذه المبادرة ضغط مارسته جوبيلي 2000، وهي حملة عالمية للعمل على التخفيف من أعباء الدين. حاجّ القائمون بالحملة، على نحو مقنع، بأن ديون البلدان النامية لمؤسسات جيدة التمويل مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولحكومات بلدان غنية، كانت عبئاً غير منصف على الفقراء الذين يدفعون ثمن ديون غالباً ما جلبها قادة فاسدون أطيح بهم مذكاً. وحاجُّوا بأن الديون كانت تأخذ موارد مهمة من ميزانيات الحكومة، تاركة القليل للرعاية الصحية والمدارس والمياه المأمونة. دفعت أسباب أخرى بالبلدان الغنية إلى إلغاء بعض الديون. فقد وجدت نفسها حبيسة «سداد الدين بالدين» - دورات لا تنتهي من إعادة جدولة الديون،

الرسم 8.4 الأشد فقراً؛ عالقون بين المعونات الهابطة والديون الثابتة

نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً 1990-2001



المصدر: Human Development Report Office calculations based on data from OECD, Development assistance Committee 2003c and debt service data from World Bank 2003i.

الإطار 8.6

ما هي مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون»؟

1500 دولار (من حيث معدل القوة الشرائية) في العام 2001، ولديها كلها سجلٌ متدنٍ في دليل التنمية البشرية. وبين 1990 و 2001 نمت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمعدل 0.5 بالمائة سنوياً فقط. تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إفراطاً في الدين منذ عشرين سنة على الأقل؛ وبحسب معايير البلدان الفقيرة، كانت نسب الدين إلى الصادرات عاليةً أصلاً في الثمانينات. في الوقت نفسه، تلقت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مساعدات إنمائية رسمية كبيرة. وبلغ معدل صافي التحويلات من مثل هذه المعونات نحو 10 بالمائة من إجمالي ناتجها القومي في التسعينات، بالمقارنة مع 2 بالمائة لكل البلدان الفقيرة. وحتى يومنا، هذا وصل 26 من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نقطة اتخاذ القرار ووصل ثمانية إلى نقطة الإتمام (هي بنين وبوليفيا وبوركينا فاسو وماليزيا وموزامبيق وتنزانيا).

التزامها بتطبيق الاستراتيجيات المركزة على تخفيض الفقر وبناء الأسس لنمو اقتصادي مستدام. يحدث التخفيف من أعباء الديون في خطوتين:

- عند نقطة اتخاذ القرار، يحصل البلد على تخفيف من أعباء خدمة الدين، بعد أن يكون قد أظهر التزاماً ببرنامح صندوق النقد الدولي وتقدماً في تنمية استراتيجية قومية لتخفيف الفقر.
- عند نقطة الإتمام، يحصل البلد على تخفيف من أعباء الأسمم بعد موافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ورقة استراتيجية لتخفيف الفقر التي يتقدم بها ذلك البلد. ويحق للبلد الحصول على تخفيف الدين من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف بنسبة 90 بالمائة على الأقل، لكي يجعل مستويات الدين محتملة. من بين 42 بلداً مشاركاً في المبادرة، ثمة 32 في إفريقيا جنوب الصحراء؛ لا يتعدى الدخل الفردي في أي منها

هناك هدفان لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقت عام 1996 صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصادقت عليها 180 حكومة. الأول، هو تخليص بلدان معينة متدنية الدخل من ديونها غير المحتمل للمانحين. والثاني، هو الحُص على الإصلاح والسياسات الصائبة للنمو، والتنمية البشرية، وتخفيف الفقر. توفر الهيكلية المعززة للمبادرة المذكورة، التي تمت الموافقة عليها في 1999، معياراً أهليةً أوسع مدى ويزيد من تخفيف الدين. ولكي تكون البلدان مؤهلة، فمن الواجب أن تكون مؤهلة لمساعدات تنازلية جداً مثل تلك التي توفرها رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ومشروع صندوق النقد الدولي لتخفيف الفقر وتسهيل النمو. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تواجه البلدان ديناً غير محتمل حتى بعد التطبيق الكامل للأليات التقليدية لتخفيف الدين. كما يجب أن يكون لديها سجلٌ يُثبت

المصدر: World Bank 2003c; IMF and IDA 2003; Bridsall, Williamson, and Deese 2002

عدد كافٍ من البلدان. فبحسب الجدول الأساسي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هناك 19 بلداً كان يُفترض أن تبلغ الآن مرحلة الإتمام لا 7 فقط. وسوف يتطلب إنجاز الأهداف موارد إضافية - على الأقل 50 بليون دولار في العام إضافة إلى الموارد التي تجري تعبئتها محلياً. ويمكن أن يساهم تخفيف إضافي من أعباء الدين بملء هذه الثغرة.

ثمة قلق أيضاً من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين لن تكون كافية لكي تتجو البلدان من أشارك ديونها. فبين البلدان الثمانية التي بلغت مرحلة الإتمام، عاد إثنان إلى منسوب قيمة صافية من الدين على الصادرات يفوق 150 بالمئة - وهي العتبة التي تُعتبر استدامة في ظل المبادرة. وقد احتُسبت التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال فترة ازدهار اقتصادي عالمي. واعتمد هذا التحليل على ثلاثة افتراضات، برهنت مذكاً عن تقاؤلية مفرطة:

- الصادرات تزداد. يجب أن تتنامى الصادرات خلال العقد التالي بنسبة مضاعفة تقريباً عما كانت عليه خلال التسعينات، إذا كان للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين أن تخدم ديونها. وسوف يتطلب ذلك تحسين معدلات التجارة الخارجية لهذه البلدان بنسبة 0.5 بالمئة سنوياً، على الرغم من أنها تراجعت بنسبة 0.7 بالمئة خلال التسعينات.

- الاستدانة تنخفض. من المتوقَّع انخفاض الاستدانة السنوية الجديدة من 9.5 بالمئة إلى 5.5 بالمئة من إجمالي الناتج القومي، ومن المتوقَّع تضاعف الهبات. لكن الحاصل فعلاً هو أن بضعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالدين تستدين بنسب أعلى من معدلات الفائدة المتوقعة.

- الصدمات لن تهتم كثيراً. لكن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالدين غير حصينة في مواجهة القحط والفيضانات والنزاعات الأهلية وأسعار السلع المنخفضة بسرعة¹⁴.

ما الذي ينبغي فعله؟

لم تؤمَّن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين استدامة دين كافية للعدد الكافي من البلدان، وتحتاج بالتالي إلى تعزيز إضافي، لا سيما إذا أُخذت في الاعتبار الاحتياجات التمويلية الأكبر لإنجاز أهداف التنمية للألفية. والتخفيف من أعباء الدين هو أكثر فعالية من المعونة كطريقة من المانحين لمساعدة البلدان الفقيرة على إنجاز الأهداف، لأنه يؤمَّن تمويلًا أكثر مرونة؛ كما أنه يستهدف البلدان المحتاجة. وحين لا يكون التخفيف مقيداً فإنه يوفِّر دعماً للميزانية يمكن

استعماله في الأولويات القطرية المحددة بموجب استراتيجيات تخفيض الفقر.

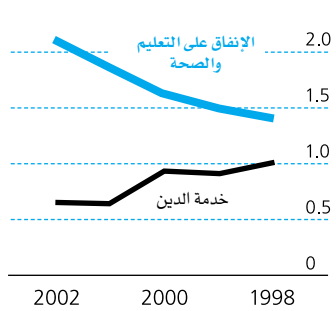
تدعيم الصلات بالأهداف. كما هو موصى به في تعاهد التنمية للألفية، ينبغي تقييم متطلبات التمويل للأهداف في ورقات الاستراتيجية لتخفيض الفقر على نحو واضح. وينبغي أن تمتد تقييمات تحمُّل الدين من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أبعد من مجرد القدرة على خدمة الدين كي تصل إلى إطلاق موارد كافية لبلوغ الأهداف.

زيادة التخفيف من الأعباء. ينبغي تقييم القدرة على خدمة الدين بالنسبة إلى احتياجات البلد لإنجاز الأهداف. وللعديد من البلدان، يتطلب هذا الأمر إنفاً كلياً للديون. فمقياس «التصدير- الدين»، الذي يقيس مدى تحمُّل البلدان الفقيرة للديون، لا يولي أي اهتمام يُذكر لاحتياجات الفقراء. وإذا ما أرادت البلدان المتلقية والجهات المانحة منع انحراف الموارد من استثمارات في مجالات اجتماعية أساسية إلى سداد الدين، فإن المقياس المقترح لتحمُّل الدين ينبغي أن يكون: نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ويمكن أن توسَّع البلدان الغنية من تخفيف أعباء الدين حتى تهبط نسبة خدمة الدين إلى ما دون 2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. (يجمع معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالدين نحو 20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عبر العائدات الضريبية، وستكون نسبة 10 بالمئة من عائدات الضرائب معقولة لتسديد خدمة الدين)¹⁵.

توفير ضمان أفضل ضد الصدمات. إن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين عُرضة، بصورة خاصة، للكوارث الطبيعية وانحيارات أسعار سلعها المصدرة. ويدعو اقتراح خلّاق إلى تقديم تسهيلات لهذه البلدان في الحالات الطارئة. فحين تؤدي الصدمة إلى خدمة دين تزيد نسبتها على 2 بالمئة من إجمالي الناتج القومي، يمكن أن يمول التمويل الخارجي، بحسب هذا الاقتراح، خدمة الدين أبعد من العتبة¹⁶.

ثمة أفكار أخرى خارج الإجراءات الحالية، المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، جديرة بالاعتبار. فقد اقترحت حملة «جوبيلي ريسيرتش» التي خلفت «جوبيلي 2000» برنامجاً لإعادة هيكلة الديون خاصاً بأهداف التنمية للألفية؛ يدعو إلى معالجة كل قضية على حدة، بحيث تنظر فيها هيئة أو محكمة مستقلة تحكم في الالتماس الذي يتقدّم به البلد المستدين للحماية من الدائن (الإطار 8.7). ولكن قد تكون هناك عواقب غير مقصودة - تحرّف الموارد بعيداً عن برامج مساعدات الدائن. وعلى عكس مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، فإن هذا البرنامج يفتقر إلى آلية لضمان استعمال الموارد المحرّرة في تخفيض الدين.

الرسم 8.5
تحوّلات في الإنفاق من خدمة الدين إلى التنمية البشرية في عشرة بلدان تستفيد من تخفيف أعباء الديون المثقلة بالدين
بلايين الدولارات الأميركية



المصدر: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لجنة مساعدات التنمية 2003a

مقترح إعادة هيكلة الدين بغيّة الوصول إلى الأهداف

قامت «حركة جوبيلي 2000»، منذ العام 1995 بحملات لحل أزمة المديونية الدولية. واقترحت «أبحاث جوبيلي»، التي خلفت الحركة، نهجاً راديكالياً جديداً يتبع ثلاثة مبادئ:

طبّق العدل والمنطق لحلّ أزمات المديونية

لن يكون أي طرف من أطراف أزمة المديونية قادراً على التصرف كمدعٍ وقاضٍ وهيئة محلفين في محكمة الدّين الفائتة.

إعترافاً بمسؤوليات كلاً من المدينين والدائنين في الأزمة

في ظل الإجراءات الحالية، تقع المسؤولية الكبرى على عاتق المدينين. وأي تقويم لكيفية توزيع الخسائر سوف يضع في الحسبان مصالح الدائنين، ولكن ينبغي أن يضع أيضاً ضرورة حماية حقوق الإنسان وكرامة أبناء الأمة المدينة.

إضمن عملية مفتوحة، شفافة، قابلة للمحاسبة إن الديون ممتلكات ومسؤوليات عامة. وهناك ثلاثة أطراف في أي أزمة دين - الدائنون والمدينون ودافعوا الضرائب - فالثلاثة كلهم ينبغي أن يشاركوا في حل

المصدر: Pettifor and Greenhill 2003

التجارة: استغلال الفرص المتاحة - أم لا

صادرات السلع، الخدمات والدخل (بلايين الدولارات الأمريكية عام 1995)	1990	2001
تنمية بشرية عالية	3,959	7,602
تنمية بشرية متوسطة	780	1,599
تنمية بشرية متدنية	41	61

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على بيانات من مخفّض التضخّم للصادرات والنتاج المحلي الإجمالي، من البنك الدولي 2003i

تصعب الأسواق العالمية الشديدة التنافسية مهمة - تنويع الصادرات على بلدان التنمية البشرية المتدنية. فقد ازدادت المتطلبات في ظل الأسواق المفتوحة ورأس المال والموارد التقنية والبشرية، ويطالب المشترون العالميون بنوعية عالية وموثوقة للسلع من المزوّدين في البلدان النامية. وتعطي هذه الاتجاهات العامة قيمة أعظم للمعرفة والمهارات والمرونة، كما أنها تزيد من الضغط على البلدان الأفقر - الأقلّ مهارة وأدخراً وقدرة على التكيف مع بيئات متغيرة¹⁸.

سوف يؤدي التقدم الأسرع في بلوغ أهداف التنمية الألفية - خصوصاً في مجالي التعليم والصحة - إلى مساعدة البلدان على تقوية صادراتها. ويشكّل الأشخاص ذوو التعليم الجيد والمتعمقون بصحة سليمة، قوة عمل أقدّر على التكيف، ويجعلون الاقتصاد أكثر إنتاجية. ويبدّل هذا الأمر أنماط التجارة - من تصدير السلع الأساسية إلى تصدير بضائع أكثر تصنيعاً، ومن تصدير بضائع مصنّعة بمهارات متدنية إلى أخرى أكثر اعتماداً على المهارات العالية¹⁹.

ما الذي ينبغي فعله؟

هناك مجال شاسع أمام البلدان الغنية كي توسّع من فرص البلدان الفقيرة لدخول السوق وتعزّز الواردات منها عبر تخفيض التعريفات الجمركية والإعانات المالية الحكومية؛ إذ على الرغم من بعض المبادرات الهامة الحديثة العهد، تبقى سياسات التجارة في البلدان الغنية تمييزية بدرجة عالية ضد المنتجات الآتية من البلدان الأفقر - لا سيما في مجال الزراعة والمنسوجات. وكان أهم توقّعات البلدان الفقيرة خلال جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية الدولية (1986-94) أن تفتح البلدان الغنية أسواقها في هذين القطاعين، لكن النتائج كانت مخيبة للأمال إلى حد كبير. فالإجراءات الجمائية في معظم البلدان الغنية تبقى عالية للغاية، وعبر وسائل متنوعة²⁰.

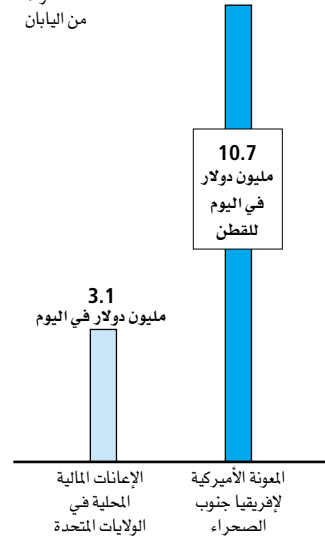
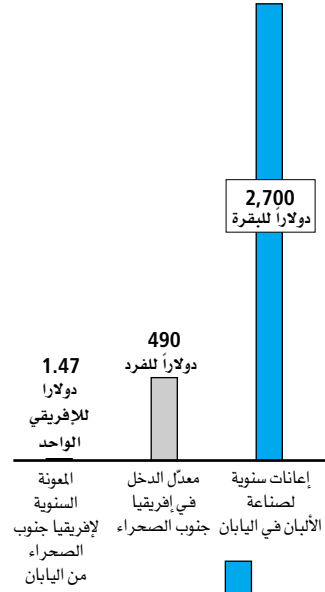
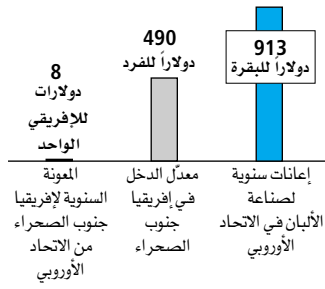
التجارة - فتح الأسواق، تخفيض الإعانات المالية الحكومية

إن أحد أسباب مشكلة الدين هو اعتماد معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون اعتماداً كبيراً، مثل غيرها من البلدان الفقيرة، على تصدير السلع الأولية - التي عانت من أسعار متدنية. فالبلدان التي تعتمد على صادرات كهذه، يخلفها النمو الاقتصادي العالمي وراء الركب. (أنظر الفصل الثالث)¹⁷. وعلى الرغم من أن المعونة والتخفيف من أعباء الدين ضروريان لوضع العديد من البلدان النامية في المسار الصحيح، فإنهما لا يشكلان حلاً دائماً.

تغيير أنماط التجارة

تحتاج البلدان النامية، لكي تنافس في الاقتصاد العالمي وتزدهر فيه، إلى دفع نموها بنفسها؛ كما تحتاج إلى أن تصبح منافسة في المنتجات المتنوعة التي تصدّرها إلى بلدان أخرى. غير أن بلدان التنمية البشرية المتدنية كانت بطيئة في زيادة صادراتها أو تنويعها (الجدول 8.1).

الرسم 8.6
الأبقار والقطن تتلقى من المعونة
أكثر مما يتلقاه الناس، 2000
بلايين الدولارات الأميركية



المصدر: Birdsall and Clemens 2003b

الجدول 8.3
التعريفات والتخفيضات في جولة ما بعد أوروغواي في بلدان ومجموعات مختارة
(نسبة مئوية)

فئة المنتج	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	البلدان الفقيرة	البلدان الغنية
الزراعة	15.7	10.8	17.4	26.9
المسوجات	8.7	14.8	21.2	2.6
المعادن	1.0	1.1	10.8	-3.4
الكيميائيات	3.8	2.5	12.4	-3.7
	-5.9	-1.5	-43.0	-26.9
	-2.0	-2.0	-8.5	8.4
	-3.3	-3.8	-9.5	0.9
	-3.3	-4.9	-9.7	2.2

a. تستثني البيانات الأسماك وتشمل متوازيات التعريفات لحواجز من غير التعريفات.
المصدر: Finger and Harrison 1996

وتخضع بلدان منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي الصادرات لمروحة واسعة من الكوتا، لا سيما في ما يتعلق بالملابس والأحذية - وهي منتجات تعتمد على كثافة اليد العاملة التي يمكن أن تشكل ميزة تنافسية للبلدان النامية. والمتفرض إلغاء الكوتا على الملابس والمسوجات مرحلياً بحلول العام 2005، لكنها بقيت في العام 2002 متحكّمة بمعظم منتجات الملابس كما كان عليه الحال في الثمانينات. ويثير هذا الاقتدار إلى التقدم شكوكاً حول جدية بلدان منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي في الوفاء بالتزاماتها للعام 2005.

- الإعانات المالية للتصدير. يبدو أن الطريقة الأخرى التي تميل فيها البلدان الغنية كفة الساحة التجارية، ليست لها في ظاهرها أي علاقة تُذكر بالتجارة. فالبلدان الغنية تقدم معونات مالية ضخمة، بدرجات مختلفة، إلى منتجي الأغذية المحليين فيها. وهذه الإعانات ضخمة جداً - مجموعها 311 بليون دولار في السنة. بحيث تؤثر على أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية، مسببةً ضرراً مباشراً للبلدان الفقيرة (الإطار 8.8). وقد ساهمت صادرات السوق الأوروبية التي تتلقى الإعانات الحكومية في هبوط صناعة مشتقات الحليب في جامايكا والبرازيل، وصناعة السكر في جنوب إفريقيا²⁵. لقد زاد منتجو القطن في غرب إفريقيا من فعالية قطاع القطن لديهم، محققين تكاليف إنتاج تنافسية؛ لكنهم لا يستطيعون منافسة مزارعي البلدان الغنية الذين يتلقون الإعانات الحكومية (الإطار 8.9). وبالفعل، فإن الإعانات التي تقدّمها منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي للشخص الواحد في مجال الأبقار وحيبيات القطن أعلى بكثير من المعونة التي تقدمها للشخص الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء (الرسم 8.4). وتتجاوز المعونات الزراعية الحكومية السنوية في البلدان الغنية كل المداخيل القومية مجتمعة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء (الرسم 8.7).

وافقت البلدان خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد عام 2001 في الدوحة، قطر، على الإلغاء التدريجي لمعونات الصادرات الزراعية - مع أنه

التعريفات الجمركية. تضع معظم البلدان الغنية تعريفات جمركية أعلى على السلع الزراعية والمصنّعات البسيطة - وهي البضائع نفسها التي تنتجها البلدان الفقيرة ويمكنها تصديرها. فالتعريفات الجمركية الزراعية التي تضعها بلدان منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي تميّز بشدة ضد المنتجات الزراعية المنخفضة الثمن للبلدان النامية (الجدول 8.3)، كما تظل التعريفات الجمركية المفروضة على أصحاب الصناعات البسيطة من البلدان النامية عالية كذلك. ففي التسعينات، كان معدل تعرفه منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي على البضائع المصنعة الآتية من البلدان النامية 3.4 بالمئة، أي أكثر بأربعة أضعاف من معدل 0.8 بالمئة المفروض على صناعات بلدان المنظمة نفسها. وتصدر بنغلادش مثلاً بضائع قيمتها نحو 24 بليون دولار إلى الولايات المتحدة سنوياً وتدفع 14 بالمئة مقابل التعريفات الجمركية - بينما تصدر فرنسا أكثر من 30 بليوناً وتدفع واحد بالمئة مقابل التعريفات²¹. أكثر من ذلك، أن مفاوضات الأوروغواي لم تغير أيضاً التعريفات القصوى (التي تزيد على 15 بالمئة) المفروضة على العديد من صادرات البلدان النامية - خضعت 60 بالمئة من واردات كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة من بلدان نامية للتعريفات الجمركية القصوى²².

كذلك تواجه البلدان الأفقر في كثير من الأحيان تصاعداً في التعريفات الجمركية - تعرفات أعلى إذا ما حاولت تصنيع صادراتها بدلاً من مجرد تصدير منتجات أولية. وفي نيوزيلاندا، تفرض «ضريبة التنمية» هذه تعرفه 5 بالمئة على حبوب البن، وتعرفة 15 بالمئة على البن المطحون²³ - وفي اليابان، تعرفه 0.1 بالمئة على المسوجات الخام و 8.6 بالمئة على المسوجات المعالجة كلياً²⁴.

- الحصص النسبية/الكوتا. تتخذ هذه السياسة التمييزية نفسها شكلاً أقصى في الحصص النسبية للواردات. فإضافة إلى جعل منتجات البلدان النامية أقل تنافسية، لا تسمح الكوتا المفروضة على هذه المنتجات بتجاوز نسبة معينة تتيح لها التنافس إطلاقاً.

الامتداد الدولي الطويل للإعانات المالية المحلية

ما هو وضع المستهلكين في البلدان الفقيرة؟ إذا كانت العوامل الأخرى متساوية، فإن الإعانات الحكومية في البلدان الغنية تؤدي حتماً إلى تخفيض الأسعار التي يدفعونها للغذاء المستورد، ولذا ينبغي أن يستفيدوا. لكن، توجد في العديد من البلدان الفقيرة شريحة كبيرة من المستهلكين هم أيضاً منتجون زراعيون. وأناس كهؤلاء يتأثرون على نحوين بسبب المعونات المحلية للبلدان الغنية: فالغذاء الذي يشترونه أدنى ثمناً، لكن مداخيلهم أدنى مستوى بسبب الأسعار الأدنى التي يتلقونها لقاء الغذاء الذي ينتجونه.

إذاً، فمسألة ما إذا كانت الإعانات تزيد الفقر أو تخفضه في البلدان الفقيرة أمر يعتمد على عدد الفقراء في تلك البلدان الذين يكسبون رزقهم من بيع الغذاء. وقد وجدت دراسة حديثة العهد أن إزالة الإعانات المالية الحكومية يضرّ بالفقراء على المدى القصير، حينما يكون أقل من نصفهم قاطنين في مناطق ريفية. لكن ثلاثة أرباع الناس في البلدان النامية المتوسطة هم من سكان الأرياف - وفي أفقر البلدان الإفريقية والآسيوية يتجاوز عددهم 90 بالمئة. تستفيد البلدان المعتمدة على استيراد الأغذية من الأسعار العالمية الأدنى. لكن الأسعار المتدنية تؤدي على الأمد الطويل إلى كبّح المحضرات للاستثمار، مما يؤدي إلى ركود قطاع اقتصادي هام يعتمد عليه الكثير من الفقراء. ويترك هذا الأمر مزارعي البلدان الغنية بوصفهم المستفيدين الوحيدين الحقيقيين من الإعانات المالية الحكومية، مع وفرة من الخاسرين عبر العالم.

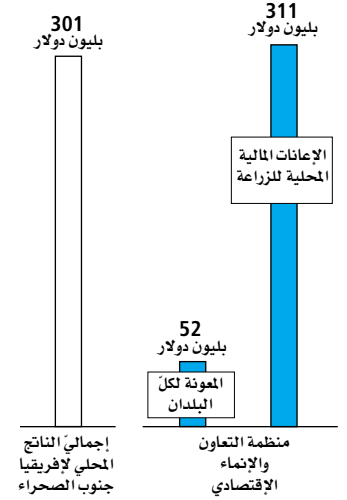
تؤدي الإعانات المالية التي تقدمها حكومات البلدان الغنية لمزارعيها إلى جعل مزارعهم أكثر ربحاً؛ ممّا يشجعهم على زيادة الإنتاج وتخفيض أسعار المحاصيل. والنتيجة: منتجات زراعية وفيرة ومتدنية الثمن.

من هم الرايحين والخاسرون؟ من الواضح أن المنتجين المحليين يربحون ويحققون مكاسب أعلى، ولكن ممّا لا لبس فيه أن المستهلكين المحليين يخسرون. فهم يدفعون أقل للغذاء، لكنهم يدفعون أكثر في الضرائب لتغطية الإعانات - والتأثير السلبي يفوق الإيجابي أهمية. إضافة إلى ذلك، فإن الإعانات متحصّرة بشدة لكبار المنتجين؛ حيث تقدّر المفوضية الأوروبية، باستثناء اليونان، أن نصف كل الإعانات المالية يذهب إلى 5 بالمئة فقط من المزارع.

لكن التأثير يتجاوز الحدود القطرية؛ إذ يتوجب على المنتجين في بلدان فقيرة التنافس مع منتجين يتلقون الإعانات في بلدان غنية. كما أنهم لا يستطيعون في كثير من الأحيان تصدير منتجاتهم إلى بلدان غنية لأن أسعارهم غير المدعومة حكومياً لا يمكنها منافسة أسعار أدنى من أسعار السوق يعرضها مزارعون في البلدان الغنية. (مثلما هي حالة السكر في الولايات المتحدة). وقد لا يقدرون حتى على بيع منتجاتهم في أوطانهم، لأن تدفق الإنتاج الزراعي المدعوم بالإعانات في البلدان الغنية قد يحقق فائضاً يُصدّر إلى البلدان الفقيرة بأسعار لا يسع أي منتج محلي مجاراتها (كما هي حالة الحليب الأوروبي).

المصدر: Cline 2002

الرسم 8.7 الإعانات المالية الزراعية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقزّم المعونة، 2001



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لجنة مساعدات التنمية a.2003. الجدولان 12 و15 في المؤشرات

على الرغم من تنوع التقديرات في ما يتعلق بالفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان الفقيرة من تحرير التجارة في البلدان الغنية، فإن معظم هذه التقديرات يظهر مكاسب ضخمة. فالتأثيرات السكّونية وحدها - تلك التي تأخذ البنية الاقتصادية الحالية للبلدان الفقيرة - ستكون مساوية تقريباً للمستويات الحالية من المساعدات الخارجية. هذا لا يعني أن تحرير التجارة يمكنه، أو ينبغي له، أن يعوّض عن المعونات؛ التي تمثّل عاملاً حاسماً بالنسبة إلى بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة في المعالجة الفورية للمقيّدرات البنوية الحائلة دون إنجاز أهداف التنمية للألفية. فسوف يستغرق تحقّق المكاسب المتأتبة من التجارة لهذه البلدان وقتاً أطول، فيما تميّ قدرة الاستجابة لفرص جديدة.

تملك بلدان التنمية البشرية المتوسطة، المصدرة للذرة والأرز والقطن والسكر وغيرها من السلع الزراعية، القدرة على تصدير الملابس والأحذية والبضائع المصنعة الأخرى أيضاً. بالتالي، فسوف يعود إليها الكثير من مكاسب تحرير التجارة في البلدان الغنية. لكن البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية يمكن أن تستفيد أيضاً، وبخاصة تلك التي تصدر سلعاً مثل القطن والبن.

لم يُحدد جدول زمني لذلك. ومن الواضح أن هذا الجدول الزمني جوهري إذا كان يراد لإعلان الدوحة أن يكون له أي معنى²⁶.

إن الحل الحقيقي الطويل الأمد للبلدان التي تعتمد على السلع هو تنويع قطاعاتها التصديرية، وبخاصة الصناعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة؛ لكن المجتمع الدولي يستطيع على الأمد القصير أن يعالج التصاعدية القصوى في أسعار البضائع. ومن غير المرجح أن تحظى مقاربات تثبيت الأسعار عبر الاتفاقيات الدولية - التي جرّبت في السبعينات والثمانينات ثم نبذت - بالكثير من الدعم، نظراً إلى سجلها الرديء. ويمكن لتسهيلات الطوارئ بناء ضمانات في اتفاقية التخفيف من أعباء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع تزويد تخفيضات إضافية من أعباء الدين بعد الصدمات الخارجية المنشأ، مثل الهبوط الفجائي في الأسعار العالمية لصادرات بلد معين²⁷. إضافة إلى ذلك، ينبغي تعديل اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة لضمان ألا توضع قيود على تمويلات البلدان النامية لمشاريع تهدف إلى تنويع الصادرات، أو ضمان الأسعار للمزارعين الفقراء.

مراهنة مؤتمر الدوحة على مصدري القطن في إفريقيا

2002 بما يساوي 73 بالمئة من إنتاج العالم، وهو أعلى بكثير من نسبة الخمسين بالمئة التي سُجّلت قبل خمس سنوات. وقد كُفّت هذه البرامج في العام 2001 مبلغ 4.9 بليون دولار. قدّمت نصفه تقريباً الولايات المتحدة وقدّم الاتحاد الأوروبي والصين معظم النصف الباقي. ويؤمّن بعض هذه البلدان المساعدات لصادرات القطن أيضاً.

سبّبت هذه التشوّهات تضخّماً مصطنعاً لإمدادات القطن في الأسواق العالمية، مخفضةً من سعره. وحدث أكبر هبوط في الأسعار في 2001-2002؛ وكانت البلدان الفقيرة المصدرّة للقطن، مثل تلك التي في إفريقيا الوسطى والغربية، أكثر البلدان معاناةً من جراء ذلك. فقد اضطرّ منتجوها غير المدعّمين بالإعانات الحكومية، إلى بيع القطن بأسعار تقرب من تكلفة الإنتاج، ممّا تسبّب في انخفاض العائدات على نحو مطّرد. وفي اعتقاد اللجنة الدولية الاستشارية حول القطن وصندوق النقد الدولي، أن تخفيض الإعانات المحلية والتصديرية للقطن من شأنه إعادة الأسعار الدولية إلى مستويات تنافسية - ما يرفع من مداخيل مصدري القطن الفقراء، ويضع تلك البلدان على مسار تنمية مستدامة. والسؤال هو، هل ستستجيب دورة الدوحة للمفاوضات التجارية، المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية، إلى الميزة التنافسية لمنتجي القطن في غرب إفريقيا، وتلتزم بها؟

يُعتبر القطن جوهرياً للتنمية الاقتصادية في بضعة بلدان في غرب إفريقيا (بنين، وبوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وتوغو). ومنذ الثمانينات تضاعف إنتاج القطن أربع مرات، ويتراوح الآن بين 5 و10 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، كما يُشكّل 30 بالمئة من الصادرات. ويُبيّج معظم القطن صغاراً المزارعين، الذين يعيش كثيرٌ منهم تحت خط الفقر. وبالنسبة إلى غالبيتهم، يشكّل القطن الانتاج الوحيد الذي يستطيعون التنافس في تصديره؛ كما أن عائداته تموّل جزءاً كبيراً من البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. بالتالي، فإن أسعار القطن وعائداته محورية في أي استراتيجية لتخفيف الفقر في تلك البلدان، وإنجاز أهداف الألفية.

خلال السنوات الأخيرة، أجرت هذه البلدان عدداً من الإصلاحات التي حسّنت إنتاجيتها بشكل كبير وخفضت تكاليفها الإنتاجية لتصبح من بين المستويات الأكثر تدنياً في العالم (بشكل ملحوظ دون مستويات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة). ونتيجة لذلك، إلى حدّ كبير، تُصدّر المنطقة 15 بالمئة من صادرات القطن في العالم، ولا تسبقها إلا الولايات المتحدة. لكنّ عدداً من البلدان المصدرّة - بما فيها الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - تقدّم إعانات مالية ضخمة لمنتجي القطن المحليين. وقدّرت المساعدات التمويلية المباشرة في العام

المصدر: ICC 2002

التقانة العالمية - المشاركة في ثمار المعارف العالمية

شهدت العقود الأخيرة تطوراً تقنياً لا سابق له، مع تقدّم هائل في تقانة الأدوية والزراعة والطاقة والهندسة الوراثية والمعلومات والاتصالات - مما يتيح فرصاً هائلة لإعمال قوة التقانة في صالح التنمية. وهناك ابتكارات تقانية باتت معروفة يمكنها المساهمة كثيراً في زيادة الانتاجية، ومعالجة مشكلات الأمراض، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والجوع (أنظر الفصلين الثالث والرابع). ولكن لا يزال هناك العديد من الحدود التي ينبغي عبورها: طاقة متدنية الكلفة للمجتمعات الفقيرة، علاجات لمرض النوم؛ لقاحات لفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، تجاوبات مع التحديات الجديدة البارزة باستمرار. ويمكن للابتكارات التقانية تسريع عجلة التقدم نحو الأهداف السبعة الأولى كلّها.

ربط التقانة بالتنمية البشرية - واستخدام المعرفة العالمية

تساهم التقانة في تقدّم التنمية البشرية بطريقتين - بزيادتها الإنتاجية التي ترفع مداخيل الأسر (الهدف الأول)، وبتأمينها الحلول لمشكلات المرض، والنقل، والطاقة، وإمدادات المياه، والصرف الصحي،

تستطيع البلدان الغنية أن تجعل من التجارة عاملاً لإنجاح التنمية البشرية في العديد من المجالات الأخرى، حيث يمكنها تطبيق بنود مؤازرة للصحة العامة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول أوجه حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس؛ أنظر أدناه). ويمكن للبلدان الغنية أن تعفي الخدمات الاجتماعية الأساسية من مبدأ التحرير التصاعدي بموجب الاتفاقية العامة حول الخدمات («غاس»؛ أنظر الفصل الخامس). ويمكنها أن تعالج مخاوف العديد من البلدان النامية في ما يتعلق بالتجارة والبيئة والاستثمارات وانتقال الأشخاص، كما يمكنها زيادة المساهمة الفعّالة للبلدان النامية في رسم القرار خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

ألزم إعلان الدوحة في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2001 جميع البلدان بوضع احتياجات التنمية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، بوصفه هدفاً مركزياً للمفاوضات التجارية المستقبلية²⁸. وعلى عكس بقية أهداف التنمية للألفية، لا توجد للهدف الثامن غاية محددة زمنياً. لكن هذا التقرير يقترح أن تحترم البلدان الغنية أيضاً توقيتاً محدداً لإلغاء التعريفات الجمركية والكوترات المفروضة على صادرات المصنّعات وإزالة الإعانات المالية المحلية للزراعة - توقيتاً محدداً قبل 2015. عندما يُفترض بالبلدان الفقيرة أن تحقق الأهداف السبعة الأولى.

من الحالات)، وتبقى المسبب الأساسي للموت في العديد منها.

ليست مثل هذه النتائج بمفاجئة حينما يضع المرء نصب عينيه العوامل المحفزة. فشركات الصيدلة والبلدان الغنية مسؤولة عن 93 بالمئة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير الصحيين والتنمية³¹. ولا تعني البلدان الفقيرة وأمراض الفقراء سوى القليل بمعايير السوق لأن حصة البلدان النامية من السوق في المنتجات الصيدلانية الأساسية هي أقل من اثنين بالمئة³². نتيجة لذلك، لا تستفيد البلدان الفقيرة من الاستثمارات العالمية في الأبحاث إلا عندما تعاني من أمراض سائدة أيضاً في بلدان غنية - كما في حالة مرض فيروس نقص المناعة/ الأيدز. وحتى في هذه الحالة، لا تستطيع البلدان الفقيرة مشاركة ثمار أبحاث كهذه بسبب الأسعار المرتفعة - والتي تحافظ على ارتفاعها بسبب براءات الاختراع، كما في حالة العقاقير المضادة للفيروسات الدوّارة في الخلايا المحتوية على فيروسات الأيدز.

لا يزال التمويل العام لتطوير التقنية، من مصادر فُطرية وعالمية على حدٍ سواء، منخفضاً. ولهذا السبب، هناك حاجة لتدخل السياسات العامة لزيادة الاستثمارات وتحسين فرص الحصول عليها. ففي مجال الصحة، يخصص برنامج أبحاث الأمراض الاستوائية المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، نحو 30 مليون دولار في السنة لتمويل برنامج يغطي ثمانية أمراض استوائية. وتبقى التمويلات في البحث والتطوير في الزراعة ضعيفة، على الرغم من المردودات الاقتصادية العالية باستمرار. وقد زادت استثمارات كهذه في البرازيل والمكسيك، لكنها انخفضت في إفريقيا. ووجود برنامج البحث الكوني الأولي حول المحاصيل الغذائية، وهو المجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية الدولية، صعوبة في جمع مبلغ 377 مليون دولار. (في غضون ذلك، أنفقت شركة مونسانتو الخاصة 600 مليون دولار على الأبحاث والتطوير).

فرص الحصول على التقنية وحقوق الملكية الفكرية

على الرغم من التزام البلدان الغنية، باتفاقية «حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة»، «تربّس»، فإنها لم تقم بخطوات فعلية نحو المشاركة في تقاناتها لصالح تخفيض الفقر. تضمن اتفاقية «تربّس» فقرات تتعلق بانتقال التقنية؛ ولكن بالنظر إلى قلة التفاصيل وانعدام النقاش حول التطبيق، فإنها لا تؤمّن حماية الملكية الفكرية للمعرفة الأهلية، كتلك المستخدمة في الطب التقليدي. وقد أدى الضغط العام الكثيف إلى صفقات

والمعلومات، وتقانة الاتصالات للتعليم؛ وجميعها هامة من أجل إنجاز الأهداف 2 إلى 7.

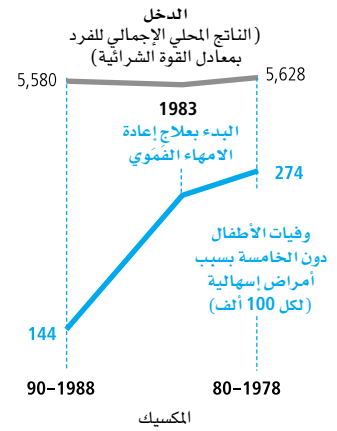
تستحق الاستثمارات في الابتكارات التقنية أولوية متقدمة، لأنها قادرة على تجاوز قيود المداخل المتدنية والمؤسسات الضعيفة. وعلى الرغم من أن الثمانينات شهدت انخفاضاً محدوداً في الفقر ونمواً اقتصادياً راکداً في معظم البلدان النامية، فقد تقلصت وفيات الأطفال بسبب التدخلات التقنية: اللقاحات وعلاج إعادة الإمهاء الفموي (الرسم 8.7). كذلك، أظهرت الاستثمارات على الأبحاث والتطوير في مجال الزراعة نتائج متقدمة على نحو استثنائي. وتعتبر مشاركة ثمار التقدم العلمي والتقني إحدى أهم الطرق التي تستطيع البلدان الغنية من خلالها مساعدة البلدان الفقيرة على محاربة الفاقة.

نقص الاستثمارات في التقنية لتخفيض الفقر

على الرغم من الإمكانيات الهائلة وأشواط التقدم الحديث العهد في مجال التقنية الأحيائية، فإن استثمارات قليلة نسبياً تُخصص للتقانة بهدف حل مشكلات الفقر. ففي مجال الطب مثلاً، وجدت لجنة الاقتصاديات الكبرى والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية «نقصاً فاضحاً في الاستثمارات» في الأمراض التي تصيب الفقراء أكثر من غيرهم²⁹. وتشمل أمراضاً استوائية مثل كالا أزار ومرض شاغاس ومرض النوم، وكذلك الأمراض المعدية القاتلة الأساسية (فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والسل والملاريا). وكانت الأمراض الاستوائية والسل معاً مسؤولة عن 11 بالمئة من عبء الأمراض على الصعيد العالمي في العام 1999. ومع ذلك، فمن بين 1339 دواءً جديداً تمت الموافقة عليها بين عامي 1975 و1999، لم تطوّر لمعالجة هذه الأمراض تحديداً سوى 16 دواءً - أي أكثر بقليل من واحد بالمئة³⁰.

في العام 1990 وجدت لجنة الأبحاث والتطوير الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية أن نسبة 10 بالمئة فقط من الإنفاق على الأبحاث والتطويرات الطبية والتنمية، موجهة لمشكلات الأمراض التي يعاني منها 90 بالمئة من سكان العالم؛ وهذا الوضع لم يتغير. ويمكن قياس عدم التوازن بين الجهود العلمية وبين الاحتياجات الاجتماعية من خلال تحديد حصة من الإنفاق الإجمالي على مرض ما ربطاً بعبء الأمراض الشامل - نسبة واحد إلى عشرين تنفق على الملاريا، وهي مرض يقتل أكثر من مليون شخص في السنة ويضعف إنتاجية ملايين آخرين. وتتركز الملاريا على نحو كامل تقريباً في البلدان الفقيرة (99 بالمئة

الرسم 8.8
علاج الإمهاء الفموي يخفض وفيات الأطفال رغم ركود الدخل



المصدر: Gutierrez and others 1996

بأسعار خاصة، وهبات من الشركات في مجال واحد فقط - عقاقير لفيروس نقص المناعة/ الأيدز - غير أنه لم يؤد إلى أي شيء آخر يُذكر.

تقدّم اتفاقية «ترييس» معياراً عالمياً في حدّه الأدنى لترويج الاكتشافات. وتهدف قوانين الأنظمة الفكرية إلى الموازنة بين هدفين اجتماعيين هما ترويج الاكتشافات وترويج استعمال الاكتشافات. بالتالي، فإن اتفاقية «ترييس» تتضمن فقرات في مصلحة المستعملين، مثل الترخيص الإلزامي أو الصادرات المتوازنة التي تمنح الحكومات المرونة لكي تسمح بالتصنيع المحلي أو تصدير السلع بعد الترخيص لها. لكن صوغ هذه الفقرات غامض للغاية بحيث يصعب تطبيقها - لذا يكون توضيحها بمثابة خطوة أولى.

كان إعلان الدوحة للعام 2001 حول اتفاقية «ترييس» والصحة العامة معلماً بارزاً، اعترف بأن حقوق الملكية الفكرية كانت ثانوية بالنسبة إلى هموم الصحة العامة. وذكر الإعلان بوضوح أن اتفاقية «ترييس» لا تمنع الأعضاء - وينبغي ألا تمنعهم - من القيام بخطوات لحماية الصحة العامة. كما يعترف على نحو خاص بالليونة التي تتيح للبلدان استعمال الترخيص الإلزامي للإنتاج المحلي. ووضع الإعلان جدولاً زمنياً خلال ديسمبر/كانون الأول 2002 لإيجاد حلّ للبلدان التي لا تملك إمكانات تصنيعية؛ لكن المفاوضات توقفت - ومن الملح إعادة فتحها.

تحوّلت الأسعار العالية التي تقيّد الحصول على الأدوية المنقذة للحياة، إلى مشكلة أخلاقية ضخمة لم تعد شركات الصيدلة تتجاهلها. فقد أصبح التسعير التفاضلي - التخفيضات الطوعية من جانب شركات الصيدلة - آلية مهمة لتوسيع فرص الحصول على العقاقير وبخاصة المضادّات للفيروسات الدوّارة في الخلايا المحتوية على فيروس نقص المناعة/ الأيدز. لكن التجربة تظهر أن تخفيض الأسعار ليس دواءً عاماً، كما استنتج تقرير نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 للمجموعة البريطانية العاملة على زيادة فرص الحصول على العقاقير الضرورية في العالم النامي. وتُظهر التجربة أيضاً أنه في غياب التنافس السائب والضغط على المشرّعين، لن يكون للتخفيضات سوى أثر محدود. فبعد ثلاث سنوات من العمل، تمكّن أبرز المخططات التطوعية للتسعير المتفاوت الدرجات؛ وهو مبادرة تسريع إمكانات الحصول على الدواء برعاية الأمم المتحدة؛ من توزيع العقاقير على نحو 30 ألف مريض فقط - وبأسعار تزيد أربعة أضعاف أو أكثر على أسعار عقاقير موازية ومتوفرة في الأسواق، لكنها لا تحمل علامة تجارية مسجّلة.

تتمثل المغايرة البارزة جداً لهذا الأمر في مخطط البرازيل لمعالجة فيروس نقص المناعة/ الأيدز الذي

استعمل عقاقير غير مسجّلة تجارياً لكي يوصل العلاج بكلفة متدنية إلى أكثر من 115 ألف مريض في العام 2001 وحده. وقد تمكّن البرنامج البرازيلي من تخفيض نسبة الوفيات بفيروس نقص المناعة/ الأيدز إلى النصف وخفضّ العدوى الانتهازية الشائعة بين مرضى فيروس نقص المناعة/ الأيدز بنسبة تتراوح بين 60 و 80 بالمئة. وقد ولّدت التكاليف الأقل للاستشفاء والرعاية الصحية مدّخرات تبلغ 422 مليون دولار بين عاميّ 1997 و1999 - معوّضة، تقريباً، عن مجمل تكاليف تأمين العقاقير المضادّة للفيروسات الدوّارة في الخلايا المحتوية على فيروسات الأيدز. بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المتأتية من إعادة تأهيل المرضى لكي يكونوا ناشطين اجتماعياً واقتصادياً. ويمكن أن تستفيد البلدان الأقل قدرة من البرازيل، وغير القادرة على السير في خطاها، من استيراد منتجاتها، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق حول اتفاقية «ترييس».

تحتاج البلدان النامية إلى تطوير قدراتها الخاصة لتصنيع المواد الصيدلانية والمنتجات التقانية الأخرى لاستعمالها في الصحة العامة والتنمية. ولكن، يجب ألاّ تفعل ذلك جميع البلدان النامية - وبينها الأفقر، والأصغر، والأدنى في التنمية البشرية.

ما الذي ينبغي فعله؟

يحتاج الاستثمار في التقانة العالمية من أجل تخفيض الفقر إلى التوسّع لكي يتلاءم مع الاحتياجات. ويحتاج البحث والتطوير لوقف مشكلات الفقر الدائمة إلى أن يكونا أكثر طموحاً بكثير، كما في المجالات التالية:

- تنويعات من المحاصيل الغذائية المقاومة للجفاف والأوبئة وذات الإنتاجية العالية؛ مثل الذرة السكرية، والميّهوت النشويّ الجذور، والعدس.
- مصادر طاقة نظيفة لسكان الأرياف الذين يستعملون الخشب والرّوث حالياً.
- حواسيب لاسلكية منخفضة الكلفة، تُشغّل على البطاريات، تفتح مجال الاتصالات أمام المناطق الريفية التي ليس فيها كهرباء أو بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- لقاحات وعلاجات للأمراض المهملة مثل مرض النوم.

إن هذه الاستثمارات أساسية لإنجاز الأهداف السبعة الأولى، لكنها لا تشكّل مطلباً في السوق. فالفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ليس لديهم ما ينفقونه على العقاقير. ولأن هذه الاستثمارات لن تجتذب إليها القطاع الخاص، فمن الواجب أن يكون القطاع العام في طليعة المبادرين. لكن

البلدان الغنية قادرة على تقديم

مساهمة جوهرية في بلوغ

الأهداف، بفتحها مجال الحصول

على التقانات

تجارة		تخفيف أعباء الديون		إعانات		صافي مساعدات الإنماء الرسمية الموزعة		المجموع بملايين الدولارات الأمريكية		
البضائع المستوردة		معدل حواجز التعريفات واللاتعريفات (مكافئ)		تمهّدت ثنائية إلى صندوق إئتمان للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (حتى شهر 11 عام 2002*)		إعانة مقيدة (% من مجموع الإعانات الموزعة) ^a		كثافة مئوية من إجمالي الناتج المحلي		
من أقل الدول نموا	من دول نامية	كثافة مئوية من الصادرات	كثافة مئوية من المجموع*	إلغاء ديون التعريفات، نسبة ثنائية*	إلغاء ديون التعريفات، نسبة ثنائية*	2001	2001	2001	2001	
2001	2001	2001	2001	2000	2002-1990	2002	2001	2001	2001	
0.9	136	21.8	3,373	21.3	980	44	31	0.30	1,737	إسبانيا
0.2	11	37.5	2,274	13.4	72	14	41	0.25	873	أستراليا
0.4	218	15.2	7,488	21.4	4,996	226	15	0.27	4,990	ألمانيا
0.3	17	13.6	700	22.9	..	24	..	0.33	287	إيرلندا
0.4	98	18.3	4,323	20.1	1,156	153	92	0.15	1,627	إيطاليا
0.7 ^c	29 ^c	13.9 ^c	556 ^c	20.5	460	27	42	0.25	268	البرتغال
1.4	254	12.7	2,275	22.1	544	45	10	0.37	867	بلجيكا
0.3	12	10.0	447	21.6	359	60	7	1.03	1,634	الدانمارك
0.2	10	9.8	580	20.5	121	189	14	0.81	1,666	السويد
0.1	9	8.3	691	37.1	311	127	4	0.34	908	سويسرا
0.5	16	10.2	338	21.3	156	38	13	0.32	389	فنلندا
0.2	35	16.1	3,558	12.7	1,207	114	68	0.22	1,533	كندا
0.1	1	2.6	28	318	..	0.82	141	لوكسمبورغ
0.4	132	18.9	6,535	20.9	1,886	77	6	0.32	4,579	المملكة المتحدة
0.4	12	12.3	405	61.1	237	300	1	0.83	1,346	النرويج
0.3	16	9.4	616	21.8	202	44	..	0.29	533	النمسا
0.1	2	28.8	383	12.0	..	29	..	0.25	112	نيوزيلندا
0.4	73	23.5	3,860	19.9	1,575	199	9	0.82	3,172	هولندا
0.8	982	46.4	54,798	9.7	8,062	40	..	0.11	11,429	الولايات المتحدة
0.3	110	58.9	20,582	34.8	3,908	200	19	0.23	9,847	اليابان
0.6	18	23.8	670	22.5	..	11	83	0.17	202	اليونان

ملاحظة: يُقدّم هذا الجدول بيانات عن أعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

a. تشير إلى معونات مقيّدة كلياً أو جزئياً كنسبة مئوية من مجموع المعونات، باستثناء التعاون التقني. b. هذا مقياسٌ مجاميع للحواجز التجارية تجاه البلدان النامية؛ لا يقيس فقط الحواجز النقدية (التعريفات) وإنما أيضاً الحواجز اللأقندية، مثل حصص الواردات وتأثير الإعانات المالية المحلية. c. تشير البيانات إلى العام 2000.

المصدر: العمودان 1 و 2: لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2003c. العمود 3: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية استناداً إلى بيانات عن إلغاء الديون من جانب لجنة مساعدات التنمية، منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2003c. العمود 4: Geithner and Nankani 2002. العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية استناداً إلى بيانات عن إلغاء الديون من جانب لجنة مساعدات التنمية، منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي العمود 6: Birdsall and Roodman 2003. الأعمدة 7 إلى 10: الأمم المتحدة 2003a.

- القيود على التسعير التفاضلي.
- قدرات التقانة القُطرية، بما في ذلك القدرة على الانتاج المحلي.

الشراكات مع القطاع الخاص قد لا تكون مستحبةً فحسب، وإنما أيضاً جوهرية في بعض المناطق – لأن لدى القطاع الخاص المهارة العلمية والتقانة.

فالتقانة هي محرّك للتنمية للبشرية؛ والبلدان الغنية قادرة على تقديم مساهمة جوهرية في بلوغ الأهداف، بفتحها مجال الحصول على التقانات. لكن فتح هذا المجال قد تباطأ – لا سيما في القطاع الصناعي؛ وهو أمرٌ يُضّر بالجميع على المدى البعيد. ويحاول اقتصاديون كثيرون الآن إثبات أن التدفق الحر للمعرفة يمكنه تسهيل النمو للجميع، بدلاً من توليد عائدات مرتفعة على حساب فرص الحصول عليها؛ ولهذا السبب، فمن الضروري إعادة البدء بالمفاوضات حول اتفاقية «ترِبِس»، وتفعيل فقراتها المتعلقة بانتقال التقانة.

تستطيع البلدان الغنية أن تفعل أكثر بكثير مما تفعله حالياً لتوسيع مجال الحصول على التقانة، من خلال إزالة المعوّقات الأساسية التالية:

- الافتقار إلى الاستثمارات في الأبحاث والتطوير.
- حقوق الملكية الفكرية الملتبسة.

الإخلاص الكلي للالتزامات بإعلان الألفية؛

نهج سياسي، لا عمل خيري

شهدت الستان اللتان مضتا منذ إعلان الألفية تنفيذ إجراءات عملية أكثر ممّا حدث في العقد المنصرم كلّهُ – مع تعهّدت بمساعدات إضافية تصل إلى 16 بليون دولار بحلول العام 2006، والتخفيف من أعباء الدين عن 26 بلداً، واتفاقية تقضي بالألّا تحوّل حقوق الملكية الفكرية دون الحصول على التقانة لحماية الصحة العامة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإنجازات، فإنها لا تزال بعيدة عن الوعود التي قُطعت. فحتى مبلغ 16 بليون دولار، كمساعدات رسمية إضافية للتنمية، لن يصل إلّا إلى نسبة 0.26 بالمئة من إجمالي الدخل القومي للدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية بحلول العام 2006 – وليس إلى الغاية المستهدفة.

دليل الالتزام بالتنمية

الحكومة. فالبرتغال، وهي مفاجأة أخرى لكونها في المرتبة الثالثة، تحظى أيضاً بمساعدة علامة بالغة حد الكمال في الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتبعها نيوزلندا وسويسرا في المرتبتين الرابعة والخامسة - وهما بلدان، مثل البرتغال، ليسا من المانحين الكبار لمساعدات الإنماء الرسمية. وتوفّر المرتبة المتقدمة لسويسرا مثلاً جيداً عن مشكلات إعطاء وزن مساوٍ لكل مكونات الدليل: فهي تسجّل علامات منخفضة في الفئتين الهامتين، أي التجارة والمعونة، لكن علاماتها عالية في الاستثمار والهجرة - وهما مجالان يصعب قياسهما، ويُعتبر وقعهما أكثر إثارة للجدل.

تسجّل فنلندا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة واليابان أدنى العلامات؛ ويأتي المانح الأكبر للمعونة الأجنبية من حيث كميات الدولارات - الولايات المتحدة واليابان - في أسفل سجّل العلامات. وتعاني علامات البلدين كليهما، لأن معوناتهما واستثماراتها الأجنبية المباشرة، رغم ضخامتها بالمعايير المطلقة، صغيرة بالنسبة إلى حجم اقتصادياتهما. وتسجّل اليابان علامات متدنية جداً في حفظ السلام لأن العوائق والالتزامات الدستورية تمنعها من المشاركة بقوات عسكرية في فرق حفظ السلام. مرةً أخرى، يعكس هذا الأمر مشكلة الترحيح؛ لأن أداء اليابان أفضل نسبياً في قطاعات هامة مثل التجارة والبيئة. كما يُساعد علامات الولايات المتحدة أداؤها القوي في التجارة - تساعدها سوقها الزراعية الأكثر انفتاحاً التي لا تتلقى الإعانات الحكومية بالضخامة التي تلقاها الزراعة في أوروبا.

لكن النتيجة الأهم للدليل لا تكمن في التصنيفات ذات الصلة وإنما في حقيقة كون حتى البلد الأعلى على القائمة يكاد لا يتجاوز منتصف الطريق إلى العلامة الكاملة. وثمة طريق طويل يتعين على جميع البلدان أن تسلكه لإنجاز سياسات تساعد البلدان الفقيرة على النمو. ينبغي أن يؤدي الإصدار الأول لدليل الالتزام بالتنمية، المثوي نشره سنوياً، إلى شدّد المناظرات حول السياسات الإنمائية للبلدان الغنية، وتحفيز المناقشات حول قياس تلك السياسات وتحسين البيانات.

للتنمية البشرية، فإن بعضها يصعب قياسه. فسياسات قبول الهجرة التي تساهم في التنمية صعبة القياس، لأنه ليس هناك إجماع واضح حول ما يشكل سياسة جيدة لقبول الهجرة، وكون البيانات ضئيلة. كما أن البيئة مجال معقد يعاني الافتقار إلى البيانات الكافية.

● **التعقيد.** صُمم دليل الالتزام بالتنمية لكي يستهدف السياسات بشكل محدد للغاية، مما نتج عنه عدد وافر من الأدلة ونطاق واسع من المناهج الإحصائية. وثن هذا التعقيد أن الدليل سيكون بالنسبة إلى الجميع، ما عدا الباحث المتكسّر ذي المعرفة في هذا الحقل، أشبه بالصدوق الأسود في الطائرة: النتائج واضحة، لكن فهم ما وراءها يتطلب معرفة متخصصة. وعليه، فبالنسبة إلى الناخب أو المنظمة غير الحكومية أو الصحفي أو راسم السياسة - وهؤلاء كلهم جمهور أساسي - تبقى الرسالة حول ما يلزم تغييره، غير واضحة في الذهن.

● **الانحياز ضد الاقتصاديات الكبيرة.** لأن أوجهاً أساسية من الدليل - المعونة، وحفظ السلام، ومساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر - تقاس كنسبة من إجمالي الدخل القومي، ينتهي الأمر بالاقتصاديات الكبرى - التي غالباً ما تمنح النسبة الأكبر بمعايير مطلقة - إلى الحصول على علامات متدنية. وبالفعل، فإن لدى البلدان الخمسة الأعلى كلها تعداداً سكانياً يقل عن 20 مليوناً.

هناك بعض النتائج المفاجئة في الدليل، أحياناً بسبب المشكلات المذكورة أعلاه. فقد احتلت هولندا المرتبة الأولى في التصنيفات، تاركةً في المركز الثاني الدانمارك - التي هي الأسخى بكثير بين جميع مانحي مساعدات الإنماء الرسمية، من حيث حصة المساعدة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المدرجة في الدليل. وأدت إلى هذه النتيجة بشكل رئيسي علامات هولندا المرتفعة للغاية في الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما علامات الدانمارك في هذا الاستثمار متدنية جداً. ويُلقي هذا الأمر الضوء على مشكلات استعمال الاستثمار الأجنبي المباشر كبطاقة تسجيل النقاط للسياسات؛ فالاستثمار الأجنبي المباشر هو محصلة، يتأثر، كما يُحاج، ببنية القطاع الخاص أكثر من تأثره بسياسات

يُعتبر دليل الالتزام بالتنمية محاولةً رائدة لمراقبة مدى حسن وفاء البلدان الغنية بالتزاماتها بالشراكة الدولية. ويذهب الدليل الذي أوجده مركز التنمية العالمية ومجلة فورين بوليسي (السياسة الخارجية)، إلى أبعد من النظر في المقاييس التقليدية للمعونة - أي بكميات الدولارات. بدلاً من ذلك، يتفحص الدليل مجموعة عريضة من الأبعاد والسياسات، أخذاً في الاعتبار كمية المعونة ونوعيتها في أن معاً، وعوائق التجارة، والبيئة، والاستثمار، والهجرة، وحفظ السلام.

إن من الصعوبة، بقدر ما هو من الأهمية بمكان، إنشاء دليل يأخذ في النظر النطاق الشامل للسياسات التي تؤثر على البلدان الفقيرة. وفي حين أن دليل الالتزام بالتنمية هو خطوة أولى هامة نحو جعل البلدان الغنية قابلة للمحاسبة عن التزاماتها، فإن عدداً من الأسئلة تبقى ماثلاً:

● **تقويم السياسة «الجيدة».** صُمم دليل الالتزام بالتنمية لتنظيم سلّة من السياسات التي يُفترض بأنها تعزّز محصّلات التنمية؛ ولكن لا مفر من أن هذه الافتراضات تستتب أحكاماً قيّمية. على سبيل المثال، تُعطى للمعونة المقدّمة إلى بلدان فيها «حكم صالح» علامات أعلى من تلك المُعطاة للبلدان التي قد تكون حاجاتها أعظم. مثل آخر هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشكل أحد مكونات الدليل، حيث قاد النقص في البيانات إلى افتراض أن دليل الالتزام بالتنمية جيد في جميع الظروف.

● **الترجيح.** ربما كانت أكبر المشكلات في أي دليل مركّب هي نوع الأهمية الواجب إعطاؤها لكل مؤشّر. ويستخدم دليل الالتزام بالتنمية تنوعاً من المناهج في كل مجال من مجالات النهج السياسي. لكن الدليل الشامل يعطي ترجيحاً مساوياً لكل من المكونات الستة. وفي حين أن هذه هي المقاربة الأبسط، فإنها تقلل من دور المعونة والتجارة - الذي يُحاج بأنه أكبر أهمية بكثير، مثلاً، من المساهمات لحفظ السلام.

● **مواطن ضعف القياس.** في حين أن كل المكونات الستة لسياسات البلدان الغنية المعروضة هنا هامة

المصدر: Brisdall and Rodman 2003

صادرات البلدان النامية. فالنرويج، مثلاً، تفعل الكثير للوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدات؛ لكن في استطاعتها القيام بأكثر من ذلك لتحسين فرص دخول الأسواق (الجدول 8.4)³⁴. ويمكن أيضاً توسيع عملية المراجعة التدقيقية للمعونة التي تجريها منظمة التعاون والإنماء الإقتصادي ولجنة المساعدات للتنمية، لتشمل التجارة والتخفيف من أعباء الدين؛ بحيث يمكن مراجعة هذه السياسات في إطار عمل منسّق. كذلك تستورد اليابان من البلدان النامية أكثر ممّا يفعل أي بلد غني آخر (59 بالمئة من مجموع الاستيراد)، لكن مستوى مساعداتها الرسمية متدنٍ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي.

0.7 بالمئة. كما أنه لم يحدث أي عمل محسوس يُذكر في فتح الأسواق ونقل التقانة، والتخفيف من أعباء الدين؛ مما يترك بلداناً عدة من دون فوائد. ومع تقصير الالتزامات عن وفاء الاحتياجات، سوف تستمر بلدان فقيرة في مواجهة نمو راكد، ودين متراكم (وغير محتمل)، وهبوط في أسعار التصدير.

ينبغي تشجيع البلدان الغنية على إعداد تقارير تحدّد أولويات تحركاتها. وتساهم في استراتيجية تخفيض الفقر في العالم³⁵. ويمكنها تحديد المجالات التي ينبغي عليها فعل المزيد للوفاء بالتزاماتها. على سبيل المثال، ليست البلدان السخية في المعونات دائماً منفتحة بنسبة مماثلة على

• تمويل تخفيضات أكبر في الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقاط الإكمال، لضمان الاستدامة.

• توفير الحماية للمعارف المأثورة في اتفاقية «تريبس»، والتعويض عليها.

• الاتفاق على ما يمكن أن تفعله البلدان التي لا تملك القدرة التصنيعية الضرورية لحماية الصحة العامة في ظل اتفاقية «تريبس».

تُظهر الالتزامات التي قطعتها البلدان الغنية أنفاً أن العالم قد تغير؛ إذ زاد اندماج السوق العالمية والتقدم التقني - مثلما زادت احتمالات التعرض للمرض، وتكاليف الخسائر البيئية، ومخاطر التأثيرات المالية العالمية المؤذية. ولا يكفي التحرك ضمن الحدود القطرية لوقف هذه المشكلات؛ بل هناك حاجة إلى الشراكة لضمان المصلحة الذاتية المتبادلة. لكن ثمة حاجة أيضاً إلى تحرك البلدان الغنية، لأن إزالة المعاناة البشرية هي أمر أخلاقي ملح. فوفاء البلدان الغنية بالتزاماتها ليس مجرد عمل خيري، وإنما هو أيضاً سياسات - وهذه السياسات هي جزء من نهج المجتمع الدولي المتناغم للتخلص من الفاقة في العالم.

عند منقلب القرن، بدت إمكانية إزالة الفقر أمراً ممكناً. فقد انتهت الحرب الباردة وبدأ أن احتمال توجه كل المجتمعات نحو أهداف مشتركة أصبح في متناول اليد. ولكن فيما يُعد هذا التقرير للنشر، تلوح في الأفق تحديات عالمية ضخمة - من العراق إلى انتشار أمراض جديدة قاتلة. ويُنذر التباطؤ الاقتصادي العالمي أيضاً بتقويض تحرك الدول الغنية باتجاه التنمية، فيما تقع اقتصادياتها تحت ضغط تخفيض العجز في الميزانية والتركيز على تعزيز ميزات التجارية. لهذا، فمن المُحجج جداً أن تضي جميع الأمم بوعودها. وتتسم مراقبة التقدم نحو الهدف الثامن، الذي يشرح جانب البلدان الغنية في الشراكة من أجل التنمية، بأهمية لا تقل عن أهمية مراقبة الأهداف السبعة الأولى.

طُور مشروعٌ بحثيٌ حديثٌ العهد مؤشراً مركباً، هو دليل الالتزام بالتنمية، الذي يتناول أداء البلدان الغنية في تطبيق السياسات المساهمة في التنمية (الإطار 8.10). ويساعد هذا الدليل، شأنه شأن الأدلة المركبة الأخرى، صانعي القرار - وهم في هذه الحالة صانعو القرار في البلدان الغنية - على تقييم وضعهم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. ويظهر كيفية أدائهم بالنسبة إلى بلدان أخرى، ليس في مجال المساعدات فحسب، وإنما أيضاً في معرفة ما إذا كانوا يحمون أسواقهم من بضائع البلدان النامية؛ وفي الاستثمارات، وفتح الأبواب أمام المهاجرين، والمساهمة في حفظ السلام، ومهمات حفظ البيئة الكونية. ولا يعترزم هذا الدليل، الذي هو نتاج بحث مبتكر، أن «يشهر»، بل أن يحلل التقصير وينبئه إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل.

كما ذكر أنفاً، لا يتضمن الهدف الثامن حداً زمنياً ولا أهدافاً كمية. لكن البلدان الغنية تستطيع أن تحدد مواعيدها النهائية بالنسبة إلى الأهداف التي تتطلب تحركها. وفي ما يلي بعض أدلة التقدم المقترحة مع بعض التحديات والمواعيد النهائية بالنسبة إلى بعض المجالات الحرجة:

- زيادة مساعدات الإنماء الرسمية لملء الثغرات التمويلية - بتقدير منخفض هو 50 بليون دولار.
- زيادة مساعدات الإنماء الرسمية لأقل البلدان نمواً
- تطوير مقاييس ملموسة لتطبيق إعلان روما حول التوافق.
- إزالة التعريفات الجمركية والحصص النسبية على المنتجات الزراعية والأنسجة والملابس المستوردة من البلدان النامية.
- إزالة الإعانات المالية الحكومية للصادرات الزراعية.
- بالنسبة إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الموافقة على تسهيلات تمويلية تعويضية ضد الصدمات الخارجية - بما فيها انهيارات أسعار السلع - وتمويل هذه التسهيلات.

Sahn and Stifel 2003 .28
Minujin and Delamonica 2003 .29
Watkins 2000 .30
Klasen and Wink 2002 .31
UNDP 2003 c .32
Minujin and Delamonica 2003 .33
UNAIDS 2002b .34
35. يقدم الفصل الخامس بحثاً مفهوماً ومنهجياً أعمق عن التمييز بين الجنسين.

الفصل الثالث

1. تُعتبر الجمهورية الدومينيكية بلداً ذا أولوية قصوى بالنسبة إلى الجوع والصرّف الصحيّ، وموزامبيق بلداً ذا أولوية قصوى بالنسبة إلى التعليم الابتدائيّ والمساواة بين الجنسين. للمزيد من المعلومات، راجع المَعْلَم 1.2.
Commission on Macroeconomics and Health 2001 .2
Commission on Macroeconomics and Health 2001 .3
Sen 1999 .4
Mehrotra and Jolly 2000 .5
UNICEF 2000 .6
7. بناءً على حسابات مكتب التنمية البشرية، المستخدمة معلومات Maddison 2001 and World Bank 2003i.
8. بناءً على حسابات مكتب التنمية البشرية، المستخدمة معلومات Maddison 2001 and World Bank 2003i.
9. تستثني البلدان الانتقالية والبلدان المصدرة للنفط، وتشمل فقط بلداناً يبلغ عدد سكان كلٍّ منها مليون نسمة على الأقل وتتوفر لديها بيانات عن هيكلية التصدير.
Prosterman and Hanst 2000 .10
11. يُصنّف توزيع القوّة الاجتماعية والثقافية تحذيراً هاماً إلى هذه القدرة. فقد قصّرت مخططات عديدة للتمويل الجزئيّ عن منع وصول الأموال في نهاية الأمر إلى أرباب الأسر الذكور وتحكّمهم بها.

الفصل الرابع

Caldwell 1979 .1
Carnoy 1992 .2
Caldwell 1986 .3
Caldwell 1986 .4
Mehrotra 2000c; UNESCO 1999 .5
UNICEF 2001b .6
UN 2002b .7
Millennium Project Task Force 2 2003b .8
Millennium Project Task Force 2 2003b .9
Pinstrup-Andersen, Pandya-Lorch and Rosegrant 1999; .10
Millennium Project Task Force 2 2003b.
Millennium Project Task Force 2 2003b .11
UN 2002b .12
Panos Institute 2001 .13
MDG indicator table 1 .14
FAO 2002b .15
MDG indicator table 1 .16
MDG indicator table 1 .17

الفصل الأول

UN 2000a .1
UN 2000a .2
UN 2001b .3
4. راجع، مثلاً، Khor 2000.
UN 2002d .5
Jolly 2003; Foster 2002; Bissio 2003; White and Black 2002 .6
World Bank 2003i .7
UNICEF 2003b .8
World Bank 2003i .9
UNICEF 2003b .10
WFUNA and North-South Institute 2002 .11

الفصل الثاني

1. باستثناء الذّحل، لا تشمل الإرتدادات بلداناً ذات مستويات متدنية من الفقر البشري في المؤشر ذي الصّلة. وهذه المستويات معرّفة في الملاحظة التقنية الثانية.
2. مقيساً باستخدام خطّ فقر الدولارين يومياً، المُعتبر أكثر ملاءمةً لوسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة (UNDP 2003c)
3. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى الجدول 27 في المؤشرات.
4. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى ألفاريز (Alvarez) وآخرين 2002.
World Bank 2003i .5
Birdsall and Clemens 2003b .6
World Bank 2002f .7
World Bank 2002f .8
9. تغطّي فترات مختلفة بين 1990 وأواسط التسعينات إلى أواخرها للبلدان التي لديها بيانات عن اتجاهات الفقر القطري.
10. البيانات مستقاة من : World Bank 2000a and 2003i, ECLAC, UNCTAD 2002a and Milanovic 1998
11. مقيساً باستخدام خطّ فقر الدولارين يومياً، المُعتبر أكثر ملاءمةً لوسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة (UNDP 2003c)
UNAIDS 2000 .12
FAO 2001b .13
UNAIDS 2000 .14
UN 2002g .15
UNAIDS 2002b .16
Eberstadt 2002 .17
18. للمزيد من التفاصيل عن تصنيف بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة، أنظر الملاحظة التقنية الثانية.
19. يُشير إلى علامة 4 أو ما فوق، من مارشل 2000 (Marshall)
UNAIDS 2002b .20
Gwatkin 2002 .21
Vandemoortele 2001 .22
Filmer and Pritchett 1999; Watkins 2000 .23
24. البيانات مستقاة من المسوح الديموغرافية والاجتماعية. وتستند البيانات عن الثروة إلى خصائص الأسر المعيشية وممتلكاتها.
Minujin and Delamonica 2003 .25
Watkins 2000 .26
Watkins 2000 .27

- Tilak 1997 .74
Mehrotra 1998 .75
Mehrotra 1998 .76
UNICEF 1999 .77
.78 في مراحل التعليم المتوسطة / الإعدادية وما فوق، في العديد من البلدان الإفريقية، يُنظر إلى ظاهرة المعلمين المتحوّلين إلى «شيوخ مُتصائبين» على أنها تشييطٌ لحواجز إرسال البنات ما بعد سنّ البلوغ إلى المدرسة.
Heng and Hoey 2000;Loewenson and Chisvo 2000 .79
Alidou and Jung 2002 .80
Delamonica, Mehrotra and VandeMoortele 2001 .81
World Bank 1996 .82
Mehrotra 1998 .83
.84 على المستوى الثانوي في البلدان النامية، تبلغ حصّة تكاليف المعلمين نحو 80 بالمائة؛ في ما تكون على مستوى التعليم الأعلى نحو 60 بالمائة (Mehrotra and Buckland 1998).
Mehrotra 1998 .85
UNESCO Institute for Statistics and OECD 2002 .86
UNESCO and ILO 1966 .87
UNESCO and ILO 1966 .88
Buckland, Hofmeyr and Meyer 1993 .89
Watkins 2000 .90
.91 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على المُعلّم 2.1 في الفصل الثاني.
UNICEF 2001b .92
Millennium Project Task Force 4 2003 .93
UN 2003g;UNDP 2002e .94
Millennium Project Task Force 5 2003b .95
Millennium Project Task Force 5 2003d .96
UNICEF 2001b .97
Carlsson and Valdivieso 2003 .98
International Institute of Population Sciences 2000 .99
.100 وفقاً لتقديرات لجنة الاقتصاديات الكبرى والصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فإن الحد الأدنى من التمويل لتغطية التخلّلات الجوهرية؛ بما فيها تلك الهادفة إلى مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السّيدا)؛ هو نحو 30 إلى 40 دولاراً للفرد في العام. ويبلغ الإنفاق الفعلي على الصحة في أقل البلدان نمواً نحو 13 دولاراً للفرد في العام، بينها 7 دولارات تأتي من نفقات مخصّصة في الميزانية. وتنفق بلدان أخرى متدنية الدخل نحو 24 دولاراً للفرد في العام، بينها 13 دولاراً من نفقات مخصّصة في الميزانية (لجنة الاقتصاديات الكبرى والصحة 2001). ومن الواضح أن الإنفاق على الصحة يحتاج إلى الازدياد على نحو جذريّ.
Mehrotra and Delamonica forthcoming .101
.102 تشير تعددية الأطراف هنا إلى بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية لما بين البلدان الأميركية (صندوق خاص)، وصندوق التنمية الأوروبي للمجتمع الأوروبي، ورابطة التنمية الدولية (المنبثقة من مجموعة البنك الدولي)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.
OECD, Development Assistance Committee 2003c .103
Mehrotra and Delamonica forthcoming .104
Mehrotra and Delamonica forthcoming .105
Mehrotra and Delamonica forthcoming .106
Mehrotra and Delamonica forthcoming .107
WHO 2000 .108
Mehrotra and Delamonica forthcoming .109
World Bank 1993 .110
WHO 2000 .111
Millennium Project Task Force 7 2003 .112
Millennium Project Task Force 7 2003;UN 2002c .113
WHO, UNICEF and WSSCC 2000 .114
WHO, UNICEF and WSSCC 2000 .115
UN 2000b .116
WSSCC 2002 .117
World Bank 2003i;UN 2002c .118
Indicator table 6 .119
UN 2002 .120
.121 المنتدى الدولي حول تمويل البنية التحتية للمياه 2003.
.122 بحسب دائرة تقييم العمليات في البنك الدولي.
- Millennium Project Task Force 2 2003b .18
FAO 2002b;MDG indicator table 1 .19
World Bank 2003 .20
.21 حقّق 17 بلداً، بما في ذلك بعض الأشدّ كثافةً في السكّان، تخفيضات خلال العقد بلغت 25 بالمائة أو أكثر.
Millennium Project Task Force 2 2003b .22
Millennium Project Task Force 2 2003b .23
.24 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على Millennium Project Task Force 2 2003a
Millennium Project Task Force 2 2003b .25
Millennium Project Task Force 2 2003b .26
Millennium Project Task Force 2 2003b .27
Millennium Project Task Force 2 2003b .28
Millennium Project Task Force 2 2003b .29
Drèze and Sen 1995 .30
World Bank 2002d .31
Panos Institute 2001 .32
Panos Institute 2001 .33
Panos Institute 2001 .34
IFAD 2001 .35
Agarwal 1994 .36
FAO 2002a .37
Swaminathan 2001 .38
Millennium Project Task Force 2 2003b .39
Millennium Project Task Force 2 2003b .40
Millennium Project Task Force 2 2003a .41
Millennium Project Task Force 2 2003a .42
Millennium Project Task Force 2 2003a .43
Pretty and Hine 2000;Millennium Project Task Force 2 .44
2003a
Millennium Project Task Force 2 2003a .45
Millennium Project Task Force 2 2003a .46
Millennium Project Task Force 2 2003a .47
Scherr, White and Kaimowitz 2002 .48
OECD, Development Assistance Committee 2003c .49
MDG indicator table 1 .50
MDG indicator table 1 .51
MDG indicator table 1 .52
India, Planning Commission 2002 .53
.54 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.
Indicator table 10 .55
UNESCO 2002a .56
UNESCO 2002a .57
.58 بما في ذلك أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبتان وجمهورية إيران الإسلامية وسريلانكا ومالديف ونيبال والهند.
Flug, Spilimbergo and Wachtenheim 1998;World Bank .59
forthcoming.
Gupta, Verhoeven and Tionson 2002 and مثلاً، راجع، .60
Mehrotra and Delamonica forthcoming .
Delamonica, Mehrotra and VandeMoortele 2001 .61
Millennium Project Task Force 3 2003 .62
Hanmer and Naschold 2001 .63
Millennium Project Task Force 3 2003 .64
UNESCO 2002a .65
.66 تشير تعددية الأطراف هنا إلى بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية لما بين البلدان الأميركية (صندوق خاص)، وصندوق التنمية الأوروبي للمجتمع الأوروبي، ورابطة التنمية الدولية (المنبثقة من مجموعة البنك الدولي)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لجنة مساعدات التنمية 2003).
Mehrotra and Delamonica forthcoming .67
Mehrotra 1999 .68
Mehrotra and Jolly 2000 .69
Mehrotra 1998 .70
Mehrotra and Biggeri 2002 .71
Mehrotra and Delamonica 1998 .72
Mehrotra and others forthcoming .73

123. المنتدى الدولي حول تمويل البنية التحتية للمياه 2003.
124. OECD 2003b
125. يشتمل هذا الجانب على المعونة لتطوير مصادر المياه وحماية هذه المصادر، وإمدادات المياه واستعمالها، والتشريعات الخاصة بالمياه وإدارة هذا المرفق، والصرف الصحي (بما فيه تدبير أمر النفايات الصلبة)؛ وللتعليم والتدريب في أمور إمدادات المياه أيضاً في السياسات والتخطيطات والبرامج لموارد الصرف الصحي والمياه. ويستثني المعونة للسدود والخزانات المخصصة في المقام الأول للري والقوة الكهربائية المائية والنشاطات المتعلقة بتغذية المياه.
126. OECD 2003b
127. OECD 2003b
128. OECD 2003b
129. المنتدى الدولي حول تمويل البنية التحتية للمياه 2003.
130. WSP 2002a
131. Stiglitz 2002a
132. Mehrotra and Delamonica forthcoming
133. Reddy 2003; Mehrotra and Delamonica forthcoming
134. Mehrotra and Delamonica 1998
135. Mehrotra and Delamonica forthcoming
136. World Bank 2003g
- الفصل الخامس**
1. ليكستان، Mehrotra and Delamonica and Watkins 2000
- forthcoming: للهند. De and Drèze 1999
2. Van Lerberghe and others 2002
3. Leipzig and Foster 2003
4. للأدلة، راجع البنك الدولي 1993.
5. World Bank 2002b
6. Berman and Rose 1996
7. Iriart, Merhy and Waitzkin 2001
8. Iriart, Merhy and Waitzkin 2001
9. Stocker, Waitzkin and Iriart 1999
10. Iriart, Merhy and Waitzkin 2001
11. Mills 1997
12. Barros, Vaughan and Victora 1986
13. Yesudian 1994
14. Velasquez, Madrid and Quick 1998
15. Iyer and Sen 2000
16. Yang 1993; Nittayaramphong and Tangcharoensathien 1994.
17. Saywell 1999
18. Tomlinson 1997
19. Shaokang, Shenglan and Youde 1997
20. Iriart, Waitzkin and Trotta 2002
21. Iriart, Merhy and Waitzkin 2001
22. Van Lerberghe and others 2002; Sitthi-Amorn, Janjaroen and Somrongthong 2001.
23. Watkins 2000
24. UNESCO and OECD 2000
25. De and Drèze 1999; Mehrotra and others forthcoming
26. UNESCO Institute of Statistics and OECD 2002
27. Results USA 2003
28. Hcox and Jimenez 1991; Mehrotra and Delamonica forthcoming; Watkins 2000.
29. Mehrotra and Delamonica forthcoming; Watkins 2000
30. Watkins 2000
31. UNESCO Institute for Statistics and OECD 2002
32. UNESCO Institute for Statistics and OECD 2002
33. Watkins 2000
34. Mehrotra and Delamonica forthcoming
35. UNESCO and OECD 2000
36. West 1997; Kremer 2003
37. Hall 2002
38. Bayliss 2002b
39. المنتدى الدولي حول تمويل البنية التحتية للمياه 2003.
40. Bayliss 2002b
- Bayliss 2002b 41
- Leipzig and Foster 2003 42
- Garnier and others 2000; Duncan, Jefferis and Molutsi 43
- 2000; Loewenson and Chisvo 2000.
- Alailama and Sanderante 2000; Krishnan 2000 44
- Mehrotra and Jarrett 2002 45
- UNESCO 1996 46
- Rohde and Vishwanathan 1995 47
- Mills 1997 48
49. راجع الروايات المفصلة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.icij.org>. مثل: . 2003e, 2003d, 2003b ICIJ
- Business Partners for Development 2002 50
- Murphy and Bendell 1999 51
- Mehrotra and Delamonica forthcoming 52
- Kawabata, Xu and Carrin 2002 53
54. المنتدى الدولي حول تمويل البنية التحتية للمياه 2003.
- الفصل السادس**
1. UNDP, DFID and World Bank 2002
2. IMF 2000
3. WEHAB Working Group 2002b
4. UNDP 2002d; UNDP, DFID and World Bank 2002
5. UNDP, DFID and World Bank 2002
6. Khemani 2001
7. Khemani 2001
8. IPCC 2001a
9. UNDP, WEC and UNDESA 2000
10. UNDP, WEC and UNDESA 2000
11. Koziell and McNeill 2002
12. UNDP, DFID and World Bank 2002
13. Petkova and others 2003
14. UNDP, WEC and UNDESA 2000
15. IEA 1999
16. Myers and others 2000
- الفصل السابع**
1. Osava 2003. كان أول قرار أصدره الرئيس لولا، وتسلمت عليه الأضواء، تأخيره لعام كامل تنفيذ مناقصة بقيمة 760 مليون دولار لشراء 12 طائرة مقاتلة سبق أن تقرّر إحلالها محل أسطول سلاح الطيران من طائرات مقاتلة عمرها نحو 30 سنة ويعتزم التخلص منها تدريجياً بحلول العام 2005. بدلاً من ذلك، تقرّر تحويل الاعتمادات إلى برنامج الجوع الصّغري؛ كجزء من جهد مؤحد يفرض على جميع الوزارات تخفيض التكاليف لتعزيز الإنفاق الاجتماعي، خصوصاً على برنامج الجوع الصّغري.
2. UNDP 2002f
3. UNDP 2002e
4. Manor 2003
5. Mehrotra and Delamonica forthcoming
6. يناقش فيسمان وغاثنى اللامركزية المالية في الاتفاق الحكومي ويخلصان إلى أن لها ارتباطاً قوياً وذا دلالة هامة بانخفاض نسبة الفساد والإيجارات البيروقراطية، بحسب دراسة شملت 55 بلداً.
7. Manor 2003
8. Manor 2003
9. Watson 2002
10. Turner and Hulme 1997
11. في الهند، تُسمى الإدارة المحلية - على صعيد القرى، والميادين المحاطة بالطرق داخل المدن، والدوائر أو المقاطعات - مؤسسات بشّياتي راج. واشترط التشريع سنة 1992 بموجب التعديلات الدستوريين الثالث والسبعين والرابع والسبعين، على حجز ثلث جميع المقاعد للنساء.
12. Blair 2000
13. UNDP 2003d
14. استُمدّ قدر كبير من الأدلة، التي تقيّم هذه المبادرات لإبطال المركزية، من دراسة مكثفة لكل حالة على حدة. وسبب ذلك أن ثمة تحدياً تجريبياً ومفهومياً على السواء في تحديد الأوجه الهامة العديدة، كمياً وقياسياً، لتأثيرات الإصلاحات السياسية. فمن الصّعب للغاية - ومن المستحيل في بعض الحالات - إجراء قياس كمّي لبعض التأثيرات المحتملة الهامة. للمزيد من مناقشة هذه المسألة، انظر: Manor 2003
15. Tendler 1997

الفصل الثامن

16. تقتضي مبادرات إبطال المركزية ضمناً القيام بأنواع مختلفة متعددة من الترتيبات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية. وقد تكون هذه الترتيبات في صيغة إلغاء التركيز المنطوية على نقل تطبيق السياسات، المقررة على الصعيد القومي، إلى المكاتب المحلية؛ وفي صيغة التفويض المنطوية على نقل محدود لرسم القرار في التمويل والسياسات العامة إلى الحكومات المحلية العاملة كوكيلة، والمسؤولة في نهاية الأمر أمام الحكومة المركزية؛ وفي صيغة الأيلولة أو التنازل عن السلطة، مع نقل الموارد والمسؤوليات ورسم القرار إلى المستوى المحلي. وفي المعتاد، تستلزم هذه الترتيبات جمع الصنغ الثلاث معاً.
- UNDP 2001b .17
Manor 2003 .18
Manor 1999, Evers 1996 and Hessling and Ba 1994. 19 للمناقشة. راجع:
Ba 1994.
Manor 1999 and Fuhr 2003. 20 للمناقشة. راجع:
Manor 1999 .21
Blair 2000 .22
Mamdani 1996 .23
Turner and Hulme 1997 .24
25. قادت التدخلات الناجحة، المرخّب بتعزيزها اللامركزية الفعّالة، أحزاباً سياسية مثل المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، وحزب الشّعيلة في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، والحزب الشيوعي الهندي في ولاية كيرالا. وقد حاولت كل هذه الأحزاب معالجة هيمنة المجموعات المحصّنة اقتصادياً واجتماعياً، عبر سياسات متعددة وعبر إجراءات سياسية مثل اللامركزية والإصلاح الزراعي. للمزيد من المناقشة، راجع:
Heller 2001.
Foster and Mackintosh-Walker 2001 .26
Crook and Sturla Sverrisson 2001 .27
Blair 2000 .28
Calderón and Pinc 2003 .29
Calderón and Pinc 2003 .30
Rojas 2002 .31
Budlender and others 2002 .32
Calderón and Pinc 2003 .33
Calderón and Pinc 2003 .34
Fung and Wright 2002 .35
Fung and Wright 2002, p.14 .36
- UN 2001a .1
Devarajan, Miller and Swanson 2002 .2
OECD, Development Assistance Committee 2003 d .3
4. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى الجدول السابع في مؤشرات أهداف التنمية للألفية.
World Bank 1998a .5
Birdsall and Clemens 2003b .6
World Bank 2003g .7
OECD, Development Assistance Committee 1991 .8
Stewart 2003 .9
Birdsall, Williamson and Deese 2002 .10
IMF and International Development Association 2003 .11
Birdsall and Deese 2002 .12
Pettifor and Greenhill 2003 .13
Birdsall, Williamson and Deese 2002 .14
Birdsall and Deese 2003 .15
Birdsall and Deese 2003 .16
UNCTAD 2002a .17
UNCTAD 2002a .18
Wood 1995 .19
Millennium Project Task Force 9 2003 .20
Birdsall and Clemens 2003b .21
Millennium Project Task Force 9 2003 .22
New Zealand 2003 .23
WTO 2000 .24
CAFOD 2002 .25
UNDP and others 2003 .26
Birdsall, Williamson and Deese 2002 .27
WTO 2001 .28
Commission on Macroeconomics and Health 2001 .29
Trouiller and others 2002 .30
Michaud and Murray 1996 .31
van den Haak, Vounatsos and McAuslane 2001 .32
Birdsall and Clemens 2003a .33
Birdsall and Roodman 2003 .34

Chapter 1 draws on Barro 1996; Bissio 2003; Booth and Lucas 2002; Chivian 2002; Chwialkowska 2002; Colclough 2002; Foster 2002; IMF and others 2000; Jolly 2001, 2003; Khor 2000; Kraul 2002; Marks 2003; Millennium Project Task Force 1 2003; OECD 1996, 2003b; UN 1966, 1979, 1980, 1989, 2000a, 2000c, 2001b, 2002d; UNDP 1996, 2002g, 2003b; UNESCO Institute for Statistics 2002; UNHCHR 2002a, 2002b; UNICEF 2003a; WFUNA and North-South Institute 2002; White and Black 2002; World Bank 2002j.

Chapter 2 draws on Alvarez and others 2002; Backiny-Yetna, Coulibaly and Raffinot 2003a, 2003b; Bajpay 2003; Bhalla 2002; Birdsall and Clemens 2003b; Birdsall and Londono 1997; Bourguignon 2001; Caldwell 1986; Carson, Laliberie and Khawaja 2001; CNN 1998; Cornia and Kiiski 2001; David 2003; De Vries 2003; Deaton 2003; Deininger and Olinto 2000; Deininger and Squire 1998; Dollar and Kraay 2002; Eberstadt 2002; ECLAC 2002; Fajnzylber, Lederman and Loayza 1998; FAO 2001b, 2002b; Filmer and Pritchett 1999; Fuentes, Balsells and Arriola 2003; Fuentes and Montes 2003; Gwatkin 2002; Henninger and Snel 2002; IFPRI 2002; IFRC 2001; Johnston 2002, 2003; Kanbur and Lustig 1999; Klasen and Wink 2002; Korzeniewicz and Moran 1997; Lee 1997; Macro International 2003; Marshall 2000; McEwin 2003; Mendonça 2003; Milanovic 1998, 2002, 2003; Millennium Project Task Force 5 2003a; Minujin and Delamonica 2003; Monsod and Monsod 2003; OECD, Development Assistance Committee 2003c; Oster, Lake and Oksman 1978; Pettifor and Greenhill 2003; Ravallion 2000, 2002; Reddy and Pogge 2002; Sala-i-Martin 2002; Sarmiento Gómez and others 2003; Schultz 1998; Simonpietri 2003; SIPRI 2002b; Snow and others 2003; Sprout and Weaver 1992; Stewart 2003; Székely and Hilgert 1999; UN 2002g, 2003c, 2003h; UNAIDS 1996, 2000, 2002b; UNCTAD 2002a; UNDP 1996, 2002a, 2002c, 2002e, 2003a, 2003c, 2003e; UNDP, ECLAC and Instituto de Pesquisa Economica Aplicada 2002; UNESCO 2002a; UNHCR 2000; UNICEF 1996, 2003b; UNIFEM 2000; VandeMoortele 2001, 2002; Ward 2003; Watkins 2000; Woo and Bao 2003; World Bank 2000a, 2002a, 2002f, 2002j, 2003d, 2003h; World Bank and IMF 2001; WSP 2002b; Zubarevich 2003.

Chapter 3 draws on Adams 2002; Bajpay 2003; Bruno, Ravallion and Squire 1996; China 2003; Commission on Macroeconomics and Health 2001; Daley-Harris 2003; Fitzgerald 2001; Gallup, Sachs and Mellinger 2003; IMF 2002a, 2002b; India 2003; Khandker 1998; Maddison 2001; McArthur and Sachs 2002; Mehrotra and Jolly 2000; Prosterman and Hansted 2000; Sen 1999; Stewart 2003; Uganda 2002; UNCTAD 2002b; UNDP 1996; UNICEF 2000; Woo and Bao 2003; World Bank 1998b, 2000b, 2002h, 2002i, 2003a, 2003e, 2003f, 2003i.

Chapter 4 draws on Agarwal 1994; Ainsworth, Nyamete and Beegle 1996; Alailama and Sanderante 2000; Alidou and Jung 2002; Avert.org 2003; Barro and Lee 1993; Barros, Vaughan and Victoria 1986; Behrman and others 1999; Bennel and Furlong 1997; Bicego and Boerma 1991; Buckland, Hofmeyr and Meyer 1993; Caldwell 1979, 1986; Carlsson and Valdivieso 2003; Carnoy 1992; Chen and Desai 2000; Christiansen, Conway and Poston 2003; Commission on Macroeconomics and Health 2001; Delamonica, Mehrotra and VandeMoortele 2001; de los Angeles 2002; de Moor and Calamai 2003; DFID 2002c; Drèze and Sen 1995; Duncan, Jefferis and Molutsi 2000; Economic and Political Weekly 2000; Fan and Hazell 2001; Fan, Hazell and Thorat

1998; FAO 2001c, 2002a, 2002b; Filmer and Pritchett 1997, 1999; Filmer, Hammer and Pritchett 1998; Flug, Spilimbergo and Wachtenheim 1998; Forster-Rothbart and others 2002; Gupta, Verhoeven and Tiongson 2002; Haddad 1999; Haggblade and Tembo 2002; Hall 2003a; Hanmer and Naschold 2001; Heng and Hoey 2000; IFAD 2001; ILO 1991a, 1991b; India, Ministry of Finance 2002; India, Planning Commission 2002; International Institute of Population Sciences 2000; Jha 2002; Jimenez 1987; Kadzamia and Rose 2001; Kannan, Dev and Sharam 2000; Khatri and Frieden 2002; Kongsin and others 1998; Landell-Mills, Bishop and Porras 2002; Landuyt 1998; Lewin and Caillods 2001; Loewenson and Chisvo 2000; Lucas 1988; Maddison 2001; Mehrotra 1998, 1999, 2000a, 2000b, 2000c; Mehrotra and Biggeri 2002; Mehrotra and Buckland 1998; Mehrotra and Delamonica 1998, forthcoming; Mehrotra and Jolly 2000; Mehrotra and others forthcoming; Millennium Project Task Force 2 2003a, 2003b; Millennium Project Task Force 3 2003; Millennium Project Task Force 4 2003; Millennium Project Task Force 5 2003a, 2003b, 2003c, 2003d; Millennium Project Task Force 7 2003; Murthy 1999; OECD 2001, 2003b; OECD, Development Assistance Committee 2003b, 2003c; Paarlberg 2002; Panos Institute 2001; Pinstrup-Andersen, Pandya-Lorch and Rosegrant 1999; Pretty and Hine 2000; Reddy 2003; Saith 1995; Scherr, White and Kaimowitz 2002; Schultz 2001; Siniscalco 2002; SIPRI 2002a, 2002b, 2003; Stapleton 2000; Stiglitz 2002a; Swaminathan 2001; Thomas and Strauss 1998; Tilak 1997; UN 1985, 2000b, 2002b, 2002c, 2003g; UN-AIDS 2002a; UNDP 2001d, 2002e; UNESCO 1999, 2002a, 2002b, 2003; UNESCO and ILO 1966; UNESCO and OECD 2000; UNESCO Institute for Statistics and OECD 2002; UNICEF 1991, 1999, 2000, 2001a, 2001b, 2002; Watkins 2000; WEHAB Working Group 2002b; Weiss 2002; White and Martin 2002; WHO 2000, 2003a, 2003b, 2003c; WHO, UNICEF and WSSCC 2000; World Bank 1993, 1996, 2002d, 2002g, 2003b, 2003i, forthcoming; World Bank and UN-Habitat 2003; World Panel on Financing Water Infrastructure 2003; WSP 2002a, 2002b; WSSCC 2002, 2003; WWC 2000.

Chapter 5 draws on Alailama and Sanderante 2000; Barros, Vaughan and Victoria 1986; Bayliss 2002b; Bennett 1997; Berman and Rose 1996; Boubakri and Cosset 1998; Business Partners for Development 2002; Canadian Centre for Policy Alternatives 2003; Commission on Macroeconomics and Health 2001; Cornia and Stewart 1995; Cox and Jimenez 1991; De and Drèze 1999; Duncan, Jefferis and Molutsi 2000; Franceys 2001; Garnier and others 2000; GAVI 2003; Hall 2002, 2003b; Hall and Lobina 2001; Hao, Suhua and Lucas 1997; ICIJ 2003a, 2003b, 2003c, 2003d, 2003e; IFC 2002a, 2002b; International Council for Science 2002; Iriart, Merhy and Waitzkin 2001; Iyer and Sen 2000; Kawabata, Xu and Carrin 2002; Kremer 2003; Krishnan 2000; Leipziger and Foster 2003; Lobina 2000, 2001; Lobina and Hall 1999; Loewenson and Chisvo 2000; Mason and others 1980; Mehrotra and Delamonica forthcoming; Mehrotra and Jarrett 2002; Mehrotra and Jolly 2000; Mehrotra and others forthcoming; Mills 1997; Mills and others 2002; Murphy and Bendell 1999; Myers and Kent 1998; Nittayaramphong and Tangcharoensathien 1994; Polanyi 1994; PSIRU 2000; Results

USA 2003; Rohde and Vishwanathan 1995; Save the Children 2001; Saywell 1999; Schulpen and Gibbon 2001; Shaokang, Shenglan and Youde 1997; Sidley 2001; Sinclair and Grieshaber-Otto 2002; Sitthi-Amorn, Janjaroen and Somrongthong 2001; Social Watch 2003; Stiglitz 2002a; Stocker, Waitzkin and Iriart 1999; Tomlinson 1997; Tornquist and others 2000; UNDP 2001a; UNESCO 1996, 2002a; UNESCO Institute for Statistics and OECD 2002; UNHCHR 2003; Van Lerberghe and others 2002; Velasquez, Madrid and Quick 1998; Watkins 2000; Webster and Sansom 1999; West 1997; Whitehead, Evans and Dahlgren 2001; WHO 2002; World Bank 1990, 1993, 1999, 2000c, 2002b, 2002j; World Panel on Financing Water Infrastructure 2003; WTO 2003; Yang 1993; Yesudian 1994.

Chapter 6 draws on AfDB and others 2003; Annan 2002; Baumert and others 2002; Bryant and others 1998; Campbell 1997; Cavendish 1999; Chivian 2002; Common Dreams Press Wire 1998; DFID 2002b; UNDP, DFID and World Bank 2002; Ezzati and Kammen 2001; FAO 1998, 2001a; Finlayson and others 1999; Fuggle 2001; Gardiner 2002; Goldman and Tran 2002; Graumann 1977; Hardoy, Mitlin and Satterthwaite 2001; Harrison and Stassny 1999; IEA 1999, 2003; IEA and OECD 2003; IFPRI 2002; IMF 2000; Institute for European Environmental Policy 2002; IPCC 2001a, 2001b; IUCN 2002; Janzen 2000; Khemani 2001; Koziell and McNeill 2002; Lvovsky 2001; May and others 2002; Milazzo 1998; Millennium Project Task Force 8 2003; Myers and Kent 1998; Myers and others 2000; Naem 1998; Nigel and others 1998; Nordhaus and Boyer 1999; OECD 1999; Oldeman, Hakkeling and Sombroek 1990; Petkova and others 2003; Pinstrip-Andersen and Pandya-Lorch 2001; Rainforest Foundation 1998; Repetto and Gillis 1998; Satterthwaite 2002; Sizer 2000; Smith 2000; Toledo 1997; UN 1997, 2002h, 2002i, 2003e, 2003f; UNCHS 1996; UNDP 1998, 2001a, 2002d; UNDP, WEC and UNDESA 2000; UNDP and others 1998, 2000; UNEP 2003; UN-HABITAT 2002; UN World Summit on Sustainable Development 2002; WEHAB Working Group 2002a, 2002b; WHO 1997; World Bank 2002k, 2003i; WRI 2000a, 2000b; WWF 2002.

Chapter 7 draws on Ablo and Reinikka 1998; Adamolekun 1999; Agrodev Canada 2000; Alm and Bahl 2001; Alston and Crawford 2000; Angell, Lowdon and Thorp 2001; Appleton 2001; Asian Development Bank 2002; Augustin-Jean 2002; Baiocchi 2001, 2002; Banerjee 2002; Banner 2002; Bardhan and Mookherjee 2000; Barraclough 1999; Bayliss 2002a; Besley and Burgess 2000, 2002; Blair 2000; Bourguignon and Ferreira 2000; Brinkerhoff and Goldsmith 2003; Brown and others 2000; Bruno, Ravallion and Squire 1996; Budlender and others 2002; Calderón 2002; Calderón and Pinc 2003; Calderón and Szmukler 2002; Cameron 2002; Carrión 2003; Chandler 2001; Choguill 2001; Council of Europe 1998; Crook 2001; Crook and Manor 1998; Crook and Sturla Sverrisson 2001, forthcoming; Cross and Kutengule 2001; Cuéllar-Marchelli 2001; Deshpande 2002; Devarajan, Miller and Swanson 2002; DFID 2000, 2002a; Dillinger and Fay 1999; Drake and others 2003; Drèze and Sen 2002; Evans 2002; Evers 1996; Fabre 2001; Faguet 2001; Ferro, Rosenblatt and Stern 2002; Finan, Sadoulet and de Janvry 2002; Fisman and Gatti 2002; Foster and Mackintosh-Walker 2001; Francis and James 2003; Franke and Chasin 2000; Fuentes and

Niimi 2002; Fuhr 2003; Fung and Wright 2002; Furtado 2001; Gargarella 2002; Gaventa and Valderrama 1999; Gloppen, Rakner and Tostensen 2002; Goetz and Jenkins 2001; Goldfrank 2002; Mutebi, Stone and Thin 2003; Gopalakrishnan and Sharma 1999; Grant and others 2001; Greenhill and Blackmore 2002; Harrison 2001; Harriss 2000; Heller 2000, 2001; Herring 2000, forthcoming; Hessling and Ba 1994; Hirschman 1970; Hope 2000; Hossain and Moore 2001; Houtzager 1999; Huizer 1999; ILO 2001; Institute of Development Studies 2003; Iriart, Waitzkin and Trotta 2002; Jenkins and Goetz 1999; Jhabvala and Kanbur 2002; Johnson 2001, 2003; Johnson and Start 2001; Kabeer 2000; Kanbur and Squire 1999; Kawabata, Xu and Carrin 2002; Khemani 2001; Kohl 2002; Kosack 2003; Krishnan 2000; Kudva 2003; Leftwich 1994; Lipton and Ravallion 1994; Lopes 2002; Lopez 2003; MacDonald 2002; Mamdani 1976, 1995, 1996; Manor 1999, 2000, 2003; McIntyre 2002; Mehrotra 2002; Mehrotra and Delamonica forthcoming; Michaud and Murray 1996; Migdal, Kohli and Shue 1994; Millennium Project Task Force 6 2003; Milliken and Krause 2002; Moore and Putzel 1999a, 1999b; Mozambique 2002; Naidu 2002; Narasimhan 2002; Narayan and Patesch 2000; Noman 1997; Ogun 2002; Osava 2003; Øyen 2002; Pande 2003; Paul 2002; Phillips 1995; Rahman and Westley 2001; Reno 2002; Ribot 2001; Roberts 2003; Rojas 2002; Ruggeri 2001; Sahn and Stifel 2003; Schusterman and others 2002; Shah 1998; Shankar and Shah 2001; Shatkin 2000; Social Watch 2003; Steinich 2000; Stiglitz 1996, 2002b, 2003; Tendler 1997; Tinker 2002; Turner and Hulme 1997; UN 2003d; UNDP 2001b, 2002b, 2002e, 2002f, 2003d; Valderrama 1998; Veltmeyer 1997; Walker 2002; Watson 2002; Work 2002; Working Group on Contemporary Forms of Slavery 1997, 1999; Yoder 2003.

Chapter 8 draws on Abrego and Ross 2001; Birdsall and Clemens 2003a, 2003b; Birdsall and Deese 2002, 2003; Birdsall and Roodman 2002, 2003; Birdsall, Williamson and Deese 2002; Business Week 2000; CAFOD 2002; CGIAR 2003; Cline 2002, forthcoming; Commission on Macroeconomics and Health 2001; Damon, Danté and Naudet 1999; Devarajan, Miller and Swanson 2002; Economist 2001; European Commission 2002a, 2002b; Finger and Harrison 1996; Fortucci 2002; Fukuda-Parr, Lopes and Malik 2002; Geithner and Nankani 2002; Gore 2002; Goreaux 2003; Gutierrez and others 1996; Hanlon 1998; Hendra and Courtnadge 2003; Herfkens 2002; Hertel and Martin 1999; IMF and International Development Association 2003; International Cotton Consultative Committee 2002; Khor 2002a, 2002b; Lopes and Thieson 2003; Michaud and Murray 1996; Millennium Project Task Force 9 2003; Millennium Project Task Force 10 2003; Narayan and Patesch 2000; New Zealand 2003; OECD 2003a; OECD, Development Assistance Committee 1991, 2001, 2003a, 2003d; Oxfam 2002; Pettifor and Greenhill 2003; PIPA 2002; Quiroga 2002; Rahman 2003; Randel and German 1998; Ranis and Stewart 2000; Stewart 2003; Trouiller and others 2002; UN 2001a, 2002a, 2002d, 2002e, 2002f, 2003a, 2003b; UNCTAD 2000, 2002a; UNDP 1993, 2000, 2001c; UNDP and others 2003; UNICEF 2003b; United Kingdom 2003; van den Haak, Vounatsos and McAuslane 2001; Van de Walle and Johnston 1996; ; Wood 1995; World Bank 1998a, 2001, 2002c, 2002e, 2002f, 2003c, 2003g, 2003i; WTO 2000, 2001.

Background papers

- Birdsall, Nancy, and Michael Clemens. 2003b. "What Rich Countries Can Do: The Global Social Contract."
- Calderón, Fernando, and Christopher Pinc. 2003. "Political Reforms and Policies Enabling People's Empowerment and Advancing Human Development: The Challenges for Latin American Countries."
- David, Isidoro P. 2003. "The International Statistical System and Statistical Capacity Building: Then and Now."
- Deaton, Angus. 2003. "Data for Monitoring the Poverty MDG."
- Jolly, Richard. 2003. "Global Goals: The UN Experience."
- Manor, James. 2003. "Democratisation with Inclusion: Political Reforms and People's Empowerment at the Grassroots."
- Pettifor, Ann, and Romilly Greenhill. 2003. "Debt Relief and the Millennium Development Goals."
- Reddy, Sanjay. 2003. "Stagnation! Growth Failures, Coping Strategies and Human Development: Cross-Country Evidence and Policy Implications."
- Stewart, Frances. 2003. "Conflict and the MDGs."

Background notes

- CIESIN (Center for International Earth Science Information Network). 2003. "Mapping Human Development."
- De Vries, Willem. 2003. "Measuring Statistical Capacity."
- Johnston, Robert. 2003. "Notes on Statistical Capacity Building Issues."
- UNDP (United Nations Development Programme). 2003a. "Conflict Mapping." Bureau for Crisis Prevention and Recovery.
- Ward, Michael. 2003. "An Integrated Overview of Poverty and Inequality."
- World Bank. 2003d. "Managing the Increasing Demand for Statistics."
- . 2003h. "Successful Statistical Capacity Building."

Country studies

- Akder, Halis. 2003. "Human Development Progress towards the Millennium Development Goals: Turkey."
- Backiny-Yetna, Prosper, Siaka Coulibaly and Marc Raffinot. 2003a. "Country Case Study on Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level: Burkina Faso."
- . 2003b. "Country Case Study on Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level: Mali."
- Bajpay, Nirupam. 2003. "India: Towards the Millennium Development Goals."
- Fuentes, Juan Alberto, Edgar Balsells and Gustavo Arriola. 2003. "Guatemala: Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level."
- Fuentes, Ricardo, and Andres Montes. 2003. "Millennium Development Goals for Mexico."
- Mendonça, Rosane. 2003. "Country Case Study on Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level: Brazil."

- Monsod, Solita, and Toby T. Monsod. 2003. "Philippines Case Study on Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level."
- Sarmiento Gómez, Alfredo, Lucía Mina Rosero, Carlos Alonso Malaver and Sandra Álvarez Toro. 2003. "Human Development Progress towards the Millennium Development Goals in Colombia."
- Snow, Thomas, Michael Faye, John McArthur and Jeffrey Sachs. 2003. "Country Case Studies on the Challenges Facing Landlocked Developing Countries."
- Topinska, Irena. 2003. "Human Development Progress towards the MDGs at the Subnational Level. Poland."
- Woo, Wing, and Shuming Bao. 2003. "China Case Study on Human Development Progress towards the Millennium Developmental Goals at the Sub-National Level."
- Zubarevich, Natalia. 2003. "Russian Case Study on Human Development Progress towards the MDGs at the Sub-National Level."

Millennium Project task force papers

- Millennium Project Task Force 1. 2003. "A Millennium Development Strategy for Achieving Poverty Alleviation and Economic Growth."
- . 2003b. "Halving Global Hunger." Second draft.
- Millennium Project Task Force 3. 2003. "Achieving Universal Primary Education by 2015."
- Millennium Project Task Force 4. 2003. "Child Health and Maternal Health."
- Millennium Project Task Force 5. 2003a. "Combating HIV/AIDS in the Developing World."
- . 2003b. "Combating Tuberculosis."
- . 2003c. "Expanding Access to Essential Medicines in the Developing World."
- . 2003d. "Reducing the Burden of Malaria in the Developing World."
- Millennium Project Task Force 6. 2003. "Environmental Sustainability."
- Millennium Project Task Force 7. 2003. "Achieving the Millennium Development Goals in Water and Sanitation."
- Millennium Project Task Force 8. 2003. "Improving the Lives of Slum Dwellers."
- Millennium Project Task Force 9. 2003. "Trade and Finance and the Millennium Development Goals."
- Millennium Project Task Force 10. 2003. "Science, Technology and Innovation: Challenges and Opportunities for Implementing the Millennium Development Goals."

References

- Ablo, Emmanuel, and Ritva Reinikka. 1998. "Do Budgets Really Matter? Evidence from Public Spending on Education and Health in Uganda." Policy Research Working Paper 1926. World Bank, Washington, DC.
- Abrego, Lisandro, and Doris C. Ross. 2001. "Debt Relief under the HIPC Initiative: Context and Outlook for Debt

- Sustainability and Resource Flows." IMF Working Paper 01/144. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Adamolekun, Ladipo. 1999. *Public Administration in Africa*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Adams, Richard. 2002. "Economic Growth, Inequality, and Poverty: Findings from a New Data Set." Policy Research Working Paper 2972. World Bank, Washington, DC.
- AfDB (African Development Bank), ADB (Asian Development Bank), DFID (UK Department for International Development), DGIS (Netherlands Directorate-General for International Cooperation), EC (European Commission), BMZ (German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), UNDP (United Nations Development Programme), UNEP (United Nations Environment Programme) and World Bank. 2003. "Poverty and Climate Change: Reducing the Vulnerability of the Poor." 23 October. World Bank, Washington, DC. [[http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/essdext.nsf/46DocByUnid/6449D122940C7A9485256C4F005349D7/\\$FILE/PovertyAndClimateChange2002.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/essdext.nsf/46DocByUnid/6449D122940C7A9485256C4F005349D7/$FILE/PovertyAndClimateChange2002.pdf)]. March 2003.
- Agarwal, Bina. 1994. *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Agrodev Canada. 2000. "Final Report: Sindh Rural Development Project." Report prepared for the government of Sindh and the Asian Development Bank. Ottawa.
- Ainsworth, Martha, Andrew Nyamete and Kathleen Beegle. 1996. "The Impact of Women's Schooling on Fertility and Contraceptive Use: A Study of Fourteen Sub-Saharan African Countries." *World Bank Economic Review* 10 (1): 85-122. [<http://www.worldbank.org/research/journals/wber/revjan96/impact.htm>]. March 2003.
- Alalama, Patricia, and Nimal Sanderante. 2000. "Social Policy in a Slowly Growing Economy: Sri Lanka." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Alidou, Hassana, and Ingrid Jung. 2002. "Education Language Policies in Francophone Africa: What Have We Learned from Field Experiences?" In Steven J. Baker, ed., *Language Policy: Lessons from Global Models*. Monterey, Calif.: Monterey Institute of International Studies. [<http://www.mii.edu/docs/langpolicy/ch04.pdf>]. March 2003.
- Alm, James, and Roy Bahl. 2001. "Can Indonesia Decentralise Successfully? Plans, Problems and Prospects." *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 37 (1): 83-102. [<http://rspas.anu.edu.au/economics/bies/biesabsv37no1.pdf>]. March 2003.
- Alston, Philip, and James Crawford, eds. 2000. *The Future of UN Human Rights Treaty Monitoring*. New York: Cambridge University Press.
- Alvarez, Michael, Jose Antonio Cheibub, Jennifer Gandhi, Fernando Limongi, Adam Przeworski and Sebastian Saiegh. 2002. "D&D2000." Data set provided in correspondence. March. New York University, Department of Politics, New York.
- Angell, Alan, Pamela Lowdon and Rosemary Thorp. 2001. *Decentralizing Development: The Political Economy of Institutional Reform in Colombia and Chile*. New York: Oxford University Press.
- Annan, Kofi. 2002. "Towards a Sustainable Future." American Museum of Natural History's Annual Environmental Lecture, delivered by Nane Annan, 14 May, New York. [http://sustsci.harvard.edu/keydocs/fulltext/annan_amnh_020514.pdf]. March 2003.
- Appleton, Simon. 2001. "Poverty Reduction during Growth: The Case of Uganda, 1992-2000." University of Nottingham, School of Economics. [<http://www.uppap.or.ug/docs/simonpaper.pdf>]. March 2003.
- Asian Development Bank. 2002. "Poverty in Pakistan: Issues, Causes and Institutional Responses." Islamabad. [http://www.adb.org/Documents/Reports/Poverty_PAK/default.asp]. March 2003.
- Augustin-Jean, Louis. 2002. "Rural Enterprises and Regional Development in the People's Republic of China: Part One—Institutional Context and Economic Reforms." *Géographie, Économie, Société* 4 (3): 323-36.
- Avert.org. 2003. "AIDS in Thailand." [<http://www.avert.org/aidthai.htm>]. March 2003.
- Baiocchi, Gianpaolo. 2001. "Participation, Activism, and Politics: The Porto Alegre Experiment and Deliberative Democratic Theory." *Politics and Society* 29 (1): 43-72.
- . 2002. "Synergizing Civil Society: State-Civil Society Regimes in Porto Alegre, Brazil." *Political Power and Social Theory* 15. [<http://www.pitt.edu/~baiocchi/BaiocchiPPST15.pdf>]. March 2003.
- Banerjee, Abhijit. 2002. "Who Is Getting the Public Goods in India? Some Evidence and Some Speculation." Massachusetts Institute of Technology, Department of Economics, Cambridge, Mass. [<http://www.arts.cornell.edu/econ/indiaconf/Banerjee%20paper.pdf>]. March 2003.
- Banner, Gerhard. 2002. "Community Governance and the New Central-Local Relationship." *International Social Science Journal* 54 (172): 217-31.
- Bardhan, Pranab, and Dilip Mookherjee. 2000. "Capture and Governance at Local and National Levels." *American Economic Review* 90 (2): 135-39.
- Barracough, Salon. 1999. "Land Reform in Developing Countries: The Role of the State and Other Actors." United Nations Research Institute for Social Development, Geneva. [<http://www.ifad.org/popularcoalition/pdf/mon2.pdf>]. March 2003.
- Barro, Robert. 1996. "Democracy and Growth." *Journal of Economic Growth* 1 (1): 1-27.
- Barro, Robert, and Jong-Wha Lee. 1993. *Losers and Winners in Economic Growth*. NBER Working Paper 4341. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Barros, Fernando, J. Patrick Vaughan and Cesar Victora. 1986. "Why So Many Caesarean Sections? The Need for Further Policy Change in Brazil." *Health, Policy and Planning* 1 (1): 19-29.
- Baumert, Kevin A., Odile Blanchard, Silvi Llosa and James Perkaus, eds. 2002. *Building on the Kyoto Protocol: Options for Protecting the Climate*. Washington, DC: World Resources Institute. [http://climate.wri.org/pubs_pdf.cfm?PubID=3762]. March 2003.
- Bayliss, Kate. 2002a. "Privatisation and Poverty: The Distributional Impact of Utility Privatisation." *Annals of Public and Cooperative Economics* 73 (4): 603-25.
- . 2002b. "Water Privatization in SSA: Progress, Problems and Policy Implications." Public Services International Research Unit, London. [<http://www.psiru.org/>]. March 2003.
- Behrman, Jere R., Andrew Foster, Mark Rosenzweig and Prem Vashishtha. 1999. "Women's Schooling, Home Teaching, and Economic Growth." *Journal of Political Economy* 107 (4): 682-714.
- Bennel, Paul, and Dominic Furlong. 1997. "Has Jomtien Made Any Difference? Trends in Donor Funding for Education and Basic Education since the Late 1980s." IDS Working Paper 51. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [<http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp51.pdf>]. March 2003.
- Bennett, Sara. 1997. "Private Health Care and Public Policy Objectives." In Christopher Colclough, ed., *Marketizing Education and Health in Developing Countries: Miracle or Mirage?* Oxford: Clarendon Press.
- Berman, Peter, and Laura Rose. 1996. "The Role of Private Providers in Maternal and Child Health and Family Planning Services in Developing Countries." *Health Policy and Planning* 11 (2): 142-55. [<http://www.hsph.harvard.edu/ihs/publications/pdf/No-18.PDF>]. March 2003.
- Besley, Timothy, and Robin Burgess. 2000. "Land Reform, Poverty Reduction, and Growth: Evidence from India." *Quarterly Journal of Economics* 115 (2): 389-430.

- . 2002. "The Political Economy of Government Responsiveness: Theory and Evidence from India." *Quarterly Journal of Economics* 117 (4): 1415–52.
- Bhalla, Surjit. 2002. *Imagine There's No Country: Poverty, Inequality and Growth in the Era of Globalization*. Washington, DC: Institute for International Economics. [http://www.cis.org.au/Policy/summer02-03/polsumm0203-9.htm]. March 2003.
- Bicego, George, and J. Ties Boerma. 1991. "Maternal Education and Child Survival: A Comparative Analysis of DHS Data." Paper presented at the Demographic and Health Surveys World Conference, 5 August, Washington, DC.
- Birdsall, Nancy, and Michael Clemens. 2003a. "From Promise to Performance: How Rich Countries Can Help Poor Countries Help Themselves." CGD Brief 1 (2). Center for Global Development, Washington, DC.
- Birdsall, Nancy, and Brian Deese. 2002. "Delivering on Debt Relief." CGD Brief 1. Center for Global Development, Washington, DC.
- . 2003. "Beyond HIPC: Secure Sustainable Debt Relief for Poor Countries." Paper presented at the 2002 Commonwealth HIPC Ministerial Forum, 12 September 2002. Center for Global Development, Washington, DC.
- Birdsall, Nancy, and Juan Luis Londono. 1997. "Asset Inequality Does Matter: Lessons from Latin America." Office of the Chief Economist Working Paper 344. Inter-American Development Bank, Washington, DC. [http://bjcu.uca.edu.ni/biblioteca/debates/Birdsall&Londono.pdf]. March 2003.
- Birdsall, Nancy, and David Roodman. 2002. "Gold for Debt: From Debt Relief to a New Development Architecture." International Institute of Economics, Washington, DC.
- . 2003. "The Commitment to Development Index: A Scorecard of Rich-Country Policies." Center for Global Development, Washington, DC.
- Birdsall, Nancy, John Williamson and Brian Deese. 2002. *Delivering on Debt Relief: From IMF Gold to a New Aid Architecture*. Washington, DC: International Institute for Economics.
- Bissio, Roberto. 2003. "Civil Society and the MDGs." Instituto del Tercer Mundo, Montevideo, Uruguay.
- Blair, Harry. 2000. "Participation and Accountability at the Periphery: Democratic Local Governance in Six Countries." *World Development* 28 (1): 21–39. [http://www.worldbank.org/participation/participationaccountability.pdf]. March 2003.
- Booth, David, and Henry Lucas. 2002. "Monitoring Progress towards the Millennium Development Goals at Country Levels." In Howard White and Richard Black, eds., *Targeting Development: Critical Perspectives on the Millennium Development Goals and International Development Targets*. London: Routledge.
- Boubakri, Narjess, and Jean-Claude Cosset. 1998. "Privatization in Developing Countries: An Analysis of the Performance of Newly Privatized Firms." Public Policy for the Private Sector Note 156. World Bank, Private Sector and Infrastructure Network, Washington, DC. [http://www1.worldbank.org/viewpoint/HTMLNotes/156/156cosse.pdf]. March 2003.
- Bourguignon, François. 2001. "Crime as a Social Cost of Poverty and Inequality: A Review Focusing on Developing Countries." In Shahid Yusuf, Simon Evenett and Weiping Wu, eds., *Facets of Globalization: International and Local Dimensions of Development*. Washington, DC: World Bank.
- Bourguignon, François, and Francisco Ferreira. 2000. "Understanding Inequality in Brazil: A Conceptual Overview." Discussion Paper 434. Catholic University of Rio de Janeiro, Department of Economics. [http://www.econ.puc-rio.br/pdf/td434.pdf]. March 2003.
- Brinkerhoff, Derick, and Arthur Goldsmith. 2003. "How Citizens Participate in Macroeconomic Policy: International Experience and Implications for Poverty Reduction." *World Development* 31 (4): 685–701.
- Brown, Adrienne, Mick Foster, Andy Norton and Felix Naschold. 2000. "The Status of Sector-Wide Approaches." Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/wp142.pdf]. March 2003.
- Bruno, Michael, Martin Ravallion and Lyn Squire. 1996. "Equity and Growth in Developing Countries: Old and New Perspectives on the Policy Issues." Policy Research Working Paper 1563. World Bank, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/html/dec/Publications/Workpapers/wps1563-abstract.html]. March 2003.
- Bryant, Dirk, Laurretta Burke, John McManus and Mark Spalding. 1998. "Reefs at Risk Analysis: A Map-Based Indicator of Threats to the World's Coral Reefs." World Resources Institute, Washington, DC.
- Buckland, Peter, Jane Hofmeyr and Susan Meyer. 1993. *Teacher Salaries in South Africa: A Policy Perspective*. Johannesburg: Urban Foundation.
- Budlender, Debbie, Diane Elson, Guy Hewitt and Tanni Mukhopadhyay. 2002. *Gender Budgets Make Cents*. London: Commonwealth Secretariat.
- Business Partners for Development. 2002. "Putting Partnering to Work: Results and Recommendations for Business." London. [http://www.bpdweb.org/docs/biz4of5.pdf]. March 2003.
- Business Week*. 2000. "Global Resistance to GM Imperils Monsanto's Future." 12 June.
- CAFOD (Catholic Agency for Overseas Development). 2002. "The Rough Guide to the CAP." London.
- Calderón, Fernando. 2002. *La Reforma de la Política: Deliberación y Desarrollo*. Caracas and La Paz: Ildis/FES Bolivia/Nueva Sociedad.
- Calderón, Fernando, and Alicia Szmukler. 2002. "Political Culture and Development." In Vijayendra Rao and Michael Walton, eds., *Culture and Public Action*. Washington, DC: World Bank. [http://www.worldbank.org/research/conferences/culture/papers/Calderon-English.pdf]. March 2003.
- Caldwell, John. 1979. "Education as a Factor in Mortality Decline: An Examination of Nigerian Data." *Population Studies* 33 (3): 395–413.
- . 1986. "Routes to Low Mortality in Poor Countries." *Population Development Review* 12 (2): 171–220.
- Cameron, Robert. 2002. "Central-Local Financial Relations in South Africa." *Local Government Studies* 28 (special issue 3): 113–34.
- Campbell, H. 1997. "Indoor Air Pollution and Acute Lower Respiratory Infections in Young Gambian Children." *Health Bulletin* 55: 20–31.
- Canadian Centre for Policy Alternatives. 2003. "A GATS Primer." [http://www.canadians.org/campaigns/campaigns-trade/pub-gats_primer.html]. March 2003.
- Carlsson, Helene, and Cecilia Valdivieso. 2003. "Gender Equality and the Millennium Development Goals." World Bank, Gender and Development Group, Washington, DC.
- Carnoy, Martin. 1992. *The Case for Investing in Basic Education*. New York: United Nations Children's Fund.
- Carrión, Diego. 2003. "Democracy and Social Participation in Latin American Cities." *Development in Practice* 11 (2/3): 208–17.
- Carson, Carol, Lucie Laliberie and Sarmad Khawaja. 2001. "Some Challenges of Statistical Capacity Building." Paper presented at the 53rd Session of the International Statistical Institute, 22–29 August, Seoul.
- Cavendish, William. 1999. "Empirical Regularities in the Poverty-Environment Relationship of African Rural Households." Working Paper 99-21. Centre for the Study of African Economies, London. [http://www.econ.ox.ac.uk/CSAEadmin/workingpapers/pdfs/9921text.pdf]. March 2003.
- CGIAR (Consultative Group on International Agricultural Research). 2003. "Funding." Washington, DC. [http://www.cgiar.org/who/www_funding.html]. March 2003.
- Chandler, David. 2001. "Active Citizens and the Therapeutic State: The Role of Democratic Participation in Local Government Reform." *Policy & Politics* 29 (1): 3–14.

- Chen, Lincoln, and Meghnad Desai. 2000. "Paths to Social Development: Lessons from Case Studies." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- China, Ministry of Foreign Trade and Economic Cooperation. 2003. "Statistical Data on Foreign Direct Investment." Beijing. [http://www1.moftec.gov.cn/moftec_en/tjsj/wazi_01_en.html]. March 2003.
- Chivian, Eric. 2002. "Biodiversity: Its Importance to Human Health." Harvard Medical School, Boston.
- Choguill, Charles. 2001. "Urban Policy as Poverty Alleviation: The Experience of the Philippines." *Habitat International* 25 (1): 1-13.
- Christiansen, Karin, Tim Conway and Mark Poston. 2003. "The Millennium Development Goals and the IDC: Driving and Framing the Committee's Work." Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/pppg/publications/papers_reports/other/IDC/]. March 2003.
- Chwialkowska, Luiza. 2002. "U.S. Pledges Aid to Poor Nations That Respect Law." *National Post*, 23 March.
- Cline, William. 2002. "An Index of Industrial Country Trade Policy toward Developing Countries." Working Paper 14. Center for Global Development, Washington, DC.
- . Forthcoming. *Trade Policy and Global Poverty*. Washington, DC: Institute for International Economics and Center for Global Development
- CNN. 1998. "Researchers Trace First HIV Case to 1959 in the Belgian Congo." 3 February. [http://www.cnn.com/HEALTH/9802/03/earliest.aids/]. March 2003.
- Colclough, Christopher. 2002. "Can the Millennium Development Goals for Education Be Achieved?" In Howard White and Richard Black, eds., *Targeting Development: Critical Perspectives on the Millennium Development Goals and International Development Targets*. London: Routledge.
- Commission on Macroeconomics and Health. 2001. *Macroeconomics and Health: Investing in Health for Economic Development*. Geneva: World Health Organization. [http://www.un.org/esa/coordination/ecosoc/docs/RT.K.MacroeconomicsHealth.pdf]. March 2003.
- Common Dreams Press Wire. 1998. "Massive Government Subsidies Bloat Fishing Industry and Violate World Trade Rules; WWF Calls for New International Fisheries Rules and Mechanisms." 26 March. [http://www.commondreams.org/pressreleases/Sept98/090998h.htm]. March 2003.
- Cornia, Giovanni Andrea, and Sampsa Kiiski. 2001. "Trends in Income Distribution in the Post-World War II Period: Evidence and Interpretation." UNU/WIDER Discussion Paper 2001/89. United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Helsinki. [http://www.wider.unu.edu/publications/dps/dp2001-89.pdf]. March 2003.
- Cornia, Giovanni Andrea, and Frances Stewart. 1995. "Two Errors of Targeting." In Dominique van de Walle and Kimberly Nead, eds., *Public Spending and the Poor: Theory and Evidence*. Baltimore, Md., and London: Johns Hopkins University Press.
- Council of Europe. 1998. "Structure and Operation of Local and Regional Democracy: Croatia—Situation in 1998." Report adopted by the Steering Committee on Local and Regional Democracy. Strasbourg, France. [http://www.coe.int/T/E/Legal_Affairs/Local_and_regional_Democracy/Steering_Committee_(CDLR)/Publications/Structure_Series/croatia.pdf]. March 2003.
- Cox, Donald, and Emmanuel Jimenez. 1991. "Achieving Social Objectives through Private Transfers: A Review." *World Bank Research Observer* 5 (2): 205-18.
- Crook, Richard. 2001. "Strengthening Democratic Governance in Conflict-Torn Societies: Civic Organisations, Democratic Effectiveness and Political Conflict." IDS Working Paper 129. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp129.pdf]. March 2003.
- Crook, Richard, and James Manor. 1998. *Democracy and Decentralisation in South Asia and West Africa: Participation, Accountability and Performance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crook, Richard, and Alan Sturla Sverrisson. 2001. "Decentralisation and Poverty Alleviation in Developing Countries: A Comparative Analysis or, Is West Bengal Unique?" IDS Working Paper 130. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp130.pdf]. March 2003.
- . Forthcoming. "Does Decentralization Contribute to Poverty Reduction?" In Peter Houtzager and Mick Moore, eds., *Changing Paths: International Development and the New Politics of Inclusion*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Cross, C., and Milton Kutengule. 2001. "Decentralization and Rural Livelihoods in Malawi." LADDER Working Paper 4. Overseas Development Group, Norwich, England.
- Cuellar-Marchelli, Helga. 2001. "Decentralization and Privatization of Education in El Salvador: Assessing the Experience." *International Journal of Educational Development* 23 (2): 145-66.
- Daley-Harris, Sam. 2003. "State of the Microcredit Summit Campaign Report 2002." Microcredit Summit Campaign, Washington, DC. [http://www.microcreditsummit.org/pubs/reports/socr/2002/socr02_en.pdf]. March 2003.
- Damon, Jacqueline, Indrissa Danté and David Naudet. 1999. "Improving the Effectiveness of Aid Systems: The Case of Mali." United Nations Development Programme, New York.
- De, Anuradha, and Jean Drèze. 1999. *Public Report on Basic Education in India*. Delhi: Oxford University Press.
- Deininger, Klaus, and Pedro Olinto. 2000. "Asset Distribution, Inequality, and Growth." Policy Research Working Paper 2375. World Bank, Washington, DC. [http://wbi0018.worldbank.org/Research/workpapers.nsf/568b4463f7c6e237852567e500514be6/3d38b10b0587e4f98525690b0054e45e/\$FILE/wps2375.pdf]. March 2003.
- Deininger, Klaus, and Lyn Squire. 1998. "New Ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth." *Journal of Development Economics* 57 (2): 259-87.
- Delamonica, Enrique, Santosh Mehrotra and Jan VandeMoortele. 2001. "Is EFA Affordable? Estimating the Global Minimum Cost of 'Education for All'." Working Paper 87. United Nations Children's Fund, Innocenti Research Centre, Florence, Italy. [http://www.unicef-icdc.org/publications/pdf/iwp87.pdf]. March 2003.
- de los Angeles, Ann. 2002. "RUPES: Rewarding Upland Producers for Ecosystem Services." Paper presented at the Forest Trends Katoomba Group Workshop, 14 March, Kew Gardens, England.
- de Moor, André, and Peter Calamai. 2003. *Subsidizing Unsustainable Development: Undermining the Earth with Public Funds*. San Jose, Costa Rica: Earth Council. [http://www.ecouncil.ac.cr/econ/sud/subsidizing_unsd.pdf]. March 2003.
- Deshpande, Ashwini. 2002. "Assets versus Autonomy? The Changing Face of the Gender-Caste Overlap in India." *Feminist Economics* 8 (2): 19-35.
- Devarajan, Shantayanan, Margaret Miller and Eric Swanson. 2002. "Goals for Development: History, Prospects and Costs." Policy Research Working Paper 2819. World Bank, Washington, DC.
- DFID (UK Department for International Development). 2000. "Eliminating World Poverty: Making Globalisation Work for the Poor." London. [http://www.globalisation.gov.uk]. March 2003.
- . 2002a. "Better Livelihoods for Poor People: The Role of Land Policy." London. [http://www.dfid.gov.uk/Pubs/files/landpolicy_consult.pdf]. March 2003.

- . 2002b. "Biodiversity: A Crucial Issue for the World's Poorest." London. [http://www.dfid.gov.uk/Pubs/files/biodiversity.pdf]. March 2003.
- . 2002c. "UK Position on EU Themes for World Food Summit Five Years Later." London.
- . 2002d. "Better Livelihoods for Poor People: The Role of Agriculture." London. [http://www.dfid.gov.uk/Pubs/files/agriculture_consult.pdf]. March 2003.
- . 2002e. "A Framework for Increasing Access to Essential Medicines through Voluntary Differential Pricing." London. [http://www.dfid.gov.uk/Pubs/files/access_to_medicines_report28.11.pdf]. March 2003.
- Dillingier, William, and Marianne Fay. 1999. "From Centralized to Decentralized Governance." *Finance and Development* 36 (4): 19–21. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1999/12/dillinge.htm]. March 2003.
- Dollar, David, and Aart Kraay. 2002. "Spreading the Wealth." *Foreign Affairs* 81 (1): 120–33. [http://www.foreignaffairs.org/20020101faessay6561/david-dollar-aart-kraay/spreading-the-wealth.html]. March 2003.
- Drake, Elizabeth, Ambreen Malik, Ying Xu, Ioanna Kotsioni, Rasha El-Habashy and Vivek Misra. 2003. "Good Governance and the World Bank." Bretton Woods Project, London. [http://www.brettonwoodsproject.org/topic/governance/goodgov/s32goodgovfinal.pdf]. March 2003.
- Drèze, Jean, and Amartya Sen. 1995. *India: Economic Development and Social Opportunity*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2002. *India: Development and Participation*. Oxford: Oxford University Press.
- Duncan, Tyrrell, Keith Jefferis and Patrick Molutsi. 2000. "Botswana: Social Development in a Resource-Rich Economy." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Eberstadt, Nicholas. 2002. "The Future of AIDS." *Foreign Affairs* 81 (6). [http://www.foreignaffairs.org/20021101faessay9990/nicholas-eberstadt/the-future-of-aids.html]. March 2003.
- ECLAC (United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2002. *Social Panorama for Latin America and the Caribbean*. Santiago, Chile. [http://www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/5/11245/P11245.xml&xsl=/dds/tpl-i/p9f.xsl&base=tpl-i/top-bottom.xsl]. March 2003.
- Economic and Political Weekly*. 2000. "Food Security: On Verge of Collapse." 4–10 March. [http://www.epw.org.in/showArticles.php?root=2000&leaf=03&filename=1047&filetype=html]. March 2003.
- Economist*. 2001. "Economist Survey: Illegal Drugs—Stumbling in the Dark." 26 July.
- European Commission. 2002a. "Analysis of the Nut Sector." Commission Staff Working Paper SEC (2002)797. Brussels. [http://europa.eu.int/comm/agriculture/markets/fruitveg/report/text_en.pdf]. March 2003.
- . 2002b. "Rice: Markets, CMO and Medium-Term Forecasts." Commission Staff Working Paper SEC (2002)788. Brussels. [http://europa.eu.int/comm/agriculture/mtr/ricerep/text_en.pdf]. March 2003.
- Evans, Peter. 2002. "Beyond 'Institutional Monocropping': Institutions, Capabilities, and Deliberative Development." University of California, Department of Sociology, Berkeley. [http://sociology.berkeley.edu/faculty/evans/Institutional_Monocropping.pdf]. March 2003.
- Evers, Yvette. 1996. "Local Institutions and Natural Resource Management in the West African Sahel: Policy and Practice of 'Gestion de Terroir' in the Republic of Mali." Rural Resources Rural Livelihoods Working Paper 5. University of Manchester, Institute for Development Policy and Management, Manchester, England.
- Ezzati, Majid, and Daniel M. Kammen. 2001. "Indoor Air Pollution from Biomass Combustion as a Risk Factor for Acute Respiratory Infections in Kenya: An Exposure-Response Study." *Lancet* 358 (9281): 619–24.
- Fabre, Guilhem. 2001. "State, Corruption, and Criminalisation in China." *International Social Science Journal* 53 (169): 459–66.
- Faguet, Jean-Paul. 2001. "Does Decentralization Increase Responsiveness to Local Needs? Evidence from Bolivia." Policy Research Working Paper 2516. World Bank, Washington, DC. [http://www1.worldbank.org/publicsector/decentralization/wps2516.pdf]. March 2003.
- Fajnzylber, Pablo, David Lederman and Norman Loayza. 1998. "What Causes Violent Crime?" World Bank, Latin America and the Caribbean Region, Office of the Chief Economist, Washington, DC.
- Fan, Shenggen, and Peter Hazell. 2001. "Returns to Public Investments in the Less-Favored Areas of India and China." *American Journal of Agricultural Economics* 83 (5): 1217–22.
- Fan, Shenggen, Peter Hazell and Sukhadeo Thorat. 1998. "Government Spending, Growth and Poverty: An Analysis of Interlinkages in Rural India." Environment and Production Technology Division Discussion Paper 33. International Food Policy Research Institute, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/divs/eptd/dp/papers/eptdp33.pdf]. March 2003.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 1998. "Time to Save the Aral Sea?" Rome. [http://www.fao.org/WAICENT/FAOINFO/AGRICULT/MAGAZINE/9809/spot2.htm]. March 2003.
- . 2001a. "Global Forest Resources Assessment 2000." Forestry Paper 140. Rome.
- . 2001b. "The Impact of HIV/AIDS on Food Security." Paper presented at the 27th Session of the Committee on World Food Security, 1 May, Rome. [http://www.fao.org/docrep/meeting/003/Y0310E.htm]. March 2003.
- . 2001c. *The State of Food Insecurity in the World 2001*. Rome. [http://www.fao.org/DOCREP/003/Y1500E/Y1500E00.HTM]. March 2003.
- . 2002a. "Anti-Hunger Programme: Reducing Hunger through Sustainable Agricultural and Rural Development and Wider Access to Food." Second draft. Rome. [http://www.fao.org/DOCREP/004/Y7151E/Y7151e00.HTM]. March 2003.
- . 2002b. *The State of Food Insecurity in the World 2002*. Rome. [http://www.fao.org/docrep/005/y7352e/y7352e00.htm]. March 2003.
- Ferro, Manuela, David Rosenblatt and Nicholas Stern. 2002. "Policies for Pro-Poor Growth in India." Cornell University, Department of Economics, Ithaca, NY. [http://www.arts.cornell.edu/econ/indiaconf/Stern%20Paper.pdf]. March 2003.
- Filmer, Deon, and Lant Pritchett. 1997. "Child Mortality and Public Spending on Health: How Much Does Money Matter?" Policy Research Working Paper 1864. World Bank, Washington, DC.
- . 1999. "The Effect of Household Wealth on Educational Attainment: Evidence from 35 Countries." *Population and Development Review* 26 (1): 85–120.
- Filmer, Deon, Jeffrey Hammer and Lant Pritchett. 1998. "Health Policy in Poor Countries: Weak Links in the Chain." Policy Research Working Paper 1874. World Bank, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/html/dec/Publications/Workpapers/WPS1800series/wps1874/wps1874.pdf]. March 2003.
- Finan, Frederico, Elisabeth Sadoulet and Alain de Janvry. 2002. "Measuring the Poverty Reduction Potential of Land in Rural Mexico." University of California, Department of Agricultural and Resource Economics, Berkeley. [http://are.berkeley.edu/~sadoulet/papers/Landpaper_WP.pdf]. March 2003.

- Finger, J. Michael, and Ann Harrison. 1996. "The MFA Paradox: More Protection and More Trade?" In Anne Krueger, ed., *The Political Economy of American Trade Policy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Finlayson, C. M., N. C. Davidson, A. G. Spiers and N. J. Stevenson. 1999. "Global Wetland Inventory: Current Status and Future Priorities." *Marine and Freshwater Research* 50 (8): 717–28.
- Fisman, Raymond, and Roberta Gatti. 2002. "Decentralization and Corruption: Evidence across Countries." *Journal of Public Economics* 83: 325–45.
- Fitzgerald, Valpy. 2001. "Paying for the War: Economic Policy in Poor Countries under Conflict Conditions." In Frances Stewart and Valpy Fitzgerald, eds., *War and Underdevelopment*. Vol. 1, *The Economic and Social Consequences of Conflict*. Oxford: Oxford University Press.
- Flug, Karnit, Antonio Spilimbergo and Erik Wachtenheim. 1998. "Investment in Education: Do Economic Volatility and Credit Constraints Matter?" Working Paper 301. Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Forster-Rothbart, Amy, Shigeaki Kamo, Lee Shigeaki, Moon Sang and Laura Miner-Nordstrom. 2002. "Effective Strategies for Preventing HIV/AIDS in Developing Countries: Lessons from Brazil, Senegal, Thailand, and Uganda." University of Wisconsin, Robert M. La Follette School of Public Affairs, Madison. [http://www.lafollette.wisc.edu/Research/Publications/StudentPapers/2001-2002/Spring/PA869/International/AIDS.pdf]. March 2003.
- Fortucci, Paula. 2002. "The Contributions of Cotton to Economies and Food Security in Developing Countries." Food and Agriculture Organization, Rome.
- Foster, John. 2002. "The Millennium Declaration: Engaging Civil Society Organisations." World Federation of United Nations Associations, New York.
- Foster, Mick, and Sadie Mackintosh-Walker. 2001. "Sector-Wide Programme and Poverty Reduction." ODI Working Paper 157. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/pppg/publications/working_papers/157.pdf]. March 2003.
- Franceys, Richard. 2001. "Patterns of Public-Private Partnerships." Paper presented at the Water Utility Partnership regional conference on "Reform of the Water Supply and Sanitation Sector in Africa: Enhancing Public-Private Partnership in the Context of the Africa Vision for Water (2025)," 26 February, Kampala. [http://www.wsp.org/english/afri/wup_conf/v2_wup.pdf]. March 2003.
- Francis, Paul, and Robert James. 2003. "Balancing Rural Poverty Reduction and Citizen Participation: The Contradictions of Uganda's Decentralization Program." *World Development* 31 (2): 325–37.
- Franke, Richard, and Barbara Chasin. 2000. "The Kerala Decentralisation Experiment: Achievements, Origins, and Implications." Paper presented at the International Conference on Democratic Decentralization, Kerala University, 24 May, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
- Fuentes, Patricio, and Reiki Niimi. 2002. "Motivating Municipal Action for Children: The Municipal Seal of Approval in Ceará, Brazil." *Environment & Urbanization* 14 (2): 123–33.
- Fuggle, R. F. 2001. "Lake Victoria: A Case Study of Complex Interrelationship." United Nations Environment Programme, Nairobi.
- Fuhr, Harald. 2003. "Decentralized Policies: Expenditure and Revenue Assignment Options—Is There Any Best Practice? What Can We Recommend?" Discussion paper. World Bank, Latin America and the Caribbean Region, Poverty Reduction and Economic Management Unit, Washington, DC.
- Fukuda-Parr, Sakiko, Carlos Lopes and Khalid Malik, eds. 2002. *Capacity for Development: New Solutions to Old Problems*. London: Earthscan.
- Fung, Archon, and Erik Olin Wright. 2002. "Deepening Democracy: Institutional Innovations Empowered Participatory Governance." *Politics and Society* 29 (1): 5–41. [http://www.archonfung.com/docs/pal218/Deepening020411.pdf]. March 2003.
- Furtado, Xavier. 2001. "Decentralization and Capacity Development: Understanding the Links and the Implications for Programming." Capacity Development Occasional Paper 4. Canadian International Development Agency, Ottawa. [http://www.acdi-cida.gc.ca/NET/IMAGES.NSF/vLUIimages/CapacityDevelopment/\$file/furtado-E.PDF]. March 2003.
- Galiani, Sebastian, Paul Gertler and Ernesto Schargrodsky. 2002. "Water for Life: The Impact of the Privatization of Water Services on Child Mortality." Working Paper 154. Stanford University, Stanford Institute for Economic Policy Research, Stanford, Calif. [http://credpr.stanford.edu/pdf/credpr154.pdf]. March 2003.
- Gallup, John, Jeffrey Sachs and Andrew Mellinger. 2003. "Geography and Economic Development." *International Regional Science Review* 22 (2): 179–232.
- Gardiner, Rosalie. 2002. "Oceans and Seas: Harnessing the Marine Environment for Sustainable Development." Environment Briefing 3, Towards the Earth Summit 2002 Series. Stakeholder Forum for Our Common Future, London. [http://www.earthsummit2002.org/es/issues/oceans/oceans.PDF]. March 2003.
- Gargarella, Roberto. 2002. "Too Far Removed from the People: Access to Justice for the Poor—The Case of Latin America." Paper presented at the Chr. Michelsen Institute Workshop, United Nations Development Programme Oslo Governance Centre, 18 November, Oslo. [http://www.cmi.no/announce/UNDP%20conf%202002/Papers/RobertoGargarella.pdf]. March 2003.
- Garnier, Leonardo, Rebeca Grynspan, Roberto Hidalgo, Guillermo Monge and Juan Diego Trejos. 2000. "Costa Rica: Social Development and Heterodox Adjustment." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Gaventa, John, and Camilo Valderrama. 1999. "Participation, Citizenship and Local Governance." Background note for the workshop "Strengthening Participation in Local Governance," University of Sussex, Institute of Development Studies, 21 June, Brighton, England.
- GAVI (Global Alliance for Vaccines & Immunization). 2003. "GAVI and the Vaccine Fund: Overview." [http://www.vaccinealliance.org/home/General_Information/About_alliance/Background/overview.php]. March 2003.
- Geithner, Timothy, and Gobind Nankani. 2002. "The Enhanced HIPC Initiative and the Achievement of Long-Term External Debt Sustainability." International Monetary Fund and International Development Association, Washington, DC.
- Gloppen, Siri, Lise Rakner and Arne Tostensen. 2002. "Responsiveness to the Concerns of the Poor and Accountability to the Commitment to Poverty Reduction: An Issues Paper." Paper presented at the Chr. Michelsen Institute Workshop, United Nations Development Programme Oslo Governance Centre, 22 November, Oslo. [http://www.undp.org/governance/docsaccount/concerns-poor-issues-paper.pdf]. March 2003.
- Goetz, Anne Marie, and Rob Jenkins. 2001. "Hybrid Forms of Accountability: Citizen Engagement in Institutions of Public Sector Oversight in India." *Public Management Review* 3 (3): 363–83.
- Goldfrank, Benjamin. 2002. "The Fragile Flower of Local Democracy: A Case Study of Decentralization/Participation in Montevideo." *Politics & Society* 30 (1): 51–83.
- Goldman, L., and N. Tran. 2002. "Toxics and Poverty." World Bank, Washington, DC.
- Gopalakrishnan, and Amita Sharma. 1999. "Education Guarantee Scheme." Government of Madhya Pradesh, Bhopal, India.
- Gore, Charles. 2002. "Realizing Goal 8: Development Partnership and Poverty Reduction in Low-Income Countries."

- United Nations Conference on Trade and Development, Special Programme for Least Developed, Landlocked and Island Developing Countries.
- Goreaux, L. 2003. "Préjudices Causés par les Subventions aux Filières Cotonières de l'AOC." *Agris*, 14 April.
- Grant, Ursula, Nick Devas, Philip Amis, Jo Beall, Diana Mitlin, Carole Rakodi and David Satterthwaite. 2001. "Urban Governance, Partnership and Poverty: Lessons from a Study of Ten Cities in the South." University of Birmingham and UK Department for International Development, London.
- Graumann, John V. 1977. "Orders of Magnitude of the World's Urban and Rural Population in History." *United Nations Population Bulletin* 8: 16-33.
- Greenhill, Romilly, and Sasha Blackmore. 2002. "Relief Works: African Proposals for Debt Cancellation and Why Debt Relief Works." Jubilee Research at the New Economics Foundation, London.
- Gupta, Sanjeev, Marijn Verhoeven and Erwin Tiongson. 2002. "The Effectiveness of Government Spending on Education and Health Care in Developing and Transition Economies." *European Journal of Political Economy* 18 (4): 717-37.
- Gutierrez, G., H. Tapia-Conyer, H. Guisafre, H. Reyes, H. Martinez and J. Kumate. 1996. "Impact of Oral Rehydration Therapy and Selected Public Health Interventions on Reduction of Mortality from Childhood Diarrhoeal Diseases in Mexico." *Bulletin of the World Health Organization* 74 (2): 189-97.
- Gwatkin, Davidson R. 2002. "Who Would Gain Most from Efforts to Reach the Millennium Development Goals?" Health, Nutrition and Population Discussion Paper. World Bank, Washington, DC. [http://poverty.worldbank.org/files/13920_gwatkin1202.pdf]. March 2003.
- Haddad, Lawrence. 1999. "Women's Status: Levels, Consequences, Determinants, Interventions, and Policy." *Asian Development Review* 17 (1-2): 96-131. [http://www.adb.org/Documents/Periodicals/ADR/ADR_Vol_17_1and2.pdf]. March 2003.
- Hagblade, Steven, and Gelson Tembo. 2002. "Conservation Farming in Zambia." Paper presented at the International Food Policy Research Institute workshop "Successes in African Agriculture," 10-12 June, Lusaka, Zambia.
- Hall, David. 2002. "Water Multinationals: Financial and Other Problems." Public Services International Research Unit, London. [<http://www.psir.org/reports/2002-08-W-MNCs.doc>]. March 2003.
- . 2003a. "Financing Water for the World: An Alternative to Guaranteed Profits." Public Services International Research Unit, London. [<http://www.psir.org/reports/2003-03-W-finance.doc>]. March 2003.
- . 2003b. "Water Multinationals: No Longer Business as Usual." Public Services International Research Unit, London. [<http://www.psir.org/reports/2003-03-W-MNCs.doc>]. March 2003.
- Hall, David, and Emanuele Lobina. 2001. "Private to Public: International Lessons of Water Remunicipalisation in Grenoble, France." Public Services International Research Unit, London. [<http://www.psir.org/reports/2001-08-W-Grenoble.doc>]. March 2003.
- Hanlon, Joseph. 1998. "We've Been Here Before: Debt, Default and Relief in the Past—and How We Are Demanding That the Poor Pay More This Time." Jubilee 2000 Coalition, London.
- Hanmer, Lucia, and Felix Naschold. 2001. "Attaining the International Development Targets: Will Growth Be Enough?" Paper presented at the Development Conference on Growth and Poverty, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, 25 May, Helsinki. [<http://www.wider.unu.edu/conference/conference-2001-1-hanmer%20and%20naschold.pdf>]. March 2003.
- Hao, Yu, Cao Suhua and Henry Lucas. 1997. "Equity in the Utilization of Medical Services: A Survey in Poor Rural China." *Institute of Development Studies Bulletin* 28 (1): 24-31.
- Hardoy, Jorge E., Diana Mitlin and David Satterthwaite. 2001. *Environmental Problems in an Urbanizing World*. London: Earthscan.
- Harrison, Graham. 2001. "Post-Conditionality Politics and Administrative Reform: Reflections on the Cases of Uganda and Tanzania." *Development and Change* 32 (4): 657-79.
- Harrison, Ian J., and Melanie L. J. Stassny. 1999. "The Quiet Crisis: A Preliminary Listing of the Freshwater Fishes of the World That Are Extinct or Missing in Action." In Ross D. E. MacPhee and Hans-Dieter Sues, eds., *Extinctions in Near Time: Causes, Contexts and Consequences*. New York: Kluwer Academic and Plenum.
- Harris, John. 2000. "The Dialectics of Decentralisation." *Frontline* 17 (13). [<http://www.flonnet.com/fl1713/17130700.htm>]. March 2003.
- Heller, Patrick. 2000. "Degrees of Democracy: Some Comparative Lessons from India." *World Politics* 52 (4): 484-519.
- . 2001. "Moving the State: The Politics of Democratic Decentralization in Kerala, South Africa, and Porto Alegre." *Politics & Society* 29 (1): 131-63.
- Hendra, John, and Philip Courtndage. 2003. "Building Partnerships for Poverty Reduction in Tanzania." United Nations Development Programme, Tanzania.
- Heng, Leong Choon, and Tan Siew Hoey. 2000. "Malaysia: Social Development, Poverty Reduction, and Economic Transformation." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Henninger, Norbert, and Mathilde Snel. 2002. *Where Are the Poor? Experiences with the Development and Use of Poverty Maps*. Washington, DC: World Resources Institute. [http://pubs.wri.org/pubs_pdf.cfm?PubID=3758]. March 2003.
- Herfkens, Eveline. 2002. "Millennium Development Goals: Building a Global Partnership." United Nations, New York.
- Herring, Ronald. 2000. "Political Conditions for Agrarian Reform and Poverty Alleviation." IDS Discussion Paper 375. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [<http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/dp/dp375.pdf>]. March 2003.
- . Forthcoming. "The Political Impossibility Theorem of Agrarian Reform: Path Dependence and Terms of Inclusion." In Peter Houtzager and Mick Moore, eds., *Changing Paths: International Development and the New Politics of Inclusion*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Hertel, Thomas, and Will Martin. 1999. "Would Developing Countries Gain from Inclusion of Manufacturers in the WTO Negotiations?" Paper presented at the conference "WTO and the Millennium Round," 20-21 September, Geneva.
- Hessling, G., and B. M. Ba. 1994. "Land Tenure and Resource Management in the Sahel: Regional Synthesis and Summary." Paper presented at the Permanent Inter-State Committee for the Prevention of Drought in the Sahel (CILSS), Organisation for Economic Co-operation and Development and Club du Sahel Regional Conference on Land Tenure and Decentralisation in the Sahel, May, Praia, Cape Verde.
- Hirschman, Albert O. 1970. *Exit, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations and States*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Hope, Kempe Ronald. 2000. "Decentralisation and Local Governance Theory and the Practice in Botswana." *Development Southern Africa* 17 (4): 519-34.
- Hossain, Naomi, and Mick Moore. 2001. "Arguing for the Poor: Elites and Poverty in Developing Countries." IDS Working Paper 148. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England.
- Houtzager, Peter. 1999. "Collective Action and Patterns of Political Authority: Rural Workers, Church, and the State in

- Brazil." University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [<http://www.ids.ac.uk/ids/govern/pdfs/insho.pdf>]. March 2003.
- Huizer, Gerrit. 1999. "Peasant Mobilization for Land Reform: Historical Considerations and Theoretical Considerations." Monograph 6. Popular Coalition to Eradicate Hunger and Poverty and United Nations Research Institute for Social Development, Rome and Geneva. [<http://www.ifad.org/popularcoalition/pdf/mon6.pdf>]. March 2003.
- ICCC (International Cotton Consultative Committee). 2002. "Réduction de la Pauvreté: Initiative Sectorielle en Faveur du Coton." Initiative Conjointe du Bénin, du Burkina Faso, du Mali et du Tchad. Négociations agricoles a l'Organisation Mondiale du Commerce. World Trade Organization, Geneva.
- ICIJ (International Consortium of Investigative Journalists). 2003a. "A Tale of Two Cities." [<http://www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx?SECTION=ARTICLE&AID=10>]. March 2003.
- . 2003b. "Loaves, Fishes and Dirty Dishes: Manila's Privatized Water Can't Handle the Pressure." [<http://www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx?SECTION=ARTICLE&AID=1>]. March 2003.
- . 2003c. "Metered to Death: How a Water Experiment Caused Riots and a Cholera Epidemic." [<http://www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx?SECTION=CHAPTER&ID=3>]. March 2003.
- . 2003d. "The 'Aguas' Tango: Cashing in on Buenos Aires' Privatization." [<http://www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx?SECTION=ARTICLE&AID=7>]. March 2003.
- . 2003e. "Water and Politics in the Fall of Suharto." [<http://www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx?SECTION=CHAPTER&ID=6>]. March 2003.
- IEA (International Energy Agency). 1999. *World Energy Outlook*. Paris.
- . 2003. "Renewables in Global Energy Supply." Fact sheet. Paris. [<http://www.iea.org/leaflet.pdf>]. March 2003.
- IEA (International Energy Agency) and OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2003. *Energy Statistics of OECD Countries*. Paris.
- IFAD (International Fund for Agricultural Development). 2001. *Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty*. New York: Oxford University Press.
- IFC (International Finance Corporation). 2002a. "IFC Strategic Directions." Washington, DC.
- . 2002b. "Investing in Private Health Care: Strategic Directions for IFC." Washington, DC.
- IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2002. "Reaching Sustainable Food Security for All by 2020: Priorities and Responsibilities." Washington, DC. [http://www.futureharvest.org/pdf/2020_Vision_02.pdf]. March 2003.
- IFRC (International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies). 2001. *World Disasters Report 2001*. Geneva. [<http://www.ifrc.org/publicat/wdr2001/>]. March 2003.
- ILO (International Labour Organization). 1991a. Teachers in Developing Countries: A Survey of Employment Conditions. Geneva.
- . 1991b. *Teachers in Developing Countries: Improving Effectiveness and Managing Costs*. Geneva.
- . 2001. "Bonded Labour and Its Eradication." In *Stopping Forced Labour*. Geneva. [http://www.ilo.org/public/english/standards/decl/publ/reports/fullreport2/part1_ch6-9.pdf]. March 2003.
- IMF (International Monetary Fund). 2000. "Poverty Reduction Strategy Paper, Tanzania." [<http://www.imf.org/external/NP/prsp/2000/tza/02/100100.pdf>]. March 2003.
- . 2002a. "Uganda: A Request for a Three-Year Arrangement under the Poverty Reduction and Growth Facility." Country Report 02/213. Washington, DC.
- . 2002b. *World Economic Outlook*. Washington, DC.
- IMF (International Monetary Fund) and International Development Association. 2003. "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative: Statistical Update." Washington, DC.
- IMF (International Monetary Fund), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), United Nations and World Bank. 2000. *2000: A Better World for All—Progress towards the International Development Goals*. New York. [http://www.paris21.org/betterworld/pdf/bwa_e.pdf]. March 2003.
- India, Ministry of Finance. 2002. "Economic Survey 2001–2002: Prices and Food Management." New Delhi. [<http://indiabudget.nic.in/es2001-02/prices.htm>]. March 2003.
- India, Ministry of Finance and Company Affairs. 2003. "Union Budget and Economic Survey 2003." New Delhi. [<http://indiabudget.nic.in/ub2003-04/ubmain.htm>]. March 2003.
- India, Planning Commission. 2002. *India National Human Development Report 2001*. New Delhi. [http://hdr.undp.org/reports/detail_reports.cfm?view=122]. March 2003.
- Institute for European Environmental Policy. 2002. "Subsidies to the European Union Fisheries Sector." Paper commissioned by the World Wildlife Fund European Fisheries Campaign. London. [<http://www.panda.org/downloads/marine/subsidiesreport.pdf>]. March 2003.
- Institute of Development Studies. 2003. "Bringing Citizen Voice and Client Focus into Service Delivery: Case Study—Education Guarantee Scheme, Madhya Pradesh, India." Discussion paper. University of Sussex, Brighton, England. [<http://www.ids.ac.uk/ids/govern/citizenvoice/pdfs/educations-india.pdf>]. March 2003.
- International Council for Science. 2002. "Resilience and Sustainable Development: Building Adaptive Capacity in a World of Transformations." Paris. [<http://www.icsu.org/Library/WSSD-Rep/Vol3.pdf>]. March 2003.
- International Institute of Population Sciences. 2000. "India: National Family Health Survey, 1998/9." Mumbai.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2001a. "Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability." Summary for Policymakers. Geneva. [http://www.grida.no/climate/ipcc_tar/wg2/005.htm]. March 2003.
- . 2001b. "Climate Change 2001: The Scientific Basis." Summary for Policymakers. Geneva. [http://www.grida.no/climate/ipcc_tar/wg1/005.htm]. March 2003.
- Iriart, Celia, Emerson Elfas Merhy and Howard Waitzkin. 2001. "Managed Care in Latin America: The New Common Sense in Health Policy Reform." *Social Science & Medicine* 52 (8): 1243–53.
- Iriart, Celia, Howard Waitzkin and Carlos Trotta. 2002. "Global Policies, Health Care Systems and Social Movements from Latin America: A Lesson from Argentina." *Global Social Policy* 2 (3): 245–48.
- IUCN (International Union for the Conservation of Nature and Natural Resources). 2002. "2002 IUCN Red List of Threatened Species." Cambridge. [<http://www.redlist.org>]. March 2003.
- Iyer, Aditi, and Gita Sen. 2000. "Health Sector Changes and Health Equity in the 1990s in India." In Shobha Raghuram, ed., *Health and Equity-Effecting Change*. Bangalore, India: Humanist Institute for Co-operation with Developing Countries.
- Janzen, Daniel. 2000. "Costa Rica's Area de Conservacion Guanacaste: A Long March to Survival through Non-Damaging Biodiversity and Ecosystem Development." Paper presented at the United Nations Conference on the Ecosystem Approach for Sustainable Use of Biological Diversity, 6 September, Trondheim, Norway.
- Jenkins, Rob, and Anne Marie Goetz. 1999. "Accounts and Accountability: Theoretical Implications of the Right-to-Information Movement in India." *Third World Quarterly* 20 (3): 603–22.
- Jha, Prabhat. 2002. "Improving the Health of the Global Poor." *Science* 295 (5562): 2036–39.

- Jhabvala, Renana, and Ravi Kanbur. 2002. "Globalization and Economic Reform as Seen from the Ground: SEWA's Experience in India." Paper presented at the Cornell University Indian Economy Conference, 19 April, Ithaca, NY. [<http://www.arts.cornell.edu/poverty/kanbur/Jhabvala-Kanbur-MITPress.pdf>]. March 2003.
- Jimenez, Emmanuel. 1987. *Pricing Policy in the Social Sectors: Cost Recovery for Education and Health in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Johnson, Craig. 2001. "Local Democracy, Democratic Decentralisation and Rural Development: Theories, Challenges and Options for Policy." *Development Policy Review* 19 (4): 521-32.
- . 2003. "Decentralisation in India: Poverty, Politics and Panchayati Raj." Working Paper 199. Overseas Development Institute, London.
- Johnson, Craig, and Daniel Start. 2001. "Rights, Claims and Capture: Understanding the Politics of Pro-Poor Policy." Working Paper 145. Overseas Development Institute, London. [<http://www.odi.org.uk/publications/wp145.pdf>]. March 2003.
- Johnston, Robert. 2002. "Discussion Note on the Draft Terms of Reference and Objectives of the Task Team, and Some General Considerations on MDGs Indicators Reporting at the National Level." Paper presented at the United Nations Statistics Division's First Meeting of the PARIS21 Task Team to Improve Statistical Support for Monitoring Development Goals, 15 October, Paris.
- Jolly, Richard, ed. 2001. *Jim Grant: UNICEF Visionary*. Florence, Italy: United Nations Children's Fund, Innocenti Research Centre.
- Kabeer, Naila. 2000. "Safety Nets and Opportunity Ladders: Addressing Vulnerability and Enhancing Productivity in South Asia." *Development Policy Review* 20 (5): 589-614.
- Kadzamira, Esmé, and Pauline Rose. 2001. "Educational Policy Choice and Policy Practice in Malawi: Dilemmas and Disjunctions." IDS Working Paper 124. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England. [<http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp124.pdf>]. March 2003.
- Kanbur, Ravi, and Nora Lustig. 1999. "Why Is Inequality Back on the Agenda?" Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics, 28 April, Washington, DC.
- Kanbur, Ravi, and Lyn Squire. 1999. "The Evolution of Thinking about Poverty: Exploring the Interactions." Cornell University, Ithaca, NY. [http://people.cornell.edu/pages/sk145/papers/evolution_of_thinking_about_poverty.pdf]. March 2003.
- Kannan, K. P., S. Mahendra Dev and Alakh Narain Sharma. 2000. "Concerns on Food Security." *Economic and Political Weekly*, 4-10 November. [<http://www.epw.org.in/showArticles.php?root=2000&leaf=11&filename=1894&filetype=html>]. March 2003.
- Kawabata, Kei, Ke Xu and Guy Carrin. 2002. "Preventing Impoverishment through Protection against Catastrophic Health Expenditure." *Bulletin of the World Health Organization* 80 (8): 612. [<http://www.who.int/bulletin/pdf/2002/bul-8-E-2002/bu0325.pdf>]. March 2003.
- Khandker, Shahidur. 1998. *Fighting Poverty with Microcredit: Experience in Bangladesh*. New York: Oxford University Press.
- Khatri, G. R., and Thomas Frieden. 2002. "Controlling Tuberculosis in India." *New England Journal of Medicine* 347 (18): 1420-25.
- Khemani, Stuti. 2001. "Decentralization and Accountability: Are Voters More Vigilant in Local than in National Elections?" Policy Research Working Paper 2557. World Bank, Washington, DC.
- Khor, Martin. 2000. "UN Social Conference Ends with Mixed Reaction." Third World Network, Penang, Malaysia. [<http://www.twinside.org.sg/title/copen17.htm>]. March 2003.
- . 2002a. "Developing a Global Partnership for Development: Critical Issues and Proposals for Trade and Finance." Third World Network, Penang, Malaysia.
- . 2002b. "The WTO, the Post-Doha Agenda and the Future of the Trade System: A Development Perspective." Third World Network, Penang, Malaysia.
- Klasen, Stephan, and Claudia Wink. 2002. "A Turning Point in Gender Bias in Mortality? An Update on the Number of Missing Women." *Population and Development Review* 28 (2): 285-312.
- Kohl, Benjamin. 2002. "Stabilizing Neoliberalism in Bolivia: Popular Participation and Privatization." *Political Geography* 21 (4): 449-72.
- Kongsin, Sukhontha, Charles Cameron, Laksami Suebsaeng and Donald Shepard. 1998. "Levels and Determinants of Expenditure on HIV/AIDS in Thailand." In Franses Lieve, Mead Over and Martha Ainsworth, eds., *Confronting AIDS: Evidence from the Developing World*. Brussels: European Commission. [<http://www.europa.eu.int/comm/development/aids/limelette/html/lim12f.htm>]. March 2003.
- Korzeniewicz, P., and T. P. Moran. 1997. "World-Economic Trends in the Distribution of Income, 1965-1992." *American Journal of Sociology* 102 (4): 1000-39.
- Kosack, Stephen. 2003. "Effective Aid: How Democracy Allows Development Aid to Improve the Quality of Life." *World Development* 31 (1): 1-22.
- Koziell, Isabella, and Charles McNeill. 2002. "Building on Hidden Opportunities to Achieve the Millennium Development Goals: Poverty Reduction through Conservation and Sustainable Use of Biodiversity." United Nations Development Programme, Equator Initiative, New York. [http://www.undp.org/equatorinitiative/pdf/poverty_reduction.pdf]. March 2003.
- Kraul, Chris. 2002. "U.S., Europe to Tout Pledges of Development Aid at Summit; Mexico: Bush and Other Leaders Say They Want to Boost Grants to Poor Nations by \$12 Billion a Year by 2006." *Los Angeles Times*, 21 March.
- Kremer, Michael. 2003. "Evidence from a Study of Vouchers for Private Schooling in Colombia." Background paper for the World Bank's *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People*. World Bank, Washington, DC. [http://econ.worldbank.org/files/18764_KremerVouchers.pdf]. March 2003.
- Krishnan, T. N. 2000. "The Route to Social Development in Kerala: Social Intermediation and Public Action." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Kudva, Neema. 2003. "Engineering Elections: The Experiences of Women in Panchayati Raj in Karnataka, India." *International Journal of Politics: Culture and Society* 16 (3): 445-63.
- Landell-Mills, Natasha, Joshua Bishop and Ina Porras. 2002. *Silver Bullet or Fools' Gold? Markets for Forest Environmental Services and the Poor: Emerging Issues*. London: International Institute for Environment and Development.
- Landuyt, Katherine. 1998. "Gender Mainstreaming: A How To Manual." International Labour Organization, Geneva. [<http://www.ilo.org/public/english/region/astro/mdtmanila/gender/gnanx1.htm>]. March 2003.
- Lee, Jong-Wha. 1997. "Economic Growth and Human Development in the Republic of Korea, 1945-92." Human Development Report Office Occasional Paper 24. United Nations Development Programme, New York. [http://hdr.undp.org/docs/publications/ocasional_papers/oc24aa.html]. March 2003.
- Leftwich, Adrian. 1994. "Governance, the State and Politics of Development." *Development and Change* 25 (2): 363-86.
- Leipziger, Danny, and Vivien Foster. 2003. "Is Privatization Good for the Poor?" International Finance Corporation, Washington, DC. [<http://www.ifc.org/publications/pubs/impact/issue2/dl-vf/dl-vf.html>]. February 2003.

- Lewin, Keith, and François Caillods. 2001. *Financing Secondary Education in Developing Countries: Strategies for Sustainable Growth*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, International Institute for Educational Planning. [http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001248/124844e.pdf]. March 2003.
- Lipton, Michael, and Martin Ravallion. 1994. "Poverty and Policy." In Jere R. Behrman and T. N. Srinivasan, eds., *Handbook of Development Economics*. Vol. 3. Amsterdam: Elsevier.
- Lobina, Emanuele. 2000. "Cochabamba: Water War." Public Services International Research Unit, London. [http://www.psir.org/reports/Cochabamba.doc]. March 2003.
- . 2001. "UK Water Privatisation: A Briefing." Public Services International Research Unit, London. [http://www.psir.org/reports/2001-02-W-UK-over.doc]. March 2003.
- Lobina, Emanuele, and David Hall. 1999. "Public Sector Alternatives to Water Supply and Sewerage Privatisation: Case Studies." Public Services International Research Unit, London. [http://www.psir.org/reports/9908-W-U-Pubalt.doc]. March 2003.
- Loewenson, Rene, and Munhamo Chisvo. 2000. "Rapid Social Transformation despite Economic Adjustment and Slow Growth: The Experience of Zimbabwe." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Lopes, Carlos, and Thomas Thieson. 2003. *Ownership, Leadership and Transformation: Can We Do Better for Capacity Development?* London: Earthscan.
- Lopes, Pablo Silva. 2002. "A Comparative Analysis of Government Social Spending Indicators and Their Correlation with Social Outcomes in Sub-Saharan Africa." IMF Working Paper 02/176. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lopez, Ramon. 2003. "The Policy Roots of Socioeconomic Stagnation and Environmental Implosion: Latin America 1950–2000." *World Development* 31 (2): 259–80.
- Lucas, Robert. 1988. "On the Mechanisms of Economic Development." *Journal of Monetary Economics* 22 (1): 3–42.
- Lvovsky, Kseniya. 2001. "Health and Environment." Environment Strategy Paper 1. World Bank, Environment Department, Washington, DC. [http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/essdext.nsf/41DocByUnid/7F4D2733EBC5BBAA05256B6E0002918E/\$FILE/ESP1Health&Environment2001.pdf]. March 2003.
- MacDonald, Laura. 2002. "Globalization and Social Movements: Comparing Women's Movements' Responses to NAFTA in Mexico, the USA and Canada." *International Feminist Journal of Politics* 4 (2): 151–72.
- Macro International. 2003. "Demographic and Health Surveys (DHS)." Calverton, Md. [http://www.measuredhs.com]. March 2003.
- Maddison, Angus. 2001. *The World Economy: A Millennial Perspective*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development. [http://www.theworlddeconomy.org/about.htm]. March 2003.
- Mamdani, Mahmood. 1976. *Politics and Class Formation in Uganda*. Kampala: Fountain Publishers.
- . 1995. *The Politics of Democratic Reform? Critical Reflections on the NRM*. Kampala: Monitor Publications.
- . 1996. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Kampala: Fountain Publishers.
- Manor, James. 1999. *The Political Economy of Democratic Decentralization*. Washington, DC: World Bank.
- . 2000. "Local Government in South Africa: Potential Disaster despite Genuine Promise." IDS background paper. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England.
- Marks, Stephen. 2003. Correspondence on the benchmarks for the progressive realization of human rights. April. Harvard University, School of Public Health, Boston.
- Marshall, Monty G. 2000. "Major Episodes of Political Violence, 1946–1999." University of Maryland, Center for Systematic Peace, College Park. [http://members.aol.com/csp-mgm/warlist.htm]. March 2003.
- Mason, Edward, Mah Je Kim, Dwight Perkins, K. S. Kim and David Cole. 1980. *The Economic and Social Modernization of the Republic of Korea*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- May, Peter, Fernando Veiga Nieto, Valdir Denardin and Wilson Loureiro. 2002. "Using Fiscal Instruments to Encourage Conservation: Municipal Responses to the Ecological Value Added Tax in Parana and Minas Gerais, Brazil." In Stefano Pagiola, Joshua Bishop and Natasha Landell-Mills, eds., *Selling Forest Environment Services*. London: Earthscan.
- McArthur, John, and Jeffrey Sachs. 2002. "The Growth Competitiveness Index: Measuring Technological Advancement and the Stages of Development." In Michael Porter and Jeffrey Sachs, eds., *Global Competitiveness Report 2001–2002*. New York: Oxford University Press.
- McEwin, Marion. 2003. Correspondence on statistical capacity building issues. March. Belconnen, Australia.
- McIntyre, Robert. 2002. "Local-Level Initiatives in the Context of EU Enlargement: Policy and Ownership Alternatives." Paper presented at the Institute for International Economic and Political Studies workshop on Russia and CIS in Recent European Integration Processes, Moscow.
- Mehrotra, Santosh. 1998. "Education for All: Lessons from High-Achieving Countries." *International Review of Education* 44 (5/6): 461–84.
- . 1999. "Improving Cost-Effectiveness and Mobilizing Resources for Primary Education in Sub-Saharan Africa." *Prospects* 28 (3).
- . 2000a. "Health and Education Policies in High-Achieving Countries: Some Lessons." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- . 2000b. "Integrating Economic and Social Policy: Good Practices from High-Achieving Countries." Working Paper 80. United Nations Children's Fund, Innocenti Research Centre, Florence, Italy.
- . 2000c. "Social Development in High-Achieving Countries: Common Elements and Diversities." In Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- . 2002. "Some Methodological Issues in Determining Good Practices in Social Policy: The Case of High-Achieving Countries." In Else Øyen, ed., *Best Practices in Poverty Reduction: An Analytical Framework*. London and New York: Zed Books.
- Mehrotra, Santosh, and Mario Biggeri. 2002. "The Subterranean Child Labour Force: A Comparative Analysis of Subcontracted Home-Based Manufacturing in Five Asian Countries." Working Paper 96. United Nations Children's Fund, Innocenti Research Centre, Florence, Italy.
- Mehrotra, Santosh, and Peter Buckland. 1998. "Managing Teacher Costs for Access and Quality." UNICEF Staff Working Papers, Evaluation, Policy and Planning Series, no. EPP-EVL-98-004. United Nations Children's Fund, New York.
- Mehrotra, Santosh, and Enrique Delamonica. 1998. "Household Cost and Public Expenditure on Primary Education in Five Low-Income Countries: A Comparative Analysis." *International Journal of Educational Development* 18 (1): 41–61.
- . Forthcoming. *Public Spending for the Poor: Basic Services to Enhance Capabilities and Promote Growth*. Oxford: Oxford University Press.
- Mehrotra, Santosh, and Stephen W. Jarrett. 2002. "Improving Basic Health Service Delivery in Low-Income Countries:

- Voice to the Poor." *Social Science and Medicine* 54 (11): 1685–90.
- Mehrotra, Santosh, and Richard Jolly, eds. 2000. *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press.
- Mehrotra, Santosh, P. R. Panchamukhi, Ranjava Srivastava and Ravi Srivastava. Forthcoming. *Uncaging the "Tiger" Economy: Financing Elementary Education in India*. Oxford: Oxford University Press.
- Michaud, Catherine, and Chris Murray. 1996. "Resources for Health Research and Development 1992: A Global Overview." In World Health Organization, *Investing in Health Research and Development*. Geneva.
- Migdal, Joel, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds. 1994. *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. New York: Cambridge University Press.
- Milanovic, Branko. 1998. "Income, Inequality, and Poverty during the Transition from Planned to Market Economy." World Bank, Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1998/02/01/000009265_3980319100155/Rendered/PDF/multi_page.pdf]. March 2003.
- . 2002. "True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone." *Economic Journal* 112 (476): 51–92.
- . 2003. "Worlds Apart: Global and International Inequality, 1950–2000." World Bank, Washington, DC.
- Milazzo, Matteo. 1998. *Subsidies in World Fisheries: A Re-Examination*. World Bank Technical Paper 406. Washington, DC.
- Milliken, Jennifer, and Keith Krause. 2002. "State Failure, State Collapse, and State Reconstruction: Concepts, Lessons and Strategies." *Development and Change* 33 (5): 753–74.
- Mills, Anne. 1997. "Improving the Efficiency of Public Sector Health Services in Developing Countries: Bureaucratic versus Market Approaches." In Christopher Colclough, ed., *Marketizing Education and Health in Developing Countries: Miracle or Mirage?* Oxford: Clarendon Press.
- Mills, Anne, Ruairi Brugha, Kara Hanson and Barbara McPake. 2002. "What Can Be Done about the Private Health Sector in Low-Income Countries?" *Bulletin of the World Health Organization* 80 (4): 325–30. [[http://www.who.int/bulletin/pdf/2002/bul-4-E-2002/80\(4\)325-330.pdf](http://www.who.int/bulletin/pdf/2002/bul-4-E-2002/80(4)325-330.pdf)]. March 2003.
- Minujin, Alberto, and Enrique Delamonica. 2003. "Equality Matters for a World Fit for Children: Lessons from the '90s." UNICEF Staff Working Papers, Division of Policy and Planning Series, no. 3. United Nations Children's Fund, New York.
- Moore, Mick, and James Putzel. 1999a. "Politics and Poverty." Background paper for the World Bank's *World Development Report 2000/2001*. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England.
- . 1999b. "Thinking Strategically about Politics and Poverty." IDS Working Paper 101. University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England.
- Mozambique, Ministry of State Administration. 2002. "Local Governance for Poverty Reduction in Africa." Speech by the minister of state administration at the Fifth African Governance Forum, 23 May, Maputo, Mozambique.
- Murphy, David, and Jem Bendell. 1999. "Partners in Time? Business, NGOs and Sustainable Development." UNRISD Discussion Paper 109. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva. [[http://www.unrisd.org/unrisd/website/document.nsf/462fc27bd1fce00880256b4a0060d2af/259bb13ad57ac8e980256b61004f9a62/\\$FILE/dp109.pdf](http://www.unrisd.org/unrisd/website/document.nsf/462fc27bd1fce00880256b4a0060d2af/259bb13ad57ac8e980256b61004f9a62/$FILE/dp109.pdf)]. March 2003.
- Murthy, P. N. 1999. "Meeting the Needs of a Nation: Bhutan Essential Drugs Programme." *UNV Bhutan Newsletter* 1 (June). [http://www.unv.org/Infobase/articles/1999/99_06_01BTN_drugs.htm]. March 2003.
- Mutebi, Frederick Golooba, Simon Stone and Neil Thin. 2003. "Rwanda." *Development Policy Review* 21 (2): 253–70.
- Myers, Norman, and Jennifer Kent. 1998. *Perverse Subsidies: Tax Dollars Undercutting Our Economies and Environments Alike*. Winnipeg, Canada: International Institute for Sustainable Development.
- Myers, Norman, Russel Mittermeier, Cristina Mittermeier, Gustavo Fonseca and Jennifer Kent. 2000. "Biodiversity Hotspots for Conservation Priorities." *Nature* 400: 853–58.
- Naidu, Sanusha. 2002. "The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) in the Context of Responsiveness and Accountability." Paper presented at the Chr. Michelsen Institute Workshop, United Nations Development Programme Oslo Governance Centre, 18–19 November, Oslo. [<http://www.cmi.no/announce/UNDP%20conf%202002/Papers/SanushaNaidu.pdf>]. March 2003.
- Narasimhan, Sakuntala. 2002. "Gender, Calls, and Caste Schism in Affirmative Action Policies: The Curious Case of India's Women's Reservation Bill." *Feminist Economics* 8 (2): 183–90.
- Narayan, Deepa, and Patti Patesch, eds. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change*. New York: Oxford University Press.
- Naeem, Shahid. 1998. "Species Redundancy and Ecosystem Reliability." *Conservation Biology* 12: 39–45.
- New Zealand, Ministry of Foreign Affairs and Trade. 2003. "Tariffs and Tariff Escalation." Wellington. [<http://www.mft.govt.nz/foreign/tead/tariff.html>]. March 2003.
- Nigel, Bruce, Lynnette Neufeld, Erick Boy and Chris West. 1998. "Indoor Biofuel Air Pollution and Respiratory Health: The Role of Confounding Factors among Women in Highland Guatemala." *International Journal of Epidemiology* 27: 454–58.
- Nittayaramphong, Sa-nguan, and Viroj Tangcharoensathien. 1994. "Thailand: Private Health Care Out of Control?" *Health Policy and Planning* 9 (1): 31–40.
- Noman, Omar. 1997. *Economic and Social Progress in Asia: Why Pakistan Did Not Become a Tiger*. New York: Oxford University Press.
- Nordhaus, William, and Joseph Boyer. 1999. "Tanzania's Poverty Reduction Strategy Paper." *Energy Journal* (special issue on the Costs of the Kyoto Protocol: A Multi-Model Evaluation): 93–130.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 1996. "Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Cooperation." Paris.
- . 1999. "Assisting Developing Countries with the Formulation and Implementation of National Strategies for Sustainable Development: The Need to Clarify DAC Targets and Strategies." Paris. [<http://www.nssd.net/pdf/IIED11.pdf>].
- . 2001. *Policies to Enhance Sustainable Development*. Paris.
- . 2003a. Correspondence on agricultural support estimates. April. Paris.
- . 2003b. *Improving Water Management: Recent OECD Experience*. Paris. [<http://www1.oecd.org/publications/e-book/9703021E.PDF>]. March 2003.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Development Assistance Committee. 1991. "Principles for New Orientation in Technical Cooperation." Paris.
- . 2001. *Development Cooperation Report 2001*. Paris.
- . 2003a. Correspondence on official development assistance disbursed. April. Paris.
- . 2003b. *CRS Online*. Database. Paris.
- . 2003c. *DAC Online*. Database. Paris.
- . 2003d. "ODA Prospects after Monterrey: Update." Note by the Secretariat. Paris.
- Ogus, Anthony. 2002. "Regulatory Institutions and Structures." *Annals of Public and Cooperative Economics* 73 (4): 627–48.
- Oldeman, Roell, Ruud Hakkeling and Wim Sombroek. 1990. "World Map of the Status of Human-Induced Soil Degradation."

- tion." International Soil Reference and Information Centre, Wageningen, Netherlands.
- Osava, Mario. 2003. "Brazil: A New Chance for Old 'Social Revolutionary' Ideas." *Terra Viva Online*. [http://www.ip-snews.net/fsm2003/eng/note4.shtml]. March 2003.
- Oster, Sharon, Elizabeth Lake and Conchita Oksman. 1978. *The Definition and Measurement of Poverty*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Oxfam. 2002. "Last Chance in Monterrey: Meeting the Challenge of Poverty Reduction." Oxford.
- Øyen, Else, ed. 2002. *Best Practices in Poverty Reduction: An Analytical Framework*. London and New York: Zed Books.
- Paarlberg, Robert. 2002. "Governance and Food Security in an Age of Globalization." 20/20 Brief 72. International Food Policy Research Institute, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/2020/briefs/brief72.pdf]. March 2003.
- Pande, Rohini. 2003. "Can Mandated Political Representation Increase Policy Influence for Disadvantaged Minorities? Theory and Evidence from India." Columbia University, Department of Economics, New York. [http://www.columbia.edu/~rp461/aer2rs.pdf]. March 2003.
- Panos Institute. 2001. "Food for All: Can Hunger Be Halved?" London.
- Paul, Samuel. 2002. "New Mechanisms for Public Accountability: The Indian Experience." Paper presented at the Chr. Michelsen Institute Workshop, United Nations Development Programme Oslo Governance Centre, 18 November, Oslo. [http://www.cmi.no/announce/UNDP%20conf%202002/Papers/SamuelPaul.pdf]. March 2003.
- Petkova, Elena, Crescencia Maurer, Norbert Henninger and Fran Irwin. 2003. *Closing the Gap: Information, Participation, and Justice in Decision-Making for the Environment*. Washington, DC: World Resources Institute. [http://pubs.wri.org/pubs_pdf.cfm?PubID=3759]. March 2003.
- Phillips, Anne. 1995. *The Politics of Presence*. Oxford: Clarendon Press.
- Pinstrup-Andersen, Per, and Rajul Pandya-Lorch, eds. 2001. *The Unfinished Agenda: Perspectives on Overcoming Hunger, Poverty and Environmental Degradation*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
- Pinstrup-Andersen, Per, Rajul Pandya-Lorch and Mark Rosegrant. 1999. "World Food Prospects: Critical Issues for the Early Twenty-First Century." International Food Policy Research Institute, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/pubs/fpr/fpr29.pdf]. March 2003.
- PIPA (Program on International Policy Attitudes). 2002. "Americans on Foreign Aid and World Hunger: A Study of US Public Attitudes." University of Maryland, College Park.
- Polanyi, Karl. 1994. *The Great Transformation: The Political and Economic Origin of Our Time*. New York: Rinehart.
- Pretty, Jules N., and Rachel Hine. 2000. "The Promising Spread of Sustainable Agriculture in Asia." *Natural Resources Forum* 24 (2): 107-21.
- Prosterman, Roy, and Tim Hansted. 2000. "Land Reform: A Revised Agenda for the 21st Century." RDI Report on Foreign Aid and Development 108. Rural Development Institute, Seattle.
- PSIRU (Public Services International Research Unit). 2000. "It Cannot Be Business as Usual: Problems with the Private Models for Water." London. [http://www.psiru.org/reports/2000-03-W-Hmodel.doc]. March 2003.
- Quiroga, Jorge. 2002. "The Millennium Challenge Account: A New Model for Increased Aid Effectiveness." Institute of International Economics, Washington, DC.
- Rahman, Atiqur, and John Westley. 2001. "The Challenge of Ending Rural Poverty." *Development Policy Review* 19 (4): 553-62.
- Rahman, Mustafizur. 2003. "Globalisation, Market Access and Developed Country Policies: Some Insights from the Bangladesh Experience." Paper presented at the Fourth Annual Conference of the Global Development Network, Global Policy Workshop on the Development Impact of Rich Country Policies, 16 January, Cairo.
- Rainforest Foundation. 1998. "Out of Commission: The Environmental and Social Impacts of European Union Development Funding in Tropical Forest Areas." London.
- Randel, Judith, and Tony German, eds. 1998. *The Reality of Aid 1998/99*. London: Earthscan.
- Ranis, Gustav, and Frances Stewart. 2000. "Economic Growth and Human Development." *World Development* 28 (2): 197-219.
- Ravallion, Martin. 2000. "Should Poverty Measures Be Anchored to the National Accounts?" *Economic and Political Weekly* 34 (35/36): 3245-52.
- . 2002. "The Debate on Globalization, Poverty and Inequality: Why Measurement Matters." World Bank, Development Research Group, Washington, DC. [http://poverty.worldbank.org/files/13871_Why_measurement_matters.pdf]. March 2003.
- Reddy, Sanjay, and Thomas Pogge. 2002. "How Not to Count the Poor." Columbia University, Department of Economics, New York. [http://www.columbia.edu/~sr793/count.pdf]. March 2003.
- Reno, William. 2002. "The Politics of Insurgency in Collapsing States." *Development and Change* 33 (5): 837-58.
- Repetto, Robert, and Malcolm Gillis, eds. 1998. *Public Policies and the Misuse of Forest Resources*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Results USA. 2003. "The World Bank and User Fees." Washington, DC. [http://results.org/website/article.asp?id=274]. March 2003.
- Ribot, Jesse. 2001. "Local Actors, Powers and Accountability in African Decentralizations: A Review of Issues." United Nations Research Institute for Social Development, Geneva. [http://www.odi.org.uk/speeches/envgov2002/ribot/Ribot_local_actors.pdf]. March 2003.
- Roberts, John. 2003. "Managing Public Expenditure for Development Results and Poverty Reduction." Working Paper 203. Overseas Development Institute, London.
- Rohde, John, and Hema Vishwanathan. 1995. *The Rural Private Practitioner*. New Delhi: Oxford University Press.
- Rojas, Cristina. 2002. "Forging Civic Culture in Bogota City." Paper presented at the Inter-American Development Bank and Japan International Cooperation Agency workshop "Citizen Participation in the Context of Fiscal Decentralization: Best Practices in Municipal Administration in Latin America and Asia," 2-6 September, Tokyo and Kobe, Japan. [http://www.adb.org/Documents/Events/2002/Citizen_Participation/Colombia.pdf]. March 2003.
- Ruggeri, Caterina. 2001. "Participatory Methods in the Analysis of Poverty: A Critical Review." Working Paper 62. University of Oxford, Queen Elizabeth House, Oxford.
- Sahn, David, and David Stifel. 2003. "Progress toward the Millennium Development Goals in Africa." *World Development* 31 (1): 23-52.
- Saith, Ashwani. 1995. "Reflections on South Asian Prospects in East Asian Perspective." Discussion Paper 7. International Labour Organization, Geneva. [http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/publ/iddp7.htm]. March 2003.
- Sala-i-Martin, Xavier. 2002. *The Disturbing "Rise" of Global Inequality*. NBER Working Paper 8904. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. [http://papers.nber.org/papers/w8904.pdf]. March 2003.
- Satterthwaite, David. 2002. "Coping with Rapid Urban Growth." Royal Institution of Chartered Surveyors, London.
- Save the Children. 2001. "The Wrong Model: GATS, Trade Liberalisation and Children's Right to Health." London. [http://www.savethechildren.org.uk/development/global_public/wrongmodel.pdf]. March 2003.

- Saywell, T. 1999. "Strong Medicine." *Far Eastern Economic Review* 162 (34): 46.
- Scherer, Sara, Andy White and David Kaimowitz. 2002. "Making Markets Work for Forest Communities." Forest Trends, Washington, DC. [http://www.forest-trends.org/resources/pdf/FT_2628_Livelihood%20Final.pdf]. March 2003.
- Schulpen, Lau, and Peter Gibbon. 2001. "Private Sector Development: Policies, Practices and Problems." Centre for Development Research, Copenhagen.
- Schultz, T. Paul. 1998. "Inequality in the Distribution of Personal Income in the World: How It Is Changing and Why." *Journal of Population Economics* 11 (3): 307-44.
- . 2001. "School Subsidies for the Poor: Evaluating the Mexican Progresa Poverty Program." Economic Growth Center Discussion Paper 834. Yale University, New Haven, Conn.
- Schusterman, Ricardo, Florencia Almansi, Ana Hardoy, Cecilia Monti and Gastón Urquiza. 2002. "Poverty Reduction in Action: Participatory Planning in San Fernando, Buenos Aires, Argentina." IIED Working Paper 6. International Institute for Environment and Development, London. [http://www.iied.org/docs/urban/urb_pr7_schusterman.pdf]. March 2003.
- Sen, Amartya. 1999. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.
- Shah, Anwar. 1998. "Balance, Accountability, and Responsiveness: Lessons about Decentralization." Policy Research Working Paper 2021. World Bank, Washington, DC. [<http://www.worldbank.org/html/dec/Publications/Workpapers/wps2000series/wps2021/wps2021-abstract.html>]. March 2003.
- Shankar, Raja, and Anwar Shah. 2001. "Bridging the Economic Divide within Nations: A Scorecard on the Performance of Regional Development Policies in Reducing Regional Income Disparities." Policy Research Working Paper 2717. World Bank, Washington, DC. [http://econ.worldbank.org/files/2725_wps2717.pdf]. March 2003.
- Shaokang, Zahn, Tan Shenglan and Guo Youde. 1997. "Drug Prescribing in Rural Health Facilities in China: Implications for Service Quality and Cost." *IDS Bulletin* 28 (1).
- Shatkin, Gavin. 2000. "Obstacles to Empowerment: Local Politics and Civil Society in Metropolitan Manila, the Philippines." *Urban Studies* 12 (37): 2357-75.
- Sidley, Pat. 2001. "Cholera Sweeps through South African Province." *British Medical Journal* 322: 71. [<http://bmj.com/cgi/reprint/322/7278/71/c.pdf>]. March 2003.
- Simonpietri, Antoine. 2003. Correspondence on statistical capacity building issues. March. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Sinclair, Scott, and Jim Grieshaber-Otto. 2002. "Facing the Facts: A Guide to the GATS Debate." Canadian Centre for Policy Alternatives, Ottawa. [<http://www.policyalternatives.ca/publications/facing-the-facts.pdf>]. March 2003.
- Siniscalco, Maria Teresa. 2002. *A Statistical Profile of the Teaching Profession*. Geneva: International Labour Organization. [http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/papers/education/stat_profile02.pdf]. March 2003.
- SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2002a. "Military and Social Expenditure as a Share of GDP, 1996-2000." Stockholm. [http://projects.sipri.se/milex/mex_share_gdp.html]. March 2003.
- . 2002b. *SIPRI Yearbook 2002*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2003. "Arms Transfers to India and Pakistan, 1993-2002." Stockholm. [http://projects.sipri.se/armstrade/atind_pakdata.html]. March 2003.
- Sitthi-Amorn, Chitr, Watana Janjaroen and Ratana Somrongthong. 2001. "Some Health Implications of Globalization in Thailand." *Bulletin of the World Health Organization* 79 (9): 889-90.
- Sizer, Nigel. 2000. "Perverse Habits: The G8 and Subsidies That Harm Forests and Economies." World Resources Institute, Washington, DC. [<http://www.wri.org/forests/g8.html>]. March 2003.
- Smith, Kirk. 2000. "National Burden of Disease in India from Indoor Air Pollution." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 97 (24): 13286-93.
- Social Watch. 2003. *Social Watch Report 2003: The Poor and the Market*. Montevideo, Uruguay.
- Sprout, Ronald, and James Weaver. 1992. "International Distribution of Income: 1960-1987." *Kyklos* 45: 237-58.
- Stapleton, Maire. 2000. "Bhutan Essential Drugs Programme: A Case History." World Health Organization, Department of Essential Drugs and Medicines Policy, Geneva.
- Steinich, Markus. 2000. "Monitoring and Evaluating Support to Decentralisation: Challenges and Dilemmas." ECDPM Discussion Paper 19. European Centre for Development Policy Management, Maastricht, Netherlands. [<http://www.gtz.de/urbanet/Downloads/imes-eng.pdf>]. March 2003.
- Stiglitz, Joseph. 1996. "The Role of Government in Economic Development." In Michael Bruno and Boris Pleskovic, eds., *Proceedings of the World Bank's Annual Conference on Development Economics 1996*. Washington, DC: World Bank.
- . 2002a. *Globalization and Its Discontents*. New York: W.W. Norton.
- . 2002b. "Participation and Development: Perspectives from the Comprehensive Development Paradigm." *Review of Development Economics* 6 (2): 163-83.
- . 2003. "Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability." *Governance* 17 (1): 111-39.
- Stocker, Karen, Howard Waitzkin and Celia Iriart. 1999. "The Exportation of Managed Care to Latin America." *New England Journal of Medicine* 340 (14): 1131-36.
- Swaminathan, M. S. 2001. "Nutrition in the Third Millennium: Countries in Transition." Paper presented at the Seventeenth International Congress on Nutrition, 27-31 August, Vienna. [<http://www.mssrf.org/talksbymss/Viennalecture.html>]. March 2003.
- Székely, Miguel, and Marianne Hilgert. 1999. "What's Behind the Inequality We Measure? An Investigation Using Latin American Data." Working Paper 409. Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Tendler, Judith. 1997. *Good Governance in the Tropics*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Thomas, Duncan, and John Strauss. 1998. "Health, Nutrition and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 36 (2): 737-82.
- Tilak, Jandhyala. 1997. "Lessons from Cost Recovery in Education." In Christopher Colclough, ed., *Marketizing Education and Health in Developing Countries: Miracle or Mirage?* Oxford: Clarendon Press.
- Tinker, Irene. 2002. "Quotas for Women in Elected Legislatures: Does This Really Empower Women?" Paper presented at the Women, Gender and Development Perspectives symposium "Gender and Transnational Networks," 17-19 October, University of Illinois at Urbana-Champaign.
- Toledo, Tito. 1997. "Impacto en la Salud del Fenomeno del Niño 1982-83 en el Peru." Paper presented at the World Health Organization's Central American workshop "The Health Impact of the El Niño Phenomenon," 3 November, San Jose, Costa Rica.
- Tomlinson, Richard. 1997. "Health Care in China Is Highly Inequitable." *British Medical Journal* 315 (7112): 831-36. [<http://bmj.com/cgi/content/full/315/7112/831/i>]. March 2003.
- Tornquist, C. Sam, Bjorn Wenngren, Nguyen Thi Kim Chuc, Matthias Larsson, Einar Magnusson, Nguyen Thanh Do, Pham Van Ca and Le Dang HaVan Ca. 2000. "Antibiotic Resistance in Vietnam: An Epidemiological Indicator of

- Inefficient and Inequitable Use of Health Resources." In P. M. Hung, I. H. Minas, Y. Liu, G. Dalgren and W. C. Hsiao, eds., *Efficient Equity-Oriented Strategies for Health: International Perspectives—Focus on Vietnam*. Melbourne, Australia: University of Melbourne, Centre for International Mental Health.
- Trouiller, Patrice, Piero Olliaro, Els Torreele, James Orbinski, Richard Laing and Natahan Ford. 2002. "Drug Development for Neglected Diseases: A Deficient Market and a Public Health Policy Failure." *Lancet* 359: 2188–94.
- Turner, Mark, and David Hulme. 1997. *Governance, Administration and Development*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.
- Uganda, Ministry of Finance, Planning and Economic Development. 2002. "Uganda Poverty Reduction Strategy Paper Progress Report 2002." Kampala.
- UN (United Nations). 1966. *Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*. Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly Resolution 2200A (XXI), 16 December, New York.
- . 1979. *Convention on Elimination of All Forms of Discrimination Against Women*. Treaty Series, vol. 1249. 18 December. New York.
- . 1980. *International Development Strategy for the Third United Nations Development Decade*. General Assembly Resolution 35/56 and Annex, A/35/592/Add. 1. 11 November. New York.
- . 1985. "Women's Employment and Fertility: A Comparative Analysis of World Fertility Survey Results from 38 Developing Countries." *Population Studies*, no. 96. Department of Economic and Social Affairs, New York.
- . 1989. *Convention on the Rights of the Child*. Treaty Series, vol. 1577. 15 March. New York.
- . 1997. *Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change*. [http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf]. March 2003.
- . 2000a. *Millennium Declaration*. A/RES/55/2. 18 September. New York. [http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.pdf]. March 2003.
- . 2000b. "Progress Made in Providing Safe Water Supply and Sanitation for All during the 1990s." Report of the Secretary-General. E/CN.17/2000/13s. Commission on Sustainable Development, New York. [http://www.un.org/documents/ecosoc/cn17/2000/ecn172000-13.htm]. March 2003.
- . 2000c. "The Millennium Summit Group Photo: List of Participants." New York. [http://www.un.org/av/photo/ga/caption.htm]. April 2003.
- . 2001a. "Report of the High-Level Panel on Financing for Development." Presented to the General Assembly 28 June, New York.
- . 2001b. "Road Map towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration." Report of the Secretary-General. A/56/326. 6 September. New York.
- . 2002a. "Follow-up Efforts to the International Conference on Financing for Development." Report of the Secretary-General. A/57/319. New York. [http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/528/72/PDF/N0252872.pdf?OpenElement]. March 2003.
- . 2002b. "Implementing Agenda 21." Report of the Secretary-General. Economic and Security Council Commission on Sustainable Development, New York. [http://www.johannesburg-summit.org/html/documents/no170793sreport.pdf]. March 2003.
- . 2002c. "Millennium Indicators: India." Statistics Division, New York. [http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_results.asp?crID=356&fID=r15]. March 2003.
- . 2002d. "Outcome of the International Conference on Financing for Development, Monterrey Consensus." A/57/344. New York. [http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/535/43/PDF/N0253543.pdf?OpenElement]. March 2003.
- . 2002e. "Report of the International Conference on Financing for Development." A/CONF.198/11. Monterrey, Mexico. [http://www.tradeobservatory.org/library/uploaded_files/Report_of_the_International_Conference_on_Fina.pdf]. March 2003.
- . 2002f. "Report of the World Summit on Sustainable Development." 26 August. Johannesburg.
- . 2002g. "United Nations Millennium Development Goals Data and Trends 2002." Report prepared by Interagency Expert Group on MDG Indicators. New York.
- . 2002h. "Water, Energy, Health, Agriculture and Biodiversity: Synthesis of the Framework Paper of the Working Group on WEHAB." A/CONF.199/L.4. Presented at the World Summit on Sustainable Development, 26 August–4 September, Johannesburg. [http://daccess-ods.un.org/TMP/7654072.html]. March 2003.
- . 2002i. *World Urbanization Prospects: The 2001 Revision—Data Tables and Highlights*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York. [http://www.un.org/esa/population/publications/wup2001/wup2001dh.pdf]. March 2003.
- . 2003a. *Comtrade Database*. Statistics Division, New York.
- . 2003b. "Millennium Development Goals." New York. [http://www.un.org/millenniumgoals/]. March 2003.
- . 2003c. *Millennium Indicators*. Database. Statistics Division, New York. [http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp]. March 2003.
- . 2003d. "Note for the First Meeting of PARIS21 Task Team to Improve Statistical Support for Monitoring Development Goals." 15 October. Statistics Division, New York.
- . 2003e. "Rio Declaration on Environment and Development." A/CONF.151/26 (vol.1). [http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm]. March 2003.
- . 2003f. *Water for People, Water for Life*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and Berghahn Books.
- . 2003g. "World and Regional Trends: Data for Years around 1990 and 2000." Statistics Division, New York. [http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_worldreg.asp]. March 2003.
- . 2003h. *World Population Prospects 1950–2050: The 2002 Revision*. Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 1996. *The Status and Trends of the Global HIV/AIDS Pandemic*. Geneva. [http://www.unaids.org/publications/documents/epidemiology/estimates/statuskme.html]. March 2003.
- . 2000. *Report on the Global HIV/AIDS Epidemic*. Geneva. [http://www.unaids.org/epidemic_update/report/index.html]. March 2003.
- . 2002a. "AIDS Epidemic Update: December 2002." Geneva. [http://www.unaids.org/worldaidsday/2002/press/update/epiupdate2002_en.doc]. March 2003.
- . 2002b. *Report on the Global HIV/AIDS Epidemic*. Geneva. [http://www.unaids.org/epidemic_update/report_july02/index.html]. March 2003.
- UNCHS (United Nations Centre for Human Settlements). 1996. *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements*. Oxford: Oxford University Press.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2000. "Positive Agenda for Future Trade Negotiations." Geneva.
- . 2002a. *Least Developed Countries Report 2002: Escaping the Poverty Trap*. Geneva.
- . 2002b. *Trade and Development Report: Developing Countries in World Trade*. New York and Geneva.
- UNDP (United Nations Development Programme). 1993. "Rethinking Technical Cooperation." New York.

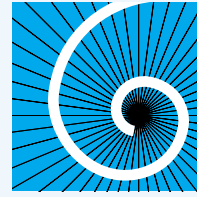
- . 1996. *Human Development Report 1996*. New York: Oxford University Press. [<http://hdr.undp.org/reports/global/1996/en/>]. March 2003.
- . 1998. *Human Development Report 1998*. New York: Oxford University Press. [<http://hdr.undp.org/reports/global/1998/en/>]. March 2003.
- . 2000. *Human Development Report 2000*. New York: Oxford University Press. [<http://hdr.undp.org/reports/global/2000/en/>]. March 2003.
- . 2001a. *Costa Rica: Estado de la Nación en Desarrollo Humano Sostenible 2001*. San Juan.
- . 2001b. "Decentralising Governance for Rural Development." In *National Human Development Report Lao PDR 2001: Advancing Rural Development*. Vientiane.
- . 2001c. *Human Development Report 2001: Making Technology Work for Human Development*. New York: Oxford University Press. [<http://hdr.undp.org/reports/global/2001/en/>]. March 2003.
- . 2001d. *Malawi National Human Development Report 2001*. Lilongwe.
- . 2002a. "The Data Challenges of the MDGs." New York.
- . 2002b. "A Global Analysis of UNDP Support to Decentralisation and Local Governance Programmes 2001." Bureau for Development Policy, Institutional Development Group, New York. [<http://www.undp.org/governance/docsdecentral/global-analysis-of-undp-support.pdf>]. March 2003.
- . 2002c. *Aportes para el Desarrollo Humano de la Argentina 2002*. Buenos Aires.
- . 2002d. "Biodiversity and Poverty: Biodiversity under Development, 2002." Bureau for Development Policy, New York.
- . 2002e. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press. [<http://hdr.undp.org/reports/global/2002/en/>]. March 2003.
- . 2002f. "Localising the Millennium Development Goals: Some Examples." South and West Asia Sub-Regional Resource Facility, Kathmandu. [http://www.interaction.org/files.cgi/988_Localising_the_MDGs.doc]. March 2003.
- . 2002g. "Millennium Development Goals." Fact sheet. New York. [<http://www.undp.org/mdg/>]. March 2003.
- . 2003b. Correspondence on MDG success stories. February. Resident Representative Network, New York.
- . 2003c. Correspondence on the use of \$2 a day as an extreme poverty line. March. Regional Bureau for Europe and the CIS, New York.
- . 2003d. "Gyandoot: A Community-Owned Self-Sustainable and Low-Cost Rural Intranet Project." Human Development Resource Centre, New Delhi. [http://hdrc.undp.org.in/content/resources/best_practice_docs/]. March 2003.
- . 2003e. "Status of Millennium Development Goal Country Reporting." Paper presented at the 34th Session of the United Nations Statistics Commission, 4–7 March, New York. [<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc03/2003-22e.pdf>]. March 2003.
- UNDP (United Nations Development Programme), DFID (UK Department for International Development) and World Bank. 2002. "Linking Poverty Reduction and Environmental Management: Policy Challenges and Opportunities." Working Paper 24824. New York. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2002/09/27/000094946_02091704130739/Rendered/PDF/multi0page.pdf]. March 2003.
- UNDP (United Nations Development Programme), ECLAC (United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean) and Instituto de Pesquisa Economica Aplicada. 2002. "Meeting the Millennium Poverty Reduction Targets in Latin America and the Caribbean." United Nations, Santiago, Chile.
- UNEP (United Nations Environment Programme), WEC (World Energy Council) and UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2000. *World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability*. New York. [<http://www.undp.org/seed/eap/activities/wea/drafts-frame.html>]. March 2003.
- UNDP (United Nations Development Programme), UNEP (United Nations Environment Programme), World Bank and WRI (World Resources Institute). 1998. *World Resources: 1998–1999*. New York: Oxford University Press. [<http://www.wri.org/wri/wr-98-99/>]. March 2003.
- . 2000. *World Resources 2000–2001: People and Ecosystems—The Fraying Web of Life*. Washington, DC: World Resources Institute. [<http://www.wri.org/wr2000/>]. March 2003.
- UNDP (United Nations Development Programme), Heinrich Böll Foundation, Rockefeller Brothers Fund, Rockefeller Foundation and Wallace Global Fund. 2003. *Making Global Trade Work for People*. London: Earthscan.
- UNEP (United Nations Environment Programme). 2003. *Global Environment Outlook 3*. London: Earthscan. [<http://www.unep.org/geo/>]. March 2003.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 1996. *Statistical Yearbook 1996*. Paris.
- . 1999. *Statistical Yearbook 1999*. Paris.
- . 2002a. *EFA Global Monitoring Report 2002: Is the World On Track?* Paris. [http://www.unesco.org/education/efa/monitoring/monitoring_2002.shtml]. March 2003.
- . 2002b. "The Challenge of Achieving Gender Parity in Basic Education: A Statistical Review, 1990–1998." [<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001259/125927e.pdf>]. March 2003.
- . 2003. Correspondence on teaching staff in primary education. March. Montreal.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) and ILO (International Labour Organization). 1966. "Recommendation Concerning the Status of Teachers." Paris. [<http://www.ei-ie.org/ressourc/english/erec1966.htm>]. March 2003.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) and OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2000. *World Education Indicators Report*. Paris.
- UNESCO Institute for Statistics. 2002. "Statistics Show Slow Progress towards Universal Literacy, and More Literate Women Than Ever Before." Montreal. [<http://www.unesco.org/bpi/eng/unescopress/2002/02-59e.shtml>]. March 2003.
- UNESCO Institute for Statistics and OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2002. "Financing Education: Investments and Returns—Analysis of the World Education Indicators." Montreal and Paris.
- UN-HABITAT (United Nations Human Settlements Programme). 2002. "Report of the Expert Group Meeting on Urban Indicators." October. Nairobi.
- UNHCHR (United Nations High Commissioner on Human Rights). 2002a. "Question of the Realization in All Countries of the Economic, Social and Cultural Rights Contained in the Universal Declaration of Human Rights and in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and Study of Special Problems Which the Developing Countries Face in Their Efforts to Achieve These Human Rights." 2002/24. Geneva. [[http://www.unhchr.ch/huridocda/huridocda.nsf/\(Symbol\)/E.CN.4.RES.2002.24.En?Opendocument](http://www.unhchr.ch/huridocda/huridocda.nsf/(Symbol)/E.CN.4.RES.2002.24.En?Opendocument)]. March 2003.
- . 2002b. "The Right to Development." 2002/69. Geneva. [[http://www.unhchr.ch/huridocda/huridocda.nsf/\(Symbol\)/E.CN.4.RES.2002.69.En?Opendocument](http://www.unhchr.ch/huridocda/huridocda.nsf/(Symbol)/E.CN.4.RES.2002.69.En?Opendocument)]. March 2003.
- . 2003. "Report of the High Commissioner: Liberalization of Trade in Services and Human Rights." E/CN.4/Sub.2/2002/9.

- Geneva. [http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/E.CN.4.Sub.2.2002.9.En?Opendocument]. March 2003.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2000. *The State of the World's Refugees: Fifty Years of Humanitarian Action*. Oxford: Oxford University Press.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 1991. "Plan of Action for Implementing the World Declaration on the Survival, Protection and Development of Children in the 1990s." In *The State of the World's Children 1991*. New York: Oxford University Press.
- . 1996. "Wars against Children." New York. [http://www.unicef.org/graca/]. March 2003.
- . 1999. *The State of the World's Children 1999*. New York: Oxford University Press. [http://www.unicef.org/sowc99/]. March 2003.
- . 2000. *Poverty Reduction Begins with Children*. New York. [http://www.unicef.org/pubsgen/poverty/povred.pdf]. March 2003.
- . 2001a. "Progress since the World Summit for Children: A Statistical Review." New York. [http://www.unicef.org/pubsgen/wethechildren-stats/sgreport_adapted_stats_eng.pdf]. March 2003.
- . 2001b. *The State of the World's Children 2001*. New York: Oxford University Press. [http://www.unicef.org/pubsgen/sowc01/fullsowc.pdf]. March 2003.
- . 2002. "India: Mortality." New York. [http://www.unicef.org/status/Country_1Page79.html]. March 2003.
- . 2003a. "An Initiative for Effective Case Management." New York. [http://www.childinfo.org/eddb/imci/]. March 2003.
- . 2003b. *The State of the World's Children 2003*. New York: Oxford University Press. [http://www.unicef.org/sowc03/]. March 2003.
- UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2000. *Progress of the World's Women*. New York. [http://www.unifem.undp.org/progressww/2000/]. March 2003.
- United Kingdom, Her Majesty's Treasury. 2003. "International Finance Facility." London. [http://www.hm-treasury.gov.uk/documents/international_issues/global_new_deal/int_gnd_iff2003.cfm]. March 2003.
- UN (United Nations) World Summit on Sustainable Development. 2002. "WEHAB Framework Papers." Johannesburg. [http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/wehab_papers.html]. March 2003.
- Valderrama, Camilo. 1998. "Promoting Effective Participation: A Policy-Oriented Study of Community Involvement in Rural Development Planning." University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, England.
- Vandemoortele, Jan. 2001. "Absorbing Social Shocks, Protecting Children and Reducing Poverty: The Role of Basic Social Services." UNICEF Staff Working Paper, Evaluation, Policy and Planning Series, no. 00-001. United Nations Children's Fund, New York.
- . 2002. "Are the MDGs Feasible?" In Howard White and Richard Black, eds., *Targeting Development: Critical Perspectives on the Millennium Development Goals and International Development Targets*. London: Routledge.
- van den Haak, M. A., F. J. G. Vounatsos and J. McAuslane. 2001. "International Pharmaceutical R&D Expenditure and Sales 2001: Pharmaceutical Investment and Output Survey 2001, Data Report 1." Center for Medical Research International, London.
- Van de Walle, Nicholas, and Timothy Johnston. 1996. "Improving Aid to Africa." ODC Policy Essay 21. Overseas Development Council, Washington, DC.
- Van Lerberghe, Wim, Claudia Conceicao, Wim Van Damme and Paulo Ferrinho. 2002. "When Staff Is Underpaid: Dealing with the Individual Coping Strategies of Health Personnel." *Bulletin of the World Health Organization* 80 (7): 581-84. [http://www.who.int/bulletin/pdf/2002/bul-7-E-2002/80(7)581-584.pdf]. March 2003.
- Velasquez, German, Yvette Madrid and Jonathan Quick. 1998. "Health Reform and Drug Financing: Selected Topic—Health Economics and Drugs." DAP Series, no. 6. WHO/DAP/98.3. World Health Organization, Geneva. [http://www.who.int/medicines/library/dap/who-dap-98-3/who-dap-98-3.htm]. March 2003.
- Veltmeyer, Henry. 1997. "New Social Movements in Latin America: The Dynamics of Class and Identity." *Journal of Peasant Studies* 25 (1): 139-69.
- Walker, Alex. 2002. "Decentralisation." UK Department for International Development, Infrastructure and Urban Development Department, London. [http://www.odi.org.uk/keysheets/ppip/purple_1_decentralisation.pdf]. March 2003.
- Watkins, Kevin. 2000. *The Oxfam Education Report*. Oxford: Oxfam. [http://www.oxfam.org.uk/educationnow/edreport/report.htm]. March 2003.
- Watson, David. 2002. "Pro-Poor Service Delivery and Decentralization." Issue Paper 3. Fifth African Governance Forum, 23 May, Maputo, Mozambique. [http://www.undp.org/rba/pubs/aggf5/Issue%20paper%20on%20social%20service%20delivery.pdf]. March 2003.
- Webster, Mike, and Kevin Sansom. 1999. "Public-Private Partnership and the Poor: An Initial Review." Loughborough University and London School of Hygiene and Tropical Medicine.
- WEHAB Working Group. 2002a. "A Framework for Action on Biodiversity and Ecosystem Management." Paper presented at the World Summit on Sustainable Development, 26 August, Johannesburg. [http://www.agora21.org/johannesburg/wehab_biodiversity.pdf]. March 2003.
- . 2002b. "A Framework for Action on Water and Sanitation." Paper presented at the World Summit on Sustainable Development, 26 August, Johannesburg. [http://www.agora21.org/johannesburg/wehab_water_sanitation.pdf]. March 2003.
- Weiss, Ursula. 2002. "Malaria." *Nature* 415 (669).
- West, Edwin G. 1997. "Education Vouchers in Principle and Practice: A Survey." *World Bank Research Observer* 12 (1): 83-103. [http://www.worldbank.org/research/journals/wbro/obsfeb97/pdf/artcle-6.pdf]. March 2003.
- WFUNA (World Federation of United Nations Associations) and North-South Institute. 2002. "The Role of the Civil Society in the Implementation of the United Nations Millennium Declaration." Ottawa.
- White, Andy, and Alejandra Martin. 2002. "Who Owns the World's Forests? Forest Tenures and Public Forests in Transition." Forest Trends, Washington, DC. [http://www.forest-trends.org/resources/pdf/tenurereport_whoowns.pdf]. March 2003.
- White, Howard, and Richard Black, eds. 2002. *Targeting Development: Critical Perspectives on the Millennium Development Goals and International Development Targets*. London: Routledge.
- Whitehead, Margaret, Timothy Evans and Göran Dahlgren. 2001. "Equity and Health Sector Reforms: Can Low-Income Countries Escape the Medical Poverty Trap?" *Lancet* 358 (833): 836. [http://www.healthp.org/article.php?sid=64&mode=thread&order=0&thold=0]. March 2003.
- WHO (World Health Organization). 1997. *Health and Environment in Sustainable Development: Five Years after the Earth Summit*. Geneva.
- . 2000. *World Health Report 2000: Health Systems Improving Performance*. Geneva.
- . 2002. *World Health Report 2002: Reducing Risks, Promoting Healthy Life*. Geneva.
- . 2003a. Correspondence on data regarding doctors per person. March. Geneva.
- . 2003b. Correspondence on data regarding nurses per person. March. Geneva.

- . 2003c. "Major Causes of Death among Children under Five, Worldwide, 2000." [http://www.who.int/child-adolescent-health/OVERVIEW/CHILD_HEALTH/piechart1.jpg]. March 2003.
- WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund) and WSSCC (Water Supply and Sanitation Collaborative Council). 2000. *Global Water Supply and Sanitation Assessment 2000*. Geneva. [http://www.who.int/water_sanitation_health/Globassessment/GlasspdfTOC.htm]. March 2003.
- Wood, Adrian. 1995. "Gains from Human Development through Trade." United Nations Development Programme, New York.
- Work, Robertson. 2002. "Overview of Decentralisation Worldwide: A Stepping Stone to Improved Governance and Human Development." Paper presented at the Second International Conference on Decentralization, "Federalism: The Future of Decentralizing States?" 25 July, Manila. [http://www.undp.org/governance/docsdecentral/overview-decentralisation-worldwide-paper.pdf]. March 2003.
- Working Group on Contemporary Forms of Slavery. 1997. "Report by Shakeel Ahmed Pathan, Co-ordinator, Special Task Force for Sindh, Human Rights Commission of Pakistan (HRCPP)." United Nations Economic and Social Council, 1 June, Geneva. [http://www.antislavery.org/archive/submission/submission1997-06Pakistan.htm]. March 2003.
- . 1999. "Bonded Labour in Pakistan." United Nations Economic and Social Council, 24th Session, 23 June, Geneva. [http://www.antislavery.org/archive/submission/submission1999-08Pakistan.htm]. March 2003.
- World Bank. 1990. *Financing Health Services in Developing Countries: An Agenda for Reform*. Washington, DC.
- . 1993. *World Development Report 1993: Investing in Health*. New York: Oxford University Press.
- . 1996. *World Development Report 1996: From Plan to Market*. New York: Oxford University Press.
- . 1998a. *Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why*. New York: Oxford University Press. [http://www.worldbank.org/research/aid/aidtoc.htm]. March 2003.
- . 1998b. "Memorandum of the President of the International Development Association and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy of the World Bank Group for the Republic of Bolivia." Washington, DC.
- . 1999. "The Kyrgyz Republic: Participatory Poverty Assessment." Paper presented at the Global Synthesis Workshop, 22-23 September, Washington, DC.
- . 2000a. *Making Transition Work for Everyone: Poverty and Inequality in Europe and Central Asia*. Washington, DC. [http://wbln0018.worldbank.org/eca/eca.nsf/General/40F8E9D019CE2E5C8525695800636022?OpenDocument].
- . 2000b. "Memorandum of the President of the International Development Association and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy of the World Bank Group for the Republic of Uganda." Washington, DC.
- . 2000c. *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. New York: Oxford University Press. [http://www.worldbank.org/poverty/wdrpoverty/report/index.htm]. March 2003.
- . 2001. *Global Development Network Growth Database*. Washington, DC.
- . 2002a. "Building Statistical Capacity to Monitor Development Progress." Washington, DC.
- . 2002b. "Private Sector Development Strategy: Directions for the World Bank Group." Washington, DC. [http://rru.worldbank.org/documents/PSDSstrategy-April%2009.pdf]. March 2003.
- . 2002c. *Annual Report 2002*. Washington, DC.
- . 2002d. "From Action to Impact: The Africa Region's Rural Strategy." African Region, Rural Development Operations, Washington, DC.
- . 2002e. *Global Development Finance 2002*. Washington, DC.
- . 2002f. *Global Economic Prospects and the Developing Countries 2002*. Washington, DC. [http://www.worldbank.org/prospects/gep2002/]. March 2003.
- . 2002g. "Health, Nutrition, and Population Development Goals: Measuring Progress Using the Poverty Reduction Strategy Framework." Washington, DC. [http://www1.worldbank.org/hnp/MDG/measureprogress.pdf]. March 2003.
- . 2002h. "Memorandum of the President of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy of the World Bank Group for the Republic of Colombia." Washington, DC.
- . 2002i. "Memorandum of the President of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy of the World Bank Group for the Republic of Peru." Washington, DC.
- . 2002j. *World Development Indicators 2002*. CD-ROM. Washington, DC.
- . 2002k. *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic Economy*. New York: Oxford University Press. [http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2003/text-17926/]. March 2003.
- . 2003a. "Country Assistance Strategy Documents." Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDS_IBank_Servlet?dt=540613&psiz=20&ptype=advSrch&pcont=results]. March 2003.
- . 2003b. *Education and HIV/AIDS: A Window of Hope*. Washington, DC. [http://www1.worldbank.org/education/pdf/Ed%20&%20HIV_AIDS%20cover%20print.pdf]. March 2003.
- . 2003c. "HIPC: Debt Initiative for Heavily Indebted Poor Countries." Washington, DC. [http://www.worldbank.org/hipc/]. March 2003.
- . 2003e. "Memorandum of the President of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy of the World Bank Group for the People's Republic of China." Washington, DC.
- . 2003f. "Memorandum of the President of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Finance Corporation to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy Progress Report of the World Bank Group for India." Report 25057-IN. Washington, DC.
- . 2003g. "Rome Declaration on Harmonization." 24 February, Rome. [http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Harm-RomeDeclaration2_25.pdf].
- . 2003i. *World Development Indicators 2003*. CD-ROM. Washington, DC.
- . Forthcoming. *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People*. New York: Oxford University Press.
- World Bank and IMF (International Monetary Fund). 2001. "Financing for Development." Washington, DC. [http://www.imf.org/external/np/pdr/2001/ffd.pdf]. March 2003.
- World Bank and UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme). 2003. "Cities Alliance for Cities without Slums: Action Plan." Washington, DC. [http://www.citiesalliance.org/citiesalliancehomepage.nsf/Attachments/Cities+Without+Slums+Action+Plan/\$File/brln_ap.pdf]. March 2003.
- World Panel on Financing Water Infrastructure. 2003. "Financing Water for All." World Water Council and Global Water

- Partnership, Marseilles. [<http://www.gwpforum.org/gwp/library/FinPanRep.MainRep.pdf>]. March 2003.
- WRI (World Resources Institute). 2000a. "Global Forest Watch 2000: A First Look at Logging in Gabon." Washington, DC. [<http://www.globalforestwatch.org/common/gabon/english/report.pdf>]. March 2003.
- . 2000b. "Global Forest Watch 2000: An Overview of Logging in Cameroon." Washington, DC. [<http://www.globalforestwatch.org>]. March 2003.
- WSP (Water and Sanitation Program). 2002a. "Lower Costs with Higher Benefits: Lessons from the El Alto, Bolivia Pilot Project." Field Note. Lima.
- . 2002b. "The National Water and Sanitation Programme in South Africa: Turning the 'Right of Water' into Reality." Field Note 8. Nairobi. [http://www.wsp.org/pdfs/af_bg_sa.pdf]. March 2003.
- WSSCC (Water Supply and Sanitation Collaborative Council). 2002. "WASH Facts and Figures." Geneva. [http://www.wsscc.org/load.cfm?edit_id=292]. March 2003.
- . 2003. "A Guide to Investigating One of the Biggest Scandals of the Last 50 Years." Geneva.
- WTO (World Trade Organization). 2000. *Trade Policy Review: Japan*. Geneva.
- . 2001. *Ministerial Declaration, Adopted on 14 November, Doha*. WT/MIN (01)DEC/1. Geneva.
- . 2003. "GATS: Fact and Fiction." Geneva. [http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gats-facts1004_e.pdf]. March 2003.
- WWC (World Water Council). 2000. *A Water Secure World: Vision for Water, Life, and the Environment in the 21st Century*. World Water Commission Report. Cairo. [<http://www.worldwatercouncil.org/Vision/Documents/CommissionReport.pdf>]. March 2003.
- WWF (World Wildlife Fund). 2002. "Fishing Madness: 101 Reasons Why the CFP Needs Radical Reform." Surrey, England. [<http://www.wwf.org.uk/filelibrary/pdf/fishingmadness.pdf>]. March 2003.
- Yang, B. M. 1993. "Medical Technology and Inequity in Health Care: The Case of Korea." *Health Policy and Planning* 8 (4): 385-93.
- Yesudian, C. A. K. 1994. "Behaviour of the Private Sector in the Health Market in Bombay." *Health Policy and Planning* 9 (1): 72-80.
- Yoder, Jennifer. 2003. "Decentralisation and Regionalisation after Communism: Administrative and Territorial Reform in Poland and the Czech Republic." *Europe-Asia Studies* 55 (2): 263-86.

جداول المؤشرات



ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية 190

مؤشرات أهداف التنمية للألفية

أ1	الهدف الأول	استئصال الفقر والجوع الشديدين
أ2	الهدف الثاني	تحقيق التعليم الابتدائي الشامل 198
أ3	الهدف الثالث	تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 203
أ4	الهدف الرابع	تخفيض وفيات الأطفال
أ5	الهدف الخامس	تحسين الصحة الأمومية 208
أ6	الهدف السادس	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) 213
أ7	الهدف السابع	ضمان الاستدامة البيئية، أرضاً وجواً 218
أ8	الهدف الثامن	ضمان الاستدامة البيئية، ماءً وصرفاً صحياً 223
أ9	الهدف التاسع	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: مساعداً للتنمية والمنافذ إلى الأسواق 228
أ10	الهدف العاشر	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: البلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية 229
أ11	الهدف الحادي عشر	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: إمكانية تحمل الدين 231
أ12	الهدف الثاني عشر	تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الفرص المؤاتية للعمل، إمكان الحصول على الأدوية وتقانات جديدة 232

مؤشرات التنمية البشرية

أ. رصد التنمية البشرية: تكبير خيارات البشر...

1	دليل التنمية البشرية 237
2	اتجاهات دليل التنمية البشرية 241
3	الفقر البشري وفق الدخل: البلدان النامية 245
4	الفقر البشري وفق الدخل: بلدان منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي، وسط أوروبا وشرقها، رابطة الدول المستقلة 248

ب. ... للعيش حياةً مديدة، صحيّة ...

5	الاتجاهات الديموغرافية 250
6	الالتزام بالصحة: المنافذ والخدمات والموارد 254

- 7 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً 258
8 التَّبْقِي: التَّقْدُم والتَّكْسَات 262

III ... لاكتساب المعرفة ...

- 9 الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام 266
10 الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالتعليم 270
11 التُّقَانة: الإِنْتِشَار والابتكار 274

IV ... إمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق ...

- 12 الأداء الاقتصادي 278
13 اللأْمَسَاوَاة في الدَّخْل أو الاستهلاك 282
14 هيكليّة التجارة 286
15 تدفُّقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية 290
16 تدفُّقات المعونة، رأس المال الخاص، الدَّيْن 291
17 الأولويات في الإنفاق العام 295
18 البطالة في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 299

V ... فيما يُحافظ عليها للأجيال القادمة ...

- 19 الطاقة والبيئة 300

VI ... حماية الأمن الشَّخصي ...

- 20 اللأَجْتُون والأَعْتَدَة الحربيّة 304
21 ضحايا الجريمة 308

VII. ... وإنجاز المساواة لجميع النساء والرجال

- 22 دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة 310
23 مقياس تمكين الجنوسة 314
24 اللامساواة بين الجنسين في التعليم 318
25 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي 322
26 الجنوسة وعبء العمل والوقت المخصص 326
27 المشاركة السياسية للنساء 327

VIII. الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية

- 28 حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان 331
29 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية 335
30 مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة 339
الملاحظة التقنية الأولى : حساب أدلة التنمية البشرية 340
الملاحظة التقنية الثانية : تعيين نوع بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة في أهداف التنمية للألفية 347
تعريف المصطلحات الإحصائية 350
مراجع إحصائية 359
تصنيف البلدان 361
دليل المؤشرات 365

ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية

إلى شمل أكبر عدد ممكن من البلدان المنتسبة إلى الأمم المتحدة في دليل التنمية البشرية. ولكي يُشمل بلدًا ما، ينبغي، مثاليًا، توفر بيانات من الوكالات الدولية للبيانات، المعنية بالأمر، عن جميع المكونات الأربعة للدليل (والمصادر الرئيسية للبيانات هي: قسم السكان في الأمم المتحدة، عن العمر المتوقع لدى الولادة؛ ومعهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عن معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومجموع معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ والبنك الدولي، عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد - معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). لكن البيانات عن واحد أو أكثر من هذه المكونات غير موجودة بالنسبة إلى عدد بارز من البلدان. وللتجاوب مع رغبات البلدان في شملها ضمن دليل التنمية البشرية، يبذل مكتب تقرير التنمية كلَّ جهد في هذه الحالات لتحديد التقديرات المعقولة الأخرى، عاملاً مع الوكالات الدولية للبيانات واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومكاتب الإحصاء القطرية والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حالات قليلة، سعى مكتب تقرير التنمية البشرية إلى وضع تقديرات بالتشاور مع المكاتب الإحصائية الإقليمية والقطرية، أو مع خبراء آخرين.

جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية

يحفظ قسم الإحصاء في الأمم المتحدة قاعدة البيانات العالمية الشاملة لمؤشرات الألفية (<http://millenniumindicators.un.org>) مجمعة ومصنفة من سلسلة البيانات الدولية التي تزوده بها الوكالات الدولية المسؤولة عن البيانات. وتكوّن قاعدة البيانات هذه الأساس الإحصائي للتقرير السنوي، الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن التقدم العالمي والإقليمي نحو أهداف التنمية للألفية وغاياتها. كما ترفد قاعدة البيانات هذه تقارير دولية أخرى توفر بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية للألفية عبر البلدان، مثل هذا التقرير عن التنمية البشرية، والتقرير السنوي للبنك الدولي عن مؤشرات التنمية في العالم.

يقدم تقرير التنمية، في المعتاد، نوعين من المعلومات الإحصائية: الإحصائيات في جداول مؤشرات التنمية البشرية، وهي إحصائيات توفر تقيماً عالمياً شاملاً لإنجازات البلدان في المجالات المختلفة للتنمية البشرية؛ والأدلة الإحصائية في التحليل المواضيعي ضمن الفصول، وهي أدلة قد تُبنى على بيانات دولية أو قطرية أو دون القطرية. أمّا تقرير هذا العام، وموضوعه الدالّ «أهداف التنمية للألفية»، فيتضمن أيضاً مؤشرات متعلقة بالأهداف في مجموعة خاصة من الجداول. وتوفر هذه الجداول مرجعاً إحصائياً لتقييم التقدم في كلِّ بلد نحو أهداف التنمية للألفية وغاياتها.

مصادر البيانات

ليس مكتب تقرير التنمية البشرية منتجاً للإحصائيات بل مستخدماً لها. لذا، فإنه يعتمد على وكالات دولية للبيانات؛ لديها الموارد والخبرات العملية لجمع البيانات الدولية عن مؤشرات إحصائية محددة، وتصنيفها.

جداول مؤشرات التنمية البشرية

لإتاحة المقارنات عبر البلدان ومع مرور الأعوام، يستعمل مكتب تقرير التنمية البشرية بيانات دولية قابلة للمقارنة تُنتجها الوكالات الدولية المعنية بالبيانات ومؤسسات مختصة أخرى، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، في إعداد جداول مؤشرات التنمية البشرية (للمعلومات عن الوكالات الرئيسية للبيانات التي زوّدت هذا التقرير ببيانات، أنظر الإطار الأول). غير أن فجوات عديدة ما زالت قائمة في البيانات، حتى في بعض المجالات الأساسية جداً للتنمية البشرية. وفي حين يحضّ مكتب تقرير التنمية البشرية على التحسينات في بيانات التنمية البشرية، كمبدأ ولأسباب عملية، فإنه لا يجمع البيانات مباشرة من البلدان أو يضع تقديرات ملء هذه الفجوات البيانية في التقرير.

ثمة استثناء واحد لهذا الأمر هو دليل التنمية البشرية، إذ يسعى مكتب تقرير التنمية البشرية جاهداً

المصادر الرئيسية للبيانات المستعملة في تقرير التنمية البشرية

العاهدات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة المودعة لدى الأمين العام (شعبة العاهدات في الأمم المتحدة) - يجمع مكتب تقرير التنمية البشرية معلومات عن حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان والمعاهدات البيئية، بناءً على قاعدة البيانات التي يتعدها هذا المكتب التابع للأمم المتحدة.

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) - يُجري هذا المعهد التابع للأمم المتحدة أبحاثاً دولية مقارنة دعماً لمشروع الأمم المتحدة لمنع الجريمة وتأمين العدالة الجنائية. وهو المصدر للبيانات عن ضحايا الجريمة.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) - يتعهد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز مستقل للأبحاث والمعلومات والمناقشات الخاصة بمشكلات النزاعات، قاعدة بيانات موسعة للشؤون العسكرية. والبيانات عن القوات المسلحة في هذا التقرير مستمدة من منشور المعهد، التوازن العسكري.

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) - يُجري معهد سبيري أبحاثاً عن السلام والأمن الدوليين. وكتاب سبيري السنوي، الأعداء الحربية ونزع السلاح والأمن الدولي، هو المصدر المنشور لبيانات الإنفاق العسكري ونقل ملكية الأسلحة التي يتلقاها مكتب تقرير التنمية البشرية إلكترونياً.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) - توفر هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة بيانات عن اللاجئين عبر ما تنشره بعنوان الكتاب السنوي الإحصائي.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) - تجمع أفاو بيانات ومعلومات عن الأغذية والزراعة، وتحللها وتبنيها. وهي مصدر البيانات عن مؤشرات الأمن الغذائي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) - ترصد اليونيسف رفاة الأطفال وتوفر مجموعة واسعة من البيانات. ويشكل ما تنشره بعنوان حالة أطفال العالم مصدراً هاماً للبيانات في هذا التقرير.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) - يعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية على البيانات الواردة في المنشورات الإحصائية لهذه المنظمة المتخصصة في الأمم المتحدة، وأيضاً على بيانات يتلقاها مباشرة من معهد اليونسكو للإحصائيات الذي يكون المصدر للبيانات المتعلقة بالتعليم.

منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD) - تنشر هذه المنظمة بيانات عن مجموعة متنوعة من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في الدول المنسوبة إلى عضويتها، وأيضاً عن تدفقات المعونة. ويعرض تقرير التنمية البشرية لهذا العام بيانات عن منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عن المعونة والطاقة والعمالة والتعليم.

منظمة الصحة العالمية (WHO) - تحفظ هذه الوكالة المتخصصة مجموعة واسعة من سلاسل البيانات عن قضايا الصحة المعتمدة كمصدر للمؤشرات المتعلقة بالصحة في هذا التقرير.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) - تحض الوايبو، وكالة متخصصة في الأمم المتحدة، على حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عبر أنواع مختلفة من الجهود التعاونية. وهي مصدر البيانات المتعلقة ببراءات الاختراع والتأليف.

منظمة العمل الدولية (ILO) - تتعهد منظمة العمل الدولية برنامجاً موسعاً للمنشورات الإحصائية يمثل فيه الكتاب السنوي للإحصائيات العمالية أشمل مجموعتها من البيانات عن القوى العاملة. وهذه المنظمة هي مصدر البيانات عن الأجور والعمالة والمهن، ومصدر المعلومات عن حالة التصديق على اتفاقيات الحقوق العمالية.

عبر إشراكنا بسخاء في البيانات، مكّنت المنظمات التالية تقرير التنمية البشرية من نشر الإحصائيات الهامة عن التنمية البشرية، الواردة في جداول المؤشرات:

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) - توفر هذه المنظمة بيانات عن الاتجاهات في المشاركة السياسية وبنى الديمقراطية. ويعتمد تقرير التنمية البشرية على الاتحاد البرلماني الدولي في البيانات المتعلقة بالانتخابات والمعلومات عن التمثيل السياسي للنساء.

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) - تحتفظ هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمجموعة واسعة جداً من الإحصائيات عن المعلومات والاتصالات. وتأتي البيانات عن الاتجاهات في مجال الاتصالات من قاعدة بياناتها، مؤشرات الاتصالات في العالم.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا) (UNAIDS) - يرصد هذا البرنامج المشترك للأمم المتحدة انتشار فيروس نقص المناعة/الأيدز ويحدث معلوماته بالنظام. ويشكل التقرير عن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي يعدّه، المصدر الرئيسي للبيانات عن فيروس نقص المناعة.

البنك الدولي - يُنتج البنك الدولي، ويجمع تصنيفياً، بيانات عن الاتجاهات الاقتصادية وأيضاً عن مجموعة واسعة من المؤشرات الأخرى. وتقريره، مؤشرات التنمية في العالم، هو المصدر الأولي للعديد من المؤشرات في تقرير التنمية.

صندوق النقد الدولي (IMF) - لدى صندوق النقد الدولي برنامج موسع لتطوير إحصائيات عن المعاملات المالية الدولية وميزان المدفوعات، وتصنيفها، وثمة قدر كبير من البيانات المالية، التي توفرها وكالات أخرى لمكتب تقرير التنمية البشرية، نابع أصلاً من صندوق النقد الدولي.

قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة (UNSD) - يوفر قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة مدًى واسعاً من التواتج والخدمات الإحصائية. وهناك قدر كبير من البيانات القطرية للحسابات، التي تزود وكالات أخرى مكتب تقرير التنمية البشرية بها، نابع أصلاً من قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة. ويعتمد تقرير العام الحالي أيضاً على قاعدة البيانات العالمية الشاملة لمؤشرات الألفية التي يتعدها قسم الإحصائيات، كمصدر البيانات لجداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية.

قسم السكان في الأمم المتحدة (UNPOP) - يُنتج هذا المكتب المتخصص في الأمم المتحدة بيانات دولية عن الاتجاهات السكانية. ويعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية في تقديراته وإسقاطاته الديموغرافية على اثنين من المنشورات الرئيسية لقسم السكان هما: الاحتمالات المتوقعة لسكان العالم والاحتمالات المتوقعة لمدنئة العالم.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - يوفر الأونكتاد إحصائيات تجارية واقتصادية عبر عدد من المنشورات، بينها تقرير الاستثمارات في العالم. والأونكتاد هو المصدر الأصلي لبيانات تدفقات الاستثمار التي يتلقاها مكتب التنمية البشرية من وكالات أخرى.

مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون (CDIAC) - يركّز هذا المركز، وهو مركز بيانات وتحليل تابع لوزارة الطاقة الأميركية، على آثار تسخين جو الأرض وعلى التغيرات المناخية في العالم. وهو مصدر البيانات عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

مشروع دراسة لوكسمبورغ للدخل (LIS) - تركّز دراسة لوكسمبورغ للدخل، وهي مشروع أبحاث تعاوني ينتمي إلى عضويته خمسة وعشرون بلداً، على قضايا الفقر والسياسات الخاصة به. وهو المصدر للعديد من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عن تقديرات فقر الدخل.

الفجوات في البيانات

توضح الفجوات في جداول المؤشرات، لا سيما جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية، الحاجة الملحة إلى إدخال تحسينات على توفر إحصاءات التنمية البشرية ذات الصلة التي يمكن الركون إليها وتكون في وقتها. من الأمثلة البارزة على الفجوات في البيانات، العدد الكبير للبلدان المستثناة من دليل التنمية البشرية. والهدف هو إدخال جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن نظراً للافتقار إلى البيانات التي يمكن الركون إليها، جرى استبعاد 18 بلداً عضواً في الأمم المتحدة من دليل التنمية البشرية، وبالتالي من جداول المؤشرات الرئيسية (يُعرض ما يتوفر من مؤشرات رئيسية عن هذه البلدان في الجدول 30). على غرار ذلك، يغطي دليل الفقر البشري 94 بلداً نامياً فقط و17 بلداً من منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي المرتفعة الدخل، كما يغطي دليل التنمية المتعلقة بالجنسين 144 بلداً، ويغطي مقياس تمكين الجنوسة 70 بلداً. وتعتبر البيانات عن مكونات هذه الأدلة، بالنسبة إلى عدد مهم من البلدان، غير موثوقة وقديمة؛ وتحتاج إلى تقديرات في بعض الحالات (للحصول على تعريف منهجية الأدلة، أنظر الملاحظة التقنية الأولى).

تباينات بين التقديرات القومية والدولية

عند جمع سلاسل البيانات الدولية، غالباً ما تطبق وكالات البيانات الدولية معايير متبناة دولياً وإجراءات توفيقية لتحسين قابلية المقارنة بين البلدان. وحينما تستند البيانات إلى الإحصاءات القومية، كما هي العادة، فقد تحتاج البيانات القومية إلى تعديل. وعندما تكون هناك بيانات ناقصة بالنسبة إلى بلد ما، يمكن أن تخرج وكالة دولية بتقديرات إذا أمكن استخدام المعلومات الأخرى ذات الصلة. ونظراً للصعوبات في التنسيق بين وكالات البيانات القومية والدولية، فقد لا تضم سلاسل البيانات الدولية أحدث البيانات القومية. ويمكن أن تؤدي كل هذه العوامل إلى تباينات مهمة بين التقديرات القومية والدولية.

غالباً ما سلط هذا التقرير الضوء على مثل هذه التباينات. وبينما يدعو مكتب تقرير التنمية البشرية إلى إدخال تحسينات على البيانات الدولية، فإنه يدرك أيضاً أن في استطاعته القيام بدور نشط في مثل هذه الجهود. فعندما ظهرت تباينات في البيانات، ساعد

إبان إعداد هذا التقرير، كان قسم الإحصاء في الأمم المتحدة يعمل على تحديث قاعدة البيانات لمؤشرات الألفية؛ فيما كان البنك الدولي يُهيئ تقريره، مؤشرات التنمية العالمية للعام 2003، ويُعدّه للطبع. وعبر إشراكنا بسخاء في البيانات، أتاح البنك الدولي وغيره من الوكالات الدولية - مثل الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السيدا)، ومنظمة الصحة العالمية - لهذا التقرير أن يشمل في قاعدة البيانات لمؤشرات الألفية ليس فقط البيانات المتوفرة وإنما أيضاً تقديرات أحدث عهداً لبعض مؤشرات أهداف التنمية للألفية.

بيانات لتحليل المواضيع الدالة

كثيراً ما استُمدت الأدلة الإحصائية، المستعملة في هذا التحليل المواضيعي، من جداول المؤشرات. غير أن مدى واسعاً من المصادر الأخرى جرى استعماله أيضاً؛ بما في ذلك أوراقٌ مُستكثبة بالتكليف، ووثائق حكومية، وتقارير فُطرية عن التنمية البشرية، وتقارير من منظمات غير حكومية، ومقالات في مجلات دورية، ومنشورات متبحرة أخرى. وفي المعتاد، تحظى الإحصائيات الرسمية بالأولوية. ولكن بالنظر إلى الطبيعة المتسارعة التطور للقضايا الجاري بحثها، فقد لا تكون الإحصائيات الرسمية المتعلقة بها موجودة؛ ولذا ينبغي استعمال مصادر غير رسمية للمعلومات. على الرغم من ذلك، فإن مكتب تقرير التنمية البشرية ملتزم بالاعتماد على بيانات مجمعة من خلال أبحاث متبحرة وعلمية، وبضمان النزاهة في مصادر المعلومات وفي استعمالها ضمن التحليل.

حيثما يجري في أطر النص أو جداوله استعمال معلومات من مصادر غير جداول مؤشرات التقرير، يُذكر المصدر وينوّه به كاملاً في ثبّت المراجع. بالإضافة إلى ذلك، توجد ملاحظة تلخيصية لكل فصل توجز مصادره الرئيسية؛ وملاحظات ختامية تحدد مصادر المعلومات الإحصائية المستمدة من غير جداول المؤشرات.

الحاجة إلى إحصاءات أفضل للتنمية البشرية

تقدم جداول المؤشرات في تقرير هذا العام أفضل البيانات المتوفرة حالياً لقياس التنمية البشرية، لكن يبقى هناك العديد من الفجوات والمشاكل.

المكتب في الربط بين سلطات البيانات القومية والدولية للتعامل مع هذه التباينات. وقد أدى ذلك في كثير من الحالات إلى إحصاءات أفضل في التقرير.

نحو مقدرية إحصائية أقوى

يكن جزء حيوي من الحل للفجوات والتباينات الهائلة في المعلومات الإحصائية، في بناء مقدرية إحصائية سليمة في البلدان، وهو جهد يتطلب التزاماً مالياً وسياسياً على المستويين القومي والدولي (أنظر الإطار 2.1 في الفصل الثاني). وخلافاً للنهج القديمة التي تحبذ النتائج القصيرة الأجل، يجب أن تركز الاستراتيجيات الجديدة على الاستدامة الطويلة المدى للمقدرة الإحصائية. وقد عبأ الزخم الذي ولدته عملية أهداف التنمية للألفية المجتمع الإحصائي الدولي بأكمله، وثمة كثير من المبادرات في طريقها إلى التنفيذ. من بين هذه المبادرات جهود فرق عمل الشراكة في إحصاءات القرن الواحد والعشرين، - كونسورتيوم باريس 21 - التي تقوم بالدعاية للحاجة إلى إحصاءات أفضل، وتشجع البلدان على وضع خطط أساسية طويلة الأجل للتطوير الإحصائي وتطوير أدوات جديدة لقياس المقدرية الإحصائية.

من الوسائل الهامة لبناء مقدرية إحصائية، إجراء دراسات استطلاعية لأوضاع الأسر المعيشية، وتحليلها. لكن إحصاءات تعداد السكان يجب أن تلقى أيضاً الأولوية

الموارد الملائمة (الإطار 2). وعلى الوكالات الدولية مواصلة القيام بدور نشط في التطوير الإحصائي عبر تحسين المعايير والأساليب والهيكلية المتفق عليها دولياً للنشاطات الإحصائية، وتعزيزها، وتطبيقها. ويعمل معهد اليونسكو للإحصاء على تطوير برنامج تقييم للإلمام بالقراءة والكتابة، ومراقبته (الإطار 3)، كما تعمل منظمة الصحة العالمية على تطوير مقياس للعمر المعافى المتوقع (الإطار 4). وتعمل مؤسسات أخرى على مؤشرات تتعلق بالصحة الأمومية، محاولة التعرف إلى مؤشرات العمليات التي يمكن أن تساعد في توجيه السياسات؛ حيثما يكون القياس الملائم لمؤشرات النتائج (مثل وفيات الأمومة) صعباً ومكلفاً (الإطار 5).

المنهجية

يقدم تقرير هذا العام بيانات لمعظم المؤشرات الرئيسية مع تخلف زمني لسنتين فقط بين تاريخ المرجع الخاص بالمؤشرات وتاريخ إصدار التقرير. وتضم جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 191 بلداً عضواً في الأمم المتحدة إلى جانب هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتضم الجداول الرئيسية لمؤشرات التنمية البشرية 175 من هذه البلدان والمناطق المئة والثلاثة والتسعين - جميع البلدان التي يمكن حساب دليل التنمية البشرية العائد إليها. ونظراً للافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة، لا

الإطار 2

تنمية المقدرية لضمان استمرارية إحصاءات السكان

لدى كل البلدان النامية تقريباً تجربة في الإحصاء السكاني خلال العقود المتعددة السابقة، رغم أن كثيراً منها لا يزال مفتقراً إلى الموارد المالية والبشرية لإجراء الإحصاءات السكانية من دون بعض المساعدة المالية أو التقنية الخارجية على الأقل. وغالباً ما تعوق الأنظمة الإحصائية القومية الضعيفة، والفترات الطويلة بين الإحصاءات، والتغيرات السريعة للعاملين، الجهود لبناء مقدرية على إجراء الإحصاءات السكانية. إن إجراء الإحصاءات السكانية هو الأكثر تكلفة من بين نشاطات جمع البيانات التي يقوم بها الجهاز الإحصائي القومي. وقد ساهم ارتفاع التكاليف، وتقلص ميزانيات القطاع العام، وتراجع المساعدات، في تأخير الإحصاءات السكانية لدورة 2000 وتأجيلها، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء. ومن دون الموارد الكافية المقدمة في وقتها المناسب، سوف يواجه إجراء الإحصاءات السكانية مستقبلاً غامضاً. وبالنسبة إلى أنظمة الإحصاءات القومية، تعتبر الشراكات مع أصحاب الشأن الرئيسيين - المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف - ضرورية لضمان استمرارية الإحصاءات السكانية.

إن الإحصاء الرسمي للسكان هو المصدر الأولي للمعلومات عن عدد السكان في البلد والخصائص السكانية. وثمة مزايا متعددة تُفرد عن مصادر البيانات المستندة إلى دراسات استطلاعية، إذ يُمكنه أن يحقق تغطية كاملة للسكان؛ كما يقدم احتمالات لربط الخصائص الفردية للسكان بخصائص الأسر، ويوفر تفاصيل عن مجموعات السكان دون القطرية. وفي وضع يلي نزاعاً، حيث ينهار نظام الإحصاء الوطني في الغالب، يوفر الإحصاء السكاني أساساً لتطوير المؤسسات الديمقراطية والحكم الصالح؛ ويمكن أيضاً أن يوفر للناس الأمل بمستقبل أفضل.

من بيانات الإحصاء السكاني، يستطيع المحللون استخلاص معظم المؤشرات المستندة إلى السكان واللازمة لمراقبة التقدم القطري ودون القطري نحو أهداف التنمية للألفية. ولا يتيح أي مصدر آخر للبيانات مثل هذا التحليل الشامل للمؤشرات المستندة إلى السكان والفاصلة بين أعداد الجنسين. ومن دون إحصاء سكاني حديث العهد، تكون الفجوات في البيانات حتمية؛ بل إن المعلومات الأساسية عن الحجم والتركيبي العمري للسكان لن تكون متوفرة أو لا يمكن الركون إليها.

المصدر: UNFPA 2003

أداة جديدة لتقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ورصده

التقدم المحرز حديثاً في منهجية التقييم وتطويره لضمان القدرة على تقييم مجموعة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بأكملها، من القراءة والكتابة الأساسية إلى أعلى مستويات المهارات. ويهدف البرنامج إلى تطوير منهجية تفي بالاحتياجات القومية. وسوف يبدأ على شكل دراسة استطلاعية للبالغين في عدد صغير من البلدان النامية. ومتى تمّ تهذيب المنهجية، سوف يَحْتَجُّ البرنامج على استخدامها كدراسة استطلاعية معيارية لجمع البيانات عن الإلمام بالقراءة والكتابة في كل أنحاء العالم. لكنّ البرنامج سوف يواجه الكثير من التحديات، مثل ضمان أن تكون أسئلة الاختبار متوافقة مع الظروف اللغوية والاجتماعية الثقافية المحلية، والحفاظ على قابلية المقارنة الدولية، وضمان نقل المعارف.

ما هي المحصّلات المتوقّعة

سوف يكشف البرنامج كيفية توزّع الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف السكّان، بتوفير تقديرات لمعدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة وفقاً لمجموعة العمر، والجنس، ومستوى التعليم، ومتغيّرات أخرى. وسوف يوفّر أيضاً منهجية لتقييم الإلمام بالقراءة والكتابة. كما سيضمن التشارك في الخبرات وتدريب الممثّلين القطريين بحيث تستطيع البلدان تكييف الدراسة الاستطلاعية وفقاً لغاياتها. لمزيد من المعلومات عن البرنامج، أنظر <http://www.uis.unesco.org>

سوف يطور برنامج تقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ورصده، وهو مبادرة صمّمها معهد اليونسكو للإحصاء بالتعاون مع وكالات دولية وخبراء تقنيّين، دراسة استطلاعية لقياس مجموعة من مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، ويجريها. وثمة حاجة واضحة إلى مثل هذه الدراسة المسحية، لأن معظم البيانات الحالية عن الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين متدنية الموثوقية إلى حدّ بعيد بحيث لا تلبّي احتياجات المستخدمين القطريين والدوليّين لبيانات عن الإلمام بالقراءة والكتابة. ومن أسباب الافتقار إلى الموثوقية أنّ البيانات تستند إلى إعلانات ذاتية عن الإلمام بالقراءة والكتابة، أو إلى مؤشّرات بالوكالة مثل مستويات التعليم. ليس قياس الإلمام بالقراءة والكتابة مجرد مسألة قول مَنْ يُحسن القراءة ومن لا يحسنها، فهناك الكثير من المستويات اللازمة للمهارة في القراءة والكتابة، من كتابة اسم الشخص، إلى فهم التعليمات على قتيّنة الدواء، إلى التعلّم من الكتب. وبوجود الإلمام بالقراءة والكتابة في قمة جدول أعمال التنمية، هناك حاجة إلى البيانات الجيدة للمساعدة في تصميم الإجراءات المناسبة واستهدافها، سواء على المستوى القومي أو المحليّ.

كيف سيتمّ إجراء البرنامج

سوف يستخدم برنامج تقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ومراقبته تقديرات لقياس إلمام الناس بالقراءة والكتابة، وسيعتمد على

المصدر : UNESCO Institute for Statistics 2003e

البنك الدوليّ: دخل مرتفع (الدخل القوميّ الإجماليّ للفرد 9206 دولاراً أو أكثر في سنة 2001)، ودخل متوسط (746 دولاراً - 9205 دولاراً)، ودخل متدنّ (745 دولاراً أو أقلّ).

تصنيفات عالمية رئيسية. المجموعات العالمية الثلاث هي البلدان النامية؛ وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة؛ منظمّة التعاون والإنماء الاقتصاديّ. وهذه المجموعات لا تستبعد إحداها الأخرى (يؤدّي استبدال مجموعة بلدان منظمّة التعاون والإنماء الاقتصاديّ المرتفعة الدخل بمجموعة منظمّة التعاون والإنماء الاقتصاديّ إلى إنتاج مجموعات تستبعد إحداها الأخرى؛ أنظر تصنيف البلدان). ويمثّل تصنيف العالم كل البلدان المئة والثلاثة والتسعين المشمولة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

التصنيفات الإقليمية. تخضع البلدان النامية إلى مزيد من التصنيف في الأقاليم التالية: الدول العربية؛ شرقيّ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك المكسيك)؛ جنوبيّ آسيا؛ جنوبيّ أوروبا؛ إفريقيا جنوب الصحراء. وتتسق هذه التصنيفات الإقليمية مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ. وثمة تصنيف إضافي هو البلدان الأقلّ نمواً، كما تعرفها الأمم المتحدة (2001 UNCTAD).

يمكن إدراج 18 بلداً من أعضاء الأمم المتحدة في دليل التنمية البشرية أو، بسبب ذلك، في جداول المؤشّرات الرئيسية. وتعرّض مؤشّرات التنمية البشرية الأساسية لهذه البلدان في جدول منفصل (الجدول 30).

تصنيفات البلدان

تُصنّف البلدان بأساليب أربعة: بحسب مستوى التنمية البشرية، وبحسب الدخل، وضمن مجموعات عالمية رئيسية، وبحسب الإقليم (أنظر تصنيف البلدان). ولا تعبر هذه التسميات بالضرورة عن حكم على مرحلة التنمية لبلد أو منطقة معينة. فكلمة بلد، كما هي مستخدمة في النصّ والجداول، تشير إلى الأراضي أو المناطق، وفقاً لما هو ملائم.

تصنيفات التنمية البشرية. تصنّف جميع البلدان المدرجة في دليل التنمية البشرية ضمن ثلاث مجموعات بحسب الانجاز في التنمية البشرية: تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ دليل التنمية البشرية 0.800 أو أكثر)، وتنمية بشرية متوسطة (0.500 - 0.799)، وتنمية بشرية متدنية (أقلّ من 0.500).

تصنيفات الدخل. تصنّف جميع البلدان في مجموعات بحسب الدخل عبر استخدام تصنيفات

قياس العمر الصحي المتوقع

في حين تُواصل الأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة/الأيديز والملاريا والسل التسبب بخسائر كبيرة في الصحة والأرواح في البلدان النامية، لا سيما في إفريقيا، تتحمل الأمراض غير السارية والإصابات بجراح مسؤولية أكثر من نصف كل سنين العمر الصحي المفقودة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

العمر الصحي المتوقع عند الولادة بحسب الإقليم

السنوات	الإقليم
41.4	إفريقيا
57.3	شمال إفريقيا
38.7	إفريقيا جنوب الصحراء
55.5	آسيا
60.9	شريقي آسيا
51.8	جنوبي وسط آسيا
55.8	جنوب شريقي آسيا
50.8	غربي آسيا
58.0	أميركا اللاتينية والكاريبي
49.6	أوقيانيا ^١
53.6	البلدان النامية
66.1	البلدان المتقدمة
56.0	العالم

^١ باستثناء اليابان

^٢ باستثناء أستراليا ونيوزيلندا

المصدر : منظمة الصحة العالمية 2002

تشر منظمة الصحة العالمية بيانات عن العمر الصحي المتوقع فضلاً عن إجمالي العمر المتوقع في نشرتها السنوية. التقرير الخاص بالصحة في العالم. يعكس العمر الصحي المتوقع سنوات العيش الموفورة للصحة، ويتم حسابه بتعديل سنوات العمر الصحي المتوقع مقابل سنوات العيش بصحة غير موفورة نتيجة للمرض أو الإصابات (Mathers and others 2001). وتستند تقديرات العمر الصحي المتوقع إلى تحليل للوفيات في 191 بلداً، والعجز الناتج عن 135 سبباً في 17 إقليماً عالمياً، وتحليلات لتسع وستين دراسة استطلاعية صحية في 60 بلداً، باستخدام أساليب جديدة لتحسين قابلية مقارنة البيانات التي يفاد عنها ذاتياً. ويشوب هذه التقديرات عدم يقين أكبر من تلك المتعلقة بالعمر المتوقع الكلي، لسبب رئيسي هو قيود البيانات والمصاعب في إنتاج مقاييس للعجز قابلة للمقارنة بين البلدان. يتراوح العمر الصحي المتوقع عند الولادة من مستوى متدنٍ يبلغ 39 سنة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 66 سنة في البلدان المتقدمة، ويبلغ المتوسط 56 سنة (أنظر الجدول). وقد تراجع في شرق أوروبا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق من 62 سنة إلى 58 سنة بين عامي 1990 و2000، ممّا يعكس تدهور صحة البالغين. في إفريقيا جنوب الصحراء، تراجع من 42 سنة إلى 39 في الفترة نفسها، ممّا يعكس تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز. ولولا الأيدز وفيروسه، لكان العمر الصحي المتوقع عند الولادة في إفريقيا جنوب الصحراء قد ازداد ست سنوات على الأقل عام 2000. ولو تمّ القضاء على الملاريا والسل أيضاً، لُزاد تسع سنوات.

المصدر : منظمة الصحة العالمية 2003f

المجاميع ومعدلات النمو

تستند مجاميع الأدلة ومعدلات النمو والمؤشرات التي تغطي أكثر من نقطة واحدة في الزمن إلى البلدان التي توجد عنها بيانات لكل النقاط الضرورية في الزمن. أما بالنسبة إلى تصنيف العالم الذي لا يشير إلا إلى البلدان المئة والثلاثة والتسعين (ما لم يُذكر خلاف ذلك)، فلا تُعرض المجاميع دائماً حيث لا يُعرض مجموع لإقليم واحد أو أكثر.

لن تتوافق المجاميع في هذا التقرير دائماً مع تلك الموجودة في نشرات أخرى، بسبب الاختلاف في تصنيفات البلدان والمنهجية. وتحسب الوكالة الإحصائية، التي توفر البيانات عن المؤشر، المجاميع حيث يُشار إلى ذلك.

معدلات النمو: يُعبّر عن معدلات النمو المتعددة السنوات كمتوسط لمعدلات التغيير السنوي. وعند حساب المعدلات من جانب مكتب تقرير التنمية البشرية، لا تُستخدم سوى نقاط الابتداء والانتها. ويُعبّر عن معدلات النمو من سنة إلى أخرى كسبب مئوية للتغيير.

المجاميع: تُقدّم المجاميع في التصنيفات الواردة أعلاه في آخر الجداول، حيث يكون مناسباً فعلاً ذلك من الناحية التحليلية وتكون البيانات كافية. ويشار إلى المجاميع التي تشكل إجمالي التصنيف (كما هو الحال بالنسبة إلى السكان) بالحرف A. ونتيجة للتدوير، قد لا تكون مجاميع العالم مساوية دائماً للمجموع الإجمالي للمجموعات الفرعية؛ فيما تكون كل المجاميع الأخرى متوسطات مرجحة.

لا يُعرض المجموع لتصنيف ما إلا عندما تتوفر البيانات لنصف البلدان، وتمثل ثلثي الترجيح المتوفر في التصنيف على الأقل. كما أن مكتب تقرير التنمية البشرية لا يملأ البيانات الناقصة من أجل حساب المجاميع. لذا لا تمثل المجاميع لكل تصنيف إلا البلدان التي تتوفر عنها بيانات، ما لم يُذكر خلاف ذلك، وهي ترجع إلى السنة والفترة المحددة ولا ترجع إلا إلى الموارد الأولية المذكورة. كذلك، لا تُعرض المجاميع حيث لا تتوفر إجراءات الترجيح المناسبة.

إستخدام مؤشرات العمليات لمراقبة الصحة الأمومية

لكن النساء في نيويورك يستطعن الحصول على العلاج الطبي المنقذ للحياة الذي يحتجن إليه، مثل المضادات الحيوية، ونقل الدم، والعمليات القيصرية؛ وهذه الإجراءات شائعة منذ عقود. مع ذلك، فإن مخاطر وفاة النساء أثناء الحمل أو الولادة تبلغ 1 من 16 في إفريقيا، و 1 من 65 في آسيا و 1 من 3700 في أميركا الشمالية.

باستخدام مؤشرات العمليات، يستطيع المخططون تحديد المرافق الصحية الدنيا المطلوبة في منطقة سكانية ما (ومقدار الرعاية التوليدية الطارئة المتوفرة والتوزيع الجغرافي لهذه الخدمات)، وما إذا كانت النساء اللواتي يحتجن إلى هذه الخدمات يستخدمنها أم لا (نسبة كل الولادات في مرافق الولادة الطارئة، والحاجة التي يتم الوفاء بها للخدمات التوليدية الطارئة، والعمليات القيصرية، كحصة من كل الولادات) وما إذا كانت النوعية وافية (حالة معدل الإصابات الفاتلة). ويمكن بعد ذلك أن توجه الإجابات الاستثمار في ترقية مرافق الرعاية التوليدية الطارئة.

إن مؤشرات العمليات، عند مقارنتها بنسبة وفيات الأمومة، هي:

- أقل تكلفة - لا تتطلب إجراء دراسات استطلاعية، لكنها تستند، بدلاً من ذلك، إلى سجلات المرافق والبيانات المتوفرة أو تقديرات السكان ومعدل المواليد.
- أكثر صلاحية - يمكن التدقيق في البيانات.
- يرجح أن تحت على العمل - فهي تشدد على المرافق العاملة وتغطية السكان.
- أكثر فائدة - تظهر التغيير بسرعة نسبية، وتسلط الضوء على الاحتياجات والتقدم

مضت سنوات كانت نسبة وفيات الأمهات المؤشر الرئيسي المتوفر لقياس صحة الأمهات فيها. والوصول إلى هذا المؤشر، الذي يتطلب دراسات استطلاعية كبيرة للأسر في غياب نظم التسجيل الحيوية، مكلف ويخضع للعديد من أنواع الخطأ، كما أنه غير مناسب على وجه الخصوص لمراقبة التغيرات الحديثة. بل إن وفيات الأمهات حتى في البلدان ذات التسجيل الحيوي الجيد، يمكن أن يُساء تفسيرها بشكل خطير نتيجة لسوء تصنيف الوفيات. وفي حين أن هذا المؤشر يلقي نظرة سريعة على المشكلة، فإنه لا يعطي أي إشارة لما يُفعل حيالها.

في سنة 1991 طورت جامعة كولومبيا ومنظمة الأمم المتحدة للطبولة (يونيسف) مجموعة من مؤشرات العمليات (صدرت لاحقاً في: (UNICEF, WHO and UNFPA 1997) للتعامل مع هذه المشاكل. وفي حين أن نسبة وفيات الأمومة مؤشر للتأثير ويعكس مستوى الوفيات، فإن مؤشرات العمليات تكشف عن التغيرات في الظروف التي يُعرف أنها تساهم في وفيات الأمهات، مثل عدم توفر الرعاية الصحية. لذا فإن مؤشرات العمليات مفيدة للتخطيط لمشاريع تجنّب الوفيات الأمومية ومراقبتها (للحصول على معلومات عن استخدام هذه المؤشرات، أنظر: <http://www.amdd.hs.columbia.edu>).

تُظهر مؤشرات العمليات أن الكثير من المرافق الصحية في البلدان النامية لا تقدم الرعاية التي تحتاج إليها النساء إذا حدثت لهن مضاعفات في أثناء الولادة. وبحسب منظمة الصحة العالمية (WHO 1994)، أن من بين كل 100 حامل، من المرجح أن تُصاب 15 على الأقل بمضاعفات - سواء كن يقمن في دكا أم في نيويورك.

المصدر: Hijab 2003

تقرير التنمية البشرية لضمان إمكانية تكرار جميع الحسابات بسهولة.

صُممت المؤشرات، التي يمكن أن تُعطى عنها تعريفات قصيرة ذات مغزى، في تعريفات المصطلحات الإحصائية. وتظهر جميع المعلومات ذات الصلة الأخرى ضمن ملاحظات في نهاية كل جدول.

عند غياب الكلمات «سنوي» أو «معدل سنوي» أو «نمو سنوي»، تشير الوصلة بين سنتين، كما في 1995-2000، إلى أن البيانات جُمعت خلال إحدى السنوات المعروضة. وتشير الشرطة المائلة بين سنتين، كما في 1997/1999، إلى متوسط السنوات المعروضة.

كما تُستخدم العلامات التالية:

(..) البيانات غير متوفرة

(.) أقل من نصف الوحدة معروض

< أقل من

- لا ينطبق

T (م) المجموع

لا تشمل البيانات عن الصين أيًا من هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) أو ماكاو أو تايوان (مقاطعة الصين)، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وفي

تقديم المؤشرات

في جداول مؤشرات التنمية للألفية، تُقدّم البلدان والمناطق وفقاً لمجموعة العالم الرئيسية، ووفقاً للإقليم في حالة البلدان النامية، وبحسب الترتيب الألفبائي ضمن كل تصنيف. في جداول مؤشرات التنمية البشرية، توضع البلدان والمناطق بترتيب تنازلي وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية. ولتحديد موقع بلد في هذه الجداول، راجع مقام البلدان في طية الغلاف الأخير، حيث تُسرد البلدان بترتيب ألفبائي مع مرتبتها في دليل التنمية البشرية.

تُذكر مصادر جميع البيانات المستخدمة في جداول المؤشرات بشكل مختصر في نهاية كل جدول. وتتوافق هذه مع المراجع الكاملة في المراجع الإحصائية. وعندما تُقدّم وكالة ما بيانات جمعتها من مصدر آخر، تتم النسبة إلى المصدرين في ملاحظات الجداول. أما عندما تستند الوكالة إلى عمل كثير من المساهمين الآخرين، فلا يُقدّم إلا المصدر النهائي. وتبيّن ملاحظات المصادر أيضاً مكونات البيانات الأصلية المستخدمة في أي حسابات يُجريها مكتب

معظم الحالات، تكون البيانات عن إرتريا قبل سنة 1992 مدرجة في البيانات عن إثيوبيا. وتشتمل البيانات عن إندونيسيا على تيمور-ليشتي حتى سنة 1999. وتشير البيانات عن الأردن إلى الضفة الشرقية فقط. وتشير البيانات عن جمهورية اليمن إلى ذلك البلد من سنة 1990 وما يليها، في حين أن البيانات عن السنوات السابقة تشير إلى البيانات المجمعة عن جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية السابقة والجمهورية العربية اليمنية السابقة. بنتيجة المراجعات الدورية للبيانات من جانب الوكالات الدولية، غالباً ما تكون الإحصاءات المقدمة في الطبقات المختلفة للتقرير غير قابلة للمقارنة. لهذا

السبب ينصح مكتبُ تقرير التنمية البشرية، بشدة، بعدم إنشاء تحليلات للاتجاهات استناداً إلى بيانات من طبقات مختلفة. على نحوٍ مماثل، فإنَّ قِيَمَ دليل التنمية البشرية ومراتبه غير قابلة للمقارنة بين طبقات التقرير المختلفة. وللحصول على تحليل اتّجاهي، استناداً إلى بيانات ومنهجية متّسقة، راجع الجدول الثاني (اتّجاهات دليل التنمية البشرية). إنَّ البيانات المقدّمة في جداول مؤشّرات أهداف التنمية للألفية، وجداول مؤشّرات التنمية البشرية، هي تلك المتوفّرة لمكتب تقرير التنمية البشرية اعتباراً من 16 أبريل/ نيسان 2003.

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين • الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

1 أهداف التنمية للألفية

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% من عمر 15 إلى 24)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)		الأطفال دون الوزن المناسب لأعمارهم (% دون الخامسة)		نسبة فقر القومي والاستهلاك		السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم	
2001	1990	2000/1999 ^e	1991/1990 ^f	2001/2000 ^{e,f}	1990/1991 ^{e,f}	2000/1998 ^e	1992/1990 ^e	2001-1995 ^b	2001-1990 ^{b,c}	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	
الدول العربية													
89.2	77.3	97	94	98	93	6	5	6	7.0	<0.5	<2	الجزائر	
98.5	95.6	101	89	96	99	9	البحرين	
84.9	73.2	77 ^g	87	33	32	18	جيبوتي	
70.5	61.3	93 ^h	..	4	5	4	8.6	<0.5	3.1	مصر	
45.0	41.0	93 ⁱ	79	27	7	16	العراق	
99.3	96.7	98 ^h	100	94 ^{hi}	66	6	4	5	7.6	<0.5	<2	الأردن	
92.7	87.5	66 ⁱ	45 ^k	4	22	10	الكويت	
95.4	92.1	97	..	74	..	3	..	3	لبنان	
96.7	91.0	97 ⁱ	5	الجمهورية العربية الليبية	
68.4	55.3	80	75	78	58	7	6	9 ⁱ	6.5	<0.5	<2	المغرب	
..	97	3	الأراضي الفلسطينية المحتلة	
98.2	85.6	96	96	65	70	24	عمان	
95.0	90.3	..	64	95 ^g	87	6	قطر	
93.1	85.4	94	83	58	59	3	4	14	المملكة العربية السعودية	
..	71	67	26	الصومال	
78.1	65.0	87 ^g	94	46 ⁱ	..	21	31	17	السودان	
87.7	79.9	..	94	96	98	3	5	13	الجمهورية العربية السورية	
93.8	84.1	93 ^h	87	99 ^g	94	4	5.7	<0.5	<2	تونس	
91.0	84.7	98	80	87	94	..	3	14	الإمارات العربية المتحدة	
66.5	50.0	67	..	33	36	46	7.4	4.5	15.7	اليمن	
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ													
99.4	97.9	92	95 ^k	..	91 ^k	بروني دار السلام	
79.7	73.5	63	..	95	..	36	43	45	6.9	كمبوديا	
97.9	95.3	..	86	93 ^{hi}	97	9	16	10	5.9	3.7	16.1	الصين	
99.4	98.2	..	100	5.3	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)	
99.2	97.8	99 ^g	101 ^k	8 ⁱ	فيجي	
97.9	95.0	97 ^h	84	92 ^h	98	6	9	26	8.4	1.0	7.2	إندونيسيا	
..	98	13 ⁱ	كيريباتي	
..	34	18	60	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
99.8	99.8	..	99	99 ^g	104	7.9	<0.5	<2	جمهورية كوريا	
78.6	70.1	..	53 ^k	81	..	24	29	40	7.6	6.3	26.3	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
97.7	94.8	..	98	98 ^g	3	18	4.4	<0.5	<2	ماليزيا	
..	جزر مارشال	
..	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	
99.1	98.9	89	..	42	34	13	5.6	3.1	13.9	منغوليا	
91.2	88.2	83	..	6	10	36	ميانمار	
..	81 ^g	نورو	
..	111	بالو	
76.3	68.6	..	59	84 ⁱ	..	27	25	35 ⁱ	4.5	بابوا غينيا الجديدة	
98.8	97.3	93 ^k	98 ^k	23	26	28	5.4	2.7	14.6	الفلبين	
99.4	99.0	83 ^g	..	97	ساموا (الغربية)	
99.8	99.0	14 ⁱ	5.0	سنغافورة	
..	85	21 ⁱ	جزر سليمان	
99.0	98.1	97 ^{gh}	..	85 ^g	..	18	28	19 ⁱ	6.1	<0.5	<2	تايلند	
..	جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية	
..	84	91	تونغا	
..	104 ^g	توفالو	
..	..	101 ^g	90 ^k	96	20 ⁱ	فانواتو	
95.4	94.1	95	..	18	27	33	8.0	3.3	17.7	فييت نام	

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين • الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

1 أهداف التنمية للألفية

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (من عمر 15 إلى 24)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (من مجموع السكان)			نسبة فجوة الفقر القومي والاستهلاك		السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم
2001	1990	2000/1999 ^c	1991/1990 ^c	2001/2000 ^d	1990/1991 ^e	2000/1998 ^d	1992/1990 ^d	2001-1995 ^b	2001-1990 ^{b,c}	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي											
..	10 ^l
98.6	98.2	90 ^h	..	107 ^h	5
97.3	96.5	83 ⁱ	96 ^k
99.8	99.8	105	78 ^k	6 ^l
98.1	96.0	..	67	100	98 ^k	6 ^l
96.1	92.6	83	..	97	91	23	26	10	4.0	5.4	14.4
95.5	91.8	..	72 ^k	97 ^h	86	10	13	6	2.0	3.2	9.9
98.9	98.1	101 ^h	..	89 ^h	88	4	8	1	3.2	<0.5	<2
97.0	94.9	..	62	89	..	13	17	7	1.4	8.1	14.4
98.3	97.4	80	82	91	86	5	6	5	2.6	3.4	6.9
99.8	99.3	95	92	97	92	13	5	4
..	..	86	5 ⁱ
91.4	87.5	75 ^g	..	93	..	26	27	5	5.1	<0.5	<2
97.3	95.5	78	..	99	..	5	8	15	3.3	5.8	20.2
88.5	83.8	71 ^g	58 ^k	81 ^l	75 ⁱ	14	12	12	3.3	7.9	21.4
..	84
79.6	73.4	84	..	25	14	24	2.6	4.6	16.0
99.8	99.8	..	87	98 ^l	93	14	19	12	4.5	<0.5	<2
65.3	54.8	22	50	64	17
85.5	79.7	88	89 ^k	21	23	25	2.0	11.6	23.8
94.3	91.2	89 ^h	..	95 ^h	96	9	14	4	6.7	<0.5	<2
97.2	95.2	88 ^h	80	103 ^h	100	5	5	8	3.4	2.1	8.0
72.0	68.2	48	46	81	72	29	30	12	2.3	52.2	82.3
96.9	95.3	92	..	100	91	18	19	7	3.6	2.9	7.6
97.2	95.6	76 ^h	70	92 ^h	93	14	18	5	1.9	9.8	19.5
96.9	94.5	88 ^h	..	104 ^h	..	11	40	7	4.4	5.4	15.5
..
..	95 ^k	100	14 ^l	5.2
..
..	92	..	11	12
99.8	99.6	100	96	92	91	12	13	7 ^l	5.5	3.5	12.4
99.1	98.7	91 ^h	94	90 ^h	91 ^k	3	6	5	4.5	<0.5	<2
98.1	96.0	91 ^g	86	88	88	21	11	5	3.0	6.9	15.0
جنوب آسيا											
..	70	63	48
49.1	42.0	89	64	35	35	48	9.0	8.1	36.0
..	..	90	19
73.3	64.3	68 ^h	24	25	47	8.1	8.2	34.7
94.2	86.3	..	90	74	..	5	4	11	5.1	<0.5	<2
99.1	98.1	99	30
61.6	46.6	..	52 ^k	72	..	19	19	48	7.6	9.7	37.7
57.8	47.4	66	..	19	25	38	8.8	2.4	13.4
96.9	95.1	..	94	97 ^h	..	23	29	29	8.0	1.0	6.6
جنوب أوروبا											
99.8	99.7	99	100	95	87
96.7	92.7	..	98	..	89	8	6.1	<0.5	<2

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين • الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

1 أهداف التنمية للألفية

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% من عمر 15 إلى 24)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)		الأطفال دون الوزن المناسب لأعمارهم (% دون الخامسة)		نسبة فقر القومي والاستهلاك		نسبة فجوة الفقر القومي والاستهلاك		السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (%)	
2001	1990	2000/1999 ^e	1991/1990 ^f	2001/2000 ^g	1990/1991 ^h	2000/1998 ^c	1992/1990 ^d	2001-1995 ^b	2001-1990 ^{b,c}	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	
إفريقيا جنوب الصحراء															
..	37	..	50	61	
54.3	40.4	84	55	70	49 ^k	13	19	23	
88.7	83.3	87	97	84	93	25	17	13	2.2	7.7	23.5	
35.8	24.9	69	70	36	27	23	23	34	4.5	25.5	61.2	
65.1	51.6	58	62	54	52 ^l	69	49	45	5.1	24.9	58.4	
90.5	81.1	81 ^p	25	32	22	4.6	11.8	33.4	
88.6	81.5	99 ^q	14 ^r	
68.7	52.1	..	24	55	53	44	49	23	2.0	38.1	66.6	
68.3	48.0	54	53	58	..	32	58	28	
58.8	56.7	77	46 ^k	56	25	
97.6	92.5	..	62	32	37	14 ^r	
82.7	68.9	..	55	33 ^o	54	73	32	31	
62.4	52.6	91	73	64	47	15	18	21	7.1	2.4	12.3	
97.2	92.7	72	
71.1	60.9	41	..	58	..	44	
56.2	43.0	64	..	47	..	44	59	47	2.4	39.9	81.9	
..	88	..	8	11	12	
58.6	42.2	69 ^o	87 ^k	69	51 ^k	21	21	17	4.0	28.8	59.3	
91.6	81.8	66	80	58	..	12	35	25	5.6	17.3	44.8	
..	..	84	59	47	..	32	40	23	6.4	
59.5	44.1	38 ^o	..	54 ^l	23	5.2	
95.5	89.8	71 ^p	..	69	..	44	47	23	5.6	6.0	23.0	
90.8	87.2	75	71	78	73	26	27	16	1.4	20.3	43.1	
69.8	57.2	33 ^o	..	83 ^o	..	39	33	20 ^o	
80.8	72.2	..	22	68	..	40	35	33	6.4	18.3	49.1	
71.8	63.2	49	64	101	50	33	49	25	4.9	14.8	41.7	
37.1	27.6	95	72	43 ^o	21	20	25	43	4.6	37.4	72.8	
49.3	45.8	61	75	64	..	12	14	32	6.4	9.1	28.6	
94.0	91.1	..	98	95	95	5	6	16	
61.7	48.8	..	33	54	47	55	69	26	6.5	12.0	37.9	
91.9	87.4	92	63 ^k	82	89	9	15	24	1.4	14.0	34.9	
23.8	17.0	74	62	30	25	36	42	40	2.6	33.9	61.4	
87.8	73.6	7	13	27	4.4	34.9	70.2	
84.2	72.7	39	60	97 ^l	66	40	34	24	9.7 ^m	7.7 ^m	35.7 ^m	
..	16	
51.8	40.1	72	85	63	48 ^k	25	23	18	6.4	7.0	26.3	
..	93 ^k	6 ^r	
..	47	46	27	1.1 ^m	39.5 ^m	57.0 ^m	
91.5	88.5	65	75	89	103 ^k	12	2.0	<0.5	<2	
90.8	85.1	84	76	93	88	12	10	10	2.7	
91.1	83.1	82	79	47	51	47	36	29	6.8	4.8	19.9	
76.5	63.5	74	50	92	75	23	28	25	
79.4	70.1	109	..	21	23	23	7.1	40.1	82.2	
88.7	81.2	81	..	66	..	50	45	25	3.3	32.7	63.7	
97.4	93.9	..	94	80 ^o	..	38	43	13	4.6	9.6	36.0	
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة															
98.0	94.8	98	..	8	..	14	
99.8	99.5	69	..	46	..	3	6.7	3.3	12.8	
..	91 ^l	..	23	..	17	7.4	<1	3.7	
99.8	99.8	108	..	2	8.4	<0.5	<2	
..	6	..	4	

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين • الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

1 أهداف التنمية للألفية

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (من عمر 15 إلى 24 %)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)		الأشخاص النافصو التغذية (من مجموع السكان)			نسبة فجوة الفقر القومي والاستهلاك		السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم	البلد
2001	1990	2000/1999 ^e	1991/1990 ^e	2001/2000 ^d	1990/1991 ^e	2000/1998 ^d	1992/1990 ^d	2001-1995 ^b	2001-1990 ^{b,c}	2001-1990 ^b	2001-1990 ^b	
99.7	99.4	..	91	94	86	15	6.7	1.4	4.7	بلغاريا
99.8	99.6	79	18	..	1	8.3	<0.5	<2	كرواتيا
..	90 ^b	1 ⁱ	10.3	<0.5	<2	الجمهورية التشيكية
99.7	99.8	99	..	98	7.0	<0.5	<2	إستونيا
..	95	..	16	..	3	6.0	<0.5	<2	جورجيا
99.8	99.7	..	98	90 ^b	91	2 ⁱ	10.0	<0.5	<2	هنغاريا
99.8	99.8	89	..	8	..	4	8.2	0.3	1.5	كازاخستان
..	82	..	8	..	11	9.1	0.2	2.0	قيرغيزستان
99.8	99.8	92	83 ⁱ	5	7.6	<0.5	<2	لاتفيا
99.8	99.8	95	..	3	7.9	<0.5	<2	ليتوانيا
..	92	94	4	..	6	8.4	<0.5	<2	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
99.8	99.8	78	..	10	..	3	7.1	5.8	22.0	جمهورية مولدوفا
99.8	99.8	99 ^b	98	98 ^b	97	7.8	<0.5	<2	بولندا
99.6	99.3	93	77 ⁱ	6 ⁱ	8.2	0.6	2.1	رومانيا
99.8	99.8	5	..	3	4.9	1.2	6.1	الاتحاد الروسي
..	69	8	..	2	صربيا- مونتينيغرو
..	89 ^b	8.8	<0.5	<2	سلوفاكيا
99.8	99.8	93	9.1	<0.5	<2	سلوفينيا
99.8	99.8	103	..	64	8.0	2.6	10.3	طاجيكستان
..	8	..	12	6.1	2.6	12.1	تركمانستان
99.9	99.8	..	59	72 ^e	..	5	..	3	8.8	0.6	2.9	أوكرانيا
99.7	99.6	19	..	19	9.2	8.1	19.1	أوزبكستان
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع												
..	96 ^b	99	0	5.9	أستراليا
..	91 ^b	90 ⁱ	7.0	النمسا
..	101 ^b	97	8.3	بلجيكا
..	99 ^{b,i}	97	7.3	كندا
..	94	99 ^{b,i}	98	8.3	الدانمرك
..	..	100 ^b	100	100 ^b	99 ⁱ	10.1	فنلندا
..	96	100 ^b	101	7.2	فرنسا
..	87 ^{b,i}	84 ⁱ	5.7	ألمانيا
99.8	99.5	..	99	97 ^b	94	7.1	اليونان
..	102 ^b	آيسلندا
..	..	98 ^b	100	90 ^{b,i}	91	6.7 ^b	آيرلندا
99.8	99.8	..	100	100 ^b	6.0	إيطاليا
..	100	101 ^b	100	10.6	اليابان
..	..	99 ^b	..	97 ^b	8.0	لكسمبرغ
..	100 ^b	95	7.3	هولندا
..	90	99 ^b	101	6.4	نيوزيلندا
..	100	101 ^b	100	9.7	النرويج
99.8	99.5	102	5.8	<0.5	<2	البرتغال
99.8	99.6	..	100 ^b	102 ^b	103	7.5	إسبانيا
..	100	102 ^b	100	9.1	السويد
..	..	101 ^b	76	99 ^b	84	6.9	سويسرا
..	99 ^b	97	6.1	المملكة البريطانية المتحدة
..	95 ^b	96	1 ⁱ	5.2	الولايات المتحدة الأمريكية

1 أهداف التنمية للألفية

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين • الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

ضمان إكمال جميع أطفال العالم من الصبيان والبنات مقررًا تعليميًا كاملاً في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015		خفض نسبة السكّان الذين يعانون الجوع إلى النصف بين 1990 و 2015		خفض نسبة السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بين 1990 و2015						
معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% من عمر 15 إلى 24)	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكّان)	الأطفال دون الوزن المناسب لأعمارهم (% دون الخامسة)	نسبة أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك	السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (%) ^أ	نسبة فجوة الفقر	نسبة أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك (%) ^ب	نسبة أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك (%) ^ج	نسبة أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك (%) ^د
2001	1990	2000/1999 ^{هـ}	1991/1990 ^د	2001/2000 ^ج	1990/1991 ^ب	2000/1998 ^ا	1992/1990 ^ا	2001-1995 ^ب	2001-1990 ^ب	2001-1990 ^ب
..
99.5	98.7	101	6.9	..
..
98.6	97.5	100 ^{هـ}	100	99 ^د	99
..	83
..
84.8	81.1	82	80	18	21
66.3	56.5	60	54	38	37
76.7	66.5	77	73	13	13
97.4	95.2	93	96
95.2	92.7	97	87	12	14
70.6	61.7	79	73	24	25
77.9	67.4	59	56	33	35
99.8	99.7	91	88	9
..	98	97
..	97	97
..	98	97
87.8	84.5	88	86	15	19
71.5	59.8	59	50	31	33
..	97	97
95.4	93.1	93	92	10
75.9	68.0	74	69	25	27
..	84	82

a - يساوي خط الفقر 1.08 دولار أميركي (معادل القوة الشرائية بدولار 1993) b - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. c - لمزيد من المعلومات عن الأعمار التي أجريت فيها الدراسات ولمعرفة ما إذا كانت البيانات تشير إلى الدخل أو الاستهلاك، انظر العمود 1 من الجدول 13. d - تمثل البيانات متوسط الأعمار المشار إليها. e - تشير البيانات إلى الأعمار الدراسية 1990/1991 و1999/2000 و2001/2000. تمثل البيانات المتعلقة ببعض البلدان تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو. لمزيد من التفاصيل، انظر <http://www.uis.unesco.org>. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. f - يمثل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس في السن الرسمية الملائمة للمستوى التعليمي المشار إليه إلى نسبة السكان في السن المذكورة. تتخطى نسب الالتحاق بالتعليم في بعض الحالات الـ 100 بسبب من التناقضات بين مجموعتي البيانات. g - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1998/1999. h - البيانات أولية ومعرضة لتعديل إضافي. i - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1992/1993. j - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1999/2000. k - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1991/1992. l - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين أو تختلف عن التعريف المعياري أو تشير إلى جزء من البلاد دون سواه. m - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين. n - عدا جمهورية كوريا، انظر شمال إفريقيا والمحيط الهادئ.

المصدر: الأعمدة 1-3: البنك الدولي 2003c؛ العمود 4: اليونيسف 2003b، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة الصحة العالمية؛ العمودان 5 و6: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة؛ العمودان 7 و8: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو؛ تولى معهد الإحصاء في اليونيسكو احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ الأعمدة 9-12: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو.

إلغاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005
وفي جميع المستويات التعليمية بحلول عام 2015 كحد أقصى

المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من المجموع)		نسبة الإناث من العمالة بأجر خارج المجال الزراعي (% من المجموع)		نسبة الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين (من عمر 15 إلى 24)		نسبة البنات إلى الصبيان ^د			
2003	1990	2001	1990	2001	1990	في التعليم العالي	في التعليم الثانوي	في التعليم الابتدائي	
						2001-00	2001-00	2000-01	1990-91
الدول العربية									
6	2	12 ^د	8	0.90	0.79	..	1.03	0.88	0.81
0	..	13	7	1.00	0.99	1.50 ^{هـ}	1.01	0.96	0.95
11	0.90	0.78	0.72	1.28 ^ز	0.75	0.71
2	4	20	21	0.83	0.72	..	0.90 ^س	0.89 ^س	0.80
8	11	0.50	0.44	0.52 ^ف	0.59 ^ف	0.79 ^ف	0.80
1	..	21	23	1.00	0.97	1.06 ^و	0.98 ^و	0.95 ^و	0.94
0	..	23 ^ب	..	1.02	0.99	2.09 ^{هـ}	0.98 ^ف	0.96 ^ف	0.92
2	0.96	0.93	1.08	1.07	0.93	..
..	0.94	0.84	0.93	1.00	0.97	0.91
11	..	27	37	0.78	0.62	0.78	0.78 ^ف	0.84	0.66
..	..	16	16	0.90	1.02	0.96	..
..	..	25	19	0.97	0.79	1.38	0.96	0.93	0.89
..	..	15	..	1.05	1.05	2.74	1.00	0.95	0.91
..	..	14	18	0.96	0.86	1.27 ^ف	0.86	0.92	0.84
..	4
10	22	0.87	0.71	0.89 ^{هـ}	1.61 ^ا	0.82 ^ز	0.75
10	9	17	17 ^ج	0.83	0.73	..	0.87	0.89	0.87
12	4	0.92	0.81	0.93 ^و	1.01 ^و	0.91 ^و	0.85
0	..	14 ^د	..	1.08	1.08	..	0.98	0.92	0.93
1	4	7 ^ا	..	0.58	0.34	0.26 ^{هـ}	0.35 ^{هـ}	0.60	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ									
..	1.01	1.01	1.84	0.99	0.90	..
7	..	52	..	0.89	0.81	0.38	0.55	0.86	..
22	21	39	38	0.98	0.95	..	0.83 ^و	0.92 ^و	0.86
..	..	46	41	1.01	0.99
6	..	38	30	1.00	1.00	0.93 ^{هـ}	..
8	12	30 ^ا	29	0.99	0.97	0.75 ^و	0.95 ^و	0.95 ^و	0.95
5	0.96 ^ف	0.98
20	21
6	2	41	38	1.00	1.00	0.55 ^و	0.92 ^و	0.89 ^و	0.94
23	6	0.84	0.76	0.58	0.69	0.83	0.77
10	5	36	38	1.00	0.99	1.04 ^و	1.05 ^و	0.95 ^و	0.95
3	1.02 ^{هـ}	0.93 ^{هـ}	..
0	1.00	1.01	..
11	25	48 ^ب	..	1.01	1.00	1.72	1.19	1.00	1.00
..	0.99	0.96	1.74	0.93	0.97	0.94
0	1.05 ^{هـ}	1.02 ^{هـ}	..
0	1.74	0.92	0.91	..
1	0.90	0.84	0.55 ^{هـ}	0.67 ^ف	0.83 ^ف	0.80
18	9	42	40	1.00	1.00	1.06 ^و	1.05 ^و	0.96 ^و	0.95
6	1.00	1.00	0.90	0.98	0.91	0.98
12	5	47	43	1.00	1.00	0.90
0	0.80
9	3	47	45	0.99	0.99	0.82 ^و	0.94 ^و	0.94 ^و	0.94
26
..	1.22 ^ف	1.00	0.87	0.92
0	8	0.81 ^{هـ}	0.85 ^{هـ}	0.91
2	4	0.63 ^{هـ}	0.77	0.99	0.89
27	18	1.01	0.99	0.73	0.89	0.91	..

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

إلغاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005
وفي جميع المستويات التعليمية بحلول عام 2015 كحد أقصى

2 أهداف
التنمية
للاضمية

المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من المجموع) ^٤	نسبة الإناث من العمالة بأجر خارج المجال الزراعي (% من المجموع)	نسبة المعلمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور المعلمين (من عمر 15 إلى 24) ^٥		نسبة البنات إلى الصبيان ^٦						
		2001	1990	في التعليم العالي	في التعليم الثانوي	في التعليم الابتدائي				
2003	1990	2001	1990	2001	1990	2001-00	2001-00	2000-01	1990-91	
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي										
5	2.53	1.63	..	أنتيغوا وبربودا
31	6	43	37	1.00	1.00	1.61 ^{٥٩}	1.04 ^٩	0.96 ^٩	..	الأرجنتين
20	4	48	49	1.02	1.02	..	0.95 ^٩	0.93 ^٩	..	جزر البهاما
11	4	47	46	1.00	1.00	2.40	0.98	0.97	..	بربادوس
7	..	41	37	1.01	1.01	..	1.05	0.94	0.94	بليز
19	9	36	35	0.96	0.93	..	0.93	0.95	0.90	بوليفيا
9	5	46	40	1.03	1.03	1.28 ^٩	1.07 ^٩	0.93 ^٩	..	البرازيل
13	..	37	36	1.00	1.00	0.89 ^٩	0.72 ^٩	0.94 ^٩	0.95	شيلي
12	5	49	40	1.01	1.01	1.07	1.06	0.96	1.11	كولومبيا
35	11	40	37	1.01	1.01	1.15	1.03	0.93	0.94	كوستاريكا
36	34	38	37	1.00	1.00	1.11	1.00	0.91	0.93	كوبا
19	10	1.09	0.93	0.96	دومينيكا
17	8	34	35	1.02	1.02	..	1.21	0.94	..	الجمهورية الدومينيكية
16	5	41	37	0.99	0.99	..	0.99	0.97	..	إكوادور
10	12	31	32	0.98	0.97	1.23	0.97 ^٩	0.93	..	السلفادور
27	38 ^٨	0.47	0.94	0.82	غرينادا
9	7	39 ^٦	37	0.85	0.82	..	0.88	0.88	..	غواتيمالا
20	37	1.00	1.00	..	0.97 ^٩	0.95 ^٩	0.97	غيانا
4	40	1.01	0.96	0.93	هايتي
6	10	52	48	1.04	1.03	1.28	..	0.98	0.99	هندوراس
12	5	46	50	1.07	1.09	1.86 ^٩	1.02 ^٩	0.96 ^٩	0.99	جامايكا
16	12	37	35	0.99	0.98	0.96 ^٩	1.02 ^٩	0.95 ^٩	0.94	المكسيك
21	15	1.02	1.01	..	1.15	0.98	1.04	نيكاراغوا
10	8	42	44	0.99	0.99	1.62 ^٩	1.02	0.93	0.92	بنما
3	6	38	41	1.00	0.99	..	1.00 ^٩	0.94 ^٩	0.93	باراغواي
18	6	35	29	0.97	0.95	0.34 ^{٥٩}	0.92 ^{٥٩}	0.96 ^{٥٩}	..	بجرو
13	7	1.08	0.97	..	سانت كيتس ونيفس
11	0.86 ^٦	1.33	0.90	0.95	سانت لوسيا
23	10	1.18	0.94	0.97	سانت فنسنت وجزر غرينادين
18	8	34	39	1.13	0.96	0.96	سورينام
19 ^٤	17	40	36	1.00	1.00	1.50	1.05	0.95	0.97	ترينيداد وتوباغو
12	6	47	42	1.01	1.01	1.78 ^٩	1.09 ^٩	0.94 ^٩	0.95	أوروغواي
10	10	40	35	1.01	1.01	1.42	1.15	0.94	0.99	فنزويلا
جنوب آسيا										
..	4	0.52	أفغانستان
2	10	23 ^٤	18	0.71	0.65	0.51	0.99	0.96	0.81	بنغلاديش
9	2	0.52	0.81	0.86	..	بوتان
9	5	17	13	0.82	0.74	0.61 ^{٥٩}	0.66 ^{٥٩}	0.77 ^{٥٩}	0.71	الهند
4	2	0.95	0.88	0.89	0.89	0.91	0.86	جمهورية إيران الإسلامية
6	6	37 ^٤	..	1.00	1.00	..	1.05	0.95	..	الملديف
6	6	0.57	0.41	0.25	0.69	0.79	0.56	نيبال
22	10	8	7	0.60	0.49	0.38 ^٥	0.63	0.55	0.48	باكستان
4	5	47	39	1.00	0.98	..	1.03 ^{٥٩}	0.94 ^{٥٩}	0.93	سري لانكا
جنوب أوروبا										
11	2	43	37	1.00	1.00	1.38 ^٨	0.97	0.94	0.93	قبرص
4	1	19	17	0.95	0.91	0.69 ^٩	0.69 ^٩	0.89 ^٩	0.89	تركيا

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

إلغاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005
وفي جميع المستويات التعليمية بحلول عام 2015 كحد أقصى

2 أهداف
التنمية
للألفية

المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من المجموع)		نسبة الإناث من العمالة بأجر خارج المجال الزراعي (% من المجموع)		نسبة الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين (من عمر 15 إلى 24)		نسبة البنات إلى الصبيان ⁹			
2003	1990	2001	1990	2001	1990	في التعليم العالي	في التعليم الثانوي	في التعليم الابتدائي	
						2001-00	2001-00	2000-01	1990-91
إفريقيا جنوب الصحراء									
16	15	..	43 ^h	0.64 ^f	0.83	0.88	0.92
6	3	0.52	0.44	0.25 ^f	0.45 ^f	0.68	0.50
17	5	45 ^d	46	1.09	1.10	0.89	1.06	0.99	1.07
12	13	0.52	0.39	..	0.64	0.70	0.62
18	0.96	0.77	0.37	0.78	0.80	0.84
9	14	0.96	0.88	..	0.78 ^e	0.86	0.85
11	12	0.93	0.87	0.96	..
7	4	0.79	0.60	0.19 ^f	..	0.69	0.65
6	4	0.83	0.65	0.18 ^f	0.28 ^f	0.63	0.45
..	0.79	0.78	0.72 ^f	0.80 ^f	0.85	0.71
9	14	0.99	0.95	0.14	0.85	0.93	0.90
..	5	0.86	0.72	..	0.52 ^e	0.90 ^e	0.74
9	6	21 ^h	..	0.75	0.62	0.36 ^e	0.55	0.76	0.71
5	13	0.97	0.92	0.43 ^f	0.43 ^f	0.91	..
22	0.76	0.68	0.15	0.67	0.82	0.95
8	40 ^f	0.81	0.66	0.27	0.66	0.68	0.66
9	13	0.55 ^e	0.94	0.98	..
13	8	0.76	0.68	..	0.70	0.91	0.68
9	0.95	0.86	0.40	0.81	0.90	0.82
19	0.35 ^e	0.70	0.46
8	20	0.62	0.43	0.18 ^f	0.55 ^f	0.67 ^f	..
7	1	38	21	0.98	0.93	0.77	0.91	0.98	0.95
12	1.19	1.26	1.74	1.18	1.02	1.21
8	0.63	0.51	0.75 ^f	0.71 ^f	0.69 ^f	..
4	7	0.92	0.86	0.83	0.96 ^e	0.96	0.97
9	10	12	11	0.76	0.68	0.38 ^e	0.75	0.96	0.82
10	0.54	0.45	..	0.52 ^e	0.71	0.59
..	0.72	0.65	0.20	0.88	0.93	0.73
6	7	39	37	1.01	1.00	1.32	0.92	0.97	0.98
30	16	0.63	0.48	0.79	0.65	0.77	0.76
26	7	49 ^d	40 ^f	1.04	1.04	1.23 ^f	1.12	1.00	1.08
1	5	..	11	0.44	0.37	0.33	0.62	0.65	0.57
3	0.95	0.82	0.76
26	17	0.96	0.86	0.51	0.96 ^f	1.00	0.99
9	12	0.56	1.06	0.92	..
19	13	0.71	0.60	..	0.65	0.87	0.72
29	16	1.02	0.97	..
15	0.40	0.83	0.76	0.70
30	3	1.00	1.00	1.24	1.10	0.94	0.98
3	4	30	35	1.02	1.01	0.88	1.00 ^f	0.95	0.99
22	0.95	0.87	0.31	0.81	1.00	0.98
7	5	0.74	0.60	0.20 ^f	0.45	0.79	0.65
25	12	0.85	0.76	0.52	0.75	..	0.80
12	7	0.95	0.88	0.46	0.80	0.93	..
10	11	20	15	0.97	0.95	0.60 ^g	0.88 ^g	0.97 ^g	0.99
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة									
6	29	41	40	0.97	0.94	1.59	0.95	0.94	0.93
3	36	1.00	1.00	1.20	1.02	0.95	..
11	..	45	35	0.89 ^f	0.96 ^f	0.96 ^f	0.94
10	..	56	56	1.00	1.00	1.28	1.00	0.94	..
17

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

إلغاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005
وفي جميع المستويات التعليمية بحلول عام 2015 كحد أقصى

2 أهداف
التنمية
للاضحية

المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من المجموع) ^أ	نسبة الإناث من العمالة بأجر خارج المجال الزراعي (% من المجموع)	نسبة المعلمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور المعلمين (من عمر 15 إلى 24) ^ب		نسبة البنات إلى الصبيان ^ج						
		2001	1990	في التعليم العالي	في التعليم الثانوي	في التعليم الابتدائي				
2003	1990	2001	1990	2001-00	2001-00	2000-01	1990-91			
26	21	50	54	1.00	1.00	1.29	0.93	0.93	0.93	بلغاريا
21	..	46	44	1.00	1.00	1.10	0.99	0.94	0.94	كرواتيا
17	..	47	46	1.00 ^د	0.98 ^د	0.94 ^د	0.96	الجمهورية التشيكية
18	..	52	52	1.00	1.00	1.51	0.98	0.91	0.94	إستونيا
7	..	49	43	0.96	0.99	0.95	0.96	جورجيا
10	21	46	47	1.00	1.00	1.21 ^د	0.97 ^د	0.94 ^د	0.95	هنغاريا
10	..	50 ^{هـ}	..	1.00	1.00	1.19	0.95	0.95	..	كازاخستان
10	..	45	48	1.03	0.98	0.95	0.99	قيرغيزستان
21	..	53	52	1.00	1.00	1.62	0.97	0.94	0.96	لاتفيا
11	..	51	58	1.00	1.00	1.49	0.95	0.94	0.90	ليتوانيا
18	..	42	38	1.26	0.92	0.94	0.93	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
13	..	53	54	1.00	1.00	1.26	0.99	0.96	0.97	جمهورية مولدوفا
20	14	47 ^د	49	1.00	1.00	1.38 ^د	0.93 ^د	0.94 ^د	0.95	بولندا
11	34	46	43	1.00	1.00	1.15	0.97	0.94	0.96	رومانيا
8	..	50	50	1.00	1.00	1.26 ^د	1.03 ^د	0.95 ^د	0.97	الاتحاد الروسي
7 ^د	1.16	0.97	0.95	0.95	صربيا - مونتينيغرو
19	..	52	48	1.05 ^د	0.97 ^د	0.95 ^د	..	سلوفاكيا
12	..	48	49	1.00	1.00	1.28	0.99 ^د	0.94	..	سلوفينيا
13	..	52	39	1.00	1.00	0.31	0.81	0.90	0.96	طاجيكستان
26	26	تركمانستان
5	..	53	50	1.00	1.00	1.11 ^د	0.87 ^د	0.95 ^د	0.96	أوكرانيا
7	..	38	47	1.00	1.00	0.96	أوزبكستان
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع										
25	6	48	45	1.19 ^د	0.96 ^د	0.95 ^د	0.95	أستراليا
34	12	44	40	1.08 ^د	0.91 ^د	0.94 ^د	0.95	النمسا
23	9	45	40	1.09 ^د	1.06 ^د	0.95 ^د	0.97	بلجيكا
21	13	49	47	1.27 ^د	0.96 ^د	0.95 ^د	0.93	كندا
38	31	49	47	1.29 ^د	1.00 ^د	0.95 ^د	0.96	الدانمرك
37	32	50	51	1.17 ^د	1.06 ^د	0.95 ^د	0.95	فنلندا
12	7	46	44	1.18 ^د	0.96 ^د	0.94 ^د	0.94	فرنسا
32	..	46	41	0.90 ^د	0.94 ^د	0.94 ^د	..	ألمانيا
9	7	41	35	1.00	1.00	1.05 ^د	0.97 ^د	0.94 ^د	0.94	اليونان
35	21	52	53	1.68 ^د	1.02 ^د	0.94 ^د	..	آيسلندا
13	8	47	42	1.21 ^د	1.03 ^د	0.94 ^د	0.95	أيرلندا
12	13	41	37	1.00	1.00	1.27 ^د	0.93 ^د	0.94 ^د	0.95	إيطاليا
7	1	40	38	0.81 ^د	0.96 ^د	0.95 ^د	0.95	اليابان
17	13	38	35	1.18 ^د	1.02 ^د	0.95 ^د	1.03	لكسمبرغ
37	21	44	38	1.02 ^د	0.93 ^د	0.94 ^د	0.99	هولندا
29	14	51	47	1.43 ^د	1.01 ^د	0.94 ^د	0.94	نيوزيلندا
36	36	48	47	1.45 ^د	0.97 ^د	0.95 ^د	0.95	النرويج
19	8	46	42	1.00	1.00	1.33 ^د	1.01 ^د	0.94 ^د	0.91	البرتغال
28	15	39	33	1.00	1.00	1.10 ^د	1.00 ^د	0.94 ^د	0.94	إسبانيا
45	38	51	51	1.44 ^د	1.19 ^د	0.97 ^د	0.95	السويد
23	14	47 ^د	43	0.74 ^د	0.89 ^د	0.95 ^د	0.96	سويسرا
18	6	50	48	1.20 ^د	1.11 ^د	0.95 ^د	0.96	المملكة البريطانية المتحدة
14	7	48	47	1.27 ^د	0.96 ^د	0.95 ^د	0.94	الولايات المتحدة الأمريكية

إلغاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005
وفي جميع المستويات التعليمية بحلول عام 2015 كحد أقصى

المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من المجموع)	نسبة الإناث من العمالة بأجر خارج المجال الزراعي (% من المجموع)		نسبة الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين (من عمر 15 إلى 24) ^a		نسبة البنات إلى الصبيان ^b			
	2003	1990	2001	1990	في التعليم العالي	في التعليم الثانوي	في التعليم الابتدائي	
							2000-01	1990-91

بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة										
14	..	46 ^c	44	أندورا
15	7	49	43	1.00	0.99	1.31	0.95	0.95	0.98	إسرائيل
12	4	ليختنشتاين
9	3	31	29	1.02	1.03	1.14 ^d	0.95 ^e	0.95 ^e	0.92	مالطا
21	11	1.03 ^f	0.94 ^f	1.02	موناكو
17	12	42	40	1.37 ^f	0.92 ^g	0.92 ^g	0.87	سان مارينو
..	0.91	0.89	البلدان النامية
..	0.81	0.72	البلدان الأقل نمواً
..	0.83	0.71	الدول العربية
..	0.98	0.96	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	1.01	1.00	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	0.80	0.72	جنوب آسيا
..	0.89	0.80	إفريقيا جنوب الصحراء
..	1.00	1.00	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي (م ت إ ا)
..	(م ت إ ا) المرتفعة الدخل
..	تنمية بشرية مرتفعة
..	0.94	0.91	تنمية بشرية متوسطة
..	0.81	0.70	تنمية بشرية منخفضة
..	دخل مرتفع
..	0.98	0.95	دخل متوسط
..	0.85	0.79	دخل منخفض
..	العالم

a - نسبة البنات الملتحقات بالتعليم إلى الصبيان الملتحقين بالتعليم. تشير البيانات إلى العام الدراسي 1990/1991 أو 2000/2001. بالنسبة إلى العام الدراسي 2000/2001، تمثل البيانات المتعلقة ببعض الدول تقديرات قُطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو لمزيد من التفاصيل، انظر: <http://www.uis.unesco.org>. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. تستند نسب الالتحاق بالتعليم للأعوام اللاحقة لعام 1997 إلى التصنيف المعياري الدولي الجديد للتعليم الذي اعتمد عام 1997 (اليونيسكو 1997) وهي بالتالي لا تتماثل تماماً مع نسب السنوات الماضية.

b - جرى احتسابه على أساس معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور. c - تقتصر البيانات على مجلس العموم أو مجلس النواب وهي اعتباراً من 1 مارس/آذار 2003. لمزيد من التفاصيل عن حالة المجلس النيابي في بلد معين، انظر الجدول 27. d - تشير البيانات إلى عام 2000. e - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1998/1999. f - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999. g - تقديرات أولية صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرضة لتعديل إضافي. h - تشير البيانات إلى عام 1998. i - تشير البيانات إلى عام 1991. j - تشير البيانات إلى عام 1999. k - تشير البيانات إلى عام 2002. l - ما عدا الطلاب الأتراك. m - تشير البيانات إلى عام 1992. n - ما عدا جمهورية كوريا؛ انظر شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

المصدر: الأعمدة 1-4: الأمم المتحدة 2003a بالاستناد إلى بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو؛ العمودان 5 و6: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو؛ العمودان 7 و8: الأمم المتحدة 2003a بالاستناد إلى بيانات منظمة العمل الدولية؛ العمود 9: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي؛ العمود 10: الاتحاد البرلماني الدولي 2003b.

تخفيض وفيات الأمهات بنسبة
75% بين عامي 1990 و2015

تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

الولادات التي تجري بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 2001-1995 ^د	نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) ^ب 1995	الأطفال البالغون سنة واحدة من العمر المحصنون تحصيناً تاماً ضد الحصبة (%)		معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي) ^ج		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ^د		الدول العربية
		2001	1990	2001	1990	2001	1990	
92	150	83	83	39	42	49	69	الجزائر
98	38	98	87	13	15	16	19	البحرين
..	520	49	85	100	119	143	175	جيبوتي
61	170	97	86	35	76	41	104	مصر
..	370	90	80	107	40	133	50	العراق
97	41	99	87	27	35	33	43	الأردن
98	25	99	66	9	14	10	16	الكويت
88	130	94	61	28	32	32	37	لبنان
94	120	93	89	16	34	19	42	الجمهورية العربية الليبية
40	390	96	80	39	66	44	85	المغرب
..	120 ^{هـ}	21	42 ^ز	25	53 ^ح	الأراضي الفلسطينية المحتلة
91	120	99	98	12	25	13	30	عمان
..	41	92	79	11	19	16	25	قطر
91	23	94	88	23	34	28	44	المملكة العربية السعودية
34	1,600	38	30	133	133	225	225	الصومال
86 ^و	1,500	67	57	65	75	107	123	السودان
76 ^ف	200	93	87	23	37	28	44	الجمهورية العربية السورية
90	70	92	93	21	37	27	52	تونس
99	30	94	80	8	12	9	14	الإمارات العربية المتحدة
22	850	79	69	79	98	107	142	اليمن
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ								
99	22	99	99	6	10	6	11	بروني دار السلام
32	590	59	34	97	80	138	115	كمبوديا
89	60	79	98	31	38	39	49	الصين
..	3	6	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
100	20	90	84	18	25	21	31	فيجي
56	470	59	58	33	60	45	91	إندونيسيا
85	..	76	..	51	65	69	88	كيريباتي
..	35	42	26	55	55	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
100	20	97	93	5	8	5	9	جمهورية كوريا
21	650	50	32	87	120	100	163	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
96	39	92	70	8	16	8	21	ماليزيا
95	..	87 ^ي	..	54	63	66	92	جزر مارشال
93	..	84	..	20	26	24	31	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
97	65	95	92	61	77	76	107	منغوليا
..	170	73	90	77	91	109	130	ميانمار
..	..	95	نورو
100	24	..	29	..	بالو
53	390	58	67	70	79	94	101	بابوا غينيا الجديدة
56	240	75	85	29	45	38	66	الفلبين
100	15	92	..	20	33	25	42	ساموا (الغربية)
100	9	89	84	3	7	4	8	سنغافورة
85	60	20	29	24	36	جزر سليمان
85	44	94	80	24	34	28	40	تايلند
26	850	85	..	124	..	جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية
92	..	93	..	17	25	20	27	تونغا
99	..	99	توفالو
89	32	94	..	34	52	42	70	فانواتو
70	95	97	85	30	36	38	50	فييت نام

تخفيض وفيات الأمهات بنسبة
75% بين عامي 1990 و2015

تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

الولادات التي تجري بإشراف عاملين صحيين مهرة (مئة) 2001-1995 ⁵	نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) ⁴ 1995	الأطفال البالغون سنة واحدة من العمر المحمّنون تحميّنًا تامًا ضد الحصبة (%)		معدّل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي) ³		معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ³		
		2001	1990	2001	1990	2001	1990	
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي								
100 ^f	..	97	89	12	..	14	..	أنتيغوا وبربودا
98	85	94	93	16	25	19	28	الأرجنتين
99 ^f	10	93	86	13	24	16	29	جزر البهاما
91	33	92	87	12	14	14	16	بربادوس
77 ^f	140	96	86	34	39	40	49	بليز
59	550	79	53	60	87	77	122	بوليفيا
88	260	99	78	31	50	36	60	البرازيل
100	33	97	82	10	16	12	19	شيلي
86	120	75	82	19	29	23	36	كولومبيا
98	35	82	90	9	15	11	17	كوستا ريكا
100	24	99	94	7	11	9	13	كوبا
100	..	99	91	14	19	15	23	دومينيكا
96	110	98	96	41	53	47	65	الجمهورية الدومينيكية
69	210	99	60	24	43	30	57	إكوادور
51	180	97	98	33	46	39	60	السلفادور
100 ^f	..	96	85	20	30	25	37	غرينادا
41	270	90	68	43	60	58	82	غواتيمالا
95	150	92	77	54	65	72	90	غيانا
24	1,100	53	31	79	102	123	150	هايتي
54	220	95	90	31	47	38	61	هندوراس
95	120	85	69	17	17	20	20	جامايكا
86	65	97	78	24	37	29	46	المكسيك
65	250	99	82	36	52	43	66	نيكاراغوا
90	100	97	73	19	27	25	34	بنما
58	170	77	69	26	30	30	37	باراغواي
59	240	97	64	30	58	39	75	بيرو
100	..	94	99	20	30	24	36	سانت كيتس ونيفس
100	..	89	83	17	19	19	24	سانت لوسيا
100 ^f	..	98	96	22	21	25	26	سانت فنسنت وجزر غرينادين
85	230	90	65	26	35	32	44	سورينام
99	65	91	99	17	21	20	24	ترينيداد وتوباغو
99	50	94	97	14	20	16	24	أوروغواي
95	43	49	61	19	23	22	27	فنزويلا
جنوب آسيا								
..	820	46	20	165	167	257	260	أفغانستان
12	600	76	65	51	96	77	144	بنغلاديش
15 ^f	500	78	93	74	75 ^d	95	166	بوتان
43	440	56	56	67	80	93	123	الهند
..	130	96	85	35	54	42	72	جمهورية إيران الإسلامية
70	390	99	96	58	80	77	115	الملايكا
11	830	71	57	66	100	91	145	نيبال
20	200	54	50	84	96	109	128	باكستان
97	60	99	80	17	19	19	23	سري لانكا
جنوب أوروبا								
..	0	86 ^d	..	5	11	6	12	قبرص
81	55	90	78	36	61	43	74	تركيا

تخفيض وفيات الأمهات بنسبة
75% بين عامي 1990 و2015

تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

الولادات التي تجري بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 2001-1995 ^د	نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) ^ب 1995	الأطفال البالغون سنة واحدة من العمر المحصنون تحصيناً تاماً ضد الحصبة (%)		معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي) ^ج		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ^د	
		2001	1990	2001	1990	2001	1990
إفريقيا جنوب الصحراء							
23	1,300	72	38	154	166	260	260
66	880	65	79	94	111	158	185
99	480	83	87	80	45	110	58
31	1,400	46	79	104	118	197	210
25	1,900	75	74	114	114	190	190
56	720	62	56	96	85	155	139
53	190	72	79	29	45	38	60
44	1,200	29	83	115	115	180	180
16	1,500	36	32	117	118	200	203
62	570	70	87	59	88	79	120
..	1,100	35	75	81	83	108	110
61	940	46	38	129	128	205	205
47	1,200	61	56	102	100	175	155
..	1,400	19	88	101	122	153	206
21	1,100	88	18 ^د	72	92	111	155
6	1,800	52	38	116	128	172	193
86	620	55	76	60	60	90	90
51	1,100	90	86	91	103	126	154
44	590	81	61	57	74	100	126
35	1,200	52	35	109	145	169	240
35	910	48	53	130	153	211	253
44	1,300	76	78	78	63	122	97
60	530	77	80	91	102	132	148
51	1,000	78	..	157	157	235	235
47	580	55	47	84	103	136	168
56	580	82	81	114	146	183	241
24	630	37	43	141	152	231	254
53	870	58	38	120	120	183	183
..	45	90	76	17	21	19	25
44	980	92	59	125	143	197	235
78	370	58	41	55	65	67	84
16	920	51	25	156	191	265	320
42	1,100	40	54	110	114	183	190
31	2,300	78	83	96	107	183	178
86 ^د	..	69	71	57	69	74	90
51	1,200	48	51	79	90	138	148
..	..	95	86	13	17	17	21
42	2,100	37	..	182	185	316	323
84	340	72	79	56	45	71	60
70	370	72	85	106	77	149	110
36	1,100	83	80	104	102	165	163
49	980	58	73	79	88	141	152
39	1,100	61	52	79	100	124	165
47	870	85	90	112	108	202	192
73	610	68	87	76	53	123	80
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة							
99	31	95	88	23	37	25	42
97	29	93	93 ^د	31	50	35	58
88	37	99	66 ^د	77	84	96	106
..	33	99	94 ^د	17	18	20	21
100	15	92	52 ^د	15	18	18	22

تخفيض وفيات الأمهات بنسبة
75% بين عامي 1990 و2015

تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

الولايات التي تجري بإشراف عاملين صحيين مهرة (م) 2001-1995 ⁵	نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) ⁴ 1995	الأطفال البالغون سنة واحدة من العمر المحمضون تحميصاً تاماً ضد الحصبة (%)		معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي) ³		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ³		
		2001	1990	2001	1990	2001	1990	
		..	23	90	98	14	15	
..	18	94	90 ^d	7	11	8	13	كرواتيا
..	14	4	11	5	12	الجمهورية التشيكية
..	80	95	..	11	12	12	17	إستونيا
96	22	73	99	24	24	29	29	جورجيا
..	23	99	99	8	15	9	17	هنغاريا
99	80	96	95	81	42	99	52	كازاخستان
98	80	99	94 ^b	52	68	61	81	قيرغيزستان
100	70	98	95 ^d	17	14	21	18	لاتفيا
..	27	97	89 ^d	8	10	9	14	ليتوانيا
..	17	92	..	22	32	26	33	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
99	65	81	94	27	30	32	37	جمهورية مولدوفا
..	12	97	95	8	19	9	22	بولندا
98	60	98	92	19	27	21	36	رومانيا
..	75	98	83 ^d	18	17	21	21	الاتحاد الروسي
..	15	90	83	17	23	19	26	صربيا- مونتينيغرو
..	14	99	..	8	12	9	14	سلوفاكيا
..	17	98	90 ^d	4	8	5	10	سلوفينيا
77	120	86	84 ^d	91	98	116	127	طاجيكستان
97	65	98	76 ^d	69	80	87	98	تركمانستان
99	45	99	90 ^d	17	18	20	22	أوكرانيا
96	60	99	85	52	53	68	65	أوزبكستان
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع ¹								
100	6	93	86	6	8	6	10	أستراليا
..	11	79	60	5	8	5	9	النمسا
..	8	83	85	5	8	6	9	بلجيكا
98	6	96	89	5	7	7	8	كندا
..	15	94	84	4	8	4	9	الدانمرك
..	6	96	97	4	6	5	7	فنلندا
..	20	84	71	4	7	6	10	فرنسا
..	12	89	50	4	7	5	9	ألمانيا
..	2	88	76	5	10	5	11	اليونان
..	16	88	99	3	6	4	8	آيسلندا
..	9	73	78	6	8	6	9	آيرلندا
..	11	70	43	4	8	6	10	إيطاليا
100	12	96	73	3	5	5	6	اليابان
..	0	91	80	5	7	5	9	لكسمبرغ
100	10	96	94	5	7	6	8	هولندا
100	15	85	90	6	8	6	11	نيوزيلندا
..	9	93	87	4	7	4	9	النرويج
100	12	87	85	5	11	6	15	البرتغال
..	8	94	97	4	8	6	9	إسبانيا
..	8	94	95	3	6	3	7	السويد
..	8	81	90	5	7	6	8	سويسرا
99	10	85	87	6	8	7	9	المملكة البريطانية المتحدة
99	12	91	90	7	9	8	11	الولايات المتحدة الأمريكية

تخفيض وفيات الأمهات بنسبة
75% بين عامي 1990 و2015

تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

البلدان	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ^أ	معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود حي) ^ب		الأطفال البالغون سنة واحدة من العمر المحصنون تحصيناً تاماً ضد الحصبة (%)		نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) ^ج	الولادات التي تجري بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 1995-2001
		1990	2001	1990	2001		
بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة	..	6	..	90
أندورا
إسرائيل	12	10	..	94	91	8	..
ليختنشتاين	..	10
مالطا	14	9	5	65	80	0	..
موناكو	4	99	99
سان مارينو
البلدان النامية	104	70	62	69	71	463	56
البلدان الأقل نمواً	182	116	101	63	55	1,000	31
الدول العربية	90	63	53	84	77	509	67
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	58	42	33	77	88	144	80
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	53	42	28	91	77	188	82
جنوب آسيا	126	84	69	60	58	427	36
إفريقيا جنوب الصحراء	180	111	107	58	56	1,098	38
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	37	30	30	97	86	55	96
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)	22	18	11	91	81	25	94
(م ت ا) المرتفعة الدخل	10	8	5	90	81	12	99
تنمية بشرية مرتفعة	17	14	9	91	82	25	96
تنمية بشرية متوسطة	82	58	46	74	76	286	64
تنمية بشرية منخفضة	176	112	104	57	54	972	31
دخل مرتفع	10	8	5	89	81	12	99
دخل متوسط	52	40	31	86	89	118	84
دخل منخفض	139	90	80	60	58	671	40
العالم	93	81	56	72	72	411	60

a - تقع مسؤولية تحقيق مؤشرات هدي التنمية للألفية هذين على عاتق منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. لكن هذا الجدول يورد تقديرات البنك الدولي ذلك أن التقديرات الأخيرة لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية لم تكن قد صدرت بعد؛ جدير بالذكر أن التقديرات الواردة في الجدول مَسَّقة مع تقديرات اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية. b - بنيت التقديرات على أساس البيانات الوطنية المتوفرة وجرى تعديلها لمعالجة مشكلة التقليل في التبليغ عن وفيات الأمهات وإساءة التصنيف. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها البيانات القطرية، بنيت التقديرات على النماذج. لا تجوز المقارنة بين هذه التقديرات ونسب وفيات الأمهات الواردة في الجدول c. 8 - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. d - تشير البيانات إلى عام 1992. e - تقتصر البيانات على قطاع غزة فقط. f - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير المحددين أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلاد دون سواه. g - منظمة الصحة العالمية 2003d. h - تشير البيانات إلى عام 1991. i - عدا جمهورية كوريا؛ انظر شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

المصدر: الأعمدة 1-4: البنك الدولي 2003c، احتساب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمود 5: منظمة الصحة العالمية 2003d، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ تولت منظمة الصحة العالمية احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمود 6: اليونسيف 2003b، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية. احتسبت منظمة الصحة العالمية المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمود 7: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وبيندوق الأمم المتحدة للسكان؛ احتسبت منظمة الصحة العالمية المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمود 8: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ احتسبت منظمة الصحة العالمية المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى
وعكس مدى حدوثها

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز بحلول عام
2015 وعكس اتجاه انتشاره

4 أهداف
التنمية
للألفية

الدول العربية	نقص المناعة لدى الحوامل في عمر 15-24 عاماً (%)		معدل الالتحاق بمدارس الأيتام بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام ¹		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)		الأطفال دون الخامسة من العمر المصابون بالحمى مع استعمال ناموسيات معالجة بعقار ضد الحشرات (%)		حالات الملاريا (لكل مئة ألف شخص ²)		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص ³)		حالات السل التي تم الكشف عنها بواسطة المسح القصير للمعالجة بواسطة نحت الإبراف الأسلوب المباشر (دوس) العلاجي بوس (%)	
	1999- 2002	1999- 2002	1995- 2001	2002-1996	2002-1996	2002-1996	2002-1996	2002-1996	2000	2000	2000	2000	2000	2001
الجزائر	2 ¹	169	22	..	114	87
البحرين	0	0	..	59	73
جيبوتي	715 ¹	620	119	..	65	62
مصر	(.)	0	0	..	39	87
العراق	14	71	..	89	92
الأردن	3	0	0	..	5	90
الكويت	0	0	..	27	..
لبنان	0	0	..	11	92
الجمهورية العربية الليبية	2	0	0	..	11	..
المغرب	(.)	49	8	..	81	89
الأراضي الفلسطينية المحتلة	19	..
عمان	27	0	0	..	113	93
قطر	0	0	..	119	66
المملكة العربية السعودية	32	0	0	..	27	73
الصومال	118	373	81	65	281	83
السودان	13,934 ¹	408	70	96	142	79
الجمهورية العربية السورية	(.)	0	0	..	47	79
تونس	1	0	0	..	18	91
الإمارات العربية المتحدة	0	0	..	13	74
اليمن	15,160 ¹	93	24	..	70	75
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ														
بروني دار السلام	0	0	..	24	63
كمبوديا	476	4	14	71	560	91
الصين	1	0	0	..	107	95
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	39	76
فيجي	0	7	..	23	85
إندونيسيا	920	0	1	..	321	87
كيريباتي	1	17	..	38	91
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	454	0	0	..	158	91
جمهورية كوريا	9	0	0	..	48	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	759	4	28	..	143	82
ماليزيا	57	1	1	..	67	..
جزر مارشال	0	15	..	55	91
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	1	10	..	64	93
منغوليا	0	0	..	124	87
ميانمار	224	3	20	..	113	82
نورو	0	13	..	15	25
بالو	0	6	..	12	..
بابوا غينيا الجديدة	1,688	3	28	..	283	63
الفلبين	15	3	2	..	226	88
ساموا (الغربية)	0	6	..	22	92
سنغافورة	0	0	..	22	85
جزر سليمان	15,172	0	8	..	52	81
تايلند	130	9	8	..	100	69
جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
تونغا	0	9	..	15	93
توفالو	0	14	..	6	..
فانواتو	3,260	1	11	..	63	88
فييت نام	95	1	9	..	93	92

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ملائمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا)

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى
وعكس مدى حدوثها

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز بحلول عام
2015 وعكس اتجاه انتشاره

4 أهداف
التنمية
للاضمية

حالات السل		الأطفال دون الخامسة من العمر		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا		معدل الانتعاش		تفشي نقص المناعة لدى الحوامل		في عمر 15-24 عاماً	
التي تم الكشف عنها	بواسطة الساق	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
معالجتها	بواسطة	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
بواسطة	تحت الإشراف	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
الأسلوب	المباشر (بوتس)	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
العلاجي بوتس	(%)	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
(%)	(%)	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش	معدل الانتعاش
2000	2001	2001	2001	1999-2002	1999-2002	2000	2000	1995-2001	2002-1996	2002-1996	1999-2002

أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي												
100	52	3	1	0	0	أنتيغوا وبربودا
54	39	30	6	1	0	0	..	55.0 ^o	..	الأرجنتين
..	..	19	4	0	0	جزر البهاما
..	30	11	3	0	0	بربادوس
78	126	18	3	657	0	0	بليز
79	81	116	32	378	2	1	82	22	8	بوليفيا
73	8	44	8	344	2	0	..	59	32	البرازيل
82	97	10	2	0	0	..	33	18	شيلي
..	..	29	6	..	0.7	250	1	0	29	كولومبيا
76	89	7	1	42	0	0	كوستاريكا
93	85	6	1	0	0	كوبا
..	..	9	2	0	0	دومينيكا
79	7	88	24	6	0	0	87	48	12	الجمهورية الدومينيكية
..	5	94	28	728	1	0	إكوادور
79	58	36	10	11	2	0	السلفادور
..	..	3	1	0	0	غرينادا
86	39	48	13	..	1.2	386	1	1	98	غواتيمالا
91	21	65	17	2.6	8.1	3,074	10	4	غيانا
73	31	190	55	11.7	..	15 ⁱ	2	1	82	30	19	هايتي
89	105	46	10	541	3	1	هندوراس
45	84	3	1	0	0	جامايكا
76	95	19	5	8	0	0	..	57 ^k	..	المكسيك
82	94	35	9	402	1	0	17	نيكاراغوا
67	71	28	6	36	0	0	بنما
77	5	43	12	124	0	0	79	باراغواي
90	94	94	21	258	2	1	19	بجرو
..	0	7	2	0	0	سانت كيتس ونيفس
100	55	9	2	0	0	سانت لوسيا
..	0	0	سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	..	44	11	..	2.7	2,954	5	1	89	سورينام
..	..	9	2	1	0	0	ترينيداد وتوباغو
85	78	15	3	0	0	أوروغواي
76	68	22	5	94	0	0	فنزويلا
جنوب آسيا												
86	15	305	91	937	14	8	أفغانستان
83	26	211	56	40	1	1	بنغلاديش
90	26	114	24	285	8	5	بوتان
84	23	199	42	7	6	3	..	51	40	الهند
85	33	32	6	27	0	0	جمهورية إيران الإسلامية
95	88	21	4	4	3	الملايكا
86	60	135	28	33	11	8	..	52	..	نيبال
74	6	178	45	58	11	4	باكستان
77	74	50	11	1,110	4	9	..	44	..	سري لانكا
جنوب أوروبا												
..	..	5	1	0	0	قبرص
..	..	25	6	17	1	0	تركيا

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى
وعكس مدى حدوثها

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام
2015 وعكس اتجاه انتشاره

4 أهداف
التنمية
للألفية

حالات السل	التي تم الكشف عنها التي تمت معالجتها	بواسطة المعالجة	تحت الإشراف الأسلوب	الأطفال دون الخامسة من العمر			معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الالتحاق بمدارس الأيتام بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام	نقسي نقص المناعة لدى الحوامل في عمر 15-24 عاماً (%)		الكُل 1999-2002
				المصابون بالحمى مع استعمال ناموسيات معالجة بعقاقير ضد الحشرات	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)			استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة (15-24 عاماً) إنثى	الكُل 1999-2002	
2000	2001	2001	2001	1999-2002	1999-2002	2000	2000	1995-2001	2002-1996	2002-1996	2002

إفريقيا جنوب الصحراء													
..	..	197	47	63.0	2.3	8,773	1,624	354	90	
..	..	36	10	60.4	7.4	10,697 ^a	960	177	..	34	19	..	
77	75	224	31	48,704	72	15	99	88	75	31.4	33.3
60	15	157	38	619	1,444	292	..	55	41	3.1	5.4
80	39	170	40	31.3	1.3	48,098	714	143	70
..	..	96	24	66.1	1.3	2,900 ^a	620	108	94	31	16	..	11.9 ^a
..	40	188	46	145	22
57	8	255	57	68.8	1.5	2,207 ^a	777	137	91	13.4	13.9
..	..	168	44	31.9	0.6	197 ^b	1,008	207	96	2	3
..	..	49	9	62.7	9.3	1,930	402	80	59
69	104	122	19	5,880	395	78	12	..	11.0 ^a
78	61	184	49	45.4	0.7	2,960 ^b	1,000	224	72	..	13
..	10	207	51	57.5	1.1	12,152	438	76	83	56	25	3.8	8.8
..	..	102	32	48.6	0.7	2,744 ^a	769	152	95
76	15	249	46	3.6	..	3,479	391	74	1.3
80	42	179	39	3.0	..	556 ^a	1,006	198	60	30	17	12.7	15.0
..	..	187	38	2,148 ^a	470	80	98	48	33
..	..	283	68	55.2	14.7	17,340 ^a	305	52	85
50	44	145	38	60.7	..	15,344	448	70	93	33	20	2.8	3.0
..	..	134	38	75,386	1,037	200	113	32	17
..	..	135	34	58.4	7.4	2,421 ^b	749	150	103
80	47	289	62	64.5	2.9	545	334	63	74	43	14	..	21.8 ^a
..	..	277	55	0	549	84	87	16.1	22.0
..	..	176	47	26,699 ^a	1,004	201
70	60	158	47	60.7	0.2	..	904	184	65	..	13
73	40	242	49	27.0	2.9	25,948	1,288	275	93	38	32
..	..	295	72	4,008 ^a	2,046	454	72	30	14	..	0.9 ^a
..	..	209	51	11,150 ^b	553	108
93	24	57	12	1 ^b	0	0
75	68	125	33	18,115	1,159	232	47	7.9	16.1
53	98	221	35	1,502	300	52	92	17.9 ^a
..	..	150	39	48.1	1.0	1,693 ^a	1,998	469	107
79	16	196	47	30	729	141	87	38	21
61	32	188	46	12.6	5.0	6,510	1,049	200	80	55	23
..	..	143	35	61.2	22.8	..	509	80	123
52	85	103	30	36.2	1.7	11,925	377	72	74
82	77	26	6	40	4
77	39	258	67	60.7	1.5	..	1,481	312	71
66	72	237	55	143	0	0	95	..	20	..	24.1 ^a
..	..	627	130	25.5	0.1	2,835	0	0	91	39.4 ^a
78	47	212	47	53.4	2.1	1,207 ^b	676	130	74	31	21	15.0	..
..	..	114	29	60.0	2.0	7,701 ^a	256	47	96	41	22
63	52	187	48	..	0.2	46	650	152	95	62	44
..	..	445	94	58.0	1.1	34,204	721	141	87	38	38	..	11.6 ^a
69	47	291	54	5,410	0	1	85	69	42	..	32.3 ^a

وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة

..	20	21	5	0	0
87	22	47	13	4	0	0	..	43
91	(.)	56	11	0.8	1.4	19	2	0
..	..	57	12	0	0
94	71	35	9	0	0

4 أهداف التنمية الالضية

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ملازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا)

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى وعكس مدى حدوثها

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز بحلول عام 2015 وعكس اتجاه انتشاره

بلد	وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى وعكس مدى حدوثها										وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز بحلول عام 2015 وعكس اتجاه انتشاره			
	حالات السل التي تم الكشف عنها		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا		معدل الانتحار		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا		معدل الانتحار		تفشي نقص المناعة لدى الحوامل في عمر 15-24 عاماً		تفشي نقص المناعة لدى الحوامل في عمر 15-24 عاماً	
	بواسطة معالجتها	بواسطة تحت الإشراف	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل مئة ألف شخص)	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتحار بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام	معدل الانتحار بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا (لكل مئة ألف شخص)	معدل الانتحار بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة (15-24 عاماً)	إناث نكور	إناث نكور	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
2000	2001	2001	2001	1999-2002	1999-2002	2000	2000	2001	2002-1996	2002-1996	2002	1999-2002		
بلغاريا	..	15	20	4	0	0		
كرواتيا	40	9	0	0		
الجمهورية التشيكية	70	59	7	2	0	0		
إستونيا	70	67	27	8	0	0		
جورجيا	63	48	58	15	0	0	..	0		
هنغاريا	64	35	22	5	0	0		
كازاخستان	79	69	94	24	0	0	..	28	65	..		
قيرغيزستان	82	45	88	21	0	0		
لاتفيا	72	77	43	11	0	0	..	69	66	..		
ليتوانيا	92	30	48	9	1	0		
مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية سابقة)	86	51	26	7	0	0		
جمهورية مولدوفا	83	37	104	21	0	0		
بولندا	72	3	23	5	0	0		
رومانيا	80	11	94	20	0	0		
الاتحاد الروسي	68	5	93	24	1	0		
صربيا - مونتينيغرو	..	25	27	6	0	0		
سلوفاكيا	82	38	15	4	0	0		
سلوفينيا	84	68	12	3	0	0	..	17	18	..		
طاجيكستان	83	22	68.9	1.9	303	0	0		
تركمانستان	69	36	56	12	1	0	0		
أوكرانيا	..	0	57	11	0	0		
أوزبكستان	80	8	63	12	1	0	0		
بلدان منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع ⁶														
أستراليا	74	14	4	1	0	0		
النمسا	73	46	6	1	0	0		
بلجيكا	..	75	6	1	0	0		
كندا	80	56	3	1	0	0	..	72	72	..		
الدانمرك	6	1	0	0		
فنلندا	5	1	0	0		
فرنسا	6	1	0	0	..	66	77	..		
ألمانيا	77	46	5	1	0	0		
اليونان	11	3	0	0		
آيسلندا	..	69	2	(.)	0	0		
أيرلندا	6	1	0	0		
إيطاليا	74	10	4	1	0	0		
اليابان	70	28	21	4	0	0		
لكسمبرغ	..	40	6	1	0	0		
هولندا	76	56	3	1	0	0		
نيوزيلندا	30	37	5	1	0	0		
النرويج	70	50	3	1	0	0		
البرتغال	79	83	17	4	0	0		
إسبانيا	14	3	0	0	..	49	33	..		
السويد	79	54	2	(.)	0	0		
سويسرا	5	1	0	0		
المملكة البريطانية المتحدة	5	1	0	0		
الولايات المتحدة الأمريكية	76	90	2	(.)	0	0	..	65 ^ك		

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

4 أهداف التنمية للألفية

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز بحلول عام 2015 وعكس اتجاه انتشاره				وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وعكس مدى حدوثها			
معدل الانتعاش		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا		معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا		معدل الانتعاش	
بمعايير الأيتام بالنسبة إلى مدارس غير الأيتام	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة (15-24 عاماً) (٪)	معدل الانتعاش	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا	معدل الانتعاش	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا	معدل الانتعاش	معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا
1995-2001	2002-1996	1999-2002	1999-2002	1999-2002	1999-2002	1999-2002	1999-2002

بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة												
50	34	10	2	0	0	أندورا
78	63	5	1	0	0	إسرائيل
..	ليختنشتاين
100	25	3	1	0	0	مالطا
..	..	1	(.)	0	0	موناكو
0	0	2	1	0	0	سان مارينو
..	..	144	32	البلدان النامية
..	..	192	49	البلدان الأقل نمواً
..	..	57	15	الدول العربية
..	..	137	28	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	..	41	9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	..	188	42	جنوب آسيا
..	..	198	47	إفريقيا جنوب الصحراء
..	..	66	16	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	..	11	3	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)
..	..	9	2	(م ت ا) المرتفعة الدخل
..	..	12	3	تنمية بشرية مرتفعة
..	..	137	29	تنمية بشرية متوسطة
..	..	188	45	تنمية بشرية منخفضة
..	..	9	2	دخل مرتفع
..	..	85	18	دخل متوسط
..	..	197	45	دخل منخفض
..	..	119	26	العالم

a - تمثل البيانات تقديرات متوسطة وقد جمعت من مواقع المراقبة الصحية لاسيما العيادات المتخصصة في متابعة الحوامل قبل الوضع. b - بالنظر إلى محدودية البيانات، يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. لا تتوفر البيانات عن مؤشر آخر متفق عليه في إطار غاية نقص المناعة/الأيدز وهو مؤشر قياس نسبة الشباب بين 15 و24 عاماً القادرين على إدراك طريقتين صحيحتين للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عبر الاتصال الجنسي ورفض المفاهيم الخاطئة عن كيفية انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. كذلك لا تتوفر البيانات عن مؤشري قياس وعي الأشخاص في سن 15-24 عاماً لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والمفاهيم الخاطئة عنهما. لمزيد من التفاصيل، انظر: <http://millenniumindicators.un.org>. c - تشير البيانات إلى الأطفال في سن 10-14 عاماً. d - تشير البيانات إلى حالات الإصابة بالملاريا المصرح عنها لمنظمة الصحة العالمية وقد لا تمثل إلا جزءاً من عدد الإصابات الفعلي بسبب من عدم اكتمال أنظمة الإبلاغ أو عدم كفاية تغطية الخدمات الصحية أو العاملين مجتمعين. بالنظر إلى اختلاف أساليب الكشف عن الحالات المرضية وأنظمة الإبلاغ، يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. e - عدا حالات الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. f - تشير البيانات إلى تفشي الحالات الثابتة للإصابة بالسل بالفحص اللطاخي. g - يجري احتسابها بتقسيم الحالات الجديدة الثابتة للإصابة بالسل بالفحص اللطاخي التي تم الكشف عنها بموجب الأسلوب العلاجي دوتس للكشف عن حالات السل ومعالجتها على التواتر السنوي التقديري لحالات السل الجديدة. قد تتجاوز القيم المحتسبة في بعض الحالات الـ 100 بسبب كثافة الحالات التي يجري اكتشافها في منطقة معينة تنتشر فيها الحالات المزمنة أو المبالغية في التبليغ (كالإحصاء المزدوج) أو المبالغية في التشخيص أو الإقلال في مدى حدوث المرض. h - تشير البيانات إلى حالات السل الجديدة التي تمت معالجتها بنجاح بموجب الأسلوب العلاجي دوتس لكشف حالات السل ومعالجتها في عام 2000. i - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. j - تشير البيانات إلى عام 1999. k - تشمل البيانات الجنسين مجتمعين. l - تقتصر البيانات على شمال السودان. m - بنيت التقديرات على ما تم جمعه من بيانات من عيادات متابعة الحوامل قبل الوضع. n - تشير البيانات إلى عام 1997. o - تشير البيانات إلى عام 1998. p - عدا جمهورية كوريا، انظر شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

المصدر: العومدان 1 و2: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز (UNAIDS)؛ العومدان 3 و4: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونيسف وبرنامج UNAIDS ومنظمة الصحة العالمية؛ الأعمدة 5، 9 و10: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات اليونيسف؛ الأعمدة 6-8 و11-14: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الصحة العالمية.

تضمنين سياسات البلدان وبرامجها مبادئ التنمية المستدامة وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية²

استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون (بالأطنان المترية)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)	إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام للطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر ³	مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)	
		1990	2000		2000	1990
2001	1990	1999	1990	2003	2000	1990
الدول العربية						
..
321	540	3.1	3.2	0.03	1.0	1.0
423	448	31.3	33.0	..	3.8	2.9
106	107	29.4	23.3	0.01	(.)	(.)
1,022	3,570 ^d	3.0	3.2	0.05	0.9	0.8
985	67	8.3	8.8	(.)	0.2	0.2
1,392	1,272	3.4	3.0	..	2.5	2.5
266	601 ^e	0.1	0.1	0.05	25.9	30.0
..	..	0.0 ^f	(.)	0.01	12.0	13.2
..	..	3.3	2.7	(.)	1.8	1.8
354	1,757 ^d	24.9	19.9	0.01	(.)	(.)
435	604	1.3	1.0	0.01	6.8	6.8
1,594 ^e	3,688 ^d	11.7	11.3	0.34	0.7	0.7
23	..	1.1	0.7 ^g	..	0.9	1.0
570	730	1.8	1.6	(.)	3.1	3.0
..	..	0.6	0.7	(.)	(.)	(.)
207	305 ^d	8.5	7.1	0.11	(.)	(.)
86	85 ^d	91.5	28.2	(.)	0.1	(.)
533	432 ^d	4.0	2.5	(.)	3.5	3.6
1,335	2,144	2.0	1.4	0.01	(.)	(.)
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ						
33,923	41,829	2.3	2.1	0.07	17.5	15.6
2,049	2,981	1.0	0.7	0.06	19.4	22.4
5,003	1,457 ^d	1.2	0.9	0.16	58.0	65.2
15	28 ^g	0.5	0.6	0.02	67.6	70.1
1	..	12.9	76.1	76.1
31	64 ^d	14.2	22.6	0.21	83.9	85.8
3,375	6,660	3.3	1.7	0.14	28.9	31.1
0	(.) ^f
1	2 ^d	1.2	0.8	0.05	5.5	5.5
1	2	0.4	0.5	..	88.8	90.3
1 ^e	1
..	34.3	36.6
6,724	24,126 ^d	8.4	5.6	0.07	63.3	63.8
77 ^e	950 ^d	9.4	12.3	0.03	68.2	68.2
41	4 ^h	0.1	0.1	0.10	54.4	56.7
2	4 ^g	0.8	0.8	0.04	37.2	46.1
22	3,167	13.7	13.8	0.05	3.3	3.3
..	..	0.4	0.4	..	36.7	36.2
0	38	0.9	1.1	(.)	44.6	45.5
243	303 ^g	0.6	0.3	0.03	30.2	28.6
..	..	0.1	(.)	0.18	52.9	56.1
(.) ^f	..	0.3	0.3	0.39	38.4	38.4
1,947	3,384	5.4	3.0	0.05	58.7	65.9
9	7 ^d	3.2	4.7	0.12	6.8	7.2
39	16 ^h	0.2	0.1	(.)	52.3	60.2
..	21.7	34.8
..
..	..	6.2	4.6	0.42

تضمن سياسات البلدان وبرامجها مبادئ التنمية المستدامة وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية²

استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون (بالأطنان المترية) ³	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)		إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام للطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نطف)		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر ⁴	مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)		
		1999	1990	1990	2000		2000	1990	
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي									
3,293	2,138	3.8	3.4	7.2	5.3	0.07	12.7	13.7	الأرجنتين
6,231	8,539	1.8	1.4	6.7	5.9	0.06	64.3	67.0	البرازيل
486	256 ⁵	2.8	1.3	7.4	6.5	..	28.4	28.4	الجمهورية الدومينيكية
117	423 ⁶	0.9	0.5	8.1	6.8	(.)	5.8	9.3	السلفادور
2,224	12,037	3.9	3.7	5.5	4.0	0.10	28.9	32.2	المكسيك
3	421	5.2	4.7	0.15	20.5	20.5	أنتيغوا وبربودا
102	416 ⁷	2.0	1.3	9.4	8.1	(.)	7.4	4.5	أوروغواي
207	604	1.9	1.6	4.9	4.9	0.11	38.1	43.1	إكوادور
116	171 ⁸	0.8	0.5	7.2	6.1	0.03	58.8	61.9	باراغواي
12	21	7.6	4.2	0.01	4.7	4.7	بربادوس
28	20 ⁹	2.7	1.6	0.44	59.1	74.7	بليز
180	252	2.9	1.3	6.5	6.0	0.21	38.6	45.6	بنما
77	14 ¹⁰	1.4	0.8	3.9	4.1	0.12	48.9	50.4	بوليفيا
189	801	1.2	1.0	9.5	6.7	0.06	50.9	53.0	بيرو
79	138	19.4	13.9	1.3	1.2	0.06	50.5	54.8	ترينيداد وتوباغو
49	424	4.0	3.3	2.4	2.7	0.80	30.0	35.0	جامايكا
66 ¹¹	57 ¹²	6.0	7.6	0.11	84.1	84.1	جزر البهاما
1 ¹³	..	1.1	0.8	0.23	61.3	66.7	دومينيكا
7	2 ¹⁴	1.4	0.8	0.21	15.4	17.9	سانت فنسنت وجزر غرينادين
3 ¹⁵	6 ¹⁶	2.4	1.6	(.)	11.1	11.1	سانت كيتس ونيفس
3	8 ¹⁷	2.1	1.2	0.09	14.8	23.0	سانت لوسيا
..	..	5.2	4.5	0.04	90.5	90.5	سورينام
576	662	4.2	2.7	5.6	4.5	0.19	20.7	21.0	شيلي
4 ¹⁸	4 ¹⁹	2.2	1.3	0.02	14.7	14.7	غرينادا
265	357	0.9	0.6	7.1	6.3	0.19	26.3	31.2	غواتيمالا
20	19	2.2	1.5	(.)	78.5	80.8	غيانا
3,343	3,343	5.3	5.8	2.3	2.1	0.62	56.1	58.6	فنزويلا
504	778	2.3	3.0	0.15	21.4	18.9	كوبا
145	267 ²⁰	1.6	1.0	11.7	9.1	0.22	38.5	41.6	كوستاريكا
1,165	2,026	1.5	1.6	10.3	7.7	0.08	47.8	49.6	كولومبيا
35	87	0.8	0.7	4.6 ²¹	3.6	0.15	27.0	36.7	نيكاراغوا
169	..	0.2	0.2	7.5	8.7	(.)	3.2	5.7	هايتي
122	..	0.8	0.5	6.0	4.7	0.06	48.1	53.4	هندوراس
جنوب آسيا									
14	4	1.7	0.7	3.3	3.3	الملايدف
5,614 ²²	4,358 ²³	1.1	0.8	5.5	3.8	0.05	21.6	21.4	الهند
..	..	(.)	0.1	(.)	2.1	2.1	أفغانستان
1,666	751	0.7	0.6	4.0	3.4	0.05	3.1	3.6	باكستان
805 ²⁴	195	0.2	0.1	10.8	8.1	0.01	10.2	9.0	بنغلاديش
..	..	0.5	0.2	0.25	64.2	64.2	بوتان
4,205	1,366	4.8	3.9	3.2	3.0	0.05	4.5	4.5	جمهورية إيران الإسلامية
190	209	0.5	0.2	7.8	5.7	0.13	30.0	35.4	سري لانكا
94 ²⁵	20 ²⁶	0.1	(.)	3.7	2.6	0.09	27.3	32.7	نيبال
جنوب أوروبا									
731	3,519	3.1	2.6	5.3	4.6	0.02	13.3	13.0	تركيا
138	240	8.0	6.8	6.3	5.4	0.08	18.6	12.9	قبرص

تضمنين سياسات البلدان وبرامجها مبادئ التنمية المستدامة وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية²

استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون (بالأطنان المترية) ^a	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)		إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام للطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر ^b	مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)		
	2001	1990	1999	1990		2003	2000	1990
..	..	0.3	0.2	21.1	8.7	إفريقيا جنوب الصحراء
98	97	0.4	0.4	4.5	3.7	0.11	32.2	الرأس الأخضر
364	78	0.3	0.1	3.8	3.4	0.04	51.3	السنغال
2	53 ^g	0.8	0.9	3.2	1.7	0.05	64.6	الكاميرون
29	16	0.1	0.1	0.08	1.0	الكونغو
16	6,804	7.9	8.3	4.4	3.7	0.05	7.3	النيجر
9	116 ^d	0.8	0.5	3.6	3.4	0.07	56.0	جنوب إفريقيا
13	14	0.1	(.)	0.21	21.0	أنغولا
39 ^e	33 ^d	0.1	0.1	2.6	1.9	0.17	4.2	أوغندا
..	..	0.1	0.04	13.5	إثيوبيا
54	58	0.2	0.1	2.5	1.9	0.11	24.0	إريتريا
2 ^e	6 ^d	2.4	1.7	0.18	21.9	بنن
20	28	0.1	0.1	0.10	25.9	بوتسوانا
46	43	(.)	(.)	0.05	3.7	بوركينافاسو
32	26	(.)	(.)	0.09	10.1	بوروندي
35	41	0.3	0.2	4.9	5.5	0.08	9.4	تشاد
2	1 ^e	0.1	0.2	4.3	توغو
639	..	(.)	0.1	2.5	4.6	0.05	59.6	جزر القمر
4 ^e	43 ^g	0.1	0.1	0.09	36.8	جمهورية الكونغو الديمقراطية
131	88 ^d	0.1	0.1	1.1	0.9	0.28	43.9	جمهورية إفريقيا الوسطى
..	..	0.1	0.1	0.06	12.4	جمهورية تنزانيا المتحدة
23 ^e	35	0.2	0.3	1.2	1.1	0.31	42.0	رواندا
259	476 ^d	1.4	1.6	3.1	2.5	0.12	49.2	زامبيا
166 ^h	258 ^g	0.8	1.0	3.6	3.9	0.06	22.4	زيمبابوي
..	..	0.6	0.6	28.3	ساحل العاج
1	10 ^d	0.4	0.6	0.03	30.3	سان تومي وبرينسيبي
..	..	0.1	0.1	0.02	14.7	سوازيلند
1	3	2.7	1.6	1.11	66.7	سيراليون
6	10 ^e	3.0	7.1	4.7	3.7	0.03	84.7	سيشيل
6	15	0.2	0.2	0.02	48.1	غابون
36	107	0.3	0.2	5.5	4.3	0.05	27.8	غامبيا
..	..	0.2	0.8	60.5	غانا
35	28	0.2	0.2	0.01	28.2	غينيا-بيساو
..	..	1.5	0.3	62.5	غينيا
169	230	0.3	0.2	1.9	1.7	0.08	30.0	غينيا الاستوائية
..	..	0.1	0.2	0.02	31.3	كينيا
2 ^e	6 ^d	(.)	0.5	ليبيريا
29 ^e	..	(.)	(.)	0.04	10.8	ليسوتو
14 ^e	..	0.1	0.1	0.03	20.2	مالي
51 ⁱ	23 ^g	0.1	0.1	0.11	27.2	مدغشقر
13 ^j	17 ^d	1.2	1.3	0.02	(.)	ملاوي
14	76 ^d	2.1	1.1	0.08	7.9	موريتانيا
14 ⁱ	18 ^d	0.1	0.1	2.5	1.2	0.08	39.0	موريشيوس
24	21 ^d	0.1	..	12.0	10.6 ^e	0.14	9.8	موزامبيق
3,666	934	0.3	0.9	1.2	1.0	0.03	14.8	ناميبيا
..	نيجيريا
0	98,752	9.8	13.3 ^e	1.6	1.4 ^e	0.03	50.4	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
200	145 ^g	1.2	1.1 ^e	5.2	..	0.01	44.6	الاتحاد الروسي
3	5,498 ^d	10.6	13.1 ^e	3.6	2.5 ^e	0.16	34.1	البوسنة والهرسك
52	481 ^d	4.2	6.4 ^e	1.9	..	0.06	13.1	الجمهورية التشيكية
163	..	0.8	1.0 ^e	4.5	1.8 ^e	0.07	12.4	أذربيجان
..	أرمينيا

تضمين سياسات البلدان وبرامجها مبادئ التنمية المستدامة وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية²

استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون (بالأطنان المترية) ¹	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)	إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام للطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نطف)		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر ²	مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)				
		1990	2000		2000	1990			
69	40 ^د	0.5	2.2	6.7	3.2	0.04	36.2	39.0	ألبانيا
53 ^د	2,454 ^د	4.8	5.3 ^د	1.2	..	(.)	4.8	4.6	أوزبكستان
1,007	4,518	7.5	11.5 ^د	1.4	1.5 ^د	0.04	16.5	16.0	أوكرانيا
(.)	190 ^د	11.7	16.1 ^د	2.9	1.5 ^د	0.11	48.7	45.8	إستونيا
0	2,034	5.1	8.6	2.8	1.9	0.04	33.4	31.5	بلغاريا
179	4,939	8.1	9.1	4.0	2.2	0.10	29.7	29.1	بولندا
0	1,230	5.7	9.3 ^د	3.0	1.6 ^د	0.04	45.3	33.0	بيلاروس
19 ^د	141	6.4	6.9 ^د	1.4	1.8 ^د	0.03	8.0	8.0	تركمناستان
23	..	1.5	4.8 ^د	3.1	2.0 ^د	0.01	9.9	9.6	جمهورية مولدوفا
19	766 ^د	1.0	2.8 ^د	4.5	2.0 ^د	0.03	43.7	43.7	جورجيا
186	..	3.6	6.7	3.4	1.9	0.05	28.0	27.4	رومانيا
3	1,979 ^د	7.2	8.1 ^د	3.6	2.3	0.22	45.3	41.5	سلوفاكيا
3	343	7.3	6.1 ^د	5.0	4.2 ^د	0.06	55.0	53.9	سلوفينيا
549	1,449	3.7	12.4	0.03	28.3	28.4	صربيا - مونتينيغرو
28	91 ^د	0.8	3.7 ^د	2.3	1.1 ^د	0.04	2.8	2.7	طاجيكستان
53	118 ^د	1.0	2.4 ^د	5.4	2.6 ^د	0.04	5.2	4.0	قيرغيزستان
524 ^د	1,214	7.4	15.3 ^د	2.2	1.1 ^د	0.03	4.5	3.7	كازاخستان
114	464	4.8	3.5 ^د	4.9	4.0 ^د	0.07	31.9	31.5	كرواتيا
35 ^د	4,736 ^د	2.8	4.8 ^د	4.6	2.3 ^د	0.13	47.1	45.1	لاتفيا
0	4,179	3.8	5.8 ^د	3.9	2.4 ^د	0.10	31.9	31.1	ليتوانيا
47	1,174 ^د	5.6	5.5 ^د	0.07	35.6	35.6	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
1	4,390	5.6	5.6	4.9	3.3	0.07	19.9	19.1	هنغاريا
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع¹									
.. ^ك	.. ^ك	6.0	4.3	7.2	6.5	0.07	40.1	33.8	البرتغال
.. ^ك	.. ^ك	9.3	9.9	7.9	5.7	0.10	10.7	10.5	الدانمرك
.. ^ك	.. ^ك	5.3	5.7	4.4	3.2	0.08	65.9	65.9	السويد
.. ^ك	.. ^ك	9.2	9.9	6.0	4.4	0.20	11.6	10.9	المملكة البريطانية المتحدة
48	722	8.7	7.5	5.1	3.7	0.06	28.9	27.9	النرويج
.. ^ك	.. ^ك	7.6	7.4	7.5	5.6	0.29	47.0	46.0	النمسا
2,805	198,308	19.7	19.3	4.2	3.0	0.17	24.7	24.3	الولايات المتحدة الأمريكية
6	97,723	9.1	8.7	6.1	5.3	0.07	64.0	63.9	اليابان
.. ^ك	.. ^ك	8.2	7.1	6.3	5.2	0.04	27.9	25.6	اليونان
.. ^ك	.. ^ك	10.8	8.5	7.9	4.2	0.01	9.6	7.1	أيرلندا
0	133	7.4	7.9	2.4	2.5	0.10	(.)	(.)	آيسلندا
6	7,416	18.2	15.6	4.3	3.2	..	20.1	20.5	أستراليا
.. ^ك	.. ^ك	9.7	11.1 ^د	6.1	4.0	0.31	30.7	30.7	ألمانيا
.. ^ك	.. ^ك	6.8	5.5	6.4	5.6	0.08	28.8	27.0	إسبانيا
.. ^ك	.. ^ك	7.3	7.0	8.2	6.6	0.08	34.0	33.0	إيطاليا
.. ^ك	.. ^ك	10.2	10.1	4.4	3.7	0.03	22.2 ^د	22.6 ^د	بلجيكا
6 ^د	2,920	5.7	6.4	7.5	6.4	0.20	30.3	29.2	سويسرا
.. ^ك	.. ^ك	6.1	6.3	5.4	4.3	0.13	27.9	26.8	فرنسا
.. ^ك	.. ^ك	11.3	10.6	3.8	2.9	0.08	72.0	71.8	فنلندا
(.)	13,174	14.4	15.4	3.3	2.5	..	26.5	26.5	كندا
.. ^ك	.. ^ك	18.6	25.9	6.4	2.3	0.14	.. ^ك	.. ^ك	لكسمبرغ
0	558	8.1	6.9	3.7	3.2	0.37	29.7	28.2	نيوزيلندا
.. ^ك	.. ^ك	8.5	10.0	5.7	4.1	0.10	11.1	10.8	هولندا

تضمنين سياسات البلدان وبرامجها مبادئ التنمية المستدامة وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية²

استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون (بالأطنان المترية) ^a	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (بالأطنان المترية)		إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام للطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر ^b	مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)		
	2001	1990	1999	1990		2003	2000	1990
بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة								
0	4,560 ^d	10.0	7.4	6.5	5.3	0.15	6.4	4.0
..
0 ^e	3	0.39	46.7	40.0
63	179	8.8	4.6	6.7	3.2	0.01	(.)	(.)
0	6 ^d	0.26
..	..	1.9	1.6	4.6	3.2
..	..	0.2	0.1
..	..	3.7	3.2	3.8	3.5
..	..	2.3	2.0
..	..	2.5	2.2	6.1	4.9
..	..	1.1	0.8	5.2	3.8
..	..	0.8	1.0	2.9	2.5
..	..	7.2	..	2.2
..	..	10.8	10.5	4.9	3.7
..	..	12.3	11.9	4.9	3.8
..	..	10.8	10.5	4.9	3.8
..	..	2.3	1.7	4.0	3.0
..	..	0.4	0.4	4.0
..	..	12.4	11.9	4.9	3.8
..	..	3.2	2.6	4.0	3.1
..	..	1.0	0.7	2.5	2.2
..	..	3.8	3.4	4.5	3.5

a - تجمع منظمة الصحة العالمية البيانات عن مؤشر آخر يندرج ضمن هذه الغاية وهو نسبة السكان الذين يستهلكون الوقود الصلب لنشرها في تقرير الصحة العالمية المقبل. b - تشير إلى نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الأحيائي إلى المساحة الإجمالية. المساحة الإجمالية هي مساحة البلاد الإجمالية بما فيها مساحة الأجسام المائية الواقعة في داخلية البلاد وبعض المجاري المائية الساحلية ما عدا مساحة البحر. تشمل البيانات المتعلقة ببعض الدول أراضي ما وراء البحار. c - تشير البيانات إلى غازات الكلوروفلوروكربون التي تجري مراقبتها بموجب بروتوكول مونتريال حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتقاس بالأطنان المترية مضروبة بعامل دليل استنزاف الأوزون (ODP). d - تشير البيانات إلى عام 1989. e - ترجع البيانات إلى عام 2000. f - تشير البيانات إلى عام 1998. g - تشير البيانات إلى عام 1991. h - تشير البيانات إلى عام 1992. i - تشير البيانات إلى عام 1999. j - ما عدا جمهورية كوريا: انظر شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. k - لا تتوفر البيانات عن كل من البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على حدة. يضم الإتحاد الأوروبي في عضويته النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة البريطانية المتحدة. بلغت التقديرات لمجموعة البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي 170,331.4 طن متري مضروب بعامل دليل استنزاف الأوزون عام 1990 و 2,317.1 طن متري مضروب بعامل دليل استنزاف الأوزون عام 2001. l - بما في ذلك لوكسمبورغ. m - متضمنة في البيانات المتعلقة ببلجيكا.

المصدر: العمودان 1 و 2: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة: العمود 3: مركز مراقبة الحفاظ على البيئة في العالم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية: العمودان 4 و 5: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي، احتسب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمودان 6 و 7: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين معاهدة الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ ومركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون: احتسب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمودان 8 و 9: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات أمانة الأوزون التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تحسين ظروف العيش لما لا يقل
عن مئة مليون شخص من
السكان القاطنين في أحياء
الفقراء، بحلول عام 2020
سكان الحضر الذين لديهم فرص
الحصول على صرف صحي محسن
(%)

تخفيض عدد الأشخاص من دون فرص الحصول المستدام
على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015

السكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة

الحضر (%)		الريف (%)	
2000	1990	2000	1990
الدول العربية			
100	..	97	..
100	100	100	99
..
..
99	..	94	..
97	97	72	72
98	..	94	..
87	87	86	86
..
93	..	96	..
..
86	88	98	94
100	..	100	..
89	69	74	..
96	96	92	91
99	..	100	..
98	98	41	41
..
100	..	100	..
100	96	99	97
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ			
69	56	94	99
93	85	91	93
69	66	90	92
92	92	88	88
100	..	100	..
..
96	95	95	87
..
..	..	100	..
98	..	94	..
..
..
76	..	97	..
99	..	100	..
67	..	61	..
95	..	95	..
100	100	100	100
100	..	63	..
75	..	43	..
82	52	95	86
56	..	54	..
54	..	82	..
..
46	..	77	..
84	..	89	..
..
..
..

تحسين ظروف العيش لما لا يقل
عن مئة مليون شخص من
السكان القاطنين في أحياء
الفقراء، بحلول عام 2020
سكان الحضر الذين لديهم فرص
الحصول على صرف صحي محسن
(%)

تخفيض عدد الأشخاص من دون فرص الحصول المستدام
على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015

السكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة

الحضر (%)		الريف (%)	
2000	1990	2000	1990
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي			
..	87	..	97
84	82	95	93
70	70	90	92
89	87	91	88
88	87	95	90
98	..	95	..
95	..	98	..
92	88	90	82
94	96	93	80
100	..	100	..
71	..	100	..
99	..	99	..
86	73	95	91
79	77	87	88
..
99	99	98	98
100	..	98	..
86	..	100	..
..
..
..
99	..	93	..
96	98	99	98
96	..	97	..
83	82	98	88
97	..	98	..
71	..	85	..
99	..	95	..
89	..	99	..
96	96	99	98
95	97	91	93
50	33	49	59
93	88	95	89
جنوب آسيا			
100	..	100	..
61	44	95	88
25	..	19	..
95	77	95	96
71	81	99	99
65	..	86	..
86	..	98	..
97	94	98	91
73	69	94	93
جنوب أوروبا			
97	97	81	83
100	100	100	100

تحسين ظروف العيش لما لا يقل
عن مئة مليون شخص من
السكان القاطنين في أحياء
الفقراء، بحلول عام 2020
سكان الحضر الذين لديهم فرص
الحصول على صرف صحي محسن
(%)

تخفيض عدد الأشخاص من دون فرص الحصول المستدام
على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015

السكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة

الحضر (%)		الريف (%)	
2000	1990	2000	1990
إفريقيا جنوب الصحراء			
95	..	64	..
94	86	92	90
92	97	78	78
14	..	71	..
79	71	70	65
93	93	99	99
70	..	34	..
93	..	80	81
33	24	81	80
66	..	63	..
46	46	74	..
88	87	100	100
39	..	66	..
68	65	91	96
81	70	31	..
69	71	85	82
98	98	98	97
54	..	89	..
38	38	89	71
99	84	90	76
12	..	60	..
99	86	88	88
71	70	100	99
71	70	92	97
..
..
88	..	75	..
..
55	..	95	..
41	..	80	..
74	56	91	85
95	87	79	..
94	94	72	72
60	..	45	..
96	91	88	91
..
72	..	88	..
93	95	74	65
70	70	85	85
96	96	95	90
44	44	34	34
100	100	100	100
68	..	81	..
96	84	100	98
66	69	78	83
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة			
..	..	100	..
..
..
90	..	93	..
..

تحسين ظروف العيش لما لا يقل
عن مئة مليون شخص من
السكان القاطنين في أحياء
الفقراء، بحلول عام 2020
سكان الحضر الذين لديهم فرص
الحصول على صرف صحي محسن
(%)

تخفيض عدد الأشخاص من دون فرص الحصول المستدام
على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015

السكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة

الحضر (%)		الريف (%)				
2000	1990	2000	1990	2000	1990	
99	..	99	..	95	..	ألبانيا
97	..	94	..	79	..	أوزبكستان
100	..	100	..	94	..	أوكرانيا
93	إستونيا
100	..	100	..	100	..	بلغاريا
..	بولندا
..	..	100	..	100	..	بيلاروس
..	تركمانستان
100	..	97	..	88	..	جمهورية مولدوفا
100	..	90	..	61	..	جورجيا
86	..	91	..	16	..	رومانيا
100	..	100	..	100	..	سلوفاكيا
..	100	100	100	100	100	سلوفينيا
100	..	99	..	97	..	صربيا - مونتينيغرو
97	..	93	..	47	..	طاجيكستان
100	..	98	..	66	..	قيرغيزستان
100	..	98	..	82	..	كازاخستان
..	كرواتيا
..	لاتفيا
..	ليتوانيا
..	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
100	100	100	100	98	98	هنغاريا
بلدان منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع^د						
..	البرتغال
..	..	100	..	100	..	الدانمرك
100	100	100	100	100	100	السويد
100	100	100	100	100	100	المملكة البريطانية المتحدة
..	100	100	100	100	100	النرويج
100	100	100	100	100	100	النمسا
100	100	100	100	100	100	الولايات المتحدة الأمريكية
..	اليابان
..	اليونان
..	آيرلندا
..	آيسلندا
100	100	100	100	100	100	أستراليا
..	ألمانيا
..	إسبانيا
..	إيطاليا
..	بلجيكا
100	100	100	100	100	100	سويسرا
..	فرنسا
100	100	100	100	100	100	فنلندا
100	100	100	100	99	99	كندا
..	لكسمبرغ
..	..	100	100	نيوزيلندا
100	100	100	100	100	100	هولندا

تحسين ظروف العيش لما لا يقل
عن مئة مليون شخص من
السكان القاطنين في أحياء
الفقراء، بحلول عام 2020
سكان الحضر الذين لديهم فرص
الحصول على صرف صحي محسن
(%)

تخفيض عدد الأشخاص من دون فرص الحصول المستدام
على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015

السكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة

		الحضر (%)		الريف (%)	
2000	1990	2000	1990	2000	1990
بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة					
100	..	100	..	100	..
..
..
..
100	100	100	100	100	100
100	..	100	..	100	..
77	..	92	..	69	..
71	..	82	..	55	..
96	..	94	..	76	..
73	..	93	..	67	..
86	..	94	..	65	..
68	52	95	90	81	66
74	75	83	86	44	39
..	..	99	..	82	..
..
..
..
77	..	94	..	73	..
77	72	83	86	53	47
..
82	..	95	..	70	..
72	58	90	..	69	..
85 ^c	..	95 ^c	..	71 ^c	..

a - أعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT)، تقديرات السكان القاطنين في أحياء الفقراء باستخدام مؤشرات عدة: شريحة سكان الحضر الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة، شريحة سكان الحضر الذين لديهم إمكانية الحصول المستدام على صرف صحي محسن، مؤشر اكتظاظ السكان ومؤشر تحميلية المساكن. تصدر قريبا التقديرات المتعلقة بمؤشر آخر يضاف إلى المؤشرات السابقة الذكر وهو نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على ملك ثابت. b - ما عدا جمهورية كوريا؛ انظر شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. c - تشير البيانات إلى المجموع المركب العالمي بحسب اليونسف (2003b).

المصدر: الأعمدة 1-6: الأمم المتحدة 2003a بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية.

تطوير نظام مالي وتجاري منفتح، غير تمييزي، مبني على القواعد ومتوقع المسلك

مساعدات التنمية الرسمية الثنائية غير المفيدة (% من المجموع)		مساعدات التنمية الرسمية للخدمات الاجتماعية (% من المجموع) ^b		للبلدان الأقل نمواً (كثافة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة) ^c		صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزعة كنسبة من إجمالي الدخل القومي		
2001	1990	2001/00	1997/96	2001	1990	2001	1990 ^d	
58	..	3	6	0.11	0.17	0.25	0.24	البرتغال
93	0	9	10	0.33	0.37	1.03	0.94	الدانمرك
86	87	14	11	0.22	0.35	0.81	0.91	السويد
94	..	27	24	0.11	0.09	0.32	0.27	المملكة البريطانية المتحدة
99	61	9	13	0.28	0.52	0.83	1.17	النرويج
..	32	21	5	0.05	0.07	0.29	0.25	النمسا
..	..	22	23	0.02	0.04	0.11	0.21	الولايات المتحدة الأمريكية
81	89	7	3	0.04	0.06	0.23	0.31	اليابان
17	..	5	17	0.02	..	0.17	..	اليونان
100	..	21	(.)	0.17	0.06	0.33	0.16	أيرلندا
59	33	19	8	0.05	0.06	0.25	0.34	أستراليا
85	62	10	10	0.06	0.12	0.27	0.42	ألمانيا
69	..	12	14	0.03	0.04	0.30	0.20	إسبانيا
8	22	6	7	0.04	0.13	0.15	0.31	إيطاليا
90	..	15	11	0.12	0.19	0.37	0.46	بلجيكا
96	78	11	9	0.10	0.14	0.34	0.32	سويسرا
67	64	0.08	0.19	0.32	0.60	فرنسا
87	31	12	6	0.09	0.24	0.32	0.65	فنلندا
32	47	19	6	0.03	0.13	0.22	0.44	كندا
..	..	21	..	0.26	0.08	0.82	0.21	لكسمبورغ
..	100	8	..	0.07	0.04	0.25	0.23	نيوزيلندا
91	56	22	12	0.25	0.30	0.82	0.92	هولندا
79	68	15	9	0.05	0.09	0.22	0.33	لجنة مساعدات التنمية

ملاحظة: يورد هذا الجدول بيانات عن البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

a - تشمل التدفقات المتعددة الأطراف التي تفسح المجال للمساهمات بواسطة المنظمات المتعددة الأطراف والتي تحسب بالاستناد إلى التوزيع الجغرافي للمساعدات الموزعة خلال العام المرجعي. b - تشير البيانات إلى متوسط الأعوام المحددة. c - تتضمن البيانات المتعلقة بكل من البلدان على حدة (ما عدا متوسط لجنة مساعدات التنمية) الإعفاءات من الديون غير مساعدات التنمية الرسمية. المصدر: الأعمدة 1-8: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ احتسبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المجموع المركب.

مساعدات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للزراعة المحلية (% من إجمالي الناتج المحلي)

مساعدات التنمية الرسمية الممنوحة للمساهمة في بناء القدرة التجارية (%)		متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على الواردات من الدول النامية (%)		واردات البلدان المتقدمة المعفاة من الرسوم الجمركية (%)		2001	1990	
2001	1990	2000	1996	2000	1996			
..	65	49	1.4	2.1	الاتحاد الأوروبي
..	66	77	1.2	..	الجمهورية التشيكية
..	..	6	7	1.3	2.9	المكسيك
..	..	10	11	1.4	3.2	النرويج
2	0.9	1.2	الولايات المتحدة الأمريكية
..	1.4	1.7	اليابان
..	1.6	4.6	آيسلندا
..	0.3	0.8	أستراليا
..	1.0	..	بولندا
..	4.3	4.2	تركيا
..	0.9	..	سلوفاكيا
..	1.9	3.1	سويسرا
..	0.7	1.7	كندا
..	4.7	9.4	كوريا
..	0.3	0.5	نيوزيلندا
..	1.4	..	هنغاريا
1.3	1.9							منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

a - لا تتوفر البيانات عن كل من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حدة. يضم الاتحاد الأوروبي في عضويته: النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة البريطانية المتحدة. انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد في عام 1995 وهي بالتالي غير متضمنة في بيانات عام 1990.

المصدر: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ احتسبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المجموع المركب.

سدّ الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية

مساعدات التنمية الرسمية أو المعونة الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية (% من إجمالي الدخل القومي)		مساعدات التنمية الرسمية التي تلقتها البلدان المحاطة باليابسة (% من إجمالي الدخل القومي)		
2001	1990	2001	1990	
0.2	3.9	12.8	16.4	النيجر
0.5	1.5	4.3	..	أذربيجان
13.1	31.7	9.7	..	أرمينيا
4.5	10.9	1.4	..	أوزبكستان
..	3.5	14.1	15.8	أوغندا
1.3	1.3	17.5	15.0	إثيوبيا
7.2	13.3	0.9	1.1	باراغوي
25.0	..	10.8	16.5	بوتان
0.0	0.2	0.6	4.0	بوتسوانا
2.9	7.7	15.7	12.0	بوركينافاسو
0.0	0.4	19.3	23.6	بوروندي
..	..	9.4	11.8	بوليفيا
..	..	1.2	..	تركمستان
14.4	25.4	11.2	18.2	تشاد
0.7	6.5	7.9	17.1	جمهورية إفريقيا الوسطى
..	..	14.5	17.3	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	0.1	17.3	11.3	رواندا
12.4	17.3	10.7	16.0	زامبيا
22.2	22.1	1.8	4.0	زيمبابوي
..	..	2.3	5.7	سوازيلند
63.7	..	15.5	..	طاجيكستان
8.5	12.2	12.9	..	قيرغيزستان
17.0	29.0	0.7	..	كازاخستان
90.5	104.2	5.5	13.8	ليسوتو
2.6	8.2	13.9	20.0	مالي
3.4	5.3	7.3	..	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
2.6	3.4	23.4	27.4	ملاوي
0.0	0.0	20.6	..	منغوليا
3.4	19.9	6.7	11.5	نيبال
2.4	10.1	6.4	6.0	جميع البلدان المحاطة باليابسة
3.1	6.6			
16.0	61.4			
32.0	55.1			
15.2	30.6			
1.5	3.7			
0.5	0.7			
..	..			
17.6	36.0			
0.0	0.1			
0.5	3.8			
51.6	..			
..	..			
..	..			
4.4	5.9			
0.9	2.6			جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية
8.8	15.3			الأقل نموا
0.1	0.1			دخل المرتفع
1.5	4.8			دخل متوسط

المصدر: العمودان 1 و2: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ احتسبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المجموع المركب.

ايجاد حل شامل لديون البلدان النامية من خلال تدابير فُطرية ودولية

التخفيف من حدة الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^a	مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات)		التخفيف من حدة الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^a	مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات)	
	2001	1990		2001	1990
..	20.8	7.3	بيرو
..	3.8	15.6	ترينيداد وتوباغو
..	16.8	27.0	جامايكا	..	14.7
..	11.9	6.0	دومينيكا	..	19.5
..	6.9	3.1	سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	13.5	3.4	سانت كيتس ونيفس	..	2.1
..	6.9	2.1	سانت لوسيا	.. ^{de}	3.2
..	سورينام	.. ^{de}	..
..	5.2	18.1	شيلي
..	5.4 ^c	3.1	غرينادا	..	21.9
..	8.5	11.6	غواتيمالا
1,030 ^{dh}	8.0	20.6 ^b	غيانا	.. ^{de}	6.3
..	20.9	19.6	فنزويلا	..	13.4
..	كوبا	..	5.4 ^c
..	8.2	22.0	كوستا ريكا	..	6.8
..	28.1	34.5	كولومبيا	..	40.5
4,500 ^{dh}	22.2 ^f	2.3 ^f	نيكاراغوا	..	8.8
..	4.5	7.1 ⁱ	هايتي
900 ^{dh}	5.7 ^f	33.0 ^f	هندوراس
جنوب آسيا			..	4.2	10.6
..	4.3	4.0	الملايدف	..	13.3
..	12.6	29.2	الهند	..	13.8
..	أفغانستان	..	7.1
..	21.3	25.1	باكستان	..	7.9
..	9.0	37.5	بنغلاديش
..	3.3	5.3	بوتان	..	7.9
..	4.1	1.3	جمهورية إيران الإسلامية	..	2.7 ^c
..	9.2	14.8	سري لانكا
..	6.2	14.7	نيبال
جنوب أوروبا		
..	24.6	29.9	تركيا	.. ^{de}	9.0
إفريقيا جنوب الصحراء			..	7.1 ^c	10.6
..	7.0	8.9	الرأس الأخضر	..	1.1
850 ^{dh}	9.3 ^f	18.3 ^f	السنغال	..	1.5
2,000 ^{dh}	9.9 ^f	14.7 ^f	الكاميرون	..	6.5
.. ^{de}	3.3	32.2	الكونغو	..	1.1
900 ^{dh}	6.6 ^f	6.6 ^f	النيجر
..	6.8	(.)	جنوب إفريقيا	..	3.6
.. ^{de}	26.0	7.1	أنغولا	..	7.9
1,950 ^{dh}	9.7 ^f	56.9 ^f	أوغندا	.. ^{de}	2.8
1,930 ^{dh}	20.6 ^f	33.7 ^f	إثيوبيا
..	4.5	(.) ^b	إريتريا
460 ^{dh}	10.0 ^f	9.2 ^f	بنن	..	48.6
..	1.7	4.4	بوتسوانا	..	28.6
930 ^{dh}	11.0 ^h	7.8 ^h	بوركينافاسو	..	6.6
.. ^{de}	36.3	41.7	بوروندي	..	7.4
260 ^{dh}	10.0 ^f	3.8 ^f	تشاد	..	14.1
.. ^{de}	5.9	11.5	توغو
.. ^{de}	5.6	2.4	جزر القمر
.. ^{de}	(.)	12.7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	30.3
.. ^{de}	11.5	12.5	جمهورية إفريقيا الوسطى	.. ^g	22.0
3,000 ^{dh}	7.3 ^{ik}	31.3 ^{ik}	جمهورية تنزانيا المتحدة	..	8.3
800 ^{dh}	7.6 ^f	10.6 ^f	رواندا	..	4.3 ^c
3,850 ^{dh}	13.4 ^f	14.6 ^f	زامبيا	..	24.5
..	3.4	19.4	زيمبابوي	..	11.2
..	بوليفيا	2,060 ^{dh}	16.1 ^f
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ			33.5 ^f
..	الصين
..	الفلبين
..	إندونيسيا
..	بابوا غينيا الجديدة
..	بالو
..	تايلند
..	توفالو
..	تونغا
..	جزر سليمان
..	جزر مارشال
..	جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية
..	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
..	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	ساموا (الغربية)
..	فانواتو
..	فيجي
..	فييت نام
..	كمبوديا
..	كيريباتي
..	ماليزيا
..	منغوليا
..	ميانمار
..	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
..	نورو
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		
..	الأرجنتين
..	البرازيل
..	الجمهورية الدومينيكية
..	السلفادور
..	المكسيك
..	أنتيغوا وبربودا
..	أوروغواي
..	إكوادور
..	باراغواي
..	بربادوس
..	بلين
..	بنما
..	بوليفيا

إيجاد حل شامل لديون البلدان النامية من خلال تدابير قُطرية ودولية

التخفيف من حدة الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^د	مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات)		التخفيف من حدة الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^د	مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات)	
	2001	1990		2001	1990
..	4.7	..	800 ^د ه	8.1	19.1
..	13.7	..	200 ^د ه	21.3	28.7
..	2.9	(.) ^ب	..	2.5	5.6
..	5.9	..	950 ^د ه	74.3 ^د	10.1 ^د
..	10.3	2.1	7.8
..	8.5	33.4	..	13.6	4.8
..	90 ^د ه	13.8 ^د	21.8 ^د
بلدان منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع ^ب	3,700 ^د ه	8.9 ^د	34.9 ^د
..	2.6	0.4	790 ^د ه	0.7 ^د	22.1 ^د
..	800 ^د ه	9.2 ^د	19.6 ^د
..	11.0	15.3	..	0.1	11.5
..	9.5	16.1	.. ^د ه	11.4	28.6
..	8.6	13.8	.. ^د ه	0.6	..
..	6.4	12.0	..	12.4	4.2
..	19.7	20.4	895 ^د ه	4.5 ^د	14.7 ^د
..	11.0	17.9	1,500 ^د ه	3.4 ^د	44.4 ^د
..	9.0	11.3	1,000 ^د ه	15.5 ^د	28.0 ^د
..	9.5	13.7	1,100 ^د ه	16.5 ^د	28.8 ^د
..	4.7	7.3
..	4,300 ^د ه	2.7 ^د	17.3 ^د
..
..	11.5	22.3
..	10.2	15.3
..	12.9	19.7
..	12.0	..
..	18.3	..
..	11.1	15.0	..	4.4	..
..	11.4	23.4	..	4.7	..
..	8.1	..
..	3.1	0.9
..	20.6	..
..	6.5	..
..	0.9	(.) ^ب
..	15.5	18.6
..	11.5	4.4
..	2.7	..
..	(.)
..	15.3	..
..	8.1	..
..	13.7	(.)
..	6.2	..
..	2.0	..
..	6.3	(.) ^ب
..	12.0	..

ملاحظة: يستثنى الجدول البلدان ذات الدخل المرتفع (كما يعرفها البنك الدولي؛ انظر تصنيف البلدان) لعدم توفر مؤشرات الديون الخاصة بها.

a - هذه البيانات هي اعتباراً من مارس/آذار 2003. مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي آلية إعفاء من الديون يشرف عليها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي وقد أعفى بموجبها الدائنون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من ديونها منذ عام 1996. في مارس/آذار 2003، بلغت دولة نقطة القرار وبلغت 8 منها الإتمام (انظر تعريف المصطلحات الإحصائية). b - تشير البيانات إلى عام 1992. c - تشير البيانات إلى عام 2000. d - البلد مشمول بمبادرة الأمن للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. e - لم تبلغ نقطة القرار والإتمام في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. f - استُخرجت البيانات من تحاليل إمكانية تحمل الدين التي أجريت في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. تقتصر التقديرات الحالية المتعلقة بهذه البلدان على الديون الحكومية والديون المكفولة من الحكومة. تستثنى الأرقام المتعلقة بالصادرات وحالات العمال. g - بلغت نقطة الإتمام في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. h - بلغت نقطة القرار في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. i - تشير البيانات إلى عام 1991. j - سوف تضمن التقديرات المتعلقة بالمساعدات الممنوحة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تقرير البنك الدولي المقبل. k - تقتصر البيانات على الجزء الرئيسي من تنزانيا.

المصدر: العمودان 2 و1: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ احتسب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 3: البنك الدولي 2003b.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الفرص المواتية للعمل، إمكان الحصول على الأدوية وتقانات جديدة

تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات	
أجهزة الحاسوب الخاصة (لكل مئة شخص)		مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)		المشركون في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة (%)		البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24)		البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24)		البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24)	
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990
الدول العربية													
..	..	1.8	..	17.9	4.1 ^d
3.3	..	4.5	..	29.6	7.2	100-95
13.5	2.9 ^e	31.5	..	95.6	22.4	100-95
15.4	..	20.3	..	72.8	20.2	100-95
0.7	0.1	0.6	..	6.4	3.2	100-95	..	46	..	14	..	39	..
..	..	0.4	..	11.8	4.8	100-95
1.6	..	0.4	0.0	11.5	4.1	94-80
0.4	..	0.2	..	1.8	0.3	49-0
..	..	(.)	..	0.4 ^c	0.2	49-0
..	2.9	3.9	94-80
12.0	0.5	8.8	..	59.4	20.0	100-95
1.4	..	1.4	..	20.4	1.6	79-50	16 ^c	31	15 ^c	32	15 ^c	31	..
6.3	2.4	1.3	..	25.8	7.8	100-95
0.2	..	0.1	..	3.0	1.1	79-50
2.6	0.3	4.1	..	14.9	3.8	79-50
1.1	0.2	0.5	..	2.0	1.1	94-80
3.2	0.2	4.6	..	21.3	6.1	94-80
16.4	..	6.6	..	56.8	19.8	100-95
7.5	..	7.8	..	41.6	15.5	94-80
1.5	..	0.9	..	14.7	3.0	94-80	14 ^c	..	37 ^c	..	20 ^c
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ													
1.9	(.)	2.6	..	24.8	0.6	94-80	..	1	..	1	3 ^e	3	..
2.2	0.3	2.6	..	19.2	1.0	79-50	17	13	23	19	19	15	..
1.1	0.1	1.9	..	6.6	0.6	94-80	..	9 ^e	..	9 ^e	..	9 ^e	..
5.7	..	0.9	..	1.4	0.8	94-80
..	100-95
7.3	1.1 ^d	10.2	..	65.9	14.3	100-95
2.8	0.4	5.8	0.0	22.2	2.5	100-95	7 ^e	4	6 ^e	4	7 ^e	4	..
..	..	10.0	..	6.5	1.3	94-80
1.4	..	2.8	..	11.2	4.6	100-95
3.9	..	0.5	..	1.9	1.5	94-80
4.6	(.)	1.6	0.0	8.6	1.1	94-80
..
48.1	3.7	52.1	(.)	110.6	30.8	100-95	12	10	8	6	10	7	..
..	..	0.0	..	2.1	2.5
0.3	..	0.2	..	1.5	0.2	79-50
0.6	..	1.7	..	7.2	2.6	100-95
50.8	6.6	41.2	0.2 ^f	119.6	36.3	100-95	4 ^e	4 ^e	6 ^e	4 ^e	5 ^e	4 ^e	..
0.1	..	2.7	..	3.5	1.8
4.6	..	1.8	..	21.1	5.8	100-95
0.9	(.) ^e	1.2	..	5.3	0.1	94-80
0.1	..	0.1	..	1.9	(.)	49-0
1.0	..	2.3	..	4.8	1.7	79-50
12.6	0.8	27.3	(.) ^e	51.2	9.4	79-50
1.5	1.7	13.3	3.2	79-50
0.1	..	(.)	..	0.6	0.2	79-50
..	..	4.3	..	8.7	2.5	100-95
..	29.0	13.3 ^f	100-95
38.7	4.7	38.7	0.1 ^f	143.9	47.5	..	14	4	9	3	11	3	..

تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)		المشركون في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة (%) ^{b/}		وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تأمين وظائف مرضية ومغلة للشباب والسعي من أجل تطبيقها				
أجهزة الحاسوب الخاصة (لكل مئة شخص)		مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)		المشركون في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة (%) ^{b/}		البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر (15-24) ^{a/})				
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	ذكور	إناث	المجموع		
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي												
8	0.7	10.1	(.) ^{a/}	41.6	9.3	79-50	31	12	33	16	32	13
6.3	0.3	4.7	(.) ^{a/}	38.5	6.5	49-0	15	7	22	7	18	7
..	..	2.1	..	25.7	4.8	79-50	16 ^e	..	34 ^a	..	23 ^e	..
2.2	..	2.3	..	23.6	2.4	94-80	14 ^c	15 ^f	10 ^e	14 ^f	13 ^e	15 ^f
6.9	0.8	3.6	(.) ^{a/}	35.4	6.6	94-80	4	5 ^f	5	6 ^f	4	5 ^f
..	..	9.0	..	80.4	17.4 ^b	79-50
11.0	..	11.9	..	43.8	13.4	79-50	29	23	42	28	34	25
2.3	0.2 ^f	2.6	(.) ^{a/}	17.0	4.8	49-0	15	6	27	12	20	8
1.4	..	1.1	..	25.5	2.7	49-0	12	15	17	17	14	16
9.3	..	5.6	..	67.9	28.1	100-95	18 ^c	22	27 ^c	41	22 ^c	31
13.4	..	7.3	..	30.2	9.2	94-80	15 ^c	..	35 ^c	..	23 ^c	..
3.8	..	4.1	..	29.4	9.3	94-80	25 ^e	26 ^f	37 ^e	41 ^f	29 ^e	31 ^f
2.1	0.2 ^f	2.2	..	15.8	2.8	79-50	7 ^e	3	10 ^e	9	9 ^e	5
4.8	..	7.7	..	13.7	2.6	79-50	13	13	14	20	15 ^f	16
6.9	0.4 ^f	9.2	..	43.7	14.1	79-50	22 ^c	33	31 ^c	43	25 ^c	36
5.0	..	3.8	..	44.9	4.5	100-95	24 ^c	20 ^f	46 ^c	43 ^f	34 ^c	30 ^f
..	..	5.5	..	59.7	28.1	94-80	11 ^c	..	22 ^c	..	16 ^c	..
7.7	..	11.6	..	39.8	16.4	94-80
11.3	..	4.8	..	29.2	12.4	94-80	..	33 ^f	..	43 ^f	..	36 ^f
17.5	..	7.9	..	53.7	19.7 ^b	79-50
14.6	..	8.2	..	33.4	9.7 ^b	79-50	38 ^f	..	52 ^f	..	44 ^f	..
4.5	..	3.3	..	37.4	9.2	100-95	94 ^c	29	58 ^c	46	84 ^c	37
10.6	0.9	20.1	(.) ^{a/}	57.5	6.7	94-80	17	13	22	12	19	13
13.0	..	5.2	0.0	39.2	17.8	100-95	..	28 ^f	..	27 ^f	..	27 ^f
1.3	..	1.7	..	16.2	2.1	79-50	3 ⁱ	3 ^e	4 ⁱ	6 ^e	3 ⁱ	4 ^e
2.6	..	10.9	..	17.8	2.0	49-0	..	21 ^d	..	38 ^d	..	27 ^d
5.3	1.0	4.7	(.) ^{a/}	37.3	7.7	94-80	20	20	28	18	23	19
2.0	..	1.1	..	5.2	3.1	100-95
17.0	..	9.3	(.) ^{a/}	30.5	10.1	100-95	12	8	16	10	13	8
4.2	0.9 ^e	2.7	..	24.9	6.9	94-80	32 ^e	23	41 ^e	31	36 ^e	27
2.5	..	1.4	..	5.9	1.3	49-0	20	9	20	17	20	11
..	..	0.4	2.1	0.7	0-49
1.2	..	1.4	..	8.4	1.7	49-0	7 ^c	9 ^f	8 ^c	15 ^f	7	11 ^f
جنوب آسيا												
2.2	..	3.6	0.0	16.8	2.9	79-50
0.6	(.)	0.7	(.) ^{a/}	4.4	0.6	49-0
..	0.1	0.2	79-50
0.4	0.1	0.3	..	2.9	0.8	79-50	11 ^e	6	29 ^e	1	13 ^e	5
0.2	..	0.1	..	0.8	0.2	79-50	11 ^e	3 ^e	10 ^e	2 ^e	11 ^e	3 ^e
1.0	..	0.7	..	2.6	0.4	94-80
7.0	..	1.6	..	20.1	4.0	94-80
0.9	(.)	0.8	..	0.8	0.7	100-95	20 ^e	23	31 ^e	47	24 ^e	33
0.4	..	0.3	0.0	1.4	0.3	49-0
جنوب أوروبا												
4.1	0.5	6	..	58.1	12.2	100-95	21	17	18	15	20	16
24.7	0.9	21.8	0.1 ^d	108.7	42.4	100-95	4	..	10	..	7	..

10 أهداف التنمية للألفية

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الفرص المواتية للعمل، إمكان الحصول على الأدوية وتقانات جديدة

تعميم منافع التقانة الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		محمولة في الدول النامية		الفرص المتاحة للأدوية الجوهريّة بأسعار		محمولة في الدول النامية		وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تأمين وظائف مرضية ومغلة للشباب والسعي من أجل تطبيقها		البيطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) ^د		المجموع		إفريقيا جنوب الصحراء	
أجهزة الحاسوب الخاصّة (لكلّ مئة شخص)		مستخدمو الإنترنت (لكلّ مئة شخص)		المشركون في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي (لكلّ مئة شخص)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة بأسعار محمولة (%) ^د		البيطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) ^د		البيطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) ^د		المجموع			
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990		
6.9	..	2.7	..	21.5	2.4	94-80	الرأس الأخضر	
1.9	0.2	1.0	..	5.6	0.6	79-50	السنغال	
0.4	..	0.3	..	2.7	0.3	79-50	الكاميرون	
0.4	..	(.)	..	5.5	0.7	79-50	الكونغو	
0.1	..	0.1	..	0.2	0.1	79-50	..	1	..	(.)	1	النيجر	
7.0	0.7	6.5	(.) ^د	35.3	9.4	94-80	58 ^د	..	53 ^د	..	56 ^د	جنوب إفريقيا	
0.1	..	0.1	..	1.2	0.8	49-0	أنغولا	
0.3	..	0.3	..	1.4	0.2	79-50	أوغندا	
0.1	..	(.)	..	0.5	0.3	79-50	إثيوبيا	
0.2	..	0.2	..	0.8	0.4 ^د	79-50	إريتريا	
0.2	..	0.4	2.9	0.3	..	79-50	بنن	
3.9	..	3.0	0.0	27.3	2.1	94-80	38 ^د	..	47 ^د	..	43 ^د	بوتسوانا	
0.1	(.)	0.2	..	1.1	0.2	79-50	بوركينافاسو	
..	..	0.1	0.0	0.7	0.1	49-0	بوروندي	
0.2	..	0.1	..	0.4	0.1	49-0	تشاد	
2.6	..	3.2	0.0	3.6	0.3	79-50	توغو	
0.6	(.)	0.3	..	1.2	0.8	94-80	جزر القمر	
..	..	(.)	..	0.3	0.1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
0.2	..	0.1	..	0.5	0.2	79-50	جمهورية إفريقيا الوسطى	
0.4	..	0.3	..	1.7	0.3	79-50	جمهورية تنزانيا المتحدة	
..	..	0.3	..	1.1	0.2	49-0	رواندا	
0.7	..	0.2	..	2.0	0.8	79-50	زامبيا	
1.7	(.)	0.9	..	5.1	1.3	79-50	زيمبابوي	
0.7	..	0.4	..	6.3	0.6	94-80	ساحل العاج	
..	..	6.0	..	3.6	1.9	49-0	سان تومي وبرينسيبي	
..	..	1.4	..	8.5	1.7	100-95	سوازيلند	
..	..	0.1	..	1.0	0.3	49-0	سيراليون	
14.7	..	11.0	..	80.0	12.4	94-80	سيشيل	
1.2	..	1.3	..	23.4	2.2	49-0	غابون	
1.3	..	1.3	..	6.7	0.7	94-80	غامبيا	
0.3	(.)	0.2	..	2.1	0.3	49-0	غانا	
..	..	0.3	..	1.0	0.6	49-0	غينيا-بيساو	
0.4	..	0.2	..	1.1	0.2	94-80	غينيا	
0.5	..	0.2	..	4.7	0.4	49-0	غينيا الاستوائية	
0.6	(.)	1.6	..	3.0	0.8	49-0	كينيا	
..	..	(.)	..	0.3	0.4	49-0	ليبيريا	
..	..	0.2	..	3.7	0.7	94-80	ليسوتو	
0.1	..	0.3	..	0.9	0.1	79-50	مالي	
0.3	..	0.2	..	1.3	0.3	79-50	مدغشقر	
0.1	..	0.2	..	1.1	0.3	49-0	ملاوي	
1.0	..	0.3	..	5.3	0.3	79-50	موريتانيا	
10.8	0.4	13.2	..	48.3	5.5	100-95	موريشيوس	
0.4	..	0.2	..	1.4	0.3	79-50	موزامبيق	
5.5	..	2.5	..	11.9	3.9	94-80	ناميبيا	
0.7	..	0.1	..	0.8	0.3	49-0	نيجيريا	
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة															
5.0	0.3	2.9	(.) ^د	29.6	14.0	79-50	24 ^د	17 ^د	26 ^د	16 ^د	25 ^د	16 ^د	..	الاتحاد الروسي	
..	..	1.1	..	17.1	14.0 ^د	94-80	البوسنة والهرسك	
14.7	1.2	14.7	..	105.7	15.8	94-80	16	..	17	..	17	الجمهورية التشيكية	
..	..	0.3	..	21.4	8.6	79-50	أذربيجان	
0.9	..	1.8	..	14.6	15.7	49-0	أرمينيا	

تعميم منافع التقنية الجديدة لا سيما المعلومات والاتصالات		مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)		المشركون في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة في الدول النامية	وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تأمين وظائف مرضية ومغلة للشباب والسعي من أجل تطبيقها				البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) ⁴		
2001	1990	2001	1990	2001	1990	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة (%) ⁵	ذكور		إناث		المجموع		
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990		
0.8	..	0.3	..	14.9	1.2	79-50	ألبانيا
..	..	0.6	..	6.9	6.9	79-50	أوزبكستان
1.8	0.2	1.2	..	25.6	13.6	79-50	23 ^e	..	25 ^e	..	24 ^e	..	أوكرانيا
17.5	..	30.0	0.1 ^d	80.9	20.4	100-95	19	2	26	2	22	2	إستونيا
3.2 ^e	1.1 ^d	7.5	..	55.1	24.2	94-80	42	..	35	..	38	..	بلغاريا
8.5	0.8	9.8	(.) ^f	55.4	8.6	94-80	40	26 ^d	42	30 ^d	41	28 ^d	بولندا
..	..	4.2	..	30.2	15.4	79-50	بيلاروس
..	..	0.2	..	8.2	6.0	79-50	تركمانستان
1.6	..	1.4	..	19.7	10.6	79-50	جمهورية مولدوفا
2.9	..	0.9	..	23.5	9.9	49-0	20	..	20	..	20	..	جورجيا
3.6	0.2	4.5	..	35.6	10.2	94-80	18	..	17	..	18	..	رومانيا
14.9	..	12.5	..	68.9	13.5	100-95	42	..	36	..	39	..	سلوفاكيا
27.6	3.2 ^f	30.1	..	113.9	21.1	100-95	15	..	18	..	16	..	سلوفينيا
2.3	..	5.6	..	41.6	16.6	94-80	صربيا - مونتينيغرو
..	..	0.1	..	3.6	4.5	49-0	طاجيكستان
1.3	..	3	..	8.3	7.2	79-50	قيرغيزستان
..	..	0.9	..	15.7	8.0	79-50	كازاخستان
13.3	1.5 ^f	11.1	..	76.0	17.2	100-95	36	..	39	..	37	..	كرواتيا
15.3	..	7.2	..	58.6	23.4	94-80	20	..	21	..	21	..	لاتفيا
7.1	..	6.8	..	58.9	21.2	94-80	31 ^e	..	26 ^e	..	29 ^e	..	ليتوانيا
..	..	3.4	..	37.3	14.8	79-50	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافية السابقة)
9.5	1.0	14.8	(.) ^f	87.3	9.6	100-95	12	22 ^d	10	15 ^d	11	19 ^d	هنغاريا
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع ⁶													
11.7	2.7	28.1	0.1 ^f	119.9	24.3	100-95	7	7	12	13	9	10	البرتغال
54.2	11.5	42.9	0.1	146.1	59.6	100-95	7	11	9	12	8	12	الدانمرك
56.1	10.5	51.6	0.6	152.9	73.5	100-95	13	5	11	4	12	5	السويد
36.6	10.8	33.0	0.1	135.8	46.0	100-95	12	11	9	9	11	10	المملكة البريطانية المتحدة
50.8	14.5 ^f	46.4	0.7	154.7	54.8	100-95	11	12	10	11	11	12	النرويج
33.5	6.5	38.7	0.1	128.5	42.7	100-95	5	4	6	4	6	4	النمسا
62.5	21.8	50.1	0.8	111.8	56.9	100-95	11	12	10	11	11	11	الولايات المتحدة الأمريكية
35.8	6.0	38.4	(.)	117.4	44.8	100-95	11	5	9	4	10	4	اليابان
8.1	1.7	13.2	(.) ^f	128.1	38.9	100-95	21	15	36	33	28	23	اليونان
39.1	8.6	23.3	0.1 ^f	125.8	28.8	100-95	6	19	6	16	6	18	أيرلندا
41.8	3.9	59.9	0.5 ^f	152.9	54.9	100-95	5	1	4	1	5	1	آيسلندا
51.6	15.0	37.1	0.6	111.5	46.7	100-95	13	14	12	12	13	13	أستراليا
38.2	9.0	37.4	0.1	131.7	44.5	100-95	9	5	8	6	8	5	ألمانيا
16.8	2.8	18.3	(.)	116.7	31.7	100-95	16	23	27	40	21	30	إسبانيا
19.5	3.6	26.9	(.)	135.5	39.2	100-95	23	26	32	38	27	32	إيطاليا
23.3	8.8	31.0	(.)	124.4	39.7	100-95	14	10	17	19	15	15	بلجيكا
53.8	8.7	30.7	0.6	146.0	59.2	100-95	6	3 ^f	6	3 ^f	6	3 ^f	سويسرا
32.9	7.1	26.4	0.1	117.9	50.0	100-95	16	15	22	24	19	19	فرنسا
42.3	10.0	43.0	0.4	135.1	58.6	100-95	20	10	20	8	20	9	فنلندا
47.3	10.7	46.7	0.4	103.8	58.7	100-95	15	14	11	11	13	12	كندا
51.7	..	36.0	0.2 ^d	170.0	48.3	100-95	8	3	5	5	7	4	لكسمبرغ
39.3	9.7 ^f	46.1	0.3 ^d	107.6	45.0	100-95	12	15	12	13	12	14	نيوزيلندا
42.8	9.4	49.1	0.3	138.8	46.9	100-95	6	10	6	12	6	11	هولندا

الترتيب بحسب
الناتج المحلي
الإجمالي للفرد
(معادل القوة
الشرائية بالدولار
الأميركي)
ناقص الترتيب
بحسب دليل
التنمية البشرية^٢

الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	قيمة دليل التنمية البشرية 2001	دليل إجمالي الناتج المحلي	دليل التعليم	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001 ^١ - 2000	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2001	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2001	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^٢
تنمية بشرية مرتفعة									
4	0.944	0.95	0.99	0.90	29,620	98 ^a	.. ^d	78.7	1 النرويج
2	0.942	0.95	0.96	0.91	29,990	91 ^a	.. ^d	79.6	2 آيسلندا
15	0.941	0.92	0.99	0.91	24,180	113 ^{cd}	.. ^d	79.9	3 السويد
8	0.939	0.92	0.99	0.90	25,370	114 ^{cd}	.. ^d	79.0	4 أستراليا
3	0.938	0.94	0.99	0.89	27,190	99 ^a	.. ^d	78.2	5 هولندا
5	0.937	0.92	0.99	0.89	25,520	107 ^{efg}	.. ^d	78.5	6 بلجيكا
-5	0.937	0.97	0.97	0.86	34,320	94 ^a	.. ^d	76.9	7 الولايات المتحدة الأمريكية
1	0.937	0.94	0.97	0.90	27,130	94 ^{efg}	.. ^d	79.2	8 كندا
5	0.932	0.92	0.94	0.94	25,130	83 ^a	.. ^d	81.3	9 اليابان
-3	0.932	0.94	0.95	0.90	28,100	88 ^a	.. ^d	79.0	10 سويسرا
-5	0.930	0.95	0.99	0.86	29,000	98 ^a	.. ^d	76.4	11 الدانمرك
-9	0.930	0.96	0.96	0.86	32,410	91 ^{efg}	.. ^d	76.7	12 أيرلندا
6	0.930	0.92	0.99	0.88	24,160	112 ^{cd}	.. ^d	77.9	13 المملكة البريطانية المتحدة
3	0.930	0.92	0.99	0.88	24,430	103 ^{efg}	.. ^d	77.8	14 فنلندا
-14	0.930	1.00	0.90	0.88	53,780	73 ^{cd}	.. ^d	78.1	15 لكسمبرغ
-6	0.929	0.93	0.97	0.89	26,730	92 ^a	.. ^d	78.3	16 النمسا
3	0.925	0.91	0.96	0.90	23,990	91 ^a	.. ^d	78.7	17 فرنسا
-5	0.921	0.92	0.96	0.88	25,350	89 ^{efg}	.. ^d	78.0	18 ألمانيا
5	0.918	0.89	0.97	0.90	20,150	92 ^a	97.7 ^d	79.1	19 إسبانيا
8	0.917	0.88	0.99	0.88	19,160	99 ^a	.. ^d	78.1	20 نيوزيلندا
-5	0.916	0.92	0.93	0.89	24,670	82 ^a	98.5 ^d	78.6	21 إيطاليا
4	0.905	0.88	0.93	0.90	19,790	90	95.1	78.9	22 إسرائيل
7	0.896	0.87	0.97	0.85	18,150	93 ^a	92.5 ^d	75.9	23 البرتغال
7	0.892	0.86	0.93	0.89	17,440	81 ^{efg}	97.3 ^d	78.1	24 اليونان
-3	0.891	0.89	0.90	0.88	21,190 ^f	74 ^{gh}	97.2	78.1	25 قبرص
-11	0.889	0.92	0.83	0.91	24,850	63 ^b	93.5	79.7	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
9	0.888	0.84	0.96	0.87	15,560	89	99.7 ^d	76.9	27 بربادوس
-7	0.884	0.91	0.87	0.88	22,680	75 ^b	92.5	77.8	28 سنغافورة
3	0.881	0.86	0.94	0.85	17,130	83 ^b	99.6 ^d	75.9	29 سلوفينيا
7	0.879	0.84	0.96	0.84	15,090	91 ^a	97.9 ^d	75.2	30 جمهورية كوريا
-4	0.872	0.88	0.89	0.85	19,210 ^g	83	91.6	76.1	31 بروني دار السلام
7	0.861	0.83	0.91	0.83	14,720	76 ^c	.. ^d	75.1	32 الجمهورية التشيكية
8	0.856	0.81	0.87	0.88	13,160 ^f	76 ^c	92.3	78.1	33 مالطة
11	0.849	0.79	0.94	0.81	11,320	89 ^{efg}	96.9	73.9	34 الأرجنتين
17	0.841	0.76	0.95	0.81	9,450	88 ^a	99.7 ^d	73.6	35 بولندا
-3	0.840	0.86	0.87	0.80	17,030 ^e	.. ^a	91.0 ^{ef}	72.7 ^{ef}	36 سيشيل
-2	0.839	0.85	0.86	0.81	16,060	81 ^a	87.9	73.7	37 البحرين
4	0.837	0.80	0.93	0.77	12,340	82 ^{efg}	99.3 ^d	71.5	38 هنغاريا
5	0.836	0.80	0.90	0.80	11,960	73 ^a	100.0 ^{efg}	73.3	39 سلوفاكيا
19	0.834	0.74	0.93	0.83	8,400	84 ^a	97.6	75.0	40 أوروغواي
7	0.833	0.77	0.96	0.77	10,170	89	99.8 ^d	71.2	41 إستونيا
9	0.832	0.76	0.86	0.88	9,460	66	95.7	77.9	42 كوستاريكا
10	0.831	0.75	0.89	0.85	9,190	76 ^c	95.9	75.8	43 شيلي
-19	0.826	0.88	0.82	0.78	19,844 ^{ef}	81	81.7	71.8	44 قطر
12	0.824	0.74	0.94	0.79	8,470	85	99.6 ^d	72.3	45 ليتوانيا
-17	0.820	0.87	0.73	0.86	18,700 ^f	54 ^g	82.4	76.3	46 الكويت
7	0.818	0.75	0.88	0.82	9,170	68 ^b	98.4	74.0	47 كرواتيا
-25	0.816	0.89	0.73	0.82	20,530 ^{gh}	67 ^g	76.7	74.4	48 الإمارات العربية المتحدة
-15	0.812	0.85	0.88	0.70	16,270 ^g	74 ^b	95.5	67.2	49 جزر البهاما
11	0.811	0.73	0.95	0.76	7,730	86	99.8 ^d	70.5	50 لاتفيا

1 دليل التنمية البشرية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية^٢

الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	قيمة دليل التنمية البشرية 2001	دليل إجمالي الناتج المحلي	دليل التعليم	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001 - 2000	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2001	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2001	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^٢
-5	0.808	0.79	0.89	0.75	11,300	70 ^c	97.8 ^c	70.0 ^c	51 سانت كيتس ونيفيس
38	0.806	0.66	0.90	0.86	5,259 ^{bl}	76	96.8	76.5	52 كوبا
9	0.804	0.72	0.95	0.74	7,620	86	99.7 ^d	69.6	53 بيلاروس
1	0.802	0.75	0.88	0.78	9,100	67	98.4	71.5	54 ترينيداد وتوباغو
3	0.800	0.74	0.86	0.80	8,430 ⁱ	74 ^e	91.4	73.1	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة									
8	0.798	0.77	0.81	0.82	10,170	69 ^f	86.6 ^c	73.9 ^f	56 أنتيغوا وبربودا
12	0.795	0.71	0.91	0.76	6,890	77	98.5	70.9	57 بلغاريا
-2	0.790	0.75	0.83	0.80	8,750 ⁱ	72 ^e	87.9	72.8	58 ماليزيا
23	0.788	0.68	0.86	0.82	5,750	75 ^g	92.1	74.4	59 بنما
15	0.784	0.69	0.86	0.81	6,110	70	94.0 st	73.3	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
2	0.783	0.72	0.84	0.79	7,570 ^{su}	89 ^f	80.8	72.4	61 الجماهيرية العربية الليبية
-12	0.779	0.77	0.80	0.78	9,860	69	84.8	71.6	62 موريشيوس
3	0.779	0.71	0.93	0.69	7,100	82 ^e	99.6 ^d	66.6	63 الاتحاد الروسي
3	0.779	0.71	0.85	0.78	7,040	71	91.9	71.8	64 كولومبيا
-1	0.777	0.72	0.90	0.71	7,360	95 ^e	87.3	67.8	65 البرازيل
13	0.777	0.68	0.83	0.81	5,970	64 ^v	93.0 ^{oa}	73.8	66 البوسنة والهرسك
16	0.776	0.67	0.88	0.78	5,690	76 ^e	93.4	71.7	67 بليز
18	0.776	0.67	0.86	0.80	5,520	65 ^e	96.4 ^e	72.9 ^e	68 دومينيكا
15	0.775	0.67	0.84	0.81	5,670	68	92.8	73.5	69 فنزويلا
4	0.775	0.69	0.89	0.74	6,180	71	98.7	69.5	70 ساموا (الغربية)
17	0.775	0.66	0.88	0.79	5,260	82 ^g	90.2 ^e	72.2	71 سانت لوسيا
9	0.773	0.68	0.88	0.76	5,830	68	98.2	70.5	72 رومانيا
-33	0.769	0.82	0.71	0.78	13,330	58 ^g	77.1	71.9	73 المملكة العربية السعودية
-2	0.768	0.69	0.88	0.73	6,400	72 ^e	95.7	68.9	74 تايلاند
23	0.766	0.63	0.93	0.74	4,350	81 ^g	99.6 ^d	69.2	75 أوكرانيا
-5	0.765	0.70	0.92	0.68	6,500	78	99.4 ^d	65.8	76 كازاخستان
18	0.762	0.64	0.88	0.76	4,599 ^o	77 ^e	94.0 ^{oa}	70.8	77 سورينام
27	0.757	0.60	0.83	0.84	3,720	74 ^e	87.3	75.5	78 جامايكا
-36	0.755	0.80	0.68	0.79	12,040 ^g	58 ^g	73.0	72.2	79 عُمان
7	0.755	0.66	0.79	0.81	5,330	58 ^e	88.9 ^f	73.8	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
11	0.754	0.65	0.88	0.74	4,850	76 ^{oa}	93.2	69.3	81 فيجي
14	0.752	0.64	0.88	0.74	4,570	83 ^{oa}	90.2	69.4	82 بيرو
18	0.752	0.62	0.83	0.80	4,170	76	86.5	73.3	83 لبنان
7	0.751	0.66	0.84	0.76	5,210	64 ^{ch}	93.5	70.5	84 باراغوي
19	0.751	0.61	0.90	0.74	3,840	80 ^e	95.1	69.5	85 الفلبين
7	0.751	0.65	0.91	0.70	4,798 ^o	79	97.0	66.8	86 ملديف
13	0.748	0.63	0.92	0.69	4,320	81 ^h	98.0 st	66.6	87 تركمانستان
33	0.746	0.54	0.89	0.81	2,560	69	100.0 ^{oa}	73.4	88 جورجيا
24	0.744	0.57	0.88	0.78	3,090	69 ^g	97.0 ^{oa}	71.8	89 أذربيجان
13	0.743	0.61	0.86	0.76	3,870	77 ^{oa}	90.3	70.6	90 الأردن
-18	0.740	0.69	0.73	0.79	6,390	76 ^e	72.1	72.5	91 تونس
2	0.740	0.64	0.94	0.64	4,690	84 ^{oa}	98.6	63.3	92 غيانا
-23	0.738	0.70	0.84	0.67	6,740	63	94.4 ^e	65.3 ^e	93 غرينادا
-26	0.737	0.71	0.81	0.70	7,020	74 ^e	84.0	66.7	94 الجمهورية الدومينيكية
11	0.735	0.60	0.80	0.81	3,680	69	85.3	73.4	95 ألبانيا
-16	0.734	0.68	0.77	0.75	5,890	60 ^{oa}	85.5	70.1	96 تركيا
12	0.731	0.58	0.85	0.76	3,280	72 ^e	91.8	70.5	97 إكوادور
19	0.731	0.56	0.85	0.79	.. ^x	77 ^g	89.2 ^{oa}	72.1	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
13	0.730	0.58	0.82	0.79	3,180	63 ^{oa}	91.9	72.3	99 سري لانكا
19	0.729	0.55	0.86	0.78	2,650	60	98.5	72.1	100 أرمينيا

1 دليل التنمية البشرية

الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	قيمة دليل التنمية البشرية 2001	دليل إجمالي الناتج المحلي	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001 ¹ - 2000	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2001	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2001	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ²	
21	0.729	0.53	0.91	0.74	2,460	76 ^b	99.2 ^d	69.3	101 أوزبكستان
16	0.727	0.55	0.91	0.72	2,750	79	97.0 ^{aa}	68.1	102 قبرغيزستان
-18	0.727	0.67	0.77	0.75	5,570	80 ^a	74.9	69.7	103 الرأس الأخضر
-2	0.721	0.62	0.79	0.76	4,020	64 ^{aa}	85.8	70.6	104 الصين
-17	0.719	0.66	0.74	0.76	5,260	64	79.2	70.4	105 السلفادور
-29	0.719	0.68	0.73	0.75	6,000	64	77.1	69.8	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
-31	0.704	0.69	0.69	0.74	6,090	71 ^e	67.8	69.2	107 الجزائر
21	0.700	0.51	0.86	0.72	2,150	61	99.0	68.5	108 جمهورية مولدوفا
21	0.688	0.51	0.83	0.73	2,070	64	92.7	68.6	109 فييت نام
-1	0.685	0.58	0.70	0.77	3,280	59 ^a	75.3	71.5	110 الجمهورية العربية السورية
-64	0.684	0.79	0.83	0.43	11,290 ^f	78	85.6	50.9	111 جنوب إفريقيا
2	0.682	0.56	0.80	0.69	2,940	64 ^e	87.3	66.2	112 إندونيسيا
41	0.677	0.41	0.90	0.72	1,170	71	99.3 ^d	68.3	113 طاجيكستان
12	0.672	0.52	0.85	0.64	2,300	84 ^a	86.0	63.3	114 بوليفيا
1	0.667	0.56	0.71	0.73	2,830	62 ^a	75.6	68.8	115 هندوراس
-78	0.664	0.84	0.76	0.40	15,073 ^{aa}	58 ^a	84.2	49.0	116 غينيا الاستوائية
25	0.661	0.48	0.87	0.64	1,740	64	98.5	63.3	117 منغوليا
-40	0.653	0.68	0.75	0.53	5,990	83 ^a	71.0 ^{aa}	56.6	118 غابون
-22	0.652	0.63	0.65	0.67	4,400	57 ^a	69.2	65.3	119 غواتيمالا
-12	0.648	0.59	0.63	0.72	3,520	76 ^{aa}	56.1	68.3	120 مصر
2	0.643	0.53	0.66	0.73	2,450 ^{af}	65 ^{aa}	66.8	69.1	121 نيكاراغوا
28	0.639	0.43	0.75	0.74	1,317 ^{af}	58 ^a	83.1 ^m	69.4	122 سان تومي وبرينسيبي
13	0.632	0.49	0.68	0.73	1,910 ^f	50 ^m	76.6 ^m	68.7	123 جزر سليمان
-59	0.627	0.71	0.80	0.37	7,120	74 ^a	82.7	47.4	124 ناميبيا
-65	0.614	0.73	0.79	0.33	7,820	80	78.1	44.7	125 بوتسوانا
-19	0.606	0.60	0.50	0.72	3,600	51 ^a	49.8	68.1	126 المغرب
-12	0.590	0.56	0.57	0.64	2,840	56 ^{aa}	58.0	63.3	127 الهند
-17	0.568	0.58	0.41	0.72	3,190	54 ^a	34.0 ^m	68.3	128 فانواتو
-1	0.567	0.52	0.64	0.54	2,250 ^f	46	72.7	57.7	129 غانا
9	0.556	0.49	0.64	0.54	1,860	55	68.7	57.4	130 كمبوديا
28	0.549	0.39	0.72	0.53	1,027 ^{aa}	47	85.0	57.0	131 ميانمار
-12	0.548	0.54	0.57	0.53	2,570 ^f	41 ^a	64.6	57.0	132 بابوا غينيا الجديدة
-34	0.547	0.63	0.79	0.22	4,330	77 ^a	80.3	38.2	133 سوازيلندا
4	0.528	0.49	0.51	0.59	1,870	40 ^a	56.0	60.2	134 جزر القمر
10	0.525	0.46	0.63	0.48	1,620 ^f	57	65.6	53.9	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
5	0.511	0.49	0.42	0.62	1,833 ^a	33 ^b	47.0 ^{aa}	62.5	136 بوتان
-13	0.510	0.53	0.77	0.23	2,420	63	83.9	38.6	137 ليسوتو
-4	0.503	0.50	0.51	0.51	1,970	34 ^a	58.8	55.4	138 السودان
7	0.502	0.46	0.45	0.59	1,610	54	40.6	60.5	139 بنغلاديش
22	0.502	0.38	0.73	0.39	970	57 ^a	81.8	48.5	140 الكونغو
3	0.501	0.47	0.61	0.42	1,650	67 ^a	58.4	50.3	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة									
1	0.499	0.47	0.64	0.38	1,680	48 ^{aa}	72.4	48.0	142 الكاميرون
8	0.499	0.43	0.50	0.57	1,310	64	42.9	59.1	143 نيبال
-7	0.499	0.49	0.41	0.59	1,890	36	44.0	60.4	144 باكستان
-18	0.496	0.52	0.79	0.17	2,280	59 ^a	89.3	35.4	145 زمبابوي
14	0.489	0.38	0.73	0.36	980	52	83.3	46.4	146 كينيا
1	0.489	0.45	0.69	0.33	1,490	71	68.0	44.7	147 أوغندا
21	0.470	0.34	0.49	0.57	790	52 ^a	47.7	59.4	148 اليمن
17	0.468	0.35	0.58	0.47	830	41 ^a	67.3	53.0	149 مدغشقر
-11	0.467	0.49	0.51	0.40	1,860 ^f	52 ^a	50.8	49.1	150 هايتي
-20	0.463	0.50	0.41	0.48	2,050 ^f	47 ^a	37.8	53.7	151 غامبيا

1 دليل التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية^١

الترتيب حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار)	قيمة دليل التنمية البشرية 2001	دليل إجمالي الناتج المحلي	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالأميركي) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2000 - 2001 ^٢	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2001	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2001	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ^١	
13	0.463	0.36	0.59	0.45	850	45 ^b	65.4	51.8	152 نيجيريا
-28	0.462	0.53	0.51	0.35	2,370	21 ^g	65.5	46.1	153 جيبوتي
-21	0.454	0.50	0.41	0.45	1,990 ^c	43	40.7	51.9	154 موريتانيا
3	0.446	0.39	0.49	0.46	1,030	33	56.7	52.5	155 إريتريا
-9	0.430	0.45	0.38	0.46	1,500	38 ^e	38.3	52.3	156 السنغال
-22	0.425	0.50	0.39	0.39	1,960	34 ^e	41.0 ^{g,a}	48.5	157 غينيا
-5	0.422	0.42	0.63	0.22	1,250	52 ^g	68.0	38.2	158 رواندا
1	0.411	0.38	0.42	0.43	980	49 ^f	38.6	50.9	159 بنن
14	0.400	0.28	0.61	0.32	520	31	76.0	44.0	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
-13	0.396	0.45	0.46	0.28	1,490	39 ^g	49.7	41.7	161 ساحل العاج
11	0.387	0.29	0.65	0.22	570	72 ^e	61.0	38.5	162 ملاوي
7	0.386	0.34	0.68	0.14	780	45	79.0	33.4	163 زامبيا
-32	0.377	0.50	0.38	0.25	2,040 ^c	29 ^g	42.0 ^{g,t}	40.2	164 أنغولا
-8	0.376	0.40	0.41	0.33	1,070 ^c	33 ^g	44.2	44.6	165 تشاد
-4	0.373	0.38	0.41	0.33	970	43 ^g	39.6	45.0	166 غينيا - بيساو
5	0.363	0.32	0.51	0.26	680 ^c	27 ^g	62.7	40.6	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
-16	0.363	0.43	0.40	0.26	1,300 ^c	24 ^h	48.2	40.4	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
-2	0.359	0.35	0.38	0.34	810	34	40.3	45.7	169 إثيوبيا
-15	0.356	0.41	0.43	0.24	1,140 ^c	37	45.2	39.2	170 موزامبيق
0	0.337	0.32	0.43	0.26	690 ^c	31	49.2	40.4	171 بوروندي
-5	0.337	0.35	0.27	0.39	810	29 ^g	26.4	48.4	172 مالي
-17	0.330	0.40	0.24	0.35	1,120 ^c	22 ^e	24.8	45.8	173 بوركينافاسو
-10	0.292	0.36	0.17	0.34	890 ^c	17	16.5	45.6	174 النيجر
0	0.275	0.26	0.41	0.16	470	51	36.0 ^{g,a}	34.5	175 سيراليون
..	0.655	0.61	0.70	0.66	3,850	60	74.5	64.4	البلدان النامية
..	0.448	0.42	0.50	0.43	1,274	43	53.3	50.4	البلدان الأقل نمواً
..	0.662	0.65	0.63	0.70	5,038	60	60.8	66.0	الدول العربية
..	0.722	0.63	0.80	0.74	4,233	65	87.1	69.5	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	0.777	0.71	0.86	0.75	7,050	81	89.2	70.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	0.582	0.55	0.56	0.64	2,730	54	56.3	62.8	جنوب آسيا
..	0.468	0.49	0.56	0.36	1,831	44	62.4	46.5	إفريقيا جنوب الصحراء
..	0.787	0.70	0.92	0.74	6,598	79	99.3	69.3	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	0.905	0.91	0.94	0.87	23,363	87	..	77.0	منظمة التعاون والإقتصاد (م ت ا)
..	0.929	0.94	0.97	0.89	27,169	93	..	78.1	(م ت ا) المرتفعة الدخل
..	0.908	0.91	0.95	0.87	23,135	89	..	77.1	تنمية بشرية مرتفعة
..	0.684	0.62	0.74	0.70	4,053	64	78.1	67.0	تنمية بشرية متوسطة
..	0.440	0.41	0.50	0.41	1,186	41	55.0	49.4	تنمية بشرية منخفضة
..	0.927	0.93	0.96	0.89	26,989	92	..	78.1	دخل مرتفع
..	0.744	0.67	0.82	0.75	5,519	70	86.6	69.8	دخل متوسط
..	0.561	0.52	0.59	0.57	2,230	51	63.0	59.1	دخل منخفض
..	0.722	0.72	0.75	0.70	7,376	64	..	66.7	العالم

ملاحظة: قيمت دليل التنمية البشرية وترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية في هذا التقرير متماثلة تماماً مع تلك الواردة في تقارير التنمية البشرية السابقة بالنظر إلى التغطية المتفاوتة للبلدان وما أدخل من تعديلات على البيانات والمنهجية الإحصائية. جرى احتساب دليل التنمية البشرية في البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالاستناد إلى بيانات موثوقة في كل من العناصر المكونة له، وكذلك في هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة. لاطلاع على البيانات المتعلقة بالبلدان الأعضاء الثماني عشرة المتبقية، راجع الجدول 30. احتسب المجموع المركب في العمودين 5 و 8 على أساس جميع البيانات الواردة في الجدول.

a - حدد الترتيب حسب دليل التنمية البشرية باستخدام قيم دليل التنمية البشرية حتى الفاصلة العشرية السادسة. b - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2001/2000. تمثل البيانات المتعلقة ببعض البلدان تقديرات وطنية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.uis.unesco.org>. جُمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدان. c - إذا كان ناتج الطرح إيجابياً، يستخلص أن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية أعلى من الترتيب حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)، وفي حال كان سلبياً كان العكس صحيحاً. d - طبقت نسبة 99% لاحتساب دليل التنمية البشرية. e - تقدير أولي صادر عن معهد الإحصاء في اليونسكو، معرضة لمراجعة إضافية. f - طبقت نسبة 100% لاحتساب دليل التنمية البشرية. g - تشير البيانات إلى عام غير ذلك المحدد في التقرير. h - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999، قُدِّمها معهد الإحصاء في اليونسكو لتقرير التنمية البشرية 2001 (راجع معهد الإحصاء في اليونسكو 2001). i - قُدِّرت النسبة بأقل من قيمتها الحقيقية، علماً بأن العديد من طلاب التعليم العالي والثانوي يكملون دراستهم في الدول المجاورة. j - جرى اعتماد قيمة 40 ألف دولار أميركي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) لاحتساب دليل التنمية البشرية. k - عدا الأتراك طلاباً وشعباً. l - بُني التقدير على قيمة تنازلية. m - جمعت البيانات من مصادر قومية. n - جرى استخدام تقدير مكتب تقرير التنمية البشرية ونسبته 78% لعدم توفر البيانات عن مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم. o - تقدير أولي صادر عن البنك الدولي، معرض لمراجعة إضافية. p - اليونسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) 2003b. q - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غيرالعام أو الفترة الزمنية المحددين في التقرير أو تختلف عن التعريف المعياري أو تتعلق بجزء من البلاد دون سواها. r - آتن، هاستون وسامرز. s - جمعت البيانات من أمانة منظمة نول شرق الكاريبي بالاستناد إلى مصادر وطنية. t - اليونسيف 2000. u - آتن، هاستون وسامرز 2001. v - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002. w - جامعة بيرزيت، 2002. x - جرى استخدام تقدير مكتب تقرير التنمية البشرية، وقيمتها 2,788 دولاراً أميركياً الذي بُني على استخدام قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي ونسبة المعدل المرجح لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي إلى الدولارات الأميركية في الدول العربية لعدم توفر التقديرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). y - البنك الدولي 2002.

المصدر: العمود 1: احتسب، ما لم يرد خلاف ذلك، بناءً على بيانات الأمم المتحدة عن متوسط العمر المتوقع، 2003d؛ العمود 2: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003b، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 3: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003b، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 4: البنك الدولي 2003c، ما لم يرد خلاف ذلك؛ احتسب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 5: احتسب على أساس البيانات الواردة في العمود 1؛ العمود 6: احتسب على أساس البيانات الواردة في العمودين 2 و 3؛ العمود 7: احتسب على أساس البيانات الواردة في العمود 4؛ العمود 8: احتسب على أساس البيانات الواردة في الأعمدة 5-7؛ للتفاصيل، راجع الملاحظة التقنية 1؛ العمود 9: احتسب على أساس البيانات الواردة في العمودين 4 و 8.

2001	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة						
0.944	0.924	0.900	0.887	0.876	0.858	1 النرويج
0.942	0.918	0.912	0.893	0.884	0.862	2 آيسلندا
0.941	0.924	0.893	0.882	0.871	0.862	3 السويد
0.939	0.926	0.886	0.872	0.859	0.843	4 أستراليا
0.938	0.925	0.904	0.890	0.876	0.863	5 هولندا
0.937	0.923	0.892	0.871	0.857	0.840	6 بلجيكا
0.937	0.923	0.911	0.896	0.883	0.864	7 الولايات المتحدة الأمريكية
0.937	0.929	0.924	0.904	0.881	0.866	8 كندا
0.932	0.920	0.906	0.890	0.875	0.851	9 اليابان
0.932	0.912	0.904	0.891	0.884	0.872	10 سويسرا
0.930	0.910	0.893	0.886	0.879	0.871	11 الدانمرك
0.930	0.895	0.871	0.847	0.832	0.819	12 أيرلندا
0.930	0.916	0.877	0.857	0.847	0.840	13 المملكة البريطانية المتحدة
0.930	0.907	0.894	0.872	0.854	0.835	14 فنلندا
0.930	0.913	0.886	0.864	0.849	0.835	15 لكسمبرغ
0.929	0.908	0.890	0.867	0.853	0.839	16 النمسا
0.925	0.912	0.896	0.874	0.862	0.846	17 فرنسا
0.921	0.908	0.885	0.868	0.859	..	18 ألمانيا
0.918	0.901	0.883	0.865	0.851	0.834	19 إسبانيا
0.917	0.898	0.870	0.861	0.850	0.844	20 نيوزيلندا
0.916	0.900	0.884	0.862	0.854	0.838	21 إيطاليا
0.905	0.879	0.857	0.838	0.818	0.794	22 إسرائيل
0.896	0.876	0.847	0.821	0.799	0.785	23 البرتغال
0.892	0.875	0.869	0.859	0.847	0.831	24 اليونان
0.891	0.864	0.844	0.820	0.800	..	25 قبرص
0.889	0.875	0.857	0.821	0.794	0.755	26 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
0.888	0.855	0.849	0.835	0.823	0.802	27 بربادوس
0.884	0.858	0.819	0.782	0.755	0.722	28 سنغافورة
0.881	0.851	0.843	29 سلوفينيا
0.879	0.848	0.814	0.774	0.736	0.701	30 جمهورية كوريا
0.872	31 بروني دار السلام
0.861	0.843	0.835	32 الجمهورية التشيكية
0.856	0.835	0.812	0.778	0.751	0.716	33 مالطة
0.849	0.829	0.807	0.804	0.797	0.784	34 الأرجنتين
0.841	0.810	0.794	35 بولندا
0.840	36 سيشيل
0.839	0.823	0.796	0.773	0.742	..	37 البحرين
0.837	0.807	0.803	0.803	0.791	0.775	38 هنغاريا
0.836	39 سلوفاكيا
0.834	0.814	0.799	0.779	0.775	0.756	40 أوروغواي
0.833	0.793	0.814	0.818	0.811	..	41 إستونيا
0.832	0.815	0.794	0.776	0.774	0.749	42 كوستاريكا
0.831	0.811	0.780	0.752	0.735	0.700	43 شيلي
0.826	44 قطر
0.824	0.785	0.819	45 ليتوانيا
0.820	0.822	..	0.784	0.780	0.760	46 الكويت
0.818	0.794	0.801	47 كرواتيا
0.816	48 الإمارات العربية المتحدة
0.812	49 جزر البهاما
0.811	0.761	0.803	0.803	0.791	..	50 لاتفيا

2 اتجاهات دليل التنمية البشرية

2001	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
0.808	51 سانت كيتس ونيفيس
0.806	52 كوبا
0.804	0.774	0.806	53 بيلاروس
0.802	0.788	0.787	0.784	0.765	0.733	54 ترينيداد وتوباغو
0.800	0.771	0.757	0.748	0.729	0.684	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة						
0.798	56 أنتيغوا وبربودا
0.795	0.784	0.792	0.790	0.769	..	57 بلغاريا
0.790	0.759	0.721	0.692	0.658	0.615	58 ماليزيا
0.788	0.768	0.745	0.744	0.729	0.710	59 بنما
0.784	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
0.783	61 الجماهيرية العربية الليبية
0.779	0.744	0.720	0.684	0.654	..	62 موريشيوس
0.779	0.766	0.809	0.811	0.796	..	63 الاتحاد الروسي
0.779	0.758	0.731	0.711	0.696	0.667	64 كولومبيا
0.777	0.738	0.712	0.691	0.678	0.643	65 البرازيل
0.777	66 البوسنة والهرسك
0.776	0.768	0.749	0.717	0.709	..	67 بليز
0.776	68 دومينيكا
0.775	0.765	0.755	0.737	0.729	0.715	69 فنزويلا
0.775	0.743	0.726	0.714	70 ساموا (الغربية)
0.775	71 سانت لوسيا
0.773	0.765	0.768	0.782	72 رومانيا
0.769	0.746	0.716	0.679	0.656	0.596	73 المملكة العربية السعودية
0.768	0.739	0.705	0.673	0.650	0.612	74 تايلاند
0.766	0.748	0.797	75 أوكرانيا
0.765	0.738	0.781	76 كازاخستان
0.762	77 سورينام
0.757	0.736	0.723	0.695	0.693	0.690	78 جامايكا
0.755	79 عمان
0.755	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
0.754	0.739	0.717	0.691	0.677	0.654	81 فيجي
0.752	0.729	0.702	0.691	0.668	0.639	82 بيرو
0.752	0.728	0.678	83 لبنان
0.751	0.744	0.726	0.714	0.708	0.674	84 باراغوي
0.751	0.731	0.713	0.684	0.680	0.647	85 الفلبين
0.751	86 ملديف
0.748	87 تركمانستان
0.746	88 جورجيا
0.744	89 أذربيجان
0.743	0.702	0.675	0.659	0.637	..	90 الأردن
0.740	0.693	0.654	0.620	0.572	0.514	91 تونس
0.740	0.711	0.687	0.680	0.689	0.686	92 غيانا
0.738	93 غرينادا
0.737	0.703	0.683	0.675	0.654	0.625	94 الجمهورية الدومينيكية
0.735	0.698	0.697	0.686	0.668	..	95 ألبانيا
0.734	0.712	0.681	0.649	0.612	0.589	96 تركيا
0.731	0.720	0.704	0.694	0.672	0.627	97 إكوادور
0.731	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
0.730	0.715	0.692	0.670	0.644	0.609	99 سريلانكا
0.729	0.709	0.756	100 أرمينيا

2 اتجاهات دليل التنمية البشرية

2001	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
0.729	0.712	0.728	101 أوزبكستان
0.727	102 قبرغيزستان
0.727	0.683	0.632	0.593	103 الرأس الأخضر
0.721	0.679	0.624	0.591	0.554	0.521	104 الصين
0.719	0.692	0.653	0.614	0.595	0.595	105 السلفادور
0.719	0.690	0.646	0.607	0.566	0.562	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
0.704	0.668	0.648	0.609	0.559	0.510	107 الجزائر
0.700	0.704	0.756	0.739	0.718	..	108 جمهورية مولدوفا
0.688	0.646	0.603	0.582	109 فييت نام
0.685	0.664	0.632	0.612	0.578	0.536	110 الجمهورية العربية السورية
0.684	0.741	0.734	0.702	0.676	0.660	111 جنوب إفريقيا
0.682	0.659	0.619	0.578	0.526	0.464	112 إندونيسيا
0.677	0.665	0.736	0.736	113 طاجيكستان
0.672	0.631	0.598	0.573	0.546	0.511	114 بوليفيا
0.667	0.648	0.626	0.603	0.571	0.522	115 هندوراس
0.664	116 غينيا الاستوائية
0.661	0.634	0.655	0.647	117 منغوليا
0.653	118 غابون
0.652	0.617	0.587	0.563	0.551	0.514	119 غواتيمالا
0.648	0.605	0.572	0.530	0.480	0.433	120 مصر
0.643	121 نيكاراغوا
0.639	122 سان تومي وبرينسيبي
0.632	123 جزر سليمان
0.627	0.677	124 ناميبيا
0.614	0.666	0.674	0.626	0.573	0.509	125 بوتسوانا
0.606	0.567	0.538	0.506	0.472	0.427	126 المغرب
0.590	0.553	0.519	0.481	0.443	0.416	127 الهند
0.568	128 فانواتو
0.567	0.537	0.515	0.487	0.474	0.444	129 غانا
0.556	0.543	0.512	130 كمبوديا
0.549	131 ميانمار
0.548	0.527	0.487	0.470	0.450	0.428	132 بابوا غينيا الجديدة
0.547	0.606	0.611	0.567	0.541	0.510	133 سوازيلندا
0.528	0.515	0.507	0.503	0.485	..	134 جزر القمر
0.525	0.485	0.449	0.422	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
0.511	136 بوتان
0.510	0.558	0.565	0.542	0.517	0.477	137 ليسوتو
0.503	0.465	0.431	0.399	0.378	0.351	138 السودان
0.502	0.443	0.414	0.384	0.352	0.336	139 بنغلاديش
0.502	0.517	0.538	0.553	0.506	0.462	140 الكونغو
0.501	0.491	0.480	0.449	0.450	0.402	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة						
0.499	0.498	0.510	0.495	0.445	0.402	142 الكاميرون
0.499	0.451	0.413	0.368	0.326	0.287	143 نيبال
0.499	0.472	0.440	0.403	0.370	0.344	144 باكستان
0.496	0.567	0.614	0.626	0.570	0.544	145 زمبابوي
0.489	0.519	0.535	0.510	0.487	0.440	146 كينيا
0.489	0.412	0.403	0.402	147 أوغندا
0.470	0.429	0.392	148 اليمن
0.468	0.438	0.431	0.424	0.431	0.397	149 مدغشقر
0.467	0.456	0.457	0.461	0.446	..	150 هايتي
0.463	0.426	0.291	151 غامبيا

2 اتجاهات دليل التنمية البشرية

2001	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
0.463	0.452	0.426	0.400	0.384	0.324	152 نيجيريا
0.462	0.457	0.459	153 جيبوتي
0.454	0.427	0.399	0.387	0.369	0.346	154 موريتانيا
0.446	0.419	155 إريتريا
0.430	0.394	0.378	0.354	0.328	0.311	156 السنغال
0.425	157 غينيا
0.422	0.343	0.359	0.405	0.394	0.349	158 رواندا
0.411	0.378	0.352	0.348	0.322	0.286	159 بنين
0.400	0.401	0.408	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
0.396	0.405	0.420	0.422	0.413	0.380	161 ساحل العاج
0.387	0.404	0.365	0.355	0.341	0.314	162 ملاوي
0.386	0.414	0.461	0.478	0.470	0.462	163 زامبيا
0.377	164 أنغولا
0.376	0.342	0.330	0.305	0.265	0.265	165 تشاد
0.373	0.347	0.319	0.297	0.267	0.263	166 غينيا - بيساو
0.363	0.380	0.417	0.429	0.426	0.419	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.363	0.370	0.379	0.378	0.356	0.339	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
0.359	0.322	0.305	0.281	169 إثيوبيا
0.356	0.325	0.317	0.295	0.309	..	170 موزامبيق
0.337	0.317	0.343	0.338	0.312	0.287	171 بوروندي
0.337	0.308	0.287	0.268	0.261	0.231	172 مالي
0.330	0.313	0.301	0.286	0.260	0.237	173 بوركينافاسو
0.292	0.270	0.264	0.254	0.262	0.243	174 النيجر
0.275	175 سيراليون

ملاحظة: احتُسبت قيم دليل التنمية البشرية في هذا الجدول بالاستناد إلى منهجية وسلسلة بيانات متسقة، ولذا فإنها ليست متطابقة بدقة مع القيم الواردة في تقارير التنمية البشرية السابقة. المصدر: الأعمدة 1-5: احتُسبت بالاستناد إلى بيانات الأمم المتحدة 2003d عن متوسط العمر المتوقع وبيانات معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a عن معدلات الأمية لدى البالغين وبيانات معهد الإحصاء في اليونسكو 2003b عن مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم وبيانات البنك الدولي 2003c عن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (الأسعار الثابتة بدولار 1995) والسكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): العمود 6: العمود 8 من الجدول 1.

الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-1) ناقص	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)			الأطفال دون الوزن السنوي لأعمارهم ¹ (% دون سن ² الخاصة) 2001 ³ -1995	السكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصادر ماء محسنة ⁴ 2000	معدل الأمية لدى البالغين ⁵ (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2001	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاماً (% من الجماعة) 2005 ⁶ -2000	دليل الفقر البشري (HPI-1)		الترتيب القيمة (%)	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
	خط الفقر الفطري 2000 ⁷ -1987	دولاران في اليوم ⁸ 2001 ⁹ -1990	دولار واحد في اليوم ⁸ 2001 ⁹ -1990					الترتيب حسب فقر الدخل ¹⁰	الترتيب القيمة (%)		
تنمية بشرية مرتفعة											
..	0	2.8	2.9	25 قبرص
..	6.5	1.8	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
..	6 ¹	0	0.3	2.6	2.5	1	..	27 بربادوس
..	14 ¹	0	7.5	1.9	6.3	6	..	28 سنغافورة
..	..	<2	<2	..	8	2.1	3.4	30 جمهورية كوريا
..	8.4	2.8	31 بروني دار السلام
..	5	..	3.1	5.1	34 الأرجنتين
..	6 ¹	36 سيشل
..	9	..	12.1	4.0	37 البحرين
0	..	<2	<2	5	2	2.4	4.4	3.6	2	..	40 أوروغواي
-12	..	14.3	6.9	5	5	4.3	3.7	4.4	4	..	42 كوستاريكا
1	17.0	8.7	<2	1	7	4.1	4.1	4.1	3	..	43 شيلي
..	6	..	18.3	5.1	44 قطر
..	10	..	17.6	2.6	46 الكويت
..	14	..	23.3	3.4	48 الإمارات العربية المتحدة
..	3	4.5	16.0	49 جزر البهاما
..	2	51 سانت كيتس ونيفيس
..	41.9	<2	<2	4	9	0.3	6.0	5.0	5	..	52 كوبا
..	..	39.0	12.4	7 ¹	10	1.6	9.1	7.7	8	..	54 ترينيداد وتوباغو
..	..	24.3	8.0	8	12	8.6	7.6	8.8	13	..	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة											
..	10 ¹	9	56 أنتيغوا وبربودا
..	..	9.3	<2	18	..	12.1	4.2	58 ماليزيا
-12	..	17.9	7.6	7	10	7.9	6.8	7.8	9	..	59 بنما
..	5	28	19.2	4.5	15.7	29	..	61 الجماهيرية العربية الليبية
..	16	0	15.2	4.6	11.1	17	..	62 موريشيوس
-17	17.7	26.5	14.4	7	9	8.1	8.4	8.2	10	..	64 كولومبيا
-8	..	23.7	9.9	6	13	12.7	11.5	11.4	18	..	65 البرازيل
..	6 ¹	8	6.6	11.3	8.8	12	..	67 بلينز
..	5 ¹	3	68 دومينيكا
-18	..	32.0	15.0	5	17	7.2	5.9	8.6	11	..	69 فنزويلا
..	1	1.3	6.6	70 ساموا (الغربية)
..	14 ¹	2	..	5.7	71 سانت لوسيا
..	14	5	22.9	5.2	16.3	30	..	73 المملكة العربية السعودية
12	13.1	32.5	<2	19 ¹	16	4.3	10.2	12.9	24	..	74 تايلاند
..	18	..	6.5	77 سورينام
7	18.7	13.3	<2	4	8	12.7	4.9	9.3	14	..	78 جامايكا
..	24	61	27.0	5.0	31.8	50	..	79 عُمان
..	7	..	3.9	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	8 ¹	53	6.8	5.4	21.3	41	..	81 فيجي
-15	49.0	41.4	15.5	7	20	9.8	10.2	11.4	19	..	82 بيرو
..	3	0	13.5	4.3	9.5	15	..	83 لبنان
-22	..	49.3	19.5	5	22	6.5	8.0	10.3	16	..	84 باراغوي
-6	36.8	46.4	14.6	28	14	4.9	7.4	14.8	28	..	85 الفلبين
..	30	0	3.0	10.2	11.4	20	..	86 ملديف
3	11.7	7.4	<2	5	4	9.7	6.6	7.5	7	..	90 الأردن
24	7.6	10.0	<2	4	20	27.9	4.9	19.9	37	..	91 تونس
13	..	6.1	<2	12	6	1.4	17.6	12.7	23	..	92 غيانا
..	5	93 غرينادا
14	20.6	<2	<2	5	14	16.0	14.6	13.9	25	..	94 الجمهورية الدومينيكية
..	..	10.3	<2	8	18	14.5	8.0	12.4	22	..	96 تركيا

3 الفقر البشري

وفقر الدخل

البلدان النامية

الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-1) ناقص	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)	الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم ¹ (دون سن الخامسة) ²			السكان من دون إمكانية الحصول على مستدام على مصادر ماء ³ محسنة ⁴		معدل الأمية لدى البالغين ⁵ (% من عمر 15 عاماً وما فوق)		الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 ⁶ عاماً (% من الجماعة) 2005-2000		دليل الفقر البشري (HPI-1) ناقص		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
		خط الفقر القطري 2000 ⁷ -1987	دولاران في اليوم ⁸ 2001 ⁹ -1990	دولار واحد في اليوم ⁹ 2001 ⁹ -1990	الوزن السوي لأعمارهم ¹ (دون سن الخامسة) ²	السكان من دون إمكانية الحصول على مستدام على مصادر ماء ³ محسنة ⁴	معدل الأمية لدى البالغين ⁵ (% من عمر 15 عاماً وما فوق)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 ⁶ عاماً (% من الجماعة) 2005-2000	الترتيب	القيمة (%)			
-21	..	52.3	20.2	15	15	8.2	10.3	11.9	21	97	إكوادور		
..	3	14	..	5.2	98	الأراضي الفلسطينية المحتلة		
10	25.0	45.4	6.6	29	23	8.1	5.1	18.3	34	99	سري لانكا		
..	14 ¹	26	25.1	7.6	20.1	40	103	الرأس الأخضر		
-13	4.6	47.3	16.1	10	25	14.2	7.1	14.2	26	104	الصين		
-14	..	45.0	21.4	12	23	20.8	9.9	17.2	32	105	السلفادور		
18	..	7.3	<2	11	8	22.9	7.0	16.4	31	106	إيران (جمهورية-الإسلامية)		
26	22.6	15.1	<2	6	11	32.2	9.3	22.6	42	107	الجزائر		
-4	..	63.7	17.7	33	23	7.3	10.7	19.9	39	109	فييت نام		
..	13	20	24.7	5.7	18.8	35	110	الجمهورية العربية السورية		
31	..	14.5	<2	12	14	14.4	44.9	31.7	49	111	جنوب إفريقيا		
5	27.1	55.4	7.2	26	22	12.7	10.8	17.9	33	112	إندونيسيا		
-5	62.7	34.3	14.4	10	17	14.0	16.0	14.6	27	114	بوليفيا		
-15	53.0	44.4	23.8	25	12	24.4	13.8	19.9	38	115	هندوراس		
..	56	15.8	36.4	116	غينيا الاستوائية		
2	..	50.0	13.9	13	40	1.5	13.0	19.1	36	117	منغوليا		
..	12	14	..	28.1	118	غابون		
0	..	37.4	16.0	24	8	30.8	14.1	22.9	43	119	غواتيمالا		
18	16.7	43.9	3.1	4	3	43.9	8.6	30.5	47	120	مصر		
-34	47.9	94.5	82.3	12	23	33.2	10.3	24.3	44	121	نيكاراغوا		
..	16	10.0	122	سان تومي وبرينسيبي		
..	21 ¹	29	..	6.8	123	جزر سليمان		
-2	..	55.8	34.9	24	23	17.3	52.3	37.8	62	124	ناميبيا		
11	..	50.1	23.5	13	5	21.9	61.9	43.6	75	125	بوتسوانا		
34	19.0	14.3	<2	9 ¹	20	50.2	9.4	35.2	56	126	المغرب		
-9	28.6	79.9	34.7	47	16	42.0	15.3	33.1	53	127	الهند		
..	20 ¹	12	..	7.3	128	فانواتو		
-21	..	78.5	44.8	25	27	27.3	25.8	26.4	46	129	غانا		
..	36.1	45	70	31.3	24.0	42.8	73	130	كمبوديا		
..	36	28	15.0	24.6	25.7	45	131	ميانمار		
..	35 ¹	58	35.4	19.0	37	61	132	بابوا غينيا الجديدة		
..	10	..	19.7	70.5	133	سوازيلندا		
..	25	4	44.0	18.1	31.5	48	134	جزر القمر		
4	38.6	73.2	26.3	40	63	34.4	27.9	40.5	66	135	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		
..	19	38	..	17.3	136	بوتان		
4	..	65.7	43.1	16	22	16.1	68.1	47.7	83	137	ليسوتو		
..	17	25	41.2	27.6	32.2	52	138	السودان		
0	33.7	82.8	36.0	48	3	59.4	17.3	42.6	72	139	بنغلاديش		
..	14 ¹	49	18.2	39.3	32	51	140	الكونغو		
..	25	46	41.6	37.9	38.5	64	141	توغو		
تنمية بشرية منخفضة													
-5	..	64.4	33.4	21	42	27.6	44.2	35.9	58	142	الكاميرون		
-2	..	82.5	37.7	48	12	57.1	19.3	41.9	70	143	نيبال		
22	32.6	65.6	13.4	38	10	56.0	17.8	40.2	65	144	باكستان		
14	34.9	64.2	36.0	13	17	10.7	74.8	52.0	90	145	زيمبابوي		
5	..	58.6	23.0	23	43	16.7	49.5	37.8	63	146	كينيا		
-24	..	96.4	82.2	23	48	32.0	41.1	36.6	60	147	أوغندا		
17	..	45.2	15.7	46	31	52.3	19.1	41	67	148	اليمن		
-13	71.3	83.3	49.1	33	53	32.7	29.0	35.9	57	149	مدغشقر		
..	17	54	49.2	37.3	41.6	68	150	هايتي		
-3	..	82.9	59.3	17	38	62.2	29.6	45.8	79	151	غامبيا		

3 الفقر البشري

وفقر الدخل البلدان النامية

الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-1) ناقص	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)			الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم ¹ (% دون سن ² الخاصة) 2001 ³ -1995	السكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصادر ماء ⁴ محسنة 2000	معدل الأمية لدى البالغين ⁵ (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2001	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاماً ⁶ (% من الجماعة) 2005 ⁷ -2000	دليل الفقر البشري (HPI-1)		الترتيب	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
	خط الفقر الفطري 2000 ⁸ -1987	دولاران في اليوم ⁹ 2001 ¹⁰ -1990	دولار واحد في اليوم ¹¹ 2001 ¹² -1990					القيمة (%)	الترتيب		
-25	34.1	90.8	70.2	27	38	34.6	34.9	34	54	152	نيجيريا
..	18	0	34.5	42.9	34.3	55	153	جيبوتي
16	46.3	68.7	28.6	32	63	59.3	30.5	48.6	86	154	موريتانيا
..	44	54	43.3	27.5	41.8	69	155	إريتريا
10	..	67.8	26.3	18	22	61.7	27.7	44.5	76	156	السنغال
..	23	52	..	35.9	157	غينيا
5	..	84.6 ^a	35.7 ^b	24	59	32.0	54.3	44.5	77	158	رواندا
..	23	37	61.4	34.6	46.4	81	159	بنن
5	41.6	59.7	19.9	29	32	24.0	46.4	36.2	59	160	جمهورية تنزانيا المتحدة
31	..	49.4	12.3	21	19	50.3	51.7	45.0	78	161	ساحل العاج
4	65.3	76.1	41.7	25	43	39.0	59.6	47.0	82	162	ملاوي
0	72.9	87.4	63.7	25	36	21.0	70.1	50.3	89	163	زامبيا
..	62	..	49.2	164	أنغولا
..	28	73	55.8	42.9	50.3	88	165	تشاد
..	23	44	60.4	41.3	47.8	84	166	غينيا - بيساو
..	31	55	37.3	47.2	42.9	74	167	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-3	..	84.0	66.6	24	30	51.8	55.3	47.8	85	168	جمهورية إفريقيا الوسطى
0	44.2	98.4	81.9	47	76	59.7	43.3	56.0	92	169	إثيوبيا
10	..	78.4	37.9	26	43	54.8	56.0	50.3	87	170	موزامبيق
-1	..	89.2	58.4	45	22	50.8	50.5	46.3	80	171	بوروندي
0	..	90.6	72.8	43	35	73.6	35.3	55.1	91	172	مالي
7	45.3	85.8	61.2	34	58	75.2	43.4	58.6	93	173	بوركينافاسو
7	..	85.3	61.4	40	41	83.5	38.7	61.8	94	174	النيجر
..	..	74.5 ^a	57.0 ^b	27	43	..	57.5	175	سيراليون

يدل الرمز † على المؤشرات المستخدمة لاحتساب دليل الفقر البشري. لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1.

a - تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 عاماً، مضموناً بمئة وتمثل إسقاطات متوسطة الاختلاف للفترة الزمنية المحددة. b - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. c - يساوي خط الفقر ما قيمته 1,08 دولار أميركي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لعام 1993). d - يساوي خط الفقر ما قيمته 2,15 دولار أميركي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لعام 1993). e - يمثل فقر الدخل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). احتلت البلدان التي يقل فيها معدل فقر الدخل عن 2% من الترتيب نفسه. بني التصنيف على أساس البلدان التي تتوفر في شأنها البيانات عن كلا المؤشرين. إذا كان ناتج الطرح إيجابياً يستخلص أن الترتيب حسب دليل فقر الدخل في البلد المعني أفضل من الترتيب حسب دليل الفقر البشري وإذا كان سلبياً، يكون العكس صحيحاً. f - تشير البيانات إلى فترة زمنية أو عام غير الفترة الزمنية والعام المحددين في التقرير أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلد دون سواه. g - تشير البيانات إلى فترة زمنية غير تلك المحددة في التقرير.

المصدر: العمود 1: حد على أساس قيم دليل الفقر البشري (HPI-1) في العمود 2: العمود 2: احتسب على أساس البيانات الواردة في الأعمدة 3-6: للتفاصيل، راجع الملاحظة التقنية 1: العمود 3: الأمم المتحدة 2003d: العمود 4: اليونيسكو 2003a: العمود 5: احتسب على أساس البيانات عن نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الحصول على موارد ماء محسنة، الأمم المتحدة 2003a، والتي تستند إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية: العمود 6: اليونيسف 2003b: الأعمدة 7-9: البنك الدولي 2003c: العمود 10: احتسب على أساس البيانات الواردة في العمودين 7 و10.

ترتيب 94 دولة نامية		بحسب دليل الفقر البشري HPI-1	
18	البرازيل	38	هندوراس
19	بيرو	39	فييت نام
20	ملديف	04	الرأس الأخضر
21	إكوادور	41	فيجي
22	تركيا	42	الجزائر
23	غيانا	43	غواتيمالا
24	تايلاند	44	نيكاراغوا
25	الجمهورية الدومينيكية	45	ميانمار
26	الصين	46	غانا
27	بوليفيا	47	مصر
28	الفلبين	48	جزر القمر
29	الجمهورية العربية الليبية	49	أفريقيا الجنوبية
03	المملكة العربية السعودية	05	عمان
31	جمهورية إيران الإسلامية	51	الكونغو
32	السلفادور	52	السودان
33	إندونيسيا	53	الهند
34	سري لانكا	54	نيجيريا
35	الجمهورية العربية السورية	55	جيبوتي
36	منغوليا	56	المغرب
37	تونس	57	مدغشقر
76	السنغال	58	الكاميرون
77	رواندا	59	جمهورية تنزانيا المتحدة
78	ساحل العاج	60	أوغندا
79	غامبيا	61	بابوا غينيا الجديدة
80	بوروندي	62	ناميبيا
81	ملاوي	63	كينيا
82	ليسوتو	64	توغو
83	غينيا	65	باكستان
84	بيساو	66	جمهورية لاو الديمقراطية
85	جمهورية أفريقيا الوسطى	67	الشعبية
86	موريتانيا	67	اليمن
87	موزامبيق	68	هايتي
88	تشاد	69	إريتريا
89	زامبيا	70	نيبال
90	زيمبابوي	71	الراق
91	مالي	72	بنغلاديش
92	إثيوبيا	73	كمبوديا
93	بوركينافاسو	74	جمهورية الكونغو
94	النيجر	75	الديمقراطية
			بوتسوانا

النسبة المئوية المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل				الأشخاص الذين يفقدون إلى		الاحتمال لدى		دليل الفقر البشري (HPI-2) ²		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-2)	أربعة دولارات أميركية في اليوم 1999 ³ -1996	أحد عشر دولاراً أميركياً في اليوم 1995 ⁴ -1994	نصف الدخل المتوسط ^{5,6} 2000 ⁷ -1990	البطالة الطويلة الأمد ¹ (% من القوى العاملة) ² 2001	المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة ³ (% عمر 15-65 عاماً) 1998 ⁴ -1994	الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً ⁵ (% من المجموع) 2005 ⁶ -2000	القيمة (%)	الترتيب		
تنمية بشرية مرتفعة										
2	..	4.3	6.9	0.2	8.5	8.3	7.2	2	1	النرويج
..	0.3	..	7.6	2	آيسلندا
-2	..	6.3	6.6	1.1	7.5	7.3	6.5	1	3	السويد
-2	..	17.6	14.3	1.4	17.0	8.8	12.9	14	4	أستراليا
-4	..	7.1	8.1	1.6	10.5	8.7	8.4	4	5	هولندا
7	8.0	3.2	18.4 ⁸	9.4	12.4	13	6	بلجيكا
0	..	13.6	17.0	0.3	20.7	12.6	15.8	17	7	الولايات المتحدة الأميركية
-2	..	7.4	12.8	0.7	16.6	8.7	12.2	12	8	كندا
-1	11.8 ⁹	1.4	.. ¹	7.5	11.1	10	9	اليابان
..	9.3	0.7	..	9.1	10	سويسرا
-4	9.2	0.9	9.6	11.0	9.1	5	11	الدانمرك
4	12.3	3.2 ¹	22.6	9.3	15.3	16	12	أيرلندا
2	..	15.7	12.5	1.3	21.8	8.9	14.8	15	13	المملكة البريطانية المتحدة
1	..	4.8	5.4	2.4	10.4	10.2	8.4	3	14	فنلندا
6	..	0.3	3.9	0.5 ⁹	.. ¹	9.7	10.3	7	15	لكسمبرغ
..	10.6	0.9	..	9.5	16	النمسا
2	..	9.9	8.0	3.3	.. ¹	10.0	10.8	8	17	فرنسا
1	..	7.3	7.5	4.2 ⁹	14.4	9.2	10.2	6	18	ألمانيا
-1	10.1	4.6	.. ¹	8.8	11.0	9	19	إسبانيا
..	0.9	18.4	9.8	20	نيوزيلندا
-4	14.2	6.1	.. ¹	8.6	12.2	11	21	إيطاليا
..	13.5	7.4	22	إسرائيل
..	1.6	48.0	11.7	23	البرتغال
..	5.5	..	9.1	24	اليونان
..	<1	..	8.2	..	42.2	11.8	29	سلوفينيا
..	<1	..	4.9	4.3	15.7	12.2	32	الجمهورية التشيكية
..	7.7	33	مالطة
..	10	..	8.6	8.0	42.6	15.6	35	بولندا
..	<1	..	6.7	2.7	33.8	19.6	38	هنغاريا
..	8	..	2.1	9.3	..	15.2	39	سلوفاكيا
..	18	..	12.3	20.4	41	إستونيا
..	17	19.5	45	ليتوانيا
..	14.5	47	كرواتيا
..	28	21.4	50	لاتفيا
..	22.8	53	بيلاروس
تنمية بشرية متوسطة										
..	22	18.6	57	بلغاريا
..	13.3	60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	53	..	20.1	28.9	63	الاتحاد الروسي
..	13.7	66	البوسنة والهرسك
..	23	20.3	72	رومانيا
..	25	23.0	75	أوكرانيا
..	62	27.0	76	كازاخستان
..	24.8	87	تركمانستان
..	16.2	88	جورجيا
..	18.5	89	أذربيجان

4 الفقر البشري وفقر الدخل

بلدان منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي، وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-2) ^a	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	القيمة (%)	دليل الفقر البشري (HPI-2) ^a	الترتيب	القيمة (%)	الترتيب	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل			
							الترتيب حسب دليل الفقر	أربعة دولارات أميركية في اليوم	أحد عشر دولاراً أميركياً في اليوم	نصف الدخل المتوسط ^b
95	ألمانيا	11.3
100	أرمينيا	14.9
101	أوزبكستان	21.8
102	قيرغيزستان	23.7
108	جمهورية مولدوفا	22.8
113	طاجيكستان	22.8

يدلّ الرمز (+) على المؤشرات المستخدمة لاحتساب دليل الفقر البشري. لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1.

ملاحظة: يشمل هذا الجدول إسرائيل ومالطا وهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي؛ لكنّه يستثني جمهورية كوريا والمكسيك وتركيا وهي أعضاء في المنظمة. للاطلاع على دليل الفقر البشري والمؤشرات المتصلة به لهذه الدول، انظر الجدول 3.

a - احتسب دليل الفقر البشري (HPI-2) لبلدان مختارة من منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي؛ ذات الدخل المرتفع. **b -** تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً مضروباً بمئة وتمثل إسقاطات متوسطة الاختلاف للفترة الزمنية المحددة. **c -** استناداً إلى التصنيف حسب المستوى 1 من مقياس الإلمام بالقراءة والكتابة النثرية، الوارد في المسح الدولي للإلمام بالقراءة والكتابة. تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المشار إليها. **d -** تشير البيانات إلى البطالة التي تستمر 12 شهراً أو أكثر. **e -** يقاس خط الفقر عند 50% من الدخل المتوسط المعدل والجاهز للاستعمال للأسرة المعيشية. **f -** تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المشار إليها. **g -** بناءً على خط الفقر في الولايات المتحدة الأميركية، 11 دولاراً (معادل القوة الشرائية بدولار 1990) في اليوم للفرد لأسرة من 3 أشخاص. **h -** يساوي خط الفقر 4 دولارات أميركية (معادل القوة الشرائية بدولار 1990) في اليوم الواحد. **i -** يمثل فقر الدخل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 50% من الدخل المتوسط المعدل والجاهز للاستعمال للأسرة المعيشية. إذا كان ناتج الطرح إيجابياً يستخلص أن الترتيب حسب دليل فقر الدخل في الدولة المعنية أفضل من الترتيب حسب دليل الفقر البشري وإذا كان سلبياً، كان العكس صحيحاً. **j -** تشير البيانات إلى عام 1999. **k -** تشير البيانات إلى الفلندينين. **l -** جرى تطبيق نسبة 15.1%، وهو المعدل غير المرجح للبلدان التي تتوفر البيانات في شأنها لاحتساب دليل الفقر البشري (HPI-2). **m -** Smeeding, Rainwater and Burtless 1997. **n -** تستند البيانات إلى عينة صغيرة ويتوجب الحذر في معالجتها. **o -** تشير البيانات إلى عام 2000.

المصدر: العمود 1: جرى احتسابه على أساس قيم دليل الفقر البشري (HPI-2) في العمود 2؛ العمود 2: جرى احتسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-6؛ العمود 3: جرى احتسابه على أساس بيانات البقاء على قيد الحياة، الواردة من الأمم المتحدة 2003d؛ العمود 4: منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي والوكالة الإحصائية القومية الكندية 2000، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 5: جرى احتسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي عن العمالة الطويلة الأمد والقوى العاملة؛ العمود 6: مشروع لكسمبورغ لدراسة الدخل 2003؛ العمود 7: Smeeding, Rainwater and Burtless 2002؛ العمود 8: Milavonic 2002؛ العمود 9: جرى احتسابه على أساس البيانات في العمودين 1 و 6.

ترتيب 17 بلداً مختاراً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي حسب دليل الفقر البشري (HPI-2).	ترتيب 17 بلداً مختاراً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي حسب دليل الفقر البشري (HPI-2).
1 السويد	6 ألمانيا
2 النرويج	7 لكسمبورغ
3 فنلندا	8 فرنسا
4 هولندا	9 إسبانيا
5 الدانمرك	10 اليابان
	11 إيطاليا
	12 كندا
	13 بلجيكا
	14 استراليا
	15 المملكة البريطانية المتحدة
	16 أيرلندا
	17 الولايات المتحدة الاميركية

معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (من المجموع)		السكان دون عمر 15 (من المجموع)		سكان الحضر (من المجموع) ³			معدل النمو السنوي للسكان (%)		مجموع السكان (بالملايين)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000 2005 ^b	1970 1975 ^c	2015 ^b	2001 ^b	2015 ^b	2001 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975	1975- 2001	2001-15 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975	
تنمية بشرية مرتفعة														
1.8	2.2	18.0	15.3	16.6	19.8	78.9	75.0	68.2	0.4	0.4	4.7	4.5	4.0	1 النرويج
2.0	2.8	13.5	11.6	18.7	23.2	94.3	92.6	86.6	0.6	1.0	0.3	0.3	0.2	2 آيسلندا
1.6	1.9	21.4	17.4	15.7	18.1	84.2	83.3	82.7	0.1	0.3	9.0	8.9	8.2	3 السويد
1.7	2.5	15.5	12.4	17.3	20.3	94.8	91.1	85.9	0.8	1.3	21.7	19.4	13.9	4 أستراليا
1.7	2.1	17.4	13.7	16.4	18.4	91.0	89.6	88.4	0.4	0.6	16.8	16.0	13.7	5 هولندا
1.7	1.9	19.5	17.2	15.5	17.3	98.0	97.4	94.9	0.1	0.2	10.5	10.3	9.8	6 بلجيكا
2.1	2.0	14.2	12.3	20.3	21.7	81.0	77.4	73.7	1.0	1.0	329.7	288.0	220.2	7 الولايات المتحدة الأمريكية
1.5	2.0	16.4	12.7	14.8	18.7	81.9	78.9	75.6	0.7	1.1	34.1	31.0	23.1	8 كندا
1.3	2.1	26.0	17.7	13.0	14.5	81.5	78.9	75.7	(.)	0.5	127.2	127.3	111.5	9 اليابان
1.4	1.8	22.0	16.2	12.6	16.5	69.5	67.5	55.7	-0.2	0.5	7.0	7.2	6.3	10 سويسرا
1.8	2.0	19.2	15.0	16.3	18.4	85.7	85.1	81.8	0.1	0.2	5.4	5.3	5.1	11 الدانمرك
1.9	3.8	13.4	11.3	20.3	21.2	64.0	59.3	53.6	0.9	0.8	4.4	3.9	3.2	12 أيرلندا
1.6	2.0	17.8	15.9	15.9	18.9	90.8	89.5	88.7	0.3	0.2	61.3	58.9	55.4	13 المملكة البريطانية المتحدة
1.7	1.6	20.3	15.1	15.8	18.0	59.0	59.0	58.3	0.1	0.4	5.3	5.2	4.7	14 فنلندا
1.7	2.0	14.4	13.6	17.6	19.0	95.0	91.8	73.7	1.2	0.8	0.5	0.4	0.4	15 لكسمبرغ
1.3	2.0	19.5	15.6	12.4	16.4	71.0	67.4	67.4	(.)	0.3	8.1	8.1	7.6	16 النمسا
1.9	2.3	18.5	16.1	17.8	18.7	78.4	75.5	73.0	0.4	0.5	62.8	59.6	52.7	17 فرنسا
1.4	1.6	20.8	16.7	13.2	15.4	89.9	87.7	81.2	(.)	0.2	82.5	82.3	78.7	18 ألمانيا
1.2	2.9	19.2	16.9	13.2	14.4	81.1	77.8	69.6	0.1	0.5	41.2	40.9	35.6	19 إسبانيا
2.0	2.8	14.6	11.8	19.3	22.8	87.5	85.9	82.8	0.6	0.8	4.2	3.8	3.1	20 نيوزيلندا
1.2	2.3	22.3	18.4	12.3	14.2	70.6	67.1	65.6	-0.3	0.1	55.5	57.5	55.4	21 إيطاليا
2.7	3.8	11.4	9.9	24.8	28.1	93.5	91.8	86.6	1.6	2.3	7.8	6.2	3.4	22 إسرائيل
1.5	2.7	18.0	15.8	15.3	16.6	77.5	65.6	27.7	(.)	0.4	10.0	10.0	9.1	23 البرتغال
1.3	2.3	20.9	17.8	13.2	14.9	65.1	60.4	55.3	(.)	0.7	10.9	10.9	9.0	24 اليونان
1.9	2.5	14.9	11.7	18.9	22.5	74.6	70.2	45.2	0.6	1.0	0.9	0.8	0.6	25 قبرص
1.0	2.9	13.6	10.8	12.9	16.2	100.0	100.0	89.7	0.9	1.7	7.9	6.9	4.4	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
1.5	2.7	11.1	10.1	16.4	20.5	58.4	50.5	38.6	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	27 بربادوس
1.4	2.6	13.1	7.4	12.9	21.5	100.0	100.0	100.0	1.0	2.3	4.7	4.1	2.3	28 سنغافورة
1.1	2.2	18.5	14.2	12.1	15.4	51.6	49.2	42.4	-0.2	0.5	1.9	2.0	1.7	29 سلوفينيا
1.4	4.3	11.9	7.4	15.5	20.6	88.2	82.4	48.0	0.4	1.1	49.7	47.1	35.3	30 جمهورية كوريا
2.5	5.4	4.4	2.9	25.4	31.0	78.7	72.7	62.0	2.0	2.9	0.5	0.3	0.2	31 بروني دار السلام
1.2	2.2	18.6	13.9	13.2	16.0	76.4	74.6	63.7	-0.1	0.1	10.1	10.3	10.0	32 الجمهورية التشيكية
1.8	2.1	18.0	12.5	17.0	19.7	93.7	91.2	80.4	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	33 مالطة
2.4	3.1	11.0	9.9	24.4	27.5	90.2	88.3	80.7	1.0	1.4	43.4	37.5	26.0	34 الأرجنتين
1.3	2.3	14.8	12.3	14.6	18.6	66.5	62.6	55.4	-0.1	0.5	38.2	38.7	34.0	35 بولندا
..	72.3	64.5	33.3	0.8	1.2	0.1	0.1	0.1	36 سيشيل
2.7	5.9	3.9	2.3	23.2	29.4	95.0	92.5	79.2	1.9	3.6	0.9	0.7	0.3	37 البحرين
1.2	2.1	17.4	14.7	13.3	16.7	69.4	64.8	52.8	-0.5	-0.2	9.3	10.0	10.5	38 هنغاريا
1.3	2.5	13.6	11.4	15.4	19.0	62.0	57.6	46.3	0.1	0.5	5.4	5.4	4.7	39 سلوفاكيا
2.3	3.0	13.7	13.1	22.5	24.7	94.4	92.1	83.1	0.6	0.7	3.7	3.4	2.8	40 أوروغواي
1.2	2.2	18.2	15.4	14.2	17.4	71.3	69.4	67.6	-1.1	-0.2	1.2	1.4	1.4	41 إستونيا
2.3	4.3	7.4	5.5	23.9	31.1	66.5	59.5	42.5	1.6	2.6	5.0	4.0	2.1	42 كوستاريكا
2.4	3.6	9.8	7.4	23.6	28.1	89.1	86.0	78.4	1.1	1.5	18.0	15.4	10.3	43 شيلي
3.2	6.8	4.6	1.5	21.7	26.9	95.0	92.9	82.9	1.3	4.8	0.7	0.6	0.2	44 قطر
1.3	2.3	16.4	14.3	16.0	19.6	71.6	68.7	55.7	-0.6	0.2	3.2	3.5	3.3	45 ليتوانيا
2.7	6.9	3.5	1.4	22.6	26.3	96.9	96.1	83.8	2.5	3.3	3.4	2.4	1.0	46 الكويت
1.7	2.0	17.8	15.9	16.5	17.0	64.4	58.1	45.1	-0.3	0.2	4.3	4.4	4.3	47 كرواتيا
2.8	6.4	4.2	1.2	20.8	26.4	91.6	87.1	65.4	1.6	6.7	3.6	2.9	0.5	48 الإمارات العربية المتحدة
2.3	3.4	8.3	5.2	24.5	29.3	91.5	88.8	73.4	1.0	1.9	0.4	0.3	0.2	49 جزر البهاما
1.1	2.0	18.3	15.4	13.0	17.3	60.4	60.4	65.4	-0.9	-0.2	2.1	2.4	2.5	50 لاتفيا

5 الاتجاهات الديموغرافية

معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (من المجموع)		السكان دون عمر 15 (من المجموع)		سكان الحضر (من المجموع)			معدل النمو السنوي للسكان (%)		مجموع السكان (بالملايين)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000	1970	1975 ^د		2001 ^ب		2001 ^ب		1975	1975-		2001 ^ب		1975	
2005 ^د	1975 ^د	2015 ^د	2001 ^ب	2015 ^د	2001 ^ب	2015 ^د	2001 ^ب	1975	2001	2001-15 ^د	2015 ^د	2001 ^ب	1975	
..	39.3	34.3	35.0	-0.3	-0.3	(.)	(.)	(.)	51 سانت كيتس ونيفيس
1.6	3.5	14.4	9.9	16.3	20.8	78.5	75.5	64.2	0.2	0.7	11.5	11.2	9.3	52 كوبا
1.2	2.3	14.3	13.9	14.1	17.9	72.6	69.6	50.3	-0.4	0.2	9.4	10.0	9.4	53 بيلاروس
1.6	3.5	10.0	6.8	19.7	24.1	79.3	74.5	63.0	0.3	0.9	1.3	1.3	1.0	54 ترينيداد وتوباغو
2.5	6.5	6.8	4.9	26.4	33.3	77.9	74.6	62.8	1.2	2.0	119.6	100.5	59.1	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة														
..	43.3	37.1	34.2	0.4	0.6	0.1	0.1	0.1	56 أنتيغوا وبربودا
1.1	2.2	18.0	16.3	12.6	15.3	69.3	67.5	57.5	-0.8	-0.3	7.2	8.0	8.7	57 بلغاريا
2.9	5.2	6.1	4.1	27.2	33.4	66.4	58.1	37.7	1.6	2.5	29.6	23.5	12.3	58 ماليزيا
2.7	4.9	7.5	5.6	27.5	31.6	61.7	56.6	49.0	1.7	2.1	3.8	3.0	1.7	59 بنما
1.9	3.0	12.2	10.2	20.0	22.3	62.0	59.5	50.6	0.4	0.7	2.2	2.0	1.7	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
3.0	7.6	5.5	3.7	28.7	32.0	90.3	87.9	60.9	1.8	3.0	6.9	5.3	2.4	61 الجماهيرية العربية الليبية
1.9	3.2	8.2	6.2	21.0	25.5	48.6	41.6	43.4	0.8	1.1	1.3	1.2	0.9	62 موريشيوس
1.1	2.0	14.3	12.8	13.7	17.2	74.0	72.9	66.4	-0.6	0.3	133.4	144.9	134.2	63 الاتحاد الروسي
2.6	5.0	6.5	4.8	27.0	32.4	81.3	75.5	60.0	1.4	2.0	52.2	42.8	25.4	64 كولومبيا
2.2	4.7	7.5	5.3	24.1	28.8	87.7	81.7	61.8	1.1	1.8	202.0	174.0	108.1	65 البرازيل
1.3	2.6	13.6	10.3	14.1	18.3	50.8	43.4	31.3	0.4	0.3	4.3	4.1	3.7	66 البوسنة والهرسك
3.2	6.3	4.8	4.1	31.1	38.3	51.7	48.1	50.2	1.8	2.3	0.3	0.2	0.1	67 بليز
..	76.0	71.3	55.3	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	68 دومينيكا
2.7	4.9	6.6	4.6	27.6	33.5	90.0	87.2	75.8	1.7	2.6	31.2	24.8	12.7	69 فنزويلا
4.1	5.7	4.4	4.6	35.5	40.7	27.6	22.3	21.1	1.1	0.6	0.2	0.2	0.2	70 ساموا (الغربية)
2.3	5.7	6.2	5.4	26.0	30.6	43.6	38.0	38.6	0.7	1.3	0.2	0.1	0.1	71 سانت لوسيا
1.3	2.6	14.8	13.6	15.4	17.7	59.3	55.3	46.2	-0.3	0.2	21.6	22.4	21.2	72 رومانيا
4.5	7.3	3.4	2.6	34.5	39.3	91.0	86.6	58.4	2.6	4.4	32.7	22.8	7.3	73 المملكة العربية السعودية
1.9	5.0	8.1	5.6	22.0	25.9	24.2	20.0	15.1	0.9	1.5	69.6	61.6	41.3	74 تايلاند
1.2	2.2	16.1	14.2	13.2	17.2	70.4	68.0	58.3	-0.8	(.)	44.4	49.3	49.0	75 أوكرانيا
2.0	3.5	8.4	7.1	21.4	26.9	58.2	55.9	52.2	-0.1	0.4	15.3	15.5	14.1	76 كازاخستان
2.5	5.3	6.2	5.4	27.0	31.5	81.3	74.7	49.5	0.7	0.6	0.5	0.4	0.4	77 سورينام
2.4	5.0	7.7	7.1	25.8	31.2	63.5	56.6	44.1	1.0	1.0	3.0	2.6	2.0	78 جامايكا
5.0	7.2	3.0	2.0	36.0	37.4	82.6	76.5	19.6	2.7	4.1	3.9	2.7	0.9	79 عمان
2.2	5.5	7.1	6.8	26.0	31.2	68.0	55.8	27.0	0.5	0.8	0.1	0.1	0.1	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
2.9	4.2	5.8	3.5	27.6	32.8	59.9	50.2	36.7	0.8	1.4	0.9	0.8	0.6	81 فيجي
2.9	6.0	6.5	4.9	27.5	34.1	77.9	73.1	61.5	1.4	2.1	32.0	26.4	15.2	82 ببرو
2.2	4.9	6.5	6.1	24.0	30.2	92.6	90.0	67.0	1.2	0.9	4.2	3.5	2.8	83 لبنان
3.8	5.7	4.3	3.5	34.2	39.2	65.0	56.6	39.0	2.2	2.9	7.7	5.6	2.7	84 باراغوي
3.2	6.0	4.9	3.6	29.9	37.1	69.0	59.3	35.6	1.6	2.3	96.3	77.2	42.0	85 الفلبين
5.3	7.0	3.1	3.3	39.6	43.4	35.2	28.0	18.1	2.9	3.0	0.4	0.3	0.1	86 ملديف
2.7	6.2	4.6	4.4	27.4	35.6	49.9	45.0	47.6	1.5	2.4	5.8	4.7	2.5	87 تركمانستان
1.4	2.6	14.9	13.3	15.2	19.9	61.4	56.5	49.5	-0.7	0.2	4.7	5.2	4.9	88 جورجيا
2.1	4.3	5.9	5.8	23.5	30.9	53.9	51.9	51.5	1.0	1.4	9.5	8.2	5.7	89 أذربيجان
3.6	7.8	4.0	2.9	31.6	38.5	81.1	78.8	57.8	2.1	3.8	7.0	5.2	1.9	90 الأردن
2.0	6.2	6.7	5.8	22.6	29.4	73.5	66.1	49.9	1.0	2.0	11.1	9.6	5.7	91 تونس
2.3	4.9	6.6	5.0	25.5	30.2	44.0	36.7	30.0	(.)	0.1	0.8	0.8	0.7	92 غيانا
..	47.2	38.4	32.6	-0.3	-0.5	0.1	0.1	0.1	93 غرينادا
2.7	5.6	6.4	4.5	28.3	33.0	73.0	66.0	45.3	1.3	2.0	10.1	8.5	5.0	94 الجمهورية الدومينيكية
2.3	4.7	8.1	6.0	22.9	29.0	51.9	42.9	32.7	0.7	1.0	3.4	3.1	2.4	95 ألبانيا
2.4	5.2	6.7	5.6	25.0	31.2	71.8	66.2	41.6	1.2	2.0	82.1	69.3	41.0	96 تركيا
2.8	6.0	6.6	4.9	27.1	33.6	69.4	63.4	42.4	1.3	2.3	15.2	12.6	6.9	97 إكوادور
5.6	7.7	3.0	3.4	42.1	46.3	71.7	..	59.6	3.3	3.7	5.3	3.3	1.3	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
2.0	4.1	9.3	6.8	21.3	25.5	29.9	23.1	22.0	0.7	1.3	20.6	18.8	13.5	99 سري لانكا
1.2	3.0	9.9	8.8	14.4	22.5	69.8	67.3	63.0	-0.3	0.3	3.0	3.1	2.8	100 أرمينيا

5 الاتجاهات الديموغرافية

معدل الخصوبة الإجمالي (للرأة الواحدة)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		السكان دون عمر 15 (% من المجموع)		سكان الحضر (% من المجموع) ³			معدل النمو السنوي للسكان (%)		مجموع السكان (بالملايين)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000	1970	2015 ^b		2001 ^b		2015 ^b		2001	2001-15 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975		
2005 ^a	1975 ^a	2015 ^b	2001 ^b	2015 ^b	2001 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975	2001	2001-15 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975	
2.4	6.3	5.0	4.8	26.2	35.4	38.4	36.7	39.1	1.4	2.3	30.7	25.3	14.0	101 أوزبكستان
2.6	4.7	5.9	6.1	26.4	33.3	36.0	34.4	37.9	1.2	1.6	5.9	5.0	3.3	102 قيرغيزستان
3.3	7.0	3.5	4.5	32.6	40.9	73.5	63.3	21.4	1.9	1.8	0.6	0.4	0.3	103 الرأس الأخضر
1.8	4.9	9.4	7.0	19.4	24.3	49.5	36.7	17.4	0.6 ^c	1.3 ^d	1,402.3 ^d	1,285.2 ^d	927.8 ^d	104 الصين
2.9	6.1	6.5	5.2	29.4	35.4	73.2	61.3	41.5	1.3	1.6	7.6	6.3	4.1	105 السلفادور
2.3	6.4	4.9	4.5	26.8	33.9	73.2	64.7	45.8	1.4	2.7	81.4	67.2	33.4	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
2.8	7.4	4.9	4.2	27.4	34.3	65.2	57.7	40.3	1.5	2.5	38.1	30.7	16.0	107 الجزائر
1.4	2.6	10.9	9.6	16.5	22.1	45.2	41.7	35.8	-0.1	0.4	4.2	4.3	3.8	108 جمهورية مولدوفا
2.3	6.7	5.5	5.4	25.3	32.6	31.6	24.5	18.8	1.3	1.9	94.7	79.2	48.0	109 فييت نام
3.3	7.5	3.6	3.0	32.2	39.1	57.9	51.8	45.1	2.2	3.1	23.0	17.0	7.5	110 الجمهورية العربية السورية
2.6	5.4	6.0	3.8	29.2	33.6	67.2	57.6	48.0	(.)	2.1	44.3	44.4	25.8	111 جنوب إفريقيا
2.4	5.2	6.4	5.0	25.3	30.4	55.0	42.0	19.4	1.1	1.8	250.4	214.4	134.4	112 إندونيسيا
3.1	6.8	4.6	4.7	28.5	38.5	29.6	27.6	35.5	1.2	2.2	7.3	6.1	3.4	113 طاجيكستان
3.8	6.5	5.3	4.4	32.8	39.3	69.9	62.9	41.3	1.7	2.2	10.8	8.5	4.8	114 بوليفيا
3.7	7.1	4.5	3.6	33.5	41.2	64.3	53.6	32.1	2.0	3.0	8.8	6.6	3.0	115 هندوراس
5.9	5.7	3.6	3.8	43.0	43.5	61.4	49.2	27.1	2.5	2.8	0.7	0.5	0.2	116 غينيا الاستوائية
2.4	7.3	4.1	3.8	26.6	34.2	59.5	56.7	48.7	1.3	2.1	3.1	2.5	1.4	117 منغوليا
4.0	5.3	4.3	4.5	35.0	41.3	88.9	82.1	40.0	1.8	2.9	1.6	1.3	0.6	118 غامبون
4.4	6.5	3.9	3.6	37.4	43.3	46.2	40.0	36.7	2.3	2.6	16.2	11.7	6.0	119 غواتيمالا
3.3	5.7	5.4	4.5	31.7	35.7	45.8	42.7	43.5	1.9	2.2	90.0	69.1	39.3	120 مصر
3.7	6.8	3.8	3.1	34.9	42.2	62.6	56.5	48.9	2.1	2.8	7.0	5.2	2.5	121 نيكاراغوا
4.0	5.4	3.8	4.6	36.4	41.2	56.4	47.6	27.0	2.3	2.4	0.2	0.2	0.1	122 سان تومي وبرينسيبي
4.4	7.2	3.4	2.7	36.5	43.3	28.6	20.2	9.1	2.6	3.3	0.6	0.5	0.2	123 جزر سليمان
4.6	6.6	4.6	3.7	37.5	43.2	39.4	31.4	20.6	0.9	2.8	2.2	1.9	0.9	124 ناميبيا
3.7	6.7	4.5	2.6	37.4	40.0	56.0	49.4	12.8	-0.2	2.9	1.7	1.7	0.8	125 بوتسوانا
2.7	6.9	5.1	4.3	27.9	32.3	64.4	56.1	37.8	1.5	2.1	36.5	29.6	17.3	126 المغرب
3.0	5.4	6.3	5.0	27.7	33.7	32.2	27.9	21.3	1.3	2.0	1,246.4	1,033.4	620.7	127 الهند
4.1	6.1	4.0	3.5	34.9	41.6	28.6	22.1	15.7	2.2	2.7	0.3	0.2	0.1	128 فانواتو
4.1	6.9	4.1	3.3	34.9	40.6	42.4	36.4	30.1	2.0	2.7	26.4	20.0	9.9	129 غانا
4.8	5.5	3.6	2.9	37.4	42.5	26.1	17.4	10.3	2.2	2.5	18.4	13.5	7.1	130 كمبوديا
2.9	5.8	5.9	4.6	26.8	32.7	36.7	28.2	23.9	1.0	1.8	55.8	48.2	30.2	131 ميانمار
4.1	6.1	2.8	2.4	34.0	41.4	22.3	17.6	11.9	1.9	2.5	7.2	5.5	2.9	132 بابوا غينيا الجديدة
4.5	6.9	4.6	3.2	39.7	44.0	32.7	26.7	14.0	0.1	2.8	1.1	1.1	0.5	133 سوازيلندا
4.9	7.1	3.0	2.3	38.5	42.7	42.6	33.8	21.2	2.6	3.2	1.0	0.7	0.3	134 جزر القمر
4.8	6.2	3.7	3.5	36.8	42.4	27.1	19.7	11.1	2.1	2.2	7.3	5.4	3.0	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
5.0	5.9	4.5	4.3	37.8	42.3	11.6	7.4	3.5	2.6	2.3	3.0	2.1	1.2	136 بوتان
3.8	5.7	5.4	4.6	38.2	40.2	38.9	28.7	10.8	-0.3	1.8	1.7	1.8	1.1	137 ليسوتو
4.4	6.7	4.4	3.5	34.8	39.9	48.7	37.0	18.9	1.8	2.5	41.4	32.2	16.7	138 السودان
3.5	6.2	3.8	3.2	31.9	38.8	34.4	25.5	9.9	1.8	2.4	181.4	140.9	75.2	139 بنغلاديش
6.3	6.3	2.8	3.0	46.2	46.6	72.6	66.0	35.0	2.8	3.2	5.2	3.5	1.5	140 الكونغو
5.3	7.1	3.5	3.2	40.3	44.1	42.7	33.9	16.3	2.2	2.8	6.4	4.7	2.3	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة														
4.6	6.3	4.1	3.6	37.8	42.7	58.9	49.6	26.9	1.4	2.7	18.9	15.4	7.6	142 الكاميرون
4.3	5.8	4.2	3.7	35.6	40.5	17.9	12.2	5.0	2.0	2.3	32.0	24.1	13.4	143 نيبال
5.1	6.3	4.0	3.7	38.1	41.8	39.5	33.4	26.4	2.4	2.8	204.5	146.3	70.3	144 باكستان
3.9	7.6	4.2	3.4	39.6	43.5	45.9	36.0	19.6	0.2	2.8	13.0	12.8	6.1	145 زمبابوي
4.0	8.1	3.4	2.9	36.5	42.7	47.2	34.3	12.9	1.2	3.2	36.9	31.1	13.6	146 كينيا
7.1	7.1	2.3	2.6	49.7	50.0	20.7	14.5	8.3	3.5	3.1	39.3	24.2	10.8	147 أوغندا
7.0	8.4	2.2	2.3	47.2	48.9	31.2	25.0	16.6	3.6	3.8	30.7	18.7	6.9	148 اليمن
5.7	6.6	3.1	3.0	41.7	44.7	39.4	30.1	16.3	2.7	2.8	24.0	16.4	7.9	149 مدغشقر
4.0	5.8	4.5	3.9	35.1	39.8	45.6	36.3	21.7	1.3	1.9	9.7	8.1	4.9	150 هايتي
4.7	6.5	4.4	3.5	36.6	41.1	40.5	31.2	17.0	2.3	3.4	1.9	1.4	0.6	151 غامبيا

5 الاتجاهات الديموغرافية

معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (من المجموع)		السكان دون عمر 15 (من المجموع)		سكان الحضر (من المجموع)			معدل النمو السنوي للسكان (%)		مجموع السكان (بالملايين)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000	1970	2005 ^a	1975 ^c	2015 ^b	2001 ^b	2015 ^b	2001 ^b	1975	1975-	2001	2001-15 ^b	2015 ^b	2001 ^b	
5.4	6.9	3.4	3.1	40.6	44.8	55.5	44.8	23.4	2.3	2.9	161.7	117.8	54.9	152
5.7	7.2	3.8	2.9	40.3	43.0	86.9	84.2	68.9	1.5	4.4	0.8	0.7	0.2	153
5.8	6.5	3.5	3.4	41.7	43.2	73.8	59.0	20.3	2.7	2.5	4.0	2.7	1.4	154
5.4	6.5	2.4	2.1	41.7	45.7	26.2	19.1	12.7	3.1	2.3	5.9	3.8	2.1	155
5.0	7.0	2.7	2.4	39.0	43.8	57.4	48.1	34.2	2.2	2.7	13.2	9.6	4.8	156
5.8	7.0	3.1	2.8	41.5	44.1	35.5	27.9	16.3	2.2	2.7	11.2	8.2	4.1	157
5.7	8.3	2.9	2.5	43.5	45.3	8.9	6.3	4.0	1.9	2.3	10.6	8.1	4.4	158
5.7	7.1	2.8	2.7	42.1	45.9	53.0	43.0	21.9	2.5	2.8	9.1	6.4	3.0	159
5.1	6.8	2.7	2.3	40.2	45.6	46.2	33.2	10.1	1.8	3.0	45.9	35.6	16.2	160
4.7	7.4	3.9	3.1	37.3	42.3	50.9	44.0	32.1	1.5	3.3	19.8	16.1	6.8	161
6.1	7.4	3.6	3.5	44.9	45.9	21.3	15.1	7.7	1.9	3.1	15.2	11.6	5.2	162
5.6	7.8	3.2	3.0	44.7	46.4	45.2	39.8	34.8	1.3	2.8	12.7	10.6	5.1	163
7.2	6.6	2.6	2.7	47.9	47.4	44.1	34.8	17.8	2.9	2.8	19.3	12.8	6.2	164
6.7	6.7	2.8	3.1	46.5	46.6	30.9	24.2	15.6	2.9	2.6	12.1	8.1	4.1	165
7.1	7.1	2.8	3.1	46.9	46.9	43.0	32.3	15.9	2.9	3.0	2.1	1.4	0.7	166
6.7	6.5	2.6	2.6	47.2	46.8	39.3	..	29.5	2.8	2.8	74.2	49.8	23.9	167
4.9	5.7	4.0	4.0	40.4	43.1	49.7	41.7	33.7	1.4	2.3	4.6	3.8	2.1	168
6.1	6.8	3.2	2.9	43.1	45.8	22.0	15.9	9.5	2.4	2.7	93.8	67.3	33.1	169
5.6	6.6	3.5	3.2	41.2	44.0	48.2	33.2	8.7	1.5	2.1	22.5	18.2	10.6	170
6.8	6.8	2.5	2.9	45.8	47.5	14.5	9.3	3.2	3.1	2.1	9.8	6.4	3.7	171
7.0	7.1	2.1	2.4	48.7	49.2	40.7	30.8	16.2	3.1	2.6	19.0	12.3	6.3	172
6.7	7.8	2.4	2.7	47.7	48.9	23.1	16.9	6.3	3.0	2.7	18.6	12.3	6.1	173
8.0	8.1	1.9	2.0	49.7	49.9	29.1	21.0	10.6	3.6	3.2	18.3	11.1	4.8	174
6.5	6.5	3.0	2.9	44.1	44.0	46.7	37.3	21.4	2.4	1.7	6.4	4.6	2.9	175
2.9	5.4	6.4	5.1	28.2	32.6	48.6	40.8	26.3	1.4	1.9	5,868.2T	4,863.8T	2961.2T	البلدان النامية
5.1	6.6	3.3	3.1	40.1	43.1	34.5	25.7	14.7	2.3	2.5	941.9T	684.1T	353.7T	البلدان الأقل نمواً
3.8	6.7	4.3	3.7	33.5	37.5	59.1	53.9	41.5	2.1	2.7	389.7T	289.9T	143.4T	الدول العربية
2.0	5.0	8.4	6.4	21.4	26.4	50.3	38.8	20.2	0.8	1.4	2,124.6T	1,899.7T	1310.5T	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
2.5	5.1	7.3	5.5	26.3	31.5	80.5	75.8	61.4	1.3	1.9	622.5T	522.6T	317.9T	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.3	5.6	5.6	4.6	29.6	35.2	34.9	29.5	21.3	1.6	2.1	1,805.3T	1,455.1T	842.1T	جنوب آسيا
5.4	6.8	3.3	3.0	41.9	44.4	42.8	34.8	21.0	2.1	2.8	843.1T	626.4T	305.8T	إفريقيا جنوب الصحراء
1.4	2.5	13.2	11.9	16.3	20.1	64.4	63.0	57.0	-0.2	0.5	398.4T	409.8T	366.6T	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
1.8	2.5	16.0	13.1	17.9	20.4	80.4	77.1	70.4	0.5	0.8	1,227.7T	1,140.8T	925.6T	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت إ)
1.7	2.2	18.0	14.6	16.5	18.3	82.3	79.1	73.7	0.4	0.7	962.9T	906.8T	766.2T	(م ت إ) المرتفعة الدخل
1.8	2.5	16.2	13.2	17.8	20.2	81.5	78.3	71.7	0.5	0.8	1,282.0T	1,193.9T	972.3T	تنمية بشرية مرتفعة
2.4	4.9	7.4	5.9	24.7	29.7	49.4	41.6	28.1	1.0	1.7	4,759.1T	4,116.2T	2678.4T	تنمية بشرية متوسطة
5.6	6.8	3.3	3.1	41.8	44.6	39.7	31.6	19.1	2.3	2.8	1,021.6T	737.5T	354.5T	تنمية بشرية منخفضة
1.7	2.2	17.7	14.4	16.6	18.5	82.6	79.4	73.8	0.5	0.7	997.7T	935.9T	782.0T	دخل مرتفع
2.1	4.6	8.5	6.8	22.5	27.1	60.7	51.6	35.0	0.8	1.5	3,027.9T	2,694.8T	1847.5T	دخل متوسط
3.7	5.7	5.1	4.4	32.5	36.9	38.1	31.5	22.1	1.7	2.2	3,169.0T	2,515.0T	1437.1T	دخل منخفض
2.7	4.5	8.3	7.0	26.1	29.8	53.7	47.7	37.9	1.1	1.6	7,197.2T*	6,148.1T*	4068.1T*	العالم

ملاحظة: T = مجموع.

a - تستند البيانات إلى التعريف القومي للمدينة أو المنطقة الحضرية، لذا يجب الحذر في عقد المقارنات بين الدول. b - تشير البيانات إلى إسقاطات متوسطة الاختلاف. c - تشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحددة. d - تشمل التقديرات السكانية تايوان، مقاطعة الصين. e - تشير البيانات إلى مجموع سكان العالم بحسب الأمم المتحدة 2003c. قدر مجموع السكان للبلدان الـ 175 الواردة في الجدول بـ 4,063 مليون نسمة عام 1975 و 6,140 مليون نسمة عام 2001 ويتوقع أن يصل إلى 7,188 مليون نسمة عام 2015.

المصدر: الأعمدة 1-3، و14: الأمم المتحدة 2003d؛ العمود 4: جرى احتسابه على أساس البيانات في العمودين 1 و2؛ العمود 5: جرى احتسابه على أساس البيانات في العمودين 2 و3؛ الأعمدة 6-8: جرى احتسابها على أساس بيانات الأمم المتحدة 2002b عن سكان الحضر ومجموع السكان؛ العمودان 9 و10: جرى احتسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003d عن السكان دون الـ 15 من العمر ومجموع السكان؛ العمودان 11 و12: جرى احتسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003d عن السكان في عمر 65 عاماً وما فوق ومجموع السكان.

6 الإلتزام بالصحة: المنافذ والخدمات والموارد

الإلتزام على الصحة		عملية الولادة		معدل انتشار وسائل منع الحمل	معدل استخدام علاج الإمهاء الغموي	الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصيئاً تاماً ضدّ	السكان الذين لديهم فرص الحصول على العقاقير الجوهرية	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر ماء محسنة	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مرافق صحية محسنة	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
للأفراد	في القطاع الخاص (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	في القطاع العام	الأطباء (لكلّ مئة ألف شخص)	بإشراف عاملين صحيين مهرة	الحمل (%) ^د	تخصيئاً تاماً ضدّ	بأسعار محمولة	محسنة	محسنة		
2000	2000	2000	1990 - 2002 ^ب	1995 - 2001 ^ب	1994 - 2000 ^ب	2001	1999	2000	2000		
658	2.1	3.1	117	100	..	94	97	50-79	98	96	51 سانت كيتس ونيفيس
193	1.0	6.1	590	100	..	99	99	95-100	91	98	52 كوبا
389	0.1	4.9	457	..	50	99	99	50-79	100	..	53 بيلاروس
468	2.2	2.3	79	99	..	17 ^ع	91	..	50-79	90	54 ترينيداد وتوباغو
477	2.8	2.5	130	86	67	..	97	99	80-94	88	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة											
629	2.2	3.3	17	100 ^ع	..	97	..	50-79	91	95	56 أنتيغوا وبربودا
225	0.8	2.9	344	..	42	..	90	98	80-94	100	57 بلغاريا
310	1.6	1.8	68	96	..	92	99	50-79	58 ماليزيا
464	2.1	4.8	117	90	..	7	97	99	80-94	90	59 بنما
301	0.9	5.1	300	92	97	50-79	..	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
370	1.4	1.5	120	94	40	..	93	99	95-100	72	61 الجماهيرية العربية الليبية
315	1.2	2.1	85	90	89	95-100	100	62 موريشيوس
405	1.4	3.7	423	..	73 ^ع	..	98	97	50-79	99	63 الاتحاد الروسي
612	4.0	5.3	109	86	77	..	75	86	80-94	91	64 كولومبيا
631	4.9	3.4	158	88	77	18	99	99	0-49	87	65 البرازيل
259	4.7	3.1	140	100	48	11	92	95	80-94	..	66 البوسنة والهرسك
273	2.5	2.1	55	77 ^ع	96	95	80-94	92	67 بلينز
340	1.8	4.3	49	100	99	99	80-94	97	68 دومينيكا
280	2.0	2.7	203	95	49	94	80-94	83	69 فنزويلا
227	1.7	5.0	70	100	92	98	95-100	99	70 ساموا (الغربية)
272	1.6	2.6	518	100	89	99	50-79	98	71 سانت لوسيا
190	1.1	1.9	191	98	64	..	98	99	80-94	58	72 رومانيا
641	1.0	3.5	153	91	32	..	94	94	95-100	95	73 المملكة العربية السعودية
237	1.6	2.1	24	85	72	..	94	99	95-100	84	74 تايلاند
152	1.2	2.9	299	99	68	..	99	98	50-79	98	75 أوكرانيا
211	1.0	2.8	339	99	66	20	96	96	50-79	91	76 كازاخستان
424	4.3	5.5	45	85	..	24	90	..	95-100	82	77 سورينام
208	2.9	2.6	140	95	66	..	85	96	95-100	92	78 جامايكا
388	0.5	2.0	137	91	24	88	99	98	80-94	39	79 عمان
374	2.2	4.1	88	100 ^ع	98	99	80-94	93	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
194	1.4	2.6	36	100	90	99	95-100	47	81 فيجي
238	2.0	2.8	117	59	69	29	97	88	50-79	80	82 بيرو
719	8.5	3.7	274	88	61	30	94	..	80-94	100	83 لبنان
323	4.9	3.0	117	58	57	..	77	51	0-49	78	84 باراغوي
167	1.8	1.5	124	56	47	28	75	45	50-79	86	85 الفلبين
254	1.3	6.3	40	70	99	99	50-79	100	86 ملديف
267	0.8	4.6	300	97	62	31	98	99	50-79	..	87 تركمانستان
197	6.3	0.7	487	96	41	33	73	97	0-49	79	88 جورجيا
57	1.2	0.9	357	88	55	27	99	98	50-79	78	89 أذربيجان
341	3.8	4.3	205	97	53	..	99	..	95-100	96	90 الأردن
472	1.5	5.5	70	90	92	97	50-79	80	91 تونس
198	0.9	4.2	48	95	..	7	92	95	0-49	94	92 غيانا
351	1.4	3.4	50	100 ^ع	96	..	95-100	95	93 غرينادا
357	4.6	1.8	216	96	64	22	98	96	50-79	86	94 الجمهورية الدومينيكية
129	1.3	2.1	133	99	58	48	95	93	50-79	97	95 ألبانيا
315	1.4	3.6	127	81	64	15	90	89	95-100	82	96 تركيا
78	1.2	1.2	138	69	66	..	99	99	0-49	85	97 إكوادور
..	43	-	86	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
120	1.9	1.8	41	97	99	99	95-100	77	99 سري لانكا
192	4.4	3.2	305	97	61	30	93	97	0-49	..	100 أرمينيا

6 الإلتزام بالصحة: المنافذ والخدمات والموارد

الإلتزام على الصحة		عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة		معدل انتشار وسائل منع الحمل	معدل استخدام الإيماء الغموي	الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصيئاً تاماً ضد	السكان الذين لديهم فرص الحصول على العقاقير الجوهرية	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر ماء محسنة	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر ماء محسنة	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية			
في القطاع الخاص (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	في القطاع العام (معدل القوة الشرائية المحلي)	(لكل مئة الف شخص)	(%)	(%) ²	(%)	الحصبة (%)	بأسعار محمولة (الس) (%) ³	محسنة (%)	محسنة (%)				
2000	2000	1990 - 2002 ^a	1995 - 2001 ^a	1995 - 2001 ^a	1994 - 2000 ^b	2001	2001	2000	2000				
15	1.2	0.5	19	42	15	24	40	54	0-49	62	54	152	نيجيريا
63	2.5	2.4	13	49	38	80-94	100	91	153	جيبوتي
52	0.9	3.4	14	53	8	..	58	70	50-79	37	33	154	موريتانيا
24	1.5	2.9	5	21	5	..	88	98	50-79	46	13	155	إريتريا
56	2.0	2.6	10	51	13	4	48	89	50-79	78	70	156	السنگال
56	1.4	1.9	13	35	6	21	52	71	80-94	48	58	157	غينيا
40	2.5	2.6	..	31	13	4	78	74	0-49	41	8	158	رواندا
28	1.4	1.8	10	66	19	18	65	94	50-79	63	23	159	بنن
27	2.5	2.2	4	36	25	21	83	89	50-79	68	90	160	جمهورية تنزانيا المتحدة
45	1.8	1.0	9	47	15	25	61	72	80-94	81	52	161	ساحل العاج
38	4.0	3.6	..	56	31	..	82	93	0-49	57	76	162	ملاوي
49	2.1	3.5	7	47	25	8	85	92	50-79	64	78	163	زامبيا
52	1.6	2.0	5	23	8	..	72	74	0-49	38	44	164	أنغولا
16	0.5	2.3	3	16	8	36	36	44	0-49	27	29	165	تشاد
12	0.4	1.8	17	35	8	13	48	70	0-49	56	56	166	غينيا - بيساو
..	2.7	0.3	7	61	46	57	..	45	21	167	جمهورية الكونغو الديمقراطية
31	1.0	1.4	4	44	15	34	29	38	50-79	70	25	168	جمهورية إفريقيا الوسطى
14	2.7	1.1	3	6	8	..	52	76	50-79	24	12	169	إثيوبيا
30	1.6	2.8	6	44	6	27	92	97	50-79	57	43	170	موزامبيق
16	1.5	1.7	1	25	..	10	75	84	0-49	78	88	171	بوروندي
32	2.7	2.2	5	24	8	22	37	68	50-79	65	69	172	مالي
37	1.2	3.0	3	31	12	37	46	72	50-79	42	29	173	بوركينافاسو
22	1.8	1.5	4	16	14	38	51	49	50-79	59	20	174	النيجر
24	1.7	2.0	9	42	4	28	37	74	0-49	57	66	175	سيراليون
..	56	69	78	..	78	51	..	البلدان النامية
..	31	63	77	..	62	44	..	البلدان الأقل نمواً
..	67	84	85	..	86	83	..	الدول العربية
..	80	77	75	..	76	48	..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	82	91	95	..	86	77	..	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	36	60	77	..	85	37	..	جنوب آسيا
..	38	58	73	..	57	53	..	إفريقيا جنوب الصحراء
..	96	97	97	..	93	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	94	91	منظمة التعاون والإئمان الاقتصادي (م ت ا)
..	99	90	(م ت ا) المرتفعة الدخل
..	96	91	تنمية بشرية مرتفعة
..	64	74	80	..	82	51	..	تنمية بشرية متوسطة
..	31	57	73	..	62	51	..	تنمية بشرية منخفضة
..	99	89	دخل مرتفع
..	84	86	85	..	82	60	..	دخل متوسط
..	40	60	75	..	76	44	..	دخل منخفض
..	60	72	79	..	82 ^b	61 ^a	..	العالم

a - تستند البيانات المتعلقة بفرص الحصول على العقاقير الجوهرية إلى التقديرات الإحصائية الواردة من المكاتب القطرية والإقليمية والمستشارين الإقليميين لمنظمة الصحة العالمية ومن خلال الدراسة الاستطلاعية عن حالة العقاقير في العالم التي أجريت في الفترة الممتدة بين العامين 1998 و 1999. تمثل هذه التقديرات أفضل المعلومات المتوفرة لدى قسم سياسات الأدوية والعقارات الجوهرية التابع لمنظمة الصحة العالمية حتى يومنا الحالي، والبلدان الأعضاء في منظمة الصحة العالمية هي حالياً في طور المصادقة عليها رسمياً. يصنف القسم التقديرات في أربع مجموعات: حصول متدن جداً (0-49%)، حصول متدن (50-79%)، حصول متوسط (80-94%)، حصول جيد (95-100%). غالباً ما تستند منظمة الصحة العالمية إلى المجموعات المستخدمة في هذا الجدول لتقديم البيانات، في تحليل البيانات اعتباراً لأن التقديرات الفعلية تمثل مستوى من الدقة أعلى مما تحتمله البيانات b - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. c - تشير البيانات إلى المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، وقد تختلف الشريحة العمرية الفعلية باختلاف الدول. d - منظمة الصحة العالمية 2003d. e - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المشار إليهما أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلاد دون سواه. f - تشير البيانات إلى مدن إيفانوف وبيرم ويكاتيرنبرغ. g - ما عدا ولاية تريبور. h - تشير البيانات إلى المجموع المركب العالمي بالاستناد إلى اليونسيف 2003b.

المصدر: العمودان 1 و 2: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ العمود 3: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الصحة العالمية؛ العمود 4: اليونسيف 2003b، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ احتسبت منظمة الصحة العالمية المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 5 و 8: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ احتسبت منظمة الصحة العالمية المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 6: اليونسيف 2003b؛ العمود 7: الأمم المتحدة 2003c؛ العمود 9: منظمة الصحة العالمية 2003c؛ الأعمدة 10 - 12: منظمة الصحة العالمية 2003b.

الأشخاص العائشون بفيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز			الأطفال دون مستوى الطول السوي لأعمارهم (دون % الخاصة)			الأشخاص الناقصو التغذية (من مجموع السكان)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
استهلاك السجائر لكل شخص بالغ (المعدل السنوي) 2001 ¹	حالات السل (لكل مئة ألف شخص) 2001 ²	حالات الملاريا (لكل مئة ألف شخص) 2000 ³	الأطفال (عمر 0-14 عاماً) 2001 ⁴	النساء (عمر 15-49 عاماً) 2001 ⁵	البالغون (عمر 15-49 عاماً) 2001 ⁶	المواليد ذوو الوزن المنخفض (الخاصة) 2000 ⁷ -1995	الأطفال الناقصو الوزن بالنسبة إلى أعمارهم (دون الخامسة) 2001 ⁸ -1995	الناقصو التغذية (من مجموع السكان) 2001 ⁹ -1998	
تنمية بشرية مرتفعة									
739	3	..	<100	400	0.08	5	1 النرويج
2,013	2	..	<100	<100	0.15	4	2 آيسلندا
1,085	2	..	<100	880	0.08	4	3 السويد
1,708	4	..	140	800	0.07	7	4 أستراليا
2,775	3	..	160	3,300	0.21	5 هولندا
1,830	6	..	330	2,900	0.16	8	6 بلجيكا
2,092	2	..	10,000	180,000	0.61	8	2 ⁹	1 ⁹	7 الولايات المتحدة الأمريكية
1,820	3	..	<500	14,000	0.31	6	8 كندا
2,950	21	..	110	6,600	<0.10	7 ⁹	9 اليابان
2,880	5	..	300	6,000	0.50	6	10 سويسرا
1,847	6	..	<100	770	0.15	6	11 الدانمرك
2,316	6	..	190	660	0.11	4 ⁹	12 أيرلندا
1,553	5	..	550	7,400	0.10	8	13 المملكة البريطانية المتحدة
1,171	5	..	<100	330	<0.10	6	14 فنلندا
..	6	0.16	4	15 لكسمبرغ
1,650	6	..	<100	2,200	0.24	7	16 النمسا
1,757	6	..	1,000	27,000	0.33	6	17 فرنسا
1,814	5	..	550	8,100	0.10	7	18 ألمانيا
2,826	14	..	1,300	26,000	0.50	6	19 إسبانيا
1,038	5	..	<100	180	0.06	6	20 نيوزيلندا
2,041	4	..	770	33,000	0.37	6	21 إيطاليا
2,118	5	0.10	8	22 إسرائيل
2,036	17	..	350	5,100	0.52	7	23 البرتغال
3,230	11	..	<100	1,800	0.17	7	24 اليونان
..	5	150	0.25	25 قبرص
..	39	..	<100	660	0.08	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
523	11	1.20 ⁹	10	7 ⁹	6 ⁹	27 بربادوس
..	22	..	<100	860	0.20	8	11 ⁹	14 ⁹	28 سنغافورة
2,742	12	..	<100	<100	<0.10	6	29 سلوفينيا
2,668	48	9	<100	960	<0.10	30 جمهورية كوريا
..	24	31 بروني دار السلام
1,476	7	..	<10	<100	<0.10	6	2 ⁹	1 ⁹	32 الجمهورية التشيكية
..	3	0.13	7	33 مالطة
1,456	30	1	3,000	30,000	0.69	7	12	5	34 الأرجنتين
2,473	23	0.10 ⁹	6	35 بولندا
..	26	10 ⁹	5 ⁹	6 ⁹	36 سيشيل
..	34	150	0.26	10	10	9	37 البحرين
2,697	22	..	<100	300	0.06	9	3 ⁹	2 ⁹	38 هنغاريا
2,039	15	<100	<0.10	7	39 سلوفاكيا
1,425	15	..	100	1,400	0.30	..	8	5	40 أوروغواي
2,092	27	1,500	1.00	5	41 إستونيا
..	7	42	320	2,800	0.55	6	6	5	42 كوستاريكا
1,230	10	..	<500	4,300	0.30	5	2	1	43 شيلي
..	13	10	8	6	44 قطر
1,839	48	..	<100	260	0.07	4	45 ليتوانيا
1,616	27	7	24	10	46 الكويت
2,218	40	..	<10	<100	<0.10	6	1	1	47 كرواتيا
..	13	17	14	48 الإمارات العربية المتحدة
..	19	..	<100	2,700	3.50	49 جزر البهاما
..	43	..	<100	1,000	0.40	5	50 لاتفيا

7 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)	الأطفال الناقصو الوزن بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة)	مستوى الطول السوي لأعمارهم (% دون الخامسة)	الأطفال دون سن 5 سنوات ذوو الوزن المتدني (%)	الأشخاص العائشون بغيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز		
					البالغون (% عمر 15-49 عاماً)	النساء (% عمر 15-49 عاماً)	الأطفال (عمر 0-14 عاماً)
	2001 ¹ -1998	2001 ¹ -1995	2001 ¹ -1995	2000 ² -1995	2001 ^c	2001 ^c	2001 ^c
51	سانت كيتس ونيفيس	13 ^a
52	كوبا	13	4	5	6	830	<100
53	بيلاروس	5	3,700	..
54	ترينيداد وتوباغو	12	7 ^a	4 ^a	..	5,600	300
55	المكسيك	5	8	18	9	32,000	3,600
تنمية بشرية متوسطة							
56	أنغيغوا وبربودا	..	10 ^a	7 ^a	8
57	بلغاريا	9	<0.10 ^b	..
58	ماليزيا	..	18	..	9	11,000	770
59	بنما	18	7	14	10	8,700	800
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	6	7	6	<100	<100
61	الجمهورية العربية الليبية	..	5	15	7 ^a	1,100	..
62	موريشيوس	5	16	10	13	350	<100
63	الاتحاد الروسي	..	3	13	7	180,000	..
64	كولومبيا	13	7	14	7	20,000	4,000
65	البرازيل	10	6	11	9	220,000	13,000
66	البوسنة والهرسك	..	4	10	4	<0.10 ^b	..
67	بلين	..	6 ^a	..	4	1,000	180
68	دومينيكا	..	5 ^a	6 ^a	8 ^a
69	فنزويلا	21	5	14	6	0.50 ^b	..
70	ساموا (الغربية)
71	سانت لوسيا	..	14 ^a	11 ^a	8 ^a
72	رومانيا	..	6 ^a	8 ^a	9	<0.10	4,000
73	المملكة العربية السعودية	3	14	20	3
74	تايوان	18	19 ^a	16 ^a	7	220,000	21,000
75	أوكرانيا	..	3	15	6	76,000	..
76	كازاخستان	..	4	10	6	1,200	<100
77	سورينام	11	11	1,800	190
78	جامايكا	9	4	3	11	7,200	800
79	عمان	..	24	23	8	200	..
80	سانت فنسنت وجزر غرينادين	10
81	فيجي	..	8 ^a	3 ^a	12 ^a	<100	0.07
82	بيرو	11	7	25	10	13,000	1,500
83	لبنان	3	3	12	6
84	باراغوي	14	5	11	9
85	الفلبين	23	28	30	18	<0.10	2,500
86	ملديف	..	30	25	12	0.06	..
87	تركمانستان	..	12	22	5	<0.10	<100
88	جورجيا	..	3	12	6	<0.10	180
89	أذربيجان	..	17	20	10	<0.10	280
90	الأردن	6	5	8	10	<0.10	150
91	تونس	..	4	12	5
92	غيانا	..	12	10	14	800	3,074
93	غرينادا	11 ^a
94	الجمهورية الدومينيكية	26	5	6	13	61,000	4,700
95	ألبانيا	..	14	32	5
96	تركيا	..	8	16	15	<0.10 ^b	..
97	إكوادور	5	15	27	16	5,100	660
98	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	3	8	9
99	سري لانكا	23	29	14	17	<0.10	1,400
100	أرمينيا	..	3	13	9	480	<100

7 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً

الأشخاص العائشون بفيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز										الأطفال دون مستوى الطول السوي		الأشخاص الناقصو التغذية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
استهلاك السجائر لكل شخص بالغ (المعدل السنوي) 2001 ¹	حالات السل (لكل مئة ألف شخص) 2001 ⁴	حالات الملاريا (لكل مئة ألف شخص) 2000 ²	الأطفال (عمر 0-14 عاماً) 2001 ³	النساء (عمر 15-49 عاماً) 2001 ³	البالغون (% عمر 15-49 عاماً) 2001 ³	المواليد ذوو الوزن المنخفض (المتدني) (%) 2000 ² -1995	لأعمارهم (دون الخامسة) (%) 2001 ² -1995	الأطفال الناقصو الوزن بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة) 2001 ² -1995	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) 2001 ² -1998					
501	63	1	<100	150	<0.10	6	31	19	..	101	أوزبكستان			
..	88	(.)	..	<100	<0.10	6	25	11	..	102	قيرغيزستان			
..	188	13	16 ^a	14 ^a	..	103	الرأس الأخضر			
1,780	107	1	2,000	220,000	0.11	6	17	10	9	104	الصين			
472	36	11	830	6,300	0.60	13	23	12	14	105	السلفادور			
791	32	27	<200	5,000	<0.10	7	15	11	5	106	إيران (جمهورية-الإسلامية)			
907	23	2 ^h	0.10 ^b	7	18	6	6	107	الجزائر			
..	104	1,200	0.24	7	10	3	..	108	جمهورية مولدوفا			
1,084	93	95	2,500	35,000	0.30	9	36	33	18	109	فيت نام			
1,223	47	(.)	6	21	13	3	110	الجمهورية العربية السورية			
941	237	143	250,000	2,700,000	20.10	..	25	12	..	111	جنوب إفريقيا			
1,388	321	920	1,300	27,000	0.10	9	..	26	6	112	إندونيسيا			
..	83	303	..	<100	<0.10	13	113	طاجيكستان			
..	116	378	160	1,200	0.10	8	26	10	23	114	بوليفيا			
960	46	541	3,000	27,000	1.60	6	39	25	21	115	هندوراس			
..	102	2,744 ⁱ	420	3,000	3.38	116	غينيا الاستوائية			
..	124	<0.10	6	25	13	42	117	منغوليا			
506	187	2,148	21	12	8	118	غابون			
553	48	386	4,800	27,000	1.00	12	46	24	25	119	غواتيمالا			
1,201	23	(.)	..	780	<0.10	10	19	4	4	120	مصر			
..	35	402	210	1,500	0.20	13	25	12	29	121	نيكاراغوا			
..	143	7	26	16	..	122	سان تومي وبرينسيبي			
620	52	15,172	27 ^a	21 ^a	..	123	جزر سليمان			
..	221	1,502	30,000	110,000	22.50	15 ^a	24	24	9	124	ناميبيا			
..	224	48,704	28,000	170,000	38.80	11	23	13	25	125	بوتسوانا			
717	47	(.)	..	2,000	0.08	9 ^a	23 ^a	9 ^a	7	126	المغرب			
112	199	7	170,000	1,500,000	0.79	26	46	47	24	127	الهند			
..	63	3,260	7 ^a	19 ^a	20 ^a	..	128	فانواتو			
164	145	15,344	34,000	170,000	3.00	9	26	25	12	129	غانا			
..	560	476	12,000	74,000	2.70	9	45	45	36	130	كمبوديا			
..	113	224	16	37	36	6	131	ميانمار			
..	283	1,688	500	4,100	0.65	35 ^a	27	132	بابوا غينيا الجديدة			
..	627	2,835	14,000	89,000	33.44	..	30	10	12	133	سوازيلندا			
..	49	1,930	18	42	25	..	134	جزر القمر			
..	143	759	<100	350	<0.10	..	41	40	24	135	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			
..	114	285	<0.10	15	40	19	..	136	بوتان			
..	277	0 ^h	27,000	180,000	31.00	..	44	16	26	137	ليسوتو			
..	142	13,934	30,000	230,000	2.60	17	21	138	السودان			
234	211	40	310	3,100	<0.10	30	45	48	35	139	بنغلاديش			
401	122	5,880	15,000	59,000	7.15	..	19 ^a	14 ^a	32	140	الكونغو			
..	114	7,701 ⁱ	15,000	76,000	6.00	13	22	25	23	141	توغو			
تنمية بشرية منخفضة														
..	96	2,900 ^j	69,000	500,000	11.83	10	35	21	25	142	الكاميرون			
512	135	33	1,500	14,000	0.49	21	51	48	19	143	نيجال			
635	178	58	2,200	16,000	0.11	21 ^a	..	38	19	144	باكستان			
493	291	5,410	240,000	1,200,000	33.73	10	27	13	38	145	زيمبابوي			
316	289	545	220,000	1,400,000	15.01	9	37	23	44	146	كينيا			
157	187	46	110,000	280,000	5.00	13	39	23	21	147	أوغندا			
794	70	15,160 ^h	..	1,500	0.12	26	52	46	33	148	اليمن			
376	158	..	1,000	12,000	0.29	15	49	33	40	149	مدغشقر			
221	190	15 ^h	12,000	120,000	6.10	28 ^a	23	17	50	150	هايتي			
..	283	17,340 ^j	460	4,400	1.60	14	19	17	21	151	غامبيا			

7 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً

الأشخاص العائشون بغيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز				الأطفال دون مستوى الطول السوي لأعمارهم (دون الخامسة)		الأطفال الناقصو الوزن بالنسبة إلى أعمارهم (دون الخامسة)		الأشخاص الناقصو التغذية (من مجموع السكان)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
حالات السل استهلاك السجائر (لكل مئة ألف شخص بالغ (المعدل السنوي) 2001 ¹)	حالات الملاريا (لكل مئة ألف شخص) 2000 ²	الأطفال (عمر 14-0 عاماً) 2001 ³	النساء (عمر 49-15 عاماً) 2001 ⁴	البالغون (% عمر 49-15 عاماً) 2001 ⁵	ذوو الوزن المتدني (%) 2000 ⁶ -1995	مستوى الطول السوي لأعمارهم (دون الخامسة) 2001 ⁷ -1995	الأطفال الناقصو الوزن بالنسبة إلى أعمارهم (دون الخامسة) 2001 ⁸ -1995	الأشخاص الناقصو التغذية (من مجموع السكان) 2001 ⁹ -1998		
185	196	30	270,000	1,700,000	5.80	9	46	27	7	152
..	382	715 ^h	26	18	..	153
..	209	11,150 ^h	35	32	12	154
..	249	3,479	4,000	30,000	2.80	14	38	44	58	155
330	103	11,925	2,900	14,000	0.50	12	19	18	25	156
..	134	75,386	10	26	23	32	157
..	188	6,510	65,000	250,000	8.88	12 ²	43	24	40	158
..	36	10,697 ^h	12,000	67,000	3.61	15	31	23	13	159
194	212	1,207 ^h	170,000	750,000	7.83	11	44	29	47	160
285	207	12,152	84,000	400,000	9.65	17	25	21	15	161
196	242	25,948	65,000	440,000	15.00	13 ³	49	25	33	162
..	445	34,204	150,000	590,000	21.52	11	59	25	50	163
..	197	8,773	37,000	190,000	5.50	50	164
..	168	197 ^h	18,000	76,000	3.61	24	28	28	32	165
..	135	2,421 ^h	1,500	9,300	2.81	20	28	23	..	166
109	184	2,960 ^h	170,000	670,000	4.90	15	38	31	73	167
..	255	2,207 ^h	25,000	130,000	12.90	13 ³	39	24	44	168
..	179	556 ^h	230,000	1,100,000	6.41	12	52	47	44	169
..	125	18,115	80,000	630,000	13.00	13	36	26	55	170
..	170	48,098	55,000	190,000	8.30	16 ⁶	57	45	69	171
..	295	4,008 ^h	13,000	54,000	1.65	16	..	43	20	172
199	157	619	61,000	220,000	6.50	18	37	34	23	173
..	150	1,693 ^h	12	40	40	36	174
..	258	..	16,000	90,000	7.00	22	34	27	47	175
..	144	..	2,900,000T	18,000,000T	1.30	18	البلدان النامية
..	192	..	1,400,000T	6,500,000T	3.50	38	البلدان الأقل نمواً
..	57	..	40,000T	260,000T	0.40	13	الدول العربية
..	137	..	40,000T	600,000T	0.20	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	41	..	60,000T	640,000T	0.60	12	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	188	..	170,000T	1,500,000T	0.50	24	جنوب آسيا
..	198	..	2,600,000T	15,000,000T	9.00	33	إفريقيا جنوب الصحراء
..	66	..	15,000T	270,000T	0.50	9	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	11	..	19,000T	360,000T	0.30	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا)
..	9	..	16,000T	330,000T	0.30	(م ت ا) المرتفعة الدخل
..	17	..	25,000T	420,000T	0.30	تنمية بشرية مرتفعة
..	137	..	680,000T	6,700,000T	0.70	15	تنمية بشرية متوسطة
..	188	..	2,200,000T	11,300,000T	5.90	31	تنمية بشرية منخفضة
..	9	..	16,000T	330,000T	0.30	دخل مرتفع
..	85	..	390,000T	4,200,000T	0.60	10	دخل متوسط
..	197	..	2,500,000T	14,000,000T	2.10	25	دخل منخفض
..	119	..	3,000,000T	18,500,000T	1.20	العالم

a - تشير البيانات إلى متوسط الأعمار المحددة، b - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة، c - تشير البيانات إلى آخر عام 2001. يمثل المجموع المركب تقديرات مدورة؛ قد لا يبلغ مجموع الأقاليم مجتمعة المجموع العالمي. d - تشير البيانات إلى حالات الملاريا المصرح عنها لمنظمة الصحة العالمية وقد لا تمثل إلا جزءاً من عدد الإصابات الفعلي بسبب من عدم اكتمال أنظمة الإبلاغ أو عدم كفاية تغطية الخدمات الصحية أو العاملين مجتمعين. بالنظر إلى اختلاف أساليب الكشف عن الحالات المرضية وأنظمة الإبلاغ، يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. e - تشير البيانات إلى الحالات الثابتة للإصابة بالسل بالفحص اللطاعي. f - تشير البيانات إلى معدل الاستهلاك الظاهر التقديري بالاستناد إلى البيانات عن إنتاج السجائر والواردات والصادرات منها. وقد تقلل التقديرات هذه من الاستهلاك الفعلي أو تبالغ فيه في البلدان التي تستورد إليها منتجات التبغ أو تصدر منها بوسائل غير مشروعة أو البلدان التي تمتلك مخزوناً احتياطياً من السجائر أو تأوي سكاناً مترحلين. لا ينقل معدل الاستهلاك الظاهر التقديري صورة دقيقة عن نمط التدخين لدى السكان. تشير البيانات إلى أحدث معدل متحرك لثلاث سنوات خلال الفترة الزمنية المحددة. g - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلاد دون سواه. h - تشير البيانات إلى عام 1999. i - تشير البيانات إلى عام 1995. j - تشير البيانات إلى عام 1998. تشير البيانات إلى عام 1997. تشير البيانات إلى عام 1994. المصدر: العمود 1: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الزراعة والأغذية: الأعمدة 2-4: اليونيسف 2003b، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. الأعمدة 5-7: UNAIDS 2002:7؛ احتسب برنامج UNAIDS المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 8 و9: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الصحة العالمية؛ العمود 10: منظمة الصحة العالمية 2003a.

معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) 2001-1985 ^أ	الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^ب		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	الذكور	الإناث	2001	1970	2001	1970	2005 ^ب -2000	1975 ^ب -1970	
6	83.5	90.8	4	15	4	13	78.9	74.4	1 التنمية البشرية مرتفعة
..	85.9	90.7	4	14	3	13	79.8	74.3	2 النرويج
5	86.1	91.6	3	15	3	11	80.1	74.7	3 آيسلندا
..	83.8	90.7	6	20	6	17	79.2	71.7	4 السويد
7	83.5	89.7	6	15	5	13	78.3	74.0	5 أستراليا
..	82.5	90.4	6	29	5	21	78.8	71.4	6 هولندا
8	78.1	86.4	8	26	7	20	77.1	71.5	7 بلجيكا
..	83.9	90.1	7	23	5	19	79.3	73.2	8 الولايات المتحدة الأمريكية
8	85.0	93.0	5	21	3	14	81.6	73.3	9 كندا
5	82.9	91.0	6	18	5	15	79.1	73.8	10 اليابان
10	79.8	86.5	4	19	4	14	76.6	73.6	11 سويسرا
6	82.0	89.0	6	27	6	20	77.0	71.3	12 الدانمرك
7	83.2	89.4	7	23	6	18	78.2	72.0	13 أيرلندا
6	79.9	91.1	5	16	4	13	78.0	70.7	14 المملكة البريطانية المتحدة
0	82.7	89.8	5	26	5	19	78.4	70.7	15 فنلندا
..	81.6	90.7	5	33	5	26	78.5	70.6	16 لكسمبرغ
10	80.2	91.0	6	24	4	18	79.0	72.4	17 النمسا
8	81.7	90.2	5	26	4	22	78.3	71.0	18 فرنسا
6	82.3	92.2	6	34	4	27	79.3	72.9	19 ألمانيا
15	82.6	88.3	6	20	6	17	78.3	71.7	20 إسبانيا
7	82.4	91.4	6	33	4	30	78.7	72.1	21 نيوزيلندا
5	86.2	90.5	6	27	6	24	79.2	71.6	22 إيطاليا
8	77.4	89.3	6	62	5	53	76.2	68.0	23 إسرائيل
1	82.3	91.5	5	54	5	38	78.3	72.3	24 البرتغال
0	83.9	90.8	6	33	5	29	78.3	71.4	25 اليونان
..	84.4	92.3 ^د	..	79.9	72.0	26 قبرص
0	82.2	89.0	14	54	12	40	77.2	69.4	27 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
6	83.3	90.5	4	27	3	22	78.1	69.5	28 بربادوس
11	76.2	88.7	5	29	4	25	76.3	69.8	29 سنغافورة
20	73.9	89.0	5	54	5	43	75.5	62.6	30 سلوفينيا
0	84.8	87.9	6	78	6	58	76.3	68.3	31 جمهورية كوريا
9	74.8	88.3	5	24	4	21	75.4	70.1	32 بروني دار السلام
..	85.5	90.2	5	32	5	25	78.4	70.6	33 الجمهورية التشيكية
41	72.3	85.3	19	71	16	59	74.2	67.1	34 مالطة
8	68.8	86.5	9	36	8	32	73.9	70.5	35 الأرجنتين
..	17	..	13	36 بولندا
46	78.1	84.8	16	75	13	55	74.0	63.3	37 سيشيل
15	62.7	82.6	9	39	8	36	71.9	69.3	38 البحرين
9	68.9	86.5	9	29	8	25	73.7	70.0	39 هنغاريا
26	73.2	85.8	16	57	14	48	75.3	68.7	40 سلوفاكيا
52	59.9	83.7	12	26	11	21	71.7	70.5	41 أوروغواي
29	81.1	88.3	11	83	9	62	78.1	67.8	42 إستونيا
23	76.8	86.3	12	98	10	78	76.1	63.4	43 كوستاريكا
10	72.8	80.3	16	65	11	45	72.2	62.1	44 شيلي
18	62.8	84.9	9	28	8	23	72.7	71.3	45 قطر
5	82.3	87.2	10	59	9	49	76.6	67.0	46 ليتوانيا
6	71.1	86.3	8	42	7	34	74.2	69.6	47 الكويت
3	80.0	86.6	9	83	8	61	74.7	62.2	48 كرواتيا
..	56.8	69.6	16	49	13	38	67.1	66.5	49 الإمارات العربية المتحدة
45	59.2	82.8	21	26	17	21	71.0	70.1	50 جزر البهاما
									51 لاتفيا

8 التقي: التقدم والتكسات

معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) 2001-1985 ^c	الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^a		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	الذكور (%) من الجماعة) 2005 ^b -2000	الإناث (%) من الجماعة) 2005 ^b -2000	2001	1970	2001	1970	2005 ^b -2000	1975 ^b -1970	
130	24	..	20	51 سانت كيتس ونيفيس
33	79.1	85.1	9	43	7	34	76.7	70.7	52 كوبا
20	56.4	81.6	20	27	17	22	70.1	71.5	53 بيلاروس
70	67.5	78.8	20	57	17	49	71.3	65.9	54 ترينيداد وتوباغو
55	71.5	82.1	29	110	24	79	73.4	62.4	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة									
150	14	..	12	56 أنتيغوا وبربودا
15	64.9	83.2	16	32	14	28	70.9	71.0	57 بلغاريا
41	73.3	83.9	8	63	8	46	73.1	63.0	58 ماليزيا
70	76.3	85.1	25	68	19	46	74.7	66.2	59 بنما
7	75.8	84.1	26	120	22	85	73.6	67.5	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
75	73.4	81.5	19	160	16	105	72.8	52.8	61 الجماهيرية العربية الليبية
21	66.6	82.4	19	86	17	64	72.0	62.9	62 موريشيوس
44	48.4	78.0	21	36	18	29	66.8	69.7	63 الاتحاد الروسي
80	70.9	80.8	23	108	19	69	72.2	61.6	64 كولومبيا
160	59.7	76.5	36	135	31	95	68.1	59.5	65 البرازيل
10	74.1	85.2	18	82	15	60	74.0	67.5	66 البوسنة والهرسك
140	72.5	77.9	40	77	34	56	71.4	67.6	67 بليز
65	15	..	14	68 دومينيكا
60	73.2	83.5	22	61	19	47	73.7	65.7	69 فنزويلا
..	65.1	78.2	25	160	20	106	70.0	56.1	70 ساموا (الغربية)
30	71.2	77.4	19	..	17	..	72.5	65.3	71 سانت لوسيا
42	63.7	81.5	21	57	19	46	70.5	69.2	72 رومانيا
..	75.7	81.1	28	185	23	118	72.3	53.9	73 المملكة العربية السعودية
44	62.4	79.9	28	102	24	74	69.3	61.0	74 تايلاند
25	56.5	81.1	20	27	17	22	69.7	70.1	75 أوكرانيا
65	53.1	76.7	76 ^e	..	61 ^e	..	66.3	64.4	76 كازاخستان
110	68.4	79.6	32	68	26	51	71.1	64.0	77 سورينام
95	78.9	85.4	20	64	17	49	75.7	69.0	78 جامايكا
14	75.4	82.4	13	200	12	126	72.4	52.1	79 عمان
43	78.6	84.2	25	..	22	..	74.1	61.6	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
38	67.3	75.1	21	61	18	50	69.8	60.6	81 فيجي
190	68.0	77.0	39	178	30	115	69.8	55.4	82 بيرو
100 ^f	77.2	83.6	32	54	28	45	73.5	65.0	83 لبنان
190	71.4	79.8	30	76	26	57	70.9	65.9	84 باراغوي
170	69.9	78.0	38	90	29	60	70.0	58.1	85 الفلبين
350	69.5	69.5	77	255	58	157	67.4	51.4	86 ملديف
65	60.6	74.2	99 ^e	..	76 ^e	..	67.1	60.7	87 تركمانستان
50	69.2	85.6	29	46	24	36	73.6	69.2	88 جورجيا
80	68.0	81.3	105 ^e	..	74 ^e	..	72.2	69.0	89 أذربيجان
41	71.2	77.3	33	107	27	77	71.0	56.5	90 الأردن
70	75.2	84.6	27	201	21	135	72.8	55.6	91 تونس
110	54.8	67.1	72	101	54	81	63.2	60.0	92 غيانا
1	25	..	20	93 غرينادا
230 ^f	62.3	72.0	47	128	41	91	66.7	59.7	94 الجمهورية الدومينيكية
..	80.1	87.7	30 ^e	82	26 ^e	68	73.7	67.7	95 ألبانيا
130 ^f	71.0	81.0	43	201	36	150	70.5	57.9	96 تركيا
160	70.3	78.6	30	140	24	87	70.8	58.8	97 إكوادور
..	75.1	81.6	24 ^e	..	21	..	72.4	56.6	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
90	73.5	84.6	19	100	17	65	72.6	65.1	99 سري لانكا
35	70.3	85.4	35	..	31	..	72.4	72.5	100 أرمينيا

8 التبعي: التقدم والتكسات

معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) 2001-1985 ⁵	الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ³		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	الذكور	الإناث	2001	1970	2001	1970	2005 ⁵ -2000	1975 ⁶ -1970	
	(% من الجماعة)	(% من الجماعة)							
21	65.7	76.9	68	..	52	..	69.7	64.2	101 أوزبكستان
65	61.5	77.2	61	146	52	111	68.6	63.1	102 قيرغيزستان
35	68.1	79.5	38	..	29	..	70.2	57.5	103 الرأس الأخضر
55	72.7	81.3	39	120	31	85	71.0	63.2	104 الصين
120	67.3	77.6	39	162	33	111	70.7	58.2	105 السلفادور
37	71.8	79.5	42	191	35	122	70.3	55.3	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
140	72.8	76.9	49	234	39	143	69.7	54.5	107 الجزائر
28	60.2	76.4	32	61	27	46	68.9	64.8	108 جمهورية مولدوفا
95	68.8	77.2	38	157	30	112	69.2	50.3	109 فييت نام
110 ⁷	74.7	80.0	28	129	23	90	71.9	57.0	110 الجمهورية العربية السورية
..	24.9	37.4	71	115	56	80	47.7	53.7	111 جنوب إفريقيا
380	64.2	72.5	45	172	33	104	66.8	49.2	112 إندونيسيا
65	66.2	75.4	72 ⁸	111	53 ⁸	78	68.8	63.4	113 طاجيكستان
390	60.0	68.0	77	243	60	144	63.9	46.7	114 بوليفيا
110	65.4	73.4	38	170	31	116	68.9	53.8	115 هندوراس
..	39.2	44.2	153	281	101	165	49.1	40.5	116 غينيا الاستوائية
150	57.6	67.4	76	..	61	..	63.9	53.8	117 منغوليا
520	48.6	52.0	90	..	60	..	56.6	48.7	118 غامبون
190	59.0	70.5	58	168	43	115	65.8	53.7	119 غواتيمالا
80	67.9	78.0	41	235	35	157	68.8	52.1	120 مصر
150	66.5	75.2	43	165	36	113	69.5	55.1	121 نيكاراغوا
..	68.9	79.1	74	..	57	..	69.9	56.5	122 سان تومي وبرينسيبي
553 ³	70.2	76.0	24	99	20	71	69.2	55.6	123 جزر سليمان
270	24.7	30.8	67	155	55	104	44.3	49.9	124 ناميبيا
330	17.3	21.7	110	142	80	99	39.7	56.1	125 بوتسوانا
230	69.4	77.1	44	184	39	119	68.7	52.9	126 المغرب
540	61.9	67.5	93	202	67	127	63.9	50.3	127 الهند
..	66.3	73.1	42	160	34	107	68.8	54.0	128 فانواتو
210 ⁹	50.1	55.8	100	190	57	112	57.9	49.9	129 غانا
440	47.6	56.9	138	..	97	..	57.4	40.3	130 كمبوديا
230	47.7	58.9	109	179	77	122	57.3	49.3	131 ميانمار
370 ⁹	45.0	51.5	94	147	70	106	57.6	44.7	132 بابوا غينيا الجديدة
230	11.0	15.2	149	196	106	132	34.4	47.3	133 سوازيلندا
..	55.3	61.8	79	215	59	159	60.8	48.9	134 جزر القمر
650	47.8	52.9	100	218	87	145	54.5	40.4	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
380	61.1	66.1	95	267	74	156	63.2	43.2	136 بوتان
..	8.5	19.2	132	190	91	125	35.1	49.5	137 ليسوتو
550	48.3	54.6	107	172	65	104	55.6	43.6	138 السودان
400	57.9	61.1	77	239	51	145	61.4	45.2	139 بنغلاديش
..	31.1	37.5	108	160	81	100	48.2	55.0	140 الكونغو
480	36.9	42.6	141	216	79	128	49.7	45.5	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة									
430	31.7	36.8	155	215	96	127	46.2	45.7	142 الكاميرون
540	56.4	57.6	91	250	66	165	59.9	43.3	143 نيبال
..	60.0	61.9	109	181	84	117	61.0	49.0	144 باكستان
700	9.2	8.3	123	138	76	86	33.1	56.0	145 زمبابوي
590	26.1	30.6	122	156	78	96	44.6	50.9	146 كينيا
510	30.6	33.5	124	185	79	110	46.2	46.3	147 أوغندا
350	54.5	60.0	107	303	79	194	60.0	39.8	148 اليمن
490	46.7	51.5	136	180	84	109	53.6	44.9	149 مدغشقر
520	34.5	36.1	123	221	79	148	49.5	48.5	150 هايتي
..	45.8	51.3	126	319	91	183	54.1	38.0	151 غامبيا

8 التتبعي: التقدم والتكسبات

معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي) 2001-1985 ^c	الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^a		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	الذكور (%) من الجماعة) 2005 ^b -2000	الإناث (%) من الجماعة) 2005 ^b -2000	2001	1970	2001	1970	2005 ^b -2000	1975 ^b -1970	
..	42.0	44.5	183	201	110	120	51.5	44.0	152 نيجيريا
..	33.2	37.1	143	241	100	160	45.7	41.0	153 جيبوتي
750	44.4	50.5	183	250	120	150	52.5	43.4	154 موريتانيا
1,000	35.4	43.7	111	..	72	..	52.7	44.3	155 إريتريا
560	40.0	52.5	138	279	79	164	52.9	41.8	156 السنغال
530	40.3	42.8	169	345	109	197	49.1	37.3	157 غينيا
1,100	22.7	24.1	183	209	96	124	39.3	44.6	158 رواندا
500	38.8	47.8	158	252	94	149	50.6	44.0	159 بنن
530	26.1	29.2	165	218	104	129	43.3	46.5	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
600	24.8	25.5	175	239	102	158	41.0	45.4	161 ساحل العاج
1,100	19.7	21.3	183	330	114	189	37.5	41.0	162 ملاوي
650	11.3	10.6	202	181	112	109	32.4	49.7	163 زامبيا
..	26.4	31.1	260	300	154	180	40.1	38.0	164 أنغولا
830	32.4	36.4	200	..	117	..	44.7	39.0	165 تشاد
910	33.7	39.4	211	..	130	..	45.3	36.5	166 غينيا - بيساو
950	27.9	31.4	205	245	129	148	41.8	45.8	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
1,100	21.0	24.0	180	248	115	149	39.5	43.0	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
870	32.3	35.8	172	239	116	160	45.5	41.8	169 إثيوبيا
1,100	19.8	26.3	197	278	125	163	38.1	41.1	170 موزامبيق
..	25.1	26.6	190	233	114	138	40.9	43.9	171 بوروندي
580	37.3	41.0	231	391	141	221	48.6	38.2	172 مالي
480	32.1	34.5	197	290	104	163	45.7	41.2	173 بوركينا فاسو
590	37.6	39.9	265	330	156	197	46.2	38.2	174 النيجر
1,800	19.4	23.5	316	363	182	206	34.2	35.0	175 سيراليون
..	62.0	69.2	89°	167	61°	109	65.1	55.8	البلدان النامية
..	40.7	44.7	156°	244	99°	150	51.4	43.7	البلدان الأقل نمواً
..	65.6	72.5	65°	197	49°	128	الدول العربية
..	70.0	79.0	42°	125	32°	87	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	66.5	78.7	34	123	28	86	70.4	61.0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	61.4	66.4	95°	206	69	129	63.5	49.6	جنوب آسيا
..	32.0	36.1	172	223	107	136	46.9	43.9	إفريقيا جنوب الصحراء
..	58.8	80.6	22°	43	18°	34	..	68.7	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	78.7	88.1	14°	53	11	40	..	70.4	منظمة التعاون والإئمان الاقتصادي (م ت إ 1)
..	80.9	89.5	7	28	5	22	..	71.5	(م ت إ 1) المرتفعة الدخل
..	78.8	88.3	11	42	9	32	..	70.2	تنمية بشرية مرتفعة
..	65.3	74.4	61	155	45°	102	67.4	56.9	تنمية بشرية متوسطة
..	39.1	41.7	162°	226	104	139	..	43.5	تنمية بشرية منخفضة
..	80.9	89.5	7	28	5	22	..	71.	دخل مرتفع
..	68.6	79.5	38	122	31	86	70.7	62.3	دخل متوسط
..	54.2	59.6	119°	203	80	127	59.6	48.7	دخل منخفض
..	64.4	72.9	81	147	56	96	66.6	58.4	العالم

a - تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً، مضموناً بمئة b - تشير البيانات إلى التقديرات للفترة المحددة. c - تم الحصول على البيانات عن وفيات الأمهات من السلطات الرسمية. تعتمد منظمة اليونسف ومنظمة الصحة العالمية إلى تقييم هذه البيانات بصورة دورية وتدخل عليها التعديلات لمعالجة مشكلة الإقلال في التبليغ عن وفيات الأمهات وإساءة التصنيف ووضع التقديرات للبلدان التي تفتقر إلى البيانات في هذا المضمار (للتفاصيل عن آخر التقديرات للعام 1995، انظر جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 3). تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. d - تقديرات البنك الدولي لعام 2001، انظر جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 3. e - تختلف التقديرات اختلافاً بسيطاً عن تقدير البنك الدولي أحدث عهداً، يرد في جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 3. f - تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلاد دون سواه.

المصدر: الأعمدة 7، 2، 1 و 8: الأمم المتحدة 2003a؛ العمودان 3 و 5: اليونسف 2003a؛ العمودان 4 و 6: اليونسف 2003b؛ العمود 9: اليونسف 2003b، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونسف ومنظمة الصحة العالمية.

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية
(كنسبة من جميع المستويات التعليمية)^ب

الإنفاق العام على التعليم^أ

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية		كنسبة من إجمالي إنفاق الحكومة		كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000 ^أ -1998	1990 ^أ	2000 ^أ -1998	1990 ^أ	2000 ^أ -1998	1990 ^أ	2000 ^أ -1998	1990 ^أ	2000 ^أ -1998	1990 ^أ	
تنمية بشرية مرتفعة										
..	15.2	..	24.7	..	39.5	16.2	14.6	6.8	7.1	1 النرويج ^أ
..	14.9	..	25.6	..	59.5	5.4	2 آيسلندا ^أ
..	13.2	..	19.6	..	47.7	13.4	13.8	7.8	7.4	3 السويد ^أ
26.0	32.0	39.3	57.4	33.1	2.2	..	14.8	4.7 ^أ	5.1	4 أستراليا ^أ
..	32.1	..	37.7	..	21.5	10.7	14.8	4.8	6.0	5 هولندا ^أ
..	16.5	..	42.9	..	23.3	11.6	..	5.9	5.0	6 بلجيكا ^أ
..	12.3	4.8	5.2	7 الولايات المتحدة الأمريكية ^أ
..	28.6	..	62.2	14.2	5.5	6.5	8 كندا ^أ
..	9.3	..	3.5	..	9 اليابان ^أ
..	19.7	..	25.1	..	49.9	15.2	18.7	5.5	5.1	10 سويسرا ^أ
..	15.3	..	8.2	..	11 الدانمرك ^أ
..	20.4	..	40.1	..	37.8	13.2	10.2	4.4	5.2	12 أيرلندا
20.1	19.6	46.7	43.8	33.2	29.7	11.4	..	4.5	4.9	13 المملكة البريطانية المتحدة ^أ
33.8	23.9	39.5	39.4	26.7	27.9	12.5	11.9	6.1	5.6	14 فنلندا
..	8.5 ^أ	10.4	3.7 ^أ	3.0	15 لكسمبرغ ^أ
26.2	19.1	44.1	46.6	27.3	23.7	12.4	7.6	5.8	5.4	16 النمسا ^أ
..	13.8	..	40.7	..	27.3	11.5	..	5.8	5.4	17 فرنسا ^أ
..	9.7	..	4.6	..	18 ألمانيا
20.1	15.4	46.0	45.0	33.9	29.3	11.3	9.4	4.5	4.4	19 إسبانيا ^أ
..	37.4	..	25.3	..	30.5	6.1	6.2	20 نيوزيلندا ^أ
..	63.2	..	33.0	9.5	..	4.5	3.1	21 إيطاليا ^أ
..	16.2	..	31.3	..	43.0	..	11.3	7.3	6.3	22 إسرائيل
..	16.3	..	32.5	..	44.6	13.1	..	5.8	4.2	23 البرتغال ^أ
..	19.5	..	45.1	..	34.1	7.0	..	3.8	2.5	24 اليونان
14.8	3.8	50.6	50.3	34.7	38.5	..	11.3	5.4	3.5	25 قبرص ^أ
..	30.8	..	38.8	..	26.6	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
29.1	19.2	32.8	37.6	35.9 ^أ	37.5	18.5	22.2	7.1	7.8	27 بربادوس
26.0 ^أ	29.3	28.1 ^أ	36.5	27.1 ^أ	29.6	23.6 ^أ	..	3.7	..	28 سنغافورة
..	29 سلوفينيا
..	7.4	..	34.1	..	44.4	17.4	22.4	3.8	3.5	30 جمهورية كوريا ^أ
..	9.5	..	26.1	..	24.1	9.1 ^أ	..	4.8	..	31 بروني دار السلام
..	9.7	..	4.4	..	32 الجمهورية التشيكية ^أ
18.2	14.6	42.8	44.7	28.9	25.1	..	8.3	4.9 ^أ	4.3	33 مالطة
17.1	46.7	36.9	44.9	42.8	3.4	11.8	10.9	4.0	1.1	34 الأرجنتين ^أ
..	22.0	..	17.5	..	42.8	11.4	..	5.0	..	35 بولندا ^أ
8.1	9.5	40.8	40.7	23.1	28.2	10.7	14.8	7.6 ^أ	7.8	36 سيشيل
0.0	..	34.5	45.8	30.1	..	11.4	14.6	3.0	4.2	37 البحرين
..	15.2	..	23.9	..	55.4	14.1	7.8	5.0	5.8	38 هنغاريا ^أ
..	13.8	..	4.2	5.1	39 سلوفاكيا ^أ
..	22.6	..	30.3	..	37.5	..	15.9	2.8	3.0	40 أوروغواي ^أ
16.8	..	34.1	..	44.5	7.5	..	41 إستونيا
19.4	..	28.0	..	51.8	20.8	4.4	4.4	42 كوستاريكا
16.5	20.3	33.3	17.3	50.2	60.1	17.5	10.4	4.2	2.5	43 شيلي ^أ
..	3.6 ^أ	3.5	44 قطر
..	13.8	6.4	4.6	45 ليتوانيا
..	16.0	..	13.6	..	53.4	..	3.4	..	4.8	46 الكويت
..	10.4 ^أ	..	4.2 ^أ	..	47 كرواتيا
0.0	..	45.1	..	53.3	14.6	1.9	1.9	48 الإمارات العربية المتحدة
..	17.8	..	4.0	49 جزر البهاما
16.3	11.6	48.7	56.3	33.3	11.2	..	10.8	5.9	3.8	50 لاتفيا

9 الالتزام بالتعليم:

الإنفاق العام

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية
(كنسبة من جميع المستويات التعليمية)^b

الإنفاق العام على التعليم^a

التعليم العالِي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية		كنسبة من إجمالي إنفاق الحكومة		كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	
..	..	32.3 ^f	..	59.8 ^f	..	16.4 ^f	...	2.9 ^f	2.7	51 سانت كيتس ونيفيس
18.5 ^f	14.4	36.7 ^f	39.0	44.5 ^f	25.7	15.1	12.3	8.5	..	52 كوبا
..	14.4	..	16.2	..	57.7	6.0	4.9	53 بيلاروس
3.7 ^f	11.9	32.3 ^f	36.8	59.6 ^f	42.5	16.7 ^f	11.6	4.0 ^f	3.6	54 ترينيداد وتوباغو
..	16.5	..	29.6	..	32.3	22.6	12.8	4.4	3.6	55 المكسيك ^g
تنمية بشرية متوسطة										
15.1 ^f	..	37.3 ^f	..	36.9 ^f	3.2	..	56 أنتيغوا وبربودا
14.4	13.9	43.9	..	41.7	70.7	3.4	5.2	57 بلغاريا
31.9	19.9	32.9	34.4	31.8	34.3	26.7	18.3	6.2	5.2	58 ماليزيا ^h
25.3 ^f	21.3	33.9 ^f	23.3	40.8 ^f	37.0	..	20.9	5.9	4.7	59 بنما
..	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	61 الجماهيرية العربية الليبية
..	16.6	..	36.4	..	37.7	12.1	11.8	3.5	3.5	62 موريشيوس
..	4.4	3.5	63 الاتحاد الروسي
..	20.7	..	30.9	..	39.3	..	16.0	..	2.5	64 كولومبيا
21.4	..	37.6	..	41.0	..	12.9	...	4.7	..	65 البرازيل
..	66 البوسنة والهرسك
4.9 ^f	8.1	36.5 ^f	20.2	46.7 ^f	61.0	20.9	18.5	6.2	4.7	67 بلين
0.0	..	30.1 ^f	..	64.4 ^f	5.1 ^f	..	68 دومينيكا
..	40.7	..	4.5	..	23.5	..	12.0	..	3.0	69 فنزويلا
..	0.0	..	25.2	..	52.6	13.3 ^f	10.7	4.2 ^f	3.4	70 ساموا (الغربية)
11.6 ^f	12.8	28.9 ^f	23.3	40.1 ^f	48.2	16.9	...	5.8	..	71 سانت لوسيا
..	9.6	..	22.1	..	52.1	..	7.3	3.5 ^f	2.8	72 رومانيا
..	21.2	78.8	..	17.8	9.5	6.5	73 المملكة العربية السعودية
24.1	14.6	27.1	21.6	36.0	56.2	31.0	20.0	5.4	3.5	74 تايلاند ^e
19.9	15.1	53.1	15.0	14.4	54.9	15.7	19.7	4.4	5.2	75 أوكرانيا
..	17.6	..	3.2	76 كازاخستان
..	8.8	..	14.5	..	60.5	8.1	77 سورينام
18.8	21.1	40.0	33.2	40.4	37.4	11.1	12.8	6.3	4.7	78 جامايكا ^h
1.6	7.4	50.7	37.0	39.1	54.1	..	11.1	3.9	3.1	79 عمان
6.0 ^f	..	29.5 ^f	..	56.6 ^f	13.8	9.3	6.4	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
2.5 ^f	..	43.9 ^f	..	53.4 ^f	..	17.0 ^f	...	5.2 ^f	4.6	81 فيجي
20.4	..	26.6	..	41.3	..	21.1	...	3.3	2.2	82 بيرو ^e
..	11.1	...	3.0	..	83 لبنان
..	25.8	..	22.6	11.2 ^f	9.1	5.0	1.1	84 باراغوي
..	20.6	10.1	4.2	2.9	85 الفلبين ^e
..	11.2 ^f	10.0	3.9 ^f	4.0	86 ملديف
..	21.0	..	4.3	87 تركمانستان
..	88 جورجيا
..	24.4	23.5	4.2	..	89 أذربيجان
33.0 ^f	35.1	31.5 ^f	62.4	32.9 ^f	..	5.0	17.1	5.0	8.4	90 الأردن ^e
..	18.5	..	36.4	..	39.8	17.4	13.5	6.8	6.0	91 تونس ^e
..	4.4	4.1 ^f	3.4	92 غيانا
0.0	0.0	23.8 ^f	31.7	72.3 ^f	64.1	..	13.2	4.2 ^f	5.1	93 غرينادا
..	15.7	...	2.5	..	94 الجمهورية الدومينيكية
..	5.8	95 ألبانيا
27.9	..	19.6	29.4	52.5	58.1	3.5	2.2	96 تركيا ^h
6.9 ^f	18.3	42.7 ^f	34.2	49.4 ^f	34.4	8.0	17.2	1.6	2.8	97 إكوادور
..	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
..	13.4	..	84.3	8.1	3.1	2.6	99 سرى لانكا
11.1	..	78.1	..	7.2 ^f	20.5	2.9	7.0	100 أرمينيا

9 الالتزام بالتعليم: الإلتحاق العام

الإلتحاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية
(كنسبة من جميع المستويات التعليمية)^ب

التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية		الإلتحاق العام على التعليم ^أ		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
2000 ^د -1998	1990 ^د	2000 ^د -1998	1990 ^د	2000 ^د -1998	1990 ^د	كنسبة من إجمالي إنفاق الحكومة	كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	2000 ^د -1998	1990 ^د
..	20.4
..	10.0	..	57.9	..	8.5	..	22.5	5.4	8.3
..	4.4 ^ا	..
15.6	..	32.2	..	37.4	12.8	2.1	2.3
8.8 ^ا	..	75.1 ^ا	..	15.9 ^ا	..	13.4 ^ا	16.6	2.3 ^ا	1.9
19.4	13.6	34.8	39.2	26.7 ^ا	33.2	20.4	22.4	4.4	4.1
..	21.1	..	5.3
11.6	..	69.0	..	19.5	..	15.0	..	4.0	..
..	7.5
..	21.3	..	28.2	..	38.5	11.1	17.3	4.1	4.1
14.5	21.5	31.3	..	47.2	75.6	25.8	..	5.5	6.2
..	1.0
..	9.1	..	57.0	..	6.9	11.8	24.7	2.1	9.7
23.8 ^ا	..	22.9 ^ا	..	52.3 ^ا	..	23.1	..	5.5	2.3
..	4.0 ^ا	..
30.1 ^ا	..	30.7 ^ا	..	39.1 ^ا	0.6	..
18.0	14.5	60.1	48.8	22.0	13.9	2.2	17.6	2.3	12.1
25.5 ^ا	..	38.9 ^ا	..	35.6 ^ا	3.9 ^ا	..
0.0	21.2	32.8 ^ا	12.9	67.2 ^ا	31.1	11.4	11.8	1.7	1.4
..	3.7
..	13.8	9.7	5.0	3.4
..
..	15.4 ^ا	..	3.6 ^ا	..
12.0	..	27.3	..	58.5	8.1	7.6
18.6	..	23.8	..	53.2	17.0	8.6 ^ا	6.7
0.4 ^ا	16.2	50.5 ^ا	48.9	48.2 ^ا	34.8	26.1	26.1	5.5 ^ا	5.3
20.1 ^ا	14.9	40.5 ^ا	27.0	39.4 ^ا	38.9	12.7	12.2	4.1	3.9
6.8 ^ا	3.4	57.7 ^ا	26.6	34.6 ^ا	59.8	17.4 ^ا	..	7.3 ^ا	4.6
..	11.0	..	34.3	..	29.2	..	24.3	4.1 ^ا	3.2
4.9	..	23.6 ^ا	..	65.2 ^ا	..	10.1	..	1.9	..
34.3	..	19.7	..	35.6	..	9.0 ^ا	..	0.5	..
4.3 ^ا	..	24.3 ^ا	..	71.4 ^ا	..	17.5 ^ا	..	2.3 ^ا	..
32.1	26.0	26.9	24.5	33.2	31.2	..	19.5	1.5	5.7
3.3	17.3	41.2	28.2	41.6	42.4	3.8	..
19.8 ^ا	..	20.5 ^ا	..	47.3 ^ا	..	8.8	..	2.3	..
19.6 ^ا	..	47.9 ^ا	..	26.9 ^ا	..	12.9	..	5.2	..
16.7	..	27.7	..	48.6	..	18.5	12.2	10.1	6.1
..	2.8	..	0.9
10.1	8.7	43.0 ^ا	42.2	46.7 ^ا	45.6	15.7	10.3	2.5	1.5
..	12.6	14.4	4.2	5.0
18.2 ^ا	29.0	30.8 ^ا	25.8	51.0 ^ا	30.4	23.2	26.4	4.8	5.5
تنمية بشرية منخفضة									
..	29.5	70.5	12.5	19.6	3.2	3.2
11.9	23.3	24.6	15.7	60.0 ^ا	48.2	14.1	8.5	3.7	2.0
..	7.8 ^ا	7.4	1.8 ^ا	2.6
14.8 ^ا	12.3	29.2 ^ا	28.6	56.1 ^ا	54.1	10.4 ^ا	..
11.5 ^ب	21.6	0.7 ^ب	18.8	1.4 ^ب	50.3	22.5	17.0	6.4	6.7
..	11.5	2.3 ^ا	1.5
..	32.8	..	10.0	..
..	35.6	..	49.1	10.2	..	3.2	2.1
0.8 ^ا	9.1	61.0 ^ا	19.0	38.3 ^ا	53.1	10.9 ^ا	20.0	1.1 ^ا	1.4
..	17.8	..	21.2	..	41.6	14.2 ^ا	14.6	2.7 ^ا	3.8

9 الالتزام بالتعليم:

الإنفاق العام

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية
(كنسبة من جميع المستويات التعليمية)^b

الإنفاق العام على التعليم^a

التعليم العالي	التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية		كنسبة من إجمالي إنفاق الحكومة		كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	1990 ^c	2000 ^c -1998	
..	0.9	152
..	11.5	..	21.7	65.9 ^d	58.0	..	10.5	3.5 ^e	153
..	24.9	..	37.7	..	33.3	18.9	..	3.0 ^e	154
..	4.8	155
23.1 ^b	24.0	25.3 ^b	25.7	42.5 ^b	43.9	..	26.9	3.2 ^e	156
..	25.6 ^f	..	1.9 ^e	157
..	2.8 ^e	158
18.0 ^f	..	26.9 ^f	..	55.1 ^f	3.2 ^e	159
..	11.4	2.1 ^e	160
25.1 ^f	..	32.5 ^f	..	42.4 ^f	..	21.5	..	4.6	161
..	20.2	..	13.1	..	44.7	24.6	11.1	4.1 ^e	162
..	17.6	8.7	2.3	163
..	3.7	96.3	..	10.7	2.7	164
16.6 ^f	..	25.9 ^f	..	57.5 ^f	2.0 ^e	165
..	4.8	..	2.1	166
..	167
..	1.9	168
..	12.1	..	28.1	..	53.9	13.8	9.4	4.8	169
..	9.9	..	15.7	..	49.8	12.3 ^f	12.0	2.4 ^e	170
26.9	22.0	35.0	29.1	38.0	46.8	..	16.7	3.4	171
14.6 ^f	..	39.7 ^f	..	45.7 ^f	2.8 ^e	172
..	173
19.9	..	28.6 ^f	..	51.6 ^f	18.6	2.7 ^e	174
28.1	..	23.6	..	39.5	1.0	175

ملاحظة: بالنظر إلى محدودية البيانات والتغيرات المنهجية، وجب الحذر لدى مقارنة البيانات المتعلقة بالإنفاق على التعليم في مختلف البلدان وعلى امتداد الفترات الزمنية المحددة. للتفاصيل، انظر اليونسكو 1999 <http://www.uis.unesco.org>

a - تمثل البيانات مجموع الإنفاق على التعليم، بما في ذلك الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي. راجع تعريف المصطلحات الإحصائية. b - تمثل البيانات الإنفاق العام الجاري على التعليم. قد لا تتماثل بيانات 1990 و1998 و2000 تماماً بالنظر إلى التغيرات المنهجية. قد لا يصل مجموع الإنفاق بحسب المستوى التعليمي إلى 100% نتيجة لتدوير الأرقام أو إغفال فئتي "الإنفاق في المرحلة ما بعد التعليم الثانوي" و"الإنفاق المستقل عن المستوى التعليمي". c - قد لا تتماثل البيانات تماثلاً تاماً بين البلدان بالنظر إلى الاختلاف في طرائق جمع البيانات. d - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. e - تمثل بيانات 2000-1998 تقديرات لمعهد الإحصاء في اليونسكو، معرّضة لمراجعة إضافية. f - في غياب البيانات الإحصائية الوطنية، تستمد البيانات من تقديرات معهد الإحصاء في اليونسكو. g - تقتصر البيانات على مكتب التعليم اليوناني. h - تمثل البيانات تقديرات محلية. i - تقتصر البيانات على الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية. المصدر: الأعمدة 1-10: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003c.

طلّاب التعليم العالي

الطلاب الجامعيين (% إلى مجموع الطلاب الجامعيين) 1997-1994	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%) 2001-1999 ^{a-d}	صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي (%) ^{a,b}		صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي (%) ^a		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% 15-24 عاماً) 2001		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2001		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		1991-1990	2001 ^c -2000	1991-1990	2001 ^c -2000	1990	2001	1990	2001	
تنمية بشرية مرتفعة										
18	..	95 ^f	88	101 ^f	100	1 النرويج
20	..	83 ^f	..	102 ^f	2 آيسلندا
31	..	96 ^{af}	85	102 ^f	100	3 السويد
32	..	90 ^f	79	96 ^f	99	4 أستراليا
20	..	90 ^f	84	100 ^f	95	5 هولندا
..	88	101 ^f	97	6 بلجيكا
..	..	88 ^f	86	95 ^f	96	7 الولايات المتحدة الأميركية
..	..	98 ^{af}	89	99 ^{af}	97	8 كندا
23	..	101 ^f	97	101 ^f	100	9 اليابان
31	101 ^f	88 ^f	80	99 ^f	84	10 سويسرا
21	..	89 ^{af}	87	99 ^{af}	98	11 الدانمرك
30	98 ^f	..	80	90 ^{af}	91	12 أيرلندا
29	..	94 ^f	79	99 ^f	97	13 المملكة البريطانية المتحدة
37	100 ^f	95 ^f	93	100 ^f	99 ^g	14 فنلندا
..	99 ^f	78 ^f	..	97 ^f	15 لكسمبرغ
28	..	89 ^f	..	91 ^f	90 ^g	16 النمسا
25	..	92 ^f	..	100 ^f	101	17 فرنسا
31	..	88 ^{af}	..	87 ^{af}	84 ^g	18 ألمانيا
31	..	94 ^f	..	102 ^f	103	99.8	99.6	97.7	96.3	19 إسبانيا
21	..	92 ^f	85	99 ^f	101	20 نيوزيلندا
28	..	91 ^f	..	100 ^f	..	99.8	99.8	98.5	97.7	21 إيطاليا
..	..	88	..	101	..	99.5	98.7	95.1	91.4	22 إسرائيل
31	..	85 ^f	102	99.8	99.5	92.5	87.2	23 البرتغال
..	..	87 ^f	83	97 ^f	94	99.8	99.5	97.3	94.9	24 اليونان
17	99	88	..	95	87	99.8	99.7	97.2	94.3	25 قبرص
..	99.4	98.2	93.5	89.7	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
21	..	85	..	105	78 ^g	99.8	99.8	99.7	99.4	27 بربادوس
..	99.8	99.0	92.5	88.8	28 سنغافورة
29	93	..	99.8	99.8	99.6	99.6	29 سلوفينيا
34	..	91 ^f	86	99 ^f	104	99.8	99.8	97.9	95.9	30 جمهورية كوريا
6	92	91 ^h	99.4	97.9	91.6	85.5	31 بروني دار السلام
34	90 ^f	32 الجمهورية التشيكية
13	100 ^g	79	80	99 ^g	99	98.6	97.5	92.3	88.4	33 مالطة
30	90 ^f	79 ^f	..	107 ^f	..	98.6	98.2	96.9	95.7	34 الأرجنتين
..	99 ^f	91 ^f	76	98 ^f	97	99.8	99.8	99.7	99.6	35 بولندا
..	36 سيشيل
..	101	92	85	96	99	98.5	95.6	87.9	82.1	37 البحرين
32	..	87 ^{af}	75	90 ^f	91	99.8	99.7	99.3	99.1	38 هنغاريا
43	..	75 ^f	..	89 ^f	39 سلوفاكيا
24	91 ^f	70 ^f	..	90 ^f	91 ^h	99.1	98.7	97.6	96.5	40 أوروغواي
32	99	83	..	98	..	99.7	99.8	99.8	99.8	41 إستونيا
18	80	49	36	91	86	98.3	97.4	95.7	93.9	42 كوستاريكا
43	101 ^f	75 ^f	55	89 ^f	88	98.9	98.1	95.9	94.0	43 شيلي
..	..	78 ^f	67	95 ^f	87	95.0	90.3	81.7	77.0	44 قطر
38	..	89	..	95	..	99.8	99.8	99.6	99.3	45 ليتوانيا
23	..	50 ^f	..	66 ^d	45 ^h	92.7	87.5	82.4	76.7	46 الكويت
38	63	..	79	99.8	99.6	98.4	96.9	47 كرواتيا
27	98	67	59	87	94	91.0	84.7	76.7	71.0	48 الإمارات العربية المتحدة
..	..	72 ^d	..	83 ^d	96 ^h	97.3	96.5	95.5	94.4	49 جزر البهاما
29	..	74	..	92	83 ^g	99.8	99.8	99.8	99.8	50 لاتفيا

10 الإلمام بالقراءة
والكتابة،
والإلتحاق بالتعليم

طلاب التعليم العالي
في العلوم
والرياضيات
والهندسة
(% إلى مجوع
الطلاب الجامعيين)
1997-1994

الأطفال الذين
يصلون إلى الصف
الخامس
(%)
2001-1999^{c-d}

صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم
الثانوي (%)^{a,b}
2001^c-2000 1991-1990

صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي
(%)^a
2001^c-2000 1991-1990

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة
لدى الشباب
(% 15-24 عاماً)
2001 1990

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة
لدى البالغين
(% من عمر 15 وما فوق)
2001 1990

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

..	51	سانت كيتس ونيفيس
21	95	82	69	97	92	99.8	99.3	96.8	95.1	52	كوبا
33	..	76	..	108	..	99.8	99.8	99.7	99.5	53	بيلاروس
41	100	71	..	92	91	99.8	99.6	98.4	96.8	54	ترينيداد وتوباغو
31	88 ^f	60 ^f	45	103 ^f	100	97.2	95.2	91.4	87.3	55	المكسيك
تنمية بشرية متوسطة											
..	56	أنغيغوا وبربودا
25	..	88	63	94	86	99.7	99.4	98.5	97.2	57	بلغاريا
..	..	70 ^f	..	98 ^f	..	97.7	94.8	87.9	80.7	58	ماليزيا
27	92	62	51	100	91	96.9	95.3	92.1	89.0	59	بنما
38	..	81 ^d	..	92	94	60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	97 ^g	96.7	91.0	80.8	68.1	61	الجمهورية العربية الليبية
17	..	64	..	95	95	94.0	91.1	84.8	79.8	62	موريشيوس
49	99.8	99.8	99.6	99.2	63	الاتحاد الروسي
31	..	57	..	89	..	97.0	94.9	91.9	88.4	64	كولومبيا
23	..	71 ^f	15	97 ^f	86	95.5	91.8	87.3	82.0	65	البرازيل
..	66	البوسنة والهرسك
..	..	63	29	100	98 ^h	98.1	96.0	93.4	89.1	67	بلين
..	86	68	دومينيكا
..	91 ⁱ	50	19	88	88	98.1	96.0	92.8	88.9	69	فنزويلا
..	83 ⁱ	68	..	97	..	99.4	99.0	98.7	98.0	70	ساموا (الغربية)
..	..	80	..	100	71	سانت لوسيا
32	..	80	..	93	77 ^g	99.6	99.3	98.2	97.1	72	رومانيا
18	94	51	31	58	59	93.1	85.4	77.1	66.2	73	المملكة العربية السعودية
21	97 ^h	85 ^f	..	99.0	98.1	95.7	92.4	74	تايلاند
..	72 ⁱ	..	99.9	99.8	99.6	99.4	75	أوكرانيا
42	..	83	..	89	..	99.8	99.8	99.4	98.8	76	كازاخستان
..	..	43	..	92	77	سورينام
20	89 ^f	74 ^f	64	95 ^f	96	94.3	91.2	87.3	82.2	78	جامايكا
31	96	59	..	65	70	98.2	85.6	73.0	54.7	79	عمان
..	80	سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	99 ⁱ	101 ^h	99.2	97.8	93.2	88.6	81	فيجي
..	88 ^h	61 ^h	..	104 ^h	..	96.9	94.5	90.2	85.5	82	بيرو
17	97	70 ⁱ	..	74	..	95.4	92.1	86.5	80.3	83	لبنان
22	76 ^f	47 ^f	26	92 ^f	93	97.2	95.6	93.5	90.3	84	باراغوي
..	..	53 ^f	..	93 ^f	98 ^h	98.8	97.3	95.1	91.7	85	الفلبين
..	..	31 ^d	..	99	..	99.1	98.1	97.0	94.8	86	ملديف
..	87	تركمانستان
48	..	73 ⁱ	..	95	88	جورجيا
..	..	78 ⁱ	..	91 ^d	89	أذربيجان
27	98 ^h	76 ^h	..	94 ^h	66	99.3	96.7	90.3	81.5	90	الأردن
27	93 ^f	70 ^f	..	99 ^f	94	93.8	84.1	72.1	59.1	91	تونس
25	71	98 ^d	93	99.8	99.8	98.6	97.2	92	غيانا
..	..	46	..	84	93	غرينادا
25	75 ⁱ	40	..	93	..	91.4	87.5	84.0	79.4	94	الجمهورية الدومينيكية
22	..	74	..	98	..	98.0	94.8	85.3	77.0	95	ألبانيا
22	41	..	89	96.7	92.7	85.5	77.9	96	تركيا
..	78	48	..	99	..	97.3	95.5	91.8	87.6	97	إكوادور
10	..	78	..	97	98	الأراضي الفلسطينية المحتلة
29	97 ^h	..	96.9	95.1	91.9	88.7	99	سري لانكا
33	..	64	..	69	..	99.8	99.5	98.5	97.5	100	أرمينيا

10 الإلمام بالقراءة
والكتابة،
والإلتحاق بالتعليم

طلاب التعليم العالي
في العلوم
والرياضيات
والهندسة
(% إلى مجموع
الطلاب الجامعيين)
1997-1994

الأطفال الذين
يصلون إلى الصف
الخامس
(%)
2001-1999^{a,d}

صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم
الثانوي (%)^{a,b}
1991-1990

صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي
(%)^a
2001-2000
1991-1990

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة
لدى الشباب
(% 15-24 عاماً)
2001
1990

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة
لدى البالغين
(% من عمر 15 وما فوق)
2001
1990

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

	2001-1999 ^{a,d}	2001 ^c -2000	1991-1990	2001 ^c -2000	1991-1990	2001	1990	2001	1990	
..	99.7	99.6	99.2	98.7	أوزبكستان 101
..	82	قيرغيزستان 102
..	99 ^d	..	88.6	81.5	74.9	63.8	الرأس الأخضر 103
53	93 ^{d,f}	97	97.9	95.3	85.8	78.3	الصين 104
20	71 ⁱ	39 ⁱ	..	81 ^d	75 ^d	88.5	83.8	79.2	72.4	السلفادور 105
36	74	..	94.2	86.3	77.1	63.2	إيران (جمهورية-الإسلامية) 106
50	97	62	54	98	93	89.2	77.3	67.8	52.9	الجزائر 107
44	..	68	..	78	..	99.8	99.8	99.0	97.5	جمهورية مولدوفا 108
..	..	62	..	95	..	95.4	94.1	92.7	90.4	فييت نام 109
31	..	39	46	96	98	87.7	79.9	75.3	64.8	الجمهورية العربية السورية 110
18	65	57	..	89	103 ^b	91.5	88.5	85.6	81.2	جنوب إفريقيا 111
28	97 ⁱ	48 ^{d,f}	38	92 ^f	98	97.9	95.0	87.3	79.5	إندونيسيا 112
23	..	76	..	103	..	99.8	99.8	99.3	98.2	طاجيكستان 113
..	83	68	29	97	91	96.1	92.6	86.0	78.1	بوليفيا 114
26	88	89 ^b	85.5	79.7	75.6	68.1	هندوراس 115
..	..	26	..	72	..	97.2	92.7	84.2	73.3	غينيا الاستوائية 116
25	..	58	..	89	..	99.1	98.9	98.5	97.8	منغوليا 117
..	88	غامبون 118
..	..	26	..	84	..	79.6	73.4	69.2	61.0	غواتيمالا 119
15	..	79 ⁱ	..	93 ^f	..	70.5	61.3	56.1	47.1	مصر 120
31	48	36	..	81	72	72.0	68.2	66.8	62.7	نيكاراغوا 121
..	سان تومي وبرينسيبي 122
..	جزر سليمان 123
4	92	38	..	82	89 ^b	91.9	87.4	82.7	74.9	ناميبيا 124
27	87	70	34	84	93	88.7	83.3	78.1	68.1	بوتسوانا 125
29	80	30 ^d	..	78	58	68.4	55.3	49.8	38.7	المغرب 126
25	68 ^{d,i}	73.3	64.3	58.0	49.3	الهند 127
..	101 ⁱ	23 ⁱ	..	96	فانواتو 128
..	66	31	..	58	..	91.6	81.8	72.7	58.5	غانا 129
23	63	17	..	95	..	79.7	73.5	68.7	62.0	كمبوديا 130
37	..	37	..	83	..	91.2	88.2	85.0	80.7	ميانمار 131
..	..	21 ^d	..	84 ^d	..	76.3	68.6	64.6	56.6	بابوا غينيا الجديدة 132
22	84	44 ^d	..	93	88	90.8	85.1	80.3	71.6	سوازيلندا 133
..	77	56	..	58.8	56.7	56.0	53.8	جزر القمر 134
..	..	30	..	81	..	78.6	70.1	65.6	56.5	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 135
..	90	بوتان 136
13	75	21	..	78	73	90.8	87.2	83.9	78.0	ليسوتو 137
..	87 ⁱ	46 ^d	..	78.1	65.0	58.8	45.8	السودان 138
..	..	43	18	89	64	49.1	42.0	40.6	34.2	بنغلاديش 139
..	97.6	92.5	81.8	67.1	الكونغو 140
11	74	23 ⁱ	18	92	75	76.5	63.5	58.4	44.2	توغو 141
تنمية بشرية منخفضة										
..	81 ⁱ	90.5	81.1	72.4	57.9	الكاميرون 142
14	72	..	61.6	46.6	42.9	30.4	نيبال 143
..	66	..	57.8	47.4	44.0	35.4	باكستان 144
23	..	40 ^f	..	80 ^f	..	97.4	93.9	89.3	80.7	زيمبابوي 145
..	71 ⁱ	23	..	69	..	95.5	89.8	83.3	70.8	كينيا 146
15	..	12 ^d	..	109	..	79.4	70.1	68.0	56.1	أوغندا 147
6	..	37 ⁱ	..	67	..	66.5	50.0	47.7	32.7	اليمن 148
20	..	11 ⁱ	..	68	..	80.8	72.2	67.3	58.0	مدغشقر 149
..	22	65.3	54.8	50.8	39.7	هايتي 150
..	69 ⁱ	35	..	69	51 ^b	58.6	42.2	37.8	25.6	غامبيا 151

10 الإلمام بالقراءة
والكتابة،
والإلتحاق بالتعليم

طلاب التعليم العالي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (من عمر 15 وما فوق) (%)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (15-24 عاماً) (%)		صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي (%) ^a		صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي (%) ^{a,b}		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)	الطلاب الجامعيين (%)
	1990	2001	1990	2001	1991-1990	2001 ^c -2000	1991-1990	2001 ^c -2000		
152	48.7	65.4	73.6	87.8	41
153	53.0	65.5	73.2	84.9	32	33	..	77 ⁱ
154	34.8	40.7	45.8	49.3	..	64	..	61	14	..
155	46.4	56.7	60.9	71.1	..	41	22	..
156	28.4	38.3	40.1	51.8	48 ^b	63	..	72
157	47	..	84	12 ⁱ	42
158	53.3	68.0	72.7	84.2	66	97 ^d	..	39
159	26.4	38.6	40.4	54.3	49 ^b	70 ^d	..	84	17 ^d	18
160	62.9	76.0	83.1	91.1	51	47	..	82	5	39
161	38.5	49.7	52.6	62.4	47	64	..	91
162	51.8	61.0	63.2	71.8	50	101	..	49	25	..
163	68.2	79.0	81.2	88.7	..	66	..	81	19	..
164	37
165	27.7	44.2	48.0	68.3	..	58	..	54	8 ^d	14
166	27.2	39.6	44.1	59.5	..	54 ^d	..	38 ⁱ
167	47.5	62.7	68.9	82.7	54	33 ⁱ	12 ⁱ	..
168	33.2	48.2	52.1	68.7	53	55
169	28.6	40.3	43.0	56.2	..	47	..	64	13	36
170	33.5	45.2	48.8	61.7	47	54	9	46
171	37.0	49.2	51.6	65.1	52 ^e	54	..	58
172	18.8	26.4	27.6	37.1	21	43 ⁱ	..	95
173	16.3	24.8	24.9	35.8	27	36	..	69	8	19
174	11.4	16.5	17.0	23.8	25	30	..	74	5	..
175	26	..
البلدان النامية	67.2	74.5	81.1	84.8
البلدان الأقل نمواً	43.7	53.3	56.5	66.3
الدول العربية	50.0	60.8	66.5	76.7
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	80.2	87.1	95.2	97.4
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	85.0	89.2	92.7	95.2
جنوب آسيا	47.7	56.3	61.7	70.6
إفريقيا جنوب الصحراء	50.3	62.4	67.4	77.9
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	98.8	99.3	99.7	99.8
منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي (م ت إ 1)
(م ت إ 1) المرتفعة الدخل
تنمية بشرية مرتفعة
تنمية بشرية متوسطة	71.8	78.1	84.5	87.8
تنمية بشرية منخفضة	42.8	55.0	59.8	71.5
دخل مرتفع
دخل متوسط	80.9	86.6	93.1	95.4
دخل منخفض	54.8	63.0	68.0	75.9
العالم

a - تشير البيانات إلى العامين الدراسيين 1990-1991 و 2000-2001 يمثل صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة للمستوى التعليمي المشار إليه بالنسبة إلى مجموع السكان في السن المذكورة. b - تستند نسب الإلتحاق بالتعليم إلى التصنيف المعياري الدولي الجديد للتعليم الذي اعتمد عام 1997 (اليونسكو 1997). وهي بالتالي لا تتماثل تماماً مع نسب السنوات السابقة. c - تمثل البيانات المتعلقة ببعض البلدان تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونسكو. لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.uis.unesco.org>. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. d - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999. e - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. f - تقدير أولي صادر عن معهد الإحصاء في اليونسكو، معرض لتعديل إضافي. g - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1992/1993. h - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1991/1992. i - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1998/1999.

المصدر: العمودان 1 و2: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a؛ العمودان 3 و4: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a (للاطلاع على البيانات الواردة في البنك الدولي 2003c راجع جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 1)؛ العمودان 5 و6: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003d (للاطلاع على البيانات الواردة في البنك الدولي 2003c راجع جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 1) احتسب معهد الإحصاء في اليونسكو المجموع المركب لتقرير التنمية البشرية؛ العمودان 7 و8: معهد الإحصاء في اليونسكو، 2003d؛ العمود 9: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003d؛ (للاطلاع على البيانات الواردة في البنك الدولي 2003c راجع جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 1)؛ العمود 10: احتسب على أساس بيانات اليونسكو عن طلاب التعليم العالي (1999).

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

تنمية بشرية مرتفعة

العلماء والمهندسون العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	مقبوضات الاتوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأمريكي لكل شخص) 2001	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 1999	مستخدمو الإنترنت (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخليوي (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				2001	1990	2001	1990	2001	1990	
4,112	1.7	34.3	97	463.8	7.1	815	46	732	502	1 النرويج
5,695	2.3	0.0 ^e	21	599.3	5.0 ^b	865	39	664	510	2 آيسلاندا
4,511	3.8	160.5	285	516.3	5.8	790	54	739	681	3 السويد
3,353	1.5	15.4	65	371.4	5.9	574	11	541	456	4 أستراليا
2,572	2.0	107.5	187	490.5	3.3	767	5	621	464	5 هولندا
2,953	2.0	86.3	103	310.4	(.)	747	4	498	393	6 بلجيكا
4,099	2.7	135.5	298	501.5	8	451	21	667	547	7 الولايات المتحدة الأمريكية
2,985	1.8	48.2	44	466.6	3.7	362	22	676	565	8 كندا
5,095	3.0	82.4	1,057	384.2	0.2	588	7	586	441	9 اليابان
3,592	2.6	..	203	307	5.8	728	18	732	574	10 سويسرا
3,476	2.1	..	67	429.5	1	740	29	722	567	11 الدانمرك
2,184	1.2	90.1	66	233.1	0.6 ^b	774	7	485	281	12 أيرلندا
2,666	1.9	134.5	76	329.6	0.9	770	19	587	441	13 المملكة البريطانية المتحدة
5,059	3.4	112.5	1	430.3	4	804	52	548	534	14 فنلندا
..	..	459.1	158	359.8	1.5 ^d	920	2	780	481	15 لكسمبرغ
2,313	1.8	16.9	159	387.0	1.3	817	10	468	418	16 النمسا
2,718	2.2	42.3	195	263.8	0.5	605	5	573	495	17 فرنسا
3,161	2.5	38.3	229	373.6	1.4	682	4	634	441	18 ألمانيا
1,921	0.9	8.9	45	182.7	0.1	734	1	434	316	19 إسبانيا
2,197	1.1	16.0	86	461.2	2.9 ^d	599	16	477	434	20 نيوزيلندا
1,128	1.0	7.6	113	268.9	0.2	883	5	471	388	21 إيطاليا
1,563	3.6	68.0	71	276.6	1.1	907	3	466	343	22 إسرائيل
1,576	0.7	2.5	9	281.5	1.0 ^b	774	1	425	243	23 البرتغال
1,400	0.7	1.3	1	132.1	0.5 ^b	751	0	529	389	24 اليونان
358	0.2	..	0	217.5	0.6 ^d	456	5	631	419	25 قبرص
93 ^e	0.4	16.0 ^e	4	386.6	1.3 ^b	859	24	580	450	26 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
..	..	0.9 ^c	0	55.9	..	198	0	481	281	27 بربادوس
4,140	1.9	..	12	411.5	1.6 ^b	724	17	471	346	28 سنغافورة
2,181	1.5	7.2	98	300.8	..	737	0	402	211	29 سلوفينيا
2,319	2.7	14.6 ^e	931	521.1	0.2	621	2	486	306	30 جمهورية كوريا
..	102.3	..	401	7	259	136	31 بروني دار السلام
1,349	1.4	3.6	22	146.7	..	679	0	378	158	32 الجمهورية التشيكية
96 ^e	..	1.7	26	252.6	..	611	0	530	360	33 مالطة
713	0.4	0.6	4	100.8	(.) ^d	193	(.)	224	93	34 الأرجنتين
1,429	0.7	1.2	26	98.4	0.1 ^b	259	9	295	86	35 بولندا
..	109.9	..	539	0	261	124	36 سيشيل
..	203.4	..	460	10	267	191	37 البحرين
1,445	0.8	9.4	30	148.4	(.) ^b	498	(.)	375	96	38 هنغاريا
1,844	0.7	3.0 ^e	14	125.3	..	399	0	289	135	39 سلوفاكيا
219	0.3	(.)	3	119	..	155	0	283	134	40 أوروغواي
2,128	0.8	1.5	4	300.5	0.6 ^d	455	0	354	204	41 إستونيا
533	0.2	0.2	0	93.4	(.) ^d	76	0	230	101	42 كوستاريكا
370	0.5	0.3	1	201.4	0.4 ^d	342	1	233	66	43 شيلي
591 ^e	65.6	..	293	8	275	190	44 قطر
2,027	..	0.1	26	67.9	..	277	0	313	212	45 ليتوانيا
212	0.2	0.0	..	87.9	..	386	12	208	188	46 الكويت
1,187	1.0	24.3	14	111.3	..	377	(.)	383	172	47 كرواتيا
..	0	314.8	..	616	17	340	206	48 الإمارات العربية المتحدة
..	54.9	..	197	8	400	274	49 جزر البهاما
1,078	0.4	1.1	41	72.3	..	279	0	307	234	50 لاتفيا

11 التقانة :

الاتشار والابتكار

العلماء والمهندسون والعاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكل شخص) 2001	براءات الاختراع المنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 1999	مستخدمو الإنترنت (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخلاوي (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				2001	1990	2001	1990	2001	1990	
..	..	0.0 ^c	..	78.5	..	46	0	491	237	51 سانت كيتس ونيفيس
480	0.5	..	4	10.7	..	1	0	51	31	52 كوبا
1,893	..	0.1	39	42.4	..	14	0	288	154	53 بيلاروس
145	0.1	..	0	92.3	..	197	0	240	141	54 ترينيداد وتوباغو
225	0.4	0.4	1	36.2	0.1 ^b	217	1	137	65	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة										
..	..	0.0	0	90.4	..	323	..	481	253	56 أنتيغوا وبربودا
1,316	0.6	0.3	25	74.6	..	191	0	359	242	57 بلغاريا
160	0.4	0.9	..	273.1	(.) ^d	314	5	198	89	58 ماليزيا
124	0.3	41.4	..	164	0	130	93	59 بنما
387	..	1.6	16	34.2	..	109	0	263	148	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
361	3.6	..	9	0	109	48	61 الجماهيرية العربية الليبية
360 ^e	0.3	(.) ^c	..	131.6	..	227	2	256	52	62 موريشيوس
3,481	1.0	0.4	105	29.3	(.) ^d	53	0	243	140	63 الاتحاد الروسي
101	0.3	(.)	(.)	27.0	..	76	0	172	69	64 كولومبيا
323	0.8	0.6	3	46.6	(.) ^b	167	(.)	218	65	65 البرازيل
..	0	11.1	..	60	0	111	0	66 البوسنة والهرسك
..	73.0	..	159	0	143	92	67 بلين
..	..	0.0	0	115.7	..	99	0	299	164	68 دومينيكا
194	0.3	0.0 ^c	..	46.8	0.1 ^d	263	(.)	109	76	69 فنزويلا
..	16.8	..	18	0	54	26	70 ساموا (الغربية)
..	..	0.0 ^c	0	82.4	..	17	0	317	129	71 سانت لوسيا
913	0.4	0.7	41	44.7	..	172	0	184	102	72 رومانيا
..	..	0.0	(.)	13.4	..	113	1	145	77	73 المملكة العربية السعودية
74	0.1	0.1	..	57.7	0.0	123	1	99	24	74 تايلاند
2,118	0.9	0.1	12	11.9	..	44	0	212	136	75 أوكرانيا
716	0.3	0.0 ^c	79	9.3	..	36	0	121	80	76 كازاخستان
..	33.0	..	198	0	176	92	77 سورينام
8 ^e	..	2.3	(.)	38.5	..	244	0	205	45	78 جامايكا
4	45.7	..	124	2	90	60	79 عمان
..	..	0.0 ^c	..	47.8	..	65	0	227	124	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
50 ^e	18.3	..	99	0	112	58	81 فيجي
229	0.1	0.0	(.)	76.6	..	59	(.)	78	26	82 بيرو
..	77.6	..	229	0	187	155	83 لبنان
..	..	32.0	..	10.6	..	204	0	51	27	84 باراغوي
156 ^e	..	(.)	(.)	25.6	..	150	0	42	10	85 الفلبين
..	..	12.8	..	36.5	0.0	69	0	99	29	86 ملديف
..	7	1.7	..	2	0	80	60	87 تركمانستان
2,421	0.3	..	38	9.3	..	61	0	174	99	88 جورجيا
2,799	0.2	..	0	3.2	..	94	0	120	86	89 أذربيجان
1,948	45.2	..	167	(.)	129	72	90 الأردن
336	0.5	1.6	..	41.2	..	40	(.)	109	38	91 تونس
..	109.2	..	87	0	92	20	92 غيانا
..	..	0.0 ^c	0	52	0.0	64	2	328	177	93 غرينادا
..	21.5	..	146	(.)	110	48	94 الجمهورية الدومينيكية
..	0	2.5	..	99	0	50	12	95 ألبانيا
306	0.6	0.0	(.)	60.4	..	295	1	285	121	96 تركيا
83	0.1	..	(.)	25.9	0.1 ^d	67	0	104	48	97 إكوادور
..	18.2	..	91	0	89	0	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
191	0.2	..	0	8.0	..	36	(.)	44	7	99 سري لانكا
1,313	46	18.4	..	7	0	140	157	100 أرمينيا

العلماء والمهندسون العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكل شخص) 2001	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 1999	مستخدمو الإنترنت (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخلوي (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				2001	1990	2001	1990	2001	1990	
1,754 ^e	20	6	..	3	0	67	69	101 أوزبكستان
581	0.2	0.2	13	30.2	..	5	0	78	72	102 قيرغيزستان
..	27.5	..	72	0	143	24	103 الرأس الأخضر
545	1.0	0.1	2	25.7	..	110	(.)	137	6	104 الصين
47	..	0.2	..	23.4	..	134	0	102	24	105 السلفادور
590 ^e	..	0.0 ^e	2	15.6	..	32	0	169	40	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
..	0	6.5	..	3	(.)	61	32	107 الجزائر
334	..	0.3	47	13.7	..	51	0	146	106	108 جمهورية مولدوفا
274 ^e	(.)	12.4	..	15	0	38	1	109 فييت نام
29	0.2	3.6	0.0	12	0	103	41	110 الجمهورية العربية السورية
992 ^e	..	1.2	0	64.9	0.1 ^b	242	(.)	111	93	111 جنوب إفريقيا
130 ^e	0	19.1	..	31	(.)	35	6	112 إندونيسيا
660 ^e	3	0.5	..	(.)	0	36	45	113 طاجيكستان
98	0.3	0.2	..	21.8	..	94	0	63	28	114 بوليفيا
..	..	0.0 ^e	1	13.8	..	36	0	47	17	115 هندوراس
..	1.9	..	32	0	15	4	116 غينيا الاستوائية
531	..	0.0	44	16.7	..	81	0	52	32	117 منغوليا
..	13.5	..	205	0	30	22	118 غامبون
103 ^e	(.)	17.1	..	97	(.)	65	21	119 غواتيمالا
493 ^e	0.2	0.7	1	9.3	..	43	(.)	104	30	120 مصر
73	0.1	..	0	14.4	..	30	0	29	13	121 نيكاراغوا
..	..	5.1	..	60.0	..	0	0	36	19	122 سان تومي وبرينسيبي
..	4.6	..	2	0	17	15	123 جزر سليمان
..	24.6	..	55	0	64	39	124 ناميبيا
..	0	29.7	0.0	188	0	85	21	125 بوتسوانا
..	..	0.8	0	13.7	..	164	(.)	41	16	126 المغرب
157	1.2	0.1 ^c	1	6.8	(.) ^d	6	0	38	6	127 الهند
..	27.4	..	2	0	34	18	128 فانواتو
..	0	1.9	..	9	0	12	3	129 غانا
..	0.7	..	17	0	2	(.)	130 كمبوديا
..	..	(.)	..	0.2	..	(.)	0	6	2	131 ميانمار
..	9.4	..	2	0	12	8	132 بابوا غينيا الجديدة
..	..	0.2	0	13.7	..	54	0	31	17	133 سوازيلندا
..	3.4	..	0	0	12	8	134 جزر القمر
..	1.9	..	5	0	10	2	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	7.4	..	0	0	26	4	136 بوتان
..	..	5.6	0	2.3	..	26	0	10	7	137 ليسوتو
..	..	0.0 ^e	0	1.8	..	3	0	14	3	138 السودان
51 ^e	..	(.) ^e	..	1.4	..	4	0	4	2	139 بنغلاديش
33	0.3	..	48	0	7	7	140 الكونغو
102 ^e	32.2	0.0	26	0	10	3	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة										
..	2.9	..	20	0	7	3	142 الكاميرون
..	2.6	0.0	1	0	13	3	143 نيبال
69	..	(.)	..	3.4	..	6	(.)	23	8	144 باكستان
..	0	8.7	..	29	0	22	13	145 زمبابوي
..	..	0.2	(.)	16.0	..	19	0	10	8	146 كينيا
24	0.8	..	0	2.5	..	12	0	2	2	147 أوغندا
..	0.9	..	8	0	22	11	148 اليمن
12 ^e	..	(.)	(.)	2.3	..	10	0	4	3	149 مدغشقر
..	0	3.6	..	11	0	10	7	150 هايتي
..	0	13.5	..	41	0	26	7	151 غامبيا

11 الثقة :

الانتشار والابتكار

العلماء والمهندسون والعاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2000-1996	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكل شخص) 2001	براءات الاختراع المنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 1999	مستخدمو الإنترنت (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخلاوي (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				2001	1990	2001	1990	2001	1990	
15 ^e	1.0	..	3	0	5	3	152
..	5.1	..	5	0	15	11	153
..	2.7	..	43	0	10	3	154
..	1.6	..	0	0	8	0	155
2	(.)	10.3	..	31	0	25	6	156
..	..	0.0	..	2.0	..	7	0	3	2	157
30 ^e	..	0.0 ^e	0	2.5	..	8	0	3	2	158
174 ^e	3.9	..	19	0	9	3	159
..	..	(.) ^e	0	3.0	..	13	0	4	3	160
..	..	(.)	..	4.3	..	45	0	18	6	161
..	0	1.9	..	5	0	5	3	162
..	(.)	2.4	..	11	0	8	8	163
..	..	1.2 ^e	..	1.5	..	6	0	6	8	164
..	0.5	..	3	0	1	1	165
..	0	3.3	..	0	0	10	6	166
..	0.1	..	3	0	(.)	1	167
47	0.8	..	3	0	2	2	168
..	0	0.4	..	(.)	0	4	3	169
..	1.7	..	9	0	5	3	170
21 ^e	0.9	0.0	4	0	3	1	171
..	2.9	..	4	0	5	1	172
16	0.2	1.6	..	6	0	5	2	173
..	1.1	..	(.)	0	2	1	174
..	0	1.4	..	5	0	5	3	175
..	..	0.1	..	26.5	..	75	(.)	87	21	البلدان النامية
..	..	(.)	..	1.8	..	6	0	6	3	البلدان الأقل نمواً
..	..	0.3	..	15.6	..	58	(.)	76	35	الدول العربية
619	1.5	0.1	..	41.4	..	113	(.)	122	17	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	..	0.7	2	49.0	..	160	(.)	162	62	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
158 ^e	..	(.)	..	6.3	..	7	(.)	38	7	جنوب آسيا
..	..	0.1	..	7.8	..	28	(.)	15	11	إفريقيا جنوب الصحراء
2,554	0.9	1.0	54	42.8	(.)	120.0	(.)	224	124	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
2,324 ^p	2.6	62.7	284	332.0	2.8	539	10	523	392	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت إ ١)
3,305 ^b	2.6	78.4	354	400.1	3.2	605	13	597	465	(م ت إ ١) المرتفعة الدخل
2,335 ^p	2.6	60.2	273	328.2	2.6	529	10	511	382	تنمية بشرية مرتفعة
588 ^e	..	0.2	7	22.0	..	73	(.)	102	26	تنمية بشرية متوسطة
..	..	(.)	..	2.8	..	8	(.)	10	4	تنمية بشرية منخفضة
3,281 ^b	2.6	76.4	346	396.9	3.2	608	13	592.0	461	دخل مرتفع
778	..	0.4	10	36.8	..	128	(.)	152	41	دخل متوسط
..	..	(.)	..	6.4	..	10	(.)	30	10	دخل منخفض
..	..	11.9	68	79.6	..	153	2	169	99	العالم

a - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. b - تشير البيانات إلى عام 1991. c - تشير البيانات إلى عام 2000. d - تشير البيانات إلى عام 1992. e - تشير البيانات إلى عام سابق لعام 1996. f - تشير البيانات إلى عام 1996. g - تشير البيانات إلى عام 1998. h - تشير البيانات إلى عام 1997.

المصدر: الأعداد 1-4: الاتحاد الدولي للاتصالات 2003a؛ العمودان 5 و6: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات؛ العمود 7: المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2003؛ العمود 8: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي؛ جرى احتساب المجموع المركب على أساس المجموع المركب لمقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص والسكان الصادر عن البنك الدولي؛ العمودان 9 و10: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات اليونيسكو؛ احتسب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية				
معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك %	معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد %	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	معدل القوة الشرائية بـ 100 دولار أمريكي	معدل القوة الشرائية بـ 100 دولار أمريكي			
2001-2000	2001-1990	2001-1990	2001-1975	2001	2001	2001	2001			
3.0	2.2	2001	29,620	2.9	2.6	29,620	36,815	133.7	166.1	1 النرويج
6.4	2.9	2001	29,990	2.1	1.7	29,990	27,312	8.5	7.7	2 آيسلندا
2.4	1.8	2001	24,180	1.7	1.4	24,180	23,591	215.1	209.8	3 السويد
4.4	2.2	2001	25,370	2.7	1.9	25,370	19,019	491.8	368.7	4 أستراليا
4.5	2.4	2001	27,190	2.3	1.9	27,190	23,701	436.2	380.1	5 هولندا
2.5	1.9	2001	25,520	1.9	2.0	25,520	22,323	262.5	229.6	6 بلجيكا
2.8	2.7	2000	34,592	2.1	2.0	34,320 ^a	35,277	9,792.5 ^a	10,065.3	7 الولايات المتحدة الأمريكية
2.5	1.7	2001	27,130	2.1	1.5	27,130	22,343	843.2	694.5	8 كندا
-0.7	0.6	2000	25,309	1.0	2.6	25,130	32,601	3,193.0	4,141.4	9 اليابان
1.0	1.5	2001	28,100	0.3	1.0	28,100	34,171	203.2	247.1	10 سويسرا
2.4	2.1	2001	29,000	2.0	1.6	29,000	30,144	155.4	161.5	11 الدانمرك
4.9	2.4	2001	32,410	6.8	4.2	32,410	26,908	124.4	103.3	12 أيرلندا
1.8	2.8	2001	24,160	2.5	2.1	24,160	24,219	1,420.3	1,424.1	13 المملكة البريطانية المتحدة
2.6	1.6	2001	24,430	2.6	2.0	24,430	23,295	126.8	120.9	14 فنلندا
2.7	2.0	2001	53,780	4.2	4.0	53,780	42,041	23.7	18.5	15 لكسمبرغ
2.7	2.2	2001	26,730	1.8	2.1	26,730	23,186	217.4	188.5	16 النمسا
1.6	1.6	2001	23,990	1.5	1.7	23,990	22,129	1,420.0	1,309.8	17 فرنسا
2.5	2.2	2001	25,350	1.2	1.8	25,350	22,422	2,086.8	1,846.1	18 ألمانيا
3.6	3.7	2001	20,150	2.2	2.2	20,150	14,150	828.4	581.8	19 إسبانيا
2.6	1.8	2001	19,160	2.0	0.9	19,160	13,101	73.7	50.4	20 نيوزيلندا
2.8	3.5	2001	24,670	1.4	2.0	24,670	18,788	1,429.7	1,088.8	21 إيطاليا
1.1	8.9	2000	20,376	2.0	2.0	19,790	17,024	125.9	108.3	22 إسرائيل
4.4	4.3	2001	18,150	2.6	3.0	18,150	10,954	181.9	109.8	23 البرتغال
3.4	8.3	2001	17,440	2.0	1.0	17,440	11,063	184.7	117.2	24 اليونان
2.0	3.5	2001	21,190	3.2	4.8	21,190 ^a	12,004	16.1 ^b	9.1	25 قبرص
-1.6	4.9	2000	25,037	2.1	4.5	24,850	24,074	167.1	161.9	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
2.6	2.5	2001	15,560	2.1	1.3	15,560	10,281	4.2	2.8	27 بربادوس
1.0	1.6	2000	23,804	4.4	5.1	22,680	20,733	93.7	85.6	28 سنغافورة
9.4	22.0 ^c	2001	17,130	3.0	..	17,130	9,443	34.1	18.8	29 سلوفينيا
4.1	4.9	2001	15,090	4.7	6.2	15,090	8,917	714.2	422.2	30 جمهورية كوريا
....	-0.7 ^e	-2.2 ^e	31 بروني دار السلام
4.7	7.3 ^c	2001	14,720	1.3	..	14,720	5,554	150.5	56.8	32 الجمهورية التشيكية
2.9	3.0	2000	13,427	3.8	4.5	13,160 ^a	9,172	5.2 ^b	3.6	33 مالطة
-1.1	7.4	1998	12,827	2.3	0.4	11,320	7,166	424.4	268.6	34 الأرجنتين
5.5	23.1	2001	9,450	4.4	..	9,450	4,561	365.3	176.3	35 بولندا
6.0	2.1	0.1	2.5	..	6,912	..	0.6	36 سيشيل
..	0.8	2000	16,126	1.9	1.1 ^f	16,060	12,189	10.5	7.9	37 البحرين
9.1	19.2	2001	12,340	2.1	0.9	12,340	5,097	125.7	51.9	38 هنغاريا
7.3	8.5 ^c	2001	11,960	1.9	(.) ^e	11,960	3,786	64.6	20.5	39 سلوفاكيا
4.4	30.2	1998	9,256	2.1	1.4	8,400	5,554	28.2	18.7	40 أوروغواي
5.7	18.9 ^c	1989	10,501	1.6	-0.5 ^c	10,170	4,051	13.9	5.5	41 إستونيا
11.2	15.1	2000	9,529	2.8	1.2	9,460	4,159	36.7	16.1	42 كوستاريكا
3.6	8.3	2001	9,190	4.7	4.1	9,190	4,314	141.6	66.5	43 شيلي
1.4	2.7	28,132 ^d	..	16.5 ^d	44 قطر
1.2	27.0 ^c	1990	11,031	-1.6	..	8,470	3,444	29.5	12.0	45 ليتوانيا
1.7	2.0	1979	29,396	-1.0 ^c	-0.7 ^c	18,700 ^a	16,048	38.2 ^b	32.8	46 الكويت
4.8	72.1	1990	9,313	2.1	..	9,170	4,625	40.2	20.3	47 كرواتيا
..	-1.6 ^c	-3.7 ^c ^b	..	48 الإمارات العربية المتحدة
2.0	2.0	0.1 ^c	1.5 ^c	16,270	15,797 ^d	5.0	4.8 ^d	49 جزر البهاما
2.5	25.0 ^c	1989	10,243	-1.0	-0.7	7,730	3,200	18.2	7.5	50 لاتفيا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد				الناتج المحلي الإجمالي		ببلايين الدولارات الأمريكية	ببلايين الدولارات الأمريكية
	معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك %	سجلت في أعلى قيمة	أعلى قيمة سجلت في الفترة من 2001 إلى 1975 (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للفرد %		معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2001	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2001	معدل القوة الشرائية بالدولارات الأمريكية 2001		
				2001-1990	2001-1975					
51	سانت كيتس ونيفيس	3.4 ^c	2000	11,377	3.9	5.4 ^c	11,300	7,609	0.5	0.3
52	كوبا	3.7 ^c
53	بيلاروس	294.7 ^c	1990	8,078	-0.6	..	7,620	1,226	76.0	12.2
54	ترينيداد وتوباغو	5.7	2001	9,100	2.9	..	9,100	6,752	11.9	8.8
55	المكسيك	18.6	2000	8,581	1.5	0.9	8,430 ^b	6,214	838.2 ^b	617.8
تنمية بشرية متوسطة										
56	أنتيغوا وبربودا	..	2000	10,223	2.7	4.4 ^c	10,170	9,961	0.7	0.7
57	بلغاريا	105.3	1988	8,012	-0.6	(.) ^c	6,890	1,690	55.3	13.6
58	ماليزيا	3.4	1997	8,996	3.9	4.1	8,750 ^b	3,699	208.3 ^b	88.0
59	بنما	1.1	2000	5,821	2.1	0.8	5,750	3,511	16.7	10.2
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	8.0 ^c	1991	6,990	-0.9	..	6,110	1,676	12.5	3.4
61	الجمهورية العربية الليبية	6,453 ^d	..	34.1 ^d
62	موريشيوس	6.7	2001	9,860	3.9	4.7 ^c	9,860	3,750	11.8	4.5
63	الاتحاد الروسي	85.9 ^c	1989	10,326	-3.5	-1.2	7,100	2,141	1,027.9	310.0
64	كولومبيا	19.5	1997	7,539	0.8	1.5	7,040	1,915	302.8	82.4
65	البرازيل	161.6	2001	7,360	1.4	0.8	7,360	2,915	1,268.6	502.5
66	البوسنة والهرسك	20.5 ^c	..	5,970	1,175	24.3	4.8
67	بليز	1.8	2001	5,690	1.6	2.8	5,690	3,258	1.4	0.8
68	دومينيكا	1.8	2000	5,756	1.7	3.5 ^c	5,520	3,661	0.4	0.3
69	فنزويلا	45.9	1977	7,619	-0.6	-0.9	5,670	5,073	139.5	124.9
70	ساموا (الغربية)	3.6	2001	6,180	2.0	0.4 ^c	6,180	1,465	1.1	0.3
71	سانت لوسيا	2.7	1999	5,529	0.7	4.1 ^c	5,260	4,222	0.8	0.7
72	رومانيا	92.8	1987	7,325	-0.1	-1.3 ^c	5,830	1,728	130.7	38.7
73	المملكة العربية السعودية	0.8	1980	23,294	-1.1	-2.1	13,330	8,711	285.3	186.5
74	تايلاند	4.6	1996	6,763	3.0	5.4	6,400	1,874	391.7	114.7
75	أوكرانيا	200.4 ^c	1989	9,303	-7.4	-7.5 ^c	4,350	766	213.3	37.6
76	كازاخستان	54.8 ^c	1989	7,948	-1.9	..	6,500	1,503	96.8	22.4
77	سورينام	88.0 ^c	2.6	(.)	..	1,803	..	0.8
78	جامايكا	21.4	1975	4,174	-0.5	0.2	3,720	3,005	9.6	7.8
79	عمان	(.)	0.6 ^c	2.3 ^c	12,040	8,226 ^d	29.0	19.8 ^d
80	سانت فنسنت وجزر غرينادين	2.2	2000	5,402	2.5	3.9	5,330	3,047	0.6	0.4
81	فيجي	3.3	1999	4,961	1.7	1.0	4,850	2,061	4.0	1.7
82	بيرو	23.8	1981	5,310	2.4	-0.7	4,570	2,051	120.4	54.0
83	لبنان	..	1998	4,244	3.6	4.0 ^c	4,170	3,811	18.3	16.7
84	باراغوي	12.5	1981	6,052	-0.6	0.6	5,210	1,279	29.4	7.2
85	الفلبين	8.0	1982	3,946	1.0	0.1	3,840	912	301.1	71.4
86	ملديف	6.3	2.5 ^c	2,082	..	0.6
87	تركمانستان	..	1988	7,626	-6.1	-6.6 ^c	4,320	1,097	23.5	6.0
88	جورجيا	20.6 ^c	1985	8,404	-5.5	-5.5	2,560	594	13.5	3.1
89	أذربيجان	134.5 ^c	1992	4,036	-1.3 ^c	..	3,090	688	25.1	5.6
90	الأردن	3.3	1986	4,698	0.9	0.3	3,870	1,755	19.5	8.8
91	تونس	4.2	2001	6,390	3.1	2.0	6,390	2,066	61.9	20.0
92	غيانا	6.0 ^c	1999	4,749	4.4	0.5	4,690	912	3.6	0.7
93	غرينادا	2.3 ^c	2000	7,173	2.9	3.8 ^c	6,740	3,965	0.7	0.4
94	الجمهورية الدومينيكية	8.5	2001	7,020	4.2	1.8	7,020	2,494	59.7	21.2
95	ألبانيا	24.2 ^c	2001	3,680	4.3	-0.5 ^c	3,680	1,300	11.6	4.1
96	تركيا	77.9	1998	6,495	1.7	2.0	5,890	2,230	390.3	147.7
97	إكوادور	38.7	1997	3,517	-0.3	0.2	3,280	1,396	42.3	18.0
98	الأراضي الفلسطينية المحتلة	-3.0 ^c	1,286	..	4.0
99	سري لانكا	9.9	2000	3,273	3.6	3.4	3,180	849	59.6	15.9
100	أرمينيا	55.8 ^c	1990	3,828	-1.3	..	2,650	556	10.1	2.1

		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		أعلى قيمة سجلت		معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للفرد %		معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي		ببلايين الدولارات الأمريكية		
معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك %	سجلت فيه أعلى قيمة	في الفترة من 1975 إلى 2001	معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للفرد %	معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للفرد %	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	معدل القوة الشرائية بالدولارات الأمريكية	معدل القوة الشرائية بالدولارات الأمريكية		
2001-2000	2001-1990	2001	2001-1990	2001-1975	2001	2001	2001	2001		
..	..	1989	2,950	-1.5	-1.9 ^c	2,460	450	61.6	11.3	101
6.9	21.2 ^c	1990	4,392	-3.9	-4.1 ^c	2,750	308	13.6	1.5	102
3.7	5.2	2001	5,570	3.5	3.0 ^c	5,570 ^a	1,317	2.5 ^a	0.6	103
0.3	7.6	2001	4,020	8.8	8.2	4,020	911	5,111.2	1,159.0	104
3.8	7.8	1978	5,850	2.4	0.1	5,260	2,147	33.7	13.7	105
11.3	24.7	1976	7,808	2.0	-0.6	6,000	1,767	387.2	114.1	106
4.2	15.5	1985	6,836	0.1	-0.2	6,090 ^a	1,773	187.9 ^a	54.7	107
9.8	19.3 ^c	1989	5,764	-8.2	-5.6 ^c	2,150	346	9.2	1.5	108
-0.4	3.2 ^c	2001	2,070	6.0	4.9 ^c	2,070	411	164.5	32.7	109
0.4	5.9	1998	3,487	1.9	0.9	3,280	1,175	54.4	19.5	110
4.8	8.3	1981	13,510	0.2	-0.7	11,290 ^a	2,620	488.2 ^a	113.3	111
11.5	13.9	1997	3,267	2.3	4.3	2,940	695	615.2	145.3	112
..	..	1988	3,731	-9.9	-9.9 ^c	1,170	169	7.3	1.1	113
1.6	8.1	1978	2,613	1.4	-0.4	2,300	936	19.6	8.0	114
9.7	18.0	1979	3,002	0.3	0.1	2,830	970	18.6	6.4	115
..	18.8	11.1 ^c	..	3,935	..	1.8	116
8.0	39.0 ^c	1989	2,067	(.)	-0.3 ^c	1,740	433	4.2	1.0	117
..	4.6	1976	11,633	-0.1	-1.5	5,990	3,437	7.6	4.3	118
7.6	9.7	1980	4,522	1.4	0.1	4,400	1,754	51.4	20.5	119
2.3	8.1	2001	3,520	2.5	2.8	3,520	1,511	229.4	98.5	120
..	35.1 ^c	-0.1 ^c	-4.0 ^c	121
..	-0.6	-0.8 ^c	..	311	..	(.)	122
..	10.8 ^c	1996	2,766	-1.4	2.1	1,910 ^a	614	0.8 ^a	0.3	123
9.5	9.5	1980	7,378	2.2	-0.1 ^c	7,120 ^a	1,730	12.8 ^a	3.1	124
6.6	10.0	2001	7,820	2.5	5.3	7,820	3,066	13.3	5.2	125
0.6	3.5	2001	3,600	0.7	1.3	3,600	1,173	105.0	34.2	126
3.7	8.7	2001	2,840	4.0	3.2	2,840	462	2,930.0	477.3	127
3.7	2.7	1991	3,817	-1.1	(.) ^c	3,190 ^a	1,058	0.6 ^a	0.2	128
32.9	28.1	2001	2,250	1.9	0.2	2,250 ^a	269	44.3 ^a	5.3	129
-0.6	5.3 ^c	2001	1,860	2.2	2.1 ^c	1,860	278	22.8	3.4	130
21.1	25.0	5.7	1.8	131
9.3	9.7	1994	3,108	1.0	0.5	2,570 ^a	563	13.5 ^a	3.0	132
5.9	9.3	1999	4,367	0.1	1.9	4,330	1,175	4.6	1.3	133
..	..	1984	2,359	-1.4	-1.0 ^c	1,870 ^a	386	1.1 ^a	0.2	134
7.8	29.8	2001	1,620	3.9	3.3 ^c	1,620 ^a	326	8.8 ^a	1.8	135
..	9.6 ^c	3.5	4.0 ^c	..	644	..	0.5	136
-9.6	8.8 ^c	1997	2,452	2.1	3.0	2,420 ^a	386	5.0 ^a	0.8	137
..	66.8 ^c	2001	1,970	3.2	0.8	1,970	395	62.3	12.5	138
1.1	5.1	2001	1,610	3.1	2.3	1,610	350	214.1	46.7	139
0.1	8.5 ^c	1984	1,382	-1.6	0.3	970	886	3.0	2.8	140
3.9	7.8	1980	2,387	-0.6	-1.2	1,650	270	7.7	1.3	141
تنمية بشرية منخفضة										
4.5	5.9	1986	2,463	-0.3	-0.6	1,680	559	25.6	8.5	142
2.8	8.1	2001	1,310	2.4	2.2	1,310	236	30.9	5.6	143
3.1	9.1	2001	1,890	1.2	2.7	1,890	415	266.7	58.7	144
76.7	31.8	1998	2,780	-0.2	0.2	2,280	706	29.3	9.1	145
5.7	14.5	1990	1,079	-0.6	0.3	980	371	30.1	11.4	146
2.0	9.5	2001	1,490	3.6	2.6 ^c	1,490 ^a	249	33.9 ^a	5.7	147
..	32.6 ^c	2001	790	2.4	..	790	514	14.3	9.3	148
6.9	17.5	1975	1,195	-0.6	-1.6	830	288	13.3	4.6	149
14.2	20.8	1980	3,194	-2.5	-2.0	1,860 ^a	460	15.1 ^a	3.7	150
..	4.0	1984	2,105	0.1	-0.2	2,050 ^a	291	2.7 ^a	0.4	151

		النتائج المحليَّة الإجماليَّة للفرد				النتائج المحليَّة الإجماليَّة للفرد		النتائج المحليَّة الإجماليَّة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشريَّة
		أعلى قيمة سجلت في الفترة من 1975 إلى 2001 (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)		معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للفرد % (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)		معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي		معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكية		
معدل التغيُّر السنوي في مؤشر أسعار المستهلك %	2001-1990	1977	1,084	-0.3	-0.7	850	319	110.6	41.4	
..	..	1987	4,436	-3.6	-4.6 ^c	2,370	894	1.5	0.6	152 نيجيريا
4.7	5.9	1976	2,010	1.2	(.)	1,990 ^b	366	5.5 ^b	1.0	153 جيبوتي
..	..	1998	1,149	2.5 ^c	..	1,030	164	4.3	0.7	154 موريتانيا
3.1	5.0	1976	1,525	1.1	-0.1	1,500	476	14.7	4.6	155 إريتريا
..	..	2001	1,960	1.6	1.4 ^c	1,960	394	14.8	3.0	156 السنغال
3.3	14.7 ^c	1983	1,643	-1.3	-1.2	1,250	196	10.9	1.7	157 غينيا
4.0	7.9 ^c	2001	980	1.9	0.5	980	368	6.3	2.4	158 رواندا
5.1	19.3	2001	520	0.4	0.3 ^c	520	271	18.0	9.3	159 بنن
4.3	6.7	1978	2,581	0.1	-2.0	1,490	634	24.4	10.4	160 جمهورية تنزانيا المتحدَّة
27.2	33.5	1999	593	1.5	0.2	570	166	6.0	1.7	161 ساحل العاج
..	80.8 ^c	1976	1,345	-1.7	-2.2	780	354	8.0	3.6	162 ملاوي
152.6	633.2	1988	2,694	-1.1	-2.3 ^c	2,040 ^b	701	27.5 ^b	9.5	163 زامبيا
12.4	7.9	1977	1,194	-0.5	0.1	1,070 ^b	202	8.5 ^b	1.6	164 أنغولا
3.3	30.6	1997	1,265	-1.3	0.3	970	162	1.2	0.2	165 تشاد
357.3	813.4	1975	2,804	-7.7	-5.2	680 ^b	99	35.8 ^b	5.2	166 غينيا - بيساو
3.8	4.9	1977	1,825	-0.3	-1.5	1,300 ^b	257	4.9 ^b	1.0	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
-8.1	4.7	1983	811	2.4	0.1 ^c	810	95	53.3	6.2	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
9.1	28.8	2001	1,140	4.3	1.8 ^c	1,140 ^b	200	20.6 ^b	3.6	169 إثيوبيا
9.2	15.9	1991	1,034	-4.3	-0.8	690 ^b	99	4.8 ^b	0.7	170 موزامبيق
5.2	4.8	1979	907	1.6	-0.4	810	239	9.0	2.6	171 بوروندي
5.0	5.2	2001	1,120	2.0	1.3	1,120 ^b	215	13.0 ^b	2.5	172 مالي
4.0	5.7	1979	1,473	-0.9	-2.0	890 ^b	175	9.9 ^b	2.0	173 بوركينا فاسو
2.1	27.0	1982	1,070	-6.6	-3.3	470	146	2.4	0.7	174 النيجر
..	2.9	2.3	3,850	1,270	18,579.4 T	6,110.3 T	175 سيراليون
..	1.2	0.4 ^c	1,274	280	859.3 T	194.6 T	البلدان النامية
..	0.7	0.3	5,038	2,341	1,424.5 T	706.5 T	البلدان الأقل نموًا
..	5.5	5.9	4,233	1,267	7,962.5 T	2,337.3 T	الدول العربيَّة
..	1.5	0.7	7,050	3,752	3,666.7 T	1,905.2 T	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	3.2	2.4	2,730	508	3,937.6 T	727.8 T	أميركا اللاتينيَّة ومنطقة البحر الكاريبي
..	-0.1	-0.9	1,831	475	1,159.1 T	300.9 T	جنوب آسيا
..	-1.6	-2.5 ^c	6,598	2,094	2,706.9 T	864.0 T	إفريقيا جنوب الصحراء
..	1.7	2.0	23,363	22,149	26,501.8 T	25,124.2 T	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلَّة
..	1.8	2.1	27,169	26,601	24,567.1 T	24,053.3 T	منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي (م ت إ)
..	1.7	2.0	23,135	22,005	27,530.2 T	25,935.7 T	(م ت إ) المرتفعة الدخل
..	2.1	1.7	4,053	1,102	16,505.9 T	4,443.6 T	تنمية بشريَّة مرتفعة
..	0.3	0.1	1,186	315	878.0 T	233.1 T	تنمية بشريَّة متوسطة
..	1.7	2.1	26,989	26,395	25,180.8 T	24,583.9 T	تنمية بشريَّة منخفضة
..	2.2	1.6	5,519	1,928	14,720.0 T	5,155.7 T	دخل مرتفع
..	1.4	1.6	2,230	432	5,587.4 T	1,082.1 T	دخل متوسط
..	1.2	1.2	7,376	5,133	44,995.3 T	30,720.9 T	دخل منخفض
..	1.2	1.2	7,376	5,133	44,995.3 T	30,720.9 T	العالم

a - نظرياً، يفترض أن توازي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قيمة بالدولار الأمريكي، غير أن الإشكاليات التطبيقية التي تبرز لدى احتساب الناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي تحول دون ذلك. b - يستند التقدير إلى قيمة تنازلية. c - تشير البيانات إلى فترة زمنية أقصر من تلك الممددة. d - تشير البيانات إلى عام 2000.

المصدر: الأعداد 1، 2 و 4: البنك الدولي 2003c؛ احتساب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمود 3؛ احتساب على أساس بيانات البنك الدولي عن الناتج المحلي الإجمالي والسكان 2003c؛ العمودان 5 و 6: البنك الدولي 2003a. احتساب البنك الدولي المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية: العمودان 7 و 8؛ احتساباً على أساس بيانات البنك الدولي 2003c، عن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (ثابتة بدولار 1995)، السكان والناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)؛ العمودان 9 و 10؛ احتساباً على أساس بيانات البنك الدولي 2003c عن مؤشر أسعار المستهلك.

مؤشر Gini ^a	قياسات الأُمساواة		النصيب من الدَّخْل أو الاستهلاك (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20% ^b	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10% ^c	أغنى 20%	أغنى 10%	أفقر 20%	أفقر 10%		
								تنمية بشرية مرتفعة
25.8	3.7	5.3	21.8	35.8	9.7	4.1	1995 ^e	1 النرويج
..	2 آيسلندا
25.0	3.8	5.9	20.1	34.5	9.1	3.4	1995 ^e	3 السويد
35.2	7.0	12.5	25.4	41.3	5.9	2.0	1994 ^e	4 أستراليا
32.6	5.5	9.0	25.1	40.1	7.3	2.8	1994 ^e	5 هولندا
25.0	4.5	7.8	22.6	37.3	8.3	2.9	1996 ^e	6 بلجيكا
40.8	9.0	16.6	30.5	46.4	5.2	1.8	1997 ^e	7 الولايات المتحدة الأمريكية
31.5	5.4	9.0	23.9	39.3	7.3	2.7	1997 ^e	8 كندا
24.9	3.4	4.5	21.7	35.7	10.6	4.8	1993 ^e	9 اليابان
33.1	5.8	9.9	25.2	40.3	6.9	2.6	1992 ^e	10 سويسرا
24.7	4.3	8.1	21.3	35.8	8.3	2.6	1997 ^e	11 الدانمرك
35.9	6.4	11.0	27.4	42.9	6.7	2.5	1987 ^e	12 أيرلندا
36.0	7.1	13.4	27.5	43.2	6.1	2.1	1995 ^e	13 المملكة البريطانية المتحدة
25.6	3.5	5.1	20.9	35.0	10.1	4.1	1995 ^e	14 فنلندا
30.8	4.9	7.7	24.7	39.7	8.0	3.2	1998 ^e	15 لكسمبرغ
30.5	5.5	9.8	22.4	37.9	7.0	2.3	1995 ^e	16 النمسا
32.7	5.6	9.1	25.1	40.2	7.2	2.8	1995 ^e	17 فرنسا
38.2	7.9	14.2	28.0	44.7	5.7	2.0	1998 ^e	18 ألمانيا
32.5	5.4	9.0	25.2	40.3	7.5	2.8	1990 ^e	19 إسبانيا
36.2	6.8	12.5	27.8	43.8	6.4	2.2	1997 ^e	20 نيوزيلندا
36.0	7.1	14.5	27.4	42.6	6.0	1.9	1998 ^e	21 إيطاليا
35.5	6.4	11.7	28.2	44.3	6.9	2.4	1997 ^e	22 إسرائيل
38.5	8.0	15.0	29.8	45.9	5.8	2.0	1997 ^e	23 البرتغال
35.4	6.2	10.0	28.5	43.6	7.1	2.9	1998 ^e	24 اليونان
..	25 قبرص
43.4	9.7	17.8	34.9	50.7	5.3	2.0	1996 ^e	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
..	27 بربادوس
42.5	9.7	17.7	32.8	49.0	5.0	1.9	1998 ^e	28 سنغافورة
28.4	4.1	5.8	23.0	37.7	9.1	3.9	1998 ^e	29 سلوفينيا
31.6	4.7	7.8	22.5	37.5	7.9	2.9	1998 ^e	30 جمهورية كوريا
..	31 بروني دار السلام
25.4	3.5	5.2	22.4	35.9	10.3	4.3	1996 ^e	32 الجمهورية التشيكية
..	33 مالطة
..	34 الأرجنتين
31.6	5.1	7.8	24.7	39.7	7.8	3.2	1998 ^e	35 بولندا
..	36 سيشيل
..	37 البحرين
24.4	3.5	5.0	20.5	34.4	10.0	4.1	1998 ^e	38 هنغاريا
25.8	4.0	6.7	20.9	34.8	8.8	3.1	1996 ^e	39 سلوفاكيا
44.8	11.2	21.6	33.8	50.4	4.5	1.6	1998 ^e	40 أوروغواي ^e
37.6	6.5	10.0	29.8	45.1	7.0	3.0	1998 ^e	41 إستونيا
45.9	11.5	20.7	34.6	51.0	4.5	1.7	1997 ^e	42 كوستاريكا ^e
57.5	19.3	43.2	45.4	61.3	3.2	1.1	1998 ^e	43 شيلي
..	44 قطر
36.3	5.1	7.9	24.9	40.0	7.9	3.2	2000 ^e	45 ليتوانيا
..	46 الكويت
29.0	4.8	7.3	24.5	39.6	8.3	3.4	2001 ^e	47 كرواتيا
..	48 الإمارات العربية المتحدة
..	49 جزر البهاما
32.4	5.3	8.9	25.9	40.3	7.6	2.9	1998 ^e	50 لاتفيا

13 اللّامساواة في الدخل أو الاستهلاك

قياسات اللّامساواة			النصيب من الدّخل أو الاستهلاك (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مؤشر Gini ^b	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20% ^c	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10% ^d	أغنى 20%	أغنى 10%	أفقر 20%	أفقر 10%		
..	51 سانت كيتس ونيفيس	
..	52 كوبا	
30.4	4.6	6.9	24.1	39.1	8.4	3.5	2000 ^d 53 بيلاروس	
40.3	8.3	14.4	29.9	45.9	5.5	2.1	1992 ^c 54 ترينيداد وتوباغو	
51.9	17.0	34.6	41.6	57.6	3.4	1.2	1998 ^c 55 المكسيك	
تنمية بشرية متوسطة								
..	56 أنتيغوا وبربودا	
31.9	5.8	9.9	23.7	38.9	6.7	2.4	2001 ^c 57 بلغاريا	
49.2	12.4	22.1	38.4	54.3	4.4	1.7	1997 ^c 58 ماليزيا	
48.5	14.7	29.8	35.7	52.8	3.6	1.2	1997 ^d 59 بنما	
28.2	4.4	6.8	22.1	36.7	8.4	3.3	1998 ^d 60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	
..	61 الجماهيرية العربية الليبية	
..	62 موريشيوس	
45.6	10.5	20.3	36.0	51.3	4.9	1.8	2000 ^c 63 الاتحاد الروسي	
57.1	20.3	42.7	46.1	60.9	3.0	1.1	1996 ^c 64 كولومبيا	
60.7	29.7	65.8	48.0	64.1	2.2	0.7	1998 ^c 65 البرازيل	
..	66 البوسنة والهرسك	
..	67 بليز	
..	68 دومينيكا	
49.5	17.7	44.0	36.5	53.2	3.0	0.8	1998 ^c 69 فنزويلا	
..	70 ساموا (الغربية)	
42.6	9.2	16.2	32.5	48.3	5.2	2.0	1995 ^c 71 سانت لوسيا	
30.3	4.7	7.2	23.6	38.4	8.2	3.3	2000 ^d 72 رومانيا	
..	73 المملكة العربية السعودية	
43.2	8.3	13.4	33.8	50.0	6.1	2.5	2000 ^d 74 تايلاند	
29.0	4.3	6.4	23.2	37.8	8.8	3.7	1999 ^d 75 أوكرانيا	
31.2	4.8	7.1	24.2	39.6	8.2	3.4	2001 ^d 76 كازاخستان	
..	77 سورينام	
37.9	6.9	11.4	30.3	46.0	6.7	2.7	2000 ^d 78 جامايكا	
..	79 عُمان	
..	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين	
..	81 فيجي	
46.2	11.7	22.3	35.4	51.2	4.4	1.6	1996 ^c 82 بيرو	
..	83 لبنان	
57.7	31.8	91.1	43.8	60.7	1.9	0.5	1998 ^c 84 باراغوي	
46.1	9.7	16.5	36.3	52.3	5.4	2.2	2000 ^d 85 الفلبين	
..	86 ملديف	
40.8	7.7	12.3	31.7	47.5	6.1	2.6	1998 ^d 87 تركمانستان	
38.9	7.6	13.4	29.3	45.2	6.0	2.2	2000 ^d 88 جورجيا	
36.5	6.0	9.7	29.5	44.5	7.4	3.1	2001 ^d 89 أذربيجان	
36.4	5.9	9.1	29.8	44.4	7.6	3.3	1997 ^d 90 الأردن	
41.7	8.5	13.8	31.8	47.9	5.7	2.3	1995 ^d 91 تونس	
44.6	11.1	25.9	33.8	49.7	4.5	1.3	1999 ^d 92 غيانا	
..	93 غرينادا	
47.4	10.5	17.7	37.9	53.3	5.1	2.1	1998 ^c 94 الجمهورية الدومينيكية	
..	95 ألبانيا	
40.0	7.7	13.3	30.7	46.7	6.1	2.3	2000 ^d 96 تركيا	
43.7	9.2	15.4	33.8	49.7	5.4	2.2	1995 ^d 97 إكوادور	
..	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة	
34.4	5.3	7.9	28.0	42.8	8.0	3.5	1995 ^d 99 سرى لانكا	
37.9	6.8	11.5	29.7	45.1	6.7	2.6	1998 ^d 100 أرمينيا	

13 الأُمساواة
في الدخل
أو الاستهلاك

قياسات الأُمساواة			النصيب من الدَّخْل أو الاستهلاك (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مؤشر Gini ^a	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20% ^b	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10% ^c	أغنى 20%	أغنى 10%	أفقر 20%	أفقر 10%		
26.8	4.0	6.1	22.0	36.3	9.2	3.6	2000 ^d	101 أوزبكستان
29.0	4.2	6.0	23.3	38.3	9.1	3.9	2001 ^e	102 قيرغيزستان
..	103 الرأس الأخضر
40.3	8.0	12.7	30.4	46.6	5.9	2.4	1998 ^e	104 الصين
50.8	17.3	33.6	39.4	56.4	3.3	1.2	1998 ^e	105 السلفادور
43.0	9.7	17.2	33.7	49.9	5.1	2.0	1998 ^e	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
35.3	6.1	9.6	26.8	42.6	7.0	2.8	1995 ^e	107 الجزائر
36.2	6.2	10.2	28.4	43.7	7.1	2.8	2001 ^e	108 جمهورية مولدوفا
36.1	5.6	8.4	29.9	44.5	8.0	3.6	1998 ^e	109 فييت نام
..	110 الجمهورية العربية السورية
59.3	33.6	65.1	46.9	66.5	2.0	0.7	1995 ^e	111 جنوب أفريقيا
30.3	5.2	7.8	28.5	43.3	8.4	3.6	2000 ^e	112 إندونيسيا
34.7	5.0	8.0	25.2	40.0	8.0	3.2	1998 ^e	113 طاجيكستان
44.7	12.3	24.6	32.0	49.1	4.0	1.3	1999 ^e	114 بوليفيا
59.0	30.3	91.8	44.4	61.0	2.0	0.5	1998 ^e	115 هندوراس
..	116 غينيا الاستوائية
44.0	9.1	17.8	37.0	51.2	5.6	2.1	1998 ^e	117 منغوليا
..	118 غامبون
55.8	15.8	29.1	46.0	60.6	3.8	1.6	1998 ^e	119 غواتيمالا
34.4	5.1	8.0	29.5	43.6	8.6	3.7	1999 ^e	120 مصر
60.3	27.9	70.7	48.8	63.6	2.3	0.7	1998 ^e	121 نيكاراغوا
..	122 سان تومي وبرينسيبي
..	123 جزر سليمان
70.7	56.1	128.8	64.5	78.7	1.4	0.5	1993 ^e	124 ناميبيا
63.0	31.5	77.6	56.6	70.3	2.2	0.7	1993 ^e	125 بوتسوانا
39.5	7.2	11.7	30.9	46.6	6.5	2.6	1998-99 ^e	126 المغرب
37.8	5.7	9.5	33.5	46.1	8.1	3.5	1997 ^e	127 الهند
..	128 فانواتو
39.6	8.4	14.1	30.0	46.6	5.6	2.1	1999 ^e	129 غانا
40.4	6.9	11.6	33.8	47.6	6.9	2.9	1997 ^e	130 كمبوديا
..	131 ميانمار
50.9	12.6	23.8	40.5	56.5	4.5	1.7	1996 ^e	132 بابوا غينيا الجديدة
60.9	23.8	49.7	50.2	64.4	2.7	1.0	1994 ^e	133 سوازيلندا
..	134 جزر القمر
37.0	6.0	9.7	30.6	45.0	7.6	3.2	1997 ^e	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	136 بوتان
56.0	50.0	117.8	53.6	70.7	1.4	0.5	1995 ^e	137 ليسوتو
..	138 السودان
31.8	4.6	6.8	26.7	41.3	9.0	3.9	2000 ^e	139 بنغلاديش
..	140 الكونغو
..	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة								
47.7	11.4	20.0	36.5	53.0	4.6	1.8	1996 ^e	142 الكاميرون
36.7	5.9	9.3	29.8	44.8	7.6	3.2	1995-96 ^e	143 نيبال
33.0	4.8	7.6	28.3	42.3	8.8	3.7	1998-99 ^e	144 باكستان
56.8	12.0	22.0	40.3	55.7	4.6	1.8	1995 ^e	145 زيمبابوي
44.5	9.1	15.6	36.1	51.2	5.6	2.3	1997 ^e	146 كينيا
37.4	6.4	9.9	29.8	44.9	7.1	3.0	1996 ^e	147 أوغندا
33.4	5.6	8.6	25.9	41.2	7.4	3.0	1998 ^e	148 اليمن
46.0	7.0	11.4	28.6	44.8	6.4	2.5	1999 ^e	149 مدغشقر
..	150 هايتي
47.8	13.8	25.4	38.0	55.2	4.0	1.5	1998 ^e	151 غامبيا

13 اللّامساواة في الدّخل أو الاستهلاك

قياسات اللّامساواة			النصيب من الدّخل أو الاستهلاك (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة
نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20% ^e	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10% ^d	مؤشر Gini ^b	أغنى 20%	أغنى 10%	أفقر 20%	أفقر 10%		
50.6	12.8	24.9	40.8	55.7	4.4	1.6	1996-97 ^d	152 نيجيريا
..	153 جيبوتي
37.3	6.9	11.2	28.4	44.1	6.4	2.5	1995 ^d	154 موريتانيا
..	155 إريتريا
41.3	7.5	12.8	33.5	48.2	6.4	2.6	1995 ^d	156 السنغال
40.3	7.3	12.3	32.0	47.2	6.4	2.6	1994 ^d	157 غينيا
28.9	4.0	5.8	24.2	39.1	9.7	4.2	1983-85 ^d	158 رواندا
..	159 بنن
38.2	6.7	10.8	30.1	45.5	6.8	2.8	1993 ^d	160 جمهورية تنزانيا المتّحدة
36.7	6.2	9.4	28.8	44.3	7.1	3.1	1995 ^d	161 ساحل العاج
50.3	11.6	22.7	42.2	56.1	4.9	1.9	1997 ^d	162 ملاوي
52.6	17.3	36.6	41.0	56.6	3.3	1.1	1998 ^d	163 زامبيا
..	164 أنغولا
..	165 تشاد
47.0	10.3	19.0	39.3	53.4	5.2	2.1	1993 ^d	166 غينيا - بيساو
..	167 جمهورية الكونغو الديمقراطيّة
61.3	32.7	69.2	47.7	65.0	2.0	0.7	1993 ^d	168 جمهورية أفريقيا الوسطى
57.2	24.8	59.7	43.8	60.8	2.4	0.7	2000 ^e	169 إثيوبيا
39.6	7.2	12.5	31.7	46.5	6.5	2.5	1996-97 ^d	170 موزامبيق
33.3	9.5	19.3	32.8	48.0	5.1	1.7	1998 ^d	171 بوروندي
50.5	12.2	23.1	40.4	56.2	4.6	1.8	1994 ^d	172 مالي
48.2	13.6	26.2	46.3	60.7	4.5	1.8	1998 ^d	173 بوركينافاسو
50.5	20.7	46.0	35.4	53.3	2.6	0.8	1995 ^d	174 النيجر
62.9	57.6	87.2	43.6	63.4	1.1	0.5	1989 ^d	175 سيراليون

ملاحظة: تختلف الدراسات التي أجريت على الأسر المعيشية في المنهجية الإحصائية ونوع البيانات، لذا لا تتماثل بيانات التوزيع لمختلف البلدان تمامًا.
a - تمثل البيانات نسبة حصة المجموعة الأغنى من الدّخل أو الاستهلاك إلى حصة المجموعة الأفقر. قد تختلف النتائج عن النسب المحتسبة باستخدام الحصة من الدّخل أو الاستهلاك في العمودين 2 و 5 بسبب من تدوير الأرقام.
b - يقاس مؤشر Gini اللّامساواة في توزيع الدّخل أو الاستهلاك. تمثل قيمة الصفر تساويًا تمامًا، أما قيمة الـ 100 فتمثل تباينًا تمامًا.
c - تستند الدراسة إلى الدّخل.
d - تستند الدراسة إلى الاستهلاك.
e - تقتصر البيانات على المناطق الريفيّة.
f - البنك الدوليّ 2002.
المصدر: الأعمدة 1-5 و 8: البنك الدوليّ 2003c، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمودان 6 و 7: احتسبا على أساس بيانات البنك الدوليّ 2003c عن الدّخل والاستهلاك، ما لم يرد خلاف ذلك.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

معدلات التجارة (100=1980) ^أ 2000	الصادرات من المواد العالية التقنية (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من المواد المصنعة (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من المواد الأولية (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2001 1990		الواردات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2001 1990		تنمية بشرية مرتفعة
	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	
86	12	8	21	33	75	67	47 ^ب	41	30 ^ب	34	1 النرويج
..	3	3	13	8	86	91	40	34	41	33	2 أيسلندا
94	18	13	84	83	10	16	46	30	41	29	3 السويد
121	10	5	28	24	65	73	23 ^ب	17	23 ^ب	17	4 أستراليا
96	32	16	70	59	29	37	65	54	60	51	5 هولندا
..	10	..	79 ^د	77 ^د	17 ^د	19 ^د	84	71	81	69	6 بلجيكا
91	32	32	82	74	14	22	11 ^ب	10	15 ^ب	11	7 الولايات المتحدة الأمريكية
108	15	12	62	59	31	36	44	26	39	26	8 كندا
53	26	24	93	96	3	3	10	10	10	9	9 اليابان
..	21	15	92	94	8	6	45	36	41	36	10 سويسرا
90	21	15	65	60	29	35	46	36	39	31	11 الدانمرك
102	48	41	88	70	8	26	95	57	80	52	12 أيرلندا
100	31	23	80	79	17	19	27	24	29	27	13 المملكة البريطانية المتحدة
91	23	7	86	83	14	17	40	23	32	24	14 فنلندا
..	17 ^د	.. ^د	.. ^د	.. ^د	156 ^ب	112	135 ^ب	109	15 لكسمبرغ
..	14	8	82	88	13	12	52	40	53	38	16 النمسا
..	23	16	82	77	16	23	28	21	26	22	17 فرنسا
96	18 ^ب	12	86	89	9	10	35	29	33	25	18 ألمانيا
84	8 ^ب	7	78	75	21	24	30	16	31	20	19 إسبانيا
91	8	3	29	23	67	75	37 ^ب	27	35 ^ب	27	20 نيوزيلندا
82	10	8	88	88	10	11	28	20	27	20	21 إيطاليا
..	25 ^ب	11	94 ^ب	87	6 ^ب	13	40 ^ب	35	47 ^ب	45	22 إسرائيل
..	6 ^ب	4	85 ^ب	80	14 ^ب	19	32	33	41	39	23 البرتغال
133	8	2	52	54	47	46	25 ^ب	18	33 ^ب	28	24 اليونان
78	3	6	53	55	47	45	45 ^د	52	48 ^د	57	25 قبرص
100	20	0	95	95	4	4	144	134	139	126	26 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
82	21	0	51	43	47	55	48	49	52	52	27 بربادوس
76	60	39	85	72	11	27	174	184	152	177	28 سنغافورة
..	5	..	90	..	10	..	59 ^ب	..	63 ^ب	..	29 سلوفينيا
86	29	18	91	94	9	6	43	29	41	30	30 جمهورية كوريا
115	..	0	..	(.)	..	100	31 بروني دار السلام
..	10	..	89	..	10	..	71	45	74	43	32 الجمهورية التشيكية
..	62	44	96	96	4	4	88	85	92	99	33 مالطة
82	9	0	33	29	66	71	11	10	10	5	34 الأرجنتين
36	3	0	79	59	19	36	29	29	33	22	35 بولندا
..	..	0	..	(.)	85	62	113	67	36 سيشيل
..	0 ^ب	0	13	9	87	91	81	116	59	95	37 البحرين
117	23	0	85	63	12	35	60	31	63	29	38 هنغاريا
..	4	..	84	..	16	..	74	27	82	36	39 سلوفاكيا
101	2	0	42	39	58	61	19	24	20	18	40 أوروغواي
..	19	..	75	..	25	..	91	..	94	..	41 إستونيا
123	36	0	62	27	38	66	43	35	45	41	42 كوستاريكا
41	1	1	18	11	80	87	35	35	33	31	43 شيلي
83	0	0	7	16	93	84	44 قطر
..	5	..	58	..	41	..	50	52	56	61	45 ليتوانيا
117	1 ^د	4	20 ^د	6	80 ^د	94	55	45	37	58	46 الكويت
..	10	..	73	..	27	..	47	..	53	..	47 كرواتيا
59	..	0	..	46	..	54	..	65	..	40	48 الإمارات العربية المتحدة
..	29	..	71	49 جزر البهاما
..	3	..	59	..	40	..	46	48	54	49	50 لاتفيا

14 هيكلية التجارة

معدلات التجارة (100=1980) ^أ 2000	الصادرات من المواد الخام والتقنية (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من المواد المصنعة (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من المواد الأولية (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الواردات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	
..	1 ^ب	..	73	..	27	..	44	52	73	83	51 سانت كيتس ونيفيس
75	16 ^ب	..	18 ^ب	..	52 كوبا
..	8	..	69	..	30	..	68	46	71	44	53 بيلاروس
84	1 ^ب	0	46	27	54	73	55	45	43	29	54 ترينيداد وتوباغو
33	22	7	85	43	15	56	28	19	30	20	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة											
..	74 ^أ	69	89	79	87	56 أنتيغوا وبربودا
..	2 ^ب	..	57 ^ب	..	37 ^ب	..	56	33	63	37	57 بلغاريا
48	57	36	80	54	19	46	116	75	98	72	58 ماليزيا
86	1 ^ب	0	13	21	87	78	33	38	35	34	59 بنما
..	1	..	70	..	30	..	40	26	56	36	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
82	..	0	..	5	..	95	36 ^ب	40	15 ^ب	31	61 الجماهيرية العربية الليبية
97	1	1	74	66	25	34	64	64	63	71	62 موريشيوس
..	8 ^ب	..	22	..	66	..	37	18	24	18	63 الاتحاد الروسي
88	7	0	39	25	61	74	19	21	19	15	64 كولومبيا
135	18	6	54	52	44	47	13	8	14	7	65 البرازيل
..	27	..	54	..	66 البوسنة والهرسك
..	0 ^ع	0	11 ^ب	15	55	64	74	62	67 بليز
..	6	0	57	32	51	55	64	81	68 دومينيكا
65	2	2	11	10	89	90	23	39	18	20	69 فنزويلا
..	..	0	..	4	33 ^ب	..	82 ^ب	..	70 ساموا (الغربية)
..	5	0	21	28	79	..	48	73	61	84	71 سانت لوسيا
..	6	3	81	73	18	26	34	17	42	26	72 رومانيا
67	(.) ^ب	0	9	7	91	93	42	46	24	36	73 المملكة العربية السعودية
67	31	21	74	63	22	36	66	34	60	42	74 تايلاند
..	56	28	54	29	75 أوكرانيا
..	4 ^ب	..	20 ^ب	..	80 ^ب	..	46	..	49	..	76 كازاخستان
64	(.) ^ب	0	78 ^ب	74	22 ^ب	26	68	28	85	27	77 سوريا
73	(.) ^ب	0	73 ^ب	69	27 ^ب	31	41	48	56	52	78 جامايكا
120	3 ^ب	11	12	5	87	94	..	53	..	31	79 عُمان
..	0 ^ب	..	13 ^ب	46	66	62	77	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
81	(.) ^ب	12	52 ^ب	36	..	63	69 ^ب	64	63 ^ب	66	81 فيجي
40	2	0	22	18	78	82	16	16	17	14	82 بيرو
81	3	..	69	..	31	..	12	18	42	100	83 لبنان
148	4	(.)	16	10	84	..	23	33	38	39	84 باراغوي
109	70	0	91	38	9	31	49	28	47	33	85 الفلبين
..	0	..	42	93	24	76	64	86 ملديف
..	5 ^ب	..	7 ^ب	..	92 ^ب	..	47	..	47	..	87 تركمانستان
..	22	40	38	46	88 جورجيا
..	8	..	4	..	95	..	42	44	38	39	89 أذربيجان
109	7	2	66	51	34	..	44	62	69	93	90 الأردن
82	3 ^ب	2	77 ^ب	69	23 ^ب	31	48	44	52	51	91 تونس
69	95	63	111	80	92 غيانا
..	0 ^ع	0	51	20	59	42	70	63	93 غرينادا
57	24	34	32	44	94 الجمهورية الدومينيكية
..	1	..	84	..	16	..	19	15	42	23	95 ألبانيا
..	5 ^ب	1	82	68	17	32	34	13	31	18	96 تركيا
47	4	(.)	12	2	88	98	31	33	34	27	97 إكوادور
..	14	..	71	..	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
114	3 ^ع	1	77	54	23	42	37	29	44	38	99 سرى لانكا
..	4 ^ب	..	43 ^ب	..	52 ^ب	..	26	35	46	46	100 أرمينيا

14 هيكلية التجارة

معدلات التجارة (100=1980) ^أ 2000	الصادرات من المواد العالية التقنية (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من المواد المصنعة (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من المواد الأولية (% من الصادرات من البضائع)		الصادرات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الواردات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	
..	28	29	28	48	101 أوزبكستان
..	5 ^د	..	20 ^د	..	40 ^د	..	37	29	37	50	102 قيرغيزستان
100	96	26	13	57	44	103 الرأس الأخضر
104	20	0	89	72	11	27	26	18	23	14	104 الصين
107	7	0	55	38	44	62	29	19	43	31	105 السلفادور
54	2 ^ب	..	10	..	90	..	28	22	21	24	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
59	4 ^ب	0	2 ^ب	3	98 ^ب	97	37	23	21	25	107 الجزائر
..	3	..	34	..	66	..	50	49	74	51	108 جمهورية مولدوفا
..	55	36	57	45	109 فييت نام
77	1 ^ب	0	8 ^ب	36	90 ^ب	64	38	28	31	28	110 الجمهورية العربية السورية
..	5	0	59	22 ^د	28	30 ^د	28	24	25	19	111 جنوب إفريقيا
53	13	1	56	35	44	65	41	25	33	24	112 إندونيسيا
..	64	28	76	35	113 طاجيكستان
53	10	0	22	5	78	95	18	23	24	24	114 بوليفيا
89	1 ^ب	0	27	9	72	91	38	36	55	40	115 هندوراس
..	32	..	70	116 غينيا الاستوائية
..	26 ^ب	..	74 ^ب	..	64	24	80	53	117 منغوليا
33	2 ^ب	..	98 ^ب	..	60	46	41	31	118 غامبون
75	8	0	38	24	62	76	19	21	28	25	119 غواتيمالا
47	1	0	33	42	60	57	18	20	23	33	120 مصر
61	3	0	13	8	87	92	..	25	..	46	121 نيكاراغوا
..	38	14	86	72	122 سان تومي وبرينسيبي
..	47	..	73	123 جزر سليمان
.. ^د	.. ^د	.. ^د	54	44	66	57	124 ناميبيا
.. ^د	.. ^د	.. ^د	51	55	35	50	125 بوتسوانا
111	11 ^ب	0	64 ^ب	52	36 ^ب	48	30	26	36	32	126 المغرب
140	6 ^د	4	77 ^ب	71	21 ^ب	28	14	7	15	10	127 الهند
..	1 ^ب	20	8 ^ب	13	86 ^ب	46	..	77	128 فانواتو
49	1	..	16	..	84	..	52	17	70	26	129 غانا
..	53	6	61	13	130 كمبوديا
26	(-) ^د	3	..	5	131 ميانمار
..	19 ^ب	0	2 ^ب	10	98 ^ب	89	47 ^د	41	43 ^د	49	132 بابوا غينيا الجديدة
106 ^د ^د	69	75	81	74	133 سوازيلندا
59	1 ^ب	..	8 ^ب	16	14	29	35	134 جزر القمر
..	11	..	25	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	0 ^د	..	40 ^د	..	60 ^د	..	30 ^ب	28	60 ^ب	32	136 بوتان
59 ^د ^د	34	17	86	121	137 ليسوتو
107	13	..	16	..	138 السودان
89	..	1	..	77	15	6	22	14	139 بنغلاديش
121	84	54	50	46	140 الكونغو
87	1	0	50	9	50	89	33	33	50	45	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة											
119	(.)	1	5	9	95	91	32	20	29	17	142 الكاميرون
..	0 ^ب	0	67 ^ب	83	23 ^د	..	22	11	32	21	143 نيبال
82	(.)	(.)	85	79	15	21	18	16	19	23	144 باكستان
108	0 ^ب	0	28 ^ب	31	72 ^ب	68	22	23	21	23	145 زمبابوي
97	4 ^ب	4	21 ^ب	29	79 ^ب	71	26	26	35	31	146 كينيا

14 هيكلية التجارة

معدلات التجارة (100=1980) ^a 2000	الصادرات من المواد العالية التقنية (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من المواد المصنعة (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من المواد الأولية (% من الصادرات من البضائع) 2001 1990		الصادرات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2001 1990		الواردات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2001 1990		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	
25	22 ^b	..	7	..	93	..	12	7	26	19	147 أوغندا
..	38	14	37	20	148 اليمن
99	3 ^e	8	50 ^a	14	48 ^e	85	29	17	32	28	149 مدغشقر
44	..	14	..	85	..	15	13	18	33	20	150 هايتي
55	3 ^b	..	17 ^b	..	82 ^b	..	54	60	71	72	151 غامبيا
55	1 ^b	..	(.) ^b	..	100 ^b	..	48	43	49	29	152 نيجيريا
..	..	0	..	8	..	44	45 ^b	..	63 ^b	..	153 جيبوتي
146	38	46	51	61	154 موريتانيا
..	21	..	76	..	155 إريتريا
91	5	0	29	23	71	77	30	25	38	30	156 السنغال
..	(.)	..	28	..	72	..	28	31	29	31	157 غينيا
175	9	6	26	14	158 رواندا
101	6	..	94	..	15	14	28	26	159 بنن
44	6 ^e	..	15 ^e	..	84 ^e	..	16 ^b	13 ^b	24 ^a	37 ^b	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
84	3 ^b	..	14 ^b	..	85 ^b	..	39	32	32	27	161 ساحل العاج
61	..	(.)	..	5	..	95	26	24	38	33	162 ملاوي
49	1	..	13	..	87	..	27	36	37	37	163 زامبيا
182	..	0	..	(.)	..	100	74	39	62	21	164 أنغولا
68	14	13	53	28	165 تشاد
74	41	10	74	37	166 غينيا - بيساو
77	18	30	17	29	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
38	12	15	15	28	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
..	(.) ^b	..	10 ^b	15	8	31	12	169 إثيوبيا
57	(.)	..	8	..	91	..	22	8	44	36	170 موزامبيق
43	0 ^b	..	(.) ^b	6	8	18	28	171 بوروندي
84	..	0	..	2	31	17	42	34	172 مالي
153	10	13	26	26	173 بوركينا فاسو
38	8	..	3	..	95	..	17	15	25	22	174 النيجر
99	17	22	37	24	175 سيراليون
..	27	8	73	60	34	26	32	25	البلدان النامية
..	21	14	30	23	البلدان الأقل نمواً
..	2 ^b	1	19 ^e	20	37	40	29	39	الدول العربية
..	32	14	86	75	54	40	49	39	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	15	4	49	34	40	65	18	14	19	12	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	4 ^e	..	55 ^b	71	17	11	18	15	جنوب آسيا
..	4 ^b	..	33 ^b	32	27	33	26	إفريقيا جنوب الصحراء
..	8 ^b	..	55	43	25	40	25	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	22	18	81	78	16	20	23 ^b	18	23 ^b	18	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت إ)
..	23	18	81	79	16	19	23 ^b	18	23 ^b	18	(م ت إ) المرتفعة الدخل
..	23	17	81	78	17	20	24 ^b	20	25 ^b	19	تنمية بشرية مرتفعة
..	19 ^b	5	58	48	29	20	27	19	تنمية بشرية متوسطة
..	1 ^b	..	29 ^b	26	22	30	26	تنمية بشرية منخفضة
..	24	18	82	79	16	19	24 ^b	20	24 ^b	20	دخل مرتفع
..	22	5	61	47	30	21	28	19	دخل متوسط
..	7 ^e	..	52 ^b	28	18	28	21	دخل منخفض
..	23	16	78	73	29	20	28	20	العالم

a - قيس نسبة دليل أسعار الصادرات إلى دليل أسعار الواردات نسبة إلى العام الأساس 1980. إذا تحطت النسبة 100، يستخلص ارتفاع سعر الصادرات مقارنةً بسعر الواردات. b - تشير البيانات إلى عام 2000. c - بما في ذلك لكسمبورغ. d - متضمن في البيانات المتعلقة ببلجيكا. e - تشير البيانات إلى عام 1999. f - تتعلق البيانات بالاتحاد الجمركي الجنوب الإفريقي الذي يضم بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وإفريقيا الجنوبية وسوازيلندا. g - متضمن في البيانات المتعلقة بإفريقيا الجنوبية. h - تقتصر البيانات على الجزء الرئيسي من تنزانيا. المصدر: الأعمدة 1-4 و7-10: البنك الدولي 2003c؛ احتسب البنك الدولي 2003c عن الأتجار بالبضائع والصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والوقود والمعادن والمعادن الخام؛ العمود 11: احتسب على أساس بيانات البنك الدولي 2003c عن معدلات التجارة.

صافي المساعدات من منظمات غير حكومية (٪ من إجمالي الدخل القومي) ^أ		مساعدات التنمية الرسمية للبلدان الأقل نمواً ^ب (٪ من المجموع)		مساعدات التنمية الرسمية للفرد من البلد المانح (2000 دولار أمريكي)		كثافة من إجمالي الدخل القومي		المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية) ^ج	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990 ^د	2001	
0.13	0.13	33	44	299	285	0.83	1.17	1,346	1 النرويج
0.01	0.06	27	39	207	189	0.81	0.91	1,666	3 السويد
0.06	0.02	20	18	49	49	0.25	0.34	873	4 أستراليا
0.06	0.09	31	33	195	160	0.82	0.92	3,172	5 هولندا
0.06	0.03	34	41	85	83	0.37	0.46	867	6 بلجيكا
0.04	0.05	15	19	39	57	0.11	0.21	11,429	7 الولايات المتحدة الأمريكية
0.02	0.05	15	30	51	83	0.22	0.44	1,533	8 كندا
0.01	(.)	18	19	89	100	0.23	0.31	9,847	9 اليابان
0.07	0.05	28	43	123	108	0.34	0.32	908	10 سويسرا
0.01	0.02	33	39	306	218	1.03	0.94	1,634	11 الدانمرك
0.12	0.07	50	37	74	16	0.33	0.16	287	12 آيرلندا
0.02	0.03	36	32	80	53	0.32	0.27	4,579	13 المملكة البريطانية المتحدة
0.01	0.03	29	38	75	121	0.32	0.65	389	14 فنلندا
0.03	0.00	32	39	325	65	0.82	0.21	141	15 لكسمبرغ
0.03	0.02	20	27	66	47	0.29	0.25	533	16 النمسا
0.00	0.02	26	32	72	113	0.32	0.60	4,198	17 فرنسا
0.04	0.05	24	28	62	93	0.27	0.42	4,990	18 ألمانيا
0.00	0.01	11	20	43	21	0.30	0.20	1,737	19 إسبانيا
0.03	0.03	26	19	30	25	0.25	0.23	112	20 نيوزيلندا
(.)	0.00	30	41	28	50	0.15	0.31	1,627	21 إيطاليا
(.)	(.)	45	70	26	16	0.25	0.24	268	22 البرتغال
0.00	..	11	..	19	..	0.17	..	202	24 اليونان
0.03	0.03	23	28	63	75	0.22	0.33	52,336T	لجنة مساعدات التنمية (DAC)

ملاحظة: (DAC) هي لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإيمان الاقتصادي.

a - يقدم بعض البلدان والمناطق غير الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية مساعدات إنمائية رسمية أيضاً. وفقاً للجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإيمان الاقتصادي⁽²⁰⁰³⁾، بلغت مساعدات التنمية الرسمية التي منحتها عام 2001 الجمهورية التشيكية وإستونيا وأيسلندا وإسرائيل وجمهورية كوريا والكويت وبولندا والمملكة العربية السعودية وسلوفاكيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة 1,176 مليون دولار أمريكي. تمنح الصين كذلك المساعدات ولكن من دون الإفصاح عن مبلغها. b - تشمل التدفقات المتعددة الأطراف التي تفسح المجال لمساهمات المنظمات المتعددة الأطراف والتي يجري احتسابها الاستناد إلى التوزيع الجغرافي للمساعدات الموزعة خلال العام المرجعي. c - لا تشمل مساعدات المنظمات الأحكومية الممولة من مصادر رسمية والمتضمنة أصلاً في مساعدات التنمية الرسمية. d - تشمل البيانات المتعلقة بالبلدان غير الأعضاء في اللجنة (باستثناء متوسط لجنة مساعدات التنمية) الإعفاءات من الديون التي لا تدرج في إطار مساعدات التنمية الرسمية. المصدر: الأعمدة 1-9: منظمة التعاون والإيمان الاقتصادي، لجنة مساعدات التنمية 2003a.

مجموع خدمة الدين				التدفقات الخاصة الأخرى		صافي تدفقات الاستثمارات		مساعدهات التنمية الرسمية المتلقاة				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات		كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ^{b,c}		الأجنبية المباشرة		صافي المساعدات الموزعة ^a		المجموع	لكل فرد		بملايين الدولارات
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	2001	2001	2001
تنمية بشرية مرتفعة													
..	3.0	0.3	0.2 ^d	2.6	27.9 ^d	172.4 ^d	22	إسرائيل
..	5.4	3.7	23	البرتغال
..	1.4	1.2	24	اليونان
..	1.8	2.3	0.5 ^d	0.7	63.0 ^d	49.7 ^d	25	قبرص
..	14.1	..	(.) ^d	0.1	0.5 ^d	3.6 ^d	26	هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
4.3 ^d	14.6	2.5	8.2	5.6	-0.8	0.6	0.7	(.)	0.2	-4.3	-1.2	27	بربادوس
..	10.1	15.2	(.) ^d	(.)	0.2 ^d	1.0 ^d	28	سنغافورة
..	2.7	..	0.7	..	63.2	125.6	29	سلوفينيا
7.1	6.3	6.2	3.3	1.4	0.1	0.8	0.3	(.) ^d	(.)	-2.4 ^d	-111.1 ^d	30	جمهورية كوريا
.. ^d	0.1	1.0 ^d	0.4 ^d	31	بروني دار السلام
4.4	..	8.4	3.0	0.5	1.9	8.7	0.2	0.6 ^d	(.) ^d	30.6 ^d	313.9 ^e	32	الجمهورية التشيكية
2.6	0.4	3.8	2.0	2.4	0.0	8.1	2.0	(.)	0.2	4.4	1.7 ^d	33	مالطة
48.6	34.7	9.0	4.4	-2.6	-1.4	1.2	1.3	0.1	0.1	4.0	151.4	34	الأرجنتين
11.5	4.4	8.7	1.6	2.2	(.)	3.2	0.2	0.5 ^d	2.2 ^d	25.0 ^d	965.9 ^d	35	بولندا
2.1	7.8	2.4	5.9	-0.6	-1.7	10.4	5.5	2.4	9.8	169.7	13.5	36	سيشيل
..	0.2	3.2	25.8	17.9	37	البحرين
8.5	33.4	26.4	12.8	2.9	-0.9	4.7	0.9	0.8 ^d	0.2 ^d	41.9 ^d	417.8 ^d	38	هنغاريا
6.2	..	12.8	2.1	-5.7	1.8	7.2	0.0	0.8 ^d	(.) ^d	30.5 ^d	164.3 ^d	39	سلوفاكيا
30.3	35.2	8.0	10.6	2.6	-2.1	1.7	0.0	0.1	0.6	4.6	15.5	40	أوروغواي
0.9	(.) ^f	6.9	..	1.5	..	9.8	..	1.2 ^d	..	50.6 ^d	68.5 ^d	41	إستونيا
8.2	22.0	4.3	8.8	1.1	-2.5	2.8	2.8	(.)	4.0	0.5	2.2	42	كوستاريكا
5.2	18.1	10.0	9.1	1.9	5.1	6.7	2.2	0.1	0.3	3.7	57.6	43	شيلي
.. ^d	(.)	1.7 ^d	1.0 ^d	44	قطر
5.9	..	16.1	..	0.6	..	3.7	..	1.1 ^d	..	37.4 ^d	130.3 ^d	45	ليتوانيا
..	-0.1	..	(.) ^d	(.)	1.5 ^d	3.6 ^d	46	الكويت
13.7	..	14.6	..	3.6	..	7.5	..	0.6	..	25.3	112.5	47	كرواتيا
..	(.)	1.0 ^d	3.0 ^d	48	الإمارات العربية المتحدة
..	5.2 ^d	-0.6	..	0.1	27.5 ^d	8.5 ^d	49	جزر البهاما
2.9	(.) ^f	6.8	..	9.3	..	2.3	..	1.4 ^d	..	45.2 ^d	106.2 ^d	50	لاتفيا
13.5	3.4	6.0	1.9	7.9	-0.3	24.2	30.7	3.1	5.1	253.0	10.6	51	سانت كيتس ونيفيس
..	4.5	50.7	52	كوبا
2.7	..	1.9	..	-0.1	..	0.8	..	0.3 ^d	..	3.9 ^d	39.2 ^d	53	بيلاروس
3.8	15.6	2.6	8.9	-0.1	-3.5	9.4	2.2	(.)	0.4	-1.3	-1.7	54	ترينيداد وتوباغو
14.1	18.3	7.9	4.3	0.5	2.7	4.0	1.0	(.)	0.1	0.7	74.8	55	المكسيك
تنمية بشرية متوسطة													
..	1.3	1.2	118.9	8.6	56	أنغيغوا وبربودا
15.5	18.6	10.1	6.6	2.6	-0.2	5.1	(.)	2.6 ^d	0.1 ^d	43.1 ^d	346.0 ^d	57	بلغاريا
3.6	10.6	7.1	9.8	0.3	-3.2	0.6	5.3	(.)	1.1	1.1	26.7	58	ماليزيا
11.2	4.1	11.6	6.5	12.7	-0.1	5.0	2.6	0.3	1.9	9.3	28.1	59	بنما
10.3	..	5.7	..	0.7	..	12.9	..	7.2	..	121.7	247.7	60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
.. ^d	0.1	1.9 ^d	10.0 ^d	61	الجمهورية العربية الليبية
4.7	7.3	4.5	6.5	-0.6	1.9	-1.1	1.7	0.5	3.7	18.1	21.7	62	موريشيوس
12.0	..	5.6	2.0 ^d	-0.3	1.0	0.8	0.0	0.4 ^d	(.) ^d	7.7 ^d	1,109.8 ^d	63	الاتحاد الروسي
28.1	34.5	7.6	9.7	1.5	-0.4	2.8	1.2	0.5	0.2	8.9	379.8	64	كولومبيا
28.6	18.5	10.8	1.8	0.1	-0.1	4.5	0.2	0.1	(.)	2.0	348.9	65	البرازيل
18.3	..	6.3	..	0.1	..	4.7	..	13.4	..	157.2	639.2	66	البوسنة والهرسك
24.5	7.0	12.1	5.0	11.3	1.4	4.2	4.3	2.7	7.6	87.1	21.4	67	بليز
11.9	6.0	6.0	3.5	4.5	-0.1	4.5	7.8	7.6	11.9	254.5	19.9	68	دومينيكا
20.9	19.6	6.0	10.3	-0.6	-1.2	2.8	0.9	(.)	0.2	1.8	44.7	69	فنزويلا
7.1 ^e	10.6	2.9	2.7	0.0	0.0	0.5	0.0	16.9	23.7	246.6	43.1	70	ساموا (الغربية)

مجموع خدمة الدين		التدفقات الخاصة الأخرى		التدفقات الخاصة الأخرى		صافي تدفقات الاستثمارات		مساعداً التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ³				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مجموع خدمة الدين		التدفقات الخاصة الأخرى		التدفقات الخاصة الأخرى		صافي تدفقات الاستثمارات		مساعداً التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ³				
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	2001	
6.9	2.1	3.7	1.6	1.1	-0.2	7.7	11.3	2.5	3.1	110.5	16.2	71 سانت لوسيا
13.7	0.0	6.7	(.)	3.8	(.)	3.0	0.0	1.7 ^d	0.6 ^d	28.9 ^d	647.7 ^d	72 رومانيا
..	(.)	(.)	1.2	27.1	73 المملكة العربية السعودية
7.9	11.4	17.5	6.2	-6.0	2.3	3.3	2.9	0.2	0.9	4.6	281.1	74 تايلاند
6.5	..	6.0	..	-1.0	..	2.1	..	1.4 ^d	0.3 ^d	10.5 ^d	519.2 ^d	75 أوكرانيا
4.7	..	14.9	..	9.8	..	12.3	..	0.7	..	9.5	148.2	76 كازاخستان
..	3.1	19.4	54.1	23.2	77 سورينام
16.8	27.0	8.3	14.4	9.9	-1.0	7.9	3.0	0.7	5.9	20.7	54.0	78 جامايكا
6.8	12.0	4.4 ^e	7.0	0.1 ^e	-3.8	0.4 ^e	1.4	..	0.6	0.6	1.6	79 عمان
6.9	3.1	3.9	2.2	-0.1	0.0	10.1	3.9	2.4	7.8	73.0	8.6	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
1.5	9.0	1.5	7.7	-0.4	-1.1	-0.2	6.7	1.5	3.7	31.6	26.0	81 فيجي
20.8	7.3	4.1	1.8	0.6	0.1	2.0	0.2	0.8	1.5	17.1	451.2	82 بيرو
40.5	3.2	8.7	3.5	15.0	0.2	1.5	0.2	1.4	9.1	68.1	240.8	83 لبنان
8.3	11.5	5.0	6.2	-1.3	-0.2	1.1	1.5	0.9	1.1	11.0	61.4	84 باراغوي
13.3	25.6	10.9	8.1	0.4	0.6	2.5	1.2	0.8	2.9	7.5	576.9	85 الفلبين
4.3	4.0	3.7	4.1	0.1	0.5	2.0	2.6	4.3	9.8	83.2	25.0	86 ملديف
..	0.0 ^b	-4.7	..	2.5	..	1.2	..	15.2	71.8	87 تركمانستان
8.1	..	2.5	..	0.4	..	5.1	..	9.2	..	55.5	289.7	88 جورجيا
4.7	..	2.4	..	-0.2	..	4.1	..	4.1	..	27.5	226.2	89 أذربيجان
14.7	22.1	7.6	15.6	-2.4	5.3	1.1	0.9	4.9	22.1	83.3	431.5	90 الأردن
13.4	25.6	6.8	11.6	3.3	-1.6	2.3	0.6	1.9	3.2	39.2	377.7	91 تونس
8.0	20.6 ^f	6.3	74.5	-0.1	-4.1	8.0	2.0	14.6	42.6	133.6	101.8	92 غيانا
5.4 ^d	3.1	4.1	1.5	-1.0	0.1	8.6	5.8	2.9	6.3	142.6	11.5	93 غرينادا
6.6	10.7	2.9	3.3	2.5	(.)	5.6	1.9	0.5	1.4	12.4	105.4	94 الجمهورية الدومينيكية
3.1	0.9	0.9	0.1	-0.1	1.5	5.0	0.0	6.5	0.5	86.1	268.9	95 ألبانيا
24.6	29.9	15.2	4.9	-1.6	0.8	2.2	0.5	0.1	0.8	2.4	166.9	96 تركيا
22.0	31.0	8.6	10.1	0.6	0.5	7.4	1.2	1.0	1.5	13.6	171.0	97 إكوادور
..	21.8	..	261.3	865.1	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
9.2	14.8	4.5	4.8	0.4	0.1	1.1	0.5	2.1	9.1	17.6	330.2	99 سري لانكا
8.1	..	2.6	..	0.2	..	3.3	..	10.0	..	68.7	212.2	100 أرمينيا
20.6	..	7.4	..	-0.2	..	0.6	..	1.4	..	6.1	153.2	101 أوزبكستان
12.0	..	11.6	..	-5.1	..	0.3	..	12.3	..	37.7	188.1	102 قيرغيزستان
7.0	8.9	2.4	1.7	1.2	(.)	0.1	0.1	13.0	31.8	171.9	76.5	103 الرأس الأخضر
4.2	10.6	2.1	2.0	-0.1	1.3	3.8	1.0	0.1	0.6	1.1	1,459.9	104 الصين
7.4	18.2	2.8	4.3	3.0	0.1	1.9	(.)	1.7	7.2	37.1	234.5	105 السلفادور
4.1	1.3	1.1	0.5	0.9	(.)	(.)	-0.3	0.1	0.1	1.7	114.8	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
19.5	63.7	8.0	14.2	-1.7	-0.7	2.2	(.)	0.3	0.4	5.9	182.0	107 الجزائر
15.3	..	12.8	..	-1.6	..	6.3	..	8.1	..	27.9	119.2	108 جمهورية مولدوفا
6.5	..	3.7	2.7	-1.8	0.0	4.0	0.2	4.4	2.9	18.1	1,434.5	109 فييت نام
2.1	20.3	1.4	9.7	(.)	-0.1	1.1	0.6	0.8	5.6	9.0	152.9	110 الجمهورية العربية السورية
6.8	0.0	3.8	..	-0.5	..	6.3	..	0.4	..	9.6	428.5	111 جنوب إفريقيا
13.8	25.6	10.7	8.7	-2.8	2.0	-2.3	1.0	1.0	1.5	7.0	1,500.9	112 إندونيسيا
6.3	0.0 ^f	7.6	..	1.6	..	2.1	..	15.1	..	25.9	159.2	113 طاجيكستان
16.1 ⁱ	33.5 ⁱ	6.8	7.9	-0.3	-0.5	8.3	0.6	9.1	11.2	85.9	728.5	114 بوليفيا
5.7 ⁱ	33.0 ⁱ	5.3	12.8	-1.1	1.0	3.1	1.4	10.6	14.7	102.4	677.7	115 هندوراس
0.1	11.5	0.2	3.9	0.0	0.0	4.8	8.4	0.7	46.0	28.3	13.3	116 غينيا الاستوائية
7.9	0.3	4.3	..	-0.1	..	6.0	..	20.2	..	83.9	212.1	117 منغوليا
13.6	4.8	10.5	3.0	-0.7	0.5	4.6	1.2	0.2	2.2	6.7	8.6	118 غامبون
8.5	11.6	2.2	2.8	-0.3	-0.1	2.2	0.6	1.1	2.6	19.2	225.2	119 غواتيمالا
8.8	25.7	2.0	7.1	1.6	-0.2	0.5	1.7	1.3	12.6	18.2	1,255.2	120 مصر

16 تدفقات المعونة
رأس المال الخاص
الذئين

مجموع خدمة الدين		مجموعة من إجمالي الناتج المحلي		التدفقات الخاصة الأخرى (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) ^a		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) ^{b,c}		مساعادات التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ^d		المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	2001	
22.2 ⁱ	2.3 ⁱ	..	1.6	..	2.0	..	0.0	..	32.9	178.4	928.3	121 نيكاراغوا
21.3	28.7	8.5	4.9	0.0	-0.2	11.7	0.0	80.8	95.0	248.2	37.9	122 سان تومي وبرينسيبي
2.7 ^d	11.3	..	5.5	-1.3	-1.5	-1.9	4.9	22.2	21.7	130.7	58.8	123 جزر سليمان
..	3.5	4.4	56.5	109.1	124 ناميبيا
1.7	4.4	1.0	2.8	(.)	-0.5	1.1	2.5	0.6	3.9	16.6	29.1	125 بوتسوانا
21.9	27.9	7.7	6.9	-0.1	0.7	7.8	0.6	1.5	4.1	17.5	516.5	126 المغرب
12.6	29.2	1.9	2.6	(.)	0.5	0.7	0.1	0.4	0.4	1.7	1,705.4	127 الهند
1.1	1.6	0.8	1.6	0.0	-0.1	8.5	8.6	14.8	32.6	156.5	31.6	128 فانواتو
8.9	34.9	6.0	6.3	2.9	-0.3	1.7	0.3	12.3	9.6	32.5	651.8	129 غانا
1.1	3.8 ^e	0.6	2.7	0.0	0.0	3.3	0.0	12.0	3.7	30.3	408.7	130 كمبوديا
2.8	8.8	2.6	126.8	131 ميانمار
7.1	18.4	9.1	17.2	-2.1	1.5	2.1	4.8	6.9	12.8	37.2	203.1	132 بابوا غينيا الجديدة
2.5	5.6	2.2	5.3	1.1	-0.2	1.7	3.4	2.3	6.1	27.6	29.3	133 سوازيلندا
5.6	2.4	1.0	0.4	0.0	0.0	0.7	0.2	12.5	17.3	38.1	27.7	134 جزر القمر
9.0	8.5	2.5	1.1	0.0	0.0	1.4	0.7	13.8	17.3	45.0	243.3	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
3.3	5.3	1.2	1.8	0.0	-0.9	0.0	0.6	11.1	16.5	27.9	59.2	136 بوتان
12.4	4.2	8.6	3.7	-0.5	(.)	14.7	2.7	6.8	22.8	30.1	54.0	137 ليسوتو
3.2	4.8	0.4	0.4	0.0	0.0	4.6	0.0	1.4	6.2	5.3	171.8	138 السودان
9.0	37.5	1.4	2.5	0.5	0.2	0.2	(.)	2.2	7.0	7.3	1,023.9	139 بنغلاديش
3.3	32.2	3.4	19.0	0.0	-3.6	2.1	0.2	2.7	7.8	21.1	74.8	140 الكونغو
5.9	11.5	2.6	5.3	0.0	(.)	5.3	1.1	3.7	16.0	9.9	46.6	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة												
9.9	14.7 ⁱ	4.0	4.7	-1.1	-0.1	0.9	-1.0	4.7	4.0	25.8	397.7	142 الكاميرون
6.2	14.7	1.6	1.9	(.)	-0.4	0.3	0.2	7.0	11.7	16.1	388.1	143 نيبال
21.3	25.1	5.0	4.8	-1.2	-0.2	0.7	0.6	3.3	2.8	13.2	1,938.2	144 باكستان
3.4	19.4	1.5	5.4	-0.4	1.1	0.1	-0.1	1.8	3.9	12.5	159.0	145 زمبابوي
11.4	28.6	4.1	9.3	-0.4	0.8	(.)	0.7	4.0	13.9	14.6	452.6	146 كينيا
9.7 ⁱ	56.9	0.9	3.4	(.)	0.4	2.5	0.0	13.8	15.5	32.3	782.6	147 أوغندا
6.3	7.1	3.1	3.5	-0.1	3.3	-2.2	-2.7	4.6	8.4	22.8	425.9	148 اليمن
3.4 ⁱ	44.4	1.5	7.2	(.)	-0.5	0.2	0.7	7.7	12.9	21.5	353.9	149 مدغشقر
4.5	7.1 ^h	0.7	1.2	0.0	0.0	0.1	0.0	4.4	5.9	20.4	165.8	150 هايتي
13.8 ^h	21.8	2.7	11.9	0.0	-2.4	9.1	0.0	13.0	31.3	37.7	50.9	151 غامبيا
11.5	22.3	6.2	11.7	-0.4	-0.4	2.7	2.1	0.4	0.9	1.6	184.8	152 نيجيريا
5.4 ^e	4.4 ⁱ	1.8	3.6	0.0	-0.1	0.6	(.)	9.6	46.4	80.9	55.1	153 جيبوتي
16.5 ^h	28.8 ^h	8.9	14.3	-0.3	-0.1	3.0	0.7	26.0	23.3	96.1	261.8	154 موريتانيا
4.5	0.0 ^f	1.0	..	0.0	..	5.0	..	40.7	..	72.8	280.1	155 إريتريا
9.3 ⁱ	18.3 ⁱ	4.6	5.7	0.9	-0.3	2.7	1.0	9.0	14.4	43.5	418.9	156 السنغال
9.2	19.6	3.5	6.0	(.)	-0.7	0.1	0.6	9.1	10.4	33.0	272.3	157 غينيا
7.6	10.6	1.1	0.8	0.0	-0.1	0.3	0.3	17.1	11.3	36.0	290.5	158 رواندا
10.0 ⁱ	9.2 ⁱ	2.1	2.1	0.0	(.)	5.5	3.4	11.5	14.5	42.8	273.2	159 بنن
7.3 ^h	31.3 ^h	1.6 ^k	4.2 ^k	-0.3	0.1	2.4	0.0	13.2	27.5	34.7	1,233.4	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
8.1	19.1	5.9	11.7	-1.0	0.1	2.4	0.4	1.8	6.4	11.6	187.0	161 ساحل العاج
15.5 ⁱ	28.0 ⁱ	2.2	7.1	0.0	0.1	3.3	1.2	23.0	26.8	34.5	401.5	162 ملاوي
13.4 ⁱ	14.6	3.6	6.2	1.5	-0.3	2.0	6.2	10.3	14.6	35.3	373.5	163 زامبيا
26.0	7.1	19.7	3.2	-2.3	5.6	11.8	-3.3	2.8	2.6	21.0	268.4	164 أنغولا
10.0 ⁱ	3.8 ⁱ	1.5	0.7	(.)	(.)	5.0	0.5	11.2	18.0	22.1	179.0	165 تشاد
0.7 ⁱ	22.1 ⁱ	11.7	3.4	0.0	(.)	15.1	0.8	29.4	52.7	41.7	58.6	166 غينيا - بيساو

مجموع خدمة الدين (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٤		الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٥		الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٦		الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٧		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2000	1990	2000-1998 ^٨	1990 ^٩	
تنمية بشرية مرتفعة								
..	..	1.8	2.9	6.6	6.4	6.8 ^٩	7.1	1 النرويج
..	..	0.0	0.0	7.5	6.8	..	5.4	2 آيسلاندا
..	..	2.0	2.7	6.5	7.6	7.8 ^٩	7.4	3 السويد
..	..	1.7	2.2	6.0	5.3	4.7 ^{٩h}	5.1	4 أستراليا
..	..	1.6	2.5	5.5	5.7	4.8 ^٩	6.0	5 هولندا
..	..	1.3	2.4	6.2	6.6	5.9 ^٩	5	6 بلجيكا
..	..	3.1	5.3	5.8	4.7	4.8 ^٩	5.2	7 الولايات المتحدة الأمريكية
..	..	1.2	2.0	6.6	6.8	5.5 ^٩	6.5	8 كندا
..	..	1.0	0.9	6.0	4.6	3.5 ^٩	..	9 اليابان
..	..	1.1	1.8	5.9	5.7	5.5 ^٩	5.1	10 سويسرا
..	..	1.6	2.0	6.8	7.0	8.2 ^٩	..	11 الدانمرك
..	..	0.7	1.2	5.1	4.8	4.4	5.2	12 أيرلندا
..	..	2.5	3.9	5.9	5.1	4.5 ^٩	4.9	13 المملكة البريطانية المتحدة
..	..	1.2	1.6	5.0	6.4	6.1	5.6	14 فنلندا
..	..	0.8	0.9	5.3	5.7	3.7 ^{٩h}	3.0	15 لكسمبرغ
..	..	0.8	1.0	5.6	5.2	5.8 ^٩	5.4	16 النمسا
..	..	2.5	3.5	7.2	6.7	5.8 ^٩	5.4	17 فرنسا
..	..	1.5	2.8 ^٩	8.0	5.9	4.6	..	18 ألمانيا
..	..	1.2	1.8	5.4	5.2	4.5 ^٩	4.4	19 إسبانيا
..	..	1.2	1.9	6.2	5.8	6.1 ^٩	6.2	20 نيوزيلندا
..	..	2.0	(.)	6.0	6.3	4.5 ^٩	3.1	21 إيطاليا
..	..	7.7	12.2	8.3	3.8	7.3	6.3	22 إسرائيل
..	..	2.1	2.7	5.8	4.1	5.8 ^٩	4.2	23 البرتغال
..	..	4.6	4.7	4.6	4.7	3.8	2.5	24 اليونان
..	..	3.1	5.0	4.3	..	5.4 ^٩	3.5 ^٩	25 قبرص
..	1.6	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
2.5	8.2	4.1	5.0	7.1	7.8	27 بربادوس
..	..	5.0	4.8	1.2	1.0	3.7	..	28 سنغافورة
..	..	1.4	..	6.8	29 سلوفينيا
6.2	3.3	2.8	3.7	2.6	1.8	3.8 ^٩	3.5	30 جمهورية كوريا
..	..	6.1 ^٩	6.7 ^٩	2.5	1.6	4.8	..	31 بروني دار السلام
8.4	3.0	2.1	..	6.6	4.8	4.4 ^٩	..	32 الجمهورية التشيكية
3.8	2.0	0.8	0.9	6.0	..	4.9 ^٩	4.3	33 مالطة
9.0	4.4	1.4	1.3	4.7	4.2	4.0 ^٩	1.1	34 الأرجنتين
8.7	1.6	1.9	2.7	4.2	4.8	5.0 ^٩	..	35 بولندا
2.4	5.9	1.8	4.0	4.1	3.6	7.6 ^٩	7.8	36 سيشيل
..	..	4.1	5.1	2.8	..	3.0	4.2	37 البحرين
26.4	12.8	1.8	2.8	5.1	..	5.0 ^٩	5.8	38 هنغاريا
12.8	2.1	1.9	..	5.3	5.0	4.2 ^٩	5.1	39 سلوفاكيا
8.0	10.6	1.3	2.1	5.1	2.0	2.8 ^٩	3	40 أوروغواي
6.9	..	1.7	..	4.7	1.9	7.5	..	41 إستونيا
4.3	8.8	0.0	0.0	4.4	6.7	4.4	4.4	42 كوستاريكا
10.0	9.1	2.9	3.7	3.1	2.2	4.2 ^٩	2.5	43 شيلي
..	2.5	..	3.6 ^{٩n}	3.5	44 قطر
16.1	..	1.8	..	4.3	3.0	6.4	4.6	45 ليتوانيا
..	..	11.3	48.5	2.6	4.0	..	4.8	46 الكويت
14.6	..	2.6	..	8.0	9.5	4.2 ^{٩h}	..	47 كرواتيا
..	..	2.5	4.7	2.5	0.8	1.9	1.9	48 الإمارات العربية المتحدة
..	4.4	2.8	..	4.0	49 جزر البهاما
6.8	..	1.2	..	3.5	2.7	5.9	3.8	50 لاتفيا

مجموع خدمة الدين (% من إجمالي الناتج المحلي) ^١		الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٢		الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٣		الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٤		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2000	1990	2000-1998 ^٥	1990 ^٦	
6.0	1.9	3.1	2.7	2.9 ^٥	2.7	51 سانت كيتس ونيفيس
..	6.1	4.9	8.5	..	52 كوبا
1.9	..	1.4	..	4.7	2.5	6.0	4.9	53 بيلاروس
2.6	8.9	2.6	2.5	4.0 ^٥	3.6	54 ترينيداد وتوباغو
7.9	4.3	0.5	0.4	2.5	1.8	4.4 ^٥	3.6	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة								
..	3.3	2.8	3.2	..	56 أنتيغوا وبربودا
10.1	6.6	2.7	3.5	3.0	4.1	3.4	5.2	57 بلغاريا
7.1	9.8	2.2	2.6	1.5	1.5	6.2 ^٥	5.2	58 ماليزيا
11.6	6.5	1.2 ^٦	1.4	5.3	4.6	5.9	4.7	59 بنما
5.7	..	7.0	..	5.1	9.2	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	1.6	61 الجماهيرية العربية الليبية
4.5	6.5	0.2	0.3	1.9	..	3.5	3.5	62 موريشيوس
5.6	2.0 ^٥	3.8	12.3 ^٥	3.8	2.5	4.4	3.5	63 الاتحاد الروسي
7.6	9.7	3.8	2.2	5.4	1.2	..	2.5	64 كولومبيا
10.8	1.8	1.5	1.9	3.4	3.0	4.7	..	65 البرازيل
6.3	..	9.5	..	3.1	66 البوسنة والهرسك
12.1	5.0	..	1.2	2.1	2.2	6.2	4.7	67 بليز
6.0	3.5	4.3	3.9	5.1 ^٥	..	68 دومينيكا
6.0	10.3	1.5	1.8 ^٥	2.7	2.5	..	3.0	69 فنزويلا
2.9	2.7	3.9	2.8	4.2 ^٥	3.4	70 ساموا (الغربية)
3.7	1.6	2.7	2.1	5.8	..	71 سانت لوسيا
6.7	(.)	2.5	4.6	1.9	2.8	3.5 ^٥	2.8	72 رومانيا
..	..	11.3	12.8	4.2	..	9.5	6.5	73 المملكة العربية السعودية
17.5	6.2	1.4	2.3	2.1	0.9	5.4 ^٥	3.5	74 تايلاند
6.0	..	2.7	..	2.9	3.0	4.4	5.2	75 أوكرانيا
14.9	..	1.0	..	2.7	3.2	..	3.2	76 كازاخستان
..	5.5	3.5	..	8.1	77 سورينام
8.3	14.4	2.6	2.6	6.3 ^٥	4.7	78 جامايكا
4.4	7.0	12.2	18.3	2.3	2.0	3.9	3.1	79 عُمان
3.9	2.2	4.1	4.4	9.3	6.4	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
1.5	7.7	2.2	2.3	2.5	2.0	5.2 ^٥	4.6	81 فيجي
4.1	1.8	1.7	2.4	2.8	1.3	3.3 ^٥	2.2	82 بيرو
8.7	3.5	5.5	7.6	3.0	..	83 لبنان
5.0	6.2	0.9	1.2	3.0	0.7	5.0	1.1	84 باراغوي
10.9	8.1	1.0	1.4	1.6	1.5	4.2 ^٥	2.9	85 الفلبين
3.7	4.1	6.3	3.6	3.9 ^٥	4.0	86 ملديف
7.6	..	3.8 ^٥	..	4.6	4.0	..	4.3	87 تركمانستان
2.5	..	0.7	..	0.7	3.0	88 جورجيا
2.4	..	2.6	..	0.6	2.7	4.2	..	89 أذربيجان
7.6	15.6	8.6	9.9	4.2	3.6	5.0 ^٥	8.4	90 الأردن
6.8	11.6	1.6	2.0	..	3.0	6.8 ^٥	6.0	91 تونس
6.3	74.5	..	0.9	4.2	2.9	4.1 ^٥	3.4	92 غيانا
4.1	1.5	3.4	3.3	4.2 ^٥	5.1	93 غرينادا
2.9	3.3	1.8	1.6	2.5	..	94 الجمهورية الدومينيكية
0.9	0.1	1.2	5.9	2.1	3.3	..	5.8	95 ألبانيا
15.2	4.9	4.9	3.5	3.6	2.2	3.5 ^٥	2.2	96 تركيا
8.6	10.1	2.1 ^٥	1.9	1.2	1.5	1.6	2.8	97 إكوادور
..	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
4.5	4.8	3.9	2.1	1.8	1.5	3.1	2.6	99 سرى لانكا
2.6	..	3.1	..	3.2	..	2.9	7.0	100 أرمينيا

17 الأولويات في الإنفاق العام

مجموع خدمة الدين (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٤		الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٥		الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٦		الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٧		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2000	1990	2000-1998 ^٨	1990 ^٩	
7.4	..	1.1	..	2.6	4.6	101 أوزبكستان
11.6	..	1.7	..	2.2	4.7	5.4	8.3	102 قيرغيزستان
2.4	1.7	0.8	..	1.8	..	4.4 ^h	..	103 الرأس الأخضر
2.1	2.0	2.3	2.7	1.9	2.2	2.1	2.3	104 الصين
2.8	4.3	0.8	2.7	3.8	1.4	2.3 ^h	1.9	105 السلفادور
1.1	0.5	4.8	2.7	2.5	1.5	4.4	4.1	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
8.0	14.2	3.5 ⁱ	1.5	3.0	3.0	..	5.3	107 الجزائر
12.8	..	0.4	..	2.9	4.4	4.0	..	108 جمهورية مولدوفا
3.7	2.7	..	7.9	1.3	0.9	109 فييت نام
1.4	9.7	6.2	6.9	1.6	0.4	4.1	4.1	110 الجمهورية العربية السورية
3.8	..	1.6	3.8	3.7	3.1	5.5	6.2	111 جنوب إفريقيا
10.7	8.7	1.1	1.8	0.6	0.6	.. ^g	1.0	112 إندونيسيا
7.6	..	1.2	..	0.9	4.9	2.1	9.7	113 طاجيكستان
6.8	7.9	1.6	2.4	4.9	2.1	5.5	2.3	114 بوليفيا
5.3	12.8	4.3	3.3	4.0 ^h	..	115 هندوراس
0.2	3.9	2.3	1.0	0.6	..	116 غينيا الاستوائية
4.3	..	2.3	5.7	4.6	6.4	2.3	12.1	117 منغوليا
10.5	3.0	2.1	2.0	3.9 ^h	..	118 غابون
2.2	2.8	1.0	1.5	2.3	1.8	1.7	1.4	119 غواتيمالا
2.0	7.1	2.6	3.9	1.8	1.8	..	3.7	120 مصر
..	1.6	1.1	2.1	2.3	7.0	5.0	3.4	121 نيكاراغوا
8.5	4.9	1.6	122 سان تومي وبرينسيبي
2.7	5.5	5.6	5.0	3.6 ^h	..	123 جزر سليمان
..	..	2.8	5.6 ^t	4.2	3.7	8.1	7.6	124 ناميبيا
1.0	2.8	3.5	4.1	3.8	1.7	8.6 ^h	6.7	125 بوتسوانا
7.7	6.9	4.1	4.1	1.3	0.9	5.5 ^h	5.3	126 المغرب
1.9	2.6	2.5	2.7	0.9	0.9	4.1 ^h	3.9	127 الهند
0.8	1.6	2.4	2.6	7.3 ^h	4.6	128 فانواتو
6.0	6.3	0.6	0.4	2.2	1.3	4.1 ^h	3.2	129 غانا
0.6	2.7	3.0	3.1	2.0	..	1.9	..	130 كمبوديا
..	..	2.3 ⁱ	3.4	0.4	1.0	0.5	..	131 ميانمار
9.1	17.2	0.8 ⁱ	2.1	3.6	3.1	2.3 ^h	..	132 بابوا غينيا الجديدة
2.2	5.3	1.5	1.5	3.0	1.9	1.5	5.7	133 سوازيلندا
1.0	0.4	3.2	2.9	3.8	..	134 جزر القمر
2.5	1.1	2.1	..	1.3	0.0	2.3	..	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
1.2	1.8	3.7	1.7	5.2	..	136 بوتان
8.6	3.7	3.1 ⁱ	3.9	5.2	2.6	10.1	6.1	137 ليسوتو
0.4	0.4	3.0 ⁱ	3.6	1.0	0.7	..	0.9	138 السودان
1.4	2.5	1.3	1.0	1.4	0.7	2.5	1.5	139 بنغلاديش
3.4	19.0	1.5	1.5	4.2	5.0	140 الكونغو
2.6	5.3	..	3.2	1.5	1.4	4.8	5.5	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة								
4.0	4.7	1.4	1.5	1.1	0.9	3.2	3.2	142 الكاميرون
1.6	1.9	1.1	0.9	0.9	0.8	3.7	2.0	143 نيبال
5.0	4.8	4.5	5.8	0.9	1.1	1.8 ^h	2.6	144 باكستان
1.5	5.4	3.2	4.5	3.1	3.2	10.4 ^h	..	145 زمبابوي
4.1	9.3	1.8	2.9	1.8	2.4	6.4	6.7	146 كينيا
0.9	3.4	2.1	3.0	1.5	..	2.3 ^h	1.5	147 أوغندا
3.1	3.5	6.1	8.5	..	1.1	10.0	..	148 اليمن
1.5	7.2	1.2 ⁱ	1.2	2.5	..	3.2	2.1	149 مدغشقر
0.7	1.2	2.4	1.2	1.1 ^h	1.4	150 هايتي
2.7	11.9	1.0	1.1	3.4	2.2	2.7 ^h	3.8	151 غامبيا

مجموع خدمة الدين (% من إجمالي الناتج المحلي) ^١		الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٢		الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٣		الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٤		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2001	1990	2001	1990	2000	1990	2000-1998 ^٥	1990 ^٦	
6.2	11.7	1.1	0.9	0.5	1.0	..	0.9	152 نيجيريا
1.8	3.6	..	6.3	3.5 ^h	..	153 جيبوتي
8.9	14.3	2.1 ⁿ	3.8	3.4	..	3.0 ^h	..	154 موريتانيا
1.0	..	27.5 ⁿ	..	2.8	..	4.8	..	155 إريتريا
4.6	5.7	1.5	2.0	2.6	0.7	3.2 ^h	3.9	156 السنغال
3.5	6.0	1.7	2.4 ^k	1.9	2.0	1.9 ^h	..	157 غينيا
1.1	0.8	3.9	3.7	2.7	1.7	2.8 ^h	..	158 رواندا
2.1	2.1	..	1.8	1.6	1.6	3.2 ^h	..	159 بنن
1.6 ^g	4.2 ^g	1.3 ⁿ	2.0 ^h	2.8	1.6	2.1 ^h	3.2	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
5.9	11.7	..	1.5	1.0	1.5	4.6	..	161 ساحل العاج
2.2	7.1	0.8	1.3	3.6	..	4.1 ^h	3.3	162 ملاوي
3.6	6.2	0.6 ⁱ	3.7	3.5	2.6	2.3	2.4	163 زامبيا
19.7	3.2	3.1	5.8	2.0	1.4	2.7	3.9	164 أنغولا
1.5	0.7	1.5	..	2.5	..	2.0 ^h	..	165 تشاد
11.7	3.4	3.1	..	2.6	1.1	2.1	..	166 غينيا - بيساو
0.3	3.7	1.1	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
1.4	2.0	..	1.6 ^k	1.4	..	1.9	2.2	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
2.9	3.4	6.2	8.5	1.8	0.9	4.8	3.4	169 إثيوبيا
2.4	3.2	2.3	10.1	2.7	3.6	2.4 ^h	3.9	170 موزامبيق
3.3	3.7	8.1	3.4	1.6	1.1	3.4	3.4	171 بوروندي
3.0	2.8	2.0	2.1	2.2	1.6	2.8 ^h	..	172 مالي
1.5	1.2	1.6	3.0	3.0	1.0	..	2.7	173 بوركينافاسو
1.3	4.0	1.1 ⁱ	..	1.8	..	2.7 ^h	3.2	174 النيجر
12.8	3.3	3.6 ⁱ	0.9	2.6	..	1.0	..	175 سيراليون

a - تشير البيانات إلى مجموع الإنفاق على التعليم بما فيه المصروفات الجارية والرأسمالية. انظر تعريف المصطلحات الإحصائية. b - تختلف البيانات المتعلقة ببعض البلدان عن تلك الواردة في الجدول 6 (من منظمة الصحة العالمية 2003b). c - بالنظر إلى محدودية البيانات، يتوجب الحذر عند مقارنة الإنفاق العسكري على امتداد الفترات الزمنية المختلفة وبين الدول. للاطلاع على تفاصيل البيانات، انظر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2001. d - للمجموع المركب، انظر الجدول 16. e - تختلف البيانات بين البلدان لاختلاف طرائق جمع البيانات. f - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المذكورة. g - تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونيسكو، معرض لمراجعة إضافية. h - يجري اعتماد التقديرات الصادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في غياب التقديرات القطرية. i - تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية قبل التوحيد. j - تقتصر البيانات على مكتب التعليم اليوناني. k - تشير البيانات إلى عام 1991. l - تشير البيانات إلى عام 2000. m - تمثل البيانات تقديراً قطرياً. n - تشير البيانات إلى عام 1999. o - تشير البيانات إلى الاتحاد السوفياتي السابق. p - تشير البيانات إلى ديون الاتحاد السوفياتي السابق بافتراض أن روسيا الاتحادية أصبحت، بدءاً من ديسمبر/كانون الأول، مدينة بالديون الخارجية المستحقة السداد بكاملها. q - تقتصر البيانات على الجزء الرئيسي من تنزانيا.

المصدر: العمود 1: جرى احتسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003c عن إجمالي الناتج المحلي والإنفاق العام؛ العمود 2: اليونيسكو 2003c؛ العمودان 3 و4: البنك الدولي 2003d؛ العمودان 5 و6: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2003c؛ العمودان 7 و8: جرى احتسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2003c عن مجموع خدمة الدين وإجمالي الناتج المحلي.

**18 البطالة في بلدان
منظمة التعاون
والإنماء الاقتصادي**

البطالة لدى الشباب		البطالة					
البطالة الطويلة الأمد ^د (% من مجموع البطالة)	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	متوسط المعدل السني (% من القوى العاملة) 2001-1991	المعدل (% من القوى العاملة) 2001	عاطلون من العمل (بالآلاف) 2001	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة							
6.8	3.9	97	10.5	96	3.9	3.5	83.8
11.2	13.8	80	4.8	118	2.8	2.3	3.7
24.2	20.0	85	11.8	86	4.0	4.0	175.7
24.1	17.9	90	12.7	91	6.3	6.7	664.5
47.7 ^د	40.4 ^د	111	5.8	154	2.7	2.0	145.9
52.5	50.8	116	15.3	123	6.9	6.6	296.4
6.3	5.7	85	10.6	96	5.8	4.8	6,779.3
10.5	8.2	76	12.8	90	7.6	7.2	1,172.6
32.1	18.3	82	9.7	95	5.5	5.0	3,396.2
20.6	35.5	95	5.6	198	2.7	1.9	67.2
26.2	18.8	127	8.3	132	4.3	4.3	121.9
59.5 ^د	47.5 ^د	91	6.2	92	4.4	3.9	70.8
33.0	19.5	73	10.5	79	5.2	5.1	1,512.0
30.0	22.6	103	19.9	112	9.3	9.2	237.7
31.6 ^د	23.1 ^د	70	6.7	137	3.0	2.6	4.9
23.8	23.0	93	6.0	105	5.6	4.9	206.5
37.6	37.6	135	18.7	151	9.0	8.7	2,321.4
50.1 ^د	53.1 ^د	82	8.4	104	7.8	7.3	3,074.0
37.9	48.6	168	20.8	204	11.2	10.5	1,869.1
19.6	13.4	95	11.8	98	5.1	5.3	102.5
63.7	63.1	139	27.0	177	9.2	9.6	2,267.0
35.7	39.9	165	9.2	158	4.7	4.1	211.8
47.0	56.6	170	28.0	228	10.1	10.4	456.1
2.8	1.2	67	9.7	73	2.9	3.7	819.2
52.0	53.4	108	16.6	146	7.4 ^د	8.2	421.0
39.9	46.2	105	41.0	117	19.7 ^د	18.2	3,169.8
48.4	44.1	85	10.8	79	5.5 ^د	5.8	233.3
48.4	47.8	85	39.1	95	19.0 ^د	19.3	508.0
1.1	1.0	138	4.1	117	2.8	2.5	496.2
تنمية بشرية منخفضة							
20.1	32.3	88	19.9	90	8.5	8.5	1,902.0
							تركيا 96
28.7	31.4	97	12.4	111	6.6^د	6.4	32,790.3T

a - تشير البيانات إلى البطالة التي تستمر 12 شهراً أو أكثر. b - تتراوح الشريحة العمرية للقوى العاملة في بعض الدول بين 16 و 24 سنة. c - تشير البيانات إلى عام 1999. d - تستند البيانات إلى عينة ضئيلة لذا يجب الحذر في معالجتها. e - تشير البيانات إلى عام 2000. f - تشير البيانات إلى متوسط المعدل السنوي للفترة الممتدة بين 1993 و 2001. g - تشير البيانات إلى متوسط المعدل السنوي للفترة الممتدة بين 1992 و 2001. h - تشير البيانات إلى متوسط المعدل السنوي للفترة الممتدة بين 1994 و 2001. i - تم الحصول على المجموع المركب من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2002a و 2002b. j - لا يشمل متوسط منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي جمهورية تشيكيا وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا.

المصدر: العمودان 1 و 2: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2002a؛ العمود 3: جرى احتسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2002a عن معدلات البطالة؛ العمودان 4 و 6: جرى احتسابهما على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2002b عن معدلات البطالة لدى الإناث والذكور؛ الأعمدة 5 و 7 و 8: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2002b.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الطاقة المستهلكة) 1997	استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوواط الساعي) 2000 1980		إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استهلاك الطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لكل كيلوغرام مكافئ نفط) 2000 1980		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون			التصديق على الاتفاقيات البيئية ^٥				
		2000	1980	2000	1980	لكل فرد (بالأطنان المترية) 1999 1999 1980	الحصة من المجموع العالمي بروتوكول كرتغينة حول السلامة الاحيائية 1999	الانفاقيات الإطارية حول تغير المناخ	الانفاقيات الإطارية حول تغير المناخ	المنطق من الانفاقيات البروتوكول كيوتو	انفاقيات التنوع الاحيائي	النوع الاحيائي	
1	1.1	24,422	2.3	5.1	2.3	9.5	0.2	●	●	●	●	●	النرويج
2	..	12,553	1.8	2.4	1.8	8.2	(.)	●	●	●	●	●	آيسلاندا
3	17.9	10,216	2.0	4.4	2.0	8.6	0.2	●	●	●	●	●	السويد
4	4.4	5,393	2.0	4.3	2.0	13.8	1.5	●	●	●	●	●	أستراليا
5	1.1	4,057	2.3	5.7	2.3	10.8	0.6	●	●	●	●	●	هولندا
6	1.6	4,402	2.2	4.4	2.2	13.3	0.4	●	●	●	●	●	بلجيكا
7	3.8	8,914	1.6	4.2	1.6	20.4	23.2	●	●	●	●	●	الولايات المتحدة الأميركية
8	4.7	12,329	1.4	3.3	1.4	17.1	1.9	●	●	●	●	●	كندا
9	1.6	4,395	3.1	6.1	3.1	7.9	4.9	●	●	●	●	●	اليابان
10	6.0	5,579	4.4	7.5	4.4	6.5	0.2	●	●	●	●	●	سويسرا
11	5.9	4,222	3.0	7.9	3.0	12.3	0.2	●	●	●	●	●	الدانمرك
12	0.2	2,528	2.3	7.9	2.3	7.4	0.2	●	●	●	●	●	أيرلندا
13	3.3	4,160	2.5	6.0	2.5	10.3	2.3	●	●	●	●	●	المملكة البريطانية المتحدة
14	6.5	7,779	1.7	3.8	1.7	11.9	0.2	●	●	●	●	●	فنلندا
15	..	9,803	1.1	6.4	1.1	28.9	(.)	●	●	●	●	●	لكسمبرغ
16	4.7	4,371	3.4	7.5	3.4	6.9	0.3	●	●	●	●	●	النمسا
17	5.7	3,881	2.8	5.4	2.8	9.0	1.5	●	●	●	●	●	فرنسا
18	1.3	5,005	2.2	6.1	2.2	..	3.3	●	●	●	●	●	ألمانيا
19	1.3	2,401	3.8	6.4	3.8	5.3	1.2	●	●	●	●	●	إسبانيا
20	0.8	6,269	2.7	3.7	2.7	5.6	0.1	●	●	●	●	●	نيوزيلندا
21	1.0	2,831	3.9	8.2	3.9	6.6	1.8	●	●	●	●	●	إيطاليا
22	0.0	2,826	3.7	6.5	3.7	5.4	0.3	●	●	●	●	●	إسرائيل
23	0.9	1,469	5.5	7.2	5.5	2.8	0.3	●	●	●	●	●	البرتغال
24	4.5	2,064	4.7	6.3	4.7	5.4	0.4	●	●	●	●	●	اليونان
25	..	1,494	3.3	6.3	3.3	5.2	(.)	●	●	●	●	●	قبرص
26	0.7	2,167	6.2	10.9	6.2	3.2	0.2	●	●	●	●	●	هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
27	2.7	(.)	●	●	●	●	●	بربادوس
28	0.0	2,280	2.2	3.9	2.2	12.5	0.2	●	●	●	●	●	سنغافورة
29	1.5	5.0	0.1	●	●	●	●	●	سلوفينيا
30	2.4	859	2.3	3.6	2.3	3.3	1.7	●	●	●	●	●	جمهورية كوريا
31	..	1,523	..	3.0 ^٢	..	35.5	(.)	●	●	●	●	●	بروني دار السلام
32	1.6	3,701	..	3.6	0.5	●	●	●	●	●	الجمهورية التشيكية
33	..	1,363	2.9	6.7	2.9	2.7	(.)	●	●	●	●	●	مالطة
34	4.0	1,170	4.4	7.2	4.4	3.8	0.6	●	●	●	●	●	الأرجنتين
35	0.8	2,390	..	4.0	..	12.8	1.3	●	●	●	●	●	بولندا
36	1.5	(.)	●	●	●	●	●	سيشيل
37	..	4,970	0.9	1.6	0.9	23.4	0.1	●	●	●	●	●	البحرين
38	1.6	2,389	2.0	4.9	2.0	7.7	0.2	●	●	●	●	●	هنغاريا
39	0.5	3,817	..	3.6	0.2	●	●	●	●	●	سلوفاكيا
40	21.0	948	4.8	9.4	4.8	2.0	(.)	●	●	●	●	●	أوروغواي
41	13.8	2.9	0.1	●	●	●	●	●	إستونيا
42	54.2	860	6.6	11.7	6.6	1.1	(.)	●	●	●	●	●	كوستاريكا
43	11.3	876	3.0	5.6	3.0	2.5	0.3	●	●	●	●	●	شيلي
44	..	9,489	56.3	0.2	●	●	●	●	●	قطر
45	6.3	3.9	0.1	●	●	●	●	●	ليتوانيا
46	0.0	5,793	1.4	1.8	1.4	18.0	0.2	●	●	●	●	●	الكويت
47	3.2	4.9	0.1	●	●	●	●	●	كرواتيا
48	..	5,320	4.9	2.0 ^٢	4.9	34.8	0.4	●	●	●	●	●	الإمارات العربية المتحدة
49	38.0	(.)	●	●	●	●	●	جزر البهاما
50	26.2	..	19.8	4.6	19.8	..	(.)	●	●	●	●	●	لاتفيا

التصديق على الانبعاثات البيئية ³				انبعاثات ثاني أكسيد الكربون			إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استهلاك الطاقة				استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الطاقة المستهلكة)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
بروتوكول كيوتو	الانبعاثات المنبثقة من الانبعاثات	الانبعاثات الإطارية حول تغير المناخ	الانبعاثات الإطارية حول السلامة	الحصة من المجموع العالمي بروتوكول كيرغنتية (%)	لكل فرد (بالأطنان المترية)	استهلاك الطاقة (معايير القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلواط الساعي)		التقليدي (% من مجموع الطاقة المستهلكة)			
						2000	1980	2000	1980	1997			
●		●	●	(.)	2.4	51 سانت كيتس ونيفيس	
●	●	●	●	0.1	2.3	3.2	1,049	823	30.2	52 كوبا	
●		●	●	0.2	5.7	..	3.0	..	2,678	..	0.8	53 بيلاروس	
●	●	●	●	0.1	19.4	15.4	1.3	1.2	3,692	1,584	0.8	54 ترينيداد وتوباغو	
●	●	●	●	1.6	3.9	3.7	5.5	2.9	1,655	846	4.5	55 المكسيك	
تنمية بشرية متوسطة													
●	●	●	●	(.)	5.2	2.3	56 أنتيغوا وبربودا	
●	●	●	●	0.2	5.1	8.5	2.8	1.0	2,962	3,349	1.3	57 بلغاريا	
●	●	●	●	0.5	5.4	2.0	4.3	2.6	2,628	631	5.5	58 ماليزيا	
●	●	●	●	(.)	2.9	1.8	6.5	4.1	1,331	820	14.4	59 بنما	
●		●	●	(.)	5.6	6.1	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	
●		●	●	0.2	8.3	8.8	3,921	1,588	0.9	61 الجماهيرية العربية الليبية	
●	●	●	●	(.)	2.1	0.6	36.1	62 موريشيوس	
●	●	●	●	6.1	9.8	..	1.6	..	4,181	..	0.8	63 الاتحاد الروسي	
●	●	●	●	0.3	1.5	1.4	10.3	4.7	788	561	17.7	64 كولومبيا	
●	●	●	●	1.3	1.8	1.5	6.7	4.2	1,878	975	28.7	65 البرازيل	
●		●	●	(.)	1.2	..	5.2	..	1,473	..	10.1	66 البوسنة والهرسك	
●		●	●	(.)	2.7	1.3	67 بليز	
●		●	●	(.)	1.1	0.5	68 دومينيكا	
●		●	●	0.5	5.3	6.0	2.3	1.6	2,533	1,823	0.7	69 فنزويلا	
●	●	●	●	(.)	0.8	0.6	70 ساموا (الغربية)	
●	●	●	●	(.)	2.1	1.0	71 سانت لوسيا	
●	●	●	●	0.3	3.6	8.6	3.4	..	1,513	2,434	5.7	72 رومانيا	
●		●	●	1.0	11.7	14.0	2.6	4.0	4,912	1,356	0.0	73 المملكة العربية السعودية	
●	●	●	●	0.8	3.3	0.9	5.1	2.9	1,448	279	24.6	74 تايلاند	
●	●	●	●	1.6	7.5	..	1.4	..	2,293	..	0.5	75 أوكرانيا	
●	●	●	●	0.5	7.4	..	2.2	..	2,622	..	0.2	76 كازاخستان	
●		●	●	(.)	5.2	6.7	77 سوريا	
●	●	●	●	(.)	4.0	4.0	2.4	1.8	2,328	482	6.0	78 جامايكا	
●		●	●	0.1	8.5	5.3	3.0	4.5	2,952	614	..	79 عُمان	
●	●	●	●	(.)	1.4	0.4	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين	
●	●	●	●	(.)	0.9	1.2	81 فيجي	
●	●	●	●	0.1	1.2	1.4	9.5	4.4	668	502	24.6	82 بيرو	
●		●	●	0.1	4.0	2.1	3.5	..	1,814	789	2.5	83 لبنان	
●	●	●	●	(.)	0.8	0.5	7.2	4.8	838	245	49.6	84 باراغوي	
●	●	●	●	0.3	1.0	0.8	6.8	5.3	477	355	26.9	85 الفلبين	
●	●	●	●	(.)	1.7	0.3	86 ملديف	
●	●	●	●	0.1	6.4	..	1.4	..	1,071	87 تركمانستان	
●	●	●	●	(.)	1.0	..	4.5	4.6	1,212	..	1.0	88 جورجيا	
●	●	●	●	0.1	4.2	..	1.9	..	1,852	..	0.0	89 أذربيجان	
●	●	●	●	0.1	3.1	2.2	3.6	3.1	1,236	387	0.0	90 الأردن	
●	●	●	●	0.1	1.8	1.5	7.4	3.8	939	379	12.4	91 تونس	
●		●	●	(.)	2.2	2.3	92 غيانا	
●		●	●	(.)	2.2	0.5	93 غرينادا	
●	●	●	●	0.1	2.8	1.1	7.4	4.1	788	433	14.3	94 الجمهورية الدومينيكية	
●		●	●	(.)	0.5	1.8	6.7	..	1,073	1,083	7.3	95 ألبانيا	
●		●	●	0.8	3.1	1.7	5.3	3.2	1,468	439	3.1	96 تركيا	
●	●	●	●	0.1	1.9	1.7	4.9	2.8	624	361	17.5	97 إكوادور	
●		●	●	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة	
●	●	●	●	(.)	0.5	0.2	7.8	3.1	293	96	46.5	99 سري لانكا	
●		●	●	(.)	0.8	..	4.5	..	944	..	0.0	100 أرمينيا	

التصديق على الاتفاقيات البيئية ²				انبعاثات ثاني أكسيد الكربون			إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استهلاك الطاقة		استهلاك الكهرباء للفرد		استهلاك الوقود التقليدي	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
التنوع الأحيائي	اتفاقيات التنوع المناخي ³	المنطقة من الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ	بروتوكول كيوتو	الحصة من المجموع العالمي بروتوكول كرتغينة حول السلامة الأحيائية	لكل فرد (بالأطنان المترية)	(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ نفاث)		(بالكيلوواط الساعي)		(% من مجموع الطاقة المستهلكة)		
						1999	1999	1980	2000	1980	2000	1980
●	●	●	●	0.5	4.8	..	1.2	..	1,612	..	0.0	101 أوزبكستان
●	●	●	●	(.)	1.0	..	5.4	..	1,606	..	0.0	102 قيرغيزستان
●	●	●	●	(.)	0.3	0.4	103 الرأس الأخضر
●	●	●	●	11.9	2.3	1.5	4.1	0.7	827	253	5.7	104 الصين
●	●	●	●	(.)	0.9	0.5	8.1	5.0	587	274	34.5	105 السلفادور
●	●	●	●	1.3	4.8	3.0	3.2	2.7	1,474	495	0.7	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
●	●	●	●	0.4	3.0	3.5	6.4	5.5	612	265	1.5	107 الجزائر
●	●	●	●	(.)	1.5	..	3.1	..	720	..	0.5	108 جمهورية مولدوفا
●	●	●	●	0.2	0.6	0.3	4.2	..	286	50	37.8	109 فييت نام
●	●	●	●	0.2	3.4	2.2	2.9	2.6	900	354	0.0	110 الجمهورية العربية السورية
●	●	●	●	1.4	7.9	7.7	4.4	3.1	3,745	3,213	43.4	111 جنوب إفريقيا
●	●	●	●	1.0	1.2	0.6	4.2	2.0	384	44	29.3	112 إندونيسيا
●	●	●	●	(.)	0.8	..	2.3	..	2,137	113 طاجيكستان
●	●	●	●	(.)	1.4	0.8	3.9	3.0	387	226	14.0	114 بوليفيا
●	●	●	●	(.)	0.8	0.6	6.0	3.2	499	215	54.8	115 هندوراس
●	●	●	●	(.)	1.5	0.3	116 غينيا الاستوائية
●	●	●	●	(.)	3.2	4.1	4.3	117 منغوليا
●	●	●	●	(.)	3.0	8.9	4.7	1.8	697	617	32.9	118 غابون
●	●	●	●	(.)	0.9	0.7	7.1	4.6	335	240	62.0	119 غواتيمالا
●	●	●	●	0.5	2.0	1.1	4.8	3.3	976	380	3.2	120 مصر
●	●	●	●	(.)	0.8	0.7	4.6	4.0	267	303	42.2	121 نيكاراغوا
●	●	●	●	(.)	0.6	0.5	122 سان تومي وبرينسيبي
●	●	●	●	(.)	0.4	0.4	123 جزر سليمان
●	●	●	●	(.)	0.1	..	12.0	124 ناميبيا
●	●	●	●	(.)	2.4	1.1	125 بوتسوانا
●	●	●	●	0.2	1.3	0.8	9.5	6.4	447	223	4.0	126 المغرب
●	●	●	●	4.6	1.1	0.5	5.5	2.2	355	130	20.7	127 الهند
●	●	●	●	(.)	0.4	0.5	128 فانواتو
●	●	●	●	(.)	0.3	0.2	5.5	3.1	288	424	78.1	129 غانا
●	●	●	●	(.)	0.1	(.)	89.3	130 كمبوديا
●	●	●	●	(.)	0.2	0.1	69	31	60.5	131 ميانمار
●	●	●	●	(.)	0.5	0.6	62.5	132 بابوا غينيا الجديدة
●	●	●	●	(.)	0.4	0.8	133 سوازيلندا
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	134 جزر القمر
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	88.7	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
●	●	●	●	(.)	0.5	(.)	136 بوتان
●	●	●	●	137 ليسوتو
●	●	●	●	(.)	0.1	0.2	3.8	1.6	66	34	75.1	138 السودان
●	●	●	●	0.1	0.2	0.1	10.8	5.4	96	16	46.0	139 بنغلاديش
●	●	●	●	(.)	0.8	0.2	3.2	0.8	86	83	53.0	140 الكونغو
●	●	●	●	(.)	0.3	0.2	4.9	4.9	71.9	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة												
●	●	●	●	(.)	0.3	0.4	3.8	2.7	183	154	69.2	142 الكاميرون
●	●	●	●	(.)	0.1	(.)	3.7	1.5	56	11	89.6	143 نيبال
●	●	●	●	0.4	0.7	0.4	4.0	2.1	352	125	29.5	144 باكستان
●	●	●	●	0.1	1.4	1.3	3.1	1.5	845	973	25.2	145 زمبابوي
●	●	●	●	(.)	0.3	0.4	1.9	1.0	106	92	80.3	146 كينيا
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	89.7	147 أوغندا
●	●	●	●	0.1	1.1	..	4.0	..	107	59	1.4	148 اليمن
●	●	●	●	(.)	0.1	0.2	84.3	149 مدغشقر
●	●	●	●	(.)	0.2	0.1	7.5	4.7	37	41	74.7	150 هايتي
●	●	●	●	(.)	0.2	0.2	78.6	151 غامبيا

التصديق على الاتفاقيات البيئية ¹	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون				إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استهلاك الطاقة				استهلاك الوقود التقليدي (من مجموع الطاقة المستهلكة)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
	بروتوكول كيوتو		المنبثق من الاتفاقية		استهلاك الطاقة (معايير القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مكافئ لخط)		استهلاك الكهرباء للنفد (بالكيلواط الساعي)		التقليدي (من مجموع الطاقة المستهلكة)			
	اتفاقية التنوع الأحيائي	تغير المناخ	تغير المناخ	تغير المناخ	1980	1999	1980	2000	1980	1997		
●		●	●	0.2	0.3	1.0	1.2	0.8	81	68	67.8	152
●	●	●	●	(.)	0.6	1.0	153
●		●	●	(.)	1.2	0.4	0.0	154
●		●	●	(.)	0.1	96.0	155
●	●	●	●	(.)	0.4	0.5	4.5	2.2	121	96	56.2	156
●	●	●	●	(.)	0.2	0.2	74.2	157
●		●	●	(.)	0.1	0.1	88.3	158
●	●	●	●	(.)	0.2	0.1	2.5	1.2	64	30	89.2	159
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	1.1	..	56	37	91.4	160
●		●	●	0.1	0.8	0.6	3.6	2.7	91.5	161
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	88.6	162
●	●	●	●	(.)	0.2	0.6	1.2	0.8	556	1,016	72.7	163
●		●	●	(.)	0.8	0.8	3.6	..	88	67	69.7	164
●		●	●	(.)	(.)	(.)	97.6	165
●		●	●	(.)	0.2	0.7	57.1	166
●		●	●	..	(.)	0.1	2.5	3.8	40	148	91.7	167
●		●	●	(.)	0.1	(.)	87.5	168
●		●	●	(.)	0.1	(.)	2.6	..	22	16	95.9	169
●		●	●	(.)	0.1	0.3	2.5	0.7	53	34	91.4	170
●	●	●	●	(.)	(.)	(.)	94.2	171
●	●	●	●	(.)	(.)	0.1	88.9	172
●		●	●	(.)	0.1	0.1	87.1	173
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	80.6	174
●		●	●	(.)	0.1	0.2	86.1	175
-	-	-	-	36.6	1.9	1.3	4.6	2.1	810	318	16.7	البلدان النامية
-	-	-	-	0.5	0.2	0.1	77	59	75.1	البلدان الأقل نمواً
-	-	-	-	4.0	3.7	3.0	3.8	3.6	1,406	518	5.6	الدول العربية
-	-	-	-	17.9	2.3	1.4	918	253	9.4	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
-	-	-	-	5.4	2.5	2.4	6.1	3.6	1,528	845	15.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	-	-	-	6.4	1.1	0.5	5.2	2.3	376	132	20.3	جنوب آسيا
-	-	-	-	2.0	0.8	1.0	2.9	..	457	463	62.9	إفريقيا جنوب الصحراء
-	-	-	-	12.5	7.2	..	2.2	..	2,977	..	1.2	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
-	-	-	-	51.0	10.8	11.0	4.9	2.2	7,336	4,916	3.3	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا)
-	-	-	-	46.4	12.3	12.2	4.9	2.1	8,688	5,687	3.4	(م ت ا) المرتفعة الدخل
-	-	-	-	53.5	10.8	10.9	4.9	2.2	7,245	4,871	3.3	تنمية بشرية مرتفعة
-	-	-	-	38.3	2.3	1.3	4.0	2.1	939	322	10.8	تنمية بشرية متوسطة
-	-	-	-	1.0	0.4	0.4	4.0	..	162	116	63.3	تنمية بشرية منخفضة
-	-	-	-	48.2	12.4	12.2	4.9	2.2	8,651	5,637	3.4	دخل مرتفع
-	-	-	-	35.9	3.2	2.3	4.0	2.0	1,391	578	7.3	دخل متوسط
-	-	-	-	10.3	1.0	0.5	2.5	..	352	106	29.8	دخل منخفض
-	-	-	-	100.0 ^d	3.8	3.4	4.5	2.1	2,156	1,442	8.2	العالم

● التصديق على الاتفاقية أو قبول الاتفاقية أو الموافقة على الاتفاقية أو الانضمام إلى الاتفاقية أو انتقال الاتفاقية بالتعاقب ● توقيع الاتفاقية.

a - هذه المعلومات هي اعتباراً من 10 فبراير/ شباط 2003. جرى توقيع بروتوكول كرتغينة حول التنوع الأحيائي في كرتغينة عام 2000 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في نيويورك عام 1992 وبروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول التنوع الأحيائي في كيوتو عام 1997 واتفاقية التنوع الأحيائي في ريو دي جانيرو عام 1992. b - لم يدخل بعد حيز التنفيذ. c - تشير البيانات إلى عام 1998. d - تولى مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون 2003 احتساب المجموع المركب. تمثل البيانات مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما فيها انبعاثات البلدان غير المدرجة في جداول المؤشرات الرئيسية وكذلك الانبعاثات غير المتضمنة في المجموع الوطني كانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من زيت البواخر وتأكسد منتجات الهيدروكربون غير النفطية.

المصدر: العمود 1: البنك الدولي 2003c؛ العمودان 2 و3: البنك الدولي 2003c. تولى البنك الدولي احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 4 و5: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي. تولى البنك الدولي احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 6 و7: البنك الدولي 2003c، بالاستناد إلى بيانات مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون؛ تولى البنك الدولي احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 8: احتساب على أساس بيانات مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 2003؛ الأعمدة 9-12: الأمم المتحدة 2003b.

مجموع القوات المسلحة		عمليات نقل الأسلحة التقليدية (بأسعار عام 1990) ^٥				الأجنون ^٥			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
الدليل (100=1985) 2001	بالآلاف 2001	الصادرات		الواردات		بحسب بلد المنشأ (بالآلاف) ^٤ 2001	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف) 2001	الأشخاص المشردون داخل أوطانهم (بالآلاف) 2001 ^٦		
		الحصة (%) 2002-1998	بملايين الدولارات الأميركية 2002	(بملايين الدولارات الأميركية)						
				2002	1992					
72	27	0.4	203	82	317	..	50	-	1	تنمية بشرية مرتفعة
..	(.)	..	(.)	-	2	النرويج
52	34	1.2	120	45	47	..	146	-	3	آيسلندا
72	51	0.4	30	614	250	..	55	-	4	السويد
47	50	1.6	260	236	143	..	152	-	5	أستراليا
43	39	0.1	14	29	64	..	12	-	6	هولندا
66	1,414	40.8	3,941	346	198	..	516	-	7	بلجيكا
63	52	0.8	318	359	344	..	129	-	8	الولايات المتحدة الأميركية
99	240	(.)	..	154	1,523	..	3	-	9	كندا
18	4	0.2	11	36	170	..	58	-	10	اليابان
77	23	(.)	9	7	42	..	73	-	11	سويسرا
76	10	(.)	(.)	20	(.)	..	4	-	12	الدانمرك
63	210	5.2	719	575	1,166	..	149	-	13	آيرلندا
87	32	0.1	12	24	441	..	13	-	14	المملكة البريطانية المتحدة
129	1	1	-	15	فنلندا
63	35	0.2	124	79	2	..	14	-	16	لكسمبرغ
56	260	9.0	1,617	22	387	..	132	-	17	النمسا
62	296	5.4	969	..	903	-	18	فرنسا
56	178	0.3	65	132	187	..	7	-	19	ألمانيا
70	9	(.)	..	17	61	..	5	-	20	إسبانيا
56	217	1.9	490	308	42	..	9	-	21	نيوزيلندا
114	162	1.0	178	226	1,330	..	4	-	22	إيطاليا
60	44	103	6	..	(.)	-	23	إسرائيل
88	178	(.)	(.)	567	1,994	..	7	-	24	البرتغال
100	10	(.)	36	..	(.)	-	25	اليونان
..	1	-	26	قبرص
61	1	-	27	هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
110	61	(.)	2	227	100	..	(.)	-	28	بربادوس
..	9	(.)	(.)	1	2	-	29	سنغافورة
115	686	0.3	22	229	497	..	(.)	-	30	سلوفينيا
171	7	(.)	(.)	-	31	جمهورية كوريا
24	49	0.4	85	53	(.)	1	1	-	32	بروني دار السلام
268	2	(.)	(.)	-	33	الجمهورية التشيكية
65	70	(.)	(.)	210	16	..	2	-	34	مالطة
51	163	0.3	43	258	20	3	1	-	35	الأرجنتين
38	(.)	-	36	بولندا
382	11	(.)	(.)	51	35	..	(.)	-	37	سيشيل
32	33	(.)	..	(.)	(.)	1	5	-	38	البحرين
..	26	0.4	40	27	(.)	..	(.)	-	39	هنغاريا
75	24	(.)	..	2	37	..	(.)	-	40	سلوفاكيا
..	6	1	1	..	(.)	-	41	أوروغواي
..	8	-	42	إستونيا
80	81	(.)	1	56	182	1	(.)	-	43	كوستاريكا
207	12	(.)	..	8	73	..	(.)	-	44	شيلي
..	14	(.)	3	7	74	..	(.)	-	45	قطر
129	16	0.1	..	27	897	..	1	-	46	ليتوانيا
..	51	(.)	..	2	24	289	22	23	47	الكويت
97	42	(.)	..	452	204	..	1	-	48	كرواتيا
172	1	(.)	..	(.)	-	49	الإمارات العربية المتحدة
..	6	3	(.)	-	50	جزر البهاما
..	6	3	(.)	-	50	لاتفيا

20 الأجنون والأعداء الحربية

عمليات نقل الأسلحة التقليدية
(بأسعار عام 1990)^ب

مجموع القوات المسلحة

الدليل (100=1985) 2001	بالآلاف 2001	الصادرات		الواردات		الأجنون ^ج		الأشخاص المشردون داخل أوطانهم (بالآلاف) 2001 ^د	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		الحصة %(2002-1998	بملايين الدولارات الأميركية 2002	(بملايين الدولارات الأميركية) 2002	1992	بحسب بلد المنشأ (بالآلاف) ^د 2001	بحسب بلد اللاجئ (بالآلاف) 2001		
..	-	51 سانت كيتس ونيفيس
28	46	(.)	19	1	-	52 كوبا
..	80	1.2	(.)	..	(.)	..	1	-	53 بيلاروس
129	3	(.)	-	54 ترينيداد وتوباغو
149	193	19	12	..	15	-	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة									
170	(.)	-	56 أنتيغوا وبربودا
46	68	0.3	20	..	44	..	3	-	57 بلغاريا
91	100	(.)	..	213	16	..	50	-	58 ماليزيا
..	2	..	1	-	59 بنما
..	12	(.)	(.)	12	4	16	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
104	76	(.)	11	(.)	(.)	..	12	-	61 الجماهيرية العربية الليبية
..	(.)	-	62 موريشيوس
19	988	22.4	5,941	170	86	45	18	443	63 الاتحاد الروسي
239	158	119	32	18	(.)	720	64 كولومبيا
104	288	(.)	18	154	66	..	3	-	65 البرازيل
..	20 ^{هـ}	(.)	450	33	438	66 البوسنة والهرسك
175	1	1	-	67 بليز
..	-	68 دومينيكا
168	82	50	48	..	(.)	-	69 فنزويلا
..	-	70 ساموا (الغربية)
..	0	-	71 سانت لوسيا
52	99	(.)	..	186	160	6	2	-	72 رومانيا
199	125	478	1,198	..	245	-	73 المملكة العربية السعودية
130	306	150	395	..	111	-	74 تايلاند
..	302	2.9	270	27	3	-	75 أوكرانيا
..	60	0.2	(.)	69	(.)	3	20	-	76 كازاخستان
92	2	0	-	77 سورينام
135	3	0	-	78 جامايكا
143	42	48	20	-	79 عُمان
..	-	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
130	4	0	-	81 فيجي
86	110	(.)	5	4	132	7	1	-	82 بيرو
413	72	(.)	(.)	..	38	9	3	-	83 لبنان
129	19	(.)	1	..	(.)	-	84 باراغوي
92	106	17	59	45	(.)	-	85 الفلبين
..	-	86 ملديف
..	18	14	-	87 تركمانستان
..	18	0.2	..	(.)	(.)	18	8	264	88 جورجيا
..	72	64	269	(.)	573	89 أذربيجان
143	100	(.)	..	149	(.)	..	1	-	90 الأردن
100	35	7	32	..	(.)	-	91 تونس
24	2	(.)	0	-	92 غيانا
..	-	93 غرينادا
110	25	(.)	..	0	-	94 الجمهورية الدومينيكية
67	27	(.)	(.)	8	(.)	-	95 ألبانيا
82	515	0.1	29	721	1,347	47	3	-	96 تركيا
140	60	1	(.)	..	2	-	97 إكوادور
..	29 ^و	349	..	-	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
731	158	9	21	122	(.)	683	99 سري لانكا
..	45	(.)	7	264	-	100 أرمينيا

عمليات نقل الأسلحة التقليدية
(بأسعار عام 1990)³

مجموع القوات المسلحة

الدليل (100=1985) 2001	بالآلاف 2001	الصادرات				الأجنون ³			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		الحصة (%) 2002-1998	بملايين الدولارات الأميركية 2002	الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)		بحسب بلد المنشأ (بالآلاف) ⁴ 2001	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف) 2001	الأشخاص المشردون داخل أوطانهم (بالآلاف) 2001 ^{5c}	
				1992	2002				
..	50-55 ^a	0.2	170	5	..	3	40	-	101 أوزبكستان
..	11	1	9	-	102 قيرغيزستان
16	1	0	-	103 الرأس الأخضر
58	2,270	1.7	818	2,307	1,163	117	295	-	104 الصين
40	17	3	7	(.)	-	105 السلفادور
85	520	(.)	..	298	386	92	1,868	-	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
80	137	464	16	8	169	-	107 الجزائر
..	7	(.)	(.)	4	(.)	1	108 جمهورية مولدوفا
47	484	69	(.)	353	16	-	109 فييت نام
79	319	(.)	..	162	317	5	3	-	110 الجمهورية العربية السورية
56	60	0.1	34	(.)	140	(.)	19	-	111 جنوب إفريقيا
107	297	0.2	70	51	47	9	74	-	112 إندونيسيا
..	6	56	15	-	113 طاجيكستان
114	32	24	..	(.)	-	114 بوليفيا
50	8	(.)	..	(.)	-	115 هندوراس
60	1	(.)	-	116 غينيا الاستوائية
28	9	(.)	-	117 منغوليا
196	5	(.)	..	16	-	118 غامبون
99	31	(.)	17	1	-	119 غواتيمالا
100	443	(.)	(.)	638	995	..	7	-	120 مصر
22	14	(.)	4	(.)	-	121 نيكاراغوا
..	-	122 سان تومي وبرينسيبي
..	0	-	123 جزر سليمان
..	9	11	31	-	124 ناميبيا
225	9	(.)	3	..	4	-	125 بوتسوانا
132	196	169	30	..	2	-	126 المغرب
103	1,298	(.)	(.)	1,668	871	12	170	-	127 الهند
..	-	128 فانواتو
46	7	(.)	(.)	15	12	-	129 غانا
357	125	(.)	35	(.)	-	130 كمبوديا
24	44	208	52	146	..	-	131 ميانمار
97	3	10	..	5	-	132 بابوا غينيا الجديدة
..	(.)	1	-	133 سوازيلندا
..	(.)	-	134 جزر القمر
54	29	(.)	(.)	13	0	-	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	111	..	-	136 بوتان
100	2	(.)	(.)	-	137 ليسوتو
207	117	(.)	5	490	349	-	138 السودان
150	137	21	63	6	22	-	139 بنغلاديش
115	10	(.)	24	119	-	140 الكونغو
263	9	(.)	4	12	-	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة									
316	23	(.)	3	..	41	-	142 الكاميرون
204	51	8	131	-	143 نيبال
128	620	(.)	8	1,278	261	12	2,199	-	144 باكستان
88	36	(.)	57	..	9	-	145 زمبابوي
178	24	3	3	239	-	146 كينيا
275	50-60 ^b	(.)	40	200	-	147 أوغندا
104	67	496	(.)	..	69	-	148 اليمن
64	14	(.)	..	(.)	-	149 مدغشقر
..	7	..	-	150 هايتي
160	1	8	-	151 غامبيا

عمليات نقل الأسلحة التقليدية
(بأسعار عام 1990)^١

مجموع القوات المسلحة

الدليل (100=1985) 2001	بالآلاف 2001	الصادرات		الواردات		اللاجئون ^٢		الأشخاص المشردون داخل أوطانهم (بالآلاف) 2001 ^{٣٤}	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		الحصة (%) 2002-1998	بملايين الدولارات الأميركية 2002	(بملايين الدولارات الأميركية)		بحسب بلد المنشأ (بالآلاف) ^٥ 2001	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف) 2001		
				2002	1992				
84	79	2	56	6	7	-	152 نيجيريا
328	10	(.)	18	(.)	23	-	153 جيبوتي
185	16	(.)	30	(.)	-	154 موريتانيا
..	172	180	(.)	333	2	-	155 إريتريا
93	9	(.)	9	21	-	156 السنغال
98	10	(.)	(.)	..	178	-	157 غينيا
1,298	60-75 ^٦	2	85	35	-	158 رواندا
101	5	5	-	159 بنن
67	27	20	..	647	-	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
129	17	7	1	..	126	-	161 ساحل العاج
100	5	(.)	(.)	..	6	-	162 ملاوي
133	22	(.)	..	284	-	163 زامبيا
202	100	(.)	1	5	(.)	471	12	202	164 أنغولا
249	30	(.)	(.)	46	13	-	165 تشاد
108	9	(.)	1	7	-	166 غينيا - بيساو
170	81	14	2	392	362	3	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
111	3	29	49	-	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
116	253	20	(.)	59	153	-	169 إثيوبيا
66	10-11 ^٦	(.)	(.)	(.)	-	170 موزامبيق
875	46	(.)	..	554	28	20	171 بوروندي
150	7	(.)	(.)	8	-	172 مالي
255	10	(.)	..	(.)	-	173 بوركينا فاسو
241	5	(.)	(.)	(.)	-	174 النيجر
435	13-14 ^٦	1	179	11	-	175 سيراليون
88	13,702T	8,716T	..	البلدان النامية
135	1,578T	2,692T	..	البلدان الأقل نمواً
83	2,236T	1,015T	..	الدول العربية
75	5,613T	552T	..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
94	1,267T	36T	..	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
110	2,784T	4,389T	..	جنوب آسيا
151	1,277T	2,719T	..	إفريقيا جنوب الصحراء
35	2,297T	865T	..	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
70	5,068T	2,465T	..	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)
70	4,088T	2,439T	..	(م ت ا) المرتفعة الدخل
72	5,263T	2,506T	..	تنمية بشرية مرتفعة
65	10,845T	4,061T	..	تنمية بشرية متوسطة
150	1,897T	4,874T	..	تنمية بشرية منخفضة
72	4,417T	2,449T	..	دخل مرتفع
57	9,064T	3,551T	..	دخل متوسط
114	6,083T	6,024T	..	دخل منخفض
71	19,564T	..	16,496T ^١	16,492T ^١	20,454T ^١	..	12,030T ^١	..	العالم

a - تشير البيانات إلى نهاية عام 2001 وتستثنى اللاجئيين الفلسطينيين. b - هذه البيانات هي اعتباراً من 25 فبراير/شباط 2003. تمثل الأرقام قيم مؤشرات الاتجاهات وهي مؤشر لحجم عمليات نقل الأسلحة الدولية لا قيمتها المالية الفعلية. المعلومات المتضمنة في التقارير المنشورة عن نقل الأسلحة معلومات جزئية بالنظر إلى النقص في الإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة. التقديرات الواردة في هذا الجدول متحفظة وتقلل من حقيقة عمليات نقل الأسلحة التقليدية. يشار إلى قيمة الصفر بـ (٠). c - تشير البيانات إلى الأشخاص الذين يشردون داخل أوطانهم ويحظون بحماية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أو مساعدتها وذلك بناءً على طلب خاص من إحدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلاحية. d - لا تتوفر البيانات عن بلد المنشأ للعديد من اللاجئين أو لم يجر التصريح عنها. لذلك قد لا تشير البيانات هذه إلى العدد الفعلي للاجئين. e - جرى احتسابها باستخدام مجموع 1998-2002 للبلدان والفاعلين غير الدول المصدرة للأسلحة التقليدية الرئيسية، كما يرد تحديدها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2003b. f - وفق اتفاقات دايتون للسلام (الموقعة في 14 ديسمبر/كانون الأول 1995)، تضم البوسنة والهرسك كينونتين هما: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية سرايكا اللتان تخضعان لسقف على الأسلحة. تضم القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عديدها نحو 13,200 جندي أما جمهورية سرايكا فتقدر قواتها المسلحة بـ 6,600 جندي. g - بما في ذلك القوات شبه العسكرية. h - جرى استخدام قيمة النقطة الوسطى لاحتساب المجموع المركب. i - المجموع المركب كما ورد من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2002. j - المجموع المركب كما ورد من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2003b. ويضم مجموع البلدان والفاعلين غير الدول المصدرة للأسلحة التقليدية الرئيسية كما يرد تحديدها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2003b.

المصدر: الأعمدة 1-3: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2002؛ الأعمدة 4-6: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2003b؛ العمود 7: جرى احتسابه على أساس بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عن عمليات نقل الأسلحة 2003b؛ العمود 8: معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية 2002؛ العمود 9: جرى احتسابه على أساس البيانات عن القوات المسلحة من معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية 2002.

ضحايا الجريمة
(% من مجموع السكان)^٩

الرشوة (الفساد)	الاعتداء	الاعتداء الجنسي ^٥	السلب	جرائم سرقة الممتلكات ^٦	مجموع الجرائم ^٧	العام ^٨	قطرياً
1.4	0.4	0.2	1.1	7.5	15.5	1999	البرتغال
0.3	1.4	0.4	0.7	7.6	23.0	1999	الدانمرك
0.1	1.2	1.1	0.9	8.4	24.7	1999	السويد
0.7	0.8	1.2	0.2	3.1	18.8	1995	النمسا
0.2	1.2	0.4	0.6	10.0	21.1	1999	الولايات المتحدة الأمريكية
(.)	0.1	0.1	0.1	3.4	15.2	1999	اليابان
0.2	2.1	0.1	0.1	6.2	15.0	1999	آيرلندا الشمالية
0.3	2.4	1.0	1.2	13.9	30.1	1999	استراليا
0.1	2.8	0.9	1.2	12.2	26.4	1999	انكلترا وويلز
..	0.2	0.6	1.3	12.7	24.6	1991	إيطاليا
0.3	1.2	0.3	1.0	7.7	21.4	1999	بلجيكا
5.1	1.1	0.2	1.8	9.0	22.7	1999	بولندا
..	3.0	0.3	0.7	7.6	23.2	1999	سكوتلندا
2.1	1.1	0.8	1.1	7.7	21.2	2000	سلوفينيا
0.2 ^٩	1.0	0.6	0.7	4.5	18.2	1999	سويسرا
1.3	1.4	0.7	1.1	8.7	21.4	1999	فرنسا
0.2	2.1	1.1	0.6	4.4	19.1	1999	فنلندا
0.4	2.3	0.8	0.9	10.4	23.8	1999	كندا
4.0	1.1	0.1	0.4	10.9	23.1	1996	مالطا
..	2.4	1.3	0.7	14.8	29.4	1991	نيو زيلند
0.4	1.0	0.8	0.8	7.4	25.2	1999	هولندا
مدينة رئيسية							
13.3	0.9	1.7	6.3	16.7	34.4	1995	أسنسيون (باراغواي)
20.8	0.4	0.0	1.6	2.4	8.3	1999	باكو (أذربيجان)
..	0.6	0.6	0.5	2.2	19.0	1991	بكين (الصين)
19.3	2.1	2.2	1.6	11.3	27.8	1995	بيشكك (قيرغستان)
19.5	2.5	4.8	11.5	27.0	54.6	1996	بوغوتا (كولومبيا)
13.5	0.5	0.4	1.2	20.8	36.0	1996	براتيسلافا (سلوفاكيا)
19.2	0.6	0.4	1.8	10.8	25.4	1999	بوخارست (رومانيا)
9.8	0.8	9.0	1.8	15.6	32.1	1999	بودابست (هنغاريا)
30.2	2.3	6.4	6.4	30.8	61.1	1995	بوينس آيرس (الأرجنتين)
..	1.1	1.8	2.2	12.1	28.7	1991	القاهرة (مصر)
..	1.7	6.1	8.2	23.1	..	1991	دار السلام (تنزانيا)
2.8	3.2	0.7	2.0	19.7	31.7	1996	غابورون (بوتسوانا)
29.9	0.5	1.3	0.7	9.4	20.9	1995	جاكاتا (إندونيسيا)
6.9	4.6	2.7	4.7	18.3	38.0	1995	جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا)
19.5	1.7	5.1	2.3	20.6	40.9	1995	كمبالا (أوغندا)
16.2	1.5	1.2	2.5	8.9	29.1	1999	كييف (أوكرانيا)
24.4	2.0	1.5	5.8	18.1	39.8	1995	لاباز (بوليفيا)
4.3	0.1	0.1	1.5	3.3	10.6	1995	مانبلا (الفلبين)
20.6	1.3	1.4	1.4	11.1	23.6	1999	مينسك (بيلاروسيا)
16.6	1.1	1.2	2.4	10.9	26.3	1999	موسكو (الاتحاد الروسي)
22.9	0.8	3.5	1.3	6.7	31.8	1995	مومباي (الهند)
21.0	0.8	1.7	1.0	6.1	30.5	1995	نيودلهي (الهند)
5.7	1.1	0.9	0.5	21.6	34.1	1999	براغ (الجمهورية التشيكية)
14.3	1.9	0.5	2.8	9.4	26.5	1999	ريغا (لاتفيا)
17.1	3.4	7.5	12.2	14.7	44.0	1995	ريو دي جنيرو (البرازيل)

21 ضحايا الجريمة

ضحايا الجريمة
(% من مجموع السكان)^١

الرشوة (الفساد)	الاعتداء	الاعتداء الجنسي ^٢	السُّلب	جرائم سرقة الممتلكات ^٣	مجموع الجرائم ^٤	العام ^٥	
9.2	1.7	3.5	8.9	21.7	40.4	1995	سان هوزيه (كوستاريكا)
7.4	0.7	0.3	1.1	9.4	21.1	1995	سكوبيي (مقدونيا)
16.4	0.6	0.1	1.5	16.1	27.2	1999	صوفيا (بلغاريا)
9.3	3.7	3.3	6.3	22.5	41.2	1999	تلين (إستونيا)
16.6	0.9	0.4	1.8	11.1	23.6	1999	تبيليسي (جورجيا)
59.1	0.7	1.2	2.9	11.2	31.7	1999	تيرانا (البانيا)
..	0.4	1.5	5.4	20.1	37.5	1991	تونس (تونس)
21.3	2.1	1.4	4.5	20.0	41.8	1999	أولانباتار (منغوليا)
22.9	1.4	2.0	3.2	17.8	31.0	1999	فلنيوس (ليتوانيا)
9.5	0.5	0.8	0.5	4.4	14.3	1999	زغرب (كرواتيا)

a - تشير البيانات إلى الأشخاص الذين يقعون ضحايا الجريمة كما يرد ذكرهم في الدراسة الاستطلاعية الدولية عن ضحايا الجريمة. b - أجريت الدراسات في 1992، 1995، 1996-97 و2000-01. تشير البيانات إلى العام السابق للدراسة. c - تشير البيانات إلى الأشخاص الذين وقعوا ضحايا إحدى الجرائم الإحدى عشرة المذكورة في الدراسة أو أكثر: السُّلب، السطو، محاولة السطو، سرقة السيارات، تخريب السيارات، سرقة الدراجات، الاعتداء الجنسي، السرقة من السيارات، سرقة الممتلكات الشخصية، الاعتداء والتهديد وسرقة الدراجات النارية الكبيرة أو الصغيرة. d - تشمل سرقة السيارات، السرقة من السيارات والسطو والاقترام ومحاولة السطو. e - تشير البيانات إلى الإناث من السكان. f - تشير البيانات إلى الأشخاص الذين طلب منهم موظف حكومي أو انتظر منهم دفع رشوة. g - تشير البيانات إلى العام 1995. المصدر: الأعمدة 1-7: معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) 2002.

التنمية المرتبطة
بالجنوسة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب حسب دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ^١	الدخل التقديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2001		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% عمر 15 وما فوق) 2001		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2001		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الترتيب	القيمة	
	تنمية بشرية مرتفعة										
0	36,043 ^g	23,317 ^g	94 ^f	102 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	75.8	81.7	0.941	1	النرويج
0	36,799	23,130	87 ^f	96 ^f	.. ^d	.. ^d	77.5	81.8	0.940	2	آيسلاندا
0	28,817 ^g	19,636 ^g	103 ^{ef}	123 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	77.4	82.4	0.940	3	السويد
0	29,945	20,830	112 ^{ef}	117 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	76.3	81.9	0.938	4	أستراليا
-2	35,675	18,846	100 ^{ef}	99 ^f	.. ^d	.. ^d	75.5	80.9	0.934	7	هولندا
-2	35,601	15,835	104 ^{ef,h}	111 ^{ef,h}	.. ^d	.. ^d	75.4	81.7	0.931	8	بلجيكا
2	42,540 ^g	26,389 ^g	90 ^f	97 ^f	.. ^d	.. ^d	74.0	79.7	0.935	5	الولايات المتحدة الأمريكية
2	33,391 ^g	20,990 ^g	91 ^{fh}	96 ^{fh}	.. ^d	.. ^d	76.5	81.8	0.934	6	كندا
-4	35,061	15,617	84 ^f	82 ^f	.. ^d	.. ^d	77.7	84.7	0.926	13	اليابان
-2	37,619	18,782	90 ^f	86 ^f	.. ^d	.. ^d	75.8	82.2	0.927	12	سويسرا
2	34,011	24,086	95 ^f	102 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	74.0	78.9	0.928	9	الدانمرك
-4	46,280 ^g	18,701 ^g	89	93 ^f	.. ^d	.. ^d	74.1	79.4	0.923	16	أيرلندا
2	30,476	18,180	105 ^{ef}	119 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	75.4	80.4	0.928	11	المملكة البريطانية المتحدة
4	28,831	20,234	99	108 ^{ef}	.. ^d	.. ^d	74.1	81.3	0.928	10	فنلندا
-3	78,723 ^g	29,569	72 ^{h,i}	74 ^{h,i}	.. ^d	.. ^d	74.8	81.2	0.920	18	لكسمبرغ
2	35,923 ^g	17,940 ^g	91 ^f	93 ^f	.. ^d	.. ^d	75.1	81.3	0.924	14	النمسا
0	29,657	18,607	90 ^f	93 ^f	.. ^d	.. ^d	74.9	82.6	0.923	17	فرنسا
3	32,557	18,474	95	93 ^f	.. ^d	.. ^d	74.9	81.0	0.924	15	ألمانيا
-1	28,275 ^g	12,331 ^g	90 ^f	95 ^f	98.6 ^d	96.9 ^d	75.6	82.6	0.912	20	إسبانيا
1	22,900	15,524	94 ^f	104 ^{ef}	75.6	80.6	0.914	19	نيوزيلندا
0	34,460 ^g	15,452 ^g	81 ^f	84 ^f	98.9 ^d	98.1 ^d	75.4	81.8	0.910	21	إيطاليا
0	26,011 ^g	13,726 ^g	88	92	97.1	93.1	76.9	80.8	0.900	22	إسرائيل
0	23,940	12,782	90 ^f	97 ^f	95.0 ^d	90.3 ^d	72.3	79.4	0.892	23	البرتغال
0	24,235 ^g	10,833 ^g	80	81	98.5 ^d	96.1 ^d	75.6	80.8	0.886	24	اليونان
0	28,899	13,513	74 ^h	75 ^h	98.8	95.7	75.8	80.4	0.886	25	قبرص
0	31,883	18,028	61 ^f	66	96.9	89.6	77.1	82.6	0.886	26	هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
0	19,496 ^g	11,852 ^g	84	94	99.7 ^d	99.7 ^d	74.3	79.3	0.885	27	بربادوس
0	30,262	14,992	76 ^f	75 ^f	96.4	88.7	75.7	80.0	0.880	28	سنغافورة
0	21,338 ^g	13,152 ^g	80 ^f	85 ^f	99.7 ^d	99.6 ^d	72.2	79.5	0.879	29	سلوفينيا
0	20,578	9,529	97 ^f	84 ^f	99.2 ^d	96.6 ^d	71.4	79.0	0.873	30	جمهورية كوريا
0	26,122 ^g	11,716 ^g	81	84	94.6	88.1	74.0	78.7	0.867	31	بروني دار السلام
0	19,113	10,555	76 ^f	77 ^f	.. ^d	.. ^d	71.7	78.4	0.857	32	الجمهورية التشيكية
0	19,647	6,787	75 ^h	76 ^h	91.5	93.0	75.6	80.4	0.844	33	مالطة
0	16,786 ^g	6,064 ^g	85 ^h	94 ^h	96.9	96.9	70.3	77.4	0.839	34	الأرجنتين
0	11,777 ^g	7,253 ^g	86 ^f	91 ^f	99.8 ^d	99.7 ^d	69.4	77.8	0.839	35	بولندا
..	سيشيل
-4	22,305	7,578	78 ^m	84 ^m	91.1	83.2	72.1	75.7	0.829	40	البحرين
1	15,803	9,183	80 ^h	83 ^h	99.2 ^d	99.2 ^d	67.3	75.7	0.834	36	هنغاريا
1	14,595 ^g	9,468 ^g	72 ^f	74 ^f	.. ^d	.. ^d	69.3	77.2	0.834	37	سلوفاكيا
0	11,190 ^g	5,774 ^g	79 ^f	89 ^f	97.2	98.1	71.3	78.6	0.830	39	أوروغواي
2	12,720 ^g	7,993 ^g	85	93	99.8 ^d	99.8 ^d	65.9	76.5	0.831	38	إستونيا
0	13,589	5,189	65	66	95.6	95.8	75.6	80.3	0.824	41	كوستاريكا
-1	13,409 ^g	5,055 ^g	81 ^f	71 ^f	96.1	95.7	72.8	78.8	0.821	43	شيلي
..	78	85	80.8	83.7	70.1	75.0	قطر
1	10,326	6,843	83	88	99.7 ^d	99.5 ^d	67.1	77.3	0.823	42	ليتوانيا
-1	25,333 ^g	8,605 ^g	52 ^m	57 ^m	84.3	80.3	74.7	78.8	0.813	45	الكويت
1	11,929 ^g	6,612 ^g	68 ^f	69	99.4 ^d	97.4	70.0	77.9	0.814	44	كرواتيا
-3	28,223 ^g	6,041 ^g	64 ^f	74 ^f	75.2	79.8	73.0	77.1	0.802	49	الإمارات العربية المتحدة
1	19,857 ^g	12,783 ^g	72 ^f	77 ^f	94.6	96.3	63.8	70.6	0.811	46	جزر البهاما
1	9,215	6,470	82	91	99.8 ^d	99.8 ^d	65.0	75.8	0.810	47	لاتفيا

22 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ناقص	الدخل التقديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (عمر 15 وما فوق) 2001		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2001		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		
			الترتيب		الترتيب		القيمة	الترتيب			
			ذكور	إناث	ذكور	إناث				ذكور	إناث
..	51 سانت كيتس ونيفيس		
..	75	77	96.9	96.7	74.6	78.5	..	52 كوبا	
1	9,358 ^g	6,084 ^g	84	87	99.8 ^d	99.6 ^d	64.3	75.0	0.803	48 بيلاروس	
0	12,614 ^g	5,645 ^g	65	68	99.0	97.8	68.6	74.6	0.796	50 ترينيداد وتوباغو	
-1	12,358	4,637	74 ^f	74 ^f	93.5	89.5	70.1	76.1	0.790	52 المكسيك	
تنمية بشرية متوسطة											
..	56 أنتيغوا وبربودا	
1	8,378	5,484	76	79	99.0 ^d	98.0	67.4	74.6	0.794	51 بلغاريا	
0	11,845 ^g	5,557 ^g	71 ^f	74 ^f	91.7	84.0	70.4	75.3	0.784	53 ماليزيا	
0	8,056 ^g	3,399 ^g	73 ^h	78 ^h	92.7	91.4	72.0	77.1	0.781	54 بنما	
..	70	70	71.2	75.5	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	87 ^f	91 ^f	91.3	69.3	70.4	75.0	61 الجماهيرية العربية الليبية
-4	14,497 ^g	5,273 ^g	70	68	88.0	81.7	68.0	75.5	0.770	59 موريشيوس	
0	8,795 ^g	5,609 ^g	75 ^f	82 ^f	99.7 ^d	99.4 ^d	60.6	72.9	0.774	56 الاتحاد الروسي	
2	9,608 ^g	4,534 ^g	69	72	91.9	91.9	68.6	75.0	0.774	55 كولومبيا	
0	10,410	4,391	93 ^f	97 ^f	87.4	87.2	63.7	72.3	0.770	58 البرازيل	
..	71.1	76.5	66 البوسنة والهرسك
-5	9,100 ^g	2,188 ^g	75 ^f	76 ^f	93.6	93.3	70.2	73.4	0.756	64 بليز	
..	68 دومينيكا
0	8,021 ^g	3,288 ^g	65	70	93.3	92.4	70.6	76.4	0.767	60 فنزويلا	
..	70	72	98.9	98.4	66.5	73.0	70 ساموا (الغربية)
..	83 ^m	81 ^m	70.5	73.8	71 سانت لوسيا
4	7,416 ^g	4,313 ^g	67	70	99.1 ^d	97.4	67.0	74.2	0.771	57 رومانيا	
-6	21,141 ^g	4,222 ^g	60 ^h	57 ^h	83.5	68.2	70.7	73.3	0.743	68 المملكة العربية السعودية	
2	7,975	4,875	75 ^f	69 ^f	97.3	94.1	64.9	73.2	0.766	61 تايلاند	
1	5,826	3,071	83 ^m	79 ^m	99.8 ^d	99.5 ^d	64.1	74.4	0.761	63 أوكرانيا	
3	8,077	5,039	77	78	99.7 ^d	99.2 ^d	60.3	71.5	0.763	62 كازاخستان	
..	75 ^f	79 ^f	68.2	73.4	77 سورينام
1	4,492 ^g	2,969 ^g	67 ^h	71 ^h	83.4	91.0	73.5	77.5	0.750	65 جامايكا	
-4	17,960 ^g	3,919 ^g	59 ^m	56 ^m	80.9	63.5	70.8	74.1	0.736	71 عُمان	
..	72.4	75.3	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
1	7,113 ^g	2,507 ^g	77 ^m	75 ^m	95.2	91.2	67.7	71.1	0.743	67 فججي	
-3	7,206	1,903	89 ^m	78 ^m	94.8	85.7	66.9	72.0	0.734	72 بيرو	
0	6,472 ^g	1,963 ^g	75	77	92.4	81.0	71.7	74.8	0.737	70 لبنان	
2	7,832	2,548	64 ^f	64 ^f	94.5	92.5	68.3	72.8	0.739	69 باراغوي	
6	4,829	2,838	79 ^f	81 ^f	95.3	95.0	67.6	71.6	0.748	66 الفلبين	
..	78	79	97.1	96.9	67.4	66.3	86 ملديف
..	81 ^f	81 ^f	63.3	70.0	87 تركمانستان
..	3,712	1,507	69	70	69.2	77.4	88 جورجيا
..	69 ^h	69 ^h	68.3	75.2	89 أذربيجان
-2	5,800	1,771	76 ^h	78 ^h	95.2	85.1	69.3	72.1	0.729	75 الأردن	
-2	9,359 ^g	3,377 ^g	76 ^f	76 ^f	82.3	61.9	70.5	74.5	0.727	76 تونس	
1	6,844 ^g	2,658 ^g	85 ^h	84 ^h	99.0	98.2	60.1	66.5	0.730	74 غيانا	
..	93 غرينادا
-1	10,278 ^g	3,663 ^g	71 ^f	77 ^f	84.0	84.0	64.4	69.3	0.727	77 الجمهورية الدومينيكية	
4	4,705 ^g	2,608 ^g	67	70	92.5	77.8	70.6	76.5	0.732	73 ألبانيا	
-3	8,028 ^g	3,717 ^g	65 ^h	54 ^h	93.7	77.2	67.6	72.8	0.726	81 تركيا	
-5	5,040 ^g	1,504 ^g	73 ^f	71 ^f	93.4	90.3	68.0	73.2	0.716	84 إكوادور	
..	76 ^h	78 ^h	70.5	73.7	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
0	4,189	2,095	63 ^m	64 ^m	94.5	89.3	69.6	75.5	0.726	80 سري لانكا	
3	3,152 ^g	2,175 ^g	57	63	99.3 ^d	97.8	68.7	75.3	0.727	78 أرمينيا	

22 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ناقص	الترتيب حسب دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	الدخل التقديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2001		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (عمر 15 وما فوق) 2001		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2001		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	الترتيب	
		بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	بالجنوسة	
3	2,976 ^a	1,951 ^a	79	74 ⁱ	99.6 ^d	98.9	66.4	72.1	0.727	79	101	أوزبكستان
..	79	80	64.2	71.9	102	قيرغيزستان
1	7,781 ^a	3,557 ^a	80 ⁱ	79 ⁱ	84.9	67.0	66.6	72.4	0.719	82	103	الرأس الأخضر
1	4,825 ^a	3,169 ^a	65 ^{jh}	62 ^{jh}	92.5	78.7	68.6	72.9	0.718	83	104	الصين
0	7,846	2,771	63 ^m	63 ^m	81.9	76.6	67.3	73.3	0.707	85	105	السلفادور
0	9,301 ^a	2,599 ^a	66	63	83.8	70.2	68.5	71.3	0.702	86	106	إيران (جمهورية-الإسلامية)
-1	9,329 ^a	2,784 ^a	73 ⁱ	69 ⁱ	77.1	58.3	67.7	70.7	0.687	88	107	الجزائر
1	2,626 ^a	1,714 ^a	60	63	99.6 ^d	98.4	64.9	71.8	0.697	87	108	جمهورية مولدوفا
0	2,447 ^a	1,696 ^a	67	61	94.5	90.9	66.3	71.0	0.687	89	109	فييت نام
-3	5,109 ^a	1,423 ^a	65	61 ⁱ	88.8	61.6	70.2	72.7	0.668	93	110	الجمهورية العربية السورية
1	15,712 ^a	7,047 ^a	78	78	86.3	85.0	47.7	54.4	0.678	90	111	جنوب إفريقيا
1	3,893 ^a	1,987 ^a	65 ⁱ	63 ⁱ	92.1	82.6	64.3	68.2	0.677	91	112	إندونيسيا
1	1,451 ^a	891 ^a	78	65	99.6 ^d	98.9	65.6	71.0	0.673	92	113	طاجيكستان
0	3,181 ^a	1,427 ^a	88 ⁱ	80 ⁱ	92.3	79.9	61.3	65.4	0.663	94	114	بوليفيا
-1	4,131 ^a	1,509 ^a	64 ⁱ	61 ⁱ	75.4	75.7	66.4	71.3	0.656	96	115	هندوراس
..	68 ^a	49 ^b	92.8	76.0	47.6	50.4	116	غينيا الاستوائية
1	2,082 ^a	1,398 ^a	58	69	98.6	98.3	61.3	65.3	0.659	95	117	منغوليا
..	85 ⁱ	81 ⁱ	55.6	57.7	118	غامبون
0	6,620 ^a	2,144 ^a	61 ⁱ	54 ⁱ	76.6	61.8	62.5	68.4	0.638	97	119	غواتيمالا
-1	5,075	1,970	80 ⁱ	72 ⁱ	67.2	44.8	66.3	70.4	0.634	99	120	مصر
1	3,415 ^{al}	1,494 ^{al}	63 ^{jh}	66 ^{jh}	66.5	67.1	66.8	71.5	0.636	98	121	نيكاراغوا
..	66.6	72.4	122	سان تومي وبرينسيبي
..	67.5	70.1	123	جزر سليمان
0	9,511 ^a	4,833 ^a	72 ^b	75 ^b	83.4	81.9	45.5	49.2	0.622	100	124	ناميبيا
0	9,826 ^a	5,888 ^a	79	81	75.3	80.6	43.3	46.0	0.611	101	125	بوتسوانا
0	5,139 ^a	2,057 ^a	56 ⁱ	46 ^b	62.6	37.2	66.2	69.9	0.590	102	126	المغرب
0	4,070 ^a	1,531 ^a	63 ^{jh}	49 ^{jh}	69.0	46.4	62.8	64.0	0.574	103	127	الهند
..	54 ^m	54 ^m	67.1	70.1	128	فانواتو
0	2,579 ^a	1,924 ^a	49	42	81.1	64.5	56.2	59.3	0.564	104	129	غانا
0	2,113 ^a	1,621 ^a	60	49	80.5	58.2	55.2	59.4	0.551	105	130	كمبوديا
..	47	48	89.1	81.0	54.4	59.8	131	ميانمار
0	3,231 ^a	1,865 ^a	43 ^m	39 ^m	71.1	57.7	56.2	58.1	0.544	106	132	بابوا غينيا الجديدة
0	6,453 ^a	2,395 ^a	78 ^b	75 ^b	81.3	79.4	36.5	39.9	0.536	107	133	سوازيلندا
0	2,395 ^a	1,340 ^a	44 ^b	36 ^b	63.3	48.8	58.8	61.6	0.521	108	134	جزر القمر
0	1,962 ^a	1,278 ^a	63	51	76.8	54.4	52.7	55.2	0.518	109	135	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	61.3	63.8	136	بوتان
0	3,620 ^a	1,375 ^a	61	65	73.3	93.9	35.4	41.7	0.497	110	137	ليسوتو
-5	2,992 ^a	935 ^a	36 ^m	32 ^m	70.0	47.7	54.0	56.9	0.483	116	138	السودان
0	2,044 ^a	1,153 ^a	54	54	49.9	30.8	60.1	60.9	0.495	112	139	بنغلاديش
2	1,253 ^a	695 ^a	61 ⁱ	53 ⁱ	88.2	75.9	46.7	50.3	0.496	111	140	الكونغو
-4	2,254 ^a	1,058 ^a	80 ^m	53 ^m	73.4	44.0	48.6	52.0	0.483	118	141	توغو
تنمية بشرية منخفضة												
1	2,338 ^a	1,032 ^a	52 ^{jh}	43 ^{jh}	79.9	65.1	46.6	49.4	0.488	114	142	الكامبيون
-3	1,734 ^a	867 ^a	70	57	60.5	25.2	59.4	58.9	0.479	119	143	نيبال
-3	2,824 ^a	909 ^a	45 ⁱ	27 ⁱ	58.2	28.8	60.6	60.3	0.469	120	144	باكستان
5	2,905 ^a	1,667 ^a	62 ^{jh}	58 ^{jh}	93.3	85.5	35.5	35.4	0.489	113	145	زيمبابوي
4	1,031	930	53	52	89.5	77.3	44.9	47.9	0.488	115	146	كينيا
3	1,799 ^a	1,185 ^a	75	66	78.1	58.0	43.9	45.4	0.483	117	147	أوغندا
-6	1,201 ^a	365 ^a	70 ^m	34 ^m	68.5	26.9	58.3	60.5	0.424	127	148	اليمن
1	1,046 ^a	616 ^a	45 ⁱ	43 ⁱ	74.2	60.6	51.9	54.2	0.467	121	149	مدغشقر
1	2,396 ^a	1,339 ^a	53 ⁱ	51 ⁱ	52.9	48.9	48.5	49.8	0.462	122	150	هايتي
1	2,581 ^a	1,530 ^a	51 ⁱ	43 ⁱ	45.0	30.9	52.2	55.2	0.457	123	151	غامبيا

22 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مؤسّس العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام) 2001		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% عمر 15 وما فوق) 2001		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000		الدخل التقديريّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) 2001		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب		
1	52.3	51.3	57.7	73.3	41 ^f	49 ^f	505 ^g	1,191 ^g	124	152
..	47.3	44.9	55.5	76.1	19 ^h	23 ^h	153
1	53.5	50.3	30.7	51.1	45	40	1,429 ^g	2,566 ^g	125	154
1	54.1	50.9	45.6	68.2	29	38	703	1,361	126	155
0	54.5	50.2	28.7	48.1	34 ^f	41 ^f	1,065 ^g	1,941 ^g	128	156
..	48.9	48.1	26 ^f	41 ^f	157
0	38.7	37.6	61.9	74.5	51 ^f	52 ^f	965 ^g	1,567 ^g	129	158
-1	53.2	48.6	24.6	53.5	38 ^f	60 ^f	803 ^g	1,163 ^g	131	159
1	45.0	43.0	67.9	84.5	31	31	432 ^g	610 ^g	130	160
-2	42.1	41.2	38.4	60.3	31 ^m	46 ^m	792 ^g	2,160 ^g	134	161
1	39.1	37.9	47.6	75.0	70 ^f	74 ^f	464 ^g	679 ^g	132	162
1	33.4	33.3	72.7	85.8	43	47	554 ^g	1,009 ^g	133	163
..	41.6	38.8	26 ^h	31 ^h	164
0	45.7	43.5	35.8	53.0	24 ^h	43 ^h	796 ^g	1,350 ^g	135	165
-1	46.7	43.5	24.7	55.2	34 ^h	52 ^h	636 ^g	1,313 ^g	137	166
1	41.7	39.6	51.8	74.2	24 ^m	30 ^m	486 ^g	879 ^g	136	167
0	41.8	39.1	36.6	60.8	20 ^f	29 ^f	987 ^g	1,632 ^g	138	168
0	46.7	44.6	32.4	48.1	27	41	550 ^g	1,074 ^g	139	169
0	40.9	37.4	30.0	61.2	32	42	916 ^g	1,382 ^g	140	170
0	41.0	39.9	42.0	56.9	28	35	573 ^g	814 ^g	141	171
0	48.9	47.8	16.6	36.7	26 ^f	38 ^f	615 ^g	1,009 ^g	142	172
0	46.4	45.0	14.9	34.9	18 ^f	27 ^f	927 ^g	1,323 ^g	143	173
0	45.9	45.3	8.9	24.4	14	21	646 ^g	1,129 ^g	144	174
..	35.8	33.2	44	57	175

a - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2002/2001. تمثّل البيانات المتعلقة ببعض البلدان تقديرات قُطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو. لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.uis.unesco.org>. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدان. b - بسبب من نقص البيانات عن الدخل بحسب الجنس، جرى تقدير الدخل المكتسب للإناث والذكور تقديراً غير تصنيفي على أساس البيانات عن نسبة أجر الإناث للزراعي إلى أجر الذكور للزراعي، نسبة الإناث والذكور من السكان الناشطين اقتصادياً، مجموع السكان إناثاً وذكوراً وإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) (انظر الملاحظة التقنية 1). بنيت التقديرات على البيانات لأحدت عام خلال الفترة من 1991 إلى 2000، ما لم يرد خلاف ذلك. c - أعيد احتساب الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية لـ 144 بلداً مع قيمة دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة. إذا كان ناتج الطرح إيجابياً، يستخلص أن الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة أعلى من الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية. وفي حال كان سلبياً يكون العكس صحيحاً. d - طبقت نسبة 99% لاحتساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. e - طبقت نسبة 100% لاحتساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. f - تقديرات أولية صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرّضة لتعديل إضافي. g - لا تتوفر البيانات عن الأجر. جرى استخدام تقدير نسبته 75% لنسبة أجر الإناث للزراعي إلى أجر الذكور للزراعي لاحتساب الدخل التقديري للإناث والذكور. h - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999 وقد قدمها معهد الإحصاء في اليونيسكو لتقرير التنمية البشرية 2001 (انظر معهد الإحصاء في اليونيسكو 2001). j - قُدّرت النسبة بأقل من قيمتها الحقيقية، علماً بأن العديد من طلاب التعليم العالي والثانوي يكملون دراساتهم في البلدان المجاورة. k - طبقت قيمة 40 ألف دولار أميركيّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) لاحتساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. l - جرى احتسابه على أساس إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) لعام 1998. m - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1999/1998. n - جرى احتسابه على أساس إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) لعام 2000.

المصدر: العمود 1: جرى احتسابه على أساس قيم دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة في العمود 2؛ العمود 2: جرى احتسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-10؛ للتفاصيل راجع، انظر الملاحظة التقنية 1؛ العمودان 3 و4: الأمم المتحدة 2003d؛ العمودان 5 و6: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003a؛ العمودان 7 و8: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003b؛ العمودان 9 و10: جرى احتسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2003c عن إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) وبيانات منظمة العمل الدولية 2003b عن الأجر وبيانات منظمة العمل الدولية 2003a عن السكان الناشطين اقتصادياً وبيانات الأمم المتحدة 2003d؛ العمود 11: جرى تحديده على أساس الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية المعاد احتسابه والترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة في العمود 1.

ترتيب 144 بلداً بحسب دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	الترتيب	البلد	الترتيب	البلد	الترتيب	البلد	الترتيب	البلد
1	22	إسرائيل	46	جزر البهاما	71	عمان	96	هندوراس
2	23	البرتغال	47	لتفيا	72	بيرو	97	غواتيمالا
3	24	اليونان	48	بيلاروس	73	البنان	98	نيكاراغوا
4	25	قبرص	49	الإمارات العربية المتحدة	74	غيانا	99	مصر
5	26	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	50	ترينيداد وتوباغو	75	الأردن	100	ناميبيا
6	27	بربادوس	51	بلغاريا	76	تونس	101	بوتسوانا
7	28	استغافورة	52	المكسيك	77	الجمهورية الدومينيكية	102	المغرب
8	29	سلوفينيا	53	ماليزيا	78	أرمينيا	103	الهند
9	30	جمهورية كوريا	54	بنما	79	أوزبكستان	104	غانا
10	31	بروني دار السلام	55	كولومبيا	80	سري لانكا	105	كمبوديا
11	32	الجمهورية التشيكية	56	الاتحاد الروسي	81	تركيا	106	بابوا غينيا الجديدة
12	33	مالطة	57	رومانيا	82	البرازيل	107	سوازيلندا
13	34	الأرجنتين	58	البرازيل	83	الصين	108	جزر القمر
14	35	بولندا	59	موريشيوس	84	اكادور	109	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
15	36	هنغاريا	60	فنزويلا	85	السلفادور	110	ليبيو
16	37	سولافيا	61	تايلاند	86	ايران (جمهورية - الإسلامية)	111	الكونغو
17	38	كوسوفو	62	كازاخستان	87	جمهورية مولدوفا	112	بنغلاديش
18	39	إستونيا	63	أوكرانيا	88	الجزائر	113	زيمبابوي
19	40	أوروغواي	64	بلجيكا	89	فيت نام	114	الكامبيون
20	41	البحرين	65	جامايكا	90	جنوب أفريقيا	115	كينيا
21	42	كوسوفو	66	الفلبين	91	انغوليسيا	116	السودان
22	43	ليتوانيا	67	فيجي	92	طاجيكستان	117	أوغندا
23	44	شيلي	68	المملكة العربية السعودية	93	الجمهورية العربية السورية	118	توغو
24	45	كرواتيا	69	باراغوي	94	بوليفيا	119	نيبال
25	46	الكويت	70	لبنان	95	منغوليا	120	باكستان

نسبة الدخل التقديري للإنثاء إلى الدخل التقديري للذكور	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين (%) من المجموع ^د	نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (%) من المجموع ^د	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (%) من مجموع المقاعد ^د	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				القيمة	الترتيب	
						تنمية بشرية مرتفعة
0.65	48	26	36.4	0.837	2	1 النرويج
0.63	55	31	34.9	0.847	1	2 آيسلاندا
0.68	49	30	45.3	0.831	3	3 السويد
0.70	45	25	26.5	0.754	11	4 أستراليا
0.53	48	26	33.3	0.794	6	5 هولندا
0.44	50 ^د	19 ^د	24.9	0.695	15	6 بلجيكا
0.62	54 ^د	46 ^د	14.0	0.760	10	7 الولايات المتحدة الأمريكية
0.63	53	35	23.6	0.771	9	8 كندا
0.45	45 ^د	9 ^د	10.0	0.515	44	9 اليابان
0.50	43	24	22.4	0.720	13	10 سويسرا
0.71	51	21	38.0	0.825	4	11 الدانمرك
0.40	49	28	14.2	0.683	16	12 أيرلندا
0.60	43	30	17.1	0.675	17	13 المملكة البريطانية المتحدة
0.70	57	28	36.5	0.801	5	14 فنلندا
..	16.7	15 لكسمبرغ
0.50	48	29	30.6	0.782	7	16 النمسا
..	11.7	17 فرنسا
0.57	50	27	31.4	0.776	8	18 ألمانيا
0.44	45	32	26.6	0.709	14	19 إسبانيا
0.68	53	38	29.2	0.750	12	20 نيوزيلندا
0.45	44	19	10.3	0.561	32	21 إيطاليا
0.53	54	27	15.0	0.612	23	22 إسرائيل
0.53	50	32	19.1	0.647	21	23 البرتغال
0.45	47	25	8.7	0.519	40	24 اليونان
0.47	43	18	10.7	0.542	34	25 قبرص
..	38	25	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
0.61	55 ^د	40 ^د	20.4	0.659	20	27 بربادوس
0.50	43	24	11.8	0.594	26	28 سنغافورة
0.62	54	31	12.2	0.582	27	29 سلوفينيا
0.46	34	5	5.9	0.363	63	30 جمهورية كوريا
..	31 بروني دار السلام
0.55	53	26	15.7	0.579	28	32 الجمهورية التشيكية
..	9.2	33 مالطة
..	31.3	34 الأرجنتين
0.62	60	32	20.7	0.594	25	35 بولندا
..	29.4	36 سيشيل
..	6.3	37 البحرين
0.58	61	34	9.8	0.518	41	38 هنغاريا
0.65	61	31	19.3	0.598	24	39 سلوفاكيا
0.52	52	37	11.5	0.516	43	40 أوروغواي
0.63	70	35	17.8	0.560	33	41 إستونيا
0.38	28	53	35.1	0.670	19	42 كوستاريكا
0.38	50 ^د	24 ^د	10.1	0.467	52	43 شيلي
..	44 قطر
0.66	69	47	10.6	0.499	48	45 ليتوانيا
..	0.0	46 الكويت
0.55	50	25	16.2	0.534	36	47 كرواتيا
0.21	25	8	0.0	0.315	65	48 الإمارات العربية المتحدة
0.64	56	31	23.2 ^د	0.671	18	49 جزر البهاما
0.70	68	38	21.0	0.576	30	50 لاتفيا

23 مقياس تَمَكِين الجنوسة

نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين (% من المجموع)	نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمدبرين (من المجموع)	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من مجموع المقاعد)	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				الترتيب	القيمة	
..	13.3	51 سانت كيتس ونيفيس
..	36.0	52 كوبا
..	18.4	53 بيلاروس
0.45	51	40	25.4	0.642	22	54 ترينيداد وتوباغو
0.38	40	25	15.9	0.516	42	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة						
..	8.3	56 أنتيغوا وبربودا
..	26.3	57 بلغاريا
0.47	45 ^d	20 ^d	14.5	0.503	45	58 ماليزيا
0.42	46 ^d	33 ^d	9.9	0.471	50	59 بنما
..	18.3	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	61 الجماهيرية العربية الليبية
..	5.7	62 موريشيوس
0.64	64	37	6.4	0.440	57	63 الاتحاد الروسي
0.47	49 ^d	38 ^d	10.8	0.501	46	64 كولومبيا
..	62 ^d	..	9.1	65 البرازيل
..	12.3	66 البوسنة والهرسك
0.24	53	33	13.5 ^e	0.501	47	67 بليز
..	18.8	68 دومينيكا
0.41	58 ^d	24 ^d	9.7	0.441	56	69 فنزويلا
..	6.1	70 ساموا (الغربية)
..	20.7	71 سانت لوسيا
0.58	57	29	9.9	0.460	53	72 رومانيا
.. ^e	73 المملكة العربية السعودية
0.61	55 ^d	27 ^d	9.6	0.457	55	74 تايلاند
0.53	63	37	5.3	0.406	61	75 أوكرانيا
..	8.6	76 كازاخستان
..	51 ^d	28 ^d	17.6	77 سورينام
..	13.6	78 جامايكا
.. ^e	79 عُمان
..	22.7	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	5.7 ^f	81 فيجي
0.26	44	27	18.3	0.521	39	82 بيرو
..	2.3	83 لبنان
0.33	54 ^d	23 ^d	8.0	0.412	59	84 باراغوي
0.59	62	58	17.2	0.539	35	85 الفلبين
..	40	15	6.0	86 ملديف
..	26.0	87 تركمانستان
0.41	60	23	7.2	0.381	62	88 جورجيا
..	10.5	89 أذربيجان
..	3.3	90 الأردن
..	11.5	91 تونس
..	20.0	92 غيانا
..	17.9	93 غرينادا
0.36	49	31	15.4	0.529	37	94 الجمهورية الدومينيكية
..	5.7	95 ألبانيا
0.46	31	8	4.4	0.290	66	96 تركيا
0.30	44	25	16.0	0.489	49	97 إكوادور
..	32	11	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
0.50	49	4	4.4	0.272	67	99 سري لانكا
..	3.1	100 أرمينيا

23 مقياس تمكين الجنوسة

نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين (%) من المجموع ^د	نسبة النساء بين المرشعين وكبار المسؤولين والمديرين (%) من المجموع ^د	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (%) من مجموع المقاعد ^د	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				القيمة	الترتيب	
..	7.2	101 أوزبكستان
..	6.7	102 قيرغيزستان
..	11.1	103 الرأس الأخضر
..	21.8	104 الصين
0.35	47	33	9.5	0.459	54	105 السلفادور
..	4.1	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
..	6.0	107 الجزائر
0.65	66	37	12.9	0.468	51	108 جمهورية مولدوفا
..	27.3	109 فييت نام
..	10.4	110 الجمهورية العربية السورية
..	30.0 ^{هـ}	111 جنوب أفريقيا
..	8.0	112 إندونيسيا
..	12.4	113 طاجيكستان
0.45	40	36	17.8	0.522	38	114 بوليفيا
0.37	51 ^د	36 ^د	5.5	0.408	60	115 هندوراس
..	5.0	116 غينيا الاستوائية
..	10.5	117 منغوليا
..	11.0 ^د	118 غامبون
..	8.8	119 غواتيمالا
0.39	29	10	2.4	0.253	68	120 مصر
..	20.7	121 نيكاراغوا
..	9.1	122 سان تومي وبرينسيبي
..	0.0	123 جزر سليمان
0.51	55	30	21.4	0.578	29	124 ناميبيا
0.60	52	35	17.0	0.564	31	125 بوتسوانا
..	6.1	126 المغرب
..	9.3	127 الهند
..	1.9	128 فانواتو
..	9.0	129 غانا
0.77	33	14	9.3	0.347	64	130 كمبوديا
..	- ^{هـ}	131 ميانمار
..	0.9	132 بابوا غينيا الجديدة
..	6.3	133 سوازيلندا
..	- ^د	134 جزر القمر
..	22.9	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	9.3	136 بوتان
..	17.0	137 ليسوتو
..	9.7	138 السودان
0.56	25 ^د	8 ^د	2.0	0.218	69	139 بنغلاديش
..	11.1	140 الكونغو
..	7.4	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة						
..	8.9	142 الكاميرون
..	7.9 ^د	143 نيبال
0.32	26 ^د	9 ^د	20.6	0.414	58	144 باكستان
..	10.0	145 زيمبابوي
..	7.1	146 كينيا
..	24.7	147 أوغندا
0.30	15	4	0.7	0.127	70	148 اليمن
..	6.4	149 مدغشقر
..	9.1	150 هايتي
..	13.2	151 غامبيا

23 مقياس تمكين الجنوسة

نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين (% من المجموع) ³	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين (% من المجموع) ⁴	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء (% من مجموع المقاعد) ⁵	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
			القيمة	الترتيب	
..	..	3.3	152 نيجيريا
..	..	10.8	153 جيبوتي
..	..	3.0 ⁶	154 موريتانيا
..	..	22.0	155 إريتريا
..	..	19.2	156 السنغال
..	..	19.3	157 غينيا
..	..	25.7	158 رواندا
..	..	6.0	159 بنن
..	..	22.3	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
..	..	8.5	161 ساحل العاج
..	..	9.3	162 ملاوي
..	..	12.0	163 زامبيا
..	..	15.5	164 أنغولا
..	..	5.8	165 تشاد
..	..	7.8	166 غينيا - بيساو
..	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
..	..	7.3	168 جمهورية أفريقيا الوسطى
..	..	7.8	169 إثيوبيا
..	..	30.0	170 موزامبيق
..	..	18.5	171 بوروندي
..	..	10.2	172 مالي
..	..	11.7	173 بوركينا فاسو
..	..	1.2	174 النيجر
..	..	14.5	175 سيراليون

a - هذه البيانات هي اعتباراً من مارس/أذار 2003. حيث يتألف البرلمان من مجلس عموم أو مجلس نواب ومن مجلس شيوخ، تشير البيانات إلى المعدل المرجح لخصّة النساء من المقاعد في المجلسين. b - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1992 و2001. ليست التقديرات المتعلقة بالبلدان التي طبقت التصنيف المعياري الدولي الحديث للمهن (ISCO-88) متماثلة تماماً مع تلك المتعلقة بالبلدان التي استخدمت التصنيف السابق (ISCO-68). c - احتسبت على أساس البيانات في العمودين 9 و10 في الجدول 22. بنيت التقديرات على بيانات أحدث عام خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1991 و2001. d - تستند البيانات إلى التصنيف المعياري الدولي الحديث للمهن (ISCO-68) كما يرد تعريفه في منظمة العمل الدولية 2002c. e - لم يكن للبلد مجلس نيابي مطلقاً. f - لم تكن المعلومات عن الانتخابات الأخيرة متوفرة عند نشر التقرير؛ تستند البيانات إلى نتائج الانتخابات السابقة. g - احتسبت على أساس المقاعد النيابية الأربعة والخمسين الدائمة (ما عدا المندوبين الستة والثلاثين الذين يعيّنون مداورة حسب المقتضى). h - لم يجر استدعاء المجلس النيابي المنتخب عام 1990 للانعقاد ولم يسمح له بالانعقاد، حيث تم اعتقال العديد من أعضائه أو نفيهم خارج البلاد. i - جرى حل المجلس النيابي أو تعليق أعماله إلى أجل غير مسمى.

المصدر: العمود 1: بني على أساس قيم مقياس تمكين الجنوسة في العمود 2؛ العمود 2: احتسب على أساس البيانات في العمودين 3 و6؛ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1؛ العمود 3: احتسب على أساس البيانات المتوفرة لدى اتحاد البرلمانات الدولي 2003b عن المقاعد النيابية؛ العمودان 4 و5: جرى احتسابهما على أساس بيانات منظمة العمل الدولية عن المهن 2003b؛ العمود 6: احتسب على أساس البيانات في العمودين 9 و10 من الجدول 22.

ترتيب 70 دولة حسب مقياس تمكين الجنوسة	13	سويسرا	28	الجمهورية التشيكية	43	المكسيك	58	باكستان
	14	إسبانيا	29	ناميبيا	44	اليابان	59	باراغوا
	15	بلجيكا	30	لاتفيا	45	ماليزيا	60	هندوراس
1	16	آيرلندا	31	بوتسوانا	46	كولومبيا	61	أوكرانيا
2	17	المملكة البريطانية المتحدة	32	إيطاليا	47	بلينز	62	جورجيا
3	18	جزر البهاما	33	إستونيا	48	ليتوانيا	63	جمهورية كوريا
4	19	كوستاريكا	34	قبرص	49	إكوادور	64	كمبوديا
5	20	بربادوس	35	الفلبين	50	بنما	65	الإمارات العربية المتحدة
6	21	البرتغال	36	كرواتيا	51	شيلي	66	تركيا
7	22	ترينيداد وتوباغو	37	الجمهورية الدومينيكية	52	جمهورية مولدوفا	67	سري لانكا
8	23	إسرائيل	38	بوليفيا	53	رومانيا	68	مصر
9	24	سلوفاكيا	39	بيرو	54	السلفادور	69	بنغلادش
10	25	بولندا	40	اليونان	55	تايلاند	70	اليمن
11	26	سنغافورة	41	هنغاريا	56	فنزويلا		
12	27	سلوفينيا	42	أوروغواي	57	الاتحاد الروسي		

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ^{b,c}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{a,b}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^{a,b}		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور (24-15 عمر %) 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث 15 عمر (%) وما فوق 2001	
1.52 ^e	85 ^e	1.01 ^e	95 ^e	1.00 ^e	102 ^e	
1.74 ^e	62 ^e	1.05 ^e	86 ^e	1.00 ^e	102 ^e	2
1.52 ^e	85 ^e	1.04 ^{ef}	98 ^{ef}	0.99 ^e	102 ^e	3
1.24 ^e	70 ^e	1.03 ^e	91 ^e	1.01 ^e	96 ^e	4
1.07 ^e	57 ^e	1.00 ^e	90 ^e	0.99 ^e	99 ^e	5
1.13 ^{ef}	61 ^{ef}	1.00 ^e	100 ^e	6
1.32 ^e	83 ^e	1.02 ^e	89 ^e	1.01 ^e	96 ^e	7
1.33 ^{ef}	69 ^{ef}	1.01 ^{ef}	98 ^{ef}	1.00 ^{ef}	99 ^{ef}	8
0.85 ^e	44 ^e	1.01 ^{ef}	101 ^{ef}	1 ^e	101 ^e	9
0.78 ^e	37 ^e	0.95 ^e	85 ^e	0.99 ^e	99 ^e	10
1.35 ^e	68 ^e	1.03 ^{ef}	91 ^{ef}	1.00 ^{ef}	99 ^{ef}	11
1.27 ^e	53 ^e	1.00 ^{ef}	90 ^{ef}	12
1.27 ^e	67 ^e	1.02 ^e	95 ^e	1.00 ^e	99 ^e	13
..	..	1.02 ^e	95 ^e	1.00 ^e	100 ^e	14
1.24 ^{ef,g}	10 ^{ef,g}	1.08 ^e	81 ^e	1.01 ^e	97 ^e	15
1.14 ^e	62 ^e	0.99 ^e	88 ^e	1.01 ^e	92 ^e	16
1.23 ^e	59 ^e	1.02 ^e	93 ^e	1.00 ^e	100 ^e	17
0.96 ^{eh}	45 ^{eh}	1.01 ^{ef}	88 ^{ef}	1.02 ^{ef}	87 ^{ef}	18
1.15 ^e	64 ^e	1.03 ^e	95 ^e	1.01 ^e	103 ^e	100	99.8	98	96.9	19
1.52 ^e	84 ^e	1.02 ^e	93 ^e	1.00 ^e	99 ^e	20
1.32 ^e	57 ^e	1.01 ^e	91 ^e	1.00 ^e	100 ^e	100	99.8	99	98.1	21
1.39	62	1.01	89	1.00	101	100	99.3	96	93.1	22
1.37 ^e	58 ^e	1.08 ^e	89 ^e	100	99.8	95	90.3	23
..	..	1.03 ^e	89 ^e	1.00 ^e	97 ^e	100	99.8	97	96.1	24
1.29 ^{ej}	22 ^{ej}	1.02	89	1.01	95	100	99.8	97	95.7	25
..	101	99.8	92	89.6	26
2.45	55	0.97	84	1.01	105	100	99.8	100	99.7	27
..	100	99.8	92	88.7	28
1.35	70	0.99	93	100	99.8	100	99.6	29
0.59 ^e	57 ^e	1.00 ^e	91 ^e	1.01 ^e	100 ^e	100	99.8	97	96.6	30
1.96	19	101	99.8	93	88.1	31
1.05 ^e	31 ^e	1.00 ^e	90 ^e	32
1.22 ^f	24 ^f	0.95 ^h	77 ^h	1.02 ^f	100 ^f	102	99.8	102	93.0	33
1.64 ^{ef}	60 ^{ef}	1.06 ^e	82 ^e	0.99 ^e	107 ^e	100	98.8	100	96.9	34
1.44 ^e	66 ^e	1.03 ^e	92 ^e	1.00 ^e	98 ^e	100	99.8	100	99.7	35
..	36
1.59 ^h	31 ^h	1.07	95	1.01	97	100	98.7	91	83.2	37
1.27 ^e	45 ^e	1.01 ^{ef}	88 ^{ef}	0.99 ^e	90 ^e	100	99.8	100	99.2	38
1.09 ^e	32 ^e	1.01 ^e	75 ^e	1.01 ^e	90 ^e	39
1.83 ^e	47 ^e	1.11 ^e	74 ^e	1.01 ^e	91 ^e	101	99.4	101	98.1	40
1.55	70	1.03	84	0.98	97	100	99.8	100	99.8	41
1.21	18	1.11	52	1.00	91	101	98.6	100	95.8	42
0.92 ^e	36 ^e	0.76 ^e	64 ^e	0.99 ^e	88 ^e	100	99.1	100	95.7	43
2.97	38	1.10 ^h	82 ^h	1.01 ^h	96 ^h	105	97.3	104	83.7	44
1.51	63	1.01	89	0.99	94	100	99.8	100	99.5	45
2.31 ^h	30 ^h	1.02 ^h	50 ^h	0.95 ⁱ	65 ⁱ	102	93.6	95	80.3	46
..	100	99.8	98	97.4	47
..	..	1.13	72	1.02	87	108	94.7	106	79.8	48
..	..	0.99 ⁱ	71 ⁱ	0.92 ⁱ	79 ⁱ	102	98.3	102	96.3	49
1.65	79	1.08	77	1.00	92	100	99.8	100	99.8	50

24 الأُمساواة

بين الجنسين في التعليم

إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ^{b,c}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{a,b}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^{a,b}		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
نسبة الإناث إلى الذكور ^d	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^d	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^d	نسبة الإناث (%)	معدل الإناث بالنسبة إلى الذكور	معدل الإناث بالنسبة إلى الذكور (عمر 15-24 %)	معدل الإناث بالنسبة إلى الذكور	معدل الإناث (عمر 15 وما فوق)	
2001-2000	2001-2000	2001-2000	2001-2000	2001-2000	2001-2000	2001	2001	2001	2001	
..	51 سانت كيتس ونيفيس
1.16	26	1.05	84	0.99	97	100	99.8	100	96.7	52 كوبا
1.29	63	1.01	76	0.99	107	100	99.8	100	99.6	53 بيلاروس
1.53	8	1.07	73	1.00	92	100	99.8	99	97.8	54 ترينيداد وتوباغو
0.96 ^e	20 ^e	1.08 ^e	62 ^e	1.01 ^e	104 ^e	99	96.8	96	89.5	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة										
..	56 أنتيغوا وبربودا
1.35	47	0.98	87	0.98	93	100	99.6	99	98.0	57 بلغاريا
1.08 ^g	29 ^g	1.11 ^g	74 ^g	1.00 ^g	99 ^g	100	97.8	92	84.0	58 ماليزيا
1.67 ^f	44 ^f	1.09	65	1.00	100	99	96.5	99	91.4	59 بنما
1.32	28	0.98 ^f	80 ^f	1.00	92	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
0.96	48	94	93.5	76	69.3	61 الجماهيرية العربية الليبية
1.36	13	1.04	65	1.00	95	101	94.5	93	81.7	62 موريشيوس
..	100	99.8	100	99.4	63 الاتحاد الروسي
1.09	24	1.10	59	1.00	88	101	97.7	100	91.9	64 كولومبيا
1.29 ^g	19 ^g	1.08 ^g	74 ^g	0.93 ^g	94 ^g	103	96.9	100	87.2	65 البرازيل
..	66 البوسنة والهرسك
..	..	1.07	66	1.04	102	101	98.8	100	93.3	67 بليز
..	68 دومينيكا
1.46	34	1.20	55	1.02	89	101	98.8	99	92.4	69 فنزويلا
1.05	11	1.08	71	0.97	95	100	99.5	99	98.4	70 ساموا (الغربية)
0.87 ^h	24 ^h	1.28	90	1.01	100	71 سانت لوسيا
1.20	30	1.02	81	0.99	93	100	99.7	98	97.4	72 رومانيا
1.29 ^f	25 ^f	0.95	50	0.92	56	96	91.0	82	68.2	73 المملكة العربية السعودية
0.82 ^e	32 ^e	0.97 ^e	84 ^e	99	98.4	97	94.1	74 تايلاند
1.14 ^h	46 ^h	0.99 ^h	71 ^h	100	99.9	100	99.5	75 أوكرانيا
1.19	34	0.98	82	0.99	88	100	99.8	100	99.2	76 كازاخستان
..	..	1.13	46	0.96	90	77 سورينام
1.89 ^g	22 ^g	1.04 ^g	76 ^g	1.00 ^g	95 ^g	107	97.6	109	91.0	78 جامايكا
1.40	10	1.01	60	0.99	64	97	96.8	78	63.5	79 عُمان
..	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	1.00 ^h	100 ^h	100	99.1	96	91.2	81 فيجي
0.34 ^{ah}	15 ^{ah}	0.98 ^{ah}	61 ^{ah}	1.00 ^{af}	104 ^{af}	97	95.5	90	85.7	82 بيرو
1.09	44	1.09 ^h	73 ^h	1.00	74	96	93.3	88	81.0	83 لبنان
..	..	1.06 ^e	48 ^e	1.01 ^e	92 ^e	100	97.2	98	92.5	84 باراغوي
1.10 ^e	33 ^e	1.18 ^e	57 ^e	1.01 ^e	93 ^e	100	99.0	100	95.0	85 الفلبين
..	..	1.13 ^f	33 ^f	1.01	99	100	99.2	100	96.9	86 ملديف
..	87 تركمانستان
0.99	34	1.02 ^h	73 ^h	1.00	95	88 جورجيا
0.93 ^f	21 ^f	1.01 ^h	78 ^h	1.03 ^f	93 ^f	89 أذربيجان
1.14 ^{af}	31 ^{af}	1.07 ^{af}	78 ^{af}	1.01 ^{af}	94 ^{af}	100	99.4	89	85.1	90 الأردن
0.97 ^e	21 ^e	1.05 ^e	72 ^e	0.99 ^e	99 ^e	92	89.8	75	61.9	91 تونس
..	0.97 ^f	97 ^f	100	99.8	99	98.2	92 غيانا
..	93 غرينادا
..	..	1.28	45	1.02	93	102	92.2	100	84.0	94 الجمهورية الدومينيكية
1.69	19	1.03	75	1.00	97	97	96.7	84	77.8	95 ألبانيا
0.70 ^{af}	12 ^{af}	95	94.4	82	77.2	96 تركيا
..	..	1.04	49	1.01	100	99	97.1	97	90.3	97 إكوادور
0.96	28	1.08	81	1.02	98	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
..	1.00 ^{ah}	97 ^{ah}	100	96.8	94	89.3	99 سري لانكا
1.25	22	1.06	65	1.02	70	100	99.7	98	97.8	100 أرمينيا

إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ^{b,c}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{a,b}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^{a,b}		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور ^d 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور (24-15 %) 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001		
..	100	99.6	99	98.9	أوزبكستان 101
1.04	42	0.97	81	قيرغيزستان 102
..	1.01 ^h	99 ^h	93	85.5	79	67.0	الرأس الأخضر 103
..	1.03 ^{e,f}	95 ^{e,f}	98	96.9	85	78.7	الصين 104
1.24	19	0.99 ^h	39 ^h	1.17 ⁱ	87 ⁱ	98	87.7	93	76.6	السلفادور 105
0.93	10	0.98	73	95	91.9	84	70.2	إيران (جمهورية-الإسلامية) 106
..	..	1.05	63	0.97	97	90	84.6	76	58.3	الجزائر 107
1.29	31	1.03	69	1.00	78	100	99.8	99	98.4	جمهورية مولدوفا 108
0.74	8	0.94	92	101	95.6	96	90.9	فييت نام 109
..	..	0.90	37	0.95	94	83	79.7	69	61.6	الجمهورية العربية السورية 110
1.23	17	1.12	60	0.98	88	100	91.5	98	85.0	جنوب إفريقيا 111
0.77 ^e	13 ^e	0.96 ^{e,f}	46 ^{e,f}	0.99 ^e	92 ^e	99	97.3	90	82.6	إندونيسيا 112
0.32	7	0.84	69	0.92	98	100	99.8	99	98.9	طاجيكستان 113
..	..	0.98	67	1.00	97	96	94.0	87	79.9	بوليفيا 114
1.31	17	1.02	88	104	87.1	100	75.7	هندوراس 115
0.43 ⁱ	2 ⁱ	0.36 ^h	14 ^h	0.89	68	97	95.7	82	76.0	غينيا الاستوائية 116
1.74	42	1.21	64	1.04	91	101	99.4	100	98.3	منغوليا 117
0.55 ^h	6 ^h	0.98	87	غامبون 118
..	..	0.94	25	0.95	82	85	73.2	81	61.8	غواتيمالا 119
..	..	0.96 ^e	77 ^e	0.95 ^e	90 ^e	83	63.7	67	44.8	مصر 120
..	..	1.18	38	1.01	81	102	72.6	101	67.1	نيكاراغوا 121
..	سان تومي وبرينسيبي 122
..	جزر سليمان 123
1.24 ⁱ	7 ⁱ	1.38	44	1.07	84	104	93.7	98	81.9	ناميبيا 124
0.89	4	1.14	74	1.04	86	109	92.4	107	80.6	بوتسوانا 125
0.80	9	0.83 ⁱ	27 ⁱ	0.91	74	78	59.7	59	37.2	المغرب 126
0.66 ^{e,f}	8 ^{e,f}	82	65.8	67	46.4	الهند 127
0.62 ^h	(.) ^h	1.20 ^h	25 ^h	1.10	100	فانواتو 128
0.40	2	0.86	28	0.95	57	95	89.4	80	64.5	غانا 129
0.38	2	0.59	12	0.90	90	89	75.2	72	58.2	كمبوديا 130
1.75	15	0.95	35	0.99	83	99	90.8	91	81.0	ميانمار 131
0.66 ^h	2 ^h	0.77 ⁱ	18 ⁱ	0.91 ⁱ	80 ⁱ	90	72.1	81	57.7	بابوا غينيا الجديدة 132
0.87	5	1.17 ⁱ	47 ⁱ	1.02	94	102	91.6	98	79.4	سوازيلندا 133
0.73 ⁱ	1 ⁱ	0.87	52	79	52.0	77	48.8	جزر القمر 134
0.59	2	0.81	27	0.92	78	84	71.8	71	54.4	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 135
..	بوتان 136
1.76	3	1.54	25	1.09	82	119	98.6	128	93.9	ليسوتو 137
0.92 ^h	7 ^h	0.83 ⁱ	42 ⁱ	87	72.9	68	47.7	السودان 138
0.55	5	1.05	44	1.02	90	71	40.4	62	30.8	بنغلاديش 139
0.13	1	99	97.0	86	75.9	الكونغو 140
0.20 ⁱ	1 ⁱ	0.44 ^h	14 ^h	0.82	83	74	65.2	60	44.0	توغو 141
تنمية بشرية منخفضة										
0.17 ⁱ	1 ⁱ	96	88.7	82	65.1	الكاميرون 142
0.27	2	0.87	67	57	44.4	42	25.2	نيبال 143
..	0.74	56	60	43.1	49	28.8	باكستان 144
0.60 ^e	3 ^e	0.92 ^e	39 ^e	1.00 ^e	80 ^e	97	96.0	92	85.5	زيمبابوي 145
0.77	3	0.97	23	1.02	69	98	94.7	86	77.3	كينيا 146
0.52	2	0.72 ⁱ	10 ⁱ	0.94	106	85	73.0	74	58.0	أوغندا 147
0.28 ^h	5 ^h	0.40 ^h	21 ^h	0.58	49	58	48.5	39	26.9	اليمن 148
0.84	2	1.03 ^h	12 ^h	1.01	68	92	77.4	82	60.6	مدغشقر 149
..	101	65.5	93	48.9	هايتي 150
..	..	0.70	29	0.93	66	76	50.8	69	30.9	غامبيا 151

24 الألساواة

بين الجنسين
في التعليم

إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ^{b,c}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{a,b}		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^{a,b}		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
نسبة الإناث إلى الذكور ^c	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^b	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^b	نسبة الإناث (%)	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور (عمر 15-24) 2001	معدل الإناث بالنسبة إلى معدل الذكور 2001	معدل الإناث (عمر 15 وما فوق) 2001	
..	95	85.4	79	57.7	152 نيجيريا
0.70	1	0.77	28	90	80.6	73	55.5	153 جيبوتي
0.20	1	0.78	13	0.93	62	72	41.2	60	30.7	154 موريتانيا
0.15	(.)	0.74	19	0.86	38	76	61.5	67	45.6	155 إريتريا
..	0.90	60	71	43.2	60	28.7	156 السنغال
..	..	0.38 ^b	6 ^b	0.79	41	157 غينيا
0.50	1	1.00 ^f	97 ^f	96	82.6	83	61.9	158 رواندا
0.24 ^f	1 ^f	0.46 ^f	11 ^f	0.69 ^f	57 ^f	52	37.3	46	24.6	159 بنن
0.31	(.)	0.94	5	1.04	48	95	88.6	80	67.9	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
0.36 ^b	4 ^b	0.75	55	75	53.6	64	38.4	161 ساحل العاج
0.39 ^b	(.) ^b	0.85	23	1.07	104	76	61.9	63	47.6	162 ملاوي
0.47	2	0.87	18	0.99	65	95	86.2	85	72.7	163 زامبيا
0.63 ^f	1 ^f	0.91	35	164 أنغولا
0.17 ^f	(.) ^f	0.31 ^f	4 ^f	0.67	47	83	62.0	67	35.8	165 تشاد
0.18 ^f	(.) ^f	0.71 ^f	45 ^f	62	45.5	45	24.7	166 غينيا - بيساو
..	..	0.58 ^b	9 ^b	0.95 ^b	32 ^b	86	76.4	70	51.8	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.19 ^f	1 ^f	0.70	45	79	60.8	60	36.6	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
0.27	1	0.68	10	0.77	41	81	50.2	67	32.4	169 إثيوبيا
0.79	(.)	0.68	8	0.85	50	63	47.7	49	30.0	170 موزامبيق
0.36	1	0.83	49	96	63.6	74	42.0	171 بوروندي
..	0.71 ^b	36 ^b	54	26.0	45	16.6	172 مالي
..	..	0.65	6	0.71	29	52	24.5	43	14.9	173 بوركينا فاسو
0.34	1	0.67	4	0.67	24	44	14.5	36	8.9	174 النيجر
0.40	1	0.83	24	175 سيراليون
..	0.93	79	91	80.9	82	67.1	البلدان النامية
..	0.90	57	81	59.3	70	43.8	البلدان الأقل نمواً
..	0.90	73	83	69.6	68	48.8	الدول العربية
..	1.01	93	98	96.6	88	81.3	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	0.99	96	101	95.4	98	88.2	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	0.84	72	80	62.4	67	44.8	جنوب آسيا
..	0.92	56	89	73.2	77	54.5	إفريقيا جنوب الصحراء
..	1.02	91	100	99.8	99	99.1	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	1.00	98	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا)
..	1.01	98	(م ت ا) المرتفعة الدخل
..	1.01	98	تنمية بشرية مرتفعة
..	0.95	85	94	84.8	85	71.6	تنمية بشرية متوسطة
..	0.86	54	81	63.9	68	44.4	تنمية بشرية منخفضة
..	1.01	97	دخل مرتفع
..	1.00	93	98	94.9	90	81.8	دخل متوسط
..	0.87	69	85	69.8	75	53.9	دخل منخفض
..	0.94	81	العالم

a - يمثل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة للمستوى التعليمي المشار إليه بالنسبة إلى مجموع السكان في السن المذكورة. تتخطى نسب الالتحاق بالتعليم في بعض الحالات الـ 100% بالنظر إلى الاختلافات بين مجموعتي البيانات. b - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/2001. تمثل البيانات المتعلقة ببعض الدول، تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن مركز اليونسكو للإحصاء، لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.uis.unesco.org>. جُمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا يجب الحذر لدى عقد المقارنات بين الدول. c - يجري احتساب نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في صورة عامة على أنها نسبة إجمالية. d - تمثل نسبة الالتحاق بالتعليم للإناث إلى نسبة الالتحاق بالتعليم للذكور. e - تقدير أولي صادر عن مركز الإحصاء في اليونسكو، معرض لمراجعة إضافية. f - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1998/1999. g - قدرت النسبة بأقل من قيمتها الحقيقية، لأن العديد من الطلاب يكملون دراستهم في بلدان مجاورة. h - تشير البيانات إلى العام الدراسي 1999/2000. i - ما عدا الطلاب الأتراك.

المصدر: العمودان 1 و3: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a؛ العمود 2: جرى احتسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a عن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين؛ العمود 4: احتسب على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a عن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب. (للاطلاع على البيانات الواردة في البنك الدولي 2003c، كنسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث إلى الذكور، انظر جدول مؤشرات أهداف التنمية للألفية 3). العمودان 5 و6: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003d، تولى معهد الإحصاء في اليونسكو احتساب المجموع المركب لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ الأعمدة 7-10: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003d.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها		العمالة بحسب النشاط الاقتصادي (%)						معدل النشاط الاقتصادي للإنانث (من عمر 15 عاماً وما فوق)		
الذكور (من % المجموع) 2000-1995	الإناث (من % المجموع) 2000-1995	الخدمات		الصناعة		الزراعة		من معدل	الدليل (100=1990)	المعدل (%)
		الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995	الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995	الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995	الذكور 2001	2001	2001
38	63	61	88	33	9	6	2	85	109	59.5
33	67	53	80	34	15	12	5	83	101	66.7
46	54	59	87	38	12	4	1	89	102	62.6
41	59	63	86	31	10	6	3	77	107	56.1
22	78	63	84	31	9	4	2	67	106	45.6
15	85	60	86	37	13	3	2	66	106	39.9
38	62	64	86	32	12	4	1	82	106	59.1
31	69	63	87	32	11	5	2	82	104	60.3
18	82	57	73	38	22	5	6	67	103	50.9
..	..	59	83	36	13	5	4	66	104	50.8
..	..	58	83	37	15	5	2	84	100	61.7
41	59	50	83	38	15	12	2	53	117	37.5
34	66	61	87	36	12	2	1	74	105	53.0
53	47	52	82	40	14	8	4	87	98	56.9
..	58	104	38.1
33	67	52	79	43	14	6	7	65	102	44.0
..	..	63	86	35	13	2	..	77	107	48.8
25	75	50	79	46	19	3	2	70	100	47.9
36	64	51	81	41	14	8	5	57	112	37.8
32	68	56	81	32	12	11	6	80	109	57.6
45	55	55	74	39	21	6	5	59	107	38.6
23	77	61	86	35	13	3	1	68	114	48.8
34	66	45	62	44	24	11	14	72	105	51.4
31	69	54	67	29	12	16	20	59	108	38.2
13	87	58	71	30	18	11	10	62	103	49.1
..	..	71	88	28	12	65	105	50.9
..	..	64	85	31	11	5	3	79	107	62.0
30	70	67	77	33	23	64	99	50.1
37	63	42	61	46	28	11	11	81	98	54.5
12	88	56	68	34	19	10	13	70	111	53.6
..	63	112	50.4
22	78	48	69	49	28	6	4	83	100	61.2
..	37	112	26.1
36	64	65	89	34	10	1	..	47	124	36.2
40	60	39	60	41	21	19	19	80	100	57.1
..
..	39	119	33.8
33	67	48	71	42	25	9	4	71	102	48.5
32	68	42	69	49	26	10	5	84	99	62.7
32	68	61	85	34	14	6	1	67	109	48.3
41	59	49	70	40	23	11	7	82	95	60.7
59	41	51	79	27	17	22	4	46	113	37.4
..	..	49	82	31	14	19	5	49	119	38.1
..	46	126	41.6
39	61	43	63	33	40	24	16	80	97	57.6
..	48	96	36.5
24	76	46	61	38	22	16	17	73	102	48.8
..	37	109	31.8
..	..	69	93	24	5	6	1	84	104	66.8
48	52	49	69	35	18	17	14	80	95	59.6

تنمية بشرية مرتفعة

1 النرويج
2 آيسلاندا
3 السويد
4 أستراليا
5 هولندا
6 بلجيكا
7 الولايات المتحدة الأمريكية
8 كندا
9 اليابان
10 سويسرا
11 الدانمرك
12 أيرلندا
13 المملكة البريطانية المتحدة
14 فنلندا
15 لكسمبرغ
16 النمسا
17 فرنسا
18 ألمانيا
19 إسبانيا
20 نيوزيلندا
21 إيطاليا
22 إسرائيل
23 البرتغال
24 اليونان
25 قبرص
26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
27 بربادوس
28 سنغافورة
29 سلوفينيا
30 جمهورية كوريا
31 بروني دار السلام
32 الجمهورية التشيكية
33 مالطة
34 الأرجنتين
35 بولندا
36 سيشيل
37 البحرين
38 هنغاريا
39 سلوفاكيا
40 أوروغواي
41 إستونيا
42 كوستاريكا
43 شيلي
44 قطر
45 ليتوانيا
46 الكويت
47 كرواتيا
48 الإمارات العربية المتحدة
49 جزر البهاما
50 لاتفيا

25 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها		العمالة بحسب النشاط الاقتصادي (%)						معدل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الذكور (من % المجموع) 2000-1995	الإناث (من % المجموع) 2000-1995	الخدمات		الصناعة		الزراعة		% من معدل الذكور 2001	الدليل (100=1990) 2001	المعدل (%) 2001	
		الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995	الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995	الذكور 2001-1995	الإناث 2001-1995				
..	51 سانت كيتس ونيفيس
..	65	119	50.2	52 كوبا
..	82	98	59.2	53 بيلاروس
30	70	52	83	37	13	11	3	59	114	44.5	54 ترينيداد وتوباغو
51	49	47	71	29	22	23	7	48	117	39.8	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة											
..	56 أنتيغوا وبربودا
..	86	94	56.4	57 بلغاريا
..	..	46	58	33	29	21	13	61	109	48.7	58 ماليزيا
73	27	52	88	22	10	25	2	55	113	43.7	59 بنما
..	72	103	49.8	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	34	123	25.3	61 الجماهيرية العربية الليبية
..	..	46	45	39	43	15	13	48	110	38.2	62 موريشيوس
58	42	49	69	36	23	15	8	82	98	59.2	63 الاتحاد الروسي
31	69	68	80	30	20	2	..	61	114	48.5	64 كولومبيا
..	..	47	71	27	10	26	19	52	98	43.8	65 البرازيل
..	60	99	43.1	66 البوسنة والهرسك
70	30	44	81	19	12	37	6	32	114	27.3	67 بليز
..	..	40	72	24	10	31	14	68 دومينيكا
..	..	55	85	29	13	16	2	54	115	43.5	69 فنزويلا
..	70 ساموا (الغربية)
..	..	49	71	24	14	27	16	71 سانت لوسيا
29	71	29	33	33	22	39	45	76	97	50.6	72 رومانيا
..	28	145	21.6	73 المملكة العربية السعودية
34	66	31	36	20	17	50	47	85	98	73.1	74 تايلاند
36	64	80	98	55.5	75 أوكرانيا
..	82	101	61.1	76 كازاخستان
..	..	56	86	32	10	7	3	49	123	36.6	77 سوريا
34	66	45	81	26	9	30	10	86	101	67.2	78 جامايكا
..	26	154	19.6	79 عُمان
..	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	46	143	37.9	81 فيجي
38	62	67	86	25	11	8	3	44	119	34.9	82 بيرو
..	39	123	29.9	83 لبنان
..	..	62	87	31	10	7	3	43	110	37.1	84 باراغوي
..	..	36	61	18	13	47	27	61	106	49.7	85 الفلبين
43	57	80	100	65.4	86 ملديف
..	81	105	62.3	87 تركمانستان
40	60	78	100	55.7	88 جورجيا
..	75	106	54.8	89 أذربيجان
..	35	160	27.1	90 الأردن
..	48	113	37.2	91 تونس
..	50	115	41.1	92 غيانا
..	..	46	77	32	12	17	10	93 غرينادا
77	23	49	77	27	20	24	3	48	118	40.4	94 الجمهورية الدومينيكية
..	73	103	59.9	95 ألبانيا
35	65	41	18	25	10	34	72	62	115	50.3	96 تركيا
34	66	63	84	26	14	11	2	39	119	33.0	97 إكوادور
46	54	13	148	9.3	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
44	56	37	27	23	22	38	49	55	107	43.1	99 سرى لانكا
..	88	100	62.4	100 أرمينيا

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها		العمالة بحسب النشاط الاقتصادي (%)						معدل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الذكور من (المجموع) 2000-1995 ²	الإناث من (المجموع) 2000-1995 ²	الخدمات		الصناعة		الزراعة		% من معدل الذكور 2001	الدليل (100=1990) 2001	المعدل (%) 2001	
		الذكور 2001-1995 ²	الإناث 2001-1995 ²	الذكور 2001-1995 ²	الإناث 2001-1995 ²	الذكور 2001-1995 ²	الإناث 2001-1995 ²				
..	85	106	62.5	101 أوزبكستان
..	..	34	38	14	8	52	53	84	104	61.0	102 قيرغيزستان
..	53	109	46.4	103 الرأس الأخضر
..	86	98	72.6	104 الصين
58	42	38	69	24	25	37	6	55	125	46.5	105 السلفادور
..	38	137	29.5	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
..	40	158	30.2	107 الجزائر
38	62	84	98	60.3	108 جمهورية مولدوفا
..	91	96	73.7	109 فييت نام
..	37	122	28.9	110 الجمهورية العربية السورية
..	59	102	47.2	111 جنوب إفريقيا
..	..	39	42	21	16	41	42	68	110	55.6	112 إندونيسيا
..	80	112	58.1	113 طاجيكستان
37	63	58	82	40	16	2	2	58	106	48.2	114 بوليفيا
60	40	30	67	21	25	50	9	48	120	40.8	115 هندوراس
..	52	101	45.7	116 غينيا الاستوائية
..	88	103	73.6	117 منغوليا
..	76	101	63.2	118 غابون
..	..	38	68	26	19	37	14	42	131	36.6	119 غواتيمالا
57	43	46	56	25	9	29	35	45	117	35.4	120 مصر
..	56	118	47.7	121 نيكاراغوا
..	122 سان تومي وبرينسيبي
..	92	97	81.1	123 جزر سليمان
..	..	43	52	19	8	38	39	67	101	53.7	124 ناميبيا
55	45	77	96	62.8	125 بوتسوانا
78	22	63	54	32	40	6	6	52	107	41.6	126 المغرب
..	50	105	42.2	127 الهند
..	128 فانواتو
..	98	98	80.0	129 غانا
29	71	97	98	80.3	130 كمبوديا
..	75	100	65.8	131 ميانمار
..	79	100	67.6	132 بابوا غينيا الجديدة
..	52	106	41.7	133 سوازيلندا
..	73	99	62.4	134 جزر القمر
..	85	101	74.5	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	65	100	57.1	136 بوتان
..	56	102	47.5	137 ليسوتو
..	41	114	35.1	138 السودان
19	81	34	11	11	8	54	78	76	101	66.4	139 بنغلاديش
..	71	100	58.4	140 الكونغو
..	62	101	53.5	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة											
..	58	105	49.4	142 الكاميرون
..	66	101	56.8	143 نيبال
67	33	39	23	20	11	41	66	43	125	35.8	144 باكستان
..	78	98	65.1	145 زمبابوي
..	..	57	75	23	10	20	16	85	100	74.7	146 كينيا
..	88	98	79.4	147 أوغندا
74	26	37	109	30.6	148 اليمن
..	78	99	69.0	149 مدغشقر
..	70	97	55.9	150 هايتي
..	78	101	69.7	151 غامبيا

25 اللامساواة بين
الجنسين في
النشاط الاقتصادي

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها		العمالة بحسب النشاط الاقتصادي (%)						معدل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الذكور من المجموع 2000-1995 ^a	الإناث من المجموع 2000-1995 ^a	الخدمات		الصناعة		الزراعة		من معدل الذكور 2001	الدليل (100=1990) 2001	المعدل (%) 2001	
2000-1995 ^a	2000-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001-1995 ^a	2001	2001	2001	
..	..	67	87	30	11	4	2	56	102	47.7	152
..	153
..	74	98	63.3	154
..	87	99	74.6	155
..	72	101	61.7	156
..	89	98	77.2	157
..	88	99	82.5	158
..	90	96	73.4	159
..	93	98	81.6	160
..	51	102	43.9	161
..	90	98	77.8	162
..	75	98	64.1	163
..	82	98	72.7	164
..	77	101	67.3	165
..	63	100	57.0	166
..	72	97	60.5	167
..	79	96	67.5	168
..	..	9	11	2	2	89	88	67	98	57.3	169
..	92	99	82.7	170
..	89	99	81.9	171
..	79	97	69.9	172
..	85	97	74.8	173
..	75	99	69.4	174
..	54	106	44.8	175
..	67	101	55.7	البلدان النامية
..	74	99	64.2	البلدان الأقل نمواً
..	41	117	32.7	الدول العربية
..	82	99	68.8	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	52	109	42.2	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	52	106	43.6	جنوب آسيا
..	73	99	62.2	إفريقيا جنوب الصحراء
..	81	99	57.5	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	71	106	51.3	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت إ)
..	73	106	52.0	(م ت إ) المرتفعة الدخل
..	70	106	50.7	تنمية بشرية مرتفعة
..	69	100	56.7	تنمية بشرية متوسطة
..	66	102	56.7	تنمية بشرية منخفضة
..	73	106	51.9	دخل مرتفع
..	73	100	59.1	دخل متوسط
..	62	103	51.9	دخل منخفض
..	68	102	55.2	العالم

ملاحظة: بالنظر إلى محدودية البيانات، وجب الحذر عند مقارنة إحصاءات العمل على امتداد الفترات الزمنية المختلفة وبين البلدان. لتفاصيل البيانات، انظر منظمة العمل الدولية 2002a، 2002b و2003b. قد لا يصل مجموع النسب المئوية من العمالة بحسب النشاط الاقتصادي إلى 100 بسبب تدوير الأرقام أو إغفال النشاطات غير المصنفة.

أ - تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.

المصدر: الأعمدة 1-3: جرى احتسابها على أساس البيانات المتوفرة لدة منظمة العمل الدولية 2002a عن السكان الناشطين اقتصادياً؛ الأعمدة 4-9: منظمة العمل الدولية 2002b؛ العمودان 10 و11: جرى احتسابها على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2003b عن أفراد الأسرة العاملين المساهمين في دخلها.

الوقت المخصص (%)		الوقت الذي تنفقه		مجموع وقت العمل		ععبء العمل		العام	
الوقت الذي ينفقه الذكور على	الأنشطة غير المرتبطة بالسوق	الوقت الذي تنفقه الإناث على	الأنشطة غير المرتبطة بالسوق	الأنشطة غير المرتبطة بالسوق	الأنشطة المرتبطة بالسوق	نسبة وقت العمل للإناث	مجموع وقت العمل (عدد الدقائق في اليوم) الذكور		
23	77	76	24	51	49	112	356	399	1983
14	86	65	35	40	60	109	366	398	1992
21	79	59	41	54	46	103	572	590	1986
33	67	75	25	42	58	105	554	579	1978
13	87	70	30	41	59	106	416	440	1983
21	79	69	31	46	54	107	453	481	-
30	70	65	35	48	52	110	496	545	1990
16	84	63	37	41	59	117	579	678	1977
24	76	58	42	44	56	135	500	676	1988
33	67	54	46	44	56	117	547	641	1978
34	66	48	52	41	59	118	586	692	1978
35	65	52	48	44	56	122	534	649	1978
30	70	63	37	48	52	112	520	583	1978
16	84	71	29	27	73	121	452	546	1977-75
24	76	62	38	41	59	120	515	617	-
8	92	65	35	39	61	117	391	457	2000
25	75	51	49	39	61	109	501	545	2000
30	70	65	35	49	51	122	273	332	2000
21	79	60	40	42	58	116	388	445	-
38	62	70	30	54	46	104	418	435	1997
29	71	69	31	51	49	111	393	438	1992
35	65	59	41	47	53	98	429	420	1998
21	79	42	58	32	68	98	458	449	1987
36	64	61	39	49	51	105	410	430	1988-87
40	60	67	33	54	46	108	363	391	1999
39	61	70	30	56	44	100	441	440	1992-91
40	60	59	41	49	51	97	445	432	1999
26	74	71	29	49	51	99	377	375	1992-91
23	77	78	22	55	45	128	367	470	1989-88
7	93	57	43	34	66	108	363	393	1996
12	88	55	45	36	64	116	373	431	1999
42	58	65	35	54	46	111	481	535	1996
31	69	73	27	52	48	98	315	308	1995
40	60	68	32	54	46	101	417	420	1999
36	64	62	38	50	50	108	412	445	1991-90
32	68	63	37	49	51	100	411	413	1985
37	63	63	37	50	50	106	428	453	1985
31	69	64	37	48	52	105	403	423	-

ملاحظة: تمثل البيانات تقديرات مستمدة من الدراسات الاستطلاعية عن استخدام الوقت، المتوفرة للنشر في الوقت المحدد. وتعتمد بلدان أخرى إلى جمع البيانات عن استخدام الوقت بما فيها بنن وتشاد وكوبا والجمهورية الدومينيكية والإكوادور وغواتيمالا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي والمكسيك والمغرب ونيبال ونيكاراغوا ونيجيريا وعمان والبلين وتايلاند وفيت نام. تشير أنشطة السوق إلى أنشطة الإنتاج القائمة على متطلبات السوق كما يرد تحديدها في نظام الأمم المتحدة المنقح للحسابات القطرية؛ لا تتماثل الدراسات الاستطلاعية التي أجريت قبل 1993 تماثلاً تاماً مع تلك التي أجريت في السنوات الأخيرة.

a - يشير إلى المعدل غير المرجح للبلدان أو المناطق المشار إليها أعلاه. b - تم تصنيف الأنشطة المرتبطة بالسوق استناداً إلى أنظمة أخرى غير نظام الأمم المتحدة المنقح للحسابات القطرية للعام 1993، ولذا يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. c - ضمنت مجموعة البلدان المختارة إسرائيل ولاتفيا مع أنهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. d - Harvey 1995 - e يشير إلى المعدل غير المرجح للبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المصدر: لمناطق الريف والحضر في البلدان النامية، 1995 Goldschmidt-Clermont and Pagnossin Aligisakis و Harvey 1995؛ للدراسات الوطنية في البلدان النامية، الأمم المتحدة 2002a؛ للبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولاتفيا، Harvey 2001، ما لم يرد خلاف ذلك.

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ^أ		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ^ب 2000	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (E) أو عينت نائباً في البرلمان	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^ج التصويت		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مجلس أعيان أو مجلس شيوخ	مجلس عموم أو مجلس واحد			الترشح للانتخابات		
تنمية بشرية مرتفعة						
-	36.4	42.1	1911 A	1913 , 1907	1913 , 1907	1 النرويج
-	34.9	33.3	1922 E	1915	1915	2 آيسلندا
-	45.3	55.0	1921 E	1921 , 1907	1921 , 1861	3 السويد
28.9	25.3	19.5	1943 E	1962 , 1902	1962 , 1902	4 أستراليا
26.7	36.7	31.0	1918 E	1917	1919	5 هولندا
28.2	23.3	18.5	1921 A	1948 , 1921	1948 , 1919	6 بلجيكا
13.0	14.3	31.8	1917 E	1788 ^د	1920 , 1960	7 الولايات المتحدة الأمريكية
32.4	20.6	24.3	1921 E	1960 , 1920	1950 , 1917	8 كندا
15.4	7.3	5.7	1946 E	1947 , 1945	1947 , 1945	9 اليابان
19.6	23.0	28.6	1971 E	1971	1971	10 سويسرا
-	38.0	45.0	1918 E	1915	1915	11 الدانمرك
16.7	13.3	18.8	1918 E	1928 , 1918	1928 , 1918	12 أيرلندا
16.4	17.9	33.3	1918 E	1928 , 1918	1928 , 1918	13 المملكة البريطانية المتحدة
-	36.5	44.4	1907 E	1906	1906	14 فنلندا
-	16.7	28.6	1919 E	1919	1919	15 لكسمبرغ
21.0	33.9	31.3	1919 E	1918	1918	16 النمسا
10.9	12.2	37.9	1945 E	1944	1944	17 فرنسا
24.6	32.2	35.7	1919 E	1918	1918	18 ألمانيا
24.3	28.3	17.6	1931 E	1931	1931	19 إسبانيا
-	29.2	44.0	1933 E	1919	1893	20 نيوزيلندا
8.1	11.5	17.6	1946 E	1945	1945	21 إيطاليا
-	15.0	6.1	1949 E	1948	1948	22 إسرائيل
-	19.1	9.7	1934 E	1976 , 1931	1976 , 1931	23 البرتغال
-	8.7	7.1	1952 E	1952 , 1927	1952 , 1927	24 اليونان
-	10.7	..	1963 E	1960	1960	25 قبرص
..	26 هونغ كونغ ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
33.3	10.7	14.3	1966 A	1950	1950	27 بربادوس
-	11.8	5.7	1963 E	1947	1947	28 سنغافورة
-	12.2	15.0	1992 E ^{هـ}	1945	1945	29 سلوفينيا
-	5.9	6.5	1948 E	1948	1948	30 جمهورية كوريا
- ^ف	- ^ف	0.0	- ^ف	- ^ف	- ^ف	31 بروني دار السلام
12.3	17.0	..	1992 E ^{هـ}	1920	1920	32 الجمهورية التشيكية
-	9.2	5.3	1966 E	1947	1947	33 مالطة
33.3	30.7	7.3	1951 E	1947	1947	34 الأرجنتين
23.0	20.2	18.7	1919 E	1918	1918	35 بولندا
-	29.4	23.1	1976 E+A	1948	1948	36 سيشيل
12.5	0.0	..	-	1973	1973	37 البحرين
-	9.8	35.9	1920 E	1918	1918	38 هنغاريا
-	19.3	19.0	1992 E ^{هـ}	1920	1920	39 سلوفاكيا
9.7	12.1	..	1942 E	1932	1932	40 أوروغواي
-	17.8	14.3	1919 E	1918	1918	41 إستونيا
-	35.1	28.6	1953 E	1949	1949	42 كوستاريكا
4.1	12.5	25.6	1951 E	1949 , 193§	1949 , 1931	43 شيلي
- ^ف	- ^ف	0.0	- ^ف	- ^ف	- ^ف	44 قطر
-	10.6	18.9	1920 A	1921	1921	45 ليتوانيا
-	0.0	0.0	- ^ف	- ^ف	- ^ف	46 الكويت
6.2	20.5	16.2	1992 E ^{هـ}	1945	1945	47 كرواتيا
-	0.0	..	- ^ف	- ^ف	- ^ف	48 الإمارات العربية المتحدة
..	20.0	16.7	1977 A	1964 , 1961	1964 , 1961	49 جزر البهاما
-	21.0	6.7	..	1918	1918	50 لاتفيا

27 المشاركة السياسية للنساء

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ¹		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ² 2000	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (E) أو عيّنت (A) نائباً في البرلمان	العام الذي منحت فيه المرأة حقّ		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مجلس أعيان أو مجلس شيوخ	مجلس عموم أو مجلس واحد			التصويت	الترشح للانتخابات	
-	13.3	0.0	1984 E	1951	1951	51 سانت كيتس ونيفيس
-	36.0	10.7	1940 E	1934	1934	52 كوبا
31.1	10.3	25.7	1990 E*	1919	1919	53 بيلاروس
32.3	19.4	8.7	1962 E+A	1946	1946	54 ترينيداد وتوباغو
15.6	16.0	11.1	1952 A	1953	1947	55 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة						
11.8	5.3	0.0	1984 A	1951	1951	56 أنتيغوا وبربودا
-	26.3	18.8	1945 E	1944	1937	57 بلغاريا
26.1	10.4	..	1959 E	1957	1957	58 ماليزيا
-	9.9	20.0	1946 E	1946, 1941	1946, 1941	59 بنما
-	18.3	10.9	1990 E*	1946	1946	60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
-	..	12.5	..	1964	1964	61 الجماهيرية العربية الليبية
-	5.7	9.1	1976 E	1956	1956	62 موريشيوس
3.4	7.6	..	1993 E*	1918	1918	63 الاتحاد الروسي
8.8	12.0	47.4	1954 A	1954	1954	64 كولومبيا
12.3	8.6	0.0	1933 E	1934	1934	65 البرازيل
0.0	16.7	66 البوسنة والهرسك
..	6.9	11.1	1984 E+A	1954	1954	67 بليز
-	18.8	0.0	1980 E	1951	1951	68 دومينيكا
-	9.7	0.0	1948 E	1946	1946	69 فنزويلا
-	6.1	7.7	1976 A	1990	1990	70 ساموا (الغربية)
36.4	11.1	18.2	1979 A	1924	1924	71 سانت لوسيا
7.9	10.7	20.0	1946 E	1946, 1929	1946, 1929	72 رومانيا
-	-	..	-	-	-	73 المملكة العربية السعودية
10.5	9.2	5.7	1948 A	1932	1932	74 تايلاند
-	5.3	..	1990 E*	1919	1919	75 أوكرانيا
5.1	10.4	17.5	1990 E*	1993, 1924	1993, 1924	76 كازاخستان
-	17.6	..	1975 E	1948	1948	77 سورينام
19.0	11.7	12.5	1944 E	1944	1944	78 جامايكا
-	-	..	-	-	-	79 عمان
-	22.7	0.0	1979 E	1951	1951	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين
..	5.7	20.7	1970 A	1963	1963	81 فيجي
-	18.3	16.2	1956 E	1955	1955	82 بيرو
-	2.3	0.0	1991 A	1952	1952	83 لبنان
17.8	2.5	..	1963 E	1961	1961	84 باراغوي
12.5	17.8	..	1941 E	1937	1937	85 الفلبين
-	6.0	..	1979 E	1932	1932	86 ملديف
-	26.0	..	1990 E*	1927	1927	87 تركمانستان
-	7.2	9.7	1992 E*	1921, 1918	1921, 1918	88 جورجيا
-	10.5	2.6	1990 E*	1921	1921	89 أذربيجان
7.5	1.3	0.0	1989 A	1974	1974	90 الأردن
-	11.5	10.0	1959 E	1959, 1957	1959, 1957	91 تونس
-	20.0	..	1968 E	1945	1953	92 غيانا
7.7	26.7	25.0	1976 E+A	1951	1951	93 غرينادا
6.3	17.3	..	1942 E	1942	1942	94 الجمهورية الدومينيكية
-	5.7	15.0	1945 E	1920	1920	95 ألبانيا
-	4.4	0.0	1935 A	1934	1930	96 تركيا
-	16.0	20.0	1956 E	1967, 1929	1967, 1929	97 إكوادور
-	98 الأراضي الفلسطينية المحتلة
-	4.4	..	1947 E	1931	1931	99 سري لانكا
-	3.1	..	1990 E*	1921	1921	100 أرمينيا

27 المشاركة السياسية للنساء

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ^١		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ^٢ 2000	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة أو عينت (A) نائباً في البرلمان	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^٣ التصويت		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مجلس أعيان أو مجلس شيوخ	مجلس عموم أو مجلس واحد			التصويت	الترشح للانتخابات	
-	7.2	4.4	1990 E ^a	1938	1938	101 أوزبكستان
2.2	10.0	..	1990 E ^a	1918	1918	102 قبرغيزستان
-	11.1	35.0	1975 E	1975	1975	103 الرأس الأخضر
-	21.8	5.1	1954 E	1949	1949	104 الصين
-	9.5	15.4	1961 E	1961	1939	105 السلفادور
-	4.1	9.4	1963 E+A	1963	1963	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
5.6	6.2	0.0	1962 A	1962	1962	107 الجزائر
-	12.9	..	1990 E	1993, 1978	1993, 1978	108 جمهورية مولدوفا
-	27.3	..	1976 E	1946	1946	109 فييت نام
-	10.4	11.1	1973 E	1953	1953, 1949	110 الجمهورية العربية السورية
31.5 ^g	29.8	38.1	1933 E	1994, 1930	1994, 1930	111 جنوب إفريقيا
-	8.0	5.9	1950 A	1945	1945	112 إندونيسيا
11.8	12.7	..	1990 E ^a	1924	1924	113 طاجيكستان
14.8	18.5	..	1966 E	1952, 1938	1952, 1938	114 بوليفيا
-	5.5	33.3	1957 ^h	1955	1955	115 هندوراس
-	5.0	..	1968 E	1963	1963	116 غينيا الاستوائية
-	10.5	10.0	1951 E	1924	1924	117 منغوليا
..	9.2	12.1	1961 E	1956	1956	118 غابون
-	8.8	7.1	1956 E	1946	1946	119 غواتيمالا
-	2.4	6.1	1957 E	1956	1956	120 مصر
-	20.7	23.1	1972 E	1955	1955	121 نيكاراغوا
-	9.1	..	1975 E	1975	1975	122 سان تومي وبرينسيبي
-	0.0	..	1993 E	1974	1974	123 جزر سليمان
7.7	26.4	16.3	1989 E	1989	1989	124 ناميبيا
-	17.0	26.7	1979 E	1965	1965	125 بوتسوانا
0.4	10.8	4.9	1993 E	1963	1963	126 المغرب
10.3	8.8	10.1	1952 E	1950	1950	127 الهند
-	1.9	..	1987 E	1980, 1975	1980, 1975	128 فانواتو
-	9.0	8.6	1960 A ^h	1954	1954	129 غانا
13.1	7.4	7.1	1958 E	1955	1955	130 كمبوديا
- ⁱ	- ⁱ	..	1947 E	1946	1935	131 ميانمار
-	0.9	0.0	1977 E	1963	1964	132 بابوا غينيا الجديدة
13.3	3.1	12.5	1972 E+A	1968	1968	133 سوازيلندا
- ^j	- ^j	..	1993 E	1956	1956	134 جزر القمر
-	22.9	10.2	1958 E	1958	1958	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
-	9.3	..	1975 E	1953	1953	136 بوتان
36.4	11.7	..	1965 A	1965	1965	137 ليسوتو
-	9.7	5.1	1964 E	1964	1964	138 السودان
-	2.0	9.5	1973 E	1972	1972	139 بنغلاديش
15.0	9.3	..	1963 E	1963	1963	140 الكونغو
-	7.4	7.4	1961 E	1945	1945	141 توغو
تنمية بشرية منخفضة						
-	8.9	5.8	1960 E	1946	1946	142 الكاميرون
..	5.9	14.8	1952 A	1951	1951	143 نيبال
17.0	21.6	..	1973 E	1947	1947	144 باكستان
-	10.0	36.0	1980 E+A	1978	1957	145 زمبابوي
-	7.1	1.4	1969 E+A	1963, 1919	1963, 1919	146 كينيا
-	24.7	27.1	1962 A	1962	1962	147 أوغندا
-	0.7	..	1990 E ^h	1967 ^k	1967 ^k	148 اليمن
11.1	3.8	12.5	1965 E	1959	1959	149 مدغشقر
25.9	3.6	18.2	1961 E	1950	1950	150 هايتي
-	13.2	30.8	1982 E	1960	1960	151 غامبيا

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ¹		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ² 2000	العام الذي انتخبت (E) فيه أول امرأة أو عينت (A) نائباً في البرلمان	العام الذي منحت فيه المرأة حق ³		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
مجلس أعيان أو مجلس شيوخ	مجلس عموم أو مجلس واحد			التصويت	الترشح للانتخابات	
2.8	3.4	22.6	..	1958	1958	152 نيجيريا
-	10.8	5.0	2003 E	1986	1946	153 جيبوتي
..	..	13.6	1975 E	1961	1961	154 موريتانيا
-	22.0	11.8	1994 E	1955	1955	155 إريتريا
-	19.2	15.6	1963 E	1945	1945	156 السنغال
-	19.3	11.1	1963 E	1958	1958	157 غينيا
-	25.7	13.0	1965 ^b	1961	1961	158 رواندا
..	6.0	10.5	1979 E	1956	1956	159 بنين
-	22.3	1959	1959	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
-	8.5	9.1	1965 E	1952	1952	161 ساحل العاج
-	9.3	11.8	1964 E	1961	1961	162 ملاوي
-	12.0	6.2	1964 E+A	1962	1962	163 زامبيا
-	15.5	14.7	1980 E	1975	1975	164 أنغولا
-	5.8	..	1962 E	1958	1958	165 تشاد
-	7.8	8.3	1972 A	1977	1977	166 غينيا - بيساو
-	1970 E	1970	1967	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	7.3	..	1987 E	1986	1986	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
8.3	7.7	22.2	1957 E	1955	1955	169 إثيوبيا
-	30.0	..	1977 E	1975	1975	170 موزامبيق
18.9	18.4	4.5	1982 E	1961	1961	171 بوروندي
-	10.2	33.3	1964 E	1956	1956	172 مالي
-	11.7	8.6	1978 E	1958	1958	173 بوركينافاسو
-	1.2	10.0	1989 E	1948	1948	174 النيجر
-	14.5	8.1	..	1961	1961	175 سيراليون

a - تشير البيانات إلى العام الذي اعترف فيه دولياً بحق المرأة في التصويت أو الترشح للانتخابات. حيث يورد الجدول عامين، يشير العام الأول إلى الاعتراف الجزئي بحق المرأة في التصويت أو الترشح للانتخابات. b - قدمت الدول البيانات، كل بناء على مفهومها للسلطة التنفيذية. من هذا المنظور، قد تشمل البيانات النساء اللواتي يشغلن منصب وزير أو نائب وزير والنساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية أخرى بما فيها منصب مساعد وزير في البرلمان. c - هذه البيانات هي اعتباراً من 1 مارس/آذار 2003. جرى احتساب النسبة المئوية بالاستناد إلى عدد مجموع المقاعد المشغولة في يومنا الحالي في البرلمان. d - لا تتوفر معلومات عن العام الذي منحت فيه المرأة حق الترشح للانتخابات علماً بأن الدستور لا يأتي على ذكر الجنس في ما يتعلق بالحق هذا. e - تشير إلى العام الذي انتخب فيه نواب من النساء في النظام البرلماني الحالي. f - لم تمنح المرأة بعد حق التصويت. لم يكن لبروني دار السلام وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية مجالس نيابية مطلقاً. g - لا يشمل توزيع المقاعد النيابية المندوبين الستة والثلاثين الذين يعينون مداورة بحسب المقتضى، وقد جرى بالتالي احتساب النسبة المئوية على أساس المقاعد النيابية الأربعة والخمسين الدائمة. h - لا تتوفر معلومات أو إثباتات في هذا الشأن. i - لم يجر استدعاء المجلس النيابي المنتخب عام 1990 للانعقاد ولم يسمح له بالانعقاد، إذ اعتقل العديد من أعضائه أو تم نفيهم خارج البلاد. j - جرى حل المجلس النيابي أو تعليق أعماله إلى أجل غير مسمى. k - تشير إلى جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية السابقة.

المصدر: الأعمدة 1، 2 و3: الاتحاد البرلماني الدولي 1995 و2003a؛ العمود 4: الاتحاد البرلماني الدولي 2001؛ العمودان 5 و6: الاتحاد البرلماني الدولي 2003b.

28 حالة الوثائق الرسمية
الدولية الرئيسية
عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أنشكال التمييز العنصري 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
تنمية بشرية مرتفعة						
1 النرويج	●	●	●	●	●	●
2 آيسلاندا	●	●	●	●	●	●
3 السويد	●	●	●	●	●	●
4 أستراليا	●	●	●	●	●	●
5 هولندا	●	●	●	●	●	●
6 بلجيكا	●	●	●	●	●	●
7 الولايات المتحدة الأمريكية	●	●	●	●	●	●
8 كندا	●	●	●	●	●	●
9 اليابان	●	●	●	●	●	●
10 سويسرا	●	●	●	●	●	●
11 الدانمرك	●	●	●	●	●	●
12 أيرلندا	●	●	●	●	●	●
13 المملكة البريطانية المتحدة	●	●	●	●	●	●
14 فنلندا	●	●	●	●	●	●
15 لكسمبرغ	●	●	●	●	●	●
16 النمسا	●	●	●	●	●	●
17 فرنسا	●	●	●	●	●	●
18 ألمانيا	●	●	●	●	●	●
19 إسبانيا	●	●	●	●	●	●
20 نيوزيلندا	●	●	●	●	●	●
21 إيطاليا	●	●	●	●	●	●
22 إسرائيل	●	●	●	●	●	●
23 البرتغال	●	●	●	●	●	●
24 اليونان	●	●	●	●	●	●
25 قبرص	●	●	●	●	●	●
26 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	●	●	●	●	●	●
27 بربادوس	●	●	●	●	●	●
28 سنغافورة	●	●	●	●	●	●
29 سلوفينيا	●	●	●	●	●	●
30 جمهورية كوريا	●	●	●	●	●	●
31 بروني دار السلام	●	●	●	●	●	●
32 الجمهورية التشيكية	●	●	●	●	●	●
33 مالطة	●	●	●	●	●	●
34 الأرجنتين	●	●	●	●	●	●
35 بولندا	●	●	●	●	●	●
36 سيشيل	●	●	●	●	●	●
37 البحرين	●	●	●	●	●	●
38 هنغاريا	●	●	●	●	●	●
39 سلوفاكيا	●	●	●	●	●	●
40 أوروغواي	●	●	●	●	●	●
41 إستونيا	●	●	●	●	●	●
42 كوستاريكا	●	●	●	●	●	●
43 شيلي	●	●	●	●	●	●
44 قطر	●	●	●	●	●	●
45 ليتوانيا	●	●	●	●	●	●
46 الكويت	●	●	●	●	●	●
47 كرواتيا	●	●	●	●	●	●
48 الإمارات العربية المتحدة	●	●	●	●	●	●
49 جزر البهاما	●	●	●	●	●	●
50 لاتفيا	●	●	●	●	●	●
51 سانت كيتس ونيفيس	●	●	●	●	●	●

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقيات الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقيات إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة	اتفاقيات مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية	اتفاقيات حقوق الطفل
	1965	1966	1966	1979	1984	1989
52	●			●	●	●
53	●			●	●	●
54	●		●	●		●
55	●		●	●	●	●
تنمية بشرية متوسطة						
56	●			●	●	●
57	●		●	●	●	●
58		●		●	●	●
59	●		●	●	●	●
60	●		●	●	●	●
61	●		●	●	●	●
62	●		●	●	●	●
63	●		●	●	●	●
64	●		●	●	●	●
65	●		●	●	●	●
66	●		●	●	●	●
67	●		●	●	●	●
68		●	●	●	●	●
69	●		●	●	●	●
70	●		●	●	●	●
71	●		●	●	●	●
72	●		●	●	●	●
73	●		●	●	●	●
74	●		●	●	●	●
75	●		●	●	●	●
76	●		●	●	●	●
77	●		●	●	●	●
78	●		●	●	●	●
79	●		●	●	●	●
80	●		●	●	●	●
81	●		●	●	●	●
82	●		●	●	●	●
83	●		●	●	●	●
84	●		●	●	●	●
85	●		●	●	●	●
86	●		●	●	●	●
87	●		●	●	●	●
88	●		●	●	●	●
89	●		●	●	●	●
90	●		●	●	●	●
91	●		●	●	●	●
92	●		●	●	●	●
93	●		●	●	●	●
94	●		●	●	●	●
95	●		●	●	●	●
96	●	●	●	●	●	●
97	●	●	●	●	●	●
99	●	●	●	●	●	●
100	●	●	●	●	●	●
101	●	●	●	●	●	●

28 حالة الوثائق الرسمية

الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
102	●	●	●	●	●	●
103	●	●	●	●	●	●
104	●	●	●	●	●	●
105	●	●	●	●	●	●
106	●	●	●	●	●	●
107	●	●	●	●	●	●
108	●	●	●	●	●	●
109	●	●	●	●	●	●
110	●	●	●	●	●	●
111	●	●	●	●	●	●
112	●	●	●	●	●	●
113	●	●	●	●	●	●
114	●	●	●	●	●	●
115	●	●	●	●	●	●
116	●	●	●	●	●	●
117	●	●	●	●	●	●
118	●	●	●	●	●	●
119	●	●	●	●	●	●
120	●	●	●	●	●	●
121	●	●	●	●	●	●
122	●	●	●	●	●	●
123	●	●	●	●	●	●
124	●	●	●	●	●	●
125	●	●	●	●	●	●
126	●	●	●	●	●	●
127	●	●	●	●	●	●
128	●	●	●	●	●	●
129	●	●	●	●	●	●
130	●	●	●	●	●	●
131	●	●	●	●	●	●
132	●	●	●	●	●	●
133	●	●	●	●	●	●
134	●	●	●	●	●	●
135	●	●	●	●	●	●
136	●	●	●	●	●	●
137	●	●	●	●	●	●
138	●	●	●	●	●	●
139	●	●	●	●	●	●
140	●	●	●	●	●	●
141	●	●	●	●	●	●
تنمية بشرية منخفضة						
142	●	●	●	●	●	●
143	●	●	●	●	●	●
144	●	●	●	●	●	●
145	●	●	●	●	●	●
146	●	●	●	●	●	●
147	●	●	●	●	●	●
148	●	●	●	●	●	●
149	●	●	●	●	●	●
150	●	●	●	●	●	●
151	●	●	●	●	●	●

اتفاقيات حقوق الطفل 1989	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
●	●	●	●	●	●	152 نيجيريا
●	●	●	●	●	●	153 جيبوتي
●	●	●	●	●	●	154 موريتانيا
●	●	●	●	●	●	155 إريتريا
●	●	●	●	●	●	156 السنغال
●	●	●	●	●	●	157 غينيا
●	●	●	●	●	●	158 رواندا
●	●	●	●	●	●	159 بنين
●	●	●	●	●	●	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
●	●	●	●	●	●	161 ساحل العاج
●	●	●	●	●	●	162 ملاوي
●	●	●	●	●	●	163 زامبيا
●	●	●	●	●	●	164 أنغولا
●	●	●	●	●	●	165 تشاد
●	●	●	●	●	●	166 غينيا - بيساو
●	●	●	●	●	●	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	168 جمهورية أفريقيا الوسطى
●	●	●	●	●	●	169 إثيوبيا
●	●	●	●	●	●	170 موزامبيق
●	●	●	●	●	●	171 بوروندي
●	●	●	●	●	●	172 مالي
●	●	●	●	●	●	173 بوركينا فاسو
●	●	●	●	●	●	174 النيجر
●	●	●	●	●	●	175 سيراليون
دول أخرى ^٥						
●	●	●	●	●	●	أفغانستان
●	●	●	●	●	●	أندورا
●	●	●	●	●	●	جزر كوك
●	●	●	●	●	●	هولي سي
●	●	●	●	●	●	العراق
●	●	●	●	●	●	كيريباتي
●	●	●	●	●	●	جمهورية كوريا الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	ليبيريا
●	●	●	●	●	●	ليشتنشتاين
●	●	●	●	●	●	جزر مارشل
●	●	●	●	●	●	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
●	●	●	●	●	●	موناكو
●	●	●	●	●	●	نورو
●	●	●	●	●	●	نيو
●	●	●	●	●	●	بالو
●	●	●	●	●	●	سان مارينو
●	●	●	●	●	●	صربيا ومونتينيغرو
●	●	●	●	●	●	الصومال
●	●	●	●	●	●	تونغا
●	●	●	●	●	●	توفالو
191	132	170	146	149	167	مجموع الدول الأطراف ^٦
2	12	3	7	8	8	توافق لم تلها مشاركة حتى الآن

● التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إلى الاتفاقية أو انتقال الاتفاقية بالتعاقب. ● توقيع لم يليه بعد تصديق على الاتفاقية.
ملاحظة: يشمل الجدول دولاً التي وقعت على واحدة على الأقل من الوثائق الست عن حقوق الإنسان. هذه المعلومات هي اعتباراً من 12 فبراير/ شباط 2003.
a - الدول غير المدرجة في دليل التنمية البشرية. b - تشمل الدول التي صدقت على الوثائق أو انضمت إليها أو ورثتها بالتعاقب.
المصدر: الأعمدة 1-6: الأمم المتحدة 2003b.

إلغاء تشغيل الأطفال		إلغاء التمييز في ما يتعلق بالاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والالزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية 182 ^ا	اتفاقية 138 ^ب	اتفاقية 111 ^ا	اتفاقية 100 ^ب	اتفاقية 105 ^ب	اتفاقية 29 ^ب	اتفاقية 98 ^ب	اتفاقية 87 ^ب	
تنمية بشرية مرتفعة								
●	●	●	●	●	●	●	●	1 النرويج
●	●	●	●	●	●	●	●	2 آيسلندا
●	●	●	●	●	●	●	●	3 السويد
●	●	●	●	●	●	●	●	4 أستراليا
●	●	●	●	●	●	●	●	5 هولندا
●	●	●	●	●	●	●	●	6 بلجيكا
●	●	●	●	●	●	●	●	7 الولايات المتحدة الأمريكية
●	●	●	●	●	●	●	●	8 كندا
●	●	●	●	●	●	●	●	9 اليابان
●	●	●	●	●	●	●	●	10 سويسرا
●	●	●	●	●	●	●	●	11 الدانمرك
●	●	●	●	●	●	●	●	12 أيرلندا
●	●	●	●	●	●	●	●	13 المملكة البريطانية المتحدة
●	●	●	●	●	●	●	●	14 فنلندا
●	●	●	●	●	●	●	●	15 لكسمبرغ
●	●	●	●	●	●	●	●	16 النمسا
●	●	●	●	●	●	●	●	17 فرنسا
●	●	●	●	●	●	●	●	18 ألمانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	19 إسبانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	20 نيوزيلندا
●	●	●	●	●	●	●	●	21 إيطاليا
●	●	●	●	●	●	●	●	22 إسرائيل
●	●	●	●	●	●	●	●	23 البرتغال
●	●	●	●	●	●	●	●	24 اليونان
●	●	●	●	●	●	●	●	25 قبرص
●	●	●	●	●	●	●	●	26 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
●	●	●	●	●	●	●	●	27 بربادوس
●	●	●	●	●	●	●	●	28 سنغافورة
●	●	●	●	●	●	●	●	29 سلوفينيا
●	●	●	●	●	●	●	●	30 جمهورية كوريا
●	●	●	●	●	●	●	●	31 بروني دار السلام
●	●	●	●	●	●	●	●	32 الجمهورية التشيكية
●	●	●	●	●	●	●	●	33 مالطة
●	●	●	●	●	●	●	●	34 الأرجنتين
●	●	●	●	●	●	●	●	35 بولندا
●	●	●	●	●	●	●	●	36 سيشيل
●	●	●	●	●	●	●	●	37 البحرين
●	●	●	●	●	●	●	●	38 هنغاريا
●	●	●	●	●	●	●	●	39 سلوفاكيا
●	●	●	●	●	●	●	●	40 أوروغواي
●	●	●	●	●	●	●	●	41 إستونيا
●	●	●	●	●	●	●	●	42 كوستاريكا
●	●	●	●	●	●	●	●	43 شيلي
●	●	●	●	●	●	●	●	44 قطر
●	●	●	●	●	●	●	●	45 ليتوانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	46 الكويت
●	●	●	●	●	●	●	●	47 كرواتيا
●	●	●	●	●	●	●	●	48 الإمارات العربية المتحدة
●	●	●	●	●	●	●	●	49 جزر البهاما
●	●	●	●	●	●	●	●	50 لاتفيا
●	●	●	●	●	●	●	●	51 سانت كيتس ونيفيس

إلغاء تشغيل الأطفال		إلغاء التمييز في ما يتعلق بالاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والالزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية 182 ^{هـ}	اتفاقية 138 ^و	اتفاقية 111 ^أ	اتفاقية 100 ^أ	اتفاقية 105 ^د	اتفاقية 29 ^ع	اتفاقية 98 ^ب	اتفاقية 87 ^أ	
●	●	●	●	●	●	●	●	كوبا 52
●	●	●	●	●	●	●	●	بيلاروس 53
●	●	●	●	●	●	●	●	ترينيداد وتوباغو 54
●	●	●	●	●	●	●	●	المكسيك 55
تنمية بشرية متوسطة								
●	●	●	●	●	●	●	●	أنتيغوا وبربودا 56
●	●	●	●	●	●	●	●	بلغاريا 57
●	●	●	●	●	●	●	●	ماليزيا 58
●	●	●	●	●	●	●	●	بنما 59
●	●	●	●	●	●	●	●	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة) 60
●	●	●	●	●	●	●	●	الجمهورية العربية الليبية 61
●	●	●	●	●	●	●	●	موريشيوس 62
●	●	●	●	●	●	●	●	الاتحاد الروسي 63
●	●	●	●	●	●	●	●	كولومبيا 64
●	●	●	●	●	●	●	●	البرازيل 65
●	●	●	●	●	●	●	●	البوسنة والهرسك 66
●	●	●	●	●	●	●	●	بلجيكا 67
●	●	●	●	●	●	●	●	دومينيكا 68
●	●	●	●	●	●	●	●	فنزويلا 69
●	●	●	●	●	●	●	●	ساموا (الغربية) 70
●	●	●	●	●	●	●	●	سانت لوسيا 71
●	●	●	●	●	●	●	●	رومانيا 72
●	●	●	●	●	●	●	●	المملكة العربية السعودية 73
●	●	●	●	●	●	●	●	تايلاند 74
●	●	●	●	●	●	●	●	أوكرانيا 75
●	●	●	●	●	●	●	●	كازاخستان 76
●	●	●	●	●	●	●	●	سورينام 77
●	●	●	●	●	●	●	●	جامايكا 78
●	●	●	●	●	●	●	●	عمان 79
●	●	●	●	●	●	●	●	سانت فنسنت وجزر غرينادين 80
●	●	●	●	●	●	●	●	فيجي 81
●	●	●	●	●	●	●	●	بيرو 82
●	●	●	●	●	●	●	●	لبنان 83
●	●	●	●	●	●	●	●	باراغوي 84
●	●	●	●	●	●	●	●	الفلبين 85
●	●	●	●	●	●	●	●	ملديف 86
●	●	●	●	●	●	●	●	تركمانستان 87
●	●	●	●	●	●	●	●	جورجيا 88
●	●	●	●	●	●	●	●	أذربيجان 89
●	●	●	●	●	●	●	●	الأردن 90
●	●	●	●	●	●	●	●	تونس 91
●	●	●	●	●	●	●	●	غيانا 92
●	●	●	●	●	●	●	●	غرينادا 93
●	●	●	●	●	●	●	●	الجمهورية الدومينيكية 94
●	●	●	●	●	●	●	●	ألبانيا 95
●	●	●	●	●	●	●	●	تركيا 96
●	●	●	●	●	●	●	●	إكوادور 97
●	●	●	●	●	●	●	●	سري لانكا 99
●	●	●	●	●	●	●	●	أرمينيا 100
●	●	●	●	●	●	●	●	أوزبكستان 101

29 حالة الاتفاقيات
عن الحقوق
العمالية الأساسية

إلغاء تشغيل الأطفال		إلغاء التمييز في ما يتعلق بالاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والالزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية 182 ^ا	اتفاقية 138 ^ب	اتفاقية 111 ^ا	اتفاقية 100 ^ع	اتفاقية 105 ^د	اتفاقية 29 ^ع	اتفاقية 98 ^د	اتفاقية 87 ^ب	
•	•	•	•	•	•	•	•	102 قبرغيزستان
•	•	•	•	•	•	•	•	103 الرأس الأخضر
•	•	•	•	•	•	•	•	104 الصين
•	•	•	•	•	•	•	•	105 السلفادور
•	•	•	•	•	•	•	•	106 إيران (جمهورية-الإسلامية)
•	•	•	•	•	•	•	•	107 الجزائر
•	•	•	•	•	•	•	•	108 جمهورية مولدوفا
•	•	•	•	•	•	•	•	109 فييت نام
•	•	•	•	•	•	•	•	110 الجمهورية العربية السورية
•	•	•	•	•	•	•	•	111 جنوب إفريقيا
•	•	•	•	•	•	•	•	112 إندونيسيا
•	•	•	•	•	•	•	•	113 طاجيكستان
•	•	•	•	•	•	•	•	114 بوليفيا
•	•	•	•	•	•	•	•	115 هندوراس
•	•	•	•	•	•	•	•	116 غينيا الاستوائية
•	•	•	•	•	•	•	•	117 منغوليا
•	•	•	•	•	•	•	•	118 غابون
•	•	•	•	•	•	•	•	119 غواتيمالا
•	•	•	•	•	•	•	•	120 مصر
•	•	•	•	•	•	•	•	121 نيكاراغوا
•	•	•	•	•	•	•	•	122 سان تومي وبرينسيبي
•	•	•	•	•	•	•	•	123 جزر سليمان
•	•	•	•	•	•	•	•	124 ناميبيا
•	•	•	•	•	•	•	•	125 بوتسوانا
•	•	•	•	•	•	•	•	126 المغرب
•	•	•	•	•	•	•	•	127 الهند
•	•	•	•	•	•	•	•	128 فانواتو
•	•	•	•	•	•	•	•	129 غانا
•	•	•	•	•	•	•	•	130 كمبوديا
•	•	•	•	•	•	•	•	131 ميانمار
•	•	•	•	•	•	•	•	132 بابوا غينيا الجديدة
•	•	•	•	•	•	•	•	133 سوازيلندا
•	•	•	•	•	•	•	•	134 جزر القمر
•	•	•	•	•	•	•	•	135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•	•	•	•	•	•	•	•	136 بوتان
•	•	•	•	•	•	•	•	137 ليسوتو
•	•	•	•	•	•	•	•	138 السودان
•	•	•	•	•	•	•	•	139 بنغلاديش
•	•	•	•	•	•	•	•	140 الكونغو
•	•	•	•	•	•	•	•	141 توغو
•	•	•	•	•	•	•	•	تنمية بشرية منخفضة
•	•	•	•	•	•	•	•	142 الكاميرون
•	•	•	•	•	•	•	•	143 نيبال
•	•	•	•	•	•	•	•	144 باكستان
•	•	•	•	•	•	•	•	145 زمبابوي
•	•	•	•	•	•	•	•	146 كينيا
•	•	•	•	•	•	•	•	147 أوغندا
•	•	•	•	•	•	•	•	148 اليمن
•	•	•	•	•	•	•	•	149 مدغشقر
•	•	•	•	•	•	•	•	150 هايتي
•	•	•	•	•	•	•	•	151 غامبيا

إلغاء تشغيل الأطفال		إلغاء التمييز في ما يتعلق بالاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والالزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية 182 ^h	اتفاقية 138 ^g	اتفاقية 111 ^f	اتفاقية 100 ^a	اتفاقية 105 ^d	اتفاقية 29 ^c	اتفاقية 98 ^e	اتفاقية 87 ^a	
●	●	●	●	●	●	●	●	152 نيجيريا
●	●	●	●	●	●	●	●	153 جيبوتي
●	●	●	●	●	●	●	●	154 موريتانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	155 إريتريا
●	●	●	●	●	●	●	●	156 السنغال
●	●	●	●	●	●	●	●	157 غينيا
●	●	●	●	●	●	●	●	158 رواندا
●	●	●	●	●	●	●	●	159 بنين
●	●	●	●	●	●	●	●	160 جمهورية تنزانيا المتحدة
●	●	●	●	●	●	●	●	161 ساحل العاج
●	●	●	●	●	●	●	●	162 ملاوي
●	●	●	●	●	●	●	●	163 زامبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	164 أنغولا
●	●	●	●	●	●	●	●	165 تشاد
●	●	●	●	●	●	●	●	166 غينيا - بيساو
●	●	●	●	●	●	●	●	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	●	●	168 جمهورية إفريقيا الوسطى
●	●	●	●	●	●	●	●	169 إثيوبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	170 موزامبيق
●	●	●	●	●	●	●	●	171 بوروندي
●	●	●	●	●	●	●	●	172 مالي
●	●	●	●	●	●	●	●	173 بوركينافاسو
●	●	●	●	●	●	●	●	174 النيجر
●	●	●	●	●	●	●	●	175 سيراليون
بلدان أخرى								
●	●	●	●	●	●	●	●	أفغانستان
●	●	●	●	●	●	●	●	العراق
●	●	●	●	●	●	●	●	كيريباتي
●	●	●	●	●	●	●	●	ليبيريا
●	●	●	●	●	●	●	●	سان مارينو
●	●	●	●	●	●	●	●	صربيا ومونتينيغرو
●	●	●	●	●	●	●	●	الصومال
131	121	157	160	157	161	152	141	مجموع البلدان المصدقة على الاتفاقيات

● التصديق على الاتفاقية ● فسخ المصادقة على الاتفاقية.

ملاحظة: يشمل الجدول دولاً التي صدقت على واحدة على الأقل من الاتفاقيات الثماني عن الحقوق العمالية الأساسية. هذه المعلومات هي اعتباراً من 12 فبراير/شباط 2003.

a - اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (1948). b - اتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (1949). c - اتفاقية العمل القسري (1930). d - اتفاقية إلغاء العمل القسري (1957). e - اتفاقية التساري في الأجور (1951). f - اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهن (1958). g - اتفاقية الحد الأدنى للسنة (1973). h - اتفاقية حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال (1999). i - الدول غير المدرجة في دليل التنمية البشرية.

المصدر: الأعمدة 1-8: منظمة العمل الدولية، 2003a.

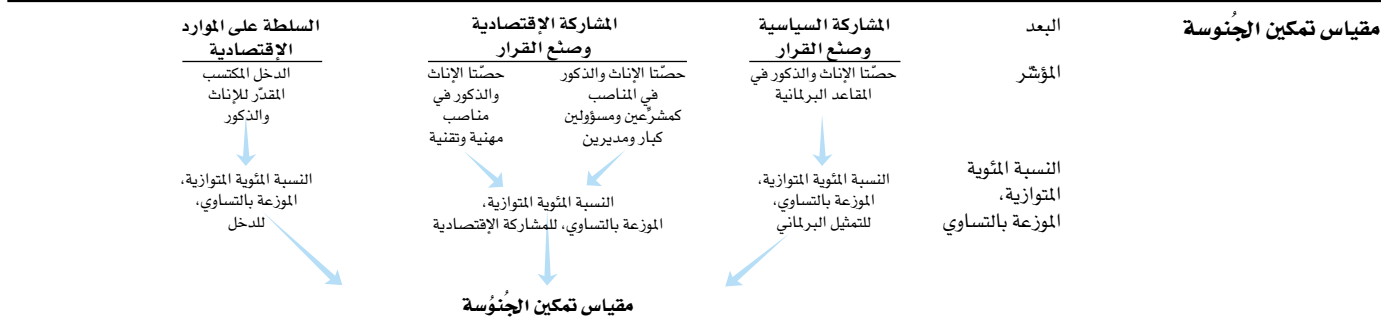
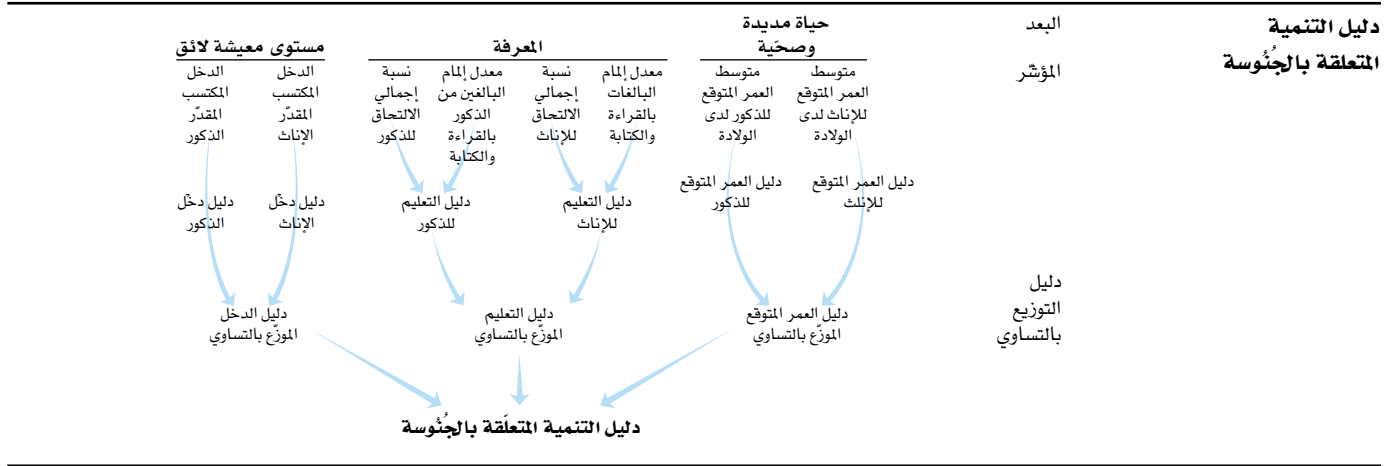
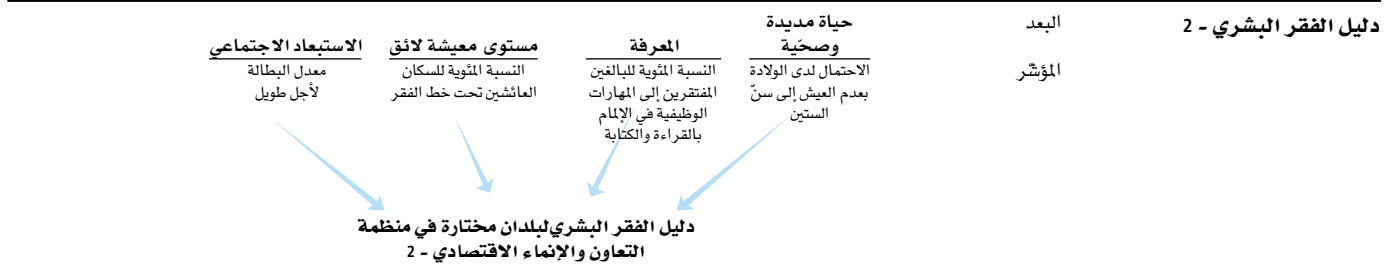
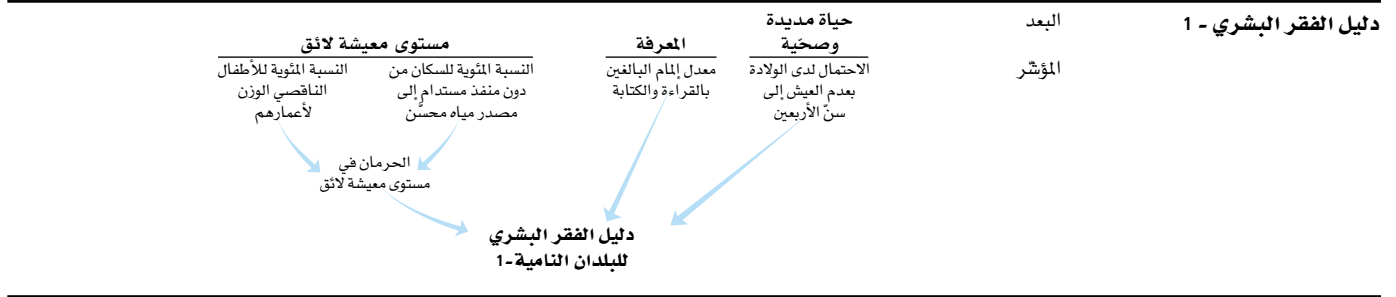
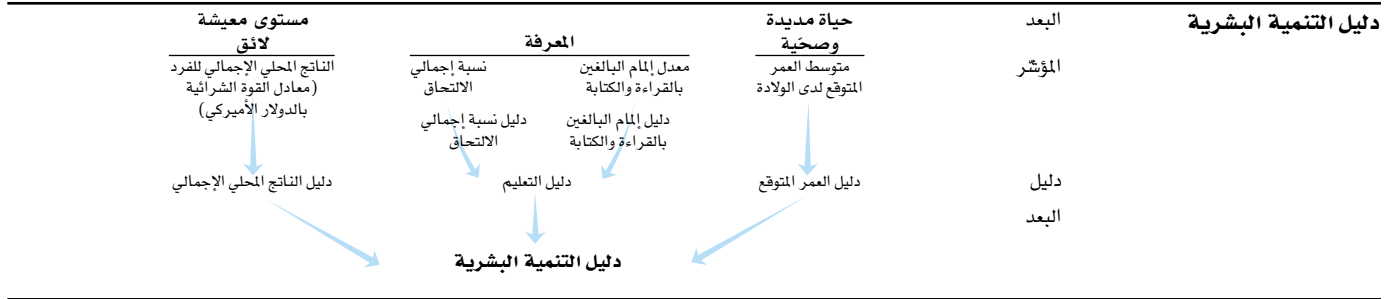
العناصر المكونة لدليل التنمية البشرية											
السكان	الأشخاص الناقصو الوصول إلى مصادر ماء محسنة (%)	الأشخاص البالغون الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية / الأيدز (% من عمر 15 إلى 49)	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف ولادة حية) 2001	معدل وفيات الأطفال (لكل ألف ولادة حية) 2001	معدل الخصوبة الإجمالي (لكل امرأة) 2005-2000	مجموع السكان (بالآلاف) 2001	مجموع نسب			متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2005-2000	
							إجمالي الناتج المحلي للفرد (بدولارات معادل القوة الشرائية) 2001	الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000 ^g	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 عاماً وما فوق)		معدل الإنفاق الإجمالي على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001-2000 ^g
13	70	..	257	165	6.8	22,083	..	30	36.0	43.1	أفغانستان
100	7	6	..	67	أندورا
85	27	<0.10	133	107	4.8	23,860	..	58	39.7	60.7	العراق
48	69	51	..	85	100.0	..	كيريباتي
100	34	..	55	42	2.0	22,409	100.0	63.1	جمهورية كوريا الديمقراطية
..	39	..	235	157	6.8	3,099	..	16	54.8	41.4	ليبيريا
..	11	10	..	33	100.0	..	ليختنشتاين
..	66	54	..	52	91.0	..	جزر مارشال
..	24	20	3.8	107	81.0	68.6	ميكرونيزيا (الولايات المتحدة)
100	5	4	..	34	موناكو
..	30	25	..	12	..	55	95.0	..	نورو
79	29	24	..	20	98.0	..	بالو
..	6	4	..	27	سان مارينو
98	..	0.19	19	17	1.7	10,545	..	52	98.0	73.2	صربيا ومونتينيغرو
..	71	1.00	225	133	7.3	9,088	..	7	24.0	47.9	الصومال
..	124	85	3.8	711	49.5	تيمور - ليشتي
100	20	17	3.7	102	..	81	99.0	68.6	تونغا
..	52	38	..	10	..	67	98.0	..	توفالو

ملاحظة: يورد هذا الجدول بيانات تتعلق بالبلدان المنتسبة إلى عضوية الأمم المتحدة وغير المدرجة في جداول المؤشرات الرئيسية.

a - تمثل البيانات تقديرات تتعلق بالفترة الزمنية المحددة. b - تشير البيانات إلى العام الدراسي 2001/2000. c - تشير البيانات إلى نهاية عام 2001. d - تشير البيانات إلى المتوسط للسنوات المحددة. المصدر: الأعمدة 1, 5 و6: الأمم المتحدة 2003d؛ العمود 2: معهد الإحصاء في اليونيسكو للأبحاث 2003a؛ العمود 3: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003b؛ العمود 4: البنك الدولي 2003c؛ العمودان 7 و8: اليونيسف 2003b؛ العمود 9: برنامج UNAIDS ومنظمة الصحة العالمية 2002؛ العمود 10: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة؛ العمود 11: الأمم المتحدة 2003a، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية.

الملاحظة التقنية الأولى
حساب أدلة التنمية البشرية

توفر الرسوم التخطيطية هنا عرضاً مجملاً واضحاً لكيفية إعداد الأدلة الخمسة للتنمية البشرية المستخدمة في تقرير التنمية البشرية، مبرزة تشابهاتها واختلافاتها على حدٍ سواء. ويعطي النصُّ في الصفحات التالية شرحاً مفصلاً.

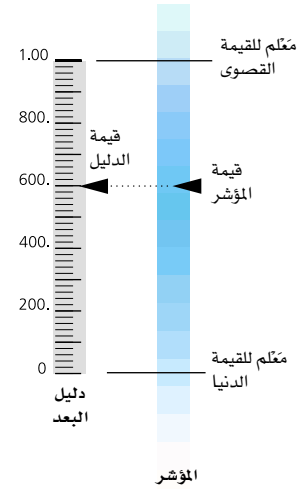


دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو قياسٌ موزجٌ للتنمية البشرية، يقيس معدل الانجازات في بلدٍ ما في ثلاثة أبعادٍ أساسيةٍ للتنمية:

- حياة مديدة وصحية، تُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة، كما تُقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ثلثي الأهمية) ومعدل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية (ثلث الأهمية).
- مستوى معيشة لائق، يُقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

قبل حساب دليل التنمية البشرية، يجب استحداث دليل لكلٍ من هذه الأبعاد. ولحساب دلائل هذه الأبعاد - دلائل العمر المتوقع، والتعليم، وإجمالي الناتج المحلي - اختيرت قيمٌ دنيا وقصوى (معالم أهداف) لكلٍ مؤشرٍ أساسي.



يُعبّر عن الأداء في كلِّ بُعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، عبر تطبيق المعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

عندئذ يُحسب دليل التنمية البشرية كمعدل بسيط لدلائل الأبعاد. ويشرح الجدول إلى اليسار طريقة حساب دليل التنمية البشرية في بلد يُتخذ كعينة.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة	القيمة القصوى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	100	0
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (%)	100	0
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	40000	100

حساب دليل التنمية البشرية

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية البشرية بياناتٍ عن ألبانيا.

1. حساب دليل العمر المتوقع

يقيس دليل العمر المتوقع الانجاز النسبي لبلدٍ ما في العمر المتوقع عند الولادة. ففي ألبانيا، التي بلغ فيها العمر المتوقع 73.4 عاماً سنة 2001، يكون دليل العمر المتوقع 0.807.

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{25 - 73.4}{25 - 85} = 0.807$$

2. حساب دليل التعليم

يقيس دليل التعليم الانجاز النسبي لبلدٍ ما في معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية. أولاً، يُحسب دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس؛ ثم يُجمع هذان الدليلان للتوصل إلى دليل التعليم. مع إعطاء ثلثي الأهمية لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس. ففي ألبانيا، التي بلغ فيها معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة 85.3% عام 2000 وإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس 69% عام 1999، يبلغ دليل التعليم 0.798.

$$\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة} = \frac{0 - 85.3}{0 - 100} = 0.853$$

$$\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق} = \frac{0 - 69}{0 - 100} = 0.690$$

دليل التعليم = $\frac{3}{2}$ (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + $\frac{1}{3}$ (دليل إجمالي نسب الالتحاق)

$$0.798 = (0.690) \frac{3}{1} + (0.853) \frac{3}{2}$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي

يُحسب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستعمال ناتج محلي إجمالي مُعدّل للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). في دليل التنمية البشرية، يُستعمل الدخل كبديل عن كلِّ أبعاد التنمية البشرية غير المدرجة في إطار الحياة المديدة والصحية والمعرفة. يُعدّل الدخل، لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً غير محدود. وبناءً عليه يُستعمل لوغاريتم الدخل. في ألبانيا، التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 3680 دولاراً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) عام 2000، يبلغ دليل الناتج المحلي الإجمالي 0.602.

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\log(100) - \log(3680)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.602$$

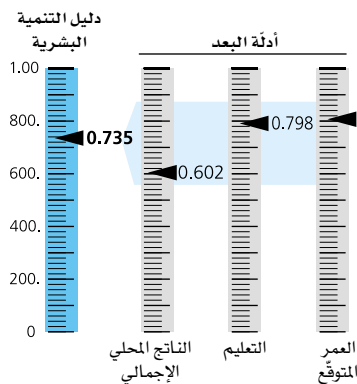
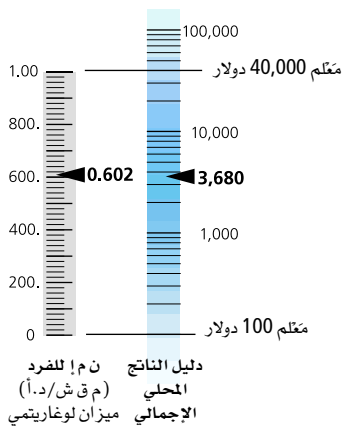
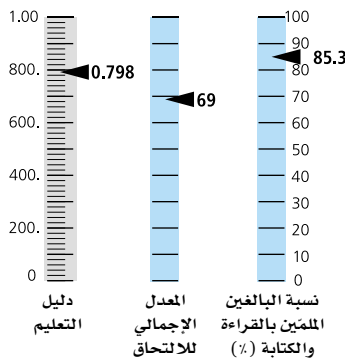
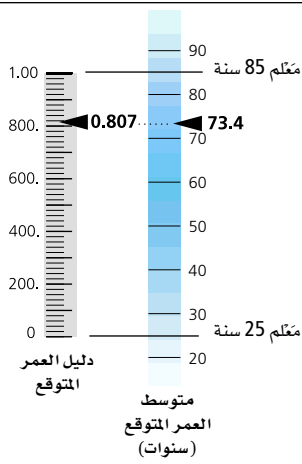
4. حساب دليل التنمية البشرية

بعد حساب أدلة الأبعاد، يُحدّد دليل التنمية البشرية مباشرة. إنه معدل بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

$$\begin{aligned} \text{دليل التنمية البشرية} &= \frac{3}{1} (\text{دليل العمر المتوقع}) + \frac{3}{1} (\text{دليل التعليم}) \\ &+ \frac{3}{1} (\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي}) \\ &= \frac{3}{1} (0.602) + \frac{3}{1} (0.798) + \frac{3}{1} (0.807) \\ &= 0.735 \end{aligned}$$

الناتج المحلي الإجمالي = م! م

معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي = م ق ش/د.أ.



دليل الفقر البشري في البلدان النامية (دليل

الفقر البشري-1)

بينما يقيس دليل التنمية البشرية معدل الانجازات، يقيس دليل الفقر البشري - 1 نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية المندرجة في إطار دليل التنمية البشرية.

- حياة مديدة وصحية - مواجهة خطر الموت في سن مبكرة نسبياً، كما تُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين.
- المعرفة - الإقصاء من عالم القراءة والاتصالات، كما تُقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
- مستوى معيشة لائق - عدم النفاذ إلى التمويلات الاقتصادية الإجمالية، كما يُقاس بنسبة السكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن.

إن حساب دليل الفقر البشري - 1 مباشر أكثر مما هو حساب دليل التنمية البشرية. فالمؤشرات المستعملة لقياس نسب الحرمان عُدلت طبيعياً بين صفر ومئة (لأنه يُعبّر عنها بالنسب المئوية)؛ وبالتالي فليس ثمة داع لاستحداث أدلة أبعاد كما في حالة دليل التنمية البشرية.

في الأصل، اشتمل أيضاً مقياس الحرمان في مستوى معيشة لائق على مؤشر لفرصة الحصول على خدمات صحية. لكن في تقرير هذا العام، ونظراً لنقص البيانات الموثوقة حول الخدمات الصحية في الأعوام الأخيرة، يُقاس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمؤشرين بدلاً من ثلاثة - النسبة المئوية للسكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن، والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن. يُستعمل معدل غير مرجح للمؤشرين لحساب دليل الفقر البشري.

دليل الفقر البشري في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دليل الفقر البشري-2)

يقيس دليل الفقر البشري - 2 نسب الحرمان في الأبعاد عينها الواردة في دليل الفقر البشري-1 كما يقيس الإقصاء الاجتماعي. بناءً عليه، يعكس نسب الحرمان في أربعة أبعاد:

- حياة مديدة وصحية - مواجهة خطر الموت في سن مبكرة نسبياً، وتُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين.

• المعرفة - الإقصاء من عالم القراءة والاتصالات، وتُقاس بالنسبة المئوية للبالغين (بين 16 و65 عاماً) المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة.

• مستوى معيشة لائق - يُقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من دخل الأسر المعيشية الجاهز للإنفاق).

• الإقصاء الاجتماعي - يُقاس بنسبة البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر).

حساب دليل الفقر البشري-1

1. قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق

يُستعمل معدل غير مرجح لمؤشرين بُنية قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق.

المعدل غير المرجح = $2/1 =$ (السكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن) + $2/1$ (الأولاد دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن)

عينة حسابية: جمهورية إفريقيا الوسطى

السكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن = 30٪

الأولاد دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن = 23٪

المعدل غير المرجح = $2/1 + (30) 2/1 = 26.5$ ٪

2. حساب دليل الفقر البشري-1

المعادلة لحساب دليل الفقر البشري-1 هي التالية:

دليل الفقر البشري-1 = $1 - [1/3 (P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha)]^{1/\alpha}$

حيث:

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين (مضاعفاً مئة مرة)

P_2 = معدل الأمية لدى البالغين

P_3 = المعدل غير المرجح للسكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن والأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن.

$3 = \alpha$

عينة حسابية: جمهورية إفريقيا الوسطى

$P_1 = 55.3$ ٪

$P_2 = 51.8$ ٪

$P_3 = 26.5$ ٪

دليل الفقر البشري-1 = $1 - [1/3 (55.3^3 + 51.8^3 + 26.5^3)]^{1/3} = 47.8$ ٪

حساب دليل الفقر البشري-2

المعادلة لحساب دليل الفقر البشري-2 هي التالية:

دليل الفقر البشري-2 = $2 - [1/4 (P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha + P_4^\alpha)]^{1/\alpha}$

حيث:

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى الستين (مضاعفاً مئة مرة)

P_2 = البالغون المفتقرون إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة.

P_3 = السكان تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من متوسط دخل الأسر الجاهز للإنفاق)

P_4 = معدل البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر)

$3 = \alpha$

عينة حسابية: المملكة المتحدة

$P_1 = 8.9$ ٪

$P_2 = 21.8$ ٪

$P_3 = 12.5$ ٪

$P_4 = 1.3$ ٪

دليل الفقر البشري-2 = $2 - [1/4 (8.9^3 + 21.8^3 + 12.5^3 + 1.3^3)]^{1/3} = 14.8$ ٪

لماذا $\alpha = 3$ في حساب دليل الفقر البشري-1 ودليل الفقر البشري-2؟

لقائمة α أثر مهم على قيمة دليل الفقر البشري. إذا كانت $\alpha = 1$ ، فدليل الفقر البشري هو معدل أبعاده. مع زيادة α ، تُعطى أهمية أكبر للبعد الذي يعاني حرماناً أقوى. بالتالي، مع تقدّم α نحو اللامحدودية، يميل دليل الفقر البشري نحو قيمة البعد الذي يعاني الحرمان الأكبر (في جمهورية إفريقيا الوسطى، أي المثل المستعمل لحساب دليل الفقر البشري-1، يبلغ دليل الفقر البشري 55.3٪، وهو يساوي الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين).

في هذا التقرير، تُستعمل القيمة 3 لإعطاء أهمية إضافية لكن غير مسيطرة للمجالات التي تعاني الحرمان الأكبر. للحصول على تحليل مفصّل حول هذه المعادلة الرياضية لدليل الفقر البشري، أنظر «مبادئ التنمية البشرية والفقر: نظرة متعدّدة الأبعاد» لسودهير أناند وأمارتيا سن، والملاحظة التقنية في تقرير التنمية البشرية 1997 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

بينما يقيس دليل التنمية معدل الانجازات، يضبط دليل التنمية المتعلق بالجنوسة معدل الانجازات ليعكس صورة اللامساواة بين الرجال والنساء في الأبعاد التالية:

- حياة مديدة وصحية تُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة وتُقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- مستوى معيشة لائق وتُقاس بالدخل المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

يشمل حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة ثلاث خطوات. أولاً، تُحسب أدلة الإناث والذكور في كل بُعد وفقاً للمعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً، تُجمع دلائل الإناث والذكور في كل بُعد بطريقة تُجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال والنساء. ينتج عن هذا دليل يُعرف بالدليل الموزع بالتساوي ويُحسب وفقاً للمعادلة العامة التالية:

$$\text{الدليل الموزع بالتساوي} = \frac{[\text{الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)}] + [\text{الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)}]}{2}$$

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة $\epsilon = 2$. بالتالي تصبح المعادلة العامة: الدليل الموزع بالتساوي

$$= \frac{[\text{الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)}] + [\text{الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)}]}{2 + \epsilon}$$

نتيجة المعادلة عبارة عن الوسط التوافقي لدلائل الإناث والذكور.

ثالثاً، يُحسب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة عبر جمع الأدلة الثلاثة الموزعة بالتساوي في معدل غير مرجح.

معالم الأهداف لحساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع للإناث عند الولادة (بالأعوام)	87.5	27.5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)	100	0
معدل إجمالي نسب الالتحاق (النسبة المئوية)	100	0
الدخل المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	40,000	100

ملاحظة: القيم القصوى والدنيا (معالم الأهداف) للعمر المتوقع أعلى بخمسة أعوام لدى النساء نظراً لأن العمر المتوقع عندهن أطول مما هو عليه عند الرجال.

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة بيانات خاصة بتايلاند.

1. حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي

الخطوة الأولى هي حساب أدلة منفصلة للانجازات في العمر المتوقع لدى الإناث والذكور، عبر استعمال المعادلة العامة للأدلة الأبعاد.

الإناث	العمر المتوقع: 73.2 عاماً
الذكور	العمر المتوقع: 64.9 عاماً
دليل العمر المتوقع = $\frac{73.2 - 27.5}{87.5 - 27.5} = 0.762$	دليل العمر المتوقع = $\frac{64.9 - 22.5}{82.5 - 22.5} = 0.707$

ثم يُجمع دليل الإناث والذكور للتوصل إلى دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي، عبر استعمال المعادلة العامة للأدلة الموزعة بالتساوي.

الإناث	الحصة السكانية: 0.508
الذكور	الحصة السكانية: 0.492
دليل العمر المتوقع: 0.762	دليل العمر المتوقع: 0.707
دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $0.734^* = \frac{[0.508(0.762)] + [0.492(0.707)]}{2}$	

2. حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

أولاً، تُحسب أدلة معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، على حدة، للإناث والذكور. تُحسب هذه الأدلة مباشرة، بما أن المؤشرات المستعملة مُدلت طبيعياً بين صفر ومئة.

الإناث	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 94.1%
الذكور	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 97.3%
دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.941	دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.973
إجمالي نسب الالتحاق: 69.3%	إجمالي نسب الالتحاق: 74.6%
دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.693	دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.746

ثانياً، دليل التعليم الذي يعطي ثلثي الأهمية لدليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق، يُحسب على حدة للإناث والذكور.

دليل التعليم = $\frac{3}{2}(\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة}) + \frac{1}{3}(\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق})$

دليل التعليم لدى الإناث = $\frac{3}{2}(0.941) + \frac{1}{3}(0.693) = 0.858$

دليل التعليم لدى الذكور = $\frac{3}{2}(0.973) + \frac{1}{3}(0.746) = 0.897$

أخيراً، يُجمع دليل الإناث والذكور للتوصل إلى دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الإناث	الحصة السكانية: 0.508
الذكور	الحصة السكانية: 0.492
دليل التعليم: 0.858	دليل التعليم: 0.897
دليل التعليم الموزع بالتساوي = $0.877^* = \frac{[0.508(0.858)] + [0.492(0.897)]}{2}$	

3. حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

أولاً، يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). (لمزيد من التفاصيل عن هذا الحساب، أنظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة التقنية). ثم يُحسب دليل الدخل لدى كل من الجنسين. بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية، يُحسب الدخل عبر حساب لوغاريتم الدخل المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\log(\text{القيمة الفعلية}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}{\log(\text{القيمة القصوى}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}$$

الإناث	الدخل المقدّر
الذكور	الدخل المقدّر
معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي: 4,875	معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي: 7,975
دليل الدخل = $\frac{\log(100) - \log(4,875)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.649$	دليل الدخل = $\frac{\log(100) - \log(7,975)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.731$

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة يتبع في الصفحة التالية

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة (تابع)

ثانياً، يُجمَع دليلاً دخل الإناث والذكور للتوصل إلى دليل الدخل الموزع بالتساوي:

$$\begin{array}{l} \text{الذكور} \\ \text{الخصّة السكّانية: 0.492} \\ \text{دليل الدخل: 0.731} \\ \text{دليل الدخل الموزع بالتساوي} \\ \text{= } \end{array} \quad \begin{array}{l} \text{الإناث} \\ \text{الخصّة السكّانية: 0.508} \\ \text{دليل الدخل: 0.649} \\ \text{دليل الدخل الموزع بالتساوي} \\ \text{= } \end{array}$$

$$* 0.687 = \{ [0.508 (0.649^{-1})] + [0.492 (0.731^{-1})] \}^{-1}$$

4. حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

يُحسَب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة مباشرة، فهو المعدّل غير المرجّح للأدلة الثلاثة - دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي، ودليل التعليم الموزع بالتساوي، ودليل الدخل الموزع بالتساوي.

دليل التنمية المتعلق بالجنوسة = $3/1$ (دليل العمر المتوقع) + $3/1$ (دليل التعليم) + $3/1$ (دليل الدخل)

$$0.766 = (0.687)3/1 + (0.877)3/1 + (0.734)3/1 =$$

لماذا ∈ تساوي 2 في حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

تساوي قيمة ∈ حجم الجزء في عدم المساواة بين الجنسين. كلما كانت القيمة أكبر، فُرض جزءاً أشدّ على المجتمع بسبب عدم المساواة.

إذا كانت $\in = 2$ ، لا تجازى اللامساواة بين الجنسين (في هذه الحالة، يساوي دليل التنمية المتعلق بالجنوسة دليل التنمية البشرية). ومع تقدّم ∈ نحو اللامحدودية، تُولى أهمية أكبر للمجموعة الأقل إنجازاً. تُستعمل القيمة 2 في حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة (وكذلك قياس تمكين الجنوسة). وتُفرض هذه القيمة جزءاً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الإنجازات.

للحصول على تحليل مفصّل عن المعادلة الرياضية لدليل التنمية المتعلق بالجنوسة، أنظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية: نظريات وقياس» لسودهير أناند وأمارتيا سن، و«أدلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالجنوسة: مراجعة نقدية» لكليانا بردان وستيفان كلايسن، والملاحظات التقنية في تقرير التنمية البشرية 1995 وتقرير التنمية البشرية 1999 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

قياس تمكين الجنوسة

عبر التركيز على الفرص المتاحة للنساء بدلاً من قدرتهن،
يُحسب قياس تمكين الجنوسة عدم المساواة بين الجنسين
في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المشاركة السياسية، وتُقاس بالحصة المئوية للنساء والرجال في المقاعد البرلمانية.
- المشاركة الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرارات، وتُقاس بمؤشرين - حصة النساء والرجال المئوية في مناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين، وحصة النساء والرجال المئوية في المناصب المهنية والتقنية.
- النفوذ على الموارد الاقتصادية، ويُقاس بدخل النساء والرجال المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

في كل من هذه الأبعاد الثلاثة، تُحسب نسبة مئوية متكافئة موزعة بالتساوي، وهي بمثابة معدل مرجح للسكان وفقاً للمعادلة العامة التالية:

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = ((الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث¹⁼) + [الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور¹⁼)]¹⁼)

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. وفي قياس تمكين الجنوسة (كما في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة)،
 $\epsilon = 2$: مما يفرض جزءاً معتدلاً على عدم المساواة.

بالتالي، فإن المعادلة هي التالية:
النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = ((الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث¹⁼) + [الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور¹⁼)]¹⁼)

بالنسبة إلى المشاركة السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات، يُحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي عبر قسمه على 50 ويرتكز هذا الحساب على أنه في المجتمع المثالي الذي تمكين المتساوي للجنسين، تساوي متغيرات قياس تمكين الجنوسة 50%. أي أن حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

أخيراً، يُحسب قياس تمكين الجنوسة كمعدل بسيط لأدلة النسب المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي.

حساب قياس تمكين بالجنوسة

يستعمل شرح حساب قياس تمكين الجنوسة بيانات خاصة بفرنسويلا.

1. حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقيس النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني، التمكين النسبي للنساء في مجال مشاركتهن السياسية. وتُحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي عبر استعمال حصة الإناث والذكور في السكان والحصة المئوية للإناث والذكور في المقاعد البرلمانية، وفقاً للمعادلة العامة التالية:

الذكور	الإناث
الحصة السكانية: 0.503	الحصة السكانية: 0.497
الحصة البرلمانية: 90.3	الحصة البرلمانية: 9.7

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني =
* $17.60 = [0.503 (90.3^{1=})] + [0.497 (9.7^{1=})]$

ثم يُحسب دليل هذه النسبة المئوية وفقاً لقيمة مثالية هي 50%:

دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = $\frac{17.60}{50} = 0.352$

2. حساب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

عبر استعمال المعادلة العامة، تُحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء والرجال في مناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين، وكذلك النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء والرجال في المناصب المهنية والتقنية. ويحدد المعدل البسيط للقياسين النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

الذكور	الإناث
الحصة السكانية: 0.503	الحصة السكانية: 0.497
الحصة المئوية في مناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين: 75.7%	الحصة المئوية في مناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين: 24.3%
الحصة المئوية في المناصب المهنية والتقنية: 42.4%	الحصة المئوية في المناصب المهنية والتقنية: 57.6%

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي لمناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين =
* $36.90 = [0.503 (75.7^{1=})] + [0.497 (24.3^{1=})]$

دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي لمناصب المشرفين والمسؤولين الرفيعة المستوى والمديرين = $\frac{36.90}{50} = 0.738$

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والتقنية =
* $48.80 = [0.503 (42.4^{1=})] + [0.497 (57.6^{1=})]$

دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والتقنية = $\frac{48.80}{50} = 0.976$

يُحسب معدل دليلي النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي لحساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية = $\frac{0.738 + 0.976}{2} = 0.857$

3. حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل

يُقدر الدخل (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء والرجال على حدة، ثم يُحسب دليل الدخل وفقاً لمعالم الأهداف كما هي الحال في دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المتعلق بالجنوسة. ولكن في قياس تمكين الجنوسة، يركز دليل الدخل على قيم غير مضبوطة وليس على لوغاريتم الدخل المقدر (لمزيد من التفاصيل عن تقدير الدخل لدى الرجال والنساء، أنظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة التقنية).

الذكور	الإناث
الحصة السكانية: 0.503	الحصة السكانية: 0.497
الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) = 3288	الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) = 8,021
دليل الدخل = $\frac{100 - 3,288}{100 - 40,000} = 0.080$	دليل الدخل = $\frac{100 - 8,021}{100 - 40,000} = 0.199$

ثم يُجمع دليل الإناث والذكور للتوصل إلى الدليل الموزع بالتساوي النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل.

* $0.114 = [0.503 (0.199^{1=})] + [0.497 (0.080^{1=})]$

4. حساب قياس تمكين الجنوسة:

بعد حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للأبعاد الثلاثة لقياس تمكين الجنوسة، يُحسب قياس تمكين الجنوسة مباشرة. إنه معدل بسيط للأدلة الثلاثة للنسب المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي.

قياس تمكين الجنوسة = $\frac{0.352 + 0.857 + 0.114}{3} = 0.441$

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

تقدير دخل الإناث والذكور

يستعمل هذا الشرح حول تقدير دخل الإناث والذكور، بيانات عن إثيوبيا لعام 2001.

1. حساب الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)
يُحسب الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) عبر ضرب مجموع السكّان بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

مجموع السكّان : 67266 (ألف)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 810
الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 810 (67,266) = 54,485,460 (ألف)

2. حساب حصة الإناث في فاتورة الأجر

نظراً لندرة البيانات حول الأجور في المناطق الريفية والقطاع اللامنهجي، استعمل التقرير أجوراً غير زراعية، وافترض أن نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور في القطاع غير الزراعي تنطبق على باقي مجالات الاقتصاد. وتُحسب حصة الإناث في فاتورة الأجر باستعمال نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي، والحصص المئوية للإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً. وعندما لا تتوافر بيانات عن نسبة الأجر، تُستعمل قيمة 75٪.

نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي $(W_f/W_m) = 0.75$

حصة الإناث المئوية في السكّان الناشطين اقتصادياً $(EA_f) = 40.9$

حصة الذكور المئوية في السكّان الناشطين اقتصادياً $(EA_m) = 59.1$

حصة النساء في فاتورة الأجر :

$$(S_f) = \frac{W_f/W_m (EA_f)}{[W_f/W_m (EA_f)] + EA_m} = \frac{0.75 (40.9)}{[0.75 (40.9)] + 59.1} = 0.342^*$$

3. حساب دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)

ينبغي الافتراض بأن حصة الإناث في فاتورة الأجر تساوي حصة الإناث في الناتج المحلي الإجمالي.

حصة الإناث في فاتورة الأجر $(S_f) = 0.342$

إجمالي الناتج المحلي (معادل القوة الشرائية) $(Y) = 54,485,460$ (ألف)

السكّان الإناث $(N_f) = 33,892$ (ألف)

دخل الإناث المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) =

$$(Y_f) = \frac{S_f (Y)}{N_f} = \frac{0.342 (54,485,460)}{33,892} = 550^*$$

السكّان الذكور $(N_m) = 33,374$ (ألف)

دخل الذكور المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) =

$$(Y_m) = \frac{Y - S_f (Y)}{N_m} = \frac{54,485,460 - [0.342 (54,485,460)]}{33,374} = 1,074^*$$

قراءات مختارة

Anand, Sudhir, and Amartya Sen. 1994. "Human Development Index: Methodology and Measurement." Occasional Paper 12. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. (HDI) ——. 1995. "Gender Inequality in Human Development: Theories and Measurement." Occasional Paper 19. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. (GDI, GEM) ——. 1997. "Concepts of Human Development and Poverty: A Multi-dimensional Perspective." In United Nations Development Programme, *Human Development Report 1997 Papers: Poverty and Human Development*. New York. (HPI-1, HPI-2)

Bardhan, Kalpana, and Stephan Klasen. 1999. "UNDP's Gender-Related Indices: A Critical Review." *World Development* 27 (6): 985-1010. (GDI, GEM) United Nations Development Programme. 1995. *Human Development Report 1995*. New York: Oxford University Press. Technical notes 1 and 2 and chapter 3. (GDI, GEM) ——. 1997. *Human Development Report 1997*. New York: Oxford University Press. Technical note 1 and chapter 1. (HPI-1, HPI-2) ——. 1999. *Human Development Report 1999*. New York: Oxford University Press. Technical note. (HDI, GDI)

رغم أهمية الحصول على بيانات منفصلة عن الجنسين في مجال الدخل، فإن القياسات المباشرة غير متوافرة. بناءً عليه، قُدّر دخل الإناث والذكور في هذا التقرير بشكل تقريبي.

يمكن النظر إلى الدخل بطريقتين : كمورد للاستهلاك وكمكسب للأفراد. ويصعب فصل قياس الاستعمال بين الرجال والنساء، لأنهم يتشاطرون الموارد في وحدة عائلية. أمّا المكاسب فيمكن الفصل بينها لأن الأفراد المختلفين في الأسرة يكسبون مداخيل منفصلة.

يشير قياس الدخل المستعمل في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة، وقياس تمكين الجنوسة، إلى قدرة الفرد على كسب الدخل. ويُستعمل في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة لقياس الفروقات بين الرجال والنساء في السيطرة على الموارد، وفي قياس تمكين الجنوسة لقياس استقلالية النساء الاقتصادية. (لمزيد من المعلومات عن المسائل المبدئية والمنهجية المتعلقة بهذه المقاربة، أنظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية» لسودهير أناند وأمارتيا سن و«تقرير التنمية البشرية 1995، الفصل الثالث والملاحظتين التقنيتين 1 و2»، أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) باستعمال البيانات التالية :

- نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي.
- حصص الإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً.
- مجموع عدد السكّان الإناث والذكور.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

توضيح

W_f/W_m = نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي.

EA_f = حصة الإناث في السكّان الناشطين اقتصادياً.

EA_m = حصة الذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً.

S_f = حصة النساء في فاتورة الأجر.

Y = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

N_f = مجموع السكّان الإناث.

N_m = مجموع السكّان الذكور.

Y_f = دخل الإناث المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_m = دخل الذكور المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_m = دخل الذكور المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_f = دخل الإناث المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_m = دخل الذكور المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_f = دخل الإناث المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_m = دخل الذكور المقدّر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

ملاحظة: قد تؤدي الحسابات المرتكزة على بيانات في الملاحظة التقنية، إلى نتائج مختلفة عن نتائج جداول المؤشرات بسبب إلغاء الكسور العشرية.

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

تعيين نوع بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة في أهداف التنمية للألفية

يُعرف تقرير التنمية البشرية لهذا العام البلدان المعتبرة ذات أولوية قصوى وأولوية متقدمة لكل من أهداف التنمية للألفية التي يوجد عنها بيانات وافية؛ مبنية على أساس الفقر البشري في كل من الأهداف والاتجاهات في التسعينات من القرن الماضي. وبناءً على التحليل القائم على كل هدف بعد الآخر، يُعرف التقرير عندئذ البلدان التي هي في الإجمال أولوية قصوى أو أولوية متقدمة.

تقييم البلدان كأولوية قصوى وأولوية متقدمة في كل من أهداف التنمية للألفية

لكل هدف من أهداف التنمية للألفية، يُبنى تقييم البلد على أساسين معاً: على تقدّمه نحو الهدف - بطيء أو ارتدادي، معتدل، سريع - وعلى مستواه في الفقر البشري بحسب الهدف - مُدقع، متوسط، منخفض (الجدولان 2.1 و2.2 في الملاحظة التقنية). ويُقاس التقدّم بالمقارنة مع الغايات، وباستخدام مؤشرات محدّدة التعريف لأهداف التنمية.

■ بلدان الأولوية القصوى لكل هدف

يُصنّف البلد كأولوية قصوى لهدف من الأهداف، إن كان لديه معاً فقر بشري مدقع في ذلك الهدف وتقدّم بطيء أو ارتداديّ نحوه (الملاحظة التقنية، الرّسم 2.1).

■ بلدان الأولوية المتقدمة لكل هدف

يُصنّف البلد كأولوية متقدمة لهدف من الأهداف، إذا:

- كان لديه فقر بشريّ مدقع في ذلك الهدف وتقدّم معتدلّ نحوه،
- أو كان لديه فقر بشريّ متوسط في ذلك الهدف وتقدّم بطيء أو ارتداديّ نحوه.

2.2 الملاحظة التقنية، الجدول

تعريف مستوى الفقر البشري في أهداف التنمية للألفية

الغاية	المؤشر	المدقع	المتوسط	المنخفض	المصدر
إنقاص نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم عن دولار واحد في اليوم، بمقدار النصف	إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ^أ	$x < 3,500$	$3,500 \leq x < 7,000$	$x \geq 7,000$	البنك الدولي
إنقاص نسبة البشر الذين يعانون الجوع، بمقدار النصف	الناقصو التغذية (نسبة مئوية)	$x > 25$	$10 < x \leq 25$	$x \leq 10$	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
ضمان تمكّن الأطفال في كل مكان من إكمال المقرّر التعليمي الكامل في المدارس الابتدائية	صافي نسبة الالتحاق بالمدارس (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 \leq x < 90$	$x \geq 90$	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي (نسبة مئوية)	$x < 80$	$80 \leq x < 90$	$x \geq 90$	اليونسكو
تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة، بمقدار الثلثين	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	$x > 100$	$30 < x \leq 100$	$x \leq 30$	البنك الدولي
إنقاص نسبة البشر المنعدي الفرصة الاستفادة للحصول على مياه شرب مأمونة، بمقدار النصف	السكان ذوو الفرصة المستدامة للوصول إلى مصادر مياه محسّنة (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 \leq x < 90$	$x \geq 90$	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية
إنقاص نسبة البشر المنعدي الفرصة للحصول على نُظُم صرفٍ صحيّ محسّنة، بمقدار النصف	السكان ذوو الفرصة المستدامة للحصول على نُظُم صرفٍ صحيّ محسّنة (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 \leq x < 90$	$x \geq 90$	اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

أ يُستعمل متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كالمقياس الاتجاهي (راجع الملاحظة التقنية، الجدول 2.1)

2.1 الملاحظة التقنية، الجدول

تعريف التقدّم نحو أهداف التنمية للألفية

معدل التقدّم	التعريف
بطيء أو ارتدادي	تقدّم فعليّ نحو الأهداف أقل من نصف التقدّم التقريبي المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهات الراهنة حتى العام 2015
معتدل	تقدّم فعليّ نحو الأهداف أكثر من نصف التقدّم التقريبي المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهات الراهنة حتى العام 2015
سريع	تقدّم فعليّ نحو الأهداف متساوٍ مع، أو أكثر من، التقدّم المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهات الراهنة حتى العام 2015

ملاحظة: إن العام الواجب فيه تحقيق الغاية هو 2015 لتكّين باستثناء غاية المساواة بين الجنسين في التعليم، المحدّد لها عام 2005.

تقييم البلدان كأولوية قصوى وأولوية متقدمة عبر جميع أهداف التنمية للألفية يُبنى تقييم ما إن كان بلد ما ذا أولوية قصوى أو أولوية متقدمة لجميع الأهداف على أساس عدد الأهداف التي يكون فيها البلد ذا أولوية قصوى أو أولوية متقدمة (يشتمل هذا التقييم الإجمالي على الغاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا)، مع أن المعلومات عن هذه الغاية لا يجري تبيانها منفصلةً.

■ بلدان الأولوية القصوى عبر جميع الأهداف

يُصنّف بلد ما كأولوية قصوى عبر جميع الأهداف، إذا:

- كان أولوية قصوى لثلاثة أهداف على الأقل،
- أو كان أولوية قصوى لنصف - أو أكثر من نصف - الأهداف التي تتوفّر لها على الأقل ثلاث نقاط بياناتٍ لذلك البلد،
- أو، حيثما تتوفّر بياناتٍ لاثنتين فقط من الأهداف، كان ذا أولوية قصوى للاثنتين معاً.

■ بلدان الأولوية المتقدمة عبر جميع الأهداف

يُصنّف بلد ما كأولوية متقدمة عبر جميع الأهداف إن كان لا يدخل في فئة الأولوية القصوى لكته:

- أولوية قصوى أو أولوية متقدمة لثلاثة على الأقل من أهداف التنمية،
- أو أولوية متقدمة لهدفين،
- أو أولوية قصوى أو أولوية متقدمة لنصف - أو أكثر من نصف - الأهداف التي تتوفّر لها على الأقل ثلاث نقاط بياناتٍ لذلك البلد،
- أو أولوية قصوى أو أولوية متقدمة، حيثما تتوفّر بياناتٍ لاثنتين فقط من الأهداف، لهذين الهدفين معاً.

الملاحظة التقنية، الرسم 2.1
تعيين نوع بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة

			منخفض
		أولوية متقدمة	متوسط
	أولوية متقدمة	أولوية قصوى	مدقع
سريع	معتدل	بطيء أو ارتدادي	

التقدم نحو الأهداف

حُسيان التقدم نحو كل هدف يُقِيم التقدم نحو كل هدف بمقارنة التقدم السنوي الفعلي، إذا سادت الاتجاهات الحالية حتى العام 2015، مع التقدم السنوي المتطلب لتحقيق الهدف على افتراض التقدم الطولي.

يُحسب المعدل السنوي الفعلي للتقدم، باستعمال الصيغة العامة:

$$\frac{(x_t - x_{t_0}) / x_{t_0}^*}{t_1 - t_0} = \text{المعدل السنوي الفعلي للتقدم}$$

حيث تمثل t_0 سنة 1990 أو السنة الأقرب إلى 1990 التي تتوفر لها بيانات؛ تكون t_1 السنة الأحدث عهداً التي تتوفر لها بيانات عموماً 2001؛ ويكون x_{t_1} و x_{t_0} قيمتي المؤشر لهذه السنوات. ولمعدلات الجوع والفقر والوفيات دون الخامسة التي قيمتها الأكثر استحساناً «صفر»، تُطبّق الصيغة من دون تعديل.

في ما يتعلّق بصافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في التعليم (نسبة البنات إلى الصبيان)، ونسبة السكان الذين لديهم فرصة الحصول على الماء والصرف الصحي المأمونين؛ وهي النسب التي تكون قيمتها الأكثر استحساناً مئة في المئة؛ يُعبّر عن التقدم بأنه «تخفيض مقصّر»، وفقاً للصيغة الآتية:

$$\frac{(x_t - x_{t_0}) / (100 - x_{t_0}^*)}{t_1 - t_0} = \text{المعدل السنوي الحقيقي للتقدم}$$

تقييم التقدم المستلزم

تفرض الغاية معدل التقدم السنوي المستلزم لتحقيق الغاية بحلول العام 2015 (وبحلول العام 2005 للمساواة بين الجنسين في التعليم) : α هي إلا $2/1$ للفقر والجوع، $2/1$ للماء والصرف الصحي المأمونين، إلا $3/2$ للوفيات دون الخامسة، 1 للالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم. عندئذ، يُحسب المعدل السنوي المتطلب بتقسيم α على عدد السنوات بين t_{MDG} ، العام الذي تتحقق فيه الغاية، وبين t_0 ، العام الأقرب إلى 1990 الذي تتوفر عنه بيانات:

$$\frac{\alpha}{t_{MDG} - t_0}^* = \text{المعدل السنوي المستلزم للتقدم}$$

تحديد وضع الأولوية : مثال على ذلك

يستعمل هذا التوضيح لتحديد وضع الأولوية ببيانات عن معدل الوفيات دون الخامسة في تشاد.

■ حُساب التقدم

بيانات عن معدل الوفيات دون الخامسة متوفرة للعامين 1990 و2001:

$$1990 = t_0$$

$$2001 = t_1$$

معدل الوفيات دون الخامسة هو 203 لكل مولود حي سنة 1990 و200 سنة 2001 :

$$1990 = x_0$$

$$2001 = x_1$$

التخفيض المستلزم هو الثلثان :

$$3/2 = \alpha$$

$$\frac{(200 - 203) / 203}{2001 - 1990} = \text{المعدل السنوي الفعلي للتقدم}$$

$$\frac{-2/3}{2015 - 1990} = \text{والمعدل السنوي المستلزم للتقدم}$$

إن التقدم الفعلي نحو الهدف هو أقل من نصف التقدم التقريبي المستلزم لتحقيق الغاية. لذلك، فإن تشاد تسجل تقدماً بطيئاً أو ارتدادياً بالنسبة إلى تخفيض الوفيات دون الخامسة.

■ تحديد مستوى الفقر البشري

بلغ معدل الوفيات دون الخامسة في تشاد سنة 2001 مئتين لكل ألف مولود حي.

لذلك، فإن تشاد مستوى متجاوز الحد من الفقر البشري في وفيات دون الخامسة.

■ تحديد وضع الأولوية للوفيات دون الخامسة

لدى تشاد مستوى متجاوز الحد في الفقر البشري في وفيات دون الخامسة، وتقدم بطيء أو ارتدادى.

لذلك، تُصنّف تشاد كأولوية قصوى لهدف التنمية، الرامي إلى تخفيض نسبة الوفيات دون الخامسة.

■ تحديد وضع الأولوية عبر جميع الأهداف

من بين المؤشرات الثمانية التي توجد لتشاد بيانات عنها، تُعرّف كأولوية قصوى لخمس أهداف وأولوية متقدمة لاثنتين أخريين.

لذلك، تُصنّف تشاد إجمالياً كبلد ذي أولوية قصوى.

ملاحظة:

لقياس التقدم في فقر الدخل، استُعمل معدل النمو للفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1990-2001. ويقدر أن النمو السنوي المستلزم في الفترة 1990-2015 لتحقيق الغاية المتعلقة بفقر الدخل هو في المتوسط 1.4 بالمئة. وفقاً لذلك، فإن عتبة التقدم البطيء أو الارتدادى هي نمو سنوي في الدخل للفرد الواحد أقل من 0.7 بالمئة؛ وللتقدم المعتدل، من 0.7 إلى 1.4 بالمئة؛ وللتقدم السريع، 1.4 بالمئة أو أكثر.

وفي التقييم الإجمالي للبلدان كأولوية قصوى وأولوية متقدمة، استُعملت بيانات الاتجاهات لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب-الأيذز/السيدا (UNAIDS and WHO 2003). ولتحديد مستوى الفقر البشري في فيروس نقص المناعة/الأيذز، يُعتبر أي معدل انتشار يفوق 3 بالمئة مديعاً؛ وأي معدل يوازي 3 بالمئة أو يقل عنها، لكنه أكثر من واحد بالمئة، متوسطاً؛ وأي معدل يوازي واحداً بالمئة، أو أقل، منخفضاً. ولأن الغاية وقف انتشار فيروس نقص المناعة/الأيذز وبدء العمل على قلب اتجاهه، فإن أي زيادة في معدل الانتشار تقل من نقطة مئوية واحدة تُعتبر تقدماً سريعاً؛ وأي زيادة توازي نقطة مئوية واحدة أو أكثر، لكنها تقل عن 3، تُعتبر تقدماً معتدلاً؛ وأي زيادة توازي 3 بالمئة أو أكثر تُعتبر تقدماً بطيئاً أو ارتدادياً.

تعريف المصطلحات الإحصائية

الاستقصاء الدولي للبالغين الملمين بالقراءة والكتابة. وتتطلب معظم المهام في هذا المستوى من القارئ إيجاد معلومة في النص متطابقة أو مترادفة مع المعلومات المعطاة في التعليمات.

الإلمام بالقراءة والكتابة - نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة النسبة المئوية لمن هم في الخامسة عشرة من العمر فما فوق، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، بفهم، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلق بحياتهم اليومية.

الإلمام بالقراءة والكتابة - نسبة الشباب الملمين بالقراءة والكتابة النسبة المئوية للذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، بفهم، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلق بحياتهم اليومية.

الإمهاء - معدل استخدام المعالجة بإعادة الإمهاء / التمهيه الضموي النسبة المئوية من جميع حالات الإسهال لدى الأطفال دون الخامسة التي تلتقى فيها الطفل سوائاً متزايدة وتغذية متواصلة.

الأممية نسبة الأمية لدى البالغين : تُحسب على أساس مئة ناقص نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة. راجع: الإلمام بالقراءة والكتابة - نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون انبعاثات يتسبب بها الإنسان عبر إحراق أنواع الوقود الأحفوري، وإشعال الغازات الطبيعية اللامستغلة، وإنتاج الإسمنت. وتُحسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من بيانات عن استهلاك أنواع الوقود الصلب والسائل والغازي، وإنتاج الإسمنت.

إنترنت - مستخدمو الإنترنت الأشخاص الذين لديهم فرصة الاتصال بالشبكة العالمية الانتشار.

الإنفاق العسكري كل ما تنفقه وزارة الدفاع والوزارات الأخرى على التجنيد والتوظيف والتدريب للقوات المسلحة، وأيضاً على صنع إمدادات ومعدات عسكرية وشرائها. وتدخل المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح.

الإنفاقات على الأبحاث والتطوير الإنفاقات الجارية وإنفاقات رأس المال (بما فيها النفقات العامة) على نشاطات خلّاقة ومنهجية، يُقصد بها زيادة مخزون المعرفة. وتشتمل هذه النشاطات على الأبحاث الجوهريّة والتطبيقية والأعمال التطويرية الاختبارية، المؤدية إلى أجهزة أو منتجات أو سلسلة عمليات جديدة.

إجمالي الدخل القومي مجموع القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد معين، زائد أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) ليست مشمولة في تقييم المخرجات زائد العائدات الصافية للدخل الرئيسي (تعويضات الموظفين ودخل الملكية) من الخارج. والقيمة المضافة هي صافي المخرجات لصناعة ما، بعد جمع كل المخرجات وطرح المدخلات، نصف الجاهزة. وتكون البيانات بتحويل السعر الجاري للدولار الأميركي، عبر استخدام منهج أطلس البنك الدولي.

الأدوية، السكان من ذوي الإمكانية المستدامة للحصول على الأدوية الجوهرية والمتاحة ضمن قدراتهم النسبة المئوية المقدرة للسكان الذين يكون ما لا يقل عن عشرين من الأدوية الأكثر جوهرية - الملبية احتياجات الرعاية الصحية لأغلبية السكان - متوفراً لهم باستمرار وضمن قدراتهم الشرائية في منشآت صحية عامة أو خاصة، أو مراكز لبيع الأدوية، لا تبعد أكثر من سفر ساعة عن منازلهم.

الأراضي المغطاة بالغابات الأراضي الغابية والحرثية الأخرى، كما تعرف معناها دراسة منظمة الأغذية والزراعة (فاو) عن تخمين الموارد الحرجية العالمية لعام ألفين وحصلتها من مساحة اليابسة. عنوان الدراسة الصادرة في العام 2001 : Global Forest Resources Assessment 2000

أسلحة - تحويلات الأسلحة التقليدية يشير هذا الاصطلاح إلى إقدام المورد طوعياً على تحويل أسلحة ذات أغراض حربية، متجهة إلى القوات المسلحة أو القوات شبه العسكرية أو وكالات الاستخبارات في بلد آخر (وبالتالي يستثنى الأسلحة المستولى عليها، والأسلحة المحصول عليها من المنضمين إلى صفوف الأعداء). وتشتمل هذه على أسلحة أو شبكات تقليدية رئيسية من ست فئات: السفن، الطائرات، الصواريخ، المدافع، الآليات المدرعة، شبكات التوجيه والرادار (تستثنى منها الشاحنات، الخدمات، الذخائر، الأسلحة الصغيرة، مواد المساندة، المكونات وتقنية المكونات، المدافع المقطورة أو البحرية من عيارات تقل عن مئة ميليمتر).

الأطباء يشملون خريجي كلية طب أو مدرسة طب يعملون في أي مجال طبي (بما في ذلك التعليم والأبحاث والممارسة).

الإلمام بالقراءة والكتابة - الناس المفقرون إلى مهارات الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والستين ويكونون من المستوى «واحد» على سلم الأممية الثرية في

الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد تُحسب كواحد يُطرح منه احتمال البقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد لجماعة معينة. راجع: الاحتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد.

الاستثمارات - صافي التدفّقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التدفّقات الصافية من الاستثمارات لاكتساب فائدة إدارية دائمة (عشرة في المئة أو أكثر من الأسهم التي تمنح حاملها حق التصويت) في مشروع تجاري يشغل في اقتصاد غير الذي ينتمي إليه المستثمر. وهو مجموع أسهم رأس المال العادية، وإعادة استثمار العوائد، ورؤوس الأموال الطويلة الأجل الأخرى، ورؤوس الأموال القصيرة الأجل.

الاقتصاد - معدّل النشاط الاقتصادي حصة السكان في سن الخامسة عشرة فما فوق، ممن يوفّرون العمل، أو هم جاهزون لتوفير العمل، لإنتاج البضائع والخدمات. الاحتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد، إن كان عرضة للأنماط السائدة في معدلات الوفيات العمرية.

براءات اختراع للسكان تشير إلى وثائق يُصدرها مكتب حكومي تصف اختراعاً وتخلق وضماً قانونياً لا يمكن فيه عادةً استغلال ابتكار مسجّل ببراءة اختراع (بالتصنيع، أو الاستعمال، أو البيع، أو الاستيراد) إلا بتفويض من صاحب براءة الاختراع. وتُحدّد حماية الابتكارات والاختراعات في المعتاد بعشرين سنة، بدءاً من تاريخ تسجيل الطلب لمنح الامتياز أو براءة الاختراع.

البطالة - معدّل البطالة عدد المتعلّين مقسوم على القوى العاملة (المشغلين والمتعلّين معاً).

البطالة الشبابية تشير إلى البطالة بين سنّ الخامسة عشرة أو السادسة عشرة والرابعة والعشرين، وفقاً على التعريف القومي. راجع: البطالة.

البطالة الطويلة الأمد بطالة تستمر اثني عشر شهراً أو أكثر. راجع: البطالة.

البطالة تشير إلى جميع الأشخاص فوق سنّ محدّدة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم متوفّرون للعمل واتّخذوا خطوات معيّنة سعياً وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

التدخين - استهلاك البالغين من السجائر مجموع الإنتاج والواردات من السجائر ناقص الصادرات منها مقسوم على عدد السكان من سن الخامسة عشرة فما فوق.

تدفّقات خاصة أخرى فئة تجمع تدفّقات سندات الأسهم الاستثمارية التي لا تخلق ديناً (مجموع سندات الدولة، وإيصالات الإيداع، والمشتريات المباشرة من مستثمرين أجنبى للحصص)، وتدفّقات ديون السندات (إصدارات السندات التي يشتريها مستثمرون أجنبى)، والإقراض المصرفي وذا العلاقة التجارية (إقراض من مصارف تجارية وتسليفات تجارية أخرى).

التعريفات الجمركية - معدّل التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملبوسات من الدول النامية المعدّل البسيط لجميع الرسوم الجمركية بحسب القيمة المطبّقة على صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية التي تشمل محاصيل الشجر لكنها تستثني المنتجات الخشبية والسّمكية)، والمنسوجات والملبوسات (بما فيها الأنسجة اللّيفة الطبيعية والمصنّعة وأصناف ألبسة مصنوعة منها). والرسوم الجمركية المستعملة هي الرسوم المتوفّرة على أساس القيمة، بما فيها رسوم الدول الأكثر رعاية والدول التي ليست الأكثر رعاية (في الغالب، تفضيلية).

التعليم - أطفال يصلون إلى الصف الخامس النسبة المئوية للأطفال الذين يبدأون التعلّم في المدرسة الابتدائية ويصلون في نهاية الأمر إلى الصف الخامس (أو الرابع، إذا كانت مدة المدرسة الابتدائية أربع سنوات). والتقدير مبنية على منهجية الفوج التي أعيدت صياغتها وتُسعمل بيانات عن عدد الداخلين إلى المدرسة ومُعيدي صفوفهم خلال عامين متتاليين.

التعليم - المصروفات العامة للتعليم تشمل كلاً من مصروفات رأس المال (الإنفاق على البناء والترميم والتصلّيات الرئيسية وشراء المعدات الثقيلة أو الآليات) والمصروفات الجارية (الإنفاق على البضائع والخدمات التي تُستهلك خلال العام الحالي وتحتاج إلى التجديد في العام التالي). وتغطي مصروفات كتلك المخصّصة لرواتب الموظفين والمزايا الإضافية، والخدمات المتعاقد عليها أو المشتراة، والكتب والمواد التعليمية، وخدمات الرفاهة، والأثاث والتجهيزات، والتصلّيات الثانوية، والوقود، ورسوم التأمين، والإيجارات، ووسائل الاتصال، والسفر. راجع: التعليم - مستويات التعليم.

التعليم - دليل التعليم أحد الأدلّة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية. وهو قائم على معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة دليل لدى البالغين، ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي مجتمعة. للتفاصيل عن كيفية احتساب المؤشّر، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

التعليم - مستويات التعليم تُتّوب بحسب التصنيف المعياري الدولي للتعليم على أنها ما قبل الابتدائي، أو الابتدائي، أو الثانوي، أو العالي. يؤمّن التعليم ما قبل الابتدائي (تصنيف، المستوى صفر) في مؤسسات تربوية مثل رياض الأطفال والحضانة والمدارس الحاضنة، المعدّة للأطفال الذين لم يبلغوا سن الدخول إلى المدرسة في المرحلة الابتدائية. ويؤمّن التعليم الابتدائي (تصنيف، المستوى واحد) العناصر الأساسية للتعليم في مؤسسات مثل المدارس الابتدائية والأولية. أما التعليم الثانوي (تصنيف، المستويان الثاني والثالث) فيقوم على أساس ما لا يقل عن أربع سنوات من الدراسة السابقة على المستوى الأول، ويوفّر الدراسة العامة أو المتخصصة، أو الاثنتين معاً؛ في معاهد مثل المدارس المتوسطة/الإعدادية، والمدارس الثانوية، ومدارس التعليم الثانوي العام، ومدارس تدريب المعلمين لهذا المستوى، ومدارس مهنية أو تقنية. ويشير التعليم العالي (تصنيف، المستويات الخامس والسادس والسابع) إلى التعلّم في معاهد مثل الجامعات، ودور المعلمين، والمدارس المهنية

العالية المستوى - متطلّبة، كحدّ أدنى من الشروط لقبول الطالب، استكمالاً ناجحاً للتعلّم في المستوى الثاني أو أدلة على إحراز مستوى مماثل من المعرفة.

التعليم العالي - طلاب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة نسبة طلاب التعليم العالي الملتحقين بصفوف العلوم الطبيعية : والهندسة : والرياضيات والعلوم الحاسوبية؛ وفن العمارة وتخطيط المدن؛ والنقل والمواصلات؛ والتجارة والحرف اليدوية والبرامج الصناعية؛ والزراعة والحراجة وتقانة المسامك. راجع : التعليم - مستويات التعليم.

التمنيح - الأطفال البالغون من العمر عاماً واحداً المُنعمون كلياً ضد الحصبة أو السل الأطفال البالغون من العمر عاماً واحداً، المحقونون بموئد للمضادّ أو مصل يحتوي على أجسام مضادة معيّنة ضد الحصبة أو السل.

الجريمة - الناس الواقعون ضحية الجريمة النسبة المثوية للسكان الذين يحسّون أنهم وقعوا ضحية أنواع معينة من الجرائم في العام المنصرم، بناء على الإجابات في المسح الدولي لضحايا الجريمة.

الجُنوسة - دليل التنمية المتعلقة بالجُنوسة دليل مركّب يقيس معدل الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية ممثلة في دليل التنمية البشرية - الحياة المديدة بصحة جيدة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق - معدّلة لتأخذ في الحسبان أنواع عدم المساواة بين الرجال والنساء. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

الجُنوسة - مقياس تمكين الجُنوسة مؤشر مركّب يقيس اللامساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين - المشاركة وصنع القرار اقتصادياً؛ المشاركة وصنع القرار سياسياً؛ السلطة على الموارد الاقتصادية. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، راجع الملاحظة التقنية الأولى

الحواسيب - أجهزة الحاسوب (الكومبيوتر) الشخصية في الاستعمال الحواسيب القائمة بذاتها، الموجودة قيد الاستعمال، والمصمّمة ليشغل كلاً منها مستخدم واحد في كل مرة.

الحيازة العقارية - الأسر المعيشية الممكن لها ضمان الحيازة العقارية الأسر المعيشية التي تملك أو تبتاع بيوتها، أو تعيش في مساكن خاصة مستأجرة، أو تقيم في مساكن شعبية، أو تستأجر من مستأجرين.

الخصوبة - معدّل الخصوبة الإجمالي عدد الأطفال الذين تلدهم كل امرأة إذا عاشت إلى آخر سنوات قدرتها على الإنجاب، وولدت في كل سنّ وفقاً للمعدلات الولادات السائدة بحسب الصفة المميزة للسكان.

الخطوط الهاتفية الرئيسية خطوط الهاتف التي تربط الرّبون بالشبكة العامة للتحويلات الهاتفية.

الخلوية - المشتركون في الشبكة الخلوية هم المشتركون في شبكة عامة للخدمات الهاتفية التلقائية النقالة/المحمولة التي تؤمّن الوصل بشبكة التحويل الهاتفية العامة عبر استخدام التقنية الخلوية. ومن الممكن زيادة تفريعها بأنظمة قياسية ورقمية. والإشارة هنا إلى المشتركين في خدمات الهواتف الخلوية المحمولة.

الدخل المقدّر (للإناث والذكور) من الدخل المكتسب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) يُستخلص تقريبياً على أساس نسبة أجر الإناث اللازراعي إلى أجر الذكور اللازراعي، وحصنّيّ الإناث والذكور في المجموعات السكانية النشطة اقتصادياً، ومجموع السكان الإناث والذكور، وإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). للتفاصيل عن هذه التقديرات، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

الدخل - نسبة الدخل المكتسب المقدّر للإناث إلى دخل الذكور نسبة الدخل المكتسب المقدّر للإناث إلى الدخل المكتسب المقدر للذكور. راجع المقدّر (للإناث والذكور) من الدخل المكتسب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

الدخل أو الاستهلاك - الحصص القومية من الدخل أو الاستهلاك لأفقر عشرين في المئة حصص الدخل أو الاستهلاك المستحقّة لأفقر عشرين في المئة من عدد السكان. تأتي البيانات عن الدخل أو الاستهلاك الشخصي أو الأسري من مسح لأوضاع أسرٍ معيشية تمثّل أوضاع بقية الأسر في البلاد.

الدخل أو الاستهلاك - الحصص حصص الدخل أو الاستهلاك المستحقّة لجماعات فرعية من السكان يشار إليها كفئات عشريّة أو خمسيّة متساوية العدد، وهي حصص مبنية على أساس دراسات استطلاعية قومية للأسر تشمل أعواماً شتى. وتعطي الدراسات المسّحية عن الاستهلاك نتائج تُظهر مستويات من اللامساواة بين الفقراء والأغنياء أقل مما تظهره الدراسات عن الدخل، لأن الفقراء عموماً يستهلكون من دخلهم حصة أكبر نسبياً مما يستهلكه الآخرون. وبالنظر إلى أنّ البيانات تأتي من مسّوح تشمل أعواماً مختلفة، وتستخدم منهجيات مختلفة، فمن الضروري إجراء المقارنات بين البلدان باحتراس.

دليل التنمية البشرية دليل مركّب يقيس معدل الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية - الحياة المديدة في صحة جيدة، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق. للتفاصيل عن كيفية احتساب المؤشر، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

دون الخامسة - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة احتمال الوفاة بين الولادة وسنّ الخامسة تماماً، يُحسب من أصل ألف مولود حيّ.

دون مستوى الطول السويّ - أطفال تحت الخامسة دون مستوى الطول السويّ لأعمارهم يشمل إعاقة النمو المعتدلة والحادة، المعرفة بأنها أكثر من انحرافين معياريين تحت متوسط الطول لأعمار المجموعات السكانية المشار إليها.

دون مستوى الوزن السوي - أطفال تحت الخامسة دون مستوى الوزن السوي لأعمارهم يشمل الحالات المعتدلة من الوزن دون السوي، المعرفة بأنها أكثر من انحرافين معياريين تحت متوسط الوزن لأعمار المجموعات السكانية المشار إليها؛ والحالات الحادة من الوزن دون السوي، المعرفة بأنها أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية تحت متوسط الوزن.

الدين - مجموع خدمات الدين مجموع تسديد الأصول والفائدة المدفوعة فعلياً بالعملة الأجنبية أو بالسلع أو بالخدمات لقرض طويل الأجل (ذي استحقاق يزيد على سنة)، والفائدة المدفوعة على قرض قصير الأمد، وتسديد الديون لصندوق النقد الدولي.

الديون - تخفيف الديون الملتزم به في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الإغفاء من تسديد القروض كأحد مكونات المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه المبادرة هي المنهج الشامل الأول لتخفيض الديون الخارجية على البلدان الأكثر فقراً والأشد رزوحاً تحت وطأة الدين في العالم، ومجموعها اثنان وأربعون.

زراعة محلية - دعم منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي للزراعة المحلية قُطرياً تحويلات من دافعي الضرائب والمستهلكين ناجمة عن إجراءات في النهج السياسي تدعم الزراعة (صافي المقبوضات المترابطة في الميزانية)، بصرف النظر عن أهدافها وتأثيراتها على إنتاج المزارع ومدخولها أو على استهلاك منتجات المزارع.

السكان - المعدل السنوي للنمو السكاني يشير إلى معدل النمو السكاني السنوي للفترة المحددة. راجع: السكان - مجموع السكان.

السكان - مجموع السكان يشير إلى العدد القائم فعلاً لعدد السكان الذي يشمل جميع الموجودين فعلياً في منطقة معينة، خلال فترة معينة.

السكان المدينيون سكان منتصف العام في مناطق مصنفة مدينية/ حضرية وفقاً للمعايير التي يستخدمها كل بلد، كما تُبلغ الأمم المتحدة عنهم. راجع: السكان - مجموع السكان.

السُّل - حالات السُّل العدد الإجمالي للحالات التي تُبلغ عنها منظمة الصحة العالمية. وتُعرف حالة السُّل بأنها إصابة بالسل تأكدت مخبرياً أو تشخصت سريرياً.

السُّل - حالات السُّل المشخصة بالمعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبة المئوية لحالات السُّل المعدية الجديدة المقدرة التي سُفِي المصابون بها بعد المعالجة تحت المراقبة المباشرة (DOTS)، والمساق القصير من هذه المعالجة، واستراتيجية المعالجة.

السُّل - حالات السُّل المكتشفة خلال المعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبة المئوية لحالات السُّل المعدية

الجديدة المقدرة التي جرى اكتشافها (تشخيصها في فترة معينة) خلال المعالجة تحت المراقبة المباشرة، والمساق القصير من هذه المعالجة، واستراتيجية المعالجة.

السُّل - معدل الوفيات المتعلقة بالسُّل مجموع عدد الوفيات التي يسببها السُّل من أصل مئة ألف شخص. وتُجمع البيانات من تقارير يجري تقديمها خلال تسجيل الوفاة.

الصادرات الأولية تشمل وفقاً لتعريف التصنيف التجاري الدولي المعياري صادرات الأغذية، والمواد الزراعية الخام، والوقود، والخامات، والمعادن.

صادرات البضائع والخدمات قيمة جميع البضائع وخدمات السوق الأخرى التي تزود بها بقية أنحاء العالم؛ وتشمل قيمة البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر والعائدات ورسوم الترخيص، وخدمات أخرى مثل الاتصال والبناء والتمويل والمعلومات والخدمات الشخصية والحكومية. وتستثنى دخل العمالة والممتلكات وأيضاً مدفوعات التحويل.

صادرات التقانة العالية صادرات منتجات عالية الشدة في الأبحاث والتطوير، وتشمل منتجات التقانة العالية المستعملة في الفضاء الجوي، والحواسيب، ومستحضرات الصيدلة، والأدوات العلمية، والمعدات الآلية الكهربائية.

صادرات المواد المصنعة تشمل، بحسب تعريف التصنيف التجاري الدولي المعياري لها، صادرات الكيماويات، والمصنعات الأساسية، والمعدات الآلية ومعدات النقل، وغير ذلك من البضائع المصنعة المتفرقة.

الصِّرف الصحي - السكان المستعملون لنظم الصِّرف الصحي الوافية أو المحسنة النسبة المئوية من السكان الذين يستعملون منشآت وافية للتخلص من إفرازات الجسم، مثل قساطل الوصل بشبكة مجارير أو بخزانات للصِّرف الصحي؛ ومراحيض مزودة بخزانات رَحَض-دَفَق، أو مراحيض حُفْرِيَّة بسيطة، أو مراحيض حُفْرِيَّة محسنة ومُهَوَّاة. ويُعتبر نظام التخلص من الإفرازات وافياً بالمراد إذا كان خاصاً أو مشتركاً (ولكن، ليس عاماً)، وإذا استطاع على نحو فعّال منع احتكاك الإنسان والحيوان والحشرات بالإفرازات.

الطاقة - إجمالي الناتج المحلي بحسب الوحدة من استخدام الطاقة نسبة إجمالي الناتج المحلي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) إلى الاستخدام التجاري للطاقة، تُحسب بالكيلوغرامات مما يوازيها من النفط. وتوفّر هذه النسبة مقياساً لفعالية الطاقة، بإظهارها تقديرات قابلة للمقارنة وأخرى ثابتة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الدول بالنسبة إلى المستخدمة الطبيعية (وحدات استعمال الطاقة). راجع: إجمالي الناتج المحلي ومعادل القوة الشرائية.

العامل المساهم من أفراد الأسرة يعرف وفق التصنيف الدولي للوضع في التوظيف عام 1993 بأنه شخص يعمل من دون أجر في مشروع اقتصادي يديره قريب له يعيش في منزل الأسرة.

العاملات في المجالين المهني والتقني حصة النساء من المناصب المعرفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO-88) لتشمل المهنيين (والمهنيين المشاركين) في العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في علوم الحياة والصحة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في التعليم، وغيرهم من المهنيين والمهنيين المشاركين.

علماء ومهندسون في الأبحاث والتطوير أناس مدربون للعمل في أي من ميادين العلوم، يمارسون نشاطات مهنية في الأبحاث والتطوير. وتتطلب هذه الوظائف بمعظمها إكمالاً للتعليم العالي.

العمالة بحسب النشاطات الاقتصادية العمالة في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، كما هي معرفة وفقاً لنظام التصنيف الصناعي المعياري الدولي - في التعديلات الثاني والثالث، تشير الصناعة إلى التعدين والتجوير، والتصنيع، والبناء، والمرافق العامة (الغاز والماء والكهرباء). وتشير الزراعة إلى النشاطات في الزراعة، وصيد الطيور والحيوانات، والحراثة، وصيد الأسماك. أما الخدمات فتشير إلى تجارة الجملة والمفرق؛ والمطاعم والفنادق؛ والنقل والخزن؛ والاتصالات؛ والتمويل؛ والتأمين؛ والعقارات؛ والخدمات التجارية؛ والخدمات المجتمعية، الاجتماعية والشخصية.

العمر - دليل متوسط العمر المتوقع أحد الأدلة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية. للتفاصيل عن كيفية احتساب المؤشر، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

العمر - متوسط العمر المتوقع لدى الولادة عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود حديثاً في ما لو بقيت أنماط العمر السائدة - معدلات الوفيات المحددة في فترة الولادة - على حالها طوال حياة الطفل.

الفقر - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصل إلى نقطة الإتمام التاريخ الذي يتم فيه البلد على نحو ناجح الإصلاحات البنوية الرئيسية المثق عليها في نقطة القرار، بما في ذلك تطوير استراتيجيته لتخفيف الفاقة وتطبيق هذه الاستراتيجية. عندئذ، ومن دون أي شروط إضافية على خطط العمل، يتلقى بموجب مبادرة الدّين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون معظم التخفيفات من أعباء ديونه.

الفقر - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصل إلى نقطة القرار التاريخ الذي يتوصل فيه بلد فقير مثقل بالديون، ذو سيرة معترف بها من الأداء الجيد وفقاً لبرامج تعديلية يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى الالتزام بأن يأخذ على عاتقه إجراء إصلاحات إضافية وتطوير - وتطبيق - استراتيجية لتخفيف الفاقة.

الفقر - السكان العاشقون تحت خط دخل الفقر نسبة السكان العاشقين تحت الخط المحدد للفقر:

- دولار واحد في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية) دولار وثمانية سنتات بالأسعار الدولية للعام

- (1993) المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- دولاران في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية) لدولارين وخمسة عشر سنتاً بالأسعار الدولية للعام 1993) المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- أربعة دولارات في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1990، المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- أحد عشر دولاراً في اليوم (للشخص الواحد في أسرة من ثلاثة أفراد) - بالأسعار الدولية للعام 1994، مكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- خط الفاقة القومي - خط الفاقة في البلد كما تراه سلطات البلد مناسباً، وتبنى التقديرات القومية على أساس التقديرات عن الجماعات الفرعية من عدد السكان المرّج، المستقاة من دراسة استقصائية لأوضاع الأسر المعيشية.
- خمسون في المئة من الدخل المتوسط - خمسون في المئة من متوسط دخل الإنفاق المعدل للأسرة المعيشية.

راجع: معادل القوة الشرائية.

الفقر - دليل الفقر البشري للدول النامية دليل مركب يقيس مستويات الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسية، ممثلة في دليل التنمية البشرية - طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة - كما يمثل الاستبعاد الاجتماعي. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

الفقر - دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي دليل مركب يقيس مستويات الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسية، ممثلة في دليل التنمية البشرية - طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة - كما يمثل الإقصاء الاجتماعي. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، راجع الملاحظة التقنية الأولى.

الفقر - معدل فجوة الفقر المسافة الوسطية تحت خط فقر الدولار الواحد (معادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي سنة 1994) في اليوم الواحد معبراً عنها كنسبة مئوية من خط الفقر، حيث المتوسط يُسجل على أساس العدد الإجمالي للسكان؛ مع اعتبار أن فجوة الفقر لدى غير الفقراء هي صفر. ويمثل هذا المقياس عمق الفاقة، ومدى حدوثها أو تأثيرها أيضاً.

فيروس نقص المناعة البشرية - انتشاره بين الحوامل النسبة المئوية للحوامل في المجموعة العمرية المحدد، المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) - الناس المصابون بنقص المناعة/الأيدز العدد المقدّر للناس المصابين بفيروس نقص المناعة/الأيدز في نهاية العام المحدد.

قوات مسلحة - القوات المسلحة الكلية قوات استراتيجية وبرية وبحرية وجوية وقيادية وإدارية ودعمية. وتشمل أيضاً قوات شبه عسكرية مثل الشرطة وأمن الجمارك وحرس الحدود، إذا كان أفرادها مدربين على التكتيك الحربي.

القوى العاملة جميع المستخدمين (بمن فيهم أشخاص فوق سن محدّدة كانوا خلال فترة الاستعلام في وظيفة مدفوعة الأجر وفي العمل، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو ذوي وظيفة لكنهم ليسوا في العمل) أو المتعطّلين (بمن فيهم أشخاص فوق سن محدّدة كانوا خلال فترة الاستعلام عاطلين من العمل، لكنهم حالياً جاهزون للعمل وساعون إليه).

الكلوروفلوروكربونات - إستهلاك هذه الغازات المستنزفة للأوزون مجموع الإنتاج والواردات ناقص الصادرات لغازات الكلوروفلوروكربونات التي يحكمها بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنزف طبقة الأوزون. وهذه الغازات مركّبات اصطناعية جرى استعمالها سابقاً للتبريد وللدفع الرذاذي، وعُرف أنها مؤذية لطبقة الأوزون في الجو. وبموجب بروتوكول مونتريال فإن الغازات الكربونية الواجب قياسها هي تلك الموجودة في المركّبات الكيميائية ما قبل تشكيلها بتكثير الأصل (البلمرة)؛ والمنتجات الرذاذية؛ ومطافئ الحريق القابلة للحمل والنقل؛ ووحدات التكييف في الآليات؛ والعوازل من ألواح وصفائح وأغطية أنابيب؛ والتبريد المنزلي والتجاري؛ ومعدات مضخّات التكييف والتدفئة.

الكهرباء - حصة الفرد من استهلاك الكهرباء يشير إلى إجمالي الإنتاج على أساس حصة الفرد، بما في ذلك استهلاك ملحقات المحطة وأي مفقودات في المحولات تعتبر أجزاء لا تتجزأ من المحطة. كما يشمل مجمل الطاقة الكهربائية التي تنتجها منشآت الضخ، من دون اقتطاع ما يمتصه الضخ من هذه الطاقة.

اللاجئون أشخاص فروا من بلدانهم بسبب خوف قائم على أدلة قاطعة من الاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو رأيهم السياسي أو عضويتهم في إحدى جماعات المجتمع المعينة؛ ولا يتمكّنون من العودة أو لا يريدون العودة. بلد اللجوء هو البلد الذي تقدّم فيه لاجئ بطلب حق اللجوء لكنه لم يتلقَ بعد قراراً، أو أنه خلافاً لذلك سجّل كأحد الساعين إلى اللجوء. بلد الأصل يشير إلى الجنسية التي يحملها طالب اللجوء أو إلى البلد الذي يكون من مواطنيه.

دليل الأسعار للمستهلكين يعكس التغيّرات في كلفة حصول المستهلك العادي على سلّة بضائع وخدمات قد تكون ذات كلفة ثابتة أو قد تتغيّر في فترات فاصلة محدّدة.

دليل جيني (Gini) يقيس مدى الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية داخل بلد ما عن المساواة التامة في التوزيع. ويخطّط منحني لورانس (Lorenz) النّسب المئوية التراكمية للدخل الكلي المتلقّى في مقابل العدد التراكمي للمتلقّين، بدءاً من أفقر فرد أو أسرة معيشية. ويقيس دليل جيني المساحة بين منحني لورانس والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، المعبر عنها كنسبة مئوية من المنطقة القصوى تحت ذلك الخط. تمثّل قيمة الصفر مساواة كاملة، وقيمة المئة عدم مساواة كاملة.

الماء - السكان المحرومون من إمكانية الاستفادة للوصول إلى مصادر الماء المحسّنة يُحسب المعدّل كمتّة تُطرح

منها النسبة المئوية للسكان الذين لديهم إمكانية مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسّن. أما المصادر اللامحسّنة فتشمل السقّاتين، والمياه المعبأة في القناني، وصهاريج الماء، والآبار والينابيع اللأمحسّية. راجع: السكان ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصادر الماء المحسّنة.

الماء - السكان ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصادر الماء المحسّنة نسبة السكان الذين لديهم إمكانية معقولة للوصول إلى أي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: التوصيلات بمقرّ السكن، الأنابيب الرأسيّة للعموم، الحفّر الأنبوبي، الآبار المحفورة المحميّة، الينابيع وتجمّعات مياه الأمطار المحميّة. إمكانية معقولة معناها توفرُ عشرين ليترًا على الأقل لكل شخص في اليوم من مصدر ضمن مسافة كيلومتر واحد من إقامة المرء.

مجموع وقت العمل الوقت المصروف في نشاطات السوق وغير السوق كما هو معرّف في نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدّل في العام 1993. راجع: نشاطات السوق ونشاطات اللأسوق.

المدارس - إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس عدد التلاميذ الملحقين بأحد مستويات التعليم، بصرف النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع الذين هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى. راجع: التعليم - مستويات التعليم.

المدارس - صافي نسبة الالتحاق بالمدارس عدد التلاميذ الملحقين بأحد مستويات التعليم، الذين هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى، كنسبة مئوية من مجموع الذين هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى.

المدارس - معدل دخول المدارس للأيتام نسبة الأطفال في سنّ ١٤ - ١٥ من يتامى الأبوين الطبيعيّين الذين هم حالياً في المدارس، كما تذكرها الدراسات المسيحية للأسر المعيشية. وتظهر كنسبة مئوية من نسبة الأيتام في العمر ذاته، العائشين مع أحد الأبوين على الأقل وبذهبون إلى المدارس.

المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية اللأمقيّدة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن الحصول على السلع والخدمات المرتبطة بها، على نحو كليّ وبكلّ حرّيّة، من جميع البلدان فعلياً، وأن يقدّمها أي بلد لأيّ بلد آخر.

المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية يجري توزيع القروض على أسس تنازليّة (صافي التسديدات لأصل الدّيّن)؛ وتقدّم المنح وكالاتٍ رسمية تابعة للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ومؤسّسات متعددة الجوانب، وبلدان لا تنتمي إلى عضوية اللجنة. والهدف من ذلك هو تعزيز التنمية الاقتصادية والرّفاه في البلدان والمناطق المذكورة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية كمتلقية للمعونة. تشمل هذه المساعدات قروضاً مع عامل منّحي لا يقل عن خمسة وعشرين في المئة (يُحسب على سعر حسم بمقدار عشرة في المئة).

معدل وفيات الأمومة عدد وفيات النساء في السنة لأسباب متعلقة بالحمل، المحسوب على أساس كل مئة ألف طفل يولدون أحياء.

معدل وفيات الرضع احتمالية الوفاة بين الولادة واليوم الأخير من العام الأول. ويُحسب المعدل لكل ألف من المواليد الأحياء.

معدلات التبادل التجاري نسبة مؤشّر أسعار الصادرات إلى مؤشر أسعار الواردات، تُقاس بالنسبة إلى سنة الأساس (للمقارنة). وتعني القيمة التي تزيد على مئة، أن أسعار الصادرات ارتفعت بالنسبة إلى أسعار الواردات.

مقاعد برلمانية تشغلتها نساء تشير إلى المقاعد التي تشغلها نساء في مجلس عموم أو مجلس نواب أو برلمان (مجلس تشريعي واحد) أو مجلس شيوخ، حيثما ينطبق الأمر.

مقبوضات الربح المستحق ورسوم الترخيص مقبوضات المقيمين من غير المقيمين عن استعمال مرخص به لأصول غير ملموسة، وغير منتجة، وغير مالية؛ ولحقوق الملكية (مثل براءات الاختراع، والعلامات التجارية) «الماركات» المسجلة، والامتيازات، والعمليات الصناعية المتعاقبة)؛ وأيضاً، عبر اتفاقات ترخيصية، لاستعمال نماذج أصلية منتجة (مثل الأفلام والمخطوطات). وتُبنى البيانات على ميزان المدفوعات.

ملاريا - الوقاية من الملاريا للأطفال دون الخامسة النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسياتٍ معالجة بموادٍ مبيدة للحشرات.

ملاريا - حالات الملاريا العدد الكلي لحالات الملاريا التي تتبّع بها منظمة الصحة العالمية من بلدان تكون فيها الملاريا مرضاً مستوطناً. وثمة بلدان كثيرة لا تُبَلِّغ إلا عن الحالات المؤكدة مخبرياً، لكن بلداناً كثيرة أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء تُبَلِّغ أيضاً عن الحالات المشخصة سريرياً.

ملاريا - علاج الملاريا للأطفال المحرورين دون الخامسة النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين كانوا مرضى ومرتفعي الحرارة في الأسبوعين السابقين للاستقصاء وتلقوا عقاقير مضادة للملاريا.

ملاريا - معدل الوفيات المتعلقة بالملاريا مجموع عدد الوفيات التي تسبب بها الملاريا من بين كل من مئة ألف

المِنح الصافية من منظمات غير حكومية تحويلات مواردية من منظمات قومية غير حكومية (وكالات خاصة لا تستهدف الربح) إلى بلدان أو مناطق معرّفة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدات التنموية للدول المتلقية. وتُحسب كتدفقات إجمالية من المنظمات غير الحكومية ناقص التحويلات المواردية المتلقاة من القطاع الرسمي (المحسوبة قبل ذلك في المساعدات التنموية الرسمية).

المنطقة المحمية كنسبة من مساحة السطح تشير إلى مناطق محمية كلياً أو جزئياً لا تقل مساحة الواحدة منها عن

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة في بناء قدرة تجارية المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى نشاطات مخصصة لتعزيز قدرة البلد المتلقّي على صوغ استراتيجية للتنمية التجارية وتطبيقها؛ أو على إيجاد بيئة تمكينية لزيادة حجم الصادرات وقيمتها المضافة، وتنويع منتجات الصادرات وأسواقها، وزيادة الاستثمار الأجنبي لتوليد وظائف وأعمال تجارية؛ أو على تحفيز الشركات المحلية على القيام بأعمال تجارية وتشجيع الاستثمار في الصناعات ذات التوجّهات التجارية؛ أو على المشاركة في - والاستفادة من - المؤسسات والمفاوضات والعمليات التي تحدّد اتجاه سياسة البلد التجارية، وقواعد التجارة الدولية وممارساتها.

المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية وتصنيفات البلدان الأقل نمواً.

المساعدة الإنمائية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية توجّهت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تشمل التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي، وتعليم مرحلة الطفولة المبكرة، والمهارات الحياتية الأساسية للشباب والبالغين)؛ والصحة الأساسية (بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية، والبنية التحتية الصحية، والتغذية الأساسية، وكبح الأمراض المعدية، والتربية الصحية، وتنمية قدرات العاملين في مجال الصحة)؛ والسياسات والبرامج السكانية، والصحة التناسلية (سياسة سكانية وحسن التدبير الإداري، والرعاية الصحية التناسلية، وتنظيم الأسرة، وكبح الأمراض المنقولة عبر العلاقات الجنسية - بما فيها نقص المناعة/الأيديز، وتنمية قدرات العاملين في مجال الصحة السكانية والتناسلية). لا تشمل المساعدة إمدادات المياه وسبل الصرف الصحي، إلا إذا كانت هذه مصنفة في بؤرة الفاقة.

المساعدة الرسمية الممنح والقروض التي تتوفّر فيها المعايير نفسها للمساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء أن البلدان المتلقية لا تتوافر فيها الصفات اللازمة كمتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه البلدان معرّفة الهوية في الجزء الثاني من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المتلقية؛ التي تشمل بلداناً أكثر تقدماً في وسط أوروبا وشرقها، وبلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً، وعدداً معيناً من البلدان والمناطق النامية المتقدمة.

المشردون في الداخل الناس المشردون داخل أوطانهم الذين تقدم لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية أو المساعدة، أو الاثنتين معاً؛ في العموم بناء على طلب خاص من أحد الأجهزة المختصة في المنظومة الدولية.

معادل القوة الشرائية سعر التحويل الذي يفسّر فوارق الأسعار عبر البلدان، مفسحاً في المجال للمقارنات الدولية بشأن المُخرجات والمدخيل الحقيقية. وفي سعر الدولار الأميركي لمعادل القوة الشرائية (كما هو مستعمل في هذا التقرير)، تكون للدول الواحد بمعادل القوة الشرائية قوة شرائية في الاقتصاد المحلي مماثلة لقوة الدولار الأميركي الواحد في الولايات المتحدة.

ألف هكتار (عشرة ملايين متر مربع)، تخصصت كمتنزهات قومية، أو آثار طبيعية خالدة، أو أراضٍ مفردة لأغراض معينة، أو محميات للحياة البرية، أو مناظر ريفية وبحرية محمية، أو مناطق مخصصة للأبحاث العلمية لا يُسمح إلا لعدد محدود من العامة بالدخول إليها. ولا تشمل البيانات مناطق محمية بموجب قوانين محلية أو قوانين الأقاليم والمحافظات.

منع الحمل - مدى انتشار وسائل منع الحمل النسبة المئوية للمتزوجات (والعاشرات كالأزواج) ما بين سن الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين من العمر اللواتي يستخدمن، أو يستخدم شركاؤهن، أي نوع من أنواع منع الحمل؛ العصرية منها أم التقليدية.

النتائج المحلي الإجمالي - نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد نسبة النمو السنوي بحسب أقل المربعات، تُحسب من السعر الثابت في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بوحدات العملة المحلية.

النتائج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي) يُحوّل الناتج المحلي الإجمالي إلى دولارات أميركية باستعمال معدل سعر الصرف الرسمي كما يذكره صندوق النقد الدولي. ثمة عامل بديل للتحويل يجري استعماله إذا تقرر أن سعر الصرف الرسمي ينحرف بهامش كبير إلى حد استثنائي عن السعر المطبق فعلياً في صفقات بالعملة الأجنبية ومنتجات المقايضة. راجع: الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج المحلي الإجمالي مجموع القيمة المضافة من المنتجين المحليين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) لا يشملها تقييم المخرجات، ويُحسب من دون أي استقطاعات لاستهلاك أصول رأس المال المركبة، أو للنضوب أو الانحلال في الموارد الطبيعية. والقيمة المضافة هي المحصول الصافي لإحدى الصناعات بعد جمع كل المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.

النتائج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأميركي) يُقسم الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي) على عدد السكان في منتصف العام. راجع: إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأميركي).

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) راجع الناتج المحلي الإجمالي ومعادل القوة الشرائية.

الناتج المحلي الإجمالي - دليل أحد الأدلة الثلاثة التي يُبنى عليها دليل التنمية البشرية. ويقوم على أساس الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل راجع الملاحظة التقنية الأولى.

ناقصو التغذية الناس الذين يكون ما يتناولونه من طعام غير كافٍ على نحوٍ مستديم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات النشاط لأجسادهم.

النساء في الحكومة على المستوى الوزاري يُعرف هذا الإحصاء بحسب تعريف كل بلد على حدة لمعنى المسؤول التنفيذي أو الموظف الإداري الكبير، وقد يشمل النساء في منصب وزير أو نائب وزير، واللواتي يتولين مناصب وزارية أخرى؛ بما في ذلك أمانات سرّ برلمانية.

النساء من المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين حصة النساء من المناصب المعروفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن؛ تشمل المشرعين، وكبار المسؤولين الحكوميين، وشيوخ القري وعمدتها، وكبار المسؤولين في منظمات المصالح الخاصة، ومديري الشركات والرؤساء التنفيذيين، ومديري دوائر الانتاج والعمليات وغيرهم من مديري الدوائر والمديرين العامّين.

نشاطات السوق معرفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدّل في العام 1993، لتشمل التوظيف في المؤسسات، والانتاج الأولي خارج المؤسسات، والخدمات للدخل والانتاج الآخر للسلع خارج المؤسسات، راجع: نشاطات الأسواق ومجموع وقت العمل.

نشاطات الأسواق معرفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدّل في العام 1993، لتشمل صيانة المنزل الأسري (التنظيف، الغسل والكّي، إعداد وجبات الطعام، الترتيب)؛ إدارة شؤون المنزل الأسري للمرء نفسه والتسوّق له؛ الاعتناء بالأولاد والمرضى والعجائز والمعاقين في المنزل الأسري للمرء نفسه؛ الخدمات في المجتمع المحلي. راجع: نشاطات السوق ومجموع وقت العمل.

النفقات الصحية الخاصة إنفاق الأسرة المعيشية المباشر (من مالها الخاص)، والتأمين الخاص، وإنفاق مؤسسات غير ربحية تخدم الأسر، ومدفوعات خدماتية مباشرة من شركات خاصة. وتشكّل مع النفقات الصحية العامة مجمل النفقات الصحية. راجع: النفقات الصحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) والنفقات الصحية العامة.

النفقات الصحية العامة الإنفاق الجاري وإنفاق رأس المال من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)؛ والمقرضات والمنح من الخارج (بما في ذلك تبرعات من وكالات دولية ومنظمات غير حكومية)؛ وأموال التأمين الصحي الاجتماعي (أو الإلزامي). وتشكّل مجتمعة، مع النفقات الصحية الخاصة، مجموع النفقات الصحية. راجع: النفقات الصحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) والنفقات الصحية العامة.

النفقات الصحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم التسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والمرافق الصحية. راجع: النفقات الصحية الخاصة؛ والنفقات الصحية العامة؛ ومعادل القوة الشرائية.

الوقود الصّلب - السكان المستعملون للوقود الصّلب نسبة السكان المستعملين للوقود الصلب، الذي يشمل أنواع الوقود التقليدية مثل الوقود الخشبي، والفحم الخشبي، وتُقَل قصب السكر، وفضلات الحيوانات والنباتات.

الولادات التي يهتم بأمريها صحّيون مهرة النسبة المئوية للولادات التي يهتم بأمريها صحّيون (بمن فيهم الأطباء والمرضات والقابلات) مدربون على توفير ما يلزم من العناية، والإشراف، والنصح للنساء في أثناء الحمل والمخاض، وفترة ما بعد الوضع (الثّفاس)، لكي يُصبحن قادرات على التوليد بأنفسهن من دون مساعدة، والاعتناء بالمواليد الجدد.

واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية أنحاء العالم. تشمل قيمة البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر والعوائد (الإتاوات) ورسوم الترخيص، وخدمات أخرى مثل الاتصال والبناء والتمويل والمعلومات والخدمات الشخصية والحكومية. وتستثني دخل العمالة والممتلكات (خدمات الوسطاء التجاريين في نظام الحسابات الوطنية لعام 1968) وأيضاً مدفوعات التحويل.

واردات من دول نامية يُسمح بدخولها معفاة من الرسوم الجمركية قيمة صادرات السلع (باستثناء الأسلحة) من بلدان نامية يُسمح بدخولها من دون تعريف جمركية.

الوزن المنخفض للرضع لدى الولادة النسبة المئوية للرضع الذين يقل وزنهم عند الولادة عن ألفين وخمسمئة غرام.

الوقود - الاستهلاك التقليدي للوقود الاستهلاك المقدّر من وقود الخشب والفحم الخشبي وتُقَل قصب السكر وفضلات الحيوانات والنباتات. ويشمل الاستخدام الكلي للطاقة استخدام الطاقة التجاري والاستخدام التقليدي للوقود.

- Aten, Bettina, Alan Heston and Robert Summers. 2001. "Penn World Tables 6.0." University of Pennsylvania, Center for International Comparisons, Philadelphia.
- . 2002. "Penn World Tables 6.1." University of Pennsylvania, Center for International Comparisons, Philadelphia.
- Birzeit University. 2002. *Palestine Human Development Report 2002*. Ramallah, Occupied Palestinian Territories.
- CDIAC (Carbon Dioxide Information Analysis Center). 2003. *Trends: A Compendium of Data on Global Change*. [http://cdiac.esd.ornl.gov/trends/trends.htm]. March 2003.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2001. *Global Forest Resources Assessment 2000*. Rome.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella, and Elisabetta Pagnossin Aligisakis. 1995. "Measures of Unrecorded Economic Activities in Fourteen Countries." Background paper for *Human Development Report 1995*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Harvey, Andrew S. 1995. "Market and Non-Market Productive Activity in Less Developed and Developing Countries: Lessons from Time Use." Background paper for *Human Development Report 1995*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- . 2001. "National Time Use Data on Market and Non-Market Work by Both Women and Men." Background paper for *Human Development Report 2001*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Hijab, Nadia. 2003. "Using Process Indicators to Monitor Maternal Health." Background note for *Human Development Report 2003*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- IISS (International Institute for Strategic Studies). 2002. *The Military Balance 2002-2003*. Oxford: Oxford University Press.
- ILO (International Labour Organization). 2002a. *Estimates and Projections of the Economically Active Population, 1950-2010*. 4th ed., rev. 2. Database. Geneva.
- . 2002b. *Key Indicators of the Labour Market 2001-2002*. [http://kilm.ilo.org/kilm/]. March 2003.
- . 2002c. *Yearbook of Labour Statistics*. Geneva.
- . 2003a. *ILO Database on International Labour Standards (ILOLEX)*. [http://ilolex.ilo.ch:1567/english/index.htm]. February 2003.
- . 2003b. *Laboursta Database*. [http://laborsta.ilo.org]. March 2003.
- IPU (Inter-Parliamentary Union). 1995. *Women in Parliaments 1945-1995: A World Statistical Survey*. Geneva.
- . 2001. Correspondence on women in government at the ministerial level. March. Geneva.
- . 2003a. Correspondence on year women received the right to vote and to stand for election and year first woman was elected or appointed to parliament. March. Geneva.
- . 2003b. *Parline Database and World Classification of Women in National Parliaments*. [http://www.ipu.org]. March 2003.
- ITU (International Telecommunication Union). 2003a. Correspondence on telephone mainlines, cellular subscribers, Internet users and personal computers. April. Geneva.
- . 2003b. *World Telecommunication Indicators*. Database. Geneva.
- LIS (Luxembourg Income Study). 2002. "Population below Income Poverty Line." [http://lisweb.ceps.lu/keyfigures/povertytable.htm]. February 2002.
- . 2003. "Relative Poverty Rates for the Total Population, Children and the Elderly." [http://www.lisproject.org/keyfigures/povertytable.htm]. March 2003.
- Mathers, Colin D., Ritu Sadana, Joshua A. Salomon, Christopher J. L. Murray and Alan D. Lopez. 2001. "Healthy Life Expectancy in 191 Countries, 1999." *Lancet* 357 (9269): 1685-91.
- Milanovic, Branko. 2002. Correspondence on income, inequality and poverty during the transition from planned to market economy. March. World Bank, Washington, DC.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2002a. *Economic Outlook*. 2 (72). Paris.
- . 2002b. *Employment Outlook 2002*. Paris.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Development Assistance Committee. 2003a. Correspondence on official development assistance disbursed. February. Paris.
- . 2003b. *DAC Online*. Database. Paris.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and Statistics Canada. 2000. *Literacy in the Information Age: Final Report on the International Adult Literacy Survey*. Paris.
- SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2001. *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2003a. Correspondence on military expenditure. March. Stockholm.
- . 2003b. *SIPRI Arms Transfers*. Database. February. Stockholm.
- Smeeding, Timothy M. 1997. "Financial Poverty in Developed Countries: The Evidence from the Luxembourg Income Study." In United Nations Development Programme, *Human Development Report 1997 Papers: Poverty and Human Development*. New York.
- Smeeding, Timothy M., Lee Rainwater and Gary Burtless. 2002. "United States Poverty in a Cross-National Context." In Sheldon H. Danziger and Robert H. Haveman, eds., *Understanding Poverty*. New York: Russell Sage Foundation; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- UN (United Nations). 2002a. Correspondence on time use surveys. February. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, New York.
- . 2002b. *World Urbanization Prospects: The 2001 Revision*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- . 2003a. *Millennium Indicators Database*. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, New York. [http://millenniumindicators.un.org]. March 2003.

- . 2003b. "Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General." [http://untreaty.un.org]. February 2003.
- . 2003c. *United Nations Population Division Database on Contraceptive Use*. March. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- . 2003d. *World Population Prospects 1950–2050: The 2002 Revision*. Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS) and WHO (World Health Organization). 2003. Correspondence on adult HIV/AIDS prevalence rates. March. Geneva.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2002. *Report on the Global HIV/AIDS Epidemic 2002*. Geneva.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2001. "Third United Nations Conference on the Least Developed Countries." [http://www.unctad.org/conference/]. April 2002.
- UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Bosnia and Herzegovina Human Development Report 2002*. Sarajevo.
- UNEP (United Nations Environment Programme) World Conservation Monitoring Centre and IUCN (The World Conservation Union) World Commission on Protected Areas. 2003. *World Database on Protected Areas*. [http://sea.unep-wcmc.org/wdbpa/UN.cfm]. April 2003.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 1997. *International Standard Classification of Education 1997*. [http://portal.unesco.org/uis/TEMPLATE/pdf/isc94/ISCED_A.pdf]. March 2003.
- . 1999. *Statistical Yearbook 1999*. Paris.
- UNESCO Institute for Statistics. 2001. Correspondence on combined gross enrolment ratio. March. Paris.
- . 2003a. Correspondence on adult and youth literacy rates. January. Montreal.
- . 2003b. Correspondence on combined gross enrolment ratios. March. Montreal.
- . 2003c. Correspondence on education expenditure. February. Montreal.
- . 2003d. Correspondence on gross and net enrolment ratios and children reaching grade 5. February. Montreal.
- . 2003e. "Literacy Assessment and Monitoring Programme." Background note for *Human Development Report 2003*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- UNFPA (United Nations Population Fund). 2003. "Building Capacity to Ensure the Continuity of Population Censuses." Background note for *Human Development Report 2003*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2002. *Statistical Yearbook 2001*. Geneva.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2000. *The State of the World's Children 2001*. New York: Oxford University Press.
- . 2003a. Correspondence on infant and under-five mortality rates. January. New York.
- . 2003b. *The State of the World's Children 2003*. New York: Oxford University Press.
- UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO (World Health Organization) and UNFPA (United Nations Population Fund). 1997. *Guidelines for Monitoring the Availability and Use of Obstetric Services*. New York.
- UNICRI (United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute). 2002. Correspondence on crime victims. March. Turin.
- WHO (World Health Organization). 1994. *Indicators to Monitor Maternal Health Goals: Report of a Technical Working Group, Geneva, 8–12 November 1993*. Geneva.
- . 2002. *World Health Report 2002: Reducing Risks, Promoting Healthy Life*. Geneva.
- . 2003a. Correspondence on cigarette consumption. March. Geneva.
- . 2003b. Correspondence on health expenditure. March. Geneva.
- . 2003c. Correspondence on health personnel. March. Geneva.
- . 2003d. Correspondence on immunization against tuberculosis and measles. March. Geneva.
- . 2003e. *Global Tuberculosis Control: WHO Report 2003*. [http://www.who.int/gtb/publications/globrep/]. March 2003.
- . 2003f. "Measuring Healthy Life Expectancy." Background note for *Human Development Report 2003*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- . Forthcoming. *World Health Report 2003*. Geneva.
- WIPO (World Intellectual Property Organization). 2003. *Intellectual Property Statistics*. Publication B. Geneva.
- World Bank. 2002. *World Development Indicators 2002*. CD-ROM. Washington, DC.
- . 2003a. Correspondence on GDP per capita annual growth rates. March. Washington, DC.
- . 2003b. "HIPC Initiative: Status of Country Cases Considered under the Initiative, March 2003." [http://www.worldbank.org/hipc/progress-to-date/status_table_Mar03.pdf]. March 2003.
- . 2003c. *World Development Indicators 2003*. CD-ROM. Washington, DC.
- . Forthcoming. *Global Development Finance 2004*. Washington, DC.

تصنيف البلدان

البلدان في مجاميع التنمية البشرية^a

تنمية بشرية منخفضة (دليل التنمية البشرية أقل من 0.500)	تنمية بشرية متوسطة (دليل التنمية البشرية من 0.500 إلى 0.799)	تنمية بشرية عالية (دليل التنمية البشرية 0.800 فما فوق)
إثيوبيا	الاتحاد الروسي	الأرجنتين
إريتريا	أذربيجان	إسبانيا
أنغولا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	أستراليا
أوغندا	الأردن	إستونيا
باكستان	أرمينيا	إسرائيل
بنن	إكوادور	ألمانيا
بوركينافاسو	ألبانيا	الإمارات العربية المتحدة
بوروندي	أنتيغوا وبربودا	أوروغواي
تشاد	إندونيسيا	آيرلندا
جمهورية إفريقيا الوسطى	أوزبكستان	آيسلندا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أوكرانيا	إيطاليا
جمهورية تنزانيا المتحدة	إيران (جمهورية-الإسلامية)	البحرين
جيبوتي	بابوا غينيا الجديدة	بربادوس
رواندا	باراغواي	البرتغال
زامبيا	البرازيل	بروني دار السلام
زمبابوي	بلغاريا	بلجيكا
السنغال	بليز	بولندا
سيراليون	بنغلاديش	بيلاروس
غامبيا	بنما	ترينيداد وتوباغو
غينيا	بوتان	جزر البهاما
غينيا - بيساو	بوتسوانا	الجمهورية التشيكية
الكاميرون	البوسنة والهرسك	جمهورية كوريا
كوت ديفوار	بوليفيا	الدانمرك
كينيا	بيرو	سانت كيتس ونيفس
مالي	تاجيستان	سلوفاكيا
مدغشقر	تايلاند	سلوفينيا
ملاوي	تركمانيستان	سنغافورة
موريتانيا	تركيا	السويد
موزامبيق	توغو	سويسرا
نيبال	تونس	سيشيل
النيجر	جامايكا	شيلي
نيجيريا	الجزائر	فرنسا
هايتي	جزر القمر	فنلندا
اليمن	جزر سليمان	قبرص
(34 بلداً أو منطقة)	الجمهورية العربية الليبية	قطر
	الجمهورية الدومينيكية	كرواتيا
	الجمهورية العربية السورية	كندا
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كوبا
	جمهورية مقدونيا	كوستاريكا
	اليوغوسلافية السابقة	الكويت
	جمهورية مولدوفا	لاتفيا
	جنوب أفريقيا	لكسمبرغ
	جورجيا	ليتوانيا
	دومينيكا	مالطة
		المكسيك

a. تُستثنى من ذلك، البلدان التالية الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا يمكن حساب دليل التنمية البشرية عنها: أفغانستان، أندورا، العراق، كيريباتي، جمهورية كوريا الديمقراطية، ليبييا، ليختنشتاين، جزر مارشل، دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً، موناكو، ناورو، بالاو، سان مارينو، صربيا ومونتينيغرو، الصومال، تيمور-ليشتي-تونغا، توفالو.

دخل مرتفع (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 9206 دولارات وأكثر في العام 2001)	دخل متوسط (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي من 746 إلى 9205 دولارات في العام 2001)	دخل منخفض (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 745 دولاراً أو أقل في العام 2001)
أيرلندا	الاتحاد الروسي	إثيوبيا
إسبانيا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	أذربيجان
أستراليا	الأرجنتين	أرمينيا
إسرائيل	الأردن	إريتريا
أيسلاند	إستونيا	أفغانستان
ألمانيا	إكوادور	إندونيسيا
الإمارات العربية المتحدة	ألبانيا	أنغولا
أندورا	أنتيغوا وبربودا	أوزبكستان
إيطاليا	أوروغواي	أوغندا
البحرين	إيران (جمهورية-الإسلامية)	أوكرانيا
البرتغال	باراغواي	بابوا غينيا الجديدة
بروني دار السلام	بالاو	باكستان
بلجيكا	البرازيل	بنغلادش
جزر البهاما	بربادوس	بنن
جمهورية كوريا	بلغاريا	بوتان
الدانمارك	بليز	بوركينافاسو
سان مارينو	بنما	بوروندي
سلوفانيا	بوتسوانا	تاجيكا
سنغافورة	البوسنة والهرسك	تشاد
السويد	بولندا	توغو
سويسرا	بوليفيا	جزر القمر
فرنسا	بيرو	جزر سليمان
فنلندا	بيلاوس	جمهورية إفريقيا الوسطى
قبرص	تايلندا	جمهورية الكونغو
قطر	تركمناستان	الديمقراطية
كندا	تركيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
الكويت	ترينيداد وتوباغو	جمهورية تيمور - ليشتي
لكسمبرغ	تونس	الديمقراطية
ليختنشتاين	تونغو	جمهورية كوريا
المملكة المتحدة	جامايكا	الديمقراطية
موناكو	الجزائر	جمهورية لاو الديمقراطية
النرويج	جزر مارشال	الشعبية
النمسا	الجمهورية العربية الليبية	جمهورية مولدوفا
نيوزيلندا	الجمهورية التشيكية	جورجيا
هولندا	الجمهورية الدومينيكية	روندا
هونغ كونغ، الصين	الجمهورية العربية السورية	زامبيا
(منطقة إدارية خاصة)	جمهورية مقدونيا	زيمبابوي
الولايات المتحدة الأمريكية	اليوغوسلافية السابقة	سان تومي وبرينسيبي
اليابان	جنوب إفريقيا	السنغال
اليونان	جيبوتي	السودان
(39 بلداً أو منطقة)	دول ميكرونيزيا الفدرالية	سيراليون
	دومينيكا	الصومال
	الرأس الأخضر	غامبيا
	رومانيا	غانا
		غينيا

a. تصنيف البنك الدولي (اعتباراً من أول يوليو/تموز 2002)، بناءً على حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي. تُستثنى ناُورو وتوفالو بسبب الافتقار إلى البيانات.

البلدان في المجاميع العالمية الرئيسية

الدول النامية

إثيوبيا	الجمهورية العربية السورية	الفلبين	إيتريا	وسط أوروبا وشرقها	كندا
الأراضي الفلسطينية المحتلة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	فنزويلا	بنغلاديش	ورابطة الدول المستقلة	لكسمبورغ
الأرجنتين	جمهورية كوريا الديمقراطية	قبرص	بنن	الإتحاد الروسي	المكسيك
الأردن	جمهورية تنزانيا المتحدة	قطر	بوتان	أذربيجان	المملكة المتحدة
إريتريا	جمهورية تيمور - ليشتي	الكاميرون	بوركينافاسو	أرمينيا	النرويج
أفغانستان	الديمقراطية	كمبوديا	بوريندي	إستونيا	النمسا
الإكوادور	جمهورية كوريا الديمقراطية	كوبا	تشاد	ألبانيا	نيوزيلاندا
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية كوريا الديمقراطية	كوت ديفوار	توغو	أوكرانيا	هنغاريا
أنغولا وبربoda	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كوستا ريكا	توفالو	بلغاريا	هولندا
إندونيسيا	جنوب إفريقيا	كولومبيا	جزر القمر	البوسنة والهرسك	الولايات المتحدة
أنغولا	جيبوتي	الكونغو	جزر سليمان	بولندا	الأميركية
أوروغواي	دول ميكرونيزيا المتحدة	الكويت	جمهورية إفريقيا الوسطى	بيلاروس	اليابان
أوغندا	فدرالياً	كيريباتي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تركمانستان	اليونان
إيران (جمهورية - إسلامية)	الدومينيكا	كينيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	الجمهورية التشيكية	(30 بلداً أو منطقة)
بابوا غينيا الجديدة	الرأس الأخضر	لبنان	جمهورية لاديمقراطية الشعبية	جمهورية مقدونيا	بلدان منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع
باكستان	رواندا	ليبيريا	جيبوتي	جمهورية مولدوفا	
بالاو	زامبيا	ليسوتو	الرأس الأخضر	جورجيا	إسبانيا
البحرين	زيمبابوي	مالديف	رواندا	رومانيا	أستراليا
البرازيل	ساموا الغربية	مالي	زامبيا	سلوفاكيا	ألمانيا
بربادوس	سانت تومي وبرينسيبي	مدغشقر	ساموا الغربية	سلوفينيا	أيرلندا
بروني دار السلام	سانت فنسنت وجزر	مصر	سانت تومي وبرينسيبي	صربيا ومونتغرو	آيسلندا
بليز	غرينادين	المغرب	سانت فنسنت وجزر	طاجيكستان	إيطاليا
بنغلاديش	سانت كيتس ونيفيس	المكسيك	غرينادين	قيرغيزستان	البرتغال
بنما	سانت لوسيا	ملاوي	سانت كيتس ونيفيس	كازاخستان	بلجيكا
بنن	سري لانكا	المملكة العربية السعودية	سانت لوسيا	كرواتيا	جمهورية كوريا
بوتان	السلفادور	موريتانيا	سري لانكا	لاتفيا	الدانمارك
بوتسوانا	سنغافورة	موريشيوس	السلفادور	ليتوانيا	السويد
بوركينافاسو	السنغال	موزامبيق	سنغافورة	هنغاريا	سويسرا
بوروندي	سوازيلاند	مونغاليا	السنغال	(27 بلداً أو منطقة)	فرنسا
بوليفيا	السودان	ميانمار	سوازيلاند	منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي	فنلندا
بيرو	سورينام	ناميبيا	السودان	كندا	كندا
تايلاند	سيراليون	ناورو	سورينام	لكسمبورغ	لكسمبورغ
تركيا	سبشيل	نيبال	سيراليون	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة
ترينداد وتوباغو	شيلي	النيجر	سبشيل	النرويج	النرويج
تشاد	الصومال	نيجيريا	شيلي	النمسا	النمسا
توغو	الصين	نيكاراغوا	الصومال	نيوزيلاندا	نيوزيلاندا
توفالو	العراق	هايتي	الصين	هولندا	هولندا
تونس	عمان	الهند	العراق	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
تونغو	غابون	هنداروس	عمان	الأميركية	الأميركية
جامايكا	غامبيا	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	غابون	اليابان	اليابان
الجزائر	غانا	اليمن	غامبيا	اليونان	اليونان
جزر البهاما	غرينادا	(137 بلداً أو منطقة)	غانا	(24 بلداً أو منطقة)	(24 بلداً أو منطقة)
جزر القمر	غواتيمالا	البلدان الأقل نمواً	غرينادا	الجمهورية التشيكية	الجمهورية التشيكية
جزر سليمان	غيانا	إثيوبيا	غواتيمالا	جمهورية كوريا	جمهورية كوريا
جزر مارشال	غينيا	أفغانستان	غيانا	الدانمارك	الدانمارك
الجمهورية العربية الليبية	غينيا - بيساو	أنغولا	غينيا	سلوفاكيا	سلوفاكيا
جمهورية إفريقيا الوسطى	غينيا الإستوائية	أوغندا	غينيا - بيساو	السويد	السويد
الجمهورية الدومينيكية	فانواتو		غينيا الإستوائية	سويسرا	سويسرا
			فانواتو	فرنسا	فرنسا
				فنلندا	فنلندا

a. تُستثنى الجمهورية التشيكية وهنغاريا والمكسيك وبولندا وسلوفاكيا وتركيا.

الدول العربية	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جنوب أوروبا	افريقيا جنوب الصحراء
الأراضي الفلسطينية المحتلة الأردن الإمارات العربية المتحدة البحرين تونس الجزائر الجمهورية العربية الليبية الجمهورية العربية السورية جيبوتي السودان الصومال العراق عمان قطر الكويت لبنان مصر المغرب المملكة العربية السعودية اليمن (20 بلداً أو منطقة)	شرق آسيا والمحيط الهادئ إندونيسيا بابوا غينيا الجديدة بالاو بروني دار السلام تايلاند توفالو تونغا جزر سليمان جزر مارشال جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية جمهورية كوريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً ساموا سنغافورة الصين فانواتو الفلبين فيجي فييت نام كمبوديا كيريباتي ماليزيا منغوليا ميانمار ناورو هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة) (28 بلداً أو منطقة)	الأرجنتين الإكوادور أنتيغوا وبربودا أورغواي البرازيل براغواي بربادوس بليز بنما بوليفيا بيرو ترينيداد وتوباغو جامايكا جزر البهاما الجمهورية الدومينيكية دومينيكا سانت فينسنت وجزر غرينادين سانت كيتس ونيفس سانت لوسيا السلفادور سورينام شيلي غرينادا غواتيمالا غيانا فتزويلا كوبا كوستاريكا كولومبيا المكسيك نيكاراغوا هايتي هندوراس (33 بلداً أو منطقة)	تركيا قبرص (بلدان أو منطقتان)	إثيوبيا إريتريا أنغولا أوغندا بنين بوتسوانا بوركينافاسو بوروندي تشاد توغو جزر القمر جمهورية إفريقيا الوسطى جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية تنزانيا المتحدة جنوب إفريقيا الرأس الأخضر رواندا زامبيا زيمبابوي سانت تومي وبرينسيبي السنغال سوازيلندا سيراليون سيشيل غابون غامبيا غانا غينيا غينيا - بيساو غينيا الاستوائية الكاميرون كوت ديفوار الكونغو كينيا ليبيريا ليسوتو مالي مدغشقر ملاوي موريتانيا موريشيوس موزامبيق ناميبيا النيجر نيجيريا (45 بلداً أو منطقة)

(9 بلدان أو مناطق)

